الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة

وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر - باتنة -

كلية العلوم الإنسانيّة و الاجتماعيّة و العلوم الإسلاميّة

قسم العلوم الإسلامية

نيـــابة العمـــادة لمـــا بعـــد التدرّج

والبحث العلمي والعلاقات الخارجيّة

النّجوم الطّوالع على الدّرر اللّوامع في أصل مقرإ الإمام نافع

تأليف: الشّيخ العلاّمة إبراهيم بن أحمد المارغني

- دراسة وتحقيق -

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدّكتوراه في العلوم تخصّص : علم القراءات والتّرتيل

إعـــداد الطّـــــالب:
محمّــد بن سعد طالبي

إشراف الأستاذ الدّكتور:
جمال بن دعّاس

السّنة الجامعيّة: ١٤٣٥- ١٤٣٦هـ / ٢٠١٤- ٢٠١٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

عملا بقوله صلى الله عليه و سلم (لا يشكر الله من لا يشكر النّاس) رواه أبو داود و صححه الالباني

أتقدّم بالشّكر الجزيل الى كل من كانا سببا في وجودي و سهرا على تربيتي و تعليمي أمي و أبي.(ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا)

كّما أتقدم بالشكر البليغ إلى من أشرفا على إعداد بحثي و سهّلا لي ما أشكل عليّ الأستاذ الدكتور : منصور كافي و الدكتور : جمال بن دعّاس.

و أخص بالشكر الجزيل و البليغ زوجتي و أخي علي و أخواتي

وكلّ من ساعدني في إنجاز هذا العمل، و أخص بالذّكر الإخوة : بلقاسم و حسنو الطّاهر و رشيد و عبد الله و محمّد

و الشّكر موصول إلى قسم العلوم الإسلامية بجامعة الحاج لخضر باتنة الذي أسال الله جلّ في علاه أن يرزق القائمين عليه الإخلاص في القول والعمل و الله الموفق الى كل خير.

محمد بن سعد طالبي

مقدمة

مقدّمة

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضلّ له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ وحده لا شريك له وأشهد أنّ محمّدا عبده ورسوله.

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُواْ إِتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقاتِهِۦ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ (آل عمران - ١٠٢)

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلذِے خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاٗ كَثِيراٗ وَنِسَآءٗۚ وَاتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلذِے تَسَّآءَلُونَ بِهِۦ وَالاَرْحَامَۖ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباٗ﴾ (النّساء - ١)

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُواْ إِتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلاٗ سَدِيداٗ ۝٧٠ يُصْلِحْ لَكُمُۥٓ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُّطِعِ اِ۬للَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً﴾ (الأحزاب – ٧٠،٧١)

أمّا بعد : فإنّ أصدق الحديث كتاب الله تعالى، وأحسن الهَدي هَدي محمّد ﷺ وشرّ الأمور محدثاتها، وكلّ محدثة بدعة وكلّ بدعة ضلالة، وكلّ ضلالة في النّار.

لقد أنزل الله سبحانه وتعالى كتابه على نبيّه محمّد ﷺ وأمرَه أن يُبيّن للنّاس ما فيه من الحِكم والأحكام فقال جلّ في علاه : ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (النّحل - ٤٤)، فأدّى ﷺ الأمانة وبلّغ الرّسالة ونصح الأمّة وكوّن جيلاً من البررة الأطهار والأصحاب الأخيار، الذين حمَلُوا عنه أعظم أمانة -ألا وهي القرآن- وقامُوا بها خير قيام، وأدَّوها إلى من جاء بعدهم من الأئمة العاملين والفُحول المخلصين، الذين عَمَروا أوقاتهم وأفنوا أعمارهم في تعلُّمه وتعليمه حتّى صارُوا أئمة يُشار إليهم بالبَنان ويعرفُهم كل إنسان، وحملوا لواء القرآن بجمع القراءات قراءةً وإقراءً فنُسبت إليهم، ومن أولئك الطّود الهمام الإمام أبو رؤيم نافع المدني -رحمه الله-.

ثمّ جاء من بعدهم أئمّة عدُول ثِقات في النُّقول، جمعوا قراءات أولئك بالأسانيد ووضعوا لها الضّوابط والقُيود، وألّفوا فيها الكُتب المنظُومة والمنثُورة، وكانت قراءة نافع من جملة القراءات التي اهتمّوا بها، وعوّلوا عليها في الإقراء، وصنّفوا فيها التّصانيف المنيفة بين مُختصر ومُطوّل، وكان من

أجلِّ ما أُلِّف فيها -فيما يبدو لي- من المختصرات التي أَغنت عن كثير من المطوّلات أُرجوزة الإمام الفاضل أبي الحسن علي بن محمّد بن الحسين الرِّباطي المشهور بـ"ابن بري" وهي المسمَّاةُ بالدُّرر اللَّوامع في أصل مقرإ الإمام نافع، والتي ضمَّنها قراءة نافع من روايتي قالونٍ وورشٍ، وبيَّن فيها الخلاف بينهما في الأصول والفرش، وَفق منهج دقيق الإِحكام سيأتي الكلام عليه.

ولا أدلّ على جلالتها ومكانتها من تلقّي النّاس لها بالقبول، وكثرة الشّروح عليها والنّقول، وكان من جملة العلماء الفُحول الذين استخرجوا دُررها وجمعوا في ذلك بين الاختصار غير المخلِّ والطُول غير المملِّ، العلاَّمة المقرئ إبراهيم بن أحمد المارغني التُّونسي في كتابه الذي سمَّاهُ "النُّجوم الطَّوالع على الدُّرر اللَّوامع" فكان شرحُه -بفضل الله- من أَدقِّ الشُّروح وأَيسرها بحيث يحتاجُه الرَّاغب المبتدي ولا يستغني عنه القارئ المنتهي، وكُتِب له القبول أيضًا بين النّاس أكثر ممّن سبقه، فكان لزاما أن تُخصّ أمثال هذه الكُتُب بمزيد عناية واهتمام، ولكنَّ العجيبَ في الأمر أنَّ هذا الشَّرح لم يلقَ عنايةً كافيةً من طلبة العلم، ولا اهتمامًا به أعني من ناحية طبْعه أو دراسته وتحقيقه لأسباب سيأتي الكلام على أهمّها.

• عنوان البحث :

لِمَا سبقَ بيانه من وُجوب الاعتناء بأمثال تلك الكتب النّافعة يَظهر لي أنَّ العنوان الأَنسب لموضوع هذا البحث هو :

"النُّجوم الطَّوالع على الدُّرر اللَّوامع في أصل مقرإ الإمام نافع -دراسة وتحقيق-".

• أهمّيّة البحث :

إنَّ شرف العلم بشرف المعلوم، وأهمِّيَّة البحث على قدر أهمِّيَّة الموضوع المراد دراسته، فكيف إذا كان الموضوع يتعلّق بكلام المولى -جلّ في علاه- فلا شكّ أنّ الحاجة إليه أشدّ، والبحث فيه أمتع، والفائدة منه أكثر، ثمّ كيف إذا اختصّ موضوع الدِّراسة بقراءة نافع المشهورة عندنا بالدِّيار الجزائريَّة، لا شكَّ أنَّ أهمِّيَّة البحث تزدادُ، والشَّوق إليه يشتدُّ، وهنا تبرزُ أهمِّيَّة دراسة وتحقيق ما أراه من أفضل الشُّروح لأهمِّ أُرجوزةٍ في قراءةِ نافعٍ، أَلاَ وهو شرح علاَّمة الإقراء بالجامع الزّيتوني أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد المارغنيّ، لأرجوزة العلاَّمة علي بن محمّد بن برّي المسمَّى "النُّجوم الطَّوالع على الدُّرر اللَّوامع في أصل مقرإ الإمام نافع"، هذا وغيره ممّا سيأتي يُعدُّ السَّبب

الرَّئيس الذي حفَّزني لأنْ أَقوم بخدمة هذا الشَّرح؛ دراسةً وتحقيقًا، خدمةً للقرآن وأهله، عسى الله أن ينفعني به ومن شاء من عباده، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

• أسباب اختيار البحث :

لمّا كانت الأسباب التي دفعتني لإنجاز هذا العمل كثيرةٌ رأيتُ أنْ أقسّمها كالآتي :

▪ الدَّوافع الذَّاتيَّة :

- حبّي للدِّراسات المتعلِّقة بكتاب الله -جلّ في علاه- والتّخصّص فيها.
- شغفي بالدِّراسات المتعلِّقة بقراءةِ نافعٍ وخصوصًا رواية ورشٍ.
- حرصي على المساهمة في إخراج المخطوطات من ظلمات الخزانة إلى نُور الطّباعة.
- وكذا إعادة طبع الكتب القديمة بما يتوافق مع الرّسم الحديث للحروف والكلمات ليسهل على القرّاء عمومًا وطلبة العلم المبتدئين خصوصًا الاستفادة منها.

▪ الدَّوافع الموضوعيَّة :

- أنَّ الكتاب يُعدُّ مرجعًا أساسيًّا في شرح وتقريب قراءة نافع -رحمه الله-.
- مكانه نظم الدُّرر اللَّوامع عند المغاربة، وعنايتهم بحفظه وتحفيظه للنّاشئة فضلاً عن طلبة العلم، حتّى بالغ بعضهم في وصف من لا يحفظهُ بقولِه :

مَنْ لَمْ يَحْفَظْ مَنْظُومَةَ ابْنِ بَرْ * مَا جَابَ لِلْقُرْآنِ مِنْ خَبَرْ

- ومن أكبر الدَّوافع للاهتمام به شُيُوع قراءة نافع وبالأخصِّ رواية ورش في ديارنا وبين أبنائنا.
- رغم أهميَّة الكتاب إلا أنَّه لم يلقَ عنايةً كافيةً لا منْ ناحية الطبْع ولا منْ ناحية التَّحقيق.
- أنَّ الطّبعتيْن القديمتين اللَّتيْن عثرتُ عليهما قد يصعب على كثير من المبتدئين من طلبة العلم الاستفادة منهما؛ لأنّ كلماتهما رسمت على غير الكتابة الحديثة إذْ لا فرق فيها مثلاً بين همزة القطع وهمزة الوصل، والكلام فيها كلّه متّصل بعضه ببعض، إلى غير ذلك من المسائل التي لم يعتَدْها القرّاء في الطّبعات الحديثة للكُتب، وأمَّا الطّبعتان الحديثتان لكتاب النّجوم الطّوالع فهي

نسخة عن القديمة إلا أنّها زادت بخلوّها من رُوح البحث العلمي الأَصيل، واشتمالها على كثرة الأخطاء المطبعيّة، التي لا مبرّر لها إلاّ الإهمال؛ لأنّها جليّة كما سيأتي.

- عدمُ وجودِ دراسة علميَّة أكاديميَّة عنيت بدراسة وتحقيق هذا الكتاب حسب ما اطّلعت عليه، وهنا يكمُن سبب الاختيار.

• إشكاليَّة البحث :

ممَّا لا ريب فيه أنَّ كلَّ باحثٍ أو طالبَ علمٍ، أَقدم على التَّعمُّق في بحْر مـن بُحُور العِلم، إلاَّ وستعترضُه إشكالاتٌ وتساؤلاتٌ، تجعلُه يقفُ منها موقفَ الحيْران ولا يَستطيع فكَّها في الآن، إلاَّ أنْ يعرضَها على العلماء الرَّاسخين أو بعض المختصِّين الذين لهم قدرةٌ على حلِّ الإشكالاتِ والإجابةِ عن التّساؤلاتِ، وهذا عينُه ما حصل لي حينما وقفتُ أمام ساحل فنِّ القراءات، وخاصَّة لـمّا اطَّلعت على قراءة نافع وما فيها من خلافٍ في التَّوجيهات وطُولٍ في التّحريرات، الأمرُ الذي جعلني أبحثُ عن كتابٍ يجمعُها أصولاً وفرشًا، فدلّني بعض من سألتهم على كتاب "النُّجوم الطَّوالع على الدُّرر اللَّوامع في أصل مقرإ الإمام نافع"، وهو شرحٌ للمقرئ إبراهيم بن أحمد المارغنيّ على نظم العلاَّمة ابن بريّ.

ثمَّ يسَّر الله لي بعد ذلك دراستَه في جامعة الأمير بقسنطينة، وفي أثنائها تبيَّن لي أنَّ هذا الأخير لم يحظَ بدراسةٍ أو تحقيقٍ يُعطي له صورتَه التي أرادها مؤلِّفه، وحينَها راودتني فكرةُ تحقيقه، ولم يتسنَّ لي ذلك في مرحلة الماجستير، فعزمتُ على تحقيقه لنفسي بعيدًا عن النِّظام الأكاديمي فخرّجت الأحاديث والآثار الواردة في أوّله ولم أُكمل، وما إنْ وُفِّقْتُ للدُّخول في مرحلة الدُّكتُوراه حتَّى راودتني فكرةُ تحقيقه مرَّة ثانية، ولكن خَشيت أن يُرفض لقول بعض الفُضلاء : إنَّ المؤلِّف متأخّر والكتاب قد طُبع محقَّقا، فأخذتُ في إعداد مشروع آخر يبحث في القراءات الشَّاذَّة وقدَّمتُه للمجلس العلمي فقوبل بالرّفض، فاتَّصل عليَّ المشرف على البحث وطلب منِّي تَغيير المشروع فعرضتُ عليه تحقيق النُّجوم الطَّوالع فشجَّعني...فأَسرعتُ في إعداده وقدَّمتُه إليه، وعُرِضَ على المجلس العلمي فَوافق عليه، وما إنْ وصلني خبرُ الموافقة حتَّى شمَّرت عن ساعد الجدِّ في دراسته وتحقيقه متَّبعا المنهجيَّة الأكاديميّة والتَّحقيق العلميَّ الرَّصين.

• أهداف البحث :

تدورُ أهداف البحث على النِّقاط الآتية :

• إثراء المكتبة الإسلامية بدراسة محقَّقة لكتاب النُّجوم الطَّوالع.

• إخراجُ هذا الكتاب في أَجمل صُورةٍ وأبهَى حلَّةٍ حتَّى يسهلَ على قارئه الاستفادةَ منْه.

• التَّعرّف على المارغنيّ -رحمه الله- كمقرئ من قرَّاء الجامع الزَّيتونيِّ، الذي غَابت أعلامه في العصر الحديث، ليس في فنّ القراءات فقط بل وفي جميع الفنون، بعد أن كانت تشدُّ إليه الرِّحال.

• تحصيلُ الخلاف بيْن قالونٍ وورشٍ في الأصول والفرش.

• معرفة الوجه المقدَّم من وجهي أو وُجوه الخلاف المعوَّل عليه.

• الاستفادة من اختيارات المارغنيّ في القراءات عمومًا وفي قراءة نافع خصوصًا، وورش بالأخصّ.

• الدِّراسات السَّابقة :

لم أجد حولي -فيما أعلم- أيَّ دراسة أكاديميَّة علميَّة اهتمَّت بدراسة أو تحقيق كتاب النُّجوم الطَّوالع، بل لم أجد من درسهُ أو حقَّقه ولو دراسة غير أكاديميَّة، وغايةُ ما حصلتُ عليه طبعتين قديمتين تحتاجُ كلُّ واحدةٍ منهما إلى إعادةِ طبعٍ وفق الرّسم الحديث للحروف والكلمات، لذا جعلتُهما ضمن النُّسخ المعتمدة في التَّحقيق، كما وقفتُ على طبعتين حديثتين الأُولى لدار الفكر وتاريخ طبعها : (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م)، والثّانية لدار الحديث بالقاهرة وتاريخ طبعها : (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م)، ولكن لم ترقَ طبعةٌ منهما إلى المستوى المطلوب في تحقيق مثل هذا الكتاب، أي ينقصُهما التَّحقيق العلميّ الواجب اتِّباعه، ولا أدلَّ على ذلك من اتِّفاقهما على خطإ جاء في طُرَّة الغلاف الخارجيّ بعد كتابة العنوان ونسبة الكتاب لصاحبه قالوا : المفتي المالكي بالدِّيار المصريَّة، والشَّيخ لا شكَّ أنَّه تونسيٌّ بل هو أحد أعلام جامع الزَّيتونة وشيخُ المقارئ التُّونسيَّة كما سيأتي في ترجمتِه، وأمَّا ما في داخلهما فحدِّث ولا حرج عن الخطإ في شكْل الأبيات وكتابة بعض الكلمات والخطإ في رسم الهمزات، ممَّا لا يحتاجُ الأمرُ فيه إلى تمثيل؛ لأنَّه يُدركه كلُّ من اطَّلع عليهما من صغار الطّلاّب فضلاً عن الكبار أو المتخصِّصين، وستأتي بعض الأمثلة من الطّبعة التي يُظنّ أنّها أحسنهما.

ومن المناسب هنا إيضاح مسألة كادت أن تحولَ بيني وبين تحقيق هذا الكتاب وخلاصتها :

أنّ بعضَ الفُضلاء استغربَ إقدامي على تحقيقِ كتاب النُّجوم الطَّوالع، بحُجَّة أنَّ مؤلِّفه من المتأخِّرين، والكتاب قد طُبع مرّاتٍ، وقال لي لو حققّت غيره لكان أَوْلى، أو نحوًا من ذلك ؟.

فقلتُ إجابةً على هذا الاستشكال مبيِّنًا ومؤكِّدًا على الأسباب الدَّاعية لتحقيق مثل هذا الكتاب، وأنّه لم تسبق دراستُه دراسةً علميّةً يستفيد منها قارئه.

أوّلاً : العبرةُ ليست بالمتقدِّمين أو المتأخِّرين وإنَّما العبرةُ بالعلم المنقُول، واستفادة القرّاء منه، وهذا لا يعني إهمال علم المتقدِّمين بل إنَّ لهم قصب السَّبق والفضل.

ثانياً : إنَّ هذا الكتاب لقي رواجًا كبيرًا بين الطَّلبة المعتنين بروايتي ورش وقالون، بل هو مبرمجٌ في جامعة الأمير بقسنطينة أيّام دراستنا فيها -وقد تدارسناه- وفي بعض مدارس التَّحفيظ عندنا كذلك، وقد رأيتُ كثيرًا من الطَّلبة يحفظ متن الدُّرر وينظر في النُّجوم الطَّوالع، فوجب إعطاؤُه حقَّه من الدِّراسة والتَّحقيق.

ثالثا : لم يكن تحقيقي لهذا الكتاب بدعًا من التَّحقيق، إذْ قد سُبقتُ إلى هذا؛ أَعني العناية بتحقيق كُتب بعض المتأخِّرين بل ممَّن هو بعد المارغنيّ، كالعلاّمة السّعدي.

رابعًا : إنَّ عملي وعمل كلِّ محقِّق مخلصٍ لكُتب التُّراث، لا يتوقَّف عند رسالةٍ أكاديميَّةٍ كالدُّكتوراه مثلاً، وإنَّما هو مفتاح للدُّخول في رحاب المخطوطات والاعتناء بها وتقريب علوم السَّلف إلى الخلف.

خامسًا، وأخيرًا : نعم قد طُبع الكتاب طبعتين حديثتين -كما سبق- ولكن يا تُرى هل أدَّت تلك الطّبعات الواجبَ نحو قيمة ذَلكُم الكتاب؟ والجوابُ الذي لا شكَّ فيه أنْ نقولَ لا، ومن عاينَهما عرف الحقيقة، وانظر مثلاً في الطَّبعة التي طُبعت بدار الحديث بالقاهرة والتي ظاهرها أنّها أحسن من أُختها؛ لأنَّه كُتب فيها تحقيق د : عبد السّلام محمّد البكّاري، وفي بيان عمله ومنهجه الذي سار عليه في تحقيق الكتاب قال «قمتُ بمقابلة النُّسخ المخطوطة مع النُّسخ المطبوعة ثمَّ قمتُ بمطابقة المنسوخ والمخطوط مرّةً أخرى زيادة في توثيق المادّة العلمية حسب ما سمحت به القدرة الفكريّة.» إلخ، وقال أيضًا : «عملتُ على توثيق الآيات القرآنية...مع شكلها شكلا تامّا» إلخ.

قلتُ : والمتصفِّح للكتاب لا يجدُ كَم هو عددُ النُّسخ المعتمدة، كما لا يجدُ أيَّ مقابلة بين نسخةٍ وأخرى، والأعجب من هذا أنّه لم يصوِّر لنا ولو نسخةً واحدةً منها، مع أنَّه وضعَ صُورًا لمخطوطات أُخرى في شرح الدُّرر اللَّوامع، فأَوهم كلامُه السَّابق بأنَّ الكتاب قد حُقِّق أحسنَ تحقيق وليس الأمرُ كذلك، وأمّا الآيات فهي غير مشكولة إلاّ مواضع تُعدّ على الأصابع، وأَضف إلى هذا وصف المارغني بأنّه المفتي المالكي بالدّيار المصريّة كما في واجهة الكتاب، وعند بيان معلومات النّشر قالوا أيضًا : اسم المؤلِّف : العلاّمة سيّد إبراهيم المارعني، وأمّا الأخطاء المطبعيّة، والسّقط أو الزّيادة في بعض المواضع، وكتابة همزة القطع بهمزة الوصل، أوهمزة القطع المفتوحة بالمكسورة والعكس، فإنّها كثيرةٌ وكثيرةٌ خاصّة في الهامش، ينظر مثلاً الصّفحات الآتية : (٢٧، ٢٨، ٣٢، ٦٠، ٦١، ١٠٣، ١١٧، ١١٩، ١٨٤، ١٨٧، ١٩١، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٧، ٢٢٧، ٢٣٠، ٢٥٠)، وأَعجب ما وقفتُ عليه في هذا التّحقيق أنّه ترجم للإمام نافع القارئ المتوفّى سنة تسع وستّين ومائة بترجمة نافع الفقيه مولى ابن عمر المتوفّى بالمدينة سنة سبع عشرة ومائة، في خلافة هشام بن عبد الملك، ثمّ بعد ذلك بصفحات لـمّا ترجم الشّارح لنافع القارئ ذكر المحقّق مصادر ترجمته ونسي التّرجمة الأُولى، وكذلك لـمّا ذكر الشّارح الإمام الجَعبري ترجم المحقّق للعُكبري، وأيضًا لـمّا ذكر الشّارح أبا محمّد مكّي ترجم المحقّق لغيره وفي ترجمته ذكر أنّه أخذ عن الفرّاء، وبين وفاة مكّي والفرّاء أَزيد من قرنٍ، وأمّا تَكرار التّراجم للعَلَم الواحد فحدّث ولا حرج، وانظر مثلاً تراجم الأئمّة : نافع، وورش والأزرق والدّاني والشّاطبي والخليل، ومن العجائب أيضا أنّه ترجم للشّاطبي القارئ المشهور أكثر من مرّة، ومرّة جعل له ترجمة شاطبيٍّ آخر، ومرّة قال المحقّق : «الإمام الشّاطبي سبقت ترجمته بعد قليل» هكذا؟! وما ذكرتُ من الأمثلة المتعلّقة بالتّراجم يكفي وحده لأنْ نقول إنّ هذا الكتاب لم يعطَ حقّه من التّحقيق، فكيف إذا أضفت إليه ما سبق بيانُه، هذا وغيره ممَّا شجّعني أكثر للمبادرة في تحقيق الكتاب وإخراجه للقرّاء في أبهى حلّة وأجمل صورة. والله الموفّق للصَّواب.

• منهج الدِّراسة في البحث :

من عرف إشكاليَّة البحث ولبَّه، أَيقن أنَّ المنهج المناسب لهذا البحث هو المنهج التَّاريخيّ الوصفيّ في القسم الأوّل، وأمَّا القسم الثَّاني فسيغلب عليه منهج الاستقراء والتَّتبُّع وذلك للأمانة

العلميَّة في تخريج الآيات والأحاديث وعزو الأقوال لأصحابها، ولئن طرأ عليَّ إدخال منهج آخر في كلِّ قسم فإنَّه سيكون بقدر الحاجة.

• المنهجيَّة المتَّبعة في كتابة البحث :

بعد التَّأكد من صحَّة اسم كلِّ نسخة ونسبتها للمُؤلِّف والمقابلة بينها سلكتُ هذا المنهجَ في التَّحقيق والمتمثِّل في الخطوات الآتية :

- جعلتُ النُّسخة (أ) هي الأصل لأسباب سيأتي بيانُها.
- إذا وجدتُّ أيَّ خلاف بين النُّسخ أُثْبتُه بمعنى أَجعلُ الرَّاجح عندي في أصل الكتاب وموضعَ الخلاف في الهامش.
- إذا وقفتُ على زيادةٍ أو نقصانٍ لكلماتٍ أو مقاطعَ أو صفحاتٍ أُبيِّنها مع الإشارة إليها في الهامش.
- إذا وقفتُ على سبْق قلمٍ للمؤلِّف أو النَّاسخ أُنبِّه عليه في الهامش.
- كتبتُ الآيات من المصحف الخاصّ برواية ورشٍ وعلى العدِّ المدني.
- جعلتُ رقم الآية واسم السُّورة في المتن من إضافتي؛ لئلاّ يثقل الهامش بالإحالات.
- إذا ذكر الشّارح كلمة واحدة من الآية فإنّي لا أُضيف إليها اسم السّورة ورقم الآية الواردة فيها إلاّ إن دعت الحاجة.
- إذا ذكر الشّارح اسم السّورة فإنّي أُضيف إليها رقم الآية ولو كان لفظًا واحدًا.
- أقتصر في الآية على القدر الذي ذكره الشَّارح كما هو مُثبتٌ في النُّسخ، إلاَّ إذا قال الشَّارح الآية من كذا إلى كذا فإنّي أكتبها كلَّها.
- إذا كان ما اقتصر عليه الشّارح من الآية يحتمل معنىً غير لائق، فإنِّي أَزيدُ ما يُزيل الإشكال.
- إذا ذكر الشّارح حرف الواو قبل الآية أو الكلمة القرآنية فإنّه قد يكون تابعًا لهما وقد لا يكون، لذا فإنّي لم أتّخذ منهجًا واحدًا في كتابتها؛ لأنّه لا تأثير لها على ما يستشهد به.
- بعد كلّ مقطع من آية أَكتب اسم السّورة إن لم يذكرها الشّارح وأتبعه برقم الآية إلا إذا كان له نظائر كثيرة فإنّي أكتفي بما ذُكر.

- إذا كان الخطأ في رسم الآية أو اسم السُّورة فإنِّي أصحِّحُه دُون الإشارة إليه؛ لوضوحه ولئلاّ يثقُل الهامش بالإحالات، إلاّ إذا كان الشّاهد غير موجود في القرآن فإنّي أُنبّه عليه في الهامش.
- أضفتُ أيضًا علاماتٍ للتّرميز كعلامة الاستفهام (؟) و (:) و (.) و ([ ]) و (« »)، وترقيم بعض العناوين والمسائل ونحو ذلك ممّا يقتضيه المقام.
- العناوين التي في قسم التّحقيق أضفتُها للبيان وجعلتُها بين علامتين هكذا : ﴿ ﴾.
- إذا خالف مرسوم الخطِّ ما قاله النَّاظم، فإنِّي أَعتمدُ ما قاله النَّاظم، ولا أتَّبع ما رسمه النَّاسخ.
- لم أتعرَّض لأبيات النَّاظم إلاَّ يسيرًا اكتفاءً بتحقيقي الخاصِّ به.
- أضفتُ التَّرضِّي عن الصَّحابة والصَّلاة والسَّلام على الأنبياء إذا لم يذكرها المؤلِّف.
- لم أُنبِّه على ما صحَّحتُه في النُّسخة (ب) وما حصل فيهما من خطإٍ في رسم الياء؛ لأنَّها مرةً تُنقط ومرةً لا تُنقط فتصير كأنَّها ألف مقصورة.
- اتَّبعتُ الرَّسم الحديث للحُروف والكلمات دون الإشارةِ إلى ذلك لكثرته وهذا في النُّسخ الثّلاث.
- لم أُنبِّه على ما أخطأ فيه ناسخ (ج)؛ لأنَّه كان يضعُ على خطئه خطًّا صغيرًا وكنتُ في الأوَّل أظنُّه زيادة، فلمَّا تبيَّن لي نبَّهت عليه هنا.
- ترجمت للأعلام ترجمة موجزة مع ذكر تاريخ الميلاد والوفاة إن أمكن، ومن لم أقف على تاريخ ولادته أكتفي بذكر تاريخ وفاته إن وُجد.
- لم ألتزم في كتاب كنز المعاني بالإحالة إلى المخطوط أو المطبوع؛ بل حسب ما تيسّر لي، وما وجد بين يدي حال الإحالة؛ لأنّ المطبوع لم أعثر عليه إلاّ مؤخّرًا.
- قمتُ بتخريج الأحاديث النَّبويَّة والآثار المرويّة -وإنْ كانت قليلة- مع نسبتها إلى مخرِّجيها، مع بيان درجة الأحاديث من الصّحة والضّعف.
- ذيَّلت بحثي بملحق تضمَّن منظومة نظمتُها أثناء تحقيقي للنُّجوم الطّوالع سمَّيتها بـ : "**بَهْجَةُ القُلُوبْ فِي نَظْمِ رِوَايَةِ وَرْشٍ مِنْ طَرِيقِ الأَزْرَقِ أَبِي يَعْقُوبْ**"، ومن النُّكت أنَّ عدَّ أبياتها بحساب الجُمَّل يوافق أوّل كلمة في عنوانها وهي : "**بهجة**"، لذا قلتُ في خاتمتها:

أَبْيَـــاتُـــهَا بِجُمَّـــلٍ تُعَـــــــــدُّ * بِـــ "بَـــــهْجَةٍ" وَعَـــــامُهَا يُــــحَدُّ
بِقَــوْلِنَا "شَمْـــــسٌ أَضَـــا" لِلْقَـــارِي * مِنْ شَهْــرِ "زِدْ" شُكْــرًا لِعَــوْنِ البَـارِي

- وضعتُ فهرسًا للآيات القرآنيَّة، وثانيًا للقراءات عند غير قالون وورش، وثالثًا للأحاديث النَّبويَّة مع الآثار المرويّة، ورابعًا لمصطلحات التّجويد والقراءات المعرّف بها، وخامسًا للّغة، وسادسًا للشّعر، وسابعًا للأعلام المترجَم لهم، وثامنًا للمصادر والمراجع، وتاسعًا لمحتويات البحث.
- وضعتُ ملخّصا للبحث باللّغات الثّلاث العربيَّة والإنجليزيَّة والفرنسيَّة.

هذه أهمُّ الخطوات المتَّبعة في كتابة البحث فما كان منها من صواب فمن الله وحده، وما كان فيها من خطإٍ أو زَلل فمن نفسي ومن الشَّيطان، وأستغفر الله وأتوب إليه إنّه هو التّوّاب الغفور.

• وصف عام لخطّة البحث :

لمّا كان بحثي دراسة وتحقيق لكتاب النّجوم الطّوالع، كتبتُ قبل البدء فيه تمهيدًا بيّنت فيه أنّ أصله شرحٌ لنظمٌ الدّرر اللّوامع، فعرّفت بالنّظم وناظمه، والإسناد الذي أدّاه إليّ، وشروحاته التي منها كتاب النّجوم الطّوالع، ثمّ رأيتُ تقسيم عملي إلى قسمين :

- **القسم الأوَّل** : **قسم الدِّراسة**

وقسَّمتُه إلى فصلين، الأوَّل خصَّصته للتَّعريف بالمؤلِّف، والثَّاني للتّعريف بالمؤلَّف، وضمَّنت كلَّ فصل ثلاثة مباحث كالآتي :

- **الفصل الأوّل** : **التَّعريف بالمؤلِّف**
- **المبحث الأوّل** : **حياته الشّخصيَّة**
  - اسمه ومولده.
  - نسبه.
  - عصره ووفاته.
- **المبحث الثّاني** : **حياته العلميّة**
  - مشايخه.

- تلاميــــذه.
- مؤلَّفـــاته.

- **المبحث الثّالث : مناصبه ومذهبه**
  - مناصبه.
  - مذهبه الفقهي.
  - مذهبه العقدي.
- **الفصل الثّاني : التَّعريف بالمؤلَّف**
- **المبحث الأوّل : اسمه وسبب تأليفه ونسبته**
  - اسمه التّام.
  - سبب تأليفه.
  - توثيق نسبته إليه.
- **المبحث الثَّاني : دراسة مضمونه**
  - عرض لمنهج مؤلِّفه فيه.
  - مناقشة لبعض أحكامه وآراءه.
  - اختيارات المؤلِّف.
- **المبحث الثّالث : مصادره والنُّسخ المعتمدة في التَّحقيق**
  - مصادره المعتمدة في التَّأليف.
  - النُّسخ المعتمدة في التَّحقيق.
  - نماذج مصورة للنُّسخ المعتمدة.
- **القسم الثَّاني : قسم التَّحقيق**

وفيه قابلتُ بين النُّسخ الثّلاث المعتمدة، وجعلت النُّسخة (أ) هي الأصل، مع الإشارة إلى الخلاف بين النُّسخ إنْ وُجد، كما بذلتُ جهدا في ردِّ كلِّ اقتباس إلى أصله، وكلّ قول إلى قائله، إلى غير ذلك ممَّا يتطلَّبه التَّحقيق العلميّ، كلُّ هذا حرصا على أن يخرج الكتاب إلى نور الطباعة في أبهى حلَّة وأَلْيق صُورة كان يتمنَّاها مؤلِّفه.

• الصّعوبات التي واجهتني في إعداد هذا البحث :

أوّلاً أحمد الله عزَّ وجل أنْ يسَّر لي إعداد هذا البحث في مكتبة المسجد النَّبويّ، التي ما رأت عيني مثلها، والتي تيسَّر لي فيها ما لم أكن أتوقَّعُه، من الحصول على ما أطلب من المصادر والمراجع إلاّ ما ندر، ككتاب الشّهب الثّواقب للشّقانصي الذي لم يتيسّر لي الوقوف عليه مخطوطا ولا مطبوعا، بل لم أقف على مَن نقل منه، ولا على أيّ معلومة عنه، بعد بحث طويل وسؤال ثلّة من المختصّين، وعلى كلِّ حال فإنّه لا يخلو بحثٌ علميٌّ من صعوبات تعترض الباحث قبل وأثناء بحثه، ولعلَّ أبرزها في هذا العمل ما سأذكره في النِّقاط الآتية :

- عدم وجود دراسات سابقة عن المؤلَّف أو المؤلِّف يمكن الاستعانة بها في إثراء البحث أكثر، الأمر الذي جعلني أبذلُ جهدًا أكبر ممّا كُنت أتصوَّر.
- عدم وجود مخطوطات على هذا الشّرح المبارك أو على الأقل مخطوطة بخطِّ المؤلِّف تفصل النِّزاع عند اختلاف النُّسخ.
- قلَّة زادي وضعف بصيرتي في هذا العلم، الذي ما زلتُ أتطفَّل عليه بعد الاستعانة بالواحد الصَّمد رجاء أن يفتح عليَّ فيه من فضله.
- مشقّة التّعامل مع نسخة المصحف الذي كُتب برواية ورش، والذي أخذ منّي وقتا كثيرًا وجهدًا كبيرًا، أسأل الله أن يقيّض رجالا لخدمة نُسخة أخرى برواية ورش يَسهُل التّعامل معها كنسخة رواية حفص، والله الموفّق لكلّ خير.

هذه أبرز الصُّعوبات التي واجهتني في القسمين الدِّراسيين، ومع ذلك فإنِّي فخورٌ بأن يسَّر الله لي تحقيق هذا الكتاب، الذي أسأل الله جلَّ في علاه أن يجعله حجَّة لي في خدمة القرآن الكريم لا حجَّة عليَّ، كما أنِّي وبعد أن توقّف اليراع عند تمام العمل، لا أدَّعي التَّحقيق ولا التَّدقيق ولا قوّة البيان، ولا الفخر على المبتدئين فضلاً على الشّيوخ الرّاسخين من أهل القرآن، لأنّي لستُ من فرسان هذا الميدان، وإنَّما حالي معه يَصدق عليه قَول القائل :

أَسِيرُ خَلْفَ رِكَابِ النُّجْبِ ذَا عَرَجٍ * مُؤَمِّلاً غَيْرَ مَا يَقْضِي بِـهِ عَرَجِي
فَإِنْ لَحِقْتُ بِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَـا سَبَقُوا * فَكَمْ لِرَبِّ السَّمَا فِي النَّاسِ مِنْ فَـرَجِ
وَإِنْ ظَلَلْتُ بِقَفْـرِ الأَرْضِ مُنْقَطِعاً * فَمَـا عَلى أَعْرَجٍ فِي ذَاكَ مِنْ حَــرَجِ

وفي الختام وقبل الفراغ من سبْك هذه المقدِّمة، أتقدَّم بجزيل الشُّكر والتَّقدير ـ بعد شكر الله جلّ وعلا ـ لكلٍّ من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد، أو بإشارة للتّسديد أو بعبارة رأى أنّها تُفيد، وأخصّ بالذّكر أستاذي المشرف الدُّكتور جمال بن دعّاس وفّقه الله لكلّ خير، ورئيس اللّجنة الأستاذ الدّكتور منصور كافي الذي له عليّ فضلٌ كبير منذ أن أشرف على رسالتي في الماجستير جزاه الله عنّي خير الجزاء، والشّكر موصول إلى اللّجنة المناقشة وعلى رأسهم الأستاذ الدّكتور نصر سلمان، والدّكتور عبد الرّحمن معاشي، والدّكتور عبد الحفيظ هلال، الذين بذلوا وسيبذلون وقتهم في مراجعته وتصويب خطئه، والشّكر موصولٌ أيضا إلى أخي الفاضل أبي ياسر الذي أتعبتُه معي في الكتابة والتّصحيح، وإلى أخي المفضال أبي معاذ الذي لم يبخل عليّ بوقته وجهده في المراجعة والطّبع، أسأل الله أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم، وأن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم وهو الموفّق للسَّداد وهو نعم المولى ونعم النّصير، وصلّى الله وسلّم وبارك على عبده ورسوله البشير النّذير، وعلى آله وصحبه البررة النّحارير، ومن تبعهم بإحسان دون غلوٍّ أو تقصير، وسلّم تسليما كثيرًا.

تمهيد

تمهيـــــــــد

لمّا كان عملي هو تحقيق ودراسة كتاب النّجوم الطّوالع، والذي أصله شرحٌ لمنظومة أبي الحسن علي بن محمّد بن علي بن محمّد التّازي المشهور بابن برّي، رأيتُ من المناسب قبل البدء في كتاب النّجوم، التّعريف بهذا الأصل والإسناد الذي أدّاه إليّ، وذلك في أربعة مباحث[1] :

الأوّل : التّعريف بناظم الدّرر اللّوامع.

الثّاني : التّعريف بمتن الدّرر اللّوامع.

الثّالث : التّعريف بشروحات الدّرر اللّوامع.

الرّابع : التّعريف بإسنادي إلى الدّرر اللّوامع.

المبحث الأوّل : التّعريف بناظم الدّرر اللّوامع.

❖ اسمه ونسبه :

هو أبو الحسن علي بن محمّد بن علي بن محمّد بن الحسين الرّباطي التّازي نسبة إلى رباط تازة، اشتهر بين أهل العلم والقراءات بابن بري.

❖ مولــده ونشأتــه :

كان مولده بتازة سنة ٦٦٠هـ، بزقاق الزّقّانين منها، وتعلّم في الكُتّاب على عادة أهل بلده وهو في صباه، فحفظ القرآن الكريم وبعض المتون والأراجيز، كإعداد أوّلي لما يستقبل من أمر طلب العلم، واجتهد وجدَّ كثيرًا في البحث والمطالعة، حتّى أنهى تحصيله على يد شيوخ أجلاَّء كبار.

---

(١)- أعددتّها بتصرّف واختصار من عدّة مصادر وهي: الفجر السّاطع، ابن القاضي، (٢٣٠/١) وما بعدها، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٣٣)، وقراءة الإمام نافع عند المغاربة، عبدالهادي حميتو، (٦١٩/٣) وما بعدها، وشرح الدّرر اللّوامع، المنتوري، (١٤/١) وما بعدها.

❖ شيـوخـه :

إنّ ما وقفتُ عليه من المؤلّفات التي ترجمت لابن برّي أغلبها لا تذكر من مشيخته إلاّ الشّيخ أبا الرّبيع سليمان بن محمّد بن علي بن حمدون الشّريشي (ت : ٧٠٩هـ)، الذي صرّح به في أرجوزته، وقد أشار إلى هذا الدّكتور عبدالهادي حميتو وأضاف أسماء مشايخ آخرين تتلمذ عليهم ابن برّي بعد والده وهم :

- أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزّبير الغرناطي الحافظ المشهور (ت : ٧٠٨هـ).
- أبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد القرطبي شيخ الجماعة بفاس (ت : ٧٣٠هـ).
- مالك بن عبد الرّحمن بن علي أبو الحكم المالقي المعروف بابن المرحّل (ت : ٦٩٩هـ).

وأضاف الأستاذ الصّدّيقي نقلا عن غيره أسماء أُخر وهم :

- محمّد بن محمّد بن إدريس أبي بكر القُضاعي الشّاعر الفرضي (ت : ٧٠٧هـ).
- أبو الحسن الصّغير علي بن محمّد بن عبد الحقّ الزّرويلي الفقيه (ت : ٧١٩هـ).
- أبو عبد الله محمّد بن إبراهيم بن أحمد الآبلي التّلمساني (ت : ٧٥٧هـ).

❖ تـلامذتـه :

تتلمذ على يدي ابن برّي الكثير من الطّلاّب وصاروا بعد ذلك من أهل العلم والأدب كابن ميمون الفشتالي وابن العشّاب التّازي والقاضي التّرجالي وغيرهم ما لا يحصره ديوان ولا كتاب.

❖ مكانته العلميّة وثناء العلماء عليه :

بعد قراءتي لسيرة العلاّمة ابن برّي ظهر لي أنّه تبوّأ مكانةً مرموقةً بين أهل العلم وطلاّبه، وأنّه كان متفنّنا في العلوم ذا خطّ حسن، وأُسلوب سَلس، ويمكن القول : إنّه كان نحويًّا لغويًّا، وأديبًا ألمعيًّا، وفقيهًا فرضيًّا، عارفًا بالقراءات، وذا دراية بالحساب والتّاريخ، ولا أدلّ على ما أقولُه ما ستقرؤه في ثناء العلماء عليه، والذي انتقيتُ منه ما يلي :

قال فيه الخرّاز : «الفقيه الأفضل الكاتب الأبرع الأكمل، اللّغويّ النّحويّ العروضيّ الفرضيّ».

وقال أبو عبد الله محمّد بن شُعيب المجاصيّ في وصفه : «الفقيه المقرئ الأصوليّ المحقّق، صاحب الكلام البديع، النّحوي الضّابط، صاحب الخطّ الرّفيع».

ووصفه ابن القاضي بقوله : «الشّيخ الفقيه الأكمل، الرّاوية المتقن البليغ، الكاتب البارع النّحويّ اللّغويّ الفرضيّ» ثم قال بعد ذكر مؤلّفاته المتنوّعة : «وكان له أيضا معرفة بعلم الحديث، وكان خطّه بارعا حسنا، وكذلك نظمه سلسًا عذبًا، رأيتُ بخطّه نسخة من هذه "الدّرر اللّوامع" بخطّ حسن، وجعل عليها طُررا، وأجاز فيها الذي كتبها برسمه إجازة منظومة». هكذا يصفه من ترجم له، رحمه الله رحمة واسعة.

❖ وفـــــاتـــــه :

لقد توفّي ابن بري كما هو مدوَّن في المصادر المغربية الموثوقة سنة (٧٣٠هـ)، على أرجح الأقوال في سنة وفاته، وكان ذلك بفاس ودفن بمدينة تازة.

❖ مؤلّفـــــاتـــه :

لقد خلّف ابن بري مؤلَّفات مفيدة والتي من أشهرها وأكبرها نفعا أُرجوزة الدّرر اللّوامع التي نحن بصدد دراسة وتحقيق أحد شروحها المسمّى بالنّجوم الطّوالع، وهذه جملةٌ من مؤلّفاته تُنبئ عن مكانته :

١- نظمُ الدّرر اللّوامع في أصل مقرأ الإمام نافع وهو أصل هذه الدّراسة.

٢- القانون في رواية ورش وقالون.

٣- طُرر على الدّرر اللّوامع كتبها على شرح الخرّاز عليها حين قدّمه إليه.

٤- رجز في مخارج الحروف وصفاتها ذيّل به على الدّرر اللّوامع، وهو المثبت في دراستي.

٥- ذكر الظّاء على حروف المعجم.

٦- أبياته في إجابة أبي الحسن الحُصري على لغزه بمسألة "سوءات" وجملتها ثلاثة أبيات.

٧- مختصر شرح الإيضاح في النّحو للأستاذ ابن أبي الرّبيع العثماني الإشبيلي نـزيل سبتة.

٨- شرح التّهذيب في اختصار المدونة في الفقه المالكي لأبي سعيد البراذعي، ولم يكمله.

٩- شرح قصيدة أبي علي الحسن بن عطية الونشريسي في علم الفرائض.

١٠- كتاب الكافي في علم القوافي.

١١- اختصار شرح الشّريشي على مقامات الحريري.

المبحث الثّاني : التّعريف بمتن الدّرر اللّوامع.

لقد كان المغاربة قبل زمن ابن برّي، يعتمدون في قراءة نافع -برواية ورش من طريق الأزرق- على قصيدة أبي الحسن علي بن عبد الغني الحُصري (ت : ٤٩٩هـ)، إلا أنّهم فيما يتعلّق بأحكام الرّاءات كانوا يأخذون بما في "الشّاطبية"، حتّى أتحفهم ابن بري بنظم أرجوزة "الدّرر اللّوامع" فسدّ بهذا النّظم الماتع فجوة كبيرة في المنهج التّعليمي، وحقّق به حُلما لطالما راود المقتصرين على رواية ورش من المغاربة والرّاغبين فيها من غيرهم، وبهذا نفهم سبب ذُيوع وانتشار وولوع الكثير بهذا النّظم وتفوّقه وتصدّره عن كل ما نُظم في موضوعه وفنّه.

❖ عـدد أبيـــاتـه وتقسيماته :

لقد تمّ سبك هذا النّظم سنة (٦٩٧هـ)، ولم يكتفِ فيه ناظمه بذكر مسائل الخلاف بين ورش وقالون فحسب، بل ذكر بعضًا من مسائل الاتّفاق بينهما أو ما وافقا فيه أو أحدهما باقي القرّاء، كما هو مصرّح به في القسم الأوّل الآتي، فجاء نظمًا عذبًا سلسًا في مائتين وثلاث وسبعين بيتا، على أرجح ما ذكر المحقّقون من شرّاحه، وما زاد على ذلك فلا يخلو من تراجع النّاظم عنه، أو أنّه من إضافة غيره ولا عِلم له به، وأشهر هذه الزّيادات تلك الأبيات الثّلاثة التي أُثبتت في نسخة المارغني والتي لم يتعرّض لشرحها واكتفى بقوله : «وعدد أبيات النّظم وذيله على ما في أكثر النّسخ مائتان وثلاثة وسبعون بيتا ويوجد في بعض النّسخ زيادة ثلاثة أبيات» اهـ.

ولا أعلم أنّ النّاظم صرّح بتقسيمات لنظمه، لكن تيسيرا على الرّاغبين في الإحاطة بمضمونه سعى جمعٌ من الدّارسين لنظمه إلى تقسيمه، ولعلّ أقربها إلى التّيسير وأبعدها عن التّعقيد والتّطويل، تقسيمه إلى ثلاثة أقسام :

الأوّل : ويضمُّ (٣٢بيتا) خصّها لبيان فضل القرآن الكريم، وموضوع ودوافع النّظم ومنهجه فيه.

الثّاني : ويضمُّ (٢١١بيتا) تحوي أربعة عشر بابًا، بدءً بباب التّعوذ، وانتهاءً بباب فرش الحروف.

الثّالث : ويضمُّ (٣٠بيتا) في مخارج الحروف، وهي عبارة عن تذييل لأصل متن الدّرر.

❖ ثناء العلماء على متن الدّرر :

لقد أشادَ علماء أجلّة بهذا النّظم المبارك ووصفوه بأوصافٍ تدعو السّامع لها إلى حبّ الاطّلاع عليه، والاستفادة منه، وممّن أشاد به وأثنى عليه :

أوّل شارح له وهو الخرّاز في قوله : «وقد قلّ نظمٌ يتضمّن قراءة نافع...فكان من أعذبها لفظًا، وأحسنها ترتيبًا، أجودهَا نظمًا، وأقصرها أسلوبًا، أُرجوزة الفقيه...الشّهير بابن برّي».

وقال ابن المجراد السّلوي منوّها به : «أرجوزةُ الإمام الأكمل، والعالم الأنبل...هيهات لا يأتي الزّمان بمثله، ولا يقدر أحدٌ على سلوك سبيله، فاشتغل النّاس لذلك بقراءتها، وأكثروا البحث عن تفهّمها وروايتها».

وقال العلاّمة مسعود بن محمّد بن جموع الفاسي : «فلما كانت الأرجوزة المسمّاة بالدّرر اللّوامع، من أَجلّ ما صُنّف في مقرإ نافع، وقد اشتغل النّاس بقراءتها والاعتناء بفهمها أردتُّ أن أُقيّد عليها إن شاء الله شرحًا».

وممّا يؤكّد أهمّيّة هذا النّظم وُجودُه ضمن المواد الدّراسية المقرّرة، والكتب المتدارسة في معاهد العلم إبَّان العصر المريني الأوّل وبعده، بالإضافة إلى إدراجه ضمن مناهج التّعليم التّونسيّة في الأزمنة المتعاقبة بعد ذلك.

قلتُ : وما زال كذلك في عصرنا يُدرّس في بعض الجامعات والمدارس القرآنيّة عندنا، وأنا الآن في إعداد تحقيق لمتْنه وسيكون بإذن الله مقرّرا حفظه في مدرستنا، مدرسة الإمام مالك القرآنيّة بوادي سوف.

المبحث الثّالث : التّعريف بشروحات الدّرر اللّوامع.

- 🕮 القصد النّافع لبغية النّاشئ والبارع على الدّرر اللّوامع في مقرإ الإمام نافع، لأبي عبد الله محمّد بن إبراهيم الخرّاز الشّريشي (ت : ٧٣١هـ)، وهو مطبوع.
- 🕮 تحصيل المنافع من كتاب الدّرر اللّوامع في أصل مقرإ الإمام نافع، لأبي زكرياء يحيى بن سعيد السّملالي الجزولي (ت : ٩٠٠هـ)، وهو مطبوع، وعندي نسخة مصوّرة على المخطوط.
- 🕮 شرح الدّرر اللّوامع في أصل مقرإ الإمام نافع، لأبي عبد الله محمّد بن عبد الملك القيسي المنتوري الأندلسي (ت.٨٣٥هـ)، وهو مطبوع.
- 🕮 الأنوار السّواطع على الدّرر اللّوامع، لحسين بن علي بن طلحة الرّجراجي الشّوشاوي (ت : ٨٩٩هـ)، مخطوط بخزانة ابن يوسف بمراكش برقم : ٤٦٩.
- 🕮 شرح الدّرر اللّوامع (الفصول) لأبي الحسن علي بن عبد الكريم الأغصاوي وهو تقييد عنه بواسطة تلميذه عبد القوي بن أحمد بن عمران المجاصي، مخطوط بخزانة ابن يوسف بمراكش رقم : ١٠٥.
- 🕮 جمع المعاني الدّريّة والمباحث السّنيّة في تقييد البريّة، لمحمّد بن عيسى الوارتني قيّده عن شيخه أبي الحسن علي بن عبد الكريم الأغصاوي مخطوط بخزانة تطوان رقم : ٥٥٨.
- 🕮 شرح الدّرر اللّوامع، لأبي راشد يعقوب بن يحي الحلفاوي الفاسي (ت : ٩٩٩هـ)، مخطوط بالخزانة الحسنية بالرّباط رقم : ٦٠٦٤ والعامة : ٣٤٤٣.
- 🕮 شرح الدّرر اللّوامع، لأبي عبد الله محمّد بن شُعيب بن عبد الواحد المجاصي التّازي (ت : ٧٢٥هـ)، مخطوط بالخزانة الحسنية بالرّباط رقم : ١١٣٤١.
- 🕮 المختار من الجوامع في محاذاة الدّرر اللّوامع، لأبي زيد عبد الرحمن بن محمّد بن مخلوف الثّعالبي الجزائري (ت : ٨٧٥هـ)، وهو مطبوع، وقد نشرته المطبعة الثّعالبية بالجزائر سنة : ١٣٢٤هـ.

📖 إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع من الدّرر اللّوامع في أصل مقرإ الإمام نافع، لأبي عبد الله محمّد بن محمّد بن المجراد السّلاوي (ت : ٧٧٨هـ)، مخطوط الخزانة العامة بالرّباط رقم : ١٧٤٥.

📖 إرشاد القارئ والسّامع لكتاب الدّرر اللّوامع في أصل مقرإ الإمام نافع، لأبي العباس أحمد بن الطّالب محمّد بن عمر الإيدوعيشي (ت : ٧٩٣هـ)، مخطوط بالخزانة الحسنية بالرّباط رقم : ١٠١٨٠.

📖 إتحاف الطّالب القانع بفهم معنى نظم الدّرر اللّوامع، لمحمّد بن الحسين العرائشي المكناسي (ت.١٣٥١هـ)، موقت الجامع الكبير بمكناس (خزانة خاصة).

📖 الرّوض الجامع في شرح الدّرر اللّوامع، لأبي سرحان مسعود بن محمّد جموع السّجلماسي (ت : ١١١٩هـ)، مخطوط بالخزانة الحسنية بالرّباط رقم : ١١٩، ومخطوطة بتطزان رقم : ١٠٣. وعندي نسخة مصوّرة منه.

📖 الفجر السّاطع والضّياء اللاّمع في شرح الدّرر اللّوامع، لأبي زيد عبد الرحمن بن أبي القاسم بن القاضي المكناسي شيخ الجماعة بفاس (ت : ١٠٨٢هـ)، وهو مطبوع.

📖 (معين الصبيان) أو (إعانة الصبيان) على الدّرر اللّوامع، للشيخ أبي عثمان سعيد بن سعيد بن داود السّملالي (ت : ٧١٨هـ)، مخطوط بالخزانة الحسنية رقم : ٦٣٥، وبخزانة القرويّين بفاس رقم : ١٠٥٣.

📖 الوجيز النّافع في شرح الدّرر اللّوامع، لأبي محمّد عبد الله بن أحمد بن مسلم القصري القاضي (ت : ٧٣٣هـ)، مخطوط بالخزانة الملكيّة بالرّباط، رقم : ١٥٧٨.

📖 شرح الدّرر اللّوامع، لأبي عبد الله بن سعيد الأنصاري، مخطوط توجد منه نسخة بمكتبة الجزائر بالعاصمة الجزائريّة، رقم : ٣٨١.

المبحث الرّابع : التّعريف بإسنادي إلى الدّرر اللّوامع.

لقد بدأت صلتي بهذا المتن المبارك أيّام الدّراسة الجامعيّة بجامعة الأمير بقسنطينة، أين كان مقرّرًا علينا دراسة أبواب منه، فاشتدّ شَغفي به وحبّي له، وشرعتُ في حفظه فيسّره الله لي... وكان بعضُ طلاّب مدرسة الإمام مالك بمدينتنا وادي سوف يحفظونه ويعرضونه عليّ، وكنتُ أُوصي به من سألني عن حفظ متن في التّجويد، ولمّا توطّدت صلتي به بدراسة وتحقيق شرح من شروحه ألا وهو النّجوم الطّوالع للمارغني، بدأت أبحثُ له عن إسنادٍ يقوّي صلتي به أكثر فلم أظفر بذلك بعد طُول بحث وتفتيش...ولمّا هاجرت إلى المدينة النّبويّة سألتُ كثيرا من الشّناقطة لمّا قيل لي إنّ لديهم إسنادًا إليه، ولكن دون جدوى...إلى أن يسّر الله لي اللّقاء ببعض الإخوة الفُضلاء فدلّوني على الشّيخ **محمّد الطّاهر آيت علجت،** وأخبروني أنّ له إسنادًا إلى الدّرر اللّوامع، فكنتُ بعد ذلك أتحيّن قدومه للحجّ أو العمرة، حتّى يسّر الله لي اللّقاء معه بالمدينة النّبويّة وقرأتُ عليه المتن كاملاً في مجلسٍ واحدٍ بعد صلاة العشاء بفندق الشّرفة، وأجازني فيه بالسّند الآتي في قوله :

قرأتُ هذا النّظم عن الشّيخ : **السّعيد بن علي اليجري**. وهو عن الشّيخ : **الشّريف أوثمليلين**. وهو عن الشّيخ : **أبي القاسم البوجليلي**. وهو عن الشّيخ : **محمّد بن علي اثْقابي**. وهو عن الشّيخ : **أحمد بن إيدير الفملالي**. وهو عن الشّيخ : **ابن اثْريغت**. وهو عن الشّيخ : **الحسن بن قرّي**. وهو عن الشّيخ : **محمّد بن عنتر**. وهو عن الشّيخ : **عبد الرّحمن اليَلُوليّ**. وهو عن الشّيخ : **امحمّاذ السّعدي**. وهو عن الشّيخ : **عبد الرحمن بن القاضي**. وهو عن الشّيخ : **عبد الواحد بن عاشر**. وهو عن الشّيخ : **المفتي الحسني بفاس**. وهو عن الشّيخ : **إبراهيم قاسم الرّضا**. وهو عن الشّيخ : **محمّد بن أحمد بن غازي**. وهو عن الشّيخ : **الصّغير النّيجي**. وهو عن الشّيخ : **أبي العبّاس الفيلاليّ**. وهو عن الشّيخ : **أبي عبد الله السّماتي الفخّار**. وهو عن الشّيخ : **أبي العبّاس أحمد بن علي الزّواوي**. وهو عن الشّيخ الإمام : **أبي الحسن علي بن محمّد بن برّي الرّباطي**.

تكملة : وأمّا إسنادي إلى ما تضمّنه متن الدّرر اللّوامع من قراءة نافع بروايتي ورش وقالون فقد قرأتُها عن خادم القرآن وأهله فضيلة شيخنا : **إيهاب بن أحمد فكري**. وأخبرني بأنّه تلقّاها عن شيخين :

الأوّل : العالم الجليل : **محمّد عيد عابدين**. وهو عن الشّيخ : **مصطفى بن محمّد بن مسعود**. وهو عن الشّيخ : **عبد الفتّاح هنيدي**. وهو عن الشّيخ : **محمّد بن أحمد المتولّي**. وهو عن الشّيخ : **أحمد الدّرّي التّهامي**. وهو عن الشّيخ : **أحمد بن محمّد سلمونة**. وهو عن الشّيخ : **إبراهيم العبيدي**.

والثّاني : العلاّمة الشّيخ : **محمّد بن عبد الحميد بن عبد الله**. وهو عن الشّيخ : **محمّد بن عبدالرّحمن بن محمّد الخليجي**. وهو عن الشّيخ : **عبد العزيز علي كحيل**. وهو عن الشّيخ : **عبد الله عبد العظيم الدّسوقي**. وهو عن الشّيخ : **علي الحدّادي الأزهري**. وهو عن الشّيخ : **إبراهيم العبيدي**.

وتلقّى الشّيخ **إبراهيم العبيدي** عن مشايخ فضلاء ولعلّي أكتفي بذكر طريق منهم فقط وهو عن الشّيخ : **عبدالرّحمن الأجهوري**. وهو عن الشّيخ : **عبد الله السّمباطي المغربي**. وهو عن الشّيخ : **عبد الخالق السّمباطي**. وهو عن الشّيخ : **زكريّا الأنصاري**. وهو عن الشّيخ : **رضوان العقبي**. وهو عن الشّيخ : **محمّد النّويري**. وهو عن الشّيخ الإمام : **محمّد بن محمّد بن الجزري**. وهو عن الشّيخ : **إمام الأزهر المعروف بابن اللّبان**. وهو عن الشّيخ : **أبي الحسن علي بن شجاع العبّاسي**. وهو عن الشّيخ الإمام : **أبي محمد القاسم بن فيرُّه بن خلف الشّاطبي**. وهو عن الشّيخ : **أبي الحسن علي بن هذيل**. وهو عن الشّيخ : **أبي داود سليمان بن نجاح**. وهو عن الشّيخ الحافظ الإمام : **أبي عمرو الدّاني**.

وتلقّى الحافظ **أبو عمرو الدّاني**. رواية قالون عن الشّيخ : **أبي الفتح فارس بن أحمد الحمصي**. وهو عن الشّيخ : **أبي الحسن عبد الباقي بن الحسن المقرئ**. وهو عن الشّيخ : **إبراهيم بن علي المقرئ**. وهو عن الشّيخ : **أبي الحسين أحمد بن عثمان بن جعفر بن بُويان المقرئ**. وهو عن

الشّيخ : **أبي بكر أحمد بن محمّد بن الأشعث**. وهو عن الشّيخ : **أبي نشيط محمّد بن هارون**. وهو عن : **قالون**. وهو عن : **نافع**.

وأمّا رواية ورش فعن الشّيخ : **أبي القاسم خلف بن إبراهيم بن محمّد بن خاقان**. وهو عن الشّيخ : **أبي جعفر أحمد بن أسامة التُّجيبيّ**. وهو عن الشّيخ : **إسماعيل بن عبد الله النّحاس**. وهو عن الشّيخ : **أبي يعقوب يوسف بن عمرو بن يسار الأزرق**. وهو عن : **ورش**. وهو عن : **نافع**.

وتلقّى الإمام نافع القراءة عن جمع من الأئمّة أشهرهم خمسة وهم :

أبو جعفر يزيد بن القعقاع القارئ. و**أبو داود عبد الرّحمن بن هرمز الأعرج**. و**شيبة بن نصاح القاضي**. و**أبو عبد الله مسلم بن جندب الهذليّ القاصّ**. و**أبو روح يزيد بن رومان**.

وأخذ هؤلاء عن ثلاثة من الصّحابة وهم : **أبي هريرة**. **وابن عباس**. **وعبد الله بن عيّاش بن أبي ربيعة** رضي الله عنهم. وأخذ هؤلاء عن : **أُبي بن كعب** رضي الله عنه عن : **النّبيّ** صلى الله عليه وسلم.

القسم الأوّل

الدّراسة الخارجية

الفصل الأوّل : التَّعريف بالمؤلِّف

الفصل الثّاني : التَّعريف بالمؤلَّف

الفصل الأوّل

التّعريف بالمُؤلِّف

المبحث الأوّل : حياتـه الشّخصيّة

المبحث الثّاني : حياتــه العلميّــة

المبحث الثّالث : مناصبه ومذهبه

الفصل الأوّل
التّعريف بالمؤلِّف

المبحث الأوّل : حياته الشّخصيّة

١- اسمه ومولده :

هو أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد[١] بن سليمان، ولد بتونس سنة واحد وثمانين ومئتين وألف[٢] من هجرة المصطفى ، وقيل بعدها بسنة[٣].

٢- نسبته :

يُنسب إلى قبيلة (المارغني) بساحل حامد من أعمال طرابلس الغرب (ليبيا)، هذا غاية ما حصلتُ عليه في معرفة نِسبته، ولقد سألتُ عن هذه النّسبة الآن، وبحثتُ عنها في كتب الأنساب وفي الشبكة العنكبوتيّة فلم أعثر على أي فائدة تُثري هذا الموضوع، والله المستعان.

٣- عصره ووفاته :

لقد شهد القرن التّاسع عشر للميلاد تطوّرات مذهلة في الصّناعة الأوروبية، مكّنها من توسيع حركتها الاستعمارية خاصة من النّاحية الاقتصادية؛ أين كرّس رجال الأعمال الأوروبيّين مجهوداتهم في توسيع مستثمراتهم وتوظيف رؤوس أموالهم في الشّمال الإفريقي، وكانت تونس قبلة

---

(١)- هكذا سمّي إبراهيم والده كما في مقدّمته للنّجوم والطّوالع ولدليل الحيران، وبهذا نعلم أنّ ما ذكره صاحب إيضاح المكنون، (٢٤٦/٤)، وتبعه عليه صاحب معجم المؤلِّفين، (٤١/١)، من قولهم في ترجمته : «هو إبراهيم بن عبد الله المارغنيّ» خطأ ظاهر، وما ذكرتُه من اسم والده وجدّه هو الصّواب كما نصّ عليه عبد الحيّ الكتّاني في فهرس الفهارس، (٦٧٤/٢)، وكذلك محمّد محفوظ في تراجم المؤلِّفين التّونسيّين، (٢٢٩/٤).

(٢)- ينظر : تراجم المؤلِّفين التّونسيّين، محفوظ، (٢٢٩/٤).

(٣)- ينظر : الموسوعة الميسّرة، وليد الزّبيري، (١٩/١).

التّنافس، ونتيجة لإجراءات مجحفة، تدهورت الأوضاع وضعف الإنتاج الزّراعي وأصبحت الصّناعات التّقليدية تعاني من المزاحمة الأوربيّة، وأثقلت الضّرائب كاهل طوائف من الشّعب التّونسي البسيط، ودخلت تونس فيما يُسمّى بالحماية الفرنسيّة، وتضمّنت هذه الحماية بنودًا ليس هذا محلّ بسْطها، لكن الذي يهمّنا أنّ الحالة الاقتصادية لتونس شهدت تضييقَ الخناق على الأهالي، الأمر الذي عجّل في إفقار شرائح عديدة من التّونسيين أو تهميشها، وتمكّن الاستعمار من السّيطرة على المواقع الاقتصاديّة الحسّاسة، ومع هذه الحالة الاقتصادية المزرية، فقد عمد الاستعمار الفرنسي إلى الشّعب التّونسي، وقام بتقسيمه إلى تشكيلات اجتماعية متمايزة وفي جماعات محدودة أهمها : القبيلة والطّريقة الصّوفيّة والطّائفة المهنيّة؛ الأمر الذي دفع لتزايد حركات الهجرة نحو المدن، وظهور آفات البطالة والبيوت القصديرية، وفي المقابل حرصت الأقليّة الأوروبيّة على تثبيت امتيازاتها وتسخير جهاز الدّولة الفرنسيّة لخدمة أهدافها، وبهذا حصلت تغيرات جذريّة في التّركيبة السّكانيّة والتّنظيم الاجتماعي، وأمّا من النّاحية العلميّة، فمع محاولة الاستعمار الفرنسي تجهيل الشّعب التّونسي الأبيّ إلاّ أنّ رحمة الله كانت أعظم، فقد بقي نشاط ظاهر لبعض المدارس القرآنيّة والمعاهد العلميّة ومنها الجامع الزّيتوني الأعظم الذي تخرج منه الشّيخ وواصل التّدريس فيه إلى أن انتقل إلى رحمة الله تعالى(1).

وكانت وفاته صبيحة يوم الأربعاء الثّالث من ثاني الرّبيعين عام ١٣٤٩ هجريّة، ودفن صبيحة يوم الخميس بعده بمقبرة "الجلاز" حذو أسلافه الكرام جوار شيخه سيدي سالم بوحاجب، وحضر جنازته كل الطّبقات من الخاصّة والعامّة، وصلّى عليه صديقه وقرينه علمًا وإفتاءً صاحب الفضيلة شيخ الإسلام المنعم سيدي أحمد بيرم، وتولّى لَحْده تلميذاه نَقِيب الأشراف وإمام الجامع الأعظم حمده الشّريف وشيخ المقارئ العلاّمة المؤلِّف المنعم الشّيخ حسن السّناوني بوّأه الله غرف الجنان ووسعه بالرّحمة والرّضوان(2).

---

(1)- ينظر : تونس عبر التّاريخ، خليفة الشّاطر وآخرون، (٤٥/٣) وما بعدها، والمغرب العربي الكبير في العصر الحديث، شوقي عطا الله الجمل، (٢٨٧-٢٩١).

(2)- ينظر : بغية المريد، المارغنيّ، (ص : ١٣٧). كتبها الشّيخ الشّاذلي بن محمّد الصّادق النّيفر، بعد خاتمة البُغية.

المبحث الثّاني : حياته العلميّة

بدأ الشّيخ المارغني حياته العلميّة بالدّخول إلى الكُتّاب، فحفظ القرآن الكريم، ثمّ الْتحق بجامع الزّيتونة، وفيه ارتوى من حياض مشايخه.

١ـ مشايخه :

لقد تتلمذ المارغنيّ على عدد من مشايخ الزّيتونة في مختلف الفنون أذكر منهم :

أـ **أبو حفص عمر بن الشّيخ**[١] : المالكي شيخ الجماعة بالدّيار التُّونسية[٢]، وهو من أخصّ شيوخه وأكثرهم ملازمة له لا سيّما في التّفسير والحديث والمنطق[٣]، ولد عمر بن الشيخ سنة (١٢٣٧ هـ)، وتوفّي سنة (١٣٢٩ هـ)[٤].

ب- **سالم بوحاجب** : أبو النّجاة سالم بن عمر بن سالم البنبلي (١٢٤٤ هـ) وتوفي سنة (١٣٤٢ هـ)[٥].

ج- **محمّد بن علي يالوشة**: وهو شيخه الذي أجازه في القراءات السّبع والعشر وزوّجه ابنته، وقد ترجم له ترجمة موجزة في النُّجوم الطَّوالع ستأتي وسأشير هناك إلى مصدر ترجمته[٦].

د- **محمود بن الخوجة** : هو محمود بن محمّد بن أحمد بن الخوجة، الفقيه الحنفيّ، ولد سنة (١٢٤٩هـ)، وتوفّي سنة (١٣٢٩هـ)[٧].

---

(١)ـ اسمه الكامل : عمر بن أحمد بن علي بن حسين بن علي بن قاسم زعوقة ابن الشّيخ. ينظر ترجمة وافية له في: مسامرات الظَّريف، السّنوسي، (٩٤/٤-٩٧)، وشجرة النُّور الزَّكيَّة، محمّد مخلوف، (٥٩٨/١-٥٩٩).

(٢)ـ هكذا سمّاه ووصفه عبد الحيّ الكتّاني في فهرس الفهارس، وهو من شيوخه الذين روى عنهم. ينظر : فهرس الفهارس، (٥٨/١، ٢٤١، ٢٤٢)، (٧٦٨/٢).

(٣)ـ ينظر : تراجم المؤلِّفين التُّونسيّين، محمّد محفوظ، (٢٢٩/٤).

(٤)ـ ينظر : معجم المؤلِّفين، كحّالة، (٢/ ٥٥٢).

(٥)ـ ينظر : مسامرات الظَّريف، السَّنوسي، (٩٨/٤-١٠٨)، وشجرة النُّور الزَّكيَّة، محمّد مخلوف، (٦٠٥/١-٦٠٨) وتراجم المؤلِّفين التُّونسيّين، محمّد محفوظ، (٢/ ٧٧-٨١).

(٦)ـ ينظر : (ص : ١٦٩) من هذا البحث.

(٧)ـ ينظر : تراجم المؤلِّفين التُّونسيّين، محمّد محفوظ، (٢/ ٢٦٢-٢٦٣).

هـ- محمّد النَّجار أبو عبد الله محمّد بن عثمان : المفتي المالكي التُّونسي[1]، ولد سنة (١٢٥٣هـ) وتوفّي سنة (١٣٣٣هـ)، وقيل توفّي في (٢٥ رمضان ١٣٣١هـ)[2].

و- محمّد بيرم : أبو عبد الله محمّد بن مصطفى بن محمّد بن محمّد بن محمّد بن أحمد بن حسين بن بيرام، ولد سنة (١٢٥٦هـ)، وتوفّي سنة (١٣٠٧هـ) وهو محمّد بيرم الخامس[3].

ز- محمود بن محمود التُّونسي : مفتي الحنفيّة ولد سنة (١٢٦٢هـ)، وتوفّي سنة (١٣٤٤هـ)[4].

ح- إسماعيل الصَّفايجي : هو إسماعيل بن محمّد بن حمدة بن حسين بن الحاج إسماعيل بن محمّد البوسنويّ ولد سنة (١٢٦٩هـ)، وتوفّي سنة (١٣٣٧هـ)[5].

ط- عمار بن السّعيدان الجلاصي الفقيه : توفّي سنة (١٣٠٤هـ)[6].

وبعد هذه المسيرة العلميّة في الأخذ والتَّحصيل أَحرز المارغنيّ شهادة التَّطويع في سنة (١٢٩٩هـ)، ثم عُيّن مدرّسا بجامع الزَّيتونة فدرَّس فيه كُتب التَّوحيد[7] والقراءات والفقه والبلاغة والعربية والفرائض والميقات والعلوم الرّياضيّة والآداب والتَّفسير والحديث والأصول، فتخرَّج على يده جيش من المتعلّمين[8].

---

(١)- ينظر : فهرس الفهارس، الكتَّاني، (٨٥٩/٢).

(٢)- ينظر : مسامرات الظَّريف، السَّنوسي، (١٢٢/٤-١٢٤)، وشجرة النُّور الزَّكيَّة، محمّد مخلوف، (٥٩٩/١-٦٠١)، تراجم المؤلِّفين التُّونسيّين، محمد محفوظ، (١٦/٥-١٨).

(٣)- ينظر : مسامرات الظَّريف، السَّنوسي، (١٠٨/٤-١١٤)، والأعلام، الزّركلي، (٧-١٠١).

• **تنبيه** : هناك خمسة مشايخ من البيارمة كلُّهم يُسمَّى محمّد بيرم فللتَّمييز بينهم يقُولون : محمّد بيرم الأوَّل، ومحمّد بيرم الثَّاني، وهكذا، وصاحب التَّرجمة هنا هو الخامس.

(٤)- ينظر : شجرة النُّور الزَّكيَّة، محمّد مخلوف، (٦٢٤/١)، والأعلام، الزّركلي، (١٨٧/٧).

(٥)- ينظر : تراجم المؤلِّفين التُّونسيّين، محمّد محفوظ، (٢٣٣/٣-٣٣٥).

(٦)- ينظر : المصدر نفسه، (٤٢/٣).

(٧)- على اعتقاد الأشعريّ كما سيأتي في بيان عقيدته.

(٨)- ينظر : تراجم المؤلِّفين التُّونسيّين، محمّد محفوظ، (٢٢٩/٤).

٢- تلاميذه :

بعد ذاك البذل والعطاء والصّبر على نشر العلم، صار تلاميذه أعمدة جامع الزَّيتونة وأبرز المدرّسين فيه أذكر منهم :

أ- محمّد الطَّاهر بن عاشور : وقد ذاع صيتُه أكثر من شيخه وأشتهر بكتابه في التَّفسير المسمَّى بـ: "التَّحرير والتَّنوير" ولد سنة (١٢٩٦ هـ)، وتوفّي سنة (١٣٩٣ هـ)[١].

ب- محمّد العزيز جعيط : ولد سنة (١٣٠٣ هـ)، وتوفّي سنة (١٣٨٩ هـ)[٢].

ج- بلحسن النَّجار : قال الكتَّاني في كتابه فهرس الفهارس[٣] ما نصّه : «قال علاّمة الدّيار التُّونسيَّة ومفتي المالكيَّة بها الأستاذ الشّيخ سيدي بلحسن النَّجار الشَّريف» اهـ. يكنّى بأبي محمّد وهو ابن الشّيخ المفتي محمّد النّجار[٤]، ومن النّكت أنه تليمذٌ للمارغني وأبوه شيخٌ له، وهذا من اللَّطائف.

د- محمّد الصَّادق النَّيفر : هو ابن الشّيخ محمَّد الطَّاهر بن محمود بن الشّيخ أحمد النَّيفر ولد سنة (١٢٩٩ هـ)، وتوفّي في سنة (١٣٥٦ هـ)[٥].

وغير هؤلاء كالشّيخ الطَّيب السَّيَّالة ومحمّد البشير النَّيفر وحسن السّناوي الغدامسي، ومحمّد الجديد وأحمد العياري وعبد السّلام التّونسي وحمّودة بن يحي والطيَّب السّبعي وصالح الكسري ومن تلاميذه أيضا ابنه عبد الواحد[٦].

---

(١)- ينظر : الأعلام، الزّركلي، (١٧٤/٦-١٧٥)، وتراجم المؤلِّفين التُّونسيّين، محمّد محفوظ، (٣٠٤/٣-٣٠٧).

(٢)- ينظر : الأعلام الزّركلي، (٢٦٨/٦)، وتراجم المؤلِّفين التُّونسيّين، محمّد محفوظ، (٣٧/٢-٤١).

(٣)- ينظر : فهرس الفهارس، الكتَّاني، (١١٧٥/٢).

(٤)- ينظر : شجرة النُّور الزَّكيَّة، محمّد مخلوف، (٦٠٩/١).

(٥)- ينظر : تراجم المؤلِّفين التُّونسيّين، محمّد محفوظ، (٧٩/٥-٨٣).

(٦)- ينظر : المصدر نفسه، (٢٢٩/٤-٢٣٠).

٣- مؤلّفاته :

لقد خطَّ يراعُ الشّيخ مؤلَّفات عدَّة وفي فنون شتىّ أذكرُ هنا ما نصَّ عليها من ترجم له مع تعليقات مفيدة على كلّ كتاب منها حسب ما يقتضيه المقام.

أ- النُّجوم الطَّوالع على الدرر في أصل مقرإ الإمام نافع : وهو الكتاب المقصود بالدّراسة والتَّحقيق.

ب- شرح دليل الحيران على مورد الظّمآن وبذيله تنبيه الخلاَّن على الإعلان بتكميل مورد الظّمآن في رسم باقي السَّبعة الأعيان : وهو كتاب شرح فيه نظم أبي عبد الله محمّد بن محمّد بن إبراهيم الأموي الشَّريشي الشَّهير بالخرَّاز (ت. ٧١٨ هـ)، وقد طُبع الكتاب عدَّة طبعات وحُقق في رسائل جامعية، وأمَّا تنبيه الخلاَّن فهو شرحٌ لمنظومة ابن عاشر التي أكمل بها مورد الظّمآن[1].

ج- حاشية على شرح ابن القاصح للشَّاطبيّة : لم يكمُل، ولم أقف عليه، ولكن شرح ابن القاصح للشَّاطبية معروف وهو شرح مختصر على منظومة حرز الأماني ووجه التّهاني واسمه : سراج القارئ المبتدي وتذكار القارئ المنتهي، وابن القاصح هو : أبو القاسم علي بن عثمان بن القاصح البغدادي (ت : ٨٠١ هـ) وشرحه مطبوع متداول.

د- شرح المرشد المعين : لم يكمُل، ولم أقف عليه، لكن الكتاب المشروح معروف، وهو نظمٌ من الرَّجز في الفقه المالكي والعقائد والتَّصوُّف واسمه "المرشد المعين على الضَّروري من علوم الدّين"[2] وناظمه ابن عاشر هو: أبو محمّد عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر الأندلسي الأنصاري (ت : ١٠٤٠ هـ) وعلى هذه المنظومة شروحات ليس هذا محلّ بيانها.

هـ- شرح على البيقونيّة : لم أقف عليه، ولكن البيقونيّة مشهورة وهي نظم في مصطلح الحديث، يحوي أربعة وثلاثين بيتا عليها شروحات كثيرة، أغلبها مطبوع متداول وناظمها هو : عمر (وقيل طه) بن محمد بن فتوح البيقوني الدّمشقي الشَّافعي، (ت : ١٠٨٠ هـ).

و- القول الأَجْلَى في كون البسملة من القرآن أَوْلاَ : وهو مؤلَّف صغير مطبوع في حاشية النُّجوم الطَّوالع وقد قسَّمه إلى مقدّمة وخمسة ومطالب وخلاصة ما وصل إليه أنَّ إثباتها قطعي وحذفها

---

(١)- لأنّ مورد الظّمآن جاء خاصًّا بقراءة نافع فنظم ابن عاشر "الإعلان" فأكمل به باقي القراءات السَّبعة لذا قيل من ضبط مورد الظّمآن وتكميلَه الإعلان صار على بصيرة في الرَّسم القرآني باعتبار القراءات السَّبع.

(٢)- هكذا سمّاه محمّد بن الحسن الفاسيّ في كتابه، الفكر السّياسي في تاريخ الفقه الإسلامي، (٣٢٧/٢) ونَسبه لابن عاشر، وهو كذلك في معجم المؤلّفين، كحّالة، (٣٣١/٢).

قطعي وكلٌّ متواتر، وكلٌّ في السَّبع، فإنَّ نصف القرّاء السَّبعة قرؤُوا بإثباتها ونصفهم قرؤُوا بحذفها، وقراءات السَّبعة كلُّها متواترة، فمن قرأ بها فهي ثابتة في حرفه متواترة إليه ثمّ منه إلينا، ومن قرأ بحذفها فحذفها في حرفه متواتر إليه ثمّ منه إلينا، وقد يسَّر الله لي بمنّه وفضله تحقيق هذه الرّسالة وستطبع قريبا إن شاء الله تعالى.

ز- شرح على رسالة الوضع : لم أقف عليه وأمَّا رسالة الوضع فالظَّاهر أنَّها تتعلَّق بالوضع اللُّغوي ومؤلّفها هو عبد الرّحمن بن أحمد الإيجي (العضد)، المتوفّى سنة (٧٥٦ هـ).

ح- تحفة المقرئين في بيان حكم جمع القراءات في كلام ربِّ العالمين : وهي رسالة لطيفةٌ أنشأها، رحمه الله، جوابا لأحد السَّائلين القُرّاء من أهل مصر عن حكم جمع القراءات، وهي مطبوعة بهامش النُّجوم الطَّوالع.

ط- تأليف في القراءات على نسق غيث النَّفع أَوْجَز منه وأوضح : لم أقف عليه ولا على أيّ معلومة عنه.

ي- شرح في جهات العُصُوبة السَّبع : لم أقف عليه ولا على أيّ معلومة عنه، إلا أنَّه يظهر من عنوانه تعلُّقه بعلم الميراث وقالوا شرحه تلميذه محمّد المكني[1].

ك- الشَّذرات الذَّهبية على العقائد الشّرنُوبيّة : لم أقف عليه، لكن حصلتُ على اسم مؤلِّف العقائد الشّرنوبيّة في إيضاح المكنون، حيث قال صاحبه : «عقائد الشّرنوبي، هو السّيد أحمد بن عثمان الشّرنُوبي المتوفّى سنة (٩٩٤هـ)»[2] اهـ، ويظهر أنّها تقرّر العقيدة الأشعريّة؛ لأنّ الشّرنوبي أشعري.

ل- بغية المريد بجوهرة التّوحيد : مطبوع، وهو حاشية بمنزلة الشَّرح المختصر من حاشية إبراهيم البيجوري، وجوهرة التَّوحيد هي نظم في العقيدة الأشعريّة وناظمــه[3] هو إبراهيم بن إبراهيم بن

(١)- ينظر : تراجم المؤلِّفين التُّونسيّين، محمّد محفوظ، (٢٣١/٤).

(٢)- ينظر : إيضاح المكنون، إسماعيل البغدادي، (١٠٣/٤).

(٣)-كما صرَّح بذلك المارغنيّ في حاشيته، (ص : ٦٦).

حسن بن علي اللّقاني (ت : ١٠٤١ هـ)، وهو النَّظم الذي يضمُّ البيت المشهور(١) :

وكلُّ نصٍّ أوْهَم التَّشبيــها * أوِّلْهُ أو فوِّض وَرُم تَنزيـــها

وهذا النَّظم يُعدُّ عمدةَ الأشاعرة قديماً وحديثاً، أعني من القرن الحادي عشر إلى زماننا.

م- شرح على العقيدة الوسطى للسّنوسي : لم يكمُل، ولم أقف عليه.

ن- طالع البشرى على العقيدة السّنوسية الصّغرى : لم أقف عليه، وأمَّا العقيدة السّنوسية الصّغرى فهي التي تسمَّى أمّ البراهين وهي من أهمّ متُون الأشاعرة، ومؤلّفها هو محمّد بن يوسف بن عمر السّنوسي (ت : ٨٩٥ هـ).

هذه خلاصة ما بلغني من مؤلَّفات المارغنيّ، وهي كما يَرى القارئ على ثلاثة أصناف :

١- مؤلَّفات في العقيدة.

٢- مؤلَّفات في القراءات.

٣- مؤلَّفات في فنون أخرى كالحديث واللّغة والفقه.

---

(١)- وهو بيتٌ مخالفٌ لعقيدة السَّلف، التي هي إثباتُ المعنى وتفويضُ الكيف على حدّ قول الإمام مالك -رحمه الله- لـمّا سُئل عن الاستواء؟ فقال : «الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والسُّؤال عنه بدعة»، وهكذا الشَّأن في الإيمان بجميع باب الأسماء والصّفات؛ لأنَّ هذا النَّوع من التَّوحيد يَنْبَنِي على أصلين :

- **الأوّل** : تنزيه الله -جلَّ وعلا- عن مشابهة المخلوقين في صفاتهم.

- **الثّاني** : الإيمان بما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ على الوجه اللاّئق بكماله وجلاله.

ينظر : أضواء البيان، الشّنقيطي، (٤٩٠/٣).

المبحث الثّالث : مناصبه ومذهبه

١- مناصبه :

لـمّا أحرز المارغنيّ شهادة التَّطويع في سنة (١٢٩٩هـ)، كان أوّلُ مناصبه أنْ عُيّن مدرّسًا بجامع الزَّيتونة، ثمَّ في سنة (١٣١٢هـ)، وَلي منصب مدرّس من الطَّبقة الثَّانية في التَّجويد والقراءات، وفي السَّنة نفسها عُيّن مدرّسا بالمدرسة العصفوريّة، وبعد سنتين من جِدّه في أداء رسالته التّعليميّة سمّيَ مدرّسا من الرُّتبة الأُولى، وكان ذلك عام (١٣١٤هـ)، ثمَّ وَلي منصب عضو نائب بالمجلس المختلط العقّاريّ[١] في سنة (١٣٢٦هـ)، ثمّ بعد سنة صار عضوًا رسميًّا، وكانت بداياتُ تدريسه مقصورةً على القراءات، ثمَّ أُجيز بتدريس سائر العلوم، كما تولَّى منصب المفتي المالكيّ بالدّيار التُّونسيَّة[٢]، ولكن لم أعثر على سنة تعيينه[٣].

٢- مذهبه الفقهي :

ممَّا لا يتمارى فيه اثنان أنَّ المارغنيّ مالكيّ المذهب، كما صرَّح بذلك في شرحه للدُّرر، حيث قال في مقدّمته : «وقد قال إمامُنا مالك رضي الله عنه»[٤] اهـ، وعند ذكره الخلاف بين المذاهب في البسملة هل هي من القرآن أم لا؟ قال : «والبسملة ليست من القرآن عندنا معاشر المالكيَّة»[٥] اهـ، وكذلك عند كلامه على حكم الصَّلاة خلف من يقرأ الضّاد ظاء في قوله تعالى : ﴿وَلاَ ٱلضَّآلِّينَ﴾ (الفاتحة - ٧)، قال : «وقد نصَّ فقهاؤُنا المالكيَّة»[٦]، وليس المارغنيّ مالكيًّا فقط، بل إنَّه مفتي المالكيَّة كما صرَّح بذلك في تحفة المقرئين، حين قال : «أمَّا بعد فيقول الفقير إلى ربّه الغني المغني عبده إبراهيم بن أحمد المارغنيّ المفتي المالكي بالقطر التُّونسي»[٧] وإضافة إلى هذا كلّه، فقد سبق أنّ له شرحًا على المرشد المعين لابن عاشر، وهو عمدة عند متأخّري المالكيّة، وقد سبق التّعريف به.

---

(١)- لا أدري ما المقصود بهذه الكلمة.

(٢)- ينظر : تراجم المؤلِّفين التّونسيّين، محمّد محفوظ، (٤/٢٢٩-٣٣٠).

(٣)- وقد تسمّى بهذا المنصب في مقدّمة كتابه تحفة المقرئين.

(٤)- ينظر : (ص : ١٠١) من هذا البحث.

(٥)- ينظر : (ص : ١٣٩) من هذا البحث.

(٦)- ينظر : (ص : ٤٦٦) من هذا البحث.

(٧)- وهذا فيه بيانُ خطأ ما اتَّفقت عليه الطّبعتان الحديثتان، من وصفه بالمفتي المالكي بالدّيار المصريّة.

٣- مذهبه العقديّ :

من نظر في المبحث السَّابق، أيقن أنَّ المارغنيّ كان أشعريَّ المعتقد؛ لأنّه درس ودرّس وشرح أمّ البراهين التي هي عمدة الأشاعرة في العقيدة، والشَّذرات الذَّهبية على العقائد الشّرنُوبيّة في العقيدة الأشعرية، وكذا حاشيته على شرح إبراهيم البيجوري لجوهرة التّوحيد، والتي سمّاها بغية المريد لجوهرة التّوحيد، ولبيان حقيقة ما يعتقده المارغنيّ - عفا الله عنه- قرأتُ هذا الكتاب الأخير من أوّله إلى آخره؛ لئلا نقوّله ما لم يَقُل، وحتّى نُبرئ الذّمة في صحّة النّقل وأداءً للأمانة العلميّة استخرجتُ منه بعض المسائل العقديّة الكبرى التي خالف فيها الأشاعرة أهل السّنّة والجماعة، ولخّصتُ ذلك في بضع مسائل فأقول :

المسألة الأولى : تقديم العقل على النّقل

هذه المسالة تعدُّ أصلا من أُصول الأشاعرة في إثبات عقيدتهم، كما قال المارغنيّ في بيان استمداد علم التّوحيد والعقائد بقوله : «واستمداده من الأدلّة العقليّة والنّقليّة»[١]، ثمّ أكّد هذه العقيدة في إثبات ما يجب لله وما يمتنع، بقوله : «لكن ما قامت الأدلّة العقليّة أو النّقليّة عليه تفصيلا، وهو العشرون صفة الآتية، يجبُ على المكلّف أن يعرفه تفصيلاً، وما قامت الأدلّة العقليّة أو النّقليّة عليه إجمالا وهو سائر الكمالات يجبُ على المكلّف أن يعرفه إجمالا»[٢] إلى أن قال : «فكلّ من كُلّف وجب عليه بالشّرع معرفة الواجب لله عقلاً، والجائز في حقّه عقلاً والممتنع عليه عقلا»[٣] اهـ.

المسألة الثّانية : تفسير الإيمان

قرّر الشّيخ المارغنيّ -عفا الله عنه- بأنّ الإيمان هو التّصديق فقط، فقال : «والمعتمد أنّ الإيمان هو التّصديق فقط، وأنّ النّطق شرطٌ في إجراءِ الأحكام الدّنيويّة»[٤].

المسألة الثّالثة : توحيد الأسماء والصّفات

وهذه المسألة تندرج تحتها مسائل وهي :

---

(١)- بغية المريد، (ص : ٤).
(٢)- المرجع نفسه، (ص : ١١).
(٣)- المرجع نفسه، (ص : ١١).
(٤)- المرجع نفسه، (ص : ١٨).

❖ نفي علوّ الله جلّ في علاه :

قال الشّيخ المارغنيّ -عفا الله عنه- : «فيستحيل عليه سبحانه الكون أي الحُلول في جهة من الجهات السّتّ، فليس الله جلّ وعزّ فوق العرش، ولا تحته، ولا أمامه، ولا خلفه، ولا عن يمينه، ولا عن شماله»[1] اهـ.

❖ نفي الكلام عن الله جلّ في علاه :

قال الشّيخ المارغنيّ -عفا الله عنه- «وكلام الله صفة قديمة قائمة بذاته تعالى، منزّهة عن الحروف والأصوات والتّقدّم والتّأخّر»[2] اهـ.

وقال أيضًا -عفا الله عنه- : «فليكن كلامُ الله ككلامنا النّفسيّ في كونه ليس بحرف ولا صوت، وإن كانا متباينين تباينا كُليّا»[3] اهـ.

❖ تفويض معاني الصّفات :

زعم المارغنيّ -عفا الله عنه- أنّ التّفويض لمعاني النّصوص التي توهم التّشبيه هو مذهب السّلف وهي طريقة أسلم، وأنّ طريقة الخلف هي التّأويل وهي أعلم وأحكم، لما فيها من مزيد الإيضاح والرّد على الخصوم، ثمّ ذكر أمثلة لذلك ومنها قوله : «قوله تبارك وتعالى : ﴿ٱلرَّحْمَـٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ (طه - ٤)، فالسّلفُ يقولون استواء لا نعلمه، والخلفُ يقولون المراد به الاستيلاء والملك»[4].

هذه إشاراتٌ لما تضمّنته عقيدة المارغنيّ -عفا الله عنه- من خلال ما سطّره بقَلمه في حاشية على جوهرة التّوحيد[5]، مع العلم بأنّي لم أتعرّض لذكر ما فيها من خالص الاعتقاد الأشعريّ

---

(١)- بغية المريد، (ص : ٤٥).

(٢)- المرجع نفسه، (ص : ٣١-٣٢).

(٣)- المرجع نفسه، (ص : ٣٢). يا ليته نزّل هذا على الصّوت والحروف أيضًا، فقال: فليكن كلامه سبحانه بصوت وحرف ككلامنا وإن كانا متباينين تباينا كُليّا، أيْ للفرق بين الخالق والمخلوق.

(٤)- المرجع نفسه، (ص : ٤٣).

(٥)- وقد صرّح -عفا الله عنه- بأنّ ناظم الجوهرة وضع أرجُوزته على مذهب الأشاعرة، ينظر : (ص : ٦٦)، ومع ذلك أثنى عليها وأقرّ مباحثها.

كمسألة الكسب[1] ومسألة التّحسين والتّقبيح وغيرهما؛ لأنّ المقام لا يقتضي ذلك، ولكنّي أُحيل القارئ على رسالة علميّة في نقد الجوهرة[2] وما فيها من العقائد المائلة عن الصّراط المستقيم والهدي القويم، الذي كان عليه السّلف الصّالح من الصّحابة والتّابعين ﷺ أجمعين.

خلاصة مختصرة لمعتقد أهل السّنّة والجماعة في المسائل السّابقة التي خالفهم فيها الأشاعرة[3] :

• المسألة الأُولى :

يرى أهل السّنة والجماعة تقديم النّقل على العقل، وليس معنى ذلك ترك أعمال العقل فيما ساغ له العمل فيه كالتّفكير به في الآيات الكونيّة، والتّأمّل به في الآيات الشّرعيّة، ولكنّهم يعتقدون أنّ العقل الصّحيح لا يخالف النّقل الصّريح، فإن اختلفا فالعقل إمّا فاسد أو النّقل غير صحيح أو غير صريح[4].

• المسألة الثّانية :

يعتقد أهل السّنّة والجماعة أنّ الإيمان : «قولٌ باللّسان واعتقادٌ بالجنان وعملٌ بالأركان يزيد بالطّاعة وينقص بالمعصية»[5].

---

(١)- التي وافقوا فيها الجبريّة وإن تظاهروا بمخالفتهم ولا أدلّ على ذلك من قول المارغني -عفا الله عنه- (ص : ٤٩) : «فالعبد مجبورٌ في الباطن مختارٌ في الظّاهر، فهو مجبورٌ في صورة مختار كالقلم في يد الكاتب» اهـ.

(٢)- عنوانها : عقيدة الأشاعرة : دراسة نقدية لمنظومة جوهرة التّوحيد لبرهان الدّين اللّقاني على ضوء عقيدة أهل السّنّة والجماعة - تأليف : حسّان بن إبراهيم الرّديعان، نال بها صاحبها درجة الماجستير من قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة - من الجامعة الإسلاميّة بالمدينة النّبويّة.

(٣)- لم أفصّل في بيان المخالفات ولا في بيان معتقد أهل السّنّة والجماعة؛ لأنّ المقام لا يقتضي ذلك ولكنّي سأذكر بعض المؤلَّفات التي قرّرت اعتقاد أهل السّنّة في كلّ مسألة لمن أراد المزيد.

(٤)- ينظر : درء تعارض العقل والنّقل، ابن تيمية، (٤/١)، (١٧٠/١ - ١٧١)، (٧٥/٧ - ٩٧).

(٥)- ينظر : العقيدة رواية أبي بكر الخلاّل للإمام أحمد، (١١٧/١)، جزء فيه ذكر اعتقاد السّلف في الحروف والأصوات، النّووي، (ص : ٦٨)، ونقل ابن تيمية الإجماع على ذلك في كتابه الإيمان، (ص : ٢٥٨).

• المسألة الثّالثة :

يعتقد أهل السّنّة والجماعة إثبات العلوّ لله سبحانه وتعالى، وأنّه مستوٍ على عرشه استواء يليق بجلاله وعظمته من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل(١).

يعتقد أهل السّنّة والجماعة إثبات الكلام صفةً لله، وأنّه سبحانه لم يَزل متكلّما، إذا شاء بما شاء وأنّه يتكلّم بصوت وهو صفة قائمة بذاته، وأمّا ما تكلّم الله به فهو قائمٌ به ليس مخلوقًا منفصلاً عنه كما تقولُ المعتزلة، ولا لازمًا لذاته لزُوم الحياة لها كما تقولُ الأشاعرة، بل هو تابعٌ لمشيئته وقدرته(٢).

يعتقد أهل السّنّة والجماعة إثبات الصّفات لله على ما يليق به سبحانه، وإثبات ما دلّت عليه من المعاني، وأمّا الكيفيّة فإنّهم يفوّضون علم حقيقتها إلى الله تعالى، على حدّ قول إمام دار الهجرة مالك بن أنس -رحمه الله- في الاستواء : «الاستواء معلومٌ والكيف مجهولٌ والإيمان به واجبٌ» اهـ، هذا هو اعتقادهم في باب الصّفات، وأمّا تفويض المعاني فَهُم بريئون منه براءة الذّئب من دم يوسف عليه السلام بل إنّ القول بالتّفويض من شرّ أقوال أهل البدع والإلحاد(٣).

يعتقد أهل السّنّة والجماعة أنّ للسّلف فضلاً على الخلف، وأنّ طريقة السّلف أسلم وأعلم وأحكم من طريقة الخلف(٤).

---

(١)- ينظر : العلو للعليّ الغفّار، الذّهبي، (ص : ١١) وما بعدها، وكتاب العرش، الذّهبي، (١٤٩/١).

(٢)- ينظر : شرح العقيدة الطّحاوية، لابن أبي العزّ الحنفي، (٢٥٦/١) وما بعدها، قطف الجني الدّاني، شرح مقدّمة ابن أبي زيد القيرواني لشيخنا العلاّمة عبد المحسن العبّاد، (ص : ٩٤).

(٣)- ينظر : تقريب التّدمريّة لابن عثيمين، (ص : ٧٧ - ٧٨)، والأثر المشهور عن الإمام مالك -رحمه الله- في صفة الاستواء دراسة تحليليّة لشيخنا عبد الرّزاق بن عبد المحسن العبّاد.

(٤)- ينظر : فضل علم السّلف على الخلف، ابن رجب الحنبلي، وشرح العقيدة السّفارينيّة لابن عثيمين، وفيها قال (ص : ٣٦) : «طريقة السّلف : أسلم؛ لأنّهم لم يتعرّضوا لشيء وراء النّصوص. وأعلم؛ لأنّهم أخذوا عقيدتهم من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ. وأحكم؛ لأنّهم سلكوا الطّريق الواجب سلوكها وهو إجراء النّصوص على ظاهر اللاّئق بالله عزّ وجل» اهـ.

الفصل الثّاني

التّعريف بالمُؤلَّف

المبحث الأوّل : اسمه وسبب تأليفه ونسبته

المبحث الثَّاني : دراسة مضمونه

المبحث الثّالث : مصادره والنُّسخ المعتمدة في التَّحقيق

الفصل الثّاني
التّعريف بالمؤلَّف

المبحث الأوّل : اسمه وسبب تأليفه ونسبته

١- اسمه التّامّ :

هذا المؤلَّف اشتهر بين النّاس باسم "النُّجوم الطَّوالع" أو "النُّجوم للمارغني"، جريًا على العادة في اختصار العناوين التي امتازت بالطُّول كصحيح البخاري[(١)] أو تاريخ ابن خلدون[(٢)] ونحوهما، وأمّا اسمه الكامل فقد أَفصح عنه مؤلّفه في مقدّمته بقوله : «ولأملي حصول الاهتداء به لأهل كلّ عصر، سمّيته بـ"النُّجوم الطَّوالع على الدُّرر اللَّوامع في أصل مقرإ الإمام نافع"»[(٣)]

وحقيقة هذا المؤلَّف أنَّه شرحٌ لمتن الدُّرر اللَّوامع في أصل مقرإ الإمام، نافع لناظمه أبي الحسن علي بن محمّد التّازي[(٤)] الشّهير "بابن بري"، وقد أفردته بالتَّحقيق والمقابلة على خمس نسخ خطِّيّة، وقد سبق الكلام عليه في التّمهيد، وأمّا مضمون الشَّرح فسيأتي الكلام عليه في المبحث القادم، إن شاء الله تعالى.

---

(١)- اسمه الكامل : الجامع المسند الصّحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه.

(٢)- اسمه الكامل : ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشّأن الأكبر.

(٣)- والعلاقة بين النُّجوم والاهتداء ظاهرة، لقوله تعالى : ﴿وَعَلَٰمَٰتٍۚ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ (النّحل - ١٦).

(٤)- سبقت ترجمته في التّمهيد، وترجم له المارغني أيضًا في بداية شرحه وفي آخره كما سيأتي.

٢- سبب تأليفه :

جرتْ عادةُ غالب المصنّفين أنْ يُشيروا في مقدِّمة مؤلَّفاتهم إلى الأسباب الدَّاعية إلى التَّأليف -وهي كثيرة- ولمّا طالعتُ مقدِّمة المصنِّف، رأيتُ أنَّه لخَّص الأسباب في ثلاث نقاط[١] وهي :

أوّلا : رجاء ثواب من سعى في نفع المسلمين عند الله في الآخرة.

ثانيا : خدمة القرآن وأهله.

ثالثا : الشَّفقة والحنُوّ على المشتغلين بقراءة وحفظ منظومة "الدُّرر اللَّوامع"، المتشوِّقين إلى فهم معانيها من لفظها.

٣- توثيق نسبته إليه :

لا خلاف بين أهل الفنِّ، فضلا عن المحقِّقين منهم في نِسبة هذا المؤلَّف للمارغنيّ -رحمه الله- ولكن زيادة في التَّوثيق وإتمامًا لعملي في التَّحقيق أقول :

أوّلا : أنَّ مؤلِّفه نصَّ في مقدِّمته على اسمه واسم تأليفه فقال : «أمَّا بعد : فيقول الفقير إلى مولاه الغني المغني إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغنيّ ... سمَّيته بالنُّجوم الطَّوالع على الدُّرر اللَّوامع في أصل مقرإ الإمام نافع» اهـ.

ثانيا : جاء في إجازة النَّظارة العلميّة بالجامع الأعظم بتونس المنعقدة بتاريخ مُفتتح ذي القعدة من عام واحد وعشرين وثلاثمائة وألف الحثُّ على نشر هذا المؤلَّف كما نقله[٢] عنهم نجلُ المؤلّف، وسمَّى الكتاب كما سمَّاه والدُه في مقدَّمته.

ثالثا : ثبتت نسبتُه لمؤلّفه في كتاب إيضاح المكنون، حين قال مؤلِّفُه : «النُّجوم الطَّوالع على الدُّرر اللَّوامع، في القراءات للشَّيخ إبراهيم المارغنيّ التُّونسي المقرئ»[٣] اهـ.

رابعا : نصّ محمّد محفوظ في كتابه تراجم المؤلِّفين التّونسيّين ضمن ترجمته للمارغنيّ وحال تَعداده

(١)- ويمكن استنباط أسباب أخرى ولكنِّي اكتفيت بما صرَّح به الشَّارح أنَّه دعاه للتَّأليف.

(٢)- نقله في آخر كتاب النُّجوم الطَّوالع من النُّسخة (أ) المعتمدة في تحقيق هذا البحث.

(٣)- ينظر : إيضاح المكنون، إسماعيل البغدادي، (٦٢٨/٤).

لمؤلَّفاته، على تسميته فقال : «شرح النُّجوم الطَّوالع على الدُّرر اللَّوامع في مقرإ نافع»[1].

خامسا : وأمَّا المؤلِّفون في هذا العصر[2] فكثيرا ما ينقلون كلامه في تحقيق المسائل فيقولون مثلا : قال العلاَّمة المارغنيّ في النُّجوم الطَّوالع، أو ذكر ذلك العلاَّمة المارغني في النُّجوم الطَّوالع، أو نصَّ عليه العَّلامة المارغنيّ في النُّجوم الطَّوالع، أو قال صاحب النُّجوم، أو نحو ذلك من العبارات التي تثبتُ نسبته إليه.

(١)- ينظر : تراجم المؤلِّفين التُّونسيّين، محمّد محفوظ، (٢٣٠/٤) لكنْ يظهر لي أنّ قوله "شرح النُّجوم" خطأ لا شكَّ فيه والصَّواب حذفُ كلمة "شرح"؛ لأنّ كتاب النّجوم ليس له شرح فيما أعلم، وإنّما هو شرح على نظم الدّرر، ولئن كان لكتاب النّجوم الطّوالع شرح فهو المراد هنا والله أعلم.

(٢)- أكثرُ من رأيتُه ينقلُ عنه العلاّمة المرصفيّ في كتابه هداية القاري، ونقل عنه كذلك العلاَّمة الضّبّاع في كتابه الإضاءة، ولكنَّه لم يسمّه.

المبحث الثّاني : دراسة مضمونه

١- عرض لمنهج مؤلّفه فيه :

المنهج العام الذي سار عليه المؤلِّف هو الحرصُ على بيان ما تحتاجه المنظومةُ من حلِّ ألفاظٍ وتوضيح معانٍ، حتَّى يكون الشَّرح متوسِّطا؛ يُفيد المبتدئين ويذكِّر المنتهين، فلا هو بالطَّويل المملِّ ولا بالمختصر المخلِّ، لذا يجد المتأمِّل في شرحه ترك الإعراب البيِّن، والنَّقل الضَّعيف، والتَّعليل الطَّويل، بل إنَّه يكتفي بذكر الخلاف المعوَّل عليه مع تقديم الأوجَه عنده، وما جَرى به العمل في الدِّيار التُّونسيَّة، وتحلية كلِّ هذا بالتَّنبيهات السَّنِيَّة التي تمسُّ إليها حاجة الطُّلاب، أو تحرير بعض المسائل التي يرى أنَّها جانبت الصَّواب، أو طال فيها عند المحقِّقين الخطاب، هذا منهجه إجمالاً، ولمن أراد التَّفصيل أقول : إليك هذه التَّنبيهات المنيفة والإشارات اللَّطيفة مع التَّمثيل :

- أوَّل ما يبدأ الشَّارح بذكره هو توضيح المقصود من البيت، لذا نجده يذكر بعد كلِّ بيت[1] قوله : «ذكر في هذا البيت خمسة أشياء»، أو قوله : «أراد أن يبيِّن في هذا البيت ما هو الأَوْلى»، أو قوله : «تكلّم في هذه الأبيات على قسمين من أقسام الرَّاء»، وهكذا، وأمَّا إذا كان البيت له تعلُّق بما قبله، فإنَّه يربط السَّابق باللاَّحق، وهذا من حُسن تصنيفه، فيقولُ مثلا : «لـمّا تكلّم على حكم الرَّاء المفتوحة والمضمومة والسَّاكنة شرع في الكلام على حكم المكسورة فأخبر أنَّ القرَّاء كلَّهم» وهكذا.
- غالبا ما يكتفي بذكر منطوق البيت، وقد يذكر مفهومه، إن دعت الحاجة إليه[2] كقوله عند شرح قول النَّاظم "فالهاء إنْ توسَّطت حركتين"، لـمّا ذكر منطوقه وحكمه قال : «ومفهوم قوله" إنْ توسَّطت حركتين"، فبيَّن هذا المفهوم الذي إن جمعته إلى المنطوق خرجت بأحكام هاء الضّمير» وهكذا.
- وممّا درج عليه الشَّارح أيضا أنَّه إذا شرع في باب جديد، فإنَّه غالبا ما يُشيرُ إلى المعاني اللُّغويَّة للألفاظ الرَّئيسية في الباب، ينظر مثلا، باب الاستعاذة وباب المدود، وباب الهمز، وباب الإظهار والإدغام ونحوها[3].

---

(١)- ينظر مثلا : الصّفحات الآتية (١٣٨، ١٤٥، ٣٣٤، ٣٥٠) من هذا البحث.

(٢)- ينظر مثلا : الصّفحات الآتية (١٦٦، ٤٢٤، ٤٢٧، ٣٩٣) من هذا البحث.

(٣)- ينظر مثلا : الصّفحات الآتية (١٣٨، ١٤٥، ٣٣٤، ٣٥٠) من هذا البحث.

- وأمَّا في نسبة الأقوال لأصحابها فإنَّه لم يتَّخذ منهجًا واحدًا[1] لذا تراهُ مرةً يصرّح بالمؤلِّف والمؤلَّف كقوله : «قال السَّكاكي في المفتاح : "وعندي أنَّ الحكم..."»، وقد يذكر المؤلِّف ويهملُ ذكر المولَّف أو يعرّض به كقوله : «قال الحافظ الدَّاني : "الكلام في المخارج إنَّما هو على حسب استقامة الطَّبع لا على التَّكلف"»، أو قوله : «نصَّ عليه الدَّاني في بعض كتبه»، وقد يذكر المؤلَّف ويهملُ ذكر المؤلِّف لوضوحه كقوله : «قال في التَّيسير : "هو تضعيف الصّوت ..."»، وقد يهملُ المؤلِّف والمؤلَّف فيقول : «وقال بعضهم ...»، أو قوله : «حكي عن بعضهم أنَّه أجازه مرةً ومنعه أخرى ...»، ونحوه.
- ونادرًا ما يتعقَّب النَّاظمَ[2] كقوله : «فكان حقُّه أنْ يذكر هذا الخلاف في باب الرَّاءات ولو حذفه بالكلّيّة ما ضرَّ»، وكذلك تعقَّبَه في البيت رقم : ١٠٥، فقال :

«ولو قال : ومدًا أبدل همز وصل اللاَّم * أو سهِّلن بُعيد الاستفهام».

- إن كان في المسألة خلاف بين النَّحويّين والقُرّاء، فإنَّه يُشير إليه ويوفّق بينهما أويرجِّح مذهب القُراء[3]؛ لأنَّهم ناقلون عمَّن ثَبتت عصمتُه من الغَلَط، ومن تلك المسائل إسكان العين من ﴿فَنِعِمَّا﴾ (البقرة- ٢٧٠) ومن ﴿تَعَدُّواْ﴾ (النّساء - ١٥٣)، والخاء من ﴿يَخَصِّمُونَ﴾ (يس - ٤٨)، والهاء ﴿يَهَدِّيٓ﴾ (يونس- ٣٥)، وإسكان الياء من ﴿مَحْيَايَ﴾ (الأنعام- ١٦٤).
- له أبياتٌ نظم فيها بعضَ المسائل، ومنها أنّه نظم أسباب الإمالة لورش، في أربع أبيات وهذا قليل[4].
- ومن حُسن منهجه في التَّأليف أيضا، استقصاءُ المسائل المندرجة تحت قاعدة واحدة، مع التَّنبيه على محترزات القواعد العامَّة، ينظر في هذا فصل حروف قربت مخارجها، وفصل في اتّباع مرسوم الخطّ، فإنَّه أكثر فيها من هذا المنهج الدَّقيق في التَّصنيف[5].

---

(١)- ينظر مثلا : الصّفحات الآتية (٤٦٠، ٣٧٦، ٣٧٢، ٣٧٣) من هذا البحث.

(٢)- ينظر مثلا : الصّفحات الآتية (٣٢٩، ٢٣١، ٤١٩) من هذا البحث.

(٣)- ينظر مثلا : الصّفحات الآتية (٣٧٤، ٤٢٩، ٤٣٠) من هذا البحث.

(٤)- ينظر مثلا : الصّفحات الآتية (١٨٩، ٢٥٣، ٢٩٧) من هذا البحث.

(٥)- ينظر مثلا : الصّفحات الآتية (٢٧٥، ٣٨٤) من هذا البحث.

- ومن حُسنه أيضا ختمُ شرح بعض الأبيات بتنبيهات عامّة تذكِّر العلماء وتفيد سالكي طريق الإقراء، وجملتُها بعد الإحصاء تسعةٌ وثلاثون تنبيهًا[(١)].

- ومن حُسنه أيضا طرح الإشكالات والإجابة عنها[(٢)] وصيغتُه : «فإنْ قلتَ ...؟ فالجواب...»؛ أو «فإنْ قلتَ ...؟ قلتُ ...» وأقول : رحم الله من قال ابن بري القائل:

فَلْنَكْتَفِي مِنْهَـا بِمَا ذَكَرْنَـا * وَلْنَصْرِفِ القَوْلَ لِمَا قَصَدْنَا.

٢- مناقشة لبعض أحكامه وآرائه[(٣)] :

معلوم أنّ الكمال المطلق لله وحده سبحانه وتعالى، وأنّ الكمال البشريّ والعصمة لا تكون في هذه الأمّة إلاّ لنبيّنا محمّد ﷺ ومن هنا قال الإمام مالك -رحمه الله- مقالته المشهورة، التي ستأتي إشارة المؤلِّف إليها في مقدّمته[(٤)] وخلاصتها، إنّ كلّ كلام يؤخذ منه يردّ إلاّ ما صحّ عن نبيّنا محمّد ﷺ وانطلاقًا من هذا الأصل العظيم، رأيتُ حين دراستي لكتاب النّجوم أنّ بعض ما طرحه المؤلِّف من مسائل تحتاج إلى توضيح ضاقَ عنه هامش التّحقيق؛ لذا أفردتّها بهذا المبحث، وقد قسّمتها إلى قسمين :

- أحكام وآراء لا تعلُّق لها بالقراءات والإقراء.
- أحكام وآراء متعلِّقة بالأداء.

أولاً : أحكام وآراء لا تعلُّق لها بالقراءات والإقراء

- **المسألة الأولى** : قوله : «والله تعالى أسأل، وبجاه نبيّه أتوسّل »[(٥)] اهـ، وقوله في موضع آخر:

---

(١)- ينظر مثلا : الصفحات الآتية (١٤٩، ١٥١، ١٥٣، ١٧٢، ٢٥٢، ٢٧٨) من هذا البحث.

(٢)- ينظر مثلا : الصفحات الآتية (١٨٦، ٢١٨، ٣٥١) من هذا البحث.

(٣)- لقد انتقيتُ من الأحكام والآراء ما تدعو الضّرورة لتوضيحه أو الحاجة لبيانه، لذا فإنّي لن أُطيل في المناقشة إلا بقدر ما تُدفع به الضّرورة، وتنكشف به الحاجة، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

(٤)- ينظر : تخريج هذه المقالة، (ص : ١٠١) من هذا البحث.

(٥)- ينظر : (ص : ١٠١) من هذا البحث.

«بجاه سيّد ولد عدنان»[1] اهـ، والمشكل هنا هو توسّله بجاه النّبي ﷺ وإيضاحًا لهذه المسألة أقول :

إنّ التّوسّل من أجلّ العبادات التي يُتقرّب بها إلى الله عزّ وجلّ ومعلوم أنَّ العبادات مبنيّة على التّوقيف، حتّى يرد ما يدلّ على الجواز؛ فأين الدّليل على جواز التّوسّل بجاه النّبي ﷺ ؟

ومن أمعن النّظر يجد أنّ حاصل ما يعتمد عليه من أجازه[٢] إمّا أنّه صحيحٌ غير صريحٍ -بل لا حجّة فيه- وإمّا صريحٌ غير صحيحٍ و«لو صحّت دلالته ولم تؤوّل لدلّت على جوازه بكلّ معظَّم شرعا»[٣] ولكن هيهات هيهات أن تصحّ دلالته، ومن ذلكم الحديث المشهور المنسوب زورًا للرّسول ﷺ تقويلُه : ((توسّلوا بجاهي فإن جاهي عند الله عظيم))، وهو حديث باطل لا أصل له[٤]، ومع ذلك فلا شكّ عندي أنّ جاهه ﷺ أعظم جاه، ومقامه عند الله أعلى مقام، ولكن هذا شيء، والتّوسّل بجاهه شيء آخر، فلا يليق الخلط بينهما. فإذا تقرّر هذا، فليعلم كلّ مُسلم أنّ الله سبحانه وتعالى أمرنا بعبادته وبيّن لنا طريق العبادة، ومن ذلك أنّه شرع لنا أنواعا من التّوسّلات المشروعة، التي إن سُلكت على وجهها الصّحيح أَوْصَلت إلى المطلوب[٥]، وقد دلّ عليها الكتاب والسّنّة وخلاصتها[٦] :

١- التّوسل إلى الله باسم من أسمائه أو صفة من صفاته.

٢- التّوسّل إلى الله بعمل صالح قام به الدّاعي[٧].

---

(١)- ينظر : (ص : ١١٣) من هذا البحث.

(٢)- ينظر : سلسلة الأحاديث الضَّعيفة، الألباني، (٣٦١/١٢)

(٣)- ينظر : الشّرك ومظاهره، مبارك الميلي، (ص: ٣٠٤).

(٤)- قال العلاّمة الشّقيري في كتابه السّنن المبتدعات، (ص : ٢٦٥) : «كذبٌ موضوعٌ مفترى، وليس له أصلٌ قطعًا في جميع كُتب السُّنَّة وما أَلقى هذا بين النَّاس إلا شَيطان مريدٌ لعنَه الله» اهـ.

(٥)- وليس في شيء من هذه التّوسّلات المشروعة توسّل بالذّات أو بالجاه أو بالحقّ أو بالمقام. ينظر : التّوسل أنواعه وأحكامه، الألباني، (ص : ٣٠).

(٦)- لمعرفة التّوسل المشروع والممنوع، ينظر: الشّرك ومظاهره لمبارك الميلي، والتّوسل أنواعه وأحكامه للألباني، وقاعدة جليلة في التّوسل والوسيلة لشيخ الإسلام، والصّارم المنكي في الرّدّ على السّبكي لابن عبد الهادي.

(٧)- ومن هذا القسم المشروع يمكن تصحيح ما ذكره الشّارح فبدل التّوسل بجاهه ﷺ يقول السّائل : «اللّهم باتّباعي أو بحبّي لنبيّك أنْ» ويسمّي حاجته.

٣- التّوسّل إليه بدعاء الرّجل الصّالح إذا كان حيّا حاضرا قادرا على الدّعاء، مع اعتقاد أنّه سبب.

فتحصّل ممّا سبق أنّ التّوسّل بجاه النّبيّ ﷺ أمرٌ محدث، لا ينبغي للمؤمن أن يتقرّب به الله؛ لأنّه سيُردّ عليه مصداقا لقوله ﷺ ((مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ))[١]، هذا ما عنّ لي في هذه المسألة باختصار، والله الموفّق للصّواب.

• **المسألة الثّانية**: قوله : «ويطلقُ[٢] على كلامه تعالى، أي الصّفة القديمة القائمة بذاته»[٣] اهـ، والمشكل هنا أنّه مَشى على طريقة الأشاعرة في إثبات صفة الكلام، وقد سبق بيان عقيدته[٤]. وإيضاحًا لهذه المسألة أقول : إنّ الصّواب الذي لا محيد عنه أنّ الله سبحانه وتعالى متّصف بصفة الكلام أزلاً وأبدًا، وهي صفة ذاتيّة فعليّة، فهي ذاتيّة باعتبار أنّه لا بداية للاتّصاف بها، وفعليّة بكونها تتعلّق بالمشيئة والإرادة، فهو قديم النّوع حادث الآحاد[٥].

ونقول في القرآن : هو كلام الله منزّل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، وهذا الذي يقرؤه النّاس هو كلام الله، يقرؤه النّاس بأصواتهم، فالكلام كلام الباري، والصّوت صوت القاري، والقرآن جميعه كلام الله حروفه ومعانيه[٦].

• **المسألة الثالثة** : قوله : «وأخذ رسول الله ﷺ عن جبريل عليه السلام عن اللّوح عن القلم عن ربّ العزّة جل جلاله»[٧] اهـ، والمشكل هنا أنّ هذا الكلام فيه تَصريح بعدم سماع جبريل عليه السلام القرآن من الله سبحانه مباشرة. وإيضاحًا لهذه المسألة أقول : إنّ ما قرّر المارغني ظاهر البطلان؛ لأنّ الحقّ الذي عليه أئمة الأمصار أنّ جبريل عليه السلام سمع كلام الله، وأدّاه إلى الرّسول ﷺ كما سمعه، وهو

---

(١)- أخرجه مسلم في صحيحه، حديث رقم : ١٧١٨، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢)- يعني القرآن؛ فقد قرّر أنّ له إطلاقين فذكر الإطلاق الأوّل، وهنا يذكر الإطلاق الثّاني.

(٣)- ينظر : (ص : ١١٠) من هذا البحث.

(٤)- ينظر : (ص : ٣٧) من هذا البحث.

(٥)- ينظر : قطف الجنى الدّاني، عبد المحسن العبّاد، (ص : ٩٤).

(٦)- ينظر : أصول السّنّة، ابن أبي زمنين، (ص ٨٢) والفتاوى الكبرى، ابن تيمية، (٣١٢/٢) ومذكّرة أصول الفقه، الشّنقيطي، (ص : ٦٤).

(٧)- ينظر : (ص : ١٢٣) من هذا البحث.

قولُ ربِّ العالمين حقيقة لفظه ومعناه، فجبريل عليه السلام إذًا سمع فأدّى[1]، كما قال أبو حامد الإسفرائينيّ : «مذهبي ومذهب الشّافعي وفقهاء الأمصار، أنّ القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال مخلوق فهو كافر، والقرآن حمله جبريل عليه السلام مسموعاً من الله تعالى، والنّبيّ ﷺ سمعه من جبريل عليه السلام والصّحابة سمعوه من النّبيّ ﷺ وهو الذي نتلوه نحن بألسنتنا، فما بين الدّفّتين، وما في صدورنا مسموعًا ومكتوبًا ومحفوظًا ومنقوشًا كلّ حرف منه كالباء والتّاء، كلّه كلام الله غير مخلوق، ومن قال مخلوق فهو كافر عليه لعائن الله والملائكة والنّاس أجمعين»[2] اهـ.

ومن عجيب ما وقفتُ عليه في الباب، قول محمد مخلوف، بعد أن ذكر سنده قال في آخره «رسول الله ﷺ تلقّاه عن جبريل عليه السلام ثمّ اختُلف بعد ذلك عمّن تلقّاه، فقيل تلقّاه عن الجليل جلّ جلاله ... وقيل تلقّاه عن اللّوح ... وقيل عن ميكائيل عليه السلام»[3] اهـ.

• **المسألة الرابعة** : قوله في آخر ترجمة الإمام الدّاني «وختم النّاس عليه القرآن تلك اللّيلة واليوم الذي يليها أكثر من ثلاثين ختمةً وبات النّاس على قبره أكثر من شهرين»[4] اهـ.

هذا الكلام ظاهر البطلان لقوله تعالى ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ﴾ (البقرة - ١٣٦) وقوله ﷺ : ((مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ))[5]، أي مردود على صاحبه كائنا من كان، فَفعل أوليك القوم -وإن أقرّه الشّارح- مناقضٌ لمَا ذكرته من الآية

---

(١)- ينظر : توضيح المقاصد، أحمد بن إبراهيم، (١٢٦/٢)، ومذكّرة أصول الفقه، الشّنقيطي، (ص : ٦٥).

(٢)- ينظر : شرح العقيدة الأصفهانية، ابن تيمية، (ص : ٣٥).

• **تنبيه** : شاع مؤخّرا في إجازات بعض القرّاء عند ذكر سند التّلقّي يقولون : «عن جبريل عن اللّوح المحفوظ عن ربّ العزّة»، ونحوه ولا شكّ أنّ هذا من المسائل التي فيها النّار تحت الرّماد كما قال العلاّمة الشّنقيطي في مذكّرته في الأُصول، (ص : ٣٣) : «لأنّ أصل هذا الكلام مبنيّ على زعم باطل وهو أنّ كلام الله مجرّد المعنى القائم بالذّات المجرّد عن الحروف والألفاظ؛ لأنّ هذا القول الباطل يقتضي أنّ ألفاظ كلمات القرآن بحروفها لم يتكلّم بها ربّ السّماوات والأرض وبطلان ذلك واضح» اهـ.

قلتُ : كلام الإمام الشّنقيطي لم يكن خاصّا بموضوع بحثنا ولكن لمّا كانت النّتيجة واحدة وهي نفي أن يكون الله سبحانه تكلّم بالقرآن أو يتكلّم عمومًا بصوت وحرف أَثبتُّه -والله الموفق للصّواب-.

(٣)- ينظر : شجرة النّور الزّكية، محمّد مخلوف، (٦٤٨/١).

(٤)- ينظر : (ص : ١٢٧) من هذا البحث.

(٥)- سبق تخريجه : (ص : ٤٩) من هذا البحث.

من الآية والحديث، ومناقضٌ كذلك لفعل السّلف الذين هم أَحرص منهُم ومنّا على الخير، ومع ذلك فوالله ما فعلوا بقبره ﷺ ما فعله أوليك بقبر الدّاني -عليه رحمة الله- فليس أولئك القوم بأهدى سبيلا من الصّحابة رضي الله عنهم ولا قبر الدّاني بأشرف من قبر نبيّنا محمّد ﷺ ورحم الله عبد الله بن مسعود رضي الله عنه حين قال : ((من كان منكم مؤْتسيا فليتأسّ بأصحاب محمّد ﷺ فإنّهم كانوا أبرَّ هذه الأمة قلوبًا وأعمقها علمًا وأقلّها تكلّفًا وأقومها هديًا وأحسنها أخلاقًا، اختارهم الله تعالى لصحبة نبيه ﷺ وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم واتّبعوهم في آثارهم، فإنّهم كانوا على هدى مستقيم))(١) اهـ.

ورحم الله حذيفة بن اليمان رضي الله عنه حين قال : ((اتّقوا الله يا معشر القرّاء وخذوا طريق من كان قبلكم، فلعمري لئن اتّبعتموه، لقد سبقتم سبقا بعيدًا، ولئن تركتموه يمينًا أو شمالاً لقد ضللتُم ضلالا بعيدًا))(٢).

فالواجب على كلّ مسلم يَسمع مثل تلك الآيات والأحاديث والآثار، أن يستجيب لها وأن ينبذ ما خالفها، ومن ذلك خَتم القرآن على الأموات، والعُكوف عند قبورهم، كما فعل أولئك القوم، ولا شك أنّ فعلهم من جملة المخترعات، التي ابتُلي بها المسلمون، كما قال العلاّمة ابن باديس -رحمه الله- : «وكما اخترع طوائف من المسلمين الرّقص والزّمر والطّواف حول القبور والنّذر لها والذّبح عندها ونداء أصحابها وتقبيل أحجارها ونصب التّوابيت عليها، وحرق البخور عندها وصبّ العطور عليها...فكلّ هذه الاختراعات فاسدة في نفسها؛ لأنّها ليست من سعي الآخرة، الذي كان يسعاه محمّد ﷺ وأصحابه من بعده، فساعيها مؤْزُورٌ غير مشكور»(٣) اهـ.

• **المسألة الخامسة** : نيابة حروف الجرّ بعضها عن بعض.

الذي أردتُّ توضيحه في هذه المسألة، أنّ هذه القاعدة ليست على إطلاقها، كما قد يتوهّمه البعض، بل لا بد لها من ضابط يقيد إطلاقها، وقد أشار إلى هذا الضّابط الجوهري في الصّحاح(٤)

---

(١)- أخرجه الهروي في ذمّ الكلام وأهله، برقم : ٧٤٦ (٢٨٨/٤)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم، برقم : ١٨١٠، (٩٤٧/٢).

(٢)- أخرجه ابن وضاح في كتاب البدع والنّهي عنها، برقم : ١٠، (ص : ٣٦)، واللاّلكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السّنّة، برقم : ١١٩، (١٠١/١)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم، برقم : ١٨٠٩، (٩٤٧/٢).

(٣)- ينظر : مجالس التّذكير، ابن باديس، (ص : ٥٦)، وآثار ابن باديس، عمار طالبي، (٢٠٧/١-٢٠٨).

(٤)- ينظر : الصّحاح تاج اللّغة، الجوهري، (٩٦/٦).

فقال : «حروف الجرّ ينوب بعضها عن بعض إذا لم يَلتبس المعنى» اهـ، ونقله عنه زين الدّين الرّازي في المختار[1] مقرًّا له، وكذلك ابن منظور في لسان العرب[2]، ثمّ اختلف في هذا الضّابط، والتّحقيق أنّ في المسالة مذهبين.[3]

الأوّل : مذهب البصريِّين، وخلاصتُة أنَّ أحرف الجرّ لا ينوب بعضها عن بعض، وما أوهم ذلك فهو عندهم مؤوّل تأويلا يقبله اللّفظ، ويسميه بعضهم مجازًا، أو بتضمين[4] الفعل أو العامل الذي يتعلّق به حرف الجرّ ومجروره، معنى فعل أو عامل آخر يتعدّى بهذا الحرف، أو يحملونه على الشُّذوذ.

الثّاني : مذهب الكوفيّين ومن وافقهم من أئمة النّحاة كالمبرّد البصري، يجيزون نيابة حروف الجرّ بعضها عن بعض من غير تأويل ولا تضمين ولا شذوذ، فالأساس عندهم في الحكم على معنى حرف الجرّ هو ما يتبادر إلى ذهن السّامع ويتّضح سريعا عنده بما يفهمه من سباق وسياق ولحاق الكلام، وهو ظاهر اختيار الشّارح ويظهر لي -والله أعلم- أنّه يمكن التّوفيق بين القولين بأن يُقال :

يجوز نيابة الحروف بعضها عن بعض، إذا كان المعنى مكشوفًا واللّبس مأمونًا، ويكون ذلك من باب التفنّن في الخطاب، وأمّا إن حصل بالنّيابة الْتِباس في المعنى، فيكون المصير إلى التّضمين أَوْلى، ويكون ذلك من بديع اللّغة وكمالها.

• **المسألة السّادسة** : ما هو عدد حروف المعجم ؟ أو ما هو عدد حروف الهجاء ؟ أو ما هو عدد حروف العربيّة ؟ إجابة على هذا السؤال أقول :

---

(١)- ينظر : مختار الصّحاح، الرّازي، (ص : ٢٦٥).

(٢)- ينظر : لسان العرب، ابن منظور، (٢٠٢/١٣).

(٣)- ينظر : مغني اللّبيب، ابن هشام، (ص ١٥٠-١٥١)، ومختصر مغني اللّبيب، ابن عثيمين، (ص : ٣٧)، والنّحو الوافي، عباس حسن، (٤١٠/٢-٤١٤).

(٤)- وانتصر للقول بالتّضمين ابن القيم في بدائع الفوائد، (١٠٠/٣)، (٣١/٢-٣٢)، وفيه أشار إلى أنّها طريقة إمام الصّناعة سيبويه والحذّاق من أصحابه، بل جعله من بديع اللّغة ومحاسنها وكمالها ودقائقها وأسرارها.

إنّ ما وقفتُ عليه من كتب أهل العربيّة وكتب أهل القراءات، كلّهم ينصّ على أنّ عدّة الحروف تسعة وعشرون حرفا، ويقولون كما قال الشّارح هنا : «وزعم المبرّد أنّها ثمانية وعشرون، بجعل الألف والهمزة حرفًا واحدًا»[1] اهـ، ولتوثيق كلام المبرّد، رجعتُ إلى كتابه المقتضب، فوجدتُّ كلامه مقيّدًا وليس على إطلاقه؛ لأنّه قال : «ثمانية وعشرون لها صورة»[2] اهـ، وقد تنبّه لهذا الدّكتور محمد عبد الخالق عضيمة أثناء تحقيقه للمقتضب وقارن -جزاه الله خيرا- بين كلام المبرّد وكلام سيبويه الذي يعتمد عليه المخالفون للمبرّد، وخلاصة المقارنة أنّ النّتيجة واحدة، إلاّ أنّ المبرّد لم يعتبر الهمزة من جهة أنّها لا صورة لها ثابتة، ثمّ لمّا تكلّم على المخارج عدّها كما عدّها مخالفوه، وقد أشار إلى هذا أيضا الدّكتور غانم في شرح المقدّمة الجزريّة، فقال : «ويتبيّن من قول المبرّد هذا أنّه لا يُسقط الهمزة من الحروف العربية المنطوقة؛ ولكنّه أسقطها من الحروف المرسومة التي لها صور»[3] اهـ، وبعد عرضٍ موجَز الخلاف في تعيين عدد الحروف، يظهر لي ما يأتي :

أوّلا : إنّ الكلام على عدد الحروف له مسلكان باعتبار النّطق وباعتبار الرّسم.

ثانيا : إنّ عدد الحروف باعتبار الرّسم المتعارف عليه اليوم تسعة وعشرون حرفا.

ثالثا : إنّ عدد الحروف باعتبار النّطق أكثر من ذلك، وفيها خلاف ليس هذا محلّ بسطه.

وفي ختام هذه المسألة أُنبّه إلى أنّ هناك حديثا يرفع إلى النّبيّ ﷺ وهو لا أصل له خلاصته أنّ عدد الحروف تسعة وعشرون، وقد أورده العلاّمة الصّفاقسيّ في تنبيه الغافلين[4]، وغفل -رحمه الله- على أن ينبّه أنّه موضوع، إذْ قد سُئل الحافظ ابن حجر على ذلك الحديث فقال : «لا أصل له ولوائح الوضع عليه ظاهرة ولا سيما في آخره فهو كذب قطعا»[5] اهـ.

ثانيا : أحكام وآراء متعلقة بالأداء

• **المسألة الأُولى** : حكم الهمز المزدوج من كلمتين في موضعي البقرة والنّور عند ورش.

---

(١)- ينظر : (ص : ٤٥٥) من هذا البحث.

(٢)- ينظر : المقتضب، المبرّد، (١٩٢/١) وما بعدها.

(٣)- ينظر : شرح المقدّمة الجزريّة، غانم قدوري، (ص : ٢٢٧).

(٤)- ينظر : تنبيه الغافلين، الصّفاقسي، (ص : ٤٢-٤٣) وقد تعمّدتُّ تركه لطوله وعدم الحاجة لذكره.

(٥)- ينظر : تنزيه الشّريعة، ابن عراق، (٢٥٠/١) وأخطأ صاحبُ خزانة الأدب، في نسبة الجواب لابن تيمية.

المقصود في هذه المسالة قوله تعالى : ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ ان كُنتُمْ﴾ (البقرة - ٣٠)، وقوله ﴿عَلَى ٱلْبِغَآءِ انَ اَرَدْنَ﴾ (النّور - ٣٣)، وقد أفردتُّهما في هذه المسألة لكثرة السّؤال عنهما، وتلخيصًا للجواب أقول مستعينا بالله وحده :

هذان الموضعان يدخلان تحت الهمزتين المتّفقتين بالكسر، لذا تجري عليهما أحكام هذا القسم وهي :

- تحقيق الهمزة الأُولى وتسهيل الثّانية بين بين[1].
- تحقيق الهمزة الأُولى وإبدال الثّانية ياء مدّية طولا إن وقع بعدها ساكن، وقصرًا إن وقع بعدها متحرّك[2].

قال ابن الجزري في النّشر[3] : «وذكر الوجهين جميعا أبو محمّد مكّي[4] وابن شُريح[5] والشّاطبي[6]، وغيرهم» اهـ.

وهذان الوجهان لا إشكال في القراءة بهما الآن، ولكن الإشكال في الوجه الآخر، الذي هو إبدالها ياء، وفي هذا يقول المارغني في شرحه : «وقول النّاظم "خفيف الكسر" هو المشهور لورش في الأداء من طريق الأزرق ورُوي عنه إبدالها ياء[7] مشبعة الكسر وليس بمقروء به من طريقنا»[8] اهـ.

---

(١)- نصّ عليه الدّاني في التّيسير، (ص : ٣٦) ولم يذكر غيره، وكذلك شيخة ابن غلبون في التّذكرة، (١١٦/١).

(٢)- نصّ عليه الدّاني في جامع البيان، (٥١٩/٢)، وابن الفحّام في التّجريد، (ص : ٦١).

(٣)- ينظر : النّشر، ابن الجزري، (٣٨٥/١).

(٤)- ينظر : التّبصرة، مكّي أبي طالب، (ص : ٢٩٠).

(٥)- ينظر : الكافي، ابن شريح، (ص : ٤٥).

(٦)- ينظر : حرز الأماني، الشّاطبي، البيت رقم : ٢٠٦، (ص : ١٧).

(٧)- والإشكال فيه أنّ بعضهم قرأه بالكسر المختلس للياء كما نصّ عليه النّاظم، وقبله الشّاطبي وقدّمه الشّارح، وبعضُهم قرأه بالكسر المشبع كما نصّ عليه ابن المجراد في شرحه وقبله الدّاني في جامع البيان، والسّؤال هنا : هل نعتبرهما وجهين مُسندين أم وجهًا واحدًا مسندًا - وهو إبدالها ياء مكسورة - ولكن اختلفوا في أدائه ؟.

(٨)- ينظر : (ص : ٢٢٢) من هذا البحث.

وظاهر كلام الشّارح أنّ الوجهين جائزان، ولكن وجه الإشباع لم يحصل له بسندٍ(١) وهو كذلك؛ لأنّ الإمام الدّاني نصّ عليه في جامعه فقال : «بتحقيق الأُولى وجعل الثّانية ياءً مكسورة محضَة الكسرة»(٢) اهـ، ولعلّ ابن المجراد في شرحه على الدُّرر، اعتمد على إسناد الدّاني في جامعه فقال : «وإبدالها ياء مشبعة الكسر أقيس من إبدالها ياء خفيفة الكسر، وقد نصّ على هذا بعض شيوخ شيوخنا -رحمهم الله تعالى-»(٣) اهـ، وعلى هذا الوجه اقتصر المتولّي في فتح المعطي(٤)، وأمّا الوجه الأوّل فيُحمل(٥) عليه قول الدّاني في التّيسير : «وذلك مشهور عن ورش في الأداء دون النّصّ»(٦) اهـ، ويؤيّد هذا قول الشّاطبي :

وَفِي هَؤُلاَ إِنْ وَالبِغَا إِنْ لِوَرْشِهِــمْ * بِيَاءٍ خَفِيفِ الكَسْرِ بَعْضُهُمُ تَلَا

لأنّ الشّاطبيّ نظم التّيسير، وقد يكون أَخذه بسندٍ آخر صحّ عنده، وهي كثيرة كما أشار إليها ابن الجزري في نشره(٧)، وعلى كلٍّ فوجهُ قراءتها بياء خفيفة الكسر صحيح أيضا.

وحاصل القول في هذه المسألة جواز الوجهين، إلاّ أنّ وجه قراءتها بياء محضة مشبعة الكسر مقدّم؛ لأنّه آثر لما سبق نقله عن الدّاني في جامعه، وأقيس كما قال ابن المجراد، وعلى هذا يجوز في موضع البقرة أربعة أوجه، وفي موضع النّور خمسة أوجه، وهي لا تخفى على ذوي الألباب(٨). والله الموفّق للصّواب.

---

(١)- وهل حصل له إبدالها ياء خفيف الكسر بسند ؟ الجواب : لا شكّ أنّه أخذه عن شيخه هكذا، وهذا الوجه قد بحثتُ له عن سند -كما هو الشّأن في الإشباع- فلم أَظفر إلاَّ بقول الدّاني في جامع البيان، (٥٢٨/٢) في معرض كلامه على المضمومتين من كلمتين : «قال لي الخاقاني عن أصحابه عن النّحّاس عن أبي يعقوب عن ورش أنه يجعلها واوًا مضمومة خفيفة الضّمة كجعله إياها ياء خفيفة الكسرة في : ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ ان كُنتُمْ﴾ و﴿عَلَى ٱلْبِغَآءِ انَ اَرَدْنَ﴾» اهـ، وقد ردّ ابن الجزري في النّشر (٣٨٥/١) على هذا الكلام.

(٢)- ينظر : جامع البيان، الداني، (٥١٩/٢).

(٣)- ينظر : إيضاح الأسرار والبدائع، ابن المجراد، (لوحة : ٢٠٤، سطر : ٣-٤)، و(لوحة : ٩٥، سطر : ٣-٤)

(٤)- ينظر : فتح المعطي، المتولّي، (ص : ٢٢).

(٥)- لأنّه سبق في جامع البيان، (٥١٩/٢) التّنصيص على إبدالها ياء محضَة الكسرة.

(٦)- ينظر : التّيسير، الدّاني، (ص : ٣٣).

(٧)- ينظر : النّشر، ابن الجزري، (١٩٠/١-١٩١).

(٨)- وقد كتبتُ مقالا في هذه المسألة وسمّيته "حصول المنن بمعرفة أوجه أداء ﴿عَلَى ٱلْبِغَآءِ انَ﴾ و﴿هَـٰٓؤُلَآءِ انْ﴾.

• **المسألة الثّانية** : ما هو أصل الألف في ﴿مُوسى﴾ و﴿عِيسى﴾ و﴿يَحْيى﴾ ؟

الذي اختاره المؤلِّف أنّها مجهولة الأصل، ولم تُلحق بباب فعْلَى (مثلّث الفاء)؛ لأنّها أعجمية وإنّما يُوزن العربيّ[1].

على كلّ حال هذه المسألة لا خلاف فيها من ناحية الأثر أعني حال الأداء؛ لأنّها عند ورش تُعامل معاملة ذوات الياء، سواء كانت رأس آية أم لا، فيبقى البحث فيها من جهة القياس، وهو مبحثٌ نحويٌّ صرفيٌّ أكثر منه أدائيّ، لذا فلن أتطرّق لبحثه، ولكن أُحيل القارئ على مراجعة كتابَي الإقناع[2]، والفتح والإمالة[3] وفيها غنية.

• **المسألة الثّالثة** : قول الشّارح في باب الرّاءات : «من عبّر من أئمة الفنّ عن التَّرقيق بالإمالة فقد تجوّز» اهـ. إيضاحًا لهذه المسألة أقول : إنّ ادّعاء التّجوّز في هذا الباب غير مسلَّم به، وإن كان الشّارح قد تَبع في ذلك المحقِّقَين الجَعبريّ في كنزه[4] وابن الجزري في نشره[5]؛ لأنّ المتتبّع لعبارات الأئمة في هذا الفنّ يَرى فيها الدّقة والضّبط، فكيف إذا كانت هي عبارات فُرسان الميدان، فلا شكّ أنّهم يعنون ما يقولون، كما حقّق ذلك فضيلة الشّيخ المقرئ الدّكتور أيمن رشدي سويد في تحقيقه لكتاب التّذكرة[6] فأَتى فيه بما يكفي ويشفي في ردّ دعْوى التّجوّز، ولكن تعضيدًا لما قال، وتتْميمًا لما بحث فضيلتُه أقول :

لقد قرّر فضيلة الدّكتور أيمن أنّ أوّل نصّ -باعتبار ما وصلنا- عبّر عن ترقيق الرّاء المفتوحة لورش، التي توفّرت فيها شروط التَّرقيق بـ"بين اللّفظين" هو الإمام طاهر بن غلبون، وقد تبعه على ذلك تلميذه الإمام الدّاني في كتبه : التّيسير، وجامع البيان، والمفردات السّبع، ووافقهم مكّي في كتابه الكشف.

---

(١)- ينظر : (ص : ٣٠٣) من هذا البحث.

(٢)- ينظر : الإقناع، ابن الباذش، (٢٩٤/١)، وما بعدها.

(٣)- ينظر : الفتح والإماله، الدّانيّ، (ص : ١٠٦)، وما بعدها.

(٤)- ينظر : كنز المعاني، الجعبري، (٨٨٩/٢).

(٥)- ينظر : النّشر، ابن الجزري، (٩٠/٢-٩١).

(٦)- ينظر : التّذكرة، ابن غلبون (١١٢/١-١٣٠ - المقدّمة).

قلتُ : ويؤيد ما ذهب إليه فضيلتُه أيضا صنيع ابن شُريح في كتابه الكافي[1]، إذْ فرّق أوّلا بين المكسورة والمضمومة -التي توفّرت فيها شروط التَّرقيق- فقال في طيَّات كلامه بترقيقهما، ولمّا عمـد إلى الكلام عن المفتوحة غيّر عِبارته، فقال : عن الـرّاء في كلمة ﴿بِشَرَرٍ﴾ (المرسلات - ٣٢) -مثلاً- رقّق راءه المفتوحة»، ثمّ قال : «فإنْ كان السّاكن قبلها ياء ساكنة، وكانت الرّاء غير منوّنة فهي رقيقة في الوصل والوقف، وقد ترجم عنها قوم بين اللّفظين نحو ﴿ٱلْخَيْرِ﴾ و﴿ٱلْخَيْرَٰتِ﴾» فتأمّل كيف جعل "التَّرقيق" اصطلاح قوم و"بين اللفظين" اصطلاح قوم آخرين، ثمّ لمّا واصل الكلام عن باقي صور الرّاء المفتوحة التي توفّرت فيها شروط التَّرقيق، نجدُه يحكم على بعض الصّور بالتَّرقيق وعلى البعض الآخر ببين اللّفظين، وليس ذلك من التّجوّز كما قال القوم، بل أَرى أنّه من دقّة النّقل[2] وضبط المرْويّ، ولعلّ هذا ما جعل مكيًّا يذكر في تبصرته مصطلح التَّرقيق وفي كشفه مصطلح بين اللفظين[3]، فالحاصل أنّ أئمة الفنّ أدّوا ما وصلهم بدقّة وإتقان ونُصوصهم في ذلك واضحة جليّة، فالأَوْلى بنا إحسان الظنّ بهم وحمل كلامهم على ظاهره، خاصّة إذا صحّت الآثار النّقليّة، وأُيِّد ذلك بنصوص أهل العربيّة، فلا مناص من أخذه والعضِّ عليه بالنّواجد، وكان يكفي أهل التّجوّز أن يُثبتُوا الوجهين لورش -رحمه الله-، ولهم أن يقدّموا التَّرقيق، أو يقولوا إنّ وجه بين اللّفظين هو من جُملة الأوجه الثّابتة لكن لا يُقرأ به الآن؛ لأنّ ابن الجزري لم يختره ونحن نقرأ من طريقه، لكن من ثَبت عنده فله أن يَقرأ ويُقرئ به. وأمّا النّفي فإنّه ليس بعلم إذا ورد الإثبات، ومن القواعد المقرَّرة عند العلماء أنّ من عَلِم حجّة على من لم يَعلَم، وأنّ الإثبات مقدّم على النَّفي، والله الموفّق للصّواب.

---

(١)- ينظر : الكافي، ابن شُريح، (ص - ٧٤-٧٦).

(٢)- لأنّه كان يقول : «وقرأ ﴿إِخْرَاجٗ﴾ و﴿الِاكْرَامِ﴾ ونحوه بين اللّفظين» بتصرّف. ويقول : «وقد قرأتُ ﴿قَدِيراً﴾ و﴿خَبِيراً﴾ و﴿شَاكِراً﴾ وشبهه بين اللّفظين» بتصرّف، ويقول : «فإنّ انكسر ما قبل الرّاء المفتوحة وكانت غير منوَّنة رقّقها في الوصل والوقف نحو : ﴿لِتُنذِرَ﴾ و﴿سَحِرَ﴾ و﴿ٱلْمُعْصِرَٰتِ﴾ و﴿قَٰصِرَٰتُ﴾ وشبهه»، فتأمَّل -أيّها الموفّق- وقل لّي بربِّك هل هذا من دقّة النّقل؟ أم من التّجوّز في العبارات؟ لا شكّ أنّ الجواب الأوّل.

(٣)- لأنَّه قرأ بالوجهين، إذْ هو أحد تلاميذ أبي الحسن طاهر بن غلبون -رحمهم الله جميعا-.

• **المسألة الرّابعة** : قول الشّارح في باب الرّاءات أيضا : «تنبيه إذا اجتمع باب[1] ﴿سِتْرًا﴾ مع مدّ البدل كقوله تعالى ﴿فَاذْكُرُواْ اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوَ اَشَدَّ ذِكْرًا﴾ (البقرة - ٢٠٠) فالمقروء به لورش خمسة أوجه فقط،...وأمّا التّوسط، فلا يأتي معه إلا التَّفخيم ويمنع معه التَّرقيق»[2].

وتلخيصا للكلام في هذه المسألة أقول :

لقد وقفتُ على كلام جمعٍ من المحقّقين[3] في هذه المسألة، وكلّهم ينصّ على ما ذكره الشّارح هنا، حتّى العلاّمة المتولّي في فتح المعطي[4] قرّر ذلك، والإشكال في هذه المسألة عندي هو : لماذا منع وجه ترقيق الرّاء حال القراءة بتوسّط البدل؟ وأثناء البحث وقفتُ على كتاب الرّوض النّضير[5] للعلاّمة المتولّي وإذا به يردُّ ذاك القول - الذي كان يقول به- بكلام نفيس وفي غاية التّحرير وهو قوله : «يمتنع ترقيق باب "ذكرا" كلّه على توسّط البدل، وهذا على ما في النّشر، وإلاّ فطريق ابن بلّيمة[6]، التَّرقيق على ما وجدنا في تلخيصه، خلافًا لما في النّشر[7]، وكذلك منع الشّيخ سلطان[8] وتابعوه التَّرقيق على التّوسط من الشّاطبية، ولا أدري ما علّة ذلك؛ لأنّ التَّرقيق من زيادات القصيدة[9] على التّيسير وطرقها مجهولة[10] وليس في كلامهم ما يعيّنها، وغاية ما في النّشر أنّه أوصل سند الشّاطبي عن

---

(١)- وبعض القرّاء يُسمّيه "باب ذكرا" ولا مشاحة في الاصطلاح إذا عُلمت الحقائق.

(٢)- ينظر : (ص : ٣٤٢) من هذا البحث.

(٣)- منهم : أحمد بن عمر الأسقاطي في أجوبة المسائل، (ص : ٧٥)، ومحمّد بن عبد الرّحمن الخليجي في حلّ المشكلات، (ص : ٩١-٩٢)، والصّفاقسيّ في غيث النّفع، (ص : ٥٥).

(٤)- ينظر : فتح المعطي، المتولّي، (ص : ٣٥).

(٥)- ينظر : الرّوض النّضير، المتولّي، (ص : ٢٦٨-٢٦٩).

(٦)- هو صاحب كتاب تلخيص العبارات، ولم أقف على كتابه.

(٧)- ينظر : النَّشر، ابن الجزري، (٩٥/٢).

(٨)- هو : أبو العزائم سلطان بن أحمد بن سلامة بن إسماعيل المزاحي، (٩٨٥ هـ - ١٠٧٥ هـ) مقرئٌ محقّق، قرأ على سيف الدّين بن عطاء الله الفضاليّ، ومن أبرز تلاميذه : البقْريّ والبنَّا.

ينظر في ترجمته : الأعلام، الزّركلي، (١٠٨/٣-١٠٩).

(٩)- يعني حرز الأماني ووجه التّهاني، وهي الشّاطبيّة.

(١٠)- بالنّسبة إلينا، وإلاّ فإنّ الإمام الشّاطبيّ يُثبت ما صحّ عنده، وإن لم يكن من طريق التّيسير، وقد أشار إلى ذلك في حرزه، ينظر البيت رقم : ٦٩، (ص : ٦).

النّفزي[١] إلى صاحب التّيسير من قراءته على ابن خاقان فقط، وسكت عن ما وراء ذلك له في طريق الأزرق، قد أقرَّ[٢] بذلك حيث قال : "مع أنّا لم نعدَّ للشّاطبيّ -رحمه الله- وأمثاله إلى صاحب التّيسير وغيره، سوى طريق واحدة، وإلاّ فلو عددنا طرقنا وطرقهم لتجاوزت الألف"[٣] اهـ، وهذا علمٌ أُهمل وبابٌ أُغلق، وهو السّبب الأعظم في ترك كثير من القراءات، والله تعالى يحفظ ما بقي، ومن تأمّل قوله "فلو عددنا طرقنا وطرقهم"، قطع بأنّ ما زاده الشّاطبيّ على التّيسير ليس من طرق النّشر، فلا يُقال "التَّرقيق مثلا للنّشر من الشّاطبيّة"، وهذه دقيقةٌ لم أرَ من نبّه عليها، فمن زعم بعد ذلك أنّ تحرير هذه الزّيادة يُؤخذ من النّشر لم يدر حقيقة ما يقول» اهـ. وقد وضّح كلام المتولّي هذا شيخنا إيهاب، فقال : «فكان الأَوْلى لمن يحرّر أن يمنع التَّرقيق مطلقًا، لا أن يمنعه على التّوسّط فقط»[٤]. قلتُ : إذا تقرّر هذا، تكون الأوجه السّتّ جائزة، وهو كذلك لعدم المانع.

• **المسألة الخامسة** : قوله في بيان المراد بالإشمام في ﴿سِيٓءَ﴾ (هود - ٧٦) و (العنكبوت - ٣٣) ﴿سِيٓـَٔتْ﴾ (الملك - ٢٨) : «والمراد بالإشمام هنا هو أنْ يلفظ بأوّل الفعل محرّكا بحركة تامّة مركّبة من حركتين ضمّة وكسرة، وجزء الضّمّة مقدّم، وهو الأقلّ، ويليه جُزء الكسرة وهو الأكثر، هذا هو الصّواب، ومن قال خلافه فكلامُه إمّا مؤوّلٌ أو باطلٌ لا تجوز القراءة به»[٥].

والمشكل هنا هو آخر كلامه من قوله : «ومن قال بخلافه» إلخ؛ لأنّ فيه إبطالا لمذهب أئمة كبار، كمكيّ بن أبي طالب والإمام الشّاطبيّ، والتّحقيق في هذه المسألة أنّ فيها مذهبين :

---

(١)- وهو : أبو عبد الله محمّد بن عليّ بن محمد بن أبي العاص النّفزيّ الشّاطبيّ، (ت : بعد ٥٥٠ هـ) مقرئ محقّق ومجوّد، كان قرأ على أبي عبد الله بن سعيد الدّانيّ المعروف بابن غلام الفرس، وقرأ عليه الإمام الشّاطبيّ.

ينظر في ترجمته : معرفة القرّاء الكبار، الذّهبي، (١٠٤٨/٣)، وغاية النّهاية، ابن الجزري، (١٨٠/٢).

(٢)- يعني ابن الجزري في نشره، (١٩٠/١-١٩١).

(٣)- ينظر : النّشر، ابن الجزري، (١٩٣/١).

(٤)- ينظر : تقريب الشّاطبية، إيهاب فكري، (ص : ٥٧٣).

(٥)- ينظر : (ص : ٤٣٩، ٤٤٠) من هذا البحث.

الأوّل : مذهب الشّيوع : والمراد به الخلط بين الكسر والضّمّ من أوّل النّطق إلى آخره، بحيث تُرى الإشارة ويُسمع الصّوت، فالحرف الأوّل إذًا مكسور ولكن يخالط كسرته شيء من ضمّ، يُسمع فهو خلط حركة بحركة، وهو اختيار مكّي أبي طالب[١] ووافقه ابن الباذش[٢] والشّاطبيّ[٣].

الثّاني : مذهب الإفراز : وهو ما قرّره الشّارح تبعا للجعبريّ[٤] ووافقهما جمعٌ من قرّاء العصر[٥].

ومن علم هذا البيان تَبيّن له أنّ ما قاله الشّارح ظاهر البُطلان، وكان يكفيه أن يقدّم اختياره دون نفي لغيره، فكيف إذا كان ما نفاه هو قولُ فرسان الميدان وحذّاق الفنّ وأساتيذ الصّناعة، وهو أيسر حال الأداء ممّا اختاره هو تبعا لغيره، وعلى كلٍّ الوجهان جائزان، والمقدّم عندي الأوّل وبه قرأتُ. والله الموفّق للصّواب.

٣- اختيارات المؤلّف :

• أوّلا : ما يتعلّق بالقراءات والتّجويد :

أ- العمل بالتّجويد فرض على الأمّة[٦].

ب- تقديم قالون على ورش في الإفراد والجمع موافقة للدّاني والشّاطبيّ، خلافا للنّاظم[٧].

ج- تعلّم القراءات وتعليمها فرض كفاية[٨].

---

(١)- ينظر : الكشف، مكّي بن أبي طالب، (٢٣٠/١-٢٣١).

(٢)- ينظر : الإقناع، ابن الباذش، (٥٣٤/١-٥٣٥).

(٣)- ينظر : حرز الأماني، الشّاطبيّ، البيت رقم : ٤٤٧ - ٤٤٨، (ص : ٣٦).

(٤)- ينظر : كنز المعاني، الجعبريّ، (لوحة : ١٦٢، سطر : ١). وفي المطبوع، (١١٠٨/٣).

(٥)- منهم علي الضّبّاع في الإضاءة، (ص : ٥٠ - ٥١)، ونقل كلام الشّارح مقرًّا له ولم يسمّه، وعبد الفتّاح القاضي في الوافي، (ص : ٢٠١).

(٦)- ينظر : (ص : ٩٨) من هذا البحث.

(٧)- ينظر : (ص : ١٢٣) من هذا البحث.

(٨)- ينظر : (ص :١٣١) من هذا البحث.

• ثانيا : ما يتعلّق بالاستعاذة :

أ- الأَوْلى الاستعاذة بلفظ "أعوذ بالله من الشّيطان الرّجيم" ويجوز غيره لإطلاق الآية وضعف الحديث(1).

ب- إذا عرض للقارئ ما يقطع قراءته، فإنّه يُعيد إذا كان العارض أجنبيًّا، ولو كان ردّ سلام(2).

• ثالثا : ما يتعلّق بالبسملة :

أ- إثبات البسملة قطعيٌّ، وحذفها قطعيٌّ، كبعض الأحرف، وعلاقتها بالقراءات لا بالمذاهب الفقهيّة(3).

ب- يختار ما بين السّورتين : السّكت ثمّ الوصل ثمّ البسملة، على هذا التّرتيب(4).

ج- في الأربع الزّهر صرّح بأنّ ترك البسملة بعلّة القُبح غير مسلّم به؛ لأنّه يزول إذا استوفى القارئ الكلام الثّاني وتمّمه، ومع ذلك اختار العمل بعمل المقرئين في عصره، وخلاصتُه :

- السّاكت يجري على أصله.
- الواصل له السّكت فقط.
- المبسمل يسقط له من أوجه البسملة وصلها بأوّل السّورة(5).

د- لم تُكتب البسملة أوّل سورة التّوبة؛ لأنّها نزلت بالسّيف(6).

هـ- إذا وصَلْت سورة التّوبة بسورة أخرى كالأنفال، جاز لك ثلاثة أوجه، بهذا التّرتيب : الوقف ثمّ السّكت ثمّ الوصل(7).

---

(1)- ينظر : (ص : ١٣٥) من هذا البحث.

(2)- ينظر : (ص : ١٣٨) من هذا البحث.

(3)- ينظر : (ص : ١٤١، ١٤٢) من هذا البحث.

(4)- ينظر : (ص : ١٤٣) من هذا البحث.

(5)- ينظر : (ص : ١٤٥، ١٤٦) من هذا البحث.

(6)- ينظر : (ص : ١٤٩) من هذا البحث.

(7)- ينظر : (ص : ١٥٠) من هذا البحث.

و- إذا ابتدأ القارئ القراءة من أواسط السّور أو الأجزاء، فهو مخيّر بين أن يأتي بالبسملة، فيحصل على ثواب المندوب، وبين أن يتركها مع عدم الكراهة، وتبع في هذا الدّاني والشّاطبي والنّاظم، ولا فرق في ذلك عنده بين براءة وغيرها من السّور(1).

ز- إذا بدأ القارئ بالأجزاء، وكان لا يبسمل، فصادف أنّ أوّل الجزء لفظ جلالة أو ضميره، فإنّ الأَوْلى أن يقف على الاستعاذة، ثم يبدأ بالجزء(2).

ح- أوجه البسملة بين السّورتين على سبيل التّخيير، لا على وجه ذكر الخلاف، لكن إذا قصد القارئُ أخذها من المقرئ لتصحّ له الرّواية، فإنّه يجمعها على هذا التّرتيب :

- الوقف على آخر السّورة الأُولى، وعلى البسملة.
- الوقف على آخر السّورة الأُولى، ووصل البسملة بأوّل السّورة الثّانية.
- وصل آخر السّورة الأُولى بالبسملة، ووصل البسملة بأول السّورة الثّانية(3).

• رابعا : ما يتعلّق بميم الجمع :

أ- الأصل فيها الضّمّ، والصّلة بواو مطلقا(4).

ب- يمنع الوقف عليها بالرَّوم أو بالإشمام تبعا للدّاني(5).

• خامسا : ما يتعلّق بهاء الكناية :

أ- الأصل فيها الضّم والصّلة بواو مطلقا(6).

ب- مشى على اصطلاح البصريّين في تسميتها بهاء الضّمير تبعا للنّاظم، بدلا من هاء الكناية(7).

(1)- ينظر : (ص : ١٥٠، ١٥١) من هذا البحث.

(2)- ينظر : (ص : ١٥١) من هذا البحث.

(3)- ينظر : (ص : ١٥٢) من هذا البحث.

(4)- ينظر : (ص : ١٥٨) من هذا البحث.

(5)- ينظر : (ص : ١٦١) من هذا البحث.

(6)- ينظر : (ص : ١٦٣) من هذا البحث.

(7)- ينظر : (ص : ١٦٢، ١٦٤) من هذا البحث.

ج- الأصل في هاء ﴿هَـٰذِهِۦ﴾ أنّها ياء أبدلت هاء[1].

د- يجوز لقالون الوجهان مع تقديم القصر[2] في قوله تعالى :﴿وَمَنْ يَّاتِهِۦ مُومِناً﴾ (طه - ٧٤).

• سادسا : ما يتعلّق بباب المدود :

أ- القصر هو الأصل من أقسام المدّ الثّلاثة، لعدم احتياجه إلى سبب، والطّول والتّوسط فرعان عنه لاحتياجهما إلى سبب[3].

ب- المدّ للسّكون اللاّزم بأقسامه كلّها، يُمدّ طولاً ستّ حركات، أي بمقدار ثلاث أَلِفات، لا فرق في ذلك بين المظهر والمدغم، ولا بين الكلميّ والحرفيّ[4].

ج- المدّ المنفصل عند قالون يمدّ بالتّوسّط والقصر، مع تقديم القصر، إفرادًا وجمعًا[5].

د- المدّ المتّصل له مرتبتان : إشباعٌ بمقدار ثلاث ألفات، وتوسّط بمقدار ألفين :

الأوّل لـــــورش، و**الثّاني** لقـــــالون[6].

هـ- ليس لورش في المدّ المنفصل إلاّ الإشباع بمقدار ثلاث ألفات[7].

و- المدّ إذا تغير سببه بإسقاط أو تسهيل ففيه تفصيل وهو :

- إذا ذهب أثر الهمز يقدّم القصر، مثاله إسقاط الهمزة الأولى من المتّفقتين بالفتح عند قالون.
- إذا بقي أثر الهمز يقدّم المدّ ترجيحا للموجود على المعدوم، مثاله : تسهيل الهمزة الأُولى من المتّفقتين بالكسر أو بالضّم عند قالون[8].

ز- عند تغيّر الهمز بالنّقل لورش في نحو : ﴿اْلاَخِرَةُ﴾ يجوز له الأوجه الثّلاثة في البدل، وهذا حـال

(١)- ينظر : (ص : ١٦٦) من هذا البحث.

(٢)- ينظر : (ص : ١٦٩) من هذا البحث.

(٣)- ينظر : (ص : ١٧٤) من هذا البحث.

(٤)- ينظر : (ص : ١٧٨) من هذا البحث.

(٥)- ينظر : (ص : ١٨٠) من هذا البحث.

(٦)- ينظر : (ص : ١٨١) من هذا البحث.

(٧)- ينظر : (ص : ١٨٢) من هذا البحث.

(٨)- ينظر : (ص : ١٨٤) من هذا البحث.

الابتداء بهمزة الوصل، وأمّا عند الابتداء باللاّم فليس له إلاّ القصر(١).

ح- المدّ العارض يجوز فيه الوقف بالأوجه الثّلاثة، مع تقديم التّوسّط، سواء وقف بالسّكون أم بالإشمام في المواضع التي يجوز فيها(٢).

ط- عند الوقف على ﴿أَلۡيٓ﴾ لورش على مذهب من أخذ له بالتّسهيل للهمز بين بين في الوصل، وإبدالها ياء في الوقف، وكذا عند الوقف على كلّ ما آخره في الوصل تاء مربوطة قبلها ألف نحو: ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾، الذي ينبغي فيما سبق أن يَقرأ كلّ قارئ بما أخذ عن شيخه، لكن ينبغي لمن أخذ بالأوجه الثّلاثة، أن يقف بالطّويل احتياطًا وخروجًا من الخلاف(٣).

ي- جواز الأوجه الثّلاثة في مدّ البدل، مع تقديم القصر فالتّوسط فالطّول(٤).

ك- إذا اجتمع سببان للمدّ، يقدّم أقواهما، وترتيبها من الأقوى إلى الضّعيف كالآتي : اللاّزم ثمّ المتّصل ثمّ العارض ثمّ المنفصل ثمّ البدل، وقد نظمها -رحمه الله- في أبيات فقال(٥) :

فـإنْ أتـاك سـببان اجْتمعـا * فأعْمـل الأقـوى علـى ذا أُجمعـا
للمـدّ أسـبابٌ فـلازم السُّـكون * أقـوى فهمـزٌ مثـل جـاءه يكـون
ثمّ سـكونٌ عـارضٌ للوقـف * ثمّ انفصـالُ الهمـز فيمـا أُخفـي
يَليـه مـا الهمـزةُ فيـه قُـدّمت * عـن حرف مدّ وبذا قد خُتمت

ل- عند الوقف على المدّ العارض المختصّ بورش، تجوز الأوجه الثّلاثة مع تقديم الطّويل، ثمّ التوسّط، ثمّ القصر(٦).

م- خلاصة مستثنيات مدّ البدل سبعة وهي إجمالا(٧) :

- أصلان مطّردان وكلمةٌ باتّفاق.

---

(١)- ينظر : (ص : ١٨٤) من هذا البحث.
(٢)- ينظر : (ص : ١٨٥) من هذا البحث.
(٣)- ينظر : (ص : ١٨٦، ١٨٧) من هذا البحث.
(٤)- ينظر : (ص : ١٨٨) من هذا البحث.
(٥)- ينظر : (ص : ١٨٨، ١٨٩) من هذا البحث.
(٦)- ينظر : (ص : ١٨٩، ١٩٠) من هذا البحث.
(٧)- ينظر : (ص : ١٩٠وما بعدها) من هذا البحث.

- أصلٌ مطّرد وثلاث كلمات باختلاف.

وبالتّفصيل هي كالآتي[1] :

- الأصلان المتّفق عليهما :

الأوّل : كلّ حرف مدّ وقع قبله همز، وقبل الهمز ساكن صحيح متّصل.

الثاني : كل ألف مبدلة من التّنوين وقفًا، واقعة بعد همز.

- والكلمة المتّفق عليها هي : ﴿يُؤَاخِذُ﴾ كيفما وقعت.

- وأمّا الأصل المختلف فيه، فهو كلّ حرف مدّ وقع بعد همز الوصل في الابتداء.

- والكلمات المختلف فيها هي :

- ﴿إِسْرَآءِيلَ﴾ حيث وقعت.

- ﴿عَاداً ٱلأُولىٰ﴾ (النّجم - ٤٩).

- ﴿ءَالْـَٰنَ﴾ في موضعي (يونس -٥١ ، ٩١).

ن- يجوز في مدّ اللّين الذي سببه الهمز الطّول والتّوسّط، مع تقديم التّوسّط[2].

س- مستثنيات مدّ اللّين جملتها وفاقًا وخلافًا ثلاثة[3] :

- كلمة "سَوْءات"، كيفما وقعت.

- ﴿مَوْبِلًا﴾ (الكهف - ٥٧).

- ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ (التّكوير - ٨).

ف- يجوز في العين من فاتحة "مريم" و"الشّورى" الوجهان : الطّول والتّوسّط مع تقديم الطّول حال الإقراء[4].

---

(١)- ينظر : (ص : ١٩٥) من هذا البحث.

(٢)- ينظر : (ص : ١٩٦، ١٩٧) من هذا البحث.

(٣)- ينظر : (ص : ١٩٨) من هذا البحث.

(٤)- ينظر : (ص : ٢٠٤) من هذا البحث.

ص- يجوز في الميم الوجهان حال النّقل في فاتحة "آل عمران" و"العنكبوت" : الطّول على الأصل، والقصر اعتدادًا بالعارض والمقدّم الطّول(1).

ق- يجوز حال الوقف على مدّ اللّين الذي سببه السّكون الأوجه الثّلاثة : الطّول والتّوسّط والقصر. ولم يذكر تقديما لأحدها على الآخر. وأمّا حال الوقف على مدّ اللّين الذي سببه الهمز، فإنّه يمتنع القصر للأزرق(2).

• سابعًا : ما يتعلّق بباب الهمز :

أ- رتّب مراتب تغيير الهمز بحسب بقاء أثر الهمز وذهابه، كالآتي(3) :

- الأصل في التّغيير هو التّسهيل بين بين؛ لبقاء أثر الهمزة.
- الإبدال؛ لأنّه وإن لم يبق أثر للهمز، إلا أنّه عوّض عنه حرف آخر.
- النّقل؛ لأنّ فيه بقاء حركة الهمزة.
- الحذف؛ لانعدام الأثر والحركة.

ب- لا يجوز نطق الهمزة هاء حال التّسهيل(4).

ج- يجوز في ﴿ءَالِدُ﴾ (هود - ٧١)، و﴿ءَامِنتُم﴾ (الملك - ١٧)، حال الإبدال القصر فقط، وليسا كمدّ البدل الذي يجوز فيه الأوجه الثّلاثة(5).

د- يجوز في ﴿ٱشْهِدُواْ﴾ (الزّخرف - ١٧)، وجهان لقالون : الإدخال وتركه، والمقدّم الإدخال(6).

---

(١)- ينظر : (ص : ٢٠٥) من هذا البحث.

(٢)- ينظر : (ص : ٢٠٥، ٢٠٦) من هذا البحث.

(٣)- ينظر : (ص : ٢٠٩) من هذا البحث.

(٤)- ينظر : (ص : ٢١١، ٢١٢) من هذا البحث.

(٥)- ينظر : (ص : ٢١٣) من هذا البحث.

(٦)- ينظر : (ص : ٢١٥) من هذا البحث.

هـ- يمتنع لقالون الإدخال ولورش الإبدال حال اجتماع ثلاث همزات[1] في : ﴿ءَأْمَنتُم﴾ (الأعراف - ١٢٣) و(طه - ٧٠) و(الشّعراء - ٤٨)، ﴿ءَأْلِهَتُنَا﴾ (الزّخرف - ٥٨).

و- يجوز حال اجتماع الهمز المزدوج المفتوح من كلمتين لقالون إسقاط الأُولى أو الثّانية، والمعوّل عليه إسقاط الأولى[2].

ز- يجوز في : ﴿جَآءَ ءَالَ لُوطٍ﴾ (الحجر - ٦١) و﴿جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ (القمر - ٤١) الوجهان وهما: التّسهيل والإبدال، والتّسهيل مقدّم؛ لأنّه الأشهر والأقيس، ولا يجوز حال الإبدال إلاّ القصر والطّول، وخلاصة ترتيب الأوجه فيهما كالآتي[3] :

- تحقيق الأولى وتسهيل الثّانية بين بين مع القصر.
- تحقيق الأولى وتسهيل الثّانية بين بين مع التّوسّط.
- تحقيق الأولى وتسهيل الثّانية بين بين مع الطّول.
- تحقيق الأولى وإبدال الثّانية ألفا مدّيّة قصرًا.
- تحقيق الأولى وإبدال الثّانية طولا.

ح- يجوز في ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ﴾ (البقرة - ٣٠)، وقوله ﴿عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ﴾ (النّور - ٣٣)، إضافة إلى التّسهيل والإبدال إبدالها ياء خفيفة الكسر، وأما إبدالها ياء مشبعة الكسر فليس مقروءًا به من طريقه، وترتيب هذه الأوجه كالآتي[4] :

- الإبدال ياء مديّة.
- التّسهيل بين بين.
- إبدالها ياء خفيفة الكسر.

---

(١)- ينظر : (ص : ٢١٧) من هذا البحث.

(٢)- ينظر : (ص : ٢٢٠) من هذا البحث.

(٣)- ينظر : (ص : ٢٢١) من هذا البحث.

(٤)- ينظر : (ص : ٢٢٢) من هذا البحث.

- يجوز في موضع ﴿بِالسُّوٓءِ الاَّ﴾ (يوسف - ٥٣)، الوجهان : الإبدال والتّسهيل، والإبدال مقدّم في الأداء[١].

ط- يجوز لورش حال اجتماع الهمز المزدوج من كلمتين بأنواعه الثّلاث ومن كلمة في المفتوحتين، وجهان : التّسهيل بين بين والإبدال، والإبدال مقدّم[٢].

ي- يجوز حال الإبدال لورش عند الهمز المزدوج من كلمتين، إذا كان بعدها متحرّك القصر فقط دون التّوسّط والطّول[٣].

ك- يجوز لنافع حال اجتماع الهمز المزدوج من كلمتين، إذا كانت الأولى مضمومة والثّانية مكسورة، الوجهان : الإبدال واوا مكسورة والتّسهيل بين بين والإبدال هو المقدّم[٤].

ل- يجوز حال دخول همزة الاستفهام على همزة الوصل المفتوحة وذلك في ثلاث كلمات : ﴿ءَآللَّهُ﴾ في موضعي (يونس – ٥٩) و(النّمل - ٦٢)، و﴿ءَالَٰٓنَ﴾، في موضعي (يونس - ٥١، ٩١). و﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾، في موضعي (الأنعام - ١٤٤، ١٤٥)، الوجهان : الإبدال والتَّسهيل والإبدال هو المقدَّم[٥].

ك- يجوز في ﴿كِتَٰبِيَهْ ۝١٨ إِنِّي﴾ (الحاقة - ١٨ - ١٩)، لورش وجهان : ترك النَّقل بإسكان الهاء، والنَّقل، وترك النَّقل هو المقدّم[٦].

م- يجوز في ﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ﴾ (الحاقة - ٢٨ ،٢٩)، لجميع القرّاء، الوجهان : الإدغام والإظهار والإظهار هو المقدَّم[٧].

---

(١)- ينظر : (ص : ٢٢٤) من هذا البحث.

(٢)- ينظر : (ص : ٢٢٦) من هذا البحث.

(٣)- ينظر : (ص : ٢٢٦) من هذا البحث.

(٤)- ينظر : (ص : ٢٢٩) من هذا البحث.

(٥)- ينظر : (ص : ٢٣٠) من هذا البحث.

(٦)- ينظر : (ص :٢٤٦) من هذا البحث.

(٧)- ينظر : (ص :٢٤٦) من هذا البحث.

ن- الأحسنُ عند ورش -رحمه الله- الوقف على ﴿مَالِيَهْ﴾؛ لأنَّ الهاء إنَّما اجتُلبت للوقف كما قال السَّخاوي[1].

س- يجوز لورش عند الابتداء بالكلمات نحو ﴿أْلاُّولى﴾ و﴿أْلاَخِرَةِ﴾ وجهان على التّخيير[2] :

- الابتداء بهمزة الوصل وبعده لام التّعريف متحرّكة.

- الابتداء بلام التّعريف متحرّكة اعتدادًا بحركة النّقل.

ع- يجوز في ﴿ءَالَٰنَ﴾، في موضعي (يونس : ٥١ - ٩١) التّسهيل والإبدال، ولكن حال الإبدال اختلفوا على قولين :

- **القول الأوّل** : هو إبدال لازم يُلحق بباب مدّ البدل.

- **القول الثّاني** : هو إبدال جائز يُلحق بباب الهمز المزدوج من كلمة.

فعلى القول الأوّل يكون فيه ثلاثة أوجه : القصر والتّوسيط والطّول.

وعلى القول الثّاني يكون فيه وجهان فقط : القصر والطّول واختار -رحمه الله- القول الأوّل[3].

ف- يجوز لقالون عند الابتداء بكلمة ﴿أْلاُّولىٰ﴾ (النّجم - ٤٩) ثلاثة أوجه[4] :

- الابتداء بهمز الوصل وبعده لامٌ ساكنة ثمّ همزةٌ مضمومةٌ على الأصل، وهو المقدّم.

- الابتداء بهمز الوصل وبعده لامٌ مضمومةٌ ثمّ همزة ساكنة على النّقل.

- الابتداء بلامٍ مضمومةٍ ثمّ همزة ساكنة على الوصل والنّقل.

ص- اتّفق القرّاء على أنّ همزة "اسم" من قوله تعالى ﴿بِيسَ أْلِاسْمُ أْلْفُسُوقُ﴾ (الحجرات - ١١)، محذوفة حال الوصل، ولهم حال الابتداء وجهان[5] :

---

(١)- ينظر : (ص : ٢٤٧) من هذا البحث.

(٢)- ينظر : (ص : ٢٤٨، ٢٤٩) من هذا البحث.

(٣)- ينظر : (ص : ٢٥٣) من هذا البحث.

(٤)- ينظر : (ص : ٢٥٨، ٢٥٩) من هذا البحث.

(٥)- ينظر : (ص : ٢٥٩، ٢٦٠) من هذا البحث.

- **الأوّل** : إثبات همزة الوصل، وبعدها لام مكسورة، ثمّ سينٌ ساكنة.

- **الثّاني** : حذف همزة الوصل والابتداء بلام مكسورة ثمّ سين ساكنة، والأوّل هو المقدّم.

• ثامنا : ما يتعلّق بباب الإظهار والإدغام :

أ- الإظهار أصل والإدغام فرعه(١).

ب- يجوز في ﴿إِرْكَب مَّعَنَا﴾ (هود - ٤٢)، و﴿يَلْهَث ذَّٰلِكَ﴾ (الأعراف - ١٧٦)، لقالون وجهان(٢): الإدغام والإظهار، والمقدّم هو الإدغام.

ج- يجوز في ﴿نٓ وَالْقَلَمِ﴾ (القلم - ١)، لورش حال الوصل وجهان(٣) : الإظهار والإدغام والإظهار هو المقدّم.

د- يجوز في ﴿نَخْلُقكُّم﴾ (المرسلات - ٢٠)، لنافع وجهان(٤) :

- **إدغام ناقصٌ** : تذهب معه صفةُ القلقلة وتبقَى صفةُ الاستعلاء فقط.

- **إدغام كاملٌ** : تذهب معه صفتَي القلقلة والاستعلاء. وهو المقدّم في الأداء.

• تاسعا : ما يتعلّق بباب النّون السّاكنة والتّنوين :

أ- أحكامها أربعة : إظهارٌ وإدغامٌ وقلبٌ وإخفاءٌ(٥).

ب- الخلاف الوارد في بقاء الغنّة عند النّون السّاكنة والتّنوين وفي سقوطها منهما إذا أُظهرا عند حروف الحلق، حقيقته أنّه خلاف لفظيّ؛ لأنّ من قال ببقاء الغنّة أراد بقاء أصلها، ومن قال بسقوطها أراد سقوط كمالها(٦).

ج- حروف الإدغام النّاقص بغنّة هي المجموعة في قولك "يوم" وتُزاد معها النّون؛ لأنّها وإن عُلمت من

---

(١)- ينظر : (ص : ٢٦٣) من هذا البحث.

(٢)- ينظر : (ص : ٢٧٦، ٢٧٧) من هذا البحث.

(٣)- ينظر : (ص : ٢٧٧) من هذا البحث.

(٤)- ينظر : (ص : ٢٧٩) من هذا البحث.

(٥)- ينظر : (ص : ٢٨١) من هذا البحث.

(٦)- ينظر : (ص : ٢٨٥) من هذا البحث.

إدغام المثلين إلاّ أنّه لم يُعلم إبقاء الغنّة عند الإدغام فيها[1].

• عاشرا : ما يتعلّق بالفتح والإمالة :

أ- الفتح أصلٌ والإمالة فرعٌ لتوقّفها على سبب[2].

ب- ﴿أَرِيٰكَهُمْ﴾ (الأنفال - ٤٤)، لورش فيها وجهان[3] : الفتح والتّقليل والتّقليل هو المقدّم.

ج- عند الوقوف على ﴿كِلْتَا﴾ من قوله تعالى : ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾ (الكهف - ٣٣)، تعدُّ في حكم ذوات الياء؛ لأنّ ألفَها للتّأنيث والتّاء مبدلة من واو[4].

د- ذوات الياء التي لم تتّصل بها الرّاء ولم تكن رأس آية في السّور الإحدى عشر لورش فيها وجهان[5] : الفتح والتّقليل، والفتح هو المقدّم.

هـ- ذوات الياء التي اتّصلت بها الهاء، لورش فيها وجهان[6] : الفتح والتّقليل، والفتح هو المقدّم.

و- يجوز لورش في : ﴿الْجارِ﴾ في موضعي (النّساء - ٣٦)، ﴿جَبّارِينَ﴾ في موضعي (المائدة – ٢٤) و(الشّعراء - ١٣٠)، الوجهان[7] : الفتح والتّقليل، والتّقليل هو المقدّم.

ز- التّقليل لورش في هجاء فواتح السّور يكون في أحرف : الرّاء والحاء والهاء والياء من فاتحة "مريم"، وأمّا الهاء من ﴿طَهٰ﴾ فهي بالإضجاع[8].

---

(١)- ينظر : (ص : ٢٨٧) من هذا البحث.

(٢)- ينظر : (ص : ٢٩٦) من هذا البحث.

(٣)- ينظر : (ص : ٣٠١) من هذا البحث.

(٤)- ينظر : (ص : ٣٠٣) من هذا البحث.

(٥)- ينظر : (ص : ٣٠٤) من هذا البحث.

(٦)- ينظر : (ص : ٣٠٩) من هذا البحث.

(٧)- ينظر : (ص : ٣١٧، ٣١٨) من هذا البحث.

(٨)- ينظر : (ص : ٣١٩، ٣٢٠) من هذا البحث.

ح- الإضجاع لقالون في : ﴿هارٍ﴾ (التّوبة - ١١٠) هو المقدّم، وقُرِئ بالفتح والتّقليل، وليس مقروءً به من طريقه(١).

ط- لقالون في ﴿ٱلتَّوْرِيٰةَ﴾ الوجهان(٢) : الفتح والتّقليل والفتح هو المقدّم.

ي- لقالون في "ها" و"يا" من فاتحة "مريم" الفتح، وقُرِئ له بالتّقليل، وليس مقروءًا به من طريقه(٣).

ك- عند الوقف على الألفات التي قبل الرّاء المكسورة، فإنّها تُمال كحال الوصل(٤).

ل- ليس لورش عند وصل ﴿ذِكْرَى﴾ بـ﴿ٱلدَّارِ﴾ من قوله تعالى ﴿ذِكْرَى ٱلدَّارِ﴾ (ص - ٤٥)، إلاّ ترقيق الرّاء لذهاب الإمالة بسبب الْتِقاء السّاكنين(٥).

م- الخلاف في الوقف على المنوّن نحو ﴿قُرىً ظَـٰهِرَةً﴾ (سبأ - ١٨)، لا اعتبار له ولا عملَ عليه وإنّما هو خلاف نحويّ لا تعلّق له بالقراءة(٦).

• حادي عشر : ما يتعلّق بباب الرّاءات :

أ- يرى أنّ من عبّر من القرّاء عن التَّرقيق للرّاء بالإمالة فقد تجوّز(٧).

ب- التَّفخيم يرادف التّغليط إلا أنّ المستعمل مع الرّاء التَّفخيم(٨).

ج- لم يُفصح الشّيخ -رحمه الله- عن كَون أَصل الرّاء هل هو التَّفخيم ؟ أو التَّرقيق ؟ وإنمّا حاول الجمع بين القولين، بتوضيح وجهة نظر كلّ فريق، وخلاصة كلامه، أنّ أصلها الأصيل هو التَّرقيق

---

(١)- ينظر : (ص : ٣٢٢) من هذا البحث.

(٢)- ينظر : (ص : ٣٢٣، ٣٢٤) من هذا البحث.

(٣)- ينظر : (ص : ٣٢٣) من هذا البحث.

(٤)- ينظر : (ص : ٣٢٥) من هذا البحث.

(٥)- ينظر : (ص : ٣٢٨) من هذا البحث.

(٦)- ينظر : (ص : ٣٣٢) من هذا البحث.

(٧)- ينظر : (ص : ٣٣٣) من هذا البحث.

(٨)- ينظر : (ص : ٣٣٣) من هذا البحث.

باعتبار أنهّا ليست من حروف الاستعلاء السّبعة، ولكن لـمّا شابهت حروف الاستعلاء لخروجها من طرف اللّسان وما يَليه من الحنك الأعلى، الذي هو محلّ حروف الاستعلاء، صار لها أَصل ثانٍ وهو التَّفخيم، وبهذا صار الأصل الأصيل يفتقر في معرفته إلى سبب بخلاف التَّفخيم، ولهذا إذا أطلق الجمهور بأنّ الأصل في الرّاء هو التَّفخيم، فمرادهم به الأصل الثّاني، وقول غيرهم الأصل فيها هو التَّرقيق مراعاة للأصل الأصيل(١). وهذا التّفصيل من مفردات اختياراته.

د- يجوز لورش في ﴿حَيْرَانَ﴾ (الأنعام - ٧١)، الوجهان(٢) : التَّفخيم والتَّرقيق، والتَّفخيم هو المقدّم.

هـ- لورش في ﴿إِرَمَ﴾ (الفجر - ٧)، الوجهان(٣) : التَّفخيم والتَّرقيق، والتَّفخيم هو المقدّم.

و- لورش في ﴿الِاشْرَاقِ﴾ (ص - ١٧)، الوجهان(٤) : التَّفخيم والتَّرقيق، والتَّفخيم هو المقدّم.

ز- لورش في ﴿ذِكْراً﴾ وأخواتها الوجهان(٥) : التَّفخيم والتَّرقيق، والتَّفخيم هو المقدّم، لكن إذا اجتمعت مع مدّ البدل فيمتنع التَّرقيق على توسّطه؛ أي ليس مع التّوسّط إلاّ التَّفخيم.

ح- لورش في ﴿فِرْقٍ﴾ (الشّعراء - ٦٣)، الوجهان(٦) : التَّفخيم والتَّرقيق، والتَّرقيق هو المقدّم.

ط- تفخّم الرّاء في كلّ من : ﴿أَلْمَرْءِ﴾ و﴿قَرْيَةٍ﴾ و﴿مَرْيَمَ﴾، ولا اعتبار لوجود الكسر أو الياء بعد الرّاء، وإنّما العبرة بتقدّمهما لا بتأخّرهما(٧).

ي- عند الوقف على ﴿مِصْرَ﴾ غير المنوّن يجوز التَّفخيم فقط(٨).

---

(١)- ينظر : (ص : ٣٣٣، ٣٣٤) من هذا البحث.

(٢)- ينظر : (ص : ٣٣٦) من هذا البحث.

(٣)- ينظر : (ص : ٣٣٨، ٣٣٩) من هذا البحث.

(٤)- ينظر : (ص : ٣٤٠) من هذا البحث.

(٥)- ينظر : (ص : ٣٤١، ٣٤٢) من هذا البحث.

(٦)- ينظر : (ص : ٣٤٦) من هذا البحث.

(٧)- ينظر : (ص : ٣٤٩) من هذا البحث.

(٨)- ينظر : (ص : ٣٥٣) من هذا البحث.

ك- عند الوقف على ﴿عَيۡنَ ٱلۡقِطۡرِۖ﴾ (سبأ - ١٢)، يجوز الوجهان : التَّفخيم والتَّرقيق والتَّفخيم هو المقدّم(١).

ل- حال الوقف على الرّاء المفتوحة أو المضمومة أو السّاكنة، ولا يوجد قبلها سبب للتّرقيق، فإنّه يوقف عليها بالتَّفخيم، وهو الصّحيح، وإن حُكي الخلاف في بعضها(٢).

م- حال الوقف على ﴿أَنِ ٱسۡرِ﴾ (الشّعراء - ٥٢) و(طه - ٧٦)، فليس ثَمَّ إلاّ التَّفخيم لنافع ومن وافقه، بل وحتّى من خالفه فقرأ بهمزة قطع(٣).

• ثاني عشر : ما يتعلّق بباب اللاّمات :

أ- الأصل في اللاّم هو التَّرقيق لعدم افتقاره إلى سبب بخلاف التّغليظ(٤).

ب- يجوز لورش في : ﴿طَالَ﴾ في مواضعها الأربع، و﴿فِصَالًا﴾ (البقرة - ٢٣١)، و﴿يُصۡلِحَا﴾ (النّساء - ١٢٧)، وجهان : التّغليظ والتَّرقيق، والتّغليظ هو المقدم(٥).

ج- لورش في ذوات الياء التي وقعت بعد اللاّم التي قبلها موجب التّغليظ، ولم تكن رأس آية -وهي سبعة مواضع- الوجهان(٦) : التّغليظ والتَّرقيق، والتّغليظ هو المقدّم.

د- يجوز لورش حال الوقف على اللاّم المتطرّفة، التي تغلّظ في الوصل الوجهان(٧) : التّغليظ والتَّرقيق، والتّغليظ هو المقدّم.

هـ- ليس لورش إلا التَّرقيق للاّم التي توفّر فيها موجب التّغليظ واتّصلت بها ذات الياء، وكـانت رأس

---

(١)- ينظر : (ص : ٣٥٣) من هذا البحث.

(٢)- ينظر : (ص : ٣٥٤) من هذا البحث.

(٣)- ينظر : (ص : ٣٥٥، ٣٥٦) من هذا البحث.

(٤)- ينظر : (ص : ٣٥٧) من هذا البحث.

(٥)- ينظر : (ص : ٣٦١، ٣٦٣) من هذا البحث.

(٦)- ينظر : (ص : ٣٦٢، ٣٦٣) من هذا البحث.

(٧)- ينظر : (ص : ٣٦٣) من هذا البحث.

آية في السّور الإحدى عشر، وقد تحقّق ذلك في ثلاثة مواضع فقط[(١)].

• ثالث عشر : ما يتعلّق بباب الوقف :

أ- الأصل في هذا الباب هو الوقف بالسّكون وغيره فرع عنه[(٢)].

ب- الرَّوْم هو الإتيان ببعض -ثُلُث- الحركة، والمحذوف فيه أكثر من الثّابت، يسمعه القريب المصغي دون البعيد[(٣)].

ج- الخلاف بين القرّاء المانعين للرّوم في النّصب والفتح، والنّحويّين المجيزين له خلاف لفظيّ؛ لأنّ الرّوم عند القرّاء غير الاختلاس، بينما النّحاة فالرّوم عندهم هو الاختلاس، إلاّ أنّهم جعلوا الرّوم للوقف، والاختلاس للوصل، فالذي منعه القرّاء هو ما قابل الاختلاس عند النّحاة، وما أجازه النّحاة هو الاختلاس، ولكن سمّوه رَوْمًا، وكلّهم متّفقون على جواز الاختلاس في جميع الحركات[(٤)].

د- الإشمام هو ضمّ الشّفتين بعد النّطق بالحرف ساكنا كهيئتِهما حال التّقبيل أو كصُورتهما عند النّطق بالضّمة[(٥)].

هـ- ميم الجمع لا روم فيها ولا إشمام[(٦)]. -وقد سبقت في بابها-.

و- هاء الضّمير يجوز فيها الرّوم والإشمام مطلقا[(٧)].

ز- الوقف أربعة أقسام[(٨)] : اختياريّ واضطراريّ واختباريّ وتعريفيّ.

---

(١)- ينظر : (ص : ٣٦٤) من هذا البحث.

(٢)- ينظر : (ص : ٣٦٩) من هذا البحث.

(٣)- ينظر : (ص : ٣٧٢) من هذا البحث.

(٤)- ينظر : (ص : ٣٧٤) من هذا البحث.

(٥)- ينظر : (ص : ٣٧٦) من هذا البحث.

(٦)- ينظر : (ص : ٣٨٠) من هذا البحث.

(٧)- ينظر : (ص : ٣٨٠) من هذا البحث.

(٨)- ينظر : (ص : ٣٨٥، ٣٨٦) من هذا البحث.

ح- الأصل عند نافع هو اتّباع مرسوم الخطّ[(١)].

ط- الوقف على مرسوم الخطّ ينحصر في خمسة أقسام [(٢)]:

الإثبات، والحذف، والإبدال، والموصول، والمفصول.

ي- قوله تعالى : ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ (الأعراف - ١٣٦)، العمل على رسمها بالهاء[(٣)].

ك- كلّ ما وصل في الرّسم فإنّه يوقف عليه بالوصل، وإن كان مقطوعا بحسب الأصل[(٤)].

ل- ﴿أَن لَّآ﴾ (الأنبياء - ٨٦)، العمل فيها على القطع[(٥)].

م- ﴿إِنَّمَا﴾ (النّحل - ٩٥)، العمل فيها على الوصل[(٦)].

ن- ﴿أَنَّمَا﴾ (الأنفال - ٤١)، العمل فيها على الوصل[(٧)].

س- ﴿أَيْنَ مَا﴾ (النّساء – ٧٨) و(الشّعراء – ٩٢) و(الأحزاب - ٦١)، العمل فيها على قطع موضع الشّعراء، ووصل الباقيَين[(٨)].

ع- ﴿مِن مَّا﴾ (المنافقون - ١٠)، العمل فيها على القطع[(٩)].

ف- ﴿كُلَّ مَا﴾ (النّساء – ٩٠) و(الأعراف – ٣٦) و(المؤمنون – ٤٤) و(الملك - ٨)، العمل فيها

---

(١)- ينظر : (ص : ٣٨٦) من هذا البحث.

(٢)- ينظر : (ص : ٣٩١) من هذا البحث.

(٣)- ينظر : (ص : ٣٩٢) من هذا البحث.

(٤)- ينظر : (ص : ٣٩٤) من هذا البحث.

(٥)- ينظر : (ص :٣٩٤) من هذا البحث.

(٦)- ينظر : (ص : ٣٩٤) من هذا البحث.

(٧)- ينظر : (ص : ٣٩٤) من هذا البحث.

(٨)- ينظر : (ص : ٣٩٥) من هذا البحث.

(٩)- ينظر : (ص : ٣٩٥) من هذا البحث.

على قطع موضع النّساء والمؤمنون ووصل الباقيَين[1].

ص- ﴿بِيسَمَا يَامُرُكُم﴾ (البقرة -٩٢)، العمل فيها على الوصل[2].

ق- ﴿فِي مَا﴾ (الشّعراء - ١٤٦)، هذا الموضع مقطوع وباقي المواضع فيها خلاف، والأكثرون على الفصل[3].

• ثالث عشر : ما يتعلّق بباب أحكام الياءات :

أ- ﴿ إِلَىٰ رَبِّيَ إِنَّ لِي ﴾ (فصّلت - ٤٩)، لقالون فيها الوجهان[4] : الفتح والإسكان، والفتح هو المقدّم.

ب- ﴿وَمَحْيَايْ ﴾ (الأنعام - ١٦٤)، نصّ على الوجهين لورش، ولم يذكر تقديما لأحدهما على الآخر إلا أن يكون قد تبع النّاظم في اختيار الفتح وهو الظّاهر[5].

ج- ﴿أَلتَّلَاقِ﴾ (غافر - ١٤)، و﴿أَلتَّنَادِ﴾ (غافر - ٣٢)، اختُلف عن قالون في إثبات الياء وحذفها والمعمُول به الحذف فقط[6].

د- ﴿أَلدَّاعِ﴾ و﴿دَعَانِ﴾ (البقرة - ١٨٥)، اختُلف عن قالون في إثبات وحذف الياء، والوجهان صحيحان إلا أنّ المقدّم هو الحذف[7].

هـ- ﴿ءَاتِيـٰنِيَ﴾ (النّمل - ٣٧)، يجوز لقالون فيها حال الوقف عليها وجهان وهما[8] :

---

(١)- ينظر : (ص : ٣٩٥، ٣٩٦) من هذا البحث.

(٢)- ينظر : (ص : ٣٩٦) من هذا البحث.

(٣)- ينظر : (ص : ٣٩٦) من هذا البحث.

(٤)- ينظر : (ص : ٤٠٣، ٤٠٤) من هذا البحث.

(٥)- ينظر : (ص : ٤٠٤) من هذا البحث.

(٦)- ينظر : (ص : ٤١٩) من هذا البحث.

(٧)- ينظر : (ص : ٤١٩) من هذا البحث.

(٨)- ينظر : (ص : ٤٢٠) من هذا البحث.

- **الأوّل** : حذف الياء.

- **الثّاني** : إثباتها ساكنة، وهو المقدّم في الأداء.

- **رابع عشر : ما يتعلّق بباب فرش الحروف** :

أ- ﴿فَنِعِمَّا﴾ (البقــرة - ٢٧٠) وفي ﴿نِعِمَّا﴾ (النّســاء - ٥٧)، و﴿تَعَدُّواْ﴾(النّســاء - ١٥٣)، و﴿يَهَدِّيٓ﴾ (يونس - ٣٥)، و﴿يَخَصِّمُونَ﴾ (يس - ٤٨)، يجوز لقالون فيها جميعا وجهان صحيحان وهما[1] :

- **الأوّل** : إسكان العين والهاء والخاء.

- **الثّاني** : اختلاس حركة العين والهاء والخاء، والمقدّم هو الإسكان.

ب- ﴿إِنَ اَنَا إِلاَّ﴾ (الأعراف - ١٨٨) و(الشّعراء - ١١٥) و﴿وَمَآ أَنَا إِلاَّ﴾ (الأحقاف - ٨)، يجوز لقالون حال الوصل في المواضع الثّلاثة وجهان وهما[2]:

- **الأوّل** : إثبات الألف من ﴿أَنَا﴾

- **الثّاني** : حذفها، والمقدّم هو الإثبات.

ج - ﴿لِّأَهَبَ﴾ (مريم - ١٨)، يجوز لقالون فيها وجهان وهما[3] :

- **الأوّل** : إثبات الهمز.

- **الثّاني** : إبدال الهمز ياء، والمقدّم هو إثبات الهمز.

د- ﴿اٰلِٓـِٔ﴾ (الأحزاب - ٤) و(المجادلة - ٢) وموضعي (الطلاق - ٤)، يجوز لورش حال الوصل تسهيل الهمزة بين بين مع الطول والقصر في حرف المدّ الذي قبلها، وأمّا حال الوقف فليس له إلا إبدال الهمزة ياءً ساكنة، ويتعيّن على ذلك الطّول فقط في حرف المدّ الذي قبلها[4].

---

(١)- ينظر : (ص : ٤٢٧) من هذا البحث.

(٢)- ينظر : (ص : ٤٣٣) من هذا البحث.

(٣)- ينظر : (ص : ٤٣٦) من هذا البحث.

(٤)- ينظر : (ص : ٤٣٦) من هذا البحث.

هـ- ﴿سِيٓءَ﴾ (هود - ٧٦) و(العنكبوت - ٣٣)، ﴿سِيٓـَٔتْ﴾ (الملك - ٢٨)، صفة إشمامها كالآتي : أن يَلْفظ القارئ بأوّل الفِعل محرّكا بحركة تامّة مركّبة من حركتين ضمّة وكسرة، وجُزء الضّمة مقدّم وهو الأقلّ، ويليه جُزء الكسرة مُؤخّرًا وهو الأكثر(١).

و- لفظ ﴿تَامَنَّا﴾ (يوسف - ١١) يجوز فيه وجهان وهما(٢):

- **الأوّل** : الإدغام التّام مع الإشمام.

- **الثّاني** : الإدغام التّام مع الإخفاء (الرّوم أو الاختلاس)، وهو المقدّم في الأداء.

ز- ﴿هَآنتُمْ﴾ موضعي (آل عمران - ٦٥- ١١٩) و(النّساء - ١٠٨) و(محمد - ٣٩) ليس لقالون فيها إلا تسهيل الهمزة بين بين إلاّ أنّه يُثبت ألفًا بعد الهاء، وأمّا ورشٌ فله فيها وجهان وهما(٣):

- **الأوّل** : تسهيل الهمزة بين بين مع حذف الألف بعد الهاء.

- **الثّاني** : إبدال الهمزة ألفا مدّية طولا، والمقدّم هو التّسهيل بين بين.

ح- ﴿هَآنتُمْ﴾ الهاء فيها للتّنبيه عند قالون وورش في وجهيه، وإنّما حذف ورشٌ الألف حال التّسهيل اعتمادا على لغة من يحذفها تخفيفًا وتَقْوِيةً للاتّصال(٤).

ط- ﴿أَرَآيْتَ﴾ هذا اللّفظ حيث وقع في القرآن وكيف وقع، ليس لنافع في الهمزة الثّانية منه إلاّ التّسهيل، وزاد ورشٌ إبدالها ألفا مدّية طولا، والمقدّم هو التّسهيل بين بين(٥).

• خامس عشر : ما يتعلّق بمخارج الحروف وصفاتها :

أ- حروف المعجم تسعة وعشرون حرفا(٦).

---

(١)- ينظر : (ص : ٤٣٩) من هذا البحث.

(٢)- ينظر : (ص : ٤٤١، ٤٤٣) من هذا البحث.

(٣)- ينظر : (ص : ٤٤٥) من هذا البحث.

(٤)- ينظر : (ص : ٤٤٨) من هذا البحث.

(٥)- ينظر : (ص : ٤٤٥) من هذا البحث.

(٦)- ينظر : (ص : ٤٥٥) من هذا البحث.

ب- عدد مخارج الحروف سبعة عشر مخرجًا، وتنحصر كلّها في خمسة مخارج رئيسية وهي(1) :
الجوف، والحلق، واللّسان، والشّفتان، والخيشوم.

ج - ظاهر ترتيب الحروف عنده من الدّاخل إلى الخارج كالآتي(2):

(ء)، (هـ)، (ع)، (ح)، (غ)، (خ)، (ق)، (ك)، (ج)، (ش)، (ي)، (ض)، (ل)، (ر)، (ن)، (ط)، (د)، (ت)، (ص)، (ز)، (س)، (ظ)، (ذ)، (ث)، (ف)، (ب)، (م)، (و).

د - جملة الصّفات عنده سبع عشرة صفة، وتنقسم إلى قسمين(3):

- **الأوّل** : صفات لها ضدّ وهي عشر :
(الجهر وضدّه الهمس)، و(الشدّة وضدّها الرّخاوة)، و(الاستعلاء وضدّه الاستفال)، و(الإطباق وضدّه الانفتاح)، و(الإصمات وضدّه الإذلاق).
- **الثّاني** : صفات ليس لها ضدّ وهي سبع :
الصّفير، القلقلة، واللّين، والانحراف، والتّكرير، والتّفشّي، والاستطالة.

هـ- الغنّة صفة مطلقا على الصّحيح(4).

و- الصّفات باعتبار القوّة قسمان: قويّة وضعيفة(5).

ز - الانحراف صفة للاّم والرّاء على الصّحيح(6).

---

(1)- ينظر : (ص : ٤٥٧) من هذا البحث.

(2)- ينظر : (ص : ٤٥٩، ٤٧٤) من هذا البحث.

(3)- ينظر : (ص : ٤٧٨) من هذا البحث.

(4)- ينظر : (ص : ٤٩٣) من هذا البحث.

(5)- ينظر : (ص : ٤٩٤) من هذا البحث.

(6)- ينظر : (ص : ٤٨٨) من هذا البحث.

المبحث الثّالث : مصادره والنّسخ المعتمدة في التّحقيق :

١- مصادره المعتمدة في التّأليف :

من تتبَّع هذا الشَّرح المبارك يَرى أنّ مؤلّفه قد صرَّح باسم بعض المصادر التي اعتمدَها وسكت عن بعض، وأَشار إلى بعض، وعرّض ببعض، وربّما ذكر صاحب الكتاب ولم يذكر اسم الكتاب، ويمكننا أن نُدرج الجميع ضمن صنفين : مصادر صرّح بها ومصادر لم يصرّح بها.

- **الصنف الأوّل : المصادر التي صرّح بها الشّارح**

وهي التي صرّح بها داخل شرحه، أو في خاتمته وهي كالآتي :

أوّلاً : كتب الإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الدَّاني (ت : ٤٤٤ هـ) : بعضها مطبوع وبعضها مخطوط وهي :

أ- التَّيسير في القراءات السَّبع: وهو كتاب مطبوع ومتداول بين النَّاس، بل هو أشهر كُتبه إذْ هو أصلُ حرز الأماني المعروف بالشّاطبية، وإلى حدِّ الآن لم أقف له على تحقيق يليقُ بمقامه، وقد حُقِّق في رسالة علميَّة بالجامعة الإسلامية بالمدينة النّبويّة، ولكن لم يطبع لحدّ الآن.

ب- جامع البيان في القراءات السَّبع: وهو كتاب مطبوع ومتداول أيضا وهو من أنفس كُتبه وأجلِّها قدرًا، وقد حُقِّق بجامعة أمِّ القُرى بمكة المكرَّمة في أربع أُطروحات علميَّة فجاء في ستَّة مجلدات ثلاثة منها في أبواب الأُصول مع المقدمة وهي رسالة دكتوراه قام بإعدادها الدُّكتور، عبد المهيمن طحان[(١)] والثلاثة الباقية رسائل ماجستير، وهي النّسخة التي تعاملت معها في التّحقيق ،وقد طُبع هذا الجهد المبارك طبعة تليق به جاءت في أربع مجلّدات، أصدرتها كليّة الدّراسات العليا والبحث العلمي بجامعة الشّارقة بالإمارات العربيّة المتّحدة.

---

(١)- وقد استفدتُ معلومات مهمَّة من كتابه "الإمام أبو عمرو الدَّاني وكتابه جامع البيان في القراءات السَّبع" مع ملاحظات ستأتي.

جـ- الفتح والإمالة : وهو مطبوع ومتداول، اسمه الكامل كما قال ناسخه : «تمّ كتاب، الموضّح لمذهب القرّاء واختلافهم في الفتح والإمالة» اهـ، ووقفتُ له على تحقيق تجاري لا يفي بمكانة الكتاب[1].

د- المحكم في نقط المصحف: وهو مطبوع متداول وقفتُ له على طبعتين أحسنهما أقدمهما[2] وهي التي حقّقها الدّكتور عزّة حسن، وقد قام بطبعه ونشره وزارة الثّقافة والإرشاد القومي السُّوري.

هـ- إيجاز البيان في قراءة ورش عن نافع : لم أقف عليه مطبوعا ولا مخطوطا[3] لكن قال عنه الذَّهبي : «في مجلّد كبير»[4].

و- التَّلخيص : وهما كتابان[5]

أحدهما : التّلخيص لأصول قراءة نافع بن عبد الرّحمن[6].

والآخــر: التّلخيص في قراءة ورش، ولم أقف لحدّ الآن عن أيّ خبر عنهما، لكن نقل الدُّكتور

---

(١)- وقد وقفتُ مؤخّرا على تحقيق له ضمن بحث مقدَّم لنيل درجة الماجستير، تحقيق الأستاذ : محمّد شفاعت ربَّاني بالجامعة الإسلامية بالمدينة النَّبويَّة. ينظر : دليل الرَّسائل العلميَّة بالجامعة الإسلاميّة، (من : ١٣٩٦ هـ إلى : ١٤٢٠ هـ)، (ص : ٢٧٨)، قسم القراءات.

(٢)- ولكنّي لم أعتمد عليها؛ لأنّي وقفتُ على الأخرى قبلها.

(٣)- قال الدّكتور عبد المهيمن في كتابه السَّالف الذّكر (هامش، ص : ٤٩) : «وتوجد منه نسخة في باريس برقم (٥٩٢) ضمن مجموع بروكلمان الأصل (٥١٧/١)» اهـ، قلتُ : لا شكَّ في نِسبة هذا الكتاب للدَّاني -رحمه الله- . ينظر : فهرسة ابن خير، أبو بكر الأموي، (ص : ٢٩).

(٤)- ينظر : تاريخ الإسلام، الذَّهبي، (٣٠ / ١٠٠).

(٥)- يظهرُ من صنيع ابن خير في فهرسته، والذَّهبي في كتابَيه : تاريخ الإسلام، ومعرفة القرَّاء الكبار، أنَّهما كتابان وعلى هذا اعتمد الدُّكتور عبد المهيمن -لاختلاف العُنوان-، لكن الدُّكتور حسن حميتّو في تحقيقه لكتاب التَّقريب والحرش لابن المرابط، (هامش، ص : ١١١)، جعلهما كتابًا واحدًا.

قلتُ : الخلاصة أنَّ هذا المصنَّف من مفقودات كُتب الدَّاني يسَّر الله الحصول عليه والانتفاع به.

(٦)- ينظر : فهرسة ابن خير، أبو بكر الأموي، (ص : ٣٧).

عبد المهيمن عن الذَّهبي في ترجمته للدَّاني أنَّه قال عن الأوَّل : «المجلد المتوسّط»[1]، وقال عن الثَّاني «مجلد صغير»[2]، ولكن ابن الجزري في غايته وفي ثنايا ترجمته للدَّاني نصَّ على الثَّاني فقط وقال : «كتاب التّلخيص في قراءة ورش أيضا مجلَّد لطيف»[3] اهـ.

ز- المُفردة : واسمه الكامل "المفردات السَّبع" كتاب قيّم، جمع فيه أصول وفرش كل قارئ من السَّبع مفردة، وربّما جعل كلَّ راوٍ مفردة لوحده، وهو كتاب مطبوع قليل التَّداول، وقفتُ له على طبعة واحدة من تحقيق الدُّكتور علي توفيق النَّحاس، وقد طبعته مؤخّرًا دار ابن الجوزي في طبعة ممتازة وقد جعلوا كلّ مفردة لوحدها بتحقيق الأستاذ الدّكتور حاتم صالح الضّامن.

ح- الاقتصاد : لم أقف عليه مخطوطا ولا مطبوعا، وعدَّه ابن خير في فهرسته[4] من مؤلَّفات الدَّاني وسمَّاه «الاقتصاد في القراءات السَّبع»، ونصَّ ابن الجزري في غايته[5] على أنَّه أُرجوزة لكتاب التَّيسير، وأمَّا الإمام الذَّهبي في معرفة القرَّاء الكبار[6] فقد اكتفى بقوله : «الاقتصاد في السَّبعة»، وقد ذكر الدُّكتور عبد المهيمن أنّ للدّاني كتابين كليهما يبتدئ بهذا العنوان فقال في تَعداد مؤلَّفات الدَّاني : «الاقتصاد في رسم المصحف، الاقتصاد في القراءات السَّبع»[7] اهـ.

ثانيا : كتب أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك النّحوي (ت : ٦٧٢ هـ) : كلُّها مطبوعة.

---

(١)- هكذا نقل الدُّكتور عبد المهيمن عن الذَّهبي في تاريخ الإسلام، والذي وقفتُ عليه في تاريخ الإسلام (١٠٠/٣٠) أنَّ كلام الذَّهبي عن الكتاب الثَّاني لا الأوَّل.

(٢)- هكذا في طبعة دار الكتب العلميَّة، وأمَّا في الطَّبعة التي اعتمدتُّها ففيها أنَّه قال «مجيْليد». ينظر : معرفة القرَّاء الكبار، الذّهبي، (٧٧٦/٢).

(٣)- ينظر : غاية النّهاية، ابن الجزري، (٤٤٨/١).

(٤)- ينظر : فهرسة ابن خير، أبو بكر الأموي، (ص : ٢٩).

(٥)- ينظر : غاية النّهاية، ابن الجزري، (٤٤٨/١).

(٦)- ينظر : معرفة القرَّاء الكبار، الذَّهبي، (٧٧٦/٢)، وفيه «الاقتصار» بالرَّاء بدل «الاقتصاد» بالدَّال، وهو تصحيف ظاهر -والله أعلم-.

(٧)- ينظر : الإمام أبو عمرو الدَّاني وكتابه جامع البيان، عبد المهيمن الطّحان، (ص : ٤٩).

أ- التَّسهيل : اسمه الكامل "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" شرحه بهاء الدّين ابن عقيل في كتابه "المساعد على تسهيل الفوائد"، وكتاب التَّسهيل، يعدُّ خلاصة تجارب وخبرات ودراسات ابن مالك النَّحويَّة، فكان بهذا أعظم كُتب النَّحو بعد كتاب سيبويه، وله نحو ستة وثلاثين شرحًا(١).

ب- الكافية : اسمه الكامل "الكافية الشَّافية" وقد شرحه مؤلّفه في كتاب سمّاه "شرح الكافية الشَّافية" والكافية : هي أرجوزة تضمَّنت الألفيَّة المشهورة وزيادة في بسط مسائل النَّحو والصَّرف(٢)، وقد حقَّقها الدُّكتور عبد المنعم أحمد هريدي تحقيقا يليق بمقامها -نحسبُه كذلك-

ثالثا : كتاب أبي الخير محمّد بن محمّد بن محمّد بن الجزري (ت : ٨٣٣ هـ) : وهو كتاب النَّشر في القراءات العشر، مطبوع ومشهور ومتداول، ومرجعُ علم القراءات، ولم يحظَ لحدّ الآن بتحقيق يليقُ به(٣).

رابعا : كتاب أبي محمد علي بن محمد بن سالم الصَّفاقسي (ت : ١١٨٢ هـ) : وهو كتاب غيث النّفع في القراءات السّبع، مطبوع ومشهور ومتداول، وقد وقفتُ له على طبعة تجارية لدار الكتب العلميَّة، وبلغني أنَّه حُقّق في رسالة علميّة بجامعة أمّ القرى ولم أقف عليها(٤) لحدّ الآن.

خامسا : كتاب أبي محمد مكّي بن أبي طالب القيسي (ت : ٤٣٧ هـ) : وهو كتاب الرّعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التّلاوة، مطبوع ومشهور ومتداول، وقد وقفتُ له على طبعتين محقَّقتين.

سادسا : كتاب أبي محمّد القاسم بن فيرُّه بن خلف بن أحمد الشَّاطبيّ (ت : ٥٩٠ هـ) : وهو نظم مطبوع ومشهور ومتداول، جمع فيه صاحبه ما نثره أبو عمرو الدَّاني في كتابه التَّيسير،

---

(١)- ينظر : مقدِّمة تحقيق كتاب المساعد على تسهيل الفوائد للدُّكتور محمد كامل بركات، (١/ أ.ب).

(٢)- ينظر : مقدِّمة تحقيق شرح الكافية الشَّافية للدُّكتور عبد المنعم، (٦/١).

(٣)- أشهر طبعاته، تلك التي راجعها قارئُ عصره العلاَّمة محمّد بن علي الضَّبَّاع وهي التي اعتمدتُّها في التَّحقيق وفيها بعض التَّصحيفات.

(٤)- وقد وعدني أحدُ الإخوة القائمين على مكتبة المسجد النَّبويّ بإحضارها، ولكن لم يتيسّر له ذلك حتى فرغتُ من إعداد تحقيقي، يسّر الله الحصول عليها.

واسمه الكامل : "حرز الأماني ووجه التّهاني في القراءات السّبع المثاني"، ولقد رُزق هذا النّظم من القبول والشُّهرة ما لا يُعلم لكتاب غيره في هذا الفنّ[1].

سابعا : **كتاب أبي العباس أحمد بن محمّد القسطلانيّ** (ت : ٩٢٣ هـ) : وهو كتاب "لطائف الإشارات في علم القراءات" وهو مخطوط[2]، وقرأت في بعض الكتب[3] أنّه طبع بتحقيق وتعليق الشّيخ عامر عثمان السّيد، وأشرف على طبعه المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية المصري سنة ١٩٧٣ م، ولم أقف عليه.

ثامنا : **كتاب أبي عبد الله محمّد بن أحمد بن محمّد بن علي بن غازي العثماني المكناسي** (ت : ٩١٩ هـ) : وهو كتاب "إنشاد الشّريد إلى ضوالّ القصيد"، مخطوط[4]، يُوجد منه نسخة مصوّرة بمكتبة الحرم النّبوي تضمُّ تسعة وخمسين ومائة لوحة، وهذا غاية ما وقفتُ عليه من معلومات عن هذا الكتاب.

تاسعا : **كتاب أبي بكر وقيل أبي محمّد عبد الغني اللّبيب** : وهو كتاب شرح فيه صاحبه عقيلة أتراب القصائد للإمام الشّاطبي، واسمه الكامل "الدُّرة الصَّقيلة في شرح أبيات العقيلة"، وقفت له على مخطوط فقط، عندي صورة منه، وقد أشار الدّكتور مولاي محمّد الإدريسيّ في تحقيقه لكتاب "الوسيلة إلى كشف العقيلة" للإمام علم الدّين السّخاوي، إلى أنَّ الدُّرة الصَّقيلة حُققت في رسالة علميَّة فقال : «حقَّقه الأستاذ عبد العالي آيت زعبول في رسالة بجامعة محمد الخامس بالرّباط تحت إشراف أستاذنا الدُّكتور التّهامي الرّاجي الهاشمي سنة ١٤٠٣ هـ»[5]، ولم يتيسر لي الوقوف عليه.

---

(١)- ومن أسماء هذا النّظم أيضا : القصيدة، اللاّمية، الشّاطبية الكبرى، ولمعرفة قيمة هذا النّظم ورواته وطرقه وآراء العلماء فيه، ينظر : زعيم المدرسة الأثريّة في القراءات، عبد الهادي حميتو، (ص : ٨٣)، وما بعدها.

(٢)- اطّلعتُ على نسخة منه في قسم المخطوطات بالمسجد النّبويّ تضمّ اثنتين وعشرين وأربعمائة لوحة، خطّها واضح، وفيها سقطٌ لصفحتين في وسطها، ونقصٌ في آخرها.

(٣)- وهو كتاب المنح الفكريّة في شرح المقدّمة الجزريّة، حيث نصّ محقّقه أسامة عطايا على أنّه اعتمده في تحقيقه.

(٤)- خطُّه واضحٌ جدًّا، وفيه تقديم يَسير لم يُفصح مؤلّفه في مقدّمته على مضمون كتابه.

(٥)- ينظر : الوسيلة، السّخاوي، (٦٤/١).

عاشرا : كتاب أحمد بن أحمد بن أحمد الشّقانصيّ (ت : القرن ١٣ هـ) : وهو كتاب الشّهب الثّواقب، لم أقف على أيّ معلومة عن هذا الكتاب، إلاّ قول إسماعيل البغدادي في كتابه إيضاح المكنون «الشّهب الثّواقب في جزئين للشّيخ أحمد الشّقانصي من كتب الزّيتونة»[١] اهـ.

حادي عشر : كتاب أبي السّعادات مجد الدّين المبارك بن محمد بن محمد بن محمد الجزري المشهور بابن الأثير (ت : ٦٠٦ هـ) : وهو كتاب النّهاية في غريب الحديث، مطبوع ومشهور ومتداول، وقفتُ له على عدّة طبعات ومقدّمة مؤلّفة رائعة تفيدُ في معرفة تسلسل مؤلفات غريب الحديث، إضافة إلى ما فيها من إبراز جهود العلماء في التّصنيف.

ثاني عشر : كتاب أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمّد بن علي السَّكاكي الخوارزمي (ت : ٦٢٦ هـ) : وهو كتاب مفتاح العلوم، مطبوع ومشهور عند أهل الأدب والبلاغة، وهو كتاب قيّم في بابه، صنّفه مؤلّفه في اثني عشر علمًا، يحتاجها كلّ دارس لعلوم العربيّة.

ثالث عشر : كتاب أبي طاهر مجد الدّين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت : ٨١٧ هـ) : وهو كتاب القاموس المحيط[٢]، مطبوع ومشهور ومتداول، وقفت له على عدّة طبعات.

رابع عشر : كتاب أبي عبد الله زين الدّين محمّد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفيّ الرّازي (ت : ٦٦٦ هـ) : وهو كتاب مختار الصّحاح، مطبوع ومشهور ومتداول، وقفتُ له على عدّة طبعات، وهو مختصر كتاب الصّحاح تاج اللّغة للجوهريّ، قال عنه صاحب كشف الظّنون : «اقتصر فيه على ما لا بدّ منه في الاستعمال، وضمّ إليه كثيرًا من تهذيب الأزهري وغيره، وصدّر فوائده بـ"قلتُ"»[٣] اهـ.

خامس عشر : كتاب جلال الدّين عبد الرّحمن بن محمّد السّيوطي (ت : ٩١١ هـ) : وهو كتاب الاقتراح في أصول النّحو، مطبوع، وقد وقفت له على طبعتين، وهذا الكتاب للنّحو كأصول الفقه للفقه[٤].

---

(١)- ينظر : إيضاح المكنون، إسماعيل البغدادي، (٦١/٤).

(٢)- اسمه الكامل : «القاموس المحيط والقاموس الوسيط الجامع لما ذهب إليه من كلام العرب شماطيط». ينظر كشف الظُّنون، حاجّي خليفة، (١٣٠٦/٢).

(٣)- ينظر : كشف الظُّنون، حاجّي خليفة، (١٠٧٣/٢)

(٤)- قاله مؤلِّفه في مقدِّمته.

سادس عشر : كتاب أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد (ت : ٥٢٠ هـ) : وهو كتاب البيان والتّحصيل والشّرح والتّوجيه والتّعليل في مسائل المستخرجة، مطبوع، وهو من أمّات الفقه المالكي، قال محقّقه الدّكتور محمّد حجّي : «يطابق اسمه مسمّاه بيانا وتحصيلا وشرحا وتوجيها وتعليلا لمسائل كتاب المستخرجة لمحمّد العتبيّ...استغرق تأليفه اثنتي عشر سنة»[1].

سابع عشر : كتاب أحمد بن محمّد بن أحمد بن عبد الغني الدّمياطي المشهور بالبنَّا (ت : ١١١٧ هـ) : وهو كتاب إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، مطبوع ومتداول.

وممّا يُلحق بالمصادر التي صرّح بها الشّارح ما قاله في آخر شرحه : «ضامّا إلى ذلك -أي إلى ما ذكر من مصادر- ما أخذته عن شيخنا -رحمه الله- وما فتح الله عليّ ممّا ذكرته فيه»[2].

• الصنف الثّاني : المصادر التي لم يصرّح بها

إضافة إلى ما سمّى الشّارح من مصادر، هناك مصادر أخرى لا شكّ في أنّه اعتمدها وإن لم يصرّح باسمها، كأن يَنقل منها دون تسميتها بالاكتفاء بذكر مؤلّفها[3]، أو يقول مثلا : قال بعضهم، ثمّ ينقل النّصّ بحرفه[4] وقد بيّنت كلّ هذا في مواضعه أثناء التّحقيق فلا حاجة لإعادته هنا.

٢- النّسخ المعتمدة في التّحقيق :

لقد اعتمدتُّ في تحقيق هذا السِّفر المبارك على ثلاث نُسخ، ورمزت لها بـ : (أ)، (ب)، (ج)؛ جعلت النّسخة (أ) هي الأصل، ثم قابلتُ بينها وبين النّسختين (ب) و(ج)، وَفق منهج سبق الكلام عليه في مقدّمة البحث، ولنبدأ أوّلاً بوصف هذه النّسخ، فأقول :

▪ **النّسخة** (أ) : وهي أقدم طبعة للكتاب وأفضلها، أشرف على طبعها نجلُ المؤلّف بالمطبعة التّونسيّة بالحاضرة المحميَّة الكائنة بسوق البلاط عدد ٥٧، كان نوع ورقها من اللّون الأصفر القديم، نصُّها واضح، كُتبت كلّها بلون واحد لا فرق بين المتن والشّرح، وبهامشها شرح لكتاب المقدّمة الجزرية،

---

(١)- ينظر : البيان والتَّحصيل، ابن رشد، (٥/١).

(٢)- ينظر مثلا : (ص : ٤٩٧) من هذا البحث.

(٣)- ينظر مثلا : (ص : ١٣٧، ١٥٣، ٣٠٠، ٣٠٧) من هذا البحث.

(٤)- ينظر مثلا : (ص : ١٤٢، ٣٧٢، ٣٧٥، ٣٧٦) من هذا البحث.

ورسالة في وقف حمزة وهشام لشيخ المؤلّف، ورسائل أخرى للمؤلِّف، تميّزت بشكل أبيات المتن فقط، وعدد صفحاتها : ٢٢٨ صفحة، في كل صفحة : ٢٦ سطرًا تقريبًا، وحجم كل صفحة : ٥،١٨/١٠سنتيمترا دون الهوامش، وبها : ٢٥/١٧ سنتيمترا. وقد جعلتُها هي الأصل دون غيرها للأسباب التي ذُكرت في آخرها وهي الآتية :

- تمّ إجازتها من النّظارة العلميّة بجامع الزّيتونة.
- تمّ ضبط متنها ضبطًا محكمًا، كما قال الشّيخ عبد الواحد نَجلُ المؤلِّف : «قد تمّ بعون الله تعالى طبع هذا الشّرح النّافع...مع ضبط المتن ضبطًا صحيحًا بإتقان» اهـ.
- تمّ مقابلتُها على نسخ صحيحة، كما قال نجل المؤلِّف : «وقد قابلنا كلاًّ من الشّرح والرّسائل على نسخ صحيحة» اهـ.

▪ **النّسخة (ب)** : وهي شبيهة بالنّسخة (أ)، لكن ينقصها التّوثيق بالنّسبة لدار الطّبع والمشرف على الطّبع، أمّا أوراقها فلونها أبيض وحجمها أكبر، وخطّها مغاير لخط النّسخة (أ) عدد صفحاتها : ٢٣١ صفحة، في كلّ صفحة : ٢٦ سطرا تقريبا. وبهامشها رسالتان فقط لشيخ المؤلِّف : الأُولى شرح للمقدّمة الجزريّة، والثّانية في وقف حمزة وهشام، وبذيلها رسالة القول الأَجلى في كون البسملة من القرآن أوْ لا للمارغنيّ.

▪ **النّسخة (ج)** : وهي مخطوط غريب عثرتُ عليه في مكتبة القرويين بفاس بالمملكة المغربيّة، قام بإحضاره إليّ في نسخة مصوّرة على قرص الحاج دياز مفضل المغربي، بعد أنِ الْتقيت به في المسجد الحرام، وكذلك قام الأخ عبد الشّكور المغربيّ الطّالب بالجامعة الإسلاميّة بالمدينة النّبويّة بإحضار نسخة عن مخطوط النّجوم الطّوالع كنتُ أظنّها ثانية، ولكن بعد أن قابلتها وجدتّها النّسخة (ج) نفسها، وعلى كلّ حال فإنّ هذا المخطوط مع انفراده فإنّه غير مكتمل، وفيه سقط كثيرٌ، قد نبّهت عليه في مواضعه، وخلاصة ما يمكن قوله في وصف هذا المخطوط ما يأتي :

- لم أقف على اسم ناسخه، ولا تاريخ نسخه، ولا مكانه.
- نوع الورق الذي كتب عليه : عاديّ مسطّر، ولونه : بُرْدِيٌّ، أي كأنه بنيّ يميل إلى الأصفر.
- عدد أوراقه : ٥٦ ورقة بالمكرّر مع السّاقط، كلُّ ورقة فيها صفحتان متقابلتان، وكلّ صفحة فيها : ٣٢ سطرًا، وحجم كلّ ورقة على حسب ما هي مصوّرة عندي في القرص :٣٥/٢٠ سنتيمترا.
- نوع خطّه : مغربيّ، ليس بالجيّد، لكنّه مقروء.

- لون مداده : أسود، لا فرق بين المتن والشّرح إلاّ في شيء يسير في آخره، لا يعدّ شيئا بالنّسبة لكامل المخطوط.
- لم يصرّح النّاسخ بالنّسخة التي اعتمدها في نسخه.
- كتابته كلّها متّصلة ببعضها، حتّى أبيات النّظم، كأنّها نثر.
- قد يميّز الأبيات نوعًا ما الشّكل لمن تأمّل.
- أوّله : «بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي اصطفى حملة كتابه من عباده.....»
- وآخره : «قد علمتَ أنَّ جُملةَ الياءات التي يزيدُها نافعٌ في الوصل تسعةٌ وأربعُون ياءً، وقد شَرَعَ النَّاظم من هنا في تفصيلها».

٣- نماذج مصوَّرة للنّسخ المعتمدة في التّحقيق :

هذه صورة للصّفحة الأُولى من النّسخة (أ) مصوّرة عن طريق المسح الضّوئيّ وبهامشها مقدّمة رسالة القول الأجلى في كون البسملة من القرآن أو لا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اصطفى حملة كتابه من عباده ❁ وجعلهم اهله وخاصته ومن ذوي قربه ووداده ❁ وجملهم بمحاسن تجويد حروف ذلك الكتاب وءاياته ❁ واتحفهم بمعرفة قراءاته ورواياته ❁ فحازوا بذلك من الشرف اعلاه ❁ ومن الفخر اعظمه واسناه ❁ والصلاة والسلام على سيدنا محمد افضل من فَهِمَ القرءان وَفَهَّمَهُ ❁ القائل خيركم من تَعَلَّمَ القرءان وَعَلَّمَهُ ❁ وعلى ءاله وصحبه الحائزين قصبات السبق في تلاوته حق تلاوته ❁ وضبط قراءاته مع التدبر في معانيه ورعاية حرمته وجلالته ❁ (اما بعد) ❁ فيقول العبد الفقير الى مولاه الغني المغني ❁ ابراهيم بن احمد بن سليمان المارغني ❁ لا ريب لدى اولي الالباب ❁ ان فني التجويد والقراءات من اشرف العلوم النافعة للطلاب ❁ اذ بمعرفة فن التجويد يتلى القرءان كما انزل ❁ وتاليه بغير تجويد للاثم العظيم متحمل ❁ فقد نص غير واحد من عظماء الايمه ❁ على ان العمل بالتجويد فرض عين على الامه ❁ وقارئى القرءان الذي لا يجوده ولا يحسنه ❁ من الداخلين في خبر ربّ قارئى للقرءان والقرءان يلعنه ❁

بسم الله الرحمن الرحيم
باسمك اللهم ابتداءي ❁ ولك حمدي وثناءي ❁ وازكى صلاتك والتحيه ❁ على الحضرة المحمديه ❁ والعترة الاحمديه ❁ وكل من فاز بالصحبة والتبعيه (اما بعد) فان البسملة الشريفة تتعلق بها علوم غزيره ❁ ومباحث ذات مسائل كثيره ❁ ولهذا افردها بالتاليف من لا يحصى من المحققين ❁ وابدى فيها وابدع من لا يستقصى من المدققين ومع ذلك ما بلغوا معشار ما انطوت عليه من لطائف الاسرار ونكات التفسير ❁ اذ لا يحيط بتفصيله واجماله الا العليم الخبير ❁ كيف وقد قال سيدنا علي كرم الله وجهه لو طويت لي وسادة لقلت في الباء من بسم الله الرحمن الرحيم وقر سبعين بعيرا ❁ ومن المباحث المتعلقة بها كونها من القرءان اولا (وهذا) المبحث هو الذي قصدنا الكلام فيه

هذه صورة للصّفحة الأخيرة من النّسخة (أ) مصوّرة عن طريق المسح الضّوئيّ وفي أسفلها إجازة النّظارة العلميّة بجامع الزّيتونة لكتاب النّجوم الطّوالع

- ٢٢٨ -

ما صنفوا الارجاء الاجر | والدعوات وجميل الذكر
لكن فديت جسدا بلا جسد | ولا يضيع الله حقا لاحد
والله عند قول كل قائل | وذو الحجا من نفسه في شاغل
واسال الله صلاح الحال | لي ولكم والفوز في المئال

وقد وافق الفراغ من تاليف هذا الشرح وجمعه عشية يوم
الجمعة الرابع والعشرين من جمادى الثانية عام ١٣٢٠
عشرين وثلاثمائة والف وصلى الله على سيدنا
ومولانا محمد خاتم النبيئين وامام
المرسلين وعلى ءاله وصحبه
والتابعين وءاخر
دعوانا ان الحمد
لله رب العالمين
انتهى

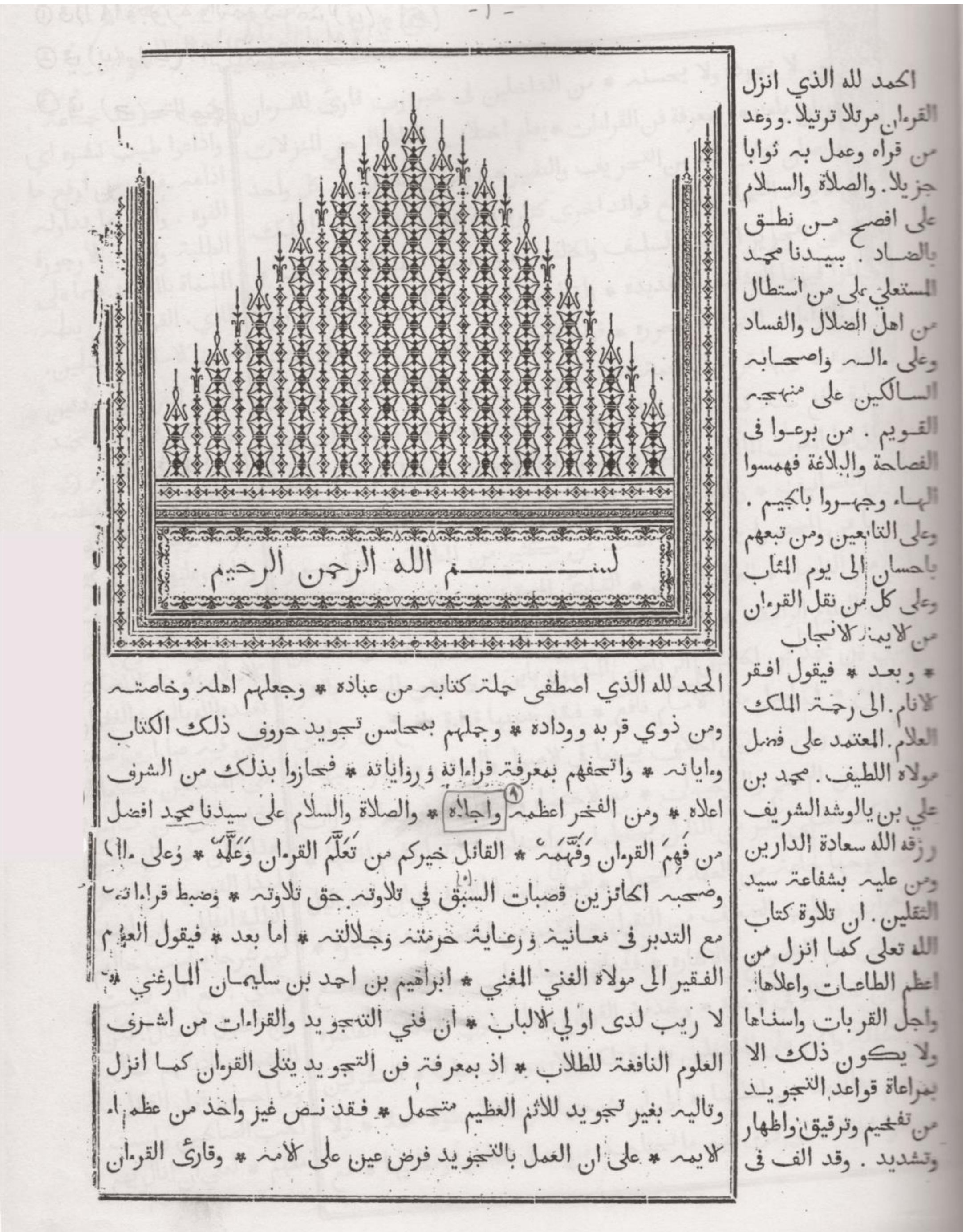
اجازة النظارة العلمية بالجامع الاعظم

دام عمرانه

الحمد لله اجازت النظارة العلمية تعميما للفائدة نشر هذا التاليف ال[...]
جمع فاوعى . وفجر فيه مؤلفه من وسمي ذكائه للضمئان ينبوعا. ادام [...]
به الانتفاع . وضمخ بمسك الثناء على كمالات صاحبه مداد اليراع وك[...]
بتاريخ مفتتح ذي العقدة الحرام من عام ١٣٢١ واحد وعشرين وثلا[...]
والف . صح محمود ابن الخوجة . احمد الشريف . اسماعيل الصفايح[...]
محمد الطيب النيفر

هذه صورة للصّفحة الأولى من النّسخة (ب)

مصوّرة عن طريق المسح الضّوئيّ وبهامشها رسالة شرح المقدّمة الجزريّة لشيخ المؤلّف



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اصطفى حملة كتابه من عباده * وجعلهم اهله وخاصته ومن ذوي قربه ووداده * وجملهم بمحاسن تجويد حروف ذلك الكتاب واياته * واتحفهم بمعرفة قراءاته ورواياته * فحازوا بذلك من الشرف اعلاه * ومن الفخر اعظمه واجلاه * والصلاة والسلام على سيدنا محمد افضل من فهم القران وفهمه * القائل خيركم من تعلم القران وعلمه * وعلى ءاله وصحبه الحائزين قصبات السبق في تلاوته حق تلاوته * وضبط قراءاته مع التدبر في معانيه ورعاية حرمته وجلالته * اما بعد * فيقول العبد الفقير الى مولاه الغني المغني * ابراهيم بن احمد بن سليمان المارغني * لا ريب لدى اولي الالباب * ان فني التجويد والقراءات من اشرف العلوم النافعة للطلاب * اذ بمعرفة فن التجويد يتلى القران كما انزل وتاليه بغير تجويد للاثم العظيم متحمل * فقد نص غير واحد من عظماء الايمة * على ان العمل بالتجويد فرض عين على الامة * وقارئ القران

الحمد لله الذي انزل القران مرتلا ترتيلا . ووعد من قراه وعمل به ثوابا جزيلا . والصلاة والسلام على افصح من نطق بالضاد . سيدنا محمد المستعلي على من استطال من اهل الضلال والفساد وعلى ءاله واصحابه السالكين على منهجه القويم . من برعوا في الفصاحة والبلاغة فهمسوا الهاء وجهروا بالجيم . وعلى التابعين ومن تبعهم باحسان الى يوم المئاب وعلى كل من نقل القران من الايمة الانجاب * وبعد * فيقول افقر الانام . الى رحمة الملك العلام . المعتمد على فضل مولاه اللطيف . محمد بن علي بن يالوشة الشريف رزقه الله سعادة الدارين ومن عليه بشفاعة سيد الثقلين . ان تلاوة كتاب الله تعلى كما انزل من اعظم الطاعات واعلاها . واجل القربات واسناها ولا يكون ذلك الا بمراعاة قواعد التجويد من تفخيم وترقيق واظهار وتشديد . وقد الف في

هذه صورة للصّفحة الأخيرة من النّسخة (ب)
مصوّرة عن طريق المسح الضّوئيّ وبهامشها رسالة وقف حمزة وهشام لشيخ المؤلّف

— ٢٢٢ —

فتح الله به علي مما ذكرته فيه والتمس من الواقف عليه * ان ينظر بعين الرضى والصواب اليه * اذ الانسان محل النسيان * والقلب يتقلب في كل ءان * ولله در ابن الوردي حيث يقول

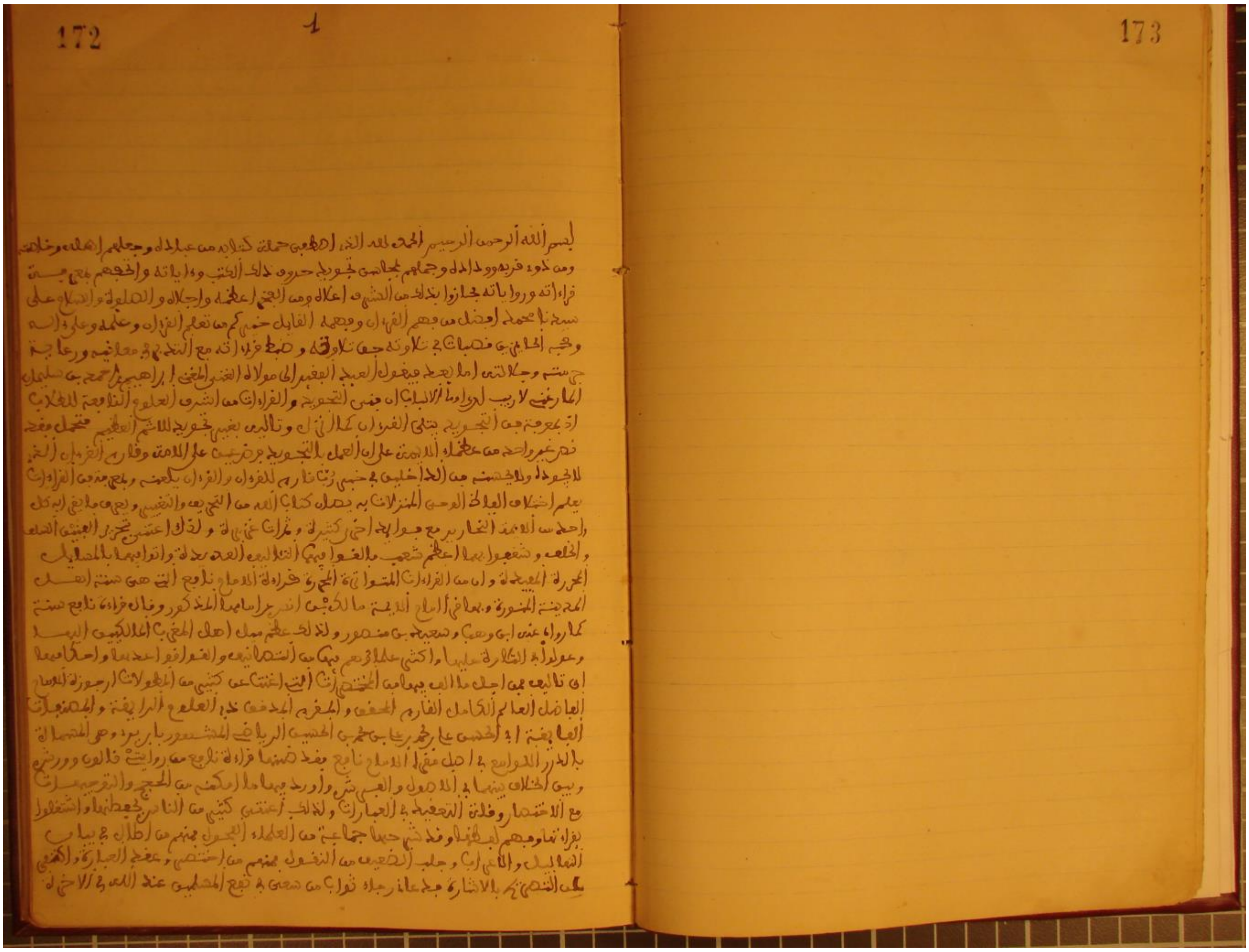
فالناس لم يصنفوا في العلـم ... لكي يصيروا هدفا للـــذم
ما صنفوا الا رجاء الاجـــر ... والدعوات وجميل الذكـــر
لكن فديت جسدا بلا حسـد ... ولا يضيع الله حقا لاحـــد
والله عند قول كل قائـــل ... وذو الحجا من نفسه في شاغل
واسال الله صلاح الحـــال ... لي ولكم والفوز في المئـــال

وقد وافق الفراغ من تاليف هذا الشرح وجمعه عشية يوم الجمعة الرابع والعشرين من جمادى الثانية عام ١٣٢٠ عشرين وثلاثمائة والف وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيئين وامام المرسلين وعلى اله وصحبه والتابعين واخر دعوينا ان الحمد لله رب العالمين اهـ

[الهامش:]
يبدل من جنس تلك الحركة وان كان قبله الف يبدل الفا كما تقدم وذكروا هنا وجها ءاخر وهو الروم وهو ما روي عن سليم عن حمزة انه كان يجعل الهمزة في جميع ذلك بين بين اي بينها و بين الحرف المجانس لحركتها ولا يتاتى ذلك الا مع روم الحركة لان الحركة الكاملة لا يوقف عليها ولان الهمزة الساكنة لا يتاتى تسهيلها بين بين ثم لاهل الاداء فيما روي من هذا الوجه ثلاثة مذاهب منهم من رده ولم يعمل به واعتل بان الهمزة اذا سهلت بين بين قربت من الساكن فيكون حكمها حكم الساكن والساكن لا يدخله روم فكذلك ما كان في حكمه فلم يرم شيئا من الحركات الثلاث واقتصر في الجميع على البدل ومنهم من عمل بعموم ما روي من ذلك في الحركات الثلاث واعتل بان الهمزة المسهلة وان قربت من

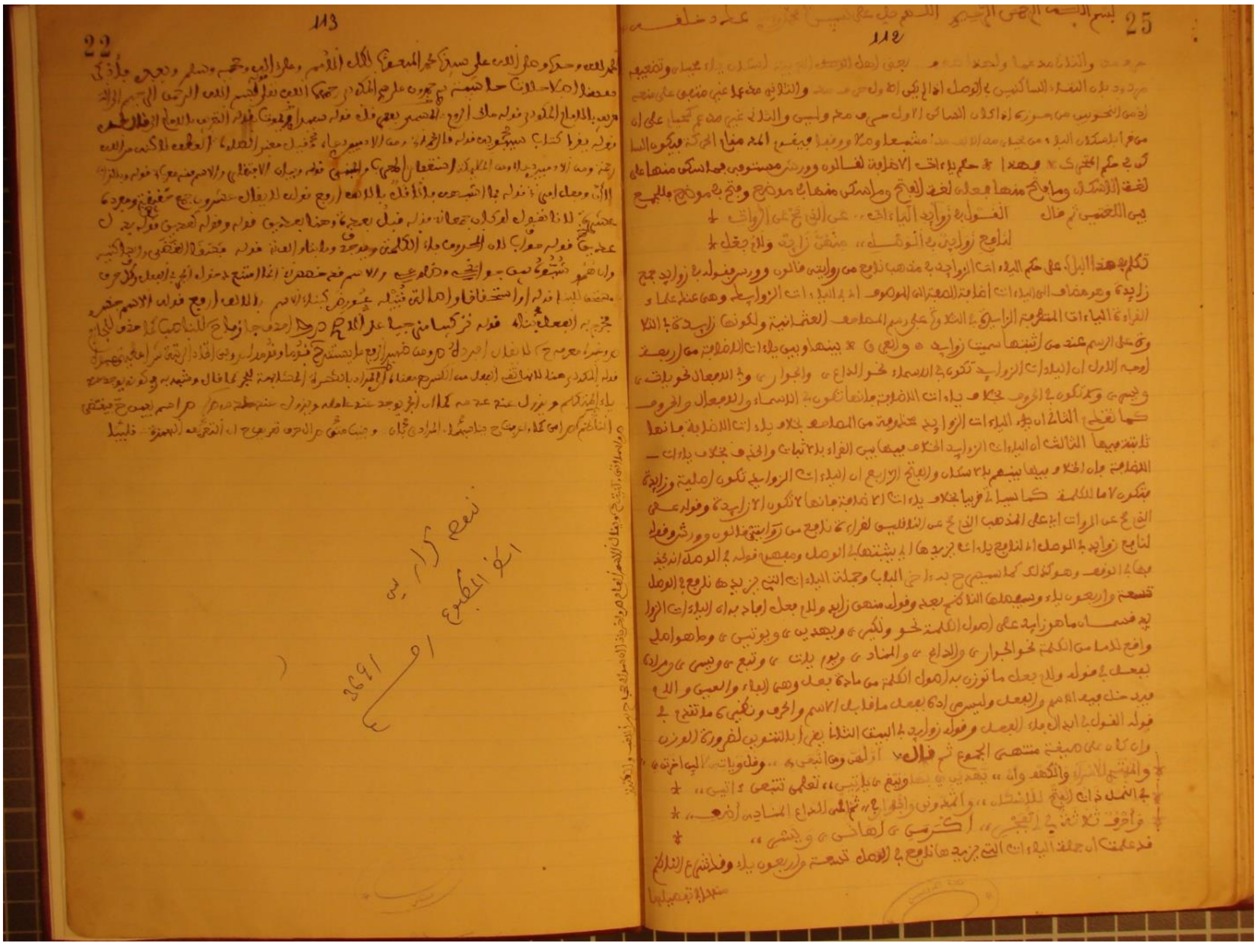
هذه صورة للصّفحة الأولى من النّسخة (ج)

وقد حصلتُ عليها من خزانة المخطوطات بمكتبة القرويين بفاس (المغرب)



هذه صورة للصّفحة الأخيرة والتي قبلها من النّسخة (ج)

وقد حصلت عليها من خزانة المخطوطات بمكتبة القرويين بفاس (المغرب)



القسم الثّاني

قسم التّحقيق

الفصل الأوّل : الأصول والفرش

الفصل الثّاني : المخارج والصّفات

الفصل الأوّل

الأصـول والفـرش

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للّه الذي اصطفى حملة كتابه من عباده، وجعلهم أهله وخاصّته ومن ذوي قربه ووِدَادِه، وجمَّلهم بمحاسن تجويد حروف ذلك الكتاب وآياته، وأتحفهم بمعرفة قراءاته ورواياته، فحازُوا بذلك من الشَّرف أعلاه، ومن الفخر أعظمه وأسْناه[(١)]، والصَّلاة والسَّلام على سيِّدنا محمَّد أفضل من فَهِم القرآن وفهَّمه، القائل : ((خيرُكُم مَن تعلَّم القُرآن وعلَّمه))[(٢)]، وعلى آله وصحبه الحائزين قصبات السَّبق[(٣)] في تلاوته حقَّ تلاوته، وضبط قراءاته مع التَّدبُّر في معانيه ورعاية حرمته وجلالته، أمَّا بعد :

فيقول العبدُ الفقير إلى مولاه الغنيِّ المغني، إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغنيّ، لا ريب لدى أولي الألباب، أنَّ فنَّي التَّجويد والقراءات من أشرف العلوم النَّافعة للطُّلاب، إذ بمعرفة فنِّ التَّجويد يُتلى القرآن كما أُنزل، وتَالِيه بغير تجويدٍ للإثم العظيم محتَمِل، فقد نصَّ غير واحد من عظماء الأئمّة على أنَّ العمل بالتَّجويد فرض عين على الأمَّة[(٤)]، وقارئ القرآن الذي لا يجوِّدُه ولا يحَسِّنُه، من الدَّاخلين في خبر : ((رُبَّ قَارئ للقُرآن والقُرْآنُ يَلْعَنُهُ))[(٥)]، وبمعرفة فنِّ القراءات، يعلم اختلاف

---

(١)- في (ب) و(جـ) : (وأجلاه).

(٢)- أخرجه البخاريُّ في صحيحه، برقم : ٥٠٢٧، من حديث عثمان بن عفّان رضي الله عنه.

(٣)- هذا اللّفظ سقط من : (جـ).

(٤)- قال العلاّمة محمّد مكّي نصر، في كتابه نهاية القول المفيد، (ص : ١٥) «فقد اجتمعت الأمَّة المعصومة من الخطإ على وجوب التَّجويد من زمن النَّبيّ ﷺ إلى زماننا، ولم يختلف فيه أحد منهم، وهذا من أقوى الحجج» اهـ.

(٥)- ذكره الألوسيّ في كتابه، روح المعاني، (٣٦٥/٢٢) ولم يسنده وإنَّما قال : «ورد في الخبر» اهـ، وأضافه محمَّد مكّي نصر في كتابه نهاية القول المفيد، (ص : ١٣) إلى النَّبيّ ﷺ ولم يذكر له سندًا، وأورده نظام الدّين النَّيسابوريّ في تفسيره، (٧٤/١) بلفظ ((ربَّ تالٍ للقرآن والقرآن يَلعنه)) ولم يسنده أيضا، وأورده بهذا اللَّفظ أيضا محمَّد أنور الكشميريّ في كتابه فيض الباري، (٢٢٧/١) ولم يسنده، ونَسبه الغزالي في إحياء علوم الدِّين، (١٠٩/٣) إلى أنس رضي الله عنه ولم يذكر له سندًا، وتبعه القاسميّ في موعظة المؤمنين، (٧٩/١)، والحافظ العراقيّ لما خرّج أخبار الإحياء في كتابه المغني عن حمل الأسفار، لم يتعرّض له، ولم أقف عليه مسندًا لحدّ الآن.

ألفاظ الوحي المنزلات، وبه يُصان كتاب اللّه من التّحريف والتّغيير، ويعرف ما يَقرأُ به كلُّ واحدٍ من الأئمَّة النَّحَارير، مع فوائد أخرى كثيرة، وثمرات غزيرة، ولذلك اعتنى بتحرير الفنَّين السّلف والخلف، وشُغفوا بهما أعظم شغف، فألّفوا فيهما التّآليف العديدة، وأتوْا فيهما بالمسائل المحرّرة المفيدة، وإنّ من القراءات المتواترة المحرّرة، قراءة الإمام نافع التي هي سنّة أهل المدينة المنوّرة، وبها قرأ إمام الأئمّة مالك بن أنس[1] عن إمامها المذكور، وقال : «قراءة نافع سنّة»[2] كما رواه عنه ابن وهب[3] وسعيد بن منصور[4]، ولذلك عَظُم ميل أهل المغرب المالكيّين إليها، وعوّلوا في التّلاوة عليها، وأكثر علماؤهم فيها من التّصانيف، وألّفوا قواعدها وأحكامها أيّ تأليف، فمن أجَلّ ما أُلّف فيها من المختصرات التي أغنت عن كثير من المطوّلات أرجُوزة[5] الإمام الفاضل، العالم الكامل القارئ المحقّق

---

(١)- هو أبو عبد الله مالك بن أنس إمام دار الهجرة، (٩٣ هـ - ١٧٩ هـ) طلب العلم وهو حدثٌ، وتأهّل للفُتيا وجلس للإفادة وله واحد وعشرون سنة، وقصده طلبة العلم من الآفاق، كان حافظا مجوّدا متقنا قرأ على نافع، وكان عنده مصحف عثمان ﷺ وقيل إنَّه أوَّل من صنَّف كتابا في الإسلام جمع فيه شرائع الحلال والحرام.

ينظر في ترجمته : سير أعلام النُّبلاء، الذَّهبيّ، (٤٨/٨-١٣٥)، ومنازل الأئمة الأربعة، السَّلماسيّ، (ص : ١٨١-١٩٥)، والدِّيباج المذهب، ابن فرحون، (٨٢/١-١٣٩).

(٢)- هذا الأثر ذكره الذَّهبيّ في سير أعلام النُّبلاء، (٣٣٧/٨)، وفي تاريخ الإسلام، (٤٨٥/١٠) عن سعيد بن منصور قال سمعت مالكا يقول فذكره. ولم أجد رواية لابن وهب عن مالك، ولكنَّ الحافظ ابن حجر في تهذيب التّهذيب ذكر روايةً لابن وهب عن اللَّيث بن سعد قال : «أدركتُ أهل المدينة وهم يقولون "قراءة نافع سنّة"»، (٣٦٤/١٠).

(٣)- هو أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري، (١٢٥ هـ - ١٩٧ هـ) طلب العلم وله سبع عشرة سنة. قرأ القرآن على نافع ولم يكتب مالك بالفقه لأحد إلاّ له، روى الموطّأ عن مالك وله مصنّفات في الفقه وغيره منها : تفسير الموطأ، المغازي، الرِّدَّة، وكتاب المناسك.

ينظر في ترجمته : سير أعلام النُّبلاء، الذَّهبيّ، (٢٢٣/٩-٢٣٤)، والدِّيباج المذهب، ابن فرحون، (٤١٣/١-٤١٧).

(٤)- هو : أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخرسانيّ، (ت. ٢٢٧ هـ) من الأثبات الذين جمعوا وصنّفوا مصنّفات كثيرة أشهرها : السُّنن، كان أحمد يُثني عليه ويفخِّم أمره ويقول : من أهل الفضل والصِّدق، نشأ ببلخ واستقر بمكَّة وفيها توفي وله ثمانون سنة أو أزيد.

ينظر في ترجمته : سير أعلام النُّبلاء، الذَّهبيّ، (٥٨٦/١٠)، وتاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، (٣٠٣/٢١-٣٠٩).

(٥)- في (أ) : (أجوزة)، والتّصويب من : (ب) و(ج).

والمقرئ المدقّق، ذي العلوم الرّائقة، والمصنّفات الفائقة، أبي الحسن عليّ بن محمّد بن عليّ بن محمّد بن الحسين الرّباطيّ[1]، المشهور بابن برّي، وهي المسمّاة بـ"الدُّرر اللَّوامع في أصل مَقرإ الإمام نافع"، فقد ضمَّنها قراءة نافع من روايتي قالون وورش، وبيّن الخلاف بينهما في الأصول والفرش، وأورد فيها ما أمكنه من الحجج والتَّوجيهات مع الاختصار وقلَّة التّعقيد في العبارات، ولذلك اعتنى كثير من النَّاس بحفظها، واشتغلوا بقراءتها وفهم لفظها، وقد شرحها جماعة من العلماء الفُحول، فمنهم[2] من أطال في بيان التَّعاليل والإعراب وجلب الضَّعيف من النُّقول، ومنهم من اختصر وعقَّد العبارة، واكتفى عن التَّصريح بالإشارة.

فدعاني رجاء ثواب من سعى في نفع المسلمين عند الله في الآخرة، وخدمة القرآن وأهله ذوي المناقب الفاخرة مع الشَّفقة والحُنُوِّ على المشتغلين بقراءة تلك الأُرجوزة وحفظها، المتشوّقين إلى فهم معانيها من لفظها إلى أن شرحتها شرحًا لا مطوّلاً مملاًّ، ولا مختصرًا مخلاًّ، أوردتُّ فيه ما تحتاجه من حلِّ ألفاظها ومعانيها، مع بيان ما به العمل والقراءة عندنا من المذكور فيها، ذاكرًا للوجه المقدَّم في الأداء من وجهي أو وجوه الخلاف المعوّل عليه، آتيًا بتنبيهات تشتمل عل ما تتأكّد حاجة الطّالبين إليه، معرضًا عن النُّقول الضَّعيفة وكثرة التَّعاليل، تاركًا للإعراب البيِّن إذ الاشتغال به من التَّطويل، محرِّرا لمسائل لم أرَ من تعرَّض لتحريرها على نحو ما ذكرتُه، رادًّا لما ذكروه في بعضها ممَّا هو مخالف لما حرَّرته، ولا يُستغرب صدور ذلك من أمثالي، ممَّن كان[3] حاله في القُصور كحالي، لما قاله الإمام ابن مالك[4] في التَّسهيل -رحمه الملك الجليل- : «وإذا كانت العلوم منحًا إلهيَّة، ومواهب اختصاصيَّة، فلا غرابة أن

---

(١)- في (ب) و(جـ) : (الرّياضي).

(٢)- في (جـ) : (ومنهم).

(٣)- هذا اللّفظ سقط من : (جـ).

(٤)- هو : أبو عبد الله محمّد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطّائيّ، (٦٠٠ هـ - ٦٧٢ هـ) كان إماما في القراءات وعللها، وأمَّا اللُّغة فكان إليه المنتهى حتى حاز قصب السّبق وارْتَبَى على من تقدّمه، كان أُمَّة في الاطّلاع على الحديث، وكان أكثر ما يستشهد بالقرآن ثمّ الحديث ثمّ أشعار العرب، تخرّج به جماعة كثيرة وصنّف تصانيف مشهورة، أشهرها : الألفية والتّسهيل والخلاصة.

ينظر في ترجمته : طبقات الشَّافعيّة، السُّبكي، (٦٧/٨-٦٨)، وبغية الوعاة، السُّيوطي، (١٠٨/١-١١٤).

يُدَّخر لبعض[(١)] المتأخِّرين ما صعب فهمه على كثير من المتقدِّمين»[(٢)]، وقد قال إمامنا مالك رضي الله عنه : «كلّ كلام يؤخذ منه ويردّ إلا ما صحّ لنا عن سيّدنا محمّد ﷺ»[(٣)] وكلام الأئمّة في ذلك كثير، وردُّهم على من استغرب صدور[(٤)] الحكمة ممّن لا تظنّ[(٥)] به شهير.

فجاء بحمد الله شرحًا تَقَرُّ به عين الودود، وتكمد به نفس الجاهل الحسُود، ضمَّنته لبّ الألباب وميَّزت فيه القشر عن اللُّباب، ولم آلُ جهدًا في تنقيحه وتهذيبه، وتحريره وتقريبه :

وَمَعَ ذَا أقِرُّ بالتَّقْصِيرِ * لِكِلِّ ثَبْتٍ فَاضِلٍ نِحْرِيرِ

ولأمَلي حصول الاهتداء به لأهل كلّ عصر، كما يهتدى بالنُّجوم في ظلمات البرّ والبحر سمّيته بـ : "النُّجوم الطَّوالع على الدُّرر اللَّوامع في أصل مَقْرإ الإمام نافع"، والله تعالى أسأل، وبجاه نبيّه أتوسَّل، أن يجعله خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به كلَّ من تلقَّاه بقلب سليم، إنَّه جوادٌ كريمٌ رؤوفٌ رحيمٌ، وها أنا ذا أشرع في المقصود بعون الصَّمد المعبود، فأقول :

---

(١)- في (جـ) زيادة : (المتقدّمين).

(٢)- ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، (٣/١).

(٣)- رُويَ هذا المعنى عن ابن عباس رضي الله عنه مرفوعا عند الطبراني في المعجم الكبير، حديث رقم : ١١٧٧٣. ولفظه ((ليس أحد إلاّ يؤخذ من قوله وَيدعُ غير النَّبيّ ﷺ)) وهو لا أصل له مرفوعا. ينظر : الشّذرة في الأحاديث المشتهرة، ابن طولون، (٤٢/٢)، وكشف الخفاء، العجلوني، (١٠٩/٢)، والمقاصد الحسنة، السّخاوي، حديث رقم : ٨١٥، وفيه قال : «هو من قول مالك ... ومعناه صحيح» اهـ، وقال السُّبكي في فتاواه، (١٤١/١) : «قال ابن عباس رضي الله عنه : ((ليس أحد بعد النَّبيّ ﷺ إلاَّ يُؤخذ من قوله ويترك إلاَّ النَّبيّ ﷺ))، وأخذ هذه الكلمة من ابن عباس مجاهد وأخذها منهما مالك رضي الله عنه واشتهرت عنه.» اهـ.

(٤)- هذا اللّفظ سقط من : (جـ).

(٥)- في (جـ) : (يظنّ) بالياء.

مقدّمة الدّرر اللّوامع

قال النّاظم -رحمه الله- :

بسم الله الرّحمن الرّحيم

[١] الحَمْـدُ للّـهِ الـذِي أَوْرَثَنَـا ❁ كِتابَـهُ وَعِلْمَـهُ عَلَّمَنَـا

ابتدأ تأليفه بالبسملة ثمّ بالحمدلة، اقتداءً بالقرآن العظيم وعملا بخبر(١) : ((كلُّ أمرٍ ذي بال لا يُبدأُ فيه ببسم الله الرَّحمَن الرَّحِيم فهو أقطَعُ))(٢)، مع خبر : ((كلُّ أمرٍ ذي بال لا يُبدأُ فيه بالحمد لله فهو أقطعُ)).(٣)

ويروى : ((أبتر))(٤) في الخبرين، ويروى : ((أجذم))(٥)، فيهما والمقصود من الثّلاثة أنّـه

(١)- في (أ) : (بخير) بالياء، والتّصويب من : (ب) و(ج).

(٢)- أخرجه بهذا اللّفظ الخطيب البغدادي، في الجامع لأخلاق الرّاوي وآداب السّامع، حديث رقم : ١٢٣٢، (٨٧/٢).

(٣)- أخرجه البيهقي في كتاب الجمعة، باب ما يستدلُّ به على وجوب التّحميد في خطبة الجمعة، حديث رقم : ٥٨٦٢، مطابقا دون لفظ ((فهو))، وأخرجه وابن ماجة في كتاب النّكاح، باب خطبة النّكاح، حديث رقم : ١٨٩٤، دون لفظ ((لله فهو))، وأخرجه الدّارقطني بنحوه في كتاب الصّلاة، حديث رقم : ٨٨٣، وحديث رقم : ٨٨٤، وأخرجه ابن أبي شيبة في كتاب الأدب، حديث رقم : ٢٧٠٩٨، بلفظ ((كلّ كلام ذي بال لا يُبدأُ فيه بالحمد لله فهو أقطع))، وأخرجه ابن حبان في مقدّمة صحيحه، باب : ما جاء في الابتداء بحمد الله، حديث رقم : ١، بلفظ ((كلّ أمر ذي بال لا يُبدأُ فيه بالحمد لله فهو أقطع))، وكذلك حديث رقم : ٢، بلفظ الحديث الأوّل دون لفظ ((فهو)).

(٤)- أخرجه النّسائي، في السّنن الكبرى، كتاب عمل اليوم واللّيلة، عن الزُّهري قال : قال رسول الله ﷺ ((كلّ كلام لا يُبدأُ في أوّله بذكر الله فهو أبتر))، حديث رقم : ١٠٣٣١.

(٥)- أخرجه أبو داود، كتاب الأدب، باب في الهدي في الكلام، حديث رقم : ٤٨٤٠، بلفظ ((كلُّ كلام لا يُبدأُ فيه بالحمد لله فهو أجذم)).

- **تنبيه** : لقد أُعلَّ هذا الحديث من وجهين :

الأوّل : أنّه قد رُوي مرسلا، قال النّسائي : والمرسل أوْلى بالصّواب.

الثّاني : في إسناده قرّة بن عبد الرّحمن بن حيوئيل المعافري، وفيه مقال، والجمهور على تضعيفه.

ينظر : ذخيرة العقبى في شرح المجتبى، محمّد بن علي بن آدم الإثيوبي، (١٥٨/١-١٦٣).

ناقص وقليل[1] البركة، فهو وإن تمّ حسًّا لا يتمُّ معنىً، والمراد : "بالأمر" ما يعمُّ القول كالقراءة والفعل كالتَّأليف، ومعنى "ذي بال" صاحب حال يُهتمُّ به شرعًا.

فإن قلتَ : بين الخبرين المذكورين تعارضٌ، فكيف يمكن العمل بهما ؟

قلتُ : أُجيبَ عن ذلك بأجوبةٍ أشهرها، أنَّ الابتداء نوعان :

١- حقيقيٌّ : وهو الابتداء بما تقدَّم أمام المقصود ولم يسبقه شيء.

٢- وإضافيٌّ : وهو الابتداء بما تقدَّم أمام المقصود وإن سبقه شيء.

فحُمل خبر البسملة على الابتداء الحقيقيّ، وخبر الحمدلة على الابتداء الإضافيّ، وإنَّما لم يعكس للكتاب والإجماع.

والحمد، لغة : هو الثَّناء[2] بالكلام على الجميل الاختياريّ على جهة التّبجيل والتّعظيم[3]، سواء كان في مقابلة نعمة أم لا، وأركانه خمسة : حامدٌ، ومحمُودٌ، ومحمُودٌ به، ومحمُودٌ عليه، وصيغة. فإذا أكرمك زيدٌ، فقلت : "زيد عالم"، فأنت حامدٌ، وزيد محمود، والإكرام محمود عليه، أي محمود لأجله، وثبوت العلم الذي هو مدلول قولك : "زيدٌ عالم" محمود به، وقولك : "زيدٌ عالم" هو الصّيغة.

واصطلاحًا : فعل يُنبئ عن تعظيم المنعم من حيث كونُه مُنعما على الحامد أو غيره، سواء كان ذلك قولاً باللّسان أو اعتقادًا بالجَنان أو عملا بالأركان التي هي الأعضاء.

والشُّكر، لغة : هو الحمد اصطلاحًا، لكن بإبدال الحامد بالشَّاكر[4].

واصطلاحًا : صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه فيما خُلق لأجله.

وقد حقَّق الكلام في هذا الحديث جمعٌ من الأئمّة، وحاصل كلامهم أنَّ الأكثرين على تضعيفه، وقد أبعد من حسَّنه بَلْهَ من صحَّحه. ينظر : إرواء الغليل، الألباني، (٢٩/١-٣٢).

(١)- هذا اللّفظ سقط من : (جـ).

(٢)- والصَّواب أنَّ الثَّناء هو تَكرار المحامد شيئًا بعد شيء؛ فالحمد ليس هو الثَّناء بدليل حديث أبي هريرة ﵁ في صحيح مسلم، رقم : ٣٨. ينظر : الوابل الصّيّب، ابن القيّم، (ص : ٨٨).

(٣)- في (جـ) : (التّعظيم والتّبجيل).

(٤)- قال ابن سيده في المخصّص، (٢٣١/٥) : «وبين الحمد والشّكر فرق يظهر بالنّقيض، فنقيض الشّكر الكفر، ونقيض الحمد الذّم» اهـ، ونقل ابن سيده أيضا في المحكم والمحيط الأعظم، (٢٦٧/٣) عن ثعلب أنّه قال «الحمد يكون عن يدٍ وعن غير يدٍ والشّكر لا يكون إلاّ عن يدٍ» اهـ، ومن هنا عرّف الشّكر لغة فقال : «عرفان الإحسان ونثره» اهـ، (٦٨٠/٦). وينظر : الفروق اللّغويّة، العسكريّ، (ص : ٦٠-٦١).

والله : علم على الذّات الواجب الوجود المستحقّ لجميع المحامد وهو الاسم الأعظم عند الجمهور.

وقوله : "أورثنا كتابه" معناه، أعطانا كتابه، أي القرآن، فالتّوريث بمعنى الإعطاء، وأشار بهذا إلى قوله تعالى : ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ (فاطر - ٣٢)، والمراد بهم أمّة محمّد ﷺ وهم ثلاثة أقسام، كما صرّحت به الآية بعدُ :

١- ظالم لنفسه : أي بالتّقصير في العمل به.

٢- ومقتصدٌ : أي يعمل به في غالب الأوقات.

٣- وسابق بالخيرات : أي يضمّ التّعليم والإرشاد إلى العمل.

وقيل في تفسيرهم غير ذلك، قال عمر بن الخطّاب[١] رضي الله عنه وتلا هذه الآية : قال رسول الله ﷺ : ((سابقُنا سابق، ومقتصدُنا ناج، وظالمنا مغفُور له))[٢] وروى أبو أمامة[٣] أنّ النّبيّ ﷺ تلا هذه الآية وقال : ((كلّهم في الجنّة))[٤].

---

(١)- هو : أبو حفص عمر بن الخطاب بن نُفيل رضي الله عنه (٤٠ ق هـ - ٢٣ هـ) صاحب رسول الله ﷺ وأحد العشرة المبشَّرين بالجنَّة، وأوَّل من لُقِّب بأمير المؤمنين، له فضائل كثيرة ومناقب جمَّة، أعزَّ الله به الإسلام، وفتح الله على يديه الكثير من البلدان، وكان شديد المحاسبة لنفسه، قُتل مطعونًا رضي الله عنه.
ينظر في ترجمته : الطّبقات الكبرى، ابن سعد، (٢٠١/٣-٢٨٦)، وأُسْد الغابة، ابن الأثير، (٦٥٢/٣-٦٧٨)، وحلية الأولياء، أبو نعيم، (٣٨/١-٥٥)، والاستيعاب، ابن عبد البرّ، (٧٤/٢-٨٤).

(٢)- أخرجه سعيد بن منصور في سننه، حديث رقم : ٢١٣١.

(٣)- هو : أبو أُمامة صُدَي بن عجلان الباهلي رضي الله عنه (ت. ٨٦ هـ) مشهور بكنيته، عاش مئة وست سنين، أرسله رسول الله ﷺ إلى قومه باهلة يدعوهم إلى الإسلام، سكن الشّام وهو آخر الصّحابة موتًا بها على قول بعضهم، وقيل إنَّه شهد بدرًا وبيعة الرّضوان رضي الله عنه.

ينظر في ترجمته : معرفة الصّحابة، أبو نعيم، (١٥٢٦/٣-١٥٢٧)، والإصابة، ابن حجر، (٣٣٩/٣-٣٤١)، ومعجم الصّحابة، البغويّ، (٣٨١/٣-٣٨٥)، والاستيعاب، ابن عبد البرّ، (٣٦٦/١)، وكتاب الكنى، ابن عبد البر، (٢/ ٤٤٢).

(٤)- جزء من حديث أخرجه التّرمذي في سننه، حديث رقم : ٣٢٢٥، وأحمد في مسنده، حديث رقم : ١٢٠٦٤، والطَّيالسي في مسنده، حديث رقم : ١٩٦٩، وصحّحه الألباني في صحيح سنن التّرمذي، حديث رقم : ٣٢٥٥، من حديث أبي سعيد الخدريّ رضي الله عنه.

والضّمير في قوله "وعلّمه" يحتمل عودَه على الكتاب، وهو الأظهر، أي وعلّمنا علم كتابه، أي كلّ علم يتعلّق بالقرآن كعلم قراءاته وعلم تفسيره وعلم رسمه. ويحتمل عوده على الله، فيشمل العلم كلَّ علم نافع سواء تعلَّق بالقرآن أم بغيره، وفي هذا البيت إشارة إلى أنَّ هذا التَّأليف في علم القرآن، ففيه براعة استهلال، وهي أن يأتي المتكلِّم في طالعة كلامه بما يُشعر بمقصوده. ثمَّ قـــــــال :

[٢] حَمْــدًا يَــدُومُ بِــدَوَام الأَبَــدِ ❁ ثُــمَّ صَــلاَتُهُ عَلَــى مُحَمَّــدِ

[٣] أَكْــرَمِ مَــنْ بُعِــثَ لِلأَنَــامِ ❁ وَخَيْــرِ مَــنْ قَــدْ قَــامَ بِالمَقَــامِ

"حَمْدًا" : مصدر منصوب على المفعوليَّة المطلقة بالحمد السَّابق أو بأحمد محذوفًا، وهو مبيِّن للنَّوع لوصفه بالجملة بعده.

و"يدوم" مضارع، دام بمعنى بقي.

و"الأبد" : الزَّمان المستقبَل الذي لا نهاية له، أي : الحمد لله أو أحمده حمدًا دائمًا لا انقطاع له، والضَّمير في قوله : "ثمَّ صلاته على محمّد" عائدٌ على الله، ومعنى صلاته تعالى عليه ﷺ رحمته المقرونة بالتَّعظيم[1]، و"محمّد" علم منقول من اسم مفعول "حَمَّدَ" المضعّف العين (أي المكرّر العين) فيفيد المبالغة في المحموديّة، وهو أشرف أسمائه ﷺ والذي سمّاه به جدّه عبد المطلب على الصّحيح[2] بإلهام من الله تعالى، رجاءَ أن يحمد في السّماء والأرض وقد حقّق الله رجاءه.

• **تنبيه** : لم أجد من أسند هذا الحديث إلى أبي أمامة ﵁، وإنّما يجعلونه من مُسند أبي سعيد ﵁، ولكن أخرجه الطّبراني في الكبير، حديث رقم : ٤١٠، عن أُسامة ﵁، فلعلَّه تصحَّف على الشَّارح. والله أعلم.

(١)- ينظر : منح الجليل، عليش، (١٦/١)، وقيل في معناها غير هذا. ينظر : جلاء الأفهام، ابن القيم، (ص : ١٢٥).

(٢)- ينظر : الرَّوض الأُنُف، السُّهيلي، (ص : ١٨٢).

وقوله : "أكرم من بُعث للأنام" أي أشرف وأعظم كلّ من أُرسل للخلق، وأشار به إلى قوله ﷺ : ((أنَا أكرم ولدِ آدم على ربّي ولا فخر))[1]، وروي : ((أنا أكرم الأوّلين والآخرين ولا فخر))[2]، والأحاديث الواردة في هذا المعنى كثيرة.

وقوله : "وخير من قد قام بالمقام"، أي وأشرف كلّ من قد قام في المقام مصلّيًا، والمراد بالمقام مقام سيّدنا إبراهيم الخليل ﷺ، وهو الحَجَرُ الذي قام عليه لرفع بناء الكعبة أو لدعاء النّاس إلى الحجّ، وكان إذا وطئه يَلين ويَصير كالطّين معجزةً له[3]. ويطلق على المحلّ الذي فيه الحِجْر وهو موضع الرّكوع بعد الطّواف والمراد هنا الثّاني، رُوِيَ[4] أنّه ﷺ استلم الحَجَر ورمل ثلاثة أشواط ومشى أربعة فلمَّا فرغ عمد إلى المقام فصلّى ركعتين وقرأ : ﴿وَاتَّخَذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ (البقرة - ١٢٤). وقيل المراد "بالمقام" الحرم كلّه. وهذا المعنى الذي استُفيد من الشّطر الثّاني يُفهم من الشّطر الأوّل بالأحْرى؛ لأنَّه إذا كان ﷺ أشرف المرسلين فهو أشرف من غيرهم بالأَوْلى، لكنَّه صرَّح به لكون المقام مقام تلذُّذ بمدحه ﷺ.

وقوله «أكرم» روي : ١- بالخفض على أنَّه نعت تابعٌ لمحمَّد ﷺ.
٢- وبالرّفع على القطع أي : هو أفضل[5].
٣- ويجوز نصبُه على المدْح أي : أمدحُ أكرمَ.

---

(١)- أخرجه التّرمذي في سننه، حديث رقم : ٣٦١٠، والدّارميّ في مسنده، حديث رقم : ٤٩، دون قوله ((ولا فخر))، وضعّفه الألبانيّ في ضعيف سنن التّرمذي، حديث رقم : ٣٦١٠، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢)- أخرجه التّرمذي في سننه، حديث رقم : ٣٦١٦، والدّارميّ في مسنده، حديث رقم : ٤٨، بزيادة قوله ((على الله ولا فخر))، وضعّفه الألباني في ضعيف سنن التّرمذي، حديث رقم : ٣٦١٦. من حديث ابن عبّاس رضي الله عنه.

(٣)- ينظر : اللُّباب في علوم الكتاب، ابن عادل، (٤٠٦/٥)، والجامع لأحكام القرآن، القرطبيّ، (٣٧٥/٢)، وأمّا أنَّه كان إذا وطئه لاَنَ وصار كالطّين، فلم أَقف على ما يُثبت ذلك، لكن قال ابن عطيّه في المحرَّر الوجيز : (١٦٦/٣) «وقد نقلتْ كافَّةُ العرب ذلك في الجاهليَّة على مُرور الأعصار...فما حفظ أنَّ أحدًا من النَّاس نازع في هذا القول» اهـ. وذكر أهل التَّفسير أنَّ الحَجَر صار كالطِّين لمّا أكمل إبراهيم بناءه، لا كلَّما وطئه كما قال الشَّارح. ينظر : التَّسهيل لعلوم التَّنزيل، ابن جزي، (ص : ١١٤).

(٤)- ينظر : صحيح مسلم، كتاب الحجّ، أوّل حديث في باب حجّة النَّبيّ ﷺ.
وقوله "رُوي" ليس على اصطلاح المحدِّثين وإنَّما مُراد الشَّارح مُطلق الرِّواية. والله أعلم.

(٥)- اتّفقت عليه النّسخ الثّلاث، ولعلّ الأصوب أن يُقال : هو (أكرمُ)؛ لأنّ الكلام عليه كما يدلّ السّياق. **فائدة** : الرّفع أبلغ في المدح من الخفض والنّصب، قاله الخرّاز في القصد النّافع، (ص : ٤١).

وقوله : "وخير" معطوف على "أكرم" فيجري فيه ما جَرى في "أكرم". ثمّ قـــال :

[٤] جَـاءَ بِخَـتْمِ الْـوَحْيِ وَالنُّبُـوءَهْ ❁ لِخَيْــرِ أُمَّـــةٍ مِـــنَ البَرِيئَـــهْ

[٥] صَــلَّى عَلَيْـهِ رَبُّنَـا وَسَــلَّمَا ❁ وَآلِـــهِ وَصَـــحْبِهِ تَكَرُّمَــــا

الضّمير الفاعل بـ"جاء" يعود على محمّد ﷺ، و"الختم"(١) مصدر، ختم يطلق بمعنى الإتمام والفراغ تقول : ختمت القرآن أي أتممته وفرغت منه، وبمعنى الطّبع تقول : ختمت الكتاب بمعنى طبعته، أي جعلت عليه الطّابع لئلا يُفتح ويُطّلَع على ما فيه. و"الوحي" اسم مصدر لأوحى والمراد به في النّظم البعث والإرسال، ويصحّ إرادة كلٍّ من معنيَي الختم هنا؛ لأنّه تعالى أتمّ الرّسالة والنّبوءة بسيّدنا محمّد ﷺ وطبع عليهما به، فلا يفتح بابهما لأحد بعده، ويشهد لهذا قوله ﷺ : ((إنّ الرّسالة والنّبؤة قد انقطعت فلاَ رسولَ بعدي ولا نبيء))(٢) الحديث رواه الترمذي عن أنس بن مالك ﷺ. و"النّبوءة" فعولة بالهمز من النّبإ وهو الخبر(٣)، وبترْك الهمز مع تشديـد الـواو، إمّا من النّبإ -أيضا- فأبدلت همزتها واوًا وأُدغمت الـواو في الـواو، أو من النَّبْـوَة -بفتح النّون- وهي الرِّفعة(٤).

والنُّبوءة شرعًا : خصيصة من الله تعالى غير مكتسبة بإجماع المسلمين(٥)، وهي اختصاص العبد بسماع وحي من الله تعالى بحكم شرعيّ تكليفيّ، سواء أُمر بتبليغه أم لا، وهكذا الرّسالة لكن بشرط أن يؤمر بالتّبليغ، وقوله : "لخير أمة من البريئة"، أي لأفضل جماعة من الخلق، و"البريئة"، بالهمز من برأ الله الخلق أوجدهم(٦)، فهي فَعِيلة(٧) بمعنى مَفْعُولة، وبترك الهمز مع تشديد الياء، إمّا

(١)- ينظر : لسان العرب، ابن منظور، (٤/٢٤-٢٥)، ومعجم مقاييس اللّغة، ابن فارس، (١/٣٩٢)، والمعجم الوسيط، مجموعة من المؤلِّفين، (١/٢١٨).

(٢)- أخرجه الحاكم في المستدرك، حديث رقم : ٨١٧٨، (٤/٤٣٣)، وأخرجه أحمد في مسنده، حديث رقم : ١٣٨٢٤، (٢١/٣٢٦)، وأخرجه التّرمذي في سننه، حديث رقم : ٢٧٧٢، وصحّحه الألبانيّ في صحيح سنن التّرمذي برقم : ٢٧٧٢.

(٣)- ينظر : الصّحاح تاج اللّغة، الجوهري، (١/١١١)، ولسان العرب، ابن منظور، (١٤/٨-٩).

(٤)- ينظر : لسان العرب، ابن منظور، (١٤/٩)، وتهذيب اللّغة، الأزهريّ، (١٥/٢٧٠).

(٥)- ينظر : لوامع الأنوار البهيّة، السّفاريني، (١/٥٠)، وشرح الطّحاويّة، ابن علاء الدّين، (ص : ١٠٩-١٦٣).

(٦)- ينظر : تهذيب اللّغة، الأزهريّ، (١٥/٢٧٠)، والمحيط في اللّغة، ابن عبّاد، (١٠/٢٧٤).

(٧)- في (أ) : (فِعْلِيّة) بتأخير الياء عن اللاّم، والتّصويب من : (ب) و(ج).

من برأ -أيضا- فأبدلت الهمزة ياءً وأُدغمت الياء في الياء، أو من بَريتُ القلم إذا سَوَّيتُه[1] على صورة لم يكن عليها قبل. وخير أمّة من البريئة هي أمّة محمّد ﷺ.

وأشار بهذا إلى قوله تعالى : ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ (آل عمران - ١١٠)، وإنّما خصَّها النّاظم بذكر الإرسال إليها دون غيرها؛ لأنَّها هي التي صدَّقته وظهرت عليها بركاته[2] وخيراته فكأنَّه إنَّما أرسل إليها وحدَها، وإلاّ فهو ﷺ مرسل لكافّة الثّقلين الإنس والجنّ[3] إرسال تكليفٍ إجماعا، وإلى الملائكة إرسال تشريفٍ على الأصحّ، وقوله : "صلّى عليه ربُّنا وسلَّما" لفظه لفظ الخبر ومعناه الدّعاء : أي صلّ يا ربّ عليه وسلّم، وتقدّم له ذكر الصّلاة وأعادها تبرّكا وتلذّذا بها، ومعنى "سلام الله على نبيّه" تحيّته اللاّئقة به ﷺ. والصّلاة والسّلام واجبان وجوب الفرائض مرّة في العمر مع القدرة على ذلك، ويستحبّان بعدها ويتأكّد الاستحباب عند سماع ذكره وقيل بالوجوب عند سماع ذكره، والأحاديث الواردة في فضلهما كثيرة[4].

وقوله : "وآله وصحبه" معطوفان على الضّمير في "عليه" ففيه الصّلاة على غير الأنبياء والملائكة تبعًا وهي جائزة اتّفاقا بل مطلوبة، والخلاف إنَّما هو في الصَّلاة على غيرهم استقلالا[5]. وأصل "آل"، "أَوَل" كـ"جَمَل" لتصغيره على "أُوَيْل"، وقيل "أَهْل" لتصغيره على "أُهَيْل" والمراد به هنا كلّ مؤمن ولو عاصيا؛ لأنّ المقام مقام دعاء والعاصي أشدّ احتياجا إلى الدّعاء من غيره، و"الصّحب" : اسم جمع -على الصحيح- لصاحب، وهو لغة[6] : من طالت عشرتك به، والمراد به هنا الصَّحابيّ : وهو من اجتمع بنبيّنا ﷺ مؤمنًا به

---

(١)- ينظر : الصّحاح تاج اللُّغة، الجوهري، (٢٠١/٦)، وتهذيب اللُّغة، الأزهري، (٢٦٧/١٥).

(٢)- في (جـ) : (ببركاته).

(٣)- وقد دلَّ على هذا الكتاب والسّنة، كقوله تعالى : ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً﴾ (الأعراف - ١٥٨)، وقوله ﷺ : ((وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً))، أخرجه البخاري في صحيحه، حديث رقم : ٣٢٣، من حديث جابر رضي الله عنه.

(٤)- ينظر : جلاء الأفهام، ابن القيم، (ص : ٣٨٩) وما بعدها، وفيه ذكَر إحدى وأربعين موطنًا يتأكّد فيها الصّلاة على النَّبيّ ﷺ إمّا وجوبا وإمّا استحبابا مؤكّدا.

(٥)- ينظر : تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، (٧٤٩/٣)، تفسير قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيماً﴾ (الأحزاب - ٥٦).

(٦)- ينظر : لسان العرب، ابن منظور، (٢٨٦/٧)، ومعجم مقاييس اللّغة، ابن فارس، (٣٤/٢).

بعد البعثة في محلِّ التَّعارف بأن يكون على وجه الأرض، وإن لم يره أو لم يروِ عنه شيئا أو لم يميّز على الصّحيح[1] وخصّ الصّحب بالذّكر مع دخولهم في الآل بالمعنى المذكور لمزيد الاهتمام بهم.

وقوله "تكرّمًا" مصدر منصوب على الحال من "ربّنا"، أي متكرّما ومتفضّلا عليهم بذلك، إذ لا يجب عليه سبحانه شيء.

ويتعيّن قراءة النّبوءة والبريئة في النّظم بالهمز؛ لأنّ تركه يؤدّي إلى اختلاف القافية بالواو والياء، وإن كان يجوز في النّبوءة والبريئة في حدّ ذاتهما الهمز وتركه كما تقدّم.

ثمَّ قـــــال :

[٦] وَبَعْـدُ فَـاعْلَمْ أَنَّ عِلْـمَ الْقُـرْآنْ ❁ أَجْمَـلُ مَـا بِـه تَحَلَّـى الإِنْسَـانْ

[٧] وَخَيْـــرُ مَـــا عَلَّمَـــهُ وَعَلِمَـــهْ ❁ وَاسْـتَعْمَلَ الْفِكْـرَ لَـهُ وَفَهِمَـهْ

الأكثر في "بعد" أن تُستعمل ظرف زمان، وقد تستعمل ظرف مكان، وهي هنا إمّا[2] مبنيّة على الضّمّ على نيّة معنى المضاف إليه، وهو الجاري على الألسنة أو بالنّصب من غير تنوين على نيّة لفظه، وكلمة "وبعدُ"[3] يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى آخر[4]، أي من نوع من الكلام إلى نوع آخر، والنّوع المنتقلُ منه هنا البسملة وما بعدها، والمنتقل إليه هو ما وَلي.

"وبعد"، و"الواو" فيها نائبة عن "أمّا"، و"أمّا" قائمةٌ مقام : مهما يكن من شيء، بدليل لزوم الفاء بعدها، والمذكور بعد الفاء جزاء الشّرط و"بعدُ" من متعلّقاته على الأصحّ، ثمّ إنّ

(١)- ولو تخلّلت ذلك ردَّة على الصَّحيح أيضا.
ينظر : تدريب الرّاوي، السُّيوطي، (٦٦٧/٢-٦٧٤)، وتحقيق الرّغبة، الخضير، (ص : ١٧٤-١٧٨).

(٢)- هذا اللّفظ سقط من : (ج).

(٣)- ينظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر، كتاب الجمعة وأبوابه، ففيها بيان معناها وأنّها لا تختصّ بالخُطب بل تُقال أيضا في صُدور الرّسائل والمصنّفات وبيان أوّل من قالها بعدَ ذكر الخلاف.

(٤)- لعلَّ الأصوب أن يُقال : يؤتى بها للانتقال من المقدِّمة إلى الدُّخول في الموضوع، كما هو ظاهر الأحاديث، وأمّا كلام الشّارح ففيه نظر؛ لأنّنا نَرى في الأحاديث النَّبويَّة وكلام العلماء عدم تَكرّر هذه الكلمة مع كثرة الانتقال من أسلوب إلى آخر. والله أعلم.

بعضهم يقول : "أمّا بعدُ" وهو السّنّة، فقد صحّ أنّه ﷺ خطب فقال : ((أمّا بعد))[١] وكان يأتي بها في مراسلاته[٢]، وبعضهم يأتي بـ"الواو" بدل "أمّا" اختصارًا كما فعل النَّاظم.

وقوله : "فاعلم أنَّ علم القرآن" أي : اجزم وتيقَّن أنَّ كلّ علم متعلِّق بالقرآن، كعلم القراءة المؤلَّف فيه هذا النَّظم، وعلم التَّفسير وعلم الرَّسم وغيرها من علومه.

"أجمل ما به تحلَّى الإنسان" أي : أحسن ما اتَّصف به الإنسان.

والقرآن يُطلق على اللَّفظ المقروء المتعبَّد بتلاوته وهو الأكثر، ويطلق على كلامه تعالى، أي الصِّفة القديمة[٣] القائمة بذاته تعالى[٤]، والمراد به هنا المعنى الأوَّل، وأمَّا كلام الله فيطلق أيضا على كلٍّ من المعنيين، والأكثر إطلاقه على المعنى الثَّاني. و"خير" من قوله و"خير ما علَّمه وعلِمه" معطوف على قوله "أجملُ"، و"علَّمه" الأوَّل بتشديد اللاَّم من التَّعليم و"عَلِمَهْ" الثَّاني بكسر اللاَّم مخفَّفة من العلم، والعلم وإن كان قبل التَّعليم إلاّ أنّ النَّاظم عطف بالواو، وهي لا تقتضي ترتيبا، ويصحُّ أن يُقرأ بالعكس، فلا يُحتاج إلى جواب، والسِّين والتَّاء في "استعمل" من قوله "واستعمل الفكر له وفهمه"[٥]، زائدتان والمراد بالفكر هنا التَّأمّل واللاَّم من "لَهُ" بمعنى "في".

وقوله : "وفهمه" معطوف على قوله "استَعمل الفكر"، عطف المسبّب على السّبب، أي وأنّ علم القرآن خير وأفضل ما اتّصف[٦] الإنسان بعلمه وتعليمه، وخير ما أعمل الفكر والتّأمّل فيه ففهمه، وإنّما

---

(١)- بوَّب الإمام البخاريّ لهذا في كتاب الجمعة من صحيحه ، فقال «باب : من قال في الخطبة بعد الثّناء "أمّا بعد"» اهـ، وفي الصّحيحين أمثلة كثيرة، من أراد المزيد فليرجع إليها.

(٢)- كرسالته ﷺ لهِرَقْل عظيم الرُّوم. ينظر : صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، ﴿قُلْ يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ ٱللَّهَ﴾ (آل عمران - ٦٣)، وصحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب : كتاب النَّبيّ ﷺ إلى هرقل يدعوه إلى الإسلام.

(٣)- هذا اللّفظ سقط من : (جـ).

(٤)- الشَّارح -عفا الله عنه- تكلَّم على صفة الكلام لله جلّ وعلا بناءً على المعتقد الأشعريّ، وكلامه هنا مخالف لما عليه السَّلف الصَّالح الذين أثبتوا الكلام صفة لله، كما سبق بيانه في القسم الأوّل.

(٥)- في (جـ) زيادة : (معطوف على قوله).

(٦)- في (جـ) زيادة : (به).

كان علم القرآن أجمل ما به تحلّى الإنسان وخير ما علَّمه وعلِمَه، إلخ؛ لأنَّ شرف[1] كلّ علم بشرف متعلَّقه (بفتح اللام) والمتعلَّق هنا القرآن ولا يخفى شرفه وجماله وفضله على غيره. ثمّ قـــــال :

[8] وَجَـاءَ فِـي الحَـدِيثِ أَنَّ المَهَـرَهْ ❁ فِـي عِلْمِـهِ مَـعَ الكِـرَامِ البَـرَرَهْ

ضمّن في هذا البيت معنى قوله ﷺ : ((الماهرُ بالقرآن مع الكرام البررة))، وفي رواية أخرى ((المَاهِرُ بالقرآن مع السَّفرة الكِرام البَرَرة))[2] و"المَهَرَة" جمع ماهر من المهارة وهي الحذق في الشّيء، ويُقال مهر الشّيء وفيه وبه، فعُدِّي في الحديث الماهر بالباء، وعدّاه النَّاظم بفي لنقله الحديث بالمعنى. و"الكرام" جمع كريم بمعنى : مكرّم معظَّم والبررة الأتقياء، والظاهر أنّ المراد بالكرام البررة في الرّواية التي أشار إليها[3] النَّاظم هم السَّفرة في الرّواية الثَّانية، واختُلف في معنى السَّفرة في الحديث[4]، وفي قوله تعالى : ﴿بِأَيْدِي سَفَرَةٍ﴾ (عبس - ١٥)، فقيل : الكَتبة من الملائكة ينسخون الكتب من اللّوح، جمع سافر أي كاتب، وقيل أصحاب[5] محمّد ﷺ، وقيل الرّسل من الملائكة بناءً على أنَّ السَّفرة جمع سافر بمعنى سفير أي رسول وواسطة و"ال" في "الماهر" الواقع في الحديث للاستغراق أي كلُّ ماهر، وبهذا الاعتبار جمع النَّاظم فقال "المهرة"؛ لأنَّه المراد، وكأنَّ النَّاظم يرى الماهر الواقع في الحديث يصدُق[6] بالماهر في حفظه والماهر في علمه، إذِ الكلُّ مهارة بالقرآن، فلذلك قال "في عِلْمه" ولم يقُل في حفظه؛ لأنَّ كلامه لا زال في الثَّناء على علم القرآن، وقوله "مع الكرام" متعلِّق بمحذوف تقديره مستقرُّون خبر "أنَّ" المفتوحة والمصدر المأخوذ من الخبر بواسطة "أَنَّ" فاعل بـ"جاء" والتَّقدير : جاء في الحديث استقرار المهرة في علم القرآن مع الكرام البررة. ثمّ قـــــال :

---

(١)- في (جـ) : (أشرف).

(٢)- أخرجه مسلم في صحيحه، حديث رقم : ٢٩٨، من حديث عائشة -رضي الله عنها-.

- **تنبيـه** : اللَّفظ الأوَّل للحديث الذي ذكره الشَّارح لم أجد من أخرجه بلفظه، وإنّما ذكره البخاريّ في صحيحه مترجما به لأحد الأبواب.

(٣)- في (جـ) : (لها).

(٤)- ينظر : صحيح مسلم بشرح النّووي، (٨٤/٦)، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، (٧٦/٢٢-٧٧)، وجامع البيان، الطّبري، (١٠٨/٢٤-١٠٩) وفيه رجَّح قولَ من قال هم الملائكة.

(٥)- في (جـ) زيادة : (سيّدنا).

(٦)- في (جـ) : (يصدر).

[٩] وَجَـــاءَ عَـــنْ نَبِيِّنَـــا الأَوَّاهِ ❁ حَمَلَـــةُ القُـــرْآنِ أَهْـــلُ اللهِ

[١٠] لِأَنَّـــهُ كَلاَمُـــهُ المُرَفَّـــعُ ❁ وَجَـاءَ فِيـــهِ شَـافِعٌ مُشَـــفَّعُ

لمّا قدَّم الثّناء على علم القرآن وذكر فضله على غيره، تعرَّض هنا إلى بعض ما ورد في فضل القرآن وفضل حملته، فالبيت الأوَّل فيما ورد في فضل حملته والثَّاني فيما ورد في فضله، وقوله "عن نبيّنا" بالهمز وتركه كما تقدّم في النُّبوءة، والنَّبيّ : إنسان أوحي إليه بشرع يعمل به وإن لم يؤمر بتبليغه، ويمتنع في الشَّرع إطلاق اسم النَّبيّ على غير من ذُكر.

ويعرَّف الرّسول بما ذُكر، لكن مع التَّقييد بقولنا وأُمر بتبليغه(١)، و"الأوّاه"(٢) كثير التّأوّه من شدَّة الخوف، والتَّأوُّه قول : ءَاهٍ ونحوه ممّا يقوله الحزين، ولا شكَّ أنَّ نبيَّنا ﷺ أخوف خلق الله من الله، فلذا وصفه بالأوَّاه، و"الحَمَلة" (بتخفيف الميم) كسفرة، جمع حامل والمراد بحملة القرآن الحاملون لحفظه العاملون بما فيه، وقد نقل النَّاظم هذا الحديث الوارد فيهم بالمعنى ولفظه : ((أهلُ القرآن أهلُ الله))، وفي لفظ آخر زيادة ((وخاصّته))، وفي لفظ آخر ((إنّ لله أهْلِين من النّاس، قيل : ومن هم يا رسول الله ؟ قال : أهل القرآن هم أهل الله وخاصّته))(٣).

وقوله "لأنَّه كلامه المرفّع" أي(٤) وإنّما قيل فيهم أهل الله؛ لأنَّ القرآن الذي حملوه كلام الله "المرفّع"، أي المعظّم المشرّف على جميع الكلام، فعظَّمهم الله وشرَّفهم بسببه وقرّبهم من رحمته حتّى صاروا بمنزلة الأهل، وإلاّ فالله تعالى منزّه عن الأهل والصّاحبة والولد. وقوله "وجاء فيه شافع مشفَّعُ" (أي جاء وورد عنه ﷺ في حقّ القرآن أنّه شافِعٌ أي لصاحبه، مشفَّع)(٥) أي

---

(١)- هذا الذي قرَّره الشّارح من حصْر الفَرق بين النَّبيّ والرَّسول في الأمر بالتَّبليغ غير مسلَّمٍ به، بل إنَّ جميع التَّعريفات التي وقفتُ عليها كلُّ واحد منها لا يخلو من معارض، وقد ذكر شيخ الإسلام في كتابه النُّبوَّات، (ص : ٢٨١) وما بعدها، فروقاً كثيرة، ولعلَّ المتأمّل فيها يستطيع أن يخرج بتعريف جامع مانع لكلٍّ منهما.

(٢)- وصف الله سبحانه خليله إبراهيم ﷺ بهذا الوصف في القرآن الكريم في موضعين وكان رسول الله ﷺ يقول في دعائه : ((اللهم اجعلني ... إليك مخبتًا أوّاهًا مُنيبًا)) والأوَّاه له عدّة معان. ينظر : لسان العرب، ابن منظور، (٢٧٤/١)، وتهذيب اللّغة، الأزهريّ، (٤٨١/٦).

(٣)- أخرجه أحمد في مسنده، حديث رقم : ١٢٢٩٢، (٣٠٥/١٩)، وحديث رقم : ١٣٥٤٢، (١٧٥/٢١)، وابن ماجه في سننه، حديث رقم : ٢١٥، من حديث أنس بن مالك ﷺ.

(٤)- في (جـ) زيادة : (المعظّم المشرّف).

(٥)- ما جعلته بين قوسين سقط من : (جـ).

مقبول الشَّفاعة فلا تردّ[١] بخلاف شفاعة غيره فإنّها قد لا تُقبل، وأشار بهذا إلى قوله ﷺ : ((القرآن شافِع مشفَّع وماحِلٌ مصدَّق من شفَع له القرآن يوم القيامة نجا ومن محلَ به القرآن يوم القيامة كبَّهُ الله في النَّار على وجهه))[٢] يقال : مَحَلَ به (بفتح الحاء) كقَطَع، إذا سعى به إلى السّلطان وبلّغ أفعاله القبيحة.

نسأل الله الكريم من فضله العظيم أن يجعلنا ممّن نجا بشفاعة القرآن، بجاه سيِّد ولد عدنان[٣].

وقوله "حملة القرآن أهل الله" جملة مقصود لفظها فاعل بـ"جاء"، وقوله "لأنَّه" متعلّق بمحذوف كما أشرنا إليه في الشّرح. و"شافع مشفّع" خبر أوّل وثان عن مبتدإ محذوف وتقديره القرآن، والجملة فاعل جاء الثَّاني مقصود لفظها أيضا. ثمّ قـــــال :

[١١] وَقَـدْ أَتَـتْ فِـي فَضْـلِهِ آثَـارُ ❁ لَيْسَـتْ تَفِـي بِحَمْلِهَـا أَسْـفَارُ

[١٢] فَلْنَكْتَفِـي مِنْهَـا بِمَـا ذَكَرْنَـا ❁ وَلْنَصْـرِفِ القَـوْلَ لِمَـا قَصَـدْنَا

[١٣] مِـنْ نَظْـمِ مَقْـرَإِ الإِمَـامِ الخَاشِـعْ ❁ أَبِــي رُوَيْــمِ المَــدَنِيِّ نَــافِعْ

"الآثار"، بألفٍ بعد الهمزة جمع أثر، وهو في اصطلاح المحدّثين ما أُضيف إلى النَّبيّ ﷺ أو إلى من دونه قولا أو فعلا أو تقريرا أو صفة[٤]، ويرادفه الخبر وكذا الحديث على الأصحّ، وقيل يختصّ

---

(١)- بعد إذْن الله جلّ في علاه لقوله : ﴿مَن ذَا ٱلذِے يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلاَّ بِإِذْنِهِۦٓ﴾ (البقرة - ٢٥٤).

(٢)- أخرجه بهذا اللّفظ، المروزيُّ، في كتابه قيام اللّيل مرفوعا إلى النَّبيّ ﷺ من حديث أنس ﷺ. ينظر : مختصر كتاب قيام اللّيل للمقريزي، حديث رقم : ١٨٦، وبنحوه أخرجه عبد الرَّزّاق في مصنَّفه حديث رقم : ٦٠١٠ من حديث عبد الله بن مسعود ﷺ مرفوعًا.

(٣)- اتَّفق المسلمون على أنَّه ﷺ أعظم الخلق جاهًا عند الله سبحانه وتعالى، ومع هذا لم يأمرنا ﷺ بالتَّوسّل بجاهه، ولا كان الصَّحابة يفعلون ذلك، لذا كان التَّوسُّل الصَّحيح به ﷺ يكمُن في الإيمان به واتِّباعه بل لا يسقط التَّوسل بالإيمان به وبطاعته عن أحد من الخلق كائنًا من كان وفي أيّ حال من الأحوال، هذا هو التَّوسُّل المشروع وأمَّا غيره فممنوعٌ وقد سبق الكلام على ذلك. ينظر : (ص : ٤٧، ٤٨، ٤٩) من هذا البحث. فكان الأَوْلى للشّارح أنْ يَقول : نسأل الله الكريم من فضله العظيم أن يجعلنا ممّن نجا بشفاعة القرآن وبشفاعة سيّد ولد عدنان. والله أعلم.

(٤)- ينظر : إسبال المطر، الصّنعاني، (ص : ١٩١).

الحديث بما أضيف إلى النَّبيّ ﷺ فقط، و"تفي"[1] من وفّيت بالشّيء إذا قمت به، فأصل مضارعه أن يكون بواو بعد حرف المضارعة، لكن حذفوها لوقوعها بين ياء وكسرة في "يوفي" وحملوا "تفي" ونَفِي "وأَفِي" على "يَفِي". و"الأسفار" الكتب العظام واحدها سفرٌ، أي وقد وردت في فضل القرآن أخبار وأحاديث لا تقوم بجمعها الكتب العظام لكثرتها، وهذا على سبيل المبالغة وإلاّ فالأسفار تحملها ولو كثرت جدّا.

وقوله "فلنكتفي"، أي نستغني بما ذكرناه من الأحاديث عمّا لم نذكره، "ولنصرف" أي نردّ[2] القول لما قصدناه. "من نظم" أي جمع "مَقْرَإ" أي قراءة، "الإمام الخاشع" أي المتواضع، و"أبو رؤيم" بالتّصغير كنية لنافع، و"المدنيّ" نسبة لمدينة النَّبيّ ﷺ، و"نافع" هو أحد الأئمّة القرّاء السّبعة، الذين اشتهر ذكرهم في جميع الآفاق، ووقع على فضلهم وجلالتهم الاتّفاق، وهو نافع[3] بن عبد الرّحمن بن أبي نعيم مَولى جَعْوَنَه، (بفتح الجيم وسكون العين وفتح الواو) "ابن شَعوب" (بفتح الشّين) اللّيثي وجَعْوَنَه حليف حمزة بن عبد المطّلب، وقيل غير ذلك، وأصل نافع من أصبهان وهو من الطّبقة الثّالثة بعد الصّحابة، وكان أسودَ شديد السّواد، ويُكنى بأبي رؤيم، وأبي نُعيم، وأبي عبد الله، وأبي عبدالرّحمن وأبي الحسن، والأُولى أشهر كناه.

ولذا اقتصر عليها النَّاظم، وكان رضي الله عنه عالما صالحا خاشعا مجابًا في دعائه، إماما في علم القرآن وعلم العربيّة، أمّ النّاس في الصّلاة بمسجد النَّبيّ ﷺ ستّين سنة، قرأ على سبعين من التّابعين، وقرأ على مالك رضي الله عنه، الموطّأ وقرأ عليه مالك القرآن، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالمدينة المشرّفة، وأَجمع النّاس عليه بعد شيخه أبي جعفر، وقرأ عليه مئتان وخمسون رجلاً، وكان إذا تكلّم تُشَمُّ من فِيه رائحة المسك، فقيل له : «يا أبا عبد الرّحمن، أتطيّب كلّما قعدت تقرئ النّاس ؟ فقال : ما أمسّ طِيبا ولا أقرب طيبا ولكنّي رأيت فيما يرى النّائم النَّبيّ ﷺ وهو يقرأ في فِيَّ[4]، وفي رواية يتفُل في فِيَّ فمن ذلك الوقت تُشمُّ من فِيَّ هذه الرَّائحة».

---

(١)- ينظر : لسان العرب، ابن منظور، (١٥/٢٥٨-٢٥٩).

(٢)- اتّفقت النّسخ الثّلاث على هذه اللّفظة، لكن ثبت في آخر النّسخة (أ) تصويبها بـ(نُوَجِّه).

(٣)- ينظر في ترجمته : معرفة القرّاء الكبار، الذّهبيّ، (١/٢٤١-٢٤٧)، وغاية النّهاية، ابن الجزري، (٢/٢٨٨-٢٩١).

(٤)- يعني فَمَهُ. ينظر : الصّحاح تاج اللّغة، الجوهريّ، (٦/١٤٩).

ولد رضي الله عنه سنة سبعين، وتوفّي بالمدينة سنة تسع وستّين ومئة في خلافة الهادي على الأصحّ. وروي[1] أنّه لما حضرته الوفاة قال له أبناؤه أوْصنا فقال[2] : ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِن كُنتُم مُّومِنِينَ﴾ (الأنفال - ١).

واللاّم في قول النَّاظم "فلنكتفي" لام الأمر، وأثبت الياء معها على لغة قليلة لضرورة الوزن؛ لأنّها في محلّ النّون من "مستفعلن"، وحذف تنوين ميم رؤيم من قوله "أبي رؤيم المدنيّ" لالْتقاء السّاكنين على لغة قُرئ بها شاذًا[3] قوله تعالى : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَد اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ (الإخلاص - ١-٢)، بحذف التّنوين من "أَحَدٌ". ثمّ قال :

[١٤] إِذْ كَـانَ مَقْـرَأَ إِمَـامِ الحَـرَمِ ❁ الثَّبْـتِ فِيمَـا قَـدْ رَوَى المُقَـدَّمِ
[١٥] وَلِلَّـذِي وَرَدَ فِيـهِ أَنَّـهْ ❁ دُونَ المَقَـارِئِ سِـوَاهُ سُـنَّهْ

"إذْ" تعليل لمحذوف يُفهم ممّا تقدّم والتّقدير : وإنّما صرفنا القول لمقرإ نافع واخترنا نظمه دون مقرإ غيره من الأئمّة لأمرين :

- **الأمر الأوّل** : أنّ "مَقرأه" أي قراءته "كان مَقرأ" أي قراءة إمام الحرم، يعني حرم المدينة ومراده بإمام الحرم مالك بن أنس رضي الله عنه، و"الثّبت" هو المتثبّت فيما قد رواه، و"المقدّم" من قُدِّم على غيره، وهما نعتان لإمام الحرم، ولا يصحّ أن يُراد بإمام الحرم نافع؛ لأنّ الضّمير المستتر في كان من قوله "إذْ كان" يعودُ على مَقرإ نافع في البيت قبله، فيصير المعنى عليه إذْ كان مقرأ نافع مقرأ نافع، وهو فاسد، وإنّما كان مَقرأ نافع هو مقرأ مالك؛ لأنّ مالكا قرأ على نافع وأخذ بقراءته.

---

(١)- ينظر : تهذيب الكمال، المزّي، (٢٨٤/٢٩).

(٢)- هذا اللّفظ سقط من : (ج).

(٣)- وليست من الأربع التي فوق العشر أيضا، لذا لم يذكرها البنّا في إتحاف فضلاء البشر، (٦٣٧/٢)، وإنّما هي رواية شاذّة عن أبي عمرو البصريّ.

ينظر : مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، (٨٥٢/٢)، والبحر المحيط، ابن حيّان، (٥٢٩/٨-٥٣٠)، والجامع لأحكام القرآن، القرطبيّ، (٥٥٧/٢٢)، وكتاب السّبعة، ابن مجاهد، (ص : ٤٨١).

- **الأمر الثَّاني** : أنّه ورد في مَقرإ نافع "دون المقارِئ سواه" أنّه "سُنّة" وأشار بهذا إلى ما رواه سعيد بن منصور قال : «سمعت مالك بن أنس يقول : "قراءة نافع سنّة"»(١) وروي أيضا عن ابن وهب مثله(٢). ومراد مالك بالسُّنة سنّة أهل المدينة(٣). ولا يلزم من وُرود ذلك عن مالك في مقرإ نافع دون غيره أن يكون مقرأ غيره ليس بسنّة، بل القراءات السّبع بل والعشر كلّها سنّة ثبتت عن النَّبيّ ﷺ بالتّواتر، فلا مَدفع لأحد فيها.

وقوله "دون المقارئ" ظرف يتعلّق بـ"وَرَدَ"، و"سُنّة" خبر "أنّه"، والمصدر المأخوذ بواسطة "أنَّ" (بدل من "الذي ورد")(٤)، ولا يصحّ تعلّق "دون المقارئ" "بسنّة" لما يلزم عليه أنّ مقرأ نافع سنّة دون ما سواه فليس بسنّة وهو غير صحيح لما تقدّم. ثمّ قـــــــــال :

[١٦] فَجِئْـــتُ مِنْــهُ بِالــذِي يَطَّــرِدُ ❁ ثُــمَّ فَرَشْــتُ بَعْـدُ مَـا يَنْفَـرِدُ

[١٧] فِـــي رَجَـــزٍ مُقَـــرَّبٍ مَشْــطُورِ ❁ لِأَنَّــهُ أَحْظَــى مِـــنَ المَنْثُـــورِ

[١٨] يَكُــــونُ لِلْمُبْتَـــدِئِينَ تَبْصِـــرَهْ ❁ وَلِلشُّــيُوخ المُقْـــرِئِينَ تَـــذْكِرَهْ

جعل النَّاظم تأليفه على قسمين، تبعا لمن تقدّمه من المؤلّفين في علم القراءات؛ قسمٌ ذكر فيه الأحكام المطّردة، وقسمٌ ذكر فيه الأحكام المنفردة.

- **والحكم المطّرد**(٥) : هو الحكم الكليّ الجاري في كلّ ما تحقّق فيه شرط ذلك الحكم، كالمدّ والقصر والإظهار والإدغام والفتح والإمالة، ونحو ذلك، ويسمّون هذا القسم بالأُصول.

---

(١)- سبق تخريجه، (ص : ٩٩) من هذا البحث.

(٢)- سبق تخريجه، (ص : ٩٩) من هذا البحث.

(٣)- قاله أبو محمد مكّي، ونقله عنه صاحب القصد النّافع، (ص : ٥٨).

(٤)- ما جعلته بين قوسين هكذا ثبت في (أ)، وأمّا (ب) و(ج) ففيهما مكانه : (فاعل بـ"ورد")

(٥)- ينظر : إبراز المعاني، أبو شامة، (٢٧٦/٢)، والوافي، عبد الفتاح القاضي، (ص : ١٩٨)، والتّعريفات، الجرجاني، (ص : ١٤١).

- **والحكم المنفرد**[1] : هو غير المطّرد وهو ما يُذكر في السّور من كيفيّة قراءة كلّ كلمة قرآنيّة مختلف فيها بين القرّاء، مع عزْو كل قراءة إلى صاحبها كتسكين راء ﴿قُرْبَةٌ﴾ في (التّوبة - ١٠٠)، لقالون، وضمّها لورش، ونحو ذلك. ويسمّون هذا القسم بفرش الحروف، وسمّاه بعضهم بالفروع مقابلة للأصول[2].

فأخبر النّاظم أنّه أتى في نظمه بالقسم المطّرد من مقرإ نافع، ثمّ فرش أي : بسط بعد ذكر القسم المطّرد القسم المنفرد. والرّجز : هو أحد البحور الخمسة عشر المشهورة، وأجزاءه : "مستفعلن[3]" ستّ مرّات[4]. وقد أتى النّاظم بأبيات كثيرة من بحر السّريع وأجزاؤه : "مستفعلن مستفعلن مفعولات" مرّتين[5]، كقوله : "وبعد فاعلم أنّ علم القرآن" البيت، فإمّا أنّه غلّب الرّجز؛ لأنّ أبياته الواقعة في النّظم أكثر من أبيات السّريع، أو أراد بالرّجز معناه اللّغويّ، وهو كلّ ما قصرت أجزاؤه فيشمل السّريع.

وقوله "مقرّب" أي مسهّل للحفظ والفهم، و"المشطور" ما ذهب نصفه، وقوله "لأنَّه" أي النّظم "أحظى" منَ الحظوة[6] (بتثليث الحاء) وهي المكانة والرّفعة، والفعل حَظِي (بكسر الظّاء)، يحظَى (بفتحها) وإنّما كان النّظم أحظى وأرفع من النّثر؛ لأنَّه أوفق للطّبع وأنشط للنّفس، وأسْرع للحفظ. وقوله "يكون للمبتدئين تبصره" البيت، أي أنّ هذا الرَّجز يبصِّرُ المبتدئين في هذا العلم ولو كبارًا في السّنّ، ويذكّر الشّيوخ المقرئين أي المنتهين[7] في العلم ولو صغارًا في السّنّ، وقوله "لأنَّه" متعلّق بمحذوف، والتّقدير : وإنّما اخترْتُ النَّظم لأنَّه أحْظَى من المنثور، و"للمبتدئين" متعلّق بـ"تبصرة" و"للشّيوخ" متعلّق بـ"تذكرة". ثمّ قـــــــال :

---

(١)- ينظر : إبراز المعاني، أبو شامة، (٢٧٨/٢)، والوافي، عبد الفتاح القاضي، (ص : ١٩٩).

(٢)- ينظر : كنز المعاني، الجعبري، (لوحة : ١٦١، وجه : أ، سطر : ٢)، مخطوط. وفي المطبوع، (١٠٩٩/٣).

(٣)- في (جـ) : (مستفعن).

(٤)- ينظر : القسطاس، الزّمخشري، (ص : ٤٧)، والوافي في العروض والقوافي، الخطيب التّبريزي، (ص : ١٠٢).

(٥)- ينظر : القسطاس، الزّمخشري، (ص : ٤٨)، والوافي في العروض والقوافي، الخطيب التّبريزي، (ص : ١٢٥).

(٦)- ينظر : لسان العرب، ابن منظور، (٢٣٢/٣)، والصّحاح تاج اللّغة، الجوهريّ، (٢٥١/٦).

(٧)- في (أ) و(ب) : (المنتهيين)، والتّصويب من : (جـ)

[١٩] سَـــمَّيْتُهُ بِالـــدُّرَرِ اللَّوَامِـــعْ ❁ فِـي أَصْـلِ مَقْـرَإِ الإِمَـامِ نَـافِعْ

[٢٠] نَظَمْتُـــهُ مُحْتَسِـــبًا لِلَّـــهِ ❁ غَيْـــرَ مُفَـــاخِرٍ وَلاَ مُبَـــاهِ

أخبر أنّه سمّى رَجزَه "بالدُّرر اللَّوامع"، والدّرر جمع درّة (بضمّ الدَّال) وهي اللّؤلؤة العظيمة(١). واللّوامع : جمع لامعة، وهي المضيئة السَّاطعة(٢). ووجه المناسبة بين الاسم والمسمّى الانتفاع في كلٍّ، فإنَّ الدُّرر اللَّوامع مالٌ يُنتفع به، وهذا الرّجز في علمٍ لا تخفى منفعته، بل منفعته أعظم؛ لأنَّه يُتوصّل به إلى سعادة الدّارين.

وقوله "في أصل مقرإ الإمام نافع" يعني في الرّاجح من قراءته وهو ما نقل متواترًا، ثمّ أخبر أنّه نظم هذا الرّجز "محتسبا لله"، أي مخلصا لله غير قاصد به فخرًا على غيره ولا مباهاةً في أعين النّاس، ولذا تلقّاه النّاس بالقَبول، وهكذا كلّ تأليف يراد به وجه الله تعالى.

والهاء في قوله "سمّيته" مفعول أوّل لـ"سَمَّى"، وبـ"الدّرر" مفعوله الثَّاني عُدّي إليه بالباء، و"في أصل" متعلّق بمحذوف حال من المفعول الأوَّل لـ"سمّيته" أي : سمّيته بالدُّرر اللَّوامع في حالة كونه كائنًا في أصل مقرإ، إلخ. و"محتسبًا" و"غير مفاخر" حالان من التّاء في "نظمه". ثمّ قـــــال :

[٢١] عَلَـى الـذِي رَوَى أَبُـو سَـعِيدِ ❁ عُثْمَـانُ وَرْشٍ عَـالِمُ التَّجْوِيـدِ

[٢٢] رَئِـيسُ أَهْـلِ مِصْـرَ فِـي الدِّرَايَـهْ ❁ وَالضَّـبْطِ وَالإِتْقَـانِ فِـي الرِّوَايَـهْ

لـمّا قـدَّم أنّـه نظـم رجْزه في مقـرإ الإمـام نـافع وكـان لنـافع روَاة كثيرون(٣)، بيّن في هـذين البيتين واللّذين بعدهما أنّه نظمه على رواية ورش وقالون عن نافع لا على رواية غيرهما عنه، وقد ذكر في هذين البيتين كُنية الرّاوي الأوَّل واسمه ولقبه وبعض صفاته، فكنيته على ما ذكره النَّاظم وهو الأشهر : أبو سعيد(٤)، وقيل أبو عَمرو وقيل أبو القاسم، واسمه عثمان، واسم أبيه سعيد بن عَدي بن غزوان بن

---

(١)- ينظر : معجم مقاييس اللّغة، ابن فارس، (٣٩٧/١)، ولسان العرب، ابن منظور، (٢٧٣/٤)، وجمهرة اللّغة، ابن دريد، (٩٧/١).

(٢)- ينظر : التّعريفات، الجرجاني، (ص : ١٩٤)، والمعجم الوسيط، مجموعة من المؤلّفين، (٨٣٩/٢).

(٣)- ينظر : السّلاسل الذَّهبيّة، أيمن رشدي سويد، (ص : ٢١٧- ٢٥٣).

(٤)- ينظر في ترجمته : معرفة القرّاء الكبار، الذَّهبيّ، (٣٢٣/١-٣٢٦)، وغاية النّهاية، ابن الجزري، (٤٤٦-٤٤٧).

داوود بن سابق المصريّ، مولى الزّبير بن العوّام ﷺ ولقبه ورشٌ لُقّب به لشدّة بياضه؛ لأنّ الوَرشَ شيء يصنع من اللَّبَن، يقال له الأقط فشُبّه به، وقيل لقلّة أكْلِه، يقال وَرَشْتُ شيئًا من الطّعام إذا تناولت منه شيئا قليلا، رحل ورش إلى المدينة ليقرأ على نافع، فقرأ عليه ختمات في سنة خمس وخمسين ومئة، ورجع إلى مصر فانتهت إليه رئاسة الإقراء بها، فلم ينازعه فيها منازع، مع براعته في العربيّة ومعرفته بالتّجويد، وكان جيّد القراءة حسن الصّوت، يهمز ويشدّد ويبيّن الإعراب، لا يملّه سامعُه قيل كان إذا قرأ على نافع غُشي على كثير من الجلساء، ومولده سنة عشرٍ ومئة، وتوفّي بمصر سنة سبع وتسعين ومئة في أيّام المأمون، ودفن بالقَرافة.

وقوله "عالم التّجويد" صفة لعثمان، أي العارف بتجويد القرآن.

والتّجويد لغةً[1] : التّحسين[2]. واصطلاحًا : إخراج كلّ حرف من مخرجه وإعطاؤه صفاته وما ينشأ عنها من غير تكلّف ولا إفراط.

وقوله "رئيس أهل مصر" صفة ثانية لعثمان، ورئيس القوم المقَدّم فيهم، و"الدّراية" المعرفة، وعَطْف الإتقان على الضّبط من عطف المرادف، وكان ورش ضابطا ومتقنا لما يرويه، قيل إنّه لما تعمّق في النّحو اتّخذ لنفسه مقرأ، يسمّى مقرأ ورش، وسنتكلّم على ذلك إن شاء الله في باب ياءات الإضافة.

وقوله "على الذي" متعلّق بـ"نظمته" و"عثمان" بدل من فاعل "روى"، وهو "أبو سعيد"، وتجب إضافة "عثمان" إلى "ورش"؛ لأنّ الاسم واللّقب إذا كانا مفردين وجب عند جمهور البصريّين إضافة الاسم إلى اللّقب، ويجوز عند غيرهم رفع ورش على الإتْباع. ثمّ قال :

[٢٣] وَالعَالِمُ الصَّدْرُ المُعَلِّمُ العَلَمْ ❁ عِيسَى بْنُ مِينَا وَهْوَ قَالُونُ الأَصَمْ

[٢٤] أَثْبَتُ مَنْ قَرَأَ بِالمَدِينَهْ ❁ وَدَانَ بِالتَّقْوَى فَزَانَ دِينَهْ

(١)- قال الخليل في العين، (١٦٩/٦) «جاد الشَّيءُ يجُود جودَة فهو جيّد» اهـ، وقال ابن منظور في اللّسان، (٤١١/٢) «والتّجويد مثله» اهـ.

(٢)- ينظر : النّشر، ابن الجزري، (٢١٠/١)، والفوائد المفهمة، يالوشة، (ص : ٢١).

ذكر في هذين البيتين بعض صفات الرّاوي الثّاني عن نافع واسمه واسم أبيه ولقبه[1]، فمن صفاته ما أشار إليه بقوله "والعالم الصّدر" أي المقدَّم على غيره، "المعلِّم" أي للقرآن والعربيّة، "العَلَم" (بفتح العين واللاّم)، أي الشّهير.

وقوله "عيسى" هو اسمه، و"ابن مينا" صفة لـ"عيسى"، و"مينا" بالمدّ والقصر، هو اسم أبيه، ويتعيّن قصره في النّظم للوزن، واسم جدّه وَرْدَان بن عيسى بن عبد الصّمد بن عمر بن عبد الله المدنيّ، مولى الزُّهريين، وقيل مولى الأنصار، وكنيته أبو موسى، قرأ على نافع سنة خمسين ومئة، واختصّ به كثيرا، ويقال إنّه كان ربيبه، ولقبه "قالون"، قيل إنّ شيخه نافعًا[2] هو الذي لقّبه به، لجودة قراءته، فإنّ معنى "قالونَ" بلغة الرّوم جيّد، وقيل لقَّبه به مالك ﵁، وقيل إنّ عبد الله[3] بن عمر ﵁،كانت له جارية روميّة تقول له : «أنت قالون» أي رجل صالح. وكانت مدّة قراءته على نافع خمسين سنة.

قال بعضهم : قيل لقالون، كم قرأت على نافع ؟ قال : ما لا أحصيه كثرةً، غير أنّي جالسته بعد الفراغ عشرين سنة، وقال : قرأت على نافع قراءته غير مرّة وكتبتها عنه، وقال لي كم تقرأ علي، اجْلس إلى أُسْطُوَانة[4] حتى أُرسل لك من يقرأ عليك، وكان قالون قارئ المدينة ونحويَّها، وكان أصمّ لا يسمع البُوق، فإذا قرئ عليه القرآن سمعه، وقيل أصمّ مطلقًا، ولكن كان يفهم خطأ القارئين ولحَنَهم بتحرّك الشّفة، وقيل أصابه الصَّمَمُ في آخر عمره، بعد أن أُخِذَت القراءة عنه، وقيل كان

---

(١)- ينظر في ترجمته : معرفة القرّاء الكبّار، الذّهبيّ، (٣٢٦/١-٣٢٨)، وغاية النّهاية، ابن الجزري، (٥٤٢/١-٥٤٣).

(٢)- هكذا ثبت في (أ) و(جـ) : و(نافع) في (ب).

(٣)- هو أبو عبد الرّحمن عبد الله بن عمر بن الخطّاب ﵁ (١٠ ق هـ - ٧٣ هـ) أسلم مع أبيه وهو صغير لم يبلغ الحلم، هاجر قبل أبيه، وكان أوّل مشاهده الخندق، وكان من أشدّ النّاس حرصا على اتّباع السّنّة، ولم يقاتل في شيء من الفتن. قال مالك : «كان ابن عمر ﵁ من أئمّة المسلمين، وكان شديد الاحتياط والتّوقّي في الفتوى، وكان يُكثر الحجّ والصّدقة، ولا يترك قيام اللّيل»، إلى غير ذلك من المناقب الجمّة ﵁.

ينظر في ترجمته : سير السّلف، الأصبهانيّ، (٤٩٠/١-٥٠٠)، وأُسد الغابة، ابن الأثير، (٣٣٦/٣-٣٤٠).

(٤)- وهي السّارية التي تكون من حجارة ونحوها. ينظر : لسان العرب، ابن منظور، (٣٨٣/١٤).

ثقيل السّمع فأُطْلق عليه أصمّ. ومولده سنة عشرين ومئة في زمن هشام بن عبد الملك(١) وتوفّي سنة عشرين ومئتين على الصّواب في زمن المأمون(٢).

وقوله "الأصمّ" صفة لـ"قالون"، وليس في وصفه به نقص بل كمال؛ لأنّه إذا اتّصف بهذه الصّفات وتصَدَّر للإقراء والتّعليم مع ما هو عليه من الدِّين المتين، وهو مع ذلك أصمّ، دلّ ذلك على كمال دِرايته وتفطّنه ونباهته، وقوله "أثبت من قرأ بالمدينة" أي هو زائدٌ على غيره ممَّن قرأ على نافع بالمدينة المشرّفة في التّثبّت والتّحقيق لما رواه. وقوله "ودانَ بالتَّقوى"، (أي اعتاد التَّقوى)(٣) وأخذ بها. والتَّقوى : امتثال الأوامر واجتناب النّواهي (ظاهرًا)(٤) وباطنًا.

وقوله "فزَانَ دينَهْ" أي حسَّن إسلامه بالتّقوى، فالمراد بالدّين هنا الإسلام.

واعلم : أنّ ورشًا وقالونًا قرآ على نافع وأخذا عنه مشافهة، وقرأ نافع على سبعين من التّابعين كما تقدّم، والذين سُمّي منهم خمسة : أبو جعفر يزيد بن القعقاع القارئ(٥)، وأبو داوود عبد الرّحمن بن هرمز

---

(١)- هو : أبو الوليد هشام بن عبد الملك القرشيّ، (٧٦ هـ - ١٢٥ هـ) وهو الخليفة الأمويّ بعد أخيه يزيد، بويع لخمس بقين من شعبان سنة خمس ومئة، وكان عمره أربعا وثلاثين سنة، ودامت خلافته تسع عشرة سنة وسبعة أشهر وأيّاما، وكان آخر أبناء عبد الملك حكمًا.

ينظر في ترجمته : تاريخ الإسلام، الذَّهبيّ، (٢٨٢/٨-٢٨٤)، وتاريخ الخلفاء، السُّيوطي، (٢٤٧-٢٥٠).

(٢)- هو : أبو العبّاس عبد الله بن هارون الرّشيد، (١٧٠ هـ - ٢١٨ هـ) برع في صغره في الفقه والعربيّة وأيّام النّاس، ولما كبر عني بالفلسفة وعلومها وشهر فيها، فجرَّه ذلك إلى القول بخلق القرآن وامتحان العلماء به، وقتل من لم يجبه إلى ذلك، ورُمي بالتّشيّع وتفضيل عليّ على أبي بكر وعمر ﷺ.

ينظر في ترجمته : سير أعلام النُّبلاء، الذَّهبيّ، (٢٧٢/١٠-٢٩٠)، وتاريخ الإسلام، الذَّهبيّ، (٢٢٥/١٥-٢٤٠)، وتاريخ الخلفاء، السُّيوطي، (٣٠٦-٣٣٣).

(٣)- هذا اللّفظ سقط من : (جـ).

(٤)- هذا اللّفظ سقط من : (جـ).

(٥)- هو : أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدنيّ، (ت. ١٣٠ هـ) أحد القرّاء العشرة، تصدّى لإقراء كتاب الله دهرًا، وكان يقدّم في زمانه على عبد الرّحمن بن هرمز الأعرج، وكان ثقة قليل الحديث، قال ابن الجزريّ عن قراءة أبي جعفر : «والعجب ممّن يطعن في هذه القراءة أو يجعلها من الشّواذ» اهـ. قرأ القرآن على مولاه عبد الله بن عيّاش بن أبي ربيعة المخزوميّ ﷺ وقيل إنّه قرأ على أبي هريرة وابن عباس ﷺ روى عنه ابن وردان وابن جمّاز.

ينظر في ترجمته : معرفة القرّاء الكبّار، الذَّهبيّ، (١٧٢/١-١٧٨)، وغاية النّهاية، ابن الجزريّ، (٣٣٣/٢-٣٣٤).

الأعرج[1]، وشيبة بن نِصاح القاضي[2]، وأبو عبد الله مسلم بن جندب الهذليّ القاضي[3]، وأبو روْح يزيد بن رُومَان[4]، وأخذ هؤلاء القراءة على ثلاثة من الصّحابة : أبي هريرة[5] وعبد الله بن عبّاس بن عبد المطلب وعبد الله بن عيّاش بن أبي ربيعة المخزومي[6] رضي الله عنهم وقرأ هؤلاء الثّلاثة على أُبيّ بن كعب رضي الله عنه

(١)- هو : أبو داود عبد الرّحمن بن هرمز المدنيّ، (ت. ١١٧ هـ) أخذ القراءة عرْضا عن أبي هريرة وابن عبّاس رضي الله عنهم وأخذ عنه نافع بن أبي نعيم، وهو بالحديث أشهر منه بالقرآن، أخذ العربيّة عن أبي الأسود الدُّؤلي، نزل إلى الإسكندريّة ومات بها.

ينظر في ترجمته : معرفة القرّاء الكبّار، الذّهبيّ، (١/١٨٠-١٨٢)، وغاية النّهاية، ابن الجزريّ، (١/٣٤٣-٣٤٤).

(٢)- هو : أبو ميمونة شيبة بن نِصاح بن سَرجس المدنيّ، (ت. ١٣٠ هـ) قرأ على عبد الله بن عيّاش المخزوميّ رضي الله عنه وقرأ عليه نافع وإسماعيل بن جعفر وسليمان بن جمّاز، وكان زوجا لبنت أبي جعفر القارئ، وقد وَهِم من زعم أنّه قرأ على أبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهم؛ لأنَّه لم يدرك ذلك، وهو أوّل من ألّف كتابا في الوُقُوف.

ينظر في ترجمته : معرفة القرّاء الكبار، الذّهبيّ، (١/١٨٢-١٨٤)، وغاية النّهاية، ابن الجزريّ، (١/٢٩٨).

(٣)- هو : أبو عبد الله مسلم بن جُندب المدنيّ، (ت. ١٣٠ هـ) قرأ على عبد الله بن عيّاش المخزوميّ رضي الله عنه وهو الذي أدّب عمر بن عبد العزيز، الذي قال عنه : «من سرّه أن يقرأ القرآن غضًّا فليقرأه على قراءة مسلم بن جُندب» اهـ، أقام بالمدينة إلى أنْ مات بها.

ينظر في ترجمته : معرفة القرّاء الكبار، الذّهبيّ، (١/١٨٤-١٨٦)، وغاية النّهاية، ابن الجزريّ، (٢/٢٥٩-٢٦٠).

(٤)- هو : أبو روح يزيد بن رومان المدنيّ، (ت. ١٣٠ هـ) مولى آل الزّبير بن العوّام رضي الله عنه قرأ على عبد الله بن عيّاش المخزوميّ رضي الله عنه وكان فقيها مقرئا محدّثا، خرّج له أصحاب الكتب السّتة، وروى عنه القراءة عرْضا نافع وأبوعمرو، ولم تصحّ قراءته عن أحد من الصّحابة رضي الله عنهم.

ينظر في ترجمته : معرفة القرّاء الكبار الذّهبيّ، (١/١٧٨-١٧٩)، وغاية النّهاية، ابن الجزري، (٢/٣٣٢).

(٥)- هو : أبو هريرة عبد الرّحمن بن صخر الدّوسيّ رضي الله عنه (ت. ٥٨ هـ) قرأ القرآن على أُبي بن كعب رضي الله عنه وقرأ عليه في أيّام معاوية رضي الله عنه غير واحد، وحدّث ما لا يوصف كثرة عن النّبيّ صلى الله عليه وسلم وقد ذاق في أوّل إسلامه جوعا وفاقة شديدة، ثمّ استعمله عُمر رضي الله عنه وولي كذلك إمرة المدينة في زمن معاوية رضي الله عنه وكان من الذين يُفتون بالمدينة من لَدُن تُوفي عثمان رضي الله عنه إلى أن مات رضي الله عنه وإليه تنتهي قراءة أبي جعفر ونافع.

ينظر في ترجمته : معرفة القرّاء الكبار، الذّهبيّ، (١/١٢٧-١٢٩)، وغاية النّهاية، ابن الجزريّ، (١/٣٣٤- ٣٣٥).

(٦)- هو : أبو الحارث عبد الله بن عيّاش المخزوميّ المكيّ ثمّ المدنيّ رضي الله عنه (ت. ٧٨ هـ) قيل وُلد بالحبشة، قرأ القرآن على أبي بن كعب رضي الله عنه وقرأ عليه أبو جعفر القارئ ويزيد بن رومان وشيبة بن نِصاح ومسلم بن جندب وعبد الرّحمن بن هرمز، وهؤلاء الخمسة شيوخ نافع. وكان أقرأ أهل المدينة في زمانه رضي الله عنه.

ينظر في ترجمته : معرفة القرّاء الكبار، الذّهبيّ، (١/١٥٢)، وغاية النّهاية، ابن الجزريّ، (١/٣٩٣).

وقرأ أُبي بن كعب[1] ﷺ على رسول الله ﷺ وأخذَ رسول الله ﷺ عن جبريل الطَّيْلا (عن اللّوح عن القلم)[2] عن ربّ العزّة جلّ جلاله.

• **تنبيه** : كان الأوْلى للنّاظم أن يُقدّم قالونًا في الذِّكر على ورش؛ لأنّ الدّاني الذي سلك النّاظم طريقه -كما يأتي- قدّمه في التّيسير[3] وتبعه الشّاطبيّ[4] وغيره، ولذا جرى عملنا بتونس بتقديمه على ورش في الإفراد والجمع، وقوله "عيسى" بدلٌ من "العالم". ثمّ قال :

[٢٥] بَيَّنْتُ مَا جَاءَ مِن اخْتلاَفِ ❁ بَيْنَهُمَا عَنْهُ أَوْ ائْتِلاَفِ

[٢٦] وَرُبَّمَا أَطْلَقْتُ في الأَحْكَامِ ❁ مَا اتَّفَقَا فِيهِ عَنِ الإمَامِ

تعرّض في هذين البيتين إلى اصطلاحه في هذا الرّجز[5]، وحاصله أنّه يُبيّن في الغالب ما بين ورش وقالون من الاختلاف عن نافع والائتلاف؛ أي الاتّفاق في الحكم، وذلك بأن يُسندَ الحكم لورش وحده فيُعلم أنّ قالونًا روى خلافه كقوله :

أَبْدَلَ وَرْشٌ كُلَّ فَاءٍ سَكَنَتْ * ....

ونحوه، أو يُسند الحكم لقالون وحده، فيُعْلم أنّ ورشا روى خلافه كقوله :

وَاقْصُرْ لِقَالُونَ يُؤَدِّهِ مَعَا * ....

(١)- هو : أبو المنذر أُبي بن كعب بن قيس الخزرجي الأنصاري ﷺ (ت. ٢١ هـ) سيّد القرّاء بالاستحقاق وأقرأُ هذه الأمّة على الإطلاق، قرأ القرآن على النّبيّ ﷺ وقرأ عليه ابن عبّاس وأبو هريرة وعبد الله بن عيّاش بن أبي ربيعة ﷺ وقرأ عليه كذلك أبو عبد الرّحمن السُّلمي، شهد بدرًا والمشاهد كلّها مع النّبيّ ﷺ إلى أن توفي بالمدينة ﷺ.

ينظر في ترجمته : معرفة القرّاء الكبار، الذّهبيّ، (١/١٠٩-١١٣)، وغاية النّهاية، ابن الجزريّ، (١/٣٤-٣٥).

(٢)- سبق في القسم الأوّل التّنبيه على هذا الخطإ، وأنا الآن على وَشَكِ إتمام مقال في هذا الموضوع وسمّيته "تنبيه الفضلاء على خطإ عقدي في أسانيد بعض القرّاء".

(٣)- ينظر : التّيسير، الدّاني، (ص : ١٧).

(٤)- ينظر : حرز الأماني، الشّاطبي، البيت رقم : ٢٦، (ص : ٣).

(٥)- ينظر : الفجر السّاطع، ابن القاضي، (١/٣٣٠)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٦٨-٦٩).

ونحوه، أو يُسْنِد الحكمَ إليهما مختلفين كقوله :

وَزَادَ عِيسَـى الظَّـاءَ وَالضَّـادَ مَعَـا * وَوَرْشٌ الإِدْغَـامَ فِيهِمَـا وَعَـى

أو يُسند الحكم إليهما متّفقين كقوله :

وَاتَّفَقَـا بَعْـدُ عَـنِ الإِمَـامِ * فِي سِـينِ سِـيءَ سِـيئَتْ بِالإِشْمَـامِ

ونحوه، أو يسند الحكم لنافع فيُعلَم أنّ ورشًا وقالونًا متّفقان عليه كقوله :

فَنَـافِعٌ بِقَصْـرِ يَرْضَـهُ قَضَـى * ....

ونحوه، أو يسند الحكم إلى جميع القرّاء كقوله :

وَكُلُّهُـمْ رَقَّقَهَـا إِنْ سَـكَنَتْ * ....

البيت، ونحوه.

فهذه ستّة أوجه؛ الثّلاثة الأُولى منها في الاختلاف، والثّلاثة الأخيرة في الاتّفاق، وجميعها يتضمّنه البيت الأوّل، وكلُّها من باب التّقييد المقابل للإطلاق الآتي، ومن غير الغالب أن يُطلِق الحكمَ ولا يقيّدهُ بالإسناد إلى واحد ممّن ذكرنا، فيُعلم أنّ ذلك الحكم المطلقَ اتّفق عليه ورشٌ وقالونٌ كقوله :

وَاخْتَارَهَـا بَعْـضُ أُولِي الأَدَاءِ * ....

البيت ونحوه، وهذا الوجه السّابع هو الذي أشار إليه بالبيت الثّاني ، وهو قليل بالنّسبة للأوجه المستفادة من البيت الأوَّل، وإلى قلّته أشار بـ"ربّما"، ويجوز في "ربّما" تشديد الباء وتخفيفها[1]. ثمّ قـال :

[٢٧] سَـلَكْتُ فِـي ذَاكَ طَرِيـقَ الـدَّانِي * إِذْ كَـانَ ذَا حِفْـظٍ وَذَا إِتْقَـانِ

(١)- وبذلك وردت القراءة عن القرّاء في سورة "الحجر". ينظر : حرز الأماني، الشّاطبيّ، البيت رقم : ٨٠٢، (ص : ٦٣)، وفتح الوصيد، السّخاوي، (١٠٤٣/٣-١٠٤٤).

لـمّا ذكر أنّه نظم رجزه على روايتي ورش وقالون عن نافع بيّن هنا أنّه سلك فيما نظمه من روايتيهما طريق الدّاني دون طريق غيره، كطريق أبي محمّد مكّي القيروانيّ(1) وطريق أبي عبد الله محمّد بن شُريح(2).

والطريق أحد ألفاظ ثلاثة تدور عند علماء هذا الفنّ بكثرة وهي : القراءة والرّواية والطّريق، والفرق بينها عندهم أنّ كلّ ما يُنسَب للإمام فهو قراءة، وما يُنسَب للآخذين عنه ولو بواسطة، فهو رواية، وما ينسبُ لمن أخذ عن الرّواة وإن سَفُل فهو طريق(3).

وقوله : "إذْ كان ذا حفظ وذا إتقان" تعليل لقوله "سلكتُ"، أي إنّما سلكتُ طريقه دون غيره لشدّة حفظه وإتقانه. والدّاني هو(4) : عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر الأمَويّ مولاهم المعروف في زمانه بابن الصّيرفيّ، وبعد ذلك بالدّاني، وُلِدَ بقرطبة ثمّ انتقل منها إلى دانية فنُسب إليها ويكنى أبا عمرو، كان -رحمه الله- ديّنا ورِعا كثير البركة مُجاب الدّعوة مالكيّ المذهب، أَخَذَ عنه أُناس

---

(1)- هو : أبو محمد مكّي بن حمُّوش بن محمد القيسي المغربي القيرواني ثمّ الأندلسي القرطبيّ، (355 هـ -437هـ) قرأ على أبي عدي عبد العزيز الإمام، وأبي الطّيب بن غلبون، وابنه طاهر بن غلبون. كان أهل التَّبحّر في علم القرآن والعربيّة، عالماً بمعاني القراءات، تنيف تآليفه عن ثمانين تأليفا منها : التّبصرة في القراءات السّبع، والموجز في القراءات، ومشكل غريب القرآن، ومشكل إعراب القرآن، والرّعاية، وغيرها.

ينظر في ترجمته : معرفة القرّاء الكبار، الذَّهبيّ، (2/751-752)، وغاية النّهاية، ابن الجزريّ، (2/270-271). والصّلة، ابن بشكوال، (2/273-275)، وسير أعلام النّبلاء، الذَّهبي، (17/591-592).

(2)- هو : أبو عبد الله محمّد بن شُريح بن أحمد الرّعينيّ الإشبيليّ، (388 هـ - 476 هـ) من جِلّة قُرَّاء الأندلس، قرأ على أبي العبّاس بن نفيس وأحمد بن محمّد القنطريّ، وقرأ عليه ابنه شُريح بالقراءات الثّماني، ومن مؤلّفاته : كتاب "الكافي" وكتاب "التّذكير".

ينظر في ترجمته : معرفة القُرّاء الكبار، الذَّهبيّ، (2/824-825)، وغاية النّهاية، ابن الجزريّ، (2/136).

(3)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (2/199-200).

(4)- ينظر في ترجمته : معرفة القرّاء الكبار، الذَّهبيّ، (2/773-781)، وغاية النّهاية، ابن الجزريّ، (1/447-449)، والعِبر، الذَّهبيّ، (2/286).

كثيرون بالأندلس وغيرها، وكان يُقال : أبو عمرو الدّاني قارئ الأندلس وأبو الوليد الباجي(١) فقيهها، وأبو عمرو(٢) بن عبد البرّ(٣) محدّثها.

قال اللّبيب(٤) في شرح العقيلة : «رأيت لأبي عمرو الدّاني مائة وعشرين تأليفًا منها أحد عشر في الرّسم أصغرها جِرما كتاب المقنع»(٥)، قال : «وسمعتُ من يُوثق به من صحابنا أنّ له مئة ونيفا وثلاثين تأليفا في علم القرآن من قراءة ورسم وضبط وتفسير وغير ذلك»(٦). وقال ابن بشكوال(٧) : «كان أحد الأئمة في علم القرآن بروايته وتفسيره ومعانيه وطرقه وإعرابه وجمع في ذلك

---

(١)- هو : أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد القرطبيّ، (٤٠٣ هـ - ٤٧٤ هـ) فقيه مالكيّ كبير، رحل في طلب العلم إلى الحجاز وبغداد ودمشق، برع في الحديث والفقه والأصول والنّظر، ثمّ رجع إلى وطنه بعد ثلاث عشرة سنة بعلم جمّ، ولِي القضاء وصنّف التّصانيف الكثيرة، منها : المنتقى شرح الموطأ، إحكام الفُصول في أحكام الأصول، تبيين المنهاج.

ينظر في ترجمته : العِبر، الذّهبيّ، (٣٣٢/٢)، والدّيباج المذهب، ابن فرحون، (٣٧٧/١-٣٨٥)، ووفيات الأعيان، ابن خلّكان، (٤٠٨/٢-٤٠٩)، وطبقات الحفّاظ، السُّيوطي، (ص : ٤٣٩-٤٤٠).

(٢)- هكذا ثبتت كنيتُه في النّسخ الثّلاث، والصّحيح أنّ كنيتَه "أبو عُمر" وليس "أبو عَمرو" وعلى هذا أجمع من ترجم له فيما وقفتُ عليه، فتكون الواو زائدة خطأً من النّسّاخ. والله أعلم.

(٣)- هو : أبو عُمَر يوسف بن عمر بن عبد البرّ النَّمَريُّ، (٣٦٨ هـ -٤٦٣ هـ)، حافظٌ شيخ علماء الأندلس، لازم أبا الوليد بن الفرضيّ، وعنه أخذ كثيرا من علم الرّجال والحديث، حتّى قيل إنّه أحفظ من كان بالأندلس لسنّة مأثورة، كان موفّقا في التّأليف ونفع الله بتآليفه، منها : كتابي الاستذكار والتّمهيد، والاستيعاب، وجامع بيان العلم وفضله.

ينظر في ترجمته : الدّيباج المذهب، ابن فرحون، (٣٦٧/٢-٣٧٠)، وطبقات الحُفّاظ، السُّيوطي، (ص : ٤٣١-٤٣٢)، والعِبر، الذَّهبيّ، (٣١٦/٢).

(٤)- هو : أبو بكر بن أبي محمد عبد الغني الشّهير باللَّبيب التّونسي، لم أقف له على ترجمة إلا اسمه.

(٥)- ينظر : الدّرّة الصّقِيلة شرح منظومة العقيلة، اللّبيب التّونسيّ، (لوحة : ٤، وجه : ب، سطر : ١٩، ٢٠، ٢١)، مخطوط، بتصرّف يسير. وبلغني أنّه حقّق كرسالة جامعيّة في المغرب ولم أقف عليها.

(٦)- لم أقف عليه في الدّرة الصّقيلة، مخطوط.

(٧)- هو : خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بشكوال، (٤٩٤ هـ - ٥٧٨ هـ) خزرجيّ أنصاريّ أندلسيّ. مؤرّخ بحّاثة محدّث، ولِي قضاء بعض جهات إشبيليّة نيابة لابن العربيّ، ثمّ اقتصر على إسماع العلم، وألّف خمسين مؤلّفا في أنواع العلم، منها : كتاب الصّلة، وهو ذيل على كتاب تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضيّ، والغوامض والمبهمات في علم الحديث.

ينظر في ترجمته : الوافي بالوفيات، الصّفديّ، (٢٢٩/١٣-٢٣٠)، وطبقات الحفّاظ، السُّيوطي، (ص : ٤٧٩) .

كلّه تآليف حسانًا يطول[1] تَعدادها، وله معرفة بالحديث وطرقه وأسماء رجاله ونقلته، وكان حسن الخطّ جيّد الضّبط من أهل الحفظ والذّكاء والتفنّن»[2]. وقال غيره : «لم يكن في عصره آخر يضاهيه في حفظه وتحقيقه، وكان يقول[3] : ما رأيتُ شيئًا قطّ إلاّ كتبتُه، ولا كتبتُه إلاّ حفظتُه، ولا حفظته فنسيتُه، وكان يُسأل عن المسألة ممّا يتعلّق بالآثار وكلام العلماء، فيُوردها بجميع ما فيها مسندة من شيوخه إلى قائلها»[4].

ومولده سنة إحدى وسبعين وثلاثمئة، وابتدأ طلب العلم وهو ابن أربع عشرة سنة، وتُوفيّ بدانية يوم الإثنين في النّصف من شوّال سنة أربع وأربعين وأربعمائة، ودُفن بعد صلاة العصر، وخرج لجنازته كلُّ مَنْ بِدَانِيَة، ولم يبلغ نعشُه إلى قبره إلى قرب المغرب لكثرة ازدحام النّاس عليه مع قرب المسافة بين داره وقبره جدًّا، ولو كانت بعيدة ما دُفن تلك اللّيلة، ومشى السُّلطان ابن مجاهد[5] على رجليه أمام النَّعش وهو يقول : «لا طاعة إلاّ طاعة الله» لِمَا شاهد من كثرة الخَلْق وازدحام النَّاس، وختم النَّاس عليه القرآن تلك اللّيلة واليوم الذي يليها أكثر من ثلاثين ختمة، وبات النّاس على قبره أكثر من شهرين[6]، نفعنا الله به[7].

● **تنبيه** : قد ذَكَر النَّاظم أنّه سلك في رجزه طريق الدّاني، ولم يَذكر طريق قالون وطريق ورش اللّذين سلكهما الدَّاني مع أنّه لا بدّ من معرفتهما؛ لأنّ من قرأ بمُضمَّن كتاب، يلزمُه أن يعرف طُرقه،

---

(١)- في (جـ) : (تطول) بالتّاء.

(٢)- الصّلة في تاريخ أئمّة الأندلس، ابن بشكوال، (٢/٢٠-٢١)، بتصرّف.

(٣)- هذا اللّفظ سقط من : (جـ).

(٤)- قال الذَّهبيّ : «وفي فهرس ابن عبيد الله الحَجَرِيِّ، قال : والحافظ أبو عمرو الدّانيّ قال بعض الشّيوخ»، فذكره. ينظر : سير أعلام النُّبلاء، الذَّهبيّ، (١٣/٣١٩).

(٥)- هو : علي بن مجاهد بن يوسف العامريّ. ينظر في ترجمته : الأعلام، الزّركليّ، (٤/٣٢٢)، وتاريخ ابن خلدون، ابن خلدون : (١/٧٥٨)، (٤/٢٠٨)، (٦/٢٤٨).

(٦)- هذا من جملة البدع التي أحدثها النّاس بعد القرون المفضّلة، والصّحابة ﷺ لم يفعلوا هذا، حتّى بقبر خير البريّة ﷺ ولا فعلوه بقبر الشّيخين أبي بكر وعمر ﷺ وكلّ خير في اتّباع من سلف. والله أعلم.

(٧)- يعني بعلومه التي خلّفها، وجلّ ما في هذا التّعريف نقله عن ابن القاضي في الفجر السّاطع، (١/٣٣٣ ـ ٣٣٥).

ليسلم من التّركيب أي تخليط الطُّرق، فرواية قالون من طريق أبي نشيط محمّد بن هارون[١]، ورواية ورش[٢] من طريق أبي يعقوب يوسف الأزرق المصريّ[٣]، ونظمتها في بيت من الرّجز فقلتُ[٤] :

طَرِيــــقُ قَـــالُونٍ أَبُـــو نَشِـــيطٍ * وَأَزْرَقٌ طَرِيــــــقُ وَرْش فَــــــانْقُلاَ

ثمّ قـــــــــال :

[٢٨] حَسَـــــبَمَا قَـــرَأْتُ بِـــالجَمِيعِ ❁ عَــنِ ابْــنِ حَمْـدُونٍ أَبِــي الرَّبِيــعِ

[٢٩] المقْـــرِئِ المُحَقِّـــقِ الفَصِـــيحِ ❁ ذِي السَّـــنَدِ المُـــقَدَّمِ الصَّـــحِيحِ

---

(١)- هو : أبو جعفر محمّد بن هارون بن إبراهيم المروزي ثمّ البغدادي، (١٨٠هـ - ٢٥٨هـ) يعرف بأبي نشيط، إمام مقرئ مجود حافظ ثقة، قرأ على قالون قراءة نافع، وسمع من روح بن عبادة، ومحمّد بن يوسف الفريابي، ويحيى بن أبي بكر، قرأ عليه أبو حسّان أحمد بن محمّد بن أبي الاشعث العنزي، واعتمد على طريقه أبو عمرو في التّيسير من طريق أبي الحسين بن بويان. ينظر في ترجمته : سير أعلام النّبلاء، الذّهبيّ، (١٢/٣٢٤-٣٢٧).

(٢)- هذا اللّفظ سقط من : (ج).

(٣)- هو : أبو يعقوب يوسف بن عمرو بن يسار المدني ثمّ المصري، (ت. في حُدود - ٢٤٠هـ) المعروف بالأزرق ثقة محقّق ضابط أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن ورش ولزمه مدّة طويلة وأتقن عنه الأداء وخَلَفه في الإقراء بالدّيار المصريّة، فكان مقرئ ديار مصر في زمانه، ورى عنه تغليظ اللاّمات وترقيق الرّاءات، روى القراءة عنه عرضاً إسماعيل بن عبد الله النّحاس ومحمد بن سعيد الأنماطي وأبو بكر عبد الله بن مالك بن سيف.

ينظر في ترجمته : غاية النّهاية، ابن الجزريّ، (٢/٤٠٣).

(٤)- ذكر النَّاظم أنّه سلك طريق الدّاني، ولم يعيِّن كتابا من كُتبه التي سار عليها، لذلك اكتفى الشَّارح بذكر طريقٍ لكلّ راوٍ، وهما المشهوران عنهما، وقد تعقّب محقّق كتاب القصد النّافع الشّارح، وجزم بأنَّ طريقة الدّاني هي ما في كتابه التّيسير، وذكر طريقين لكلّ راوٍ، وهذا يعني أنّه تبع الشّاطبيّ في اختيار كتاب التّيسير.

قلتُ : في تعقيب المحقّق نظرٌ من وجوه :

أوّلاً- أنّ النَّاظم لم يعيّن كتابا بعينه بل أَطلق، قال بعض الشّرّاح وهذا حتّى يستفاد من جميع كتب الدّاني.

ثانياً- أنّ الدّاني له كتب عدّة منها : التَّيسير، وجامع البيان، والمفردات، والتّعريف، والاقتصاد؛ فلماذا خصّ المحقِّق منها كتاب التَّيسير؟.

ثالثاً- أنّ ما سلكه الشّارح وجيهٌ لاشتهار الطّريقين عن غيرهما من الطُّرق.

رابعاً- أنّ النَّاظم لم يَخرج عن طريقَيهما إلاّ ما ندَر.

"حَسَبَما" (بفتح السّين) نعتٌ لمصدر محذوف، و"ما" المتّصلة بها مصدريّة، أي سلوكًا مثلَ قراءتي، أي مماثلاً لقراءتي بالجميع؛ يعني رواية ورش ورواية قالون عن شيخي أبي الرّبيع ابن حمدون، وابن حمدون شيخ النَّاظم، هو[1] : الحاج أبو الرّبيع سليمان بن محمّد بن علي بن حمدون الشّريشيّ، توفّي بمدينة تازة في يوم الخميس السّادس والعشرين من شعبان، عام تسع وسبعمائة، وقد وصفه النَّاظم بـ"المقرئ" أي للقرآن والعربيّة وبـ"المحقّق" أي لما رواه ونقله، وبـ"الفصيح" أي فصيح اللّسان والقلم.

وقوله "ذي السّند المقدَّم الصّحيح" أي صاحب السّند المقدَّم على غيره من الأسانيد لعلوّه الصّحيح الذي لا خلل فيه ولا وَهْم، وقوله "أبي الرّبيع" بدلٌ من "ابن حمدون"، و"حمدون" منصرِفٌ إذْ ليس فيه إلاّ العلميّة. ثمّ قال :

[٣٠] أَوْرَدتُّ مَا أَمْكَنَنِي مِنَ الحُجَجْ ❁ ممَّا يُقَامُ فِي طِلاَبِهِ حِجَجْ

[٣١] وَمَعَ ذَا أُقِرُّ بِالتَّقْصِيرِ ❁ لِكُلِّ ثَبْتٍ فَاضِلٍ نِحْرِيرِ

[٣٢] وَأَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى العِصْمَهْ ❁ فِي الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ فَتِلْكَ النِّعْمَهْ

أخبر أنّه أوْرَدَ في هذا الرَّجْزَ مَا أمْكنه وتيسّر له من حُجج أحكام القِراءة وعِلِلِها، التي يقيمُ الإنسانُ ويبقَى في طلبها وتحْصِيلها من غير هذا النّظم سنين، فـ"الحُجج" الأُولى (بضمّ الحاء) جمع "حجّة" وهي الدّليل[2] والعلّة، و"الحِجَجُ" الثّانية (بكسر الحاء) جمع "حِجَّة" وهي السَّنَة[3]، قال تعالى : ﴿عَلَىٰٓ أَن تَأۡجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٖ﴾، (القصص - ٢٧)، أي سنين، و"الطِّلاَبُ" (بكسر الطّاء) مصدر لطلب[4].

(١)- لم أقف له على ترجمة موسّعة إلاّ ما ذكره الخرّاز في القصد النّافع، (ص : ٧٠- ٧٢)، وابن القاضي في الفجر السّاطع، (٣٣٧/١)، وذكر الأستاذ الصّديقي محقّق شرح الدّرر للمنتوري، (٣٣٧/١)، أنّ له ترجمة في كتاب الرّحلة الحجازيّة لأبي عبد الله محمد الشّرقي الإسحاقي ولم يزل مخطوطا في خزانة القرويّين، برقم : ١٢٥٩.

(٢)- ينظر : لسان العرب، ابن منظور، (٥٤/٣).

(٣)- ينظر : معجم مقاييس اللّغة، ابن فارس، (٢٧٨/١)، ولسان العرب، ابن منظور، (٥٣/٣).

(٤)- قال ابن منظور في لسان العرب، (١٧٨/٨) : «طِلاَباً : طَلَبَهُ بِحَقٍّ».

وقوله "ومع ذا" أي مع إيرادي من الحُجج ما يُقام في طَلَبه سِنين "أُقِرُّ" وأعترف "بالتّقصير" أي : التّفريط، "لكلّ ثبْت" أي متثبّت في العلوم، والفاضل من الفضل وهو ضدُّ النَّقص، والنِّحرير (بكسر[١] النّون) العالم المتقن كما في المختار[٢]، وهذا على جهة[٣] التّواضع منه نفعنا الله به[٤].

ثمّ سأل من الله تعالى العصمة، أي الحفظ في كلّ قول وفي كلّ فعل مِنْ كُلّ ما يُخَاف، وقوله "فتلك النّعمة"، أي العصمة المذكورة هي النّعمة أي الكاملة في النّعم، وقوله "في طِلاَبِه" نائب فاعل "يقام"، "وحِجَج" الثَّاني منصوب على الظّرفية متعلّق بـ"يُقام"، ووقف عليه بالسّكون على لغة ربيعة[٥]، ويصحّ أن يكون حِجَج نائب فاعل "يُقام"، وفي طِلاَبه يتعلّق بـ: "يقام"، و"ذا" في قوله "ومع ذا" إشارة إلى الإيراد المفهوم من "أَوْرَدْت".

---

(١)- في (جـ) : (بسكون).

(٢)- ينظر : مختار الصّحاح، الرّازي، (ص : ٦٤٩).

(٣)- في (جـ) : (وجه).

(٤)- أي بعلومه التي خلّفها.

(٥)- يعني أنّ أصل الكلام "حِجَجًا" ولكنّ أهل ربيعة يقفون على مثل هذا بوجهين :

الأوَّل : الوقف بمدّ العوض كباقي العرب.

الثَّاني : الوقف بالسّكون، وهو ما اختصّوا به عن باقي العرب لذا نُسب إليهم.

وسيأتي مزيد بيانٍ لهذه اللغة. وينظر : الفجر السّاطع، ابن القاضي، (٣٤٤/١).

مُقدّمة

علمُ القراءات : علمٌ يُعرف به كيفيّة أداء كلمات القرآن واختلافها معزوًّا لناقلة[١].
وموضُوعُهُ : الكلمات القرآنيّة من حيث أحوالُها التي يُبحَث عنها فيه؛ كالمدّ والقصر وغيرهما.
وله **فَوائدُ** كثيرة منها[٢] :

- صيانة كتاب الله تعالى عن التّحريف والتّغيير.
- ومنها معرفة ما يَقرأ به كلّ واحد من الأئمة القرّاء.
- ومنها تمييز ما يُقرأ به وما لا يُقرأ به.

• **والمقرئُ** : (بضمّ الميم وكسر الرّاء) مَن عَلِم القرَاءة أداءً، ورواها مشافهةً.

• **والقارئُ** : مبتدئٌ ومتوسّطٌ ومنتهٍ؛ فالمبتدئُ من أفرد إلى ثلاث روايات، والمتوسّط إلى أربع أو خمس، والمنتهي من عرف من القراءات أكثرها وأشهرها[٣].

وحفظ القرآن فرض كفاية[٤] على الأُمّة؛ لئلاّ ينقطع عدد التّواتر فلا يتطرّق إليه التّبديل والتّغيير، وكذا تعليمه أيضًا فرض كفاية، وكذا تعلّم القراءات وتعليمها.

ويجوز عند مالك[٥] أخذُ الأجرة على تعليم القرآن للمؤمن، لقوله ﷺ : ((أحقّ ما أخذتم

---

(١)- ينظر : منجد المقرئين، ابن الجزريّ، (ص : ٤٩)، والشّمعة المضيّة، الطّبلاوي، (١٢١/١)، وإتحاف فضلاء البشر، البنّا، (٦٧/١).

(٢)- ينظر : إتحاف فضلاء البشر، البنّا، (٦٧/١).

(٣)- ينظر : منجد المقرئين، ابن الجزريّ، (ص : ٤٩).

(٤)- في (جـ) : (كيافة).

(٥)- ينظر : البيان والتّحصيل، ابن رشد، (٤٠٢/٨)، والفواكه الدّواني، النّفراوي، (١٨٦/٢-١٨٧).

عليه أجرًا كلام الله))[1]؛ ولأنّ عمل أهل المدينة جرَى عليه؛ ولئلاّ يَضيع كتابُ الله، وقال أبو حنيفة[2] وأصحابه بالمنع[3].

واعلم أنّ الخلاف عند القرّاء قسمان[4]: خلاف واجب، وخلاف جائز.

- **فالخلاف الواجب** : هو خلاف القراءات والرّوايات والطّرق وقد تقدّم الفرق بين الثّلاثة عند قول النّاظم "سلكت في ذاك طريق الدّاني"، فلو أخلّ القارئ بشيء منها كان نقصًا في الرّواية.
- **والخلاف الجائز** : هو خلاف الأوجه المخيّر فيها القارئ كأوجه الاستعاذة وأوجه البسملة بين السّورتين، والوقف بالسّكون والرّوم والإشمام، وبالطّويل[5] والتّوسّط والقصر نحو : ﴿مَتَابِ﴾ و﴿اِ۬لْعَٰلَمِينَ﴾ و﴿نَسْتَعِينُ﴾، فبأيّ وجه أتى القارئ أجزأ، ولا يكون ذلك نَقصًا في الرّواية. والله أعلم.

---

(١)- أخرجه البخاريّ في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنه حديث رقم : ٥٧٣٧، ولفظه : ((إنّ أحقّ ما أخذتّم عليه أجرًا كتاب الله)).

(٢)- هو : أبو حنيفة النّعمان بن ثابت بن زُوطَى، (٨٠ هـ - ١٥٠ هـ) كان فقيهًا، صبورًا على تعليم العلم باللّيل والنّهار، فهو أفقه أهل زمانه، قال الشّافعيّ : «النّاس عيالٌ أبي حنيفة في الفقه»، وكان طويل الصّمت كثير العقل، وكان يسمّى الوَتدُ لكثرة صلاته، عُرض عليه القضاء فلم يقبَله، فضُرب ولم يُجِب فسُجن حتّى مات في السّجن، قال الذّهبيّ : وسيرته تحتمل أن تُفرد في مجلّدين.

ينظر في ترجمته : سير أعلام النُّبلاء، الذّهبيّ، (٦/٣٩٠-٤٠٣)، والطّبقات السَّنيَّة، التّميميّ، (١/٨٦-١٦٧)، ومنازل الأئمّة الأربعة، السّلماسيّ، (ص : ١٦١-١٨٠).

(٣)- ينظر المبسوط، السّرخسيّ، (١٦/٣٥)، باب الإجارة الفاسدة.

(٤)- ينظر : الإضاءة، الضّبّاع، (ص : ٥).

(٥)- في (أ) : (وبالطّوبل) بالباء، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

ثمّ قـــــــــال :

«باب أحكـام الاستعـاذة»

[٣٣] الْقَــوْلُ فِــي التَّعَــوُّذِ المُخْتَــارِ ❁ وَحُكْمِــهِ فِــي الجَهْـرِ وَالإِسْـرَارِ

ذكر في هذا الباب أمرين تَرجم لهما بهذا البيت :

- **الأوّل** : لفظ التّعوّذ المختار عند القرّاء.

- **الثّاني** : حكمه أي : ما يحكم به عليه ويثبت له من الجهر والإسرار.

والتَّعَوُّذُ مصدر بمعنى "فعل العَوْذ"، ويقال أيضًا الاستعاذة، وهي مصدر "استعاذ" أي : طلب "العَوْذ" و("العياذ" ومعنى "العَوْذُ" و"العياذ")[١] في اللّغة اللَّجْأُ والاعتصام[٢]. فإذا قال القارئ "أَعُوذُ بالله" فكأنّه قال "أَلجَأُ وَأَعْتَصِمُ وأَتَحَصَّنُ بالله"، ولفظه لفظ الخبر ومعناه الدّعاء، أي : اللّهمَّ أعذني من الشَّيطَان الرَّجيم، ثمّ صار كلّ من التّعوّذ والاستعاذة حقيقة عرفيّة عند القرّاء في قول القارئ "أعوذ بالله من الشّيطان الرّجيم" أو غيره من الألفاظ الواردة، فإذا قيل لك[٣] : "تعَوَّذ" أو "اسْتَعِذْ" فالمراد قل : "أعوذ بالله من الشّيطان الرّجيم".

والتَّعَوُّذُ ليس من القرآن بإجماع[٤].

والجهر رفع الصّوت، والإسرار إخفاؤه، وقدّم التّعوّذ في الذّكر لتقدّمه في التّلاوة.

وقوله "القول" خبر مبتدأ محذوف تقديره "هذا" و"في التّعوّذ" متعلّق بـ"القول"، أو "القول" مبتدأ و"في التّعوّذ" متعلّق بمحذوف خبره، وفي الكلام مضاف محذوف قبل التّعوّذ، أي: في لفظ التّعوّذ المختار يدلّ عليه قوله بعد "وقد أتت في لفظه أخبار".

---

(١)- ماجعلته بين قوسين سقط من (أ) إلا لفظ : (العوذ)، والتّصويب من : (ب) و(ج).

(٢)- ينظر : لسان العرب، ابن منظور، (٩/ ٤٦٤).

(٣)- هذا اللّفظ سقط من : (ج).

(٤)- ينظر : الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، (١/١٣٥).

وما ذكرناه في إعراب صدر هذه التّرجمة من الوجهين يجري في سائر التّراجم الآتية، وقوله "في الجهر" متعلّق بحكمه و"في" بمعنى "من". ثمّ قـــــــال :

[٣٤] وَقَـدْ أَتَـتْ فـيِ لَفْظِـهِ أَخْبَـارُ ❁ وَغيْـرُ مَـا فـيِ النَّحْـلِ لاَ يُخْتَـارُ

أخبر أنّه أتت ووردت في لفظ التّعوّذ وصيغته أخبارٌ وآثارٌ مختلفة عن النّبيّ ﷺ، وعن غيره من العلماء، وقد ذكر الدّاني منها في بعض تآليفه(1) أربعة ألفاظ :

- أعوذ بالله من الشّيطان الرّجيم.(2)
- أعوذ بالله السّميع العليم من الشّيطان الرّجيم.(3)
- أعوذ بالله العظيم من الشّيطان الرّجيم.(4)
- أستعيذ بالله السّميع العليم من الشّيطان الرّجيم.(5)

وزاد غيره عليها ألفاظا أُخَر، قال الدّانيّ في التّيسير(6) : «اعلم أن المستعمل عند الحذّاق من أهل الأداء في لفظ الاستعاذة "أعوذ بالله من الشّيطان الرّجيم" دون غيره، وذلك لموافقة الكتاب والسّنّة، فأمّا الكتاب فقوله عزّ وجلّ لنبيّه عليه السلام : ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ (النّحل - ٩٨) وأمّا السّنّة فما رواه نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه عن

---

(١)- ينظر : جامع البيان، الدَّانيّ، (٢/٣٤٢-٣٤٣) و(٢/٣٤٧) ورجّح اللّفظ الأوّل، وعلّل ذلك بأنّه أصحّ في النّقل وأولى في النَّظر.

(٢)- أخرجه ابن أبي شيبة في مصنّفه، حديث رقم : ٢٤٦٧، موقوفا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ورقم : ٢٤٦٩، موقوفا عن ابن عمر -رضي الله عنهما-، وعبد الرّزاق في مصنّفه، حديث رقم : ٢٥٨٩، مرفوعا إلى النّبيّ ﷺ من حديث أبي سعيد الخدريّ رضي الله عنه.

(٣)- أخرجه ابن أبي شيبة في مصنّفه، حديث رقم : ٢٤٦٩، موقوفا عن ابن عمر رضي الله عنه.

(٤)- أخرجه ابن أبي شيبة في مصنّفه، حديث رقم : ٢٥٧٧١، وليس موردها القراءة، وإنّما أوردها المصنّف فيما يقوله الغضبان ليذهب غضبه، من حديث معاذ رضي الله عنه.

(٥)- أخرجه عبد الرّزاق في مصنّفه، حديث رقم : ٢٥٩١، من قول الحسن البصريّ -رحمه الله-.

(٦)- ينظر : التّيسير، الدَّانيّ، (ص : ٢٦).

النّبيّ عليه السلام أنّه استعاذ قبل القراءة بهذا اللّفظ بعينه[1] وبذلك قرأت وبه آخذ» اهـ، فلهذا قال النّاظم "وغير ما في النّحل لا يختار" أي : على "ما في النّحل" فمفهومه أنّ المختار هو ما في النّحل، وهذا هو الأمر الأوّل من الأمرين المترْجَم لهما، فغير ما في سورة النّحل من ألفاظ التّعوذ جائز غير مختار، وما في النّحل جائز مختار. وحكم التّعوذ النّدب عند الجمهور[2] وهو المشهور، ومحلّه قبل القراءة على ما عليه جمهور العلماء، وقوله تعالى : ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَاسْتَعِذْ﴾ الآية (النّحل - ٩٨)، ليس (على ظاهره)[3] بل على حذف الإرادة أي : فإذا أردت قراءة القرآن فاستعذ، ونظيره إذا أكلت فسمّ الله أي : إذا أردتَّ الأكل.

فإن قلتَ : حيث ورد في الكتاب والسّنّة لفظ "أعوذ بالله من الشّيطان الرّجيم" كما تقدّم فلم جوّزوا غيره ؟.

قلتُ : الآية لا تقتضي إلاّ طلب أن يستعيذ القارئ بالله من الشّيطان؛ لأنّ الأمر فيها وهو "استعذ" مطلق وجميع ألفاظ الاستعاذة بالنّسبة إليه سواء، فبأيّ لفظ استعاذ القارئ جاز وكان ممتثلا، والحديث ضعيف[4] كما ذكره الأئمّة، ومع ذلك فالمختار أن يقال "أعوذ بالله من الشّيطان الرّجيم" لموافقته لفظ الآية، وإن كان الأمر فيها مطلقا ولوُرود الحديث به، وإن لم يصحّ لاحتمال

---

(١)- ينظر : معرفه السّنن والآثار، البيهقي، حديث رقم : ٣٠٠٩، وسنن ابن ماجه، حديث رقم : ٨٠٧، لكن لفظه ((اللّهم إني أعوذ بك من الشّيطان الرّجيم))، وسنن أبي داود، حديث رقم : ٧٦٤، ومسند الإمام أحمد، حديث رقم : ١٦٧٨٤، من حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه، ولفظه ((اللّهم إنّي أعوذ بك من الشّيطان الرّجيم)).

(٢)- ينظر : الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، (١٣٥/١).

(٣)- في (جـ) : (على ما عليه ظاهره).

(٤)- قال الألبانيّ في الإرواء، (٥٣/٢)، تعليقا على حديث رقم : ٣٤٢، ولفظه ((أنّ النّبيّ ﷺ كان يقول قبل القراءة "أعوذ بالله من الشّيطان الرّجيم")) : «صحيح لكن بزيادتين يأتي ذكرهما، وأمّا بدونهما فلا أعلم له أصلا» اهـ.

قلتُ : والزّيادتان اللّتان أشار إليها العلاّمة الألبانيّ هما :

١- (السّميع العليم) بعد قولك "أعوذ بالله".

٢- (من همزه ونفخه ونفثه) بعد قولك "أعوذ بالله السّميع العليم من الشّيطان الرّجيم".

الصّحّة، وإنّما اختاروا "أعوذ" مع أنّ الآية تقتضي "أستعيذ[(١)]" لوروده في مواضع كثيرة من القرآن، كقوله تعالى : ﴿وَقُل رَّبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ اِلشَّيَاطِينِ﴾ (المومنون - ٩٧) الآية. ﴿قُلَ اَعُوذُ بِرَبِّ اِلْفَلَقِ﴾ (الفلق - ١)، ﴿قُل اَعُوذُ بِرَبِّ اِلنَّاسِ﴾ (النّاس - ١)، ولوروده أيضا في عدّة أحاديث.

ثمّ قـــــال :

[٣٥] والجَهْرُ ذَاعَ عِنْدَنَا فِي المَذْهَبِ ❁ بِـهِ وَالإِخْفَـاءَ رَوَى المُـسَيِّبِ

ذكر في هذا البيت الأمر الثّاني من الأمرين المترْجَم لهما، وهو حكم التّعوّذ، فأخبر أنّ الجهر بالتّعوّذ ذاع وشاع عند أهل الأداء في مذهب قالون وورش وروايتهما عن نافع، وروى إسحاق المسيّبي[(٢)] عن نافع إخفاءه أي : الإسرار به[(٣)] في جميع القرآن.

قال الدّاني في التّيسير[(٤)] : «ولا أعلم خلافاً بين أهل الأداء في الجهر بالاستعاذة عند افتتاح القرآن وعند الابتداء برؤوس الأجزاء وغيرها في مذهب الجماعة اتّباعا للنّصّ واقتداء بالسّنّة»، ثمّ قال : «وروى إسحاق المسيبيّ عن نافع أنّه كان يخفيها في جميع القرآن»[(٥)].

---

(١)- في (أ) : (أستعيد) بالدّال، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٢)- هو : أبو محمّد إسحاق بن محمّد بن عبد الرّحمن المسيّبيّ المدنيّ، (ت ٢٠٦ هـ) قرأ على نافع وكان من جِلّة أصحابه المحققين، وأخذ عنه القراءة ولده محمّد بن إسحاق، وأبو حمدون الطّيّب بن إسماعيل وخلف البزّار، وكان عالما بالحديث روى عنه الإمام أحمد، قيل إنّه كان أتقن النّاس وأعرفهم بقراءة أهل المدينة وأقرأهم للسّنة وأفهمهم بالعربيّة.

ينظر في ترجمته : معرفة القرّاء الكبار، الذّهبيّ، (٣١٢/١-٣١٥)، وغاية النّهاية، ابن الجزريّ، (١٤٣/١).

(٣)- وهو الصّواب؛ لأنّ نصوص الأئمة كلّها على جعل الإسرار ضدًّا للجهر، وقيل المراد بالإسرار الكتمان أي أن تذكره في نفسك من غير تلفّظ به، كما قال أبو هاشم الرّفاعيّ، أحد رواة قراءة حمزة : «كنّا نستعيذ في أنفسنا» اهـ. ينظر : جامع البيان، الدّانيّ، (٣٤٥/٢) والنّشر، ابن الجزري، (٢٥٤/١).

(٤)- ينظر : التّيسير، الدّانيّ، (ص : ٢٦).

(٥)- ينظر : التّيسير، الدّانيّ، (ص : ٢٦).

فوجهُ الجهر بالتّعوذ ليُنصت السّامع للقراءة من أوّلها فلا يفوته منها شيء، لما علم وتقرّر في النّفوس أنّ التّعوذ شعار القراءة وعلامتها وليس بقرآن. ووجهُ الإسرار به ليحصل الفرق بين ما هو قرآن وما ليس بقرآن؛ لأنّ التّعوذ ليس بقرءان بإجماع كما تقدّم.

والجهر به هو المشهور المعمول به لجميع القرّاء، وقيّد الإمام أبو شامة[1] إطلاقهم الجهر وتبعه كثيرون (بما إذا)[2] كان القارئ بحضرة من يسمع قراءته قال : «لأنّ السّامع ينصت للقراءة من أوّلها فلا يفوته شيء منها؛ لأن التّعوّذ شعار القراءة وإذا أخفى التّعوّذ لم يَعلم السّامع بالقراءة إلا بعد أن يفوته منها شيء»[3]، وقيّده أيضا الإمام ابن الجزري[4] بما إذا جهر القارئ بالقراءة، فإن أسرّها أسرّ الاستعاذة، قال : «وكذلك إذا قرأ في الدّور (ولم يكن)[5] في قراءته مبتدئًا، فإنّه يسرّ التّعوّذ لتتّصل القراءة، ولا يتخلّلها أجنبيّ، فإنّ المعنى الذي من أجله استُحبّ الجهر وهو الإنصات فُقِد في هذه المواضع»[6] اهـ.

ويعني بالمواضع ما ذكره أبو شامة، ومسألة من قرأ سرّا ومسألة من قرأ في الدّور.

---

(١)- هو : أبو شامة عبد الرّحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسيّ ثم الدّمشقيّ، (٥٦٩ هـ - ٦٦٥ هـ) قرأ القرآن صغيرا، وأكمل القراءات على شيخه السّخاويّ، وأخذ عنه القراءات شهاب الدّين حسين الكَفويّ، وأحمد اللّبّان، كان مقرئا نحويّا أصوليّا، كان أوحد زمانه، ومن مؤلفاته : إبراز المعاني، والمحقّق في الأصول، والباعث على إنكار البدع والحوادث، مات بدمشق ودفن فيها.

ينظر في ترجمته : معرفة القرّاء الكبّار، الذّهبيّ، (١٣٣٤/٣-١٣٣٦)، وغاية النّهاية، ابن الجزريّ، (٣٣٠/١-٣٣١).

(٢)- في (أ) : (بماذا)، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٣)- ينظر : إبراز المعاني، أبو شامة، (٢١٩/١-٢٢٣)، بتصرف.

(٤)- هو : أبو الخير شمس الدّين محمّد بن محمّد بن عليّ بن يوسف بن الجزريّ الشّافعي، (٧٥١ هـ - ٨٣٣ هـ)، تتلمذ على عدد كبير من الشّيوخ والعلماء البارزين، وقد ذكرهم في ترجمته لنفسه في كتابه غاية النّهاية، وتتلمذ عليه كثيرون أيضا ذكرهم في كتابه السّابق، كان سلفيّ العقيدة سليم المنهج، وقد ظهر من خلال مؤلفاته المتنوّعة في فنون الشّريعة أنّه بلغ درجة الاجتهاد، ومن مؤلفاته : النّشر في القراءات العشر، غاية النّهاية في طبقات القرّاء، شرح المحصول في أصول الفقه للرّازي، الكاشف في أسماء رجال الكتب السّتّة، وغيرها من الكتب النّافعة.

ينظر في ترجمته : غاية النّهاية، ابن الجزري، (٢١٧/٢-٢٢٠)، الضّوء اللاّمع، السّخاوي، (٢٥٥/٥-٢٦٠)، البدر الطّالع، الشّوكاني، (٢٥٧/٢-٢٥٩).

(٥)- في (جـ) : (لم يكن) سقطت الواو.

(٦)- ينظر : النّشر، ابن الجزري، (٢٥٤/١).

واعلم أنّه يجوز في التّعوّذ إذا كان مع البسملة أربعة أوجه لجميع القرّاء :

- الأوّل : الوقف عليهما.
- الثّاني : الوقف على التّعوّذ ووصل البسملة بأوّل القراءة.
- الثّالث : وصله بالبسملة والوقف على البسملة.
- الرّابع : وصله بالبسملة ووصل البسملة بأوّل القراءة.

وسواء كانت القراءة أوّل سورة أم لا، إلاّ أنّه إذا كانت القراءة أوّل سورة فلا خلاف في البسملة لجميع القرّاء، وإن لم تكن أوّل سورة فيجوز ترك البسملة، وعليه فيجوز الوقف على التّعوّذ ووصله بالقراءة، إلاّ أن يكون في أوّل القراءة اسم جلاله نحو : ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلاَّ هُوَ﴾ (البقرة - ٢٥٣)، فالأوْلى أن لا يُوصل لما في ذلك من البشاعة، فإن عرض للقارئ ما قطع قراءته فإن كان أمرًا ضروريًا كسعال وكلام يتعلّق بالقراءة فلا يُعيد التّعوّذ، وإن كان أجنبيًّا ولو ردّ السّلام أعاد، وكذا لو قطع القراءة ثمّ بدا له فعاد إليها(١).

● **تنبيه** : قد جرى النّاظم في هذا البيت والذي قبله على أحد أوجه اصطلاحه المتقدّم، وهو الوجه القليل(٢) في كلامه المشار إليه بقوله "وربّما أطلقت في الأحكام" البيت؛ لأنّه أطلق الحكم في البيتين فعلمنا أنّ قالونا وورشا اتّفقا عليه.

وقوله "والإخفاء" مفعول به لـ"رَوَى" مقدّم عليه، و"المسيِّب" فاعل "رَوَى" وأصله "المسيّبيّ" بياء النّسب، وحذفها منه ضرورة لاتّفاق القافية. ثمّ قال :

أحكام البسملة

[٣٦] القَــوْلُ فــي اسْــتِعْمَالِ لَفْــظِ ❁ وَالسَّكْتِ وَالمُخْتَارِ عِنْدَ النَّقَلَهْ

ذكر في هذا الباب خمسة أشياء :

١- استعمال لفظ البسملة. ٤- والوصل.

---

(١)- ينظر : النّشر، ابن الجزري، (٢٥٩/١).

(٢)- في (جـ) : (القيل).

٢- وترك استعمالها. ٥- والمختار عند النّقلة.

٣- والسّكت.

وترجم بالبيت لثلاثة منها فقط، وحذف ترك استعمال البسملة والوصل استغناءً بذكر مقابلَيها وهما استعمال البسملة والسّكت، ففي التّرجمة اكتفاء على حدِّ قوله تعالى : ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾، (النّحل - ٨١)، أي : والبرد.

والبسملة مصدر بسمل، إذا قال "بسم الله" أو إذا كتبها فهي بمعنى القول أو الكتابة، ثمّ صارت حقيقة عرفيّة في نفس ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ وهو المراد هنا، وبسمل من باب النّحت[١] وهو أن يختصر من كلمتين فأكثر كلمةً واحدةً، والنّحت مع كثرته عن العرب غير قياسيّ ومن المسموع "سمعل" إذا قال "السّلام عليكم"، و"حوقل"[٢] إذا قال "لا حول ولا قوّة إلا باللّه"، و"هيلل" إذا قال "لا إله إلاّ اللّه".

والبسملة ليست من القرآن عندنا معاشر المالكيّة[٣]، وآية من كلّ سورة عند الشّافعيّة[٤] اتّفاقا عندهم في أول الفاتحة[٥] وعلى الأصحّ في غيرها، وآية من القرآن أُنزلت للفصل بين السّور

(١)- ينظر : الصّاحبيّ في فقه اللُّغة، ابن فارس، (ص : ٢١٠)، قال السّيوطي في المزهر، (٣٧٢/١) : «وقد ألّف في هذا النّوع -يعني النَّحت- أبو علي الظّهير بن الخطير الفارسي العُماني كتابا سمّاه "تنبيه البارعين على المنحوت من كلام العرب"، ولم أقف عليه وإنّما ذكره ياقوت الحمويّ في ترجمته في كتابه معجم الأدباء» اهـ. ينظر : معجم الأدباء، ياقوت الحموي، (٨٥٨/٢).

(٢)- قال الجوهريّ في الصّحاح، (٤٧٤/٤-٤٧٥) : «قلتُ لأبي الغوث : ما الحوقلة ؟ قال : "هِنٌ الشّيخ المحوقل" وقال "حَوقل الشَّيخ حَوقلة وحِيقالا إذا كبر وفَتر عن الجماع، قال الرّاجز :

"ياقوم قد حوقلتُ أو دَنَوت * وبعد حِيقال الرّجال الموت» اهـ.

قلتُ : ومن هنا يظهر لي أنَّ الأصحّ أن نقدّم اللاّم على القاف فنقول "حولَق" بدل "حوقل"، كما قال الشّاعر : فذاك من الأقوام كلّ مبخَّل * يحولق إمّا سَاله العرف سائل.

ينظر : لسان العرب، ابن منظور، (١٢٣/١٥)، والمزهر، السُّيوطي، (٣٧٣/١).

(٣)- ينظر : شرح مختصر خليل، الخرشيّ، (٢٩٨/١).

(٤)- ينظر : الحاوي في فقه الشّافعي، الماوردي، (١٠٥/٢).

(٥)- ذكر السَّخاويّ في جمال القرّاء، (١٩٠/١)، أنّ العدَّ الكوفيّ والمكيّ هما فقط من يعُدُّ البسملة آية من الفاتحة.

ليست من الفاتحة ولا من كلّ سورة على المرتضى عند الحنفيّة[١] وهو المشهور عن[٢] الإمام أحمد،[٣] والخلاف في غير البسملة التي في وسط سورة النّمل، أمّا هي فبعض آية منها[٤] بلا خلاف.

والسّكت عند القرّاء قطع الصّوت عن السّاكن زمنا دون زمن الوقف من غير تنفّس.

والوقف قطع الصّوت عن آخر الكلمة زمنا يُتنفّس فيه عادةً بنية استئناف القراءة، فلا بدّ من التّنفّس فيه، ولا يقع في وسط كلمة ولا فيما اتّصل رسما بخلاف السّكت فيهما.

و"النَّقلة" جمع "ناقل" ويعني بهم الأئمة المتقدّمين النّاقلين للقراءة كالدّاني ومن تقدّمه كابن مجاهد[٥] وابن غلبون[٦] وغيرهما، وذكر البسملة بعد التّعوّذ لوقوعها بعده في التّلاوة.

وقوله "في استعمال" على حذف مضاف والسّين والتّاء فيه زائدتان، أي في مواضع إعمال لفظ البسملة أي : إثباتها.

---

(١)- ينظر : تبيين الحقائق، الزَّيلعي، (٢٩٣/١).

(٢)- في (ج) : (عند).

(٣)- ينظر : الرّوض المربع، البهوتي، (ص : ٨٠).

(٤)- هذا اللّفظ سقط من : (ج).

(٥)- هو : أبو بكر أحمد بن موسى بن العبّاس بن مجاهد التّميمي، (٢٤٥ هـ - ٣٢٤ هـ) أوّل من سبّع السّبعة، قرأ على عبد الرّحمن بن عبدوس وقُنبل المكيّ، وقد بعُد صِيتُه واشتهر أمرُه وازدحم عليه الطّلاّب، وانتهت إليه الرئاسة بمدينة السّلام، خلّف مؤلَّفات عديدة جليلة منها : كتاب قراءات النّبيّ ﷺ ، وكتاب مفردات السّبعة، وكتاب الياءات وغيرها.

ينظر في ترجمته : معرفة القرّاء الكبّار، الذَّهبيّ، (٥٣٣/٢-٥٣٨)، وغاية النّهاية، ابن الجزري، (١٢٩/١-١٣٠).

(٦)- هذه النِّسبة تُطلق على عالمين جليلين ومقرئين محقّقين وهما : أبو الطيّب عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون الحلبيّ، (٣٠٩ هـ - ٣٨٩ هـ) صاحب كتاب الإرشاد في القراءات، وهو والدُ للثّاني وهو :

أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون الحلبيّ، (ت. ٣٩٩ هـ)، صاحب كتاب التّذكرة في القراءات الثّمان، وهو ابن الأوّل، وهو الذي قرأ عليه أبو عمرو الدَّانيّ أكثر.

ينظر في ترجمتهما : معرفة القرّاء الكبار، الذّهبيّ، (٢/ ٦٧٧-٦٧٨) و (٢/ ٦٩٨-٦٩٩) وغاية النِّهاية، ابن الجزري، (٤١٩/١-٤٢٠) و (٣٠٧/١-/٣٠٨).

وعند النّقلة متعلّق بالمختار. ثمّ قال :

[٣٧] قَـالُونُ بَـيْنَ السُّـورَتَيْنِ بَسْـمَلاَ ❁ وَوَرْشٌ الْوَجْهَـانِ عَنْـهُ نُقِـلاَ

[٣٨] وَاسْكُتْ يَسِيرًا تَحْظَ بِالصَّوَابِ ❁ أَوْ صِـلْ لَـهُ مُبَـيِّنَ الإعْـرَابِ

أخبر أنّ قالونًا بسمل بين كلّ سورتين سواء كانتا مرتّبتين أو غير مرتّبتين من غير خلاف، وأنّ ورشًا نُقل عنه وجهان(١) إثباتها كقالون وتركها، وقوله "بين السّورتين" يقيَّد بغير سورة "براءة"، إذ لا خلاف في ترك البسملة من أوّلها سواء ابتدئ بها، أو وصلت بالأنفال، كما سيصرّح به.

فوجه الخلاف بين القرّاء في إثبات البسملة وحذفها أنّ القرآن نزل على سبعة أحرف ونزل مـرّات متكـرّرة، فنـزل في بعضـها بزيـادة وفي بعضـها بحـذف كقـراءة ﴿مَالِكِ﴾ و﴿مَلِكِ﴾(٢)، و﴿تَجْرِے مِن تَحْتِهَا﴾ و﴿تَجْرِے تَحْتَهَا﴾ في (براءة - ١٠١)(٣)، و﴿فَإِنَّ أَللَّهَ هُوَ أَلْغَنِيُّ أَلْحَمِيدُ﴾ و﴿فَإِنَّ أَللَّهَ أَلْغَنِيُّ أَلْحَمِيدُ﴾ في(الحديد - ٢٣)(٤) ، فلا يشكّ أحد ولا يرتاب في أنّ القراءة بإثبات "الألف" و﴿مِن﴾ و﴿هُوَ﴾ ونحو ذلك متواترة قطعيّة الإثبات، وأنّ القراءة بحذف ذلك أيضا متواترة قطعيّة الحذف، إذْ كلٌّ منهما في السّبع وكذلك القول في البسملة أنّها نزلت في بعض الأحرف ولم تنزل في بعضها، فإثباتها قطعيّ وحذفها قطعيّ، وكلٌّ منهما متواتر وفي السّبع، فمن قرأ بها فهي ثابتة في حرفه، متواترة إليه ثمّ منه إلينا، ومن قرأ بحذفها فَحَذْفَها في حرفه متواترٌ إليه ثمّ منه إلينا، ومن رُوي عنه إثباتها وحذفها فالأمران تواتَرا عنده كلٌّ بأسانيد متواترة.

---

(١)- ينظر : جامع البيان، الدّانيّ، (٣٤٩/٢-٣٥٠).

(٢)- الفاتحة الآية : ٣، بحذف الألف، قراءة : نافع وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر وحمزة، وأبي جعفر. وبزيادة ألف بين الميم واللام، قراءة : عاصم، والكسائيّ، ويعقوب، وخلف.

ينظر : معجم القراءات، عبد اللّطيف الخطيب، (٨/١-٩).

(٣)- بإثبات ﴿مِن﴾ قراءة: ابن كثير المكيّ. وبحذفها قراءة باقي العشرة، وهم: نافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، والكسائيّ، وحمزة، وأبوجعفر، ويعقوب، وخلف. ينظر : المرجع نفسه، (٤٤٦/٣).

(٤)- الآية : ٢٣، بإثبات ﴿هُوَ﴾ قراءة : ابن كثير، وأبي عمرو، وعاصم، والكسائيّ، وحمزة، ويعقوب، وخلف. وبحذفها، قراءة : نافع، وابن عامر، وأبي جعفر. ينظر : المرجع نفسه، (٣٤٧/٩).

وبهذا يجُمع بين الأحاديث الواردة في إثباتها والأحاديث الواردة في حذفها، وبه كما قال بعض العلماء[1] : «يرتفع الخلاف بين أئمة الفروع ويرجع النّظر إلى كلّ قارئ من القرّاء بانفراده، فمن تواترت في حرفه تجب على كلّ قارئ بذلك الحرف، وتلك القراءة في الصّلاة بها وتبطل بتركها[2] أيًّا كان وإلاّ فلا، ولا يُنظر إلى كونه شافعيّا أو مالكيّا أوغيرهما»[3] اهـ، ثمّ ذكر النّاظم وجهين مفرَّعين على ترك البسملة لورش بين السّورتين :

الأوّل : السّكت، وإليه أشار بقوله "واسكت يسيرا" أي : سكتا يسيرا من غير تنفّس كما قدّمناه، وهذا الوجه قال الدّاني : «عليه أكثر شيوخنا والجلّة من المتصدّرين»[4]، قال : «وقد روي لنا[5] عن ابن[6] مجاهد وهو الذي أختار»[7] اهـ.

الوجه الثّاني : الوصل وإليه أشار بقوله "أو صل له" أي : صل آخر السّورة المختومة بأوّل السّورة المبتدأة لورش، قال الدّاني : «وهذا الوجه روي لنا عن ابن مجاهد وغيره»[8] فـ"أو" في قوله "أو صل له" لتنويع الخلاف، والخلاف مفرّع على ترك البسملة لورش كما علمتَ.

---

(١)- هو أبو عبد الله محمد بن الحسن بن مسعود البناني، فقيه مالكي من أهل فاس، ﴿ت.١١٩٤هـ﴾. ينظر في ترجمته : الأعلام، الزّركلي، (٩١/٦)، وفهرس الفهارس، الكتّاني، (٢٢٧/١).

(٢)- الحكم ببطلان الصَّلاة في هذه الحالة فيه نظرٌ من وجوه، ليس هذا محلُّ بسطها، ولكن ينبغي أن نَعلم أنّ هناك فرقًا بين مقام الصّلاة والقراءة ومقام الرّواية. والله أعلم.

(٣)- ينظر : حاشية البناني على شرح الزّرقاني على مختصر خليل، (٣٨٢/١).

(٤)- ينظر : القصد النَّافع، الخرّاز، (ص : ٨٤)، وقد أشار محقّقه إلى أنَّ هذا الكلام في التَّيسير للدّاني ولم أقف عليه، وحاصل ما قال في التَّيسير، (ص : ٢٦) : «ويختار في مذهب ورش وأبي عمرو وابن عامر السّكت بين السّورتين من غير قطع» اهـ.

(٥)- هذا اللّفظ سقط من : (جـ).

(٦)- هذا اللّفظ سقط من : (جـ).

(٧)- ينظر : القصد النَّافع، الخرّاز، (ص : ٨٤)، وأصل هذا في جامع البيان كما سيأتي، وذكر مكّي في التَّبصرة، (ص : ٢٤٨)، أنَّه اختيار ابن مجاهد أيضا، والذي في جامع البيان، (٣٥٧/٢) «وهذا الوجه -يعني الوصل مع تبيين الإعراب- والذي اخترتُه -يعني السَّكت- يُروِيان عن ابن مجاهد -رحمه الله- بلغني ذلك عنه، وعن غيره من الأكابر» اهـ.

(٨)- ينظر : القصد النَّافع، الخرّاز، (ص : ٨٣).

فوجهُ السّكت الإعلام بانتهاء السّورة الأُولى والشّروع في الثّانية، ووجهُ الوصل كون القرآن كسورة واحدة وقصد تبيين الإعراب، وإلى هذا الوجه الأخير أشار بقوله "مبيِّن الإعراب" يعني حركات الإعراب وغيرها من أحكام الوصل، وإنّما اقتصر كغيره على الإعراب لشرفه، فتلخّص من كلامه ثلاثة أوجه لورش بين كل سورتين عدى براءة :

- **الأوّل** : السّكت.
- **الثّاني** : الوصل وكلاهما على ترك البسملة.
- **الثّالث** : البسملة.

وكلٌّ من الثّلاثة مقروءٌ به، والعمل عندنا على تقديم السّكت في الأداء لأرجحيّته، ثمّ الوصل، ثمّ البسملة، ويؤخذ من تقديم النّاظم السّكت في الذّكر أرجحيّته على الوصل؛ لأنّ للمقدَّم مزيّة على المؤخَّر في الغالب، ولا يؤخذ ترجيح السّكت من قوله "تحظ بالصّواب"؛ لأنّه لو أُخذ منه لأفهم أنّ الوصل غير صواب، وهو غير صحيح إذْ كلٌّ من الوجهين صواب؛ فقوله "تحظ بالصّواب" مرتبط بالوجهين، إلاّ أنّه حذفه من الثّاني لدلالة الأوّل عليه، فكأنّه قال : واسكت يسيرا أو صل له تحظ بالصّواب في الوجهين أي : تكن لك حَظوة أي : مكانه ورفعة[1].

والألف في قوله "بسملا" للإطلاق، وأمّا الألف في "نقلا" فهي ألف الاثنين عائدة على الوجهين، و"يسيرا" صفة مصدر محذوف أي : سَكْتًا يسيرا، و"تحظ" مجزوم في جواب الأمر، وهو "اسكت" و"مبيِّن الإعراب" حال من الضّمير المستتر في "صل". ثم قال :

[٣٩] وَبَعْضُـهُمْ بَسْـمَلَ عَـنْ ضَـرُورَهْ ❁ فِـي الأَرْبَـعِ المَعْلُومَـةِ المَشْـهُورَهْ

[٤٠] لِلْفَصْـلِ بَـيْنَ النَّفْـيِ وَالإِثْبَـاتِ ❁ وَالصَّـبْرِ وَاسْـمِ اللهِ وَالْـوَيْلاَتِ

أخبر أنّ بعضهم يعني بعض الشّيوخ المتقدّمين المصنّفين في القراءات كابن غلبون[2] وغيره بسمل لورش على وجه ترك البسملة له بين السّورتين، في السّور الأربع المعلومة المشهورة عند القرّاء

(١)- ينظر : القصد النَّافع، الخرّاز، (ص : ٨٤).

(٢)- ينظر : التّذكرة، ابن غلبون، (١/٦٤).

ويعبّر عنها بالأربع الزُّهْرِ، وبالأربع الغُرِّ[١] لشهرتها، وهي : ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ (القيامة - ١)، و﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَـٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾ (البلد - ١)، ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ (المطففين - ١)، و﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ (الهمزة - ١)، عند وصل كلّ منها بالسّورة التي قبلها، قال الدّاني في التّيسير[٢] :«وليس في ذلك أثر يُروَى عنهم وإنّما هو استحباب من الشّيوخ» اهـ.

و"عن" في قوله "عن ضرورة" للتّعليل كما في قوله تعالى : ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾ (هود - ٥٣)، والمراد بالضّرورة قُبح اللّفظ، وقوله "للفصل بين النّفي والإثبات"، البيت، علّة لبسمل، وقوله "عن ضرورة" علّة للفصل مقدَّمة على معلولها، والمعنى : إنّما بسمل بعض الشّيوخ في هذه السّور الأربع ليفصلوا بين النّفي والإثبات، إلخ[٣]، وإنّما فصلوا بين ما ذُكر لقُبح اللّفظ[٤] في الوصل دون بسملة، ووجهُ القبح كما قالوا : إنّ التّالي إذا وصل ﴿ٱلْمَغْفِرَةِ﴾ بـ : ﴿لَآ﴾ فكأنّه نفى المغفرة الثّابتة لله بـ : ﴿لَآ﴾ لاتصالها بـ : ﴿ٱلْمَغْفِرَةِ﴾ في لفظه، وإذا قال : ﴿وَادْخُلِي جَنَّتِي﴾ (الفجر - ٣٢)، ﴿لَآ﴾ فكأنّه نفى ما ثبت من دخوله الجنّة، وإذا قال : ﴿وَالاَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلهِ﴾ (الانفطار - ١٩)، ﴿وَيْلٌ﴾، ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ (العصر - ٣)، ﴿وَيْلٌ﴾ قرن الويل المذموم باسم الله وبالصّبر الممدُوحَين، والويل واد في جهنّم، وقيل كلمة تُقال لمن يستحق العذاب[٥].

---

(١)- ينظر : حرز الأماني، الشّاطبيّ، البيت رقم ١٠٣، (ص : ٩)، والنّشر، ابن الجزري، (٢/٤٣٨)، والقصيدة الحُصَريّة، الحُصَريّ، البيت رقم : ٢٩، (ص : ٩٥).

(٢)- ينظر : التَّيسير، الدَّانيّ، (ص : ٢٧).

(٣)- يُريد الشّارح وغيره من المؤلِّفين بهذا الرّمز، أنَّ الكلام ما زال موصولاً ومعناهُ : إلى آخر ما ذُكر، وإنّما يرمزون به اختصارا. والله أعلم.

(٤)- قال الدَّانيّ في جامع البيان، (٢/٣٥٥) : «وكان شيخنا أبو الفتح يُنكر ذلك...إذْ لا أصل له من رواية ولا تحقيق له من دراية» اهـ.

(٥)- جاء في تفسير معنى "الويل" ستّة أقاويل، ذكرها الماورديّ في تفسيره النّكت والعيون، (١/١٥١)، وينظر ما قاله أبو حيّان في البحر المحيط، (١/٤٤٣)، فإنّه مهمٌّ وخلاصتُه أنَّه لو صحَّ في تفسيرها شيء عن رسول الله ﷺ لوجب المصير إليه، ولما لم يصحّ فيها شيء، فالمرجع ما فسّره بها أهل اللّغة، لذا قال العلاّمة الشّنقيطي في كتابه أضواء البيان، (٧/٣٦٥) : «والأظهر أنّ لفظة "ويل" كلمة عذاب وهلاك، وأنَّها مصدرٌ لا فعل له من لفظه» اهـ.

وقد تدخل عليه الهاء فيقال ويله، قال الشّاعر[1] :

لأمّك ويلةٌ وعليك أخرى * ....

فكأنّ النّاظم قدّر دخول الهاء عليه، ثمّ جمعه بالألف والتّاء، بناءً على أنّ أقلّ الجمع اثنان، وإلاّ فحقّه أن يُثنّى؛ لأنّ المراد لفظاَ الويل اللّذان في أوّل السّورتين المذكورتين.

وقوله في "الأربع" و"للفصل" متعلّقان بـ"بسمل" و"عن ضرورة" و"بين النّفي" متعلّقان بالفصل. ثمّ قال :

[٤١] وَالسَّكْتُ أَوْلَى عِنْدَ كُلِّ ذِي نَظَرْ * لأَنَّ وَصْفَهُ الرَّحِيمَ مُعْتَبَرْ

أراد أن يبيّن في هذا البيت ما هو الأَولى في دفع القُبح على تسليمه، وأن يضعّف قول من بسمل في السّور الأربع المتقدّمة.

فقوله "والسّكت أولى" البيت، أي : السّكت اليسير بين هذه السُّور أَولى في دفع القُبح من الفصل بالبسملة عند كلّ ذي نظر سديد؛ لأنّ وصف الله تعالى وهو ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ من ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ معتبر فيه عند وصله بهذه السُّور الأربع ما اعتبروه في وصل ما قبلهنّ بهنّ من القبح؛ لأنّ التّالي إذا قال : ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ﴿لَآ﴾، فكأنّه نفى الرّحمة الثّابتة لله تعالى بـ : ﴿لَآ﴾، وإذا قال : ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ﴿وَيْلٌ﴾، قَرَن اسم الله الممدوح بالويل المذموم، وذلك قبيح في اللّفظ، فالقبح الذي فَرّ منه من فصل بالبسملة قد وقع في مثله، فالمَصير إلى السّكت أَولى، لزوال قُبح اللّفظ به، مع كونه منقولا عن ورش[2]، وتخصيص البسملة له بالسّور الأربع غير منقول عنه، على أنّ ما ذكروه من القبح غير مُسَلَّم، إذْ قد

---

(١)- وهو : مالك بن جعدة التَّعلبيّ، ويقال التَّغلبيّ من شعراء الدَّولة الأمويّة، وتمام البيت :

.... * فلا شاة تُنيل ولا بعير

ويُروى (بالفاء أو بالقاف) بلفظ :

.... * فلا شاة تقصّ ولا بعير

ينظر : شرح ديوان الحماسة، المرزوقي، (١١٤٦/٤)، والمحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، (١٠٣/٦)، وتاج العروس، الزَّبيديّ، (٣٩/١٨)، ولسان العرب، ابن منظور، (٤٢٢/١٥).

(٢)- ينظر : القصد النَّافع، الخرّاز، (ص : ٨٧ - ٨٨)، وتحصيل المنافع، السّملالي، (ص : ٧٩ - ٨٠).

وقع في القرآن العظيم كثير من ذلك، كقوله تعالى : ﴿ٱلْقَيُّومُ ۝ لاَ تَاخُذُهُۥ﴾ (البقرة - ٢٥٣-٢٥٤)، ﴿ٱلْعَظِيمُ ۝ لآَ إِكْرَاهَ﴾ (البقرة - ٢٥٤-٢٥٥)، ﴿ٱلْمُحْسِنِينَ ۝ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ﴾ (المرسلات - ٤٤-٤٥)، وليس في ذلك قبحٌ، إذا استوفى القارئ الكلام الثّاني وتمّمه.

فإن قلتَ : تقدّم في باب التّعوّذ أنّه إذا كان في أوّل القراءة اسم جلاله، نحو ﴿ٱللَّهُ لآَ إِلَٰهَ إِلاَّ هُوَ﴾ (البقرة - ٢٥٣)، فالأوْلى أن لا يُوصل التّعوّذ بالجلالة، لما فيه من البشاعة وهذا منه؟

فالجواب : أنّ التّعوّذ ليس من القرآن كما تقدّم، فلا يتأتّى فيه ما يتأتّى في القرآن بعضه مع بعض؛ لأنّه كشيء واحد، والحاصل أنّ التّفرقة بين هذه السُّور وغيرها بما ذكروه ضعيفة، ومذهب الأكثرين عدم التّفرقة، لكن الذي استقرّ عليه أمرنا في الإقراء اعتبار قبح اللّفظ في السّور الأربع تبعًا للقائلين به، إلاّ أنّا لا نفصل بالبسملة، بل السّاكتُ يجري على أصله، والواصل له السّكت فقط والمبسمل يسقط له من أوجُه البسملة وصلها بأوّل السّورة؛ وهذا هو الذي يقتضيه[1] كلام النّاظم وهو المأخوذ به كما يعلم من غيث النّفع[2].

والضّمير في قول النّاظم "وَصْفَه" يعود على "الله"، و"الرّحيم" بدل من وصفه، ويُرْوَى بالخفض على الحكاية وبالنّصب على الإعراب، و"معتبر" خبر "أنّ". ثمّ قال :

[٤٢] وَلاَ خِلاَفَ عِنْدَ ذِي قِرَاءَهْ ❁ فِي تَرْكِهَا فِي حَالَتَيْ بَرَاءَهْ

[٤٣] وَذِكْرِهَا فِي أَوَّلِ الْفَوَاتِحْ ❁ وَالحَمْدُ لِلَّهِ لأَمْرٍ وَاضِحْ

لما تكلّم على استعمال البسملة وترك استعمالها بين السّورتين، وكان قوله فيما تقدم "قالون بين السّورتين بسملا[3]" البيت، شاملا لبراءة مع أنّه لا بسملة في أوّلها مطلقا، أراد أن يقيّد ما تقدّم بما هنا، فأخبر أنّه لا خلاف عند كلّ ذي قراءة في ترك البسملة في حالتي براءة وهما : حالة وصلها بالأنفال، وحالة الابتداء بها، ومثلُ القراءة، الكتابة في المصاحف، وأمّا الألواح فقد نصّ ابن

(١)- في (جـ) : (تقتضيه) بالتّاء.

(٢)- ينظر : غيث النَّفع، الصّفاقسيّ، (ص : ٢٩٥-٢٩٦).

(٣)- في (ب) و(جـ) : (بسمل) سقطت الألف.

رشد[١] في البيان[٢] على جواز كتابة البسملة فيها أوّل براءة كغيرها من السّور وقوله "وذكرِها" بالجرّ عطف على "تركِها" أي : ولا خلاف أيضا في ذكر البسملة في أوّل الفواتح يعني في أوائل فواتح السّور عدى براءة لذكره إيّاها قبلُ، وقوله "في أوّل الفواتح" يدخل فيه ﴿ٱلْحَمْدُ لِلهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ (الفاتحة - ١)، وإنما خصّها بالذّكر؛ لأنّه لا بدّ من البسملة في أوّلها، ولو وُصلت بغيرها من السّور؛ لأنّها وإن وُصلت لفظا فهي مبتدأٌ بها حكمًا.

فالحاصل أنّ القارئ إذا ابتدأ بأوّل سورة من السُّور غير براءة، فلا خلاف بين القرّاء أنّه يُبسمل، وسواء كان ابتداؤه عن قطْع أو وقْف، والمراد بالقطع هنا ترك القراءة رأسًا، بأن تكون نيّة القارئ ترك القراءة والانتقال منها لأمر آخر، وبالوقف ما قدّمناه في شرح التّرجمة، فوجهُ اتّفاقهم على ترك البسملة في حالتيْ براءة أنّها لم تكتب أوّلها في جميع المصاحف العثمانيّة[٣] وفي وجه عدم كتابتها فيها أقوال، ترجع إلى ثلاثة معان[٤] :

١- إمّا لنزول براءة بالسّيف، كما رُوي عن ابن عباس[٥] أنه سأل عليّا رضي الله عنه : «لِمَ لمْ تكتب البسملة في أوّل براءة ؟ فقال : لأنّ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ أمان وبراءةٌ نزلت بالسّيف

---

(١)- هو : أبو الوليد محمّد بن أحمد بن رشد القرطبي، (٤٥٠ هـ - ٥٢٠ هـ)، كان فقيها عالما مُقدّما في الفقه على جميع أهل عصره، وهو من أعيان المالكية بل سمّاه الذّهبيّ شيخ المالكية وقال عن حفيده : هو فيلسوف زمانه، (ت : ٥٩٥ هـ)، ومن مؤلفاته : البيان والتّحصيل لما في المستخرجة من التّوجيه والتّعليل، واختصار مشكل الآثار للطّحاوي.

ينظر في ترجمته : الصّلة، بن بشكوال، (٢/٢١١-٢١٣)، وسير أعلام النّبلاء، الذّهبيّ، (١٩/٥٠١-٥٠٢).

(٢)- ينظر : البيان والتّحصيل، ابن رشد، (١٧/٣٥٥).

(٣)- ينظر : مختصر التّبيين لهجاء التّنزيل، أبو داود، (٣/٦٠٨).

(٤)- ذكرها العلاّمة أبو العبّاس أحمد بن يوسف-المشهور بالسّمين الحلبيّ- في شرحه على الشّاطبيّة المسمّى : العقد النّضيد في شرح القصيد، وقد حقّقه الدّكتور أيمن رشدي سويد، ينظر : (١/٣٤٤-٣٤٦).

(٥)- هو : أبو العبّاس عبد الله بن عبّاس الهاشميّ رضي الله عنه (٣ ق هـ - ٦٨ هـ) عرض القرآن على أُبي بن كعب رضي الله عنه وزيد بن ثابت رضي الله عنه وقرأ عليه مجاهد وسعيد بن جبير وأبو جعفر القارئ، وهو ترجمان القرآن ببركة دعاء رسول الله ﷺ له، كان يرتّل القرآن حرفا حرفاً، ويكثر في ذلك من النّشيج رضي الله عنه ولم يكن في زمانه أحدٌ أعلم منه رضي الله عنه. ولمّا توفي صلّى عليه ابن عمّه محمّد بن الحنفيّة ثمّ قال : «مات اليوم ربّانيُّ الأمّة رضي الله عنه» اهـ.

ينظر في ترجمته : معرفة القراء الكبار، الذّهبيّ، (١/١٢٩-١٣١)، وغاية النّهاية، ابن الجزري، (١/٣٨١- ٣٨٢).

ليس فيها أمان» (١) يعني أنّها نزلت بنقض العهود التي كانت بين النّبيّ ﷺ وبين المشركين، وبأنْ يَنْبُذ كلّ ذي عهْد عهْدَه، وأن لا يقربُوا المسجدَ الحرَام بعد ذلك العام، وفيها الآية التي يسمّيها المفسرون آية السّيف(٢).

٢- وإمّا لاحتمال أنّها من الأنفال، كما روي عن عثمان رضي الله عنه(٣).

٣- وإمّا لنسخ أوّلها كما رُوي عن جماعة منهم مالك، قال : «تُرِك من أوّلها ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾؛ لأنّه سقَط أوّلُها»، يعني نُسخ. قيل : «كان أوّلها "الشّيخ والشّيخة إذا زنيا فارجموهما ألبتّة نكالاً من الله"»(٤).

وقيل كان أوّلها ((لو أنّ لابن آدم واديا من ذهب [ووادِيا من فضّة] لابْتَغَى ثالثا [لينفق منه] ولا يملأُ جوفَ ابن آدم إلاّ التّراب ويتوب الله على من تاب))(٥).

---

(١)- أخرجه الحاكم في مستدركه، حديث رقم : ٣٢٧٣، (٣٦٠/٢)، وابن الأعرابي في معجمه، (٢٩٨/١).

(٢)- وهي قوله تعالى : ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَٱحْصُرُوهُمْ وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (التّوبة - ٥). وهي الآية التي قال عنها الضّحّاك بن مزاحم : «إنها نسخت كلَّ عهد بين النّبيّ ﷺ وبين أحد من المشركين وكلّ عهد وكلّ مدّة». ينظر : تفسير ابن كثير، (٤٩٥/٢)، وهذا الأثر الذي ذكره ابن كثير مرويٌّ عند ابن أبي حاتم في تفسيره، (١٠/٥).

(٣)- وأخرجه أحمد في مسنده، حديث رقم : ٣٩٩، (٤٥٩/١-٤٦٠)، وابن شبّه في تاريخ المدينة، (١٠١٥/٣)، والبزّار في مسنده، (٨/٢)، وضعّفه الألبانيّ في ضعيف سنن أبي داود، (٣٠٦/١).

(٤)- هذه الآية تُسمّى آية الرّجم منسوخة تلاوة لا حكما، وكلّ من ذكرها يعُدّها من منسوخ سورة الأحزاب، ولم أقف عمّن عدّها من منسوخ براءة.

(٥)- لم أجده بهذا اللّفظ، وبنحوه أخرجه البخاري في كتاب الرّقاق، باب ما يتّقى من فتنة المال، حديث رقم : ٦٤٣٥، ومسلم في كتاب الزّكاة، باب لو أنّ لابن آدم واديين لابتغى ثالثا، حديث رقم : ١٠٤٧، وغيرهما، وما جعلته بين عارضتين لم يذكر في ألفاظ الأحاديث التي وقفت عليها، وكذلك لم أقف على كون هذا الحديث كان أوَّل سورة التّوبة، ثمّ نُسخ، وغايةُ ما وقفتُ عليه قولُ أنس رضي الله عنه كان فيما أُنزل من الوحي فذكره بنحوه، كما في جامع معمر بن راشد، (٤٣٦/١٠)، وكذا قولُ أُبَيّ بن كعب رضي الله عنه ((كنّا نرى أنّ هذا الحرف من القرآن))، فذكره بنحوه أيضا، كما في شرح مُشكِل الآثار، للطّحاويّ، (٢٧٧/٥)، وأقرب ما وقفتُ عليه ولكن ليس فيه أنّها كانت أوّل براءة، وهو ما رواه الطّحاويّ في شرح مُشكِل الآثار، (٢٧٤/٥)، من قول أبي موسى الأشعريّ رضي الله عنه : ((نزلت سورة

وعن ابن عجلان[1] أنّه قال : «بلغني أنّ براءة كانت تعدل سورة البقرة أو قريباً منها، فلذلك لم يكتب في أوّلها ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾»[2]، يريد أنّه نُسخ من أوّلها ما نَقُص، والمعنى الأوّل وهو لنزولها بالسّيف أقوى؛ لأنّ عليه الجمهور من أهل العلم؛ ولأنّ المعْنَيَيْن الأخيرين يقتضيان أنّ القارئ إذا ابتدأ بها مخيّرٌ في البسملة كسائر الأجزاء؛ ولأنّ تسميتها بالتّوبة والبَحُوث[3] والمخزية والفاضحة والمنَكِّلة، وغير ذلك من الأسماء، يقتضي أنّها سورة مستقلّة لا بعض سورة كما يقتضيه المعنى الثّاني[4].

ووجهُ اتّفاقهم على ذكر البسملة في أوّل الفواتح، أنّ من بسمل بين السّورتين يعتقد أنّها آية من أوّل كلّ سورة لتواترها، كذلك في قراءته فأتى بها وصلاً وابتداء، ومن تركها بين السّورتين يَعتقد أنّها ليست بآية لتواتر حذفها في قراءته، وإنّما أتى بها في فواتح السُّور؛ لأنّها عنده، إنّما كُتبت في المصحف لأوائل السُّور تبرّكًا فأتى بها ابتداءً، لئلاَّ يخالف المصحف وصلا وابتداء، ولولا ذلك لحذفها في الابتداء كالوصل، فهي عنده كهمزة الوصل؛ تُحذف وصلا وتثبت ابتداءً. وإلى ما ذكرناه من وجه ترك استعمال البسملة في حالتي براءة ووجه ذكرها في أوّل الفواتح أشار النّاظم بقوله : "لأمر واضح" أي : عند العلماء[5].

● **تنبيه** : قد علمتَ أنّ براءة لا بسملة في أوّلها، فإذا ابتدأت بها فالأمر واضح، وإذا وصلتها بسورة أخرى كالأنفال أو غيرها فيجوز لجميع القرّاء ثلاثة أوجه :

=فرُفِعَت وحُفظَ منها))، فذكره بنحوه، وكذلك (٢٧٦/٥)، قوله ﷺ : ((وإنّا كنّا نقرأ سورةً نشبّهها في الطّول والشّدّة ببراءة، فأُنسيناها، غير أنّي قد حفظتُ منها)) فذكره بنحوه أيضا. والله أعلم.

(١)- هو : أبو عبد الله محمّد بن عجلان القرشيّ، (ت. ١٤٨ هـ) إمامٌ قدوةٌ فقيهٌ عابدٌ، كان له حلقة في المسجد النّبويّ، وهو من صغار التّابعين. قال ابن المبارك : لم يكن بالمدينة أحد أَشبه بأهل العِلم من ابن عَجلان، كنتُ أشبّهه بالياقوتة بين العُلماء. ينظر في ترجمته : سير أعلام النّبلاء، الذّهبيّ، (٣١٧/٦-٣٢٢).

(٢)- ذكره عنه مكّيّ بن أبي طالب القيسيّ في كتابه الكشف، (٢١/١)، بلاغًا حيثُ قال : قال ابنُ عجلان : «بلغني أنَّ براءة» فذكره، اهـ.

(٣)- في (أ) : (البحوت) بالتّاء. وسمّاها بذلك المقداد ﷺ، ينظر: جامع البيان، الطبري، (٤٧٣/١١).

(٤)- أي أنّها من الأنفال، كما رُوي ذلك عن عثمان ﷺ.

(٥)- ينظر : العقد النّضيد، السَّمين الحلبيّ، (٣٤٨/١).

الأوّل : الوقف واختاره ابن الجزْريّ[1]، **الثّاني** : السّكت، **الثّالث** : الوصل.

وتُقرأ في الأداء على هذا التّرتيب، والسّكت منصوص[2] عليه، خلافًا لمن منعه. وقوله "والحمد لله" معطوف على الفواتح. والحمد بالرّفع على الحكاية، و"لأمر[3] واضح" تَنَازَعه كلٌّ من "ترك" و"ذكر". ثمّ قـــال :

[٤٤] وَاخْتَارَهَا بَعْضُ أُولِي الأَدَاءِ ❁ لِفَضْلِهَا فِي أَوَّلِ الأَجْزَاءِ

لمّا تكلّم على البسملة بين السُّورتين وفي أوائل السّور، انتقل يتكلّم عليها في ابتداء الأجزاء والمراد بالأجزاء أواسط السّور، وهي ما كان بعد أوّل السّورة ولو بكلمة، ولا خلاف بينهم في جواز الإتيان بالبسملة وعدم الإتيان بها في الابتداء بأواسط السّور وإنما اختلفوا في المختار، فاختارها جمهور العراقيّين[4] وإلى اختيارهم ووجهه أشار بقوله "واختارها بعض أولي الأداء" البيت، يعني اختار البسملة جمهورُ العراقيّين في أوائل الأجزاء وأواسط السّور لفضلها أي : لأجل فضلها وثوابها المرتّب على الإتيان بها، ومفهومه أنّ غير هذا البعض لم يخترها في ذلك وهو محتمل لاختيار تركها، وهو مذهب جمهور المغاربة[5]، ومحتمل للتّفصيل وهو أن يؤتى بها لمن يُسمل بين السّورتين كقالون، وتترك لمن لم يسمل بينهما، وإليه ذهب بعضُ أهل الأداء ومحتمل للتّخيير في الإتيان بها وتركها، وهو الذي صرّح به الشّاطبي حيثُ قال :

.... * وَفي الأَجـزَاءِ خَيَّـرَ مَنْ تَـلاَ[6]

---

(١)- ينظر : النّشر، ابن الجزري، (٢٦٩/١).

(٢)- قال ابن الجزريّ في النّشر، (٢٦٩/١) : «أمّا السّكت فلا إشكال فيه عند أصحاب السّكت، وأمّا عن غيرهم من الفاصلين والواصلين فمن نصّ عليه لهم ولسائر القرّاء أبو محمّد مكّيّ في تبصرته». ينظر : التّبصرة، (ص : ٢٤٨)، قلتُ : وقد نصَّ عليه لحمزة ابن الباذش في الإقناع، (١٥٨/١-١٥٩)، وقال ابن الجزري في النّشر أيضا، (٢٦٩/١)، : «وإذا أُخِذَ بالسّكت عن حمزة فالأخذ به عن غيره أحْرى» اهـ.

(٣)- في (أ) : (الأمر)، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٤)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (٢٦٥/١).

(٥)-ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (٢٦٥/١).

(٦)- ينظر : حرز الأماني، الشّاطبيّ، البيت رقم : ١٠٦، (ص : ٩).

تبعًا للدّاني في التّيسير[١] وتبعهما كثيرون، لكن يشكل على التّخيير أنّ البسملة ذِكْرٌ، وأدنى مراتبه النّدْب، فكيف يكون[٢] مخيرًا فيها؟.

والجواب : أنّ المراد بالتّخيير في عبارة من عبّر به عدم تأكّد الطّلب ونفي الكراهة، فلا ينافي أنّ أصل النّدب ثابت إذا أتى بها، فالتّخيير حقيقة في الإتيان بها مع حصول ثواب المندوب وفي تركها مع عدم الكراهة، لا في الإتيان بها وتركها على السّواء، وعلى ما للدّاني وللشّاطبيّ جرى عملُنا، ولو قال النّاظم[٣] :

وَخَيِّـــرَنْ فِيهَـــا لَـــدَى الأَدَاءِ * إِذَا ابْتَـــدَأْتَ أَوَّلَ الأَجْـــزَاءِ

لوافق مسلكه الذي هو طريق الدّاني، وظاهر إطلاق النّاظم والشّاطبيّ الأجزاء كالدّاني في التّيسير[٤] يتناول أجزاء براءة، وللمتأخّرين فيها خلاف، فمنهم من قال إنّها كأجزاء غيرها[٥]، ومنهم من منع البسملة في أوائل أجزائها[٦] والعمل عندنا على التّخيير فيها كغيرها من أجزاء السّور.

● **تنبيه** : إذا تَرَكْت البسملة في أوائل الأجزاء، وكان في أوّل الجزء اسم من أسمائه تعالى أو ضميره نحو ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ (البقرة - ٢٥٣)، ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ (فاطر - ١)، ﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ﴾ (الأنعام - ١٤٢)، ﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ﴾ (فصّلت - ٤٦)، فالأوْلى أن تقف على الاستعاذة وتبتدئ بالجزء، ولا تصلهما لما في ذلك من البشاعة عند وصل "الرّجيم" بـ"اسم الله" أو ضميره، وبعض من لم يُبسمل يرى استعمال البسملة فيما ذُكر لدفع البشاعة المذكورة، واختار

---

(١)- ينظر : التَّيسير، الدَّانيّ، (ص : ٢٧).

(٢)- في (ب) و(ج) : (تكون) بالتّاء.

(٣)-كأنَّ الشَّارح اقتبس هذا من كلام أبي شامة في إبراز المعاني، (٢٣٦/١).

(٤)- ينظر : التّيسير، الدَّانيّ، (ص : ٢٧).

(٥)-كالعلاّمة السّخاوي في كتابه جمال القرّاء، (٤٨٤/٢).

(٦)-كالعلاّمة الجعبريّ في كتابه كنز المعاني، (٣٥٦/٢). قلتُ : قال العلاَّمة ابن الجزريّ في النّشر، (٢٦٦/١) : «وكلاهما يُحتمل» اهـ.

بعضهم أن يرجع القارئُ إلى ما قبل ذلك فيبتدئ به، ولا يبتدئ بالجزء،[1] والأوْلى في ذلك كلّه ما ذكرناه أوّلاً.

وقوله "بعض أولي الأداء" فاعل بـ"اختار"، و"أولي" بمعنى أصحاب وهو من الملحقات بجمع المذكر السّالم في الإعراب، و"لفضلها" و"في أوّل" متعلّقان بـ"اختار". ثم قال :

[٤٥] وَلاَ تَقِفْ فِيهَا إِذَا وَصَلْتَهَا ❁ بِالسُّورَةِ الأُولَى التِي خَتَمْتَهَا

ذكر في هذا البيت أوجه البسملة التي تُتصوَّر عند من يبسمل بين السّورتين، وجملتها أربعة؛ ثلاثة جائزة في القراءة وواحد ممنوع :

- **فالأوّل** : من الأوجه الجائزة الوقف على آخر السّورة وعلى البسملة؛ لأنّ الوقف على كلٍّ منهما تامّ.
- **الثّاني** : الوقف على آخر السّورة الأولى، ووصل البسملة بأوّل السّورة الثّانية، واختاره الدّاني[2]. واستحسنه الجعبريّ[3]؛ لإشعاره بالمراد وهو أنّها للتّبرّك أو أنّها من السّورة[4].
- **الثّالث** : وصلها بآخر السّورة الأولى وبأوّل السّورة الثّانية؛ لأنّ وصل مواضع الوقف جائز، وهذه الأوجه على سبيل التّخيير لا على وجه ذكر الخلاف، فبأيِّ وجه منها قُرِئ جاز، ولا يُحتاج إلى الجمع بينها إلاّ إذا قصد القارئ أخذها من المقرئ لتصحّ له الرّواية بجميعها، فيقرأ بها على هذا التّرتيب الذي ذكرناه، ويقرأ بعد ذلك بأيّها شاء.

---

(١)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٩٤-٩٥).

(٢)- ينظر : جامع البيان، الدَّانيّ، (٣٥٨/٢).

(٣)- هو : أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبريّ، (٦٤٠ هـ - ٧٣٢ هـ) كان إماما في هذا الشّأن عارفا بفنون من العلم مشهورا بالفضائل، تلا بالسّبع على أبي الحسن الوجوهيّ صاحب الفخر الموصليّ، وبالعشر على المنتخب التّكريتيّ، صاحب ابن كُدي، وأسند القراءات بالإجازة عن الشّريف أبي البدر الدّاعي، وأجاز له الحافظ يوسف بن خليل، وجمع عليه القراءات طائفة منهم الشّيخ محمد المطرّز وسيف الدّين بن آيد غدي الشّمسيّ، خلّف تراثا حافلا بالكتب، أبرزها : كنز المعاني في شرح حرز الأماني، الاهتداء في الوقف والابتداء، والتّرصيع في علم البديع.

ينظر في ترجمته : معرفة القرّاء الكبار، الذَّهبيّ، (١٤٦٣/٣-١٤٦٥)، وغاية النّهاية، ابن الجزري، (٢٥/١-٢٦).

(٤)- ينظر : كنز المعاني، الجعبري، (٣٦١/٢).

- **والوجه الرّابع** : (الممنوع) هو وصل البسملة بآخر السّورة والوقف على البسملة وإنّما مُنع؛ لأنّ البسملة لأوائل السُّور لا لأواخرها[1]، ولكون هذا الوجه ممنوعًا نهى عنه النّاظم بقوله "ولا تقِفْ فيها" البيت، يعني أنّك إذا وصلت[2] البسملة بآخر السّورة الأولى التي ختمتها فلا تقف على البسملة، بل صِلها أيضا بالسّورة الثّانية، فيؤخذ منه وجهان :

أحدهما بالمنطوق، وهو الوجه الرّابع الممنوع.

والثّاني بالمفهوم وهو الوجه الثّالث من الأوجه الجائزة، ومفهومه أيضًا أنّك إذا لم تصلها بالسّورة الأولى، فلك الوقف عليها ولك وصلها بالسّورة الثّانية، وهما الوجه الأوّل والثّاني من الأوجه الجائزة، فالأوجه أربعة تؤخذ من البيت منطوقًا ومفهومًا[3].

● **تنبيه** : لو وصل القارئ آخر السّورة بأوّلها كأصحاب الأوراد في تكرير سورة الإخلاص أو غيرها، فهل حكم ذلك حكم السّورتين أم لا؟ قال ابن الجزري : «لم أجد فيه نصًّا، والذي يظهر البسملة قطعا، فإنّ السّورة والحالة هذه مبتدأة، كما لو وصلتَ النَّاس[4] بالفاتحة»[5] اهـ.

وقوله "فيها" متعلّق بـ"تقف" و"في" بمعنى على و"إذا" من قوله "إذا وصَلْتَهَا" شرطيّة وجوابها محذوفٌ لدلالة ما تقدّم عليه، والتّقدير : إذا وصلتها فلا تقف عليها. ثمّ قـــــــال :

---

(١)- ينظر : إبراز المعاني، أبو شامة، (٢٣٧/١).

(٢)- هذا اللّفظ سقط من : (جـ).

(٣)- ينظر : القصد النَّافع، الخرّاز، (ص : ٩٦).

(٤)- هذا اللّفظ سقط من : (جـ).

(٥)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (٢٧٠/١).

﴿باب أحكام ميم الجمع﴾

[٤٦] الْقَوْلُ فِي الخِلاَفِ فِي مِيمِ الجَمِيعْ ❁ مُقَــرِّبُ الْمَعْـــنَى مُهَـــذَّبٌ بَـــدِيعْ

ذكر في هذا الباب الخلاف والاتّفاق بين قالون وورش في ميم الجميع، وترجم بهذا البيت للخلاف فقط، اكتفاءً بذِكْره عن ذِكْر الاتّفاق، على حدّ ما تقدّم في ترجمة البسملة، وميم الجميع (وتسمّى ميم الجمع)(١)، هي الميم الزّائدة الدّالّة على جمع المذكّرين(٢) حقيقة أو تنزيلا(٣)، فخرج بالزّائدة الميم الأصليّة، كميم "نكلّم"، و"يعلم"، وبالدّالّة على جمع المذكّرين(٤) الميم في نحو : ﴿وَءَاتَيْنَـٰهُمَا﴾، ودخل بقولنا حقيقة أو تنزيلا الميم في نحو : ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ (آل عمران - ١٣٩)، فإنّها دالة على الجمع حقيقة، والميم في نحو "حَفِظَكُمُ اللهُ" خطاباً لواحد نزّلته منزلة جماعة مذكّرين تعظيما له، ومنه قوله تعالى : ﴿عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِمْ أَن يَّفْتِنَهُمْ﴾ (يونس - ٨٣) فإنّ الضّمير في ﴿مَلَإِيْهِم﴾ يعود على فرعون، وجُمع على ما هو(٥) المعتاد في ضمير العظماء(٦).

• **واعلم** : أنّه لا بدّ أن يقع قبل ميم الجمع واحدٌ من حروف أربعة، يجمعها لفظ : أَهْتَكَ، فالكاف نحو : ﴿أَنفُسَكُمْ﴾ و﴿يُسَيِّرُكُمْ﴾ و﴿مِنكُمْ﴾، والتّاء نحو : ﴿أَنتُمْ﴾ و﴿أَعْلَنتُمْ﴾،

---

(١)- وهو الأكثر استعمالا. ينظر : السّبعة، ابن مجاهد، (ص : ٧٧)، والعنوان، إسماعيل بن خلف، (ص : ٧٥)، حرز الأماني، الشّاطبيّ، البيت : رقم ١١١، (ص : ٩)، وبصائر ذوي التّمييز، الفيروز آبادي، (٤٧٥/٤).

(٢)- في (أ) : (المذكورين)، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٣)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٩٧)، وتحصيل المنافع، السّملالي، (ص : ٨٧).

(٤)- في (أ) : (المذكورين)، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٥)- هذا اللّفظ سقط من : (جـ).

(٦)- للتّحقيق في عود الضّمير عند هذه الآية، ينظر : جامع البيان، الطّبريّ، (٢٤٨/١٢-٢٤٩)، ورجّح أنّ الضّمير يعود على الذّرّيّة، فيكون معنى الآية : على خوف من فرعون وملأ الذّرّيّة من بني إسرائيل أن يصدّهم عن دينهم ويحملهم على الرّجوع عن الإيمان والكفر بالله، وهو قول بعض نحويّي أهل البصرة وما اختاره الشّارح قولُ بعض نحويّي أهل الكوفة.

والهاء نحو : ﴿أَمْرُهُمْ﴾، و﴿وَفِيهِمُ﴾، والهمزة[1] كـ : ﴿هَآؤُمُ﴾ من قوله تعالى : ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَـٰبِيَهْ﴾ (الحاقّة - ١٨)، وليس في القرآن غيره.

ولا يجوز في كلٍّ من الكاف والتّاء والهمزة مع هذه الميم إلاّ الضّمّ، كما تقدّم في أمثلتها. وأمّا الهاء فإن تقدّمتها كسرة أو ياءٌ ساكنة فتُكسر لمجانستها، نحو : ﴿قُلُوبِهِم﴾، و﴿بِهِمْ﴾، و﴿إِلَيْهِمْ﴾، و﴿فِيهِمْ﴾، وتضمُّ فيما عدى ذلك، نحو : ﴿عِندَهُمْ﴾، و﴿لَهُمْ﴾، و﴿عَنْهُمُ﴾ لأصالة الضَّمِّ في الهاء، بدليل أنّها إذا أُفردت ضُمّت كـ﴿هُمْ﴾، مع اطّراد الضّمّ فيها دون الكسر، إذْ كلّ موضع تُكسر فيه الهاء يجوز ضمّها فيه، نحو : ﴿عَلَيْهُمْ﴾، و﴿فِيهُمْ﴾ ولا عكس[2].

وقوله "مقرّب المعنى"، يعني به أنّه يقرّب المعاني البعيدة للفهم.

وقوله "مهذّب" أي : مُخَلَّصُ اللّفظ محرّر، ولذلك قرّب المعاني البعيدة.

والمراد بالبديع هنا المحدَث، المخْتَرَع، النّظم الذي لم يُسبق له مثال، وأشار بذلك إلى حسن نظمه[3].

ويجوزُ في "مقرّب المعنى" و"مهذَّب" و"بديع" الرّفع على أنّها أخبارٌ لمبتدإ محذوف تقديره هو، ويجوز نصبها على الحال، ويكون وقف بالسُّكون على بديع حالة النّصب على لغة ربيعة[4].

---

(١)- في (أ) : (الهمزء)، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٢)- ينظر : الكشف، مكّيّ بن أبي طالب، (٣٥/١)، وشرح الهداية، المهدوي، (١٨/١).

(٣)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٩٨).

(٤)- يعني جواز الوقف على المنوّن المنصوب بالسّكون، لا أنّ لغة ربيعه كلّها كذلك، فقد ذكر بعض المحقّقين أنّ في أشعارهم كثيرا ما يقفون على المنوّن المنصوب بالألف كسائر العرب. ينظر : حاشية الصّبان على شرح الأشموني لألفية بن مالك، محمّد بن علي الصّبان، (١٦٩٤/٤).

ثمّ قـــال :

[٤٧] وَصَـــلَ وَرْشٌ ضَــمَّ مِــيمَ الجَمْــعِ ❁ إِذَا أَتَــتْ مِــنْ قَبْــلِ هَمْــزِ الْقَطْــعِ
[٤٨] وَكُلُّهَـــا سَـــكَّنَهَا قَـــالُونُ ❁ مَـــا لَـــمْ يَكُـــنْ مِـــنْ بَعْـــدِهَا سُـــكُونُ

لميم الجمع حالتان :

- **إحداهما** : أن تقع قبل متحرّك.
- **والثّانية** : أن تقع قبل ساكن.

وسيتكلّم على الحالة الثّانية بعدُ، وتكلّم هنا على الحالة الأُولى، فأخبر أنّ ورشًا يَضُمُّ ميم الجمع ويصِلُها بواو إذا أتت من قبل همز القطع، نحو : ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمُۥٓ ءَآنذَرْتَهُمُۥٓ أَمْ لَمْ﴾، (البقرة - ٥)، وأنّ قالونًا يسكّن هذه الميم مطلقًا وقعت قبل همز القطع أو غيره ما لم يقع بعدها سكون، ومفهوم قوله "إذا أتت من قبل همز القطع" أنّ ورشًا لا يصلها إذا أتت قبل همز الوصل بأنْ وقعت قبل ساكن، نحو : ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾، (البقرة - ١٨٣).

وسيصرّح بهذا المفهوم بعدُ، ومفهومه أيضا أنّها إذا لم تأت قبل همزة أصلاً لا قطعيّة ولا وصليّة، نحو : ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ۝٦ غَيْرِ اِ۬لْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾، (الفاتحة - ٦-٧)، فلا يصلها ورش أيضا، ولم يصرّح بهذا المفهوم، لكون حكمه معلومًا وهو الإسكان ما لم تتّصل بالضّمير، فإن اتّصلت به، ضُمَّت ووُصلت بواو، باتّفاق القرّاء كلّهم[1]، نحو : ﴿فَأَسْقَيْنَٰكُمُوهُ﴾، (الحجر - ٢٢)، ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾، (هود - ٢٨)، ﴿فَاتَّخَذتُّمُوهُمْ﴾، (المومنون - ١١١).

ومفهوم قوله "ما لم يكن من بعدها سكون" أنّ قالونًا لا يسكّنها إذا وقع بعدها سكون، بل يضمّها، كما سيصرّح به في البيت بعدُ، وما اقتصر عليه النّاظم لقالون من الإسكان مطلقًا، هو

---

(١)- حكى الإجماع المهدوي في شرح الهداية، (٢٣/١)، فقال : «وهذا إجماع سوى ما حكاه يونس فإنّه حكى : أعطيتُكُمْه وهو شاذٌّ».

قلتُ : ما حكاه يونس من الخلاف ليس بين القرّاء وإنما هو بين أهل اللّغة، ومع ذلك فقد ضعّفه الأئمة. ينظر : الكتاب : سيبويه، (٣٩٩/٢)، وسرّ صناعة الإعراب، ابن جني، (١١٦/١). إذا تقرّر هذا يكون ما أبهمه الزّمخشريّ في الفائق، (٦٦/٢) من قوله : «قول بعضهم أعطيتُكُمْه» المرادُ به ما حكاه يونس بن حبيب الضّبّيّ، كما صرّح به سيبويه وابن جني. والله أعلم.

أحد طرقٍ له في ميم الجمع، **الطريق الثّاني** : الضّمّ مطلقا، **الطريق الثّالث** : التّخيير في الوجهين، للخلاف فيهما عن قالون، وبالخلاف عنه صرّح الدّاني في التّيسير(١).

وقال الشّاطبيّ(٢) :

.... * وَقَـــــالُونٌ بِتَخْيِــــيرِهِ جَـــــلاَ

والذي جرى به عملنا القراءةُ بالوجهين لقالون، مع تقديم السّكون في الأداء، لكونه الأشهر عنه، ووجه القراءة بالوجهين، الجمع بين لغة الإسكان ولغة الضّمّ الآتيتين، وقد جاءت رواية ورش موافقةً لإحدى لغات(٣) العرب(٤) في ميم الجمع الواقعة قبل متحرّك، وهي ثلاث لغات(٥) :

- **إحداها** : الضّمُّ والصّلة بواو مطلقًا.
- **الثّانية** : الإسكان وحذف الصّلة مطلقا.
- **الثّالثة** : الضّمّ والصّلة بواو مع الهمزة وإسكانها مع غيرها.

---

(١)- ينظر : التَّيسير، الدَّانيّ، (ص : ٢٧).

(٢)- ينظر : حرز الأماني، الشّاطبي، البيت رقم : ١١١، (ص : ٩).

(٣)- في (أ) و(ب) : (للعرب)، والتّصويب من : (جـ).

(٤)- وافقتْ رواية ورش اللّغة الثّالثة، ووافقتْ قراءةُ ابن كثير وأبي جعفر ورواية قالون في أحد وجهيها اللّغة الأولى، ووافقتْ قراءة الباقين ورواية قالون في وجهها الآخر اللّغة الثّانية. ينظر : البُحور الزّاخرة في شواهد البدور الزّاهرة، عبد الرّزاق بن علي، (ص : ٤٨-٤٩).

(٥)- ذكر ابن جني في المحتسب، (١٢٠/١)، والعُكبري في كتابيه إملاء ما منّ به الرّحمن، (٩/١)، والتّبيان، (١٢/١) أنّ ﴿عَلَيْهِمْ﴾ فيها عشر لغات وخلاصتها :

- خمسٌ مع ضمّ الهاء يترتّب عليها في الميم : إسكانها وضمّها من غير واو، وضمّها مع واو، وكسرها من غير ياء، وكسرها مع الياء.

- وخمسٌ مع كسر الهاء ويترتّب عليها في الميم، إسكانها وكسرها من غير ياء وكسرها مع الياء، وضمّها من غير واو، وضمها مع واو.

وأفاض أبو عليّ الفارسيّ في الحجّة، (٥٧/١) وما بعدها، في توجيه القراءات السّبع، فليرجع إليه من أراد التّوسع.

والأصل[1] من هذه اللّغات : اللّغة الأُولى[2]، بدليل اتّفاقهم على الضّمّ والصّلة بواو مع الضّمير نحو ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾، (هود - ٢٨)، كما تقدّم، وإنّما خَصّت اللّغة الثّالثة الآتية عليها رواية ورش، الضّمّ والصّلة مع همزة القطع؛ لأنّ الهمزة حرفٌ شديدٌ بعيد المخرج، فضُمّت الميم قبلها ووُصلت بواوٍ، ليُستَعان بذلك على النُّطق بها[3].

● **تنبيه** : قد علمتَ أنّ في ميم الجمع وجهين لقالون : السّكون والضّمّ، على ما جرى به عملنا وسيأتي له في المدّ المنفصل وجهان : القصر والمدّ، فإذا اجتمعت الميم والمدّ المنفصل (في آية واحدة ففيهما أربعة أوجه[4] :

قصر المنفصل)[5] مع سكون الميم ثمّ مع ضمّها، ومدّ المنفصل مع سكون الميم ثمّ مع ضمّها، هذا إذا تقدّم المنفصل على الميم، كقوله تعالى : ﴿وَالذِينَ يُومِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾، (البقرة - ٣)، فإن تأخّر المنفصل وتقدّمت الميم، كقوله تعالى : ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾، (البقرة - ٦)، ففيها الأوجه الأربعة أيضا، إلاّ أنّك تأتي بسكون الميم مع قصر المنفصل، ثمّ مع مدّه، ثمّ تأتي بضمّ الميم مع قصر المنفصل ثمّ مع مدّه.

وقول[6] النّاظم "ما لم يكن "، "ما" فيه مصدريّة ظرفيّة، و"سُكُون" اسم "يَكُنْ"، و"من بعد" متعلّق بمحذوف خبرها، وفي نسخة "ما لم يَجِئ" وعليها فـ"سكون" فاعل "يجئ"، و"من بعدها" متعلّقٌ به. ثمّ قال :

[٤٩] وَاتَّفَقَا فِي ضَمِّهَا فِي الْوَصْلِ ❁ إِذاَ أَتَتْ مِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْوَصْلِ

---

(١)- في (ب) : (والأضل) بالضّاد المعجمة.

(٢)- ينظر : شرح الهداية، المهدوي، (٢٣/١).

(٣)- ينظر : تحصيل المنافع، السّملالي، (ص : ٨٨-٨٩)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٩٩-١٠٠)، وهناك عِلَلٌ أخرى ذكرها المهدوي في شرح الهداية، (٢٥/١).

(٤)- ينظر : حلّ المشكلات، الخليجيّ، (ص : ٦٨).

(٥)- ما جعلتُه بين قوسين سقط من : (ج).

(٦)- في (ج) : (قول) سقطت الواو قبلها.

تكلّم في هذا البيت على ميم الجمع إذا وقعت قبل ساكن وهي الحالة الثّانية لها، فأخبر أنّ قالونًا وورشًا اتّفقا في حالة الوصل على ضمّ ميم الجمع، يعني : من غير صلة إذا أتت من قبل همزة[1] الوصل، يعني : "من قبل" ذي "همز الوصل" أي : لفظٌ في أوّله همز وصل، بأن وقعت قبل ساكن نحو : ﴿عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ (البقرة - ١٨٢)، ﴿وَأَنتُمُ ٱلاَعْلَوْنَ﴾ (آل عمران - ١٣٦)، ﴿إِنَّهُم ٱتَّخَذُواْ﴾ (الأعراف - ٢٨).

فقوله "من قبل همز الوصل" على حذف مضاف يدلّ عليه السّياق تقديره "ذي" وبدونه لا يستقيم الكلام؛ لأنّ همزة الوصل لا يُنطق بها في الوصل، فكيف تقع ميم الجمع قبلها ؟

والجواب : بأنّ المراد إذا أتت مرسومة من قبل همز الوصل بعيد؛ لأنّ الكلام في اللّفظ لا في الرّسم، فوجه ضمّها من غير صلة قبل السّاكن، أمّا عند من وصلها بواو قبل المتحرّك، فهو أنّه حذف الواو مع السّاكن وأبقى الضّمّة على الأصل، وأمّا عند من سكّنها قبل المتحرّك، فهو أنّه حرّكها لالتقاء السّاكنين واختار الضّمّ؛ لأنّه حركتها الأصليّة كما تقدّم، فهي[2] أوْلى من حركة عارضة و"في" من قوله "في ضمّها" بمعنى على، و"الوصل" في الشّطر[3] الأوّل بمعنى الاتّصال، وفي الشّطر الثّاني بمعنى التّوصّل[4]. وسمّيت الهمزة التي تَثبُت في الابتداء وتسقُط في الدّرج همزة وصل؛ لأنّها يُتوصّل بها إلى النّطق بالسّاكن، ولذلك سمّاها الخليل[5] سُلَّم اللّسان[6]. ثمّ قـــال :

---

(١)- في (ب) و(جـ) : (همز) بالتّذكير.

(٢)- هذا اللّفظ في (أ) غير واضح، والتّصويب من : (ب)، وفي (جـ) : (فهو).

(٣)- هذا اللّفظ في (أ) غير واضح، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٤)- ينظر : شرح الهداية، المهدوي، (٢٥/١-٢٦)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٠٢)، وإبراز المعاني، أبو شامة، (٢٥٠/١).

(٥)- هو : أبو عبد الرّحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزديّ، (١٠٠ هـ - ١٧٠ هـ)، إمام اللّغة والأدب وواضع علم العروض، ولد بالبصرة وبها مات، روى عن أيّوب السّختياني وغيره، وتتلمذ على يديه سيبويه، ومن مؤلفاته :كتاب العين،كتاب العروض،كتاب الشّواهد.

ينظر في ترجمته : الوافي بالوفيات، الصّفديّ، (٢٤٠/١٣-٢٤٤)، وتاريخ العلماء النّحويّين، التّنوخيّ، (ص : ١٢٤-١٣٤).

(٦)- ينظر : العين، الخليل، (٤٩/١).

[٥٠] وَكُلُّهُمْ يَقِفُ بِالإِسْكَانِ ❁ وَفِي الإِشَارَةِ لَهُمْ قَوْلاَنِ
[٥١] وَتَرْكُهَا أَظْهَرُ لِلْقِيَاسِ ❁ وَهْوَ الذِي ارْتَضَاهُ جُلُّ النَّاسِ

لما بيّن حكم ميم الجمع حالة الوصل، شرع في بيان حكمها في حالة الوقف، فأخبر أنّ كلّ القرّاء نافع وغيره، اتّفقوا على جواز الوقف على ميم الجمع بالإسكان؛ لأنّه أصل الوقف، وقوله "وفي الإشارة لهم قولان" أي : وفي جواز الإشارة للقرّاء عند الوقف على ميم الجمع ومنعها قولان :

- الجواز[١] : لأبي محمّد مكّي.
- والمنع[٢] : لأبي عمرو[٣] الدّاني.

والمراد بـ"الإشارة" الرَّوْم والإشْمَام، وسيأتي بيانهما في باب الوقف -إن شاء الله- ومحلّ القولين إنّما هو على قراءة من ضمّها[٤] قبل متحرّك في الوصل، وأمّا على قراءة من أسكنها وصلاً فلا خلاف في منع الإشارة، لعدم حركَةٍ في الوصل يُشار إليها في الوقف[٥]، وكذلك تُمنع الإشارة اتّفاقا في ميم الجمع الواقعة[٦] قبل ساكن نحو : ﴿وَأَنتُمُ ٱلاَعْلَوْنَ﴾ (آل عمران - ١٣٦)، إن وقف على ﴿أَنتُمْ﴾، لعُرُوض الحركة لالْتِقاء السّاكنين، وإنّما اختلف الشّيخان[٧] في ذلك لعدم وجود نصّ ممّن تقدّمها في المسألة فقاسها مكّيٌّ على هاء الضّمير[٨] في نحو : ﴿قَدْرُهُۥ﴾، و﴿انشَرَهُۥ﴾، لاشتراكهما في زيادة الصّلة بالواو في الوصل وسقوطها في الوقف.

---

(١)- ينظر : التّبصرة، مكّيّ بن أبي طالب، (ص : ٣٤١).

(٢)- ينظر : جامع البيان، الدَّانيّ، (٣٨٧/٢)، والتّيسير، الدَّانيّ، (ص : ٥٤).

(٣)- في (جـ) : (عمر) سقطت الواو بعد الرّاء.

(٤)- في (جـ) : (ضمَّ).

(٥)- ينظر : القصد النَّافع، الخرّاز، (ص : ١٠٣).

(٦)- في (أ) : (الوقعة) سقطت الألف بعد الواو، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٧)- يعني : أبا محمّد مكّي وأبا عمرو الدَّانيّ، كما هو ظاهر في سياق الكلام. وكذلك لقَّبهما من قبل ابن الباذش في كتابه الإقناع، (٤٨/١).

(٨)- ينظر : التّبصرة، مكّيّ بن أبي طالب ، (ص : ٣٤١-٣٤٢).

وقاسها الدّانيّ[1] على ذال ﴿يَوْمَبِذٍ﴾ ونحوه، لاشتراكهما في عُروض الحركة، فإنّ حركة ميم الجمع إنّما جِيء بها للتوصّل إلى الصّلة بالواو، زيادة في الجمع كما زيدت الألف في التّثنية، نحو : ﴿عَلَيْكُمَا﴾، و﴿عَلَيْهِمَا﴾، وحركة ذال ﴿يَوْمَبِذٍ﴾، ونحوه، جيء بها للتّوصّل إلى زوال التقاء السّاكنين، سكون الذّال وسكون التّنوين؛ فكما لا يشار إلى حركة الذّال من ﴿يَوْمَبِذٍ﴾[2] ونحوه، لا يشار إلى حركة ميم الجمع لعُروض كلٍّ منهما، ورَدَّ الدّانيّ على مكّيّ[3] وبالغ في إنكار قوله، وفرّق بين هاء الضّمير وميم الجمع، بأنّ هاء الضّمير حركتها أصليّة لم يؤت بها لأجل شيء يُتَوصَّل إليه، فلمّا ذهبت صلتها في الوقف عُوملت حركتها معاملة سائر الحركات الأصليّة، فدخلتها الإشارة، بخلاف ميم الجمع، فإنّما[4] حُرِّكت لأجل واو الصّلة كما تقدّم، فلمّا ذهبت صلتها في الوقف عادت إلى السّكون فامتنعت الإشارة فيها، كما امتنعت في سائر السّواكن[5].

ومذهب الدّانيّ هو الأرجح[6] وعليه اقتصر الشّاطبي[7] وبه جرى عملنا وإلى أرجحيّته[8] أشار النّاظم بقوله "وتركها أظهر للقياس"، يعني أن ترك الإشارة ومنعها أظهر في القياس من جوازها، لعدم وُجود الفرق بين المقِيس والمقِيس عليه، على القول بالمنع، ولوجوده على القول بالجواز، كما تقدّم.

---

(١)- لم أقف على مصدر كلام الدَّانيّ في هذا القياس.

(٢)- قال ابن الباذش في الإقناع، (٥٢٩/١) : «قال لي أبي ﷺ : لا يمتنع الرَّوْمُ في "يومئذ" وبابه؛ لأنّ الحركة قد لزمته في الوصل في الاستعمال، فيكون الوقف عليها كالوقف على كلّ متحرّك، وإن كان أصلها إذا لم يدخلها التّنوين عوضا السّكونُ، وكأنّها مع التّنوين في حكم ما بُني على الكسر، وحركات البناء تُشَمُّ وتُرَام كحركات الإعراب» اهـ.

(٣)- نقل هذا الرّدّ، السّخاوي في فتح الوصيد، (٥٢١/٢). وأبو شامة في إبراز المعاني، (٢٠٠/٢-٢٠٢).

(٤)- في (جـ) : (فإنّها) بالهاء.

(٥)- ينظر : القصد النَّافع، الخرّاز، (ص : ١٠٤).

(٦)- وما أحسن قول الجعبريّ بعدما حكى مذهب الشّيخين في كنز المعاني، (لوحة : ١٣٨، وجه : أ، سطر : ٢٥) -مخطوط- : «قد تنازع الشّيخان في هذه المسألة ولا رواية مع أحدهما» اهـ. وفي المطبوع، (٩٤٩/٢).

(٧)- ينظر : حرز الأماني، الشّاطبي، البيت، رقم ٣٧٣، (ص : ٣٠).

(٨)- في (ب) : (أرحجيّته) بتقديم الحاء على الجيم.

وقوله "وهو الذي ارتضاه جلُّ النّاس" أي : ترك الإشارة وهو الذي اختاره أكثر النّاس والمراد بهم النّاقلون لمذهب الدّانيّ الآخذون به. ثمّ قال :

باب هاء الكناية

[٥٢] الْقَوْلُ فِي هَاءِ ضَمِيرِ الْوَاحِدِ ۞ وَالخُلْفِ فِي قَصْرٍ وَمَدٍّ زَائِدِ

ذكر في هذا الباب أحكام هاء ضمير الواحد المتّفق عليها قالون وورش والمختلف فيها.

فقوله في التّرجمة "القول في هاء ضمير الواحد" على حذف مضاف وصفة، والأصل هكذا : القول في أحكام هاء ضمير الواحد المتّفق عليها والخلف، إلخ، فحَذَف المضاف وهو "أحكام" وصرّح في الشّطر الثّاني بما يدلّ عليه ويبيّن المرادَ منه، وهو قوله "في قصر ومدّ زائد"؛ لأنّ المراد بأحكام هاء الضّمير في هذا الباب قصر الحرف الزّائد على هاء الضّمير ومدّه، وسيأتي بيانهما، وحذف قوله "المتّفق عليها" الذي هو صفة "أحكام" لدلالة الخلف عليه.

وهاء الضّمير في اصطلاح القرّاء[١] هي الهاء الزّائدة الدّالّة على الواحد المذكّر، وتسمّى هاء الكناية[٢]، فخرج بالزّائدة الهاء الأصليّة، كالهاء في : ﴿نَفْقَهُ﴾ و﴿لَبِن لَّمْ يَنتَهِ﴾ (العلق - ١٥)، وبالدّالّة على الواحد المذكّر الهاء في نحو : ﴿عَلَيْهَا﴾ و﴿عَلَيْهِمَا﴾ و﴿عَلَيْهِم﴾، فقول النّاظم "ضمير الواحد" أخرج الهاء الأصليّة وضمير الواحدة والاثنين والجماعة، وتتّصل هاء الضّمير

---

(١)- ينظر : العنوان، إسماعيل بن خلف، (ص : ٧٧)، وفتح الوصيد، علم الدّين السّخاوي، (٢٥٨/٢)، والنّشر، ابن الجزري، (٣٠٤/١)، والإقناع، ابن الباذش، (٤٩٥/١).

• **تنبيه** : جُلُّ ما اطّلعت عليه يذكر بأنّ هذه الهاء يؤتى بها للدّلالة على المفرد المذكّر الغائب، والأمر الذي استوقفني أنّ هذه الهاء كثيرًا ما يُكنى بها عن الباري جلّ في علاه، ومن هنا نلاحظ أنّ في تعريفها تنقّصًا في حقّ الباري جلّ في علاه إذا كان الضّمير يعود إليه وذلك حين يوصف بالمذكر الغائب؛ وهذه صفة نقص محض لا تليق به، لذا أرى أنّه من اللائق أن نذكر لها تعريفًا جامعًا مانعًا سالمًا من النّقص في حقّ الباري جلّ في علاه كأن نقول مثلاً : هي الهاء الزّائدة التي يُكنى بها عن الواحد أو المفرد. والله أعلم.

(٢)- تسميتُها هاء الكناية هو اصطلاح الكوفيّين، وأمّا الأوّل (أعني هاء الضّمير) فهو اصطلاح البصريّين.

ينظر : شرح الطّيّبة، النّويريّ، (١/ ٣٥٨)، قلتُ: ولا مشاحة في الاصطلاح إذا عرفت الحقائق.

بالاسم، نحو : ﴿أَهْلِهِۦ﴾ و﴿رَسُولِهِۦ﴾، وبالفعل نحو : ﴿جَآءَهُۥ﴾ و﴿يَنصُرُهُۥ﴾، وبالحرف، نحو : ﴿لَهُۥ﴾ و﴿مِنْه﴾، وللعرب فيها أربع لغات[1] :

- **إحداها** : الضّمّ والصّلة بواو مطلقا.
- **الثّانية** : الضّمّ من غير صلة مطلقا.
- **الثّالثة** : الكسر والصّلة بياء، إذا وقعت بعد كسرة أو ياء ساكنة.
- **الرّابعة** : الكسر من غير صلة إذا وقعت بعد كسرة أو ياء ساكنة أيضا.

والأصل من هذه اللّغات الضّمّ والصّلة بواو مطلقا، بدليل اطّراد ذلك فيها، إذْ كلّ هاء مكسورة يجوز ضمُّها، فقد قرئ في المتواتر ﴿عَلَيْهُ ٱللَّهَ﴾ (الفتح - ١٠)[2]، ﴿لِأَهْلِهُ ٱمْكُثُوٓاْ﴾(طه - ٩)[3]، بضمّ الهاء من ﴿عَلَيْهُ﴾ ومن ﴿لأَهْلِهُ﴾ وقرئ شاذًّا ﴿فِيهُ هُدىً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة - ١)[4]، ﴿فَخَسَفْنَا بِهِۦ بِدارِهُ ٱلأَرْضَ﴾ (القصص - ٨١)[5] بضم الهاء من ﴿فِيهُ﴾ ومن ﴿بِهُ﴾ و﴿بِدارِهُ﴾، وقوله "في قصر" يُقرأ بكسرة واحدة من غير تنوين؛ لأنّه مضافٌ في التّقدير إلى مثل ما أُضِيف إليه "مدّ"، والتّقدير : في قصر زائد ومدّ زائد أي : حرف زائد، ومُرَاده بالقصر في هذا الباب حذف الصّلة وبالمدّ إثباتها، وهو اصطلاح للمتقدّمين من القُرّاء والنّحويّين كما ذكره الدّاني[6]،

---

(١)- ينظر : تحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ٩٥).

(٢)- وهي قراءة حفص عن عاصم، قال الشّاطبيّ في حرز الأماني، البيت رقم : ٨٤٤، (ص : ٦٧) :

وَهَا كَسْرَ أَنْسَانِيهِ ضُمَّ لِحَفْصِهِمْ * وَمَعْهُ عَلَيْهِ اللهَ فِي الفَتْحِ وَصَّلاَ

(٣)- وهي قراءة حمزة الزّيات، قال الشّاطبي في حرز الأماني، البيت رقم : ٨٧١ (ص : ٦٩) :

لِحَمْزَةَ فَاضْمُمْ كَسْرَ هَا أَهْلِهِ امْكُثُوا * ....

(٤)- وهي قراءة الزُّهري وابن محيصن، وغيرهما، قال ابن عطية في المحرر الوجيز، (٩٨/١-٩٩) : «وقرأ الزّهري وابن محيصن ومسلم بن جُندب وعبيد بن عمر "فيهُ"، بضمّ الهاء ... وقرأ ابن اسحاق "فِيهُو"، ضمّ الهاء ووصلها بواو» اهـ.

(٥)- وهي قراءة أهل الحجاز. ينظر : الكتاب، سيبويه، (٣١٠/٤)، والمقتضب، المبرّد، (١٧٥/١).

(٦)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٠٦)، وقد أشار محقّقه إلى أنّ هذا الكلام في التّيسير للدّاني ولم أقف عليه في باب ذكر هاء الكناية. والله أعلم.

ومراده بالحرف الزّائد على هاء الضّمير صلتها من واو أو ياء، وإنّما كانت الصّلة حرفا زائدا؛ لأنّها حرف إشباع وحرف الإشباع زائد. ثمّ قال :

[٥٣] وَاعْلَـمْ بِـأَنَّ صِـلَةَ الضَّـمِيرِ ❁ بِـالوَاوِ أَوْ بِاليَـاءِ لِلتَّكْثِيـرِ

ذكر في هذا البيت أنّ وجه صلة هاء الضّمير بالواو إذا كانت مضمومة وبالياء إذا كانت مكسورة، هو تكثير حروف ذلك الضّمير، لكونه اسمًا على حرف واحد خفيٍّ ضعيفٍ وهو الهاء، فَقَوَّوْه بالصّلة، إلاّ أنّ الأصل في تلك الهاء أن تكون مضمومة موصلة بواو، كما تقدّم؛ فإنْ كان قبلها كسرة أو ياء ساكنه فإنّها تُكسر للتّخفيف والمشاكلة، وإذا وُصلت المكسورة انقلبت الواو التي كانت مع الضّمّة ياء؛ لأنّهم[1] يفِرّون في كلامهم من الواو السّاكنة بعد الكسر طلبا للتّخفيف، فأصل، ﴿بِهِۦ﴾ و﴿عَلَيْهِ﴾، "بهُو"، و"عليهُو"، بضمّ الهاء مع الصّلة بواو، ففُعل بهما ما ذكرنا، وهذا التّوجيه الذي أشار إليه النّاظم لأبي محمّد مكّي[2]، وقال سيبويه[3] : «زيدت الواو على الهاء في المذكّر كما زيدت الألف عليها في المؤنّث ليستويا في باب الزّيادة»[4] وقيل : «إنما زيدت عليها لتُخرجها من الخفاء إلى الإبانة؛ لأنّ الهاء من الصّدر[5] والواو من الشّفتين، فإذا زيدت عليها بيّنتها»[6].

---

(١)- يعني : العرب، وفرارهم هذا للاستثقال لا للاستحالة. ينظر : شرح شافية ابن الحاجب، الأستراباذي، (٤٦/٣).

(٢)- ينظر : الكشف، مكّي بن أبي طالب، (٤٢/١-٤٤).

(٣)- هو : أبو بشير عمرو بن عثمان بن قنبر، مولى بني الحارث بن كعب، (١٤٨ هـ - ١٨٠ هـ)، إمام النّحاة وأوّل من بسط علم النّحو، لزم الخليل بن أحمد فبرع وساد أهل عصره وألّف كتابه الكبير الذي لا يدرك شأوه فيه، لقّبه الذّهبيّ بـ"حجّة العرب"، ولُقّب بـ"سيبويه" وهي كلمة فارسيّة معناها بالعربيّة رائحة التُّفاح.

ينظر في ترجمته : معجم الأدباء، ياقوت الحمويّ، (٢١٢٢/٥-٢١٢٩)، ووفيات الأعيان، ابن خلّكان، (٤٦٣/٣-٤٦٥)، وتاريخ العلماء والنّحويين، التّنوخي، (ص : ٩٠-١١٢)، وسير أعلام النّبلاء، الذّهبي، (٣٥١/٨-٣٥٣).

(٤)- ينظر : الكتاب، سيبويه، (٣٠٥/٤) بمعناه، ولعلَّ الشَّارح أخذه عن صاحب كتاب العقد النَّضيد؛ لأنَّ لفظه يشبه لفظه. ينظر : العقد النّضيد، السّمين الحلبيّ، (٥٦٧/١-٥٦٨).

(٥)- سيأتي التّحقيق في مخرج الهاء عند الكلام على المخارج والصفات.

(٦)- قال المهدوي في شرح الهداية، (٢٦/١-٢٧) : «وقال أصحاب الخليل وسيبويه»، فذكره.

وقوله "بالواو" متعلّق[1] بقوله "صلة" و"للتّكثير" متعلّق بمحذوف خبر "أنّ" ولامه للتّعليل.

ثمّ قال :

[٥٤] فَالْهَاءُ إِنْ تَوَسَّطَتْ حَرَكَتَيْنْ ❁ فَنَافِعٌ يَصِلُهَا بِالصِّلَتَيْنْ

لهاء الضّمير[2] خمس حالات[3] :

- **إحداها** : أن تقع بين حركتين حقيقة، نحو : ﴿أَنَّهُۥ هُوَ﴾ (الطّور - ٢٦)، ﴿لَهُۥ صَاحِبُهُۥ﴾ (الكهف - ٣٦)، ﴿فِي رَبِّهِۦٓ أَنْ﴾ (البقرة - ٢٥٧).
- **الثّانية** : أن تقع بين ساكنين نحو : ﴿ءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ﴾ (الحديد - ٢٦)، ﴿فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾ (البقرة - ١٨٤).
- **الثّالثة** : أن تقع بين متحرّك قبلها وساكن بعدها، نحو : ﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ﴾ (فاطر - ١٣)، ﴿عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ﴾ (الكهف - ١).
- **الرّابعة** : عكس الثّالثة نحو : ﴿عَقَلُوهُ وَهُمْ﴾ (البقرة - ٧٤)، و﴿فِيهِ هُدًى﴾ (البقرة - ١).
- **الخامسة** : أن تقع بين حركتين في الحال وهي في الأصل بين ساكن قبلها ومتحرّك بعدها.

وسيذكر النّاظم حكم الحالة[4] الخامسة بعدُ، وأشار في هذا البيت إلى حكم الحالات الأربعة الباقية.

---

(١)- في (أ) : (متلق)، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٢)- لقد ذكر أبو القاسم المغربي في كتابه الكامل، (ص : ٤٦٤)، فرقًا بين هاء الإضمار وهاء الكناية، فقال : «العلماء بهذا الشّأن فرّقوا بينهما، لما فيهما من الاختلاف وسمّوا أحدهما، وهي المتّصلة بالفعل المجزوم ضميرا والآخر كناية، وهاء الإضمار، وسمّوا غيرها هاء كناية، وهما اسمان على الحقيقة، ولسنا نقصد بهذه الهاء على ما يعود؛ لأنّ الكلام يطول فيه والمقصود بذلك النّوع التّفسير.» اهـ.

(٣)- ينظر : إتحاف فضلاء البشر، البنّا، (١٤٩/١)، وشرح طيّبة النّشر، النّويريّ، (٣٥٩/١)، وقد عدّا أربعا وجعلا القسم الخامس هنا من مُستثنيات القسم الأوّل.

(٤)- هذا اللّفظ سقط من : (جـ).

فأخبر أنّ نافعا من روايتي قالون[1] وورش يصل هاء الضّمير المتقدّم ذكرها بالصّلتين، وهما الواو إن كانت مضمومة والياء إن كانت مكسورة، بشرط أن تتوسّط بين حركتين حقيقة، كما في الأمثلة المتقدّمة، ومفهوم قوله "إن توسّطت حركتين"، أنّها إن لم تتوسّطهما بأن توسّطت ساكنين أو ساكنا ومتحرّكا، تقدّم السّاكن أو تأخّر فنافعٌ لا يصلها بل يحذف صلتها، وهو كذلك في صور المفهوم الثّلاث، وقد تقدّمت أمثلتها، فالحالات الأربع تُؤخذ مع أحكامها من البيت منطوقا ومفهوما[2].

فوجه الصّلة إن توسّطت هاء الضّمير حركتين كون الصّلة هي الأصل، مع عدم المانع منها، ووجهُ حذف الصّلة إن توسّطت ساكنين أو متحرّكا فساكنا هو الْتِقاء السّاكنين صلة الهاء والحرف الذي بعدها، وإنّما حُذفت صلتُها إذا وقعت بين ساكن قبلها ومتحرّك بعدها كراهة اجتماع حرفين ساكنين بينهما حرف خفيّ وهو الهاء، فحُذفت الصّلة لسكونها وسكون ما قبل الهاء ولم يتعدّ بالهاء؛ لأنّها ليست بحاجز حصين لخفائها وشدّة ضعفها[3]. ثمّ قال :

[٥٥] وَهَـاءُ هَـذِهِ كَهَـاءِ الْمُضْمَـرِ ۞ فَوَصْـلُهَا قَبْـلَ مُحَـرَّكٍ حَـرِي

ذكر في هذا البيت حكم الهاء من لفظ هذه حيثما وقع في القرآن، وقد تبرّع بذكرها في هذا الباب؛ لأنّها غير داخلة في التّرجمة لكونها ليست بهاء ضمير، وإنما هي مُبدلة من ياءٍ والأصل "هذي" كما قاله الدّاني[4]، وإنّما ذكرها هنا لمشاركتها لهاء الضّمير في الحكم، ولهذا قال "وهاء هذه كهاء المضمر" يعني أنّها أُجريت مُجرى هاء الضّمير الواقعة بعد كسرة لشَبَهها بها في كونها متطرّفة بعد كسرة، فأُعطيت حُكمها من إثبات الصّلة وحذفها، فتُوصل بياء إن وقعت قبل متحرك نحو : ﴿هَـٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ﴾ (الأعراف - ٧٨)، وإلى هذا أشار بقوله "فوصلها قبل محرّك حريّ" أي : حقيق وتحذف صلتها لالْتِقاء السّاكنين إن وقعت قبل ساكن نحو : ﴿هَـٰذِهِ ٱلۡأَنۡهَـٰرُ﴾ (الزّخرف - ٥٠)،

---

(١)- في (أ) : (قولون)، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٢)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٠٧-١٠٨).

(٣)- ينظر : شرح الهداية، المهدوي، (٢٧/١-٢٨)، والكشف، مكي بن أبي طالب، (٤٢/١-٤٣).

(٤)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٠٩)، والإقناع، ابن الباذش، (٤٩٤/١)، وهو الصّواب، وقال ابن عظيمة في منح الفريدة الحمصية، (ص : ٢٦٦)، «وهي هاء تأنيث» اهـ.

وهذا يستفاد من مفهوم قوله "قبل محرّك"، وإنّما قال "قبل محرَّك" ولم يقل "بين محرّكين" كما قال في هاء الضّمير؛ لأنّ ما قبلها وهو الذّال لا يكون إلاّ مكسورا بخلاف ما بعدها، فقد يكون ساكنا وقد يكون متحرِّكا كما عُلم(1). ثم قال :

[٥٦] وَاقْصُـرْ لِقَالُونٍ يُـؤَدِّهِ مَعَا ❁ وَنُؤْتِـهِ مِنْهَا الـثَّلاَثَ جُمَعَا

[٥٧] نُوَلِّـهِ وَنُصْـلِهِ يَتَّقِـهِ ❁ وَأَرْجِـهِ الحَـرْفَيْنِ مَـعْ فَأَلْقِـهِ

[٥٨] رِعَايَـةً لأَصْـلِهِ فِـي أَصْـلِهَا ❁ قَبْـلَ دُخُـولِ جَـازِمٍ لِفِعْلِهَـا

ذكر في هذه الأبيات وما بعدها إلى آخر الباب حكم الحالة الخامسة من حالات هاء(2) الضّمير، وهي أن تقع بين حركتين في الحال، وهي في الأصل بين ساكن قبلها ومتحرّك بعدها، والهاء في هذه الحالة لا تكون إلاّ متّصلة بالمضارع المجزوم أو بأمر المخاطَب، وقد وردت في القرآن العظيم في ستّة عشر موضعًا، وهي روايتي قالون وورش عن نافع على ثلاثة أقسام(3) :

- قسم اتّفقا فيه على وصل هائه، وهو ثلاثة مواضع : ﴿أَيَحْسِبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾، بسورة (البلد - ٧)، ﴿خَيْراً يَرَهُۥ﴾، ﴿شَرّاً يَرَهُۥ﴾ بسورة (الزّلزال - ٨-٩).

- وقسم اتّفقا فيه على قصر هائه، وهو : ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ بسورة (الزّمر - ٨)، لا غير.

- وقسم اختلفا فيه وهو اثنا عشر موضعا؛ وَصَلَهَا كلّها ورش وقصرها كلّها قالون بخُلف عنه في قوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَّاتِهِۦ مُومِناً﴾ بـ(طه - ٧٤).

وبدأ النّاظم بالقسم الثّالث المختلف فيه، فذكر منه في البيت الأوّل والثّاني أحد عشر موضعا، أمر بقصر الهاء فيها، يعني حذف صِلَتها لقالون وهي : ﴿يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾، ﴿لاَّ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾، الموضعان بـ(آل عمران - ٧٤)، ولذلك قال "معا"، و﴿نُوتِهِ مِنْهَا﴾ وفي ثلاثة مواضع اثنان بـ(آل عمران -

(1)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٠٩)، ومنح الفريدة الحمصيّة، ابن عظيمة، (ص : ٢٦٦)، وتحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ٩٦).

(2)- في (أ) : (ها) سقطت الهمزة، والتّصويب من : (ب) و(ج).

(3)- ينظر : مختصر البارع، ابن جزي، (ص : ٣٨-٣٩)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١١٠)، وتحصيل المنافع، السّملالي، (ص : ٩٧).

١٤٥)، وهمـــــــا : ﴿وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا نُؤتِهِ مِنْهَا﴾، ﴿وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلۡاَخِرَةِ نُؤتِهِ مِنْهَا﴾، والثّالث في (الشّورى - ١٨) وهو : ﴿وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلدُّنْيَا نُؤتِهِ مِنْهَا﴾، ولذلك قال "نؤته منها الثّلاث جمعا". و﴿نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ﴾، وكلاهما بـ(النّساء - ١١٤)، و﴿يَتَّقِهِ﴾ بـ(النّور - ٥٠)، و﴿أَرْجِهِ﴾، موضـعان، أحـدهما بـ(الأعراف- ١١٠) في قولـه تعـالى : ﴿قَالُوٓا أَرْجِهِ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ﴾، والثّـاني بـ(الشّعراء - ٣٥) في قوله تعـالى : ﴿قَالُوٓاْ أَرْجِهِ وَأَخَاهُ وَابْعَثْ﴾. وإليهمـا أشـار بقوله "وأرجه الحرفين" يعني الكلمتين، و﴿فَأَلْقِهِ إِلَيْهِمْ﴾ بسورة (النّمل - ٢٨).

وسيذكر الموضع الثّاني عشر المختلف فيه عن قالون وفُهِم من قوله "واقصر لقالون"، إلخ، أنّ ورشا لا يقصر هذه المواضع بل يصلها كلّها، وهو كذلك كما تقدّم، وإنّما وصلها ورشٌ مراعاةً[1] للحال؛ لأنّ الهاء واقعة بين حركتين في الحال، وإنّما حذف قالون صلتها لما ذكره النّاظم بقوله "رعاية لأصله في أصلها" البيت؛ أي لأجل كونه راعى أصله يعني : قاعدته في أصل هذه الهاء الواقعة في هذه المواضع، وأصل قالون وقاعدته أنّ هاء الضّمير مهما[2] وقعت بين ساكن قبلها ومتحرّك بعدها فإنّه لا يصلها كما عُلم من مفهوم قوله قبل "فالهاء إن توسّطت حركتين" وأصل الهاء في هذه المواضع واقعة بين ساكن فمتحرّك والأصل : "يؤدّيه"، و"نؤتيه"، و"نولّيه"، و"نصليه"، و"يتقيه"، و"أرجيه"، و"فألقيه"، فحذف منها حرف العلّة وهو الياء للجازم في الفعل المضارع والبناء في فعل الأمر، وإنّما قال "قبل دخول جازم لفعلها" مع أنّ ﴿أَرْجِهِ﴾ و﴿فَأَلْقِهِ﴾ فعلا أمر مبنيّان لا مجزومان، نظرا للأكثر، أو أنّه مشى على قول الكوفيّين أنّ فعل الأمر مجزوم بلام أمر مقدّرة[3].

وقوله "جُمَعَا" توكيد للثّلاث، وأَلِفُهُ للإطلاق، و"رعاية" مفعول لأجله علّة لـ"اقصر".

ثمّ قـــــال :

[٥٩] وَصِـلْ بِطَـهَ الْهَـا لَـهُ مِـنْ يَاتِـهِ ❁ عَلَـى خِـلاَفٍ فِيـهِ عَـنْ رُوَاتِـهِ

---

(١)- في (جـ) : (مراعة) سقطت الألف بعد العين.

(٢)- في (ب) : (مهمى).

(٣)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١١١)، وتحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ٩٩)، وجامع البيان، الدّانيّ، (٣٢٢/٥).

ذكر في هذا البيت الموضع الثّاني عشر المختلف فيه عن قالون وهو ﴿يَّاتِهِۦ﴾ من قوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَّاتِهِۦ مُومِناً﴾ ب(طه - ٧٤)، فأمر بوصل هائه لقالون على خلاف في الوصل عن روَاته، فبعضهم روى عنه قصره كسائر المواضع المتقدّمة، وبعضهم روى عنه وصله كورش، وهذا الخلاف[(١)] الذي ذكره إنّما هو من طريق أبي نشيط كما نصّ عليه الدّانيّ في بعض كتبه[(٢)]، وذكر عن الحَلوانيّ الصّلة لا غير[(٣)].

وذكر الشّاطبي[(٤)] الوجهين[(٥)]، وهما مع تقديم القصر في الأداء إفرادا وجمعا قرأتُ على شيخنا، العالم العامل الزّكيّ الفاضل العلاّمة المحقّق المؤلّف المدقّق ذي الأخلاق الزّكيّة والقدر المَنيف المرحوم المنعم الأبرّ سيدي الحاج محمّد بن علي بن يالوشة الشّريف[(٦)]، شيخ القرّاء في وقته بالجامع الأعظم بالدّيار التّونسيّة، أسكنه الله أعلى أعالي القصور الفردوسيّة، وحيثما قلتُ في هذا الشّرح شيخنا فهو المراد به، وإنّما قُدّم القصر في الأداء لكونه هو مذهب قالون في ﴿يُؤَدِّهِۦ﴾ وأخواته، ولكثرة روَاته عنه وللقاعدة المرعيّة للقرّاء[(٧)]، وهي أنّه مهما[(٨)] كان الخلْفُ في هاء الضّمير لأحد من

(١)- قال السّملاليّ في تحصيل المنافع، (ص : ١٠٠) : «روى عنه -أي عن قالون- إسماعيل القاضي أنّه كان يقصرها كسائر هذه المواضع، وروى عنه أبو نشيط والحلواني أنّه كان يصلها كورش» اهـ.

(٢)- وهو كتاب : التّيسير، (ص : ١٢٤)، حيث قال : «قالون بخلاف عنه ﴿وَمَنْ يَّاتِهِۦ مُومِناً﴾ باختلاس كسرة الهاء في الوصل» اهـ. ولم يذكر وجه الإشباع ولكنَّه يُفهم من قوله "بخلاف عنه"، لذا قال المالقي في الدُّر النَّثير، (٢٦٢/٤) : «موضِّحا قول الدَّانيّ، يعني وبإشباعها» اهـ.

(٣)- ينظر: المفردات السّبع، الدَّانيّ، (ص : ١١٠)، وجعَلها تحت قسم الاختلاف بين أبي نَشيط والحلوانيّ.

(٤)- هو أبو محمّد القاسم بن فيرّه بن خلف بن أحمد الرُّعيني الأندلسيّ الشّاطبيّ، (٥٣٨ هـ - ٥٩٠ هـ) إمام مقرئ، قرأ القراءات بشاطبة على أبي عبد الله محمّد بن أبي العاص النفزي، وعلى أبي الحسن بن هذيل، وسمع الحديث، ثم استوطن مصر وتصدّر للإقراء بها وقصده الطّلبة من النّواحي؛ لأنّه كان رأسًا في القراءات، حافظًا للحديث بصيرًا بالعربيّة واسع العلم، يصحّح نسخ الصّحيحين والموطّأ من حفظه، وكان من مؤلّفاته التي ذاعت وانتشرت وسارت بها الرّكبان واشتهرت قصدتيه : "حرز الأماني" المعروفة بالشّاطبية، وكذلك قصيدته " عقيلة أتراب القصائد".

ينظر في ترجمته : معرفة القرّاء الكبار، الذّهبيّ، (١١١٠/٣-١١١٥)، وغاية النّهاية، ابن الجزريّ، (٢٠/٢-٢٢).

(٥)- ينظر : حرز الأماني ، الشّاطبيّ، البيت رقم : ٦٢-٦٣، (ص : ١٤).

(٦)- ينظر في ترجمته : تراجم المؤلفين التّونسيّين، محمّد محفوظ، (١٤٥/٥-١٤٦)، وقد توفّي سنة : ١٣١٤ هـ.

(٧)- ينظر : الجوهر المكنون، الضّبّاع، (ص : ٢٦).

(٨)- في (أ) و(ب) : (مهمى)، والتّصويب من : (ج).

القرّاء بين القصر والصّلة أو بين القصر والإسكان فالمقَدَّم القصر، ومهما[1] كان الخُلْفُ بين الصّلة والإسكان فالمقدّم الصّلة، وإنّما قدّم النّاظم الوصل في الذّكر لثبوته في الطّريقين : طريق أبي[2] نشيط وطريق الحلواني، لا لكونه أرجح من القصر في طريق أبي نشيط، بل الأرجح في طريقه القصر لما مرَّ، فوجه الوصل لقالون في هذا الموضع الجمع بين اللّغتين، ولا وجه لتخصيصه بالخلاف إلاّ اتّباع الأثر والرّواية[3].

وقوله "الها" يُقرأ بالقصر للوزن، ويتعيّن إبدال همزة "ياته" ألفًا ليطابق قوله "عن رواته" والضّمير من قوله "فيه" يعود على الوصل المفهوم من "صِل".

(١)- في (أ) و(ب) : (مهمى)، والتّصويب من : (جـ).

(٢)- هذا اللّفظ سقط من : (جـ).

(٣)- ينظر : القصد النّافع ، الخرّاز، (ص : ١١٢).

ثمّ قـــــــال :

[٦٠] وَنَـافِعٌ بِقَصْـرِ يَرْضَـهُ قَضَـى ❁ لِثِقَـلِ الضَّـمِّ وَلِلَّـذِي مَضَـى

تكلّم في هذا البيت على القسم الثّاني من أقسام ألفاظ الحالة الخامسة لهاء الضّمير، وهو ما اتّفق فيه قالون وورش على قصر هائه، فأخبر أنّ نافعا قضى أي : حكم وأمر بالقصر في هاء ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ الواقع في سورة (الزّمر - ٨)، وعُلم من نسبه القصر لنافع أنّ راوييه قالونًا وورشًا[1] اتّفقا في روايتهما عنه على قصر ﴿يَرْضَهُ﴾، فقالون جرى فيه على أصله المتقدّم في ﴿يُؤَدِّهِ﴾ وأخواته، وورشٌ خالف فيه أصله المتقدّم، وأشار إلى وجه مخالفة أصله فيه بقوله "لثقل الضّمّ"، يعني أنّ وجه قصر الهاء من يرضه في رواية ورش هو ثقل الضّمّ، فلم يحتج معه إلى التّكثير بالصّلة لثقله، بخلاف الكسر فإنّه خفيف بالنّسبة إلى الضّمّ، فَاحْتِيج معه إلى الصّلة لخفّته.

وقوله "وللّذي مضى"، يعني : ما تقدّم من قوله "رعايةً لأصله في أصلها"، البيت، فراعى ورش في ﴿يَرْضَهُ﴾ مع ثقل الضّمّ ما راعاه قالون في قصر ﴿يُؤَدِّهِ﴾ وأخواته[2]، وهو وقُوع الهاء بين ساكن فمتحرّك، وإنّما لم يراع ورش هذا الوجه في ﴿يُؤَدِّهِ﴾ وأخواته كما راعاه قالون لضَعفه عنده بانفراده فيها، وراعاه في ﴿يَرْضَهُ﴾ لتَقَوِّيه بانضمامه إلى ثقل الضّمّ[3].

ثمّ قـــــــال :

[٦١] وَلَـمْ يَكُـنْ يَـرَاهُ فِـي هَـاءِ يَـرَهْ ❁ مَـعْ ضَـمِّهَا وَجَزْمِـهِ إِذْ غَيَّـرَهْ

[٦٢] لِفَقْـدِ عَيْنِـهِ وَلاَمِـهِ فَقَـدْ ❁ نَـابَ لَـهُ الوَصْـلُ مَنَـابَ مَـا فَقَـدْ

ذكر هنا القسم الثّالث من أقسام ألفاظ الحالة الخامسة لهاء الضّمير، وهو ما اتّفق فيه قالون وورش على وصل هائه، فأخبر أنّ نافعا لم ير القصر في هاء ﴿يَرَهُ﴾ من ﴿خَيْراً يَرَهُ﴾، و﴿شَرّاً

---

(١)- هكذا ثبت في (أ) منصوبين، وفي (ب) و(جـ) : (قالونٌ وورشٌ) بالرّفع فيهما. وجاءت زيادة في هامش النّسخة (جـ) نصّها : «كذا بالأصل، قلتُ : الذي يظهر لي النّصب على البدليّة» اهـ.

(٢)- في (جـ) : (وإخوته).

(٣)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١١٢-١١٣)، وتحصيل المنافع، السّملالي، (ص : ١٠١).

يَـرَهُۥ﴾ بسورة (الزّلزال : ٨-٩)(١). و﴿أَيَحْسِبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾، بسورة (البلد - ٧)، وإنّما رَأَى فيها الصّلة مع أنّها كهاء ﴿يَرْضَهُ﴾ في كونها مضمومة مجزوم فعلها، وهو "ير" إذْ قد غيّره الجزم، وأشار إلى الفرق بين : ﴿يَرْضَهُ﴾ و﴿يَـرَهُۥ﴾، في المواضع الثلاثة، بقوله "لفقد عينه ولامه" البيت، يعني : أنّ وجه وصل نافع لهاء ﴿يَـرَهُۥ﴾ مع وجود علّة قصر ﴿يَرْضَهُ﴾ فيه لكون ﴿يَـرَهُۥ﴾ فقدت، أي : حُذفت منه عينه ولامه، بخلاف ﴿يَرْضَهُ﴾ فإنّما حذفت لامه فقط، وبيان ذلك أنّ أصل ﴿يَـرَهُۥ﴾ قبل الإعلال والجزم "يَرْأَيُ" على وزن "يَفْعَلُ" (بفتح العين) تحرّكت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفا فصار "يَرْءَى" ، ثمّ نقلت حركة الهمزة إلى الرّاء وحذفت الهمزة فصار(٢) "يرى" ثمّ دخل الجازم فحذف الألف فصار "ير"، ثمّ اتّصل به الضّمير فصار ﴿يَـرَهُۥ﴾.

وأصل ﴿يَرْضَهُ﴾ : "يَرْضَيُ" على وزن "يَفْعَلُ" أيضًا، تحرّكت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفًا فصار "يَرْضَى"، ثمّ دخل الجازم فحذف الألف فصار "يَـرْضَ" ثمّ اتّصل به الضّمير فصار ﴿يَرْضَهُ﴾، فأنت ترى ﴿يَرْضَهُ﴾ لم يحذف منه إلاّ لامه فقط وهي الألف، بخلاف ﴿يَـرَهُۥ﴾ فإنّه حذفت منه عينه وهي الهمزة ولامه وهي الألف، ولم يبق من أصوله إلاّ فاؤه وهي الرّاء، فلمّا كَثُر إعلاله، وَصَلَه نافع ليكون وصْله قائما مقام ما فَقَد وحُذف منه، وهو عينه التي زاد بحذفها على ﴿يَرْضَهُ﴾ وأمّا اللاّم فقد حذفت منهما معًا(٣).

● **تنبيـه** : ما تقدّم في "هاء الكناية" و"هاء هذه" من إثبات صلتهما تارةً وحذفها أخرى، إنّما هو في الوصل، وأمّا في الوقف فلا خلاف في حذف الصّلة تخفيفًا، وهذا بخلاف الألف في ضمير المؤنّث نحو : ﴿ضُحَىٰهَا﴾ و﴿زَكَّىٰهَا﴾ و﴿لَهَا﴾، فتثبت في الحالين إلاّ إذا كان بعدها ساكن فتحذف لالْتِقاء السّاكنين نحو : ﴿فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ﴾ (مريم - ٢٢)، وذلك؛ لأنّ الصّلة أشبهت التّنوين في كونها زيادة في الآخِر للتّتميم والتّكميل، فحذفت مع

---

(١)- قال ابن عاشور في التّحرير والتّنوير، (٤٨٩/٣٠) : «وسمّيت في كثير من المصاحف ومن كتب التّفسير "سورة الزّلزال"» اهـ.

(٢)- في (جـ) : (فصارت) بالتّأنيث.

(٣)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١١٤)، تحصيل المنافع، السّملالي، (ص : ١٠١-١٠٢)، والكشف، مكّي بن أبي طالب، (٢٣٦/٢).

الضّـمّ والكسر، كما حذف التّنوين معهما، وأُثبتت مع الفتح كما يُبدل من التّنوين ألفٌ في النّصب.

وقوله "فَقَدْ" (الأوّل) حرف تحقيق دخلت عليه الفاء، و"فَقَدْ" (الثّاني) فعل ماض من الفَقْد وهو العدم بعد الوجود، أي : مَنَاب الحرف الذي فقده لفظ ﴿يَرَهُۥ﴾، وبين "فقد" الأوّل والثّاني جناسٌ. ثمّ قـــــال :

﴿بابُ أَحكـــامِ الـمُـــدود﴾

[٦٣] القَـوْلُ فِـي المَمْـدُودِ وَالمَقْصُـورِ ❁ وَالمُتَوَسِّـــطِ عَلَـــى المَشْـــهُورِ

ذكر في هذا الباب ما يُمدّ وما يُقصر وما يُوسّط من الحروف، وذلك أحرف المدّ واللّين وحرفا اللّين فقط، فأحرفُ المدّ واللّين : الألف مطلقًا، والواو السّاكنة المضمُوم ما قبلها، والياء السّاكنة المكسور ما قبلها، وقد اجتمعت في : ﴿نُوحِيهَآ﴾، وحرفا اللّين : الواو والياء السّاكنتان المفتوح ما قبلهما، وقد تضمّنت هذه التّرجمة أنّ للأحرف المذكورة ثلاثة أحكام : المدّ والقصر والتّوسّط.

فالمدّ لغةً[١]: الزّيادة، ومنه ﴿يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم﴾ (آل عمران - ١٢٥) أي : يزدكم.

واصطلاحًا : إطالة الصّوت بحرف من حروف المدّ واللّين، أو من حرفي اللّين فقط[٢].

والقصر لغةً[٣] : الحبس، ومنه : ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِي ٱلْخِيَامِ﴾ (الرّحمن - ٧١) أي : محبوسات فيها[٤].

---

(١)- ينظر : لسان العرب، ابن منظور، (٥٠/١٣)، وفيه (٣٢٢/٦)، قال : «باب المدّ إنَّما هو الزّيادة أبدا» اهـ.

(٢)- قال ابن الطّحّان في مقدّمة أصول القراءات، (ص : ٣١) : «المدّ: عبارة عن أصوات حروف المدّ واللّين» اهـ.

(٣)- ينظر : تهذيب اللّغة، الأزهريّ، (٣٥٩/٨).

(٤)- ينظر : إيجاز البيان، النّيسابوري، (٧٩١/٢)، وسقط لفظ (فيها) من : (ب) و(ج).

واصطلاحاً : إثبات حرف المدّ واللّين أو حرف اللّين فقط، من غير زيادة عليهما[١] والتّوسّط ما بين المدّ والقصر، والأصل هو القصر[٢] لعدم احتياجه إلى سبب، والمدّ والتّوسّط فرعان عنه، لاحتياجهما إلى سبب، كما سيتّضح.

و"ال" في قوله "الممدود" و"المقصور" و"المتوسّط" موصولةٌ صادقةٌ على الحرف، وقوله "على المشهور" مرتَبط بالمتوسّط فقط، أي : وما يُوسَّطُ على المشهور المختار فيما اقتصر فيه النّاظم على التّوسّط فيما سيأتي. ثمّ قـــــــال :

[٦٤] والمَـــدُّ واللِّـــينُ مَعًـــا وَصْـــفَانِ ❁ لِلأَلِـــفِ الضَّـــعِيفِ لاَزِمَـــانِ

[٦٥] ثُـمَّ هُمَـا فِـي الـوَاوِ وَاليَـاءِ مَتَـى ❁ عَـــنْ ضَـــمَّةٍ أَوْ كَسْـــرَةٍ نَشَـــأَتَا

تقدّم معنى المدّ لغةً واصطلاحًا، وأمّا **اللّين** فهو[٣] في **اللّغة** : ضدّ الخشونة[٤].

وفي **الاصطلاح** : خروج الحرف من غير كُلفة على اللّسان، وذكر النّاظم في هذين البيتين أنّ المدّ واللّين وصفان لازمان للألف من غير شرط، وأنّهما يكونان في الواو والياء، بشرط أن تكونا ناشئتين أي : متولّدتين عن حركة تُجَانِسهما، بأن يكون قبل الواو ضمّة وقبل الياء كسرة، فقوله "عن ضمّة" يرجع للواو، وقوله "عن كسرة" يرجع للياء على "اللّفّ والنّشر المرتَّب"[٥]، ولم يصرّح باشتراط السّكون في الواو والياء؛ لأنّ الواو إذا نشأت عن ضمّة، والياء عن كسرة، لزم أن تكونا ساكنتين، فاستَغنى بذكر ذلك[٦] عن التّصريح، بشرط السّكون[٧]، وتسمّى هذه الأحرف الثّلاثة عند القرّاء

(١)- قال ابن الطّحّان في مقدّمة أصول القراءات، (ص : ٣٣) : «القصر عبارة عن صيغة حرف المدّ واللّين» اهـ.

(٢)- ينظر : الحواشي المفهمة، يالوشة، (ص : ٧٣)، وتنبيه الغافلين، الصّفاقسيّ، (ص : ١٠٨).

(٣)- هذا اللّفظ سقط من : (ب) و(جـ).

(٤)- ينظر : المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، (٢١٧/٤).

(٥)- هو فنّ في المتعدّدات التي يتعلّق بكلّ واحد منهما أمر لاحق، فاللّفّ يُشار به إلى المتعدّد الذي يؤتى به أوّلا، والنّشر يُشار به إلى المتعدّد اللاّحق، وإذا جاء النّشر على وفق ترتيب اللّفّ فهو المرتّب، وإن كان غير ذلك فهو غير المرتّب أو المشوّش. ينظر : البلاغة العربيّة، حبنَّكة الميداني، (٤٠٣/٢-٤٠٤).

(٦)- في (جـ) : (بذلك).

(٧)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١١٧)، وتحصيل المنافع، السّملالي، (ص : ١٠٦).

بحروف المدّ واللّين[1]؛ لأنّها تخرج بامتدادٍ ولينٍ من غير كلفة على اللّسان لاتّساع مَخْرَجها، فإنّ المخرج إذا اتّسع انتشر الصّوت فيه وامتدّ ولاَن، وإذا ضاق انضَغط فيه الصّوت وصَلُبَ، وكلّ حرْف مُساوٍ لمخرجه إلاّ هي، فلذلك قبلت الزّيادة وأمْكن فيها التّطويل والتّوسّط (والقصر بخلاف غيرها من الحروف، وإنّما قبِلَ حرفا اللّين فقط الزّيادةَ وأمكن فيهما التّطويل والتّوسّط)[2] لشَبَهها للواو والياء المدّيتين في السّكون وفي شيء من المدّ واللّين[3].

ووَصَف النّاظم "الألف" بقوله "الضّعيف" احترازًا عن الهمزة، فإنّ الألف لفظ مُشتركٌ يُطلق على الألف المدّيّة وعلى الهمزة، فبقوله "الضّعيف" خرجت الهمزة، وإنّما كانت الألف المدّيّة ضعيفة؛ لأنّها لا تكون إلاّ ساكنة، ولا يكون ما قبلها إلاّ مفتوحًا، ولا مخرج لها محقّق دائما، وإنّما هي هواءٌ، أي : صوتٌ ينتشر في الفم تنتهي بانتهائه، ولذلك جُعلت أصلاً في المدّ واللّين بخلاف الواو والياء، فقد يوجد فيهمَا ما تقدّم من الشّرطين فيكونان حرفي مدّ ولين، وليس لهما حينئذ مَخرَجٌ محقَّقٌ كالألف، وقد ينتفي الشّرطان فيصير لهما مَخرَج محقَّق، ولذلك كان لهما مخرَجَان[4] كما سيأتي في مخارج الحروف آخر النّظم إن شاء الله تعالى[5]. ثمّ قال :

[٦٦] وَصِيغَةُ الجَمِيعِ لِلْجَمِيعِ ❁ تُمَدُّ قَدْرَ مَدِّهَا الطَّبِيعِي

[٦٧] وَفِي الْمَزِيدِيِّ الِخلاَفُ وَقَعَا ❁ وَهْوَ يَكُونُ وَسَطاً وَمُشْبَعَا

أشار في البيت الأوّل إلى قدر المدّ المتّفق عليه بين القرّاء في حروف المدّ الثّلاثة، فأخبر أنّ صيغة الجميع أي : بِنْية جميع حروف المدّ تُمَدّ لجميع القرّاء، الذين منهم نافع قدر مدِّها الطّبيعيّ، الذي لا تقوم ذاتها إلاّ به، ولا توجد بعدمه لابْتنائها عليه، وذلك مقدار ألف وصلاً

(١)- ينظر : الرّعاية، مكي بن أبي طالب، (ص: ١٠٣).

(٢)- ما جعلتُه بين قوسين سقط من : (جـ).

(٣)- ينظر : منح الفريدة الحمصيّة، ابن عظيمة، (ص : ٢٧٠).

(٤)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١١٦)، وتحصيل المنافع، السّملالي، (ص : ١٠٤).

(٥)- هذا اللّفظ سقط من : (ب) و(جـ).

ووقفاً، وهو أن تَمُدَّ صوتك بقدر النُّطق بحركتين، ويَحْرُم شرعًا نَقصُه عن الألف[١]، والمدُّ الطّبيعيّ هو أحد قسمين لمطلق المدِّ؛ إذِ المدُّ مُطلقًا عند القرَّاء قسمان[٢] : أصليٌّ وفرعيٌّ.

- **فالأصلي** : هو المدّ الطبيعيّ، وهو الذي لا تقوم ذات الحرف إلاّ به، ولا يتوقّف على سبب، ويسمّى[٣] بالمدّ الذّاتيّ[٤] وبمدّ الصّيغة[٥] ويعبّرون عنه بالقصر[٦] ويريدون به ترك الزّيادة على المدّ الطّبيعيّ لا ترك المدّ بالكليّة؛ لأنّه يؤدّي إلى حذف حرف من القرآن، وهو لا يجوز[٧].
- **والفرعيّ** : هو الزّائد على المدّ الأصليّ لسبب من الأسباب الآتية ويسمّى بالمزيديّ[٨]، وإذا أُطلق المدّ ينصرف إليه، وينقسم المدّ الفرعيّ إلى قسمين[٩] : مشبع ومتوسّط[١٠]، فالمشبع هو ما يُبلغ به غاية المدّ ويسمّى بالطّويل، والمتوسّط هو ما بين المشبَع والمقْصُور، وأشار النّاظم في البيت الثّاني إلى المدّ الفرعيّ بقسمَيه، معبّرًا عنه بـ"المزيديّ"، وإلى أنّه وقع الخلاف بين القُرّاء في قَدْره، سواء كان

---

(١)- ينظر : التّحديد، الدّاني، (ص : ١٧٨)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١١٧)، الفوائد المفهمة، يالوشة، (ص : ٧٤).

(٢)- ينظر : مقدّمة في أصول القراءات، ابن الطّحّان، (ص : ٣١)، والقواعد والإشارات، الحمويّ، (ص : ٤٢)، وكلاهما سمّى مقابل الأصلي بالعَرَضي، والإنباء في تجويد القرآن، ابن الطّحّان، (ص : ٣٩)، وشرح المقدّمة الجزريّة، الأنصاري، (ص : ١١١)، وسمّاهما الدَّاني في التَّحديد، (ص : ١٧٨)، «طبيعي ومتكلَّف» اهـ.

(٣)- في (جـ) : (وتسمّى) بالتّاء.

(٤)- ينظر : جُهد المقل، المرعَشيّ، (ص : ١٧١).

(٥)- قال ابن الطّحّان في الإنباء في تجويد القرآن، (ص : ٣٩)، «ويعبَّر عنه بالصِّيغة»، يعني : المدّ الأصلي.

(٦)- ينظر : مقدّمة في أصول القراءات، ابن الطّحّان، (ص : ٣٣)، والقواعد والإشارات، الحمويّ، (ص : ٤٣)، والجواهر المضيّة، الفَضالي، (ص : ٣١٥).

(٧)- ينظر : تنبيه الغافلين، الصّفاقسي، (ص : ١١٨)، والمنح الفكريّة، مُلاّ علي القاري، (ص : ٢٢٣)، والفوائد المفهمة، يالوشة، (ص : ٧٣).

(٨)- قال الخرّاز في القصد النّافع، (ص : ١١٧) : «فسمّي المدّ بتلك الزّيادة مزيديًّا مطلقا، وإن كان منه المتوسّط؛ لأنّ التوسّط بالنّسبة للطبيعي مزيديّ» اهـ. وينظر : الإنباء، ابن الطّحّان، (ص : ٤٢).

(٩)- ينظر : تحصيل المنافع السَّملالي، (ص : ١١٠)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١١٨)، والحواشي الأزهريّة، خالد الأزهري، (ص : ٨٧).

(١٠)- في (جـ) : (وموسّط) سقطت التّاء.

متوسّطا أو مشبعًا، ولم يبيّن هذا الخلاف اتّكالا على شهرته عند أهل الفنّ، وسيأتي لنا بيانه -إن شاء الله- مفصّلا في مواضعه.

وقوله "الطّبيعيّ" نعتٌ لمدّ، وأَسْقط منه ياء النّسب للقافية، و"في المزيدي" متعلّق بـ"وقعا"، والألف في "وقعا" للإطلاق، و"الخلاف" مبتدأ، وجملة "وقعا" خبره، وجملة "وهو يكون وسطًا ومشْبعاً" في محلّ نصب على الحال من "المزيديّ" والواو واو الحال. ثمّ قـــــال :

[٦٨] فَنَـــافِعٌ يُشْـــبِعُ مُدَّهُنَّـــهْ ❁ لِلسَّـــاكِنِ الـــلاَّزِمِ بَعْدَهُنَّـــهْ

[٦٩] كَمِثْـلِ مَحْيَـايَ مُسَـكَّنًا وَمَـا ❁ جَـاءَ كَحَـادَ وَالـدَّوَابَ مُـدْغَمَا

لـمَّا ذكر أنّ المدّ المزيديّ يكون وسطًا ومشبعًا بيّن هنا سبب الإشباع، فأخبر أنّ نافعا من روايتي قالون وورش يُشْبع مدّ الأحرف الثّلاثة المتقدّمة إذا وقع بعدهنّ ساكنٌ لازم، وهو ما كان ساكنا في الحالين، بأن لا يتحرّك لا وصلاً ولا وقفًا، وسيأتي قريبًا مقدارُ الإشباع.

واعلم أنّه لا بدّ للمدّ الفرعيّ المسمّى بالمزيديّ من شرط وسبب، ولا تجوز الزّيادة في حرف المدّ من غير سبب، فشرطه وُجود حرف من حروف المدّ الثّلاثة، وسببه ويسمّى مُوجِبُه إمّا لفظيٌّ أو معنويٌّ؛ واللّفظيّ إمّا همزٌ أو سكونٌ، فالهمز سيأتي الكلام عليه، والسّكون قسمان : لازم، وهو ما تقدّم بيانه، وعارضٌ، وعنه احترز النّاظم بقوله "اللاّزم"، وسيأتي بيانه، واللاّزم قسمان : كلميٌّ وحرفيٌّ، وكلّ منها مخفّف ومثقّل[1].

وقد تضمّن كلام النّاظم هنا، وفيما سيأتي أقسام السّبب اللّفظيّ كلّها كما سيتّضح، فأشار هنا إلى السّاكن اللاّزم الكلميّ بقسميه المخفّف والمثقّل، **ومثّل للمخفّف** بـ: ﴿مَحْيَآيْ﴾ (الأنعام - ١٦٤) في قراءة إسكان الياء، ونحوه : ﴿ءَآنذَرْتَهُمْ﴾ و﴿ءَالَن﴾ بموضعي (يونس - ٥١ ، ٩١)، و﴿جَآءَ امْرُنَا﴾ (هود - ٤٠) عند من أبدل الهمزة الثّانية ألفا في الجميع، و﴿هَـٰٓؤُلَآءِ ان كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ (البقرة - ٣٠)، عند من أبدل الهمزة الثّانية ياء ساكنة.

(١)- ينظر : القول المفيد في أصول التّجويد، البقاعيّ، (ص : ٢٧-٢٨)، والجواهر المضيّة، الفَضالي، (ص : ٣١٥)، وإتحاف فضلاء البشر، البنّا، (١٥٧/١).

ومَثَّـل للمثقّـل بـ: ﴿حَآدَّ﴾، و﴿وَالدَّوَآبُّ﴾، ومثلهما : ﴿وَلاَ ٱلضَّآلِّينَ﴾، و﴿ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ (المائدة - ٣)، و﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ (الأنعام - ١٤٤، ١٤٥)، في وجه إبدال الثّانية ألفًا، و﴿مِنَ ٱلنِّسَآءِ الاَّ مَا مَلَكَتَ﴾ (النّساء - ٢٤)، في رواية إبدال الثّانية ياء وما أشبه ذلك كلّه.

فالكلميّ المخفّف : ما كان فيه حرف المدّ مع ساكن مُظهَر في كلمة واحدة.

والكلميّ المثقّل : ما كان فيه حرف المدّ مع ساكن مُدغم في كلمة واحدة(١).

ويسمّى المدّ للسّكون اللاّزم بأقسامه كلّها "مدًّا لازمًا"؛ إمّا للزوم سببه في الحالين(٢) أو لالتزام جميع القرّاء مدَّه مقدارا واحدًا من غير تفاوت فيه على ما عليه جمهور أهل الأداء، بل حكى كثيرٌ الاتّفاق عليه(٣)، وهو ثلاث أَلِفَات : ألف للمدّ الأصلي، وألفان زيادة للتّخلّص من التقاء السّاكنين في الوصل، وذلك أن تمُدّ صوتك بمقدار ستّ حركات، ولا يُضْبط إلاّ بالمشافهة والأخذ من أفواه المشائخ العارفين، ثمّ الإدمان(٤) عليه(٥)، ولا فرق في ذلك بين المظهر والمدغم على الأصحّ المعمول به، وهو الذي قرأْتُ به على شيخنا -رحمه الله- وبه أُقرِئُ، وهو مُقْتَضى كلام النّاظم، حيث لم يفرق بين القسمين في الكلميّ هنا وفي الحرفيّ فيما سيأتي.

● **تنبيه** : إذا وقع حرف المدّ في كلمة والسّاكن في كلمة أخرى نحو : ﴿عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ﴾ (الحج - ٥)، و﴿قَالُوا اطَّيَّرْنَا بِكَ﴾ (النّمل - ٤٩)، و﴿يُوتِي ٱلْحِكْمَةَ﴾ (البقرة - ٢٦٨)، حذف حرف المدّ في الوصل لالتقاء السّاكنين، وجاء إثباته في لغة قليلة(٦)، كقولهم : "له ثلثا المال"، بإثبات الألف

---

(١)- ينظر : الفوائد المفهمة، يالوشة، (ص : ٧٤).

(٢)- ينظر : الحواشي المفهّمة، ابن النّاظم، (ص : ٢٤٩).

(٣)- ينظر : تحبير التّيسير، ابن الجزري، (ص : ٢٠٨)، والنّشر، ابن الجزري، (٣١٧/١).

(٤)- ينظر : القاموس المحيط، الفيروز آبادي، (ص : ١١٩٧)، ولسان العرب، ابن منظور، (٤١٢/٤)، والمصباح المنير، الفيومي، (٢٧٢/١)، وهو ملازمة الشّيء والمواظبة على إعادته وتكراره.

(٥)- ينظر : الفوائد المفهمة، يالوشة، (ص : ٧٤)، والمنح الفكرية، مُلاّ علي القاري، (ص : ٢٣٦)، واللآلئ السَّنيَّة، القسطلاني، (ص : ٩٧)، وشرح المقدّمة الجزرية، الأنصاري، (ص : ١٠٩).

(٦)- ينظر : الإنصاف، ابن الأنباري، (٥٣٦/٢)، ولسان العرب، ابن منظور، (٢٩١/٣).

وصلاً، وعليها جاءت رواية البَزّيّ[1] عن ابن كثير[2] : ﴿وَلاَ تَّيَمَّمُواْ﴾ (البقرة - ٢٦٦)، و﴿عَنْهُ تَّلَهَّىٰ﴾ (عبس - ١٠)، بإثبات حرف المدّ وتشديد التّاء[3].

والهاء الواقعة بعد النّون، في قول النّاظم "مدّهنّه" و" بعدهنّه" هاء السّكت، وقوله "مسكّنا" حال من "محيَايْ"، و"مدغماً" حال من ضمير "جاء" العائد على "ما" الموصولة، وقوله "كحادَ والدّواب" يُقرأ في النّظم بتخفيف الدّال والباء للضّرورة؛ لأنّ التّشديد يؤدّي إلى اجتماع ساكنين في حشو الرّجز، وهو ممنوع، وقد وقع لابن الجزريّ في مقدّمته ما هو أشدّ من هذا، وهو قطع لفظ : ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ والإتيان ببعضه في قوله[4]:

وليتلطّف وعلى الله ولا الضْ * ....

وأُجيب عنه بمثل[5] ما ذكرنا على أنّه يمكن أن يُقال إنّ النّاظم [[6] لم يقصد التّلاوة. والله أعلم.

---

(١)- هو : أبو الحسن أحمد بن محمّد بن عبد الله البَزّي، (١٧٠ هـ - ٢٥٠ هـ) مؤذّن المسجد الحرام وشيخ الإقراء به، كان ليّن الحديث حُجّة في القرآن، تلا على عكرمة بن سليمان وأبي الإخريط وهب بن وضّاح وابن زياد عن تلاوتهم على إسماعيل القسط صاحب ابن كثير المكيّ.

ينظر في ترجمته : سير أعلام النّبلاء، الذّهبي، (١٢/٥٠-٥١)، ومعرفة القرّاء الكبار، الذّهبي، (١/٣٦٥-٣٧٠)، غاية النّهاية، ابن الجزري، (١/١٠٩-١١٠).

(٢)- هو : أبو معبد عبد الله بن كثير الطائي المكيّ، (ت. ١٢٠ هـ) الإمام العلم مقرئ مكّة، وأحد القرّاء السّبعة، قرأ على عبد الله بن السّائب المخزوميّ وعلى مجاهد ودرباس مولى ابن عبّاس، وقرأ عليه أبو عمرو بن العلاء، وإسماعيل بن قسطنطين، وكان قليل الحديث.

ينظر في ترجمته : سير أعلام النُّبلاء، الذَّهبيّ، (٥/٣١٨-٣٢٢)، ووفيات الأعيان، ابن خلّكان، (٣/٤١-٤٢).

(٣)- وذلك في واحد وثلاثين موضعا، قال مكّي في الكشف، (١/٣١٤) : «أدغم إحدى التّاءين في الأخرى وحسن له ذلك وجاز الاتّصال المدغم بما قبله، فإن ابتدأ بالتّاء لم يزد شيئا، وخفّف كالجماعة» اهـ.

(٤)- ينظر : المقدِّمة فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه، ابن الجزري، البيت رقم : ٣٦، (ص : ٤).

(٥)- في (جـ) : (بما).

(٦)- ما جعلتُه بين عارضتين، من هنا إلى ما سيأتي من قوله : «مدًّا عارضًا لعروض» سقط من : (جـ).

ثمّ قـــــال :

[٧٠] أَوْ هَمْـــزَةٍ لِبُعْـــدِهَا وَالثِّقَـــلِ ❁ وَالخُلْفُ عَن قَالُونَ فِي المنْفَصِلِ

[٧١] نَحْـوُ بِمَـا أُنْـزِلَ أَوْ مَـا أُخْفِـي ❁ لِعَــدَمِ الهَمْــزَةِ حَــالَ الوَقْــفِ

تعرَّض هنا إلى القسم الثّاني من قسمي السّبب اللّفظيّ للمدّ وهو الهمز، وينقسم إلى قسمين : متقدّم على حرف المدّ ومتأخّر عنه، فالمتقدّم سيذكره، والمتأخّر قسمان :

- **متّصل مع حرف المدّ في كلمة واحدة** : ويسمّى المدّ لأجله متّصلاً وواجبا نحو : ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾، و﴿ءَابَآؤُهُم﴾، و﴿جَآءَ﴾، و﴿سُوٓءِ﴾، و﴿ٱلسُّوٓأَىٰ﴾ و﴿يُضِيٓءُ﴾ و﴿سَيِّـَٔتُ﴾.

- **ومنفصل عنه في كلمة أخرى** : ويسمّى المدّ لأجله مدًّا منفصلاً وجائزًا نحو : ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ (النّساء - ٥٩)، و﴿مَّآ أُخْفِيَ لَهُم﴾ (السّجدة - ١٧)، وقد مثّل بهما النّاظم ونحوهما : ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ (البقرة - ١٣) و﴿فِيٓ أَنفُسِكُمْۚ﴾ (الذّاريات - ٢١)، وسواء كان الانفصال حقيقيّا بأنّ كان حرف المدّ ثابتا لفظا ورسما كما في الأمثلة المتقدّمة، أو حكميّا بأنْ كان حرف المدّ ثابتا في اللّفظ ساقطا من الرّسم نحو ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾، ﴿أَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾ (البقرة - ٢٧٤)، ﴿بِهِۦٓ إِلَّآ﴾ (البقرة - ٢٥) و﴿عَلَيْكُمُۥٓ أَنفُسَكُمْۖ﴾ (المائدة - ١٠٧)، عند من ضمّ الميم و﴿خَشِيَ رَبَّهُۥٓ﴾ (البيّنة - ٨)، ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ﴾ (الزّلزلة - ١)، عند من ترك البسملة بين السّورتين ووصل، فأشار في هذين البيتين إلى أنّ نافعًا يُشبع المدّ في أحرف المدّ لأجل الهمزة المحقّقة الواقعة بعدهنّ، كما يُشبع لأجل السّاكن اللاّزم بعدهنّ، وأنّ ورشًا لا فرق عنده في الإشباع بين المتّصل والمنفصل، وقالون فرّق بينهما فأشبع[١] المتّصل، واخْتُلِف عنه في المنفصل، فرُوِيَ عنه أنّه كالمتّصل ورُوِيَ عنه قَصْرُه، والذي استقرّ عليه عملنا القراءة بالوجهين لقالون في المنفصل القصر والمدّ مع تقديم القصر إفرادًا وجمعًا، وبذلك قرأتُ على شيخنا -رحمه الله- وبه أُقرئُ[٢].

---

(١)- المراد بالإشباع هنا مطلق الزّيادة على المدّ الطبيعيّ.

(٢)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٢١)، والفوائد المفهمة، يالوشة، (٧٥-٧٦)، وشرح المقدّمة الجزريّة، المستكاوي، (ص : ٢٥٩).

وسُمّي القسم الأوّل متّصلاً لاتّصال شرط المدّ وسببه في كلمة واحدة، ولذا يُقال في تعريفه : ما كان شرطه[١] وسببه[٢] في كلمة واحدة، وسمّي واجبًا؛ لأنّ جميع القُرّاء أوجبوا مدَّه[٣] لكونهم اتّفقوا على اعتبار أثر الهمزة، وهو زيادة المدّ، لكن اختلف أهل الأداء[٤] في مقدار تلك الزّيادة لاختلاف نصوص النَّقلة فيها، فذهب كثيرٌ من أهل الأداء إلى أنّ المتّصل كذي السّكون اللازّم لا تَفَاوت فيه، وهذا صريحُ النّاظم حيث عطف قوله "أو همزة" على قوله "للسّاكن اللازّم"، فصار المعنى أنّ نافعًا يُشبع مدَّهنَّ للسّاكن اللازّم بعدَهُنَّ، أو لهمزة بعدهنّ، وذهب آخرون إلى تفاوت مراتبه، ثمّ اختلفوا؛ فذهب الدّاني[٥] وجماعةٌ[٦] إلى أنّه أربع مراتب، وذهب أكثر المحقّقين[٧] إلى أنّه مرتبتان : إشباعٌ لورش وحمزة مقدار ثلاث ألفات، وتوسّط للباقين مقدار ألفين، وبهذا كان الشّاطبيّ[٨] يأخُذ ويُقرئ وهو المختار، وعليه عملنا الآن[٩].

---

(١)- شرطه هو أحد حروف المدّ الثّلاثة كما سبق.

(٢)- سببه هو الهمزُ كما سبق.

(٣)- قال ابن الجزري في النَّشر، (٣١٥/١) : «فواجب أن لا يُعتقد أنّ قصر المتّصل جائزٌ عند أحد من القرّاء، وقد تتبّعتُه فلم أجده في قراءة صحيحة ولا شاذّة بل رأيتُ النَّصَّ بمدِّه» اهـ.

(٤)- قرَّر مُلاّ علي القارئ في المنح الفكرية، (ص : ٢٣٣)، بأنَّ الخلاف لفظيٌّ فقال : «ومنشأُ الخلاف إدخال المدّ الأصليّ فيه وتركه فالنّزاع لفظيّ لا تحقيقيّ» اهـ.

(٥)- ينظر : التَّيسير، الدَّانيّ، (ص : ٣٥).

(٦)- منهم : أبو علي الحسن بن بلّيمة، نقله عنه ابن الجزري في النَّشر، (٣١٧/١)، وأبو جعفر بن الباذش في كتابه الإقناع، (٤٦٩/١-٤٧٠)، وغيرهم.

(٧)- منهم : أبو بكر بن مجاهد، وأبو القاسم الطرسوسي، وأبو الطّاهر بن خلف، وغيرهم. ينظر : النَّشر، ابن الجزري، (٣١٧/١)، وغيث النّفع، الصفاقسيّ، (ص : ٢٦-٢٧).

(٨)- حكاه عنه علم الدّين السّخاوي في فتح الوصيد، (٢٧١/٢).

(٩)- ينظر : إتحاف فضلاء البشر، البنّا، (١٥٩/١)، والفوائد المفهمة، يالوشة، (ص : ٧٥).

قلتُ : وهذا لا يعني أنَّ الأخذ بتفاوت مراتب المدِّ غير صحيح أو مردود، لذا قال ابن الجزري في النّشر، (٣٣٤/١)، بعد أنْ ذكر اختياره للمرتَبتين : «لا أمنع الأخذ بتفاوت المراتب ولا أردُّه، كيف وقد قرأتُ به على عامّة شيوخي وصحَّ عندي نصًّا وأداءً» اهـ. وينظر : رسالة المدّات ليوسف أفندي زاده، فقد

وسُمّي القسم(١) الثّاني منفصلاً؛ لانفصال الهمزة عن كلمة حرف المدّ، ولذا يُقال في تعريفه : ما كان شرطه وسببه في كلمتين، وسمّي جائزًا لاختلاف القُرّاء فيه فمنهم من مدّهُ بلا خلاف كورش، ومنهم من قصره بلا خلاف كالمكّيّ، ومنهم من له الوجهان كقالون، وهم فيه على التّفاوت في المراتب والمرتبتين كالمتّصل، لكن الذي استقرّ عليه عملُنا وبه قرأتُ على شيخنا -رحمه الله- وبه أقرئ، مرتبتان : مقدار ثلاث ألفات لورش وحمزة، ومقدار ألفين لمن مدّه كقالون في أحد وجهيه، وأمّا من قَصَره كقالون في وجهه الآخر، فيقْتَصر له على مقدار أَلِف(٢).

وقوله "لبعدها والثّقل" أشار به إلى وجه إشباع حروف المدّ في المتّصل والمنفصل، وهو أنّ الهمزة لـمّا كانت بعيدة المخرج ثقيلةً في النّطق، لكونها حرفًا شديدًا جهرويًّا، زِيدَ في المدّ ليُتمكّن من النّطق بالهمزة على حقّها من شدّتها وجهرها؛ وقيل لأنّ حرف المدّ ضعيفٌ خفيّ والهمز قويّ صعبٌ، فزيد في المدّ تقويةً للضّعيف عند مجاورة القويّ، وتظهر ثمرة الخلاف في تقدّم الهمزة نحو : ﴿ءَامَن﴾، و﴿أُوحِيَ﴾، و"إِيمَانٌ"، فعلى توجيه النّاظم(٣) ينبغي أن لا يُمدّ؛ لأنّه أُمِن خَفَاء الهمزة بتقدّمها على حرف المدّ، وعلى التّوجيه الثّاني(٤) ينبغي أن يُمَدّ؛ لأنّ مجاورة حرف المدّ للهمز موجودة مع تقدّم الهمز عليه أيضا(٥)، وأشار بقوله "لعدم الهمزة حال الوقف" إلى وجه الخلاف عن قالون في المنفصل،

ذكر فيها مذاهب القرّاء السّبعة مسندة إلى أغلب أُصول النَّشر واختار ما ذهب إليه الشَّارح هنا مع زيادة مذهب تفاوُت المراتب.

(١)- لقد توسَّع بعضُ العلماء في ذكر تقسيمات للمدِّ حتىّ أوصلها بعضُهم إلى تسعة وعشرين مدًا أو أكثر من ذلك، وهذا ممَّا يدخل في التَّرف العلميّ الذي تركه أَولى، لذا قال المرعشي في كتابه جُهد المقلّ، (ص : ١٨٣) : «والاشتغال بمعرفة تلك الأَسامي قليل الجدوى» اهـ.

(٢)- ينظر : الفوائد المفهمة، يالوشة، (ص : ٧٦)، والمنح الفكريّة، مُلاَّ علي القاري، (ص : ٢٣٧).

(٣)- وبنحوه علَّل المهدوي في شرح الهداية، (٣٠/١)، وابن الباذش في الإقناع، (٤٧٦/١)، وفيه قال : «لأنَّ المدَّ ينتهي به إلى مخرج الهمزة فيسهل النُّطق به» اهـ.

(٤)- ينظر : الكشف، مكّي بن أبي طالب، (٤٦/١).

(٥)- ينظر : القصد النَّافع، الخرّاز، (ص: ١٢١-١٢٣)، والمنح الفكرية، مُلاّ علي القاري، (ص : ٢٣٦).

وهو أنّ الهمزة التي هي سبب المدّ تنعدم إذا وُقف على الكلمة التي قبلها، فالقصر نظرًا إلى عدمها في الوقف، والمدّ نظرًا إلى اتّصالها لفظًا في الوصل(١).

• **تنبيه** : يؤخذ من قول النّاظم لعدم الهمزة حال الوقف، أنّ مدّ المنفصل لمن مدّه إنّما يكون في الوصل، وأمّا في الوقف فليس إلاّ القصر للجميع، وهو كذلك لنصوص الأئمّة عليه(٢)؛ ولأنّه إذا كان انعدام الهمزة في الوقف موجبًا للقصر في الوصل مع وجود الهمزة فيه فأَحْرى أن يوجبه في الوقف، فمن أجاز مع القصر المدّ في ذلك وقفًا فقد أخطأ.

ثمّ قـــــــال :

[٧٢] وَالخُلْـفُ فِـي المَـدِّ لِمَـا تَغَيَّـرَا ❁ وَلِسُـكُونِ الْوَقْـفِ وَالمَــدَّ أَرَى

تعرّض في هذا البيت إلى حكمين : حكم المدّ إذا تغيّر سببه، وحكم المدّ إذا كان السّكون عارضا للوقف، فأشار إلى الحكم الأوّل بقوله "والخلف في المدّ لما تغيّرا"، يعني : أنّه اختلف أهلُ الأداء في المدّ إذا تغيّر سببه؛ وهو الهمز المتأخّر المتّصل، فمنهم من أخذ بالمدّ(٣) أي : الإشباع مراعاةً للأصل وإلغاءً لما عرض من التّغيير، وهو الذي اختاره النّاظم بقوله "والمدَّ أرَى" إذ هو مرتبط بهذه المسألة وبالتي بعدها، ومنهم من أخذ بالقصْر(٤) اعتدادًا بالعارض، والخلاف المذكور سواء تغيّر الهمز بتسهيل بين بين نحو : ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ ان كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ (البقرة - ٣٠) عند من سهّل الأولى كقالون، أو بإسقاط نحو : ﴿جَآءَ امْرُنَا﴾ (هود - ٤٠) عند من أسقط الأولى كقالون أيضًا، أو بإبدالٍ نحو : ﴿الـيٓ﴾ عند من أخذ لورش فيه بإبدال الهمزة ياء، والمذهبان صحيحان مرويّان

(١)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٢٣)، وتحصيل المنافع، السّملالي، (ص : ١١٤).

(٢)- منهم : مكي بن أبي طالب في التّبصرة، (ص : ٢٦٦)، ومُلاّ علي القارئ في المنح الفكرية، (ص : ٢٣٧)، والقسّطلاني في اللآلئ السّنيّة، (ص : ٩٧).

(٣)- كأبي عمرو الدّاني، ومحمّد بن شُريح الأندلسي، والشّاطبي وغيرهم. ينظر : التّيسير، الدّاني، (ص : ١٧)، والكافي، ابن شريح، (٤٠/١-٤١).

(٤)- كأبي إسحاق الجعبري في كنز المعاني، (٦٢٤/٢).

ومقروءٌ بهما، والمدُّ أرجح عند غير واحد كالشّاطبيّ[(١)]، ولذا يُقدَّم في الأداء على القصر، لكن التّحقيق[(٢)] الذي عليه المتأخّرون، كابن الجزريّ هو التّفصيل[(٣)]، فيقدّم القصْر فيما ذهب أثره نحو : ﴿جَآءَ امْرُنَا﴾ (هود - ٤٠) عند من أسقط الهمزة الأُولى، ويُقدَّمُ المدُّ فيما بقي له أثر يدلّ عليه ترجيحا للموجود على المعدوم كـ : ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ ان﴾ (البقرة - ٣٠)، عند من سهّل الأولى، وبهذا التّفصيل جرى عملُنا وبه قرأت على شيخنا، وأمّا تغيير الهمز بالنّقل نحو : ﴿ٱلْاَخِرَةُ﴾ في رواية ورش، فلا يُعتَدُّ به على ما جرى به العمل، ولو اعتددنا به لم يجز إلاّ القصْرُ وامتنَع[(٤)] التّوسّط والطّويل، مع أنّ المقروءَ به لورش الثّلاثة كما سيأتي.

وأشار إلى الحكم الثّاني بقوله "ولسكون الوقف" يعني : أنّه أُخْتُلِف أيضا في المدّ إذا كان السّبب سكونًا عارضًا للوقف، بأن كان الحرف الذي بعد حرف المدّ متحرّكا في الوصل وسكن للوقف نحو : ﴿ٱلْحِسَابِ﴾ و﴿يَعْلَمُونَ﴾ و﴿خَبِيرٌ﴾، فقيل يوقف بالإشباع حَمْلا على اللاّزم بجامع السّكون[(٥)]، وقيل يُوقف بالتّوسّط لاجتماع السّاكنين مع ملاحظة[(٦)] عُرُوضه[(٧)]، وقيل يوقف بالقصْر لعُرُوض السّكون فلا يعتد به[(٨)]؛ لأنّ الوقف يجوز فيه الْتِقاء السّاكنين مطلقا واختار كلَّ واحد جماعةٌ، والنّاظم ممّن اختار الإشباع، ولذا قال "والمدَّ أَرَى" إذ هو مرتبط بالمسألتين[(٩)] كما

---

(١)- ينظر : حرز الأماني، الشّاطبي، البيت رقم : ٢٠٨، (ص : ١٧)، وفيه قال :

وَإِنْ حَرْفُ مَـدٍّ قَبْلَ هَمْـزٍ مُغَيَّـرٍ * يَجُزْ قَصْرُهُ وَالمَـدُّ مَا زَالَ أَعْـدَلاَ

(٢)- هذا ليس تحقيقًا وإنّما هو اختيارٌ لابن الجزريّ ومن تبعه، وعليه فلا يُلغَ اختيارُ الشّاطبيّ، وبه قرأتُ.

(٣)- ينظر : النّشر، ابن الجزري، (٣٥٤/١-٣٥٥).

(٤)- في (ب) : (امتنع) سقطت الواو.

(٥)- قال الدّاني جامع البيان، (٤٨٣/٢) : «وبذلك كنتُ أقف على الخاقاني» اهـ.

(٦)- في (ب) : (ملاحضة) بالضّاد.

(٧)- قال الدّاني جامع البيان، (٤٨٣/٢) : «وبذلك كنتُ أقف على أبي القاسم وأبي الفتح وأبي الحسن وبه حدّثني الحسن بن شاكر عن أحمد بن نصر، وهو اختياره، وعلى ذلك ابن مجاهد وعامّة أصحابه» اهـ.

(٨)- قال الدّاني جامع البيان، (٤٨٣/٢) : «كذلك كنتُ أرى أبا علي شيخنا يأخذ بمذهبهم» اهـ.

(٩)- وهما : المدُّ المتغيِّرُ سببه بتسهيل أو إبدال أو نقل أو حذف، المدّ العارض للسّكون والذي أصله حرف متحرِّك قبله حرف مدّ.

قدّمنا، والصّحيح جواز كلٍّ من الثّلاثة لجميع القُرّاء، والمختار الوقف بالتّوسّط على ما عليه الأكثرون وبه العمل، ويسمّى المدّ للسّكون العارض للوقف "مدًّا عارضًا"؛ لعروض[1]] سببه وهو السّكون، ولا فرق بين أن يكون السّكون محضًا أو مع إشمام فيما يدخله الإشمام، وأمّا الوقف بالرَّوْم فكالوصل، ولا يدخل في كلام النّاظم؛ لأنّ مراده "بسكون الوقف" : السّكون الخالص من الحركة، والرَّوْم بعض حركة وما ذكره هو أحد قسمين للسّكون العارض، وبقي قسم ثان وهو السّكون العارض للإدغام، نحو :﴿فَالَ لَهُمْ﴾ (آل عمران - ١٧٣)، و﴿يَّقُولُ رَبَّنَآ﴾ (البقرة - ١٩٩)، في قراءة إدغام اللاّم في مثلها وفي الرّاء[2] فيجوز في حرف المدّ قبله الأوجه الثّلاثة، كالقسم الأوّل على ما عليه الجمهور وبه العمل[3]

● **تنبيه**[4] : يتعيّن المدُّ الطّويل في الوقف على : ﴿الـۨيِٓ﴾ لورش على مذهب من أخذ له بتسهيل الهمزة بين بين في الوصل وإبدالهما ياءً في الوقف[5]، ويتعيّن المدّ الطّويل أيضا لجميع القُرّاء في الوقف على كلّ ما آخره في الوصل تاء قبلها ألف، وإذا وُقف عليه أبدلت تاؤه هاء، نحو : ﴿اَلصَّلَوٰةَ﴾ و﴿اَلزَّكَوٰةَ﴾ و﴿اَلْحَيَوٰةَ﴾ و﴿تُفِيَةًۖ﴾، ولا يجوز في ذلك كلّه توسّط ولا قَصْر، كما نصّ عليه في ﴿الـۨيِٓ﴾ الحافظ أبو عمرو الدّاني في كتابيه التّلخيص[6] والمفردة[7]، وخاتمة المحقّقين

---

(١)- هنا انتهى السّقط من : (ج) والذي بدايتُه : (لم يقصد التّلاوة).

(٢)- وهي قراءة أبي عمرو من رواية السُّوسيّ عنه. ينظر : القراءات العشر، كريم راجح، (ص : ٣١٨).

(٣)- ينظر : المنح الفكريّة، مُلاّ علي القاري، (ص : ٢٤١)، وشرح المقدِّمة الجزريّة، الأنصاري، (ص : ١١٠-١١١).

(٤)- نقل هذا التّنبيه العلاَّمة المرصفي في كتابه هداية القارئ، (٣١٩/١-٣٢١) وأقرّه، ولكنَّه قال : «ولا مانع عندي من الأخذ بالوجهين غير أنّي أَميل إلى الإشباع أكثر» اهـ.

(٥)- ينظر : الكشف، مكّيّ بن أبي طالب، (٦٢/١)، وشرح الهداية، المهدوي، (٣١/١).

(٦)- ينظر : القصد النَّافع، الخرّاز، (ص : ٢٤٤)، وسبق الكلام على كتاب التَّلخيص.

(٧)- ينظر : المفردات السّبع، الدّاني، (ص : ٧٠).

سيدي على النّوري[1] في غيث النّفع[2]، وقرأت به على شيخنا -رحمه الله- في ﴿الـِۓ﴾ وفي نحو : ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾، ونبّهنا عليه غير[3] مرّة، واقْتصر عليه في المسألتين بعض شرّاح المتن[4]، ووجهه لزوم السّكون للحرف الموقوف عليه وهو الياء في : ﴿الـِۓ﴾، والهاء في نحو : ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾، إذْ يصدُق عليهما أنّهما لا يتحرّكان لا وصلا ولا وقفا؛ أمّا عدم تحرّكهما وصلاً فلعدم وجودهما فيه؛ وأمّا عدم تحركهما وقفا فظاهر، وحينئذ يندرجان فيما سكونه لازم فيُمَدُّ الألف قبلهما في الوقف مدًّا طويلاً لازما لأجلهما.

فإن قُلْتَ : الياء في ﴿الـِۓ﴾، والهاء في نحو : ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾، عارضان في أنفسهما؛ لأنّهما لا يوجدان إلاّ في الوقف، فيكون سكونهما عارضًا بعُروضِهما؟.

قُلْتُ : المُعتَبر لزوم السّكون لهما وإن كانا في أنفسهما عارضين، إذ لو اعْتُبر عروض سكونها لعروضهما لجاز الرَّوْم والإشمام في كلّ ما رسم بالهاء من : ﴿رَحْمَتٌ﴾ و﴿نِّعْمَةً﴾ و﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ و﴿ٱلزَّكَوٰةَّ﴾؛ لأنّ الرَّوْم والإشمام، إنَّما يكونان فيما سكونه عارضٌ مع أنّهم اتّفقوا على منع الرَّوْم والإشمام في ذلك كما سيأتي في باب الوقف.

(١)- هو : أبو الحسن علي بن محمّد بن سالم النّوري، الصفاقسيّ، (١٠٥٣ هـ - ١١١٨ هـ)، مقرئ من فقهاء المالكية، من أهل صفاقس، رحل إلى تونس ومنها إلى المشرق، فأخذ عن علماء كثيرين ثمّ عاد إلى صفاقس فصنّف فيها مؤلَّفات أشهرها : غيث النّفع في القراءات السّبع، وتنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين، وغيرهما.

ينظر في ترجمته : شجرة النّور الزّكيّة، محمّد مخلوف، (١/ ٤٦٤-٤٦٥)، والأعلام، الزّركليّ، (١٤/٥).

(٢)- ينظر : غيث النّفع، الصَّفاقسي، (ص : ٢٢٦).

(٣)- هذا اللّفظ سقط من : (جـ).

(٤)- منهم : السّملاليّ الشّنقيطي في كتابه تحصيل المنافع على كتاب الدّرر اللّوامع، (ص : ١١٥).

وذكر العلاّمة الشّيخ سيدي أحمد الشّقانصيّ[1] في كتابه الشّهب الثّواقب أنّه قــرأ في ذلك بالأوجه الثّلاثة في الوقف وهو مخالفٌ لما قدَّمناه[2]، وكلٌّ يقرأ بما أَخَذ، لكن ينبغي لمن أَخَذ بالأوجه الثّلاثة في الوقف أن يقف في ذلك بالطّويل احتياطًا وخروجًا من الخلاف.

والمدُّ من قول النّاظم "والمدَّ أَرَى" منصوبٌ على أنّه مفعول أوّل لـ"أرى"؛ لأنّها قلبيّة ومفعولها الثّاني محذوف، والتّقدير : وأَرَى المدَّ أرْجَح من القَصْر.

ثمّ قـــــال :

[٧٣] وَبَعْـــدَهَا ثَبَتَـــتْ أَوْ تَغَيَّـــرَتْ ❁ فَاقْصُـرْ وَعَـنْ وَرْشٍ تَوَسُّـطٌ ثَبَـتْ

لـمّا قدّم حُكم حروف المدّ إذا وقع الهمز بعدها، ذكر هنا حُكمها إذا وقعت بعد الهمز فقال "وبعدها" البيت، يعني : أنّ حروف المدّ إذا وقعت بعد الهمزة واتّصلت الهمزة بحرف المدّ فالحكم لقالون وورش قصر حروف المدّ، سواء ثبتت الهمزة أي : كانت محقّقة كـ : ﴿ءَادَمَ﴾، و﴿ءُوتُواْ﴾، و"إيمان"، أو تغيّرت بتسهيل بين بين كـ : ﴿ءَأْلِهَتُنَا﴾ بـ(الزّخرف - ٥٨)، أو بإبدال كـ : ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً﴾ (الأنبياء - ٩٨)، أو بنقل لورش كـ : ﴿الاَخِرَةِ﴾، ﴿مَنَ ـامَنَ﴾، ﴿إَبْنَىَ ـادَمَ﴾، ويسمّى حرف المدّ الواقع بعد الهمزة عند القرّاء بمدّ البدل[3]، وقد أجمع القرَّاء كلّهم فيه على القصر إلاّ ورشًا من طريق الأزرق، فإنّه اختصّ بمدّه على اختلاف بين أهل الأداء فيه، فذهب جماعةٌ منهم إلى قصره؛ ووجههُ أنّه إنّما مدّ في العكس وهو تأخّر الهمزة عن حرف المدّ ليتمكّن من النّطق بالهمزة على حقّها كما قدّمنا، وهنا قد لفَظ بها قبلَ حرف المدّ فاستغنى عن المدّ.

---

(١)- هو : أحمد بن أحمد بن أبي بكر الشّقانصيّ القيرواني، (توفّي ما بين : ١٢٢٨ هـ - ١٢٣٥ هـ)، كان من علماء القراءات في عصره. ينظر في ترجمته: تراجم المؤلّفين التّونسيّين، محمّد محفوظ، (٣/٢٠١-٢٠٣).

(٢)- في (جـ) : (قدّمته).

(٣)- ينظر : القصد النّافع، الخراز، (ص : ١٢٩)، وتحصيل المنافع، السّملالي، (ص : ١١٧)، وأوّل من وقفتُ عليه من المتقدّمين يطلق تسمية "مدّ البدل" هم علماء القرن العاشر، كالخطيب الشّربينيّ في السّراج المنير، (١/ ٥٦)، والمستكاوي، في شرح المقدّمة الجزرية، (ص : ٢٥٦).

وبالقصر قال الإمام طاهر بن غلبون وأنكر غيره[1]، وذهب آخرون منهم إلى التّوسّط؛ لأنّ الهمْزَ المتقدّم دون المتأخّر عن حرف المدّ في إيجاب المدّ، فأُعْطي حُكما وسطًا، وعلى هذا اقتصر الدّاني في التّيسير[2]، وإليه أشار النّاظم بقوله "وعن ورش توسّط ثبت"، وذهب كثيرون[3] منهم إلى التّسوية بينه وبين ما تأخّر فيه الهمز، فيمدّ مدّا مشبعا قياسا على ما إذا تقدّم حرفُ المدّ على الهمز؛ لأنّ مجاورة حرف المدّ للهمز حاصلة في القسمين.

وقد اسْتُفيد من كلام النّاظم أنّ لورش في هذا النّوع وجهين : القصر والتّوسّط، ولقالون القصر فقط، ولم يذكر الطّويل لورش؛ لأنّ الدّاني أنكره[4]، والأوجه الثّلاثة في الشّاطبيّة[5]، وعلى ما فيها جرى عملُنا وبالثّلاثة قُرأْت على شيخنا -رحمه الله- مع تقديم القَصْر ثمّ التّوسّط ثمّ الطّويل.

وخرج بقولنا "واتّصلت الهمزة بحرف المدّ" نحو : ﴿جَآءَ اجَلُهُمْ﴾ (الأعراف - ٣٢)، ﴿أَوْلِيَآءُ اوْلَٓئِكَ﴾ (الأحقاف - ٣١)، ﴿فِے اِ۬لسَّمَآءِ الَٰهٌ﴾ (الزّخرف - ٨٤)، حال إبدال الثّانية حرف مدّ، فيتعيّن القصْر، ولا يجوز توسّط ولا طويل لانفصال الهمزة عن حرف المدّ في كلمة أخرى.

● **تنبيه** : قد علمتَ ممّا تقدّم أنّ للمدّ أسبابًا، واعلم أنّها متفاوتة في القوّة؛ فأقواها السّكون اللاّزم، ويليه الهمز المتّصل، ويليه السّكون العارض، ويليه الهمز المنفصل، ويليه الهمز المتقدّم على حرف المدّ، وقد نظَمتها فقلتُ :

---

(١)- ينظر : التّذكرة، ابن غلبون، (١٠٨/١)، وجامع البيان، الدّاني، (٤٦٠/٢)، وممّن أنكر الزّيادة في مدّ البدل أيضا، أبو الحسن الأنطاكيّ وشيخه إبراهيم بن عبد الرّزّاق، حكاه عنهما ابن الباذش في الإقناع، (٤٧٥/١).
• **تنبيه** : لقد ردّ العلاّمة مكيّ بن أبي طالب على من أنكر الزّيادة في مدّ البدل بأسلوب علميّ رصين، وبرهان قاطع مبين في كتابه "تمكين المدّ"، فليرجع إليه من أراد الاستزادة.

(٢)- ينظر : التّيسير، الدّاني، (ص : ٣٥)، وهو اختيار ابن جُزي في المختصر البارع، (ص : ٤٣).

(٣)- منهم : الحصريّ في قصيدته، البيت رقم : ٥٣، (ص : ١٠١)، وهو اختيار صاحب الإقناع، (٤٧٥/١)، وللإفادة أكثر، ينظر : رسالة "تمكين المدّ" لأبي محمّد مكيّ بن أبي طالب.

(٤)- ينظر : التّيسير، الدّاني، (ص : ٣٥).

(٥)- ينظر : حرز الأماني، الشّاطبيّ، البيت رقم : ١٧١-١٧٢، (ص : ١٤)، والشّاهد قوله :

وَمَا بَعْدَ هَمْـزٍ ثَابِتٍ أَوْ مُغَيَّـرٍ * فَقَصْـرٌ وَقَدْ يُرْوَى لِوَرْشٍ مُـطَوَّلاَ
وَوَسَّطَهُ قَـوْمٌ.............. * ....

لِلْمَــدِّ أَسْــبَابٌ فَــلازِمُ السُّــكونْ * أقْـوَى فَهمْـزٌ مِثْـلَ جَـاءهُ يَكُـونْ
ثُمَّ سُـــكُونٌ عَـــارضٌ لِلْوَقْـــفِ * ثُمَّ انْفِصَــالُ الهَمْــزِ فِيمَــا أُخْفِــي
يَلِيــهِ مَــا الهَمْــزَةُ فِيــهِ قُــدِّمَتْ * عَنْ حَرْفِ مدٍّ وَبِذَا قَدْ خُتِمتْ

فمهما اجتمع سببان من هذه قويٌّ وضعيفٌ، أُعْمِل القويُّ وأُلغِي الضّعيف إجماعا(١)، ونظمتُ هذه القاعدة في بيتٍ يُضَمّ للأبيات المتقدّمة فقلتُ :

فَــإنْ أتــاكَ سَــبَبَانِ اجْتَمَعَــا * فأَعْمِـل الأَقْـوَى علَـى ذَا أُجْمِعَـا

فيجب المدُّ المشبع وجهًا واحدًا في نحو : ﴿ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ (المائدة - ٣)، وصلا ووقفا(٢) وفي نحو : ﴿رِءَآ أَيْدِيَهُمْ﴾ (هود - ٦٩)، ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ﴾ (يوسف - ١٦) وصلاً، عملاً بأقوى السّببين وهو السّكون اللاّزم في المثال الأوّل والهمز المتأّخر عن حرف المدّ في المثالين الأخيرين، وإلغاءً للسّبب الضّعيف وهو الهمز المتقدّم عن حرف المدّ، فإن وقفت على : ﴿رِّءَا﴾، و﴿جَآءُوٓ﴾ ونحوهما، جازت الأوجه الثّلاثة، وإن وقفت على نحو : ﴿يُّشَآقِّ﴾، تعيّن المدّ المشبع، ولا يجوز توسّط ولا قصر لما ذكرنا.

وإن وقفت على نحو : ﴿السَّمَآءِ﴾ و﴿ٱلسُّوٓءَ﴾ و﴿تَجِـِٓءَ﴾ بالسّكون، لم يجز فيه القصر عن أحد ممّن همز وإن كان ساكنا للوقف، وكذا لا يجوز التّوسّط في ذلك لمن مذهبه الإشباع وصلاً كورش، بل يجوز عكسه وهو الإشباع، وفقًا لمن مذهبه التوسّط وصلاً كقالون، لتَقوّي سبب المدّ وهو الهمز بسكون الوقف، وإن وقفت لورش من طريق الأزرق على : ﴿مُسْتَهْزِءُون﴾، و﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾ و﴿مَـَٔابٍ﴾، ونحوها من كلّ ما وقع فيه حرف المدّ بين همزة وسكون عارض للوقف، فمن روى عنه المدّ فيه وصلاً وقف به اعتدّ بالعارض وهو سكون الوقف أوّلا، ومن روى التّوسّط فيه وصلا وقف به إن لم يتعدّ بالعارض، وبالمدّ إن اعتدّ به، ومن روى القصْر فيه وقَف به إن لم يتعدّ بالعارض، وبالتّوسّط أو الإشباع إن اعتدّ به، والذي جرى به عملُنا القراءة بالأوجه الثّلاثة

(١)- ينظر : النّشر، ابن الجزري، (٣٥١/١)، والإتقان، السّيوطيّ، (٢٧١/١).

(٢)- تطبيق القاعدة وصلاً ظاهر لاجتماع مدّ البدل مع اللاّزم، فيقدَّم اللاّزم؛ لأنَّه أقوى، وأمَّا وقفًا فتجري أوجه العارض الثّلاثة إذْ ليس هناك اجتماعٌ لمدّين حتّى نُقدِّم، فيظهر لي أنَّ زيادة "ووقفا" سَبْق قلمٍ من الشّارح - رحمه الله-، واستظهر الدّكتور عبد الحفيظ هلال صحّة العبارة وقال بإشباع المدّ العارض، والله أعلم.

في ذلك وقفًا مع تقديم الطّويل، لتقوّي جانبه بسكون الوقف، ثمّ التّوسّط لقربه منه ثمّ القصر على عكس الوصل، ويسمّى المدّ في ذلك بالمدّ العارض المُختصّ بورش(١).

وقوله "بعدها" : ظرفٌ يتعلّق بفعل محذوف مع أداة شرط يدلّ عليهما سياق الكلام، والتّقدير : وإذا وقعت أي : حروف المدّ "بعدها" أي : الهمزة، وقوله "فاقصر" هو جواب الشّرط المحذوف. ثمّ قــــــال :

[٧٤] مَـا لَـمْ تَـكُ الهَمْـزَةُ ذَاتُ الثِّقَـلِ ❁ بَعْــدَ صَـحِيحٍ سَــاكِنٍ مُتَّصِــلِ

[٧٥] فَإِنَّـــهُ يَقْصُـــرُهُ كَـــالْقُرْءَانْ ❁ وَنَحْـوِ مَسْـؤُولاً فَقِـسْ وَالظَّمْـآنْ

[٧٦] وَيَـــاءُ إِسْـــرَائِيلَ ذَاتُ قَصْــرِ ❁ هَـذَا الصَّحِيحُ عِنْـدَ أَهْـلِ مِصْـرِ

[٧٧] وَأَلِـفُ التَّنْـوِينِ أَعْنِـي المبْدَلَـهْ ❁ مِنْـهُ لَـدَى الْوُقُـوفِ لاَ تُمَـدُّ لَـهْ

[٧٨] وَمَـا أَتَـى مِـنْ بَعْـدِ هَمْـزِ الوَصْـلِ ❁ كَإِيــتِ لانْعِدَامِــهِ فِــي الْوَصْــلِ

لمّا ذكر حكم حروف المدّ إذا وقعت بعد الهمزة، تعرَّض في هذه الأبيات والبيت بعدها إلى مستثنياتٍ لِورش من ذلك الحكم وجملتها وفاقًا وخلافًا سبعة(٢)، قَصَر حرف المدّ فيها لورش الآخذون له بالتّوسّط والإشباع في غيرها.

- **المستثنى الأوّل(٣)** : ما كانت الهمزة واقعة فيه بعد حرف ساكن صحيح متّصل وإليه أشار بالبيت الأوّل(٤)، وذكر حكمه في قوله "فإنّه يقْصُره" أي : فإنّ ورشاً يقصر حرف المدّ في ذلك اتّفاقًا

---

(١)- ينظر : تحصيل المنافع، السّملالي، (ص : ١١٥-١١٦)، وفتح المعطي، المتولّي، (ص : ١٧-١٨)، والنّشر، ابن الجزري، (١/٣٦١-٣٦٢).

(٢)- والأظهر أنّها ثمانية، والثّامن هو : حال الابتداء بلام التّعريف في نحو : ﴿اِ۬لَاخِرَةِ﴾، فلا يجوز في البدل إلا القصر وجهًا واحدًا. والله أعلم.

(٣)- ينظر : منح الفريدة الحمصيّة، ابن عظيمة، (ص : ٢٨٥)، والكافي، ابن شريح، (ص : ٤٠)، والتّبصرة، مكّيّ بن أبي طالب، (ص : ٢٥٨).

(٤)- في (أ) : (الأولى)، والتّصويب من : (ب) و(ج).

لحذف صورة الهمز رسماً مع الجمع بين اللّغتين، ثمّ مَثَّل لذلك بـ : ﴿الْقُرْءَان﴾، و﴿مَسْـُٔولًا﴾، و﴿ٱلظَّمْـَٔانُ﴾، وأمر بأن يُقاس عليها ما أشبهها كـ : ﴿مَذْءُوما﴾، ﴿مَّسْـُٔولُون﴾، واحترز بقوله "صحيح" عن الحرف المعتلّ نحو ﴿ فَآءُو﴾، وبقوله "ساكن" عن الصّحيح المتحرّك نحو : ﴿مَـَٔارِبُ﴾، وبقوله "متّصل" عن الصحيح السّاكن المنفصل نحو : ﴿مَنَ ـ امَنَ﴾، فتجري في هذه المحتَرَزات ونحوها الأوجه الثّلاثة على ما تقدّم[1].

- **المستثنى الثّاني** : كلمة ﴿إِسْرَآءِيلَ﴾ حيث وقعت استثناها صاحب التّيسير[2] ومن تبعه كالشّاطبيّ[3] وقالوا بقصر يائها؛ لاستثقال مدّتين في كلمة أعجميّة كثيرة الحروف وكثيرة الدَّور، يضاف إليها في الغالب كلمةٌ ممدودة الآخر وهي : ﴿بَنُوٓاْ﴾ أو ﴿بَنِىٓ﴾، فترك[4] مدّها تخفيفا، وهذا هو الصّحيح عند أهل مصر كما قاله الدّانيّ[5]، ونصّ على مدّها جماعة من أهل الأداء[6] ونقلوه عن المصريّين، وإلى هذه الكلمة والخلاف المذكور فيها أشار النّاظم بقوله "وياء إسرائيل" البيت، وهذا كلّه في الوصل، وأمّا إذا وقفت على كلمة ﴿إِسْرَآءِيلَ﴾ وعلى ﴿الْقُرْءَان﴾ و﴿قُرْءَان﴾ و﴿ٱلظَّمْـَٔانُ﴾، فيجوز الوقف بالقصر والتّوسّط والطّويل لورش كغيره من القرّاء؛ لأنّ مدّها حينئذٍ عارض[7].

- **المستثنى الثّالث**[8] : الألف المبدلة من التّنوين وقفا في نحو : ﴿هُزُوًا﴾ و﴿مَلْجَـًٔا﴾ و﴿دُعَآءً وَنِدَآءً﴾، وإليه أشار بقوله "وألف التّنوين أعني المُبدلهْ" منه أي : من التّنوين، وذكر حكمه بقوله

---

(١)- ينظر : القصد النّافع ، الخرّاز، (ص : ١٣٢)، وتحصيل المنافع، السّملالي، (ص : ١٢٠).

(٢)- ينظر : التّيسير، الدّاني، (ص : ٣٥).

(٣)- ينظر : حرز الأماني، الشّاطبي، البيت رقم : ١٧٣، (ص : ١٤)، والشّاهد قوله : سِوَى يَاءِ إِسْرَائِيلَ

(٤)- في (جـ) : (فتحرّك).

(٥)- ينظر : جامع البيان، الدّاني، (٤٥٨/٢)، وحكاه عنه ابن الباذش في كتابه الإقناع، (٤٧٢/١).

(٦)- كالعلاّمة : ابن شُريح في الكافي، (ص : ٤٠). وكذلك هو مفهوم ما حكاه مكّي بن أبي طالب في تبصرته، (ص : ٢٥٨-٢٥٩)، حيث ذكر المستثنيات ولم يستثنها.

(٧)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٣٤ و١٣٦).

(٨)- ينظر : الكافي، ابن شريح، (ص : ٤٠)، والتّبصرة، مكي بن أبي طالب، (ص : ٢٦٠-٢٦١)، ومنح الفريدة الحمصية، ابن عظيمة، (ص : ٢٨٥).

"لا تُمَدُّ له" أي : لورش يعني : إجماعا؛ لأنها عارضة إذْ لا توجد إلاّ في الوقف، وهذا بخلاف الألف في نحو : ﴿رَءَا﴾ من ﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾ (الأنعام - ٧٨) و﴿رَءَا ٱلشَّمْسَ﴾ (الأنعام - ٧٩) و﴿تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ (الشّعراء - ٦٢)، فإنّها تجرى فيها الأوجه الثّلاثة لورش عند الوقف عليها؛ لأنّها أصليّة وذهابها في الوصل عارض[١].

- **المستثنى الرّابع** : كلّ حرف مدّ وقع بعد همز الوصل في الابتداء نحو : ﴿اِيتِ بِقُرْءَانٍ﴾ (يونس - ١٥)، ﴿اِيذَن لِّي﴾، ﴿اُوتُمِنَ﴾، فاستثناه الدّاني[٢] في جميع كتبه[٣] وتبعه الشّاطبي[٤]، وإليه أشار النّاظم بقوله "وما أتَى من بعد الوصل كإيت"، وحقّق همزة ﴿اِيتِ﴾ إشارةً[٥] إلى أنّ استثناء ذلك إنّما يتأتّى حالة الابتداء، وذكر وجه استثنائه بقوله "لانعدامه في الوصل" أي : لانعدام همز الوصل عند وصل الكلمة بما قبلها، فامتنعت زيادةُ المدّ لعُروض همْز الوصل؛ ولأنّ حرف المدّ في جميع ذلك بدلٌ من الهمزة، فهو عارض أيضا، ولهذا إذا وُصلت الكلمة بما قبلها ذَهبت همزةُ الوصل ونَطقتَ بهمزة في موضع حرف المدّ، وبعضهم لم يستثن ذلك نظرًا إلى صورة الكلمة الآن[٦].

---

(١)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٣٧)، والتّبصرة، مكّيّ بن أبي طالب، (ص : ٢٦١ -٢٦٢)، وتحصيل المنافع، السّملالي، (ص : ١٢٣).

(٢)-ينظر : التّيسير، (ص : ٣٥)، وجامع البيان، (٤٥٩/٢).

(٣)- في (ب) : (كتيه) بالياء.

(٤)- ينظر : حرز الأماني، الشّاطبيّ، البيت : رقم ١٧٤، (ص : ١٥).

(٥)- هذا اللّفظ سقط من : (جـ).

(٦)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٣٨)، وتحصيل المنافع، السّملالي، (ص : ١٢٤).

و"ما" في قوله "ما لم تكُ" مصدرية ظرفيّة، و"تكُ" مضارع مجزوم بـ"لم"، وحَذَف نونه على مذهب يونس[1] القائل بجواز حذفها إذا لقيها ساكن[2] ومنعه الجمهور، وجملة قوله "فإنّه (يقصره" جواب شرط محذوف، والتّقدير : فإن كانت أي : الهمزة بعد صحيح، إلخ "فإنّه[3]) يَقْصُره"، "وما" من قوله "وما أتى" موصولة في محلّ رفع مبتدأ، والخبر محذوف لدلالة ما تقدّم عليه، تقديره : "لا تُمَدُّ له"، و"لانعدامه" متعلّق بـ"لا تُمَدُّ " المحذوف، و"في الوصل" متعلّق بـ"انعدام"، والوصل في الشّطر الأوّل بمعنى التّوصّل، وفي الثّاني بمعنى الاتّصال، وتقدّم نظيره في ميم الجمع[4]. ثمّ قال :

[٧٩] وَفِــي يُوَاخِــذُ الْخِــلاَفُ وَقَعَــا ❁ وَعَــــادًا الأُولَـــى وَءَالآنَ مَعَـــا

ذكر في هذا البيت بقيّة المستثنيات السّبعة، وهي المستثنى : الخامس والسّادس والسّابع.

- **فالمستثنى الخامس** : كلمة ﴿يُؤَاخِذُ﴾ كيفما وقعت، وهي مستثناة من الهمز المغيّر بالبدل نحوُ : ﴿لاَ تُؤَاخِذْنَآ﴾ (البقرة - ٢٨٥)، ﴿لاَّ يُؤَاخِذُكُمُ اُ۬للَّهُ﴾ (البقرة - ٢٢٣)، فتُقْصَر بلا خلاف، وقول النّاظم "وفي يؤاخذ الخلاف وقعا" تبِع فيه الشّاطبيّ[5]، وهو مُعترَض؛ لأنّ أهل الأداء مجموعون على استثنائه، قال الدّاني في كتاب الإيجاز[6] : «أجمع أهل الأداء على ترك زيادة التّمكين للألف في قوله : ﴿لاَّ يُؤَاخِذُكُمُ اُ۬للَّهُ﴾ (البقرة - ٢٢٣) و﴿لاَ تُؤَاخِذْنَآ﴾ (البقرة -

(١)- هو : أبو عبد الرّحمن يونس بن حبيب الضّبيّ، (٩٤ هـ - ١٨٢ هـ) علاّمة الأدب،كان إمام نُحاة البصرة في عصره، أخذ عنه سيبويه والكسائيّ والفرّاء وغيرهم من الأئمّة، وكان يقال له يونس النّحوي، قال الذّهبي : «له تواليف في القرآن واللّغات» اهـ.
ينظر في ترجمة : تاريخ العلماء النّحويّين، التّنوخي، (ص : ١٢٠-١٢٣)، سير أعلام النّبلاء، الذّهبي، (١٩١/٨-١٩٢).

(٢)- ينظر : التّصريح بمضمون التّوضيح، خالد الأزهري، (٢٦٠/١)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (٢٧٦/١)، وشرح قطر النّدى، ابن هشام، (ص : ١٣٣)، لمعرفة شروط جواز حذف نون كان.

(٣)- ما جعلته بين قوسين سقط من : (جـ).

(٤)- ولكن بالعكس، في الشّطر الأوّل بمعنى الاتّصال، وفي الشّطر الثّاني بمعنى التّوصّل.

(٥)- ينظر : حرز الأماني، الشّاطبيّ، البيت رقم ١٧٤، (ص : ١٥)، والشّاهد فيه قوله :
وَمَا بَعْدَ هَمْزِ الوَصْلِ اِيتِ وَبَعْضُهُمْ ❊ يُؤَاخِــذُكُمُ الآنَ مُسْتَفْهِـمًا تَـــــلاَ

(٦)- يعني : إيجاز البيان، وقد سبق الكلام عليه. ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٤٠).

٢٨٥) و﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ﴾ حيث وقع، وكأنّ ذلك عندهم من "واخذت" غير مهموز» اهـ، وأجيبَ عنه بأنّ ظاهر كلام الدّانيّ في التّيسير المدّ[(١)]؛ لأنّه لم يستثْنه، فاعتمدّ الشّاطبيّ على ظاهر التّيسير، واعتمد النّاظم على كلام الشّاطبيّ فحكى فيه الخلاف.

- **والمستثنى السّادس** : ﴿عَاداً ٱلأُولىٰ﴾ بـ(النّجم - ٤٩)، وهي من المغيّر بالنّقل فاستثناها جماعة منهم الدّاني في جامعه[(٢)]؛ وذلك لأنَّ رواية ورش فيها كما سيأتي، بإدغام تنوين ﴿عَاداً﴾ في اللاّم من ﴿ٱلأُولىٰ﴾، بعد نقل حركة الهمزة إلى اللاّم، فلم يمدّ الواو من ﴿ٱلأُولىٰ﴾ اعتدادًا بحركة اللاّم المنقولة من الهمزة في ﴿ٱلأُولىٰ﴾؛ لأنّها صارت كاللاّزمة من أجل إدغام التّنوين فيها، فكأنّه لا همز في الكلمة لا ظاهرًا ولا مقدَّرًا، ومنهم من لم يستثْنِها كالدّاني في التّيسير[(٣)] جرْيًا على أصل ورشٍ في ترك الاعتداد بالحركة المنقُولة.

- **والمستثنى السّابع** : ﴿ءَالَٰٔنَ﴾ المستفهم بها في موضعي يونس، وهما قوله تعالى : ﴿ءَالَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم﴾ (يونس - ٥١)، و﴿ءَالَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ (يونس - ٩١)، وفيه مدّتان إحداهما بعد همزة الاستفهام والثّانية بعد اللاّم، وهي المرادة هنا، وهي من المغيَّر بالنّقل أيضا فاستثناها جماعةٌ منهم الدّاني في كتابه الجامع[(٤)]، ووجه استثنائها استثقال الجمع بين مدّتين من هذا النّوع المختصّ بورش في كلمة واحدة، ولا نظير لذلك فمَدّ بعد الهمزة الأُولى وترك المدّ بعد الثّانية المغيّرة بالنّقل اعتدادًا بالحركة المنقولة[(٥)]، ومنهم من لم يستثن ذلك كالدّاني في التّيسير[(٦)] لعدم الاعتداد بحركة النّقل.

---

(١)- ينظر : التّيسير، الدّاني، (ص : ٣٥).

(٢)- ينظر : جامع البيان، الدّاني، (٤٥٧/٢).

(٣)- ينظر : التّيسير، الدّاني، (ص : ١٦٦).

(٤)- ينظر : جامع البيان، الدّاني، (٤٥٧/٢)، ومنهم : ابن شريح في الكافي، (ص : ٤٠)، وابن جزي في المختصر البارع، (ص : ٤٤).

(٥)- ينظر : شرح الهداية، المهدوي، (ص : ٥١)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٣٩).

(٦)- ينظر : التّيسير، الدّاني، (ص : ٣٥)، وهو ظاهر كلامه؛ لأنّه لم ينصّ على ذلك حتّى في سورة يونس (ص : ١٠٠)، وهو ظاهر صنيع مكّيّ في التّبصرة إذْ لم ينصّ عليها في باب الأصول ولا في سورة يونس.

وإلى الخلاف في ﴿عَاداً ٱلأُولىٰ﴾ (النّجم - ٤٩)، و﴿ءَالْـَٰٔنَ﴾ بموضعي يونس، أشار بقوله "وعادًا الأولى وءالآن معا"؛ لأنّه عطفهما على "ما فيه الخلاف" وهو ﴿يُؤَاخِذُ﴾ وأتى بلفظ "ءالآن" ممدودا على الاستفهام احترازا عن نحو : ﴿ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾(البقرة - ٧٠)، وأشار بقوله "معًا" إلى موضعي يونس المذكورَين، وسيأتي بسط الكلام على : ﴿عَاداً ٱلأُولىٰ﴾ (النّجم - ٤٩)، و﴿ءَالْـَٰٔنَ﴾ بالموضعين في باب النّقل إن شاء الله.

والحاصل : أنّ المستثنيات سبعة[(١)] اتّفقوا على قصر ثلاثة منها، وهي : أصلان مطّردان وكلمة، **فأحد الأصلين**[(٢)] : كلّ حرف مدّ وقع قبله همزٌ وقبل الهمز ساكن صحيح متّصل، **الثّاني** : كلّ ألف مُبدلة من التّنوين وقفًا واقعة بعد همز، وأمّا **الكلمة** فهي ﴿يُؤَاخِذُ﴾ كيف وقعت. واختلفوا في الباقي، وهو أصل مطّرد وثلاث كلمات، **فالأصل المطّرد** : كلّ حرف مدّ وقع بعد همز الوصل في الابتداء، **والكلمات الثّلاث** : ﴿إِسْرَآءِيلَ﴾ و﴿عَاداً ٱلأُولىٰ﴾ (النّجم - ٤٩)، و﴿ءَالْـَٰٔنَ﴾ بموضعي يونس والمعمول به[(٣)] فيما عدَا[(٤)] ﴿ءَالْـَٰٔنَ﴾ القصر، وأمّا ﴿ءَالْـَٰٔنَ﴾ فسيأتي في باب النّقل وُجوهها وبيان المقروء به منها، والمعوّل عليه في جميع ما استثنى هو النّقل[(٥)]؛ لأنّ القراءة سنّة متّبعة مرجعها النّقل، والتّعليل تابع له. ثمّ قـــــال :

[٨٠] وَالــوَاوُ وَاليَــاءُ مَتَــى سَــكَنَتَا ❁ مَــا بَــيْنَ فَتْحَــةٍ وَهَمْــزٍ مُــدَّتَا

[٨١] لَـــهُ تَوَسُّـــطًا.................. ❁ ....

لمّا ذكر الأحكام المتعلّقة بأحرف المدّ واللّين، شرع يذكر الأحكام المتعلّقة بحرفي اللّين فقط وهما : الواو والياء السّاكنتان المفتوح ما قبلهما كما قدّمنا، فأخبر أنّهما متى سكنتا بين فتحة

(١)- سبق أنّها ثمانيةٌ على الصّحيح، والثّامن يعدُّ أصلاً متّفقًا عليه، فتكون خُلاصة المستثنيات على ما مشى عليه الشّارح كالآتي: ثلاثة أصول مطّردة، وكلمة باتّفاق، وثلاثة كلمات، وأصل مطّرد باختلاف. والله أعلم.

(٢)- في (ب) : (الأصليين) بزيادة ياء.

(٣)- أي في زمانهم : المعمول به هو اختيار القصر في ﴿إِسْرَآءِيلَ﴾ و﴿عَاداً ٱلأُولىٰ﴾ و﴿ٱيتُونِے﴾ وأشباهها.

(٤)- في (ب) و(جـ) : (عدى) بالألف المقصورة.

(٥)- يعني : النَّقل بالإسناد لا نقل الحركة، فتنبّه.

وهمزة بأن يكون قبلهما[١] فتحة وبعدهما همزة نحو : ﴿سَوْءٍ﴾ و﴿شَيْءٍ﴾ كيف وقع، و﴿سَوْءَةَ﴾ و﴿كَهَيْـَٔةِ﴾ و﴿لَا تَاْيْـَٔسُواْ﴾ و﴿اِسْتَيْـَٔسُواْ﴾ مُدّتا له أي : لورش توسّطًا أي : مَدًّا متوسّطا، يعني : وصلاً ووقفاً ويسمّى مدّهما عند القرّاء بمدّ اللّين، ومفهومه أنّهما لا يُمدَّان إذا كان بعدهما حرف غير الهمزة نحو : ﴿سَوْفَ﴾ و﴿رَيْبَ﴾، وهو كذلك لكلّ القرّاء في الوصل[٢]، وأمّا في الوقف فسيتكلّم عليهما، وفُهم من نِسبة التّوسّط لورش وحده أنّ قالون لا يمدّهما وهو كذلك[٣]، وبقي على النّاظم شرطٌ آخر في مدّهما لورش، ذكره غيره كالشّاطبيّ[٤] وهو أن يكون الهمز متّصلا بهما في كلمة واحدة، كما مثّلنا، فلو كان منفصلاً عنهما نحو : ﴿خَلَوْاْ اِلَىٰ﴾ (البقرة - ١٣)، ﴿اِبْنَيَ ءَادَمَ﴾ (المائدة - ٢٩)، فلا مدّ.

والجواب عن النّاظم : أنّه لـمّا اشترط في حرف اللّين السّكون، استغنى به عن ذكر هذا الشّرط؛ لأنّ حرف اللّين مع الهمز المنفصل لا يكون إلاّ متحرّكًا في رواية ورش؛ لأنّه يَنقل حركة الهمز إليه؛ وأيضًا ذِكْرُه الخلاف بعدُ في "سوءات" والقصر في : ﴿مَوْئِلًا﴾ وفي ﴿اُ۬لْمَوْءُۥدَةُ﴾، يُشعر باشتراط ذلك؛ لأنّ الهمز في الثّلاثة متّصل بحرف اللّين[٥].

وما اقتصر عليه النّاظم من التّوسّط في حرفي اللّين هو أحد وجهين لورش من طريق الأزرق وهو الأرجح[٦]، ولذا اقتصر عليه، والوجه الثّاني الإشباع وقد أَخَذَ به جماعة[٧] من أهل الأداء،

---

(١)- في (أ) : (قبلها)، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٢)- ينظر : التّبصرة، مكّيّ بن أبي طالب، (ص : ٢٦٢)، وجامع البيان، الدّاني، (٤٧٨/٢ - ٤٧٩).

(٣)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٤٤)، وتحصيل المنافع، السّملالي، (ص : ١٢٧).

(٤)- ينظر : حرز الأماني، الشّاطبيّ، البيت رقم : ١٧٩، (ص : ١٥).

(٥)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٤٢).

(٦)- قال الدّاني في جامع البيان، (٤٧٩/٢) : «وعليه عامّة أهل الأداء من مشيخة المصريّين...وبه آخذ» اهـ.

(٧)- منهم : ابن شُريح في الكافي، (ص : ٤٠) وفيه قال: «فورش يمدُّها مدًّا وسطًا نحو : ﴿شَيْءٍ﴾... وقد قرأتُ له أيضًا بإشباع المدّ» اهـ. وقال الحُصريّ في قصيدته، البيت رقم : ٥٩، (ص : ١٠٣) :

فَقَالَ أُنَاسٌ مَدُّهُ مُتَوسِّطٌ * وَقَالَ أُنَاسٌ مُفْرَطٌ وَبِهِ أُقْرِي

والوجهان في الشّاطبيّة،[1] وعلى ما فيها جرى عملنا وبهما قرأتُ على شيخنا -رحمه الله- تعالى[2] مع تقديم التّوسّط، فوجه الإشباع فيهما شبههما بالواو والياء المدّيتين في السّكون، وفي شيء من المدّ واللّين، ووجه التّوسّط نقصانهما في المدّ واللّين عن الواو والياء المدّيتين بكثير، فيجب أن يكون مدّهما أنقص وهو التّوسّط، ووجه القصر إلغاء الشّبه المذكور لمفارقتهما للواو والياء المدّيّتين في عدم مجانسة الحركة لهما وفي كثير من الأحكام، ووجه مدّهما مع الهمز المتّصل دون المنفصل أنّهما أضعف من حرفي المدّ واللّين، فمُدتّا مع السّبب القويّ وهو الهمز المتّصل دون السّبب الضّعيف وهو الهمز المنفصل[3].

• **تنبيه** : إذا اجتمع لورش مدّ البدل مع مدّ اللّين، سواءٌ تقدّم البدل على اللّين كقوله تعالى : ﴿أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لاَ يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا﴾ (البقرة - ١٦٩)، أم تأخّر كقوله تعالى : ﴿لَنْ يَّضُرُّواْ اُللَّهَ شَيْـًٔا يُرِيدُ اُللَّهُ أَلاَّ يَجْعَلَ لَهُمْ حَظّاً فِے اِ۬لاَخِرَةِ﴾ (آل عمران - ١٧٦)، فالصّحيح المقروء به أربعة أوجه؛ الثّلاثة في البدل مع التّوسّط في اللّين، والرّابع الطّويل فيهما، ونظمها الشّيخ سيدي علي النّوريّ، في بيتين فقال[4] :

إِذَا جاءَ شيءٌ معْ كئَاتٍ فأَرْبعٌ * تَوَسُّطُ شَيْءٍ مَعْ ثَلاَثٍ به أَجِزْ
وَتَطْوِيلُ شَيْءٍ مَعْ طَوِيلٍ بِه فَقَطْ * كَذَا عَكْسُهُ فَاعْمَلْ بِتَحْرِيرِهِ تَفُزْ

وإذا اجتمع لورش مدّ البدل كـ : ﴿ءَامَنُوا﴾، مع المدّ العارض المختصّ بورش نحو : ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾، كقوله تعالى : ﴿وَإِذَا لَقُواْ اُلذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْاْ اِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمُۥٓ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ (البقرة - ١٣).

---

(١)- ينظر : حرز الأماني، الشّاطبيّ، البيت رقم : ١٧٩-١٨٠، (ص : ١٥).

(٢)- هذا اللّفظ سقط من : (ب) و(جـ).

(٣)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٤٣-١٤٤)، والكشف، مكّيّ بن أبي طالب، (٥٥/١-٥٧).

(٤)- ينظر : غيث النّفع، الصّفاقسيّ، (ص : ٥٢)، وفيه "إذا جاءني" بدل "إذا جاء"، والصّواب ما اعتمده الشّارح. والله أعلم.

فالمحرّر المقروء به ستّة أوجه : قصر البدل مع الطّويل، ثمّ التّوسّط ثمّ القصر في العارض، وتوسّط البدل مع الطّويل، ثمّ التّوسّط في العارض والطّويل فيهما، وإنّما لم يَجز غير هذه السّتّة[1]؛ لأنّ الثّاني أقْوى فلا يكون أحطّ رُتبة من الأوّل، وأمّا اجتماع اللّين مع العارض واجتماعهما مع البدل، فلا يوجدان في القرآن إذا رُوعيَ الوقفُ.

و"ما" من قول النّاظم "ما بين" زائدة و"بين" متعلّق بـ"سكنتا". وقوله "توسّطا" نعت لمصدر محذوف تقديره مدًّا "توسّطًا" أي : متوسّطا أو ذا توسّط.

ثمّ قـــــال :

[٨١] .... وَفِـــي سَـــوْءَاتِ ❁ خُلْفٌ لِمَا فِي الْعَيْنِ مِنْ فَعْلاَتِ

[٨٢] وَقصْـرُ مَـوْئِلاً مَـعَ الْمَـوْءُودَهْ ❁ لِكَوْنِهَـا فِـي حَالَـةٍ مَفْقُـودَهْ

ذكر هنا كلمات استُثنيت لورش من مدّ حرف اللّين المتقدّم، وجملتها وفاقًا وخلافًا ثلاثةٌ :

الكلمةُ الأُولى : "سوءات" من : ﴿سَوْءَٰتُهُمَا﴾ و﴿سَوْءَٰتِكُمْ﴾ اختُلف في واوها، فاستثناها الجمهور[2] ولم يستثنها بعضهم كالدّانيّ في جميع كتبه[3]، وإلى الخلاف في استثنائها أشار بقوله "وفي سوءات خلف" والخلاف المذكور[4] دائرٌ بين القصر والتّوسّط، فمن استثناها يقول فيها بالقصر فقط، ومن لم يستثنها يقول فيها بالتّوسّط فقط، فيكون في "سوءات" أربعة أوجه لا غير، قصر الواو مع الثّلاثة في الهمزة، والرّابع التّوسّط فيهما؛ لأنّ كلّ من له في حرف اللّين الإشباع يستثني

(١)- ينظر : فتح المعطي، المتولي، (ص : ١٧).

(٢)- كالعلاّمة مكّيّ بن أبي طالب في التّبصرة، (ص : ٢٦٣)، ووافقه ابن الباذش في الإقناع، (٤٧٧/١)، وكذلك ابن شريح في الكافي، (ص : ٤١).

(٣)- ينظر مثلاً : جامع البيان ، (٤٧٩/٢)، والتّيسير ، (ص : ٦٢).

(٤)- لفهم حقيقة الخلاف وتوجيهاته، ينظر : شرح الهداية، المهدوي، (٣٧/١)، وفتح الوصيد، السّخاوي، (٢٨٤/٢-٢٨٩)، وإبراز المعاني، أبو شامة، (٣٤٣/١-٣٤٤).

"سوءات"، وكلّ من وسّطه مذهبه في مدّ البدل التّوسّط فقط، ونظمها العلاّمة المحقّق ابن الجزريّ في بيت فقـــال[1] :

وَسَوْءَاتُ قَصْرُ الوَاوِ وَالهَمْزَ ثَلّثَنْ * وَوَسِّـطْهُمَا فَالْكُـلُّ أَرْبَعَـةٌ فَـادْرِ

هذا هو الصّواب المأخوذ به عند المحقّقين، وبه قرأتُ على شيخنا -رحمه الله- وبه أُقرئ خلافًا لمن جعل في الواو ثلاثة أوجه[2]، وقال إذا ضُربت في ثلاثة الهمزة صارت تسعة، فوجه الخلاف في واو "سَوءَات" ما أشار إليه النّاظم بقوله "لما في العين من فَعلات"، وبيانه أنّ "سوءات" جمع "سَوْءَة" على وزن "فَعْلَة"، وحقّ باب "فَعْلَة" أن يجمع إذا كان اسما صحيح العين ثلاثيًّا مؤنّثًا على "فَعَلاَت"[3] (بفتح العين) نحو[4] : صَحْفَة وصَحَفَات، فإن كان معتلّ العين نحو : بيْضَات ولوْزَات وسَوْءَات، فأكثر العرب يسكّنون الياء والواو استثقالا للحركة على حرف العلّة[5] وبنو هذيل يفتحونها كالصّحيح[6]، فمن استثنى واو "سوءات" نظر إلى أنّ حقّ الواو في الأصل الحركة لو لا[7] استثقالها عليها فم يمدّها، ومن لم يستثنها نظر إلى أنّ الواو ساكنة في الحال ولم ينظر إلى ذلك الأصل فمدّها.

---

(١)- ينظر : النّشر، ابن الجزري، (٣٤٧/١).

(٢)- وهو ابن المجراد صاحب كتاب إيضاح الأسرار والبدائع وسبقه إلى ذلك ابن عبد الكريم صاحب كتاب الفُصول ذكره عنهما ابن القاضي في الفجر السّاطع، (٢٥٦/٢).

(٣)- ينظر : تهذيب اللّغة، الأزهريّ، (٢٢٥/٢)، وجمهرة اللّغة، ابن دريد، (٥٠٨/٣)، ولسان العرب، ابن منظور، (١١٩/٥).

(٤)- هذا اللّفظ سقط من : (جـ).

(٥)- ينظر : شرح شافية ابن الحاجب، الأستراباذيّ، (١١٢/٢-١١٣).

(٦)- ينظر : الخصائص، ابن جني، (٤٠١/٢)، وخزانة الأدب، البغدادي، (١٠٣/٨).

- **تنبيه** : لا تجمع "فَعْلَة" على "فَعْلاَتْ" إلاّ في حالات ثلاث :
  - **الأُولى** : عندما يكون عين الكلمة معتلاً، مثل : سوْءة.
  - **الثّانية** : عند الضّرورة الشّعريّة للمحافظة على الوزن.
  - **الثّالثة** : إذا كانت "فعْلة" نعتًا.

(٧)- هذا اللّفظ سقط من : (جـ).

فقوله "لما في العين من فعْلات" أي : لما في عين "سوءات" وهي الواو من ملاحظة "فعْلات"، والنّظر إلى الأصل أو الحال[1].

الكلمة الثّانية والثّالثة : من المستثنيات ﴿مَوْبِلًا﴾ بـ (الكهف : ٥٧)، و﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾، بـ(التّكوير : ٨)، اتّفقوا على قصر الواو فيهما، وإلى ذلك أشار بقوله "قصر موئلا مع الموءودة" يعني : قصر واو ﴿مَوْبِلًا﴾ مع واو ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ الواقعة قبل الهمزة لورش، ففي كلامه حذف مضاف قبل ﴿مَوْبِلًا﴾ و﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ وهو واو، وقوله "وقصر" مبتدأ خبره محذوف تقديره لورش، وأشار إلى وجه قصر واوهما بقوله "لكونها في حالة مفقودة" أي : لكون الواو فيهما تُفقد وتُحذف في بعض تصاريف الكلمة باطّراد وذلك في المضارعِ، يقال : "وأَلَ"،"يئلُ" إذا رجع، و"وأَدَ" بنته "يئدُها" إذا دفنها حيّة، وكانت العرب تئد البنات مخافة الإملاق أو لحُوق العار بهم من أجلهنّ[2].

وأصل : "يَئِلُ" و "يئِد" : "يَوْئِل" و "يَوْئِدُ"، كـ"يَعد" أصله : يوْعد، فوقعت الواو في ذلك بين عدوّتيها الياء والكسرة فحُذفت، فلمّا سقطت الواو في "يئل" و "يئد" ضَعُف المدُّ فيها لعدم[3] لزومها في جميع تصاريف الكلمة فقُصِرت، وقيل إنّما قُصِرا؛ لأنّ أصل واوهما الحركة؛ لأنّهما من "وَأَلَ" و"وَأَدَ"، وإنّما سكنا لدخول الميم عليهما فلم يعتدَّ بالسّكون العارض[4]، وقيل في توجيه استثناء الكلمات الثّلاث غير ما تقدّم فلا نُطيل به[5]، والمرجع في ذلك كلّه تواتر النّقل والتّوجيه تبعٌ له[6].

• **تنبيه** : إذا جُمعت أوجه "سوءات" الأربعة المتقدّمة مع مدّ البدل المنفصل عن "سوءات" كـ : ﴿ءَادَمَ﴾، ومع ما فيه الفتح والإمالة لورش كـ﴿ٱلتَّقْوَىٰ﴾ في قوله تعالى : ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدَ

(١)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٤٦)، وتحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ١٣٠).

(٢)- ينظر : تفسير أبي السّعود، العمادي، (١٥٥/٩)، وأنوار التّنزيل، البيضاويّ، (٥٧٢/٢)، وروح المعاني، الألوسيّ، (٢٥٦/١٥).

(٣)- هذا اللّفظ في (أ) غير واضح، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٤)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٤٧-١٤٨)، وشرح الهداية، المهدويّ، (٣٧/١).

(٥)- ينظر : إبراز المعاني، أبو شامة، (٣٤٥/١)، وتحصيل المنافع، السَّملالي، (ص : ١٣٢).

(٦)- ينظر : فتح الوصيد، السّخاوي، (٢٨٤/٢)، هذه قاعدة مهمّة يَنبغي أن يُتفطّن لها، وهي بمعنى كلامهم : القراءة سنّة متّبعة والتّعليل تابع لها، وقد نصَّ عليها كثير من الأئمّة منهم : ابن الجزريّ في النّشر، (١١/١) (١٧/١)، (٣٥/١).

ﭐنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاساً يُوَٰرِے سَوْءَٰتِكُمْ وَرِيشاً وَلِبَاسَ اُ۬لتَّقْوِيٰ﴾ (الأعراف - ٢٥)، فالمقروء به لورش من طرق الشّاطبيّة خمسة أوجه فقط[١] وهي :

القصر في مدّي البدل وفي حرف اللّين مع الفتح في ﴿اُ۬لتَّقْوِيٰ﴾، ثمّ التوسّط في مدّي البدل مع القصر في حرف اللّين والتّقليل في ﴿اُ۬لتَّقْوِيٰ﴾، ثمّ التّوسّط في مدّي البدل وفي حرف اللّين مع التّقليل في ﴿اُ۬لتَّقْوِيٰ﴾، ثمّ الطّويل في مدّي البدل مع القصر في حرف اللّين ومع الفتح والتّقليل في ﴿اُ۬لتَّقْوِيٰ﴾، وقدّم في غيث النّفع[٢] الوجه الثّالث، فجعله ثانيا والثّاني ثالثا، وما ذكرناه نصّ عليه[٣] غيره[٤] وهو الأظهر.

وإذا ركّبت[٥] سوءات مع مدّ البدل المنفصل عنها كـ ﴿ءَادَمَ﴾، في قوله تعالى : ﴿يَٰبَنِےٓ ءَادَمَ لاَ يَفْتِنَنَّكُمُ اُ۬لشَّيْطَٰنُ كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ اَ۬لْجَنَّةِ يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَٰتِهِمَآ﴾ (الأعراف - ٢٦)، فتأتي لورش بأوجه "سوءات" الأربعة المتقدّمة، لكن لا على ترتيبها السّابق، بل تأتي بالقصر في مدّي البدل وفي حرف اللّين، ثمّ بالتّوسّط في مدّي البدل مع القصر في حرف اللّين، ثمّ بالتّوسّط في مدّي البدل وفي حرف اللّين، ثمّ بالطّويل في مدّي البدل مع القصر في حرف[٦] اللّين. والله أعلم.

ثمّ قـــــال :

[٨٣] وَمُـدَّ لِلسَّـاكِنِ فِـي الْفَـوَاتِحْ ❁ وَمَـدُّ عَـيْنٍ عِنْـدَ كُـلٍّ رَاجِـحْ

---

(١)- احتمالاتُها ثمانية عشر وجهًا، يصحُّ منها تسعةُ أوجهٍ مع العارض، وخمسةٌ دونَه. ينظر : إرواء الظّمآن، البرماويّ، (ص : ١١٦).

(٢)- ينظر : غيث النّفع، الصّفاقسيّ، (ص : ١١٢).

(٣)- هذا اللّفظ سقط من : (جـ).

(٤)- ينظر : فتح المعطي، المتولّي، (ص : ١٩).

(٥)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (١٩/١).

(٦)- هذا اللّفظ سقط من : (أ) والتّصويب من : (ب) و(جـ).

قد علمت أنّ السّاكن[1] اللاّزم قسمان : كلميّ وحرفيّ، وكلاًّ منهما مخفّف ومثقّل، ولـمّا قدّم النّاظم اللاّزم الكلميّ بقسميه المخفّف والمثقّل، تكلّم هنا على اللاّزم الحرفيّ بقسميه أيضًا، وهو واقع في حروف فواتح السّور، وهي على أربعة أقسام[2] :

- **الأوّل** : ما كان على ثلاثة أحرف أوسطها حرف مدّ ولين، وذلك سبعة أحرف : "لام"، "كاف"، "صاد"، "قاف"، "سين"، "ميم"، "نون".
- **الثّاني** : ما كان على ثلاثة أحرف أوسطها حرف لين فقط، وذلك "عين" من فاتحة مريم والشّورى.
- **الثّالث** : ما كان ثلاثة أحرف أوسطها متحرك وهو : "ألف" من نحو ﴿أَلٓمٓ﴾.
- **الرّابع** : ما كان على حرفين وذلك خمسة أحرف : "طا" ،"ها"، "را"، "يا"، "حا".

فقوله "ومدّ للسّاكن في الفواتح" يتناول القسم الأوّل والثّاني فقط؛ لأنّ لفظ "مدّ" يقتضي ممدودًا، والممدود إمّا حرف مدٍّ[3] كما في القسم الأوّل، أو حرف لين فقط كما في القسم الثّاني، ويخرج عنه القسم الثّالث، لعدم وجود حرفٍ ممدود فيه، والقسم الرّابع لعدم وجود السّبب[4] الذي يمدّ لأجله، والمراد بالمدّ في قوله "ومُدّ" الإشباع؛ لأنّ المدّ إذا أُطلق ينصرف إليه، وهذا الحكم متّفق عليه بين قالون وورش كما يُعلم من إطلاقه، وقوله "للسّاكن" يتناول السّاكن المخفّف نحو : ﴿قٓ﴾، ﴿نٓ﴾، والمثقّل نحو : ﴿أَلٓمٓ﴾، واللاّم في قوله "للسّاكن" للتّعليل أي : مُدّ حرف المدّ وحرف اللّين في الفواتح لأجل السّاكن المتّصل بهما، وكلٌّ من حرف المدّ وحرف اللّين ساكن، فكأنّه قال : مُدّ لِالْتقاء السّاكنين.

---

(١)- في (أ) : (للسّاكن)، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٢)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٤٩)، وتحصيل المنافع، السّملالي، (ص : ١٣٣)، وفتح الوصيد، السّخاويّ، (٢٨٠/٢)، وإبراز المعاني، أبو شامة، (٣٣٨/١-٣٣٩).

(٣)- هذا اللّفظ سقط من : (جـ).

(٤)-كان معلّمو القرآن قديمًا يلقّنوننا ونحن صغارٌ أسبابَ المدّ بقولهم :

ثَلاَثَـــةٌ يَسُوقُهُـــنَّ المَدُّ * الهَمْـزُ وَالسُّكُـونُ ثُمَّ الشَّـدُّ

وهذه الأسباب الثّلاثة ذكرها ابن الجزري في التّمهيد، (ص : ١٧٣).

وقوله "ومَدُّ عين عندَ كلٍّ راجحٌ" نبَّه به على الخلاف الواقع في "عين" من : ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ و﴿حمٓ عٓسٓقٓ﴾، فأخبر أنّ مدّها يعني : مدًّا مشبعًا على ما تقدّم راجح عند كلّ القرّاء نافع وغيره[1]، ومفهومه أنّ غير المدّ مرجوح، وغير المدّ صادق بالتّوسّط والقَصْر، لكن يتعيّن حمله على التّوسّط؛ لأنّ القصر ليس من طريق الدّاني الذي سلكه النّاظم[2]؛ ولأنّ القصر ممتَنَع من طريق الأزرق لمنافاته لأصله[3]؛ لأنّه يرى مدّ حرف اللّين قبل الهمز في نحو : ﴿سَوْءٍ﴾ و﴿شَيْءٍ﴾ فهذا أحرى؛ لأنّ سبب السّكون أقوى من سبب الهمز[4]، فيستفاد من كلام النّاظم وجهان فقط في "عين" لجميع القرّاء[5]؛ **أحدهما** : راجح وهو الإشباع، **والآخر** : مرجوح[6] وهو التّوسّط، واختار كلاًّ منهما جماعةٌ وعليهما حَمَل أكثر الشُّرّاح[7] قول الشّاطبيّ :

.... * وَفِي عَيْنِ الْوَجْهَانِ وَالطُّولُ فُضِّلاَ

(١)- ينظر : التّبصرة، مكّيّ بن أبي طالب، (ص : ٢٧١-٢٧٢)، وإبراز المعاني، أبو شامة، (٣٣٧/١).

(٢)- ينظر : التّيسير، الدّانيّ، (ص : ٣٥).

(٣)- تنبيه : ذكر الدّكتور عبد اللّطيف الخطيب صاحب معجم القراءات، (٣٣١/٥)، الخلاف في العين، ثمّ قال عن القصر فيها : «وهو قراءة ورش من طريق الأزرق» اهـ.

قلتُ : والصّواب ما قاله النّاظم ووافقه الشّارح على أنَّ الخلاف لجميع القرّاء واقعٌ، والإشباع عندهم راجحٌ؛ نافع وغيره، فكان اقتصار الدّكتور على القصر لورش فيه نظرٌ، وكذلك ما قاله ابن الباذش في الإقناع، (٤٧٩/١) : «ولا أعلمُ أحدًا ترك مدّ العين لورش» اهـ، يردُّه كلام ابن الجزري بعد الإحالة الآتية.

(٤)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (٣٤٩/١).

(٥)- ونصّ ابن الجزري في النّشر، (٣٤٨/١-٣٤٩)، على زيادة القصر، فكان عنده في العين جواز الأوجه الثّلاثة لجميع القرّاء، ثمّ نظم ذلك في طيّبته، بيت رقم : ١٧٢، (ص : ٤٣)، فقال :

وَأَشْبِعِ المَدَّ لِسَاكِنٍ لَزِمْ * وَنَحْوَ عَيْنٍ فَالثَّلاَثَةُ لَهُمْ

(٦)- في (أ) و(ب) : (مرجوع) بالعين، وفي (جـ) : (مرجوج) بالجيم، والصّواب ما أثبتّه بالحاء المهملة في آخره، كما يدلُّ عليه سياق الكلام. قال السّملالي في تحصيل المنافع، (ص : ١٣٣-١٣٤)، بعد أن حكى أرجحيّة الإشباع عند جميع القرّاء : «وحكى ميمون عن ابن غلبون أنّ التّوسّط أرجح من الإشباع عند الجميع، والقول الثّالث للمهدويّ بالتّفصيل، التّوسّط أرجح من الإشباع لورش، والإشباع أرجح منه لقالون» اهـ.

(٧)- ينظر مثلا : سراج القاري، ابن القاصح، (ص : ٦٦)، وشرح الشّاطبيّة، السيوطيّ، (ص : ٧٤).

وبالوجهين القراءة عند من يقرأ بما في الشّاطبيّة، وبهما قرأتُ على شيخنا -رحمه الله- تعالى[1] مع تقديم الإشباع، وكذلك أُقْرِئ، وما شرحنا عليه من قول النّاظم "ومَدُّ عين عند كلّ راجح"، هو إحدى روايتين عنه، وعليها شرحُ بعضِهم، والرّواية الأخرى "ومَدَّ عين عند ورش راجح" وهي الموجودة في أكثر النُّسخ[2] وهي مُعْترضة؛ لأنّها تقتضي عدم رجحان المدّ لقالون ورجحان غير المدّ له وهو التّوسّط، مع أنّ الرّاجح لجميع القرّاء هو المدّ[3] كما علمتَ، ولذا نُقل عن النّاظم أنّه أبدله بالشّطر الذي شرحنا عليه، وهو الصّواب.

• **تنبيه**[4] : إذا تحرّك السّاكن اللاّزم الذي يُمَدّ لأجله بحركة عارضة، كحركة التّخلّص من الْتقاء السّاكنين في ﴿أَلٓمٓ اللَّهُ﴾ (آل عمران - ١)، لجميع القرّاء وفي نحو : ﴿مِّنَ ٱلنِّسَآءِ انِ إِتَّقَيْتُنَّ﴾ (الأحزاب - ٢٢)، على وجه البدل لورش، وكحركة النّقل لورش في : ﴿أَلٓمٓ اَحَسِبَ ٱلنَّاسُ﴾ (العنكبوت - ١)، وفي نحو : ﴿عَلَى ٱلْبِغَآءِ انَ اَرَدْنَ﴾ (النّور - ٢٣) على وجه البَدَل له أيضا، جاز وجهان : المدُّ الطّويل والقَصْر، فالمدُّ لعدم الاعتداد بالحركة العارضة، قال أبو شامة[5] : «والأقيس عندهم المدُّ، وترك الاعتداد بالعارض» اهـ، وقال ابن الباذش[6] : «وهو القياس وعليه أكثر الشّيوخ

---

(١)- هذا اللّفظ سقط من : (ب) و(جـ).

(٢)- ومنها النُّسخة التي اعتمد عليها ابن المجراد في كتابه إيضاح الأسرار والبدائع، (لوحة : ١٩٧، وجه : أ، سطر : ١٦) مخطوط.

(٣)- يعني : المدّ الطّويل (الإشباع)، قال أبو شامة في إبراز المعاني، (٣٣٨/١) : «قال -يعني : الشّاطبي- "والطّول فُضّلا" يعني : الإشباع، ولم يقُل "والمدّ فضّلا"؛ لأنّ المدّ في الوجهين» اهـ.

(٤)- ينظر : التّبصرة، مكّي بن أبي طالب، (ص : ٢٧٣-٢٧٤)، والإقناع، ابن الباذش، (٤٧٩/١-٤٨٠).

(٥)- ينظر : إبراز المعاني، أبو شامة، (٣٣٧/١).

(٦)- هو : أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاريّ الغرناطيّ، (٤٩١ هـ - ٥٤٢ هـ) كان من أهل العلم والمعرفة والذّكاء والفهم من أهل الرّواية والدّراية، كان أبوه إماما في النّحو والقراءات والحديث والشّعر، وكان أوّل شيوخه وهم كثر، ذكرهم في كتابه الإقناع، قيل إنّه لم يصل من تآليفه إلاّ كتاب الإقناع.

ينظر في ترجمته : الدّيباج المذهب، ابن فرحون، (١٩٠/١)، والصّلة، ابن بشكوال، (١٣٢/١).

للجميع من القرّاء»[1] اهـ، والقَصْر للاعتداد بها، قال الدّاني[2] : «وعلى هذا عامّة من لقيناه من الشّيوخ» اهـ، والوجهان جيّدان منصوص عليهما ومقروءٌ بهما، وبهما قرأتُ على شيخنا مع تقديم الطّويل وكذلك أقرئُ، ونصّ في غيث النّفع[3]على تقديم القصر في : ﴿أَلٓمٓ ٱللَّهُ﴾ (آل عمران - ١)، و﴿أَلٓمٓ اَحَسِبَ ٱلنَّاسُ﴾ (العنكبوت - ١)، وهذا كلّه في الوصل، وأمّا إذا وُقف على ﴿أَلٓمٓ﴾ وابتُدِئ بما بعده فليس إلاّ المدّ الطّويل كما هو ظاهر.

ويمكُن أن تُؤخذ هذه المسألة أعني مسألة تحرّك السّاكن اللاّزم بحركة عارضة من قول النّاظم المتقدّم "والخُلف في المدّ لما تغيّرا" بأن يُحمل على السّبب المتغيّر مطلقًا، سواء كان همزًا أو سكونًا وعليه حمله بعضهم[4]. والله تعالى[5] أعلم.

ثمّ قـــــــال :

[٨٤] وَقِفْ بِنَحْوِ سَوْفَ رَيْبَ عَنْهُمَا ❁ بِالمَـدِّ وَالْقَصْـرِ وَمَـا بَيْنَهُمَـا

لـمّا تكلّم على حرف اللّين إذا وقع بعده همزٌ نحو : ﴿شَيْءٍ﴾ و﴿سَوْءٍ﴾، أو وَقَع بعده سكون لازمٌ وذلك في "عين" من فاتحة مريم والشّورى، تعرَّض هنا إلى حكم حرف اللّين إذا وقع بعده سكون عارض للوقف فأمر بأن يوقف على : ﴿سَوْفَ﴾ و﴿رَيْبَ﴾ ونحوهما كـ : ﴿ٱلْخَوْفِ﴾ و﴿اِلطَّوْلِ﴾ و﴿الّيْل﴾ و﴿ٱلْعَيْنِ﴾، وشبهها بثلاثة أوجه : المدّ المشْبع والقصر وما بينهما وهو التّوسّط، وهي جائزة لقالون وورش، ولذا قـــــال "عنهما" ومثلهما سـائر القرّاء، إلاّ أنّ

---

(١)- ينظر : الإقناع، ابن الباذش، (٤٨٠/١).

(٢)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٥٢)، قال الدّاني في جامع البيان، (٤٨٨/٢) : «والمذهبان حسنان بالغان غير أنَّ **الأوّل** : أقيس يعني : عدم الاعتداد بالحركة، **والثّاني** : آثر وعليه عامّة أهل الأداء» اهـ.

(٣)- ينظر : غيث النّفع، الصّفاقسيّ، (ص : ٢١٨).

(٤)- ينظر : تحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ١١٤-١١٥)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٢٦-١٢٧).

(٥)- هذا اللّفظ سقط من : (ب) و(ج).

المختار منها عند الدّاني[1] التّوسّط، وبه كان[2] الشّاطبيّ يُقرئ[3]، وهذا إذا كان ما بعد حرف المدّ غير همز، كما يُؤخذ من قول النّاظم "بنحو سوف ريب"، فإن كان همزًا كـ : ﴿شَيْءٍ﴾ و﴿سَوْءٍ﴾ عند الوقف، فلا يجوز لورش إلاّ التّوسّط والطَّويل، ويُمتنع له القصر من طريق الأزرق[4]؛ لأنّ سبب المدّ عنده في ذلك هو الهمزة، وهي موجودة مع سكون الوقف مع كونها أقوى منه فأُعمل القويّ وأُلغي الضّعيف، وأمّا غير ورش كقالون؛ فسبب المدّ عنده هو سكون الوقف فإذا اعتبره مدَّ أو وسَّط وإذا ألغاه قصَر، والهمز غير موجب عنده لمدّ حرف اللّين كسائر الحروف ولذا قصَره في الوصل، وجازت[5] له الأوجه الثّلاثة في الوقف كالذي لم يقع بعده همزٌ، ومحلّ جواز الأوجه الثّلاثة إذا وقف بالسّكون المحض أو مع الإشمام فيما يجوز فيه، وأمّا إذا وقف بالرَّوْم فليس إلاّ القَصْر؛ لأنَّ الوقف بالرَّوم كالوصْل كما سيأتي.

فوجهُ جواز الأوجه الثّلاثة في حَرْفي اللّين الواقع بعدهما سكون عارض للوقف؛ أنَّهما أشبها حروفَ المدّ في السّكون وفي شيء من المدّ واللّين كما تقدّم، فحُمِلا على حروف المدّ فجاز فيهما ما جاز في حروف المدّ الواقع بعدها ذلك.

• **تنبيه** : قد ذكرنا فيما تقدّم أنّ سبب المدّ قسمان : لفظيّ ومعنويّ، أمّا اللّفظيّ فقد تكلّم عليه النّاظم بأقسامه، وأمّا المعنويّ فلم يتعرّض[6] له، لكونه ضعيفا عند القرّاء، وهو قويّ مقصودٌ عند العرب، ومنه المدّ للتّعظيم وبه قال بعضُهم لأصحاب قصر المنفصل في نحو : ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلاَّ ٱللَّهُ﴾ (محمّد - ٢٠)، ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلآَّ أَنتَ﴾ (الأنبياء - ٨٦)، ويسمّى مدّ المبالغة؛ لأنّه طلبٌ للمبالغة في نفي

---

(١)- نقل هذا الاختيار السَّخاويّ في فتح الوصيد، (٢٨٣/٢)، وكذلك الخرّاز في القصد النّافع، (ص : ١٥٣)، وابن الجزري في النّشر، (٣٤٩/١)، وقال الدّاني في جامع البيان، (٤٨٣/٢) : «عامّة أهل الأداء والنّحويّين لا يرون إشباع المدّ وزيادة التّمكين فيهما لزوال وصف المدّ عنهما بتغيير حركة الحرف الذي قبلهما» اهـ.

(٢)- تكرّر هذا اللّفظ في : (ب).

(٣)- نقل ذلك ابن الجزري في النَّشر، (٣٤٩/١)، عن أبي عبد الله بن القصّاع عن الكمال الضّرير عن الشّاطبيّ.

(٤)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (٣٦١/١).

(٥)- في (جـ) : (وجاءت) بالهمزة.

(٦)- في (أ) : (يعترض) بتقديم العين على التّاء، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

الألوهيّة عن سوى الله تعالى، وهو مقصدٌ جليل وغرض جميل[1]، ويؤيّده ما رُوي مرفوعا عن ابن عمر رضي الله عنه أنّ[2] رسول الله ﷺ قال : ((من قال لاَ إلهَ إلاّ الله ومدَّ بها صوته أسكنه الله دار الجلال دارًا أسمى بها نفسه فقال ذو الجلال والإكرام ورزقه النّظر إلى وجهه الكريم))[3]. وما رُوي عن أنس رضي الله عنه مرفوعا أيضا : ((من قال لاَ إلَه إلاّ الله ومدّها هدمَت[4] له أربعة آلاف ذنب))[5]، وقد استحبّ العلماء المحقّقون مدّ الصّوت بلا إله إلاّ الله، وقول النّاظم "بنحو" الباء فيه بمعنى "على".

ثمّ قـــــــال :

«باب أحكـــام الهمْـــز»

[٨٥] القَـوْلُ فِـي التَّحْقِيـقِ وَالتَّسْـهِيلِ ❁ لِلْهَمْـــزِ وَالإِسْـــقَاطِ وَالتَّبْـــدِيلِ

تكلَّم في هذا الباب على أحكام الهمْز، وهي كما في التّرجمة أربعة[6] : التّحقيق والتّسهيل بين بين والإسقاط والإبدال وعبّر عنه النّاظم بـ"التّبديل"، والتّحقيق هو الأصل في الهمز، ويقابله التّغيير

---

(١)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (٣٤٤/١)، وإتحاف فضلاء البشر، البنّا، (١٦٧/١-١٦٨)، وتنبيه الغافلين، الصّفاقسيّ، (ص : ١١٣).

(٢)- في (جـ) بعد هذا اللّفظ زيادة لفظ : (مولانا).

(٣)- لم أقف عمّن أخرجه بهذا اللّفظ، إلاّ أنّ بعض ألفاظه جاءت في بعض الأحاديث كما في مسند الحارث، حديث رقم : ٦٢٢، (٦٤٨/٢).

(٤)- في (جـ) : (همدت) بتقديم الميم على الدّال.

(٥)- لم أقف عمَّن أخرجه بهذا اللّفظ، إلاّ أنّ صاحب كنز العمّال ذكره بزيادة في آخره، وأخبر أنّه عند ابن النّجّار من حديث أنس رضي الله عنه (٦٠/١)، وحكم الحافظ ابن حجر في لسان الميزان، (١٦٩/٦) عليه بقوله : «هذا حديث باطل».

• **تنبيه** : الحديثان أوردهما بلفظهما الإمام الجزريّ في النّشر، (٣٤٥/١)، بلا إسناد وحكَم عليهما بالضّعف.

(٦)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٥٤)، وتحصيل المنافع، السّملالي، (ص : ١٣٦).

بأحد الأنواع الثّلاثة، ولفظ التّسهيل في اللّغة يُطلق[1] على الأنواع الثّلاثة، وفي اصطلاح القرّاء مُختصٌّ عند الإطلاق بالتّسهيل بين بين وسيأتي معنى كلٍّ منها.

والهمز في اللّغة[2]: الدّفع بسرعة، تقول : "همَزت[3] الفرس همْزًا"، إذا دفعته بسرعة، وسمّي الحرف المعروف همزةً؛ لأنّ الصّوت يُدفع عند النّطق به لكُلفته على اللّسان، والنّبْر مرادفٌ[4] عند الجمهور للهمز[5]، تقول "نبرت الحرف نبرًا" إذا همزته[6]، وقوله "للهمز" تنَازعهُ كلٌّ من "التّحقيق" وما عطف عليه، و"التّحقيق" و"التّسهيل" و"التّبديل" مصادر لـ : "حقّق" و"سهّل" و"بدّل"، كـ "التّعليمّ مصدر لـ"علّم" و"الإسقاط" مصدر[7] لـ "أسقط" كـ "الإكرام[8]" مصدر لـ "أكرم".

ثمّ قـــــال :

[٨٦] **والهَمْـزُ فِـي النُّطْـقِ بِـهِ تَكَلُّـفُ ❁ فَسَـــهَّلُوهُ تَـــارَةً وَحَـــذَفُوا**

[٨٧] **وَأَبْـدَلُوهُ حَـرْفَ مَـدٍّ مَحْضَـا ❁ وَنَقَلُـوهُ لِلسُّـكُونِ رَفْضَـا**

تعرّض هنا لسبب تغيير الهمز، فأخبر أنّ الهمز في النّطق به تكلّف أي :

---

(١)- هذا اللّفظ في (جـ) : (يطلع) بالعين.

(٢)- ينظر : تهذيب اللّغة، الأزهريّ، (١٦٤/٦)، ولسان العرب، ابن منظور، (١٣٢/١٥).

(٣)- في (أ) : (همرت) بالرّاء، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٤)- في (أ) : (مرداف) بألف بعد الدّال، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٥)- ينظر : التّحديد، الدّاني، (ص : ٢٦٧ - ٢٦٨)، وفتح الوصيد، السّخاوي، (٢٩٠/٢)، والأرجوزة المنبّهة، الدّاني، (ص : ٢٣٦).

(٦)- ينظر : لسان العرب، ابن منظور، (١٨/١٤)، والصّحاح تاج اللّغة، الجوهريّ، (٥٥٤/٢).

(٧)- في (أ) : (مصدد) بالدّال، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٨)- في (أ) : (الأكرم)، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

مشقّة وصعوبة؛ لكونه حرفًا قويًّا بعيد المخرج حتى شبّهه بعضُهم(١) لأجل ذلك بالتّهوّع أو التّقيء، وبعضُهم(٢) بالسّعل(٣)، فلم يُقوه على أصله وهو : التّحقيق(٤)، بل سهّلوه أي : غيّروه قصدًا إلى تخفيفه، كما تُسهّل الطّرق الصّعبة والعقبة المتَكَلَّفُ صُعُودُها، وتغييرهم له على ثلاثة أنواع(٥)كما تقـــــدّم :

١- **تسهيله بين بين** : وهو المراد بقوله "فسهّلوه تارةً" أي : مرّة.

٢- **وإبداله من جنس حركة ما قبله** : وهو المراد بقوله "وأبدلوه حرف مدٍّ محضا" أي : خالصا من شائبة الهمز.

٣- **وحذفُه وهو نوعان** :

أ. حذفه مع حركته : ويُعبّر عنه بالإسقاط وهو المراد بقوله "وحذفوا".

ب. وحذفه بعد نقلهم حركته : وهو المراد بقوله "ونقلوه" أي : نقلوا حركته للسّكون رفضًا أي : تركًا، فتصير الأنواع أربعة وستأتي كلُّها في مواضعها إن شاء الله تعالى(٦).

والأصلُ في تغييره أن يكون بالتّسهيل بين بين؛ لأنّ فيه بقاء أثر الهمزة، ثمّ بالإبدال؛ لأنّه وإن لم يبق له أثر فقد عُوّض عنه حرف آخر، ثمّ بالحذف بعد النّقل؛ لأنّ فيه بقاء حركته، ثمّ بالحذف مع الحركة؛ لأنّه عدم محض(٧).

---

(١)- ينظر : أسباب البلاغة، الزّمخشريّ، (٣٨٢/٢)، واللّباب، العكبري، (٤٤٣/٢) الإقناع، ابن الباذش، (٣٥٨/١).

(٢)- ينظر : إبراز المعاني، أبو شامة، (٣٤٧/١)، والعقد النّضيد، السّمين الحلبي، (٧١٦/٢)، والأرجوزة المنبّهة، الدّاني، (ص : ٢٣٥).

(٣)- وفي (ب) و(جـ) : (بالسّعلة).

(٤)- ينظر : شرح طيبة النّشر، النّويريّ، (٤١٦/١).

(٥)- ينظر : القواعد والإشارات، أحمد الحمويّ، (ص : ٤٦، ٤٧)، وشرح طيّبة النّشر، النّويريّ، (٤١٦/١).

(٦)- هذا اللّفظ سقط من : (ب) و(جـ).

(٧)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٥٥)، وتحصيل المنافع، السّملالي، (ص : ١٣٧).

وقوله "محضا" صفة لحرف أو حال منه. و"رفضا" مفعول لأجله أي : نقلوا حركته إلى السّاكن قبله لأجل رفضه وتركه أي : حذفه، ويحتمل أن يكون حالاً من الواو في "نقلوه" أي : رافضين له، أو حالا من مفعول "نقلوه" أي : مرفوضًا. ثمّ قال :

باب أحكام الهمز المزدوج في كلمة

[٨٨] فَنَافِعٌ سَهَّلَ أُخْرَى الهَمْزَتَيْنْ ❁ بِكِلْمَةٍ فَهْيَ بِذَاكَ بَيْنَ بَيْنْ

[٨٩] لَكِنَّ فِي المَفْتُوحَتَيْنِ أُبْدِلَتْ ❁ عَنْ أَهْلِ مِصْرَ أَلِفًا وَمُكِّنَتْ

من هنا شرع في أحكام الهمز، وما تقدّم في البيتين قبلُ توطئة وتمهيد لها، وبدأ بحُكم همز القطع الملاصق لمثله ويسمّى بالهمز المزدَوج، وسيتكلم على مقابله وهو الهمز المفرد، والهمز المزدوج قسمان في كلمة وفي كلمتين؛ فالذي في كلمتين سيذكر حكمه، والذي في كلمة ذكر حكمه هنا، فأخبر أنّ نافعا من روايتي قالون وورش سهّل أخرى الهمزتين في كلمة أي : الآخرة منهما، وهي الثّانية وظاهره سواء كانت مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة وهو كذلك[1]، وأمّا الأولى فلا تكون إلاّ مفتوحةً، فصُوَر اجتماع الهمزتين في كلمة ثلاثة : مفتوحتان[2] نحو : ﴿ءَآنذَرْتَهُمْ﴾ و﴿ءَالِدُ﴾، ومضمومة بعد مفتوحة وذلك في أربعة مواضع لا غير وهي : ﴿قُلَ آوْنَبِّئُكُم﴾ بـ(آل عمران : ١٥) و﴿آنزِلَ عَلَيْهِ اِلذِّكْرُ﴾ بـ(ص : ٧) و﴿آشْهِدُواْ﴾ بـ(الزّخرف : ١٨) و﴿آلْقِىَ الذِّكْرُ عَلَيْهِ﴾ بـ(القمر : ٢٥)، ومكسورة بعد مفتوحة وذلك في تسعة ألفاظ وهي : ﴿أَئذَا﴾، ﴿أَئمَّةٌ﴾، ﴿آينَّكُمْ﴾، ﴿أَئنَّكَ﴾، ﴿أَئنَّا﴾، ﴿أَيِنَّ لَنَا لَأَجْراً﴾(الشّعراء - ٤٠)، ﴿أَيِن ذُكِّرْتُم﴾(يس - ١٨)، ﴿أَيمَّةَ﴾، ﴿أَيِفْكاً﴾.

---

(١)- ينظر : الإقناع، ابن الباذش، (٣٥٨/١-٣٥٩)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٥٦-١٥٧)، وتحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ١٣٩).

(٢)- قال ابن الباذش في الإقناع، (٣٦٠/١) : «المفتوحتان في جميع القرآن ثمانيةٌ وعشرون موضعا؛ تسعة منها لم يمض القرّاء فيها على أصولهم، وباقيها مضوا فيها على أصولهم»، اهـ.

قلتُ : عدُّها هذا باعتبار جميع القرّاء، وأمّا عند نافع فقد وقعت في واحدٍ وعشرين موضعًا، موضعان بعدهما متحرّك بالكسر، والباقي ساكن. ينظر : تحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ١٤٠).

ومفهوم قوله "سهّل أخرى الهمزتين" أنّ نافعًا لا يسهّل أُولاَهما بل يحقّقها على الأصل، وهو كذلك، إلاّ أن يكون قبلها ساكن، فإنّ ورشًا ينقُل حركتها إليه نحو : ﴿قُلَ ـآنتُمُۥ﴾ (البقرة - ١٣٩)، ﴿قُلَ اَوْنَبِّئُكُم﴾ (آل عمران - ١٥)، ﴿قُلَ اَينَّكُمْ﴾ (فصّلت - ٨)، على ما سيأتي في باب النّقل.

وقوله "بكِلْمة" هو جار على اصطلاح القرّاء في عدّهم الهمزتين في نحو : ﴿ءَآنذَرْتَهُمُۥ﴾ من كلمة واحدة؛ لأنّ الأُولى لـمّا كانت لا تنفصل عن الثّانية بالوقف عليها، صارت الهمزتان كأنّهما من كلمة واحدة، وإن كانتا من جهة المعنى من كلمتين(١).

وقوله "فهي بذاك بين بين" قَصَد به إيضاح قوله "سهّل"، وإلاّ فالتّسهيل في اصطلاح القُرّاء(٢) إذا أُطلق اختصّ بالتّسهيل بين بين كما تقدّم، أي : فالهمزة الثّانية بسبب ذلك التّسهيل تكون بين بين أي : بينها وبين الحرف المُجانس لحركتها، فتكُون المفتوحة بين الهمزة(٣) والألف، والمضمومة بين الهمزة والواو، والمكسورة بين الهمزة والياء، هذا هو المأخوذ به عندنا في كيفيّة التّسهيل بين بين، قال أبو شامة : «وكان بعض أهل الأداء يقرّب الهمزة المسهّلة من مخرج الهاء»(٤)، قال : «وسمعت أنا منهم من ينطق بذلك وليس بشيء»(٥) اهـ، لكن جوّز الدّانيّ(٦) وجماعة إبدالها هاء

---

(١)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٥٦)، والكشف، مكيّ بن أبي طالب، (٧١/١).

(٢)- ينظر : إبراز المعاني، أبو شامة، (٣٤٧/١)، والعقد النّضيد، السّمين الحلبيّ، (٧١٦/٢).

(٣)- في (أ) : (الهزّة) سقطت الميم، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٤)- ينظر : إبراز المعاني، أبو شامة، (٣٨٦/١).

(٥)- ينظر : المصدر نفسه، (٣٨٦/١).

• **تنبيه** : الكلام واحد ومتّصل، ولكن زاد الشّارح لفظ "قال"؛ لئلاّ يتوهَّم القارئ أنّ لفظ "وسمعتُ أنا" من قوله.

(٦)- لم أقف على كلام صحيح صريح يُجيز ذلك، لا عن الدَّاني ولا عن غيره، لذلك أنْكَر كثير من المحقِّقين إبدالها هاءً كما سبق في كلام أبي شامة، ومنهم العلاَّمة الشّنقيطيّ في تفسيره أضواء البيان، (٨٣٦/٧-٨٣٧)، فقد قرّر أنَّ إبدالها هاءً خالصة من أَشنع المنكر وأعظم الباطل؛ لأنّه انتهاك لحرمة القرآن العظيم وتعدٍّ لحدود الله، لم يروه أحدٌ أَلْبتّة ولم ينزل به الملك من السّماء وكونُ العربيّة قد سُمع فيها إبدال الهمزة هاءً لا يُسوِّغ التَّجرُّؤ على إدخال ذلك في القرآن. وقد بحث هذه المسألة الدّكتور عبد الهادي حميتو في كتابه الماتع، قراءة الإمام نافع عند المغاربة، (١٧٥/٥-٢٠٥)، بحثًا قيّمًا خلاصتُه أنَّ الذين أخذوا بجواز إبدالها هاءً اعتمَدوا علَى نِسبة

خالصةً في الأنواع الثّلاثة. قال العلاّمة سيدي عبد الرّحمن بن القاضي[1] في بعض تآليفه : «جرى الأخذ عندنا بفاس والمغرب في المسهّل بالهاء خالصة مطلقا، وبه قال الدّاني»[2] اهـ، وجوّزه بعضهم[3] في المفتوحة دون المضمومة والمكسورة، والأكثرون على المنع مطلقا وعليه جرى عملنا بتونس.

وقول النّاظم "لكن في المفتوحتين" البيت، استدراك على قوله "فنافعٌ سهّل أخرى الهمزتين" وإنّما استدرَك عليه؛ لأنّه يقتضي أنّ ورشًا يسهّل الثّانية من المفتوحتين وغيرهما في جميع الرّوايات عنه، مع أنّ تسهيل الثّانية من المفتوحتين له إنّما هو من رواية البغداديّين[4] عنه[5]، وأمّا المصريّون[6] فإنّما رَوَوْه عن أبي يعقوب الأزرق عن ورش إبدالها ألفًا؛ لانْفتاح ما قبلها فلذا قال : "لكنّ في المفتوحتين أُبدلَت عن أهل مصر ألفا"، فتحصَّل أنّ[7] في كلٍّ من المضمومة والمكسورة بعد المفتوحة وجهٌ واحدٌ، وهو التّسهيل بين بين لقالون وورش، وفي المفتوحتين التّسهيل في الثّانية

ذلك إلى الدّاني، ولكنّها نِسبةٌ بتراء تفتقر إلى تسمية كتاب من كتبه أو ذكر روايةٍ لمن روى ذلك عنه من أصحابه أو تلاميذه. فليُنْظَرْ فإنَّهُ مهمٌّ.

(١)- هو : أبو زيد عبد الرّحمن بن أبي القاسم بن القاضي، (٩٩٩ هـ - ١٠٨٢ هـ) المكناسيّ الأصل الفاسيّ، المالكيّ، فقيه، كان مرجع المغرب في أحكام القراءات، من مؤلّفاته : الإيضاح لما ينبهم على الورى في قراءة عالم أمّ القُرى، الفجر السّاطع في شرح الدّرر اللّوامع، إزالة الشّكّ والالتباس في نقل ﴿أَلَٓمٓ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ﴾، الاستحسان وما أغفله مورد الظّمآن.

ينظر : في ترجمته : الأعلام، الزِّركلي، (٣/٣٢٣).

(٢)- ينظر : الإيضاح، ابن القاضي، (ص : ٦٢).

(٣)- وهو ابن حدادة، ذكره السّملالي في تحصيل المنافع، (ص : ١٤١).

(٤)- في (أ) : (البغدادين) سقطت إحدى اليائين، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٥)- ينظر : العقد النّضيد، السّمين الحلبيّ، (٢/٧٢٥)، والنّشر ، ابن الجزريّ، (١/٣٦٣)، والعنوان، أبو طاهر، (ص : ٨١)، وفتح الوصيد، السّخاويّ، (٢/٢٩٢)، وإبراز المعاني، أبو شامة، (١/٣٥٠)، والتّذكرة، ابن غلبون، (١/١١١).

(٦)- ينظر : العقد النّضيد، السّمين الحلبيّ، (٢/٧٢٤)، والنّشر، ابن الجزريّ، (١/٣٦٣)، وفتح الوصيد، السّخاويّ، (٢/٢٩٢)، وإبراز المعاني، أبو شامة، (١/٣٥٠)، والإقناع، ابن الباذش، (١/٣٦١).

(٧)- هذا اللّفظ سقط من : (أ) و(ب)، والتّصويب من : (جـ).

فقط لقالون، والتّسهيل والإبدال ألفًا لورش، والوجهان مقروء بهما له[1] والمقدَّم الإبدال؛ لأنّه أقوى من جهة الرّواية كما سيأتي، وقوله "ومُكِّنَت" أي : مُدَّت الألف المُبدلة من الهمزة في المفتوحتين مدًّا مشبعًا، يعني : إذا وقع بعدها ساكنٌ، نحو ﴿ءَآنذَرْتَهُمْ﴾؛ لأنّها ساكنةٌ والسّاكن الذي بعدها لازمٌ فيكون مدُّها لازمًا، فإذا وقع بعدها متحرِّك وذلك في موضعين : ﴿ءَالِدُ﴾، بـ(هود : ٧١)، و﴿ءَامِنتُم﴾ بـ(الملك : ١٧)، فليس إلاّ القصر لعدم السّاكن بعدها، وليست كألف : ﴿ءَامَنُوا﴾ لعُروضها بالإبدال، وضعف السّببُ بتقدّمه على الشّرط[2]، هذا هو التّحقيق الذي قرأْنا به، وبهِ نقرئ، خلافًا لمن جعلها كألف ﴿ءَامَنُوا﴾، فجوّز فيها الأوجه الثّلاثة[3].

فوجه التَّسهيل في ذلك أنّ الهمزة المفردة مستثْقلَة حتّى خفَّفوها بجميع أنواع التّخفيف، فاستثقال اجتماع همزتين أوْلى، وإنّما خُصّت الثّانية بالتّخفيف؛ لأنّها هي التي قوي بها الثّقل، وإنّما خُصّت بالتّسهيل بين بين دون غيره؛ لأنّه هو الأصل في أنواع التّغيير لبقاء أثر الهمزة معه كما تقدّم.

ووجه إبدال الثّانية من المفتوحتين ألفًا لورش المبالغة في التّخفيف فرارًا من الهمزة كلِّها وبعضِها إلى ما هو خفيف جدًّا وهو الألف اللّيّنة، وإنّما خصَّ الثّانية من المفتوحتين بالإبدال دون المضمومة والمكسورة؛ لأنّ النُّطق بالألف أخفّ من النّطق بالواو والياء، والبدل هنا وإن كان على غير قياس؛ لأنّ قياس الهمزة المتحرّكة التّسهيل بين بين لكنّه ثابتٌ عن العَرب، وهو اختيار الخليل[4]

---

(١)- ينظر : التّعريف، الدّاني، (ص : ٢٣٥- ٢٣٦)، والتّيسير، الدّاني، (ص : ٣٦)، والكافي، ابن شريح، (ص : ٤٤)، وأنوار التّعريف، ابن غازي، (ص : ٤٩)، ولكنّه قدّم التّسهيل على الإبدال.

(٢)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٥٧- ١٥٨)، والعقد النّضيد، السّمين الحلبيّ، (٧٢٦/٢).

(٣)- ينظر : تحصيل المنافع، السَّملاليّ، (ص : ١٤٢).

(٤)- لم أقف على مصدر كلامه، لكن نقله عنه غير واحد، منهم : أبو جعفر ابن الباذش في الإقناع، (٣٨٤/١).

وسيبويه[١]، ونقله الأكثرون عن ورش[٢]، وقال الدّانيّ : «البدل أقوَى من جهة الرّواية»[٣] اهـ. فإنكار الزّمخشري[٤] له لا يلتفت إليه.

وقوله "بكلمة"، متعلّقٌ بمحذوف حالٍ من الهمزتين، والباء بمعنى في "وكِلْمَة" (بكسر الكاف وسكون اللاّم) كما هو إحدى لغات فيها[٥]، وقوله "فهي" مبتدأ، و"بين" (الأوّل) متعلِّق بمحذوفٍ خبره، و"بين" (الثّاني) معطوف على الأوَّل بإسقاط العاطف، والأصل "بين ذا وبين ذا" ثمّ حُذفت الواو العاطفة والمضاف إليه منهما وبُنيت الكلمتان على الفتْح، وقوله "لكنَّ" (بتشديد النّون) حرف استدراك، واسمها ضمير القصَّة والشَّأنُ محذوفٌ أي : "لكنّها"، و"في المفتوحين" متعلّق بـ"أُبدلت"، وجملة "أُبدلت" خبر "لكنَّ".

---

(١)- ينظر : الكتاب، سيبويه، (٢٥/٤).

(٢)- ينظر : الكشف، مكّيّ بن أبي طالب، (٧٥/١)، وشرح الهداية، المهدويّ، (٤١/١-٤٢)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٥٨).

(٣)- لم أقف على مصدر هذا الكلام، ولكنّه قال في جامع البيان، (٥٣٥/٢) : «وهو -يعني : مذهب التّسهيل- أوجهُ في القياس، والثّاني آثر في النّقل» اهـ. وبنحوه قال في التّيسير، (ص : ٣٧).

(٤)- ينظر : الكشّاف، الزّمخشريّ، (٥٦/١-٥٧)، قال أبو حيان ردًّا عليه: «وقراءة ورش صحيحة النّقل لا تُدفع باختيار المذاهب، ولكن عادة هذا الرّجل إساءة الأدب على أهل الأداء ونقلة القرآن» اهـ. ينظر : البحر المحيط، (١٧٥/١).

(٥)- وهي لغة تميم، ينظر : لسان العرب، ابن منظور، (١٤٧/١٢).

ثمّ قال :

[٩٠] وَمَــدَّ قَــالُونُ لِــمَا تَسَــهَّلاَ ❁ بِـالخُلْفِ فِـي أَؤُشْـهِدُوا لِيَفْصِـلاَ

لـمّا ذكر ما اخْتَصّ[١] به ورشٌ وهو إبدال الهمزة الثّانية من المفتوحتين ألفًا، ذكر هنا ما اختصَّ به قالون، فأخبر أنّه مَدَّ لما تسهَّل من الهمز، يعني : فَصَل وأدْخل بين الهمزة المحقّقة والمسهّلة ألفًا، وظاهره في الأنواع الثّلاثة المتقدّمة، وهو كذلك من طريق أبي نشيط عنه، وعُلم من نسبة هذا الحكم لقالون وحده أنّ ورشاً لا يمُدُّ و لا يفْصِل في ذلك كلّه، وهو كذلك على المعروف المقروء به[٢].

وقوله "بالخْلْف" متعلّق "بمدَّ" أي : مَدَّ قالون بخلاف عنه في المدِّ وعدمه في قوله تعالى : ﴿أَشْهِدُواْ خَلْقَهُمْۚ﴾ بـ(الزّخرف- ١٨)، وهذا الخلاف من طريق أبي نشيط[٣] والوجهان مقروءٌ بهما، والمقدَّم المدُّ وهو في جميع ذلك طبيعيّ بمقدار ألف[٤] على ما عليه جمهور أهل الأداء، وحكى بعضهم الإجماع عليه[٥] وبه جرى عملُنا، ووجهه عدم الاعتداد بهذه الألف لعروضها وضعف سَبَبِيّة الهمز عن السّكون، وذهب جماعةٌ[٦] إلى أنّ المدّ في ذلك متّصل وهو خلاف المعوَّل عليه.

وقوله "ليفصلا" أشار به إلى وجه مدِّ قالون بين الهمزتين أي : إنّما مدّ قالون بين الهمزتين ليفصل بينهما بالمدّ؛ وذلك لأنّه رأى أنّ الثّانية وإن خُفّفت فهي غير خالية من

---

(١)- في (أ) : (أخصّ) سقطت التّاء، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٢)- ينظر : منح الفريدة الحمصيّة، ابن عظيمة، (ص : ٣٠١)، والمختصر البارع، ابن جزي، (ص : ٤٧)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٦٠).

(٣)- ينظر : التّيسير، الدانّي، (ص : ١٥٩)، وتحبير التّيسير، ابن الجزري، (ص : ٥٤٨)، والدّرّ النّثير، المالقي، (٢٧٨/٤)، والاختيار في القراءات العشر، سبط الخيّاط، (٦٩٣/٢).

(٤)- ينظر : تحصيل الهمزتين، ابن الطّحّان، (ص : ٧٩).

(٥)- وهو أَبُو بكر بن مِهْران حَكاهُ عنهُ أَبُو الفَخْر حامِدُ بنُ حَسْنَوَيْهِ الجَاجَانِيُّ فِي كِتَابِهِ "حِلْيَةُ الْقُرَّاءِ". ينظر : النَّشر، ابن الجزريّ، (٣٥٣/١).

(٦)- منهم : المالقي في الدّر النّثير، (٢٧٨/٤).

الثّقل[1]، لكونها في حكم المحقَّقة المتحرّكَة، كما يدلّ عليه اعتبارها كذلك في الشّعر، فكأنّ المحَقّقة موجودة ففُصل بينها وبين التي قبلها ليمنَع من اجتماعهما، وإنّما ترك الفصل في : ﴿ءَاشْهِدُواْ﴾ على أحد الوجهين جمعاً بين لغة الفصل ولغة تركه، ووجه ترك ورش الإدخالَ مطلقًا الاكتفاء بالتّسهيل؛ لأنّ معظم الثّقل قد ذهب به[2]، واللاّم في قوله "ليفصلا" للتّعليل متعلّق بـ"مدّ". ثمّ قـــال :

[٩١] وَحَيْثُ تَلْتَقِي ثَلاَثٌ تَرَكَهْ ❁ وَفِي أَئِمَّةٍ لِنَقْلِ الحَرَكَهْ

ذكر في هذا البيت ما لا إدخال فيه لقالون من غير خلاف[3] وهو شيئان :

الأوّل : ما اجتمعت فيه ثلاث همزات وهو كلمتان : ﴿ءَأٰمَنتُم﴾ بـ(الأعراف - ١٢٢)، و(طه : ٧٠)، و(الشّعراء - ٤٨)، و﴿ءَأٰلِهَتُنَا﴾ بـ(الزّخرف - ٥٨)، فالجملة أربعة مواضع خالف فيها قالون أصلَه، فترك فيها الإدخال بين الهمزة الأولى المحقّقة والثّانية المسهّلة بلا خلاف، وإلى هذا[4] أشار بقوله "وحيث تلتقي ثلاث تركه" أي : ترك قالون المدَّ والإدخالَ حيث تجتمع ثلاث همزات، وبيان اجتماعها في ﴿ءَأٰمَنتُم﴾ و﴿ءَأٰلِهَتُنَا﴾ أنّ أصلهما قبل الاستفهام : "أَأْمَنْتُمْ" و"أَأْلِهَتُنَا" بهمزتين مفتوحة فساكنة؛ فالمفتوحة زائدة والسّاكنة فاء الكلمة فأبُدلت السّاكنة ألفًا على القاعدة المشهورة وهي : إذا اجتمع همزتان في كلمة والثّانية ساكنة؛ فإنّها تُبدل حرف مدّ من جنس حركة ما قبلها نحو : ﴿ءَادَمَ﴾ و﴿أُوتُواْ﴾ و"إيمان"، وستأتي هذه القاعدة للنّاظم، ثمّ دخلت همزة الاستفهام فاجتمع همزتان في اللّفظ :

---

(١)- في (جـ) : (النّقل) بالنّون.

(٢)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٦٠)، وشرح الهداية، المهدويّ، (١/٤٣-٤٤)، والكشف، مكّيّ بن أبي طالب، (١/٧٤).

(٣)- ينظر : شرح الطّيّبة، النّويريّ، (١/٤٢٦)، قال البنّا في إتحاف فُضلاء البشر، (١/١٧٩) : «واتّفقوا على عدم الفصل بينهما بألف، كراهة توالي أربع متشابهات» اهـ. كلامة هذا على : ﴿ءَأٰلِهَتُنَا﴾ وقال (١/١٨٣) : «ولم يدخل أحد بين الهمزتين في هذه الكلمة ألفا» اهـ. ويعني : بالكلمة هنا : ﴿ءَأٰمَنتُم﴾ وحكى ابن الباذش في الإقناع، (١/٣٦٢)، الإجماع على ترك الفصل بين المحقّقة والمسهّلة في هذه المواضع.

(٤)- في (جـ) : (ذلك).

الأولى للاستفهام، والثّانية هي الزّائدة، وأمّا الثّالثة : فهي فاء الكلمة المُبدَلة ألفا على القاعدة، فخفّفَ نافعٌ الثّانية بالتّسهيل بين بين[1]، وهذا التّخفيف قد اسْتُفيد من قوله قبلُ "فنافعٌ سهَّل أخرى الهمزتين بكلمة".

ومقتضى ما تقدّم للنّاظم في البيت الذي قبل هذا أنْ يدخلَ قالون بينهما ألفًا، لكنّه أفاد هنا أنّه ترك الإدخال فيما اجتمع فيه ثلاث همزات، ووجهه أنّه لو فَصَل بين الهمزتين في ذلك بألف لصار اللّفظ في تقدير أربع ألفات : الأولى : همزة الاستفهام، والثّانية : الألف الفاصلة، والثّالثة : الهمزة المسهَّلة، والرّابعة : المبْدلة من الهمزة، وذلك إفراط في التّطويل والثّقل وخروج عن كلام العرب[2].

واعلم أنَّه كما لا إدخال لقالون فيما اجتمع فيه ثلاث همزات، لا إبدال لورش فيه[3]؛ لأنّ كلّ من روى الإبدال في نحو : ﴿ءَآنذَرْتَهُمْ﴾ ليس له في : ﴿ءَٰامَنتُم﴾ و ﴿ءَٰالِهَتُنَا﴾ إلاّ التّسهيل، وما رواه بعضهم عن ورش من الإبدال في ذلك، وإن ذكره الدّاني في إيجاز البيان[4] وبعض شرّاح الشّاطبيّة[5]، وهو مقتضى عمومِ قول النّاظم "لكنَّ في المفتوحتين أُبدلت" البيت، فضعيف روايةً وقياسًا وليس من طريق الأزرق فلا يُقرأ به[6].

---

(١)- ينظر : إتحاف فضلاء البشر، البنّا، (١/١٧٩)، والكشف، مكّي بن أبي طالب، (١/٤٧٣).

(٢)- ينظر : شرح الهداية، المهدويّ، (١/٣٠٩)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٦٤)، النَّشر، ابن الجزريّ، (١/٣٦٥).

(٣)- ينظر : شرح طيّبة النّشر، النّويريّ، (١/٤٢٦)، وإتحاف فضلاء البشر، البنَّا، (١/١٧٩-١٨٣)، والنَّشر، ابن الجزريّ، (١/٣٦٩)، ومنح الفريدة الحمصيّة، ابن عظيمة، (ص : ٣٠١).

(٤)- نقلهُ عنه الخرّاز في القصد النّافع، (ص : ١٦٤)، وحكاه الدّاني في جامع البيان، (٥/٤١)، وقال : «أكثر أهل الأداء من أصحاب أبي يعقوب عنه» اهـ.

(٥)- ينظر : إبراز المعاني، أبو شامة، (١/٣٥٦-٣٥٧).

(٦)- وهو قولٌ محكيّ عن أبي بكر محمّد بن علي الأذفويّ، قال ابن الجزريّ في النَّشر، (١/٣٦٥) : «وهذا ممّا انفرد به -يعني : الأذفويّ- وخالف فيه سائر النّاس، وهو ضعيف قياسا ورواية» اهـ.

الثّاني : ممّا لا إدخال فيه لقالون بلا خلاف كلمة : ﴿أَيِمَّةَ﴾ وهي في خمسة مواضع : بـ(التّوبة - ١٢)، و(الأنبياء - ٧٢)، وموضعي (القصص - ٤،٤١)، وموضع (السّجدة - ٢٤)، وإليها أشار بقوله "وفي أئمّة" أي : وترك المدَّ أيضا في ﴿أَيِمَّةَ﴾.

وقوله "لنقل الحركة" أشار به إلى وجه ترك قالون المدّ في ﴿أَيِمَّةَ﴾ وبيانه : أنّ أصله "أَأْمِمَة" على وزن "أَفْعِلَة" جمع "إمام" كـ "أردية" جمع "رداء"؛ نُقلت كسرةُ الميم الأُولى إلى الهمزة قبلها ثمّ أدغمت الميمُ في الميمِ فصار : ﴿أَيِمَّةَ﴾ بهمزتين، الأولى : مفتوحة، والثّانية : مكسورة، وميم بعدهما مشدّدة، فأصل الهمزة الثّانية السّكون وحركتها عارضة؛ لأنّها حركة نقل فاعتبَرَ قالون أصلها وهو السّكون وألغى حركَتَها لعُروضها فترك الفصل؛ لأنّه إنّما يكون بين الهمزتين المتحرّكتين لا بين متحرّكة وساكنة(١).

فإن قلتَ : حيث كان أصل ﴿أَيِمَّةَ﴾ "أَأْمِمَة" على وزن "أَفْعِلَة"، فالقياس إبدال الثّانية ألفًا لسكونها بعد فتح كما في نحو : ﴿ءَادَمَ﴾ ثمّ إسكان أوّل المثْلين وإدغامه في الثّاني ؟

فالجوابُ : أنّهم لو فعلوا ذلك لالْتبس بجمع "آمّ"، بمعنى قاصد(٢)، واعتُرض توجيه النّاظم بأنّه يقتضي أن لا تسهّل الهمزة في ﴿أَيِمَّةَ﴾؛ لأنّه إذا امتنع الفصلُ لأجل سكون الهمزة في الأصل لزم أن لا تُسهّل بين بين مع أنّ نافعًا سهّلها، وأُجيب بأنّ ترك الفصل مبنيّ على اعتبار سكون الهمزة في الأصل، والتّسهيل مبنيّ على اعتبار حركتها في الحال(٣).

---

(١)- ينظر : شرح الهداية، المهدويّ، (٣٢٧/٢)، والكشف، مكّي بن أبي طالب، (٤٩٨/١-٤٩٩)، والنّشر، ابن الجزريّ، (٣٧٩/١).

(٢)- ينظر : لسان العرب، ابن منظور، (٢١٣/١)

(٣)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (٣٨١/١)، وإتحاف فضلاء البشر، البنّا، (١٩٢/١)، وجامع البيان، الدّانيّ، (٨٣/٥).

ثمّ قـــــــــال :

﴿باب أحكام الهمز المُزْدوجُ في كلمتين﴾

[٩٢] فَصْـلٌ وَأَسْـقَطَ مِـنَ المفْتُـوحَتَيْنْ ❁ أُولاَهُمَــا قَــالُونُ فِــي كَلِمَتَــيْنْ

[٩٣] كَجَـــاءَ أَمْرُنَـــا وَوَرْشٌ سَـــهَّلاَ ❁ أُخْرَاهُمَـــا وَقِيـــلَ لاَ بَـــلْ أَبْـــدَلاَ

لمّا فرغ من حكم الهمزتين في كلمةٍ ذكر في هذا الفصل حكم الهمزتين في كلمتين، والمراد بهما همزتا القطع المتلاصقتان وصلا، فخَرَج الهمزتان في نحو : ﴿مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ (الكهف - ٣٨)، لكون الثّانية همزة وصل، والهمزتان في نحو : ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ أَن﴾ (الرّوم - ٩)، لعدم التّلاصق، وخرَج بقيد الوصل ما إذا وُقف على ما فيه الهمزة الأولى فليس إلاّ التّحقيق[١].

والهمزتان في هذا الفصل قسمان : متّفقتان في الحركة ومختلفتان فيها؛ فالمتّفقتان ثلاثة أنواع[٢] : مفتوحتان[٣] ومكسورتان[٤] ومضمومتان[٥]، والمختلفتان خمسة أنواع ستأتي، وقد ذكر النّاظم في هذا الفصل أحكام الكلّ وبدأ بحكم المفتوحتين، فأخبر أنَّ قالونًا أسقَط أُولاَهُمَا أي : حذفها بالكُلِّيَّة وسكت عن الثّانية فعُلِمَ أنّها مُحقّقة على الأصل، ثمّ مثّل للمفتوحتين فقال "كجاء أمرنا" ومثله : ﴿جَآءَ اجَلُهُمْ﴾ (الأعراف - ٣٢) و﴿شَآءَ انشَرَهُ﴾ (عبس - ٢٢)،

(١)- ينظر : إتحاف فضلاء البشر، البنّا، (١٩٣/١)، وشرح طيّبة النّشر، النّويريّ، (٤٤٠/١-٤٤١).

(٢)- في (جـ) : (أنوار) بالرّاء.

(٣)- وجملتُها في القرآن تسعة عشر موضعا. ينظر : الإقناع، ابن الباذش، (٣٧٧/١).

(٤)- وجملتُها في القرآن خمسة عشر موضعا. ينظر : الإقناع، ابن الباذش، (٣٧٩/١).

(٥)- وهي في القرآن موضع واحد. ينظر : الإقناع، ابن الباذش، (٣٨١/١).

وقوله "أولاهما" هو قول الأكثر[(١)]، وقال بعضُهم المحذوفة هي الهمزة الثّانية[(٢)]، وتظهر ثمرة الخلاف في المدّ[(٣)] :

فعلى **القول الأوّل** : يجوز في حرف[(٤)] المدّ وجهان : القصر والمدّ، لوقوعه[(٥)] قبل همز مغيَّر بالإسقاط، ويدخل في قول النّاظم المتقدّم "والخُلف في المدّ لما تغيّرا".

وعلى **الثّاني** : يتعيّن المدّ، والمعوّل عليه[(٦)] القول الأوّل[(٧)].

وقوله : "وورش سهّلا أخراهما" أخبر أنّ ورشًا سهَّل أُخرى الهمزتين أي : الآخرة منهما، وسكت عن الأُولى فعُلِم أنّها محقَّقة على الأصل، وهذه رواية البغداديّين عن عبد الصّمد[(٨)] عن ورش، وروى المصريّون عن الأزرق[(٩)] عنه إبدال الثّانية ألفًا، وإلى هذه الرّواية الثّانية أشار بقوله : "وقيل لاَ بل أبْدلا" أي : وقيل لا يسهّلها بل يُبدلها ألفًا، فتحصَّل من كلامه وجهان لورش في

---

(١)- وعلّلوا ذلك بأنّ أواخر الكلم هيّ محلّ التّغيير غالبا، وقد عزا هذا القول إلى سائر أهل الأداء، ابن الجزريّ في النّشر، (٣٨٩/١)، ولعلّ الشّارح أخذها عنه.

(٢)- وعلّلوا ذلك بأنّ الثّقل إنّما حصل بها فكان إسقاطها أَوْلى، وقد عزا هذا القول ابن الفَحَّام في كتابه التّجريد، (ص : ٦١)، إلى أبي الطّيّب ابن غلبون.

(٣)- لمعرفة ثمرة الخلاف، ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (٣٨٩/١).

(٤)- في (جـ) : (حذف) بالذّال.

(٥)- في (أ) : (لوقرعه)، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٦)- في (جـ) : (والمعمول به).

(٧)- وقد رجَّح هذا القول، مكّي بن أبي طالب في التّبصرة، (ص : ٢٨٩)، والدّاني في التّيسير، (ص : ٣٧)، وغيرهما.

(٨)- هو : أبو الأزهر عبد الصّمد بن عبد الرّحمن بن القاسم العُتَقيّ المصريّ، (ت. ٢٣١ هـ)، أحد الأئمّة الأعلام كوالده، قرأَ القرآنَ وجوّدَ على ورْشٍ، قرأ عليه محمّدٌ بن سعيد الأنماطيّ وعبد الجبّار بن محمّد ومحمّد بن وضّاح القرطبيّ وغيرهم، وهو من أصحاب الإمام مالك، ولمكانه من العلم، اعتمد الأندلسيّون على قراءة ورش من طريقه.

يُنظر في ترجمته : معرفة القرّاء الكبار، الذّهبيّ، (٣٧٤/١-٣٧٥)، وغاية النّهاية، ابن الجزريّ، (٣٥١/١).

(٩)- ينظر : جامع البيان، الدّاني، (٥١٢/٢).

الثّانية من كلٍّ مفتوحتين في كلمتين، الإبدال والتّسهيل وكلّ منهما صحيح مقروءٌ به، والإبدال مُقَدَّمٌ في الأداء، وإطلاق النّاظم المفتوحتين يتناول ما وقع فيه بعد الثّانية غير الألف كالأمثلة السّابقة، وما وقع فيه بعدها الألف وهو موضعان : ﴿جَآءَ ءَالَ لُوطٍ﴾(الحجر - ٦١)، و﴿جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ (القمر - ٤١)، ففي الثّانية فيهما الوجهان على التّحقيق المقروء[1] به، خلافًا لمن منَعَ الإبدالَ وعيَّن التّسهيل في الموضعين، لكن يقدّم فيهما التّسهيل؛ لأنّه الأشهر والأقيس وجوَّز بعضُهم على الإبدال القصر والتّوسّط والطّويل، لوقوع حرف المدّ بعد همز ثابت، وقال بعضهم فيه مع البدل[2] وجهان القصر والتّوسّط، والصّواب : أنّه لا يجوز مع البدل إلا القصر والطّويل، فالقصر على حذف إحدى الألفين لاجتماع السّاكنين، والطّويل على إثبات الألفين وزيادة ألف ثالثة للفصل بين السّاكنين[3].

والحاصل : أنّ لورش في : ﴿جَآءَ ءَالَ لُوطٍ﴾ (الحجر - ٦١) و﴿جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ (القمر - ٤١)، خمسة أوجه : تسهيل الهمزة الثّانية مع القصر ثمّ التّوسّط ثمّ الطّويل في الألف التي بعدها؛ لأنّها من باب مدّ البدل، وإبدالها ألفا مع القصر والطّويل، ويقدّم القصر على الطّويل، والألف في قول النّاظم "سهَّلا" و"أبدَلا" للإطلاق.

ثمّ قال :

[٩٤] وَسَهِّلِ الأُخْرَى بِذَاتِ الكَسْرِ ❁ نَحْوُ مِنَ السَّمَاءِ إِنْ لِلْمِصْرِي[4]

[٩٥] وَأَبْدِلَنْ يَاءً خَفِيفَ الكَسْرِ مِنْ ❁ عَلَى البِغَاءِ إِنْ هَؤُلاَءِ إِنْ

لـمّا فرغ من حُكم الهمزتين المفتوحتين شرع في حُكم الهمزَتيْن المكْسُورتين وهما النّوع الثّاني من المتّفقتين في الحركة، فأَمر بتسهيل الهَمزة الأخرى أي : الآخرة وهي الثّانية منهما

(١)- في (أ) : (المقرء) سقطت الواو بعد الرّاء، والتّصويب من : (ب) و(ج).

(٢)- وهو ظاهر كلام مكّيّ بن أبي طالب في التّبصرة، (ص : ٢٨٨).

(٣)- ينظر : جامع البيان، الدّاني، (٥١٧/٢-٥١٨)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٦٩-١٧٠)، وتحصيل المنافع السّملاليّ، (ص : ١٤٨).

(٤)- ثبتت ياء النّسب في النّسخ الثّلاث، والأصوب حذفُها ضرورة كما نبّه عليه الشّارح وغيره.

للمصريّ وهو ورش، وسكت عن الهمزة الأُولى فَعُلِمَ أنّها محقَّقةٌ على الأصل، ثمّ مثَّل لذلك بـ: ﴿ٱلسَّمَآءِ ان﴾ من قوله تعالى : ﴿فَأَسْقِطْ عَلَيْنَا كِسْفاً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ان كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ (الشّعراء - ١٧٨)، ومثله : ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ان كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ (البقرة - ٣٠)، ونحوه، وإطلاقه التّسهيل يقتضي أنّه بين بين؛ لأنَّه إذا أُطلق عند القرَّاء اختصَّ بالتّسهيل بين بين كما تقدّم، فتُسهَّل الهمزة الثّانية هنا بينها وبين الياء، وهذا الوجهُ هو رواية البغداديّين[1] وسيذكر النّاظم وجهًا ثانيًا عند ذكر المضمومتين وهو إبدالها حرف مدٍّ، وهذا الوجه هو راوية المصريّين[2]، والوجهان مُطَّردان لورش في كلّ مكسورتين، وأشار بقوله "وأَبدلن ياءً خفيف الكسر" البيت، إلى وجه ثالث لورش في خصوص موضعين[3] وهما : ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ان كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ بـ(البقرة - ٣٠) و﴿عَلَى ٱلْبِغَآءِ انَ آرَدْنَ﴾ بـ(النّور - ٣٣)، وهو إبدال الثّانية ياءً خفيفة الكسر أي : مختلسة الكسرِ، فتحصَّل لورش في الهمزة الثّانية من هذين الموضعين ثلاثة أوجه وكلّها مَقرُوء بها، والمقَدَّم في الأداء الإبدال حرف مدٍّ، ثمّ التّسهيل في كلّ مكسورتين ثمّ إبدالها ياءً خفيفةَ الكسْرِ في خصوص الموضعين المذكورين.

وقول النّاظم "خفيف الكسر" هو المشهور لورش في الأداء من طريق الأزرق، ورُوي عنه إبدالها ياءً مشْبَعة الكسر[4]، وليس بمقروءٍ به من طريقنا، وقوله "بذات الكسر" متعلّق بمحذوف

---

(١)- ينظر : جامع البيان، الدّاني، (٢/٥١٨-٥١٩)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٧٠).

(٢)- ينظر : جامع البيان، الدّاني، (٢/٥١٩).

(٣)- قال الدّاني في جامع البيان، (٢/٥١٩) : «واستثنى لنا الخاقاني وأبو الفتح وأبو الحسن في روايته عن ورش من جميع الباب موضعين» اهـ، فذكرهما.

(٤)- الذي نصَّ عليه الدّاني في كتابيه التّيسير، (ص : ٣٦)، والتّعريف، (ص : ٢٤٢)، أنّها تبدل ياء مكسورة، وفي جامع البيان، (٢/٥١٩)، نصَّ على أنّها تبدل ياءً مكسورة محضة الكسرة، وذكر في جامعه، (٢/٥٢٠)، أنّ بعضَ مشيخة المصريين كان يُبدلها بدلاً محضًا، ويُشبع كسرتها ويحقّقها، ولكنّه في مَعرض كلامه عن المضمومتين قال في جامعه، (٢/٥٢٨) ما نصُّه : «قال لي الخاقاني عن أصحابه عن النَّحاس عن أبي يعقوب عن ورش أنّه يجعلها واوًا مضمومة خفيفة الضّمّة كجعله إيّاها ياء خفيفة الكسرة في : ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ان﴾ و﴿عَلَى ٱلْبِغَآءِ انَ﴾» اهـ. قلتُ : والوجهان جائزان كما نصَّ على ذلك شارحا المنظومة : الخرّاز في القصد النّافع، (ص : ١٧٠-١٧١)، والسّملالي في تحصيل المنافع، (ص : ١٥٠)، كما نصّ الدّاني على أنّ هذا الخلاف مشهور في الأداء دون النّصّ. ينظر : التّيسير، (ص : ٣٦).

حال من "الأخرى" و"ذات" بمعنى صاحبة، والباء الدّاخلة عليها بمعنى "في"، وكان حقُّه أن يقول : "ذاتي الكسر" بالتّثنية، لكنّه أفرد لإرادة الجنس، وحذف ياء النّسب مِن "للمصريّ" ضرورة، وقوله "خفيف الكسر" نعت لـ "ياء" وذكَّره؛ لأنّ حروف التّهجّي يجوز تذكيرها وتأنيثها.

ثمّ قـــــــال :

[٩٦] وَسَــهِّلِ الأُولَـى لِقَـالُونٍ وَمَـا ❁ أَدَّى لِجَمْــعِ السَّــاكِنَيْنِ أُدْغِمَــا

[٩٧] فِـي حَرْفَـي الأَحْـزَابِ بِـالتَّحْقِيقِ ❁ وَالخُلْفُ فِي بِالسُّوءِ فِي الصِّدِّيقِ

لـمّا ذكَر حكمَ الهمزتين المكسورتين[1] لورش تكلّم هنا على حكمهما لقالون، فأمَر بتسهيل الأُولى منْهما له أي : بين بين على ما تقدّم في نظيره فتُسهَّل هنا بينها وبين الياء، وفُهم من سكوته عن الثّانية أنّها محقّقة له على الأصل[2].

وقوله "وما أدَّى لجمع السَّاكنين أُدغما" هو في معنى الاستثناء ممّا قبله، أي : سهِّل الأُولى من كلّ مكسورتين لقالون إلاّ إذا أدّى تسهيلها إلى الجمع بين السّاكنين فلا تسهّلها بل أبدلها مثل ما قبلها ثمّ أَدغم ما قبلها فيها، وذلك في ثلاثة مواضع[3]: موضعان بالأحزاب وإليهما أشار بقوله "في حرفي الأحزاب" أي : كلمتي (الأحزاب - ٥٠، ٥٣)، وهما قوله تعالى : ﴿وَامْرَأَةً مُّومِنَةً اِنْ وَّهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِےٓءِ انَ﴾ وقوله تعالى : ﴿لاَ تَدْخُلُواْ بُيُوتَ اُ۬لنَّبِےٓءِ اِلَّآ أَنْ يُّوذَنَ﴾، وقوله "بالتّحقيق" يعني : بلا خلاف في الموضعين عن قالون.

فتحصّل ممّا سبق أنّ الموضع الأوّل الذي في سورة البقرة أربعة أوجه، وأنّ الموضع الثّاني الذي في سورة النّور فيه خمسة أوجه. والله أعلم.

(١)- في (أ) : (الهزّتين المكسووتين)، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٢)- ينظر : التّيسير، الدّاني، (ص : ٣٦-٣٧)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٧٢)، وتحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ١٥٠).

(٣)- ينظر : إتحاف فضلاء البشر، البنّا، (١/١٩٣-١٩٤)، وشرح طيّبه النّشر، النّويري، (١/٤٤٢)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٧٢)، وإبراز المعاني، أبو شامة، (١/٣٧٥).

والموضع الثّالث أشار إليه بقوله "والخلف في بالسّوء في الصّدّيق[1]" أي : اختُلف عن قالون في قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِالسُّوٓءِ الاَّ مَا رَحِمَ رَبِّيٓۖ﴾ في سورة (الصّدّيق - ٥٣)، وهي سورة سيّدنا يوسف عليه السلام[2] فرُوي عنه الإبدال كموضعي الأحزاب، وروي عنه التّسهيل كسائر المكسورتين، وكلا الوجهين صحيح مقروء به، والإبدال مقدم في الأداء، وهذا في حالة الوصل، وأمّا في حالة الوقف فليس له إلاّ التّحقيق في ذلك كلّه[3].

وبيان كون التّسهيل في المواضع الثّلاثة يؤدّي إلى الجمع بين السّاكنين، أنّ التّسهيل بين بين يقرّب الهمزة من السّاكن فيقرّبها هنا من الياء السّاكنة، وقبلها ياء ساكنة في موضعي الأحزاب، فيجتمع ساكنان فيهما، وقبلها واوٌ ساكنة في موضع يوسف، فيجتمع ساكنان في : ﴿بِالسُّوٓءِ﴾ فلمّا أدّى التّسهيل في ذلك إلى اجتماع السّاكنين، عدل قالون عنه إلى الإبدال ثمّ الإدغام؛ فأبدل الهمزة ياءً في حرفي الأحزاب وأدغم فيها الياء التي قبلها بلا خلاف، وأبدلها واوا في ﴿بِالسُّوٓءِ﴾ وأدغم فيها الواو التي قبلها على أحد الوجهين[4].

إن قلتَ : إذا وقع قبل الهمزة الأُولى من المكسورتين ألف كـ : ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ ان﴾ (البقرة - ٣٠)، فإنّ قالونا يسهّلها بين بين على ما عُلم من قاعدته المتقدّمة فتقرُب الهمزة من الياء السّاكنة، فيؤدّي إلى اجتماع ساكنين كالمواضع الثّلاثة، فلِمَ اغْتُفر مع الألف دون الياء والواو؟.

فالجواب : إنّ الألف لا يصحّ إدغامها فيما بعدها لأصالتها في المدّ واللّين؛ لأنّها لا تكون إلاّ ساكنة وقبلها فتحة بخلاف الواو والياء فقد تتحرّكان فيذهب مدّهما، فلهذا اغتُفر اجتماع السّاكنين مع الألف دون الواو والياء[5].

---

(١)- في (جـ) : (بالصّدّيق).

(٢)- هذا اللّفظ سقط من : (ب) و(جـ).

(٣)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (١/٣٩٠).

(٤)- ينظر : شرح الهداية، المهدويّ، (٢/٣٦٢-٣٦٣)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٧٢)، والعقد النّضيد، السّمين الحلبيّ، (٢/٧٩٧)، وفتح الوصيد، السّخاويّ، (٣/٦٣٧).

(٥)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٧٣)، وشرح الدّرر اللّوامع، المنتوري، (١/٢٩٩).

إن قُلتَ : لم جاز التّسهيل في : ﴿بِالسُّوٓءِ الآ﴾ (يوسف - ٥٣)، على أحد الوجهين، ولم يجز في موضعي الأحزاب؟.

فالجواب : إنّ اجتماع السّاكنين في ﴿بِالسُّوٓءِ الآ﴾ (يوسف - ٥٣)، غير مستَثْقل كاستثقاله في كلمتي الأحزاب؛ لاختلاف السّاكنين في الأوّل وهما : الواو والياء وتَماثُلهما في الثّاني وهما اليآن[1]، والمعوَّل عليه في ذلك كلّه صحّة الرّواية والتّوجيه أمرٌ تابعٌ لها.

و"ما" من قوله : "وما أدّى" موصولة صادقة على الهمز المسهّل في محلّ رفع مبتدإ، وصلتها جملة "أدّى"، واللاّم في قوله "لجمع" بمعنى "إلى" متعلّقة بـ" أدّى"، والألف في "أدغما" للإطلاق، وأصل الكلام : أدغم ما قبله في بدله فحذف الموصول وصِلتَه، أعني ما قبله وحذف المضاف وهو بدل، والجار وهو "في" فاتّصل الضّمير بـ"أدغم" وجملة "أدغم" خبر "ما"، و"في حرفي الأحزاب" متعلِّق بمحذوف حال من ضمير "أدغم" أو خبر مبتدأ محذوف تقديره "وذلك" و"بالتّحقيق" متعلّق بـ"أدغم". ثمّ قال :

[٩٨] وَسَهَّلَ الأُخْرَى إِذَا مَا انْضَمّتَا ❁ وَرْشٌ وَعَنْ قَالُونَ عَكْسُ ذَا أَتَى

[٩٩] وَقِيلَ بَلْ أَبْدَلَ الأُخْرَى وَرْشُنَا ❁ مَدًّا لَدَى المَكْسُورَتَيْنِ وَهُنَا

لمّا فرَغ من حكم الهمزتين المفتوحتين والمكسورتين شرع في حكم المضمومتين وهما النّوع الثّالث من : المتّفقتين في الحركة، ولم يقع إلاّ في قوله تعالى : ﴿أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ بـ(الأحقاف - ٣١)، فأخبر أنّ ورشا سهّل الهمزة الأخرى أي : الثّانية من المضمومتين، فتكون بينها وبين الواو، وفُهِم من سكوته عن الأولى أنّها محقّقة على الأصل وهذه رواية البغداديّين.[2]

(١)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٧٤)، وشرح الدّرر اللّوامع، المنتوري، (٢٩٩/١).

(٢)- أي : رواية البغداديّين عن ورش : تحقيق الأولى وتسهيل الثّانية. ينظر : جامع البيان، الدّاني، (٥٢٧/٢).

ثمّ أخبر أنه أتى عن قالون في المضمومتين عكسُ هذا الحكم الذي ذكر لورش وعكسه هو تسهيل الأولى وتحقيق الثّانية، وما ذكره لقالون في هذا النّوع والنّوعين قبله هو رواية أبي نشيط عنه وكذا الحلَواني في إحدى روايتيه عنه[١] وهو المشهور المقروء به[٢].

وأشار في البيت الثّاني إلى رواية أخرى في المكسورتين والمضمُومتين عن ورش، وهي إبدال الهمزة الثّانية ياءً ساكنةً في المكسورتين، وواوًا ساكنة في المضمومتين، وهذه رواية المصريّين[٣].

فقوله "مدّا" على حذف مضاف أي : حرف مدّ، وقوله "هُنَا" إشارة إلى المضمُومتين، فتحصَّل لورش في الهمزة الثّانية من المكسورتين والمضمومتين وجهان الإبدال والتّسهيل وكلّ منهما مقروء به، والإبدال مقدّم في الأداء كالمفتوحتين.

واعلم أنّك إذا أبدلت الثّانية لورش حرف مدّ في الأنواع الثّلاثة، فإن وقع بعده ساكن نحو : ﴿جَآءَ امْرُنَا﴾ (هود - ٤٠) و﴿هَـٰٓؤُلَآءِ ان﴾ (البقرة - ٣٠)، مددتَّ مدّا طويلا لأجل السّاكنين، وإن وقع بعده متحرّك نحو : ﴿إِذَا جَآءَ احَدَهُمُ﴾ (المومنون - ١٠٠) و﴿فِي اِلسَّمَآءِ الَٰهٞ﴾ (الزّخرف - ٨٤) و﴿أَوْلِيَآءُ اوْلَٰٓئِكَ﴾ (الأحقاف - ٣١)، اقتصرتَ على القصر على الأصحّ المقروء به[٤]، ولا يجوز توسّطٌ ولا طويلٌ؛ لانفصال الهمزة عن حرف المدّ في كلمة أخرى؛ ولعُروض حرف المدّ بالإبدال وضَعف السّبب بتقدّمه على الشّرط، خلافا لمن جعل ذلك من باب ما تقدّمت فيه الهمزة عن حرف المدّ فقال فيه بالأوجه الثّلاثة[٥].

---

(١)- والرّواية الأخرى قال عنها الدّاني في جامع البيان، (٥٢٨/٢) : «وأقرأني أبو الفتح في رواية الحَلَواني عن قالون كرواية أبي الأزهر وأصحابه عن ورش» اهـ. قلتُ : ورواية أبي الأزهر وأصحابه عن ورش هي : تحقيق الأولى وتسهيل الثّانية. ينظر : جامع البيان، الدّانيّ، (٥٢٨/٢).

(٢)- ينظر : جامع البيان، الدّانيّ، (٥٢٧/٢).

(٣)- قال الدّاني في جامع البيان، (٥٢٨/٢) : «وروى المصريّون عن أبي يعقوب عن ورش أداءً إبدالها واوًا ساكنة، وذلك على غير قياس» اهـ.

(٤)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (٣٨٩/١).

(٥)- ينظر : أنوار التّعريف، ابن غازي، (ص : ٣٨-٣٩)، وفيه حكى القراءة بالتّوسّط مع جواز الأوجه الثّلاثة، فجعل حكمه كحكم مدّ البدل، وردّ هذا القول من قبلُ ابن الجزريّ في نشره، (٣٥٢/١)، إذِ العبرة بما رواه النّاس لا بما وافق القياس.

(فوجه تغيير إحدى الهمزتين في الأنواع الثّلاثة لنافع)[1] ثِقَل اجتماعهما، وخَصَّ قالون الهمزة الأُولى بالتّغيير دون الثّانية؛ لأنّ الأُولى طرفٌ والأطرافُ محلّ التّغيير، بخلاف الثّانية فإنّها أوّل كلمة فكانت أوْلى بالتّحقيق، وإنّما أسقط قالونُ الأُولى من المفتوحتين ولم يسهّلها بين بين كالأُولى من المكسورتين والمضمومتين؛ لأنّ الهمزة المفتوحة إذا سُهّلت قَربت من الألف وقبلها ألف، فكأنّه جمع بين ألفين وهما ساكنان، فيكون فيه الجمع بين ألفين وبين ساكنين، وليس ذلك في المكسورتين والمضمومتين؛ لاختلاف السّاكنين باختلاف حركة الهمزة، وخصّ ورش الثّانية بالتّسهيل؛ لأنّ الثّقل والتّكرير إنّما وقعا بها، وأمّا إبدالها حرف مدّ لورش فللمبالغة في التّخفيف، وإن كان على غير قياس[2] كما تقدّم في نحو : ﴿ءَآنذَرْتَهُمْ﴾.

و"ما" من قوله "إذا ما انضمّتا" زائدة، و"لدى" بمعنى "في". ثُمَّ قَـــال :

[١٠٠] ثَـــمَّ إِذَا اخْتَلَفَتَـــا وَانْفَتَحَـــتْ ❁ أُولاَهُمَـــا فَـــإِنَّ الأُخْـــرَى سُـــهِّلَتْ

[١٠١] كَالْيَـــا وَكَـــالْوَاوِ وَمَهْمَـــا[3] وَقَعَـــتْ ❁ مَفْتُوحَـــةً يَـــاءً وَوَاوًا أُبْـــدِلَتْ

[١٠٢] وَإِنْ أَتَـــتْ بِالْكَسْـــرِ بَعْـــدَ الضَّـــمِّ ❁ فَـــالخُلْفُ فِيهَـــا بَـــيْنَ أَهْـــلِ الْعِلْـــمِ

[١٠٣] فَمَـــذْهَبُ الأَخْفَـــشِ وَالْقُـــرَّاءِ ❁ إِبْـــدَالُهَا وَاوًا لَـــدَى الأَدَاءِ

[١٠٤] وَمَـــذْهَبُ الخَلِيـــلِ ثُـــمَّ سِـــيبَوَيْهْ ❁ تَسْـــهِيلُهَا كَالْيَـــاءِ وَالْـــبَعْضُ عَلَيْـــهْ

لـمّا فرغ من حكم الهمزتين المتّفقتين في الحركة من كلمتين شرع في حكم الهمزتين المختلفتين في الحركة من كلمتين وهما خمسة أنواع[4]:

---

(١)- ما جعلتُه بين قوسين سقط من : (جـ).

(٢)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٧٥-١٧٦)، وشرح الهداية، المهدويّ، (١/٤٤-٤٦).

(٣)- في (ب) : (مهمى).

(٤)- حاصل القسمة العقليّة عند الْتِقاء همزتين تسعة أنواع : يُحذف منها ثلاثة للاتّفاق فتبقى ستّة، ثم نحذف نوع المكسورة مع المضمومة لعدم وُروده في القرآن فتبقى خمسة، وهي التي بيّنها الشّارح. ينظر : العقد النّضيد، السّمين الحلبيّ، (٢/٨١١)، والنّشر، ابن الجزريّ، (١/٣٨٦)، وإتحاف فضلاء البشر، البنّا، (١/١٩٦)، والإقناع، ابن الباذش، (١/٣٨٢).

الأوّل : مفتوحة فمكسورة نحو : ﴿شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ﴾ (البقرة - ١٣٢)، وشبهه.

الثّاني : مفتوحة فمضمومة ولم يقع إلاّ في موضع واحد وهو : ﴿جَآءَ امَّةً﴾ ب(قد أفلح - ٤٤).

الثّالث : مضمومة فمفتوحة نحو : ﴿نَشَآءُ أَصَبْنَـٰهُم﴾ (الأعراف - ٩٩)، وشبهه.

الرّابع : مكسورة فمفتوحة نحو : ﴿مِن خِطْبَةِ اِلنِّسَآءِ أَوَ اَكْنَنتُمْ﴾ (البقرة - ٢٣٣)، وشبهه.

الخامس : مضمومة فمكسورة نحو : ﴿يَّشَآءُ إِلَىٰ﴾ (البقرة - ١٤١)، وشبهه، وليس في القرآن عكس هذا النّوع وهو مكسورة فمضمومة ومثاله في الكلام : "على الماءِ أُمَمٌ"، فأخبر أنّ الهمزتين "إذا اختلفتا" في الحركة "وانفتحت أُولاهما"، فإنّ الأُخرى وهي الثّانية تُسهّل كالياء، يعني : بينها وبين الياء، إن كانت مكسورة، وكالواو يعني : بينها وبين الواو إن كانت مضمومة، فهذا حُكم النَّوع الأوَّل والثَّاني من أنواع المختلفتين، ثمّ أشار إلى حكم النّوع الثّالث والرّابع بقوله "ومهما[1] وقعت" البيت، فأخبر أنّ الهمزة الثّانية، وهي التي عبَّر عنها قَبْلُ بـ"الأخرى" مهما[2] وقعت مفتوحة فإنّها تُبدل واوًا إن كانت الأولى مضمومة، وتبدل ياء إن كانت الأولى مكسورة[3].

ثمّ أشار إلى حكم النّوع الخامس بقوله "وإن أتت بالكسر"، إلى آخر الأبيات الثّلاثة، فأخبر أنّ الثّانية إذا أتت مكسورةً بعد مضمومة ففيها خلافٌ بين أهل العلم بالقراءة والنّحو، فمذهبُ الأخفش[4] وهو سعيد بن مسعدة النّحويّ[5]، ومذهب القرّاء يعني : أكثرهم لا كلّهم؛

---

(١)- في (ب) : (مهمى).

(٢)- في (جـ) : (مهمى).

(٣)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٧٧-١٧٨)، وتحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ١٥٥-١٥٦) والمختصر البارع، ابن جزي، (ص : ٥٢-٥٣).

(٤)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (٤٧١/١)، قال ابن الباذش في الإقناع (٣٨٤/١) : «فأمّا ما أَخذ به أكثر أهل الأداء وآثروه من إبدال المكسورةِ المضموم ما قبلها واوًا مكسورة ...فليس بمذهب لأحد، وهم يعزُونه إلى الأخفش» اهـ.

(٥)- هو : أبو الحسن سعيد بن مسعدة البلخيّ ثمّ البصريّ، (ت. ٢١٥ هـ)، أخذ عن الخليل بن أحمد، ولزم سيبويه حتى برع، وأخذ عنه المازنيّ وأبوحاتم وسلمة، كان ثعلب يفضّله ويقول : «كان أوسع النّاس علما»،

بدليل ما ذكره في البيت بعدُ أنّها تبدل واوا مكسورة، ومذهب إمامَي النّحاة الخليل وسيبويه[1] والبعض[2] من القرّاء أنّها تُسهّل كالياء أي : بينها وبين الياء، وجميع هذه الأحكام التي ذكرها في الأنواع الخمسة مقروءٌ بها، واتّفق عليها قالون وورش عن نافع كما يقتضيه اصطلاحه في إطلاق الحكم، وفُهِم من سكوته عن الهمزة الأُولى أنّها محقّقة على الأصل[3]، والمقدَّم من الوجهين اللّذين ذكرهما في النّوع الخامس هو الإبدال، لكونه مذهب أكثر أهل الأداء، وأقوى في الرّواية من التّسهيل، وإن كان التّسهيل هو الوجه في القياس كما ذكره الدّانيّ[4].

فوجه تسهيل المكسورة والمضمومة بعد المفتوحة بين بين أنّه الأصل في أنواع التّغيير؛ لبقاء أثر الهمز معه كما تقدّم في أوّل الباب.

ووجه إبدال المفتوحة واوًا بعد المضمومة وياءً بعد المكسورة؛ أنّها لو سهّلت بين بين لقرُبت بذلك من الألف وقبلها ضمّة أو كسرة والألف لا تقع بعدهُما فكذلك ما قَرُب منها، ووجه إبدال المكْسُورة واوًا بعد المضمومة مراعاةُ[5] حركة ما قبلها؛ لأنّها أثقل من حركتها، وأمّا وجه تسهيلها بين بين فظاهرٌ لجريانه على القياس[6].

وله كتب كثيرة في النّحو والعروض ومعاني القرآن. قال أبو حاتم السّجستيانيّ : «كان الأخفش قدريًّا رجل سوء، كتابه في المعاني صُويلح وفيه أشياء في القدر.» اهـ.

ينظر في ترجمته : سير أعلام النّبلاء، الذّهبيّ، (٢٠٦/١٠-٢٠٨)، وتاريخ العلماء النّحويّين، التّنوخي، (٨٥-٩٠).

(١)- ينظر : الإقناع، ابن الباذش، (٣٨٤/١).

(٢)- في (جـ) : (اليعض) بالياء.

(٣)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٧٧)، وتحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ١٥٥).

(٤)- ينظر : جامع البيان، الدّاني، (٥٣٥/٢).

(٥)- في (جـ) : (مراعة).

(٦)- ينظر : شرح الهداية، المهدويّ، (٤٦/١-٤٧)، والكشف، مكّيّ بن أبي طالب، (١٠٤/١-١٠٥).

ثمّ قـــــــال :

[١٠٥] فَصْـلٌ وَأَبْـدِلْ هَمْـزَ وَصْـلِ الـلاَّمِ ❁ مَـــدًّا بُعَيْـــدَ هَمْـــزِ الِاسْـــتِفْهَامِ

[١٠٦] وَبعْدَهُ احْذِفْ هَمْزَ وَصْلِ الفِعْلِ ❁ لِعَـــدَمِ اللَّـــبْسِ بِهَمْـــزِ الْوَصْـــلِ

تكلّم في هذا الفصل على حكم همزة الوصل الدّاخلة عليها همزة الاستفهام، وهمزة الوصل هي التي تثبُت في الابتداء وتسقُط في الدّرج، وهي في هذا الفصل على قسمين : مفتوحة ومكسورة؛ فالمفتوحة همزة لام التّعريف، والمكسورة همزة غيره[1]، فهمزة لام التّعريف الدّاخلة عليها همزة الاستفهام هي التي تعرّض لها في البيت الأوَّل، وقد وقعت في القرآن في ثلاث كلمات في ستّة مواضع[2] : ﴿ءآلذَّكَرَيْن﴾ معًا بـ(الأنعام - ١٤٤،١٤٥)، و﴿ءَالْـَٰٔنَ﴾ معًا بـ(يونس -٥١،٩١)، و﴿ءآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ بها أيضًا[3] (يونس - ٥٩)، و﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ﴾ بـ(النّمل - ٦٢)، فاتّفق القرَّاء على إثبات همزة الوصل وعلى تَلْيِينها في المواضع السّتّة[4]، واختلفوا في كيفيّة ذلك، فقال كثير من الحذّاق تُبدل ألفًا خالصةً مع المدِّ للسّاكن اللاّزم، وقال آخرون تسهّل بين بين، والوجهان جيّدان صحيحان مقروءٌ بهما نصَّ عليهما غير واحد كالدّاني[5] والشّاطبي[6]، والإبدال مقدّم في الأداء، واقتصر النّاظم على الإبدال، وكان حقُّه أن يَذكر

---

(١)- ينظر : إتحاف فضلاء البشر، البنّا، (١/١٩٠)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص :١٨١)، وتحصيل المنافع، السّملالي، (ص : ١٥٩).

(٢)- ينظر : الإقناع، ابن الباذش، (١/٣٥٩)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٨١)، وتحصيل المنافع، السّملالي، (ص : ١٥٩).

(٣)- سقط لفظ (بها أيضا) من : (ب) و(ج).

(٤)- حكى الإجماع ابن الباذش في الإقناع، (١/٣٥٩)، والدّاني في جامع البيان، (٢/٥١٠).

(٥)- ينظر : جامع البيان، الدّانيّ، (٢/٥١٠).

(٦)- ينظر : حرز الأماني، الشّاطبيّ، البيت رقم : ١٩٢-١٩٣، (ص : ١٦).

التّسهيل أيضا؛ لأنّ الإبدال وإن كان أوْلى وأرجح من التّسهيل كما ذكره الشّاطبيّ(١)، لكنّ أوْلويته لا تقتضي الاقتصار عليه بلْ تقتضي تقديمه على التّسهيل أداءً، ولو قال :

ومـدًّا اَبْـدِلْ هَمْـزَ وَصْـلِ الـلاَّمِ * أَوْ سَـهِلَنْ بُعَيْـدَ الِاسْـتِفْهَامِ

لأفاد الوجهين، ولا يُقال(٢) وجه التّسهيل يُؤخذ من قوله المتقدّم "فنافع سهل أخرى الهمزتين"؛ لأنّا نقول : ذاك إنّما هو في همزتي القطع كما تقدّم.

واعْلَم أنّه لا يجُوز عند من سهَّل همزة الوصل إدخالُ ألفٍ بينها(٣) وبين همزة الاستفهام، كما يجوز في همزة القطع لضَعفها عنها بعدم ثبوتها في الدَّرج، ثمّ أشار إلى همزة الوصل مع غير لام التّعريف وهي همزة الفعل المكسورة الدّاخلة عليها همزة الاستفهام فقال(٤) "وبعده احذف همز وصل الفعل" أي : احذف همز الوصل المصاحب للفعل بعد همز الاستفهام، والواقع منه في القرآن سبعة مواضع : ﴿قُلَ اَتَّخَذتُّمْ عِندَ أللَّهِ عَهْداً﴾ بـ(البقرة - ٧٩)، ﴿اَطَّلَعَ أَلْغَيْبَ﴾ بـ(مريم - ٧٩)، ﴿اَفْتَرِىٰ عَلَى أللَّهِ كَذِباً﴾ بـ(سبأ - ٨)، ﴿أَصْطَفَى أَلْبَنَاتِ﴾ بـ(الصّافّات - ١٥٣)، ﴿أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ أَلْعَالِينَ﴾ و﴿أَتَّخَذْنَـٰهُمْ سُخْرِيّاً﴾ كلاهما بـ(ص - ٦٢،٧٤)، ﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾ بـ(المنافقين - ٦)، فالهمزة المنطوق بها في ذلك كلّه هي همزة الاستفهام، وهمزة

---

(١)- وذلك في قوله :

وَإِنْ هَمْـزُ وَصْـلٍ بَـيْنَ لاَمٍ مُسَـكَّنٍ * وَهَمْـزَةِ الاسْـتِفْهَامِ فَامْـدُدْهُ مُبْـدِلاَ
فَلِلْكُـلِّ ذَا أَوْلَى................... * ....

(٢)- قال به بعض الشّرّاح اعتذارًا للنّاظم، منهم : السّملاليّ في تحصيل المنافع، (ص : ١٦٠)، والصّواب ما قاله الشّارح؛ لأنّه أقرب وأوضح.

(٣)- في (أ) : (بينهما)، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٤)- هذا اللّفظ سقط من : (جـ).

الوصل محذوفة لجميع القرّاء[1]، وهذا الحكم الذي ذكره هنا وفي البيت قبلُ يتّفق فيه قالون وورش عن نافع كما يقتضيه اصطلاحه[2] في إطلاق الحكم[3].

ولم يقع في القرآن همزةُ وصل مضمومة في فعل دخلت عليها همزة الاستفهام، ومثالها في الكلام "أَنْطُلِق بزيد ؟" بفتح الهمزة وبناء الفعل للمفعول، وحُكمها الحذف[4] كالمكسورة.

فوجه إثبات همزة الوصل مع لام التّعريف؛ أنّ حذفها يؤدّي إلى الْتِباس الاستفهام بالخبر لاتّفاق حركتها وحركة همزة الاستفهام الدّاخلة عليها، ووجه إبدالها أنّ تحقيقها يؤدّي إلى إثبات همزة الوصل وصلاً وهو[5] لحنٌ، والتّسهيل فيه شيء من لفظ المحقّقة فتعيّن البدل وكان ألفا؛ لأنّها مفتوحة، ووجه التّسهيل قياسها على سائر الهمزات المتحرّكات بالفتح إذا وَلِيَت همزة الاستفهام كـ : ﴿ءَآنذَرْتَهُمْ﴾، ووجه حذف المكسورة من الفعل عدم اللَّبس لاختلاف حركتها وحركة همزة[6] الاستفهام بالكسر والفتح[7]، وإلى هذا التّوجيه الأخير أشار النّاظم بقوله "لعدم اللّبس" أي : الْتِباس[8] همز الاستفهام بهمز الوصل، فهو علّةٌ لقوله "احذف همز وصل الفعل"، وقوله "مدًّا" على حذف مضاف أي : حرف مدٍّ، و"بُعيد" تصغير "بعد".

---

(١)- ينظر : الإقناع، ابن الباذش، (٣٦٠/١)، وإتحاف فضلاء البشر، البنّا، (١٩١/١).

(٢)- في (جـ) : (اصلاحه).

(٣)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٨٢-١٨٣)، وتحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ١٥٩-١٦٠)، وجامع البيان، الدّاني، (٥١٠/٢)، والعقد النّضيد، السّمين الحلبيّ، (٧٥٢/٢-٧٥٧)، وفتح الوصيد، السّخاويّ، (٢٩٨/٢)، والنّشر، ابن الجزري، (٣٧٨/١).

(٤)- في (جـ) : (الجذف) بالجيم.

(٥)- في (جـ) : (وهي).

(٦)- في (أ) : (همرة) بالرّاء، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٧)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٨١-١٨٣)، وفتح الوصيد، السّخاويّ، (٢٩٦/٢-٢٩٧)، والعقد النّضيد، السّمين الحلبيّ، (٧٥٠/٢-٧٥١).

(٨)- في (جـ) : (الْبَاس) سقطت التّاء.

ثمّ قـــــال :

[١٠٧] فَصْـــلٌ وَالاِسْـــتِفْهَامُ إِنْ تَكَـــرَّرَا ۞ فَصَـــيِّرِ الثَّـــانِيَ مِنْـــهُ خَبَـــرَا

[١٠٨] وَاعْكِسْهُ فِي النَّمْلِ وَفَـوْقَ الرُّومِ ۞ لِكَتْبِـــهِ بِالْيَـــاءِ فِـــي المرْسُـــومِ

ذكر في هذا الفصل حكم الاستفهام المكرَّر المختلَف فيه بين القُرّاء، وهو في أحد عشر موضعا(١):

- ﴿أَءذَا كُنَّا تُرَٰباً اِنَّا لَفِے خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ بـ(الرّعد - ٥).
- ﴿أَءذَا كُنَّا عِظَٰماً وَرُفَٰتاً اِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقاً جَدِيداً﴾ موضعان بـ(الإسراء - ٤٩، ٩٨).
- ﴿أَءذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وَعِظَٰماً اِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ بـ(قد أفلح - ٨٣).
- ﴿إِذَا كُنَّا تُرَٰباً وَءَابَآؤُنَآ أَيِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾ بـ(النّمل - ٦٩).
- ﴿إِنَّكُمْ لَتَاتُونَ اَلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنَ اَحَدٍ مِّنَ اَلْعَٰلَمِينَ ۝٢٧ أَيِنَّكُمْ لَتَاتُونَ اَلرِّجَالَ﴾ بـ(العنكبوت - ٢٨، ٢٩).
- ﴿أَءذَا ضَلَلْنَا فِے اِ۬لَارْضِ إِنَّا لَفِے خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ بـ(السّجدة - ٩).
- ﴿أَءذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وَعِظَٰماً اِنَّا﴾ موضعان بـ(الصّافّات - ١٦، ٥٣).
- ﴿أَيِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وَعِظَٰماً اِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ بـ(الواقعة - ٥٠).
- ﴿أَءنَّا لَمَرْدُودُونَ فِے اِ۬لْحَافِرَةِ ۝١٠ إِذَا كُنَّا عِظَٰماً نَّخِرَةً﴾، بـ(النّازعات - ١٠،١١).

فالجميع على لفظ ﴿ءاذَا﴾، ﴿أَءنَّا﴾، إلاّ الذي بـ(العنكبوت : ٢٨- ٢٩)، فإنّه بلفظ متّحد وهو ﴿أَيِنَّكُم﴾، ﴿أَيِنَّكُم﴾، وإلاّ الذي بالنّازعات فإنّ ﴿أَءنَّا﴾ مقدّمة فيه على ﴿ءاذَا﴾، فاختلف القُرّاء في المواضع الأحد عشر؛ فمنهم من قرأ الجميع بالاستفهام في أوّل

(١)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (٣٧٢/١)، وإتحاف فضلاء البشر، البنّا، (١٨٦/١)، والتّيسير، الدّاني، (ص : ١٠٧). وزادَ السّملاليُّ في تحصيل المنافع، (ص : ١٦٢) موضعين، وصرّح بأنَّ عدّها ثلاثة عشر موضعا، وفِعْلُه هذا يقتضي إدخال كلّ استفهامين في القرآن، وهذا ما لم يقْصده النّاظم كما قال الشّارح؛ لأنَّ "ال" في قوله "والاستفهام" : للعهد، والمعهود عند القرّاء أحد عشر موضعًا، كما سبق نقله عن الأئمة، والله أعلم.

الكلام وآخره، ومنهم من فصّل كنافع؛ فقرأ في غير النّمل والعنكبوت : الأوّل بهمزتين مفتوحة فمكسورة على الاستفهام، وقرأ الثّاني بهمزة واحدة مكسورة على الخبر، (وعكس في النّمل والعنكبوت؛ فقرأ الأوّل فيهما بهمزة مكسورة على الخبر)[1]، والثّاني بهمزتين مفتوحة فمكسورة على الاستفهام، وهذا معنى قوله "والاستفهام" أي : لفظه "إن تكرر" يعني : أتى مكرّرًا في بعض القراءات، "فصيّر الثّاني منه" أي : من لفظ الاستفهام "خبرا" أي : لنافع كما يُفهم من إطلاق الحكم هنا وفيما بعدُ، ومفهومه أنّ الأوّل يبقى على الاستفهام وهو كذلك، وقوله "واعكِسه" أي : الثّاني الذي صيّرته خبرا "في النّمل وفوق الرّوم" أي : سورة العنكبوت[2].

فإن قلتَ : ظاهر قول النّاظم "والاستفهام إن تكرّرا" يتناول المواضع الأحد عشر وغيرها ممّا تكرّر فيه الاستفهام، وذلك في قوله تعالى : ﴿وَلُوطاً اِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦ أَتَاتُونَ اَلْفَٰحِشَةَ مَاسَبَقَكُم بِهَا مِنَ اَحَدٍ مِّنَ اَلْعَٰلَمِينَ ۝٧٩ إِنَّكُمْ لَتَاتُونَ اَلرِّجَالَ﴾ ب(الأعراف ـ ٧٩- ٨٠). وقوله تعالى : ﴿وَلُوطاً اِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦ أَتَاتُونَ اَلْفَٰحِشَةَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ۝٥٦ أَيِنَّكُمْ لَتَاتُونَ اَلرِّجَالَ﴾ ب(النّمل ـ ٥٦،٥٧)، وقوله تعالى : ﴿أَ۬ئِنَّكَ لَمِنَ اَلْمُصَدِّقِينَ ۝٥٢ أَ۬ذَا مِتْنَا﴾ ب(الصّافات ـ ٥٢ ـ ٥٣)، فيقتضي أنّ نافعا يصيِّرُ الثّاني في هذه المواضع الثّلاثة خبرًا أيضا، وهو صحيح في موضع الأعراف دون موضعي النّمل والصّافّات؛ لأنّه يقرأ فيهما بالاستفهام في الأوّل والثّاني ؟

فالجواب : إنّ "ال" في قوله و"الاستفهام" للعهد، والمعهُود هو الاستفهام المصطَلَح عليه عند القرّاء، وهو ما وقع فيه الخلاف في الأوّل والثّاني معًا، وذلك الأحد عشر موضعا المتقدّمة فقط، فخَرجت المواضعُ الثّلاثة الأخرى لاتّفاقهم على الاستفهام في الكلام الأوّل منها[3].

---

(١)- ما جعلتُه بين قوسين سقط من : (جـ).

(٢)- ينظر : الإقناع، ابن الباذش، (٣٧٤/١-٣٧٦)، إبراز المعاني، أبو شامة، (٢٨٣/٣)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٨٤)، والمختصر البارع، ابن جزي، (ص : ٥٣-٥٤)، وفتح المعطي، المتولّي، (ص : ٧٠-٧١).

(٣)- ينظر : إبراز المعاني، أبو شامة، (٢٨٤/٣)، القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٨٦-١٨٧).

فوجه قراءة نافع الأوّل على الاستفهام والثّاني على الخبر في غير النّمل والعنكبوت؛ أنّ الاستفهام له صدر الكلام، فأوقَعَه في الأوّل واستغنى بذكره فيه عن إعادته في الثّاني؛ لارتباط كلّ من الكلامين بالآخر، ووجه العكس في موضعي النّمل والعنكبوت هو كتْب الثّاني دون الأوّل فيهما بالياء في المصحف، وهو دليلٌ على كون الثّاني استفهامًا، والأوّل خبرًا فعكس اتّباعًا للرَّسم الدّالّ على ذلك، وإلى وجه العكس في الموضعين أشار النّاظم بقوله "لكتْبه" أي : الثّاني في الموضعين، "بالياء في المرسوم" أي : المكتوب، والمراد به المصحف العثمانيّ(١).

وقوله "والاستفهام" مبتدأٌ على حذف مضاف أي : ولفظ الاستفهام، وجملة الشّرط والجزاء بعده خبرٌ، واللاّم في قوله "لكتْبه" للتّعليل متعلّقة بـ"اعكسه".

ثمّ قـــــــــــال :

«[باب أحْكَامُ الهمز المُفْرَد]»

[١٠٩] القَــوْلُ فِــي إِبْــدَالِ فَــاءِ الفِعْــلِ ❁ وَالْعَــيْنِ والــلاَّمِ صَــحِيحَ النَّقْــلِ

لمّا فرغ من حكم همز القطع الملاصق لمثله في كلمة وفي كلمتين المسمّى بالهمز المزدوج كما تقدّم، شرعَ يتكلّم على حكم مقابِله وهو الهمز المفرد، وهو الذي لم يلاصق مثله، وينقسم في قراءة نافع إلى قسمين : ما يُبدل، وما تُنقل حركتُه، وسيَتكلَّم على القسم الثّاني في الباب الذي بعد هذا، وتكلّم في هذا الباب على القسم الأوّل، وهو نوعان : ساكنٌ ومتحرِّكٌ، وكلٌّ منهما يقع فاءً وعينًا ولامًا للكلمة، فصوره ستّ كلّها(٢) داخلة تحت التّرجمة، ومراد النّاظم بالفعل في قوله "فاء الفعل" ما تُوزن به أُصول الكلمة من مادّة "فَعَلَ"، وهي الفاء والعين

(١)- ينظر : شرح الهداية، المهدويّ، (٣٦٩/٢)، والكشف، مكيّ بن أبي طالب، (٢٠/٢-٢١)، ومختصر التّبيين، أبو داود، (٩٥٦/٤)، سورة النّمل و(٩٧٩/٤) سورة العنكبوت.

(٢)- في (جـ) : (وكلّها) بزيادة واو قبلها.

واللاّم، فيدخُل فيه الاسم ك : ﴿ٱلْمُومِنِينَ﴾ والفعل ك : ﴿يُومِنُونَ﴾، وليس المرادُ بالفعل في كلامه ما قابل الاسم والحرف كما قد يَتبادر(١).

وقوله "صحيح النّقل" يصحّ نصبه على الحال من القول، وإضافته لفظيّة لا تفيدُه تعريفًا ويصحّ رفعه خبراً لمبتدأ محذوف تقديره "هو". ثمّ قـــــال :

[١١٠] أَبْـدَلَ وَرْشٌ كُـلَّ فَـاءٍ سَـكَنَتْ(٢) ❁ وَبَعْـدَ هَمْـزِ لِلْجَمِيـعِ أُبْـدِلَتْ

تكلّم في هذا البيت على حكم الهمزة السّاكنة الواقعة فاءً للكلمة وهي قسمان(٣) :

واقعةٌ بعد غير الهمزة، وواقعةٌ بعد الهمزة، فأشار إلى حكم القسم الأوّل بقوله "أبدل ورشٌ كلّ فاء سكنت"(٤)، وهي قاعدة شاملةٌ لما وقع في كلمة واحدة بعد الفتح نحو : ﴿يَاتِي﴾ و﴿يَاتُونَ﴾، و﴿إِسْتَـجِرْه﴾، وبعد الضّمّ نحو : ﴿الْمُوتَفِكَاتُ﴾ و﴿الْمُوتُون﴾ و﴿يُومِنُونَ﴾، وليس في

(١)- ينظر : جامع البيان، الدّاني، (٥٤١/٢)، والإقناع، ابن الباذش، (٣٨٥/١-٣٨٦)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٨٧)، والعقد النّضيد، السَّمين الحلبي، (٨٢٧/٢).

(٢)- في (أ) : (سكنن) بالنّون، والتّصويب من : (ب) و(ج).

(٣)- ينظر : الإقناع، ابن الباذش، (٤٠٥/١)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٨٨).

(٤)- ذكر السّخاوي في فتح الوصيد، (٣١٤/٢)، ثلاثة طرق يمكن للمتعلّم أن يُدرك بها الهمزة التي هي فاء الفعل، وهي :

الأُولى : كلّ ما كان وقوعه بعد همزة وصل فهو فاء الفعل، نحو : ﴿اِيتُواْ﴾.

الثّانية : كلّ ما كان ساكنا بعد ميم فهو فاء الفعل، نحو : ﴿مَامُونٍ﴾.

الثّالثة : أنّ ما كان منه بعد حروف المضارعة فهو فاء الفعل، نحو : ﴿يَاتِينَ﴾.

وذكر البقري في القواعد المقرّرة، (ص : ٢٨٥)، أنّ الهمزة إذا كانت فاء للكلمة علامتها أنْ يكون قبلها حرف من حروف ستّة وهي : "التّاء والفاء والواو والميم والنّون والياء"، ونظمها في بيت وجعل دلالتها في أوائل كلمات الشّطر الثّاني فقال :

يُبـــــدل ورشٌ بـــعد ســتٍّ تســــبقُ * (تُـ)ـبْ (فُـ)ـزْ (وَ)دُمْ (يـَ)ـأتيك (نـُ)ـورٌ (مُـ)ـشرقُ.

قلتُ : خلاصة ذلك أنَّ فاء الفعل التي هي همزة ساكنة تُدرك بالسّتّة التي ذكرها البقريّ، وبالطّريق الأوّل عند السَّخاوي، وهو خلاصة ما ذكر الدّاني في جامع البيان، (٥٤٤/٢-٥٤٨).

القرآن همزة ساكنةٌ إثْر كَسرة بعد غير الهمز في كلمة واحدة[1]، وشاملة أيضا لما وقع بعد الواو والفاء نحو : ﴿وَاتُواْ﴾، ﴿وَامُرَ﴾، ﴿وَاتَمِرُواْ﴾، ﴿فَاتُواْ﴾، ﴿فَاتِنَا﴾، ﴿فَاذَنُواْ﴾، ﴿فَاذَن﴾؛ لأنّ الواو والفاء مع ما دخلاَ عليه في حكم الكلمة الواحدة، إذْ لا يجوز الوقف عليهما والابتداء بما بعدهما، فيُبدل ورش الهمزة في جميع ذلك، وما أشبهه حرفَ مدٍّ مجانسًا لحركة ما قبله وصلاً ووقفاً في الأسماء والأفعال، فيُبدلها ألفًا إثر الفتح، وواوًا إثر الضّمّ، وشاملةٌ أيضًا للهمزة الواقعة مع الحركة التي قبلها في كلمتين، فيُبدلُها من جنس الحركة الواقعة في آخر الكلمة الأولى وصْلاً، فيُبدلها ألفًا بعد الفتح نحو : ﴿إِلَى ٱلْهُدَى ٱيتِنَا﴾ و﴿لِقَآءَنَا ٱيتِ﴾، وتُحذف الألفُ التي قبلها لالْتِقاء السّاكنين ويبدلها واوًا بعد الضّمّ نحو : ﴿يَـٰصَـٰلِحُ ٱيتِنَا﴾ (الأعراف - ٧٦) و﴿إِلَّآ أَن قَالُواْ ٱيتِنَا﴾ (العنكبوت - ٢٩)، وإن كانت صورة الهمزة في الخطِّ ياءً في القسمين، ويُبدلها ياءً بعد الكسر، سواءٌ كان الكسر لازمًا أمْ عارضًا، وسواءٌ صُوّرت في الخطّ واوًا أو ياءً نحو : ﴿ٱلَّذِے ٱوتُمِنَ﴾ (البقرة - ٢٨٢) و﴿أَنِ ٱيتِ﴾ (الشّعراء - ٩)، وتحذف الياءُ من ﴿ٱلَّذِے﴾ لالْتِقاء السّاكنين[2]، فإذا وقف القارئُ على الكلمة الأولى من هذه المواضع وما أشبهَها أتَى بهمزة الوصل للابتداء بالهمزة السّاكنة من الكلمة الثّانية، وأُبدلت الهمزة حينئذ من جنس حركة همزة الوصل لجميع القرّاء[3]، وتدخل في قوله "وبعد همز للجميع أبدلت"، وفُهِم من نسبة الإبدال إلى ورش وحده أنّ قالونًا لا يبدلُ جميع ذلك بل يحقّقه على الأصل وهو كذلك[4].

ثمّ ذكر حكم القسم الثّاني : وهو الهمزة الواقعة فاءً إذا سكنت بعد همزة أخرى فقال : "وبعد همز للجميع" أي : جميع القرّاء "أُبْدلَت"، وأطلقَ في الهمز فدخل فيه همز القطع وهمز الوصل، فمثَالها بعد همز القطع : ﴿ءَامَن﴾ و﴿أُوتِيَ﴾ و"إيمان"، أصلها : "أَأْمَنَ" و"أُأْتِيَ" و"إِأْمَان" بهمزة ساكنة بعد همزة قطع، فأُبدلت الثّانية من جنس حركة ما قبلها للجميع، ومثالها

---

(١)- يعني : وأصل الهمزة في الميزان الصّرفيّ أنّها فاء الفعل، فتنبّه.

(٢)- ينظر : جامع البيان، الدّاني، (٢/٥٤٨-٥٤٩)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٨٨)، وتحصيل المنافع، السّملالي، (ص : ١٦٦).

(٣)- قال ابن الباذش في الإقناع، (١/٤٠٦) : «وهذا إجماعٌ من القرَّاء والنَّحويّين» اهـ.

(٤)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٨٨)، والمختصر البارع، ابن جزي، (ص : ٥٧)، والتّقريب والحرش، ابن المرابط، (ص : ٢٢٦)، ومنح الفريدة الحمصيّة، ابن عظيمة، (ص : ٣٣١).

بعد همز الوصل : ﴿اؤتمن﴾، ﴿ائذن لي﴾، ﴿ائت﴾، ﴿ائتنا﴾، حالة الابتداء، فتُبدَل الثّانية من جنس حركة همزة الوصل للجميع أيضًا، فإذا وصَلْت ﴿اؤتمن﴾ وما معه بالكلمة التي قبله، أسْقَطتَ همزة الوصل وأَبدلت همزة القطع لورش من جنس حركة ما قبلها كما مرَّ، فيختلف الإبدال فيها بحسب الوصل والابتداء(١).

فوجه إبدال ورش الهمزة السّاكنة الواقعة فاءً؛ أنّ حقّها أن تكون أوّل الكلمة فتُحَقّق دائما، لكنْ قد يدخل عليها زائدٌ فتصير ثانيةً نحو : ﴿يومنون﴾، أو زائدان فتصير ثالثة نحو : "سيؤمن"، أو ثلاث زوائد فتصير رابعةً نحو : "استأمن"، فلمّا بعُدت من أوّل الكلمة ثَقُلَت فخُفّفت بالإبدال؛ لأنّه الممكن، ووجه إبدال جميع القُرَّاء الهمزة السّاكنة الواقعة بعد همزٍ استثقال اجتماع همزتين في كلمة واحدة(٢). ثمّ قـــــال :

[١١١] وَحَقِّـــقِ الإِيـــوَا لـــِمَا تَدْرِيـــهِ ❁ مِـــنْ ثِقَـــلِ الْبَـــدَلِ فِـــي تُؤْوِيـــهِ

ذكر في هذا البيت ما خرج فيه ورش عن قاعدته المتقدّمة في قوله "أبدل ورش كلَّ فاء سكنت" وهو باب الإيواء، فأمر بتحقيقه بقوله : "وحقّقِ الإيوا" أي : لورش، والإيواء بالمدِّ مصدر آوى بمعنى : ضمّ، قصره النّاظم ضرورةً، ولم يقع لفظ(٣) الإيواء في القرآن وإنّما وقع فيه ما تصرّف منه وهو سبعةُ ألفاظ : ﴿ٱلْمَأْوى﴾، و﴿مَأْوِيهُ﴾، و﴿مَأْوِيهُمْ﴾، و﴿مَأْوِيكُمُ﴾، و﴿فَأْوُۥٓاْ﴾، و﴿تُـْوِيهِ﴾، و﴿تُـْوِےٓ﴾، حقّقها كلَّها ورش من طريق الأزرق، مع أنّ الهمز فيها وقع فاءً ساكنةً، فقول النّاظم "وحقّق الإيوا" جارٍ مجَرَى الاستثناء من قاعدة ورش المتقدّمة، وهو على حذف مضاف أي : (باب الإيواء) وهو ما تصرّف منه، وأشار إلى وجه التّحقيق في ذلك بقوله "لما تدريه" البيت، وبيانه أنّ وجه إبدال الهمز هو التّخفيف كما تقدّم، والإبدال في :

(١)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٨٨)، وتحصيل المنافع، السّملالي، (ص :١٦٧)، إبراز المعاني، أبو شامة، (٤٠١/١-٤٠٢).

(٢)- ينظر : الكشف، مكّيّ بن أبي طالب، (٨١/١)، والعقد النّضيد، السّمين الحلبيّ، (٨٨٠/٢)، وشرح الهداية المهدويّ، (٥٥/١).

(٣)- في (أ) : (لقظ) بالقاف، والتّصويب من : (ب) و(ج).

﴿تُـئْوِيـهِ﴾ ومثله : ﴿تُـئْوِے﴾، يوجب ثقلاً أشدَّ من ثقل الهمز؛ لأنّه يؤدّي إلى اجتماع واوين : الأُولى ساكنة وهي المبدلة من الهمزة، والثّانية متحرّكة، ولا شكّ أنّ اجتماعهما أثقل في النّطق من تحقيق الهمز فترك الإبدال وحقّق الهمز لذلك(١).

إن قلتَ : هذا التّوجيه إنّما يظهر في : ﴿تُـئْوِے﴾ و﴿تُـئْوِيـهِ﴾ دون بقيّة الألفاظ؛ لعدم اجتماع واوين فيها إذا أُبدلت، فَلِم حقّقها؟

فالجواب : إنّه حقّقها إجراءً لباب الإيواء كلّه على طريقة واحدة في الهمز، وجمعًا بين لغة التّحقيق ولغة الإبدال مع اتّباع الرّواية في ذلك(٢). ثمّ قال :

[١١٢] وَإِنْ أَتَـــتْ مَفْتُوحَـــةً أَبْـــدَلَهَا ❁ وَاوًا إِذَا مَــا الضَّــمُّ جَــاءَ قَبْلَهَــا

لمّا تكلّم على حُكم الهمزة الواقعة فاءً إذا سكَنَت، ذكر هنا حكمها إذا كانت متحرِّكة، فأخبر أنّ الهمزة الواقعة فاءً إذا أتت مفتوحة وكان قبلها ضمٌّ، أبدلها ورشٌ واوًا نحو : ﴿لاَ تُؤَاخِذْنَآ﴾ و﴿يُؤَيِّدُ﴾ و﴿يُؤَخِّرَ﴾ و﴿مُؤَذِّنُ﴾ و﴿وَالْمُؤَلَّفَةِ﴾ وشبهها، ومفهومه أنّها إذا أتت مضمومةً بعد فتحٍ نحو : ﴿تَؤُزُّهُمْ﴾ و﴿يَـُٔودُهُۥ﴾، أو بعد كسر نحو : ﴿فَلِإُمِّهِ﴾، أو أتت مفتوحة بعد فتح نحو : ﴿فَأَكَلَهُ﴾، أو بعد كسر نحو : ﴿لِأَبِيهِ﴾ لا يُبدلها بل يحقّقُها وهو كذلك، ولم تقع في القرآن همزة مضمومةٌ بعد ضمٍّ في كلمة، ولا مكسورة بعد متحرّك في كلمة(٣)، وفُهِم من إسناده الإبدال إلى ورش وحده أنّ قالوناً لا يُبدل ذلك بل يحقّقه على أصله وهو كذلك(٤).

---

(١)- ينظر : المختصر البارع، ابن جزي، (ص : ٥٦)، الإقناع، ابن الباذش، (٤١٢/١)، وجامع البيان، الدّانيّ، (٥٤٥/٢-٥٤٦)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٩٠-١٩١)، وتحصيل المنافع، السّملالي، (ص : ١٦٨)، منح الفريدة الحمصيّة، ابن عظيمة، (ص : ٣٣٠).

(٢)- ينظر : الكشف، مكّيّ بن أبي طالب، (٧٢/١)، وتحصيل المنافع، السّملالي، (ص : ١٦٨).

(٣)- يعني : عند نافع، وأمّا في قراءة غيره فيوجد في قراءة حمزة والكسائيّ ﴿فَلإِمِّهِ اِلثُّلُثُۖ﴾، وهي همزة مكسورة بعد متحرك. ينظر : معجم القراءات، عبد اللّطيف الخطيب، (٢٨/٢).

(٤)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص :١٩١-١٩٢)، وتحصيل المنافع، السَّملاليّ، (ص : ١٦٩).

فوجه الإبدال لورش في المفتوحة بعد الضّمّ أنّ قياس تخفيف كلّ همز مفتوحٍ بعد الضّمّ الإبدالُ، ووجه التّحقيق له في غيرها أنّ الغالب فيه وجود السّاكن بعد الهمزة نحو : ﴿تَؤُزُّهُمْ﴾ و﴿يَـُٔودُهُۥ﴾ و﴿مَـَٔابٍ﴾ و﴿مَـَٔارِبُ﴾، فلو خفّف الهمزَ في ذلك لكان قياس تخفيفه التّسهيل بين بين لا الإبدال، والتّسهيل بين بين في ذلك يؤدّي إلى القُرب من الجمع بين السّاكنين لقُرب الهمزة المسهّلة من السّاكن، وحمل على ذلك ما لا ساكن بعده نحو : ﴿فَبِأَيِّ كَلِمَةٍ﴾؛ ليكون حكم الباب واحدًا(1).

و"ما" في قوله "إذا ما الضَّمُّ" زائدة، و"الضَّمُّ" فاعل بفعل يفسّره "جاء" المذكور.

ثمّ قـــــال :

[١١٣] وَالْعَــيْنَ وَالــلاَّمَ فَــلاَ تُبْــدِلْهُمَا ❁ لِنَــافِعٍ إلاَّ لَــدَى بِــئْسَ بِمَــا

[١١٤] وَأَبْــدَلَ الــذِّئْبَ وَبِئْــرِ بِــيسَ ❁ وَرْشٌ وَرِئْيًــا بِادِّغَــامٍ عِيسَــى

لمّا فرغ من حكم الهمزة الواقعة فاءً للكلمة ساكنة ومتحرّكة، ذكر حكم الهمزة الواقعة عينًا للكلمة أوْ لامًا لها بقوله "والعيْن واللاّم فلا تبدلهما لنافع" يعني : بل حقّقهما له من روايتي قالون وورش مطلقا ساكنتين كانتا نحو : ﴿ٱلرَّأْسُ﴾ و﴿ٱلرُّءْيَآ﴾ و﴿نَبِّئْ﴾ و﴿نَبَّأْتُكُمَا﴾ أومتحرّكتين بالفتح نحو : ﴿فُؤَادُ﴾ و﴿بَدَأَ﴾، أو بالضّمّ نحو : ﴿رَءُوفٌ﴾ و﴿يُبْدِئُ﴾، أوبالكسر نحو : ﴿كَمَا سُئِلَ﴾ و﴿مِن نَّبَإِيْ﴾، ثُمّ استثنى الهمزة السّاكنة الواقعة عينًا بعد كسرة وهي ثلاثة أقسام(2) :

قسم اتّفق قالون وورش على إبدال الهمزة فيه، وإليه أشار بقوله "إلاّ لدى بئس بما" يعني : لا تُبدل الهمزة الواقعة عينا لنافع إلاّ في ﴿بِيسٍ بِمَا﴾ من قوله تعالى في سورة (الأعراف - ١٦٥) : ﴿بِعَذَابٍ بِيسٍ بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ﴾.

(1)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٩٣)، وشرح الهداية، المهدويّ، (٥٩/١-٦٠)، والكشف، مكّيّ بن أبي طالب، (٨٢/١).

(2)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٩٤)، وتحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ١٧٠).

وقِسْمٌ انفرد ورشٌ بإبدال الهمزة فيه وهو أصل مطَّرد وكلمتان، فالأصلُ المطَّرِد كلّ ما جاء في القرآن من لفظ ﴿بِيسَ﴾ و﴿بِيسَمَا﴾، والكلمتان هما : ﴿ٱلذِّيبُ﴾ في ثلاثة مواضع بسورة (يوسف - ١٤، ١٣، ١٧)، و﴿بِيرٍ﴾ في قوله تعالى : ﴿وَبِيرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾ بـ(الحجّ - ٤٣)، وإلى هذا أشار بقوله "وأبدل الذّئب وبئر بيس ورش" يعني : ممّا وقع عينا.

وقسمٌ انفرد قالون بإبدال الهمزة فيه وهو : ﴿وَرِءْياً﴾ من قوله تعالى : ﴿أَثَٰثاً وَرِءْياً﴾ بـ(مريم - ٧٤)، وإليه أشار بقوله "ورئيًا بادّغامٍ عيسى" أي : وأبدل "عيسى" وهو قالون همزة ﴿وَرِءْياً﴾ ياءً مع إدغامها في الياء التي بعدها فصار : ﴿وَرِيًّا﴾ بياء مشدّدة، فهذه كلّها مخرّجة من تحقيق الهمز السّاكن الواقع عينًا.

فوجه قراءة نافع ﴿بِيسٍۭ﴾ بـ(الأعراف - ١٦٥) بالإبدال؛ أنّ أصله "بَئِسَ" بباء مفتوحة وهمزة مكسورة كـ "حَذِرَ" كما قرئ به، ومعناه شديد فخُفِّف بنقل حركة الهمزة إلى الباء، ثمّ بإبدال الهمزة ياءً، أو أنّ أصله "بِئْسَ" التي هي فعل ذمّ، جُعلت اسمًا كـ "قيلٍ" و"قالٍ"، ثمّ أُبدلت همزتها ياءً تخفيفًا، ووُصِف بها العذاب أي : عذابٌ مذمومٌ مكروهٌ، ووجه موافقة قالونٍ لورشٍ على إبداله الإشارة إلى كونه اسمًا؛ لأنّ جميع ما وقع في القرآن من لفظ ﴿بِيسٍۭ﴾ من باب الفعل إلاّ هذا فإنّه اسمٌ على ما تقدَّم، فجعل ترك همزه علامةً على كونه اسمًا؛ ليفرّق بذلك بين الاسم والفعل(١).

ووجه إبدال ورش : ﴿ٱلذِّيبُ﴾، و﴿بِيرٍ﴾، و﴿بِيسٍۭ﴾ التّخفيف؛ لأنّ ﴿ٱلذِّيبُ﴾ مأخوذ من : تذاءبت الرّياح، إذا أتَت من كلّ جهة(٢) فأصْله الهمزُ، ثمّ أُبدل تخفيفًا، و﴿بِيرٍ﴾ مأخوذة من : بأَرْت(٣) أي : حَفَرْت، فأبدل همزها تخفيفا.

و﴿بِيسٍۭ﴾، أصله "بَئِسَ" على وزن "فَعِلَ" (بكسر العين)، فعل ماض فخفّف بنقل كسرة الهمزة إلى الباء بعد سلب حركَتها، ثمّ أُبدلت همزته ياءً مُبالغةً في التّخفيف، وحقَّقها كلَّها

(١)- ينظر : الكشف، مكيّ بن أبي طالب، (٤٨١/١)، والدّر المصون، السّمين الحلبيّ، (٤٩٦/٥)، وشرح الهداية، المهدويّ، (٣١٤/٢)، والحجّة للقرّاء السّبعة، أبو علي الفارسيّ، (١٠٠/٤-١٠١)، والموضّح في وجوه القراءات، ابن أبي مريم، (٥٦٠/٢-٥٦١).

(٢)- ينظر : تاج العروس، الزَّبيديّ، (٢٥٣/١)، ومعجم مقاييس اللّغة، ابن فارس، (٤٥١/١).

(٣)- ينظر : الصّحاح في اللّغة، الجوهريّ، (٢١٧/٢)، ولسان العرب، ابن منظور، (٣٠١/١).

قالون على الأصل، كما حقَّق ورش و﴿وَرِءْياً﴾ على الأصل، ووجه إبداله لقالون؛ أنّه من الرّؤيا بمعنى : المنظر، فأَبْدَل همزه للتَّخفيف أو لتَنَاسُب رؤوس الآي، ووجه تخصيص الألفاظ المذكورة بالإبدال دون ما ماثلها هو الجمع بين لغة الإبدال في هذه الألفاظ ولغة التّحقيق في غيرها، مع اتّباع النّقل والأثر في جميع ما تقدَّم[1]. ثمّ قال :

[١١٥] وَإِنَّمَا النَّسِيءُ وَرْشٌ أَبْدَلَهْ ❁ وَلِسُكُونِ اليَاءِ قَبْلُ ثَقَّلَهْ

ذكر في هذا البيت كلمةً أبدل ورشٌ همزها ياءً دون قالون وهي : ﴿أَلنَّسِيٓءُ﴾ من قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا أَلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٞ فِي اِ۬لْكُفْرِ﴾ ب(التّوبة - ٣٧)، وهي مستثناة لورش من تحقيق الهمز المتحرّك الواقع لامًا للكلمة، ولم يَختلف قالون وورشٌ في تحقيق الهمز الواقع لامًا ساكنًا كان أو متحرِّكا إلاّ في هذه الكلمة، وقوله "ولسكون الياء قبل ثقّله" يعني : أنّ ورشًا ثقّل لفظ ﴿أَلنَّسِيٓءُ﴾ أي : شدّده بالإدغام؛ لسكون الياء التي قبل الياء المبدَلة من الهمز فصار ﴿أَلنَّسِيُّ﴾ بياء مشدّدة[2].

فوجه إبدال همزه لورش؛ أنّه مصدرٌ على "فَعِيل" كالنّذير من "نسأ" بمعنى : أخّر، فأبدل همزه تخفيفا، وإبداله جارٍ على القياس؛ لأنّ[3] قبله ياء ساكنة زائدة، والمراد بـ : ﴿أَلنَّسِيٓءُ﴾ في الآية تأخير حُرمة الشّهر الحرام إلى شهر آخر؛ وذلك أنّ الله حرّم عليهم القتال في الأشهر الحُرم، فكانوا إذا جاءهم شهرٌ حرامٌ كالمحرّم وهم عازمون على الحرب أحلّوه، وحرّموا مكانه شهرًا آخر كصَفَر، فإذا كان في السّنة الآتية حرّموا النّسيء في المحرّم وأحَلُّوه في صَفَر كما قال تعالى : ﴿يُحِلُّونَهُۥ عَاماً وَيُحَرِّمُونَهُۥ عَاماً﴾ (التّوبة - ٣٧)، وحقّق قالون همز ﴿النَّسِيءُ﴾ على الأصل، وخصّه ورشٌ

---

(١)- ينظر : العقد النّضيد، السّمين الحلبيّ، (٨٦٩/٢-٨٧٠)، وشرح الهداية، المهدوي، (٣٥٨/٢-٣٥٩)، شرح الشّاطبيّة، السّيوطيّ، (ص : ٩٩)، وفتح الوصيد، السّخاوي (٣٢٧/٢)، والدّرّ المصون، السّمين الحلبيّ، (٦٣٠/٧)، وإعراب القراءات، ابن خالويه، (٢٣/٢)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٩٨)، وتحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ١٧٢).

(٢)- ينظر: المختصر البارع، ابن جزي، (ص : ٥٧)، والقصد النّافع، الخرّاز، (١٩٨)، وتحصيل المنافع، السَّملاليّ، (ص : ١٧٣).

(٣)- في (أ) : (لأنّه) بالهاء، والتّصويب من : (ب) و(ج).

بالإبدال دون غيره ممّا وقع لامًا محرّكة؛ جمعا بين اللُّغتين، مع اتّباع النّقل والأثر، وقد ذكروا في هذا الباب توجيهات أُخر، لا يليق جلبُها بهذا المختصر، مع ما في بعضها من النّظر(1). ثمّ قـــال :

﴿باب أحكام نقل حركة الهمزة إلى السّاكن قبلها﴾

[١١٦] القَـوْلُ فِـي أَحْكَـامِ نَقْـلِ الحَرَكَـهْ ❁ وَذِكْـرِ مَـــنْ قَـــالَ بِـــهِ وَترَكَـــهْ

ذكر في هذا الباب أحكام نقل الحركة ومن قال به أي : رواه وهو ورش(٢)، ومن تركه أي : لم يروه غالبا وهو قالون، وهذا معنى هذه التّرجمة، وقد ذكرنا في شرح ترجمة الباب السّابق أنّ الهمز المفرد قسمان : ما يُبدَل، وما تُنقل حرَكتُه، ولما تكلّم على القسم الأوّل في الباب المتقَدِّم، شرع هنا في الكلام على القسم الثّاني.

والنّقلُ لغةً : التّحويل(٣).

واصطلاحا : تحريك الحرف(٤) بحركة الهمز الذي بعده، ثمّ حذف الهمز من اللّفظ.

وهو لغة لبعض العرب(٥)، واختصّ بكثرته ورش، والحركة ثلاثة أنواع : فتحة وضمّة وكسرة، وكلّها تُنقل على ما سيأتي، وقوله "وذكر" معطوف على قوله "أحكام".

---

(١)- ينظر : شرح الهداية، المهدوي، (٣٣٠/٢)، والحجّة في القراءات السّبع، أبو عليّ الفارسيّ، (١٩٢/٤-١٩٣)، الموضّح في وجوه القراءات، ابن أبي مريم، (٥٩٣/٢)، والكشف، مكّيّ بن أبي طالب، (٥٠٢/١)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٩٩-٢٠٠)، السّراج المنير، الشّربيني، (٦٩٨/١-٦٩٩).

(٢)- ينظر : جامع البيان، الدّاني، (٦٣٢/٢)، والنّشر، ابن الجزريّ، (٤٠٨/١)، والإقناع، ابن الباذش، (٣٨٨/١)، والكافي، ابن شُريح، (ص : ٥٤).

(٣)- ينظر :المُغرب في ترتيب المعرب، المطرزيّ، (٢٣٥/١)، والعين، الخليل، (١٦٢/٥).

(٤)- لو قال : الحرف السّاكن لكان أولى؛ لأنّه شرطٌ كما سيأتي.

(٥)- وهم قريش، قاله السّملالي في تحصيل المنافع، (ص : ١٧٣)، ونصّ أبو عمر ابن عبد البرّ في التّمهيد، (٢٨٠/٨)، أنّ قريشًا لا تهمز.

ثمّ قـــال :

[١١٧] حَرَكَـــةُ الهَمْـــزِ لِـــوَرْشٍ تَنْتَقِـــلْ ❁ لِلسَّاكِنِ الصَّحِيحِ قَبْلَ المنْفَصِلْ

[١١٨] أَوْ لاَمِ تَعْرِيـــفٍ وَفِـــي كِتَابِيَـــهْ ❁ خُلْـفٌ وَيَجْـرِي فِـي ادِّغَـامِ مَالِيَـهْ

ذكر في هذين البيتين شروط النّقل عند ورش وما وقع الخلاف له في نقله وعدم نقله، فشروطُ النّقل عند ورش أربعة[١] :

١- أن يكون الحرف المنقول إليه ساكنا.

٢- وأن يكون صحيحا.

٣- وأن يكون السّاكن الصّحيح قبل الهمز.

٤- وأن يكون منفصلاً عن الهمز في كلمةٍ أخرى.

فأشار إلى **الشّرط الأوّل** بقوله "للسّاكن"، واحترز به من المتحرّك نحو : ﴿فَنَتَّبِعَ ءَايَـٰتِكَ﴾ (القصص - ٤٧) فلا يُنقل إليه، وأشار إلى **الشّرط الثّاني** بقوله "الصّحيح" والمراد به ما ليس حرف مدّ ولين، فيدخل فيه الواو والياء السّاكنتان المفتوح ما قبلهما نحو : ﴿خَلَوْاْ اِلَىٰ﴾ (البقرة - ١٣)، ﴿اِبْنَىَ ـادَمَ﴾ (المائدة - ٢٩) فينقل إليهما، واحترز به من حرف المدّ واللّين نحو : ﴿إِلَىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ (الأنبياء - ٦٤)، ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ (البقرة - ١٣)، ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمْۖ﴾ (الذّاريات - ٢١) فلا يُنقل إليه، وأشار إلى **الشّرط الثّالث** بقوله "قبلُ" أي : قبل الهمز، واحترز به من أن يكون بعد الهمز نحو : ﴿اُ۬للَّهُ أَعْلَمُ﴾ (الأنعام - ١٢٥) فلا يُنقل إليه، وأشار إلى **الشّرط الرّابع** بقوله "المنفصل"، واحترز به من أن يكون متّصلا نحو : ﴿قُرْءَانٌ﴾ و﴿يَسْـَٔلُ﴾ و﴿وَسْـَٔلِ﴾.

(١)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٢٠١)، والعقد النّضيد، السّمين الحلبيّ، (٨٨٤/٢-٨٨٥)، وإبراز المعاني، أبو شامة، (٤٠٣/١)، وتحصيل المنافع، السّملالي، (ص : ١٦٥)، والنّشر، ابن الجزريّ، (٤٠٨/١).

فإذا توفّرت هذه الشّروط الأربعة، نَقل ورشٌ حركة الهمز إلى ما قبله، سواء كان المنقول إليه[١] :

- **تنوينا** نحو : ﴿بِعَادٍ ۝ اِرَمَ﴾ (الفجر - ٦،٧)، ﴿كُفُؤاً اَحَدٌ﴾ (الإخلاص - ٤).
- **أو تاء تأنيث** نحو : ﴿قَالَتُ اولِيهُمْ﴾ (الأعراف - ٣٨).
- **أو لام تعريف** نحو : ﴿اِلَاخِرَةِ﴾، ﴿اِلَايْمَنِ﴾، ﴿اَلأولىٰ﴾.
- **أو حرف لين** نحو : ﴿تَعَالَوَاْ اَتْلُ﴾ (الأنعام - ١٥٢)، ﴿ذَوَاتَىُ اكُلٍ﴾ (سبأ - ١٦).
- **أو غير ذلك** نحو : ﴿مَنَ امَنَ﴾ (سبأ - ٣٧)، ﴿قَدَ اَفْلَحَ﴾ (المومنون - ١)، ﴿أَلَٓمِّٓ اَحَسِبَ﴾ (العنكبوت - ١)، ﴿فَحَدِّثَ ۝ اَلَمْ نَشْرَحْ﴾.

وقوله "أو لام تعريف" معطوف على قوله للسّاكن، وإنّما خصّها بالذّكر مع اندراجها في المعطوف عليه دفعًا لما يُتوهّم من أنّ ورشا لا يَنقل حركة الهمز إليها لاتّصالها بمدخولها لفظًا ورسمًا، وهو قد شرط الانفصال، فدفع بالنّصّ عليها هذا المتوهَّم، وأفاد به أنّ الانفصال المعنويّ كافٍ، ولا شكّ أنّ لام التّعريف منفصلة عن مدخولها معنًى؛ لأنّها من حروف المعاني كـ : قد، وهل، وبل، فتدخل فيما ينقل إليه ورش[٢].

وأمّا ميم الجمع نحو : ﴿وَمِنْهُمُۥ اُمِّيُّونَ﴾ (البقرة - ٧٧) فهي وإن دخلت فيما توفّرت فيه شروط النّقل، فيُعلم عدم النّقل إليها من مذهب ورش المتقدّم، وهو أنّه يصلها بواو قبل همز القطع، فلم يقع الهمز إلاّ بعد واوا الصّلة[٣]، ثمّ أشار إلى ما وقع الخلاف لورش في نقله وعدم نقله بقوله "وفي كتابيهْ خُلف" أي : وفي هاء(﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ من)[٤] :

---

(١)- ينظر : المختصر البارع، ابن جزي، (ص : ٦٣-٦٤)، ومنح الفريدة الحمصية، ابن عظيمة، (ص : ٣٢١ - ٣٢٣)، والنّشر، ابن الجزري، (٤٠٨/١)، الإقناع، ابن الباذش، (٣٨٨/١)، والتّيسير، الدّاني، (ص : ٣٨).

(٢)- ينظر : جامع البيان، الدّاني، (٦٣٢/٢)، والكشف، مكّيّ بن أبي طالب، (٩٠/١)، وشرح الهداية، المهدوي، (٥١/١)، والإقناع، ابن الباذش، (٣٨٩/١)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٢٠٢)، والنّشر، ابن الجزريّ، (٤١٤/١).

(٣)- ينظر : جامع البيان، الدّاني، (٦٣٥/٢)، والعقد النّضيد، السّمين الحلبيّ، (٨٨٨/٢)، والإقناع، ابن الباذش (٣٩٠/١)، وحكى الإجماع على ذلك.

(٤)- ما بين قوسين سقط من (أ)، والتّصويب من : (ب) و(ج).

﴿كِتَٰبِيَهْ ۝١٨ إِنِّي ظَنَنتُ﴾ بـ(الحاقّة - ١٨، ١٩)، خلاف عن ورش فرَوى الجمهور عنه إسكان الهاء وترك نقل حركة الهمزة من ﴿إِنِّي﴾ إليها وهو الأصحّ المختار، واقتصر عليه كثير من الأئمّة[١]، وروى آخرون[٢] النّقل إليها كسائر الباب، والوجهان مقروءٌ بهما، والأوّل هو المقدَّم في الأداء[٣].

وسبب هذا الخلاف أنَّ الهاء في ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ هاءُ سكتٍ، وهي لا تثبت إلاّ في الوقف لبيان حركة الحرف الموقوف عليه، وإثباتها في الوصل لثبوتها في المصحف بنيّة الوقف، فمن ترك النّقل إليها رأى أنّ إثباتها في الوصل إنّما هو بِنِيَّة الوقف فلم يعتَدَّ بها، ومن نقل إليها جعلها كاللّازمة لإثباتها في الرّسم فاعتَدَّ بها[٤]، ثمّ استطرد النّاظم فذكر مسألةً من باب الإدغام هنا، لجريان الخلاف فيها أيضا وتفرّعه على سبب الخلاف في : ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ فقال "ويجري في ادِّغام ماليه" يعني : ويجري الخُلفُ أيضا في إدغام هاء ﴿مَالِيَهْ﴾ في هاء ﴿هَّلَكَ﴾ بـ(الحاقة - ٢٩) أيضًا، فمن ترك النّقل هناك أظهر هنا، ومن نقل هناك أدغم هنا؛ وسبب الخلاف هنا هو سبب الخلاف هناك[٥]، ومُقتضى كلام النّاظم أنّ الخلاف في إدغام ﴿مَالِيَهْ﴾ لورش وحده دون قالون كالخلاف قبله، مع أنّ الخلاف لجميع القرّاء ورشٍ وغيره[٦]، والوجهان مقروء بهما للكلّ، والإظهار هو المقدَّم في الأداء.

---

(١)- منهم : الدّاني في التّيسير، (ص : ٣٨)، وقال : «وبه آخذ» اهـ، وابن غلبون في التّذكرة، (١٢٤/١)، وأبو طاهر في الاكتفاء، (ص : ٤٠)، وأبو محمّد العُماني في القراءات الثّماني، (ص : ١٣١).

(٢)- منهم : ابن الفحّام في التّجريد، (ص : ١٠٠)، وابن شريح في الكافي، (ص : ٥٤)، وكلاهما ذكره على وجهٍ، لا أنّه المقدَّم عندهم.

(٣)- ينظر : فتح الوصيد، السّخاويّ، (٣٤٣/٢)، والعقد النّضيد، السّمين الحلبيّ، (٩٣٣/٢)، والتّقريب والحرش، ابن المرابط، (ص : ٨٢).

(٤)- ينظر : الكشف، مكّيّ بن أبي طالب، (٩٣/١)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٢٠٣).

(٥)- ينظر : جامع البيان، الدّاني، (٦٣٧/٢)، والعقد النّضيد، السّمين الحلبيّ، (٩٣٢/٢)، ومنح الفريدة الحمصيّة، ابن عظيمة، (ص : ٣٢٣-٣٢٤)، والتّبصرة، مكّي بن أبي طالب، (ص : ٣١٠).

(٦)- ينظر : النّشر، ابن الجرزيّ، (٢١/٢).

ومعنى الإظهار هنا كما نصّ عليه العلاّمتان أستاذ[1] هذه الصّناعة أبو عمرو الدّانيّ[2] والمحقّق أبو شامة[3] أن يوقف على ﴿مَالِيَهْ﴾ وقفةً لطيفةً في حال الوصل من غير قطع، وأمّا إن وصل فلا يمكن غير الإدغام أو التّحريك، وإن خلا اللّفظ من أحدهما كان القارئ واقفا وهو لا يدري لسرعة الوصل، قال المحقّق ابن الجزريّ بعد نقله كلام العلاّمتين : «وهو الصّواب»[4] اهـ، وبهذا تعلَمُ أنّ من قال[5] : «إنّما يعنُون بترك الإدغام في هذا اللّفظ حذف هاء السّكت في الوصل، وأمّا إذا ثبتت الهاء في الوصل، فما أظنُّ أحدًا يخالف في إدغامها؛ لأنّهما متماثلان سكن أوّلهما» اهـ. لم يصب، واختار السّخاويّ[6] الوقفَ على ﴿مَالِيَهْ﴾ قال : «لأنَّ الهاء إنّما اجْتُلِبَت للوقف»[7] اهـ، وهو الأحسن عندي.

---

(١)- الأستاذُ : هو الماهر بالشّيء، وهي أعجميّة معرَّبة؛ لأنَّ السّين والذّال البتّة لا يجتمعان في كلمة عربيّة.

ينظر : المصباح المنير، الفيّوميّ، (١٩/١)، والتّوقيف، المناويّ، (٥٤/١)، وتاج العروس، الزّبيديّ، (٢٣٢/٩).

(٢)- ينظر : جامع البيان، الدّانيّ، (٦٣٧/٢).

(٣)- ينظر : إبراز المعاني، أبو شامة، (٥٩/٢).

(٤)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (٢١/٢).

(٥)- ذكره الخرّاز في القصد النّافع، (ص : ٢٠٤)، بنحوه ونسبه إلى أبي محمد مكّي بن أبي طالب.

(٦)- هو : أبو الحسن عليّ بن محمّد بن عبد الصّمد علم الدّين السّخاويّ، (٥٥٨ هـ - ٦٤٣ هـ)، كان إماما علاّمة مقرئًا محقّقا مجوّدا، بصيرًا بالقراءات وعللها، إماما في النّحو واللّغة والتّفسير، وله معرفة تامّة بالفقه والأصول، قرأ على الإمام الشّاطبيّ، وأبي الجود غيّاث بن فارس وغيرهما، ومن مؤلّفاته : شرح حرز الأماني، وشرح الرّائية للإمام الشّاطبيّ، وجمال القرّاء وتاج الإقراء، والمفضّل في شرح المفصّل.

ينظر في ترجمته : الوافي بالوفيات، الصّفديّ، (٤٣/٢٢-٤٥)، وبغية الوعاة، السّيوطيّ، (١٩٢/٢-١٩٤).

(٧)- ينظر : فتح الوصيد، السّخاويّ، (٣٩٠/٢).

فوجه نقل حركة الهمز لورش التّخفيف لثقل الهمز وإنّما نقل حركتَه ولم يسهّله بين بين؛ لأنّ التّسهيل بين بين يقرّب الهمز من السّاكن وقبله ساكن، فيؤدّي إلى اجتماع السّاكنين ولم يبدله؛ لأنّه لا حركة قبله فيبدله من جنسها، فلم يبق إلاّ النّقل ثمّ الحذف، وإنّما اشترط في

المنقول إليه السّكون؛ لأنّ النّقل لا يصحُّ إلى المتحرّك لعدم قَبُوله للحركة، واشترط فيه أن يكون صحيحا؛ لأنّ الألف لا يمكن النّقل إليها؛ لأنّها إذا حرِّكت انقلبت همزةً، وحملت عليها الواو والياء المدّيّتان، فإن كان السّاكن حرف لين جاز النّقل إليه -كما تقدّم-؛ لأنّه في هذا الباب بمنزلة الصّحيح؛ لأنّ معظم المدّ قد زال عنه بانفتاح ما قبله، واشترط فيه أن يكون قبل الهمز؛ لأنّه لو نقل إلى السّاكن الواقع بعد الهمز وحذف الهمز نحو : ﴿أَفْلَحَ﴾ و﴿أَعْلَمُ﴾، لاختلّ وزن الكلمة، واشترط فيه أن يكون منفصلا؛ بأن يكون في آخر كلمة، والهمز في أوّل كلمة أخرى؛ لأنّ الهمزة الواقعة في أوّل الكلمة أكثر دورًا من الهمزة الواقعة في وسطها، فأُوثرت بالتّخفيف لكثرة دورها[1].

ثمّ قال :

[١١٩] وَيَبْدَأُ اللاَّمَ إِذَا مَا اعْتَدَّا ❁ بِهَا بِغَيْرِ هَمْزِ وَصْلِ فَرْدَا

ذكر في هذا البيت كيفية الابتداء لورش بلام التّعريف المنقول إليها حركة همز القطع نحو : ﴿ٱلۡاَخِرَةِ﴾، ﴿ٱلۡاُولىٰ﴾، ﴿ٱلِايمَٰنِ﴾، فأخبر أنّ ورشًا إذا اعتدَّ بحركة لام التّعريف وهي حركة النّقل، يبدأُ لام التّعريف مفردةً من غير همز وصل، وذلك أنّ لام التّعريف ساكنة، فجيء بهمز الوصل ليُتوصّل به إلى النّطق بالسّاكن، فلمّا نقل إليها حركة الهمزة التي بعدها، استغنى بحركة النّقل عن همز الوصل.

ومفهوم قوله "إذا ما اعتدّا" أنّه إذا لم يعتدّ بحركة اللاّم لعُروضها، ابتدأَ بهمز الوصل قبل اللاّم، فيُؤخذ من كلامه وجهان : الابتداء باللاّم مجرّدة من همزة الوصل، فتقول : ﴿لَاخِرَةِ﴾، ﴿لاُولىٰ﴾، ﴿لِايمَٰنِ﴾، ﴿لَابْرَارَ﴾، والابتداء بهمز الوصل وبعده اللاّم المتحرّكة بحركة همز

---

(١)- ينظر : العقد النّضيد، السّمين الحلبيّ، (٨٨٤/٢-٨٨٦)، وشرح الهداية، المهدويّ، (٥٠/١)، وشرح طيّبة النّشر، النّويريّ، (٤٧١/١)، والفتح الرّحمانيّ، الجمزوريّ، (ص : ١٢٤).

القطع، فتقول : ﴿ٱلۡأٓخِرَةِ﴾، ونحوه، والوجهان صحيحان مقروءٌ بهما عند الابتداء على وجه التّخيير، وقد نصّ عليهما الدّاني[١] والشّاطبي[٢] وغيرهما[٣]، ورجّح الدّاني[٤] الابتداء بهمز الوصل لعُروض الحركة.

• **تنبيه**[٥] : إذا لم نعتدّ بالعارض وهو حركة اللاّم وابتدأنا بهمز الوصل فقُلنا : ﴿ٱلۡأٓخِرَةِ﴾، ﴿ٱلۡأُولَىٰ﴾، ﴿ٱلۡإِيمَٰنِ﴾، فنأتي لورش بالقصر والتّوسّط والطّويل على أصله في مدّ البدل، وإذا اعتددنا[٦] بالعارض وابتدأنا باللاّم من غير همز الوصل فيما ذُكر ونحوه، فليس له إلاّ القصر لقوّة الاعتداد في ذلك؛ لأنّه لمّا اعتدّ بحركة اللاّم صارت كأنّها أصليّة وكأنّه لا همز أصلا، فلا مَدَّ وليس المراد بالابتداء أن تكون الكلمة في أوّل الآية، بل وكذلك إذا كانت الكلمة في وسطها أو آخرها، وأردتّ عطف الطّويل أو التّوسّط لورش منها، فلا يأتيان إلاّ على وجه (وعدم)[٧] الاعتداد فقط، كما نصّوا على ذلك.

و"ال" في "اللاّم" من قوله "ويبدأ اللاّم" للعهد والمعهود لامُ التّعريف المتقدّمة في البيت قبله، و"ما" في قوله "إذا ما اعتدّا" زائدة، وألف "اعتدّا" للإطلاق، وضمير "بها" عائدٌ على اللاّم على حذف مضاف والتّقدير بحركتها، و"بغير" متعلّق بـ"يبدأ" و"فردا" حال من اللاّم أي : مفردا.

---

(١)- ينظر : جامع البيان، الدّانيّ، (٦٤٣/٢).

(٢)- ينظر : حرز الأماني، الشّاطبي، البيت : رقم ٢٣٣، (ص : ١٩).

(٣)- منهم : أبو محمد العُماني في القراءات الثّماني، (ص : ١٣٢)، وابن غلبون في التّذكرة، (١٢٦/١)، وابن جزي في المختصر البارع، (ص : ٦٥).

(٤)- ينظر : جامع البيان، الدّانيّ، (٦٤٣/٢).

(٥)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٢٠٨)، فتح المعطي، المتولّي، (ص : ٢٤).

(٦)- في (جـ) : (اعتدنا) سقطت الدّال الثّانية.

(٧)- هكذا ثبت هذا اللّفظ في : (أ)، وسقط من : (ب) و(جـ). ويظهر لي والله أعلم أنّ ما ورد في (ب) و(جـ) خطأٌ محضٌ؛ لأنّه عكسُ الصّواب تمامًا أي أنّ الصّواب في العبارة (على وجه عدم الاعتداد فقط) أي يأتي التّوسط والطّويل في البدل، وفي (ب) و(جـ) : (على وجه الاعتداد فقط) وهو مناقض لما جاء في أوّل التّنبيه، لذا أرى أنّ الواو زائدة في (أ) ولو حُذفت لاسْتقامَ الكلامُ، فتأمّل.

ثمّ قـــــــال :

[١٢٠] وَنَقَلُــــوا لِنَــــافِعٍ مَنْقُــــولاَ ❁ رِدْءًا وَالآنَ وَعَــــادًا الأُولَــــى

تعرّض في هذا البيت إلى ما اتّفق فيه قالون وورشٌ عن نافع على النّقل وهو ثلاثة ألفاظ في أربعة مواضع (١) :

- ﴿رِدآ﴾ : في قوله تعالى : ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِي رِدآ﴾ ب(القصص - ٣٤).
- و﴿ءَالَانَ﴾ : موضعان بـ(يونس - ٥١،٩١)، وهما : قوله تعالى : ﴿ءَالَانَ وَقَدْ كُنتُم﴾ و﴿ءَالَانَ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾.
- ﴿أَلاُّولىٰ﴾ : من ﴿عَادا أَلاُّولىٰ﴾ ب(النّجم - ٤٩).

وأَتى بـ"الآن" ممدودًا على لفظ الاستفهام، ليُعلم أنّ المراد به موضعا يونس؛ لأنّه ليس في القرآن لفظ ﴿ءَالَانَ﴾ ممدودًا إلاّ هما، فورشٌ جاء على أصله وقاعدته في نقل ما عدا ﴿رِدآ﴾، وخالف أصله في نقل ﴿رِدآ﴾؛ لأنّ أصله أن لا ينقُل في الكلمة الواحدة، وقالون خالف أصله في الكلمات الثّلاث؛ لأنّ أصله عدم النّقل.

فوجه النّقل لنافع في : ﴿رِدآ﴾ أنّ أصله الهمز، كقراءة باقي السّبعة ومعناه المعِين من "أَرْدَأْتُهُ" أي : أعنته(٢)، فخفّفه بنقل حركة الهمزة(٣) إلى الدّال ثمّ حذف الهمزة؛ لأنّه أشبه كلمتين، فإن أوّله وهو "رِدْ" أشبه الأمر (من "وَرَدَ")(٤)، وآخره وهو الهمزة، والتّنوين أشبه "أنّ" النّاصبة، وإنّما خصّه بالنّقل دون ما أشبهه ممّا وقعت فيه الهمزة مع السّاكن في كلمة واحدة وأشبه

(١)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٢٠٥-٢٠٦)، وتحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ١٧٧ -١٧٨)، والتّقريب والحرش، ابن المرابط، (ص : ٢٤٦)، والمختصر البارع، ابن جزي، (ص : ٦٣-٦٥)، والقصيدة الحصريّة، أبو الحسن الحصري، البيت رقم : ٩٢، (ص : ١١١).

(٢)- ينظر : الزّاهر في غريب ألفاظ الشّافعيّ، الأزهريّ، (ص : ٣٨٦)، وشمس العلوم، نشوان اليمنيّ، (٢٤٨٠/٤).

(٣)- في (أ) : (الهزّة) سقطت الميم، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٤)- ما جعلتُه بين قوسين سقط من : (جـ).

كلمتين نحو : ﴿جُزْءاً﴾، ﴿خِطْءاً﴾؛ لأنّ ثِقَل الهمزة فيه تقوّى بثقل[1] الكسرة الواقعة على حرف مكرّر، وهو الرّاء من : ﴿رِدآ﴾، فكأنّها كسرتَان، فخصّه بالنّقل لذلك مع اتّباع الأثر والجمع بين اللّغتين، وقيل إنّ : ﴿رِدآ﴾ على قراءة نافع بمعنى زيادة[2]، من "أَرْدَى عَلَى المائِةِ" إذا زاد عليها، فلا يكون له على هذا أصلٌ في الهمز، فلا يدخل في باب النّقل[3].

(١)- في (جـ) : (بنقل) بالنّون.

(٢)- ينظر : معجم مقاييس اللّغة، ابن فارس، (٥٢١/١)، وشمس العلوم، نشوان اليمنيّ، (٢٤٧٩/٤).

(٣)- ينظر : شرح الهداية، المهدويّ، (٥٠/١-٥٣)، والكشف ، مكّي بن أبي طالب (٨٣/١-٨٤)، والحجّة للقرّاء السّبعة، أبو علي الفارسيّ، (٤٢٠/٥-٤٢١)، والموضح في وجوه القراءات، ابن أبي مريم، (٩٨٣/٢)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٢٠٦ -٢٠٧)، وإبراز المعاني، أبو شامة، (٤٢٣/١)، وفتح الوصيد، السّخاوي، (٣٤٢/٢).

ووجه موافقة قالون لورش في نقل ﴿ءَالَٰٔنَ﴾؛ أنّ أصله "ءَانَ" عَلَمٌ على الزّمان الحاضر مبنيٌّ على الفتح، ثمّ دخلت عليه "ال" الزّائدة، ثمّ دخلت عليها همزة الاستفهام، فأُبدلت همزة[1] الوصل ألفًا فصار : ﴿ءَالَٰٔنَ﴾ فاجتمع في الكلمة همزتان محقّقتان؛ همزةُ الاستفهام وهمزة "ءان"، وساكنان وهما : الألفُ المبدلةُ من همزة "ال" ولام "ال"، فثَقُلت الكلمةُ بذلك فخفَّفَها قالونٌ بالنّقل كورش.

ووجه موافقة قالون لورش في نقْل ﴿عَادا ٱلأُّولىٰ﴾ (النّجم - ٤٩)، أنّه يقرأُ في حالة الوصل بإدغام تنوين ﴿عَادا﴾ في اللاّم من﴿ٱلأُّولىٰ﴾ كورش، واللاّم ساكنة ولا يُـدْغَمُ في ساكن، فنَقَل هو وورشٌ ضمّة الهمزة إلى لام التّعريف قبلها واعتدّا بها، ثمّ أدغما التّنوين في اللاّم تخفيفاً، على لغة من يقول من العرب : «رأيتُ[2] زيدًا الأعجميّ»[3]، بنقل حركة الهمزة إلى اللاّم وإدغام التّنوين فيها اعتدادا بها[4].

•**تنبيه** : قد علمتَ ممّا سبق عند قوله "فصلٌ وأبْدل همْز وصْل اللاّم" البيت، أنّ في : ﴿ءَالَٰٔنَ﴾ وشبهه وجهين : إبدال همزة لام التّعريف ألفًا مع المدّ للسّاكنين وتسهيلها بين بين مع القصر، والإبدالُ مقدّم، إلاّ أنّه يتفرّع على وجه الإبدال في : ﴿ءَالَٰٔنَ﴾ وجهان : المدّ الطّويل والقصْر، فالطّويل على عدم الاعتداد بالنّقل؛ لأنّه عارض[5] والقصر على الاعتداد به[6]، فيتحصّل لقالون في ﴿ءَالَٰٔنَ﴾ ثلاثة أوجه : الإبدال مع المدّ الطّويل، والإبدال مع القصر، والتّسهيل مع القصر، وتُقرأ عند جمعها له على هذا التّرتيب[7]، فإذا ركّبتها مع ﴿ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾ (يونس - ٥١) فيتحصَّلُ لقالون

---

(١)- في (ب) : (همرة) بالرّاء.

(٢)- هذا اللّفظ سقط من : (ج).

(٣)- تُلفظ هكذا : "زَيْدَ لَّعْجَمِيَّ".

(٤)- ينظر: شرح الهداية المهدويّ، (٥١/١-٥٢)، والكشف، مكيّ بن أبي طالب، (٩٢/١-٩٢)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٢٠٧)، وتحصيل المنافع، السّملالي، (ص : ١٧٨-١٧٩).

(٥)- في (أ) : (عازض) بالزّاي، والتّصويب من (ب) و(ج).

(٦)- ينظر : غيث النّفع، الصّفاقسيّ، (ص : ١٣٣)، وأجوبة المسائل والمشكلات، الأسقاطيّ، (ص : ١١٢).

(٧)- ينظر : الجوهر المكنون في شرح رسالة قالون، الضّبّاع، (ص : ٣٤).

اثنا عشر وجهًا : ثلاثة ﴿ءَالَـٰٔنَ﴾ مع إسكان ميم ﴿ءَامَنتُم﴾، وقصر المدّ المنفصل، ومثْلها مع إسكان الميم ومدّ المنفصل فهذه ستّة[1]، ويأتي مع ضمّ الميم السّتّة أيضا.

وأمّا ورشٌ فله الأوجه الثّلاثة التي لقالون، لكن اختُلف في وجه الإبدال لورشٍ، فقيل بلزُومه وقيل بجوازه، فعلى القَول بلزُومه يلتحق بباب حرف المدّ الواقع بعد همزٍ، فيصير حكم الألف المبدلة من همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام في ﴿ءَالَـٰٔنَ﴾ كحكم ألف ﴿ءَامَنَ﴾، فيجري فيها للأزرق عن ورش : القصر والتّوسّط والطّويل، وعلى القول بجوازه يلتحقُ بباب : ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ و﴿ءَالِدُ﴾ للأزرق[2]، فيجري فيها حكم الاعتداد بالعارض فيُقصر ك : ﴿ءَالِدُ﴾، وعدم الاعتداد بالعارض فيمدُّ ك : ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، ولا يجري فيها على هذا القول توسّط[3]، فيتحصّل للأزرق في همزة الوصل من ﴿ءَالَـٰٔنَ﴾ أربعة أوجه : ثلاثةٌ على الإبدال : وهي الطّويل والتّوسّط والقصر، والرّابع تسهيلها مع القصر، فإذا ضربتها في ثلاثة الثّانية وهي همزة "ءان" حصل اثنا عشر وجها؛ ثلاثة منها ممنوعة قراءة، وتسعة جائزة مقروءةٌ بها وهي[4] :

- الطّويل في : ﴿ءَا﴾ مع الثّلاثة في ﴿لَـٰٔنَ﴾.
- والتّوسّط في : ﴿ءَا﴾ مع القصر والتّوسّط في ﴿لَـٰٔنَ﴾.
- والقصر في : ﴿ءَا﴾ مع القصر فقط في ﴿لَـٰٔنَ﴾.

فهذه ستّة على الإبدال، ويأتي له على تسهيل ﴿ءَا﴾ الثّلاثة في ﴿لَـٰٔنَ﴾، وقد نظَمْتُ الأوجه التّسعة المذكورة فقلتُ :

---

(١)- ينظر : حلّ المشكلات، الخليجيّ، (ص : ١٢٢).

(٢)- في (ج) : (للأزق) سقطت الرّاء.

(٣)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (٣٥٧/١-٣٥٨)، وإتحاف فضلاء البشر، البنّا، (١١٢/٢).

(٤)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (٣٥٩/١)، حيث نَظَم هذه السّتّة، ثمّ ذكر الثّلاثة الباقية وتبعه البنّا في إتحاف فضلاء البشر، (١١٣/٢)، وكذلك الأسقاطيّ في أجوبه المسائل المشكلات، (ص : ١١٣-١١٤).

لِــــلأَزْرَقِ فِي (ءَالاَنَ) تِسْــــعَةُ أَوْجُـــهٍ * فَسِــتٌّ عَلَــى إِبْــدَالِ (ءَا) كُلُّهَــا تَجْــرِى

وَبَــاقٍ عَلَــى تَسْــهِيلِ (ءَا) وَجَمِيعُهَــا * بِوَصْــلٍ وَلاَ تَرْكِيــبَ فِيهَــا مَــعَ الغَــيْرِ

فَإِبْــدَالُ (ءَا) مَــعْ طُولِهَــا وَثَلاَثَــةٌ * بِــ(لاَنَ) وَوَسِّــطْ (ءَا) وَقُــلْ (لاَنَ) بِالقَصْــرِ

وَتوْسِــيطِهِ ثُمَّ اقْصُــرَنَّ كِلَيْهِمَــا * وَتَسْــهِيلُ (ءَا) مَعْــهُ الــثَّلاَثُ بِــ(لاَنَ) ادْرِ

ووضعتُ لها جدولاً، هذه صورتُه :

﴿ءَا﴾	﴿لَـٰنَ﴾	عدد أوْجُهها
طويل	قصْر	١
طويل	توسّط	٢
طويل	طويل	٣
توسّط	قصْر	٤
توسّط	توسّط	٥
قصر	قصْر	٦
تسهيل	قصْر	٧
تسهيل	توسّط	٨
تسهيل	طويل	٩

هــذا كلُّــه[١] إذا وَصَــلْت ﴿ءَالَـٰنَ﴾ ولم تُركِّبهــا مــع ﴿ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾ (يـونس - ٥١) أو ﴿ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ (يـونس - ٩١)، كمـا ذكرنـاه في الـنّظم، فـإذا وَصَـلتها وركّبتهـا مـع أحدهما، فيأتي فيها على ما يقْتضيه الضّرب ستّةٌ وثلاثُون وجهًا، بيانُهُا أنّك تضرب وجوهَ ﴿ءَالَـٰنَ﴾ الاثـني عشر في ثلاثة ﴿ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾ (يونس - ٥١) أو ﴿ءَامَنَتْ بِهِۦ﴾ (يونس - ٩١)، فيتحصّل

(١)- هذا اللّفظ سقط من : (ج).

العدد المذكور، والجائز منها قراءةً على ما حرّره العلاّمة النّحرير الشّيخ سيدي علي النّوريّ في كتابه غيث النّفع[1]، وبه قرأتُ على شيخنا -رحمه الله- وبه جرى عملنا في الإقراء أربعة عشر وجها :

- **ثلاثة** على قصر ﴿ءَامَنتُم﴾ وهي : القصر والطّويل والتّسهيل في ﴿ءَا﴾ مع القصر في ﴿ءَآلۡـَٰٔنَ﴾.

- **وستّة** على توسّط ﴿ءَامَنتُم﴾ وهي : القصر في ﴿ءَا﴾ مع القصر في ﴿ءَآلۡـَٰٔنَ﴾ والتّوسّط في ﴿ءَا﴾ مع القصر والتّوسّط في ﴿ءَآلۡـَٰٔنَ﴾، والطّويل في ﴿ءَا﴾ مع التّوسّط فقط في ﴿ءَآلۡـَٰٔنَ﴾، والتّسهيل في ﴿ءَا﴾ مع القصر والتّوسّط في ﴿ءَآلۡـَٰٔنَ﴾.

- (**وخمسة** على الطّويل)[2] في ﴿ءَامَنتُم﴾ وهي : القصر في ﴿ءَا﴾ مع القصر في ﴿ءَآلۡـَٰٔنَ﴾ والطّويل في ﴿ءَا﴾ مع القصر والطّويل في ﴿ءَآلۡـَٰٔنَ﴾، والتّسهيل في ﴿ءَا﴾ مع القصر والطّويل في ﴿ءَآلۡـَٰٔنَ﴾.

وقد نَظَمها وجدْوَلَها أحدُ شيوخ سنَدنا، العالم العامل الفاضل الكامل شيخ القُـرَّاء في وقته بالدّيار التّونسيّة وإمام جامعها الأعظم جامع الزّيتونة الشّـيخ سيدي محمَّد ويُدْعَى حمُّودة ابن محمّد إدريس الشَّريف الحسنيّ[3] فقال :

---

(١)- ينظر : غيث النّفع، الصّفاقسيّ، (ص : ١٣٧)، وكذلك ذكرها الأسقاطيُّ في أجوبة المسائل المشكلات (١١٥-١١٦)، وقال بأنَّ شيخَه علي بن علي الشّبراملسي قد نظمها، فذكره.

(٢)- في (ب) و(جـ) : (وعلى خمسة الطّويل).

(٣)- هو محمّد (حمّودة) بن محمّد بن إدريس الحسنيّ، (توفّي أواخر القرن : ١٣هـ)، أخذ القراءات عن محمّد الحرقافي الصّفاقسيّ، وأخذ عنه محمّد المشّاط التّونسيّ.

لم أقف له على ترجمة سوَى ما ذكرتُه، وهو من فهرس الفهارس لعبد الحي الكتّانيّ، (٢٣١/١)، وقد وصفه الكتانيّ أيضا، (٦٧٤/٢)، بقوله : «شيخ القراءات بتونس الشّيخ حمّودة بن محمّد إدريس الشّريف» اهـ.

إِذَا رُكِّبَــتْ (ءَالاَنَ) مَــعْ (ءَامَنَــتْ بِــهِ) * لِــلاَزْرَقِ قَــالَ(١) النُّــورِيُّ أَرْبعَــةَ عَشْــرَا
عَلَـى قَصْـرِ (ءَامَنْـتُمْ بِـهِ) اقْصُـرْ وَأَشْـبِعَنْ * وَسَــهِّلْ بِــ(ءَا) وَاقْــرَأْ فِي (لآنَ) مُقَصِّــرَا
وَإِنْ وَسَّــطْتَ فَاقْصُــرْ وَوَسِّــطْ وَطَــوِّلَنْ * وسَــهِّلْ بِــ(ءَا) وَالثَّــانِي فِي الْقَصْــرِ قَصِّــرَا
وَوَجْهَــانِ لِلتَّوْسِــيطِ قَصْــرٌ تَوَسُّــطٌ * كَــذَاكَ عَلَــى التّسْــهِيلِ أَيْضًــا بِــلاَ امْــتِرَا
وَفِي وَجْــهِ الإِشْــبَاعِ التَّوَسُّــطُ ثُمَّ إِنْ * تُشَــبِّعْ بِــ(ءَامَنْتُمْ) فَــ(ءَا) قَصْــرُهُ يُــرَا
وَطُــولٌ وَتسْــهِيلٌ وَفِي ذَيْــنِ قَصِّــرَنْ * وَأَشْــبِعْ بِثَــانٍ وَهْــوَ فِي الْقَصْــرِ قُصِّــرَا
قَــرَأْتُ بِــهِ عَــنْ شَــيْخِنَا قُطْــبِ عَصْــرِنَا * مُحَمَّــــدٍ الحِرْقَــــافِ(٢) دَامَ مُنَــــوَّرَا
فَعَــنْ شَــيْخِهِ النُّــورِيِّ سَــحَّ ضَــرِيحَهُ * شَــآبِيبُ أَمْطَــارِ الرِّضَى وَتَعَطَّـــــرَا

و هذه صورةُ جدوله -رحمه الله- :

﴿ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ قصر	﴿ءَا﴾	﴿لَٔنَ﴾
	قصر	قصر
	إشباع	قصر
	تسهيل	قصر

(١)- في (أ) : (فال) بالفاء، والتّصويب من : (ب) و(ج).

(٢)- هو : محمّــد الحرقافيّ -ضبطها بالكاف صاحب ذيل البشائر، وفي فهرس الفهارس للكتّــانيّ ضبطها بالقاف كالشّارح-، يلقّب بالضّــرير تزايد ببلد صفاقس ونشأ بها وحفظ القرآن العظيم ولازم العلاّمة علي النّوري الصّفاقسيّ وأجازه في القراءات السّبع والعشر، وقرأ الفقه والنّحو على عبد العزيز الفوارتي وأجازه وأثنى عليه، ثمّ قَدِم تونس وقرأ على محمّــد بن المحجوبة والعلاّمة الخضراويّ وعلى الشّيخ أحمد برناز، وأعانه الأمير على بثِّ علم التّجويد وغيره من العلوم حتى استفاد منه خلقٌ كثير، منهم حمّــودة بن محمّد بن إدريس الشّريف الحسنيّ. ينظر في ترجمته : ذيل بشائر أهل الإيمان، حسن خوجة، (ص : ٢٥١).

﴿ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾ توسّط	﴿ءَا﴾ قصر توسّط إشباع تسهيل	﴿لْـَٰٔنَ﴾ قصر قصر توسّط توسّط قصر توسّط
﴿ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾ إشباع	﴿ءَا﴾ قصر إشباع تسهيل	﴿لْـَٰٔنَ﴾ قصر قصر إشباع قصر إشباع

وقد وضعتُ لها جدولا أيضًا هذه صورتُه :

﴿ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾	﴿ءَا﴾	﴿لْـَٰٔنَ﴾	عدد الأوجه
قصْر	قصر	قصر[1]	١
	طويل	قصر	٢
	تسهيل	قصر	٣
توسّط	قصر	قصر	٤
	توسّط	قصر	٥
	توسّط	توسّط	٦
	طويل	توسّط	٧
	تسهيل	قصر	٨
	تسهيل	توسّط	٩
طويل	قصر	قصر	١٠
	طويل	قصر	١١
	طويل	طويل	١٢
	تسهيل	قصر	١٣
	تسهيل	طويل	١٤

وتوجيه الوجوه الممنوعة في ﴿ءَالْـَٰٔنَ﴾ على تركيبها مع ﴿ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾ وعدمه مذكورٌ في المطوّلات.

(١)- في (أ) : (فصر) بالفاء، والتّصويب من : (ب) و(ج).

وقد نُقل عن النّاظم أنّه قصد بـ"نقلوا" من قوله "ونقلوا لنافع منقولا" نقل الرّواية، وقصد بـ"منقولا" نقل الحركة، فالمعنى : ورَووا لنافع ﴿رِدآ﴾ وما عطف عليه منقول الحركة، فمفعول[1] نقلوا هو ﴿رِدآ﴾، وما عطف عليه، و"منقولا" حال ممّا بعده مقدّمة عليه[2]. ثمّ قال :

[١٢١] وَهَمَــزُوا الْــوَاوَ لِقَــالُونَ لَــدَى ❁ نَقْلِهِمُ فِي الْوَصْلِ أَوْ فِي الاِبْتِدَا

[١٢٢] لَكِـــنَّ بَـــدْأَهُ لَـــهُ بِالأَصْـــلِ ❁ أَوْلَـــى مِـــنِ اِبْتِدَائِـــهِ بِالنَّقْـــلِ

ذكر في البيت الأوّل أنّ النّاقلين عن قالون همزُوا له الواو من ﴿عَادا ٱلأُولىٰ﴾ (النّجم - ٤٩)، في حالة النّقل، سواء وصل لفظ ﴿ٱلأُولىٰ﴾ بـ﴿عَادا﴾ أو ابتدَأ به ويعني بهمز الواو قَلْبها همزة ساكنة، وفُهم منه أنّ ورشًا لا يهْمِز الواو في الحالتين وهو كذلك، وأفهم قولُه "لدى نقلهم" أنّ لقالون وجها آخر في ﴿ٱلأُولىٰ﴾ وهو عدم همز الواو عند عدم النّقل، إلاّ أنّ هذا الوجه عند الابتداء فقط، وهو الذي استدركه في البيت الثّاني بقوله "لكنَّ بَدأه له بالأصل أوْلى" البيت، يعني : أنّ بدء[3] لفظ ﴿ٱلأُولىٰ﴾ لقالون بالأصل، وهو إثبات همزة الوصل وبعدها لامٌ ساكنة ثمّ همزة مضمومة ثمّ واو بعدها من غير نقل أوْلى وأَوْجه من ابتداء قالون بالنّقل مع همز الواو، وهو الوجه الذي استُفيد من البيت الأوّل، ويأتي على هذا الوجه عدم الاعتداد بالعارض، والاعتداد به كما تقدّم لورش، فيُؤخذ من البيتين ثلاثة أوجه في الابتداء بـ﴿ٱلأُولىٰ﴾ لقالون[4] :

- **أحدهما** : الابتداء بالأصل على ما قرّرناه آنفا، وهو الوجه الأوْلى والأحسن، كما صرّح به النّاظم تبعًا للدّانيّ[5] والشّاطبيّ[6].

---

(١)- في (أ) : (فمفعول) سقطت نقطة الفاء الأولى، والتّصويب من : (ب) و(ج).

(٢)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٢٠٦).

(٣)- في (أ) : (بدأه) سقطت نقطة الباء، والتّصويب من : (ب) و(ج).

(٤)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٢٠٩-٢١٠)، وتحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ١٨٠)، وشرح طيّبة النّشر، النّويريّ، (٤٧٣/١-٤٧٤)

(٥)- ينظر : التّيسير، الدّانيّ، (ص : ١٦٦)، ونقله عنه ابن الباذش في الإقناع، (٣٩٥/١).

(٦)- ينظر : حرز الأمانيّ، الشّاطبيّ، البيت رقم : ٢٣١-٢٣٢، (ص : ١٩).

- **الثّاني** : إثبات همز الوصل وبعده لامٌ مضمومة، ثمّ همزة ساكنة على النّقل، فإثبات همز الوصل لعدم الاعتداد بالعارض والنّقل جرى على الوصل[1].

- **الثّالث** : حذف همز الوصل والابتداء بلام مضمومة ثمّ همزة ساكنة، وجرى الوصل والابتداء على سَنن واحد.

وأمّا ورشٌ فليس له عند الابتداء بـ : ﴿ألأُّولىٰ﴾ إلاّ الوجهان الأخيران مع عدم همز الواو فيهما، ولا يأتي له على الوجه الأخير إلاّ القصر كما نبّهنا عليه قبل[2].

فوجه الهمز[3] في واو ﴿ألأُّولىٰ﴾ لقالون؛ أنّها لمّا ضُمَّت اللاّم قبلها همزت لمجاورة الضّمّ على لغة من يهمز كلّ واو ساكنة بعد ضمّه[4] فيقول في : ﴿مُوسى﴾ و﴿مُوصَدَةٌ﴾، "مُؤْسَى" و﴿مُؤْصَدَةٌ﴾ بهمز الواو وعليها جاءت رواية قنبل[5] في قوله تعالى : ﴿بِالسُّؤْقِ وَالأَعْنَاقِ﴾(ص - ٣٢) و﴿فَاسْتَوىٰ عَلَى سُؤْقِهِ﴾ (الفتح - ٢٩)، وقراءة البصريّ وحفص وحمزة : ﴿مُؤْصَدَةٌ﴾ بهمز الواو[6].

● **تنبيه** : إذا ابتدَأْت بـ﴿ألِاسْمُ﴾ من قوله تعالى : ﴿بِيسَ ألِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الِايمَٰنِ﴾ بـ(الحجرات - ١١)، فالهمزة التي بعد لام التّعريف وهي همزة "اسم" محذوفة لجميع القرّاء؛ لأنّها همزة وصل دخلت عليها لامُ التّعريف وهي ساكنة، والسّين بعدها ساكنة، فكُسِرت لام التّعريف للتّخلّص من الْتِقاء السّاكنين، وحُذفت همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها، وبعض من لا علم عنده يُسكّن لام

---

(١)- في (جـ) : (الأصل) بالهمزة.

(٢)- ينظر : المختصر البارع، ابن جزيّ، (ص : ٦٥-٦٦).

(٣)- ينظر : شرح الهداية، المهدويّ، (٥٢/١)، وقيل غير هذا في الكشف، مكّيّ بن أبي طالب، (٩٢/١).

(٤)- نسب المهدويّ في شرح الهداية، (٢٠/١)، هذه اللّغة إلى أبي حيّة النّميريّ، (ت. ١٥٨ هـ).

(٥)- ينظر : التّيسير، الدّانيّ، (ص : ١٣٦)، والعنوان، إسماعيل بن خلف، (ص : ٢٧٤)، والكفاية الكبرى، القلانسيّ، (ص : ٣٣٥).

(٦)- قال الإمام الشّاطبيّ -رحمه الله- :

ومُؤْصَدَةٌ فَاهْمِزْ مَعًا عَنْ فتًى حمًى * وَلاَ عَمَّ في والشَّمْسِ بِالفَاءِ وانجَلَى

ينظر : حرز الأماني ، الشّاطبيّ، البيت رقم : ١١١٤، (ص : ٨٩)، وشرحَ السّيوطيّ له، (ص : ٥٣٠).

التّعريف ويُثبت همزة "اسم" وهو خطأٌ فاحشٌ، وأمّا الهمزة التي قبل لام التّعريف فيجوز فيها عند الابتداء وجهان لجميع القرّاء : الإثبات والحذف، وهما مبنيّان على ما تقدّم من عدم الاعتداد بالعارض، وهو هنا حركة التّخلّص من الْتِقاء السّاكنين والاعتداد به، إلاّ أنّ إثبات الهمزة أَوْلى وعليه الرّسم(١).

والضّمير في قول النّاظم "لكنَّ بدأَه" يعود على لفظ "الأُولى" وفي "له" على قالون وهو الأظهر، ويحتمل أن يعود الضّمير الأوّل على "قالون"، والثّاني على "الأُولى" وتكون اللاّم في "له" على هذا زائدة في المفعول المتأخّر، وكذا الضّمير في قوله "من ابتدائه" يحتمل أن يعود على لفظ "الأُولى" وأن يعود على "قالون". ثمّ قــــــال :

[١٢٣] وَالهَمْــزُ بَعْــدَ نَقْلِهِــمْ حَرَكَتَــهْ ۞ يُحْــذَفُ تَخْفِيفًــا فَحَقِّــقْ عِلَّتَــهْ

تعرّض في هذا البيت إلى أمرين : حذف الهمزة بعد نقل حركتها وعلّة حذفها، فأشار إلى **الأوّل** بقوله "والهمز بعد نقلهم حركته يحذف" أي : من اللّفظ، وهذا لاخلاف فيه بين القرّاء وعليه أكثر العرب(٢)، وسُمِع من بعضهم(٣) إبدال الهمزة ألفًا بعد نقل حركتها، فيقول في نحو "مرأة" و"كمأة" بعد النّقل "مراة" و"كماة" بفتح الرّاء والميم وألف بعدهما مُبدلة من الهمز، ثمّ أشار إلى الأمر **الثّاني** وهو علّة الحذف بقوله "تخفيفا"؛ أي : لأجل التّخفيف وذلك؛ لأنّ الهمزة إذا نُقلت حركتها تصيرُ ساكنةً فتزدادُ ثِقلاً؛ لأنّ الهمز السّاكن أثقل من المتحرّك، لانقطاع النَّفَسِ معه، بخلاف المتحرّك فإنّ النَّفَسَ ينبسط معه، وليس في حروف الهجاء ما يكون فيه السّاكن أثقل من المتحرّك إلاّ الهمزة والهاء لمشاركتها للهمزة في المخرج، فخُفِّف الهمز بالحذف لذلك، وهذه العلّة التي ذكرها النّاظم

(١)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (٤١٦/١)، وفتح المعطي، المتولّي، (ص : ٢٤).

(٢)- وهو الأشهر عنهم. ينظر : العقد النّضيد، السّمين الحلبيّ، (٨٨٣/٢).

(٣)- ينظر : المصدر نفسه، (٨٨٣/٢).

تبِع فيها أبا العبّاس[١] المهدويّ[٢] وقد ذكرها الدّانيّ في بعض مؤلّفاته[٣] وذكر الدّانيّ[٤] أيضا ومكّيّ[٥]علّة أخرى فقالا : إنّ الهمز بعد نقل حركته يُحذف لالْتِقاء السّاكنين، وهما : الهمزة بعد النّقل والحرف الذي قبلها؛ لأنّه ساكن تقديرًا، إذِ الحركة عارضة، وقال أبو داوود سليمان بن نجاح[٦] : «إنّما تحذف الهمزة لسُكونها وسكون ما قبلها تقديرًا إذا كان بعد الهمزة متحرّك نحو ﴿وَإِذَ اَخَذَ﴾ (الأعراف- ١٧٢)، وأمّا إذا كان بعد الهمزة ساكن نحو : ﴿قَدَ اَفْلَحَ﴾ (المؤمنون- ١) فإنّها تحذف لسكونها وسكون ما بعدها»[٧] اهـ. ؛ لأنّ ما قبلها ساكنٌ تقديرًا وهو في اللّفظ متحرّك وما بعدها ساكنٌ لفظًا وتقديرًا فكان أوْلى بالاعتبار لقوّته، وإنّما اختار النّاظم العلّة التي ذكرها لسلامتها من الاعتراض، بخلاف ما بعدها فمعْتَرض بما يطول ذكره، فليراجع في المطوّلات، ولسلامة العلّة التي ذكرها من الاعتراض أشار بقوله : "فحقّق علّته" أي : خُذْها على الوجه الحقّ الذي لا يرِدُ عليه شيءٌ بخلاف غيرها، فليس سالمًا من الإيراد والاعتراض.

---

(١)- هو أبو العبّاس أحمد بن عمّار المهدوي، (ت. بعد ٤٣٠ هـ)، مقرئٌ محقّقٌ كان مقدَّمًا في القراءات والعربيّة قرأ على محمّد بن سفيان وعلى جدّه لأمّه مهديِّ بن إبراهيم وأبي الحسن أحمد بن محمّد القنطريّ، وله تآليف منها : الهداية في القراءات السّبع، وهو الذي ذكره الشّاطبيّ في باب الاستعاذة.

ينظر في ترجمته : معرفة القرّاء الكبار الذّهبيّ، (٧٦١/٢)، وغاية النّهاية، ابن الجزريّ، (٨٦/١)، الصّلة، ابن بشكوال : (١٣٨/١).

(٢)- ينظر : شرح الهداية، المهدويّ، (٤٩/١).

(٣)- لم أقف على مصدر هذا الكلام فيما بين يديّ من كُتب الدّاني، إلا أن يكون مفهوم ما في التّيسير.

(٤)- ينظر : جامع البيان، الدّانيّ، (٦٣٢/٢).

(٥)- ينظر : الكشف، مكّي بن أبي طالب، (٩١/١) وهو غير صريح.

(٦)- هو أبو داود سليمان بن نجاح الأندلسيّ، (٤١٣ هـ - ٤٩٦ هـ)، شيخُ القُرَّاء وإمام الإقراء، أخذ القراءات عن أبي عمرو الدّانيّ ولازمه كثيرًا، وسمع منه غالب مصنّفاته وأخذ عنه مؤلّفاته في القراءات، وهو أجلُّ أصحابه، من مؤلّفاته : البيان الجامع لعلوم القرآن، الاعتماد في أصول القراءة والدّيانة، ومختصر التَّبيين لهجاء التّنزيل، ينظر في ترجمته : غاية النّهاية، ابن الجزريّ، (٢٨٧/١)، ومعرفة القُرَّاء الكِبَار، الذّهبيّ، (٨٦٢/٢-٨٦٤).

(٧)- نقله عنه المنتوري في شرح الدّرر اللّوامع، (٣٨٤/١)، والخرّاز في القصد النّافع، (ص : ٢١١).

• **تنبيه**[1] : كما أنّه لا خلاف بين القرّاء في حذف الهمز بعد نقل حركته كما تقدّم، لا خلاف بينهم أيضًا في حذف حرف المدّ لفظًا إذا وقع قبل لام التّعريف المنقول إليها نحو : ﴿وَأَلْقَى ٱلْأَلْوَاحَ﴾ (الأعراف- ١٥٠)، ﴿قَالُواْ ٱلْـَٔانَ﴾ (البقرة- ٧٠)، ﴿وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ﴾ (النّساء- ٥٨)، ﴿لَا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ (الأنعام- ١٠٤)، ﴿وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ﴾ (القصص- ٨١) وذلك؛ لأنّ تحريك اللاّم في ذلك عارضٌ فلا يُعتدّ به، وبعض من لا علم عنده يُثبت حرف المدّ في مثل ذلك حالَ النّقل وهو خطأ في القراءة، وإن كان جائزًا في اللّغة، وكذلك إذا كان قبل لام التّعريف ساكنٌ صحيحٌ نحو : ﴿فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْـَٔانَ﴾ (الجنّ - ٩)، ﴿مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾ (فاطر - ٤٠)، وَجَبَ استصحاب تحريكه حال النّقل، ولا يجوز ردّ السّكون إليه لعروض حركة اللاّم. ثمّ قـــال :

﴿باب أحكـــامِ الإظهار والإدغام﴾

[١٢٤] القَـوْلُ فِـي الإِظْهَـارِ وَالإِدْغَـامِ ❊ وَمَـا يَلِيهِمَـا مِـنَ الأَحْكَـامِ

ذكر في هذا الباب أربعةَ أشياء، تَرجم لها بهذا البيت وهي : ما يُظهَر لنافع من الحروف، وما يُدغَم، وما يُقلب، وما يُخفى، وهذان الأخيران هما المرادُ بـ"الأحكام" في قوله : "وما يليهما من الأحكام" أي : وما يتبع الإظهار والإدغام من الأحكام، وجَمَع "الأحكام" مع أنّ المُراد بهما اثنان، مراعاةً لما يتفرّع عليهما من الأحكام.

- **والإظهار لغةً** : البيان[2].

واصطلاحًا : فصل الحرف الأوّل من الثّاني من غير سكت عليه.

- **والإدغام لغةً** : الإدخال. يقال : أدغمت اللّجام في فم الفرس، إذا أدخلته فيه[3].

واصطلاحاً : اللّفظ بساكن فمتحرّك بلا فصل من مخرج واحد.

---

(١)- ينظر: النّشر، ابن الجزري، (٤١٦/١)، جامع البيان، الدّانيّ، (٦٤١/٢-٦٤٢).

(٢) - ينظر : لسان العرب، ابن منظور، (٥٦٢/١-٥٦٣)، وفيه قال : «تبيّن الشّيء : ظَهر» اهـ.

(٣) - ينظر : المخصّص، ابن سيده، (٢١٩/٤)، ومعجم مقاييس اللّغة، ابن فارس، (٤١٢/١).

فقولنا "اللّفظ بساكن فمتحرّك" يدخل فيه المظهر والمدغم والمخفى، وقولنا "بلا فصل" بأن ينطق بالحرفين دفعةً واحدةً أخرج المظهر، وقولنا "من مخرج واحد" أخرج المخفى، إذ ليس مخرجه ومخرج المخفى عنده واحد. وسمّي هذا المعنى إدغامًا لخفاء السّاكن عند المتحرّك، فكأنّه داخل فيه لا أنّه داخل فيه حقيقةً؛ لأنّ الحرفين ملفوظٌ بهما على الصّحيح.

والإظهار هو الأصل[1]؛ لعدم احتياجه إلى سبب، والإدغام فرعه لاحتياجه إليه كما سيأتي، وفائدة الإدغام تخفيف اللّفظ لثِقل النّطق بالحرفين المتّفقين في المخرج أو المتقاربين، حتّى شبّه النّحويُّون النّطق بهما بمشي المقيَّد[2] : يرفع رجلاً ثمّ يعيدها إلى موضعها أو قريب منه، وشبّهه بعضهم بإعادة الحديث مرّتين[3]، وذلك ثقيل على السّامع.

والإدغام نوعان : كبيرٌ وصغيرٌ، **فالكبير** : ما كان الحرف الأوّل فيه متحرّكًا ولم يتعرّض له النّاظم؛ لأنّه لم يقع في قراءة نافع إلاّ نادرًا[4]، **والصّغير** : ما كان الحرف الأوّل فيه ساكنا وهو المقصود في هذا الباب، وللإدغام بنوعيه أسباب ثلاثة وهي : التّماثل والتّجانس والتّقارب[5].

فالتّماثل سيأتي تعريفُه عند قول النّاظم : "وساكن المثلين إن تقدّما" البيت، ويُسمّى حرفاه متماثلين كاللاّم في اللاّم والكاف في الكاف، وسيأتي ما يُشترط في إدغام المتماثلين.

---

(١)- في (ج) : (الأصح) بالحاء.

(٢)- ينظر : العقد النّضيد، السّمين الحلبيّ، (٤٠١/١).

(٣)- ينظر : المصدر نفسه، (٤٠١/١).

• **تنبيه** : نَسب الشّارح تَشبيه الإدغام بمشي المقيّد وبإعادة الحديث مرّتين إلى النّحويّين ونسبه ابن مجاهد في كتاب السّبعة في القراءات، (ص : ٩٠)، إلى الخليل بن أحمد، وكذلك نَسبه إليه الدّانيّ في كتابه الفتح والإمالة، (ص : ٩٣)، ولم أقف عليه عند الخليل في العين. والله أعلم.

قلتُ : وهو ما اكتفى بذكره الدّانيّ في كتابه الإدغام، (ص :٩٥)، وكذلك مكّي بن أبي طالب في التّبصرة، (ص : ٣٥٠).

(٤)- وذلك في : ﴿مَكَّنِّي﴾ (الكهف -٩٥)، و﴿تَأمَنَّا﴾ (يوسف -١١).

(٥)- ينظر : النّشر، ابن الجزري، (٢٧٨/١)، وفيه أشار إلى أسباب أخرى إلا أنّ الأكثر على الاكتفاء بالتّماثل والتّقارب

- **والمُـتجانس** : هو أن يتّفق الحرْفان مخرجًا ويختلفا صفةً[1] أو يختلفا مخرجًا ويتّفقا صفةً[2]؛ فالأوّلُ كالدّال في التّاء والتّاء في الطّاء، والثّاني كالدّال في الجيم ويسمّى الحرفان متجانسين، ويُشترط في إدغام المتجانسين أنْ لا يكون أوّلهما حرف حلق نحو : ﴿فَاصْفَحْ عَنْهُمْ﴾ (الزّخرف- ٨٩).

- **والتّقـارب** : هـو أن يتقـارب الحرفـان مخرجـا أو صـفةً أو مخرجًـا وصـفةً معًـا[3]، ويسـمّى الحرفـان متقاربين.

ومعرفة هذه الأسباب متوقّفة على معرفة مخارج الحروف وصفاتها، وستأتي -إن شاء الله- آخر النّظم.

وينقسـم الإدغـام الصّغير إلى : واجـب وممتنـع وجـائز[4]؛ وسيتكلّم النّـاظم على الواجـب في قوله "فصل وما قرب منها أدغموا" وأمّا الممتنِع فهو أن يتحرّك أوّل الحرفين ويسكن الثّاني[5] نحو : ﴿أَضْلَلْتُمْ﴾ (الفرقـان- ١٧)، ﴿فَالَ ٱلْمَلَأ﴾ (الأعـراف- ٥٩)، وسيأتي عنـد قولـه "وسـاكن المثلـين إن تقدما"، وأمّا الجائز : فهو ما اختَلف القرّاء في إظهاره وإدغامه، وينحصر في ستّة فصول[6]:

فصـل ﴿إِذْ﴾، وفصـل ﴿قَدْ﴾، وفصـل "تـاء التّأنيـث"، وفصـل "لامـي ﴿هَلْ﴾ و﴿بَلْ﴾"، وفصـل "حروف قربت مخارجها"، وفصل "أحكام النّون السّاكنة والتّنوين"، وستأتي كلّها في كلامه.

(١)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (٢٧٨/١).

(٢)- ينظر : الإضاءة، الضّبّاع، (ص:١٣).

(٣)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (٢٧٨/١).

(٤)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (٢٧٥/١)، وإتحاف فضلاء البشر، البنّا، (١٢٨/١).

(٥)- ينظر : إتحاف فضلاء البشر، البنّا، (١٢٨/١)

(٦)- ينظر : الإقناع، ابن الباذش، (٢٣٨/١)، وجامع البيان، الدّانيّ، (٦٥٥/٢)، والحروف التي سكونها سكونَ بناء تُسمَّى : سواكنُ في الخِلْقَةِ.

ثمّ قـــــــــال :

[١٢٥] وَإِذْ لأَحْــرُفِ الصَّــفِيرِ أَظْهَــرَا ❁ وَلِهِجَـاءِ (جُـدْتَ) لَـيْسَ أَكْثَـرَا

تكلّم في هذا البيت على فصل ﴿إِذْ﴾[1]، وهو الفصل الأوّل من الفصول السّتّة المتقدّمة، فأخبر أنّ ذال ﴿إِذْ﴾ أظهرها قالونٌ وورشٌ عن نافع عند ستّة أحرف وهي : الصّاد والزّاي والسّين والجيم والدّال والتّاء، والأحرف الثّلاثة الأُولى هي المرادة بـ"أحرف الصّفير" في البيت، والصّفير من صفات الحروف الآتية آخر النّظم، والأحرف الثّلاثة الأخيرة هي التي جمعها النّاظم في هجاء "جدت"، وقد جمع بعضُهم الأحرف السّتّة في أوائل كلم بيت فقال[2] :

تَـــابَ صَـــالِحٌ سَـــحَرَا ❁ جَـــاءَ دَاعِيًـــا زُمَـــرَا

فعند الصّاد في : ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ﴾ (الأحقاف- ٢)، لا غير، وعند الزّاي في : ﴿وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ﴾ (الأنفال- ٤٩)، و﴿وَإِذْ زَاغَتِ الاَبْصَارُ﴾ (الأحزاب- ١٠)، لا غير، وعند السّين في : ﴿إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾ (النّور- ١٢)، موضعين بالنّور لا غير، وعند الجيم نحو : ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا﴾ (البقرة- ١٢٤)، وعند الدّال نحو : ﴿إِذْ دَخَلُواْ﴾ (الحجر- ٥٢)، وعند التّاء نحو : ﴿إِذْ تَبَرَّأَ﴾ (البقرة- ١٦٥)، وإنّما اقتصر على هذه الأحرف السّتّة لاختلاف القرّاء فيها، فمنهم من أدغم ذال ﴿إِذْ﴾ فيها للتّقارب، ومنهم من أظهرها عندها على الأصل كنافع[3]، فقوله "ليس أكثرا" يعني : ليس المظهر عنده المختلف فيه أكثر من هذه الأحرف السّتة، فلا ينافي أنّ ذال ﴿إِذْ﴾ تُظهر عند حروف أُخَر باتّفاقٍ لعدم التّقارب نحو : ﴿إِذْ كَانُواْ﴾ (الأحقاف- ٢٥)، و﴿إِذْ قَالَ﴾ (الحشر- ١٦)، و﴿إِذْ نَادىٰ﴾ (القلم - ٤٨)، وتدغم في بعض الحروف باتّفاق، فهي على ثلاثة أقسام، وسيذكر القسم الثّالث في قوله "فصل وما قرب منها أدغموا" البيت.

---

(١)- تدغَم ذال ﴿إِذْ﴾ عندهما في حرفين وهما : الظّاء والذّال، وذلك في ثلاثة مواضع فقط وهي : ﴿إِذ ظَّلَمُوٓاْ﴾ بـ(النّساء- ٦٣)، و﴿إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ بـ(الزّخرف- ٣٨)، و﴿إِذ ذَّهَبَ مُغَاضِباً﴾ بـ(الأنبياء- ٣٨)، وتُظهر فيما سوى ذلك. ينظر: المختصر البارع، ابن جزيّ، (ص:٦٧)، والتّقريب والحرش، ابن المرابط (ص : ٦٤).

(٢)- لم أقف على قائله، لكن ذكره الخرّاز في القصد النّافع، (ص : ٢١٥).

(٣)- ينظر : تقريب الشّاطبية، إيهاب فكري، (ص: ٩٦)، والوافي، عبدالفتّاح القاضي، (ص: ١٣٠)

وقوله "أظهرَا" يُرْوَى بفتح الهمزة والهاء على البناء للفاعل، فيكون الألف فيه ضمير الاثنين، يعود على قالون وورش، وهو فاعل "أظهر"، و"إذْ" مفعوله مقدّمًا، ويُروى بضمّ الهمزة وكسر الهاء على البناء للنّائب، فتكون الألف فيه للإطلاق، ونائب فاعله ضميرٌ يعود على "إذْ"، وعلى هذا تكون "إذْ" مبتدأٌ، وجملة "أظهر" خبره، واللاّم في قوله "لأحرف الصّفير" وفي قوله "لهجاء" بمعنى : "عند"، وقوله "أكثرا" خبرُ "ليسَ"، واسمها ضميرٌ مستترٌ يعودُ على المظهر عنده، المختلف فيه كما أشرنا إليه في حلّ المعنى.

ثمّ قـــــــــال :

[١٢٦] وَقَـدْ لِأَحْـرُفِ الصَّـفِيرِ تَسْـتَبِينْ ❁ ثُــمَّ لِـــذَالٍ وَلِجِــيمٍ وَلِشِـــينْ

[١٢٧] وَزَادَ عِيسَـى الظَّـاءَ وَالضَّـادَ مَعَـا ❁ وَوَرْشٌ الإِدْغَـــامَ فِيهِمَـــا وَعَـــى

تكلّم[١] في هذين البيتين على فصل ﴿قَدْ﴾[٢] وهو الفصل الثّاني من الفصول السّتّة المتقدّمة، فأخبر أنّ دال ﴿قَدْ﴾ "تستبين" أي : تُظهر عند أحرف الصّفير وهي : الصّاد والزّاي والسّين المتقدّمة، وعند الذّال والجيم والشّين، وقد جمع بعضُهم هذه الأحرف السّتّة مع الظّاء والضّاد الآتيتين في أوائل كَلِم بيت فقال[٣] :

ضَــــلَّ ظَلُــــومٌ ذَمَّ زَاهِـــدِينَا ❁ صَـــامُوا شُـــهُورًا جَاهَـــدُوا سِـــنِينَا

فعند الصّاد نحو : ﴿وَلَقَد صَرَّفْنَا﴾ (الإسراء - ٤١)، وعند الزّاي في : ﴿وَلَقَد زَيَّنَّا﴾ (الملك - ٥) لا غير، وعند السّين نحو : ﴿قَدْ سَمِعَ﴾ (المجادلة - ١)، وعند الذّال في : ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾ (الأعراف- ١٧٩) لا غير، وعند الجيم نحو : ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ﴾ (التّوبة - ١٢٩)، وعند الشّين في : ﴿قَدْ شَغَفَهَا﴾ (يوسف - ٣٠) لا غير، وقوله "تَستبين" أي : باتّفاق[٤] قالون وورش عن نافع

(١)- في (جـ) : (تقدّم).

(٢)- تدغم دال ﴿قَدْ﴾ عندهما في حرفين وهما : الدّال والتّاء وزاد ورش الظّاء والضّاد وتظهر لهما فيما سوى ذلك. ينظر: المختصر البارع، ابن جزيّ، (ص:٦٧-٦٨)، والتّقريب والحرش، ابن المرابط، (ص: ٢٤٩).

(٣)- لم أقف على قائله، لكن ذكره الخرّاز في القصد النّافع، (ص:٢١٦).

(٤)- في (ب) : (بانفاق).

على ما يقتضيه اصطلاحه في إطلاق الحكم، ثمّ ذكر في البيت الثّاني ما وقع فيه الخلاف بينهما، فأخبر أنّ "عيسى" وهو قالون، زاد مع الأحرف السّتّة الظّاء والضّاد[1]، فأظهر دال ﴿قَدْ﴾ عندهما أيضا، وأنّ ورشًا "وعى" أي : حَفِظَ الإدغام فيهما عن نافع، فالظّاء نحو : ﴿فَقَد ظَّلَمَ﴾ (الطّلاق-١)، والضّاد نحو : ﴿فَقَد ضَّلَّ﴾ (النّساء - ١١٥)، وإنّما اقتصر على هذه الأحرف لاختلاف القرّاء فيها[2]، وسيذكر ما اتّفقوا على إدغامه في قوله "فصل وما قرب منها أدغموا" نحو : ﴿وَقَد تَّبَيَّنَ﴾ (العنكبوت - ٣٨)، ولم يذكر ما اتّفقوا على إظهاره لعدم التّقارب نحو : ﴿قَدْ كَانَ﴾ (آل عمران-١٣)، ﴿قَدْ سَبَقَ﴾ (طه - ٩٧)، ﴿وَقَد خَابَ﴾ (طه - ١٠٨)، فدال ﴿قَدْ﴾ على ثلاثة أقسام كذال ﴿إِذْ﴾.

فوجه إدغام ورش دال ﴿قَدْ﴾ في الظّاء والضّاد تقاربها في المخرج، واشتراكها في بعض الصّفات، مع اتّصاف الظّاء والضّاد بصفات القُوّة وهي : الجهر والاستعلاء والإطباق التي فيهما، والاستطالة التي في الضّاد، فقَوِي الإدغام فيهما بذلك وحسُن، وأظهرها قالونٌ عند الأحرف الثّمانية على الأصل، كما أظهرها ورشٌ عند غير الظّاء والضّاد على الأصل أيضا[3].

وقوله "لأحرف" متعلّق بـ"تستبين"، واللاّم في قوله "لأحرف"، وفي قوله "(ثمّ لذال)[4] وجيم ولشين" بمعنى : "عند"، وقوله "ثمّ لذال" معطوف على قوله "لأحرف" و"معا" حال من الظّاء والضّاد. ثمّ قال :

[١٢٨] وَالتَّاءُ لِلتَّأْنِيثِ حَيْثُ تَاتِي ❁ مُظْهَرَةٌ عِنْدَ الصَّفِيرِ يَاتِي

[١٢٩] وَالْجِيمِ وَالثَّاءِ وَزَادَ الظَّاءَ ❁ أَيْضًا وَبِالإِدْغَامِ وَرْشٌ جَاءَ

(١)- في (أ) : (الظّاد)، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٢)- ينظر : شرح الشّاطبيّة، السّيوطيّ، (ص : ١٢٢-١٢٣)، وتقريب الشّاطبية، إيهاب فكري، (ص:٩٨).

(٣)- ينظر : الكشف، مكيّ بن أبي طالب، (١/١٤٥-١٤٦)، والقصد النّافع، الخرّاز (ص : ٢١٧).

(٤)- في النّسخ الثّلاث (أ) و(ب) و(جـ) : (ولذال)، والتّصويب من بيت النّاظم في كلّ نسخة.

تكلّم في هذين البيتين على فصل "تاء التّأنيث"(١) وهو الفصل الثّالث من الفصول السّتّة المتقدّمة، فأخبر أنّ "تاء التّأنيث(٢)" وهي التّاء السّاكنة اللاّحقة للفعل الماضيّ، تُظهَر عند خمسة أحرف أي : باتّفاق قالون وورش على ما تقدّم وهي : حروف الصّفير الثّلاثة، والجيم والثّاء، وقد جُمعت (مع الظّاء الآتية)(٣) في أوائل كلم بيت وهو(٤):

جِئْـــــتُ صَـــــبَاحًا زَائِـــــرَا * ثمَّ ظَعِنْـــــــــتُ سَـــــــــائِرَا

فعند الصّاد في : ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ (النّساء- ٨٩)، و﴿لَّهُدِمَتْ صَوَامِعُ (الحجّ - ٣٨)، لا غير، وعند الزّاي في : ﴿كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَٰهُمْ﴾ (الإسراء- ٩٧)، لا غير، وعند السّين نحو : ﴿أَنۢبَتَتْ سَبْعَ﴾ (البقرة- ٢٦٠)، وعند الجيم في : ﴿نَضِجَتْ جُلُودُهُم﴾ (النّساء- ٥٥)، و﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ (الحجّ- ٣٤)، لا غير، وعند الثّاء نحو : ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ﴾ (الشّعراء- ١٤١)، ثمّ أخبر أنّ قالونًا زاد مع الأحرف الخمسة الظّاء فأظهر "تاء التّأنيث" عندها أيضا، وأنّ ورشًا جاء بإدغام تاء التّأنيث في الظّاء أي : رواه عن نافع، وذلك في ثلاثة مواضع لا غير وهي : ﴿وَأَنْعَٰم حُرِّمَت ظُّهُورُهَا﴾ و﴿حَمَلَت ظُّهُورُهُمَآ﴾ كلاهما بـ(الأنعام - ١٣٧،١٣٩)، و﴿كَانَت ظَّالِمَةً﴾ بـ(الأنبياء - ١١)، وإنّما اقتصر على هذه الأحرف لاختلاف القرّاء فيها، وسيذكر ما اتّفقوا على إدغامه في قوله "فصل وما قرب منها أدغموا" نحو : ﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ﴾ بـ(آل عمران - ٧١)، ولم يذكر ما اتّفقوا على إظهاره لعدم التّقارب نحو : ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ﴾ بـ(إبراهيم - ١٣)، ﴿قَالَتْ مَا جَزَآءُ﴾ بـ(يوسف- ٢٥)، فتاء التّأنيث على ثلاثة أقسام، كذال ﴿إِذْ﴾ ودال ﴿قَدْ﴾.

(١)- تُدغم تاء التّأنيث لهما في ثلاثة أحرف وهي : التّاء، والطّاء، والدّال، وزاد ورشٌ الظّاء، وتُظهر فيما سوى ذلك. ينظر: المختصر البارع، ابن جزيّ، (ص:٦٨-٦٩)، والتّقريب والحرش، ابن المرابط، (ص : ٢٤٩).

(٢)- في (أ) : (التّأتيث) بالتّاء، والتّصويب من : (ب) و(ج).

(٣)- ما جعلتُه بين قوسين سقط من : (ب) و(ج).

(٤)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٢١٦).

فوجه إدغام ورش تاء التّأنيث في الظّاء التّقارب في المخرج مع اتّصاف الظّاء بالاستعلاء والإطباق، اللّذين هما من صفات القوّة، فقوِيَ الإدغام بذلك وحسُن، وأظهرها قالون عند الأحرف السّتّة على الأصل كما أظهرها ورشٌ عند غير الظّاء على الأصل(1).

وقوله "للتّأنيث" متعلّق بـ"تاتي"، وقوله "والجيم والثّاء" بالجرّ معطوفان على "الصّفير"، وفاعل "زاد" ضميرٌ مستترٌ عائدٌ على "عيسى" المذكور قبلُ، و"بالإدغام" متعلّق بـ"جاء". ثمّ قال :

[١٣٠] وَيُظْهِرَانِ هَلْ وَبَلْ لِلطَّاءِ ❁ وَالظَّاءِ وَالتَّاءِ مَعًا وَالثَّاءِ

[١٣١] وَالضَّادِ مُعْجَمًا وَحَرْفِ السِّينِ ❁ وَالزَّايِ ذِي الجَهْرِ وَحَرْفِ النُّونِ

تكلَّم في هذين البيتين على فصل ﴿هَلْ﴾ و﴿ بَلْ﴾، وهو الفصل الرّابع من الفصول السّتّة المتقدّمة، فأخبر أنّ قالوناً وورشاً يُظهران "لام" ﴿هَلْ﴾، و"لام" ﴿ بَلْ﴾، عند ثمانية أحرف وهي : الطّاء والظّاء والتّاء والثّاء والضّاد والسّين والزّاي والنّون، وقد جمَعْتُها في أوائل كَلِمِ بيتٍ وهو :

نَفْسِي سَبَا ظَبْيٌ زَهَا ❁ ضُحًى ثَوَى تَوَقِّي طَمَا

فعند الطّاء في : ﴿بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ ﴾ (النّساء - ١٥٤)، لا غير، وعند الظّاء في : ﴿بَلْ ظَنَنتُمْ﴾ (الفتح - ١٢)، لا غير، وعند التّاء نحو : ﴿بَلْ تَاتِيهِم﴾ (الأنبياء - ٤٠)، ﴿هَلْ تَعْلَمُ﴾ (مريم - ٦٥)، ، وعند الثّاء في : ﴿هَلْ ثُوِّبَ ٱلْكُفَّارُ﴾ (المطففين - ٣٦)، لا غير، وعند الضّاد في : ﴿بَلْ ضَلُّواْ﴾ (الأحقاف - ٢٧)، لا غير، وعند السّين في : ﴿بَلْ سَوَّلَتْ﴾ بـ(يوسف - ١٨) لا غير، وعند الزّاي في : ﴿بَلْ زُيِّنَ لِلذِينَ كَفَرُواْ﴾ (الرّعد - ٣٣)، ﴿بَلْ زَعَمْتُمْ﴾ (الكهف - ٤٧)، لا غير، وعند النّون نحو : ﴿بَلْ نَقْذِفُ﴾ (الأنبياء - ١٨)، ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ ﴾ (سبأ - ٧)، فاشترك ﴿هَلْ﴾ و﴿بَلْ﴾ في التّاء والنّون، واختص ﴿هَلْ﴾ بالثّاء المثلّثة، واختصّ ﴿بَلْ﴾ بالخمسة الباقية.

فقوله "ويُظهران هل وبل" يعني : حيثُ يمكن اجتماعهما، وإنّما اقتصر على هذه الأحرف لاختلاف القرّاء فيها، فمنهم من أظهر عندها على الأصل كنافع(2) ومنهم من أدغم، وسيأتي ما

(1)- الكشف، مكّي بن أبي طالب، (١٥٠/١)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص:٢١٨).

(2)- وافقه ابن كثير وعاصم وابن ذكوان والباقون على خلاف بين الإدغام وإظهار في بعضها وإظهار للآخر إلا الكسائيّ فإنّه أدغمها جميعا. ينظر : شرح الشّاطبيّة، السّيوطيّ، (ص : ١٢٨-١٢٩).

اتّفقوا على إدغامه في قوله "فصلٌ وما قَرُب منها أدغموا"، ولم يتعرّض لمَا اتّفقوا على إظهاره لعدم التّقارب نحو : ﴿فَهَلَ اَنتُم﴾ (غافر - ٤٧)، ﴿بَلْ هُوَ﴾ (القمر - ٢٥)، فلاما ﴿هَلْ﴾ و﴿بَلْ﴾ على ثلاثة أقسام، كالفصول السّابقة.

وقوله "ويُظهران" بضمّ الياء وكسر الهاء على البناء للفاعل، والألف فيه تعود على قالون وورش، و﴿هَلْ﴾ و﴿بَلْ﴾ مفعول به لـ"يظهران" على حذف مضاف أي : لامي "هل" و"بل"، واللاّم في قوله "للطّاء" بمعنى "عند"، وقوله "معجمًا" حال من الضّاد أي : منقوطًا، واحترز به من الصّاد المهمَلة، وقوله "ذي الجهر" نعتٌ للزّاي، والجهرُ من صفات الحروف الآتية آخر النّظم.

ثمّ قـــــال :

[١٣٢] فَصْـلٌ وَمَـا قَـرُبَ مِنْهَـا أَدْغَمُـوا ❁ كَقَوْلِـــهِ سُـــبْحَانَهُ إِذ ظَّلَمُـــوا

[١٣٣] وَقَـــد تَّـــبَيَّنَ وَقَالَـــت طَّـــائِفَهْ ❁ وَأَثْقَلَـــتْ فَـــلاَ تَكُـــنْ مُخَالِفَـــهْ

لمَّا تكلّم على بعض فصول القسم الجائز من الإدغام الصّغير[١]، تكلّم في هذا الفصل على القسم الواجب[٢] منه، وهو ما اتّفق القرّاء على إدغامه[٣]؛ فأخبر أنّ القرّاء أدغموا أي : وجوبًا ما قَرُب من ذال ﴿إذ﴾ ودال ﴿قَد﴾ و"تاء التّأنيث" ولامي ﴿هَلْ﴾ و﴿بَلْ﴾، فيما يليهما من الحروف المقَاربة لها، فالذّال من ﴿إذ﴾ تدغم في الظّاء المعجمة من غير خلاف، وقد مثّل لها بقوله تعالى : ﴿إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ بـ(النّساء - ٦٣)، ومثله : ﴿إِذ ظَّلَمْتُمُۥٓ أَنَّكُمْ﴾ بـ(الزّخرف - ٣٨)، لا غير، والدّال من ﴿قَد﴾ تدغم في التّاء من غير خلاف، وقد مثّل لها بقوله تعالى : ﴿قَد

(١)- **ضابط الإدغام الصّغير** هو إدغامُ حرفٍ ساكن في حرف بعده متحرّك، وسمّي صغيرًا لقلّة العمل فيه، والجائز هو أحد أقسامه الثّلاث وهو الذي جرت عادةُ القرّاء بذكره في كُتُب الخلاف. ينظر : إبراز المعاني، أبوشامة (٣٩/٢)، والنّشر، ابن الجزريّ، (٠٢/٢)، والشّمعة المضيّة، الطّبلاويّ، (١٧٤/١)، وإتحاف فضلاء البشر، البنّا، (١٢٨/١)، وهداية القاري، المرصفيّ، (٢٣٥/١)، والإيضاح لمتن الدّرة، عبد الفتاح القاضي، (ص:١٢٥)، والعقد النَّضيد ،السَّمين الحلبيّ، (٤٠٢/١).

(٢)- وهو القسم الثَّاني من أقسام الصَّغير الثَّلاث، ينظر : المصادر والمراجع السَّابقة .

(٣)- وقد نظم الشَّاطبيُّ ذلك في ثلاثة أبيات وينظر ما دَوَّنَهُ العلماء في شرحها، كفتْح الوصيد للسَّخاوي، (٣٩٣-٣٨٨/٠٢).

تَّبَيَّنَ﴾ (البقرة - ٢٥٥)، ومثله : ﴿وَقَد تَّعْلَمُونَ﴾ (الصفّ - ٥)، و﴿لَّقَد تَّابَ﴾ (التّوبة - ١١٨)، وشبه ذلك، و"تاء التأنيث" تدغم في حرفين من غير خلاف، وهما الطّاء والدّال، وقد مثّل لإدغامها في الطّاء بقوله تعالى : ﴿فَالَت طَّآيِفَةٌ﴾ (الأحزاب - ١٣)، ومثله : ﴿إِذْ هَمَّت طَّآيِفَتَانِ﴾ (آل عمران - ١٢٢)، وشبه ذلك، ومثّل لإدغامها في الدّال بقوله تعالى : ﴿فَلَمَّآ أَثْقَلَت دَّعَوَا اللَّهَ﴾ ب(الأعراف - ١٨٩)، ومثله : ﴿اجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا﴾ (يونس - ٨٩)، وليس في القرآن غيرهما.

ولام ﴿بَلْ﴾ تدغم من غير خلاف في الرّاء، وقد وقعت في ثلاثة مواضع فقط : ﴿بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ (النّســاء - ١٥٧)، ﴿بَل رَّبُّكُمْ﴾ (الأنبيــاء - ٥٦)، ﴿بَل رَّانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم﴾ (المطفّفين - ١٤)، وهي داخلة في قوله "وما قرب منها أدغموا" إلاّ أنّه لم يمثّل لها.

وأمّا ﴿هَلْ﴾ فلم تأت الرّاء بعدها في القرآن، والضّمير في "مخالفة"، من قوله "فلا تكن مخالفة" يعود على الإدغام المفهوم من قوله "أدغموا" أي : لا تكن مخالفًا هذا الإدغام، يُشير بذلك إلى لزومه ووجوبه[1] وإنّما لزم في ذلك؛ لأنّ هذه الحروف مع ما أُدغمت فيه أكثرها متّفِق في المخرج وبعضها شديد التّقارب، فلو أُظهرت لحصل تكلّفٌ شديدٌ وثقلٌ عظيم في النّطق، لازْدحام الحرفين منها كازْدحام المِثْلين فلزم الإدغام ليزول التّكلّف، ويخفّ النّطق ويسهل اللّفظ، فلذلك اتّفقوا على الإدغام فيها، وإنّما اختلفوا في الفصول التي قبل هذا الفصل لعدم الاتّحاد في المخرج وعدم شدّة التّقارب، وأمّا أصل التّقارب فهو حاصلٌ فيها؛ فمن اعتبره أَدغم، ومن لم يعتبره أظهر على الأصل، فقول النّاظم "وما قُرب منها" يعني : قربًا شديدًا كاملاً، وإلاّ فأصل القُرب حاصلٌ أيضا فيما اختلفوا في إظهاره وإدغامه، وأمّا ما اتّفقوا على إظهاره فلا تقارب فيه. ثمّ قــــال :

[١٣٤] وَسَــاكِنَ الْمِثْلَيْــنِ إنْ تَقَــدَّمَا ❁ وَكَـانَ غَيْـرَ حَـرْفِ مَـدٍّ أَدْغَمَـا

لـمّا ذكر أنّ ذال ﴿إذ﴾ ودال ﴿قَد﴾ وما بعدهما تُدغم وجوبًا فيما قاربها، ذكر في هذا البيت أنّها تُدغم هي وغيرها من الحروف فيما ما ماثلها وجوبا أيضا، فأخبر أنَّ قالونًا وورشًا أدغما

(١)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٢٢٠-٢٢١)، وتحصيل المنافع، السّملالي، (ص : ١٨٨-١٨٩).

"ساكن المثلين" أي : السّاكن من كلّ حرفين متماثلين إذا تقدم السّاكن وكان غير حرف مدّ سواء كان ذال ﴿إذ﴾، أو دال ﴿قَد﴾، أو تاء تأنيث، أو لامي ﴿هَلْ﴾ و﴿بَلْ﴾، أو غيرها.

والتّماثل : هو أحد أسباب الإدغام الثّلاثة المتقدّمة، وهو على التّحقيق : أن يتّحد الحرفان في الاسم والرّسم، ويسمّى الحرفان متماثلين[1]، كالكاف في الكاف فإنّ اسمهما واحد وذاتهما في الرّسم واحدة، وخرج بالاتّحاد في الاسم الحاء والخاء مثلاً، فإنّ ذاتهما في الرّسم واحدة ولا عبرة بالنّقط لعُروضه، لكنّهما مختلفان في الاسم، فليسا بمتماثلين، ودخل الواوان في نحو : ﴿كَفَرُواْ وَصَدُّواْ﴾ (محمّد - ١)، والياءان في نحو : ﴿ٱلذِے يَدُعُّ﴾ (الماعون - ٢)، لاتّحادهما في الاسم والرّسم فهما متماثلان، ومن عرّفَ المُماثلين بما اتّحدا مخرجًا وصفةً[2]، فتعريفُه غير جامع لخروج الواوين والياءين، في نحو ما ذكرنا؛ لأنّهما مختلفان مخرجًا وصفةً مع أنّهما من المتماثلين عندهم.

ولإدغام المتماثلين شروطٌ ثلاثةٌ؛ اثنان متّفق عليها :

- **الأوّل** : أن يكون السّاكن منهما متقدّمًا، وإليه أشار النّاظم بقوله[3] "إن تقدّما" احترازا عن المتأخّر نحو : ﴿أَضْلَلْتُمْ﴾ (الفرقان- ١٧)، و : ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ﴾ (الأعراف- ٥٩)، فيَمتَنع الإدغام.
- **الثّاني** : أن لا يكون السّاكن منهما حرف مدّ، (وإليه أشار بقوله "وكان غير حرف مدّ")[4]، احترازا عن نحو : ﴿قَالُواْ وَأَقْبَلُواْ﴾ (يوسف - ٧١)، ﴿قَالُواْ وَهُمْ﴾ (الشّعراء - ٩٦)، ﴿فِے يَوْمٍ﴾ (السّجدة - ٤)، ﴿ٱلذِے يُوَسْوِسُ﴾ (النّاس - ٥)، فيمتنع الإدغام لئلا يذهب المدُّ بسببه.

---

(١)- في (أ) : (متماثلنين) بزيادة النّون، والتّصويب من : (ب) و(ج).

(٢)- ممَّن اقتصر على هذا التّعريف، ابن الجزري في النّشر، (٢٧٨/١)، والبنّا في إتحاف فضلاء البشر، (١١٢/١).

(٣)- في (ب) : (يقوله) بالياء.

(٤)- ما جعلتُه بين قوسين سقط من : (ج).

الثّالث : مختلفٌ فيه[1]، وهو أن لا يكون السّاكن هاءَ سكتٍ نحو : ﴿مَالِيَهْ ۝ هَّلَكَ﴾ (الحاقّة - ٢٨-٢٩)، فلا تدغم؛ لأنّ الوقف على الهاء منويٌّ، وهذا على رواية من لم يعتدّ بهاء السّكت فأظهرها[2]، وأمّا على رواية من اعتدّ بها فأدغمها، فلا يُشترط هذا الشّرط، وقد ذكر النّاظم الخلاف في ذلك في باب النّقل وبيّنّا سببه هناك، فإذا توفّرت هذه الشّروط وجب إدغام أوّل المثلين في الثّاني، سواء كانا في كلمتين نحو : ﴿إذ ذَّهَبَ﴾ (الأنبياء - ٨٦)، ﴿وَقَد دَّخَلُواْ﴾ (المائدة - ٦٣)، ﴿كَانَت تَّاتِيهِمْ﴾ (غافر - ٢٢)، ﴿هَل لَّنَا﴾ (آل عمران - ١٥٤)، ﴿بَل لَّمَّا﴾ (ص - ٧)، ﴿اَذْهَب بِّكِتَٰبِے﴾ (النّمل - ٢٩)، ﴿فَلاَ يُسْرِف فِّے اِ۬لْقَتْلِ﴾(الإسراء - ٣٣)، ﴿كُنتُم مُّومِنِينَ﴾ (الحديد - ٨)، ﴿مَن نَّشَآءُ﴾ (يوسف - ٧٦)، ﴿ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ﴾ (الأنفال - ٧٣)، ﴿اِتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ﴾ (المائدة - ٩٥)، وليس في القرآن ياء ساكنة بعد فتح وبعدها ياء، أو كانا في كلمة واحدة نحو : ﴿يُدْرِككُّم﴾ (النّساء - ٧٧)، ﴿يُوَجِّهه﴾ (النّحل - ٧٦)، ﴿أَلٓمٓ﴾[3] (البقرة - ١) ، وظاهر قوله "وكان غير حرف مدّ" أنّ حرف المدّ لا يُدغم مطلقًا، كان مع مثله في كلمتين أو كلمة واحدة، وليس كذلك؛ لأنّه يُدغم إذا كان مع مثله في كلمة واحدة باتّفاق القرّاء والنّحاة نحو : ﴿وَلِيٌّ﴾ (الإسراء - ١١٠) و﴿ذُرِّيَّةٌ﴾ (يونس - ٨٣) و﴿عَدُوٌّ﴾ (يوسف - ٥) و﴿قُوَّةٍ﴾ (النّحل - ٩٢) و﴿اَ۬لنَّسِيٓءُ﴾ (التّوبة - ٣٧) في رواية ورش و﴿النَّبِيءِ﴾ في قراءة غير نافع، وشِبه ذلك، فيجب أن يحمل[4] على ما كانا في كلمتين فقط.

فإن قلتَ : لِمَ امتنع الإدغام في نحو : ﴿قَالُواْ وَأَقْبَلُواْ﴾ (يوسف - ٧١) و﴿فِے يَوْمٍ﴾ (السّجدة - ٤)، وجاز في نحو: ﴿هُوَ وَجُنُودُهُۥ﴾ (القصص - ٣٩) و﴿نُودِيَ يَٰمُوسِيٓ ﴾ (طه -١٠)

---

(١)- يعني : أنّه قرأ بالتّحقيق في ﴿كِتَٰبِيَهْ ۝ إِنِّے﴾ (الحاقة ١٧-١٨)، قاله صاحب تحصيل المنافع، (ص:١٧٦)، وهي رواية أبي يعقوب عن ورش. ينظر : الاقناع، ابن الباذش، (١٦٩/١).

(٢)- يعني : أنّه قرأ بالنّقل في ﴿كِتَٰبِيَهْ ۝ إِنِّے﴾، قاله صاحب تحصيل المنافع، (ص : ١٧٦)، وهي رواية عبدالصمد والأصبهاني عن ورش.

(٣)- المرادُ هنا : إدغام ميم اللاّم في ميم الميم فتنبّه.

(٤)- يعني : قول النّاظم "وكان غير حرف مدّ"

في قراءة إدغام واو﴿هُوَ﴾ وياء ﴿نُودِيَ﴾ فيما بعدهما[١]، مع أنّ الحرف الأوّل في الكلِّ حرف مدّ[٢]؟. فالجوابُ : أنّه منع في الأوّلين وشبههما؛ لأنّ حرف المدّ موجودٌ قبل الإدغام فهو محقّق قبله، وسابقٌ عليه، وجاز في الأخيرين وشبههما؛ لأنّ الموجود قبل الإدغام واوٌ وياءٌ متحرّكتان، وحرف المدّ إنّما وُجد عند الإدغام، فهو عارض مقارِن للإدغام، ومحلّ منع إدغام حرف المدّ إذا كان محقّقا سابقًا على الإدغام، أمّا إذا كان عارضًا مُقارنًا له فلا يَمنع.

وقوله "وساكنٌ" بالنّصب مفعول مقدّمٌ لـ"أدغما"، والألف في "أدغما" ألف الاثنين فاعله، وهي عائدة على قالون وورش، وجواب "إنْ" الشّرطيّة محذوفٌ لدلالة "أدغما" عليه، ويجوز رفع "ساكن" بالابتداء[٣]، وجملة "أدغما"[٤] جواب الشّرط، و"أدغما" على هذا مبنيّ للنّائب، ونائب فاعله ضمير مستتر يعود على "ساكن"، وأَلِفه للإطلاق كألف "تقدّما"، وجملة الشّرط والجواب خبر المبتدإ وهو "ساكن". ثمّ قــــــال :

[١٣٥] وَأَظْهَــرَا نَخْسِــفْ نَبَــذْتُ عُــذْتُ ❁ أُورِثْتُمُوهَــــا وَكَــــذَا لَبِثْــــتُ

[١٣٦] وَاذْهَبْ مَعًا يَغْلِبْ وَإِنْ تَعْجَبْ يَتُبْ ❁ يُــرِدْ ثَــوَابَ فِيهِمَــا وَإِنْ قَــرُبْ

[١٣٧] وَدَالَ صَـــادِ مَـــرْيَمٍ لِـــذِكْرِ ❁ وَبَــا يُعــذِّبْ مَــنْ رَوَوْا لِلْمِصْــرِ

[١٣٨] وَارْكَـبْ وَيَلْهَـثْ وَالْخِـلاَفُ فِيهِمَـا ❁ عَــنِ ابْــنِ مِينَــا وَالْكَثِيــرُ أَدْغَمَــا

[١٣٩] وَعَنْــهُ نُــونَ نُــونِ مَــعْ يَاسِــينَا ❁ أَظْهِــرْ وَخُلْــفُ وَرْشِــهِمْ بِنُونَــا

---

(١)-وهي رواية السّوسي عن أبي عمرو. ينظر : البدور الزّاهرة، عبد الفتّاح القاضي، (ص : ٢٥٣، ٣٠٠).

(٢)- قوله : مع أنّ الحرف الأوّل في الكلِّ حرف مدٍّ؟ فيه إجمالٌ يمكن تفصيلُه بأنْ نقولَ : حرف المدِّ في الموضعين الأوَّلين ظاهرٌ وأمَّا في الموضعين الأخيرين فإنَّه يعني : أنَّ الحرفَ قبل إدغامه لابدَّ من إسْكانه فإذَا سُكِّن صار حرفَ مدٍّ لضمّ ما قبله في الثَّالث وكسر ما قبله في الأخير، وبهذا يزُول ما استشكلَه البعضُ من زعمه أنَّ ﴿هُوَ وَجُنُودُهُ﴾ لا يصح التَّمثيل به هنا؛ لأنَّ الحرف الأوّل ليس حرف مدٍّ مع أنَّ في جواب الشَّارح كفاية. والله أعلم.

(٣)- في (أ) : (بالابتداء) سقطت نقطة الباء الأولى، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٤)- في (أ) : (وأدعما) بالعين المهملة، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

تكلّم في هذه الأبيات على فصل حروفٍ قَرُبَت مخارجُها[1]، وهو الفصل الخامس من الفصول السّتّة المتقدّمة[2]، والمراد بحروف قربت مخارجها : حروفٌ من كلماتٍ مخصوصةٍ جاءت مفرّقة في كتاب[3] الله تعالى، لا تدخل تحت قاعدةٍ بخلاف الحروف المتقدّمة في الفصول السّابقة، فإنّها وإن قربت مخارجها إلاّ أنّها داخلة تحت قواعد وضوابط تنطبق عليها، وجملة "حروف هذا الفصل سبعة عشر حرفا"، اختلف القُرّاء في إظهار كلّ منها وإدغامه، واقتصر النّاظم على ثلاثة عشر حرفا فقط، فأخبر[4] أنّ قالونًا وورشًا أظهراها كلَّها بخلافٍ لهما في بعضها[5] :

- **الأوّل** : الفاء عند الباء في : ﴿نَخْسِفْ بِهِمُ﴾ بـ(سبأ - ٩) لا غير.

- **الثّاني** : الذّال عند التّاء في : ﴿فَنَبَذْتُهَا﴾ بـ(طه - ٩٤)، وحذف النّاظم "ها" من "نبذتها" للضّرورة.

- **الثّالث** : الذّال عند التّاء أيضا في : ﴿عُذْتُ﴾ بـ(غافر - ٢٧) و(الدّخان - ١٩) لا غير.

- **الرّابع** : الثّاء عند التّاء في : ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ بـ(الأعراف - ٤٢) و(الزّخرف - ٧٢) لا غير.

- **الخامس** : الثّاء عن التّاء أيضا في : ﴿لَبِثْتَ﴾ (البقرة - ٢٥٨) بفتح التّاء، و﴿لَبِثْتُ﴾ (البقرة - ٢٥٨) بضمّها، و﴿لَّبِثْتُمْ﴾ (الإسراء - ٥٢)، وإلى هذه الأحرف الخمسة مع ما وقعت فيه أشار النّاظم بالبيت الأوّل، إلاّ أنّه اقتصر على ﴿لَّبِثْتَ﴾.

---

(١)- وفي الإقناع، لابن الباذش، (٢٣٨/١) قسّم الإدغام الصَّغير إلى قسمين : قسم سُكونه خِلْقَة، وقسم سُكونه عن حركة وهو المقصود في هذه الأبيات.

(٢)- في (أ) : (المتقد ـة) سقطت الميم، والتّصويب من : (ب) و(ج).

(٣)- في (أ) : (كتات) بالتّاء، والتّصويب من : (ب) و(ج).

(٤)- في (أ) : (فأخبر) سقطت نقطة الفاء، والتّصويب من : (ب) و(ج).

(٥)- جملةُ ما ذكر الشَّارح هنا اختصره الدَّانيُّ في عشرة أصول، إلاَّ أنَّ الشَّارح هنا زادَ مواضع فواتح السُّور والدَّانيَّ ذكرها في مواضعها، كما أنَّه فَصَل بعضَ ما جعلَه الدَّانيُّ أصلاً واحدًا، كما أنَّ الدَّانيَّ زاد أصولاً لم يذكرها الشَّارح. ينظر : جامع البيان، الدّاني، (٦٨٩/٢) وما بعدها، وذكرها ابن الباذش في الإقناع، (٢٦١/١) وما بعدها، وجعلها على تسعة أصناف وهي نفس أُصول الدَّانيِّ إلاَّ أنَّه جعل الأصل السَّابع والثَّامن عند الدَّانيِّ صنفًا واحدًا .

- **السّادس** : الباء السّاكنة عند الفاء، في خمسة مواضع لا غير وهي : ﴿ٱذْهَبْ فَمَن تَبِعَكَ﴾ ب(سبحان - ٦٣)، ﴿فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي ٱلْحَيَوٰةِ﴾ ب(طه - ٩٥)، ﴿أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُوتِيهِ﴾ ب(النّساء - ٧٣)، ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾ ب(الرّعد - ٥)، ﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾ ب(الحجرات - ١١) وقد ذكرها النّاظم على هذا التّرتيب في البيت الثّاني، وأشار بقوله "معا" إلى الموضعين الأوّلين من هذه الخمسة.

- **السّابع** : الدّال عند الثّاء في : ﴿يُرِدْ ثَوَابَ﴾ موضعين ب(آل عمران - ١٤٥) لا غير، وإليهما أشار بقوله "يرد ثواب فيهما" أي : في الموضعين، وقوله "وإن قرب" مرتبطٌ بما ذكر في البيتين، أي : أظهر قالونٌ وورشٌ ما تقدّم وإن قرب مخرَج تلك الأحرف من مخرج ما بعدها؛ لأنّ الإظهار هو الأصل.

- **الثّامن** : الدّال من : ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ عند الذّال من ﴿ذِكْرُ﴾ وإليه أشار بقوله "ودال صاد مريم لذكر" أي : وأظهر الدّال من هجاء ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ عند الذّال من ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾ (مريم - ١)، فهذه الثّمانية لا خلاف بين قالون وورش في إظهارها[1].

- **التّاسع** : الباء عند الميم في : ﴿وَيُعَذِّبْ مَن يَشَآءُ﴾ ب(البقرة - ٢٨٣) لا غير، أظهرها ورشٌ وهو المراد ب"المصري" في قوله "وبا يعذب من رَوَوْا للمصري"، يعني : رووا إظهار باء﴿يُعَذِّبْ﴾ للمصريّ، ويُفهم منه أنّ قالوناً يُدغمها وهو كذلك.

- **العاشر** : الباء عند الميم أيضا في : ﴿ٱرْكَب مَّعَنَا﴾ ب(هود - ٤٢) لا غير .

- **الحادي عشر** : الثّاء عند الذّال في : ﴿يَلْهَثْ ذَّٰلِكَ﴾ ب(الأعراف - ١٧٦) لا غير، وإلى هذين أشار بقوله "واركب ويلهث" أي : ورووا للمصريّ أيضا إظهار باء ﴿ٱرْكَبْ﴾ وثاء ﴿يَلْهَثْ﴾ من غير خلاف، ثمّ حكى خلافًا فيهما "عن ابن مينا" وهو قالونٌ، فروي عنه الإدغام فيهما، ورُوي

(١)- ينظر : القصد النّافع، الخراز، (ص : ٢٢٦)، وتحصيل المنافع، السّملالي، (ص : ١٩٢). وقول النّاظم "ودال صاد مريم" معطوف على قوله "وأظهرا نخسف" وهو من المتّفق عليه وما بعدَ قوله "وبا يعذب" مختلف فيه.

عنه الإظهار كورش، والوجهان مقروءٌ بهما[١]، والإدغام مقدّم له؛ لأنّ أكثر الرّواة عليه[٢] ولذا قال "والكثير أدغما".

- **الثّاني عشر** : النّون عند الواو في : ﴿نٓ وَالْقَلَمِ﴾ (القلم -١).

- **الثّالث عشر** : النّون عند الواو أيضا في ﴿يسٓ وَالْقُرْءَانِ﴾ (يس - ١) فأظهرها قالونٌ في الموضعين من غير خلاف، كما أشار إليه بقوله "وعنه نون نون مع ياسينا أظهر" أي : أَظهرَ النّون من ﴿نٓ وَالْقَلَمِ﴾ (القلم -١) مع النّون من ﴿يسٓ وَالْقُرْءَانِ﴾ (يس - ١) من غير خلاف عنه أي: "عن ابن مينا" المذكور في البيت قبلُ، ومفهومه أنّ ورشاً يدغم النّون في الواو في الموضعين وهو كذلك، إلاّ أنّ له خلافا في إدغام ﴿نٓ وَالْقَلَمِ﴾ (القلم -١) أشار إليه بقوله "وخُلف ورشهم بنونا"، وبقي ﴿يسٓ﴾ على الإدغام من غير خلاف، كما يقتضيه مفهوم اللّفظ، فتحصّل لورش في: ﴿يسٓ وَالْقُرْءَانِ﴾ (يس - ١) وجه واحد وهو الإدغام[٣]، وفي : ﴿نٓ وَالْقَلَمِ﴾ (القلم -١) وجهان: الإظهار والإدغام، والوجهان مقروءٌ بهما لورش والمقدّم الإظهار.

فهذه الثّلاثة عشر حرفًا التي ذكرها النّاظم من حروف هذا الفصل السّبعة عشر المختلف فيها بين القرّاء، وبقي منها أربعةُ أحرفٍ :

- **الأوّل** : الذّال عند التّاء في ﴿اِتَّخَذتُّمُ﴾ و﴿أَخَذتُّ﴾ وما جاء من لفظه، اتّفق قالونٌ[٤] وورشٌ على إدغامها[٥].

---

(١)- ذكر الوجهين : الدّاني في التّيسير، (ص : ٤٤)، وابن الباذش في الإقناع، (٢٦٣/١-٢٦٤)، واقتصر مكّيّ بن أبي طالب في التّبصرة، (ص : ٣٦٣-٣٦٥) على الإدغام وجهًا واحدًا، ووافقَه ابن شُريح في الكافي، (ص : ٥٧).

(٢)- والإدغام طريق أبي نَشيط كما في جامع البيان للدّاني، (٧٠١/٢)، قال الخراز في القصد النّافع، (ص : ٢٢٧) : «وما علمتُ أنَّ الدّاني رجَّح وجهًا منها في كتابٍ من كُتُبه» اهـ.

(٣)- وذكر ابن الجزريّ في النّشر، (١٧/٢) أنَّه قول الجمهور.

(٤)- في (أ) : (قلون) سقطت الألف، والتّصويب من : (ب) و(ج).

(٥)- ينظر : التّيسير، الدّاني، (ص : ٤٣-٤٤)، والتّقريب والحرش، ابن المرابط، (ص : ٦٦)، والمختصر البارع، ابن جزيّ، (ص : ٧٥)، والنّشر، ابن الجزريّ، (١٥/٢)، والسّبعة، ابن مجاهد، (ص : ٨١).

- **الثّاني** : الرّاء السّاكنة عند اللاّم في نحو : ﴿يَغْفِرْ لَكُم﴾ (الأحقاف -٣٠) و﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ﴾ (الطّور -٤٦).

- **الثّالث** : اللاّم عند الذّال في : ﴿يَّفْعَلْ ذَالِكَ﴾ (البقرة -٢٢٩) حيث وقع، اتّفق قالونٌ وورشٌ على الإظهار فيهما.

- **الرّابع** : النّون عند الميم في : ﴿طَسٓمٓ﴾ أوّل الشّعراء والقصص، اتّفق قالونٌ وورشٌ على إدغام النّون في الميم، وأمّا النّون في ﴿طَسٓ تِلْكَ﴾ أوّل النّمل، فمُخفاةٌ وجوباً للجميع، ونصَّ[1] أبوشامة[2] على إظهارها، وهو سَبْقُ قَلَمٍ كما ذكره المحقّق ابن الجزريّ[3]، والمشْهور إخفاء نون عين عند الصّاد من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ للكلّ[4].

فوجْهُ الإظهار فيما أُظهر من الحروف المذكورة بلا خلاف كونه الأصْل، ووجه الإدغام فيما أُدغم منها بلا خلاف التّجانس أو التّقارب، ووجه الخلاف فيما اختُلِف فيه منْها الجمعُ بين اللّغتين مع اتّباع الأثر والرّواية[5].

• **تنبيه** : إذا كان الحرفان متماثليْن والأوّل منهما ساكنٌ فليس لك إلاّ عملٌ واحدٌ وهو إدغام الأوّل في الثّاني، وإذا كانا مُتجانسين أو مُتقاربين والأوّل ساكن فلك عملان، أوّلهما قلب[6] المدغم من

---

(١)- في (أ) : (ص) سقطت النّون، والتّصويب من (ب) و(ج).

(٢)- ينظر : إبراز المعاني، أبو شامة، (٦٧/٢).

(٣)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (١٩/٢)، وتنبيهات الإمام ابن الجزريّ على أوهام القرّاء، أحمد الرُّويثي، (ص:٤٨٩)، وفيه ذكر الدّكتور أحمد أنَّه بحث عن هذا الوهم فلم يجدْه ثمّ قال : «فلعلَّه –والله أعلم– في شرحه الكبير على الشَّاطبيه فإنَّ له شرحيْن الكبير منهما مفقودٌ والصَّغير منهما موجودٌ وهو المُسمَّى إبراز المعاني» اهـ. قلتُ : وما ذكره الدُّكتور أحمد فيه نظر. ينظر : إبراز المعاني (٦٧/٢) وسبقُ القَلَم فيه ظاهر. والله أعلم.

(٤)- يعني : السَّبعة، ووافقهم من الثَّلاثة المتمِّمين للعشرة يعقوب وخلف، وأمَّا أبو جعفر فإنَّه خالف الجميع بالسَّكت على حروف التَّهجِّي الواردةِ في فواتح السُّور، ويلزم من سَكْتِه إظهار المدْغم منها والمخفي.

ينظر : شرح الإمام السّمنُّوديّ على متن الدُّرة، (ص: ٧٨)، والرَّوضة، أبو علي البغداديّ، (٥٢٤/٢).

(٥)- ينظر : الكشف، مكيّ بن أبي طالب، (١٣٤/١-١٣٥).

(٦)- في (ج) : (قلم) بالميم.

جنس المدغم فيه، والثّاني إدغامه فيه ذاتًا وصفةً ويسمّى إدغاما كاملا، وقد تُدغم الذّات وتبقى الصّفة، كما في نحو : ﴿أَحَطتُّ﴾ و﴿بَسَطتَّ﴾ و﴿فَرَّطتُّمْ﴾ فإنّ ذات الطّاء تُدغم في التّاء وأمّا صفتها وهي الإطباق فلا بدّ من إظهارها لجميع القرّاء[1]، ويسمّى الإدغام حينئذ ناقصًا، واختُلف في إبقاء صفة الاستعلاء في القاف من ﴿نَخْلُقكُّم﴾ ب(المرسلات - ٢٠) مع الإدغام وعدم إبقائها معه، فذهب مكّيّ[2] وجماعة[3] إلى الأوّل[4]، وذهب الجمهور إلى الثّاني[5] وحكى الدّانيّ[6] الإجماع عليه، والوجهان صحيحان[7] مقروءٌ بهما لجميع القرّاء إلاّ السُّوسيَّ، فلا يجوز له إلاّ الإدغام الكامل[8]، وهو المقدّم لباقي القرّاء، وأمّا الضّاد من نحو : ﴿فَرَضْتُمْ﴾ و﴿أَفَضْتُم﴾ و﴿مَرِضْتُ﴾ والظّاء من ﴿أَوَعَظْتَ﴾ فلا يُدغمان في التّاء لأحد من القرّاء[9]، فلا بُدّ من إعطائهما جميع صفاتهما مع الإظهار.

وقوله "مريمٍ" يُقرأ بالتّنوين للضّرورة، و اللاّم في "لذكر" بمعنى "عند"، وحرَّك النّون من "نون" الثّانية في قوله "وعنه نونَ نُونِ"، ومن قوله "بِنُونَا" آخر الأبيات، ومن "يس" للضّرورة، وإلاّ فهي ساكنة في التّلاوة.

---

(١)- نَقل الإجماع على ذلك الأهوازيُّ في كتابه الوجيز، (ص: ٨٢)، والمهدويُّ في شرح الهداية، (٩١/١)، والدّاني في جامع البيان، (٧١٠/٢).

(٢)- ينظر : الرّعاية، مكّيّ بن أبي طالب، (ص:١٧٢).

(٣)- منهم : الأهوازيّ في كتابه الوجيز، (ص:٣٧٠).

(٤)- وهو إدغامُ القاف في الكاف مع إبقاء صفة الاستعلاء في القاف ويُسمّى إدغاما ناقصا.

(٥)- وهو إدغامُ القاف في الكاف مع عدم إبقاء صفة الاستعلاء في القاف ويُسمّى إدغاما كاملا.

(٦)- ينظر : جامع البيان، الدّاني، (٧١٠/٢).

(٧)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (٢٢١/١).

(٨)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (٢٩٩/١)، والوجيز، الأهوازيّ، (ص : ٨٢)، والسّبعة، ابن مجاهد، (ص : ٨٤).

(٩)- يعني ما تواتر عنهم؛ لأنَّ الدّاني حَكَى الاختلاف في ﴿أَوَعَظْتَ﴾ فقال في جامع البيان، (٧٠٩/٢) : «﴿أَوَعَظْتَ﴾ اختُلف في ذلك عن أبي عمرو والكسائيّ» اهـ. وهو من الشّاذ عنهما.

• **تنبيه** : الخلاف مقصور على ﴿أَوَعَظْتَ﴾ لما ذكره الدّاني، وأمّا غيرها فكما قال الشّارح. ينظر: تحصيل المنافع، السّملالي، (ص : ١٩٣)، والمختصر البارع، ابن جزيّ، (ص : ٧٦).

ثمّ قـــــــــال :

﴿باب أحكام النّون السّاكنة والتّنوين﴾

[١٤٠] ذِكْــرُ ادِّغَــامِ النُّــونِ وَالتَّنْــوِينِ ❁ وَالْقَلْــبِ وَالإِخْفَــاءِ وَالتَّبْيِــينِ

ذكر هنا أحكام النّون السّاكنة والتّنوين، وهي التي ترجَم لها بهذا البيت، وهي تمام الفصول السّتّة التي ينحصر فيها القسم الجائز، من أقسام الإدغام الصّغير كما تقدّم، وهذا الفصل أكثر مسائله إجماعيّة، ولم يُهمله أحد ممّن ألّف في عِلمَي التّجويد والقراءة؛ لكثرة دور مسائله جدّا[(١)]، وكان على النَّاظم أن يُقيِّد النّون بالسَّكون كما قيَّدها غيره لتَخرُج المتحرّكة ؟ ويُجابُ عنه بأنّ إضافة "ادِّغام" إلى "النّون" من إضافة المصدر إلى مفعوله، فالنّون مدغمةٌ والمُدغم لا يكون إلاّ ساكنًا، وأمّا التّنوين فلا يُحتاج إلى تقييده بالسّكون؛ لأنّ وضعه عليه، ونصّوا على التّنوين وإن كان نونًا لمخالفته إيّاها من أربعة أوجه :

- **الأوّل** : أنّ النّون السّاكنة تكون في وسط الكلمة وفي آخرها، والتّنوين لا يكون إلاّ في الآخر.

- **الثّاني** : أنّ النّون تكون[(٢)] في الاسم والفعل والحرف، والتّنوين لا يكون إلا في آخر الاسم.

- **الثّالث** : أنّ النّون تكون في الوصل والوقف، والتّنوين لا يكون إلاّ في الوصل.

---

(١)- ينظر : إتحاف فضلاء البشر، البنّا، (١٤٣/١).

(٢)- في (ب) : (ثكون) بالثّاء.

- **الرّابع** : أنّ النّون تكون في اللّفظ والخطّ، والتّنوين لا يكون إلاّ في اللفظ[1].

وأكثرهم قسّم أحكام النّون السّاكنة والتّنوين إلى أربعة أقسام[2] : إظهار، وإدغام، وقلب، وإخفاء، وتحت الإدغام قسمان : إدغام محضٌ أي : خالص من الغنّة، وإدغام غير محض، وبعضهم قسّمها إلى ثلاثة أقسام : إظهار وإدغام وإخفاء، وتحت الإدغام القسمان المتقدّمان، وتحت الإخفاء قسمان : إخفاء مع قلب وإخفاء بدونه، وبعضهم قسّمها إلى خمسة أقسام : إظهار وإدغام محض وإدغام غير محض، وقلب وإخفاء؛ والخلاف لفظيّ[3]، والنّاظم سلك طريقة الأكثر، ولهذا ذكر في التّرجمة أربعة أقسام[4]، وتأتي في كلامه بعدُ.

وقوله "ادِّغَام" بتشديد الدّال على وزن "اِفْتِعَال"، مصدر "ادَّغم" على وزن "اِفْتَعَلَ"، وهو عبارة البصريّين، ولا يتّزن البيت إلاّ عليها، ويُقال الإدغام بإسكان الدّال، مصدر "أَدْغَمَ" كـ "أَكْرَمَ" وهي عبارة الكوفيّين، و"القَلْبُ" مصدر "قَلَبَ" ولا يُقال "الإقلاب" كما يقوله بعضُ عوامّ الطّلبة[5]؛ لأنّ الإفعال بكسر الهمزة[6] لا يكون مصدرا إلاّ لـ"أفعَل" رُباعيّا ولم يُسمع "أقلَب" وإنّما سُمِع "قلَب"، و"الإخفاء" مصدر أخفى، و"التّبيين" مصدر "بيَّن"، ومُراده به الإظهار، وسيأتي معنى القلب والإخفاء، وأمّا الإظهار والإدغام فقد تقدّم معناهما.

---

(١)- ينظر: المفيد، المراديّ، (ص : ١٢٧)، والتّمهيد، ابن الجزريّ، (ص : ١٦٥)، والمنح الفكريّة، مُلاّ علي القاريّ، (ص : ٢٠٠-٢٠١)، والحواشي المفهّمة، ابن النّاظم، (ص : ٢٤١)، والحواشي الأزهريّة، خالد الأزهريّ، (ص : ٨٠).

(٢)- ينظر : التّحديد، الدّاني، (ص : ٢٣٦)، والعقد النّضيد، السّمين الحلبيّ، (١٢٤٢/٢)، والمفيد، المرادي، (ص:١٢٨)، وإتحاف فضلاء البشر، البنّا، (١٤٣/١)، ومرشدة المشتغلين، الطّبلاويّ، (ص : ٥٨)، وشرح المقدّمة الجزريّة، الأنصاريّ، (ص : ١٠٢)، والمختصر البارع، ابن جُزيّ، (ص : ٧٠)، لكنّه سمّى القَلْب إبدالاً، ومثله ابن الباذش في الإقناع، (٢٤٦/١).

(٣)- ينظر : إتحاف فضلاء البشر، البنّا، (١٤٣/١).

(٤)- وقسّمها مكيّ بن أبي طالب في كتابيه الرّعاية، (ص:٢٦٢)، والكشف ، (١٦١/١)، إلى ستّة أقسام.

(٥)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٢٣٠).

(٦)- في (أ) : (الهمزه) بالهاء، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

ثمّ قـــــــال :

[١٤١] وَأَظْهَــرُوا التَّنْــوِينَ وَالنُّــونَ مَعَــا ❁ عِنْـدَ حُـرُوفِ الحَلْـقِ حَيْـثُ وَقَعَـا

تكلّم في هذا البيت على الحكم الأوّل من أحكام النّون السّاكنة والتّنوين وهُو الإظهار وقدَّمه؛ لأنه الأصل[1] وثنىّ بالإدغام؛ لأنّه ضدُّه، وضدُّ الشَّيء أقرب خطورًا بالبال عند ذكره ولمساواته للإظهار في عدد الحروف كما يأتي ثمّ ذكر القَلب؛ لأنّه نوعٌ من أنواع الإدغام، ثمّ الإخفاء؛ لأنّه حالة بين الإظهار والإدغام فيتوقّف على تحقّقهما[2]، ولم يذكر هذه الأربعة في التّرجمة على هذا التّرتيب بل على حسب ما سمح له النّظم، فإظهار النّون السّاكنة والتّنوين يكون عند حروف[3] الحلْق وهي ستّة : الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء، وقد جمعها بعضُهم[4] في أوائل كلم نصف بيت على هذا التّرتيب، فقال : أَخِي هَاكَ عِلْمًا حَازَهُ غَيْرُ خَاسِرٍ

وجمعها الشّاطبيّ[5] في أوائل كلم قوله :

.... ❁ أَلاَ هَاجَ[6] حُكْمٌ عَمَّ خَالِيهِ غُفَّلاَ

---

(١)- ينظر: الكشف، مكيّ بن أبي طالب، (١٣٤/١).

(٢)- ينظر : الفوائد المفهمة، يالوشه، (ص : ٦٩).

(٣)- في (أ) : (حرووف) بزيادة واو، والتّصويب من : (ب) و(ج).

(٤)- وهو أبو البقاء علاء الدّين علي بن عثمان المشهور بابن القاصح وقد نَسب إليه هذا الشَّطر من البيت الطَّبلاويُّ في كتابه مرشدةُ المشتغلين في أحكام النّون السّاكنة والتّنوين، (ص : ٨٣-٨٤).

• **تنبيه** : وقفتُ على كتابيْن لابن القاصح فقط ولم يذكرْه فِيهما، ولكنَّه أشارَ في أحدِهما وهو سراج القارئ، (ص : ١١٦) إلى أنَّه أَفردَ تصنيفًا خاصًّا لأحكام النُّون السَّاكنة والتَّنوين -بحثتُ عنه فلم أجده- فالأقربُ عندي أنَّه ذكره فيه. والله أعلم.

(٥)- ينظر : حرز الأمانيّ، الشّاطبي، البيت رقم : ٢٨٩، (ص : ٢٤)، وصدْرُ البيْت :

وَعِنْدَ حُرُوفِ الحَلْقِ لِلْكُلِّ أُظْهِرَا ❁ ....

(٦)- في (ب) : (هاح) بالحاء.

ولم يذكُرُوا الألِف مع هذه الحروف مع أنّها تخرُج[١] من الحلْق عند بعضهم[٢]؛ لأنّ ما قبلها لا يكون إلاّ مفتوحاً[٣]، فلا تقع النّون السّاكنة والتّنوين قبلها :

- فالهمزة نحو[٤] : ﴿وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ﴾ (الأنعام - ٢٧) ولا ثاني له، ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ (البقرة -٦١)، ﴿كُلٌّ ءَامَنَ﴾ (البقرة -٢٨٤) في قراءة غير ورش.

- والهاء نحو : ﴿مِنْهَا﴾، و﴿مِنْ هَادٍ﴾ (الرّعد -٣٤) و﴿جُرُفٍ هَارٍ﴾ (التّوبة -١١٠).

- والعين نحو : ﴿أَنْعَمْتَ﴾، ﴿ مَنْ عَمِلَ ﴾ (الفرقان -٢٣)، ﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (البقرة -٦).

- والحاء نحو : ﴿وَانْحَرْ﴾، و﴿مَنْ حَآدَّ﴾ (المجادلة -٢١)، ﴿عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (التّوبة -٧٢).

- والغين نحو : ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾ (الإسراء - ٥١) ولا ثاني له، ﴿مِّنْ غِلٍّ﴾ (الحجر -٤٧)، ﴿إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ (الأعراف -٧٢).

- والخاء نحو : ﴿وَالْمُنْخَنِقَةُ﴾ (المائدة - ٤) ولا ثاني له، و﴿مَنْ خَفَّتْ﴾ (القارعة -٧)، ﴿عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (لقمان -٣٣).

ولا خلاف بين القُرَّاء في إظهار النّون السّاكنة والتّنوين عند هذه الأحرف السّتّة، ولهذا أَسند النّاظم الإظهار إلى ضمير القُرّاء، نافع وغيره في قوله "وأظهروا التّنوين والنّون"، نعم قرأ أبوجعفر من

---

(١)- في (ب) : (نخرج) بالنّون.

(٢)- هو قول سيبويه في الكتاب، (٥٧٣/٤)، وتبعه الدّاني في التّحديد، (ص : ١٩٢)، وابن الباذش في الإقناع، (١٨١/١)، وكذا الشّاطبي في الحرز، البيت رقم : ١١٤٩، (ص : ٩٢)، وغيرهم.

(٣)- ينظر : التّحديد، الدّاني، (ص:٢٣٧). وتنبَّهْ إلى أنَّ الدّاني وتبعَهُ الشَّاطبيُّ، ذكرَا الألفَ من حروف الحلقِ عند كلامهم على مخارج الحرُوف ولم يذكراها مع الحروف المظْهرة عند النُّون السَّاكنة والتَّنوين للعلَّة التي نصَّ عليها الشَّارح.

(٤)- في (أ) : (تحو) بالتّاء، والتّصويب من : (ب) و(ج).

القُـرّاء العشـرة بإخفائهمـا عنـد الغـين والخـاء[1]، وهـي لغـة لـبعض العـرب[2]، واسـتُثني لـه ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾ (الإسراء - ٥١)، و﴿إِنْ يَّكُنْ غَنِيّاً﴾ (النّساء - ١٣٤)، و﴿الْمُنْخَنِقَةُ﴾ (المائدة - ٤)، فتُظهر له النّون في هذه المواضع كباقي القـــرَّاء[3].

وقوله "حيث وقعا" أي : سواء كانا في كلمة أو كلمتين كما مثّلنا، والألف في "وقعا" ألف الاثنين تعود على النّون[4] والتّنوين.

فوجْه إظهارهما عند هذه الحروف بعدُ مخرجهما عن مخرجهنَّ؛ لأنّهن من الحلق وهما من طرف اللّسان، فامتنع الإدغام وكذا الإخفاء؛ لأنّه قريب منه ووجب الإظهار.

• **تنبيه** : ظاهر كلام النّاظم أنّ إظهار النّون السّاكنة والتّنوين عند حروف الحلق متساوٍ، لا تفاوُت فيه، وهو مذهب الأكثر، وذهب بعضٌ إلى أنّه متفاوتٌ، فيكون عند الهمزة والهاء أعلى، وعند الغين والخاء أدنى، وعند العين والحاء أوسط[5]، واختُلف في بقاء الغنّة في النّون السّاكنة والتّنوين وفي سقوطها منهما إذا أُظهرا عند حروف الحلق[6]، فذهب بعضهم إلى الأوّل، وذهب بعضهم إلى الثّاني وبه صرّح الدّاني[7]، وهو ظاهر كلام الشّاطبيّ[8].

---

(١)- ينظر : تحبير التّيسير، ابن الجزريّ، (ص : ٢٣٧)، وشرح الدّرة المضيّة، النُّويريّ، (ص : ٢٨٣)، وشرح الإمام السّمنّوديّ على متن الدّرة، (ص : ٦٠).

(٢)- ينظر : تهذيب اللّغة، الأزهريّ، (٥٦١/١٥)، ولسان العرب، ابن منظور، (٣٤٠/١٤)، ولم يَنْسبا ذلك لأيّ قبيلةٍ وإنمَّا نَقلا فقط فقالا : «حكاه النّضر عن الخليل، وإليه ذهب سيبويه» اهـ.

(٣)- ينظر : تحبير التّيسير، ابن الجزريّ، (ص:٢٣٧)، وشرح الدّرة المضيّة، النُّويريّ، (ص : ٢٨٣)

(٤)- في (أ) : (النّو) سقطت النّون الثّانية، والتّصويب من : (ب) و(ج).

(٥)- ينظر : الإقناع، ابن الباذش، (٢٥٦/١).

(٦)- نصَّ على هذا الخلاف ابنُ الجزريِّ في كتابه التّمهيد، (ص : ١٦٦).

(٧)- لم أقف على مصدر تصريحه بذلك ولكن يُنسب هذا التّصريح لشيخه أحمد بن فارس. ينظر : التّمهيد، ابن الجزريّ، (ص: ١٦٦)، والمنح الفكريّة، مُلاَّ علي القاري، (ص: ٢٠٦).

(٨)- ينظر : حرز الأمانيّ، الشّاطبيّ، البيت رقم : ١١٥١ ، (ص : ٩٢).

قلتُ : ويمكن أن يكون الخلاف لفظيًّا؛ فمن قال ببقاء الغنّة أراد بقاء أصلها؛ لأنّها لازمةٌ للميم والنّون ولو تنوينا، ومن قال بسقوطها أراد سقوط كمالها، فلا يُنافي أنّ أصلها موجودٌ، ثمّ بعد أن ظهر لي ذلك رأيتُه منصوصًا(١) فللّه الحمدُ.

ثـمّ قـــــال :

[١٤٢] وَأَدْغَمُوا فِي لَمْ يَرَوْا لَكِنَّهْ ❁ أَبْقَوْا لَدَى هِجَاءِ يَوْمٍ غُنَّهْ

تكلّم في هذا البيت على الحكم الثّاني من أحكام النّون السّاكنة والتّنوين، وهو الإدغام، فأخبر أنّ القرّاء أدغموها في هجاء "لم يرو"(٢)، وهو خمسة أحرف : اللاّم والميم والياء والرّاء والواو، وزاد كثير منهم الشّاطبي(٣) عليها النّون، وجمعوها في هجاء "يرملون"(٤)، ولم يرتض الدّانيّ(٥) زيادة النّون؛ لأنّ إدغامها في مثلها للتّماثل، والإدغام في هذا الفصل إنّما هو للتّجانس أو التّقارب، ولهذا لم يذكر النّاظم(٦) النّونَ مع هذه الأحرف؛ ولأنّ إدغامها في مثلها عُلِم ممّا قدّمه في إدغام المثلين، وأطلق الإدغام في هذا البيت وهو مقيّد بأن تكون النّون مع هذه الأحرف في كلمتين، فإن كانت معهنّ في كلمة واحدة وجب الإظهار لجميع القُرّاء، كما سيذكره آخر هذا الفصل، ثمّ إنّ إدغام النّون السّاكنة والتّنوين ينقسم إلى قسمين : كاملٌ وناقصٌ(٧).

---

(١)- نصَّ عليه مُلاًّ علي القاري في المنح الفكريّة، (ص : ٢٠٧)، والمرعشيّ في جُهد المقلّ، (ص : ١٤٨).

(٢)- ينظر : جامع البيان، الدّاني، (٧١٥/٢).

(٣) - ينظر : حرز الأمانيّ، الشّاطبيّ، البيت رقم : ٢٨٧، (ص : ٢٤).

(٤)- من "الرَّمَل" وهو سُرعة المشْي بلا شدَّة مع تَقَارب الخُطَى. ينظر : مرشدة المشتغلين، الطّبلاويّ، (ص : ٦١).

(٥)- ينظر : جامع البيان، الدّاني، (٧١٧/٢)، والتّحديد، الدّاني، (ص : ٢٣٩).

(٦)- في (جـ) : (النّـا) سقطت الظّاء والميم.

(٧)- ينظر : الفوائد المفهمة، يالوشة، (ص : ٧٠)، والمنح الفكريّة ،مُلاًّ علي القاري، (ص : ٢٠٧)، وتنبيه الغافلين، الصّفاقسيّ، (ص : ١٠١).

فالكامل (ويسمّى إدغاما محضًا) : هو الإدغام من غير غنّة مع التّشديد التّامّ ويكون في اللاّم والرّاء، نحو : ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾(البقرة -٢٣)، ﴿هُدىً لِّلْمُتَّقِينَ﴾(البقرة -١)، ﴿وَمَن رَّزَقْنَاهُ﴾ (النّحل -٧٥)، ﴿ثَمَرَةٍ رِّزْقاً﴾ (البقرة -٢٤) فتُبدل النّون والتّنوين لامًا عند اللاّم وراءً عند الرّاء، ويُدغمان فيهما من غير غنّة.

والإدغام النّاقص (ويسمّى إدغامًا غير محضٍ) : هو الإدغام مع الغنّة والتّشديد النّاقص، ويكون في هجاء "يوم"، وهو ثلاثة أحرف : الياء والواو والميم نحو : ﴿مَنْ يَّشْتَرِے﴾ (لقمان -٥)، ﴿يَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ﴾ (الرّوم -٣)، ﴿مِنْ وَّلِيٍّ وَلاَ نَصِيرٍ﴾ (البقرة -١٠٦)، ﴿مِن مَّآءٍ﴾(النّور -٤٢)، ﴿مَثَلًا مَّا﴾ (البقرة -٢٥)، وإلى إبقاء الغنّة مع هجاء "يوم"، أشار بقوله "لكنّهْ أبقوا لدَى هجاء يوم غنّهْ"، وهو استدراك على قوله "وأَدغموا في لم يروا"، والغنّة سيعرِّفُها بقوله آخر النّظم "والغنّة الصّوت الذي في الميم والنّون"، وما ذكره من إبقائها مع الإدغام في الأحرف الثّلاثة لا خلاف فيه بين القُرّاء، إلاّ ما رواه خلفٌ عن حمزة من الإدغام في الواو والياء بغير غنة[1]، ويُفهم من قوله "أَبقَوا لدى هجاء يوم غنّهْ" أنّها لا تبقى مع الإدغام في الحرفين الباقيين من حروف " لم يروا" وهما اللاّم والرّاء، وهو كذلك على المشهور المعمول به عند أئمّة الأمصار[2]، ورَوَى كثيرٌ الإدغام فيهما مع إبقاء الغنّة[3]، وليس بمقروءٍ به من طريق التّيسير[4] والشّاطبيّة[5].

واعلم : أنّ الغنّة كما تبْقَى عند الإدغام في هجاء "يوم"، كذلك تبقى عندَ إدغام النّون[6] والتّنوين نحو : ﴿مِن نَّصِيرٍ﴾ (الحجّ -٦٩)، ﴿مَلِكاً نُّقَاتِلْ﴾ (البقرة -٢٤٤).

---

(١)- ينظر : حرز الأمانيّ، الشّاطبيّ، البيت رقم : ٢٨٧، (ص : ٢٤)، والتّيسير، الدّاني، (ص : ٤٤)، والإقناع، ابن الباذش، (٢٤٩/١).

(٢)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (٢٣/٢).

(٣)- قال ابن الجزري في النّشر، (٢٤/٢) : «وصحَّت من طريق كتابنا نصًّا وأداءً عن أهل الحجاز والشَّام والبصرة» اهـ.

(٤)- لقول صاحبه فيه، (ص: ٤٤) : «واجتمعوا على إدغام النّون السّاكنة والتّنوين في الرّاء واللاّم بغير غنة» اهـ.

(٥)- لقول صاحبها في البيت رقم : ٢٨٦، (ص : ٢٤) :

وَكُلُّهُمُ التَّنْوِينَ والنُّونَ أَدْغَمُوا * بِلاَ غُنَّةٍ في اللاَّمِ وَالرَّا لِيَجْمُلاَ

(٦)- في (ب) : (النّرن) بالرّاء.

قلتُ : ولأجل إبقاء الغنّة مع الإدغام في النّون زادها كثير على حروف "لم يروا"، كما تقدّم، ومن تركها كالنّاظم[1] يُرَدُّ عليه أنّها وإن عُلمت من إدغام[2] المثلين، لكن لم يُعلم منه إبقاء الغنّة عند الإدغام فيها[3]، واتّفق أهل الأداء على أنّ الغنّة الظّاهرة مع الإدغام في الواو والياء غنّة المدغم وهو النّون والتّنوين، ومع الإدغام في النّون غنّة المدغم فيه[4]، واختلفوا فيها مع الإدغام في الميم، فالذي عليه الجمهور وهو الصّحيح أنّها غنّة الميم لا غنّة النّون والتّنوين؛ لأنّهما انقلبا إلى لفظ الميم[5]، وذهب بعضهم[6] إلى أنّها غنّة النّون والتّنوين المدغمين، ومتى قُلنا إنّ الغنّة الظّاهرة غنّة المُدغَم، كان الإدغام غير محضٍ ناقصَ التّشديد من أجل الغنّة الموجودة معه، فهي بمنزلة الإطباق الموجود مع الإدغام في ﴿أَحَطْتُّ﴾ و﴿بَسَطْتَّ﴾، وعلى القول بأنّ الغنّة مع الإدغام في الميم غنّة المدغم فيه يكون الإدغام محضًا كامل التّشديد[7]، وما ذكرناه من أنّ الإدغام إذا صاحبته غنّة المدغم يكون إدغاما ناقصا هو الصّحيح، خلافا لمن جعله إخفاءً وجعل إطلاق الإدغام عليه مجازًا[8]، ويؤيّد كونه إدغاما حقيقةً وُجود التّشديد فيه، إذِ التّشديد يمتنع مع الإخفاء كما سيأتي.

---

(١)- وكذلك المهدويّ في شرح الهداية، (٨٩/٠١ - ٩٠).

(٢)- في (ب) : (دغام) سقطت الهمزة.

(٣)- قال القسطلانيّ في اللآلئ السّنيّة، (ص : ٨٦ - ٨٧) : «ووجه بقاء الغنَّة؛ لأنَّ النُّون والتَّنوين إذا أُدغما في النُّون لم ينقلبا إلى غيرهما» اهـ.

(٤)- ينظر : المنح الفكريّة، مُلاًّ علي القاري، (ص : ٢٠٩)، وفتح الوصيد، السّخاويّ، (٢/ ٤٠٩ - ٤١٠)، والمفيد، المراديّ، (ص : ١٣٠).

(٥)- ينظر : المنح الفكريّة، مُلاًّ علي القاري، (ص : ٢١٠)، واللآلئ السّنيّة، القسطلانيّ، (ص : ٨٧)، وفتح الوصيد السّخاويّ، (٤١٠/٢)، وهو اختيار الدّاني في التّحديد، (ص : ٢٤١).

(٦)- منهم : ابن مجاهد في كتابه السّبعة، (ص : ٩٢) وأضافه غالبُ المؤلِّفين إلى ابن كَيْسان النَّحويِّ كالدّاني في التّحديد، (ص : ٢٤١).

(٧)- ينظر : شرح الهداية، المهدويّ، (٩١/١)، وفتح الوصيد، السّخاويّ، (٤١٠/٢-٤١١)، والنّشر، ابن الجزري، (٢٨/٢)، واللآلئ السّنيّة، القسطلانيّ، (ص : ٨٧ - ٨٨).

(٨)- القائل بذلك هو السَّخاويُّ في فتح الوصيد، (٤٠٩/٢)، وأبو شامة في إبراز المعاني، (٧١/٢)، والمراديُّ في المفيد، (ص: ١٣٠-١٣١) وفيه قال : «إذا كان القائلُ بأنَّه إخفاءٌ معترفًا؛ بأنَّ فيه تشديدًا يسيرًا فالخلافُ لفظيٌّ. والله أعلم.» اهـ.

فوجه إدغام النّون السّاكنة والتّنوين في اللاّم والرّاء التّقارب لاختلاف مخارجها على مذهب الجمهور، مع كونها من حروف طرف اللّسان، وأمّا على مذهب الفَرّاء ومن تبعه فوجه الإدغام التّجانس؛ لأنّها عندهم من مخرج واحد كما سيأتي، ووجه حذف الغنّة المبالغة في التّخفيف؛ لأنّ في إبقائها بعض ثِقل من أجل أنّ النّون والتّنوين أُبدلا حرفًا ليس فيه غنّة، ووجه إدغامهما في الواو والياء التّجانس في الجهر والاستفال والانفتاح ومشابهة الغنّة للمدّ، ووجه بقاء الغنّة مع الواو والياء الدّلالة على الحرف المدغم، ووجه إدغامهما في الميم التّجانس في الغنّة والجهر والاستفال والانفتاح والتّوسّط بين الرّخاوة والشّدّة، ووجه إدغامهما في النّون التّماثل(1).

والضّمير في قوله "لكنّهْ" ضمير الشّأن وهو اسم "لكنّ"، وجملة "أبقوا" خبر "لكنّ" و"لدى" بمعنى "عند" متعلّق "بأبقوا" و"غنّهْ" مفعوله. ثمّ قـــــــال :

[١٤٣] وَقَلَبُوهُمَـــــا لِحَـــــرْفِ الْبَـــاءِ ۞ مِيمًـــا وَقَـــالُوا بَعْـــدُ بِالإِخْفَـــاءِ

تكلّم في هذا البيت على الحكمين الباقيين من أحكام النّون السّاكنة والتّنوين، وهما القلب والإخفاء.

فأمّا **القلب** فمعناه **لغةً** : التَّحْوِيلُ(2).

واصـطلاحاً(3) : جعل الحرف حرفاً آخر، ويكون عند حرف واحد وهو الباء نحو : ﴿أَنۢبِئۡهُم﴾، ﴿أَنۢ بُورِكَ﴾ (النّمل - ٨)، ﴿عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ (فاطر - ٣٨)، فتُقلب النّون السّاكنة والتّنوين عند الباء ميما خالصة، كما أشار إليه بقوله "وقلبوهما لحرف الباء ميمًا" أي : قلبَ القرّاء نافعٌ وغيرُه النّون السّاكنة والتّنوين ميمًا عند الباء، وحينئذ تُخفى عند الباء بغنّةٍ من غير إدغام كما تخفى الميم الأصليّة عند الباء في نحو : ﴿وَمَن يَعۡتَصِم بِٱللَّهِ﴾ (آل عمران -١٠١)، فلا فرق في اللّفظ بين ﴿أَنۢ بُورِكَ﴾ (النّمل - ٨)، مثلاً وبين ﴿وَمَن يَعۡتَصِم بِٱللَّهِ﴾ (آل عمران -١٠١).

(١)- ينظر : الكشف، مكيّ بن أبي طالب، (١٦١/١)، واللآلئ السّنيّة، القسطلانيّ، (ص : ٨٦)، والمنح الفكريّة، مُلاّ علي القاري، (ص : ٢١٠)، والحواشي المفهّمة، ابن النّاظم، (ص : ٢٤٢)، وشرح المقدّمة الجزريّة، الأنصاريّ، (ص : ١٠٤)، والعقد النّضيد، السّمين الحلبيّ، (١٢٤٣/٢).

(٢)- ينظر : لسان العرب، ابن منظور، (٢٦٩/١١).

(٣)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (٢٦/٢)، والفوائد المفهمة، يالُوشه، (ص : ٧١).

وأمّا **الإخفاء** فمعناه **لغةً** : السَّتْرُ[1].

واصطلاحا[2] : النُّطق بحرف ساكن عَارٍ، أي : خَالٍ عن التّشديد على صفة بين الإظهار والإدغام مع بقاء الغنّة في الحرف الأوّل وهو النُّون السّاكنة أو التّنوين، ويكون الإخفاء عند باقي حروف الهجاء، والباقي منها بعد طرح[3] الحروف المتقدّمة في الأحكام الثّلاثة السّابقة خمسة عشر حرفا، وقد جمعْتُها في أوائل كلماتِ ثلاثة أبيات من[4] مشطور الرَّجز فقلت :

تُبْ كُنْ قَنُوعًا زاهدًا صَبُورَا * طَهِّـــرْ جَنَـانًا ثُـــمَّ دُمْ شَكُـــورَا

ذُدْ ظَـــالِـمًـا ضُـمَّ فَتًى سَتُـــورَا

وهذه أمثلةُ الإخفاء عندها على ترتيب الحروف عند المغاربة.

- فعند التّاء نحو[5]: ﴿كُنتُمْ﴾، ﴿مِن تَحْتِهَا﴾ (البقرة -٢٤)، ﴿جَنَّٰتٍ تَجْرِے﴾ (البقرة -٢٤).
- وعند الثّاء نحو : ﴿وَالأُنثِىٰ بِالأُنثِىٰ﴾ (البقرة - ١٧٧)، ﴿مِن ثَمَرَةٍ﴾ (البقرة - ٢٤)، ﴿قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ (المزّمّل -٤).
- وعند الجيم نحو : ﴿أَنجَيْنَا﴾، ﴿إِن جَآءَكُمْ﴾ (الحجرات-٦)، ﴿خَلْقاً جَدِيداً﴾ (الإسراء-٤٩).
- وعند الدّال نحو : ﴿أَندَاداً﴾، ﴿مِن دَآبَّةٍ﴾ (العنكبوت-٦٠)، ﴿كَأْساً دِهَاقاً﴾ (النّبأ-٣٤).
- وعنـد الـذّال نحـو : ﴿ءَآنذَرْتَهُمْ﴾، ﴿مِن ذَهَبٍ﴾ (الحـجّ -٢١)، ﴿وَكِيلًا ۝٢ ذُرِّيَّةَ﴾ (الإسراء - ٢، ٣).

---

(١)- ينظر : معجم مقاييس اللّغة، ابن فارس، (٣٧٠/١)، ولسان العرب، ابن منظور، (١٦٨/٦)، (١٦٠/٤).

(٢)- ينظر : التّيسير، الدّاني، (ص : ٤٤)، ومرشدة المشتغلين، الطّبلاويّ، (ص : ٩٢)، وشرح المقدّمة الجزريّة، الأنصاريّ، (ص : ١٠٥).

(٣)- في (ب) : (طرج) بالجيم.

(٤)- في (جـ) : (في).

(٥)- هذا اللّفظ سقط من : (جـ).

- وعند الزّاي نحو : ﴿أَنزَلْنَا﴾، ﴿فَإِن زَلَلْتُم﴾ (البقرة -٢٠٧)، ﴿صَعِيداً زَلَقاً﴾ (الكهف - ٣٩).
- وعند الطّاء نحو : ﴿يَنطِقُ﴾، ﴿مِن طِينٍ﴾ (ص -٧٥)، ﴿قَوْماً طَاغِينَ﴾ (الصّافات -٣٠).
- وعند الظّاء نحو : ﴿يَنظُرُونَ﴾، ﴿مِن ظَهِيرٍ﴾ (سبأ -٢٢)، ﴿ظِلّاً ظَلِيلًا﴾ (النّساء -٥٦).
- وعند الكاف نحو : ﴿أَنكَالًا﴾، ﴿وَإِن كَانُواْ﴾ (الجمعة -٢)، ﴿كِتَابٌ كَرِيمٌ﴾ (النّمل - ٢٩).
- وعند الصّاد نحو : ﴿يَنصُرْكُمْ﴾، ﴿وَلَمَن صَبَرَ﴾ (الشّورى -٤٠)، ﴿عَمَلًا صَالِحاً﴾ (الفرقان -٧٠).
- وعند الضّاد نحو : ﴿مَّنضُودٍ﴾، ﴿مِن ضُعْفٍ﴾ (الرّوم -٥٣)، ﴿وَكُلّاً ضَرَبْنَا﴾ (الفرقان - ٣٩).
- وعند الفاء نحو : ﴿فَانفَلَقَ﴾، ﴿مِن فَضْلِهِ﴾ (الرّوم -٤٥)، ﴿خَالِداً فِيهَا﴾ (التّوبة -٦٣).
- وعند القاف نحو : ﴿يَنقَلِبِ﴾، ﴿مِن قَرارٍ﴾ (إبراهيم -٢٨)، ﴿شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (البقرة -١٩).
- وعند السّين نحو : ﴿الإِنسَانُ﴾، ﴿مِن سُوءٍ﴾ (يوسف -٥١)، ﴿رَجُلًا سَلَماً﴾ (الزّمر -٢٨).
- وعند الشّين نحو : ﴿فَأَنشَرْنَا﴾، ﴿فَمَن شَهِدَ﴾ (البقرة-١٨٤)، ﴿غَفُورٌ شَكُورٌ﴾ (فاطر- ٣٠).

ولا خلاف بين القرّاء[1] في إخفاء النّون السّاكنة والتّنوين مع إظهار الغُنّة عند هذه الحروف، سواء اتّصلت[2] بهنّ النّون في كلمة أو انفصلت عنهنّ في كلمة أُخرى، إلاّ أنّه إذا كانا في كلمتين فالإخفاء في الوصل فقط، وأمّا التّنوين فلا يكون إلاّ منفصلاً كما هو ظاهر، وإلى هذا الحكم الرّابع وهو الإخفاء أشار بقوله "وقالوا بعدُ بالإخفاء" يعني : قالوا بعد ما ذكر من الإظهار والإدغام والقلب بالإخفاء عند باقي الحروف، هذا هو الظّاهر في بيانه، وأمّا جعْله من تمام الحكم الثّالث وهو

(١)- نقل الإجماع على ذلك، ابن الجزري في تحبير التّيسير، (ص : ٢٣٧)، والطّبلاويّ في مرشدة المشتغلين، (ص : ٩٣).

(٢)- في (ب) : (اتّضلت) بالضّاد.

القلب، بأنْ يُقال : المراد وقالوا بعدَ قلب النّون السّاكنة والتّنوين ميما بالإخفاء؛ أي : إخفاء الميم عند الباء، فيلزم عليه نَقصُ ما في الفصل عمّا في التّرجمة؛ لأنّه على هذا تَرجم إلى أربعة أحكام، وذكَر منها ثلاثة فقط وذلك مَعيب(١).

فإن قلتَ : يلزمُ على ما ذكرت أنّه هو الظّاهر أن يكون النّاظم لم ينصّ على الإخفاء بعد القلب؟.

فالجوابُ : إنّه لم ينصَّ عليه كأكثر المصنّفين لكونه اشتهر بين أهل الفنّ تقييدُ القلب بالإخفاء مع الغنّة؛ لأنّه هو المشهور، بل حكى أبو عليّ(٢) اتّفاق القرّاء والنّحويّين عليه(٣)، وقال ابن الجزريّ : «لم يُختلف فيه، ووهم من حكى القول بإظهار النّون عند الباء»(٤)، وخصّ -أعني ابن الجزري(٥)- الخلاف بالميم الأصليّة عند الباء نحو : ﴿وَمَا هُم بِمُومِنِينَ﴾ (البقرة - ٧) فقيل بإخفاءها وقيل بإظهارها، واختار الدّانيُّ(٦) فيها الإخفاء وهو الأشهر المعمول به.

واعلم : أنّ الإخفاء حالٌ بين الإظهار والإدغام، وهو عارٍ عن التّشديد كما نصّ عليه جميع الأئمّة(٧) إلاّ الأهوازيّ(٨) فقال : «المُخفى بين التّشديد والتّخفيف»(٩).

---

(١)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٢٣٧)، وتحصيل المنافع، السَّملاليّ، (ص : ١٩٨-١٩٩).

(٢)- هو : أبو علي الفارسي صاحب كتاب الحجّة للقرّاء السّبعة، حسب ما يظهر لي.

(٣)- لم أقف على مصدر كلامه لكن نقلَه عنه ابن القاضي في الفجر السّاطع، (١٣٢/٣).

(٤)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (٢٦/٢) بمعناه.

(٥)- ينظر : المصدر نفسه، (٢٦/٢).

(٦)- ينظر : التّحديد، الدّاني، (ص : ٣٢٢).

(٧)- منهم : الدّاني في التّيسير، (ص : ٤٤)، وابن الجزريّ في النّشر، (٢٧/٢).

(٨)- هو : أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازي، (٣٦٢ هـ - ٤٤٦ هـ) بدأَتْ عنايتُه بالقراءات في سنٍّ مبكّرة، وكان شيخُ القرّاء في عصره، وأعلاهم إسنادًا قرأ على علي بن الحسين الغضائريّ، وأحمد بن سهل الأشنانيّ، ومحمّد بن عبيد الله الخرقي، وغيرهم وقرأ عليه أبو غلام الهرّاس، وأبو القاسم الهُذليّ، ومن تصانيفه: الوجيز في شرح قراءات القرأة الثّمانية أئمة الأمصار الخمسة، والموجز وله توايلف في الحديث.

ينظر في ترجمة : معرفة القرّاء الكبار، الذّهبيّ، (٧٦٦/٢-٧٧١)، وغاية النّهاية، ابن الجزريّ، (٢٠٠/١-٢٠٢).

(٩)- ينظر : الوجيز، الأهوازيّ، (ص : ٨٣) ولفظه : «والمخفيّ بين المشدّد والمخفّف» اهـ.

وَرُدَّ[١] بأنّ مخرج النّون والتّنوين غير مَخرج هذه الحروف التي يُخفيَان عندها مع الغنّة؛ لأنّهما لا يُبدلان من جنس ما بعدهما، بل يبقيان كما هما في الإظهار، فيجب أن يكون حكمهما مع هذه الحروف حكمهما مع حروف الإظهار وهو التّخفيف المحض، ولهذا يفرّقون بين المـُخفَى والمـُدغم بأنّ المخفَى مخفّفٌ والمدغم مشدّد[٢]، ويقولون أُدغم في كذا وأُخفيَ عند كذا[٣].

ثمّ إنّ الإخفاء عند هذه الحروف ليس على حدّ السّواء، بل هو متفاوتٌ في القوّة على حسب قُربها من النّون والتّنوين، وبُعدها عنهما في المخرَج، فأقواه عند : الطّاء والدّال والتّاء، وأدناه عند : القاف والكاف، وأوسطه عند الحروف الباقية من الخمسة عشر[٤]، وأمّا الغنّة فلا تفاوتَ فيها عند جميع حروف[٥] الإخفاء على التّحقيق[٦]، ومقدارها حركتان كالمدّ الطبيعيّ.

فوجه القلب أنّ الإظهار متعسّر؛ لأنّه يستدعي الإتيان بالغنّة في النّون والتّنوين، ثمّ إطباق الشّفتين لأجل النُّطق بالباء عَقِب الغنّة، ولا يخفى ما في ذلك من الكُلفة والعُسر، ولم يدغم للتّباعد في المخرج وقلّة التّناسب، فتعيّن الإخفاء وتُوُصِّل إليه بالقلب ميمًا لمشاركتها للباء مخرجًا وللنّون غنّةً،

---

(١)- ردَّ عليه ابن الباذش في الإقناع، (٢٧٦/١-٢٧٧).

(٢)- ينظر: جامع البيان، الدّاني، (٧٣٥/٢)، والتّحديد، الدّاني، (ص : ٢٦٠).

(٣)- ينظر : الّلآلئ السّنيّة، القسطلانيّ، (ص : ٩١).

(٤)- ينظر : التّحديد، الدّاني، (ص : ٢٦٠)، وجامع البيان، الدّاني، (٧٣٥/٢)، والموضح، القرطبيّ، (ص : ١٧١ -١٧٢)، والتّمهيد، ابن الجزريّ، (ص : ١٧١)، وتنبيه الغافلين، الصّفاقسيّ، (ص : ١٠٣)، وعلم التّجويد، الغوثانيّ، (ص : ١٦٢).

(٥)- في (ب) : (حروق) بالقاف.

(٦)- يعني : لا تفاوُتَ فيها باعتبار الزَّمن حال الإخفاء، وإلاَّ فإنَّ مراتب الغنَّة أربعة وخلاصتُها :

- **غنَّةٌ أكملُ** : ومحلُّها الميم والنُّون المشدَّدتان حال الإدغام.
- **غنَّةٌ كاملةٌ** : ومحلُّها الميم والنُّون السَّاكنتان حال الإخفاء.
- **غنَّةٌ أنقصُ** : ومحلُّها الميم والنُّون المتحرِّكتان.
- **غنَّةٌ ناقصةٌ** : ومحلُّها الميم والنُّون السَّاكنتان حال الإظهار.

ينظر : هداية القاري، المرصفيّ، (ص : ١٧٧- ١٧٨)، وفتح ربِّ البريّة، صفوت محمود، (ص : ٦٧).

ووجه الإخفاء أنّ النّون السّاكنة والتّنوين لم يَبعُدا من الحروف الباقية كبعدهما من حروف الحلق حتىّ يجب الإظهار، ولم يقربا منها كقربهما من حروف "لم يروا" حتّى يجب الإدغام، فأُعطَيا معهنَّ حكمًا وسطًا بين الإظهار والإدغام، وهو الإخفاء[1].

• **تنبيه**[2] : يجب على القارئ أن يحترز من المدّ عند إخفاء النّون في نحو : ﴿كُنتُمْ﴾، وعند الإتيان بالغنّة من نحو : ﴿إِنَّ ٱلذِينَ﴾ (فصّلت -٢٩)، ﴿وَإِمَّا فِدَآءً﴾ (محمّد -٤)، وكثيرًا ما يَتسَاهل في ذلك من يبالغ في الغنّة، فيتولّد منها واوٌ أو ياءٌ فيصير اللّفظ "كونْتُم"، "إينَّ"، "إيمّا"، وهو خطأٌ قبيح وتحريف صريحٌ، وليحترز أيضا من إطباق اللّسان فوق الثّنايا العليا عند إخفاء النّون وهو خطأ أيضا، قال[3] في لطائف الإشارات : «وطريقُ الخلاص منه تجافي اللِّسان قليلاً عن مخرج النّون»[4] اهـ.

واللاّم في قول النّاظم "لحرف الباء" بمعنى عند، متعلّقة بـ"قلبوهما"[5] و"ميما"[6] مفعول ثان "لقلبوهما"[7]. ثمّ قــــــال :

[١٤٤] وَتُظْهَــرُ النُّــونُ لِــوَاوٍ أَوْ يَــا ❁ فِــي نَحْــوِ قِنْــوَانٍ وَنَحْــوِ الــدُّنْيَا

[١٤٥] خِيفَــةَ أَنْ يُشْبِــهَ فِــي اِدِّغَامِــهْ ❁ مَــا أَصْلُــهُ التَّضْعِيــفُ لِاِلْتِزَامِــهْ

ذكر في البيت الأوّل أنّ النُّون تُظهر عند الواو والياء في﴿قِنْوَانٌ﴾ و﴿ٱلدُّنْيا﴾، ونحوهما، ممّا كانت فيه النّون مع الواو والياء في كلمة واحدة، ولم يقع منه في القرآن إلاّ أربعة ألفاظ :

---

(١)- ينظر : شرح الهداية، المهدويّ، (٩١/١)، وجامع البيان، الدّاني، (٧٣٥/٢)، والمنح الفكريّة، مُلاًّ علي القاري، (ص : ٢١٣).

(٢)- ينظر : الفوائد المفهمة، يالوشه، (ص : ٧٢)، وتنبيه الغافلين، الصّفاقسيّ، (ص : ١٠٤)، وإتحاف فضلاء البشر، البنّا، (١٤٧/١).

(٣)- القائل هو القسطلانيّ -رحمه الله- صاحب الّلآلئ السّنيّة.

(٤)- ينظر : لطائف الإشارات، القسطلانيّ، (لوحة : ١٢٠، وجه : أ، سطر : ٦-٧) مخطوط.

(٥)- في (جـ) : (قبلوهما).

(٦)- في (أ) : (مما) سقطت الياء، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٧)- في (جـ) : (لقبلوهما).

﴿فِنْوَانٌ﴾ (الأنعام - ١٠٠) و﴿ٱلدُّنْيا﴾ اللّذان مثّل بهما النّاظم، و﴿صِنْوَانٍ﴾ (الرّعد - ٤) و﴿بُنْيَـٰنٌ﴾، وما ذكره هنا تقييدٌ لما أطلقه في قوله "وأدغموا في لم يروا"، (فكأنّه قال محلّ إدغام النّون السّاكنة في الواو والياء من حروف "لم يرو")[1] إذا كانت النّون في كلمة والواو والياء في كلمة أخرى، فإنْ كانت النّون معهما في كلمة واحدة، فتُظهَر وجوبًا للجميع، وإنّما اقتصر على النّون ولم يذكر التّنوين؛ لأنّه لا يكون إلاّ في الآخر، فلا يمكن وقوعه قبل تلك الحروف في كلمة واحدة، واقتصر على الواو والياء ولم يذكر غيرهما من حروف "لم يروا"؛ لأنّه لم يقع في القرآن منها مع النّون في كلمة واحدة غيرهما، ثمّ ذكر في البيت الثّاني علّة الإظهار في ذلك، فقال "خِيفة أن يُشبه في ادّغامه ما أصله التّضعيف" يعني : لو أُدغمت النّون في نحو : ﴿فِنْوَانٌ﴾ (الأنعام -١٠٠)، و﴿ٱلدُّنْيا﴾ فقيل "قِوَّان" و"الدُّيَّا" لأشبه المُدغم من ذلك، أي : الْتَبَسَ في حال إدغامه بما أَصله التّضعيف، أي : المضعّف أصالة، وهو ما تكرّر أحد أُصوله ك : ﴿رُمَّانٌ﴾، فلا يَدري السّامع هل هو ممّا أصله النّون فأُدغمت نونه، أَوْ هُو من المضعّف أصالة، فأُظهرت النّون خِيفة الالْتِباس بالمضعّف لو أُدغمت[2].

وقوله "لالتزامه" علّة للعلّة أي : وإنّما خِيف الالْتباس لأجل الْتِزام الإدغام، بسبب أنّ النّون لازمة للواو والياء لا يمكن انفصالها عنهما لكونها معهما في كلمة واحدة، فإنْ كانت النّون معهما في كلمتين نحو : ﴿مِن وَّالٍ﴾(الرّعد -١٢)، ﴿وَمَن يَّعْمَلْ﴾ (الزّلزلة -٩)، فلا لَبْس مع الإدغام؛ لأنّ النّون تنفصل عنهما عند الوقف عليها[3].

وقوله "تُظهر" مضارع مبنيّ للنّائب، والنّون نائب فاعله، واللاّم في قوله "لواو" بمعنى "عند" متعلّقة ب"تُظْهَرُ"، و"خِيفَةَ" منصوبٌ على المفعوليّة لأجله، واللاّم في قوله "لالتزامه" للتّعليل متعلّقة ب"خِيفَـةَ".

---

(١)- ما جعلتُه بين قوسين سقط من : (ج).

(٢)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٢٤٠-٢٤١)، وتحصيل المنافع، السَّملاليّ، (ص : ١٩٩-٢٠٠)، والتّحديد، الدّاني، (ص : ٢٤١)، والتّمهيد، ابن الجزريّ، (ص : ١٦٧)، وشرح الهداية، المهدويّ، (٩٢/١)، وجامع البيان، الدّاني، (٧١٨/٢)، واللّآلئ السّنيّة، القسطلانيّ، (ص : ٨٨)

(٣)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ١٤١)، وتحصيل المنافع، السَّملاليّ، (ص : ٢٠٠).

ثمّ قـــــــــال :

﴿باب أحكــام الفتــح والإمـــالة﴾

[١٤٦] القَـوْلُ فِـي المَفْتُـوحِ وَالْمُمَـالِ ❁ وَشَـرْحِ مَـا فِيـهِ مِـنَ الأَقْـوَالِ

ذكر في هذا الباب ثلاثة أشياء ترجم لها بهذا البيت وهي : ما يُفتح وما يُمال من الألفات، يعني : من غير خلاف، وما في بعض المُمال من الخلاف، وإلى هذا الثّالث أشار بقوله "وشرح" أي: بيان ما فيه من الأقوال.

فـ"ال" في "المفتوح والمُمال" موصولة صادقة على الألفات، والضّمير في قوله "فيه" يعود على "ال" من الممال على حذف مضافٍ أي : بعض المُمال، والمراد بالفتح في هذا الباب فتح القارئ فمهُ بالحرف، لا فتح الألف إذِ الألفُ لا تقبل الحركة، وينقسم الفتحُ إلى شديد ومتوسط(١)؛ فالشّديد نهاية فتح الفم بالحرف، ويسمّى التّفخيم، ويَحْرُم في القرآن، وليس من لغة العرب، وإنّما يوجد في لغة العجم(٢)، والفتح المتوسّط هو ما بين الفتح الشّديد والإمالة المتوسّطة، وهو الذي يستعمله أصحاب الفتح من القرّاء(٣).

والإمالة لغةً : التَّعْوِيجُ(٤)، يُقال أَمَلْتُ الرُّمحَ ونحوه إذا عوّجته عن استقامته، وتنقسم في الاصطلاح(٥) إلى قسمين : كبرى وصغرى؛ فالكبرى أن تقرِّب الفتحة من الكسرة والألف من الياء من غير قلب خالص ولا إشباع مبالغ فيه، وهي المحضة، وإذا أُطلقت الإمالة انصرَفَت إليها، وتسمّى

(١)- ينظر : الفتح والإمالة، الدّاني، (ص : ١٣)، والإتقان، السيّوطيّ، (٢٥٤/١).

(٢)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (٢٩/٢-٣٠)، والإتقان، السّيوطيّ، (٢٥٤/١).

(٣)- ينظر : الفتح والإمالة، الدّاني، (ص : ١٣)، والنّشر، ابن الجزريّ، (٣٠/٢)، والإتقان، السّيوطيّ، (٢٥٤/١).

(٤)- ينظر : تهذيب اللّغة، الأزهريّ، (٤٦/٣- ٤٨)، ومعجم مقاييس اللّغة، ابن فارس، (١٩٥/٢).

(٥)- ينظر : القواعد والإشارات، الحمويّ، (ص : ٥٠)، ومقدّمة في أصول القراءات، ابن الطّحان، (ص : ٤٢).

بالبطح والإضجاع[1]؛ لأنّك لمّا قرّبت الفتحة من الكسرة والألف من الياء، فكأنّك بطَحْت الفتحة والألف، أي : رميتهما وأضجعتهما إلى الكسرة.

والصُّغرى : هي ما بين الفتح المتوسّط والإمالة المحضة، ولهذا يُقال لها بين بين، وبين اللفظين[2]، أي : لفظ الفتح ولفظ الإمالة، وتسمّى بالتّقليل[3]، وقد يُطلق عليها لفظ الإضجاع[4] أيضا، ولمّا كان في القسمين تغيير للألف بتعويجها عن استقامتها في النّطق وتحريفها عن مخرجها إلى نحو مخرج الياء ولفظها، سمّي ذلك التّغيير إمالةً.

والفتح والإمالة لغتان فصيحتان نزل بهما القرآن، وقرأ بهما رسول الله ﷺ فالفتحُ لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة عامّة أهل نجد من تميم وأسد وقيس[5]، واختُلف هل الفتح أصل والإمالة فرع عنه، أو كلٌّ منهما أصل[6]؟. فذهب الجمهور إلى الأوّل؛ لأنّ كلّ ما يُمال يجوز فتحه من غير عكس؛ ولأنّ الفتح لا يحتاج إلى سبب بخلاف الإمالة فلا بدّ لها من سبب، وأسبابها عند ورش خمسة[7] :

- **الأوّل** : انقلاب الألف عن الياء.

- **الثّاني** : شبه الألف بالمنقلب عن الياء.

---

(١)- ينظر : الفتح والإمالة، الدّاني، (ص : ١٤)، والقواعد والإشارات، الحمويّ، (ص : ٥٠)، والإتقان، السّيوطيّ، (٢٥٤/١).

(٢)- ينظر : منح الفريدة الحمصيّة، ابن عظيمة، (ص : ٣٧٨)، والكشف، مكّيّ بن أبي طالب، (١٧٨/١)، وشرح طيّبة النّشر، ابن الجزريّ، (ص : ١١٥).

(٣)- ينظر : القواعد والإشارات، الحمويّ، (ص: ٥٠)، والإتقان، السّيوطيّ، (٢٥٤/١).

(٤)- ينظر : الموضّح، ابن أبي مريم، (٦٦٨/٢) وفيه قال : «وأمّا إضجاع نافع فإنّه إمالة إلاّ أنّها غير مشبعة» اه.

(٥)- ينظر : الفتح والإمالة، الدّاني، (ص : ١٢)، والنّشر، ابن الجزريّ، (٣٠/٢)، والإتقان، السّيوطيّ، (٢٥٣/١).

(٦)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (٣١/٢-٣٢)، والفتح والإمالة، الدّاني، (ص : ١٢) وفيه ذكر خمسة دلائل على ما ذهب إليه الجمهور.

(٧)- ينظر : شرح الهداية، المهدويّ، (٩٢/١)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٢٤٢)، وفيهما أنّ أسباب الإمالة ستّة وهي ترجع إلى ما ذكره الشّارح إلاّ السّبب الرّابع فإنّه لا يوجدُ له مثال عند ورشٍ.

- **الثّالث** : الكسر الواقع بإثر الألف.

- **الرّابع** : رسم الألف بالياء في المصحف سوى ما استثني من الكلمات الآتية.

- **الخامس** : الإمالة التي يمال لأجلها.

ونظمتُها فقلتُ :

أَمَالَ وَرْشٌ كُلَّ مَا فِي البَابِ * لِسَبَبٍ مِنْ خَمْسَةٍ أَسْبَابِ
وَهْيَ انْقِلاَبُ أَلِفٍ عَنْ يَاءِ * وَشَبَهٍ بِهِ وَكَسْرٍ جَائِي
بِأَثَرِ الأَلِفِ وَالرَّسْمُ بِيَا * لَهَا بِمُصْحَفٍ سِوَى مَا اسْتُثْنِيَا
ثُمَّ الإِمَالَةُ التِي يُمَالُ * لأَجْلِهَا (رَأَى) لهَاَ مِثَالُ

وهذه الأسباب كلُّها تؤخذ من كلام النّاظم فيما سيأتي، وجميعها يَرجع إلى الياء والكسرة، والغرض الأصليّ من الإمالة تناسب الأصوات وتقاربها؛ لأنّ النّطق بالياء والكسرة متسفّلٌ، وبالفتحة والألف متصعّدٌ مستعلٍ، وبالإمالة تصير الأصوات من نمط واحد في التّسفّل والانحدار، وقد تَرِدُ الإمالة للتّنبيه على أصل الألف أو غيره[1]. ثمّ قال :

[١٤٧] أَمَالَ وَرْشٌ مِنْ ذَوَاتِ اليَاءِ * ذَا الرَّاءِ فِي الأَفْعَالِ وَالأَسْمَاءِ
[١٤٨] نَحْوُ رَأَى بُشْرَى وَتَتْرَا وَاشْتَرَى * وَيَتَوَارَى وَالنَّصَارَى وَالقُرَى

القرّاء بالنّسبة إلى الفتح والإمالة على ثلاثة أقسام[2] : **قسم فتح ولم يمل شيئًا** كالمكيّ، **وقسمٌ أمال بقلّة** كقالون وسيأتي ما يُميله، **وقسم أمال بكثرة** كورش من طريق الأزرق، فممّا أماله ورشٌ دون قالون كلّ ألف متطرّفة منقلبة عن ياء، أو زائدة للتّأنيث، إذا كان قبلها راء متّصلة بها، وإلى هذا أشار بالبيت الأوّل فقوله "أمال ورش" يريد إمالة بين بين كما سيصرّح به آخر الباب،

---

(١)- ينظر : إبراز المعاني، أبو شامة، (٧٧/٢)، والفتح والإمالة، الدّاني، (ص : ١٢)، والإقناع، ابن الباذش، (٢٦٨/١)، والنّشر، ابن الجزريّ، (٣٥/٢).

(٢)- ينظر : غاية الاختصار، أبو العلاء العطّار، (٢٦٧/١- ٢٦٨)، وإتحاف فضلاء البشر، البنّا، (٢٤٨/١)، وشرح طيّبة النّشر، النّويريّ، (٥٦٥/١).

وأراد بذوات الياء كلّ ألف متطرّفة ترجع إلى الياء، سواء كان أصلها الياء أو كانت زائدة للتّأنيث كما يُرشد إليه تمثيلهُ بعدُ، وإن كانت ذوات الياء إنّما تصدُق حقيقةً على الألفات التي أصلها الياء(١)، واحترز بذوات الياء عن ذوات الواو، وهي هنا الأَلِفات المتطرّفة التي أصلها الواو وسيأتي حكمها، واحترز بها أيضا عن ألف التّنوين نحو : ﴿ذِكْرًا﴾ و﴿عِوَجًا﴾ و﴿أَمْتًا﴾، وعن ألف التّثنية كألف ﴿إِثْنَتَا عَشْرَةَ﴾ (البقرة -٥٩) و﴿إِلَّآ أَنْ يَّخَافَآ﴾ (البقرة -٢٢٧) فلا إمالة فيهما، وقوله "ذا الرّاء" يعني : به الألف الذي قبله راء متّصلة به كما يرشد إليه تمثيله بعد.

والضّابط الذي يُعرف به أصل الألف المتطرّفة، تَثنية الاسم وإسناد الفعل إلى تاء الضّمير(٢)، فإن ظهرت الياء فأصل الألف الياء، وإن ظهرت الواو فأصل الألف الواو، تقول في اليائيّ من الأسماء ك : ﴿هُدىً﴾ و﴿فَتىً﴾، "هديان" و "فتيان"، وفي الواو من الأسماء ك : ﴿أَلصَّفَا﴾ و﴿سَنَا﴾، "صفوان" و"سنوان"، وتقول في اليائيّ من الأفعال ك : ﴿رَمىٰ﴾ و﴿فَسَقىٰ﴾ "رميت" و"سقيت"، وفي الواويّ منها ك : ﴿عَفَا﴾ و﴿نَجَا﴾، "عفوت" و"نجوت"، ثمّ مثّل في البيت الثّاني بسبعة أمثلة، الألفُ في أربعة منها منقلبة عن ياء وهي : ﴿رَءَا﴾ و﴿إَشْتَرىٰ﴾، و﴿يَتَوَٰرىٰ﴾ و﴿أَلْقُرىٰ﴾، وفي الثّلاثة الباقية وهي : ﴿بُشْرىٰ﴾ و﴿تَتْرا﴾ و﴿أَلنَّصَٰرىٰ﴾، ألف التّأنيث.

فأمّا ﴿رَءَا﴾ فأصلُهُ "رَأَيَ" على وزن "فَعَلَ" بفتح العين، تحرّكت الياء وانفتح ما قبلها، فقُلبت ألفًا فصار ﴿رَءَا﴾ وألفه منقلبه عن ياء؛ لأنّك إذا أسندتّه إلى تاء الضّمير قلتَ "رَأَيْتَ"، وكما تُمال ألف ﴿رَءَا﴾ لورش، تُمال الرّاء قبلها لأجل إمالتها وإمالة الفتحة قبلها، كما نصّ عليه أئمة الفنّ كالدّاني(٣) والشّاطبيّ(٤)، وهذه من الإمالة للإمالة، وهي مخصوصة عند ورش ب﴿رَءَا﴾ إذا لم يكن بعده ساكنٌ سواءٌ اتّصل به ضمير ك : ﴿رءِاهُ﴾ و﴿رءِاهَا﴾ أم لا، فلا تُمال الرّاء عنده

---

(١)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٢٤٣)، وتحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ٢٠٢)

(٢)- ينظر : الكشف، مكّيّ بن أبي طالب، (١/١٨٠-١٨١)، وفيه ضوابطُ أخرى غير ما ذُكر، وتَنَبَّهْ إلى أنَّ هذا الضَّابط إنمَّا يعرِّفك أصل الثّلاثيّات فقط، وأمَّا مازاد عليها فسيأتي بيانه. ينظر : شرح طيّبة النّشر، النّويريّ، (٥٦٧/١).

(٣)- ينظر : الفتح والإمالة، الدّاني، (ص : ١٨٥-١٨٦)

(٤)- ينظر : حرز الأمانيّ، الشّاطبيّ، البيت رقم : ٦٤٦-٦٤٧، (ص : ٥١).

من ﴿رَمىٰ﴾ ولا النّون من ﴿نَـَٔا﴾ وإنّما خُصَّت الرّاءُ من ﴿رَءَا﴾ بذلك حملاً على مضارِعه وهو ﴿يَرىٰ﴾ في إمالته اتّفاقا عند الأزرق، بخلاف ﴿رَمىٰ﴾ و﴿نَـَٔا﴾ فإنّ مضارع الأوّل لا إمالة فيه، ومضارع الثّاني في إمالته خلاف، ولحمل ﴿رَءَا﴾ على مضارعه أُلحقت الإمالة فيه بذوات الرّاء، فأُمليت من غير خلاف مع أنّ الرّاء لم تتّصل فيه بالألف بل فُصلت بالهمزة، ولإلحاق إمالة ألف ﴿رَءَا﴾ بالرّائية جعله النّاظم من أمثلة الرّائيّة.

وأمّا ﴿اَشْتَرىٰ﴾ و﴿يَتَوَٰرىٰ﴾، فألفُهما منقلبة عن ياء؛ لأنّك إذا أسندتهما إلى تاء الضّمير قلت "اشتَرَيْتُ" و"تَوَارَيْتُ"، وكذلك ألف ﴿اُلْقُرىٰ﴾ منقلبة عن ياء؛ لأنّك إذا سمّيت به ثمّ ثنّيته قلت "القُرَيَانِ"، وأمّا ألف ﴿بُشْرىٰ﴾ و﴿تَتْراَ﴾ و﴿اُلنَّصَٰرىٰ﴾ فهي زائدة غير منقلبة عن شيء؛ وإنّما هي ألف التّأنيث المقصورة وتكون في خمسة أوزان[1] :

- **الأوّل** : فَعْلَى (بفتح الفاء) كـ : ﴿تَتْراَ﴾ وأصله "وَتْرَا"، أُبدلت[2] واوهُ تاءً مأخوذٌ من المواترة وهي المتابعة مع مُهلة، فمعنى ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْراَ﴾ (المومنون - ٤٤)، أي : واحداً بعد واحدٍ، فإن لم تكن مُهلة فهي مداركةٌ ومواصلةٌ.

- **الثّاني** : فُعْلَى (بضمّ الفاء) نحو ﴿بُشْرىٰ﴾.

- **الثّالث** : فِعْلَى (بكسر الفاء) نحو ﴿ذِكْرىٰ﴾.

- **الرّابع والخامس** : فَعَالَى (بفتح الفاء) وفُعَالَى (بضمّها) نحو : ﴿نَصَٰرىٰ﴾ و﴿اُسَٰرىٰ﴾ وإنّما أُميلت ألف التّأنيث مع كونها زائدة؛ لأنّها أشبهت المنقلبة عن الياء لكونها ترجع إلى الياء في التّثنية والجمع بالألف والتّاء تقول : إذا ثنّيت نحو : ﴿بُشْرىٰ﴾ و﴿اُخْرىٰ﴾، "بُشْرَيَانِ" و"أُخْرَيَانِ"، وإذا جمعتهما "بُشْرَيَاتٌ" و"أُخْرَيَاتٌ"، فأُخِذ من كلام النّاظم هنا سببان من أسباب الإمالة وهما : انقلاب الألف عن الياء، وشبهها بالمنقلب عن الياء، وتقدَّم سببٌ ثالثٌ وهو الإمالة للإمالة في ﴿رَءَا﴾ ولا خلاف عن ورش في إمالة الألف المتطرّفة الواقعة بعد الرّاء، سواء كانت منقلبةً عن

(١)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٢٤٦)، وتحصيل المنافع، السَّملاليّ، (ص : ٢٠٢)، وإبراز المعاني، أبوشامة، (٨٦/٢)، وشرح طيّبة النّشر، النّويريّ، (٥٦٨/١).

(٢)- هذا اللّفظ سقط من : (ج).

ياء أو للتّأنيث[1] إلاّ في ﴿أَرِيٰكَهُمْ﴾ (الأنفال - ٤٤) كما سيأتي، وكذا لا خلاف عنه في إمالة الألف والهمزة من ﴿رَءَا﴾ وفي إمالة الرّاء قبلهما[2].

ثمّ قـــــــــال :

[١٤٩] وَالخُلْـفُ عَنْـهُ فِـي أَرَاكَهُـمْ وَمَـا ❁ لاَ رَاءَ فِيـــهِ كَالْيَتَـــامَى وَرَمَـــى

لمّا ذكر بعض ما يُمال لورشٍ من غير خلاف، تعرّض في هذا البيت والبيت الآتي بعده إلى ما في إمالته خلافٌ عنه وهو كلمة وأصلان :

- **فالكلمة** : هي ﴿أَرِيٰكَهُمْ﴾ بـ(الأنفال - ٤٤)، وإلى الخلاف فيها أشار بقوله "والخلف عنه في أريكهم" أي : الخلاف عن ورش ثابتٌ في ﴿أَرِيٰكَهُمْ﴾ (الأنفال - ٤٤)، فله فيها وجهان : التّقليل كسائر ذوات الرّاء وهو المشهور من طريق الأزرق[3]، والفتح وهو رواية أكثر المصريّين[4]، وعليه تكون مستثناة من ذوات الرّاء[5]، ووجهُ استثنائها بُعْدُ الألف فيها عن الطّرف بكثرة الحروف المتّصلة بها بعدها، والوجهان في الشّاطبيّة[6]، ونصّ عليهما ابن شُريح[7] ورجّح التّقليل،

(١)- ينظر : جامع البيان، الدّاني، (٧٦٣/٣)، والفتح والإمالة، الدّاني، (ص: ٩٣-١١٧)، والكافي، ابن شُريح، (ص : ٦١).

(٢)- ينظر : الإقناع، ابن الباذش، (٣٠٨/١)، والمختصر البارع، ابن جُزيّ، (ص : ٨٢).

(٣)- ينظر : جامع البيان، الدّاني، (٧٦٣/٣).

(٤)- ينظر : المستنير، أبو طاهر البغداديّ، (٥٣٧/١).

(٥)- ينظر : منح الفريدة الحمصيّة، ابن عظيمة، (ص : ٣٧٨)، وفيه أنَّه قرأها بالفتح.

(٦)- ينظر : حرز الأمانيّ، الشّاطبيّ، البيت رقم : ٣١٤، (ص : ٢٦).

(٧)- ينظر : الكافي، ابن شُريح، (ص : ٦١).

وبه قطع الدّاني في التّيسير[1]، وأبو الحسن بن غلبون[2]، وكلا الوجهين مقروء به والمقدّم التّقليل.

والأصل الأوّل ممّا في إمالَته خلاف : هو ما أشار إليه بقوله "وما لا راء فيه" أي : الخلف عن ورش أيضا في كلّ ما ليس فيه راء من ذوات الياء المتقدّم بيانها عند قوله "أمال ورش من ذوات الياء"، سواء رُسمت بالياء وهو الأكثر، أم بالألف وذلك بسبعة مواضع لا خلاف في رسمها بالألف[3] وهي ﴿عَصانِي﴾ بـ(إبراهيم - ٣٨) و﴿أَقْصَا﴾ بـ(سبحان -١) و﴿تَوَلَّاهُ﴾ بـ(الحجّ - ٤) و﴿أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ﴾ بـ(القصص - ١٩) و(يس - ١٩) و﴿سِيماهُمْ﴾ بـ(إنّا فتحنا - ٢٩)، و﴿طَغَا ٱلْمَآءُ﴾ بـ(الحاقة -١٠)، ثمّ مثّل لهذا الأصل بمثالين وهما : ﴿ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ و﴿رَمَىٰ﴾، وكرّر المثال إشارةً إلى أنّ المراد بـ"ما لا راء فيه" من ذوات الياء ما تَرجِع ألفُه إلى الياء، سواء انقلبت عن الياء تحقيقًا أو كانت زائدة للتّأنيث، وخرج بقولنا "انقلبت عن الياء" الألفُ المنقلبةُ عن الواو في الأسماء الثّلاثيّة[4] كـ : ﴿شَفَا﴾ و﴿سَنَا﴾ و صفا[5]، والمنقلبة عن الواو في الأفعال الثّلاثيّة[6] كـ : ﴿دَعَا﴾ و﴿دَنَا﴾ و﴿عَفَا﴾، وخرج بقولنا "تحقيقًا" نحو : ﴿ٱلْحَيَوٰةَ﴾ و﴿مَنَوٰةَ﴾ للاختلاف في أصلهما فلا إمالة في ذلك كلّه[7]، فمن المنقَلب عن الياء في الأفعال، مثال النّاظم وهو :

---

(١)- لم يصرّح بلفظه وإنّما هو مفهومُ إطلاقه على جميع ما يقرأُه حمزةُ والكسائيُّ بالإمالة فإنَّ ورشًا يقرأه بين اللّفظين. ينظر: التّيسير، الدّاني، (ص : ٤٦). وقال الدّاني في الفتح والإمالة، (ص : ١٩٥)، بعد أنْ حكى فيه الخلاف : «وكذلك أقرأني ابن خاقان وابن غلبون، يعني : بالتّقليل وهو القياس» اهـ.

(٢)- لم يصرّح بلفظه وإنّما هو مفهومُ إطلاقه بأنَّ ورشًا يقرأُ بين اللّفظين كلَّ ما كان على وزن "أَفْعَلَ" وهو فعلٌ ماضٍ فيه راء بعدها ياءٌ، أو كان رأس آية. ينظر : التّذكرة، ابن غلبون، (١٩٧/١- ١٩٨).

(٣)- ينظر: مختصر التّبيين، أبوداود، (٦٩/٢)، والمقنع، الدّاني، (ص : ٧٠)، وهجاء مصاحف الأمصار، المهدويّ، (ص : ٥١)، ولم يذكر المهدويُّ موضعَ سورة إبراهيم.

(٤)- ينظر : التّقريب والحرش، ابن المرابط، (ص : ١٤)، والكافي، ابن شريح، (ص : ٦٠)، وسيأتي عدُّها.

(٥)- لا يوجد هذا اللّفظ في القرآن الكريم ومراد الشّارح، ﴿ٱلصَّفَا﴾ بسورة (البقرة -١٥٧).

(٦)- ينظر : التّقريب والحرش، ابن المرابط، (ص : ١١٤-١١٥)، والتّذكرة، ابن غلبون، (١٩٠/١)، والكافي، ابن شريح، (ص : ٦٠)، وسيأتي عدُّها.

(٧)- ينظر : إتحاف فضلاء البشر، البنّا، (٢٤٨/١)، وإبراز المعاني، أبو شامة، (١٥٨/٢).

﴿رَمىٰ﴾ ومثلُه ﴿نَـٔا﴾ و﴿عَسىٰ﴾ و﴿عَصانِی﴾ وعصاه[1] و﴿هَدىٰنِی﴾ و﴿أَوْصىٰنِی﴾ و﴿أنسىٰنِیهِ﴾ و﴿ءَاتىٰنِیَ﴾، وكذا الألف التي بعد الهمزة في ﴿تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ (الشّعراء - ٦١) لدى الوقف على ﴿تَرَٰٓءَا﴾ وما أشبه ذلك، ومن المنقلب عن الياء في الأسماء ﴿ٱلْهُدىٰ﴾ و﴿هُدایَ﴾ و﴿إِنیٰهُ﴾ و﴿تُقیٰةً﴾ و﴿تُقاتِهِۦ﴾ و﴿ٱلرُّءْیا﴾ و﴿رُءْیٰیَ﴾ و﴿مَثْوایَ﴾ و﴿مَحْیایَ﴾ و﴿مَّحْیاهُمْ﴾ و"خطايا"[2] و﴿ٱلْحَوَایآ﴾ و﴿ٱلأَیَـٰمىٰ﴾ ونحو ذلك، وممّا أَلِفه للتّأنيث مثال النّاظم وهو ﴿ٱلْیَتَـٰمىٰ﴾ ومثله : ﴿كُسَالىٰ﴾ و﴿السَّلْوىٰ﴾ و﴿إِحْدَى﴾ و﴿ٱلدُّنْیا﴾ وشبه ذلك، وقد قدّمنا قريبًا الضّابط الذي تُعرَف به ذوات الياء وذوات الواو، وهو ضابطٌ يُعرف به أصل كلّ ألف متطرّفة في ثلاثيٍّ من الأسماء والأفعال.

فإذا زاد الثّلاثيّ على ثلاثة أحرف رُدّت ألفه إلى الياء، ولو كانت منقلبةً عن واو فيصير الواويّ يائيّا نحو : ﴿يَرْضىٰ﴾ أصله "يَرْضَوُ" فوقعت الواو رابعة متطرّفة فقُلِبت ياءً ثمَّ قُلِبت الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، ومثل : ﴿یَرْضىٰ﴾ ﴿یُدْعىٰٓ﴾ و﴿یَتَزَكّىٰ﴾ و﴿زَكَّىٰهَا﴾ و﴿تَزَكّىٰ﴾ و﴿نَجّىٰنَا﴾ و﴿فَأَنجىٰهُ﴾ و﴿تُتْلىٰ﴾ و﴿إِبْتَلىٰٓ﴾ و﴿تَجَلّىٰ﴾ و﴿فَمَنِ إِعْتَدىٰ﴾ و﴿فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ﴾ (طه -١١١) و﴿مَنِ إِسْتَعْلىٰ﴾ (طه -٦٣)، ومن ذلك "أَفْعَل" في الأسماء نحو : ﴿أَدْنىٰٓ﴾ و﴿أَزْكىٰ﴾ و﴿أَرْبىٰ﴾ وأعلى[3]؛ لأنّ لفظ الماضي من ذلك كلّه تظهر فيه الياء إذا أَسْنَدَت الفعلَ إلى تاء الضّمير نحو : "أدنَيْتَ" و"أزكَيْتَ" إلى آخرها، وأمّا فيما لم يسمّ فاعله نحو ﴿یُدْعىٰٓ﴾ فلظهور الياء في : "دُعيتَ" و"يُدْعَيَان"، فتبيّن من هذا أنّ الثّلاثيّ المزيد يكون اسمًا نحو : ﴿أَدْنىٰٓ﴾، وفعلاً ماضيا نحو : ﴿إِبْتَلىٰٓ﴾ و أنجى[4]، ومضارعًا مبنيًّا للفاعل نحو : ﴿یَرْضىٰ﴾، وللمفعول نحو : ﴿یُدْعىٰٓ﴾ وذلك كلّه يندَرجُ تحت قول النّاظم "وما لا راء فيه"[5]،

---

(١)- لم يظهر لي وجه التّمثيل بهذه الكلمة؛ لأنّها اسم وليست من الأفعال، ولم يرد فعلٌ في القرآن باللّفظ المذكور.

(٢)- لا يوجد هذا اللّفظ في القرآن الكريم ومراد الشّارح، ﴿خَطَـٰیَـٰكُمْ﴾ بسورة (البقرة -٥٧) ونحوه.

(٣)- لا يوجد هذا اللّفظ في القرآن الكريم ومراد الشّارح، ﴿ٱلأَعْلىٰ﴾ حيث ورد.

(٤)- لا يوجد هذا اللّفظ في القرآن الكريم ومراد الشّارح، ﴿فَأَنجىٰهُ﴾ بسورة (العنكبوت -٢٣) ونحوه.

(٥)- ينظر : إبراز المعاني، أبو شامة، (٩١/٢-٩٢)، وتحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ٢٠٦-٢٠٧)، والنّشر، ابن الجزريّ، (٣٦/٢)، وإتحاف فضلاء البشر، البنّا، (٢٤٩/١- ٢٥٠)، وشرح طيّبة النّشر، النّويريّ، (٥٧٤/١).

ويندرجُ فيه أيضا : ﴿يَٰوَيْلَتَىٰٓ﴾ و﴿يَٰحَسْرَتَىٰ﴾ و﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾؛ لأنّ الألف فيها منقلبة عن ياء المتكلّم(١)، وكذا : ﴿كِلْتَا﴾ من ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾ (الكهف -٣٣) عند الوقف عليها؛ لأنّ أَلِفَها عند البصريّين للتّأنيث والتّاء مُبدلةً من واو(٢) والأصل "كِلْوَى"، فيجري في جميع ذلك الخلاف في الفتح والإمالة، وأمّا : ﴿كِلَاهُمَا﴾ و﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ و﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾ و﴿مَرْضَاتِ﴾ كيفما جاء، فليس فيها لورش إلاّ الفتح(٣) على الصّحيح المقروء به عندنا.

وقولُه "ما لا راء فيه" معطوف على "أراكهم" أي : وفي الذي لا راء فيه. ثمّ قـــال :

[١٥٠] وَفِــي الــذِي رُسِــمَ بِاليَــاءِ عَــدَا ❁ حَتَّـى زَكَـا مِـنْكُمْ إِلَـى عَلَـى لَـدَى

ذَكَر في هذا البيت **الأصل الثّاني ممّا في إمالته خلافٌ لورش** : وهو كلّ ألف متطرّفة مجهول أصلها، أو منقلبة عن واو، ورُسِمت في المصاحف ياءً، وهذا هو المراد بقوله "وفي الذي رُسم بالياء"، وليس المراد به ما يشمل الألف المنقلبة عن الياء المرسومة بها لدخول ذلك في قوله "وما لا راء فيه"(٤)، فمن مجهول الأصل المرسُوم بالياء : ﴿مَتَىٰ﴾ و﴿بَلَىٰٓ﴾ و﴿أَنَّىٰ﴾ الاستفهاميّة، وتُعرَف بصلاحيّة "كيف" أو "أين" أو "متى" مكانها، ومنه أيضا : ﴿مُوسَىٰٓ﴾ و﴿عِيسَىٰ﴾ و﴿يَحْيَىٰ﴾، وإنّما لم تُجعَل هذه الثّلاثة من باب "فَعْلَى" (مثلّث الفاء)؛ لأنّها أعجميّة، وإنّما يوزن العربيُّ، وأَلحقها بعضُهم بباب "فَعْلَى"؛ لأنّها لمّا عُرِّبت قَرُبَت من العربيّة فجرى عليها بعضُ أحكامها(٥).

(١)- ينظر : التّقريب والحرش، ابن المرابط، (ص : ١١٤)، وتحصيل المنافع، السَّملاليّ، (ص : ٢٠٢).

(٢)- أي : أنّها على وزن (فِعْلَى) مثل : ﴿إِحْدَىٰ﴾ و﴿ذِكْرَىٰ﴾، وقال الكوفيُّون إنّها ألفُ تَنبيهٍ لا تُمال بإجماع؛ لأنّها مجهولةٌ لا أصل لها في واوٍ ولا ياءٍ، وعلّل البصريُّون سبب إمالتها مع أنَّ أصلَها واوٌ بقولهم، إنّما أُميلت لانقلابها إلى ياء في (كِلْتَيْهِمَا) في حال النَّصب والخَفض. ينظر : قرَّة العين، ابن القاصح، (ص : ١٧٦).

(٣)- ينظر : رسالة في الكلمات المُمالة لورش، عبد الرّزاق موسى، (ص : ١٤)، والقواعد المقرّرة، البقريّ، (ص : ٢٨٦)، وفتح المعطي، المتولّي، (ص : ٣٠).

(٤)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٢٥٢)، وتحصيل المنافع، السَّملاليّ، (ص : ٢٠٥).

(٥)- ينظر : التّقريب والحرش، ابن المرابط، (ص : ١١٤)، ومختصر البارع، ابن جُزيّ، (ص : ٨١)، والكشف، مكّيّ بن أبي طالب، (١/١٨٥)، وإتحاف فضلاء البشر، البنّا، (١/٢٥٠)، وشرح طيّبة النّشر، النّويريّ، (١/٥٧١).

ومن المنقلب عن الواو المرسوم ياءً[1] : ﴿ٱلْقُوَىٰ﴾ و﴿ٱلضُّحَىٰ﴾ كيف جاء، و﴿سَجَىٰ﴾ و﴿ضُحَىٰهَا﴾ و﴿دَحَىٰهَآ﴾ و﴿تَلَىٰهَا﴾، ثمّ استثنى من الأصل خمس كلمات[2] رُسمت بالياء ولم تُمَلْ بحالٍ وهي : اسم وفعل وثلاثة أحرف فقال : "عدَا حتّى زَكَى منكم إلَى[3] علَى لدَى"، فالاسم ﴿لَدَا﴾ قد رُسم بالألف[4] في (يوسف - ٢٥) بلا خلاف ومعناه "عند"، وبالياء[5] في (غافر - ١٧) على مذهب الأكثر ومعناه "في"، وألفه مجهولة فلم يُمَل ليجري مجرًى واحدًا، والفعل ﴿مَا زَكَىٰ مِنكُم﴾ بـ(النّور - ٢١) وهو من ذوات الواو، فلم يمَل تنبيهًا على ذلك، والحروف الثّلاثة ﴿حَتَّىٰ﴾ و﴿إِلَىٰ﴾ و﴿عَلَىٰ﴾ فلم تُمل؛ لأنّ الحروف لا حظَّ لها في الإمالة بطريق الأصالة، وإنّما هي الأفعال والأسماء، وإنّما أُمِيلَت ﴿بَلَىٰٓ﴾ وهي حرفٌ لإغنائها عن الجملة فأشبهت الفعل والاسم[6].

والحاصل أنّ غير ذوات الرّاء ممّا تقدّم بيانه فيه لورش من طريق الأزرق خلاف، فرُويَ عنه الفتحُ في ذلك كلّه، ورُويَ عنه التَّقليل، وأطلق الوجهين الدّاني في جامعه[7] والشّاطبيّ[8]، ومن تبعهما كالنّاظم، والوجهان مقروءٌ بهما في غير ما تقدّم اسثناؤه، والفتح هو المقدّم على ما جرى به عملُنا، وهذا الخلاف في غير رؤوس الآي الآتي بيانها، ولهذا استثناها النّاظم في البيت بعدُ.

---

(١)- ينظر : شرح الهداية، المهدويّ، (١٠٦/١)، والنّشر، ابن الجزريّ، (٣٧/٢)، وإتحاف فضلاء البشر، البنّا، (٢٥١/١).

(٢)- ينظر : إبراز المعاني، أبو شامة، (٩٢/٢)، والنّشر، ابن الجزريّ، (٣٧/٢)، وإتحاف فضلاء البشر، البنّا، (٢٥١/١-٢٥٢)، وشرح طيّبة النّشر، النّويريّ، (٥٧٣/١).

(٣)- هذا اللّفظ سقط من جميع النّسخ (أ) و(ب) و(ج)، والتّصويب من النّظم في كلّ نسخة.

(٤)- ينظر : مختصر التّبيين، أبوداود، (٧١٣/٣)، المقنع، الدّاني، (ص : ٧١)، وهجاء مصاحف الأمصار، المهدويّ، (ص : ٥٤).

(٥)- ينظر : مختصر التّبيين، أبوداود، (١٠٦٩/٤)، المقنع، الدّاني، (ص : ٧١)، وهجاء مصاحف الأمصار، المهدويّ، (ص : ٥٤).

(٦)- ينظر : شرح طيّبة النّشر، النّويريّ، (٥٧٣/١-٥٧٤)، والكشف، مكّيّ بن أبي طالب، (١٩٣/١)، وشرح الهداية، المهدويّ، (١١١/١).

(٧)- ينظر : جامع البيان، الدّاني، (٧٦١/٣).

(٨)- ينظر : حرز الأمانيّ، الشّاطبيّ، البيت رقم : ٣١٤، (ص : ٢٦).

• **تنبيه** : إذا اجتمع مدُّ البدل على ما فيه الفتح والتّقليل، فلورش من طريق الشّاطبيّة أربعة أوجه فقط : قصرُ مدّ البدل على الفتح، ثمّ توسيطه على التّقليل، ثمّ تطويله على الفتح، ثمّ على التّقليل، ولا فرق في الأوجه الأربعة بين أن يتقدّم مدّ البدل كقوله تعالى : ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ اِ۪سْجُدُواْ لِأٓدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبِيٰ﴾ (البقرة - ٣٣)، أو يتأخّر كقوله تعالى : ﴿فَتَلَقّ۪يٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِۖ إِنَّهُۥ هُوَ اَ۬لتَّوَّابُ اُ۬لرَّحِيمُۖ﴾ (البقرة - ٣٦)، إلاّ أنّه في الصّورة الثّانية يُؤتى بالطّويل على الفتح ثانيًا لِقُربه للوقف، ثمّ بالتّوسّط على التّقليل، ثمّ بالطّويل عليه، ويُمتنع قصرُ البدل مع التّقليل؛ لأنّ كلّ من روى القصر في البدل لم يَرْوِ التّقليل، ويُمتنع أيضا التّوسّط مع الفتح؛ لأنّ من رواه ليس من طريق الشّاطبيّة[1].

- وإذ اجتمع مدّ اللّين ك : ﴿شَےْءٍ﴾ مع ما فيه الوجهان ك : ﴿عَسِيٰ﴾ فله أربعة أوجه أيضا : التّوسّط والطّويل على كلّ من الفتح والتّقليل سواء تقدّم مدّ اللّين أم تأخّر[2].

- وإذ اجتمع المدّ العارض لورش ك : ﴿مَـَٔابٍ﴾ و﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ و﴿خَٰسِـِٔينَ﴾ مع ما فيه الوجهان كقوله تعالى : ﴿ذَٰلِكَ مَتَٰعُ اُ۬لْحَيَوٰةِ اِ۬لدُّنْي۪اۖ وَاللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ اُ۬لْمَـَٔابِ﴾ (البقرة - ١٤)، فله خمسة أوجه فقط :

الفتح على الثّلاثة في المدّ العارض، ثمّ التّقليل على الطّويل والتّوسّط[3].

- وإذ اجتمع مدّ البدل ومدّ اللّين واليائيّة، كيفما كان اجتماعها فله ستّة أوجه فقط :

القصرُ في البدل، والتّوسّط في اللّين على الفتح، ثمّ التّوسّط في مدّي البدل واللّين على التّقليل، ثمّ الطّويل في البدل والتّوسّط في اللّين على الفتح ثمّ على التّقليل، ثمّ الطّويل في مدّي البدل واللّين على الفتح ثمّ على التّقليل، وتُقرأ على هذا التّرتيب في مثل قوله تعالى : ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّن شَےْءٍ فَمَتَٰعُ اُ۬لْحَيَوٰةِ اِ۬لدُّنْي۪ا وَزِينَتُهَاۖ﴾ (القصص - ٦٠)، وأمّا في غير ذلك من صُور اجتماع الثّلاثة

(١)- ينظر : فتح المعطي، المتولّي، (ص : ٢٨)، وإرواء الظّمآن، البرماويّ، (ص : ٣١-٣٢).

(٢)- ينظر : إتحاف فضلاء البشر، البنّا، (٠١/٢٦٥)، وإرواء الظّمآن، البرماويّ، (ص : ٤٥-٤٦).

(٣)- ينظر : فتح المعطي، المتولّي، (ص : ٢٨)، وإرواء الظّمآن، البرماويّ، (ص : ٦١)، وهذه الأوجه الخمسة على السُّكون المجرَّد فقط.

المذكورة، فتأتي الأوجه السّتّة[1] أيضا، إلاّ أنّه يُراعى ما هوَ الأقرب منها لمحلّ الوقف، فيُؤتَى به كقوله تعالى : ﴿وَإِنَ اَرَدتُّمُ اُسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمُۥ إِحْدِيٰهُنَّ قِنطَاراً فَلاَ تَاخُذُواْ مِنْهُ شَيْـٔاًۖ﴾ (النّساء - ٢٠)، وقوله تعالى : ﴿وَاعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِے اِلْقُرْبِيٰ وَالْيَتَٰمِيٰ وَالْمَسَٰكِينِ وَابْنِ اِلسَّبِيلِ إِن كُنتُمُۥ ءَامَنتُم بِاللَّهِ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيٰ عَبْدِنَا يَوْمَ اَلْفُرْقَانِ يَوْمَ اَلْتَقَى اَلْجَمْعَانِۖ﴾ (الأنفال - ٤١).

- وإذا اجتمع مدّ البدل واليائيّة والمدّ العارض، سواء تقدّم مدّ البدل كقوله تعالى : ﴿اُلذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ اُلصَّٰلِحَٰتِ طُوبِيٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَـَٔابٍ﴾ (الرّعد - ٣٠)، أم توسّط كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ كَانَ عَٰقِبَةُ اُلذِينَ أَسَٰٓـُٔواْ اُلسُّوٓأيٰٓ أَن كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِ اِللَّهِ وَكَانُواْ بِهَا يَسْتَهْزِءُونَ﴾ (الرّوم - ٩)، فله سبعة أوجه : القصر في البدل والفتح في اليائيّة على الثّلاثة في العارض، ثمّ التّوسّط في البدل والتّقليل في اليائيّة على الطّويل والتّوسّط في العارض، ثمّ الطّويل في البدل مع الفتح والتّقليل في اليائيّة على الطّويل فقط في العارض، وتُقرأ على هذا التّرتيب في مثل الآية الأُولى، ويُراعى فيها الأقربُ لمحلّ الوقف في مثل الآية الثّانية[2].

- وأمّا اجتماع مدّ اللّين واليائيّة والعارض، فلا يوجدُ في القرآن إذا رُوعي الوقفُ.

- وقد اجتمعت الأربعة، أعني اليائيّة ومدّ اللّين ومدّ البدل والمدّ العارض في قوله تعالى : ﴿فَمَآ أَغْنِيٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلآَ أَبْصَٰرُهُمْ وَلآَ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَيْءٍ اِذْ كَانُواْ يَجْحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ اِللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ في سورة (الأحقاف - ٢٥)، وجملة الأوجه الجائزة في هذه الآية لورشٍ على المحرَّر المقرُوءِ به تسعةٌ[3] :

- فعلى الفتح في ﴿أَغْنِيٰ﴾ يأتي :
  - التّوسّط في ﴿شَيْءٍ﴾ والقصر في ﴿بِـَٔايَٰتِ اِللَّهِ﴾ مع الثّلاثة في ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾.
  - ثمّ التّوسّط في ﴿شَيْءٍ﴾ والطّويل في ﴿بِـَٔايَٰتِ اِللَّهِ﴾ وفي ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾.

---

(١)- ينظر : إرواء الظّمآن، البرماويّ، (ص : ١٩٨).

(٢)- ينظر : فتح المعطي، المتولّي، (ص : ٢٩)، وإرواء الظّمآن، البرماويّ، (ص : ٢٠٥).

(٣)- ينظر : إرواء الظّمآن، البرماويّ، (ص : ٢٤٤)، وقد ذَكرها جميعًا في نظْم جامع العلاّمة المتولّي في فتح المعطي، (ص : ٢٩).

○ ثمّ الطّويل في ﴿شَيْءٍ﴾ وفي ﴿بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾ وفي ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾.

فهذه خمسة أوجه على فتح ﴿أَغْنَىٰ﴾.

▪ ويأتي على تقليله :

○ التّوسّط في ﴿شَيْءٍ﴾ وفي ﴿بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾ مع الطّويل والتّوسّط في ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾.

○ ثمّ التّوسّط[1] في ﴿شَيْءٍ﴾ والطّويل في ﴿بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾ مع الطّويل فقط في ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾.

○ ثمّ الطّويل في ﴿شَيْءٍ﴾ وفي ﴿بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾ وفي ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾.

وقوله "في الذي رُسم" معطوف على ﴿أَرَىٰكَهُمْ﴾ (الأنفال - ٤٤). ثمّ قال :

[١٥١] إلاَّ رُؤُوسَ الآيِ دُونَ هَاءِ ❁ وَحَرْفَ ذِكْرَاهَا لِأَجْلِ الرَّاءِ

"رؤوس الآي" هي الفواصل، والفواصل قال الجعبريّ : «هي كلمات أواخر الآي، بمنزلة قوافي الشّعر»[2] اهـ.

فرؤوس الآي والفواصل لفظان مترادفان، قال ابن غازي[3] في إنشاء الشّريد[4] : «وهو أي : التّرادف مقتضى عبارة غير واحد كالحافظ -يعني : الدّاني- إلاّ أنّه قال في كتاب عدد الآي[5] ما نصّه : وأمّا

---

(١)- في (ب) : (التّوسّط) بالثّاء.

(٢)- ينظر : كنز المعاني، الجعبريّ، (لوحة : ١١٧، وجه : ب، سطر : ١٠-١١) مخطوط.

(٣)- هو : أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن عليّ بن غازي العثمانيّ المكناسيّ، (٨٤١ هـ-٩١٩ هـ) نزيلُ فاسٍ ودفينُها، قال عنه الكتّانيّ : «عالم المغرب وروايته المحدّث المقرئ الفقيه الحيْسوبيّ الفرَضيّ، صاحبُ الحواشي على الصحيح وغيره» اهـ. ومن مؤلّفاته : شفاء الغليل في حلِّ مُقفل مختصر خليل، وإنشاد الشّريد من ضَوال القصيد، وشرح ألفيّة ابن مالك في النّحو.

ينظر في ترجمته : فهرس الفهارس، الكتّانيّ، (٢٨٨/١)، والأعلام الزّركليّ، (٣٣٦/٥).

(٤)- ينظر : إنشاد الشّريد، ابن غازي، (لوحة : ٤٢، وجه : أ، سطر : ٩) مخطوط.

(٥)- ينظر : البيان في عدّ آي القرآن، الدّاني، (ص : ١٢٦)، وما بين قوسين الأوّل لم ينصّ عليه، والثّاني جاء بدله (يَكُنَّ)، لعلَّ الشّارح أَخذَه بواسطةٍ، أو تَصرَّف في النَّص.

الفاصلةُ فهي الكلامُ التّامّ المنفصلُ ممّا بعده، والكلام التّامّ قد يكون رأسَ آية (وغير رأس آية)، وكذلك الفواصلُ (تكون) رأس آية وغيرها، فكلّ رأس آية فاصلة، وليس كلّ فاصله رأس آية، فالفاصلة تعمّ النّوعين، وكذلك ذكر سيبويه[1] في تمثيل الفواصل ﴿يَوْمَ يَاتِ﴾ (هود - ١٠٥)، و﴿مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ (الكهف - ٦٣)، (وهما غير رأس آية بإجماع[2]، مع) ﴿إِذَا يَسْرِ﴾(الفجر - ٤)، (وهو رأس[3] آية باتّفاق)» اهـ.

وقول النّاظم "إلاّ رؤوس الآي" استثناءٌ ممّا فيه الخلاف، وهو ما تقدّم من الأصلين في قوله "وما لا راء فيه كاليتامى ورمى"، و"في الذي رسم بالياء"، فكأنّه قال : محلّ الخلاف في الأصلين المذكورين إذا لم يكونا من رؤوس الآي، وأمّا[4] إذا كانا منها فلا خلاف عن ورش في الإمالة بين بين[5]، وقد وقعت رؤوس الآي المُمالة في إحدى عشرة سورة[6] وهي : طه والنّجم وسال والقيامة

---

(١)- ينظر : الكتاب، سيبويه، (٤/٢٩٨-٢٩٩)، وما جعلتُه بين قوسين هو من كلام الشّارح، وأُنَبِّهُ هنا إلى أنَّ سيبويه في تمثيله لم يَذكر موضعَ (هود - ١٠٥) ﴿يَوْمَ يَاتِ﴾ وإنَّما ذكر موضع (غافر- ٣٢) ﴿يَوْمَ ٱلتَّنَادِ﴾ كما هو في الموضع الذي أشرتُ إليه، و﴿يَوْمَ ٱلتَّنَادِ﴾ رأسُ آيةٍ بإجماعٍ. ينظر : البيان، الدّاني، (ص : ٢١٩)، والقول الوجيز، المخلّلاتي، (ص : ٢٨٢).

(٢)- ينظر : البيان، الدّاني، (ص : ١٧٩- ١٨٠)، والقول الوجيز، المخلّلاتي، (ص : ٢٢٥- ٢٢٩)، حيثُ ذَكر الآيات المختلف فيها ثمّ المتّفق عليها في سورة الكهف، ولم يُشر إلى موضع ﴿مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ (الكهف - ٦٣) فدلَّ على أنَّه غيرُ رأسِ آيةٍ بإجماعٍ، وأمَّا موضعُ (هود - ١٠٥) ﴿يَوْمَ يَاتِ﴾ فليس من كلام سيبويه كما بيَّنْتُه، ومع ذلك فهو ليس برأس آيةٍ كما في البيان، الدّاني، (ص:١٦٥- ١٦٦)، والقول الوجيز، المخلّلاتي، (ص : ٢٠٥- ٢٠٩)

(٣)- ينظر : البيان، الدّاني، (ص : ٢٧٣)، والقول الوجيز، المخلّلاتي، (ص : ٣٤٦).

- **تنبيه** : المواضعُ التي ذكرها سيبويه في تمثيل الفَواصل كلُّها رُؤوسُ آي بإجماعٍ، ما عدا ﴿مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ (الكهف - ٦٣).

(٤)- في (جـ) : (وما) سقطت الهمزة.

(٥)- لمّا كان الخلافُ ضعيفًا جعلَ المسألةَ كأنَّها من المتَّفق عليه، أقولُ هذا؛ لأنَّ صاحب كتاب التَّجريد حَكى فتح جميع رُؤوس الآي مَا لم تكنْ من ذَوات الرَّاء؛ فإنَّها متَّفقٌ على إمالتها فخالفَ بذلك جميع الرُّواة عن الأزرق. ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (٢/٤٩).

(٦)- والأظْهر أنَّها عشرُ سُورٍ فقط، أي : ما عَدَّهُ الشَّارح سِوى سورة الشّمس؛ لأنَّ النَّاظم استثناها بقوله "إلاَّ رُؤوس الآي دُون هاء"، وهي من أوَّلها إلى آخرِها رُؤوسُ آيِها فيها "الهاء"، لذلك اقتَصر جمعٌ من العُلماء

والنّازعات وعبس وسبّح والشّمس واللّيل والضّحى والعلق، ثمّ أخرج من رؤوس الآي ما وقع فيه بعد الألف هاءُ مؤنّثٍ، فقال "دون هاء" أي : محلُّ استثناء رؤوس الآي من الخلاف، إذا لم تكن مختومة بهاء مؤنّث، فإذا خُتمت بها جرى فيها الخلافُ المتقدّم[1]، ورؤوس الآي المختومة بالهاء وقعت في سورة والشّمس من أوّلها إلى آخرها، وفي سورة النّازعات من قوله : ﴿ءَامِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا﴾ (النّازعات - ٢٧) إلى آخرها، إلاّ قوله تعالى : ﴿مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾ (النّازعات - ٤٢) فلا خلاف في تقليل ألفه، ولذا عطفه على المُستثنى الأوّل، وهو رؤوس الآي دون هاء فقال "وحرف ذكراها لأجل الرّاء" أي : وإلاّ الألف من ﴿ذِكْرَىٰهَآ﴾ فلا خلاف أيضًا في تقليلها لأجل الرّاء التي قبلها، فتدخل في ذوات الرّاء المتقدّمة، فتحصَّل أنّ غير ذوات الرّاء قسمان : رؤوس آي وغيرها؛ فغير رؤوس الآي ممّا تقدّم فيه وجهان لورش من طريق الأزرق : الفتح والتّقليل والفتح مُقَدَّم[2]، ورؤوس الآي الواقعة في السّور الإحدى عشر المتقدّمة، إنِ اتَّصل[3] بها هاءُ مؤنّث ففيها الوجهان أيضا إلاّ ﴿ذِكْرَىٰهَآ﴾ فليس فيه إلاّ التّقليل، وإن لم يتّصل بها هاء مؤنّث فليس له فيها إلاّ التّقليل، وهذا كلّه إذا كانت أَلِفَاتُ رؤوس آي السّور المذكورة من ذوات الياء أو الواو، وأمّا إذا كانت مُبدَلة من التّنوين في الوقف نحو : ﴿هَمْساً﴾ و﴿ضَنكاً﴾ و﴿نَسْباً﴾ و﴿عِلْماً﴾ و﴿عَزْماً﴾، فلا إمالة فيها اتّفاقًا؛ لأنّها لا ترجع إلى الياء أصلاً، وكذا لا إمالة فيما هو رأس آية وليس آخره ألفًا[4] نحو : ﴿ذِكْرِىَ﴾ و﴿لِّسَانِے﴾ و﴿وَاقِعٍ﴾ و﴿دَافِعٌ﴾ و﴿عِظَامَهُۥ﴾ و﴿ٱلْفِيَٰمَةِ﴾.

على تسميتها بـ"السُّور العشر". ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٢٥٢)، وفتح المعطي، المتولّي، (ص : ٣٢)، ورسالة الكلمات المُمالة لورش، عبد الرّزاق موسى، (ص : ١٤).

(١)- أي : في ذوات الياء، وهو الفتح والإمالة الصُّغرى، قال ابن الجزريّ في النّشر، (٤٩/٢) : «والوجهان جميعا صحيحان عن ورشٍ» اهـ.

(٢)- يعني : عند القراءة، بإشباع مدِّ البدل طولاً، أو اتِّصال الهاء بالذَّات عند رُؤوس الآي في السُّور العشر، وأمَّا عند القراءة بقصر البدل فإنَّه يتعيَّن الفتح، وكذلك عند توسُّطه يتعيَّن التَّقليل، كما سَبق وأنْ نَبَّه عليه الشَّارح.

(٣)- في (ج) : (إن تصل) سقطت همزة الوصل.

(٤)- ينظر : شرح طيّبة النّشر، ابن الجزريّ، (ص : ١١٧)، وشرح طيّبة النّشر، النّويري، (٥٧٦/١)، وغيث النّفع، الصّفاقسيّ، (ص : ١٨١).

فرؤوس الآي الممالة لورش في :

• **طه** : من أوّلها[1] إلى ﴿طَغَىٰ ۝٢٣ قَالَ﴾، إلاّ :

﴿طَهٰ﴾ و﴿وَهَلۡ أَتَىٰكَ﴾ و﴿رِءَا﴾ و﴿أَتَىٰهَا﴾ و﴿لِتُجۡزَىٰ﴾ و﴿هَوَىٰهُ﴾ و﴿فَأَلۡقَىٰهَا﴾، فليست من رؤوس الآي[2].

ثمّ من[3] ﴿يَٰمُوسَىٰ﴾ إلى ﴿لِتَرۡضَىٰ﴾ إلاّ :

﴿أَعۡطَىٰ﴾ و﴿فَتَوَلَّىٰ﴾ و﴿مُّوسَىٰ وَيۡلَكُمۡ﴾ و﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلۡقِيَ﴾ و﴿خَطَٰيَٰنَا﴾ و﴿مُوسَىٰٓ أَنۡ أَسۡرِ﴾، فليست من رؤوس الآي.

ثمّ[4] : ﴿وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ﴾ و﴿حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ﴾ كلٌّ منهما رأس آية[5]، وأمّا : ﴿مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ﴾ و﴿لَآ تَرَىٰ فِيهَا﴾ فليسا من رؤوس الآي.

ثمّ من[6] : ﴿إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰ﴾ إلى آخرها إلاّ :

﴿وَعَصَىٰٓ﴾ و﴿ٱجۡتَبَٰهُ﴾ و﴿مِّنِّي هُدٗى﴾[7] لدى الوقف، و﴿هُدَايَ﴾ و﴿أَعۡمَىٰ﴾ الثّاني، فليست من رؤوس الآي، وكذلك ﴿فَتَعَٰلَى﴾ لدى الوقف و﴿يُقۡضَىٰٓ﴾ ليسا منها.

---

(١)- يعني : من الآية : ١ إلى الآية ٢٣.

(٢)- إلاّ ﴿طَهٰ﴾ فإنّها رأسُ آيةٍ ولكنّها تُقرأُ بالإضجاع كما سيأتي.

(٣)- يعني : من الآية : ٣٥ على الآية ٨٢.

(٤)- يعني : من الآية : ٨٤ إلى الآية ١١٠.

(٥)- الآيةُ الثّانيةُ متّفقٌ على أنّها رأسُ آية، وأمّا الأُولى وهي قوله تعالى : ﴿وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ﴾ ففيها خلاف بين العدَّين المدنِيَّين؛ فعدَّها الأوَّل دُون الأخير، والشَّارح ممَّن يعتمد العدَّ المدنيَّ الأوَّل لذا عدَّها ضمن آي هذه السُّورة. ينظر : البيان، الدّاني، (ص : ١٨٣)، والقول الوجيز، المخلِّلاتي، (ص : ٢٣٣-٢٣٤).

(٦)- يعني : من الآية : ١١١ إلى الآية ١٣٤.

(٧)- هذا من المواضع التي اتّفق على عدِّها المدنيّان، بل جميعُ أهلِ العدِّ إلاَّ الكوفيِّين، لذا فإنَّ في استثنائه نظرًا، وأمَّا حكمه وصلاً فظاهرٌ، أي : لاتقليل فيه. ينظر : البيان، الدّاني، (ص : ١٨٣).

ورؤوس الآي المُمالة في :

- **النّجم** : من أولّها[1] إلى ﴿ٱلنُّذُرِ ٱلْأُولَىٰٓ﴾ إلاَّ ﴿فَأَوْحَىٰٓ﴾ و﴿رءاهُ﴾ و﴿لَقَدْ رَأَىٰ﴾ و﴿يَغْشَى ٱلسِّدْرَةَ﴾ و﴿تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ﴾ لدى الوقف عليهما، و﴿تَوَلَّىٰ﴾ و﴿وَأَعْطَىٰ﴾ و﴿يُجْزِيهُ﴾ و﴿أَغْنَىٰ﴾ و﴿فَغَشَّيهَا﴾ فليست من رؤوس الآي.

- وفي **سال سائل** : من[2] ﴿لَظَىٰ﴾ إلى ﴿فَأَوْعَىٰٓ﴾ فقط.

- وفي **القيامة** : من[3] ﴿صَلَّىٰ﴾ إلى آخرها إلاّ ﴿أَوْلَىٰ﴾ معًا.

- وفي **النّازعات** : من[4] ﴿حَدِيثُ مُوسَىٰٓ﴾ إلى آخرها إلاّ :

﴿ءَاتِيكَ﴾ و﴿نَادِيهُ﴾ و﴿فَأَرِيهُ﴾ و﴿مَن طَغَىٰ﴾ و﴿وَنَهَى﴾ لدى الوقف.

- وفي **عبس** : من[5] أوّلها إلى ﴿تَلَهَّىٰ﴾ فقط.

- وفي **سبّح** : من أوّلها إلى آخرها إلاّ ﴿يَصْلَى ٱلنَّارَ﴾ لدى الوقف.

- وفي **الشّمس** : من أوّلها إلى آخرها.

- وفي **اللّيل** : من أوّلها إلى آخرها إلاّ ﴿مَنَ اَعْطَىٰ﴾ و﴿لاَ يَصْلَيهَآ﴾.

- وفي **الضّحى** : من[6] أوّلها إلى ﴿فَأَغْنَىٰ﴾.

---

(١)- يعني : من الآية : ١ إلى الآية ٥٥.

(٢)- يعني : من الآية : ١٥ إلى الآية ١٨.

(٣)- يعني : من الآية : ٣٠ إلى الآية ٣٩.

(٤)- يعني : من الآية : ١٥ إلى الآية ٤٥.

(٥)- يعني : من الآية : ١ إلى الآية ١٠.

(٦)- يعني : من الآية : ١ إلى الآية ٨.

• وفي **العلق**، من[1] ﴿لَيَطْغَىٰٓ﴾ إلى ﴿يَرَىٰ﴾ إلاّ ﴿أَن رَّءَاهُ﴾.

فهذه هي الفواصل المُمالة من السّور الإحدى عشرة[2]. واعلم أنّه اخْتُلِفَ فيما يعتبره ورشٌ في عدد رؤوس الآي، فذهب الدّانيّ[3]، وتبعه الجَعبريّ[4] وغيره[5]، إلى أنّه يعتبر المدنيّ الأوّل، قال الدّانيّ : «لأنّ عامّة المصريّين رَووهُ عن ورشٍ، وعَرَضَه البصريّ على أبي جعفر»[6] اهـ. قلتُ : وهو الذي أخذتُ به عن شيخنا رحمه الله.

وذهب بعضهم إلى أنّ ورشاً يعتبر المدنيّ الأخير، وعليه اقتصر المحقّق ابن الجزريّ[7].

والمراد بالمدنيّ عدد علماء المدينة كـ : يزيد[8] ونافع وشيبة[9] وإسماعيل[10]، فإن وافق يزيدٌ أصحابَه في العدد فمدنيّ أوّل، وإن انفردُوا عنه فمدنيّ أخير.

---

(١)- يعني : من الآية : ٦ إلى الآية ١٤.

(٢)- سبقَ أنّهَا تُسمَّى السُّور العشر، قال المتولّي في فتح المعطي، (ص : ٣٢-٣٧) : «جملةُ ما وَرد في السُّور العشر من ذوات الياء غيرِ الفواصل : تسعٌ وثلاثون كلمةً، لابُدَّ للقارئ من معرفتها ليعرف أنَّ غيرها فاصلة» اهـ. ثمّ نظمها -عليه رحمة الله-.

(٣)- ينظر : البيان، الدّاني، (ص : ٧٢).

(٤)- لم يصرِّح الجعبريُّ في كنز المعاني، (لوحة ١١٧، وجه : ب، سطر : ٢٩) مخطوط، بما ذكره الشَّارح وإنَّما قال «ورشٌ يعتبر المدنيَّ الأخير والأوَّل أيضًا لعرضِه على نافع» اهـ. وله أيضا كتاب في عدِّ الآي واسمُه : حُسْنُ المدَد في العدد، راجعتُه ولم أقف فيه على اختياره.

(٥)- وهو ظاهر اختيار ابن القاضي في الفجر السّاطع، (٢٤٨/٣).

(٦)- ينظر : البيان، الدّاني، (ص : ٦٧)، بمعناه، وهو بلفظه في غيث النّفع، الصّفاقسيّ، (ص : ١٨٢).

(٧)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (٨٠/٢).

(٨)- هو : أبو جعفر يزيد بن القعقاع أحدُ القرَّاء العشرة ، وقد سبقت ترجمتُه.

(٩)- هو : أبو ميمونة شيبة بن نِصاح بن سَرْجَس بن يعقوب المدنيّ، وقد سبقت ترجمتُه.

(١٠)- هو : أبو إبراهيم إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاريّ المدنيّ، (ت. ١٨٠هـ) قارئُ أهلِ المدينة أَخرج حديثَه الشَّيخان، أَخذ عن أبي جعفر، ثم تحوَّل إلى بغداد ونَشَر بها عِلمه، أَخذ عنه القراءة الإمام أبو الحسن الكسائيّ وكان يؤَدِّب عليًّا ولد الخليفة المهديّ؛ فعظُمت حرمتُه لذلك.

(ولا خلاف بين المدنيّ الأوّل والأخير[1] فيما ذكرناه من الفواصل الممالة في الإحدى عشر سورة، إلاّ في ﴿مُوسىٰ فَنَسِيَ﴾ بـ(طه - ٨٦)، عَدَّها المدنيّ الأوّلُ من الفواصل دون الأخير)[2].

• **تنبيه**[3] : إذا علمتَ ما تقدّم من الاتّفاق عن الأزرق على تقليل رؤوس الآي غير ما فيه هاء، فإذا قرأت قوله تعالى : ﴿وَهَلَ اَتِيكَ حَدِيثُ مُوسيٓ﴾ (طه - ٨)، فتأتي بالفتح والتّقليل في ﴿اَتِيكَ﴾ على تقليل ﴿ مُوسيٓ﴾ فقط؛ لأنّ من يقرأ بالفتح في غير رؤوس الآي يقرأ بالتّقليل في رؤوس الآي، وكذا قوله تعالى : ﴿أَعْطِيٰ كُلَّ شَےْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدِيٰ﴾ (طه - ٤٩)، فتأتي بالفتح والتّقليل في ﴿أَعْطِيٰ﴾ على كلٍّ من التّوسّط والطّويل في ﴿شَےْءٍ﴾ مع التّقليل في ﴿هَدِيٰ﴾. وكذلك نحو قوله تعالى : ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا اَلاُولِيٰ﴾ (طه - ٢٠)، فتَقرأ بثلاثة مدِّ البدل على التّقليل فقط في ﴿اَلاُولِيٰ﴾، ونحو قوله تعالى : ﴿وَعَصِيٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوِيٰ﴾ (طه - ١١٨)، فتأتي بالفتح في ﴿وَعَصِيٓ﴾ على القصر والطّويل في البدل مع التّقليل في ﴿فَغَوِيٰ﴾، ثمّ بالتّقليل في ﴿وَعَصِيٓ﴾ على التّوسّط والطّويل في البدل مع التّقليل في ﴿فَغَوِيٰ﴾.

وقول النّاظم "رؤوس الآي" منصوبٌ على الاستثناء بـ"إلاّ" و"دون هاء" متعلّق بمحذوف حالٍ من "رؤوس الآي" و"حرف" بالنّصب عطف على "رؤوس" و"لأجل الرّاء" متعلّق بمحذوف تقديره "أُمِيلُ". ثمّ قال :

[١٥٢] وَاقْـرَأْ ذَوَاتَ الـوَاوِ بِالإِضْـجَاعِ ❁ لَــدَى رُؤُوسِ الآيِ لِلإِتْبَـاعِ

تعرَّض في هذا البيت إلى حكم ذوات الواو الثّلاثيّة لورش وهي على ثلاثة أقسام[4] :

ينظر في ترجمته : تاريخ بغداد، الخطيب البغداديّ، (١٨٢/٧)، ومعرفة القرّاء الكبار، الذّهبيّ، (٢٩٤/١-٢٩٥)، وغاية النّهاية، ابن الجزريّ، (١٤٨/١).

(١)- العدّ المدنيّ نوعان : المدنيُّ الأوَّلُ والمدنيُّ الثَّاني أو الأخير. ينظر: البيان، الدّاني، (ص : ٦٧-٦٨)، والقول الوجيز، المخلّلاتي، (ص : ١٠١-١٠٢).

(٢)-كلامُه الذي جعلتُه بين قوسين فيه إجمالٌ وإشكالٌ سَبق بيانُه، خلاصتُه أنَّ الوقفَ على ﴿مُوسىٰ﴾ عدَّه المدنيُّ الأوَّلُ دُون الأخير، والوقفَ على ﴿فَنَسِيَ﴾ عدَّه الأخيرُ دُون الأوَّل.

(٣) ينظر : غيث النّفع، الصّفاقسيّ، (ص : ١٨١).

(٤)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٢٥٥).

- **قسمٌ رُسم بالياء ووقع رأسَ آيةٍ** : وهو اثنا عشر موضعا، ستّة بغير هاء مؤنّث وهي ﴿اِ۬لْعُلَى﴾ معاً بـ(طه - ٣ ، ٧٤)، و﴿ضُحىٗ﴾ بها أيضا (طه - ٥٨)، ﴿أَ۬لْقُوىٰ﴾ بـ(النّجم - ٥) و﴿الضُّحىٰ﴾ و﴿سَجىٰ﴾، وستّة بهاء المؤنّث وهي : ﴿ضُحَيٰهَا﴾، في ثلاثة مواضع : ﴿وَأَخْرَجَ ضُحَيٰهَا﴾ و﴿اَوْ ضُحَيٰهَا﴾ كلاهما بـ(النّازعات - ٢٩، ٤٥)، والثّالث ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَيٰهَا﴾، و﴿دَحَيٰهَآ﴾ بـ(النّازعات - ٣٠) و﴿تَلَيٰهَا﴾ و﴿طَحَيٰهَا﴾ كلاهما بسورة (والشّمس - ٢ ، ٦).

- **وقسمٌ رُسِم بالياء ولم يقع رأسَ آيةٍ** : وهو ﴿ضُحىٗ﴾ بـ(الأعراف - ٩٧) في قوله تعالى : ﴿ضُحىٗ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ لدى الوقف عليه.

- **وقسم رُسِم بغير ياء** : وهو أربعة عشر لفظًا، سبعة من الأسماء وهي : ﴿أَ۬لرِّبَوٰا﴾ كيف جاء، و﴿أَ۬لصَّفَا﴾ و﴿شَفَا﴾ و﴿سَنَا﴾ وعصا[1] و﴿عَصَاهُ﴾ و﴿اَبَآ أَحَدٍ﴾، وسبعة من الأفعال وهي[2] : ﴿خَلاَ﴾ و﴿عَفَا﴾ و﴿دَعَا﴾ و﴿بَدَا﴾ و﴿دَنَا﴾ و﴿نَجَا﴾ و﴿عَلاَ﴾.

فأشار إلى حكم القسم الأوّل بمنطوق قوله "واقرأ ذوات الواو بالإضجاع لدى رؤوس الآي"، أي : اقرأ ذوات الواو لورش في السُّور المتقدّمة بالإضجاع، إذا وقعت رأسَ آية، ومرادُه بـ"الإضجاع" الإمالة بين بين، كما يدلُّ عليه قوله بعدُ، "وكلُّ ما له به أَتَيْنا" البيت، وقد تقدّم في شرح التّرجمة أنّ الإضجاع قد يُطلق على الإمالة بين بين، ومُراده أيضا أنّك تقرؤُها[3] بالإضجاع إذا كانت بغير هاء مؤنّث، وأمّا إذا كانت بها فيجري فيها الوجهان على ما تقدّم، ومفهومه أنّ ذوات الواو إذا لم تقع رأس آية فلا تُقرأ بالإضجاع، بل فيها تفصيلٌ وهو : أنّها إذا كانت من القسم الثّاني وهو الذي رُسم بالياء وذلك ﴿ضُحىٗ﴾ بـ(الأعراف - ٩٧) كما تقدّم، فيجري فيها الخلاف المتقدّم في قوله "وفي الذي

---

(١)- لا يوجد هذا اللّفظ في القرآن الكريم ومراد الشّارح، ﴿عَصَاكَ﴾ بسورة (القصص -٣١) ونحوه.

(٢)- وَقَد نظمَها العلاَّمة المتولّي فقال :

عَصَا وَشَفَا إِنَّ الصَّفَا وَأَبَا أَحَدْ * سَنَا مَا زَكَى مِنْكُمْ خَلاَ وَعَلاَ وَرَدْ
عَفَا وَنَجَا قُلْ مَعْ بَدَا وَدَنَا دَعَا * جَمِيعًا بِوَاوٍ لاَ تُمَالُ لَدَى أَحَدْ

ينظر : رسالة الكلمات المُمالة لورش، عبد الرّزاق موسى، (ص : ١٣).

(٣)- في (ب) : (تقرأها)، وفي (جـ) : (تقرأه).

رسم بالياء" على الصّحيح المقروء به، خلافاً لمن نفى الخلاف في هذا القسم وحكى الاتّفاق على فتحه[1]، وإذا كانت من القسم الثّالث، وهو الذي رُسم بغير ياء، فلا خلاف في فتحها[2]، ثمّ إنّ ما أفاده النّاظم بقوله "واقرأ ذوات الواو بالإضجاع لدى رؤوس الآي" منطوقًا ومفهومًا، يُعلم ممّا قدّمه، فلو حذفه ما ضرّ، وغاية ما يُجاب عنه أنّه ذكره ليربط به علّة إمالة رؤوس الآي الواويّة المشار إليها، بقوله "للإتْباع" أي : لأجل أن تتبع ذواتُ الواو ذواتَ الياء في الإمالة، فيحصلُ التّناسب والتّوافق بين رؤوس الآي كلّها، ويكون جميعها على نَسقٍ واحدٍ، وهذا عند القرّاء من الإمالة للإمالة.

ثمّ قـــــــــال :

[١٥٣] والأَلِفَــاتِ الــلاَّءِ قَبْــلَ الــرَّاءِ ❁ مَخْفُوضَــةً فِــي آخِــرِ الأَسْمَــاءِ

[١٥٤] كَالــــدَّارِ وَالأَبْــــرَارِ وَالفُجَّــــارِ ❁ وَالجـَارِ لَكِــنْ فِيــهِ خُلْـفٌ جَـارِ

لمّا تكلَّم على إمالة الأَلِفات لأجل الياء، شرَع يتكلَّمُ على إمالتها لأجل الكسرة، والكسرة نوعـان[3] :

- **كسرةُ إعراب** : وهي التي تكلّم عليها هنا.
- **وكسرةُ غير إعراب** : سيتكلَّم عليها بعدُ.

فقوله "والألفات" معطوف على قوله "ذوات الواو" أي : واقرأ لورشٍ الألفات اللاّئي قبل الرّاء بالإضجاع أيضا يعني : بالإمالة بين بين على ما تقدّم، وحاصلُ ما أشار إليه أنّ ممّا أماله ورشٌ بين بين دون قالون كلُّ ألفٍ متوسّطة وقعت قبل راءٍ متطرّفة مكسورة كسرةَ إعراب متّصلة بالألف، فخرج بقولنا "متطرّفة" الرّاء في نحو : ﴿نَمَارِقُ﴾ و﴿فَلاَ تُمَارِ﴾ (الكهف - ٢٣) و﴿اِ۬لْجَوَارِ﴾ فلا تُمَالُ الألفُ قبلها؛ لأنّها متوسّطةٌ لا متطرّفةٌ.

---

(١)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٢٥٤)، وصاحبُه هو الذي نصَّ على ترك الإمالة في موضع الأعراف استنادًا لمَا يَقتضيه إطلاقُ النَّاظم، ثمَّ في تعليله بيَّنَ أنَّ أَصلَها واوٌ.

(٢)- ينظر : تحصيل المنافع، السَّملاليّ، (ص : ٢٠٧) وسَبق بيان ذلك.

(٣)- ينظر : الإقناع، ابن الباذش، (٢٧١/١)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٢٥٦)، وتحصيل المنافع، السَّملاليّ، (ص : ٢٠٨).

أمّا في ﴿نَمَارِقُ﴾ فظاهر، وأمّا في ﴿فَلَا تُمَارِ﴾ (الكهف - ٢٣)؛ فلأنّ لام الفعل ياءٌ حذفت للجازم وهو "لا" النّاهية، وأمّا في ﴿ٱلْجَوَارِ﴾؛ فلأنّه من باب المنقوص ووزنه "فَوَاعِل" فحُذفت الياء من آخره لالْتِقاء السّاكنين، وخرج بقولنا "مكسورة كسرة إعراب" الرّاء في ﴿ٱنصَارِيَ﴾ فلا تُمال الألفُ قبلَها لورش وإن تطرّفت؛ لأنّ كسرتها ليست كَسرة إعراب وإنّما هي لمناسبة الياء، والياء ضميرُ المتكلِّم، وخرج بقولنا "متّصلة بالألف" الرّاء في نحو : ﴿طَـٰٓئِرِ﴾ و﴿مُضَآرٍّ﴾ من قوله تعالى : ﴿غَيْرَ مُضَآرٍّ﴾ (النّساء - ١٢) فلا تُمال الألف قبلها للفصل بينهما، أمّا في ﴿طَـٰٓئِرِ﴾ فظاهر، وأمّا في ﴿مُضَآرٍّ﴾؛ فلأنّ أصله "مُضَارِر" فسكّنت الرّاء الأُولى وأُدغمَت في الثّانية، وهكذا يقال في ﴿بِضَآرِّهِمْ﴾، فقول النّاظم "مخفوضة" حال من "الرّاء" فيُستفاد منه القيد الثّاني وهو أن تكون الرّاء مكسورة كسرة إعراب، ويلزمُ منه أن تكون الرّاء متطرّفة وهو القيد الأوّل؛ لأنّ الحرف المخفوض لا يكون إلاّ متطرّفا أي : في آخر الاسم، فقوله "في آخر الأسماء" تصريح بما عُلم التزامًا من قوله "مخفوضة"، وإنّما صرّح به لزيادة البيان والإيضاح، ويحتمل أنّه أطلق الخفضَ على ما يشمَل كسرَ الإعراب وغيره، وحينئذ فلاَ بدّ من زيادة قوله "في آخر الأسماء" لتخرج الرّاءُ المتوسّطةُ في نحو ما تقدّم.

وأمّا القيد الثّالث وهو اتّصال الرّاء بالألف فيُستفَاد من الأمثلة التي ذكرها في البيت الثّاني وهي أربعة أمثلة : ثلاثة ممّا لا خلاف في إمالته لورش، وهي التي أشار إليها بقوله "كالدّار والأبرار والفجار" ومثلها : ﴿سَحَّارٍ﴾ و﴿نَّهارٍ﴾ و﴿بِدِينارٍ﴾ و﴿بِقِنطارٍ﴾ و﴿بِمِقْدارٍ﴾ و﴿الإِبْكَـٰرِ﴾ و﴿ٱلْحِمارِ﴾ وما أشبهَها، ولا فرق في الإمالة بين أن تتجرّد[1] الرّاء عن الضّمير، كهذه الأمثلة، أو يتّصل بها ضمير مخاطب أو غائب نحو : ﴿حِمارِكَ﴾ و﴿دِيٰرِهِمْ﴾ و﴿أَوْبارِهَا﴾ و﴿أَشْعارِهَآ﴾؛ لأنّ الرّاء في ذلك هي آخر الاسم والضّمير زائد عليها، ولا فرق أيضا بين أن يكون قبل الألف حرف استِفَال أو حرف استعْلاء نحو : ﴿أَبْصـٰرِهِمْ﴾ و﴿أَقْطارِهَا﴾ و﴿كَالْفَجَّارِ﴾ و﴿ٱلْغارِ﴾ على المأخوذ به، وهو الذي يقتضيه إطلاق النّاظم[2]، ثمّ أشار إلى المثال الرّابع بقوله "والجار لكن فيه خلف جار" أي : لفظ ﴿الْجارِ﴾ الواقع

---

(١)- في (جـ) : (تجرد) بتاء واحدة.

(٢)- ينظر : إبراز المعاني، أبوشامة، (١٢٩/٢)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٢٥٧)، وتحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ٢٠٨-٢٠٩)، وفتح المعطي، المتولّي، (ص : ٣١).

في قوله تعالى : ﴿وَالْجارِ ذِے اِ۬لْقُرْبىٰ وَالْجارِ اِ۬لْجُنُبِ﴾ بـ(النّساء - ٣٦)، خلاف جارٍ بين النّاقلين عن ورش؛ فمنهم من نقل عنه التّقليل وهو المشهور من طريق الأزرق، وبه قطع الدّاني في التّيسير(١)، ومنهم من نقل عنه الفتح(٢) وبه قطع جماعة(٣)، والوجهان في الشّاطبيّة(٤)، وكلاهما صحيح مقروءٌ به والمقدّم في الأداء التّقليل.

فوجه التّقليل في ﴿الْجارِ﴾ حملهُ على نظائره، ووجه فتحه التّنبيه على أنّ كسرة الرّاء لا تُحَتِّمُ الإمالةَ، بل يجوز معها الفتح، والمحتِّم في الحقيقة إنّما هو ثبوتُ الرّواية؛ وهو الموجب لتخصيص ﴿الْجارِ﴾ بالخلاف دون غيره، والشّطر الأخير الذي شرحنا عليه هو الذي رجع إليه النّاظم، والذي رجع عنه هكذا "وفي كلا الجار الخلاف جار" ومراده بـ"كلا الجار" : لفظَا ﴿الْجارِ﴾ الواقعان بسورة (النّساء - ٣٦) وإنّما رجع عنه؛ لأنّ فيه إضافة "كِلاَ" إلى المفرد(٥) وهي إنّما تُضاف إلى المثنىّ(٦). ثمَّ قـــــال :

[١٥٥] وَالكَـــافِرِينَ مَــعْ كَافِرِيـــنَ ❁ باليَـــاءِ وَالخُلْــفُ بِجَبَّـــارِينَ

لـمّا تكلّم على إمالة الألف لأجل كَسرة الإعراب، ذكر في هذا البيت إمالتها لأجل كسرة غير الإعراب وذلك في ثلاثة ألفاظ عند ورش لفظان بلا خلاف وهما : ﴿اُ۬لْكٰ۪فِرِينَ﴾ المعرّف و﴿كٰ۪فِرِينَ﴾ المنَكّر حيثما وقعا، ولفظٌ فيه خلاف وهو ﴿جَبّا۪رِينَ﴾ فأشار إلى الأوّلين بقوله

---

(١)- ينظر : التّيسير، الدّاني، (ص : ٤٨).

(٢)- نَقَل عنه الفتح ابن الباذش في كتابه الإقناع، (٢٧٣/١).

(٣)- منهم : أبو الحسن بن غلبون في كتابه التّذكرة، (٣١٤/١). وقال ابن الجزريّ في النّشر، (٥٦/٢) : «والفتح فيه هو طريقُ أبيه أبي الطّيب واختيارُه وبه قطع صاحبُ الهداية والهادي والتّلخيص» اهـ. قلتُ : الضّمير في قوله (أبيه) يَعود على صاحب كتاب التّذكرة، واختيار أبيه ظاهرٌ في كتابه الاستكمال، (ص : ٤٣٨)، وأمَّا كتابي الهداية والهادي فلم أقف عليهما، وأمَّا صاحب التّلخيص فقطعُه بالفتح مفهومٌ لا منطوقٌ ينظر : التّلخيص، (ص : ١٧٨) وما بعدها. والله أعلم.

(٤)- ينظر : حرز الأماني، الشّاطبيّ، البيت رقم : ٣٢٤-٣٢٥، (ص : ٢٦).

(٥)- في (جـ) : (الفرد) سقطت الميم.

(٦)- ينظر : شرح الدّرر اللّوامع، المنتوري، (٤٧٩/١)، القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٢٥٨)، والفجر السّاطع، ابن القاضي، (٢٧٠/٣).

"والكافرين مع كافرين بالياء"، فقوله "والكافرين" معطوف على قوله "ذوات الواو" أي : واقرأ لورش ﴿أَلْكَٰفِرِينَ﴾ مع ﴿كَٰفِرِينَ﴾ بالإضجاع أيضا يعني : بالتّقليل إذا كان كلٌّ منهما بالياء، سواء كان منصوبًا أو مجرورًا، وهو المراد بقوله "بالياء" نحو : ﴿وَأَنَّ أَلْكَٰفِرِينَ﴾ (محمّد - ١٢)، ﴿وَكَانُواْ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ﴾ (الأحقاف - ٥)، و﴿مُحِيطٌۢ بِالْكَٰفِرِينَ﴾ (البقرة - ١٨)، ﴿مِن قَوْمٍ كَٰفِرِينَ﴾ (النّمل - ٤٤)، فإذا كانا بالواو فلا إمالة فيهما نحو : ﴿أَلْكَٰفِرُونَ﴾ و﴿كَٰفِرُونَ﴾، ثمّ أشار إلى اللّفظ الثّالث بقوله "والخلف بجبّارين" أي : الخلاف عن ورش من طريق الأزرق ثابت في ﴿جَبَّارِينَ﴾ بـ(العُقود - ٢٤)، و(الشّعراء - ١٣٠)، فنُقل عنه التّقليل وبه قطع الدّانيّ في التّيسير[1] والمفردات[2]، ونُقل عنه الفتح وعليه جماعة[3]، والوجهان في الشّاطبية[4]، وكلاهُما صحيحٌ مقروءٌ به، والمقدّم التّقليل.

فوجه إمالة ﴿أَلْكَٰفِرِينَ﴾ و﴿كَٰفِرِينَ﴾ تَوَالِي الكَسَرات كسرة الفاء وكسرة الرّاء والياء التي في تقدير كسرتين، وإنّما خصّ ﴿أَلْكَٰفِرِينَ﴾ و﴿كَٰفِرِينَ﴾ بالإمالة دون ﴿أَلشَّٰكِرِينَ﴾ و﴿الذَّٰكِرِينَ﴾ مع أنّ العلّة المذكورة موجودةٌ فيهما أيضاً؛ لكثرة دَوْر الأوَّلَيْن في القرآن دون الأخيرَيْن، فخُفِّف ما كثُر دوره بالإمالة لثقله بتكرّره، وإنّما لم يُمل نحو : ﴿الصَّٰبِرِينَ﴾ و الـ﴿قَٰدِرِينَ﴾ و﴿أَلْخَٰسِرِينَ﴾ مع وجود علّة الإمالة في ذلك أيضا؛ لأنّ حرف الاستعلاء مَنع من الإمالة في ذلك؛ لضعف كسرة غير الإعراب عندهم فلم تؤثّر مع وجوده بخلاف كسرة الإعراب فإنّها أقوى من كسرة غيره، ولهذا أثّرت مع وجود حرف الاستعلاء في نحو : ﴿إِلَابْصَٰرِ﴾ و﴿كَالْفَجَّارِ﴾ على ما تقدّم، ووجهُ الخلاف في ﴿جَبَّارِينَ﴾ الجمعُ بين اللّغتين مع اتِّباع الأثر فيه وفيما تقدّم[5].

---

(١)- ينظر : التّيسير، الدّاني، (ص : ٤٨).

(٢)- ينظر : المفردات السّبع، الدّاني، (ص : ٤٤-٤٥).

(٣)- منهم : أبو الحسن بن غلبون في كتابه التّذكرة، (٣١٤/١)، ووالده في الاستكمال، (ص : ٤٤٣ -٤٤٤).

(٤)- ينظر : حرز الأمانيّ، الشّاطبيّ، البيت رقم : ٣٢٤-٣٢٥، (ص : ٢٦).

(٥)- ينظر : الكشف، مكّيّ بن أبي طالب، (١٧٣/١)، وشرح الهداية، المهدويّ، (٩٤/١-٩٥)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٢٥٩)، وتحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ٢١٠)، والفجر السّاطع، ابن القاضي، (٢٧٣/٣ - ٢٧٥).

وقوله "بالياء" متعلّق بمحذوف حالٍ ممّا قبله، والباء في "بجبارين" بمعنى "في".

ثمّ قـــــال :

[١٥٦] وَرَا وَهَـا يَـا ثُـمَّ هَـا طَـهَ وَحَـا ❁ وَبعْضُـهُمْ حَـا مَـعَ هَـا يَـا فَتَحَـا

تكلّم في هذا البيت على إمالة الألف في أسماء حروف الهجاء الواقعة في فواتح السّور وهي خمسة، اختَلَف القرّاءُ في إمالتها وفتحها :

- **أوّلها** : "رَا" من ﴿الٓر﴾ أوّل يونس وهود ويوسف وإبراهيم والحجر، ومن ﴿الٓمٓر﴾ أوّل الرّعد.

- **ثانيها** : "هَا" من فاتحة مريم وطه.

- **ثالثها** : "يَا" من أوّل مريم ويس.

- **رابعها** : "حا" من ﴿حمٓ﴾ في السّور السّبع.

- **خامسها** : "طا" من ﴿طهٓ﴾.

فأمَال ورشٌ[١] منها أربعةَ[٢] أحرُف كما أشار إليه في الشّطر الأوّل من البيت، فقوله "ورا" معطوفٌ على قوله "ذوات الواو" أي : واقرأ لورش "را" من أوائل السّور السّتّ المذكورة و"ها يا" من فاتحة مريم و"ها" من ﴿طهٓ﴾ و"حا" من ﴿حمٓ﴾ في السّور السّبع بالإضجاع أي : بالإمالة بين بين، وسكت عن "يا" من ﴿يسٓ﴾ و"طا" من ﴿طهٓ﴾؛ لأنّ الجهمور على فتحهما لنافع[٣]، وهو المقروء به، ثمّ أخبر أنّ بعضهم فتحَ "حا" من ﴿حمٓ﴾ و"ها" و"يا" من فاتحة مريم فبقيت "را" و"ها" ﴿طهٓ﴾، على الإمالة من غير خلاف، وهذا الذي نَسبه النّاظم لبعضهم ذكره الدّاني في

---

(١)- ينظر : التّقريب والحرش، ابن المرابط، (ص : ١٢٢)، والمختصر البارع، ابن جُزيّ، (ص : ٨٤)، ومنح الفريدة الحمصيّة، ابن عظيمة، (ص : ٣٩٠)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٢٦٠).

(٢)- في (ب) : (أريعة) بالياء.

(٣)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (٧٠/٢).

بعض كتبه[١] وذكره غيره[٢]، لكنّه غير مقروء به من طريقنا، والمقروء به ما ذكره النّاظم في الشّطر الأوّل.

فوجه الإمالة في أسماء حروف الهجاء إجراء ألفها مُجرى المنقلب عن الياء؛ لأنّها أسماء مسمّياتها الحروف التي ركبت منها الكلم، والكثير أنْ تكون الألف في الأسماء منقلبة عن الياء، ويندرأن تكون أصليّة فأجروا ألفات أسماء حروف الهجاء مُجرى ما أصله الياء لكثرته وخفّته وعاملوها معاملتة فأمالوها ووجه تخصيص بعضها بالإمالة دون بعض الجمع بين اللُّغتين مع اتّباع الأثر[٣].

ثمّ قـــــــــال :

[١٥٧] وَكُـــلُ مَـــا لَـــهُ بِـــهِ أَتَيْنَـــا ❁ مِـــنَ الإِمَالَـــةِ فَبَيْـــنَ بَيْـــنَ

[١٥٨] وَقَـدْ رَوَى الأَزْرَقُ عَنْـهُ المَحْضَـا ❁ فِيهَـا بِهَـا طَـهَ وَذَاكَ أَرْضَـى

أخبر أنَّ جميع ما أتي به لورشٍ في هذا الباب من الإمالة فهو "بين بين" أي : بين الفتح المتّوسط وبين الإمالة المحضة على ما قدّمناه في أوّل الباب؛ وإنّمَّا احتاج لهذا لأنّه قال فيما تقدّم "أمال ورشٌ" فأطلق الإمالة، والإمالة إذا أُطلقت تنصرف إلى المحضة، وقال أيضا "واقرأ ذوات الواو بالإضجاع"[٤] والإضجاع هو الإمالة المحضة، فبيّن هنا أنّ مُراده بذلك الإمالة بين بين، ثم أخبر النّاظم أنّ أبا يعقوب يوسف الأزرق روى عن ورش في "ها" ﴿طَهٰ﴾ المحض أي : الخالص من الإمالة، وهي الإمالة الكبرى، وهذا الذي رواه الأزرق في "ها" ﴿طَهٰ﴾ هو المشهور ومذهب

---

(١)- هو كتاب الفتح والإمالة، (ص : ٢٥١)، والذين رَووا عنه الفتح هما محمَّد بن المسيّبِي، وابن سعدان.

(٢)- منهم : أبو الطَّاهر أحمد بن علي البغداديّ، في كتابه المستنير، (٢/٢٧٧)، (٢/٢١٧)، وأبو الحسن علي بن فارس الخيَّاط في كتابه التَّبصرة، (ص : ٣٦٥)، (ص : ٤٧٨).

(٣)- ينظر : الكشف، مكّيّ بن أبي طالب، (١/١٨٦)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٢٦١)، والحجّة للقرّاء السّبعة، أبو عليّ، (٤/٢٤٤)، والموضّح في وجوه القراءات، ابن أبي مريم، (٢/٦١٣).

(٤)- في (أ) : (بالإضجاغ) بالغين المعجمة، والتّصويب من : (ب) و(ج).

الجمهور[١]، واقتصر عليه غير واحد من الأئمة وبه القراءة من طريق الشّاطبيّة[٢] وأصلِها[٣]، ولهذا اختاره النّاظم بقوله "وذاك أرضى"، وروى بعضُهم فيها بين بين[٤]، وروى بعضُهم فيها الفتح[٥]، وعلى المشهور فليس لورش ممّا يمُال محضة إلاّ "ها" ﴿طَهٰ﴾.

واعلم أنّ الإمالة بين بين قلَّ من يُتقنها لصعوبتها، ولذا قال أبوشامة : «أكثر النّاس ممَّن سمعنا قراءتهم أو بلغنا عنهم يَلفظون بها على لفظ الإمالة المحضة، ويجعلون الفرق بين المحضة وبين بين رفع الصّوت وخفضه بين بين، وهذا خطأٌ ظاهر فلا أثر لرفع الصّوت وخفضه في ذلك ما دامت الحقيقة واحدة، وإنمّا الغرض تمييز حقيقة المحضة من حقيقة بين بين، وهو ما ذكرناه فلفظ الصّوت بين بين يظهر على صورة اللّفظ بترقيق الرّاءات»[٦] اهـ، ومراده بقوله «وهو ما ذكرناه» ما بيَّنه قبلُ بقوله : «وصفة إمالة بين بين أنْ تكون بين لفظي الفتح والإمالة المحضة»[٧] اهـ.

فوجه إمالة ورشٍ بين بين مراعاةُ سبب الإمالة، ومراعاة الأصل وهو الفتح فتوسّط، ووجه الإمالة المحضة في "ها" ﴿طَهٰ﴾ الجمع بين اللّغتين وخصّ "ها" ﴿طَهٰ﴾ بذلك اتِّباعًا للأثر[٨].

---

(١)- لذلك قال الحُصريُّ في قصيدته، البيت رقم :١٣٢، (ص : ١٢١).

إِمَالَةُ وَرْشٍ كُلُّهَا غَيْرُ مَحْضَةٍ * سِوَى الهَاءَ مِنْ طَهَ وَلِلْفَتْحِ أَسْتَجْرِي

(٢)- ينظر : حرز الأمانيّ، الشّاطبيّ، البيت رقم : ٧٣٩، (ص : ٥٨).

(٣)- يعني : كتاب التّيسير في القراءات السّبع، لأبي عمرو الدّاني، ينظر : (ص : ١٢٢) منه.

(٤)- منهم : أبو عبد الله محمّد بن شُريح في كتابه الكافي، (ص : ١٥٥)، قال الدّاني في التّعريف، (ص : ٢٦٢): «وقرأتُها لورشٍ من رواية عبد الصَّمد، والمسيّبي من روايةِ ابن سعدان بين اللَّفظين» اهـ.

(٥)- منهم : أبو الحسن علي بن فارس في كتابه التّبصرة، (ص : ٣٧٢)، وأبو الطاهر أحمد بن علي البغداديّ في كتابه المستنير، (٢٨٧/٢)، وأبو العلاء الحسن بن أحمد الهمذانيّ في كتابه غاية الاختصار، (٥٦٧/٢)، وعبدالله بن علي بن أحمد سبط الخيّاط في كتابه المبهج، (١٠٤/٣).

(٦)- ينظر : إبراز المعاني، أبو شامة، (١١١/٢-١١٢).

(٧)- ينظر : المصدر نفسه، (١١١/٢).

(٨)- ينظر : الفتح والإمالة، الدّاني، (ص : ٢٥٨).

وقوله "فبين بين" تقدّم الكلام على تركيب (بين بين)[1] عند قوله "فهي بذاك بين بين" و"ذاك" من قوله "وذاك أرضى" مفعولٌ لـ"أرضَى" مقدّم عليه و"أرضى" مضارع مبدوء بالهمزة وفاعله ضميرٌ مستترٌ[2] تقديره "أنا" يعود على النّاظم. ثمّ قـــــال :

[١٥٩] وَاقْـرَأْ جمَيعَ البَابِ بِالفَتْحِ سِوَى ❁ هَـــارٍ لِقَـــالُونَ فَمَحْضَـــهَا رَوَى

ذكر في هذا البيت والبيت الذي بعده ما يفتحه قالونٌ وما يمُيله، فأمر في هذا البيت[3] بأنْ يُقرأ لقالونٍ جميع باب الإمالة المذكورة لورش بالفتح[4] سوى ﴿هارٍ﴾ من قوله تعالى ﴿عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هارٍ﴾ بـ(التّوبة - ١١)، فروى قالونٌ فيه عن نافع محض ﴿هارٍ﴾ وهو الذي ذكره الشّاطبيّ[5]، واقتصر عليه الدّانيّ في التّيسير[6] والاقتصاد[7]، وبه أخذ المغاربة وهو الأشهر وبه القراءة عندنا، ونُقل عن قالون[8] فتحه وتقليله[9]، وكلاهما غير مقروء به عندنا، واعلم أنّ أصل ﴿هارٍ﴾ عند الأكثر "هَاوِر "بكسر الواو من "هَارَ- يَهُورُ" كـ "قال - يقول" بمعنى :سقط، ثمّ قدّمت الرّاء إلى موضع الواو وأُخّرت الواو إلى موضع الرّاء ثمَّ قُلِبت الواوُ ياءً لوقوعها إثر كسرة ثمّ حُذفت الياء كما حُذفت من "قاضٍ" و"غازٍ"،وقيل أصلُه "هَاوِر"أيضا فحذفت واوه اعتباطا أي: من غير موجب لحذفها

---

(١)- ما جعلتُه بين قوسين سقط من : (جـ).

(٢)- في (ب) : (مستثر) بالثّاء.

(٣)- في (أ) : (البيت) بالياء، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٤)- وفي هذا المعنى قال الحُصريُّ في قصيدته البيت رقم : ١٤٤، (ص : ١٢٥).

وَقَالُونُ يَقْرَأُ البَابَ بِالفَتْحِ لمَ يُمِلْ ❊ سِوَى حَرْفَ هَارٍ فَكَّ غَدَا أَسْرِي.

(٥)- ينظر : حرز الأمانيّ، الشّاطبيّ، البيت رقم : ٣٢٣-٣٢٤، (ص : ٢٦).

(٦)- ينظر : التّيسير، الدّاني، (ص : ٩٨).

(٧)- وهو اختيارُه في المفردات السّبع، (ص : ٩٧)، وسَبق الكلامُ على كتاب الاقتصاد.

(٨)- ممَّن نَقَل الفتح : أبو العَلاء الحسن بن أحمد الهمذانيّ في كتابه غاية الاختصار، (٥١١/٢)، وأبو الحسن عليّ بن فارس في كتابه التّبصرة، (ص : ٢٩٠-٢٩١)، وأبو الطّاهر إسماعيل بن خلف الأندلسيّ في كتابه العنوان، (ص : ٢٠٢).

(٩)- ذكر وجه التَّقليل السَّملاليّ في تحصيل المنافع، (ص : ٢١٣).

والإعراب على رائه ك "باب"، فَعَلى هذين القولين لا يكون داخلاً في قاعدة ورش المشار إليها بقول النّاظم قبلُ "والألفات اللآئي قبل الرّاء" البيت؛ لأنّه إنْ نُظر إلى أصله فراؤُه ليست متّصلة بالألف على القولين بل مفصولة عنها بالواو المحذُوفة، وإنْ نُظر إلى حاله الآن فراؤُه ليست متطرِّفة على القول الأوّل بل متوسّطة لاعتبار الياء المحذوفة بعدها ومقتضى ذلك أنْ لا يُميله ورش إلاّ[1] أنّه أماله كقالونٍ؛ لأنَّ الإمالة تغيير وهو قد وقع فيه التّغيير، والتّغيير يأنسُ بالتّغيير، وقيل لا قَلب في ﴿هارٍ﴾ ولا حذف وأصله"هَوِر" أو "هَيِر" على وزن "كَتِف" تحرّك حرف العلّة وانفتح ما قبله فانقلبت ألفًا، فعلى هذا القول يكون داخلاً في قاعدة ورش المشار إليها بقوله و"الألفات اللائي قبل الرّاء "وهذا هو الظّاهر من كلام النّاظم؛ لأنّه لمّا لم ينصّ لورش على إمالة ﴿هارٍ﴾ بالخصوص[2] دلّ على أنّه داخل عنده تحت القاعدة المذكورة[3]، وقوله "فمحضها" مفعول مقدّم ب"روى".

ثمّ قــــــال :

[١٦٠] وَقَـدْ حَكَـى قَـوْمٌ مِـنَ الـرُّوَاةِ ❁ تَقْلِيــلَ هَــا يَــا عَنْــهُ وَالتَّــوْرَاةِ

لمّا ذكر ممّا يميلُه قالونٌ إمالةً محضة وهو ﴿هارٍ﴾ ذكر في هذا البيت ما يقلّله، فأخبر أنّ قومًا من رُواة قالون حكوْا عنه تقليل "ها" "يا" من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ وتقليل لفظ ﴿ٱلتَّوْرِىٰةَ﴾ في جميع القرآن، فاستُفيد من كلام النّاظم أنّ لقالون في "ها" "يا" وفي ﴿ٱلتَّوْرِىٰةَ﴾ وجهين الفتح والتّقليل، فالفتح استُفيد من عموم قوله "واقرأ جميع الباب بالفتح" والتّقليل استُفيد من هذا البيت[4]، وما ذكره من تقليل "ها" "يا" لقالون غير مقروء به عندنا، والمقروء به الفتح فقط، وذِكْر الشّاطبيّ

---

(١)- هذا اللفّظ غير واضح في : (ب).

(٢)- في (ب) : (بالخصوض) بالضّاد.

(٣)- ينظر : إبراز المعاني، أبوشامة، (١٣١/٢-١٣٢)، والنّشر، ابن الجزريّ، (٥٧/٢)، وفتح الوصيد، السّخاويّ، (٤٥٧/٢)، والكشف، مكّيّ بن أبي طالب، (٥٠٨/١)، وشرح الهداية، المهدويّ، (١٠٠/١-١٠١)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٢٦٣) ، وتحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ٢١٢)، والفتح الإمالة، الدّاني، (ص : ٥٧).

(٤)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٢٦٤)، وتحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ٢١٣).

إمالتهما لقالون لا يُقرأ به[1]؛ لأنّه خرج فيه عن طريقه كما نبّه عليه المحقّق ابن الجزري[2] وغيره، وأمّا الفتح والتّقليل في ﴿ٱلتَّوْرِىٰةَ﴾ فروى كلاًّ منهما جماعةٌ عن قالون[3]، وذكرهما في الشّاطبيّه[4]، وكلاهما صحيح مقروءٌ به عندنا، والمقدَّم الفتح وقلَّل ورشٌ ﴿هارِ﴾ و"ها" و"يا" و﴿ٱلتَّوْرِىٰةَ﴾ وجهًا واحدًا.

واعلم أنّه اختُلف في لفظ ﴿ٱلتَّوْرِىٰةَ﴾ فَقِيل إنّه اسم عربيّ مشتقٌّ من "وري" الزّناد (بكسر الرّاء وفتحها) إذَا قَدح فظهرَ منه النّار؛ لأنّها ضياءٌ ونورٌ تجلو ظلمة الضّلال ووزنها عند البصريّين "فَوْعَلَةٌ" "كـ"حَوْقَلَةٌ" فأصلها عندهم "وَوْرَية" فأُبدلت واوُها الأُولى تاءً وقُلبت ياؤُها ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، وعند الكوفيّين غير الفرّاء "تَفْعَلَةٌ" (بفتح العين) فأصلها "تَوْرَيَةٌ" قُلبت ياؤُها ألفًا لِمَا مرَّ، وعند الفرّاء "تَفْعِلَةٌ" (بكسر العين) لكن فُتحت وقُلبت ياؤُها ألفًا للتّخفيف[5]، كما قالوا في "تَوْصِيَةٌ" "تَوْصَاةٌ" وهي لغةٌ لبعض العرب[6]، فَعلى هذا كلّه تكون داخلةً في ذواتِ الياء التي قبلها راءٌ المتقدّمة في قوله "أمال ورش من ذوات الياء ذا الرّاء" وهو الظّاهر من صنيع النّاظم حيث لم ينصّ على إمالتها لورشٍ بالخُصوص وقيل إنّه لا يتأتّى فيها اشتقاقٌ ولا وزنٌ؛ لأنّها أعجميّة كلفظ

---

(١)- ينظر : حرز الأمانيّ، الشّاطبيّ، البيت رقم : ٧٤١، (ص : ٥٩).

• **تنبيه** : قولُ الشَّارح «لا يقرأ به» فيه نظرٌ؛ لأنَّ وجه التَّقليل فيهما لقالونٍ ثابتٌ ومقروءٌ به في الكافي لابن شُريح، (ص : ١٥٢)، والتَّبصرة لمكّيّ، (ص : ٥٨٥)، بلْ وفي التّيسير للدّانيّ، (ص : ١٢٠)، وإن كان لم يَقرأ به من طريق التّيسير كما في جامع البيان، (٥/٢٩٤-٢٩٥)، وعلى كلٍّ **فالأَوْلىَ أَن يقالَ** : خرجَ به عن طريقه والقراءةُ به جائزةٌ لثُبُوته عنده مع بيانِ الطَّريق التي رُوي بها. والله أعلم.

(٢)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (٢/٦٩) والذي نَبَّهَ عليه ابن الجزريِّ، هو خروج الدّاني عن طريقه في التَّيسير وتَبعه الشَّاطبيُّ، فيكونُ الشَّاطبيُّ لم يخرج عمَّا في التّيسير، وإنْ كان خرجَ عن طريق التَّيسير تبعًا لصاحبه.

(٣)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (٢/٦١)، والفجر السّاطع، ابن القاضي، (٣/٢٩٣- ٢٩٥).

(٤)- ينظر : حرز الأمانيّ، الشّاطبيّ، البيت رقم : ٥٤٦، (ص : ٤٤).

(٥)- ينظر : شرح الهداية، المهدويّ، (١/١١٥- ١١٦)، والكشف، مكّيّ بن أبي طالب، (١/١٨٣)، والدّر المصون، السّمين الحلبيّ، (٣/١٧- ١٨)، والفتح والإمالة، الدّاني، (ص : ١٤٨- ١٤٩).

(٦)- وهي لغة طيٍّ؛ لأنَّهم يقولون في "التَّوصية"،"توصاة"،ولـ"الجاريَة"،"جاراة"،ولـ"النّاصية"،"نصاة". ينظر: تهذيب اللّغة، الأزهريّ، (١٥/٣٠٧)، ولسان العرب، ابن منظور، (١٥/٢٨٣)، وتاج العروس، الزَّبيدي، (٢٠/٨٩).

"الإنجيل" وإنمّا يُشتقُّ ويُوزن العربيّ[1]، وقولُ البصريّين والكوفيّين باشتقاقها ووزنها إنمّا هو على تقدير كونها عربيّة وهذا القول هو الظّاهر،وعليه فلا تكون داخلةً في قوله "أمال ورش" البيت.

ووجه إمالتها لورشٍ وقالونٍ على هذا القول شبهها بألف التّأنيث[2] لوقوعها رابعة متطرّفة تقديرًا، مع كون اللّفظ الواقعة فيه يشْبه المشتقّ المنقلبة ألفه عن الياء، ووجه تخصيص قالون ﴿ٱلتَّوْرِيٰةَ﴾ بالتّقليل في أحد الوجهين، وتخصيص ﴿هارٍ﴾ بالإمالة المحضة الجمع بين اللّغتين مع اتّباع الأثر وفتح ما عداهما على الأصل[3]. ثمّ قـــــــال :

[١٦١] فَصْــلٌ وَلاَ يَمْنَــعُ وَقْــفُ الــرَّاءِ ❁ إِمَالَــةُ الأَلِــفِ فِــي الأَسْــمَاءِ

[١٦٢] حَمْلاً عَلَى الوَصْلِ وَإِعْلاَمًا بِمَا ❁ قَــرَأَ فِــي الوَصْــلِ كَمَــا تَقَــدَّمَا

تكلّم في هذا الفصل على ما يمنع الإمالة وما لا يمنعها، فأشار إلى ما لا يمنعها بقوله"ولا يمنع وقف الرّاء"البيت، يعني : أنّ سُكون الرَّاء في الوقف لا يمنع إمالةَ الألف في الأسماء المتقدّمة في قوله"والألفات اللآئي قبل الرّاء محفوضة في آخر الأسماء كالدّار والأبرار والفجّار"، فتُمال في حالة الوقف كإمالتها في حالة الوصْل، وهذا الذي ذكره هو مذهبُ الجمهور، واقتصر عليه غير واحدٍ من المحقّقين كالدّانيّ في التّيسير[4] والشّاطبيّ[5]، وعليه العمل وبه القراءة عندنا، وذهب جماعة[6] إلى

---

(١)- ينظر : شرح الدّرر اللّوامع، المنتوري، (٤٩٩/٢)، وهو اختيار الزّمخشري لقوله في تفسيره الكشّاف، (٣٣٠/١-٣٣١) : «اسمان أعجميّان وتكلُّف اشتقَاقهما من الوَرَى، والنَّجْل ووزنهما بـ"تَفْعِلَة" و"أَفْعِيل" إنمَّا يصحُّ بعدَ كونهما عربيّين» اهـ.

(٢)- في (أ) و(ب) : (التّأنيت) بالتّاء، والتّصويب من : (ج).

(٣)- ينظر : الحجّة للقرّاء السّبعة، أبوعلي الفارسيّ، (١٥/٣)، والموضّح في وجوه القراءات، ابن أبي مريم (٣٦١/١)، والدّر المصون، السّمين الحلبيّ، (١٩/٣)، والفتح والإمالة، الدّاني، (ص : ١٤٩).

(٤)- ينظر : التّيسير، الدّاني، (ص : ٥٠).

(٥)- ينظر : حرز الأمانيّ، الشّاطبيّ، البيت رقم : ٣٣٤، (ص : ٢٧).

(٦)- منهم : أبو بكر الشّذّائيّ وأبو الحسن بن المنادى وابن حبش وابن اشته وغيرهم. ينظر : جامع البيان، الدّاني، (٨٤١/٣-٨٤٢)، والفتح والإمالة، الدّاني، (ص : ٢٨٠)، والنّشر، ابن الجزريّ، (٧٢/٢)، قال ابن الباذش في الإقناع، (٣٤٧/١) : «وذَكره دَاود بن أبي طيبة في مذهب ورشٍ» اهـ، وقال الدّاني في جامع البيان (٨٤٢/٣) : «أظنّ داود قال ذلك رأيًا دون نَقْلٍ مسندٍ إلى نافع» اهـ.

الوقف على ذلك بالفتح الخالص، ومحلّ الخلاف إذا وقف بالسّكون[1]، وأمّا إذا وقف بالرَّوْم فلا خلاف في الإمالة؛ لأنّ الرَّوْم حركةٌ إلاَّ أنَّه على المذهب الثَّاني تضْعف الإمالة قليلا لضعف الكسرة المُوجبة للإمالة بسبب الرَّوْم كما ذكره أبو محمد مكيّ[2].

فوجه مذهبِ الجمهور أمران على ما ذكره النّاظم في البيت الثّاني[3] :

الأوّل : حملُ الوقف على الوصل؛ لأنّ سكون الوقف عارض فلا يعتدُّ به.

الثّاني : الإعلامُ بما قرأ به ورشٌ في الوصل من الإمالة.

ووجه المذهبِ الثّاني الاعتدادُ بسكون الوقف لذهابه بالكسر، الذي هو مُوجِب الإمالة في الوصل[4].

وقوله "حملا" مفعول لأجله، "وعلى الوصل" متعلّق به، و"إعلاما" معطوف "على حملا"، و"بما" متعلّق بـ"إعلاما"، و"ما" يحتمل أنْ تكون موصولة وجملة "قرأ" صلتُها، و"قرأ" مبنيّ للفاعل وفاعله ضميرٌ مستترٌ يعودُ على ورشٍ، والعائد محذوف تقديره "به"، ويحتمل أنْ تكون"ما" مصدريّة و"في الوصل" متعلّق بـ"قرأ"، والكاف في "كما" بمعنى "مثل"، صفة لمصدر محذوف، و"ما" موصوله وصلتُها جملة "تقدّم" والتّقدير، وإعلامًا بالذي قرأ به ورشٌ أو بقراءتة قراءةً مثل ما تقدَّم في الباب.

(١)- ينظر : التّبصرة، مكّيّ بن أبي طالب، (ص : ٤١٤)، وردَّ ابن الجزريّ في النّشر، (١٠٧/٢)، على من قال بجواز الوقف عليها بالتَّفخيم بقوله : «وهو قولٌ لا يعوَّل عليه ولا يُلتفت إليه، بل الصَّواب التَّرقيق من أجل الإمالة، سواء أَسَكَّنْتَ أَم رُمْتَ لا نعلمُ في ذلك خلافًا، وهو القياسُ وعليه أهلُ الأداء. والله أعلم.» اهـ.

(٢)- ينظر : الكشف، مكّيّ بن أبي طالب، (١٩٩/١)

(٣)- ينظر : الفتح والإمالة، الدّاني، (ص : ٢٩٤-٢٩٥)، وجامع البيان، الدّاني، (٨٤٣/٣-٨٤٤)، وذَكر عِلَلاً أُخرى لا تَقِلُّ في الحجَّة عمَّا اختاره النَّاظم.

(٤)- ينظر: جامع البيان، الدّاني، (٨٤١/٣-٨٤٤) والكشف، مكّيّ بن أبي طالب، (١٩٩/١)، والإقناع، ابن الباذش، (٣٤٦/١).

ثمَّ قـــــــال :

[١٦٣] وَيَـــمْنَعُ الإِمَالَـــةَ السُّـــكُونُ ❁ فِـي الوَصْـلِ وَالوَقْـفُ بِهَـا يَكُـونُ
[١٦٤] وَالخُلْفُ فِي وَصْلِكَ ذِكْرَى الدَّارِ ❁ وَرُقِّقَـتْ فِـي المَـذْهَبِ المُخْتَـارِ

لمّا تكلّم على ما لا يمنعُ الإمالة، ذكر هنا ما يمنعها فقال "ويمنع الإمالة السّكون في الوصل" يعني : أنّ السّكون إذا وقع بعد الألف الممالة فإنّه يمنع إمالة الألف والحرف الذي قبلها في الوصل، سواء كان السّكون سكون تنوينٍ أو سكون غيرِه كما يقتضيه إطلاقُ النّاظم، فالتّنوين يكون في الاسم المقصور المنكّر نحو : ﴿مُّسَمّىً﴾ أصله "مُسَمَّيٌ" تحرّكت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفًا فالْتَقَى ساكنان الألفُ والتّنوين، فحذفت[١] الألف لالْتِقاء السّاكنين وهكذا يُقال في ﴿هُدىً﴾ و﴿قُرىً﴾ وشبههما وغير التّنوين نحو : ﴿نَرَى ٱللَّهَ﴾ (البقرة - ٥٤) و﴿ٱلْقُرَى ٱلتِي﴾ (سبأ - ١٨) و﴿مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ (البقرة - ٨٦) و﴿أَحْيَا ٱلنَّاسَ﴾ (المائدة - ٣٤) و﴿ٱلرُّءْيَا ٱلتِي﴾ (الإسراء - ٦٠) وإنّما منع السّكون الإمالة في ذلك؛ لأنّه سببٌ في زوال الألف وصلاً لالْتِقاء السّاكنين، وبزوال الألف تزُول إمالة الحرف الذي قبلها فَيَنْفتِحُ، فإذا وقع على المقصور المنوّن أو على الكلمة الأُولى من نحو : ﴿مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ (البقرة - ٨٦) أُمليت الألف وما قبلها على ما تقدّم لزوال المانع وهو السّكون[٢]، كما أشار إليه بقوله "والوقفُ بها يكون"، لكن على خلافٍ في المنوّن سيذكره النّاظم قريبًا.

فإن قلتَ : حذْف الألف وصلاً في نحو : ﴿مُّسَمّىً﴾ و﴿مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ (البقرة - ٨٦) عارضٌ فيلزم أنْ تبقى الإمالةُ كما بقيت[٣] على مذهبِ الجمهور في الوقف على نحو : ﴿ٱلاَبْرارِ﴾ لعروض سكون الوقف، مع أنّه لم يَقرأ أحدٌ بالإمالة في ﴿مُّسَمّىً﴾ و﴿مُوسَى ٱلْهُدَىٰ﴾ (غافر - ٥٣) ونحوهما وصلا فما الفرقُ ؟.

---

(١)- في (أ) : (فحذفث) بالثّاء، والتّصويب من : (ب) و(ج).

(٢)- ينظر: القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٢٦٧)، وجامع البيان، الدّاني، (٨٤٦/٣-٨٥١)، وتحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ٢١٥)، والفتح والإمالة، الدّاني، (ص : ٢٩٣- ٢٩٤).

(٣)- في (ب) : (بقيث) بالثّاء.

قلتُ : الفرقُ كما ذكروه أنّ المحذُوف في الوقف على ﴿ٱلۡأَبۡرَارِ﴾ ونحوه، هي الكسرة التي أَوجبت الإمالة، والحرف الممال لم يحذف، والمحذوفُ في نحو : ﴿مُّسَمًّىۚ﴾ و﴿مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ﴾ (البقرة - ٨٦) ، هو الحرف الممال فلم يشْتَبِها[1].

فإنْ قلتَ : هل يدخلُ في كلام النّاظم نحو قوله تعالى : ﴿إِلَى ٱلۡهُدَى ٱئۡتِنَاۗ﴾ (الأنعام - ٧١) بإبدال الهمزة ألفًا لورشٍ في الوصل فلا يمال ألفه، أوْ لا يدخلُ فيُمال؟.

قلتُ : يحتملُ كما نصوا عليه أنْ تكون الألفُ الموجودة في اللّفظ بعد الدّال في نحو : ﴿ٱلۡهُدَى ٱئۡتِنَاۗ﴾ (الأنعام - ٧١) هي المبدلةُ من الهمزة في ﴿ٱئۡتِنَاۗ﴾ وألف ﴿ٱلۡهُدَىٰ﴾ حُذفت لالْتِقاء السَّاكنين وعليه فلا إمالة فيها وتكون داخلةً في كلام النَّاظم، ويحتملُ أن تكون هي ألفُ ﴿ٱلۡهُدَىٰ﴾ فتُمال ولا تدخل في كلامه، والصّحيح المأخوذُ به هو الأوّل[2]، ووجَّهه الدَّانيّ[3] «بأنّ ألف ﴿ٱلۡهُدَىٰ﴾ قد كانت وذهبتْ مع تحقيق الهمزة في حالة الوصل، فكذا يجبُ أنْ تكون محذوفة مع تخفيفها بالإبدال؛ لأنَّ التَّخفيف عارضٌ» اهـ.

ثمّ أخبر النّاظم أنّ الخلاف وقع في وصلك ﴿ذِكۡرَى ٱلدَّارِ﴾ بسورة (ص - ٤٥)، وهذا الخلافُ إنْ كان في الإمالة وعدمها فهو مشْكلٌ؛ لأنَّ ألف ﴿ذِكۡرَىٰ﴾ إذَا وُصلت بـ﴿ٱلدَّارِ﴾ حُذفت لا محالة لالْتِقاء السّاكنين، وإذا حُذفت امتنعت الإمالة لورشٍ كما تقدّم، وإنْ كان في ترقيق الرَّاء وتفخيمها كما ذكره بعضهم[4] ففيه نظرٌ؛ لأنَّ الرَّاء في ﴿ذِكۡرَىٰ﴾ وقعت بين سببين : سببٍ قبلها يطلب ترقيقها وهو كسرةُ الذَّال، وسببٍ بعدها يطلبُ إمالتها وهو الألف الممالة، فإذا وُصلت ﴿ذِكۡرَىٰ﴾ بـ﴿ٱلدَّارِ﴾ ذهبت الألفُ فيجب أنْ تذهب الإمالةُ بذهابها، فتبقى الرَّاء مرقَّقة[5] في

(١)- ينظر : الكشف، مكّيّ بن أبي طالب، (٢٠٠/١).

(٢)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٢٦٧)، وتحصيل المنافع، السَّملاليّ، (ص : ٢١٥).

(٣)- ينظر : جامع البيان، الدّاني، (٢٥٣/٠٣)، بتصرَّفٍ، والفتح والإمالة، الدّاني، (ص : ٢٩٥-٢٩٦).

(٤)- ينظر : تحصيل المنافع، السَّملاليّ، (ص : ٢١٦)، وقال الخرّاز في القصد النّافع، (ص:٢٦٨) : «وهذا الخلافُ الذي ذَكر لَمَ أره لأَحدٍ إلاّ لأبي العبَّاس ابن حرْبٍ، فإنَّه ذَكر ذَلك في كتابه الموضُوع في رواية ورشٍ» اهـ.

(٥)- هذا على المذهبِ الذي ارتضَاهُ الشَّارحُ تَبَعًا لابن الجزريِّ وغيره، وأمَّا على مذهب الدّاني وشيخِه ابن غلبون وغيرِهما، فإنهَّم يقولون بإمالة الرَّاء على الخلاف السَّابق ذِكرُه، ولهذا نصَّ النَّاظم على الخلاف. والله أعلم.

نفسها من أجل الكسرة التي قبلها كالرَّاء في قوله تعالى : ﴿ذِكۡرَ ٱللَّهِ﴾ (الزّمر - ٤٢) فالقول بتفخيم ﴿ذِكۡرَى ٱلدَّارِ﴾ (ص - ٤٥) لا يعوَّلُ عليه، ولذا قال النَّاظم "ورقِّقت في المذهب المختار" وهو المذهبُ الصَّحيحُ الذي لا يُعتبرُ خلافه(١).

وظاهر قوله"ورقّقت" أنَّ الخلاف في التَّرقيق والتّفخيم [(٢)لا في الإمالة وعدمها، ولذا لم يقُل وأُمليت، وعليه فكان حقُّة أن يذْكر هذا الخلاف في باب الرَّاءات، ولو حذفه بالكليَّة ما ضرَّ(٣).

وقوله "و الخلف في وصلك ذكرى الدّر" هو إحدى الرّوايتين عن النّاظم و في رواية أخرى عنه(٤)

"و الخلف في الوصل بذمرى الدّار" .

ثم قـــال :

[١٦٥] فَـإنْ يَـكُ السَّـاكنُ تَنْوينًـا وَفـي ❁ مَـا كَـانَ مَنْصُـوبًا فَبـالفَتْح قـف

[١٦٦] نَحْـــوُ قُرًىظَـــاهرَةً وَجَـــاءَ ❁ إمَالَـــــةُالكُلّ لَـــــهُ أدَاءَ

---

(١)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٢٦٨-٢٦٩)، والفجر السّاطع، ابن القاضي، (٣/٣١١-٣١٢)، والرّوض الجامع، مسعود بن محمّد جموع، (لوحة : ١٥٨، وجه : أ، سطر: ١١-١٩)، وحكى الدّاني في الفتح والإمالة، (ص : ٢٨٨-٢٨٩) وفي جامع البيان، (٣/٨٥٠)، الخلافَ في هذه الكلمة ومثيلاتها عن أبي عَمرو البصريّ.

(٢)- ما جعلتُه بين عارضتين، من هنا إلى ما سيأتي من قوله : «إطلاقه الياء السّاكنة» سقط من : (جـ).

(٣)- وبنحوه قال السَّملاليّ في تحصيل المنافع، (ص : ٢١٦) : «تبرَّع المصنِّف بهذه المسألة هنا ومحلُّها باب التَّرقيق والتَّفخيم»، وكذلك مسعود بن محمد جموع في والرّوض الجامع، (لوحة : ١٥٨، وجه : أ، سطر: ٢٠).

قلتُ : ويمكنُ تصويبُ كلام النَّاظم بأنْ نقولَ لـمّا كان النَّاظم قد سلَكَ طريق الدّاني، وكان الدّاني ممَّن يَرى أنَّ الرَّاء المفتوحة التي توفَّرت فيها شُروط التَّرقيق تُمال نصَّ النَّاظم على الخلاف في باب الإمالة في الشَّطر الأوَّل وأمَّا الشَّطر الثَّاني فنصَّ فيه على رأيه، وهذا رأيٌ لي. والله الموفّق للصَّواب.

(٤)- ينظر : الفتح والإمالة، الدّاني، (ص : ٢٩٣-٢٩٤)، وجامع البيان، الدّاني، (٣/٨٥١-٨٥٢)، وشرح الكافية، ابن مالك، (٤/١٩٨٣).

ذكر في هذين البيتين ثلاثة مذاهب[1]، في الوقف على المقصور المنوّن:

- **أحدها** : الوقفُ عليه بالفتح مطلقًا منصوبا كان نحو : ﴿قُرىً ظَـٰهِرَةً﴾(سبأ - ١٨) ؛ لأنّه مفعول بـ﴿جَعَلْنَا﴾ قبله، أو مرفوعًا أو مجرورًا نحو : ﴿يَوْمَ لاَ يُغْنِي مَوْلىً عَن مَّوْلىً﴾ (الدّخان - ٣٩) وإلى هذا المذهب أشار بقوله "فإن يك السّاكن تنوينًا" أي : فبالفتِح قفْ مطلقًا، فقوله "فإن يكُ السّاكن" شرطٌ جوابه محذوفٌ يدلُّ عليه قوله بعدُ "فبالفتح قفِ".

- **المذهب الثَّاني** : الوقف عليه بالفتح إذا كان منصوبًا، وبالإمالة إذا كان مرفوعًا أو مجرورًا وإلى هذا أشار بقوله "وفيما كان منصوبًا[2] فبالفتح قفِ نحو قرًى ظاهرةً"، فقوله "وفيما" يتعلّق بـ"قف"، وكذا قوله "فبالفتْح" والفاء زائدة، والجملة معطوفة بالواو على جملة جواب الشَّرط المحذوفة أي : وَقِفْ فيما كان منصوبا بالفتح، ومفهومة أنَّه إذا كان غير منصوب بأنْ كان مرفوعًا أو مجرورًا فإنّه يُوقف عليه بالإمالة.

- **المذهب الثَّالث** : الوقف عليه بالإمالة مرفوعًا كان أو منصوبًا أو مجرورًا، وإلى هذا أشار بقوله "وجاء إمالةُ الكلِّ له" أي : لورش "أداء" أي : في الأداء.

فالمذاهبُ الثَّلاثةُ تُستفاد من كلامه، وخرج بقولنا المقصور نحو : ﴿هَمْساً﴾ و﴿أَمْتاً﴾ و﴿ذِكْراً﴾ و﴿عُذْراً﴾ فلا يُوقفُ عليه إلاَّ بالفتح؛ لأنَّ ألفَه ألفُ تنوين، وألفُ التَّنوين لاحظَّ لها في الإمالة، وهذا الخلاف الذي ذكره مبنيٌّ على الخلاف في الألف الموقوف عليها هل هي الألفُ المبدلةُ من التَّنوين في الأحوال الثّلاثة وهو مذهب جماعةٍ من النَّحويّين منهم المازنيّ[3]، وعليه ينْبني الفتحُ مطلقًا، أو هي الألفُ الأصليّة وهي المنقلبةُ عن الياء عادت في الأحوال الثَّلاثة عند الوقف

(١)- ينظر : الفتح والإمالة، الدّاني، (ص : ٢٩٣-٢٩٤)، وجامع البيان، الدّاني، (٨٥١/٣-٨٥٢)، وشرح الكافية، ابن مالك، (١٩٨٣/٤).

(٢)- في (أ) : (منصويا) بالياء، والتّصويب من : (ب).

(٣)- هو : أبو عثمان بكر بن محمّد بقية المازنيّ، (ت. ٢٤٩ هـ) وهو مَولى بني سدوس، نزل بني مازن فنُسب إليهم، وهو بصريّ روَى عن أبي عبيدة والأصمعيّ، وأبي زيد، ورَوَى عنه المبرِّد والفَضل بن محمّد اليزيديّ، وله من التّصانيف : علل النّحو، تفاسير كتاب سيبويه، والدّيباج في جوامع كتاب سيبويه. ينظر في ترجمته : تاريخ العلماء النّحويّين، التّنوخيّ، (ص : ٦٥-٧١)، وبغية الوعاة، السّيوطيّ، (٣٨٢/١-٣٨٤).

لزوال التّنوين وهو مذهب أكثر الكوفيّين ومرويّ عن الكسائيّ[1] وأبي عمرو[2]، واختاره ابن مالك في الكافية[3]، وعليه تنْبني الإمالةُ مطلقًا، أو الألف الأصليّة في الرّفع والجرّ وبدلاً من التّنوين في النّصب وهو مذهب سيبويه[4] وأكثر النّحويّين، وعليه ينْبني التَّفصيلُ.

وهذه المذاهبُ الثّلاثة ذكرها الشّاطبيّ[5] أيضًا، وتبعَه شرّاحُه[6]، والأصحُّ والأقوى منها الوقف بالإمالة مطلقًا لمن مذهبه الإمالة، وهو الذي لم يذكر الدّانيّ في كتاب الإمالة[7] وغيره[8] سواه،

---

(١)- هو : أبو الحسن علي بن حمزة الكسائيّ، (١٢٠ هـ - ١٨٩ هـ) المقرئ النّحويّ الكوفيّ، سمع من جعفر الصّادق والأعمش، وقرأ القرآن على حمزة الزّيات وعيسى بن عمر الهمذاني وأخذَ العربيّة عن الخليل بن أحمد، خرج إلى البوادي فغاب مدّة طويلة وكتب الكثير من اللُّغات والغريب عن الأعراب بنجْدٍ وتهامة، وقرأ عليه أبوعمرو الدّوري وأبو الحارث اللّيث ونصير بن يوسف وحدّث عنه الكثير منهم القرّاء، وأحمد بن حنبل وقد انتهت إليه الإمامة في القراءة العربيّة.

ينظر في ترجمة : معرفة القرّاء الكبار، الذّهبي، (٢٩٦/١-٣٠٥) وغاية النّهاية، ابن الجزري، (٤٧٤/١- ٤٧٨).

(٢)- هو : أبو عمرو زَبَّان بن العَلاء بن عمار المازني البصري، (٦٨ هـ - ١٥٤ هـ) أحد القرّاء السّبعة سمع من أنس بن مالك وغيره، وقرأ على الحسن بن أبي الحسن البصري، وحميد بن قيس الأعرج، وسعيد بن جبير، وعاصم بن أبي النّجود، ورَوى عنه القراءة سماعًا وعرضًا إسحاق بن يوسف الأزرق، وأحمد بن محمّد اللّيثي، وغيرهما.

ينظر في ترجمته : معرفة القرّاء الكبار، الذّهبي، (٢٢٣/١-٢٣٧) وغاية النّهاية، ابن الجزري، (٢٦٢/١ - ٢٦٥).

(٣)- ينظر: شرح الكافية ،ابن مالك (١٩٨٢/٠٤)، وقال ناظما لموافقتِهِ لهما:

ووافَق البصريّ والكسائيّ * ربيعة وبهما اقْتِدائِي.

(٤)- ينظر: الكتاب، سيبويه، (٢٩٥/٠٤).

(٥)- ينظر : حرز الأماني، الشّاطبي ، الأبيات رقم : ٣٣٥-٣٣٦-٣٣٧-٣٣٨-٣٣٩، (ص : ٢٧).

(٦)- ينظر : فتح الوصيد، السّخاوي، (٤٦٩/٢-٤٧٠) وشرح قصيدة الإمام، السّيوطي، (ص : ١٦٢).

(٧)- ينظر : الفتح والإمالة، الدّاني، (ص : ٢٩٣- ٢٩٤)، ولكنّه لم يقتصر عليه بل نصّ على الخلاف ولعلّ ما ذكره الشّارح في كتابه "الإمالات" ولم أقف عليه.

(٨)- منها : التّيسير، (ص : ٥٠).

وبه العملُ بل أنكر العلاَّمة ابن الجزريّ في نشره[1]، حكاية الشَّاطبيّ القول بالفتح[2] وقال : «لا أعلمُ أحدًا من أئمة القراءة ذهب إلى هذا القول ولا قال به، ولا أشار إليه في كلامه ولا أَعلمه في كُتُب القراءات وإنَّما هو مذهبٌ نحويٌّ لا أدائيٌّ دعا إليه القياس لا الرِّواية» ثم ساق كلام النَّحويّين وغيرهم ثمّ قال : «فدلَّ مجموع ما ذكرنا أنَّ الخلاف في الوقف على المنوَّن لا اعتبار به ولا عمل عليه وإنَّما هو خلافٌ نحويٌّ لا تعلُّق له بالقراءة»[3] اهـ.

ثمّ قـــــــــال :

﴿باب أحكـــــام الـــــرَّاءات﴾

[١٦٧] القَــوْلُ فِــي التَّرْقِيــقِ لِلــرَّاءَاتِ ❁ مُحَرَّكَـــــاتٍ وَمُسَـــــكَّنَاتِ

تكلَّم في هذا الباب على ترقيق الرَّاءات وتفخيمها، ولم يذكُر في التَّرجمة التَّفخيم اكتفاءً عنه بذكر ضدّه وهو التَّرقيق، فهو كقوله تعالى : ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾ (آل عمران - ٢٦) أي : والشّرّ[4]، وإنَّما ذكر باب التَّرقيق إِثْر باب الإمالة؛ لاشتراكهما في السَّبب وهو الكسر والياء، وفي المانع وهو الحروف المستعلية كما يأتي، لا لأنَّ التَّرقيق هو الإمالة الصُّغرى فيكون ضربًا من الإمالة، خلافًا لجماعةٍ[5]؛ لأنَّهما حقيقتان مختلفتان.

فالتَّرقيق : إنْحاف ذات الحرف أي : جعله نحيفًا ضعيفًا.

---

(١)- ينظر : النّشر، ابن الجزري، (٧٥/٢). وبداية لفظه « لَمْ أَعلم» بدل «لاَ أَعلم».

(٢)- قال الدّاني في جامع البيان، (٨٥٣/٣) : «روى حبيب بن إسحاق عن داود عن ورش عن نافع ﴿قُرىً ظَاهِرَةً﴾ مفتوحة في القراءة...ولم يأتِ به عن ورش نصًّا غيرُه» اهـ.

(٣)- ينظر : النّشر، ابن الجزري، (٧٧/٢)، وآخر كلامه «لا تعلُّق للقرَّاء به» اهـ، لا ماذكره الشَّارح-والله أعلم-.

(٤)- ينظر : تفسير الجلالين، جلال الدّين المحليّ، وجلال الدّين السّيوطيّ، (ص : ٥٣).

(٥)- منهم : أبو الحسن طاهر بن غلبون في كتابه التّذكرة، والدّاني في كتابَيه التّيسير، وجامع البيان، وغيرهما. وقد سبق الكلام على هذا الخلاف في القسم الأوَّل.

والإمالة الصُّغرى : أن تَنْحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء قليلاً، ولهذا يمكن الإتيان بإحداهما دون الآخر، قال العلاَّمة ابن الجزريّ : «يمكن اللَّفظُ بالرَّاء مُرقَّقةً غير مُمالة ومفخَّمةً مُمالةً، وذلك واضح في الحسِّ والعيان، وإنْ كان لا يجوزُ روايةً مع الإمالة إلاَّ التَّرقيق، ولوكان التَّرقيق إمالةً لم يدخل على المضموم والسَّاكن، ولكانت الرَّاء المكسُورة مُمالةً، وذلك خلافُ إجماعِهم»[1] اهـ، ومن عبَّر من أئمَّة الفنِّ عن التَّرقيق بالإمالة فقد تجوَّز[2].

والتَّفخيم: ضدُّ التَّرقيق فهو عبارة عن تَسْمين الحرف أي : جعله سميناً جسيماً، ويُرادفه التَّغليظ، غير أنَّ التَّفخيم غلب استعمالُه في باب الرَّاءات، والتَّغليظ غلب استعمالُه في باب اللاَّمات، والتَّرقيق ضدُّهما.

واعلم أنَّه اختُلف هلِ الأصل في باب الرَّاء التَّفخيم أو التَّرقيق، فذهب الجُمهور إلى الأوَّل[3] وذهب بعضُهم إلى الثَّاني[4]. قلتُ : مقتضى تقسيمهم الحروف إلى قسمين حروف استعلاء وهي حروف "قِظْ خُصَّ ضَغْطٍ"، وحروف استِفال وهي ما عداها، أن يكون الأصل الأصيل في الرَّاء التَّرقيق؛ لأنَّها من حروف الاستِفال، وحروف الاستِفال الأصل فيها التَّرقيق وقد بقيت كلُّها على أصلها سوى الرَّاء، فإنَّهم نصُّوا على أنَّها أشْبهت حروف الاستعلاء لخروجها من طرف اللِّسان وما يليه من الحنك الأعلى الذي هو محلُّ حروف الاستعلاء، فخرجت عن أصلها الأوَّل، وصار التَّفخيم أصلاً ثانيا فيها بسبب المشابهة المذكورة، حتى صار التَّفخيم فيها لا يحتاج إلى سبب، والتَّرقيق يحتاج إلى سبب، فقول الجُمهور «الأصل في الرَّاء التَّفخيم» مرادهم به الأصل الثَّاني الحاصل بسبب

---

(١)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (٢/٩٠-٩١).

(٢)- سبق في القسم الأوّل أن لاَّ تجوّز وإنّما هو قول ثابت عن أولئك الأئمّة، فلا داعي لتأويل كلامهم.

(٣)- ينظر: النّشر، ابن الجزريّ، (١٠٨/٢)، والكشف، مكّيّ بن أبي طالب، (٢٠٩/١).

(٤)- لم أقف عمَّن قال بهذا القول، إلاَّ أنَّ السَّملاليّ في تحصيل المنافع، (ص : ٢٢٠)، نَسبَه إلى ابن مطروح، وكذلك الدُّكتور توفيق العبقري في تقديمه لمنح الفريدة الحمصيّة، (ص : ١٨٨) أشار إلى أنَّه يُنسب إليه أيضا.

قلتُ : وابن مطروح هو أبو محمّد عبد الله بن محمّد بن مطروح التَّجيبيّ البلنسيّ، (٥٧٤ هـ - ٦٣٥ هـ) مقرئٌ حاذقٌ ولي القضاء بدانية، وأخذ القراءات عرضًا عن محمّد بن أيوب بن نوح الغَافقي وغيره، ولازمه وكان فقيها عارفًا بالأحكام، ومن أهل الشُّورى والفُتيا.

ينظر في ترجمته : التَّكملة لكتاب الصِّلة، ابن الآبار، (٢٩٦/٢-٢٩٧)، وغاية النّهاية، ابن الجزريّ، (٤٠٥/١).

المشابهة لحروف الاستعلاء، وقول بعضِهم الأصلُ فيها التَّرقيق مراده به الأصل الأوَّل، فلا مخالفة بين القولين في المعنى، وهذا ما ظهر للفقير(١) -والله أعلم-. وقيل ليس للرَّاء أصلٌ في التَّفخيم ولا في التَّرقيق، وإنَّما يَعرضان لها بسبب حركتها، فتُرقَّق مع الكسرة لتسفُّلها، وتفخَّم مع الفتحة والضَّمَّة لتصعدِّهما، فإذا سكنت جرَت على حكم المجاور لها(٢).

وقول النَّاظم "محرَّكات" حال من الرَّاءات، و"مسكَّنات" معطوف عليه، وأشار بذلك إلى أنَّ أقسام الرَّاء أربعةٌ : متحرِّكةٌ وساكنةٌ، والمتحرِّكةُ : مفتوحةٌ ومكسورةٌ ومضمومةٌ وسيتكلَّم عليها كلِّها مع أحكامها. ثمَّ قـــــال :

[١٦٨] رَقَّـــقَ وَرْشٌ فَـــتْحَ كُـــلِّ رَاءِ ❁ وَضَـــمَّهَا بَعْـــدَ سُـــكُونِ يَـــاءِ

[١٦٩] نَحْـوُ خَبِيـرًا وَبَصِـيرًا وَالبَصِـيرْ ❁ وَمُسْـــتَطِيرًا وَبَشِـــيرًا وَالبَشِـــيرْ

[١٧٠] وَالسَّـيْرَ وَالطَّيْـرَ وَفِـي حَيْـرَانَ ❁ خُلْـفٌ لَـهُ حَمْـلاً عَلَـى عِمـرَانَ

[١٧١] وَبَعْـــدَ كَسْـــرٍ لاَزِمٍ كَنَـــاظِرَهْ ❁ وَمُنْـــذِرٌ وَسَـــاحِرٌ وَبَاسِـــرَهْ

تكلَّم في هذه الأَبيات على قسمين من أقسام الرَّاء وهما : الرَّاء المفتوحة والرَّاء المضمومة؛ فأخبر أنَّ ورشًا رَقَّقَ "فتحَ كلَّ راء وضمَّها" أي : كلَّ راء مفتوحة أو مضمومة إذا وقعت "بعدَ سكونِ ياءِ" أي : بعد ياء ساكنة أو "بعد كسر لازمٍ" وسيأتي بيانُه.

فقوله "وبعد كسر لازم" معطوفٌ على قوله "بعد سكون ياء"، وشمل قوله "فتح كلِّ راء وضمَّها" الرَّاء المتوسِّطة والمتطرِّفة مُنوَّنة وغير مُنوَّنة، ثمَّ مثَّل للرَّاء الواقعة بعد الياء السَّاكنة مفتوحة ومضمومة بثمانية أمثلة وهي : ﴿خَبِيراً﴾ و﴿بَصِيراً﴾ و﴿ٱلْبَصِيرُ﴾ و﴿مُسْتَطِيراً﴾ و﴿بَشِيراً﴾ و﴿ٱلْبَشِيرُ﴾ و﴿ٱلسَّيْرَ﴾ و﴿ٱلطَّيْرُ﴾ وفُهم من إطلاقه الياء السَّاكنة(٣)]، ومن

(١)- يعني : نفسَه، ولا شكَّ أنَّه تواضعٌ منه، -رحمه الله- ومن تواضعَ لله رفعه.

(٢)- **تنبيه** : القولُ بأنَّ الأصلَ في الرَّاء مطلقًا هو التَّفخيم فيه نظرٌ، وكذلك القولُ بأنَّ الأصل فيها مطلقًا هو التَّرقيق، والصَّواب هو التَّفصيل على ما ذكره الشَّارح، أو ما ذكره قبله ابن الجزريّ في النّشر، (١١٠/٢)، أو ما ذكره قبلهما ابن عظيمة في منح الفريدة الحمصيّة، (ص : ٣٩٦)، وهو المعتبر. والله أعلم.

(٣)- هنا انتهى السّقط من : (جـ) والذي بدايتُه : (لا في الإمالة وعدمها ولذا لم يقل).

الأمثلة أنَّه لا فرق بين كون سكون الياء حيًّا ك : ﴿أَلسَّيْرَ﴾ و﴿أَلطَّيْرُ﴾، أو ميِّتًا ك : ﴿بَشِيراً﴾ و﴿أَلْبَشِيرُ﴾ وهو كذلك[١]، واحترز بقوله "بعد سكون ياء" عن الياء المتحرِّكة الواقعة قبل الرَّاء نحو : ﴿أَلْخِيَرَةُ﴾ و﴿يُرَدُّونَ﴾، وعن السَّاكنة الواقعة بعد الرَّاء نحو : ﴿رَيْبَ﴾ فلا يوجبان التَّرقيق، ومثَّل للرَّاء الواقعة بعد الكسرة اللاَّزمة مفتوحة ومضمومة بأربعة أمثلة وهي : ﴿نَاظِرَةٌ﴾ و﴿مُنذِرٌ﴾ و﴿سَاحِرٌ﴾ و﴿بَاسِرَةٌ﴾ وفُهم من إطلاقه الكسر اللاَّزم، ومن الأمثلة أنَّه لا فرق بين كَون الحرف المكسور حرف استعلاء ك : ﴿نَاظِرَةٌ﴾ أو غيره ك : ﴿مُنذِرٌ﴾ وهو كذلك[٢]، وأراد بالكسر اللاَّزم هنا الكسر المتَّصل الأصليّ، واحترز به عن الكسر المنفصل عن الرَّاء في كلمة أخرى نحو : ﴿بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾ (مريم - ٦٤)، ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى أَلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ (الفتح - ٢٩)، ونحو : ﴿مَا كَانَ أَبُوكِ إِمْرَأَ سَوْءٍ﴾ (مريم - ٢٧) و﴿وَإِنِ إِمْرَأَةٌ﴾ (النّساء - ١٢٧) و﴿إِنِ إِمْرُؤٌاْ﴾ (النّساء - ١٧٥) حال الوصل، ونحو : ﴿بِرَشِيدٍ﴾، ﴿لِرَبِّكَ﴾، ﴿بِرُبْوَةٍ﴾، ﴿لِرُفِيِّكَ﴾؛ لأنَّ حرف الجرِّ وإنِ اتَّصل خطًّا فهو في حكم المنفصل؛ لأنَّه مع المجرور كلمتان فأشبهت كسرتُه الكسرةَ التي في نحو : ﴿بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾ (مريم - ٦٤) فتفخَّم الرَّاء في ذلك كلِّه، وكذا تفخَّم الرَّاء من : ﴿إِمْرَأً﴾ و﴿إِمْرَأَةٌ﴾ و﴿إِمْرُؤٌاْ﴾ ونحوها عند الابتداء؛ لأنَّ الكسرة وإنِ اتَّصلت بالرَّاء عارضةٌ، إذْ لا توجد إلاَّ في الابتداء؛ لوجود همزة الوصل فيه[٣]، وكان حقُّ النَّاظم أن يَشترط في الياء السَّاكنة اللّزُوم كما اشترطه في الكسر، لتخرُج الياء السَّاكنة غير اللاَّزمة للرَّاء فلا توجب ترقيقها نحو : ﴿فِيهِ رَيْبٍ﴾ (البقرة - ٢٢) و﴿مُقْنِعِي رُءُوسِهِمْ﴾ (إبراهيم - ٤٥) و﴿أَلذِے رُزِقْنَا﴾ (البقرة - ٢٤) والجواب عنه : أنَّ تمثيله بـ﴿خَبِيراً﴾ و﴿بَصِيراً﴾ وما معهما يُرشد إلى ذلك؛ لأنَّ الياء في الأمثلة كلِّها لازمة للرَّاء، ومن الأمثلة التي فيها الياء لازمة : ﴿حَيْرَانَ﴾ بسورة (الأنعام - ٧١)، إلاَّ أنَّ النَّاظم حكى فيها خلافا بين أهل الأداء، فأخذ جماعةٌ منهم بترقيقه على القاعدة، وبه قطع الدّانيّ في التّيسير[٤]، وأخذ جماعة منهم بتفخيمه، وبه قرأ الدّانيّ على ابن

---

(١)- ينظر : تحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ٢٢١)، ومنح الفريدة الحمصيّة، ابن عظيمة، (ص : ٣٩٨-٣٩٩).

(٢)- ينظر : تحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ٢٢٢)، والتّقريب والحرش، ابن المرابط، (ص : ١٢٧- ١٢٨).

(٣)- ينظر : القصد النَّافع، الخرّاز، (ص : ٢٧٣)، والمختصر البارع، ابن جُزيّ، (ص : ٨٧)، والكشف، مكّيّ بن أبي طالب، (٢١١/١).

(٤)- ينظر : التّيسير، الدّاني، (ص : ٥١).

خاقان[1]، والوجهان في الشّاطبيّة[2]، وكلاهما مقروءٌ به عندنا والمقدَّم في الأداء التَّفخيم؛ لأنَّ التَّرقيق وإن قَطَع به في التّيسير لكنَّه خرج فيه عن طريقه كما ذكر في النَّشر[3]، ثمّ أشار إلى علَّة تفخيم ﴿حَيْرَانَ﴾ بقوله "حملا له على عمران" في التَّفخيم، ولا يعني أنَّه حمله عليه في الخلاف، إذْ لا خلاف في تفخيم ﴿عِمْرَانَ﴾ كما سيأتي، ووجه حمله عليه عند من فخَّمه الاشتراكُ في النَّقل المُوجب لمنع الصَّرف مع التَّقارب في الوزن[4].

ووجه ترقيق الرَّاء المفتوحة والمضمومة بعد الياء السَّاكنة والكسر لورش مناسبة التَّرقيق لهما؛ إذِ الكلُّ يقتضي التَّسفُّل بخلاف التَّفخيم، فإنَّه يقتضي الاستعلاء واشتراط اللُّزوم في الياء والكسرة، ليتقوَّيا على إخراج الرَّاء عن أصلها الذي هو التَّفخيم إلى التَّرقيق، واشترط السُّكون في "الياء" لتقوّي مناسبتها للكسرة[5].

وقوله "بعد سكون ياء" مرتبط بقوله "بفتح كلّ راء" وبقوله "وضمّها.

ثمَّ قـــــــال :

[١٧٢] إلاَّ إذَا سَـــكَنَ ذُو اسْـــتِعْلاَءِ ۞ بَيْنَهُمَــا إلاَّ سُــكُونَ الخَــاءِ

[١٧٣] فَإِنَّهَــا قَــدْ فُخِّمَــتْ كَمِصْــرَا ۞ وَإِصْــرَهُمْ وَفِطْــرَتٍ وَوِقْــرَا

لـمّا قدَّم أنَّ الرَّاء المفتوحة والمضمُومة ترقَّقان لورشٍ بعد الكسر اللاَّزم، تعرَّض في هذين البيتين وفي البيتين بعدهما إلى ما استُثْنِيَ لورشٍ من ذلك لمانع، فذكر في هذين البيتين أنَّ حرف الاستعلاء إذا سكن بين الكسر اللاَّزم والرَّاء مَنع من التَّرقيق، وفُخِّمت الرَّاء معه على الأصل، إلاَّ الخاء السَّاكنة، فإنَّها وإنْ كانت من حروف الاستعلاء، لكنَّها لا تَمنع من ترقيق الرَّاء لما سيأتي، وفُهِم

---

(١)- ينظر : جامع البيان، الدّاني، (٨٧٩/٣).

(٢)- ينظر : حرز الأمانيّ، الشّاطبيّ، البيت رقم : ٣٤٧، (ص : ٢٨).

(٣)- لم أقف عليه في النّشر بعد تأمُّل في باب الرّاءات وقد وردت فيه عبارة «وقطع بِهِ في التَّيسير فخرجَ عَنْ طَرِيقه فِيه». لكن في غير الكلام عن كلمة ﴿حَيْرَانَ﴾.

(٤)- ينظر: القصد النَّافع، الخرّاز، (ص : ٢٧٣)، وتحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ٢٢١).

(٥)- ينظر: شرح الهداية، المهدويّ (١٤٢/١).

من قوله "إلاَّ إذا سكن ذو استعلاء بينهما" أنَّه إذا سكن حرفٌ غير مستعلٍ فإنَّه لا يمنع التَّرقيق وهو كذلك، سواء كان السَّاكن الغير[1] المستعلي مُظهَرًا نحو : ﴿ٱلذِّكْرُ﴾ و﴿ٱلسِّحْرَ﴾ و﴿وِزْرَ﴾ و﴿ٱلْمِحْرَابَ﴾ و﴿الِاكْرَامِ﴾ و﴿عِشْرُونَ﴾ و﴿إِجْرَامِي﴾، أم مُدْغَماً نحو : ﴿سِرّاً﴾ و﴿سِرَّكُمْ﴾ و﴿وَأَسِرُّواْ﴾ و﴿صِرٌّ﴾ و﴿يُصِرُّونَ﴾، وأمّا الفاصل المتحرّك فيَمنَع التَّرقيق ولوكان مستفلا نحو : ﴿ٱلْكِبَرُ﴾ و﴿ٱلْخِيَرَةُ﴾، ولم يقَعْ في الرَّاء فاصل بين الرَّاء المفتوحة والكسر من حروف الاستعلاء إلاَّ أربعة أحرف وهي : الصّاد والطّاء والقاف والخاء.

- فالصّاد في ستَّة مواضع[2] : ﴿إِصْراً﴾ بـ(البقرة - ٢٨٥) و﴿إِصْرَهُمْ﴾ بـ(الأعراف- ١٥٧)، و﴿مِصْراً﴾ مُنوّنا بـ(البقرة - ٦٠) وغير مُنوّن بـ(يونس- ٨٧) و(يوسف- ٩٩) و(الزّخرف- ٥٠).

- والطّاء في موضعين : ﴿فِطْراً﴾ بـ(الكهف - ٩٢) و﴿فِطْرَتَ﴾ بـ(الرّوم - ٢٩)، والقاف في موضع واحد وهو : ﴿وِقْراً﴾ بـ(الذّاريات - ٢)، وقد مثَّل النَّاظم ببعض هذه المواضع في قوله "كمصر وإصرهم وفطرت ووقرا".

- وأمّا الخاء فوقعت في : لفظ ﴿إِخْرَاجٍ﴾ كيف جاء، ولم يقع في القرآن الفصل بين الرَّاء المضمومة والكسر بشيء من حروف الاستعلاء؛ ولهذا اقتصر النَّاظم في التَّمثيل على الرَّاء المفتوحة.

فتحصَّل : أنَّ الحرف الفاصل إمَّا أن يكون متحرِّكًا أو ساكنًا، فإنْ كان متحرِّكًا مَنع التَّرقيق مُطلقًا مُسْتعْليًا أو مستفِلاً لجميع القُرّاء، وإنْ كان ساكنًا فإنْ كان مُستعليًا مَنع التَّرقيق أيضا لورش وغيره، إلاَّ الخاء السَّاكنة، فترقَّق الرّاء معها لورش وحدَه، وإن كان مُستَفِلاً رُقِّقت الرّاء لورش وفخِّمت لغيره[3].

(١)- دخول الألف واللاَّم على "غير" فيه نظرٌ؛ لأنَّها ليست باسم متمكِّنٍ، ألاَ ترى أنَّها لا تكون إلا نكرة ولا تُجمع ولا تدخلها الألف واللاَّم. وللتَّحقيق في هذه المسألة، ينظر : الكتاب، سيبويه، (٤٧٩/٣).

(٢)- ينظر : جامع البيان، الدّاني، (٨٧٩/٣ - ٨٨٠).

(٣)- ينظر : حرز الأمانيّ، الشّاطبيّ، البيت، رقم : ٣٤٣-٣٤٤، (ص : ٢٨)، وشرح شُعلة عليها، (ص : ١٢٦).

فوجه منع حرف الاستعلاء التَّرقيق شدَّةُ قوّته، ووجه استثناء الخاء ضعفه بالهمس فلم يُعْتَدَّ به كحرف الاستِفَال، وإنَّما اعتُدَّ بالصّاد مع مشاركته للخاء في الهمس؛ لتحصُّنه بالإطباق والصَّفير اللَّذين هما من صفات القوَّة، ووجْهُ منع الحرف المتحرِّك ترقيق الرَّاء تحصُّنه بالحركة، ووجه إلغاء السَّاكن المستفل ضعفه بالسُّكون فلم يُعْتَدَّ به كونه غير حصين، ولهذا أَتبعت العربُ ما بعده لما قبله وما قبله لما بعده فقالوا : "مُنتُن" بضم الميم[1] والتَّاء، و"مِنتِن" بكسرهما في "مُنتِن" بضم الميم وكسر التّاء[2].

وقوله "إلاّ سكون الخاء"، استثناء من قوله "ذو استعلاء"، فهو مستثنى من المستثنى قبله. والفاء في قوله "فإنَّها" داخلة على جواب الشَّرط وهو "إذا".

ثمّ قـــــــال :

[١٧٤] وَفُخِّمَــتْ فِــي الأَعْجَمِــيِّ وَإِرَمْ ❁ وَفِــي التَّكَــرُّرِ بِفَــتْحٍ أَوْ بِضَــمْ

[١٧٥] وَقَبْــلَ مُسْــتَعْلٍ وَإِنْ حَــالَ أَلِـفْ ❁ وَبَــابُ سِــتْرًا فَــتْحُ كُلِّــهِ عُــرِفْ

تعرَّض في هذين البيتين إلى باقي المستثنيات لورشٍ من ترقيق الرَّاء المفتوحة والمضمومة بعد الكسر وجملتُها خمسٌ :

- **المستثنى الأوَّل** : ما تقدَّم في البيتين السَّابقين.

- **المستثنى[3] الثَّاني** : أشار إليه بقوله "وفخِّمت في الأعجميِّ وإرم" أي : فخَّم ورش الرَّاء في الاسم الأعجميِّ الذي وُجد فيه سبب التَّرقيق، والواقع منه في القرآن أربعة أسماء : ثلاثةٌ اتُّفق على عُجْمتها وهي : ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾ و﴿عِمْرَٰنَ﴾ و﴿إِسْرَآءِيلَ﴾ وواحدٌ اختُلف فيه وهو : ﴿إِرَمَ﴾ من ﴿إِرَمَ ذَاتِ ٱلْعِمَادِ﴾ (الفجر - ٧)، فقيل أعجميٌّ وقيل عربيٌّ ولأجل الخلاف فيه أفردَه بالذِّكر، ولم يتعرَّض له الدّانيّ في التَّيسير[4] لانْدراجه عنده في الأعجميِّ، ولهذا جزم النَّاظم بتفخيمه، ورقَّقه

---

(١)- في (أ) : (المم) سقطت الياء بين الميمين، والتّصويب من : (ب) و(ج).

(٢)-ينظر : الفتح والإمالة، الدّاني، (ص : ٣٢١)، وفتح الوصيد، السّخاويّ، (٤٨٤/٢ - ٤٨٥).

(٣)- في (ب) : (المستنى) سقطت الثّاء.

(٤)- ينظر : التّيسير، الدّاني، (ص : ٥٢).

بعضُهم[1] بناءً على أنَّه عربيٌّ والمعوَّل عليه الأوَّل، وأمَّا ﴿عُزَيْرُ﴾ وإن اختُلف في عربيَّته وعُجمته فالمأخوذ به ترقيقه لورش[2]؛ لوجود الياء السَّاكنة قبله بناءً على أنَّه عربيٌّ مشتقٌّ من التَّعزير[3] وهو التَّعظيم.

- **المستثنى الثَّالث** : أشار إليه بقوله "وفي التَّكرُّر بفتح أو بضم"، أي : فخَّم ورشٌ الرَّاء أيضا في حال تكرُّرها في الكلمة مع الفتح أو مع الضَّمِّ[4]، فتكرُّرها مع الفتح وقع في أربع كلمات : ﴿ضِرَاراً﴾ و﴿فِرَاراً﴾ و﴿إِسْرَاراً﴾ و﴿مِّدْرَاراً﴾ وتكرُّرها[5] مع الضَّمِّ وقع في كلمة واحدة وهي : ﴿اْلْفِرَارُ﴾.

- **المستثنى الرَّابع** : أشار إليه بقوله "وقبل مستعل" أي : فخَّم ورش الرَّاء أيضا إذا وقعت قبل حرف مستعل، والواقع في القرآن من حروف الاستعلاء بعد الرَّاء ثلاثةٌ فقط[6] :

  - الطَّاء في : ﴿أَلصِّرَاطَ﴾ معرَّفًا ومُنكَّرًا حيث جاء.
  - والضَّاد في : ﴿إِعْرَاضاً﴾ بـ(النّساء - ١٢٧)، و﴿إِعْرَاضُهُمْ﴾ بـ(الأنعام - ٣٦).
  - والقاف في : ﴿فِرَاقُ﴾ بـ(الكهف - ٧٧) و(القيامة - ٢٧) و﴿الِاشْرَاقِ﴾ بـ(ص - ١٧).

ومقتضى كلام النَّاظم أنَّ الرَّاء تُفخَّم قبل المُستعْلي من غير خلاف وهو كذلك[7]، في غير لفظ

---

(١)- منهم : أبو الحسن بن غلبون في التّذكرة، (٢٢٤/١)، وأبو طاهر الأندلسي في العنوان، (ص : ١٢١-١٢٢).

(٢)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (٩٩/٢)، وإبراز المعاني، أبو شامة، (١٦٣/٢).

(٣)- في (ب) و(جـ) : (التّعزيز) بالزّاي.

(٤)- ينظر : جامع البيان، الدّاني، (٨٧٦/٣ - ٨٧٨)، والفتح والإمالة، الدّاني، (ص : ٣٢٩).

(٥)- في (ب) : (تكرّزها) بالزّاي.

(٦)- ينظر : المختصر البارع، ابن جُزيّ، (ص : ٩٠)، والقصد النَّافع، الخرّاز، (ص : ٢٧٨)، وسراج القاري، القاصح، (ص : ١٣٧).

(٧)- ينظر : منح الفريدة الحمصيّة، ابن عظيمة، وفيها قال الحُصريُّ في البيت رقم : ١٥٣، (ص : ٤٠٦)،

إِذَا لَقِيَتْ مُسْتَعْلِيًا أَوْ تَكَرَّرَتْ ❋ فَفَخِّمْ كَذَاكَ الأَمْرُ فِيهَا بِلاَ عُسْرِ

﴿الِاشْرَاقِ﴾ وأمَّا هو[1] فاختُلف في تفخيم رائه وترقيقها لورش؛ ففخَّمها جماعة[2] لوقوعها قبل المستعْلي من غير نظر إلى حركته، ورقَّقها آخرون[3] لضعف حرف الاستعلاء بالكسر، والوجهان مقروءٌ بهما عندنا والمُقدَّم في الأداء التَّفخيم، وهو مختار الدَّانيّ[4].

وقوله "وإن حال ألف" مرتبط بقوله "وفي التَّكرُّر بفتح أو بضمّ"، وبقوله "وقبل مستعل" أي : فخِّمها وإنْ حالت الألف بين الرَّاءين في ﴿فِرَاراً﴾ ونحوه، وبين الرَّاء والمستعلي في ﴿اُ۬لصِّرَاطَ﴾ ونحوه؛ لأنَّ الألف حاجزٌ غير حصين[5] فلا يُعتَدُّ به، ومفهومه أنَّ الحائل إذا كان غير ألفٍ اعْتُدَّ به نحو ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْۥ﴾ (النّساء - ٨٩)، فصاد ﴿صُدُورُهُمْۥ﴾ لا تمنع من ترقيق راء ﴿حَصِرَتْ﴾ للفصل بينهما بما هو مُعتَدٌّ به وهو التّاء، مع كون الصّاد غير لازمة لوقوعها في كلمة أخرى، فهي كالصّاد في : ﴿اِ۬لذِّكْرَ صَفْحاً﴾ (الزّخرف - ٤)، والقاف في ﴿يَٰٓأَيُّهَا اَ۬لْمُدَّثِّرُ ۝١ قُمْ﴾ (المدّثّر - ١،٢) وجعل بعضهم[6] التّاء كالألف ففخَّم راء ﴿حَصِرَتْ﴾ في الوصل[7] والمشهور الأوَّل وبه العمل .

- **المستثنى الخامس** : أشار إليه بقوله "وباب سترا فتحُ كلِّه عرف" أي : اشتهر تفخيم راء جميعه، والمراد بـ"باب سترًا" كلّ اسم على وزن "فِعْلاً" آخره راء مفتوحة مُنوَّنة وحال بينهما وبين

---

(١)- أي : لفظ ﴿الِاشْرَاقِ﴾ فسببُ الخُلف فيه -بعد ثُبوتِه بالنَّقل- كسرة القاف. ينظر: جامع البيان، الدّاني، (٨٧٦/٣)، والنّشر، ابن الجزريّ، (٩٨/٢).

(٢)- منهم : أبو الأصبغ عيسى بن محمّد البلَنسِيّ المعروف بابن المرابط في كتابه التَّقريب والحرش، (ص : ١٣٢)، وكذلك ابن عظيمة في منح الفريدة الحمصيّة، (ص : ٤١٠)، وكذلك ابن شريح في الكافي، (ص : ٧٦).

(٣)- منهم : أبو الحسن بن غلبون في التّذكرة، (٢٢٢/١)، وعليه قرأ الدّاني كما في جامع البيان، (٨٧٦/٣)، والفتح والإمالة ، الدّاني، (ص : ٣٢٦).

(٤)- ينظر : التّيسير، الدّاني، (ص : ٥١).

(٥)- ينظر : القصد النَّافع، الخرّاز، (ص : ٢٧٨).

(٦)- منهم : ابن شُريح في الكافي، (ص : ٧٥)، وابن الفحَّام في التَّجريد، (ص : ١٩٦)، ومكّيّ بن أبي طالب في التَّبصرة، (ص : ٤١٠). قال السّملاليّ في تحصيل المنافع، (ص : ٢٢٦) : «الخلاف بينهما في حال الوصل وأمَّا الوقف فلا خلاف» اهـ.

(٧)- أشار إلى الخلاف فيها الحصري في قصيدته، (البيت رقم : ١٥٤)، واختار الشَّارح ابن عظيمة في شرحها، (ص : ٤٠٧ - ٤٠٨)، التَّفخيم وصلا والتَّرقيق وقفًا. وينظر : النّشر، ابن الجزري، (٩٢/٢).

الكسرة ساكن مُستفل مُظهر، وقد وقع في ستّة ألفاظ قرآنية وهي : ﴿ذِكْراً﴾ و﴿سِتْراً﴾ (الكهف - ٨٧) و﴿حِجْراً﴾ (الفرقان - ٢٢،٥٣) و﴿وِزْراً﴾ (طه - ٩٨) و﴿إِمْراً﴾ (الكهف - ٧٠) و﴿صِهْراً﴾ (الفرقان - ٥٤).

فخرج بمستفل نحو : ﴿وِقْراً﴾ فتُفخَّم راؤه، وخرج بمظهر المُدغم نحو : ﴿سِرّاً﴾ فترقَّق راؤه، وما ذَكَره النَّاظم من تفخيم باب ﴿سِتْراً﴾ هو الأشهر ومذهب الأكثر، وبه قطع الدَّانيّ في التَّيسير[1]، وذهب جماعة[2] إلى ترقيقه، وهو مُستفاد من مفهوم قوله "فتح كلّه عرف"، إذْ مفهومه أنَّ التَّرقيق فيه غير معروف، والوجهان في الشَّاطبيّة[3]، وكلاهما مقروءٌ به عندنا وصلاً ووقفاً والمقدَّم في الأداء التَّفخيم، وهذا الخلاف إنمّا هو المفتوح المُنوَّن كما ذكرنا، وأمَّا المضموم[4] المنوّن نحو : ﴿هَٰذَا ذِكْرٌ﴾ (ص - ٤٨) فليس فيه إلاَّ التَّرقيق، وما ذهب إليه أبو شامة[5]، وتبعه عليه الجعبريّ[6] من التَّسوية بينهما في الخلاف مردودٌ بما ذَكره في النَّشر[7]، فلا يُعوَّلُ عليه.

فوجه تفخيم الأعجميِّ؛ ثقله بالعُجمة ولهذا منعتهُ العربُ من الصَّرف مع العَلَميّة، فكما مُنع من الصَّرف مُنع من التَّرقيق قراءةً وعربيَّةً إعلاما بثقله[8]، ووجه تفخيم الرَّاء المكرَّرة أنَّ الرَّاء الثَّانية لمَّا كانت مفخَّمة جذبت الرَّاء الأُولى للتَّفخيم لقوَّتها؛ لأنَّها بمنزلة حرف الاستعلاء ولهذا لم تُؤثِّر معها الكسرة التي قبل الرَّاء الأُولى[9]، ووجهُ تفخيم الرَّاء قبل المستعلي ما تقدَّم من شدَّة قوَّته، فمَنع التَّرقيق

---

(١)- ينظر : التّيسير، الدّاني، (ص : ٥٢).

(٢)- منهم : أبو الحسن بن غلبون في التّذكرة، (٢٢٢/١)، وبه قرأ عليه الدّاني كما في جامعه، (٨٨٠/٣).

(٣)- ينظر: حرز الأمانيّ، الشّاطبيّ، البيت رقم : ٣٤٦، (ص : ٢٨).

(٤)- في (ب) : (الممضموم) بميم زائدة.

(٥)- ينظر : إبراز المعاني، أبو شامة، (١٦٤/٢- ١٦٥).

(٦)- ينظر : كنز المعاني، الجعبري، (لوحة : ١٢٩، وجه : ب، سطر : ٢٠) مخطوط.

(٧)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (٩٥/٢ - ٩٦).

(٨)- ينظر : الفتح والإمالة، الدّاني، (ص : ٣٢٨)، والقصد النَّافع، الخرّاز، (ص : ٢٧٨).

(٩)- ينظر : الفتح والإمالة، الدّاني، (ص : ٣٢٥).

متقدِّما ومتأخِّرا(١)، ووجه تفخيم باب ﴿سِتْراً﴾ عند من فخّمه، وقوعُ الرَّاء بين ساكنين مع لزوم الفتحة لها وصلاً ووقفاً فخفَّت الكلمةُ بذلك ففخِّمت على الأصل(٢).

• **تنبيه** : إذا اجتمع باب ﴿سِتْراً﴾ مع مدّ البدل كقوله تعالى : ﴿فَاذْكُرُواْ اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوَ اَشَدَّ ذِكْراً﴾ (البقرة - ١٩٩) فالمقروء به لورش خمسةُ أوجه فقط:

قصر مدّ البدل مع تفخيم الرَّاء وترقيقها، وتطويله مع الوجهين، وأمَّا التّوسّط فلا يأتي معه إلاَّ التَّفخيم(٣)، ويُمنع معه التَّرقيق، وقد نظم ذلك الشّيخ سيدي علي النُّوري في بيت فقال(٤):

إِذَا جَا كَـ(ءَاتٍ)مَعْ كَـ(ذِكْرًا) فَخَمْسَةٌ * تَجُـوزُ(٥) وَتَوْسِـيطًا وَتَرْقِيقًـا احْضـلَا

وقول النَّاظم "فتح كلّه عرف"، هو إحدى روايتين عنه، والرِّواية الأُخرى هكذا "فتح كلّه أضف"(٦) بالضّاد. ثمّ قـال :

[١٧٦] وَرَقِّـقِ الأُولـىَ لَـهُ مِـنْ بِشَـرَرْ * وَلاَ تُرَقِّقْهَـا لَـدَى أُولِـي الضَـرَرْ

[١٧٧] إِذْ غَلَـبَ المُوجِـبُ بَعْـدَ النَّقْـلِ * حَرْفَـانِ(٧) مُسِـتَعْلٍ وَكَالمُسْـتَعْلِي

ذكر في البيت الأوَّل حكم الرَّاء الأُولى من ﴿بِشَرَرٍ﴾ بـ(المرسلات - ٣٢) لورش، فأمر بترقيقها له من أجل الكسرة المتأخِّرة وهي كسرة الرَّاء الثَّانية المرقَّقة للجميع، فهو ترقيق لترقيق

(١)- ينظر : الفتح والإمالة، الدّاني، (ص : ٣٢٦-٣٢٧)، وشرح الهداية، المهدويّ، (١٤٦/١-١٤٧)، والكشف، مكّيّ بن أبي طالب، (٢١٠/١-٢١١).

(٢)- ينظر : شرح الهداية، المهدويّ، (١٥١/١).

(٣)- سبق في القسم الأوّل بيان الرّاجح في هذه المسألة وهو جواز التّفخيم والتّرقيق على جميع أوجه البدل.

(٤)- ينظر: غيث النّفع، الصّفاقسيّ، (ص : ٥٥)، وفيه "كذكرى" بدل "كذكرًا" والصّواب ما ذكره الشَّارح؛ لأنَّه المقصود في هذا الباب.

(٥)- في (ب) : (نجوز) بالنّون.

(٦)- ينظر: الفجر السّاطع، ابن القاضي، (٣٧٢/٣).

(٧)- في (أ) : (خرفان) بالخاء، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

كالإمالة للإمالة في ﴿رَءَا﴾ وهذا التَّرقيق قطع به الدَّانيّ في التَّيسير[1] والشَّاطبيّ[2]، وحَكَيا عليه الاتِّفاق وهو خارجٌ عن أصل ورش المتقدِّم[3]، وهو ترقيق الرَّاء لأجل (كسرٍ قبلها)[4]، وهذا لأجل (كسر بعدها)[5]، ومقتضى ترقيق الأُولى من ﴿بِشَرَرٍ﴾ أنّ ترقيق الرَّاء الأُولى في ﴿أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ (النّساء - ٩٤) لورش، لكنَّ النَّاظم نهى عن ترقيقها بقوله "ولا ترقِّقها لدى أُولى الضَّرر"، ثمّ علَّل في البيت الثَّاني عدم ترقيقها في ﴿أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ (النّساء - ٩٤)؛ بأنّ مُوجب ترقيق الرَّاء الأُولى في ﴿ٱلضَّرَرِ﴾ وهو كسر الثَّانية غلبه ومنع تأثيره حرفان يقتضيان التَّفخيم، حرف مستعل وهو الضّاد وحرف كالمستعلي وهو الرَّاء المفتوحة فقوي جانب التَّفخيم فغَلب على التَّرقيق، بخلاف ﴿بِشَرَرٍ﴾ فإنَّه لم يوجد فيه إلاَّ ما هو كالمستعلي فقَوِي فيه جانب التَّرقيق للمناسبة[6].

وقوله "بعد النَّقل" يعني : به أنَّ التَّعليل إنمَّا يكون بعد نقل الرِّواية وثبوتها؛ لأنَّه هو العُمدة في القراءة.

فإنْ قُلتَ : قد ظهر الفرق بين ﴿بِشَرَرٍ﴾ و﴿أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ (النّساء - ٩٤) فما الفرق بين ﴿بِشَرَرٍ﴾ و﴿عَلَىٰ سُرُرٍ﴾ (الطّور - ١٨) ؟.

فالجواب : إنَّ الفتحة أخفُّ الحركات، والضَّمَّة أثقلها، والكسرة متوسِّطة، والرَّاء الأُولى من ﴿بِشَرَرٍ﴾ لمَّا كانت مفتوحةً غلبَتْها الرَّاءُ المكسورة لخفَّتها فجذبتها إليها، فرُقِّقت بخلاف الرَّاء الأُولى في ﴿عَلَىٰ سُرُرٍ﴾ (الطّور - ١٨) فإنَّها مضمُومة، فلم تؤثِّر فيها الرَّاء الثَّانية؛ لأنَّ الأُولى أثْقل منها بسبب الضَّمَّة[7].

وقوله "لدى" بمعنى "في" متعلِّق بـ"ترقّقها".

---

(١)- ينظر : التّيسير، الدّاني، (ص : ٥٣).

(٢)- ينظر : حرز الأمانيّ، الشّاطبيّ، البيت رقم :٣٤٧، (ص : ٢٨).

(٣)- في (ب) : (المتقذّم) بالذّال.

(٤)- في (ج) : (كسر ما قبلها).

(٥)- في (ج) : (كسر ما بعدها).

(٦)- ينظر : شرح الهداية، المهدويّ، (١٤٥/١)، والفتح والإمالة، الدّاني، (ص : ٣٣٣)، وفتح الوصيد، السّخاويّ، (٤٨٩/٢)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٢٨٢)، وإبراز المعاني، أبو شامة، (١٦٧/٢).

(٧)- ينظر : تحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ٢٢٧)، ومنح الفريدة الحمصيّة، ابن عظيمة، (ص : ٤١٦).

ثمّ قـــــال :

[١٧٨] وَكُلُّهُــمْ رَقَّقَهَــا إِنْ سَــكَنَتْ ❁ مِــنْ بَعْــدِ كَسْــرٍ لاَزِمٍ وَاتَّصَـلَتْ

[١٧٩] إِلاَّ إِذَا لَقِيَهَــا مُسْــتَعْلِي ❁ وَالخُلْـفُ فِـي فِـرْقٍ لِفَـرْقٍ سَـهْلِ

لمّا تكلَّم على حكم الرَّاء المفتوحة والمضمُومة شرع هنا في الكلام على حكم الرَّاء السَّاكنة لغير الوقف، فأخبَر أنَّ كلَّ القرَّاء نافعا وغيره يرقِّقون الرَّاء إذا سكنت من بعد كسر لازم واتَّصلت[(١)] الرَّاء به، ولم يَقَع بعدها حرف استعلاء سواء كانت في اسم أو فعل، وسواء كان الاسم عربيًّا أو أعجميًّا نحو : ﴿شِرْعَةً﴾ و﴿مِرْيَةٍ﴾ و﴿لَشِرْذِمَةٌ﴾ و﴿اِلاِرْبَةِ﴾ و﴿فِرْعَوْنَ﴾ و﴿اُحْصِرْتُمْ﴾ و﴿إِسْتَغْفِرْ لَهُمُۥٓ أَوْ لاَ تَسْتَغْفِرْ لَهُمُۥٓ﴾ (التّوبة - ٨١) و﴿فَانتَصِرْ﴾ و﴿اصْبِرْ﴾ وسواء كان سكونها أصليًّا كما تقدَّم، أم عارضاً لغير الوقف نحو : ﴿يُشْعِرُكُمُۥٓ﴾ (الأنعام - ١١٠) في قراءة إسكان الرَّاء[(٢)]، فترقَّق الرَّاء في هذه الأمثلة وما أشبهها لجميع القرَّاء[(٣)]، لوجود ما اشتُرط في ترقيقها، واحترز بالكسر عن وقوعها بعد الفتح والضَّمِّ فتفخَّم نحو : ﴿اُلْعَرْشِ﴾ و﴿ذَرْنَا﴾ و﴿اُلْفُرْءَانِ﴾ و﴿يُرْزَقُونَ﴾ واحترز باللاَّزم عن الكسر العارض لالْتِقاء السَّاكنين نحو : ﴿إِنِ اِرْتَبْتُمْ﴾ (الطّلاق - ٤) و﴿أَمِ اِرْتَابُوٓاْ﴾ (النّور - ٤٨) أو للمناسبة نحو : ﴿رَبِّ اِرْجِعُونِ﴾ (المومنون - ١٠٠) و﴿يَـٰبُنَيِّ اِرْكَبْ﴾ (هود - ٤٢) فإنَّ أصلَهما دُون ياء، ثمّ اتَّصلت بهما ياء المتكلِّم فكُسِرت الباء في ﴿رَبِّ﴾، والياء في ﴿يَـٰبُنَيِّ﴾ لمناسبة الياء ثمّ حُذفت ياء

(١)- في (أ) : (واتّصلث) بالثّاء، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٢)- ينظر : حرز الأمانيّ، الشّاطبيّ، البيت رقم : ٤٥٥، (ص : ٣٧)، وشرح السّيوطيّ على الشّاطبيّة، (ص : ٢٢٥)، وهي قراءة أبي عمرو البصري بخُلفٍ عن الدُّوريِّ عنه.

(٣)- ينظر : فتح الوصيد، السّخاويّ، (٤٩٦/٢)، وإبراز المعاني، أبو شامة، (١٧٠/٢)، وسراج القاري، ابن القاصح، (ص : ١٣٧- ١٣٦)، والمختصر البارع، ابن جُزيّ، (ص : ٨٧)، وهذا بإجماع القرَّاء لذا قال الحُصريُّ في قصيدته، البيت رقم : ١٦٦، (ص : ١٣١) :

وَمَنْ ذَكَرَ التَّفْخِيمَ فِي مِثْلِ شِرْعَةٍ ❁ فَجَاهِدْهُ إِنَّ الشَّرِّ يُدْفَعُ بِالشَّرِّ

المتكلِّم، فتفخَّم الرَّاء في ذلك كلِّه وما أشبهه، وكذا تفخَّم إذا ابتدئ بـ﴿إِرْتَبْتُمْ﴾ و﴿إِرْتَابُوٓاْ﴾ ونحوهما لعُرُوض الكسرة، إذْ لا توجد إلاّ في الابتداء؛ لوجود همزة الوصل فيه[1].

وليس من الكسر العارض، كسرة الميم في ﴿مِّرْفِقاً﴾ بـ(الكهف - ١٦)، على قراءة كسر الميم وفتح الفاء[2] بل هي لازمة؛ لأنَّ الصَّواب أنَّ الكسر اللاَّزم كما يكون على حرف أصليٍّ كميم ﴿مِرْيَةٍ﴾، يكُون على حرف زائد منزَّل منزلة الأصليِّ يُخِلُّ إسقاطُه[3] بالكلمة كميم ﴿مِّرْفِقاً﴾ فترقّق راؤه لمن كسر الميم، وكميم ﴿اْلْمِحْرَابَ﴾ فترقَّق راؤُه لورش[4]، واحترز بقوله "واتَّصلت[5]" عن أنْ تقع الرّاء بعد كسر لازم في نفسه إلاَّ أنَّ الرَّاء منفصلة عنه، ككسرة الذّال في ﴿اِ۬لذِے اِ۪رْتَضِيٰ﴾ (النّور - ٥٣) فتُفخَّم راؤُه وصلاً لعدم الاتِّصال، فمُراد النَّاظم بالكسر اللاَّزم[6] هنا ما ليس بعارض، سواءٌ اتَّصلت[7] به الرَّاء أو انفصلت عنه، ولهذا احْتَاج إلى تَقييد الرَّاء بكونها متَّصلة به، بخلاف الكسر اللاَّزم في قوله المتقدِّم "وبعد كسر لازم" فإنَّ مُراده به المتَّصل الأصليّ كما قدَّمناه، فلذا لـم يقيِّد الرَّاء هناك بالاتِّصال، وقوله "إلاَّ إذا لقيها مستعلي" استثناء من قوله "وكلُّهم رقَّقها"، ويُستفَاد منه الشَّرط الأخير وهو أن لا يقع بعد الرَّاء حرف استعلاءٍ، احترازًا عمَّا إذا وقع بعدها فإنَّها تفخَّم، والواقع من حروف الاستعلاء بعد الرَّاء السَّاكنة ثلاثة[8] :

---

(١)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٢٨٣-٢٨٤)، والكشف، مكّيّ بن أبي طالب، (٢١١/١)، وجامع البيان، الدّاني، (٨٨٩/٣).

(٢)- ينظر : حرز الأمانيّ، الشّاطبيّ، البيت رقم : ٨٣٤، (ص : ٦٦)، وشرح السّيوطيّ على الشّاطبيّة، (ص : ٣٩١). وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكوفيّين ويعقوب وخلف.

(٣)- هذا اللّفظ غير واضح في : (أ)، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٤)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (١٠٧/٢)، وإتحاف فضلاء البشر، البنّا، (٣٠٤/١).

(٥)- في (ب) : (وانصلت) بالنّون.

(٦)- في (جـ) : (اللاّم) سقطت الزّاي.

(٧)- في (ب) : (انصلت) بالنّون.

(٨)- ينظر : التّجريد، ابن الفحّام، (ص : ١٩٨- ١٩٩)، والفتح والإمالة، الدّاني، (ص : ٣٣٦)، والتّقريب والحرش، ابن المرابط، (ص : ١٣٢)، ومنح الفريدة الحمصيّة، ابن عظيمة، (ص : ٤١٩)، وفتح الوصيد، السّخاويّ، (٤٩٦/٢)، وسراج القاري، ابن القاصح، (ص : ١٣٧).

- الطّاء في : ﴿قِرْطَاسٍ﴾ بـ(الأنعام - ٨).

- والصّاد في : ﴿إِرْصَاداً﴾ بـ(التّوبة - ١٠٨) و﴿مِرْصَاداً﴾ بـ(النّبأ - ٢١)، و﴿لَبِالْمِرْصَادِ﴾ بـ(الفجر- ١٤).

- والقاف في : ﴿فِرْقَةٍ﴾ بـ(التّوبة - ١٢٣) و﴿فِرْقٍ﴾ بـ(الشّعراء - ٦٣).

فتفخَّم الرَّاء في كلِّ ذلك بلا خلاف[١] إلاَّ ﴿فِرْقٍ﴾ بـ(الشّعراء - ٦٣) ففيه خلافٌ، أشار إليه بقوله "والخُلف في فِرْقٍ"، فذهب جمهور المغاربة والمصريِّين[٢] إلى ترقيق رائه، وحكى غير واحد الإجماع عليه[٣]، وذهب غيرهم[٤] إلى تفخيمه، والوجهان في الشَّاطبيّة[٥]، وكلاهما مقروءٌ به عندنا والمقدَّم التَّرقيق.

وظاهر النَّظم هنا وفي قوله المتقدِّم "وقبل مستعل وإن حال ألف"، أنَّ حرف الاستعلاء الواقع بعد الرَّاء السَّاكنة يمنع من التَّرقيق، سواء كان[٦] متَّصلا بالرَّاء كما مثَّلنا أو منفصلا عنها في كلمة أخرى نحو : ﴿فَاصْبِرْ صَبْراً جَمِيلًا﴾ (المعارج - ٥) و﴿أَنذِرْ قَوْمَكَ﴾ (نوح - ١) و﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ﴾ (لقمان - ١٧) في الرَّاء السَّاكنة ونحو : ﴿لِتُنذِرَ قَوْماً﴾ (يس - ٥) و﴿يَآأَيُّهَا

---

(١)- أي : على الصَّحيح وإلا فقد نصَّ على الخلاف جماعةٌ منهم : ابن شُريح في الكافي، (ص : ٧٦)، وابن عظيمة في منح الفريدة الحمصيّة، (ص : ٤١٩)، وابن الباذش في الإقناع، (٣٢٦/١)، وفيه قال بعد أنْ حكى الخلاف : «وبالتَّفخيم يؤخذ وعليه كتب الأئمة مطبقة» اهـ .

(٢)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (١٠٣/٢)، وإتحاف فضلاء البشر، البنّا، (٣٠٥/١)، وغيث النّفع، الصّفاقسيّ، (ص : ٢٠٨).

(٣)-كابن الفحّام في التّجريد، (ص : ١٩٩)، وابن عظيمة في منح الفريدة الحمصيّة، (ص : ٤١٩)، وابن الباذش في الإقناع، (٣٢٧/١).

(٤)- كابن جُزيٍّ في المختصر البارع، (ص : ٨٨)، وقال الدّاني في جامع البيان، (٨٨٩/٣)، عن حكم تفخيمها «أقيس على مذهب ورشٍ» اهـ، وقال الصَّفاقسيُّ في غيث النَّفع، (ص : ٢٠٨) عن التَّفخيم أيضا «وإليه ذهب كثيرٌ وهو القياس» اهـ، وقال البنَّا في إتحاف فضلاء البشر، (٣٠٥/١)، بعد أن حكى مذهب جُمهور المغاربة والمصريِّين : «وذهب إلى تفخيمه سائرُ أهل الأداء» اهـ.

(٥)- ينظر : حرز الأمانيّ، الشّاطبيّ، البيت رقم : ٣٥١، (ص : ٢٩).

(٦)- في (أ) : (ن) سقطت الكاف والألف بعدها، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

أَلْمُدَّثِّرُ ۝ قُمْ﴾ (المدّثّر - ١،٢) في الرَّاء المفتوحة والمضمومة لورش وليس كذلك؛ لأنَّ شرط منع حرف الاستعلاء التَّرقيق أن يكون في الكلمة التي فيها الرَّاء[1] ويمكن أن يُجاب عنه بأنَّ ذكره الخلاف في ﴿فِرْقٍ﴾ يُشعر بالشَّرط المذكور؛ لأنَّ حرف الاستعلاء في ﴿فِرْقٍ﴾ متَّصل.

فوجه ترقيق الرَّاء السَّاكنة بعد الكسر اللاَّزم المتَّصل كراهةُ الخُروج من تسفُّلِ الكسرة إلى تصعُّد التَّفخيم، ووجه اشتراط اللُّزوم والاتِّصال تَقويةُ السَّبب ليُتمكَّن من إخراجها عن أصلها وهو التَّفخيم، ووجهُ منع المستعلَى التَّرقيق شدَّة قوَّته كما تقدَّم[2].

ووجه تفخيم راء ﴿فِرْقٍ﴾ عند من فخَّمها وقوعها قبل مستعل من غير نَظَرٍ إلى حركته كراء ﴿الإِشْرَاقِ﴾ لورشٍ، ووجه ترقيقها عند من رقَّقها ضعف حرف الاستعلاء بالكسر[3] وإلى هذا أشار النَّاظم بقوله "لفَرقٍ سهل" أي : سهل البيان لا صعوبة فيه.

وقوله : "من بعد" متعلِّق بـ"سكنت" و"لفرق" متعلِّق بـ"خُلْف" و"سهل" نعت لـ"فرق".

ثمّ قـــــــال :

[١٨٠] وَقَبْــلَ كَسْــرَةٍ وَيَــاءٍ فَخَمَــا ❁ فِــي المَــرْءِ ثُــمَّ قَرْيَــةٍ وَمَرْيَمَــا

[١٨١] إِذْ لاَ اعْتِبَــارَ لِتَــأَخُّرِ السَّــبَبْ ❁ هُنَـا وَإِنْ حُكِيَ عَـنْ بَعْـضِ العَـرَبْ

[١٨٢] وَإِنَّمَــا اعْتُبِــرَ فِــي بِشَــرَرِ ❁ لأَنَّــهُ وَقَــعَ فِــي مُكَــرَّرِ

---

(١)- ينظر : إبراز المعاني، أبو شامة، (١٧٢/٢-١٧٣)، والنّشر، ابن الجزريّ، (٩٨/٢)، وتحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ٢٢٩-٢٣٠).

(٢)- ينظر : إبراز المعاني، أبو شامة، (١٧١/٢)، وشرح الهداية، المهدويّ، (١٣٥/١-١٣٦).

(٣)- ينظر : فتح الوصيد، السّخاويّ، (٤٩٦/٢)، وجامع البيان، الدّاني، (٨٨٩/٣)، وسراج القاري، ابن القاصح، (ص : ١٣٧).

لمّا ذكر حكم الرّاء إذا وقعت بعد الكسرة والياء تكلّم هنا عن حكمها (إذا وقعت قبلها، فأخبر أنَّ قالونًا وورشًا فخّما الرّاء)[1] إذا وقعت قبل[2] كسرة أو ياء، فقبل[3] الكسرة في ﴿ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾ بـ(البقرة - ١٠١) و﴿ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾ بـ(الأنفال - ٢٤)، وقبل الياء في ﴿قَرْيَةٍ﴾ و﴿مَرْيَمَ﴾ كيف وقعا، وإنَّما اقتصر على ﴿ٱلْمَرْءِ﴾ و﴿قَرْيَةٍ﴾ و﴿مَرْيَمَ﴾ ولم يذكر غيرها كـ : ﴿مَرْجِعُكُمْ﴾ و﴿مَّرْفِقاً﴾ على قراءة فتح الميم وكسر الفاء[4]، وكـ : ﴿جَرَيْنَ﴾ و﴿ٱلْبَحْرَيْنِ﴾؛ لأنَّ الخلاف بين أهل الأداء إنَّما وقع في الألفاظ الثَّلاثة[5] دون غيرها[6]، فرقّقها بعضُهم[7] لورشٍ فقط من طريق الأزرق، ورقّقها بعضُهم[8] لجميع القُرَّاء من أجل الكسرة والياء المتأخّرتين، ورقّق بعضُهم[9]﴿قَرْيَةٍ﴾ و﴿مَرْيَمَ﴾ فقط، من أجل اليـــاء وغلَّط الحصـــريُّ من

(١)- ما جعلتُه بين قوسين سقط من : (ج).

(٢)- في (ج) : (بعد).

(٣)- في (أ) : (فقل) سقطت الباء، والتّصويب من : (ب) و(ج).

(٤)- سبق أنَّها قراءةُ غير نافع وابن عامر وأبي جعفر.

(٥)- في (أ) : (الثّلا ـة) سقطت الثّاء الثّانية، والتّصويب من : (ب) و(ج).

(٦)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (١٠١/٢).

(٧)-كأبي الحسن الحُصريّ في منظومته، البيت رقم : ١٦٥- ١٦٨، (ص١٣١- ١٣٢)، وابن عظيمة في منح الفريدة الحمصيّة، (ص : ٤٢١).

(٨)- هو : أبو الحسن علي بن عبد الغني الحُصريّ، القيروانيّ، (ت. ٤٨٨هـ) مُقرئٌ أديبٌ شاعرٌ وهو الشَّهير بالحُصري وكان من أَجلِّ شيُوخه أبو بكر عَتيق بن أحمدَ بن إسحاقَ والإمام أبو علي الحسن بن حسن بن حمدُون الجلولي، تقنَّص مهمَّة التَّدريس والإقراء بجامع القيروان، ثمَّ انتقل إلى الأندلس إلى أنْ اضطرب الوضعُ فيها فغادرها إلى طَنجة، وبها تصدَّر مجلس الإقراء والتَّدريس، وبها توفّي -رحمه الله-.

ينظر في ترجمته : معرفة القرّاء الكبار، الذّهبيّ، (٨٦٩/٢ -٨٧١)، وغاية النّهاية، ابن الجزريّ، (٤٨٧/١).

(٩)- كابن الفحّام في كتابه التّجريد، (ص : ١٨٩/١٩٩)، وابن شُريح في كتابه الكافي، (ص : ٧٣).

فخّمها[١] وبالغ في ذلك[٢]، والصَّواب المأخوذ به التَّفخيم في الألفاظ الثَّلاثة لجميع القُرّاء[٣] ورش وغيره، ووجهه ما أشار إليه النَّاظم في البيت الثَّاني من أنَّ سبب التَّرقيق وهو الكسرة والياء، إنَّما يُعتبر في هذا الباب إذا تقدَّم على الرَّاء، وأمَّا إذا تأخَّر كما في الألفاظ الثَّلاثة، فلا عبرة به وإنْ حُكي عن بعض العرب اعتبارُه، لكن لا يَلزم من اعتبار بعض العرب له جواز القراءة به من دون رواية، ولم تُوجد في ذلك روايةٌ ولا نصٌّ يُوثَق به كما ذكره الحافظ أبو عمرو الدَّانيّ[٤].

فإنْ قال من رقَّق : نقيس السَّبب المتأخِّر على السَّبب المتقدِّم، قُلنا له : لا مدخل للقياس في القراءة[٥]، وإنمَّا مدارُها على ثبوت الرِّواية والنَّقل المتواتر ولا مجال للرَّأي فيها، ومن عبَّر من أئمَّة هذا الفنِّ بالقياس، فمُراده به حمل الجزئيِّ على نظيره الممثَّل به للكلِّيِّ، بعد ثُبوت الرِّواية باطِّراد ذلك الكلِّيِّ في جميع جزئيَّاته، وليس مُراده به مُجَّرد القياس من غير ثُبوت الرِّواية[٦]، وأيضاً لوْ قيس ما بعد الرَّاء على ما قبلها فرقِّقت الرَّاء في ﴿ٱلْمَرْءِ﴾ و﴿قَرْيَةٍ﴾ و﴿مَرْيَمَ﴾ لزم أنْ ترقَّق الرَّاء السَّاكنة في ﴿مَرْجِعُكُمْ﴾ و﴿مِّرْفِقاً﴾ وشبههما، والمتحرّكة في نحو : ﴿ٱلْبَحْرَيْنِ﴾ و﴿جَرَيْنَ﴾ و﴿يَرْتَعِ﴾ إذْ لا فرق، بل ترقيقها في ﴿ٱلْبَحْرَيْنِ﴾ و ﴿جَرَيْنَ﴾ و﴿يَرْتَعِ﴾ أَوْلى لسكون الياء في الأوَّلين وتقدُّم السَّبب في الأخير مع أنَّ المخالف يفخِّم ذلك كلَّه.

ثمّ استشعر[٧] النَّاظم سؤالاً يَرِدُ على قوله "إذْ لا اعتبار لتأخُّر السَّبب "، وحاصله أن يُقال : قولكم السَّبب المتأخّر لا يعتبر يَرِدُ عليه أنّكم قد اعتبرتُموه في ﴿بِشَرَرٍ﴾ فرقّقتم الرّاء الأولى فيه من

(١)- منهم : مكّيّ بن أبي طالب في التّبصرة، (ص : ٤٠٨).

(٢)- ينظر : القصيدة الحُصريّة في قراءة الإمام نافع، أبو الحسن الحُصري، البيت رقم : ١٦٥، (ص : ١٣١).

(٣)- ينظر : النَّشر، ابن الجزريّ، (١٠٢/٢)، وإليه أَشار الشَّاطبيّ في حرزه البيت رقم : ٣٥٣، (ص : ٢٩)، فقــال: وَمَا بَعْدَهُ كَسْرٌ أَوِ اليَـا فَمَالَهُمْ * بِتَرْقِيقِهِ نَصٌّ وَثِيقٌ فَيَمْثُـلاَ

(٤)- لم أقف على مصدر كلامه لكن نقل عنه ابن القاضي في الفجر السّاطع، (٣٩٢/٣)، أنّه قال في آخر كتاب الرّاءات : «النّصّ في ذلك معدوم وإنّما بنيناه على الأصول المتقدّمة» اهـ، وبنحوه في جامع البيان، (٨٩٣/٣).

(٥)- ينظر: حرز الأمانيّ، الشّاطبي، البيت رقم : ٣٥٤، (ص : ٢٩).

(٦)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (١٧/١).

(٧)- في (جـ) : (استشر) سقطت العين المهملة.

أجل كسرة الرّاء (الثّانية كما)[1] تقدّم، فأجاب عنه بقوله "وإنّما اعتُبر في بشرر؛ لأنّه" أي : السّبب المتأخّر "وقع في" حرف "مكرّر" أي : قابل للتّكرير وهو الرّاء، فليست الكسرة فيه كالكسرة في الهمزة إذْ كسرة الرّاء بمثابة كسرتين لاتّصافه بالتّكرير، وليست كسرة الهمزة كذلك فلهذا اعتُبرت[2] كسرة الرّاء الثّانية في ﴿بِشَرَرٍ﴾ دون كسرة الهمزة في ﴿ٱلْمَرْءِ﴾[3].

والألف في قوله "فخّما" ألف الاثنين تعود على قالون وورش. ثمّ قـــال :

[١٨٣] وَالاِتِّفَــاقُ أَنَّهَـــا مَكْسُـــورَهْ ❁ رَقِيقَـةٌ فِـي الوَصْـلِ لِلضَّـرُورَهْ

لمّا تكلّم على حكم الرّاء المفتوحة والمضمُومة والسّاكنة شرع في الكلام على حُكم المكسورة، فأخبر أنّ القُرّاء كلّهم نافعا وغيره، اتّفقوا على ترقيقها في حالة الوصل[4]، وأمّا[5] في حالة الوقف فسيأتي الكلام عليها، وإطلاقه المكسورة يقتضي أنّه لا فرق بين أنْ تكون كسرتها لازمة، أو عارضة للتّخلُّص من السّاكنين أو للنّقل، ولا بيْن أن تكون تامّة أو مبعّضة بسبب رَوْمٍ أو اختلاس، وقعت أوّلاً أو وسطًا أو طرفاً مُنوّنة أو غير مُنوّنة، سكنَ ما قبْلَها أو تحرّك بأيّ حَرَكَة كان وقع بعدها حرف مستفل أو مستعل، وقعت في اسم أو فعل وهو كذلك في الجميع نحو : ﴿رِزْقٌ﴾، ﴿وَالْغَٰرِمِينَ﴾، ﴿وَالْفَجْرِ ۝ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ (الفجر - ١،٢)، ﴿وَفِى ٱلرِّقَابِ﴾ (التّوبة - ٦٠)، ﴿وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾ (إبراهيم - ٤٦)، ﴿وَانْحَرِ ۝ اِنَّ﴾ (الكوثر -١،٢) في رواية ورش، ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ (البقرة - ١٢٧).

---

(١)- ما جعلتُه بين قوسين غير واضح في : (أ)، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٢)- هذا اللّفظ سقط من : (جـ).

(٣)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٢٨٦)، وتحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ٢٣٣).

(٤)- قال الحصريّ في قصيدته البيت، رقم : ١٦٣، (ص : ١٣٠) :

وَمَهْمَـا تَقَـعْ بِالكَسْـرِ أَوْتَـكُ أَوَّلاَ ❁ فَلاَ خُلْفَ فِيهَا عِنْدَ زَيْدٍ وَلاَ عَمْرِو

وينظر : فتح الوصيد، السّخاويّ، (٥٠٣/٢-٥٠٤)، وإبراز المعاني، أبو شامة، (١٧٨/٢)، وسراج القاري، ابن القاصح، (ص : ١٣٨).

(٥)- في (جـ) : (فأمّا) بالفاء.

فإن قلتَ : لِمَ لَمْ يمنع حرف الاستعلاء ترقيق المكسورة نحو : ﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ﴾ (التّوبة - ٦٠) كما مَنع في غيرها نحو : ﴿بِرْقَةٍ﴾؟.

فالجواب : إنَّما لم يمنع حرف الاستعلاء ترقيق المكسورة لوقوع سبب التَّرقيق وهو الكسر في نَفْس[١] الرَّاء، فقويَ السَّبب فلم يمنعه حرف الاستعلاء من مقتضاه وهو التَّرقيق، بخلاف غير المكسورة، فإنَّ سبب ترقيقها وقع في غيرها فضعُفَ فقويَ حرف الاستعلاء عليه فمنعه من مقتضاه[٢]، ثمّ أشار النَّاظم إلى وجه ترقيق المكسورة في الوصل بقوله "للضَّرورة" أي : إنماً رقِّقت المكسورة لضرورة دفع التَّنافر بين الكسر والتَّفخيم؛ إذِ الكسر يقتضي التَّسفُّل، والتَّفخيم يقتضي التَّصعُّد، فلو فخّمت المكسورة لزم التَّسفُّل والتَّصعُّد في حالة واحدة، فرقِّقت دفعا للتَّنافر[٣].

فإنْ قلتَ : يلزم على هذا ترقيقُ المستعلي المكسور، كالصّاد في ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ولا قائل به؟.

فالجواب : إنَّ للرَّاء حالتين، حالة ترقيق وحالة تفخيم فإذا تعسَّرت إحداهما رجعنا إلى الأخرى، ولا تخرج عن كونها راء في الحالتين، بخلاف حرف الاستعلاء فإنَّه لا يتأتّى فيه إلاَّ التَّفخيم؛ لأنَّه لو رُقِّق لانقلب إلى حرف آخر، ألاَ (يرى إلى)[٤] الصّاد في ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ فإنَّها لو رقِّقت صارت سينًا، وكذلك الظّاء والضّاد لو رقِّقتا صار كلٌّ منهما ذالاً أو قريبا منه، فلذلك اضطرَّ فيه إلى التَّفخيم مع الكسر، (لكنَّ تفخيمه مع الكسر)[٥] دون تفخيمه مع الفتح والضَّمِّ[٦].

وقوله "والاتِّفاق[٧]" مبتدأ و"أنّها" بفتح الهمزة على حذف الجار وهو "على" متعلِّق بمحذوف خبره، والضَّمير في "أنَّها" اسم "أنَّ" عائد على الرَّاء، و"مكسور" منصوب على الحال من اسم "أنَّ"

---

(١)- في (أ) : (نقس) بالقاف، والتّصويب من : (ب) و(ج).

(٢)- ينظر : إبراز المعاني، أبو شامة، (١٧٩/٢).

(٣)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٢٨٧)، وتحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ٢٣٤).

(٤)- ما جعلتُه بين قوسين هكذا ثبت في (أ)، وفي (ب) و(ج) : (يرى الى)، وفي (ج) كُتِب فوقها : (كذا)، قلتُ : يعني هكذا أُثبتت، ولعلّ الأصوب عندي أن يُقال : (تَرَى إلى) وبهذا يستقيم الكلام.

(٥)- ما جعلتُه بين قوسين سقط من : (ب) و(ج).

(٦)- ينظر: القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٢٨٨).

(٧)- في (ب) : (الانفاق) بالنّون.

ووقف عليه بالهاء، و"رقيقة" خبر "أنَّ"، والتَّقدير والاتِّفاق واقعٌ على أنَّها رقيقةٌ أي : مرقَّقة في حالة كونها مكسورة، وفي "الوصل" و"للضَّرورة" متعلِّقان بـ"رقيقة".

ثمّ قـــــال :

[١٨٤] لَكِنَّهَا فِي الوَقْفِ بَعْدَ الكَسْرِ ❁ وَاليَاءِ وَالمُمَالِ مِثْلُ المَرِّ

لمّا ذكر حُكْم الرَّاء في الوصل متحرِّكة وساكنة، ذكَر في هذا البيت والبيت الذي بعده حكمها في الوقف(١)، فقال "لكنَّها" يعني : الرَّاء مطلقاً، سواء كانت مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة "في الوقف بعد الكسر والياء والمُمال مثل المرّ" أي : مثل الوصل(٢)، يعني : أنَّ حكمها في الوقف بعد أحد الأمور الثَّلاثة، مثل الحكم المتقدِّم في الرَّاء المكسورة، وذلك الحكم هو التَّرقيق.

وحاصل المسألة أنَّ الرَّاء المتطرِّفة إن كانت ساكنة في الوصل، فحُكمها في الوقف كحكمها في الوصل، فتُرَقَّقُ بعد الكسر نحو : ﴿قُمْ فَأَنذِرْ ۝٢ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤﴾ (المدّثّر -٢،٣،٤)، وتُفخَّم بعد غيره نحو : ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ (المدّثّر - ٥)، وهذا داخل في قوله "وكلُّهم رقَّقها إن سكنت" البيت المتقدّم، وإن كانت متحرّكة في الوصل ووُقف عليها فيُنظر فيما قبلها؛ فإن كان قبلها أحد أمور ثلاثة : كسرة أو ياء ساكنة أو حرف ممال عند من أمال رقِّقت، وإن كان قبلها غير ذلك فخِّمت للكلّ(٣).

- فمثالها بعد الكسرة : ﴿مِنَ أَسَاوِرَ﴾ (الكهف - ٣١) و﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ﴾ (الرّعد - ٨) و﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ (القمر - ١٥).

---

(١)- قال أبو محمد مكّيّ في التّبصرة، (ص : ٤١٤)، «وأكثر هذا الباب إنّما هو قياس على الأصول وبعضه أُخِذَ سماعًا» اهـ. وقال الجعبريّ في كنز المعاني، (لوحة : ١٣٢، وجه : أ، سطر ٣٢-٣٣)، مخطوط، معلّقا على كلام مكّيّ : «ومعناه عدم النَّص على عيْنه فحُمل على نَظيره الممثَّل به بعد ثُبوت الرِّواية في اطِّراد الأصل لا بمجرَّد القياس» اهـ. بتصرف. وينظر : جامع البيان، الدّاني، (٨٩٣/٣).

(٢)- ينظر : فتح الوصيد، السّخاويّ، (٥٠٤/٢ - ٥٠٥)، وإبراز المعاني، أبو شامة، (١٨٠/٢-١٨١)، والفتح والإمالة، الدّاني، (ص : ٣٣٧-٣٣٩).

(٣)- ينظر: النّشر، ابن الجزريّ، (١٠٥/٢)، وإتحاف فضلاء البشر، البنّا، (٣٠٥/١-٣٠٦)، وجامع البيان، الدّاني، (٨٩٣/٣).

- ومثالها بعد الياء السّاكنة : ﴿وَافْعَلُواْ الْخَيْرَ﴾ (الحجّ - ٧٥) و﴿لاَ ضَيْرَ﴾ (الشّعراء - ٥٠) و﴿وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (البقرة - ٢٨٣) و﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ﴾ (البقرة - ١٩٦).

- ومثالها بعد المُمال ولا تكون الرّاء معه إلا مكسورة نحو : ﴿الاَبْرارِ﴾ و﴿الدّارِ﴾ و﴿هارٍ﴾. ومثل الممال الرّاء الأُولى في ﴿بِشَرَرٍ﴾ فيوقف على الثّانية لورش بالتّرقيق لترقيق الأولى عنده، ويوقف عليها بالتّفخيم لغيره[١].

وقوله "بعد الكسر والياء"، "ال" فيهما[٢] للعهد والمعهود الياء والكسرة المتقدِّمتان وهما الياء السّاكنة والكسرة المؤثِّرة، وهي الكسرة المباشرة للـرّاء كما مثّلنا، أو المفصولة عنها بساكن مستفلّ نحو : ﴿الشِّعْرَ﴾ و﴿السِّحْرَ﴾ و﴿الذِّكْرِ﴾، وأمّا المفصولة عنها بمتحرّك نحو : ﴿عَلَىٰٓ أَن مَّسَّنِيَ الْكِبَرُ﴾ (الحجر - ٥٤) فتُفخّم الرّاء معها من غير خلاف[٣]، وفي المنفصلة عنها بساكن مستَعلٍ كـ : ﴿مِصْرَ﴾ و﴿عَيْنَ الْقِطْرِ﴾ بـ(سبأ - ١٢) خلاف؛ فأخذ جماعة[٤] من أهل الأداء فيها بالتّفخيم لجميع القرّاء، وأخذ آخرون[٥] بالتّرقيق للجميع، واختار العلاّمة ابن الجزريّ[٦] في ﴿مِصْرَ﴾ التّفخيم، وفي ﴿الْقِطْرِ﴾ التّرقيق والمقروء به عندنا التّفخيم فقط في ﴿مِصْرَ﴾ والوجهان في ﴿الْقِطْرِ﴾ لدى الوقف والمقدّم التّفخيم، وجميع ما ذكره المصنِّف وذكرناه إنّما هو في الوقف على الرّاء بالسُّكون، سواء كان عاريًا عن الإشمام، أو مصاحبًا له فيما يدخله الإشمام، وأمّا الوقف عليها بالرَّوم، فسيَتكلَّم عليه في البيت بعدُ.

وقوله "لكنَّها" حرف استدراك والضَّمير عائد على الرَّاء مطلقا مفتوحة ومضمومة ومكسورة، وقوله في "الوقف" و"بعد الكسر" متعلِّقان بمحذوفين حالان من اسم "لكنّ" و"مثل

---

(١)- ينظر: الفتح والإمالة، الدّاني، (ص : ٣٣٩)، وفتح الوصيد، السّخاويّ، (٥٠٥/٢)، وإبراز المعاني، أبوشامة، (١٨٠/٢).

(٢)- هذا اللّفظ غير واضح في (أ)، والتّصويب من : (ب) و(ج).

(٣)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٢٨٨).

(٤)- منهم : ابن شُريح في كتابه الكافي، (ص : ٧٢)، وابن عظيمة في منح الفريدة الحمصيّة، (ص : ٤٢٥).

(٥)- منهم : الدّاني في جامع البيان، (٨٩٢/٣)، والحصريّ في قصيدته، البيت، رقم : ١٧٠، (ص : ١٣٢).

(٦)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (١٠٦/٢)، وفيه قال : «لكنِّي أَختار في ﴿مِصْرَ﴾ التّفخيم، وفي ﴿الْقِطْرِ﴾ التّرقيق نظرًا للوصل وعملاً بالأصل» اهـ.

المَرِّ" خبر "لكنّ" والمراد بـ"المرِّ" الوصلُ، و"ال" فيه للعهد والمعهودُ وصل الرّاء المكسورة المذكورة في البيت قبل، هذا كلّه على ما شرحنا عليه وهو المتعيِّن، وقيل الضَّمير في "لكنَّها "يعود على خصوص المكسورة المذكورة في البيت قبلُ، وحَمَلَ هذا القائل[1] "المـَرّ" على مُطلق الوصل، وهذا وإن قَرَّبَهُ الاستدراكُ، يَلزم عليه أنَّ النَّاظم لم يتعرّض في هذا الباب إلى حكم المفتوحة والمضمُومة في الوقف فيكونان داخلين في قوله الآتي "ودع ما لم يرد للأصل"، فيقتضي أنَّ حُكمهما في الوقف التَّفخيم مطلقًا، وهو غير صحيح لمـَا علمتَ. (ولو قال النَّاظم :

وَحُكْمُهَا التَّرقِيقُ بَعْدَ الكَسْرِ ＊ وَاليَاءِ وَالمِمَالِ وَقْفًا فَادْرِ

لإفادة المسألة بسهولة)[2]. ثمّ قـــــال :

[١٨٥] وَالوَقْـفُ بِـالرَّوْمِ كَمِثْـلِ الوَصْـلِ ＊ فَـرِدْ وَدَعْ مَـا لَـمْ يَـرِدْ لِلأَصْـلِ

تكلَّم في هذا البيت على حكم الرَّاء إذا وُقف عليها بالرَّوم، (فقال "والوقف بالرَّوم كمثل الوصل" يعني : أنَّ حُكم الرَّاء إذا وُقف عليها بالرَّوم)[3] الذي هو الإتيان ببعض الحركة كما سيأتي في باب الوقف يجري على حُكمِها في الوصل فتُرقَّق للكلِّ إن كانت حركتُها كسرةً، وترقَّق لورش وتفخَّم لغيره إنْ كانت مضمومةً وقبلها كسرةٌ أو ياءٌ ساكنةٌ، فإنْ كان قبلها غير ذلك فُخِّمَت للكلِّ، وإنَّما كان الرَّوم كالوصل؛ لأنَّه قائمٌ مقامَ الحركة ولذلك يُعتَبر الحرف المُرام متحرِّكًا في الوزن الشِّعريّ[4]، وقوله "فرِد" فعل أمر من "وَرَدَ الماءَ" إذا قَدِم عليه، والمراد هنا[5] : خُذْ ما ذكرتُه لك في هذا الباب من أحكام الرَّاءات، وقوله "ودع ما لم يرد للأصل" أي : اترك ما لم يجئْ في هذا الباب من الرَّاءات "للأصل" أي : على الأصل وهو التَّفخيم، والذي لم يرد في هذا الباب من الرَّاءات، هو

(١)- هذا القائل هو : محمّد بن إبراهيم الشَّريشِيّ الخرّاز صاحب القصد النَّافع، ينظر : (ص : ٢٨٨) منه.

(٢)- ما جعلتُه بين قوسين سقط من : (جـ).

(٣)- ما جعلتُه بين قوسين سقط من : (جـ).

(٤)- ينظر : جامع البيان، الدّاني، (٣/٨٩٠-٨٩١)، والتّبصرة، مكّيّ بن أبي طالب، (ص : ٤١٢ - ٤١٣)، والفتح والإمالة، الدّاني، (ص : ٣٣٧- ٣٣٨)، وفتح الوصيد، السّخاويّ، (٢/٥٠٥)، وإبراز المعاني، أبوشامة، (٢/١٨١-١٨٢)، وسراج القاري، ابن القاصح، (ص : ١٣٨).

(٥)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٢٨٩-٢٩٠)، وتحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ٢٣٧).

الرَّاءُ المفتوحة والمضمومة والسَّاكنة، إذا لم يوجد مع كلٍّ منها سببُ التَّرقيق نحو : ﴿ٱلْحَجَرَ﴾ و﴿لَا وَزَرَ﴾ و﴿لِيَفْجُرَ﴾ و﴿ٱلنُّذُرُ﴾ و﴿ٱلْفَجْرِ﴾ و﴿لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ﴾ (القدر - ٢)، ﴿إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم﴾ (الأنفال - ٣٨)، ﴿فَاهْجُرْ﴾ على خلاف في بعضها والصَّحيح التَّفخيم في ذلك كلِّه وما أشبهه لجميع القُرَّاء[1].

• **تنبيه** : ذكر في النَّشر[2] أنَّه إذا وُقِفَ بالسُّكون على ﴿أَنِ إِسْرِ﴾ (طه - ٧٦) و(الشّعراء - ٥٢) (في قراءة[3] من وصل وكسر النُّون) رُقِّقت الرَّاء، وجوَّز التَّرقيق والتَّفخيم في قراءة[4]﴿أَنْ أَ سْرِ﴾ بسُكون النُّون وقطع الهمزة وكذا في ﴿فَاسْرِ﴾ (هود - ٨٠) و(الحجر - ٦٥) و(الدّخان - ٢٢) على القراءتين[5]، وفي ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ (الفجر - ٤) في الوقف بسكون الرَّاء على قراءة[6] حذف الياء، واختار أولويَّة التَّرقيق في ﴿إِذَا يَسْرِ﴾ (الفجر - ٤) وأولويَّة التَّفخيم في الوقف على ﴿وَالْفَجْرِ﴾ وعلَّل ذلك بما يُعلم بالوُقوف عليه.

قلتُ : وهو عندي غير ظاهر، والظَّاهر الوقف بالتَّفخيم في الكلِّ؛ لأنَّ كسرة النُّون في ﴿أَنِ إِسْرِ﴾ عارضةٌ، وكسرة الرَّاء في الكلِّ قد زالت بسُكون الوقف؛ وسكونُ الوقف وإن كان عارضًا، الصَّحيحُ اعتبارُه والاعتدادُ به في باب الرَّاءات[7]، سواء كانت كسرة الرَّاء في الوصل كسرة إعراب أو غيره، ولم نَعتدَّ بسكون الوقف في باب الرَّاءات، واعتبرنا كسرة الرَّاء في الوصل؛ لِوَقْفِنا على كلِّ

---

(١)- ينظر : جامع البيان، الدّاني، (٨٩٢/٣)، وإبراز المعاني، أبوشامة، (١٨٢/٢).

(٢)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (١١٠/٢-١١١).

(٣)- وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي جعفر. ينظر : معجم القراءات، عبد اللّطيف الخطيب، (١١٥/٤).

(٤)- وهي قراءةُ أبي عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف. ينظر : معجم القراءات، عبداللّطيف الخطيب، (١١٤/٤).

(٥)- الكلامُ على ﴿فَاسْرِ﴾ هنا هو نفسُه الكلام على ﴿أَنِ إِسْرِ﴾ السَّابق ذكره. ينظر: التّيسير، الدّاني، (ص : ١٠٢)، وتحبير التّيسير، ابن الجزريّ، (ص : ٤٠٧).

(٦)- وهي قراءةُ عاصم وحمزه والكساني وابن عامر وخلف، إلاَّ أنّ ابن كثير ويعقوب أثبتاها في الحالين، ونافعا وأبا عمرو وأباجعفر أثبتوها وصلا لا وقفا.

(٧)- ينظر : الإقناع، ابن الباذش، (٣٢٧/١)، وقد جعلها تحت قسم المتَّفق عليه من أحكام الرَّاء.

راء متطرِّفة مكسورة بالتَّرقيق، وهو وإن قال به بعض أهل الأداء[1] خلاف الصَّحيح، نعم : الصَّحيحُ في باب الإمالة عدم الاعتداد بسُكون الوقف كما تقدَّم، والفرق بين الإمالة والتَّرقيق كما نصُّوا عليه[2] : أنّ الإمالة أقوى وأفشى في اللُّغة من ترقيق الرَّاء؛ بدليل أنَّها تكون للكسرة والياء وغيرهما، فتُوسِّع فيها بخلاف التَّرقيق، ولا يَرِدُ على هذا الفرق ترقيق الرَّاء الثَّانية في ﴿بِشَرَرٍ﴾ لورش عند الوقف؛ لأنَّها لم ترقَّق لعدم الاعتداد بسكون الوقف، وإنَّما رُقِّقت لترقيق الأُولى، كما قدَّمناه.

فإن قلتَ : ترقيقُ الأُولى إنَّما هو لأجل كسرة الرَّاء الثَّانية، وقد زَالت بالوقف، فيلزم تفخيم الرَّاءَيْن اعتدادًا بسكون الوقف، وأنتم تقولون بترقيقهما لورشٍ في الوقف كالوصل ؟.

فالجوابُ : إنَّ ترقيق الأُولى في ﴿بِشَرَرٍ﴾ في مقابلة إمالة الألف في نحو : ﴿اِ۬لنَّارِ﴾ فأُجري ترقيقها مُجرى الإمالة وصلاً ووقفاً، فتبعتْها الثَّانية في التَّرقيق عند الوقف[3].

والكاف في قوله "كمثل الوصل" زائدة.

(١)- ينظر : الكشف، مكّيّ بن أبي طالب، (٢١٨/١)، وإبراز المعاني، أبو شامة، (١٧٨/٢)، وهذا القول هو ظاهر كلام الحُصريّ في قصيدته، البيت رقم : ١٧٠، (ص : ١٣٢)، ويؤكِّدُ نِسبة القول إليه قولُه في البيت الذي بعدَه أي : البيت رقم : ١٧١، حينَ جعل الوقف بالإشمام كالوقف بالرَّوم الذي هو كالوصل.

(٢)- نصَّ عليه أبو عمرو الدّاني في الفتح والإمالة، (ص : ٣٤١).

(٣)- ينظر: الفتح و الإمالة، الدّاني، (ص : ٣٣٩).

ثمّ قـــــــــال :

باب أحكـــــامِ اللاَّمـــــات

[١٨٦] القَــوْلُ فِــي التَّغْلِــيظِ لِلاَّمَــاتِ ❁ إِذَا انْفَـــتَحْنَ بَعْـــدَ مُوجِبَـــاتِ

تكلَّم في هذا الباب على تغليظ اللاَّمات وترقيقها، ولم يذكر في التَّرجمة التَّرقيق اكتفاء عنده بذكر ضدّه وهو التَّغليظ(١)، نظير ما تقدَّم في ترجمة الباب السَّابق، وذكر باب اللاَّمات إِثر باب الرَّاءات؛ لاشتراك الرَّاء واللاَّم في حالتي التَّفخيم والتَّرقيق، غير أنَّ الأصل في الرَّاء التَّفخيم على ما تقدَّم، وأمّا اللاَّم فالأصل فيها التَّرقيق لوجوده فيها من غير سبب بخلاف التَّغليظ فإنَّه لا يوجد فيها إلاَّ لسبب، ولهذا قيَّدَه النَّاظم بقوله "إذا انفتحن بعد موجبات"، أي : أسباب ومعنى تغليظ اللاَّم تسمينُها أي : جعلها سمينة جسيمة لاتسمين حركتها(٢)، ويرادفه التَّفخيم، غير أنَّ التَّفخيم غلب استعماله في باب الرَّاءات، والتَّغليظ غلب استعماله في باب اللاَّمات كما تقدَّم، والتَّرقيق ضدُّهما، وقول النَّاظم فيما يأتي "وفخّمت في الله واللّهمّه" وَاردٌ على خلاف الغالب هنا، وتغليظ اللاَّم الواقعة في غير اسم الجلالة ثبت عن ورشٍ(٣) من طريق الأزرق(٤)، وهو لغة وليست بضعيفة(٥)، خــلافاً

(١)- في (ب) : (النغليظ) بالنّون.

(٢)- ينظر : النَّشر، ابن الجزريّ، (١١١/٢)، وإتحاف فضلاء البشر، البنّا، (٣٠٧/١).

(٣)- ينظر : التّيسير، الدّاني، (ص : ٥٣)، وجامع البيان، الدّاني، (٨٩٤/٣)، والفتح والإمالة، الدّاني، (ص : ٣٤٠).

(٤)- في (ب) : (الأررق) بالرّاء.

(٥)- ينظر: الفجر السّاطع، ابن القاضي، (٤١١/٣).

لأبي شامة(١)، وقول مكّيّ(٢) : «اضطرب النَّقل فيه» اهـ، مردودٌ بأنَّ المتحقِّق منقولٌ، والمضطرب متروكٌ، وسيأتي(٣) الغرض من التَّغليظ بعدُ إن شاء الله.

وقوله "اللاَّمات" متعلِّق بـ"التَّغليظ"، والنُّون في "انفتحن" نُون الإناث تعودُ على اللاَّمات وهي فاعل "انفتح" وجمع اللاَّم لتعدُّدها بتعدُّد الكلمات، و"بعد موجبات" متعلِّق بـ"انفتحن".

ثمّ قـــــال :

[١٨٧] غَلَّـظَ وَرْشٌ فَتْحَـةَ الـلاَّمِ يَلِـي ❁ طَـاءً وَظَـاءً وَلِصَـادٍ مُهْمَـلِ

[١٨٨] إِذَا أَتَيْـــنَ مُتَحَرِّكَـــاتِ ❁ بِـالفَتْحِ قَبْـلُ أَوْ مُسَـكَّنَاتِ

تغليظ اللاَّم على قسمين(٤) : متَّفق عليه ومختلف فيه، وقد ذكر النَّاظم القسمين، وبدأ بالمختَلف فيه فأخبر أنَّ ورشا غلَّظ وحده دون قالون(٥)، اللاَّم المفتوحة سواء كانت مخفَّفة أو مشدَّدة أو متوسِّطة أو متطرِّفة إذا وَلِيَت طاءً أو ظاءً أو صادًا مُهمَلاً، ثمّ اشترط في الأحرف الثَّلاثة شرطين : أنْ تكون متحرِّكات بالفتح أو مسكَّنات، وأنْ يكون كلٌّ منها قبل اللاَّم(٦) :

فالواقع في القرآن العزيز من الطّاء المفتوحة مع اللاَّم المخفَّفة : ﴿أَطَّلَعَ﴾ و﴿انطَلَقَ﴾ و﴿فَانطَلَقُواْ﴾ و﴿اَطَّلَعَ﴾، ﴿فَاطَّلَعَ﴾ و﴿بَطَلَ﴾ و﴿مُّعَطَّلَةٍ﴾ و﴿لَهُۥ طَلَباً﴾، ومـــع

(١)- ينظر : إبراز المعاني، أبو شامة، (١٨٣/٢).

(٢)- ينظر : التّبصرة، مكّيّ بن أبي طالب، (ص : ٤١٤).

(٣)- في (ب) : (وسيأني) بالنّون.

(٤)- القسم المتَّفق عليه هو وُقوعها في لفظ الجلالة، وأمَّا القسم المختَلف فيه فهو وُقوعها في غيره كما سيأتي.

(٥)- ووافقَ قالونَ كلُّ القرَّاء، فيكونُ ورشٌ قد تفرَّد بهذا المذهب. ينظر : النّشر،ابن الجزريّ، (١١١/٢).

(٦)- ينظر : جامع البيان، الدّاني، (٨٩٤/٣)، والمختصر البارع، ابن جُزيّ، (ص : ٩٢)، والتّقريب والحرش، ابن المرابط، (ص : ١٣٩)، والتّيسير، الدّاني، (ص : ٥٣)، والفتح والإمالة، الدّاني، (ص : ٣٤٠)، وقد نظم الدّاني تلك الشّروط في الأُرجوزة المنبّهة، (ص : ٢٥٥-٢٥٦).

المشدّدة : ﴿الْمُطَلَّقَتُ﴾ و﴿طَلَّقْتُمُ﴾ و﴿طَلَّقَكُنَّ﴾ و(طلّقهنّ)[1]، وأمّا الطّاء السَّاكنة فوقعت في ﴿مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ (القدر - ٥) فقط.

والواقع من الظّاء المُشَالة المفتوحة مع اللاَّم المخفَّفة : ﴿ظَلَمَ﴾ و﴿ظَلَمُواْ﴾ و﴿وَمَا ظَلَمُونَا﴾، ومع المشدَّدة : ﴿بِظَلَّٰمٍ﴾ و﴿ظَلَّلْنَا﴾ و﴿فَظَلَّتْ﴾ و﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ﴾، وأمّا الظّاء السَّاكنة فوقعت في : ﴿وَمَنَ اَظْلَمُ﴾ و﴿وَإِذَآ أَظْلَمَ﴾ و﴿لاَ يُظْلَمُونَ﴾ و﴿فَيَظْلَلْنَ﴾.

والواقع من الصّاد المهْمَلَة المفتوحة مع اللاَّم المخفّفة : ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ و﴿صَلَوَٰتٌ﴾ و﴿أَصَلَوَٰتُكَ﴾ و﴿صَلاَتُهُمْ﴾ و﴿صَلَحَ﴾ و﴿فَصَلَتِ﴾ و﴿يُوصَلَ﴾ و﴿فَصْلَ﴾ و﴿مُفَصَّلاً﴾ و﴿مُّفَصَّلَٰتٍ﴾ و﴿وَمَا صَلَبُوهُ﴾، ومع اللاَّم المشدَّدة : ﴿صَلَّىٰ﴾ و﴿يُصَلَّىٰ﴾ و(تصلَّى)[2] و﴿يُصَلَّبُوٓاْ﴾، وأمّا الصّاد السَّاكنة فوقعت في : ﴿يَصْلَى﴾ و﴿سَيَصْلَىٰ﴾ و﴿يَصْلَيهَآ﴾ و﴿سَيَصْلَوْنَ﴾ و﴿يَصْلَوْنَهَا﴾ و﴿اَصْلَوْهَا﴾ و﴿فَيُصْلَبُ﴾، ﴿مِنَ اَصْلَٰبِكُمْ﴾ و﴿أَصْلَحَ﴾ و﴿أَصْلَحُواْ﴾ و﴿إِصْلَٰحاً﴾ و﴿ٱلِاصْلَٰحَ﴾ و﴿فَصْلَ ٱلْخِطَابِ﴾ (ص - ١٩) وهذا كلّه مع عدم الفصل بين اللاّم والحروف الثَّلاثة، وأمَّا مع الفصل فسيأتي ما وقع منه.

فالحاصل : أنَّ اللاَّم تُغلَّظ لورش من طريق الأزرق بأربعة شروط، شرطان في اللاَّم وهما : أن تكون مفتوحة، وأن تلي الطّاء أو الظّاء أو الصّاد، أي : تكون غير مفصولة منها بفاصل، وشرطان في الأحرف الثّلاثة وهما : أن يكون كلّ منها مفتوحا أو ساكنا، وأن يكون كلٌّ منها قبل اللاَّم، فخرج بشرط الفتح في اللاَّم المضمومة والمكسورة والسّاكنة نحو : ﴿يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيٓءِ﴾ (الأحزاب - ٥٦) و﴿لَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ و﴿صَلْصَالٍ﴾ فترُقّق، وخرج بشرط موالاتها للأحرف الثّلاثة ما إذا فُصلت عنها نحو : ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا﴾ (النّساء - ٢٥) فتُرقّق من غير خلاف، فإن كان الفاصل ألفًا ففيه خلاف سيذكره، وكذا ترقّق إذا وَلِيَت غير الأحرف الثّلاثة ولو مُستعليا نحو : ﴿أَضْلَلْتُمْ﴾ و﴿ضَلَلْنَا﴾ و﴿فَلَّبُواْ﴾ و﴿خَلَطُواْ﴾ و﴿غَلَّقَتِ﴾، وخرج بشرط سكون

(١)- لا يوجد هذا اللّفظ في القرآن الكريم ولعلّ مراد الشّارح، ﴿طَلَّقَهَا﴾ بسورة (البقرة - ٢٢٨).

(٢)- هذا اللّفظ اتّفقت النُّسخ الثّلاث (أ) و(ب) و(جـ) عليه، وهو لا يوجد في القرآن، لكن يصحّ التّمثيل في مكانه بكلمة ﴿مُصَلّىً﴾ بسورة (البقرة - ١٢٤).

الأحرف الثَّلاثة أو فتحها نحو : ﴿ٱلظُّلَّةِ﴾ و﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتۡ﴾ (فصّلت - ٢) فتُرَقَّق، وخرج بشرط القبليَّة نحو : ﴿لَسَلَّطَهُمۡ﴾ و﴿لَظَىٰ﴾ فتُرقَّق.

فوجه تغليظ اللاَّم بعد الأَحرف الثَّلاثة المناسبة؛ لأنَّ الحروف الثَّلاثة تقتضي نهاية التَّفخيم لكونها مستعلية مطبقة، فغُلِّظت اللاَّم بعدها[١] ليَعمل اللِّسان عملاً واحدًا فتحصُل المناسبة، ولم تُعتَبر القاف والخاء والغين مع كونها مستعلية؛ لأنَّها غير مطبقة مع بُعد مَخرجها عن مخرج اللاَّم، ولم تُعتبر الضّاد السَّاقطة مع مُشاركتها للأحرف الثَّلاثة في الاستعلاء والإطباق؛ لأنَّها لم تقرب من اللاَّم كقُرب الأحرف الثَّلاثة منها (مع كونها امتدَّت في مخرجها حتَّى قَرُبت من مخرج القاف)[٢]، فَرُقِّقت اللاَّم معها كما رُقِّقت مع القاف، وخُصَّت اللاَّم المفتوحة بالتَّغليظ لمناسبتة لها وسهولته فيها بخلاف المضمومة والمكسورة والسَّاكنة، واشترط في الأحرف الثَّلاثة الفتح أو السُّكون لخفَّة كلٍّ منها بالنِّسبة إلى الضَّمِّ والكسر، واشترط تقدُّم الأحرف الثَّلاثة؛ لأنَّ كلاًّ منها سببٌ في التَّغليظ، والسَّبب إذا كان متقدِّما يكون أقوى منه إذا كان متأخِّرًا، والعُمدةُ في ذلك كلِّه تواتر النَّقل والرِّواية والتَّعاليلُ تابعة لذلك[٣].

وقوله "يلي" مضارع "وَلِيَ" وفاعله ضميرٌ عائدٌ على "اللاَّم"، وجملة "يلي" حال من "اللاَّم"، والواو في قوله "وظاءً ولصادٍ" بمعنى "أو"؛ لأنَّ الشَّرط وجود أحد الأحرف الثَّلاثة، و"متحرِّكات" حال من فاعل "أتين" وهو نون الإناث العائدة على "الطّاء والظّاء[٤] والصّاد"، و"بالفتح" متعلِّق

---

(١)- هذا اللّفظ غير واضح في (أ)، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٢)- في هذا الكلام نظرٌ؛ لأنَّ مخرج الضَّاد يمتدُّ من أوَّل حافَة اللِّسان قريبا من القاف إلى أن يتَّصل بمخرج اللاَّم، كما قال سيبويه في الكتاب (٥٩١/٤) : «الضّاد استَطالت لرخاوتها حتى اتَّصلت بمخرج اللاَّم» اهـ، وكلام الشَّارح يُفيد خلاف هذا، فلعلّ الأَوْلى في عبارته أن تكون كالآتي : (مع كون مَنْشئها قريباً من مخرج القَاف) والله أعلم.

(٣)- ينظر : الحجّة للقرّء السّبعة، أبو علي الفارسيّ، (٣٥٦/٤)، وفتح الوصيد، السَّخاوي، (٥١٠/٢)، والفتح والإمالة، الدّاني، (ص : ٣٤٥)، والكشف، مكّيّ بن أبي طالب، (٢١٩/١).

(٤)- في (أ) : (ولظّاء) سقطت همزة الوصل، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

بـ"متحرِّكات"، و"قبل[1]" ظرف مبنيّ على الضّم والأصل "قبل اللاّم" فحذف المضاف إليه ونُوِيَ معناه وهو متعلِّق بمحذوف حال من فاعل "أتين" أيضا وهو النّون.

ثمَّ قـــــال :

[١٨٩] وَالخُلْـفُ فِـي طَـالَ وَفِـي فِصَـالاَ ❁ وَفِـــي ذَوَاتِ اليَـــاءِ إِنْ أَمَـــالاَ

[١٩٠] وَفِـي الـذِي يَسْـكُنُ عِنْـدَ الوَقْـفِ ❁ فَغَلِّظَـنْ وَاتْـرُكْ سَـبِيلَ الخُلْـفِ

[١٩١] وَفِـي رُؤُوسِ الآيِ خُـذْ بِـالتَّرْقِيقْ ❁ تَتْبَـعْ وَتَتَّبِـعْ سَـبِيلَ التَّحْقِيـقْ

لمّا ذكر ما يغلَّظ لورش من اللاَّمات باتِّفاقٍ، شرع يذكر مواضعَ وقع فيها الخلاف وهي أربعة ضمَّنها في هذه الأبيات الثَّلاثة :

- **الموضع الأوَّل** : أشار إليه بقوله "والخلف في طال وفي فصالا" يعني : أنَّ الخلاف وقع فيما حالت فيه الألف بين اللاَّم وأحد الأحرف الثَّلاثة المتقدِّمة، فرَوَى كثيرٌ من أهل الأداء تغليظ اللاَّم؛ لأنَّ الفاصل وهو الألف حاجز[2] غير حصين[3]، وروى آخرون ترقيقها لوجود الفاصل، ولم يقع في القرآن الفصل بالألف إلاَّ بين اللاَّم والطّاء وبين اللاَّم والصّاد.

فبين اللاَّم والطّاء في ﴿طَالَ﴾ بأربعة[4] مواضع[5] : ﴿طَالَ﴾ و﴿أَفَطَالَ﴾ بـ(طه - ٨٥)، و﴿حَتَّىٰ طَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْعُمُرُ﴾ بـ(الأنبياء - ٤٤)، و﴿فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ﴾ بـ(الحديد - ١٥)، وبين اللاَّم والصّاد في موضعين : ﴿فِصَالًا﴾ (البقرة - ٢٣١)، و﴿يَصَّالَحَا﴾ (النّساء - ٢٣١).

(١)- في (أ) : (قــل) سقطت الباء، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٢)- الحاجز : الفاصل، وهو قسمان : حصين وغير حصين، أمَّا الحصينُ ففي وُجودِه تأثيرٌ على الحكم، وأمَّا غير الحصين فوُجودُه كعدمِه. ينظر: مختصر العبارات، الدّوسري، (ص : ٨٥).

(٣)- في (أ) : (حصبن) بالباء، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٤)- والصّواب أنّها ثلاث كلمات في خمسة مواضع كما هي مبيّنة في الشّرح، إلاّ ﴿طَالَ﴾ بطه فلا يوجد.

(٥)- ينظر : جامع البيان، الدّاني، (٣/٨٩٧)، والمختصر البارع، ابن جُزيّ، (ص : ٩٣)، وسراج القاري، ابن القاصح، (ص : ١٣٩).

وظاهر عبارة النَّاظم كالشَّاطبيّ[١]، يوهمُ أنَّ الخلاف مخصوص بـ﴿طَالَ﴾ و﴿فِصَالًا﴾ مع أنّه عامٌّ فيهما وفي غيرهما كـ : ﴿يَّصَّالَحَا﴾ فلو قال : "والخلف في كطال مع فصالا"، لارتفع الإبهام، وليس من محلّ الخلاف اللاَّم المشدَّدة في نحو : ﴿طَلَّقْتُمُ﴾ و(يصلّبون)[٢] و﴿ظَلَّ﴾؛ لأنَّ الفاصل لامٌ مُدغمةٌ في مثلها فصارَا كحرف واحدٍ، فلم يخرج حرف الاستعلاء عن كونه ملاصقًا لهَا فتُغلَّظ اللاَّم وجهًا واحدًا، وشذَّ بعضُهم[٣] فاعتبر ذلك فصلاً.

• **الموضع الثَّاني** : أشار إليه بقوله "وفي ذوات الياء" يعني : أنَّ الخلاف وقع أيضا فيما كانت فيه الألفات (ذوات الياء) واقعة بعد اللاَّم التي قبلها موجب التَّغليظ، ولم يقع ذلك إلاَّ مع الصّاد، وذوات الياء الواقعة بعد اللاَّم قسمان[٤].

- **أحدهما** : ما كان في رأس آية، وسينصُّ عليه بعدُ.

- **والثَّاني** : ما كان في غيرها وهو سبعة مواضع ﴿مُصَلّىً﴾ بـ(البقرة - ١٢٤) حالة الوقف، و﴿يَصْلَيهَا﴾ بـ(الإسراء - ١٨) و(اللّيل - ١٥) و﴿يُصَلَّىٰ﴾ بـ(الانشقاق - ١٢) و﴿يَصْلَى ٱلنَّارَ ٱلْكُبْرَىٰ﴾ بـ(سبّح - ١٢) حالة الوقف، و﴿تَصْلَىٰ﴾ بـ(الغاشية - ٤) و﴿سَيَصْلَىٰ﴾ بـ(تبّت -٣)، وقوله "إن أَمالا" يعني : أنَّ الخلاف في اللاَّم الواقع بعدها ذوات الياء، إنَّما يكون إن أمال ورشٌ، أي : إنْ أُخِذَ له بقول من يميل ذوات الياء؛ لأنَّ اللاَّم على هذا القول جاورها ما يقتضي تغليظها وهو الصّاد قبلها، وما يقتضي ترقيقها وهو إمالة الألف بعدها، فأخذ بعضُهم بتغليظها نظرًا إلى ما قبلها، وأخذ بعضُهم بترقيقها نظرًا إلى ما بعدها، وأمّا إنْ أُخِذَ لورش بقول من يفتح ذوات الياء فلا خلاف في تفخيم اللاَّم[٥].

---

(١)- ينظر : حرز الأمانيّ، الشَّاطبيّ، البيت، رقم : ٣٦١، (ص : ٢٩).

(٢)- لا يوجد هذا اللّفظ في القرآن الكريم ولعلّ مراد الشّارح، ﴿يُصَلَّبُوٓاْ﴾ بسورة (المائدة - ٣٥).

(٣)- ينظر : التّجريد، ابن الفحّام، (ص : ٢٠١)، والكشف، مكّيّ بن أبي طالب، (٢٢١/١).

(٤)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٢٩٤-٢٩٥)، والتّقريب والحرش، ابن المرابط، (ص : ١٤٠) وجامع البيان، الدّاني، (٨٩٦/٣)، والإقناع، ابن الباذش، (٣٤٢/١).

(٥)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز،(ص : ٢٩٥) ، وتحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ٢٤٣-٢٤٤).

• **الموضع الثّالث** : أشار إليه بقوله "وفي الذي يسكن عند الوقف" أي : والخلاف وقع أيضا في اللاَّم المتطرِّفة التي تغلَّظ في الوصل ووقف عليها بالسُّكون، وقد وقعت في ثمانية مواضع وهي[1] :

- ﴿أَنْ يُّوصَلَ﴾ بـ(البقرة - ٢٦) و(الرّعد - ٢٣).

- و﴿فَلَمَّا فَصَلَ﴾ بـ(البقرة - ٢٤٧).

- و﴿قَدْ فَصَّلَ﴾ بـ(الأنعام - ١٢٠).

- و﴿بَطَلَ﴾ بـ(الأعراف - ١١٧).

- و﴿ظَلَّ﴾ بـ(النّحل - ٥٨) و(الزّخرف - ١٦).

- و﴿فَصْلَ اْلْخِطَابِ﴾ بـ(ص - ١٩).

فأخذ جماعةٌ[2] بالتَّغليظ إلغاءً للعارض وهو سكون الوقف، وأخذ جماعةٌ[3] بالتَّرقيق اعتدادًا بالعارض، وقوله "فغلِّظن واترك سبيل الخلف" مرتبطٌ بالمواضع الثَّلاثة المتقدِّمة، فبعد أن حَكى الخلاف فيها[4] أَمر القارئَ بتغليظها، وبترك "سبيل[5]" أي : طريق الخلاف فيها؛ لأنَّ التَّغليظ هو الأرجح فيها، وذكر الشَّاطبيّ[6] فيها الوجهين، وكلاهما مقروءٌ به عندنا والمقدَّم التَّغليظ في المواضع الثَّلاثة. ثمّ أشار إلى :

---

(١)- ينظر : جامع البيان، الدّاني، (٨٩٧/٣)، ومنح الفريدة الحمصيّة، ابن عظيمة، (ص : ٤٣٨)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٢٩٥)، وتحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ٢٤٤)، والفتح والإمالة، الدّاني، (ص : ٣٤٣)، وإتحاف فضلاء البشر، البنّا، (٣١٠/١).

(٢)- منهم : الدّاني في جامع البيان، (٨٩٧/٣)، والسّخاويّ في فتح الوصيد، (٥١١/٢).

(٣)- منهم : الحصريّ في قصيدته، البيت رقم : ١٨٠، (ص : ١٣٥)، وابن الفحّام في التّجريد، (ص : ٢٠٤).

(٤)- في (ب) : (فبها) بالباء.

(٥)- هذا اللّفظ غير واضح في : (أ)، والتّصويب من : (ب) و(ج).

(٦)- ينظر : حرز الأمانيّ، الشّاطبيّ، البيت رقم : ٣٦١، (ص : ٢٩).

• **الموضع الرَّابع** : بقوله "وفي رؤوس الآي خذ بالتَّرقيق" أي : خذ رُؤوس الآي بترقيق اللاَّم الواقع بعدها ذوات الياء الممالة، وذلك في ثلاثة مواضع[1] :

- ﴿فَلاَ صَدَّقَ وَلاَ صَلَّىٰ﴾ بـ(القيامة - ٣٠).

- ﴿وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ﴾ بـ(سبّح - ١٥).

- و﴿إِذَا صَلَّىٰٓ﴾ بـ(العلق - ١٠).

ومُراده هنا بالتَّرقيق الإمالة بين بين؛ لأنَّها تحدُث في اللاَّم بسبب إمالة الألف بعدها.

وقوله "تَتْبَع" (بفتح التّاء الأُولى وسكون الثَّانية وفتح الباء) مبنيٌّ للفاعل، وفاعله ضميرٌ يعودُ "على رؤوس الآي" أي : إن أخذت بالتَّرقيق تَتْبع رؤوس الآي بعضها بعضًا فتتناسب كلُّها، ويكون جميعُها على نسقٍ واحدٍ في الإمالة[2]، وقوله "وتتبع سبيل التَّحقيق" أشار به إلى الخلاف في رؤوس الآي الواقع فيها اللاَّم، وأنَّ التَّحقيق فيها التَّرقيق دون التَّغليظ، بناء على ما قدَّمه في باب الإمالة من أنَّ رؤوس الآي دون هاء تُمال لا غير، وهو المختار والمعمُول به[3].

• **تنبيه** : إذا غلَّظت اللاَّم الواقع بعدها ذوات الياء، إنَّما تُغَلَّظ[4] مع فتح الألف المنقلبة، وإذا أُمليت الألف المنقلبة[5] إنَّما تُمال مع ترقيق اللاَّم، سواء كانت رأس آية أم لا، إذِ الإمالة والتَّغليظ لا يمُكن اجتماعُهما قراءةً، وهذا ممَّا لا خلاف فيه[6].

---

(١)- ينظر : فتح الوصيد، السّخاويّ، (٥١٢/٢)، والإقناع، ابن الباذش، (٣٤٢/١)، وسراج القاري، ابن القاصح، (ص : ١٤٠).

(٢)- ينظر : الفتح والإمالة، الدّاني، (ص : ٣٤١)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٢٩٥-٢٩٦)، وتحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ٢٤٥).

(٣)- ينظر : الفجر السّاطع، ابن القاضي، (٤٢٨/٣)، وما سبق في باب الإمالة.

(٤)- في (أ) : (نغلّظ) بالنّون، والتّصويب من : (ب) و(ج).

(٥)- في (ب) : (المنقلبة) بزيادة نقطة فوق التاء.

(٦)- ينظر : غيث النّفع، الصّفاقسيّ، (ص : ٥١)، والنّشر، ابن الجزري، (١١٦/٢)، وإتحاف فضلاء البشر، البنّا، (٣١٠/١).

والألف في قوله "إن أمالا" ألف الإطلاق، وفاعل "أمال" ضمير مستتر يعود على "ورش"، وقوله "تَتبَع" مجزوم في جواب الأمر، وهو "خُذْ" وتقدَّم ضبطه، وقوله "تتَّبع" بفتح التَّاءَيْن مع تشديد الثَّانية وكسر الباء، وهو معطوف على "تَتبْع" قبله "وسبيل" مفعول "تتَّبع" الثَّاني.

ثمّ قـــــال :

[١٩٢] وَفُخِّمَــــتْ فِــــي اللهِ وَاللَّهُمَّـــهْ ❁ لِلْكُـــلِّ بَعْـــدَ فَتْحَــةٍ أَوْ ضَـــمَّهْ

لمّا ذكر تغليظ اللّام المختلف فيه شرع يذكر المتَّفق عليه، فأخبر أنَّ اللاَّم في لفظ ﴿أَللَّهَ﴾ بلا مِيمٍ وفي لفظ ﴿اَ۬للَّهُمَّ﴾ بالميم تفخُّم لكلِّ القرَّاء، إذا وقعت بعد فتحة خالصة أو ضمَّة نحو : ﴿قَالَ أَللَّهُ﴾ (المائدة - ١١٧) و﴿سَيُوتِينَا أَللَّهُ﴾ (التّوبة - ٥٩) و﴿لَمَّا قَامَ عَبْدُ اُللَّهِ﴾ (الجنّ - ١٩) و﴿يَعْلَمْهُ اُللَّهُ﴾ (البقرة - ١٩٦) و﴿وَإِذْ قَالُواْ اُللَّهُمَّ﴾ (الأنفال - ٣٢)، فإذا ابتدئ باسم الجلالة فُخِّمت اللاَّم أيضا؛ لأنَّ شرط تَفْخِيمها تقدُّم الفتح عليها، ولو في اسم الجلالة، ومفهومه أنَّها إذا وقعت بعد كسرةٍ رُقِّقَت للكلِّ وهو كذلك إذا كانت الكسرة خالصة، سواء كانت متَّصلة أو منفصلة[1] لازمة أو عارضة نحو : ﴿بِاللَّهِ﴾، ﴿لِلَّهِ﴾، ﴿أَفِے اِ۬للَّهِ﴾ (إبراهيم - ١٣)، ﴿بِسْمِ اِ۬للَّهِ﴾ (النّمل - ٣٠)، ﴿مَّا يَفْتَحِ اِ۬للَّهُ﴾ (فاطر - ٢)، ﴿أَحَدُ ۝١ اِ۬للَّهُ﴾ (الإخلاص - ٢،١) وقيّدنا الفتحة والكسرة بالخالصة احترازًا عن اللاّم في اسم الجلالة إذا وقعت بعد الرّاء الممالة، في رواية السّوسيّ[2] في ﴿نَرَى أَللَّهَ﴾ (البقرة - ٥٤) و﴿سَيَرَى أَللَّهُ﴾ (التّوبة - ٩٥) فيجوزُ تفخيم اللاَّم لعدم وجود الكسرة الخالصة قبلها، وترقيقها لعدم وجود الفتحة الخالصة قبلها[3]، وأمَّا نحو : ﴿يُبَشِّرُ اُللَّهُ﴾ (الشّورى - ٢١) و﴿اَفَغَيْرَ أَللَّهِ﴾ (الزّمر - ٦١) ممَّا قبل اسم الجلالة فيه راء مرقَّقة[4] لورش، فإنَّه يجب

(١)- في (أ) : (متفصلة) بالتّاء، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٢)- هو : أبو شعيب صالح بن زياد بن عبد الله السُّوسيّ، (ت. ٢٦١ هـ) مقرئٌ ضابطٌ محرِّرٌ ثقةٌ أَخذ القراءة عرضًا وسماعًا عن أبي محمد اليزيديّ ورَوى عنه ابنه أبو المعصوم محمّد وموسى بن جرير النَّحويّ وغيرهما، ورَوى الحديث عن سفيان بن عينه وغيره.

ينظر في ترجمته : معرفة القرّاء الكبار، الذّهبيّ، (٣٩٠/١-٣٩١)، غاية النّهاية، ابن الجزريّ، (٣٠٢/١).

(٣)- ينظر : إبراز المعاني، أبو شامة، (١٩١/٢).

(٤)- في (أ) : (مرقفة) بالفاء، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

تفخيم اللاَّم فيه قولاً واحدًا لوُجود الموجب[(١)]، ولا عبرة بترقيق الرَّاء قبل اللاَّم، خلافًا لمن وَهِم فيه[(٢)]، وقوله "بعد[(٣)] فتحة" يعني : حقيقةً أو حكماً، فتدخل اللاّم في ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمۡۖ﴾ بـ(يونس - ٥٩) و﴿ءَآللَّهُ خَيۡرٌ﴾ بـ(النّمل - ٦٢) على وجه إبدال همزة الوصل ألفًا؛ فإنَّها وإن لم تقع بعد فتحة حقيقة لكنَّها وقعت بعد الألف وهي في حكم الفتحة؛ لأنَّها بدلٌ من الهمزة المفتوحة، وكذا تدخل اللاَّم في ذلك أيضا على وجه التَّسهيل لوقوعها بعد همزة مسهَّلة، والهمزة المسهَّلة في حكم المتحرِّكة بالفتح هنا، فتُفخَّم اللاَّم على كِلا الوجهين من غير خلاف.

إن قلتَ : لِمَ فُخِّمَت الرَّاء مع الكسرة العارضة ورُقِّقَت اللاَّم معها ؟.

فالجواب : إنَّ الأصل في الرَّاء التَّفخيم كما تقدَّم، فاشتُرط في سبب ترقيقها وهو الكسرُ أن لا يكون عارضاً؛ ليقوَى السَّبب على إخراجها عن أصلها، بخلاف اللاَّم فإنَّ أصلها التَّرقيق كما تقدَّم، فإذا وُجِدت الكسرة قبلها ردَّتها إلى أصلها ولو كانت عارضة؛ لأنَّ الشَّيء يرجع إلى أصله بأدنى سبب[(٤)]. فوجه تفخيم اللاَّم في اسم لفظ الجلالة بعد غير الكسرة، مناسبةُ الفتحة والضَّمَّة للتَّفخيم المناسب لِلَفظ ﴿ٱللَّهَ﴾ الذي هو الاسم الأعظم عند المعظِّم وقيل[(٥)]، فَفُخِّمت للفرْق بين اسم الجلالة وبين ﴿ٱللَّٰتَ﴾ (اسم صنم) في مذهب من يقف عليه بالهاء[(٦)]، ووجه ترقيقها بعد الكسر أنَّه الأصل، مع مناسبة الكسر للتَّرقيق، والهاء في قوله "اللَّهُمَّهْ" هاءُ سكتٍ.

---

(١)- ينظر : الكافي، ابن شُريح، (ص : ٧١)، وإبراز المعاني، أبو شامة، (١٩٠/٢-١٩١)، والكنز في القراءات العشر، عبدالله الواسطي، (٣٣٠/١).

(٢)- لم أقف عمَّن روى هذا التَّرقيق فوَهِم إلاَّ أنَّ ابن الجزريّ ذكر في النَّشر (١١٧/٢-١١٨)، بأنَّ هذا القول قال به أحد معاصريه وبالغ في الرَّدِّ عليه ولم يصرِّح باسمه، ولكنَّه صرَّح به في كتابه غاية النّهاية في طبقات القرّاء، (٢٤٤/٢)، فلينظر هناك. وينظر أيضا : تنبيهات الإمام ابن الجزري، الرّويثي، (ص : ٦٥٠-٦٥٤).

(٣)- في (ب) : (يعد) بالياء.

(٤)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٢٩٩)، والنّشر، ابن الجزريّ، (١١٩/٢).

(٥)- قاله أبو العباس المهدويّ في كتابه شرح الهداية، (١٢٧/١-١٢٨)، وذكر عللاً أخرى.

(٦)- ينظر : الفتح والإمالة، الدّاني، (ص : ٣٤٨).

ثمَّ قــــــــــال :

﴿باب أحكـــــامِ الـرَّوْم والإشْمــام﴾

[١٩٣] القَــوْلُ فِــي الوُقُــوفِ بِالإِشْــمَامِ ❁ وَالــرَّوْمِ وَالمَرْسُــومِ فِــي الإِمَــامِ

لـمّا تكلَّم على أحكام القراءة في الوصل شرع يتكلَّم على أحكام القراءة في الوقف، وكان حقُّه أن يذكر هذا الباب آخر أبواب الأصول؛ لتعلُّقه بخصوص أواخر الكلِم وتفرُّعه على الوصل، لكنَّه تبع غيره في ذكره هُنا.

وقوله "الوُقوف "مصدر لـ"وَقَفَ" كالوَقْفِ، **والوَقف لغةً**(١): الكفُّ عن الفعل والقول(٢).

واصطلاحًا : قطع الصَّوت عن آخر الكلمة زمنًا يُتنفَّس فيه عادةً بنيَّة استئناف القراءة، فلا بدَّ من التَّنفُّس فيه، ولا يقع في وسط كلمة، ولا فيما اتَّصل رسما(٣)، بخلاف السَّكت عند القُرَّاء فإنَّه قَطْع الصَّوت عن السَّاكن زمنًا دُون(٤) زمن الوقف من غير تنفُّس(٥)، ويقع في وسط الكلمة وفيما اتَّصل رسمًا كما تقدَّم في باب البسملة، فإن لم يَقْصد القارئُ استئنافَ القراءة بل قصَد ترْكها،

---

(١)- سيأتي تعريفه قريبًا.

(٢)- ينظر : الفوائد المفهِمة، يالوشه، (ص : ٧٩)، ومنار الهدى، الأشمونيّ، (ص : ١٥)، وكنز المعاني، الجعبريّ، (لوحة : ١٣٥، وجه : أ، سطر : ١٤)، مخطوط.

(٣)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (٢٤٠/١)، وإتحاف فضلاء البشر، البنّا، (٣١٣/١).

(٤)- في (ب) : (درن) بالرّاء.

(٥)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (٢٤٠/١) ومنار الهدى، الأشمونيّ، (ص : ١٥).

والانتقال منها إلى أمرٍ آخر سُمِّي بالقطع، وكثير من المتقدِّمين يُطلقون القطعَ على الوقف(١)، ثمَّ إنَّ للوقف حالتين(٢):

- **الأُولى** : معْرفة ما يُوقف عليه وما يُبتدأ به، وهي المذكُورة في الكتب المؤلَّفة في الوقف والابتداء، وهذه تتعلَّق بفنِّ التَّجويد.

- **والثَّانية** : معْرفة ما يُوقف به من الأوجه، وهذه تتعلَّق بفنِّ القراءة وهي المقصُودة في هذا الباب. وجُملة الأوجه التي يقف(٣) بها القُرَّاء غالبا في كتاب الله تعالى خمسة(٤) : الإسكان والرَّوم والإشمام والحذف والإبدال وسيأتي بيانها كلُّها إن شاء الله، وقد تَرجمَ النَّاظم للوقف بالرَّوم والإشمام، ولم يذكر في التَّرجمة الوقف بالسُّكون؛ لأنَّ المقصود بالباب بيان الوقف بالرَّوم والإشمام، وذكر السُّكون في البيت الذي بعد التَّرجمة(٥) توطئةً لما بعده، ولم يذكر الوقف بالحذف والإبدال؛ لأنّهما يَرجعان للوقف بالسُّكون كما سيتبيّن بعد.

وقوله "بالإشمام" متعلِّق بالوقوف و"المرسوم" معطوفٌ على الوقف و"في الإمام" متعلِّق بالمرسوم، ومراده بـ"الإمام" هنا : مصحف سيّدنا عثمَان بن عفّان(٦) ﷺ أي : وفي بيان وقف ما رُسم في المصحف العثمّاني، وهو المشار إليه بقوله الآتي :

---

(١)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (٢٣٨/١-٢٣٩)، وقال الزّركشيّ، في كتابه البرهان، (٤١٥/١)، تحت عنوان "معرفة الوقف والابتداء" : «وقد صنّف فيه الزَّجَّاج قديما "كتاب القطع والاستئناف"» اهـ. قلتُ : وهما بمعنى واحد مع العنوان.

(٢)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (٢٢٤/١).

(٣)- في (ب) : (بقف) بالباء.

(٤)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٣٠٠)، ونصَّ الجزريّ، في النّشر (١٢٠/٢) على أنَّها تسعة أوجه، وزاد على الخمسة المذكورة، النّقل والإدغام والإثبات والإلحاق، ونصَّ القسطلانيّ في كتابه اللآلئ السّنيّة، (ص : ١٤٥-١٤٦) على أنَّها سبعةُ أوجه، ثمَّ أوردها وقال : «ولم يستعمل القرَّاء في هذه الأوجه إلاَّ الأفصح، وهي الثَّلاثة الأُوَلُ، ولم ترد سنَّة التّلاوة بغيرها» اهـ. قلتُ : الثَّلاثةُ الأُوَل هي : الإسكان والرَّوم والإشمام.

(٥)- في (ب) : (التّرجـة) سقطت الميم، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٦)- هو : أبو عبد الله عُثمان بن أبي العاص بن أُميَّة بن عبد شمس القرشيّ ﷺ (ت. ٣٥ هـ) أميرُ المؤمنين وجامعُ القرآن وأحدُ العشرة المبشَّرين بالجنَّة، عرضَ القرآن على النَّبي ﷺ وعرضَ عليه أبو عبد الرّحمن السُّلميّ والمغيرة بن أبي شهاب وزِرُّ بن حُبيش، تزَّوج ببنتي رسول الله ﷺ ويلقَّب بذي النُّورين،كان شديد

فَصْلٌ وَكُنْ مُتَّبِعًا مَتَى تَقِفْ ❁ سَنَنَ مَا أُثْبِتَ رَسْمًا أَوْ حُذِفْ

إلخ. ثمَّ قـــــــــــال :

[١٩٤] قِفْ بِالسُّكُونِ فَهْوَ أَصْلُ الوَقْفِ ❁ دُونَ إِشَــارَةٍ لِشَــكْلِ الحَــرْفِ

[١٩٥] وَإِنْ تَشَـــأْ وَقَفْـــتَ لِلإِمَـــامِ ❁ مُبَيِّنًـــا بِـــالرَّوْمِ وَالإِشْـــمَامِ

قد علمتَ أنَّ جملة الأوجه التي يقف بها القُرَّاء غالبا في كتاب الله تعالى خمسة : الإسكان والرَّوم والإشمام والحذف والإبدال.

• **أمّا الإسكان**[١] : فهو أنْ تُقطع الحركة فيسْكُن الحرف ضرورةً، ويكون في المعرَب مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا، أو في المبنيِّ مضموماً ومفتوحاً ومكسورًا، وفي المخفَّف والمشدَّد والمهموز وغيره، وسواء سكَن ما قبل الحرف الموقوف عليه أم تحرَّك، وقد أمر النَّاظم القارئَ أن يقف بالسُّكون، ثمَّ علَّل ذلك بقوله "فهو أصل الوقف" أي : قف بالسُّكون؛ لأنَّه أصل الوقْف وغيره فرعٌ عنه، وإنَّما كان السُّكون هو أصل الوقف؛ لأنَّ الوقف معناه لغةً[٢] : الكفُّ والتَّرك. والواقف يترُكُ حركةَ الحرف الموقُوف عليه، فيسكُن؛ ولأنَّ الواقف في الغالب يطلُب الاستراحة، وسلبُ الحركة أبلغ في تحصيل الرَّاحة؛ ولأنَّ الوقف ضدُّ الابتداء، والسُّكون ضدُّ الحركة، فكما اختصَّ الابتداءُ بالحركة، اختصَّ الوقفُ بالسُّكون،

الحياء وتستحيي منه الملائكة، وكان كثير الصِّيام، وامتدت في عصره الفتوحات، وعاش المسلمون في فترة حكمه في رغدِ عيشٍ، حتَّى استعجل بعض الفسَّاق موتَه فقتلوه في داره وهو يقرأُ القرآن ﷺ، ورحم الله من قال : حبُّه إيمانٌ وقربةٌ وبغضُه نفاقٌ وزندقةٌ.

ينظر في ترجمته : معرفة القرّاء الكبار، الذّهبيّ، (١٠٢/١-١٠٥)، وغاية النّهاية، ابن الجزريّ، (٤٥٠/١)، وسير أعلام النّبلاء، الذّهبي، (١٤٩/١).

(١)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٣٠١)، وتحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ٢٤٨-٢٤٩).

(٢)- قال الجوهريّ في الصّحاح تاج اللّغة، (١٦٨/٤) : «أَوْقَفْتُ عن الأمر الذي كنت فيه، أي : أَقْلَعْتُ» اهـ، وقال ابن فارس في معجم مقاييس اللّغة، (٦٤٢/٢) : «الواو والقاف والفاء أصلٌ واحدٌ يدلُّ على تمكُّث في شيء ثمَّ يقاسُ عليه» اهـ، وفي الطَّبعة التي اعتمدتّها تصحيفٌ فبدلَ «يقاسُ» فيها «يقالُ» وتصويبُه من طبعاتٍ أُخرى للكتاب.

ليتباين بذلك ما بين المتضادّين[1]، وأمَّا الرَّوم والإشمام فسيأتي للنَّاظم بيانهما، وأمَّا الحذفُ فيكون في أربعة أشياء[2]:

- **أحدها** : تنوينُ[3] المرفُوع والمجرور.
- **الثَّاني** : صلة هاء الضَّمير وهي الواو والياء.
- **الثَّالث** : صلة ميم الجمع.
- **الرَّابع** : الياءات الزَّوائد.

فإذا حذفتَ هذه كلَّها سكَّنت الحرف الذي قبل المحذوف ووقفت عليه بالسُّكون، فهذا الوجه يرجع إلى السُّكون، فإنْ كان الحرفُ الموقوفُ عليه ساكناً في الوصل وقفْتَ عليه كذلك، سواء كان صحيحا نحو : ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ (الإخلاص - ٣)، أو معتلاً نحو : ﴿يَخْشَى﴾ و﴿يَدْعُواْ﴾ و﴿تَرْمِي﴾ وأمَّا الإبدال فيكون في موضعين[4]:

- **أحدهما** : المنصوب المُنوَّن نحو : ﴿غَفُوراً رَّحِيماً﴾ (النّساء - ٢٣) فيبدل من تنوينه ألف في الوقف، وكذلك تُبدل نون التَّوكيد الخفيفة بعد الفتح ألفا في : ﴿وَلَيَكُوناً﴾ و﴿لَنَسْفَعاً﴾ وكذلك نون ﴿إِذاً﴾ في نحو : ﴿إِذاً لَّأَذَقْنَاكَ﴾ (الإسراء - ٧٥).
- **الثَّاني** : تاء التَّأنيث المتَّصلة بالأسماء نحو : ﴿اُلْجَنَّةِ﴾ و﴿اِلرَّحْمَةُ﴾ و﴿الْمَوْعِظَةِ﴾، فيُبدل من التّاء هاءً ويُوقف عليها ساكنةً، فإنْ كانت هاءَ التَّأنيث مُنوَّنة حذف تنوينها وأبدل منها هاء، فهذا الوجه يرجع إلى السُّكون أيضا، وقوله "دون إشارة لشكل الحرف" هي الرَّوم والإشمام و"شكل الحرف" حركته أي : قفْ بالسُّكون على الحرف من غير أن تُشير إلى حرف بِرَوْم أو إشمام، ثمَّ قال "وإن تشأ وقفت للإمام" البيت، فخيَّر القارئ بين أن يقف للإمام يعني : نافعًا

---

(١)- ينظر : سراج القاري، ابن القاصح، (ص : ١٤١)، وفتح الوصيد، السّخاويّ، (٥١٥/٢)، وإتحاف فضلاء البشر، البنّا، (٣١٣/١)، والحواشي المفهّمة، ابن النَّاظم، (ص : ٣٠٧)، والجواهر المضيّة، الفضالي، (ص : ٤٤٤)، والمنح الفكرية، مُلاَّ علي القاري، (ص : ٣٤٩).

(٢)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٣٠١).

(٣)- في (أ) : (تتوين) بالتّاء، والتّصويب من : (ب) و(ج).

(٤)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٣٠١).

بالسُّكون، وبين أن يقف بالرَّوم أو الإشمام مبيِّنا بكلّ منهما في الوقف حرَكَة الحرف في الوصل، وهذه هي فائدة الوقف بالرَّوم والإشمام[(١)]، وظاهر كلام النَّاظم أنَّ الرَّوم والإشمام وَرَدت بهما الرِّواية عن نافع وليس كذلك، وإنمّا وَرَدَتْ بهما الرّواية عن أبي عمرو البصريّ والكوفيّين دون[(٢)] بقيّة القرَّاء، والمختار عند أكثر الشُّيوخ من أهل الأداء الأَخذ بهما لجميع القُرَّاء[(٣)]، كما نصَّ عليه الدَّانيّ[(٤)] وغيره[(٥)].

وقوله "بالسُّكون" متعلِّق بـ"قف"، والفاء في قوله "فهو أصل الوقف "للتَّعليل"، و"دون" متعلِّق بـ"قف"، و"الشّكل" متعلِّق بـ"إشارة"، و"للإمام" متعلِّق بـ"وقفت"، و"مبيِّنًا" حالٌ من التّاء في "وقفت"، و"بالرَّوم" متعلِّق بـ"مبيِّنًا". ثمّ قــــال :

[١٩٦] فَـالرَّوْمُ إِضْـعَافُكَ صَـوْتَ الحَرَكَـهْ ❁ مِـنْ غَيْـرِ أَنْ يَـذْهَبَ رَأْسًا صَـوْتُكَهْ

[١٩٧] يَكُــونُ فِــي المَرْفُــوعِ وَالمَجْـرُورِ ❁ مَعًـا وَفِـي المَضْــمُومِ وَالمَكْسُــورِ

[١٩٨] وَلاَ يُــرَى فِــي النَّصْــبِ لِلْقُــرَّاءِ ❁ وَالفَــــتْحِ لِلْخِفَّــــةِ وَالخَفَــــاءِ

بيَّن في هذه الأبيات حقيقة الرَّوم وما يجوز فيه الرَّوم عند القرَّاء وما لا يجوز، فذَكَر حقيقتَه بقوله "إضعافك صوت الحركة" البيت، أي : إضعافك أيُّها القارئُ صوتُ الحركة من غير أن يذهب صوتك رأسًا، أي : ذهابًا كلِّيًا، وهذا مأخوذٌ من قول الدّانيّ في إيجاز البيان[(٦)]: «الرَّوم إضعافك الصَّوت

(١)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (١٢٥/٢)، والقواعد والإشارات، الحمويّ، (ص : ٥١).

(٢)- في (أ) : هذا اللّفظ غير واضح، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٣)- ينظر : التّيسير، الدّاني، (ص : ٥٤)، قال أبو الحسن بن غلبون في تذكرته، (٢٤٢/١) : «قال لي أبي ﷺ : وكان شيوخُنا يطالبوننا بالرَّوم والإشمام في كلّ القراءات» اهـ.

(٤)- ينظر : التّيسير، الدّاني، (ص : ٥٤)، وجامع البيان، الدّاني، (٩٤٤/٣).

(٥)- منهم : ابن الجزريّ في النّشر، (١٢٢/٢)، وشمس الدّين القباقبيّ في إيضاح الرّموز، (ص : ٢٣٩)، وأبو طاهر الأندلسيّ في العنوان، (ص : ١٢٧)، وابن القاضي في الفجر السّاطع، (٤٥٧/٣).

(٦)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٣٠٢)، وسبق الكلام عن كتاب إيجاز البيان.

بالحركة حتَّى يذهب بذلك التَّضعيف معظمُ صوتها»، وقال في التَّيسير[1] : «هو تضعيفك الصَّوت بالحركة حتَّى يذهب[2] بذلك معظمُ صوتها فتَسمعُ لها صوتًا خفيًّا يدركُه الأعمى بحاسَّة سمعه»، وقال بعضهم[3] : «هو تضعيف الصَّوت بالحركة حتىَّ يذهبَ معظمُها»، وقد اختَلفت عباراتهم في ذلك وكلُّها ترجِع إلى معنى واحد، وأَخصر العبارات في ذلك وأقربها للفهم قولُ بعضِهم[4] : «هو الإتيان ببعض الحركة»، وقدَّره بعضُهم[5] بثُلُث، فالمحذوف من الحركة أكثر من الثَّابت[6] في الرَّوم، ولهذا ضعُف صوتها لقصر زمنها فيسمعها القَريب المـُصغي ولوْ أعمَى، دون البعيد ودون القَريب الغير المـُصغي، ثمَّ ذكر ما يجوز رَوْمُه عند القرَّاء وما لا يجوز، فأخبر أنَّ الرَّوْم "يكون في المرفوع والمجرور" من المـُعربات "وفي المضموم والمكسور" من المبنيَّات، فتحصَّل أنَّ الرَّوم يكون في أربع حركاتٍ : حركة الرَّفع والضَّمِّ والجرِّ والكسر، وإطلاق النَّاظم المرفوع والمجرور والمكسور، يقتضي أنَّ الرَّوم يجوز فيها سواء كان الحرف الموقوف عليه مخفَّفًا أو مشدَّدًا، مهموزا أو غير مهموز، مُنوَّنًا أو غير مُنوَّن وهو كذلك[7] إلاَّ ما سيأتي استثناؤه.

- فالمرفوع نحو : ﴿يَعْلَمُ﴾ و﴿وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ﴾ (الكهف - ٤٩) و﴿أَوْلِيَآءُ﴾.

- والمضموم نحو : ﴿مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ (الرّوم - ٣) و﴿مِنْ حَيْثُ﴾ و﴿يَـٰسَمَآءُ﴾.

---

(١)- ينظر : التّيسير، الدّاني، (ص : ٥٤).

(٢)- في (ب) و(جـ) : (تذهب) بالتّاء.

(٣)- القائل هو : أبو عمرو الدّاني في كتابه التّحديد في صنعة الإتقان والتّجويد، (ص : ٣٢٤-٣٢٥).

(٤)- ينظر : الفوائد المفهمة، يالوشه، (ص : ١٠٣)، والنّشر، ابن الجزريّ، (١٢١/٢)، وإتحاف فضلاء البشر، البنّا، (٣١٤/١).

(٥)- ينظر : غُنية الطّالبين، البقريّ، (ص : ١٢٢).

(٦)- من تأمَّل كلام العلماء في التَّعبير عن الرَّوم يجدُ أنَّ بعضَهم يقولُ : هو تضعيف الصَّوت بالحركة، وبعضَهم يقولُ : هو تبعيضُ الحركة؛ فأصحاب القول الأوَّل جعلوا مردَّه إلى الصَّوت، وأصحاب القول الثَّاني جعلوا مردَّه إلى ذات الحركة، ويظهر لي والعلم عند الله، أنَّ القول الأوَّل هو نَتيجةٌ للقول الثَّاني، بمعنى أنَّ تبعيضَ الحركة، ينتُج عنه ضعف صوتها، ولمـّا كان الأمر كذلك، قال ابن الجزريّ في النّشر، (١٢١/٢) : «وكِلاَ القولين واحدٌ» اهـ.

(٧)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٣٠٣)، وتحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ٢٥١)، والفجر السّاطع، ابن القاضي، (٤٦٣/٣-٤٦٤)، وشرح الدّرر اللّوامع، المنتوري، (٦٨٠/٢-٦٨١).

- والمجرور نحو : ﴿مِنَ ٱللَّهِ﴾ (يونس - ٢٧) و﴿فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ (الأنعام - ٤) و﴿بَحۡرٖ لُّجِّيّٖ﴾ (النّور - ٣٩) و﴿لِكُلِّ نَبَإٖ﴾ (الأنعام - ٦٧).

- والمكسور نحو : ﴿وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ﴾ و﴿إِحۡدَى ٱلۡحُسۡنَيَيۡنِۖ﴾ (التّوبة - ٥٢) و﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾.

ولا بدَّ من حذف التَّنوين من المُنوَّن مع الرَّوْم[١]، ثمَّ أخبر أنَّ الرَّوم "لا يُرى" أي : لا يجوز عند القرَّاء في النَّصب والفتح فالنَّصب نحو : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ﴾ (الأنعام - ٣٩) و﴿أَن يَكُونَ﴾ (الأنفال - ٦٨) و﴿يُخۡرِجُ ٱلۡخَبۡءَ﴾ (النّمل - ٢٥)، والفتح نحو : ﴿كَيۡفَ﴾ و﴿أَيۡنَ﴾ و﴿لَدَيَّ﴾ و﴿خَلَقَ﴾ ولا خلاف بين القُرَّاء في منع الرَّوم في النَّصب والفتح، إلاَّ ما حُكي عن بعضهم[٢]، أنَّه أجازه مرَّة ومنعه أُخرى واختار المنع[٣].

واعلم : أنَّ المعتبَر في جواز الرَّوم ومنعه الحركةُ الظَّاهرة الملفُوظ بها سواء كانت أصليَّة أو نائبة عن غيرها، فيجوز الرَّوم فيما جمع بألف وتاء مزيدَتين، وما أُلحق به نحو : ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ (العنكبوت - ٤٤) و﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ﴾ (الطّلاق - ٦) وإن كان كلٌّ منهما منصوبًا؛ لأنَّ نصبه بالكسرة ولا يجوز الرَّوم في الاسم الذي لا ينصرف نحو : ﴿إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ (البقرة - ١٣٥) و﴿بِإِسۡحَٰقَ﴾؛ لأنَّ جرَّه بالفتحة، ومفهوم قوله "ولا يُرَى في النَّصب للقرَّاء والفتح" أنَّه يُرى فيهما لغير القرَّاء وهم النُّحاة، وهو كذلك[٤]، إلاَّ أنَّهم لم يتَّفقوا على الجواز بل اختلفوا، فذهب أكثرهم إلى الجواز[٥]، وذهب بعضُهم إلى المنع[٦] وفاقًا للقرَّاء، وأشار إلى وجه منع القرَّاء الرَّوم في

---

(١)- الفوائد المفهمة، يالوشه، (ص : ١٠٣)، واللآلئ السّنيّة، القسطلانيّ، (ص : ١٥١)، وقال : «وهو الذي قرأتُ به على مشايخي أجمع»، اهـ.

(٢)- وهو أبو الطّيّب عبد المنعم بن غلبون، حكاه عنه مكّيّ بن أبي طالب في كتابه التّبصرة، (ص : ٣٣٦).

(٣)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٣٠٤)، والفجر السّاطع، ابن القاضي، (٣/٤٦٧).

(٤)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٣٠٣)، وتحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ٢٥١)، وشرح الدّرر اللّوامع، المنتوري، (٢/٦٨٣-٦٨٤).

(٥)- منهم : سيبويه في الكتاب، (٤/٢٨٥)، وأحمد بن الحسين الجارَبْرْدِيّ، وقد نقله عنه خالد الأزهري في شرح التّصريح، (٢/٦٢٣).

(٦)- منهم : أبو حاتم سهل بن محمّد السّجستانيّ، نقله عنه أبو حيان في ارتشاف الضّرب، (٢/٨٠٨)، وكذلك الفرَّاء يحي بن زياد، وقد نقله عنه خالد الأزهريّ في شرح التّصريح، (٢/٦٢٣)، وابن كيسان نقله عنه السّملاليّ في تحصيل المنافع، (ص : ٢٥١)، وحكاه عن الثّلاثة ابن القاضي في الفجر السّاطع، (٣/٤٦٦).

النَّصب والفتح بقوله "للخفَّة والخفاء" أي : لخفَّة الفتحة[١] وخفائها، فإذا خرج بعضُها خرج سائرُها؛ لأنَّها لا تقبَل التَّبعيض كما تقبله الضَّمَّة والكسرة لثقلهما، ووجهُ الجواز عند النُّحاة أنَّ الفتحة وإن كانت خفيفةً خفيَّة يمكن تضعيف الصَّوت بها وتبعيضها بقدر ما يمكن فيها[٢].

قلتُ : وكأنَّ الخلافَ بين القرَّاء المانعين والنُّحاة المجيزين لفظيٌّ؛ لأنَّ الرَّوم عند القرَّاء غير الاختلاس كما سيأتي، وأمَّا عند النُّحاة فالرَّوم هو الاختلاس، إلاَّ أنَّ الرَّوم يُعبَّر به عندهم في الوقف والاختلاس في الوصل، فالقُرَّاء المانعُون للرَّوم في النَّصب والفتح إنَّما يعنُون ما قابل الاختلاس، والنُّحاةُ المجيزون للرَّوم في ذلك إنَّما يعنُون بالرَّوم الاختلاس، فالذي منعه القرَّاء غير الذي جوَّزه النُّحاة في المعنى، وكلُّهم أعني القرَّاء والنُّحاة متَّفقون على جواز الاختلاس في جميع الحركات.

• **تنبيه** : الرَّوم يشارك الاختلاس في تبعيض الحركة ويُخالفه عند القرَّاء في أنَّه لا يكون في فتح ولا نصب كما تقدَّم ويكون في الوقف دُون الوصل والثَّابت فيه من الحركة[٣] أقلُّ من الذَّاهب وقدَّره بعضُهم بثُلث الحركة كما تقدَّم والاختلاس يكون في الحركات كلِّها كما في : ﴿أَمَّن لَّا يَهَدِّيٓ﴾ (يونس - ٣٥) و﴿نِعِمَّا﴾ و﴿يَامُرُكُمْ﴾ عند بعض القرَّاء ولا يختص بالوقف والثَّابت فيه من الحركة أكثرُ من الذَّاهب، وقدَّره بعضهم بالثُّلثين ولا يضبطه إلاَّ المشافهة[٤]، وأمَّا عند النُّحاة فالرَّوم هو الاختلاس، وأمَّا الإخفاء فهو مُرادف عند القرَّاء للاختلاس[٥]، ولذا عبَّروا بكلٍّ منهما عن الآخر، وربَّما عبَّروا بالإخفاء عن الرَّوْم توسُّعاً كما في ﴿تَامَنَّا﴾ في (يوسف - ١١).

---

(١)- في (جـ) : (لخفّة الفتح) بحذف التّاء المربوطة.

(٢)- ينظر : جامع البيان، الدّاني، (٩٤٨/٣)، وتحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ٢٥١-٢٥٢)، واللآلئ السّنيّة، القسطلانيّ، (ص : ١٤٨).

(٣)- في (أ) : هذا اللّفظ غير واضح، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٤)- ينظر : الحواشي المفهّمة، ابن النَّاظم، (ص : ٣٠٧)، والمنح الفكريّة، مُلاَّ علي القاري، (ص : ٣٥١)، وشرح المقدمة الجزريّة، الأنصاريّ، (ص : ١٥٥)، والجواهر المضيّة، الفضاليّ، (ص : ٤٥٠-٤٥١).

(٥)- ينظر : مختصر العبارات، الدّوسريّ، (ص : ١٤-١٦)، ومعجم مصطلحات، عبد العليّ المسؤول، (ص : ٤١-٤٣).

والهاء في قول النَّاظم "صوتكه" هاء السَّكت، واللاَّم في قوله "للقرَّاء" بمعنى "عند"، وقوله "والفتح" معطوف على "النَّصب" أي : ولا يُرى عند القُرَّاء في النَّصب وفي الفتح، وفي الشَّطر الأوَّل من البيت الأوَّل روايةٌ أُخرى عن النَّاظم، وهي : "فالرَّوم إضعاف صُويْت الحركهْ"(١).

ثمَّ قـــــــال :

[١٩٩] وَصِـفَةُ الإِشْـمَامِ إِطْبَـاقُ الشِّـفَاهْ ❁ بَعْـدَ السُّـكُونِ والضَّـرِيرُ لاَ يَـرَاهْ

[٢٠٠] مِـنْ غَيْـرِ صَـوْتٍ عِنْـدَهُ مَسْـمُوعِ ❁ يَكُـونُ فِـي المَضْـمُومِ وَالمَرْفُـوعِ

بيَّن في هذين(٢) البيتين معنى الإشمام، وما يكون فيه الإشمام وما لا يكون، فذكر معناه بقوله "وصفة الإشمام" أي : معناه إطباق للشِّفاه "بعد السُّكون" يعني : ضمّ الشَّفتين بعد تسكين الحرف، فمُراده بالإطباق الضَّمَّ؛ لأنَّه لا بُدَّ مع الإشمام من إبقاء فُرْجَةٍ أي : انفتاح بين الشَّفتين ليخرج النَّفس، وليس مُرادُه بالإطباق حقيقتُه؛ لأنَّه يقتضي أنَّ الإشمام لا فُرجة معه وليس كذلك(٣)، و"الشِّفاه" جمع شفةٍ، وجمعها باعتبار القارئين : وقوله "بعد السُّكون" يعني : من غير تراخٍ، فلو وقع التَّراخي لكان سكونًا مجرَّدًا لا إشماما(٤)، وهذا التَّعريف الذي ذكره مأخوذٌ من قول الشَّاطبيّ(٥) :

وَالاِشْمَامُ إِطْبَاقُ الشِّفَاهِ بُعَيْدَ مَا ❋ يُسَكَّنُ لاَ صَوتٌ هُنَاكَ فَيُصْحَلاَ

ومراد الشَّاطبيّ بالإطباق الضَّمَّ على ما تقدَّم، وصَغَّرَ "بَعْدَ" إشارةً إلى أنَّ ضمَّ الشَّفتين، يكون إِثْر السُّكون من غير تراخٍ كما قدَّمناه، وقال بعضُهم(٦) : «الإشمامُ الإشارةُ إلى الحركة من غير

(١)- ينظر : الفجر السّاطع، ابن القاضي، (٤٦١/٣)، وشرح الدّرر اللّوامع، المنتوري، (٦٨٠/٢).

(٢)- في (جـ) : (هذا).

(٣)-ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٣٠٥)، والمنح الفكريّة، مُلاَّ علي القاري، (ص : ٣٤٩)، وشرح المقدّمة الجزريّة، الأنصاريّ، (ص : ١٥٥).

(٤)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٣٠٦)، وتحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ٢٥٣).

(٥)- ينظر : حرز الأمانيّ، الشّاطبيّ، البيت رقم : ٣٦٩، (ص : ٣٠).

(٦)- القائل هو : عَلَم الدّين السّخاويّ في كتابه فتح الوصيد في شرح القصيد، (٥١٥/٢).

تصويتٍ»، وقال بعضُهم[1] : «هو ضمُّ الشّفتين كهيئتِهما عند التَّقبيل بعد تسكين الحرف»، وقال بعضُهم[2] : «هو أن تجعل شفتيك بعد النُّطق بالحرف ساكنًا على صورتهما إذا نطقت بالضَّمَّة»، وهذه العباراتُ كلُّها ترجع إلى معنىً واحدٍ، وأحسنُها العبارتان الأخيرتان، وقوله "والضَّرير لا يراه" يعني : أنَّ الأعمَى لا يُدرك الإشمام من غيره؛ لأنَّه ممَّا يُرى ولا يُسمع، ولهذا لا يأخذُه الأعمى عن مثله بخلافِ الرَّوم، فإنَّ الأعمَى يُدركه من غيره بسمعه، والبصيرُ يدركه بسمعه وبصره؛ لأنَّه ممَّا يُرى ويُسمع[3].

وقوله "من غير صوت عنده مسموع" هو تمام معنى الإشمام أي : صفة الإشمام إطباق الشِّفاه بعد السُّكون من غير صوتٍ مسموع عنده. ثمَّ ذكر أنّ الإشمام يكون في المضموم من المبنيّات وفي المرفوع من المعربات :

- فالمضموم نحو : ﴿مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ (الرّوم - ٣) و﴿يَـٰجِبَالُ﴾.

- والمرفوع نحو : ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ (الإخلاص - ٢) و﴿لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ﴾ (التّوبة - ١٢١) و﴿نَسْتَعِينُ﴾.

ولا يكون في المنصوب والمفتوح والمجرور والمكسور، وإنَّما اختصّ بالمضموم والمرفوع؛ لأنَّ معناه وهو ضمُّ الشَّفتين إنمّا يناسب الضَّمَّة لانضمام الشَّفتين عند النُّطق بها دون الفتحة والكسرة؛ لخروج الفتحة بانفتاحٍ والكسرة بانخفاضٍ؛ ولأنَّ إشمام المفتوح والمكسور يُوهم ضمَّها في الوصل[4] .

- **تنبيهـان** :

- **الأوَّل** : الإشمام لا يختص بآخر الكلمة بل كمــا يكون في آخرها يكون في غيره كمـــا في

---

(١)- ينظر : غيث النّفع، الصّفاقسيّ، (ص : ١٤٧)، والتّوضيح والبيان، الإدريسيّ، (ص : ٣٢٥).

(٢)- القائل هو : شيخه محمّد بن عليّ بن يوسف المشهور بابن يالوشه في كتابه الفوائد المفهمة، (ص : ١٠٣).

(٣)- ينظر : جامع البيان، الدّاني، (٩٤٩/٣)، واللآلئ السّنيّة، القسطلانيّ، (ص : ١٤٦-١٤٧)، والفوائد المفهمة، يالوشه، (ص : ١٠٣).

(٤)- ينظر : الحواشي المفهّمة، ابن النَّاظم، (ص : ٣٠٩)، وجامع البيان، الدّاني، (٩٤٩/٣).

﴿تَامَنَّا﴾ في وجه الإشمام خلافا لمكّي[1] في تخصيصه بالآخر[2].

- **الثَّاني** : ما تقدَّم في حقيقة الرَّوم والإشمام هو مذهبُ القرَّاء والبصريِّين من النُّحاة إلا ابن كَيْسان[3] وذهب الكوفيُّون وابن كيسان إلى تَسمِيَة معنى الرَّوم إشماما وتَسمِية معنى الإشمام رومًا ونُقِلَ عن الكسائيِّ[4] وهو اصطلاحٌ ولا مُشاحة فيه[5]. ثمَّ قـــــال :

[٢٠١] وَقِـفْ بِالاسْـكَان بِـلاَ مُعَـارِضْ ❁ فِـي هَـاءِ تَأْنِيـثٍ وَشـكْلٍ عَـارِضْ

لمّا ذكر أنَّ المرفوع والمضمُوم يَجوز الوقف عليهما بالسُّكون والرَّوم والإشمام، والمخفوض والمكسور يجوز الوقف عليهما بالسُّكون والرَّوم فقط، وكان من ذلك أشياءُ يتعيَّن الوقف عليها بالسُّكون ولا يدخلها رومٌ ولا إشمام تعرَّض إليها في هذا البيت والبيت الذي بعده، وجملتُها وِفاقاً وخلافاً أربعة :

- اثنان متَّفق على عدم دخول الرَّوم والإشمام فيهما وهما : هاء التَّأنيث والشَّكل العارض.

---

(١)- هو : أبو محمّد مكّيّ بن أبي طالب القيسيّ، (ت. ٤٣٧ هـ).

(٢)- هذا فيه نظرٌ؛ لأنَّ مكّيًا في كتابه التَّبصرة، (ص : ٣٣٦) يقول : «والإشمام يكون في الأواخر والأوائل والأواسط» اهـ، ثمَّ مثَّل لكلِّ موضعٍ ومثَّل للأواسط بـ﴿تَامَنَّا﴾ ولعلَّ الشّارح تَبع في هذا الجَعبريَّ كما تَبعه محمَّد مكّيّ نصر في كتابه نهاية القول المفيد، (ص : ٢٢٨).

(٣)- هو : أبو الحسن محمّد بن أحمد بن كيسان الحربيّ، (ت. ٢٩٩ هـ) كان من جِلَّة النَّحويين، جمع بين مذهبي الكُوفة والبَصرة؛ لأنَّه أَخذ عن المبرّد وثعلب، وله تصانيف هامَّة منها : المذهب في النَّحو، غلَط أدب الكتاب وغيرهما.

ينظر في ترجمته : تاريخ بغداد، الخطيب البغداديّ، (١٨٧/٢)، طبقات النّحويّين واللّغويّين، الزّبيديّ، (ص : ١٥٣).

(٤)- قال مكّيّ بن أبي طالب في التّبصرة، (ص : ٣٣٧) : «وقد روي عن الكسائيّ الإشمام في المخفوض وأُرَاه يُريد به الرَّوم؛ لأنَّ الكوفيِّين يلقِّبون ما سمَّيناه إشمامًا رؤْماً» اهـ.

(٥)- ينظر : مشكل إعراب القرآن، مكّيّ بن أبي طالب، (٣٨١/١)، والنّشر، ابن الجزريّ، (٢٩٦/١)، وشرح الأشمونيّ لألفيّة ابن مالك، الأشمونيّ، (٩/٤)، والتّبصرة، مكّيّ بن أبي طالب، (ص : ٣٣٧)، وإبراز المعاني، أبو شامة، (١٩٧/٢).

- واثنان مختلفٌ فيهما وهما : ميم الجَمع وهاء الضَّمير.

فذكر الأوّلين في هذا البيت، فأمّا هاء التَّأنيث فهي التّاء التي تلحقُ الأسماء، وتُسمَّى هاء تأنيث باعتبار الوقف عليها، وتاءً باعتبار وصلها، (وهي في)[1] القرآن على قسمين[2] :

- **الأوّل** : ما رسم بالهاء نحو : ﴿هُدىً وَرَحْمَةً﴾ (لقمان - ٢) و﴿تِلْكَ نِعْمَةٌ﴾ (الشّعراء - ٢١) و﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ و﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾ وهذا القسم لا يُوقف عليه إلاّ بالهاء السَّاكنة، ولا يجوز فيه رومٌ ولا إشمامٌ[3]، وهو الذي أراده النَّاظم بقوله "وَقِفْ بالاسكان بلا معارض" أي : منازع "في هاء التَّأنيث" ولم يقل "في تاء تأنيث" تنبيهًا على أنَّ المقصود ما رُسم بالهاء دون غيره.

- **القسم الثَّاني** : ما رُسم بالتّاء نحو : ﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ﴾ (هود - ٨٥) و﴿رَحْمَتُ رَبِّكَ﴾ (مريم - ١) و﴿جَنَّتُ نَعِيمٍ﴾ (الواقعة - ٩٢) وهذا القسم يُوقف عليه بالتّاء لنافع كما سيأتي، ويجوز فيه الرَّوم والإشمام[4]؛ لأنَّ الوقف في هذا القسم على الحرف الذي كانت الحركة لازمة له في الوصل وهو التّاء، بخلاف القسم الأوَّل فإنَّ الوقف عليه بهاء ساكنة، وهي بدلٌ من التّاء التي كانت في الوصل، فلم يجز الرَّوم والإشمام في حرف كانت الحركة في غيره ولم تكن فيه وإنَّما أُتي به ساكنا.

وأمَّا الشَّكل العارض[5]، وهو المشارُ إليه بقوله "وشكلٍ عارض" فالمرادُ به الحركة العارضة، إمَّا للنَّقل نحو : ﴿وَانْحَرِ ۝ اِنَّ﴾ (الكوثر - ٢،٣)، ﴿مِنِ اِسْتَبْرَقٍ﴾ (الرّحمن - ٥٣)، ﴿قُلُ اوحِيَ﴾ (الجنّ - ١)، ﴿ذَوَاتَيُ اكُلٍ﴾ (سبأ - ١٦).

---

(١)- في (أ) : هذا اللّفظ غير واضح، والتّصويب من : (ب) و(ج).

(٢)- ينظر : المنح الفكريّة، مُلاَّ علي القاري، (ص : ٣٥٢)، واللآلئ السّنيّة، القسطلانيّ، (ص : ١٤٨)، والحواشي المفهّمة، ابن النّاظم، (ص : ٣٠٩)، والجواهر المضيّة، الفضاليّ، (ص : ٤٤٦).

(٣)- ينظر : المختصر البارع، ابن جُزيّ، (ص : ٩٦)، والتّحديد، الدّاني، (ص : ٣٢٥)، والموضّح في التّجويد، عبد الوهّاب القرطبيّ، (ص : ١٤٩)، وجامع البيان، الدّاني، (٩٥٢/٣).

(٤)- ينظر : الكشف، مكّيّ بن أبي طالب، (١٢٣/١)، شرح شعلة على الشّاطبيّة، الموصليّ، (ص : ١٣٦)، وشرح المقدّمة الجزريّة، الأنصاريّ، (ص : ١٥٦)، ومنح الفريدة الحمصيّة، ابن عظيمة، (ص : ٣٧٢).

(٥)- ينظر : التّيسير، الدّاني، (ص : ٥٤)، والكشف، مكّيّ بن أبي طالب، (١٢٣/١)، نهاية القول المفيد، محمّد مكّيّ نصر، (ص : ٢٣٠).

وإمَّا لالْتِقاء السَّاكنين في الوصل نحو : ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ﴾ (المزّمل - ١) و﴿وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾ (إبراهيم - ٤٦) و﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ﴾ (النّساء - ١١٤) و﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ﴾ (البقرة - ١٥)، ومنه : ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ و﴿حِينَئِذٍ﴾؛ لأنَّ كسرة الذّال فيها عارضة لالْتِقاء السَّاكنين على الصَّحيح؛ لأنَّ "إذْ" ظرفٌ مبنيٌّ على السُّكون تلزم إضافتُه إلى الجملة، فإذا حُذفت الجملة جيء بالتَّنوين عوضًا عنها، وكسرة الذّال لالْتِقائها ساكنة مع التَّنوين، فإذا وُقف عليها زال السَّاكن الثَّاني وهو التَّنوين، فرَجَعَت الذّال إلى أصلها وهو السُّكون، فلم تجر فيها الإشارة[1]، وهذا بخلاف كسرة ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ وكسرة ﴿وَمَن يُشَآقِّ﴾ ب(الحشر - ٤)، وضمّة ﴿حَيْثُ﴾ و﴿مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ (الرّوم - ٣) ونحوها، فإنَّها وإن كانت لالْتِقاء السَّاكنين صارت لازمةً بلزوم سببها وهو الإدغام في ﴿يُشَآقِّ﴾ ب(الحشر- ٤)، واجتماع السَّاكنين وصلاً ووقفاً في ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ و﴿حَيْثُ﴾ و﴿مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ (الرّوم - ٣) فتجوزُ الإشارة فيها[2]، وكذا تجوزُ في "جَوَارٍ" و﴿غَوَاشٍ﴾ و﴿كُلٍّ﴾ و﴿بَعْضٍ﴾؛ لأنَّ التَّنوين دخل فيها على متحرِّك بحركة أصليَّة لا عارضة، وإنَّما امتَنع الرَّوم والإشمام في الحركة العارضة؛ لأنَّ ما وُجِدت فيه أصله السُّكون، وتلك الحركة إنَّما وُجدت فيه لِعِلَّةِ النَّقل أو التَّخلُّص من الْتِقاء السَّاكنين، فإذا وُقف عليه زالت تلك العلَّة، ورجع إلى أصله وهو السُّكون، فامتنع رَوْمُه وإشمامه؛ إذْ لا يدُلاَّن فيه على شيء[3]. ثمَّ قـــــال :

[٢٠٢] وَالخُلْفُ فِي هَاءِ الضَّمِيرِ بَعْدَمَا ❁ ضَـــمَّةٍ اَوْ كَسْـــرَةٍ اَوْ أُمَّيْهِمَـــا

لمّا ذكَر ما لا يدخُله الرَّوم والإشمام بالاتِّفاق، تعرَّض في هذا البيت إلى ما في دخولهما فيه خلاف، وهو شيئان : ميم الجمع، وهاء الضَّمير كما تقدَّم :

(١)- ينظر : الكشف، مكّيّ بن أبي طالب، (١٢٥/١-١٢٦)، النّشر، ابن الجزريّ، (١٢٢/٢-١٢٣)، وإتحاف فضلاء البشر، البنّا، (٣١٥/١)، ومنح الفريدة الحمصيّة، ابن عظيمة، (ص : ٣٦٧).

(٢)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (١٢٣/٢)، والتّبصرة، مكّيّ بن أبي طالب، (ص : ٣٣٨-٣٣٩).

(٣)- ينظر : الكشف، مكّيّ بن أبي طالب، (١٢٥/١-١٢٦)، ومنح الفريدة الحمصيّة، ابن عظيمة، (ص : ٣٦٧)، والنّشر، ابن الجزريّ، (١٢٥/٢-١٢٦)، وإتحاف فضلاء البشر، البنّا، (٣١٦/١).

- فميم الجمع لم يتعرَّض إليها هنا؛ لأنَّه قدَّم في بابها الخلاف فيها على قولين؛ قول الدَّانيّ بمنع دخولهما فيها، وقول مكّيّ بالجواز، وقدَّمنا هناك محلَّ الخلاف بين الشَّيخين، وأنَّ الأرجح فيها قول الدّانيّ(١).

- وأمَّا هاء الضَّمير، فأخبر النَّاظم هنا أنَّ الخلاف وقع فيها إذا كانت بعد "ضمَّة" نحو : ﴿قَائِمٌۭ﴾ و﴿أَهْلَهُۥ﴾ أو "كسرة" نحو : ﴿رُسُلِهِۦ﴾ و﴿بِهِۦ﴾ أو بعد "أُمَّيْهِمَا" وهما : الواو والياء، فالواو(٢) نحو : ﴿وَجَاعِلُوهُ﴾ و﴿وَمَا قَتَلُوهُ﴾ (النّساء - ١٥٦) و﴿وَشَرَوْهُ﴾ والياء نحو : ﴿فِيهِ﴾ و﴿إِلَيْهِ﴾ فذهب كثير(٣) إلى جواز الرَّوم والإشمام فيها، وذهب آخرون(٤) إلى المنع، وإلى الجواز ذهب الدَّانيّ في التَّيسير(٥)، وقال في غيره(٦) : «الأخذ فيها بالإشارة أقيس» اهـ.

قلتُ : وبالجواز أخذتُ عن شيخنا -رحمه الله- وظاهر كلام الشَّاطبيّ المنع(٧)، واختاره المحقّق ابن الجزريّ(٨). فوجهُ الجواز إجراؤها مُجْرَى سائر الحروف، ووجْهُ المنع اشتقال الخروج من ثقيلٍ وهو ما قبلها من الضَّمَّة والكسرة والواو والياء، إلى ثقيل وهو الضَّمَّة والكسرة المشار إليهما بالإشمام والرَّوم(٩)، ومفهوم قول النَّاظم "بعدما ضمَّة أو كسرة أو أمَّيْهِما" أنَّ هاء الضَّمير إذا كانت بعد فتحة نحو : ﴿لَّن تُخْلَفَهُۥ﴾ (طه - ٩٥) أو ألف نحو : ﴿إِجْتَبَيٰهُ﴾ أو ساكن صحيح نحو :

(١)- ينظر : (ص :١٦٠- ١٦١) من هذا البحث.

(٢)- في (ب) : (فالواو) سقطت نقطة الفاء.

(٣)- منهم : أبو معشر في كتابه التّلخيص، (ص : ١٩٢-١٩٣)، وابن الفحّام في كتابه التّجريد، (١٠٦-١٠٧)، والقلانسيّ في كتابه الكفاية الكبرى، (ص : ١٧٠).

(٤)- منهم : الحصريّ في قصيدته، البيت رقم : ٤٣، (ص : ٩٨)، وأبو محمّد مكّيّ في الكشف، (١٢٧/٠١)، وابن شُريح في الكافي، (ص : ٦٩).

(٥)- ينظر : التّيسير، الدّاني، (ص : ٥٤).

(٦)- ينظر : جامع البيان، الدّاني، (٩٥٣/٣)، ولفظه «وذلك أقيس» اهـ.

(٧)- ينظر : حرز الأمانيّ، الشّاطبيّ، البيت رقم : ٣٧٤، (ص : ٣٠).

(٨)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (١٢٤/٢).

(٩)- ينظر : المنح الفكريّة، مُلاَّ علي القاري، (ص : ٣٥٤)، واللآلئ السّنيّة، القسطلانيّ، (ص : ١٥٠)، والحواشي المفهّمة، ابن النّاظم، (ص : ٣١٠)، وشرح المقدّمة الجزريّة، الأنصاريّ، (ص : ١٥٧).

﴿يَعْلَمْهُ ٱللَّهُۗ﴾ (البقرة - ١٩٦) و﴿عَنْهُۗ﴾ فلا خلاف في جواز الرَّوم والإشمام فيها[1]، وليس كذلك إذْ قد ذهب جماعةٌ من أهل الأداء إلى المنع مطلقًا، ولم يجيزوا فيها إلاَّ الوقف بالسُّكون، وكأنَّ النَّاظم لم يعتبر هذا المذهب لضعفه عنده، فتحصَّل في الوقف على هاء الضَّمير ثلاثة مذاهب[2] :

- جواز الرَّوم والإشمام مطلقًا.
- ومنعهما[3] مطلقًا.
- والتَّفصيل على ما تقدَّم[4]، واختار في غيث النَّفع[5] التّفصيل.

واعلم أنَّه لا بدَّ من حذف صلة هاء الضَّمير في الرَّوْم، كما تُحذف مع السُّكون[6]، والضَّمير في قوله "أو أُمَّيْهِمَا" يعود على الضَّمَّة والكسرة، فأمُّ الضَّمَّة الواو، وأمُّ الكسرة الياء، وهذا صريحٌ في أنَّ حروفَ العلَّة الثَّلاث أُصولٌ للحركات الثَّلاث وهو قولُ الأكثر، وقيل الحركات الثَّلاث أصولٌ لحروف العلَّة، وهو ظاهر قول النَّاظم في باب المدِّ "متى عن ضمَّة أو كسرة نشأتا"، وقيل كلٌّ منهما أصلٌ، ففي المسألة ثلاثة أقوال[7].

- **تنبيهان**[8]:

الأوّل : حاصل ما يجوز فيه الرَّوم والإشمام أو الرَّوم فقط وما لا يجوز فيه أنَّ الموقوف عليه ثلاثة أقسام :

القسم الأوّل : ما لا يوقف عليه إلا بالسُّكون، وهو خمسة أنواع :

---

(١)- بل حَكى سِبطُ الخيَّاط الإجماعَ عليه في الاختيار، (١/٢٥٤)، وفي حكاية الإجماع نظرٌ لمـَا ذكر الشَّارح.

(٢)- ينظر : إتحاف فضلاء البشر، البنّا، (١/٣١٦)، وشرح الدّرر اللّوامع، المنتوري، (٢/٦٩٢).

(٣)- في (أ) : (ومنعها) سقطت الميم والألف بعدها، والتّصويب من : (ب) و(ج).

(٤)- في (ب) : (نقدم) بالنّون.

(٥)- ينظر : غيث النّفع، الصّفاقسيّ، (ص : ٤٦).

(٦)- ينظر : غيث النّفع، الصّفاقسيّ، (ص : ٤٦)، وأحكام قراءة القرآن، محمود الحصري، (ص : ١٨٠).

(٧)- ينظر : الكتاب، سيبويه، (٤/٢١٩)، وسرّ صناعة الإعراب، ابن جني، (١/٣٣-٤٦)، والخصائص، ابن جني، (٢/٩٨-١٠٨) والرّعاية، مكّيّ بن أبي طالب، (ص : ٩٨-١٠٢).

(٨)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (٢/١٢٢-١٢٣)، ونهاية القول المفيد، محمّد مكّيّ نصر، (ص : ٢٢٨-٣٣١)، واللآلئ السنيّة، القسطلانيّ، (ص : ١٥١-١٥٢)، وغيث النّفع، الصّفاقسيّ، (ص : ٢٢-٢٣).

- **الأوَّل** : السَّاكن في الوصل نحو : ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ (الإخلاص - ٣) و﴿فَلاَ تَقْهَرْ﴾ (الضّحى - ٩) و﴿وَمَنْ يَّعْتَصِم﴾ (آل عمران - ١٠١).

- **الثَّاني** : ما كان متحرِّكا بالفتح أو النَّصب غير مُنوَّن.

- **الثَّالث** : هاء التَّأنيث التي تلحق الأسماء في الوقف بدلا من تاء التَّأنيث.

- **الرَّابع** : ميم الجمع مطلقًا عند مَنْ ضمَّها أو سكَّنها على الرَّاجح.

- **الخامس** : المتحرِّك في الوصل بحركة عارضة. على ما تقدّم.

القسم الثَّاني : ما يجوز فيه الوقف بالسُّكون والرَّوم دون الإشمام، وهو ما كان متحرِّكاً في الوصل بالخفض أو الكسر، ويدخُل فيه هاء[1] الضَّمير المكسورة بناءً على جواز الإشارة فيها مطلقًا.

القسم الثَّالث : ما يجوز فيه السُّكون والرَّوم والإشمام، وهو ما كان متحرِّكًا في الوصل (بالرَّفع أو الضَّمِّ)[2]، ويدخل فيه هاء الضَّمير المضمومة، بناءً على جواز الإشارة فيها مطلقًا، وأمَّا على القول بالتَّفصيل فيها فظاهر.

التَّنبيه الثَّاني : إذا وقع قبل الحرف الموقوف عليه حرفُ مدٍّ أو حرفُ لينٍ.

• **ففي المرفوع** نحو : ﴿نَسْتَعِينُ﴾ و﴿فَهُوَ خَيْرٌ﴾ (البقرة - ١٨٣)، والمضموم نحو : ﴿حَيْثُ﴾ سبعة أوجه لجميع القرّاء :

- ثلاثة منها مع السُّكون الخالص وهي : القصر والتَّوسُّط والطَّويل.

- والثَّلاثة أيضا مع الإشمام.

- والسَّابع : الرَّوم، ولا يكون إلاَّ مع القصر على الصَّحيح.

• **وفي المجرور** نحو : ﴿لِلرَّحْمَنِ﴾ و﴿مِّنْ خَوْفٍ﴾ (قريش - ٥)، والمكسور نحو : ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ﴾ أربعة أوجه :

- القصر والتَّوسُّط والطَّويل مع السُّكون الخالص.

---

(١)- في (أ) : (هذا)، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٢)- في (جـ) : (بالرّفع والضّمّ).

- والرَّابع : الرَّوم مع القصر.

• **وفي المنصوب** نحو : ﴿بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ﴾ (البقرة - ٢٤٥)، والمفتوح كـ : ﴿اِ۬لْعَٰلَمِينَ﴾ و﴿لَا ضَيْرَ﴾ (الشّعراء - ٥٠) ثلاثة أوجه :

- القصر والتَّوسُّط والطَّويل مع السُّكون فقط.

وهذه الأوجه من الخلاف الجائز، وهو كما ذكرناه في مقدِّمة هذا الشَّرح خلاف الأوجه المخيَّر فيها القارئُ، فبأيّ وجهٍ منها أتى أجزأ ولا يكون ذلك نقصًا في الرِّواية.

وقوله "بعدما" متعلِّق بمحذوف حالٍ من "هاء الضَّمير"، و"ما" زائدة. ثمَّ[1] قـــــال :

(١)- في (ب) : (تمّ) بالتّاء.

باب أحكامِ الوقف على مرسوم الخطِّ

[٢٠٣] فَصْلٌ وَكُنْ مُتَّبِعًا مَتَى تَقِفْ ❁ سَنَنَ مَا أُثْبِتَ رَسْمًا أَوْ حُذِفْ

لمّا فرغ من بيان الوقف بالرَّوم والإشمام وما يتعلَّق به، شرع في بيان الوقف على مرسوم الخطِّ[١]، وهو الذي تَرجم له أوَّل الباب بقوله "والمرسوم في الإمام"، وجعله النَّاظم فصلاً مُندَرجًا تحت باب الوقف بالرَّوم والإشمام، وجعله غيره باباً مستقِلاًّ، والفرقُ بين هذا الفصل وبين ما ذُكر قبله في الباب، أنَّ المقصود من هذا الفصل بيانُ ما يُوقف عليه من حروف الكلمة المرسُومة في المصحف، والمقصود ممَّا ذُكر قبله، بيان كيفيَّة الوقف على الحرف، فَمَا في هذا الفصل خاصٌّ بذات الحرف الموقوف عليه، وما قبله خاصٌّ بكيفيَّة الحرف أي : بما يَعرِضُ للحرف من حركة وسكون، والمرسُوم اسم مفعول من الرَّسم بمعنى الكتابة ويُرادِفهما الخطُّ، وهو تصويرُ الكلمة بحروف هجائها على تقدير الابتداء بها والوقف عليها، ولِذَا حذَفوا صورةَ التَّنوين، وأَثبتُوا صورةَ همزة الوصل، ثمَّ إنْ وَافق الخطُّ اللَّفظَ فقياسِيٌّ، وإن خالفَه بزيادةٍ أو حذفٍ أو فصلٍ أو وصلٍ أو غيرِ ذلك فاصطلاحيٌّ[٢]، وأكثر خطِّ المصاحف العُثمَانيّة التي أجمع عليها الصَّحابة ﷺ موافقٌ للخطِّ القياسيِّ، وجاءت فيها أشياء خارجة عن القياس يلزم اتِّباعها، ولا يُتعدَّى إلى سواها، منها ما عرفنا سرَّهُ، ومنها ما غاب عنَّا، وللعلماء فيها تآليف كثيرة[٣]، واختُلف في عدد المصاحف العُثمَانيّة؛ فالذي عليه الأكثر[٤] أنَّها :

(١)- اعلم أنَّ الوقف على مرسوم الخطِّ يكون باعتبار الأواخر من حذف وإثبات وغيره، لذا يَنبغي للقارئ أن يُراعي في المحذوف المحقَّق منه لا المقدَّر، الذي حُذف تخفيفًا أو لاجتماع المثْلين، فيقف على المقدَّر باعتبار أصله، وكذلك الشَّأن في الإثبات، فإنَّه يُراعى فيه المحقَّق لا المقدَّر. ينظر : النّشر، ابن الجزري، (١٥٨/٢).

(٢)- ينظر : النَّشر، ابن الجزريّ، (١٢٨/٢)، وشرح طيّبة النّشر، النّويريّ، (٥٧/٢)، وإتحاف فضلاء البشر، البنّا، (٣١٩/١)، وجميلة أرباب المراصد، الجعبريّ، (ص : ٩٦).

(٣)- منها : المقنع في معرفة مرسُوم مصاحف أهل الأمصار، والمحكم في علم نقْط المصاحف كِلاهُما لأبي عمرو الدَّانيّ، ، وهجاء مصاحف الأمصار لأبي العبَّاس المهدويّ، والتَّبيين لهجاء التَّنزيل لأبي دَاود سليمان ابن نجاح وغيرها.

(٤)- ينظر : المقنع، الدّاني، (ص : ١٩).

- أربعةٌ : أَرسل منها سيِّدنا[1] عُثمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ مصحفًا إلى الشَّام، ومصحفًا إلى الكوفة، ومصحفًا إلى البصرة، وأبقى مصحفًا بالمدينة.

- وقيل خمسةٌ[2] : الأربعة المتقدِّمة، والخامسُ أَرسله إلى مكَّة.

- وقيل ستَّةٌ[3] : الخمسة المتقدِّمة، والسَّادسُ أَرسله إلى البحرين.

- وقيل سبعةٌ[4] : السِّتَّة المتقدِّمة، والسَّابعُ أَرسله إلى اليمن.

- وقيل ثمَانيةٌ[5] : السَّبعة المتقدِّمة، والثَّامن هو الذي جمَع فيه سيِّدنا عُثمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ القرآن أوَّلاً، ثمَّ نَسخ منه المصاحف وهو المسمَّى بالإمام، وكان يَقرأ فيه وكان في حِجْره حينَ قُتِل، ولم يَكتُب سيِّدُنا عُثمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ واحدًا منها، و إنَّما أَمر بكتابتها.

واعلم أنَّ الوقفَ على أربعةِ أقسامٍ[6] :

- **اختياريٌّ** (بالياء) : وهو الذي يقصدُه القارئُ لذاته، وينقسم إلى : تامٍّ وكافٍ وحسنٍ، ومحلُّ ذِكره مع أقسامه كُتب الوقف والابتداء.

---

(١)- في (أ) : (سدنا) سقطت نقطتا الياء، والتّصويب من : (ب) و(ج).

(٢)- وهو اختيارُ الحافظ ابن حجر، كما في فتح الباري، (٢٥/٩)، حديث رقم : ٤٦٠٤، واللَّبيب، التُّونسيّ في الدُّرَّة الصَّقيلة، (لوحة : ١٧، وجه : ب، سطر : ١٨-١٩).

(٣)- وهو اختيارُ أبي عيد رضوان بن محمَّد المخلِّلاتي كما في كتابه الوجيز، (ص : ١٠١).

(٤)- وهو اختيارُ الإمام ابن كثير كما في فضائل القرآن، (ص : ٣٤)، والإمام أبي حاتم السّجستانيّ، كما نقله عنه ابن أبي دَاود في كتابه المصاحف، (ص : ٢٤٥).

(٥)- وهو اختيارٌ يُنسب إلى الشَّاطبيّ والجعبريّ، قال الجعبريُّ في جميلة أرباب المراصد، (ص : ٢٣٦) : «بيّن فيها -يعني : الشَّاطبيّ- عدَّة المصاحف التي استنسخَها عثمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، ومجمُوعها ثمَانيةٌ، خمسةٌ متَّفق عليها وثلاثةٌ مختلفٌ فيها» اهـ. بتصرف.

(٦)- ينظر : إتحاف فضلاء البشر، البنّا، (٣١٩/١)، الحواشي الأزهرية، خالد الأزهريّ، (ص : ٩٤-٩٥) ، والمنح الفكريّة، مُلاَّ علي القاري، (ص : ٢٧٥)، واللآلئ السّنيّة، القسطلانيّ، (ص : ١٠٢).

- **واضطراريٌّ** : وهو الوقف عند ضيق النَّفَس ونحوه، ومنه وَقْف القارئ ليسأَل شيخَه كيف يقفُ على الكلمة.

- **واختباريٌّ** (بالباء الموحَّدة) : وهو الوقْف الذي يُطلب من القارئ لقصد امتحانه، ويُلحق بهذا القسم وقفُ القارئ لإعلام غيره بكيفيَّة الوقف على الكلمة بكونه عالماً بها.

- **وتعريفيٌّ** : وهو ما تركَّب من الاضطراريّ والاختباريّ (بالباء)، كأنْ يقف لضيق نَفَس ويقصد اختبار غيره.

وقد أجمع[١] أهلُ الأداء وأئمَّةُ الإقراء على لُزوم اتِّباع مَرسُوم المصاحف عند الوقف مطلقًا لجميع القُرَّاء، سوى أشياء وَرَدَ الخلافُ بين القرَّاء[٢] في الوقف عليها، قد بُيِّنت[٣] في كتب الخلاف[٤]، وقد رُوي عن نافع اتِّباع خطّ المصحف في الوقف مطلقًا[٥]، ولذَا أَمر النَّاظم القارئَ أن يتَّبع متى وقف لنافعٍ[٦] "سَنن" أي : طريق "ما أُثبت" في الرَّسم أو ما "حُذف" منه، لكن ليس هذا الكلامُ على عمومه بل مخصوصٌ بالحرف الأخير من الكلمة بقرينةِ[٧] أنَّ الكلام في الوقف، فخرَج عن كلام النَّاظم نحو : ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ فلا يوقفُ عليه بالواو، ونحو : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ و﴿سُلَيۡمَٰنُ﴾ فلا بدَّ من الألف. ودخَل في قوله "ما أُثبت رسمًا" كلُّ ما رُسم بهاء السَّكت أو بالألف أو بالواو أو

---

(١)- نَقَلَ الإجماع الإمام النُّويريّ في شرح طيّبة النّشر، (٢/٥٧-٥٨)، وكذلك أبو بكر أحمد بن محمَّد بن الجزريّ في شرح طيّبة النّشر، (ص : ١٤٣).

(٢)- خلاصةُ خلافهم تَعود إلى شَيئين، ذكرهما النّويريّ في شرح طيّبة النّشر، (٢/٦٢)، وهما :

- **الأوَّل** : أصلٌ مطَّرد وهو كلُّ هاء تأنيث رُسمت تاء.

- **الثَّاني** : كلِماتٌ مخصوصة.

(٣)- في (ب) : (بينث) بالثّاء.

(٤)- ينظر مثلاً : جامع البيان، الدّانيّ، (٣/٩٠٩) وما بعدها، والنّشر، ابن الجزريّ، (٢/١٢٩) وما بعدها.

(٥)- ينظر : جامع البيان، الدّانيّ، (٣/٩٠٧).

(٦)- في (ب) : (ناقع) بالقاف.

(٧)- في (أ) : (بقرينية) بزيادة ياء بعد النّون، والتّصويب من : (ب) و(ج).

بالياء في آخره، فيُوقف على ذلك كلِّه لنافع بالإثبات على مُقتضى رسمه، سواء ثَبت في الوصل أم حُذف.

- **فأمَّا هاء السَّكت**(1)، فرُسمت في سبع كلِمات(2) وهي : ﴿يَتَسَنَّهْ﴾ بـ(البقرة - ٢٥٨)، و﴿اِقْتَدِهْ﴾ بـ(الأنعام - ٩١)، و﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ معًا بـ(الحاقّة - ١٨- ٢٥)، و﴿حِسَابِيَهْ﴾ و﴿مَالِيَهْ﴾ و﴿سُلْطَٰنِيَهْ﴾ بـ(الحاقّة - ١٩- ٢٦- ٢٨- ٢٩) أيضا، و﴿مَاهِيَهْ﴾ بـ(القارعة - ٩).

- **وأمّا الألف** فنحو : ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ حيث وقع إلاَّ ثلاثة مواضع ستأتي، ونحو : ﴿مِن تَحْتِهَا أْلاَنْهَٰرُ﴾ (البقرة - ٢٤) و﴿وَقَالاَ اُلْحَمْدُ لِلهِ﴾ (النّمل - ١٥) و﴿اِلظُّنُونَا﴾ و﴿أْلرَّسُولاَ﴾ و﴿أْلسَّبِيلاَ﴾ بـ(الأحزاب -١٠-٦٦-٦٧) و﴿لَّٰكِنَّا هُوَ أْللَّهُ رَبِّے﴾ بـ(الكهف - ٣٧)، وكذلك ما كانت الألف مُبدلة فيه من التّنوين نحو : ﴿غَفُوراً رَّحِيماً﴾ (الأحزاب - ٥)، أو من نُون التّوكيد الخفيفة نحو : ﴿وَلَيَكُوناً﴾ و﴿لَنَسْفَعاً﴾، وكذلك ﴿إِذاً﴾ نحو : ﴿إِذاً لَّأَذَقْنَٰكَ﴾ (الإسراء - ٧٥) لرسمها في المصحف بالألف تشبيهًا لها بالمنوَّن المنصوب، وأمّا ﴿كَأَيِّن﴾ حيث وقعت(3)، فإنَّها وإن كانت من المنُوَّن فيوقف عليها بالنُّون لرسمها في المصحف بها.

- **وأمَّا الواو**(4) فنحو : ﴿مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ (البقرة - ٤٥) و﴿نَدْعُواْ كُلَّ اُنَاسِۭ﴾ (الإسراء - ٧١) و﴿يَمْحُواْ أْللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ (الرّعد - ٤٠) و﴿وَأَسَرُّواْ أْلنَّجْوَى﴾ (الأنبياء - ٣).

---

(١)- وهي الهاء السَّاكنة التي ليست من أصل الكلمة، وإنَّما زيدت في الوقف لبيان الحركة، وحقُّها أن تسقُط في الإدراج، وقد أخذ بهذا بعض القرَّاء حيث أَثبتوها في الوقف فقط.

ينظر : الأرجوزة المنبّهة، الدّانيّ، (ص : ٢٦٤)، والإقناع، ابن الباذش، (٤٩٤/١).

(٢)- في (ب) : (كلماث) بالثّاء.

(٣)- وقع هذا اللّفظ في سبعة مواضع، وهي على ترتيب المصحف كالآتي :

سورة (آل عمران - ١٤٦)، وسورة (يوسف - ١٠٥)، وموضعين في سورة (الحجّ - ٤٥ - ٤٨)، وسورة (العنكبوت - ٦٠)، وسورة (محمّد - ١٣)، وسورة (الطّلاق - ٨).

(٤)- هذه الواو قد تكون لامًا من الفعل، أو علامةً للجَمع، وفي كلاَ الحالين تَثبت وصلاً ووقفاً، إنْ لقيَها متحرِّكٌ، وتَثبت وقفاً فقط إن لقيَها ساكنٌ، وتُحذف وصلا لالْتِقاء السَّاكنين.

ينظر : التّقريب والحرش، ابن المرابط، (ص : ١٩٥).

- **وأمَّا الياء**[1] فنحو : ﴿وَأَيْدِے اِ۬لْمُومِنِينَ﴾ (الحشر - ٢) و﴿وَالْمُقِيمِے اِ۬لصَّلَوٰةِ﴾ (الحجّ - ٣٣) و﴿يُوتِے اِ۬لْحِكْمَةَ﴾ (البقرة - ٢٦٨) و﴿ادْخُلِے اِ۬لصَّرْحَ﴾ (النّمل - ٤٥) و﴿فَاتَّبِعُونِے يُحْبِبْكُمُ اُ۬للَّهُ﴾ (آل عمران - ٣١) و﴿يَاتِے بِالشَّمْسِ﴾ (البقرة - ٢٥٧) فيوقف على ذلك كلِّه وما أشبهه بالإثبات، ودخَل في قوله "أو حُذف" (كلُّ ما حُذف)[2] من آخره الألف أو الواو أو الياء رسماً، فيوقف عليه بالحذف سواء كان (الحذف لجازم)[3] أم لغيره.

- **فالألف المحذوفة للجازم** نحو : ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلاَّ اَ۬للَّهَ﴾ (التّوبة - ١٨) و﴿إِنْ يُّعْفَ عَن طَآئِفَةٍ﴾ (التّوبة - ٦٦).

- **والمحذوفة لغير الجازم**[4] وقعت في ثلاث مواضع : ﴿أَيُّهَ اَ۬لْمُومِنُونَ﴾ بـ(النّور - ٣١). ﴿يَآأَيُّهَ اَ۬لسَّاحِرُ﴾ بـ(الزّخرف - ٤٨)، و﴿أَيُّهَ اَ۬لثَّقَلَانِ﴾ بـ(الرّحمن - ٢٩).

- **والواو المحذوفة للجازم**[5] نحو : ﴿وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ﴾ (فاطر - ١٨).

- **والمحذوفة لغير الجازم**[6] وقعت في خمسة مواضع وهي : ﴿وَيَدْعُ اُ۬لِانسَٰنُ﴾ بـ(الإسراء - ١١)، و﴿وَيَمْحُ اُ۬للَّهُ اُ۬لْبَٰطِلَ﴾ بـ(الشّورى - ٢٢)، و﴿يَدْعُ اُ۬لدَّاعِ﴾ بـ(القمر - ٦)، و﴿وَصَٰلِحُ

---

(١)- هذه الياء غير ما سيأتي في باب الياءات الزّوائد التي اختَلف الأئمَّة في عدِّها، فتنبَّه.

(٢)- ما جعلتُه بين قوسين سقط من : (جـ).

(٣)- في (جـ) : (الحذف الجازم).

(٤)- ينظر : الوسيلة، السّخاويّ، (ص : ٢٨٤)، وقد نظمها الشّاطبيّ بقوله :

وَأَيُّهَ المُؤْمِنُونَ أَيُّهَ الثَّقَلاَنِ * أَيُّهَ السَّاحِرُ احْضُرْ كَالنَّدَى سَحَرَا.

(٥)- وهي كثيرةٌ، وحذفُها ظاهرٌ.

(٦)- نصَّ الشّارح على أنَّها خمسةُ مواضع : أربعٌ متَّفق عليها وواحدٌ مختلف في أصله، هل هو مفردٌ فلا يدخل في هذا الباب، ويكون قد اتَّفق اللَّفظ والرَّسم والأصل على حذفه وهو اختيار ابن الجزريّ كما في النّشر، (١٤١/٢)، أو أنَّه جمعٌ حذفت نُونه للإضافة وواوُه للاكتفاء بالضَّمَّة وهو ظاهر صنيع الخرَّاز في نظمه مورد الظّمآن، الذي شرحه شارح الدُّرر إبراهيم المارغنيّ في كتابٍ سمَّاه : دليل الحيران على مورد الظّمآن، حيث قال (ص : ٢٠٠-٢٠١) :

﴿ٱلْمُومِنِينَ﴾ بـ(التّحريم - ٤)، و﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ بـ(العلق - ١٩)، وقيل إنّ ﴿وَصَٰلِحُ ٱلْمُومِنِينَ﴾ (التّحريم - ٤) ليس من هذا الباب؛ لأنّه مفرد.

- **والياء المحذوفة للجازم**[١] نحو : ﴿وَلاَ تَبْغِ ٱلْفَسَادَ﴾ (القصص - ٧٧) و﴿مَن يَّهْدِ ٱللَّهُ﴾ (الكهف - ١٧).

- **والمحذوفة لغير الجازم**[٢] نحو : ﴿إِتَّقِ ٱللَّهَ﴾ (الأحزاب - ١) و﴿وَسَوْفَ يُوتِ ٱللَّهُ ٱلْمُومِنِينَ﴾ (النّساء - ١٤٥) و﴿ٱلْمُتَعَالِ﴾ (الرّعد - ١٠) و﴿وَٱلْبَادِ﴾ (الحجّ - ٢٣) و﴿مِنْ هَادِ﴾ (الرّعد - ٣٤) و﴿مُفْتَرِ﴾ و﴿وَيَٰقَوْمِ إِسْتَغْفِرُواْ﴾ (هود - ٥٢) و﴿يَهْدِينِ﴾ و﴿وَيَسْقِينِ﴾ و﴿فَارْهَبُونِ﴾ و﴿تُوتُونِ﴾ فيوقف على ذلك كلِّه وما أشبهه بالحذف.

● **تنبيه**[٣] : يستثنى من قول النّاظم "ما أُثبت رسما" ثلاثة أشياء لا تَثبت في الوقف مع ثبوتها في الرّسم :

- **الأوَّل : الحرف المزيد في الخطِّ دون اللَّفظ**، كالألف المزيد بعد الواو المتطرِّفة نحو : ﴿ءَامَنُواْ﴾ و﴿يَدْرَؤُا﴾ و﴿ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ وكالياء الواقعة بعد الهمزة في نحو : ﴿مِن تِلْقَآءِيْ نَفْسِيَ﴾ (يونس - ١٥) و﴿مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ (الأنعام - ٣٥).

وَهَاكَ وَاوٌ أُسْقِطَتْ فِي الرَّسْمِ * فِي أَحْرُفٍ لِلاِكْتِفَا بِالضَّمِّ
وَيَدْعُ الإِنْسَانُ وَيَوْمَ يَدْعُ * فِي سُورَةِ القَمَرِ مَعْ سَنَدْعُ
وَيَمْحُ فِي حَامِيمَ مَعْ وَصَالِحْ * الحَذْفُ فِي الخَمْسَةِ عَنْهُمْ وَاضِحْ

(١)- وهي كثيرةٌ وحذفُها ظاهرٌ.

(٢)- وهي في الأفعال في ستّة عشر موضعا، نصَّ عليها ابنُ جُزيٍّ في كتابه المختصر البارع، (ص : ١٢٠-١٢١)، وإن كانت في اسمٍ منادَى فهي محذُوفة في جميع القرآن، باستثناء ثلاثة مواضع نصَّ عليها ابنُ الجزري في النّشر، (١٨٠/٢)، وأمّا أوّل ما مثَّل به الشّارح وهو قوله : ﴿إِتَّقِ ٱللَّهَ﴾ فالظّاهر أنّه سبْقُ قَلم منه -عفا الله عنه- لأنّه فعلُ أَمر.

(٣)- ينظر : الوسيلة، السّخاويّ، (ص : ٣١٥) وما بعدها، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٣١٥-٣١٦)، وتحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ٢٥٨- ٢٥٩).

- **الثَّاني**[1] : **الحرف الذي جُعل صورةً للهمزة** سواء كان ألفًا[2] نحو : ﴿أَن تَبُوٓأَ بِإِثْمِى﴾ (المائدة - ٣١)، ﴿لَتَنُوٓأُ بِالْعُصْبَةِ﴾ (القصص - ٧٦)، ﴿مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ﴾ (سبأ - ٢٢)، ﴿إِنْ يَّشَأْ﴾ (إبراهيم - ٢٢)، أو واوًا نحو : ﴿الْمَلَؤُا﴾ المرسوم بالواو، و﴿اللُّؤْلُؤُا﴾ المرفوع والمجرور، أو ياء نحو : ﴿يُبْدِئُ﴾ و﴿نَبِّئْ عِبَادِىَ﴾ (الحجر - ٤٩).
- **الثَّالث** : **الياء والواو إذا كانتا عوضين من الألف في الرَّسم**، فالياء نحو : ﴿الْهُدَى﴾ و﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾ (النّحل - ١)، والواو نحو : ﴿الرِّبَوٰا﴾.

ويُستثنى أيضًا من قوله "أو حُذف" أربعة أشياء[3]، تثبُت في الوقف مع حذفها في الرّسم.

- **الأوَّل** : **الألف المرسُوم بالياء** نحو : ﴿الْهُدَى﴾، أو بالواو نحو : ﴿الرِّبَوٰا﴾ فيوقف على الألف ولا يوقف على الياء والواو.
- **الثَّاني** : **الحروف المُقطَّعة**[4] **في أوائل السُّور** نحو : ﴿صٓ﴾، ﴿قٓ﴾، ﴿نٓ﴾ فيوقف على الحرف الأخير من أسمائها ولا يوقفُ على الحرف المرسُوم.
- **الثَّالث** : **المحذوف لاجتماع صورتَين متماثلتين**[5] نحو : ﴿يَسْتَحْيِۦ﴾ و﴿يُحْيِۦ﴾ بناءً على أنَّ المحذوف الياء الثَّانية لا الأُولى، فيُوقف بإثبات الياء الثَّانية المحذوفة من الرَّسم لا بحذْفِها.
- **الرَّابع** : **الهمزة المتطرِّفة** في نحو : ﴿جَآءَ﴾ و﴿سُوٓءُ﴾ و﴿جِاْىٓءَ﴾ فيوقف بإثبات الهمزة، وإن كانت محذُوفةً في المصحف، فهذه سبعةُ أشياء لا يُتَّبَعُ فيها الرَّسمُ فتُستثْنى من هذا البيت. ثمَّ قــــال :

[٢٠٤] وَمَــا مِــنَ الهَــاءَاتِ تَــاءً أُبْــدِلاَ ❁ وَمَــا مِــنَ المَوْصُــولِ لَفْظًــا فُصِــلاَ

---

(١)- في (أ) : (الثّابي) بالباء، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٢)- في (أ) : (ألفأ) هكذا، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٣)-في (أ) : (أشاء) سقطت الياء، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٤)- في (جـ) : (المقتطعة).

(٥)- في (ب) : (متمانلتين) بالنّون.

الوقف على مرسُوم الخطِّ ينحصر في خمسة أقسام[(١)] : الإثبات والحذف والإبدال والموصول والمفصول، ويعبَّر عنه بالمقطوع، وقد ذكر النَّاظم القسمين الأوَّلين في البيت السَّابق[(٢)]، ثمَّ ذكر في هذا البيت باقي الأقسام الخمسة فأشار إلى القسم الثَّالث وهو الإبدال بقوله "وما من الهاءات تاء أُبدلا"، فقوله "وما من الهاءات" معطوف على قوله قبلُ "ما أُثبت" أي : وكن متَّبعا أيضاً متى وقفتَ لنافع سَنن ما أُبدل من هاءات التَّأنيث تاءً في الرَّسم فتقفُ عليه بالتَّاء، وجملة ما رُسم بالتّاء من الألفاظ المختومة بهاء التَّأنيث ثلاثة عشر لفظًا[(٣)] :

- **الأوَّل** : ﴿رَحْمَتَ﴾ في سبعة مواضع بـ(البقرة - ٢١٦)، و(الأعراف - ٥٥)، و(هود - ٧٢)، و(أوَّل مريم - ١)، وبـ(الرُّوم - ٤٩)، وبـ(الزُّخرف - ٣١) معًا.

- **الثَّاني** : ﴿نِعْمَتَ﴾ في أحد عشر موضعًا بآخر (البقرة - ٢٢٩)، و(آل عمران - ١٠٣) و(العقود - ١٢)، و(ثاني إبراهيم - ٣٠، وثالثها - ٣٦)، و(ثاني النَّحل - ٧٢، وثالثها - ٨٣، ورابعها - ١١٤)، وفي (لقمان - ٣٠)، و(فاطر - ٣)، و(الطُّور - ٢٧).

- **الثَّالث** : ﴿سُنَّتَ﴾ في خمسة مواضع في (الأنفال - ٣٨)، و(غافر - ٨٤)، وثلاثةٌ بـ(فاطر - ٤٣- ٤٤).

- **الرَّابع** : ﴿إمْرَأَتُ﴾ بسبعة مواضع في (آل عمران - ٣٥)، و(القصص - ٨)، واثنان بـ(يوسف- ٣٠- ٥١)، وثلاثةٌ[(٤)] بـ(التّحريم - ١٠-١١).

- **الخامس** : ﴿بَقِيَّتُ أللَّهِ﴾ بـ(هود - ٨٥).

- **السَّادس** : ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ﴾ بـ(القصص - ٨).

- **السَّابع** : ﴿فِطْرَتَ أللَّهِ﴾ بـ(الرُّوم - ٢٩).

---

(١)- ينظر : النّشر، ابن الجزري، (١٢٩/٢)، وإتحاف فضلاء البشر، البنّا، (٣١٩/١-٣٣١).

(٢)- في (ب) : (السّابق) بزيادة نقطة فوق القاف.

(٣)- ينظر : المختصر البارع، ابن جزيّ، (ص : ٩٧-١٠٢)، والتّقريب والحرش، ابن المرابط، (ص : ١٧٥)، واستثنى الموضع الحادي عشر من عدِّ الشّارح. وينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (١٢٩/٢-١٣٠)، وجعل هذا القسم من المتَّفق على إفراده، وقال بأنَّ جُملتَه أربع عشرة كلمة، تكرَّر منها ستةٌ وسبعةٌ غير مكرَّر، والظَّاهر أنّ قوله : «جملتَه أربع عشرة كلمة» اهـ، سبق قلم منه. -رحمه الله-.

(٤)- في (أ) : (وثلاثة) سقطت التّاء الثّانية، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

- **الثّامن** : ﴿شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾ بـ(الدّخان - ٤١).

- **التّاسع** : ﴿لَعْنَتُ﴾ بـ(آل عمران - ٦٠)، و(النُّور - ٧).

- **العاشر** : ﴿جَنَّتُ نَعِيمٍ﴾ بـ(الواقعة - ٩٢).

- **الحادي عشر** : ﴿ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ﴾ بـ(التّحريم - ١٢).

- **الثّاني عشر** : ﴿مَعْصِيَتِ﴾ موضعان بـ(المجادلة - ٨ - ٩).

- **الثّالث عشر** : ﴿كَلِمَةُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ بـ(الأعراف - ١٣٦)، على خلاف فيها والعمل على رسمها بالهاء[(١)].

فهذه كلُّها وقفَ عليها نافعٌ وكذا الشّاميُّ وعاصمٌ وحمزةُ بالتّاء، اتّباعًا للرّسم وهي لغة طيءٍ وحِمْيَرٍ[(٢)]، ووقف عليها الباقون بالهاء إجراءً لهاء التّأنيث على سَنن واحد وهي لغة قريش[(٣)]، ووقف نافع بالتّاء أيضا على كلّ ما اختُلف في إفراده وجمعه، وهو ثَمَان كلِمات في أحدَ عشر موضعًا :

- ﴿كَلِمَٰتُ رَبِّكَ﴾ بـ(الأنعام - ١١٦)، و(يونس - ٣٣)، و(غافر - ٥).

- و﴿ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ بـ(يوسف - ٧) و﴿غَيَٰبَٰتِ ٱلْجُبِّ﴾ معًا فيها (يوسف - ١٠- ١٥).

- و﴿ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ بـ(العنكبوت - ٥٠).

---

(١)- ينظر : المقنع، الدّانيّ، (ص : ٨٣ - ٨٤)، وفيه قال : «مصاحفُ أهل العراق اتّفقت على رسمه بالتّاء ورسمه الغازي بن قيس في كتابه بالهاء» اهـ. هكذا ولم يذكر ترجيحًا. قلتُ : واختار الرّسم بالتّاء ابن جُزيّ في كتابه المختصر البارع، (ص : ١٠٢)، والشّاطبيّ في العقليّة، البيت رقم : ٢٦٩، (ص : ٢٧)، واختار الرّسم بالهاء أبو داود في كتابه مختصر التّبيين، (٥٦٧/٣ - ٥٦٨).

وخُلاصة القول : إنَّ هذا الموضع قُرِئَ بالإفراد لجميع القرّاء، وعليه فلا إشكال في الوقف عليه بالهاء، كما هو في مصاحف أهل المدينة لرواية الغازي بن قيس عن نافع، وهو الذي جَرَى عليه العملُ عند المغاربة كما نصَّ عليه الشّارح، ويجوز كذلك الوقف عليه بالتّاء لاتّفاق مصاحف أهل العراق على رسمه كذلك؛ ولعلَّ لقوّة المسْلكين وصحَّتهما لم يذكر الإمام الدّانيّ ترجيحًا. والله أعلم.

(٢)- ينظر : المصباح المنير، الفيُّوميّ، (٨٨٦/٢)، وشرح المقدِّمة الجزريّة، الأنصاريّ، (ص : ١٤٢)، وتحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ٢٥٥).

(٣)- ينظر : الحواشي المفهمة، ابن النّاظم، (ص : ٢٩٢)، واللآلئ السّنيّة، القسطلانيّ، (ص : ١٤٠).

- و﴿ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾ بـ(سبأ - ٣٧).
- و﴿عَلَىٰ بَيِّنَٰتٍ مِّنْهُ﴾ بـ(فاطر - ٤٠).
- و﴿وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَٰتٍ﴾ بـ(فصّلت - ٤٦).
- و﴿جِمَٰلَتٌ صُفْرٌ﴾ بـ(المرسلات - ٣٣).

فهذه كلُّها قرأها نافع بالجمع ووقف عليها بالتّاء، وكذا وقف بالتّاء على ستَّة ألفاظ رُسمت بالتّاء وهي :

- ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ بـ(يوسف - ٤-١٠٠) و(مريم -٤٢-٤٣-٤٤-٤٥) و(القصص - ٢٦) و(الصَّافات - ١٠٢).
- و﴿هَيْهَاتَ﴾ بموضعي (قد أفلح - ٣٦).
- و﴿مَرْضَاتِ﴾ بموضعي[1] (البقرة - ٢٠٥-٢٦٤) وبـ(النِّساء-١١٣) و(التَّحريم -١).
- و﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ بـ(ص - ٢).
- و﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ بـ(النَّمل - ٦٢).
- و﴿ٱللَّٰتَ﴾ بـ(النَّجم - ١٩).

وفُهِم من قوله "وما من الهاءات تاء أُبدلا" أنَّ ما لم يُبدل من هاءات التَّأنيث تاءً في الرَّسم، بل رُسم بالهاء نحو : ﴿لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ﴾ (الزّمر - ٥٠) فإنَّه يوقف عليه بالهاء وهو كذلك من غير خلاف[2]، وظاهر قوله "وما من الهاءات تاءً أُبدلا" أنَّ الأصل هي الهاء والتّاء مبدلة منها وهو مذهب الكوفيِّين، وذَهب البصريُّون إلى أنَّ التّاء هي الأصل والهاء مبدلة منها[3].

---

(١)- في (أ) : (بموضي) سقطت العين المهملة، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٢)- ينظر : المنح الفكريّة، مُلاَّ علي القاري، (ص : ٣٢٥)، والحواشي المفهّمة، ابن النَّاظم، (ص : ٢٩٢).

(٣)- ينظر : اللآلئ السَّنيّة، القسطلانيّ، (ص : ١٣٩- ١٤٠)، والمنح الفكريّة، مُلاَّ علي القاري، (ص : ٢٣٨)، وشرح المقدّمة الجزريّة، الأنصاريّ، (ص : ١٤٢)، والحواشي المفهّمة، ابن النَّاظم، (ص : ٢٩٣)، وظاهر صنيع الدّانيّ في المقنع، (ص : ٨٢)، أنَّه يُرجِّح مذهب البصريِّين. ينظر : التّبيان في شرح مورد الظّمآن، ابن آجطَّا، (ص : ٤٩٩).

ثمَّ أشار إلى القسم الرَّابع والخامس وهما : الموصول والمفصول بقوله : "وما من الموصول لفظا فُصِلا"، فقوله "وما من الموصول" معطوف على قوله "ما أُثبت" أيضا أي : "وكنْ متّبعا متى وقفْتَ لنافع" "سَنَن ما" "فُصِل"، أي : قُطِعَ في الرَّسم من الموصول في اللَّفظ، يعني : أنَّ كلَّ ما قطع في الرَّسم يوقف عليه بالقطع وإنْ كان متَّصلا في اللَّفظ نحو : ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ﴾ (النّساء - ٧٧) وكذا كلُّ ما وُصل في الرَّسم فإنَّه يُوقف عليه بالوصل وإن كان مقطوعًا بحسب الأَصل نحو : ﴿فِيمَا ٱفْتَدَتْ بِهِۦ﴾ (البقرة - ٢٢٧)، وإنَّما اقتصر النَّاظم على المقطوع اكتفاءً بذِكر مقابله وهو الموصول، وجملة ما رُسم مقطوعًا عشرُون لفظًا[١] :

- **الأوَّل** : ﴿أَن لَّآ﴾ بـ(الأعراف - ١٠٤- ١٦٩) موضعان، وبـ(هود - ١٤- ٢٦) موضعان، و(التَّوبة - ١١٩)، و(الحجُّ - ٢٤)، و(يس - ٥٩)، و(الدُّخان - ١٨)، و(الممتحنة - ١٢)، و(ن - ٢٤)، واختَلفت المصاحف فيه بـ(الأنبياء - ٨٦) والعملُ على القطع[٢].
- **الثَّاني** : ﴿إِنَّ مَا﴾ المكسورة الهمزة المشدَّدة النُّون بـ(الأنعام - ١٣٥)، واختَلفت المصاحف فيها بـ(النَّحل- ٩٥) والعملُ على الوصل[٣].
- **الثَّالث** : ﴿أَنَّ مَا﴾ المفتوحة الهمزة والمشدَّدة النُّون بـ(الحج[٤] - ٦٠)، و(لقمان - ٢٩)، واختلفت المصاحف فيها بـ(الأنفال -٤١) والعملُ على الوصل[٥].
- **الرَّابع** : ﴿إِن مَّا﴾ المكسورة الهمزة المخففة النُّون بـ(الرَّعد - ٤١).

---

(١)- ينظر : غاية الطّالبين، البقريّ، (ص : ١٤٠) وما بعدها، شرح المقدّمة الجزريّة، غانم قدوري، (ص : ٥٨٥) وما بعدها.

(٢)- ينظر : التّبيين لهجاء التّنزيل، أبو داود، (٥٥٧/٣)، وهو اختياره، وذكره الدّانيّ في المقنع، (ص : ٩٩)، بالخلاف.

(٣)- ينظر : المصدرين السّابقين، المقنع (ص : ٧٨)، والتّبيين، (٧٧٩/٣)، ونصَّ أبو داود على الخلاف ورجَّح القطع.

(٤)- سقط هذا اللّفظ من : (ج).

(٥)- ينظر : التّبيين لهجاء التّنزيل، أبو داود، (٦٠٠/٣)، والمقنع، الدَّانيّ، (ص : ٧٨ - ٧٩)، وهو اختيارهما.

- **الخامس** : ﴿أَيۡنَ مَا﴾ في غير (البقرة - ١١٤)، و(النَّحل - ٧٦)، واختلفت المصاحف فيه بـ(النِّساء - ٧٧) و(الشُّعراء - ٩٢) و(الأحزاب - ٦١)، والعمل على قطع موضع الشُّعراء، ووصل موضعي النِّساء والأحزاب(١).

- **السَّادس** : ﴿أَن لَّمۡ﴾ بفتح الهمزة كلُّ ما جاء في القرآن.

- **السَّابع** : ﴿إِن لَّمۡ﴾ بكسر الهمزة في غير هود وموصولٌ بـ(هود - ١٤).

- **الثَّامن** : ﴿أَن لَّنۡ﴾ في غير (الكهف - ٤٧)، و(القيامة - ٣).

- **التَّاسع** : ﴿عَن مَّا﴾ بـ(الأعراف - ١٦٦).

- **العاشر** : ﴿مِن مَّا﴾ بـ(النِّساء - ٢٥)، و(الرُّوم - ٢٧)، واختَلفت المصاحف فيه بـ(المنافقون -١٠) والعملُ على القطع(٢).

- **الحادي عشر** : ﴿أَم مَّنۡ﴾ بـ(النِّساء - ١٠٨) و(التَّوبة -١١٠) و(الصَّافات -١١) و(فصَّلت - ٣٩).

- **الثَّاني عشر** : ﴿عَن مَّن﴾ بـ(النَّجم - ٢٨) و(النُّور - ٤٢).

- **الثَّالث عشر** : ﴿حَيۡثُ مَا﴾ كلُّ ما في القرآن.

- **الرَّابع عشر** : ﴿كُلِّ مَا﴾ بـ(إبراهيم - ٣٦)، واختَلفت المصاحف في ﴿كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ﴾ بـ(النِّساء ٩٠)، و﴿كُلَّمَا دَخَلَتۡ﴾ بـ(الأعراف - ٣٦) و﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً﴾ بـ(قد أفلح -

---

(١)- ينظر : التّبيين لهجاء التّنزيل، أبو داود، (١٩٩/٢-٢٠١)، واختارَ الوصْل في الجميع، واقتصَر الدَّانيّ في المقنع، (ص : ٧٧)، على ذكر الخِلاف، واختارَ مُلاًّ علي القاري في كتابه المنح الفكريّة، (ص : ٣٠٧)، استواءَ القطع والوصل في موضعي الشُّعراء والأحزاب، واختارَ المهدويّ في كتابه هجاء مصاحف الأمصار، (ص : ٤٦) الوصل في الشُّعراء.

(٢)- ينظر : مختصر التّبيين، أبو داود، (١٢٠٦/٥)، ومرسوم الخطّ، ابن الأنباريّ، (ص : ٩٦)، ومرسوم خطّ المصحف، العقيليّ، (ص : ٢١٦)، والتّبيان، الجُهنيّ، (ص : ٤٣١).

٤٤) و﴿كُلَّمَآ أُلۡقِيَ﴾ بـ(الملك - ٨)، والعملُ[١] على قطع موضع النِّساء وموضع قد أفلح ووصل الباقِين[٢].

- **الخامس عشر** : ﴿بِيسَ مَا﴾ في سبعة مواضع، ﴿وَلَبِيسَ مَا شَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡۚ﴾ ثالث (البقرة - ١٠١)، ﴿فَبِيسَ مَا يَشۡتَرُونَ﴾ بـ(آل عمران - ١٨٧)، وأربعة بـ(المائدة -٦٤ -٦٥ -٨١ -٨٢)، واختَلفت المصاحف في السَّابع وهو ﴿قُلۡ بِيسَمَا يَامُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَـٰنُكُمۡ﴾ ثاني (البقرة - ٩٢) والعملُ على الوصل[٣]، وأمَّا ﴿بِيسَمَا ٱشۡتَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡ﴾ أوَّل (البقرة - ٨٩)، و﴿بِيسَمَا خَلَفۡتُمُونِي﴾ بـ(الأعراف - ١٥٠) موصولان باتِّفاق[٤].

- **السَّادس عشر** : ﴿فِي مَا﴾ بأحد عشر موضعًا، ثاني (البقرة -٢٣٨)، وبـ(المائدة -٥٠) وموضعان بـ(الأنعام -١٤٦١٦٧)، وبـ(الأنبياء -١٠١)، و(النُّور -١٤)، و(الشُّعراء -١٤٦) و(الرُّوم -٢٧)، وموضعان بـ(الزُّمر -٣ -٤٣)، وبـ(الواقعة -٦٤)، وموضع الشُّعراء مقطوعٌ باتِّفاق[٥]، والعشرة الباقية مُختَلف فيها والأكثرُون على الفصل[٦].

- **السَّابع عشر** : ﴿لِكَيۡ لَا﴾ بـ(النَّحل - ٧٠) وأوَّل (الأحزاب - ٣٧) وبـ(الحشر - ٧).

---

(١)- ينظر : مختصر التّبيين، أبو داود، (٤١٠/٢)، وذَكر الجُهنيّ في البديع، (ص : ٦٩)، موضع إبراهيم بدَلَ موضع قد أفلح. قلتُ : حَكى أبو داود في مختصر التّبيين، (٤١١/٢)، الإجماع على قطع موضع إبراهيم، والعملُ على ما ذكر الجهني.

(٢)- في (ب) و(جـ) : (الباقيين).

(٣)- ينظر : مرسوم خطّ المصاحف، العقيليّ، (ص : ٨٧)، والمقنع، الدَّانيّ، (ص : ٧٩)، ولم يذكر فيه خلافًا.

(٤)- ينظر : مختصر التّبيين، أبو داود، (١٨١/٢)، والمقنع، الدَّانيّ، (ص : ٧٩)، والبديع، الجُهنيّ، (ص : ٦٩).

(٥)- ينظر : مرسُوم الخطّ، ابن الأنباريّ، (ص : ٦٢)، وفي حكاية الاتِّفاق نظرٌ لِمَا سيأتي في الهامش بعدُ.

(٦)- هذه المواضع العشرة مع موضع الشُّعراء مختلفٌ فيها على أربعة أقوال : **الأوَّل** : كلُّها موصولة، **والثَّاني** : كلُّها مقطوعة، **والثَّالث** : كلُّها موصولة إلاَّ موضع الشُّعراء فإنَّه مقطوعٌ، **والرَّابع**: موضعان متَّفقٌ على قطعهما وهما موضعُ الأنبياء وموضعُ الشُّعراء والتِّسعة الباقية على خلافٍ. ينظر: المقنع، الدَّانيّ، (ص : ٧٧)، ومرسُوم الخطّ، ابن الأنباريّ، (ص : ٦٢)، والتّبيان في شرح مورد الظّمآن، ابن آجطَّا، (ص : ٤٦٨-٤٦٩)، وهجاء مصاحف الأمصار، المهدويّ، (ص : ٤٨-٤٩)، ومختصر التّبيين، أبو داود، (١٩٧/٢-١٩٨)، والبديع، الجُهنيّ، (ص : ٧١)، ومرسوم خطّ المصاحف، العقيليّ، (ص : ٩٤).

- **الثَّامن عشر** : ﴿يَوْمَ هُم﴾ بـ(غافر - ١٥) و(الذَّاريات - ١٣).
- **التَّاسع عشر** : ﴿مَالِ﴾ بـ(النِّساء - ٧٧) و(الكهف - ٤٨) و(الفرقان - ٧) و(سال - ٣٦).
- **العشرُون** : ﴿وَلاَتَ﴾ من ﴿وَّلاَتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ بـ(ص - ٢)، وحكى[1] أبوعبيد[2] وَصْلَه[3]، أي : وصل ﴿تَ﴾ بـ﴿حِينَ﴾ وَضُعِّفَ[4].

وما عدا ما ذُكر كلُّه موصولٌ، فجميع ما كُتب مفصولاً اسماً أو غيره يجوز الوقف فيه على الكلمة الأُولى والثَّانية لنافع وغيره عند الضَّرورة أو الاختبار، ولا يجوز الوقف على شيء من ذلك (اختيارًا لقُبْحِه)[5]، وجميعُ ما كُتب موصولاً لا يجوز الوقف فيه إلاَّ على الكلمة الأخيرة منه؛ لأجل الاتِّصال الرَّسميّ، ولا يجوز فَصله بوقف إلاَّ برواية صَحيحة، وظاهرُ عمومِ قولِ النَّاظم "وما من الموصول لفظا فُصلا" يقتضي أنَّ الوقف في ﴿أَيّاً مَّا تَدْعُواْ﴾ (الإسراء - ١٠٩) على ﴿أَيّاً﴾؛ لأنّها

---

(١)- في (أ) : (حكي) بالبناء للمفعول، والتّصويب من : (ب) و(ج).

(٢)- في (ج) أبوعبيدة، والصّواب أنّه : أبو عبيد القاسم بن سلاَّم الهَرَوِيّ، (١٥١هـ - ٢٢٤هـ) أوَّلُ من كَتب في علم القراءات، بل هو من أئمة القراءة والحديث والفقه والأخبار والعربيَّة، أَخذ القراءة عرضًا وسماعًا عن علي بن حمزة الكسائيّ وغيره، تُوفِّيَ بمكة عن ثلاثٍ وسبعين سنةٍ، وهو القائلُ : عاشرتُ النَّاس وكلَّمتُ أهل الكلاَم، فما رأيتُ قومًا أوسخَ وسخًا ولا أَضعف حُجَّة من الرَّافضة ولا أَحمق منهم .

ينظر في ترجمته : معرفة القرّاء الكبار، الذّهبيّ، (٣٦٠/١ -٣٦٥)، وغاية النّهاية، ابن الجزريّ، (١٨/٢).

(٣)- ينظر : المقنع، الدَّانيّ، (ص : ٨١)، وإيضاح الوقف والابتداء، ابن الأنباريّ، (٢٩٥/١).

(٤)- بل شُدِّد عليه النَّكير، على حدِّ قول الشَّاطبيّ في عقيلتِه البيت رقم : ٢٦٠، (ص : ٢٦).

أَبُو عُبَيْدٍ (وَلاَ تَحِينَ) وَاصِلُهُ الْـ * إِمَامُ وَالكُلُّ فِيهِ أَعَظَمَ النُّكُرَا

وممَّن أَنكر عليه أيضًا، أبو جعفر النَّحاس في كتابه إعراب القرآن، (٤٥١/٣-٤٥٤).

قلتُ : تَشديدُ النَّكير على هذَا الإمام ليس في محلِّه؛ لأنَّه صرَّح بأنَّه تعمَّد النَّظر في المصحف الإمام أي : مُصحف عثمان ﷺ فوجدَها موصولةً، فهو مُثبِتٌ وغيرُه نافٍ والمثبَتُ مقدَّم كما هو معلوم، وأَضف إلى هذا تَصريح ابن الجزريّ أيضا أنَّه رآها موصلةً في المصحف الإمام، بل صرَّح أنَّه رَأى عليه أثر الدَّم. والله أعلم. ولعلَّ تَصريح هذين الإمامين جعل الشَّيخ الضَّبَّاع في كتابه سمير الطَّالبين، (ص : ١٣٦)، يُصرّح بوجود الرَّسمين. ينظر : الوسيلة، السّخاويّ، (ص : ٤٤٠)، والنَّشر، (١٥٠/٢-١٥١).

(٥)- في (ج) : (اختيار الفتحة) سقطت نقطتا الياء، التّصويب من : (ب) و(ج).

مفصولة[1] من ﴿مَا﴾ مع أنَّ نافعًا يقف على ما دون ﴿أَيّاً﴾ كما نصّ عليه الدَّانيّ في التّيسير[2] وجماعة[3]، لكن ذكَر العلاّمةُ ابن الجزريّ في النّشر[4] أنَّ الجُمهور لم يتعرّضوا إلى ذكر ذلك بوقفٍ ولا ابتداءٍ، ورجَّح جواز الوقف على كلٍّ من ﴿أَيّاً﴾ و﴿مَا﴾ لكلِّ القُرَّاء؛ لكونهما كلِمتين انفصلتا رسمًا[5] كسائر الكلِمات المنفصلات رسمًا، وعليه فلا إشكال في كلام النَّاظم.

والألفُ في قوله "أُبدلا" و"فُصلا" ألف الإطلاق. ثمَّ قـــــــال :

[٢٠٥] وَاسْـلُكْ سَـبِيلَ مَـا رَوَاهُ النَّـاسُ ❁ مِنْـــهُ وَإِنْ ضَعَّفَـــهُ القِيَـــاسُ

قصد بهذا البيت الحثَّ على اتِّباع الرَّسْم، فأمر القارئَ بأن يسلُك ويتَّبع في وقفه سَبيل ما رواه النَّاس منه، أي : طريق ما نَقله العُلماءُ من رسم المصاحف، بأنْ يقف بإثبات ما أُثبت في الرَّسم وبحذف ما حُذف منه، ويقف بالتّاء فيما رُسم بالتّاء، وبالقطع فيما رُسم مقطوعا، وبالوصل فيما رُسم موصولا، وقوله "وإن ضعَّفه القياس" مرتبط بقوله "واسْلُك" أي : اسلُكْ سَبيل ما رواه النَّاسُ من الرَّسم، وإن كان ضعيفاً في قياس أهل العربيَّة؛ لأنَّ رسم المصاحف سُنَّة متَّبعةٌ كالقراءة.

فممَّا أُثبت في الرَّسم مع ضعف إثباته في القياس ألف[6] : ﴿اِ۬لظُّنُونَا﴾ و﴿اُ۬لرَّسُولاَ﴾ و﴿اُ۬لسَّبِيلاَ﴾ بـ(الأحزاب -١٠-٦٦-٦٧)، فإنَّ القياس عدمُ إثباتها[7]؛ لأنَّها زائدةٌ (لا تدلّ)[8] على

---

(١)- وذلك في جميع المصاحف، قاله أبو داود في مختصر التّبيين، (٧٩٩/٣).

(٢)- ينظر : التّيسير، الدَّانيّ، (ص : ٥٥).

(٣)- منهم : الشَّاطبيّ في حرز الأمانيّ، البيت رقم : ٣٨٥، (ص : ٣١).

(٤)- ينظر : النَّشر، ابن الجزريّ، (١٤٤/٢).

(٥)- هذا اللّفظ غير واضح في (أ)، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٦)- قال الدَّانيّ في المقنع، (ص : ٤٦) : «لم تختَلف مصاحفُ أَهل الأَمصار في إِثبات الأَلِفِ»اهـ. وذكَر الثَّلاثة.

(٧)- في (أ) : (إثيانها) بالياء، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٨)- في (جـ) : (لا تبدل).

معنى، لكن زادوها[١] في آخر هذه الكلمات التي هي من فواصل السُّورة تشبيهًا للفواصل بالقوافي الشِّعريّة؛ لكونهما مقاطع الكلام فأُلحق بها ألفٌ كألفِ إطلاق القَافية[٢].

وممَّا حُذف في الرَّسم مع ضعف حذْفِهِ في القِياس : الواو والياء المحذُوفتان من آخر الفعل لغير جازمٍ في نحو : ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَـٰنُ﴾ (الإسراء - ١١) و﴿يُؤْتِ ٱللَّهُ﴾ (النّساء - ١٤٥) فإنَّ القياس[٣] إثبات الواو والياء لعدم الجازم، لكنْ حذَفوهما اكتفاءً بالضَّمَّة والكسرة قبلَهما[٤].

وممَّا رُسم بالتّاء مع ضعف[٥] رسمه لها في القياس : ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ﴾ (الرّوم - ٢٩) و﴿قُرَّتُ عَيْنٍ﴾ (القصص - ٨) ونحوهما ممّا تقدّم، فإنّ القياس رسمها بالهاء على لغة قريش، لكنّهم رسموها بالتّاء على لغة طَيْءٍ وحِمْيرٍ[٦].

وممَّا رُسم[٧] مقطوعاً مع ضعف قطعه في القياس ﴿فَمَالِ هَـٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ﴾ (النّساء - ٧٧) ونظائره، فإنَّ القياس وصل اللاَّم بما بعدها في الرَّسم؛ لأنَّها لامُ الجرِّ ولامُ الجرِّ وشبهها ممَّا هو حرفٌ

---

(١)- في (ج) : (زادوه) سقطت الألف بعد الهاء، والتّصويب من : (ب) و(ج).

(٢)- ينظر : الكشف، مكِّيّ بن أبي طالب، (١٩٤/٢-١٩٥).

(٣)- في (أ) : (القـاس) سقطت الياء، والتّصويب من : (ب) و(ج).

(٤)- وبهذا بوّب في المقنع، (ص : ٣٨-٤٢)، ونظم ذلك الخرَّاز في مورد الظّمآن فقال في البيت رقم : ٢٥٥ :

القَـوْلُ فِيمَا سَلَبُـوهُ اليَـاءُ * بِكَسْـرَةٍ مِنْ قَبْلِـهَا اكْتِفَـاءُ

وقـال في البيت رقم : ٢٨٣ :

وَهَاكَ وَاوًا سَقَطَتْ فِي الرَّسْـمِ * فِي أَحْرُفٍ لِلاِكْتِفَـا بِالضَّـمِّ

ينظر : التّبيان في شرح مورد الظّمآن، ابن آجطَّا، (ص : ٤٨٧، ٥٢٦).

(٥)- في (ب) : (ضفف) بالفاء.

(٦)- قال المهدويّ في هجاء المصاحف، (ص : ٤٠) : «والوقف على هاء التَّأنيث بالتّاء لغةُ طيءٍ» اهـ.

(٧)- هذا اللّفظ غير واضح في (أ)، والتّصويب من : (ب) و(ج).

واحدٌ من[١] الكلمات لا يَستقِلُّ، لكن لمّا كان الأصلُ في جميع الكلِم الانفصالُ رُسِمَت اللاَّم مفصولة تنبيهًا على الأصل[٢].

وممّا رُسِمَ موصولاً مع ضعف وصله في القياس : ﴿إِنَّمَا﴾ في نحو قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ (النَّحل - ٩٥) فإنَّ القياس في رَسْم ﴿أَنَّ﴾ و﴿إِنَّ﴾ إذا دَخلتا على ﴿مَا﴾ الاسميّة الفصل، وإذا دَخلتا على ﴿مَا﴾ الحرفيّة الوصل[٣] نحو : ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌ﴾ (هود - ١٢)، لكن رَسموهما في ذلك موصولتين بـ﴿مَا﴾ الاسميَّة كالحرفيَّة، إشارةً إلى شدَّة اتِّصال الكلِمتين وامتزَاجِهما.

فهذه كلُّها وما أشبهها يُتَّبَع فيها رَسم المصحف في الوقف ولا عبرةَ بضعفها في القياس لما تقدَّم، وفي قول النَّاظم "وإن ضعَّفه القياس" تَنبيهٌ على أنَّ اللَّفظ الموقوف عليه لا يجوز فيه اتِّباع الرَّسم إلاّ إذا كان موافقا للّغة[٤] العربيَّة[٥]، ولو على وجهٍ ضعيفٍ[٦]، فيترجَّح الوقفُ عليه مع ضعف وجهه في العربيَّة؛ لموافقة خطِّ المصحف، فإنْ أدَّى اتِّباعُ الرَّسم إلى ما ليس من كلام العرب فلا يُتَّبع في الوقف، وذلك كما في نحو : ﴿يَدْرَؤُاْ﴾ و﴿ٱلْمَلَؤُاْ﴾ المرسوم بالواو، و﴿مِن نَّبَإِيْ﴾ (الأنعام - ٣٥) و﴿مِن تِلْقَآءِيْ نَفْسِيَ﴾ (يونس - ١٥) المرسُومَين بالياء، فيُوقف على الهمزة، ولا يوقفُ على

---

(١)- في (ب) : (مث) بالثّاء.

(٢)- ينظر : القصد النَّافع، الخرَّاز، (ص : ٣١٧)، ودليل الحيران، المارغنيّ، (ص : ٢٩٤).

(٣)- ينظر : التّبيان في شرح مورد الظّمآن، ابن آجطّا، (٤٤٦/٢).

(٤)- في (ب) و(ج) : (لللغة).

(٥)- مثاله : الوقف على ﴿بِطْرَتَ﴾ وأشباهها، فإنَّه يجبُ فيها الوقف على التّاء أعني عند نافع اتِّباعا للرَّسم؛ لأنَّه موافقٌ لِلُغة طيءٍ قال المهدويُّ في كتابه هجاء المصاحف، (ص : ٤٠) : «وَرُي أنَّهم نَادَوا يوم اليَمامة: أي أصحابَ سُورةِ البقرتْ، فقال طائيٌّ منهم : أحمدُ الله ما مَعِي منها آيتْ» اه.

(٦)- في (ب) : (ضفيف) بالفاء.

الواو والياء كما تقدَّم في المستثنيات السَّبع[1].

و"إنْ" في قوله "وإنْ ضعَّفه القياس" شرطيَّةٌ، وجوابها محذوفٌ لدلالة ما تقدَّم عليه، والتَّقدير وإنْ ضعَّفه القياس فاسلُكه.

ثمَّ قـــــــــــــال :

﴿باب أحكـــــامِ يـاءات الإضافة﴾

[٢٠٦] القَــوْلُ فِــي اليَــاءَاتِ لِلإِضَــافَهْ ❁ فَخُــذْ وِفَاقَــهُ وَخُــذْ خِلاَفَــهْ

تكلَّم في هذا البابِ على حكم ياءات الإضافة لقالونٍ وورشٍ وهو إسكانها أو فتحها، وفاقاً أو خلافاً بينهما[2]، **وياءُ الإضافة في اصطلاح القُرَّاء** : هي الياء الزَّائدة الدَّالة على المتكلِّم[3]، فخرج بقولنا (الزَّائدة) الياء الأصليَّة كالياء في نحو : ﴿يَهْدِے﴾ و﴿ءُوتِىَ﴾، وخرج بقولنا (الدَّالة على المتكلِّم) الياءُ في جمع المذكّر السّالم نحو : ﴿حَاضِرِے اِ۬لْمَسْجِدِ﴾ (البقرة - ١٩٥) والياء في نحو : ﴿فَكُلِے وَاشْرَبِے﴾ (مريم - ٢٥) لدلالتها على المؤنَّثة المخاطَبة لا على المتكلِّم.

وتتَّصل ياءُ الإضافة بالاسم والفعل والحرف، فتكونُ مع الاسم مجرورةَ المحلِّ نحو : ﴿نَفْسِيَ﴾ و﴿ذِكْرِىَ﴾، ومع الفعل منصوبةَ المحلِّ نحو : ﴿فَطَرَنِىَ﴾ و﴿لَيَحْزُنُنِىَ﴾، ومع الحرف[4] مجرورةَ المحلِّ ومنصوبةً نحو : ﴿لِىَ﴾ و﴿إِنِّىَ﴾ وهي على قسمين[5] :

---

(١)- ينظر : شرح طيّبة النَّشر، النُّويريّ، (١١٤/١-١١٧)، وفيه نَقَل عن الدَّانيّ -في جامعه-قوله : «وأئمَّةُ القراءة لا تعملُ في شيءٍ من حُروف القراءات على الأفشى في اللُّغة والأقْيس في العربيَّة، بل على الأَثْبت في الأَثر والأَصحِّ في النَّقل، والرِّواية إذا ثَبَتَتْ عنهم، لا يَردُّها قياسُ عربيَّة ولا فُشوُّ لغةٍ؛ لأنَّ القراءة سنَّةٌ متَّبعةٌ يَلزمُ قَبولها والمصيرُ إليها» اهـ.

(٢)- ينظر : الدُّرُّ النّثير، المالقيّ، (١٧١/٤).

(٣)- ينظر : النَّشر، ابن الجزريّ، (١٦١/٢)، والقصد النَّافع، الخزَّاز، (ص : ٣١٨).

(٤)- هذا اللّفظ غير واضح في (أ)، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٥)- ينظر : إيضاح الرُّموز، القباقبيّ، (ص : ٢٤٩)، وإتحاف فضلاء البشر، البنّا، (٣٣٣/١)، والنَّشر، ابن الجزريّ، (١٦١/٢-١٦٢).

مُدْغَمٌ فيها ما قبلها، وغير مُدْغَمٍ فيها.

فإن لم يُدغَم فيها ما قبلها كالأمثلة المتقدِّمة ففيها لُغتان فاشيتان في القرآن وكلام العرب وهما : الإسكان والفتح، والإسكان فيها هو الأصل الأوَّل[1]؛ «لأنَّها مبنيَّة والأصل في البناء السُّكون، والفتح أصلٌ ثانٍ؛ لأنَّها اسم على حرفٍ (واحدٍ) فقَوِيَ بالحركة، وكانت فتحةً للتَّخفيف»[2].

وإن أُدْغِم فيها ما قبلها نحو : ﴿لَدَىَّ﴾ و﴿عَلَىَّ﴾ فالكثيرُ الشَّائعُ لغةً وقراءةً فتْحُها، وجاء كسرُها في لغةٍ قليلةٍ وهي لغةُ بني يَرْبُوع، حكاها الفرَّاء وغيره[3]، وعليها جاءت قراءةُ حمزة[4] في : ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيِّ﴾ (إبراهيم - ٢٤) (بكسر الياء)، وجمعَ النَّاظم الياء في قوله "القولُ في الياءات للإضافة[5]" لتعدُّدها بتعدُّد الكلمات المتَّصلة بها.

وقوله "للإضافة"، متعلِّق بمحذوف حالٍ من "الياءات"، والضَّميران في "وفاقه" و"خلافه" عائدان على "القَوْل"، والوِفاق والخِلاف مصدران لـ"وَافق" و"خَالف". ثمَّ قـــــال :

[٢٠٧] سَــكَّنَ قَــالُونٌ مِــنَ اليَــاءَاتِ ❁ تِسْـعًا أَتَـتْ فِـي الخَـطِّ ثَابِتَـاتِ

[٢٠٨] وَلْيُؤْمِنُـوا بِـي تُؤْمِنُـوا لِـي إِخْـوَتِي ❁ وَلِـيَ فِيهَـا مَـنْ مَعِـي فِـي الظُّلَّـةِ

[٢٠٩] وَيَــاءَ أَوْزِعْنِــي مَعًــا وَفِــي إِلَــى ❁ رَبِّــي بِفُصِّــلَتْ خِــلاَفٌ فُصِّــلاَ

---

(١)- هذا اختيارُ الشَّارح تبعًا للبنَّا في إتحافه، (٣٣٣/١)، واختارَ المهدويُّ في شرح الهداية، (١٥٨/١) أنَّ الأصل فيها الحركة، وأمَّا الإسكان فهو للتَّخفيف، ووافقه الخرَّاز في القصد النَّافع، (ص : ٣١٩)، بقوله : «والأصلُ في ياء الإضافة التَّحريك بالفتح» اهـ. وهو الذي جَنَحَ إليه مكِّيّ بن أبي طالب في الكشف، (٣٢٤/١).

(٢)- ينظر : إتحاف فضلاء البشر، البنّا، (٣٣٣/١)، بلفظه إلاَّ ما بين قوسين، فقد قال بَدَلَهُ : «غير مرفوع».

(٣)- قال أبو عليّ الفارسيّ في كتابه الحُجّة، (٢٩/٥) : «قال الفرَّاء في كتابه في التَّصريف»، ولم أقف على هذا الكتاب، لكن وقفتُ على كلامٍ للفرَّاء في كتابه معاني القرآن، (٧٥/٢-٧٦)، ذكر فيه مُجْمَل ما ذَكره عنه أبوعليّ الفارسي، ولكنَّه لم يَنسبه إلى بَني يَرْبُوع. والله أعلم.

(٤)- ينظر : حرز الأمانيّ، الشَّاطبيّ، البيت رقم : ٧٩٨، (ص : ٦٣)، ومعجم القراءات، عبد اللّطيف الخطيب، (٤٧٣/٤).

(٥)- هذا اللّفظ غير واضح في (أ)، والتّصويب من : (ب) و(ح).

أَخبر أنَّ قالونًا سكَّن من ياءات الإضافة تسع ياءات أتت ثابتات في خطِّ المصحف العُثمانيّ، فليس كالياءات الزَّوائد الآتية؛ لأنَّها محذوفة من خطِّ المصحف، وهذا من الأوجه التي يفرَّق بها بين ياءات الإضافة والياءات الزَّوائد كما سيأتي، وقد ذَكر النَّاظم في هذه الأبيات ثمَان ياءات من التِّسع:

- **فالياء الأُولى** : في ﴿وَلْيُومِنُواْ بِيَ لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ بـ(البقرة - ١٨٥).
- **والثَّانيـــة** : في ﴿وَإِن لَّمْ تُومِنُواْ لِيَ فَاعْتَزِلُونِ﴾ بـ(الدّخان - ٢٠).
- **والثَّالثـــة** : في ﴿وَبَيْنَ إِخْوَتِيَ﴾ بـ(يوسف - ١٠٠).
- **والرَّابعـــة** : في ﴿وَلِيَ فِيهَا مَـَارِبُ اُخْرِيٰ﴾ بـ(طه - ١٧).
- **والخامســة** : في ﴿وَمَن مَّعِيَ مِنَ اَلْمُومِنِينَ﴾ في الظّلّة[1] أي : في سورة (الشُّعراء - ١١٨)، وقيَّده بـ"مَنْ" احترازًا من الياء في : ﴿إِن مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ بـ(الشُّعراء - ٦٢) أيضا، فإنَّ قالونًا وورشًا اتَّفقا على إسكانها، وقيَّده أيضاً بقوله "في الظّلّة" احترازًا من الياء في : ﴿وَمَن مَّعِيَ أَوْ رَحِمَنَا﴾ بـ(الملك - ٢٩)، فإنَّهما اتَّفقا على فتحها[2].
- **والسَّادسة والسَّابعة** : في ﴿أَوْزِعْنِيَ أَنَ اَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾ بـ(النّمل - ١٩)، و(الأحقاف - ١٤)، وإليهما أشار بقوله "وياء أوزعني معا" وهذه السَّبعة لا خلاف عن قالونٍ من طريق أبي نشيطٍ في تسكينها[3].
- **والثَّامنة**[4] : فيها خلاف أشار إليه بقوله "وفي إلى ربّي بفصلت خلافٌ فصِّلا" أي : في الياء من قوله تعالى : ﴿وَلَئِن رُّجِعْتُ إِلَىٰ رَبِّيَ﴾ بسورة (فصلت - ٤٩) خلافٌ عن قالون، "فُصِّلا" أي

---

(١)- هذَا اسمٌ من أسماءَ كثيرةٍ لهذه السُّورة، قال البقاعيُّ في نظم الدُّرر في تناسب الآيات والسُّور، (١٤/١-٢) : «وكذا تسميتُها بالظُّلة إشارةٌ إلى أنَّه أعدلُ في بيانه، أو أدلُّ في جميع شأنه من المقادير التي دلَّت عليها قصَّة شُعيب عليه السلام بالمكْيَال والميزان، وأَحرق من الظُّلة لمن يُبارزه بالعصيان» اهـ.

(٢)- ينظر : تحصيل المنافع، السَّملاليّ، (ص : ٢٦٣-٢٦٤)، والقصد النَّافع، الخرَّاز، (ص : ٣٢١).

(٣)- ينظر : التَّقريب والحرش، ابن المرابط، (ص : ٢٥٩).

(٤)- في (جـ) : (والثّمانية).

: بُيِّن فرُويَ عنه الفتحُ ورُوي عنه الإسكان، والوجهان حكاهما الدَّانيّ[(١)] والشَّاطبيّ[(٢)] وغيرهما[(٣)]، وكِلاَهما صحيحٌ مقروءٌ به والمقدَّم الفتح؛ لأنَّه روايةُ الجُمهور وهو الأشهر عن قالونٍ والأقيسُ بمذهبه فيما مَاثَلَه، وخرجَ بقوله "بفصلت" الياء في قوله تعالى ﴿وَلَبِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّيٓ لَأَجِدَنَّ﴾ بـ(الكهف -٣٥) فإنّ قالونًا وورشًا اتَّفقا على إسكانها، وفُهِم من نِسبة النَّاظم التَّسكين لقالونٍ وحدَه، أنَّ ورشًا يفتحُ[(٤)] هذه الياءات الثَّمانية وهو كذلك[(٥)].

وقوله "ثابتات" حال من فاعل "أَتت"، وقوله "وليؤمنو بي" بدلٌ من قوله "تسعًا"؛ بدلٌ مفصَّل من مُجملٍ وهو محكيٌّ، وما بعده معطوفٌ عليه بالواو الظَّاهرة[(٦)] فيما فيه الواو والمقدّرة فيما لم يكن فيه واو، وجملة "فُصِّلا" نعتٌ لـ"خلاف"، و"فُصِّلا" بتشديد الصّاد من التّفصيل بمعنى التَّبيين.

ثمَّ قــــــــال :

[٢١٠] وَيَــاءَ مَحْيَــايَ وَوَرْشٌ اصْــطَفَى ❁ فِـي هِـذِهِ الفَـتْحَ وَالإِسْـكَانَ رَوَى

ذَكر في أوّل هذا البيت الياء التَّاسعة تمام ياءات الإضافة التي سكَّنها قالونٌ وهي : ياء ﴿مَحْيَآيَ﴾ بـ(الأنعام - ١٦٤) ثمَّ أَخبر أنَّ ورشًا "اصطفى" أي : اختار "في هذه" أي : في وهي ياء ﴿مَحْيَآيَ﴾ الفتحَ، ورَوَى فيها عن نافع الإسكانَ، وهذا من جُملة المَقْرَإِ الذي اتَّخذَه ورشٌ لنفْسِهِ

(١)- ينظر : التَّيسير، الدَّانيّ، (ص : ٥٧).

(٢)- ينظر : حرز الأمانيّ، الشَّاطبيّ، البيت رقم : ١٠١٧، (ص : ٨١).

(٣)- منهم : أبو الحسن بن غلبون في تذكرته، (٥٣٩/٢ - ٥٤٠).

(٤)- هذا اللّفظ غير واضح في (أ)، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٥)- ينظر : شرح الدّرر اللّوامع، المنتوري، (٧٣٢/٢)، والقصد النَّافع، الخرَّاز، (ص : ٣٢١)، وتحصيل المنافع، السَّملاليّ، (ص : ٢٦٣-٢٦٥).

(٦)- في (جـ) : (والظّاهرة) بواو زائدة.

واختارَه لمـَّا تعمَّق في النَّحو وأَحكمَه، وروى الدَّانيّ[1] بسنده عن أحمد بن[2] هلال[3] قال، قال لي إسماعيل بن عبد الله[4] قال لي أبو يعقوب الأزرق : «إنَّ ورشًا لمـَّا تعمَّق في النَّحو وأَحكمهُ، اتَّخذ لنفسه مَقرءًا يُسمَّى مقْرأَ ورشٍ، فلمّا جئتُ لأقرأَ عليه، قلتُ : "يا أبا[5] سعيد إنِّي أحبُّ أن تُقرئني مقْرأَ نافع خالصًا وتَدَعني ممَّا استحسنته لنفسك فقلَّدته مقرأَ نافع" -قال الدَّانيّ- فدلَّ هذا الخبر على أنَّ له اختيارًا يُخالف فيه نافعًا، وربمَّا بيَّنه لمن عرضَ عليه، فالفتح للياء من ذلك» اهـ.

فإن قلتَ : هذا الخبر الذي رواه الدَّانيّ يقتضي أنَّ القراءة تَثبُت بالرَّأي والاجتهاد، مع أنَّ العلماء نصُّوا على أنَّ القراءة إنمَّا تَثبُت بالنَّقل والرِّواية، ولا مجالَ للرَّأي والاجتهاد فيها؟.

قلتُ : أجاب أبُو محمّد مكّيّ ووافقه جماعةٌ[6] بأنَّ «فتح ﴿مَحْيَايَ﴾ روايةٌ عن نافع بلغت ورشًا، فأخذَ بها أو أَنَّه روايةٌ لغير نافع فاختارها ورشٌ لقوَّتها وجوازها في اللُّغة، فاختارَ ما بلغَه عمَّا رَواه لقوَّته، لا أنَّه اخترعَ من تِلقاء نفسه شيئًا لم يَروه» اهـ.

---

(١)- ينظر : القصد النَّافع، الخرّاز، (ص : ٣٢٤)، والفجر السّاطع، ابن القاضي، (٤٦/٤)، وهو من كتاب إيجاز البيان وقد سبق الكلام عليه، والقصّة المرويّة باطلةٌ كما حكم عليها الدّاني وسيبيّنه الشّارح.

(٢)- في (أ) : (بن) سقطت نقطة الباء، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٣)- هو : أبو جعفر أحمد بن عبد الله بن محمّد بن هلال الأَزديّ، (ت. ٣١٠هـ) أحدُ الأئمة القرَّاء بمصر، قرأَ على أبيه وإسماعيل بن عبد الله النَّحاس، تصدَّر للإقراء وتلا عليه أبو غانم المظفَّر بن أحمد و محمد بن أبي الأَصبغ وغيرُهما.

ينظر في ترجمته : معرفة القرّاء الكبار، الذّهبيّ، (٥٤٢/٢-٥٣٤)، وغاية النّهاية، ابن الجزريّ، (٧١/١-٧٢).

(٤)- هو : أبو الحسن إسماعيل بن عبد الله النَّحاس، (ت. ٢٨هـ) شيخ القرَّاء بمصر جوَّد القرآن على الأزرق، وتصدَّر للإقرَاء زمانًا، وقرأ عليه خلقٌ لإتقانه وتحريه، وبَصَرِه بقراءة ورشٍ، وممَّن قرأَ عليه أحمد بن عبد الله بن هلال الأزدي وغيرُه.

ينظر في ترجمته : معرفة القرّاء الكبار، الذّهبيّ، (٤٥٦/١-٤٥٧)، وغاية النّهاية، ابن الجزريّ، (١٥٠/١).

(٥)- في (أ) : (أيا) بالياء، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٦)- منهم : أبوشامة في إبراز المعاني، عند شرحه للبيت رقم : ٤١٣، (ص : ٣٤)، من قول الشّاطبي :

وَمَعَ غَيْرِ هَمْزٍ فِي ثَلاَثِينَ خُلْفُهُمْ * وَمَحْيَايَ جِئْ بِالْخُلْفِ وَالْفَتْحُ خُوِّلاَ

أعني وافَقَه على شطْرٍ من كلامه وهو أنّ «فتح ﴿مَحْيَايَ﴾ روايةٌ عن نافع بلغت ورشًا، فأخذَ بها» اهـ، بل بالغ في إثباتها حتّى قال : «وهي الرّواية الصّحيحة...تَقضي على جميع الرّوايات» اهـ. وفي هذا نظرٌ.

قلتُ : وجواب أبي محمّد مكّيّ هذا مبنيٌّ على تَسليم أنَّ فتح ياء ﴿مَحْيَآيْ﴾ لم يروه ورشٌ عن نافع، وهو خلافُ ما للعلاَّمة الشَّيخ سِيدي أحمد الشَّقانِصيّ[١] في كتابه الشُّهب، قال فيه بعدَ كلامٍ : «والحاصلُ أنَّ ورشًا -رحمه الله تعالى- قرأَ بفتح ياء ﴿مَحْيَآيْ﴾ وسكونها، ورواهما معًا عن نافع وقرأَ بهما، وبعد روايتِهِ لهما وقراءته بهما عن شيخه نافع، اختارَ الفتح لقوَّته وجَوَازه في العربيَّة، لا أنَّه اختار ما ذَكر (لما ذُكِرَ)[٢] من غير أنْ يَرويه عن شيخه نافع المذكور» اهـ.

فإن قلتَ : ما للشَّيخ الشَّقانصيّ يُنافيه الخبرُ المتقَّدم الذي رَواه الدَّانيّ، فإنّه يدلُّ على أنَّ لورش اختيارًا يخالف فيه شيخَه نافعًا، وفتحُ ياء ﴿مَحْيَآيْ﴾ منه كما تقدَّم؟.

فالجوابُ : إنَّ الحافظ الدَّانيّ قال في إيجاز البيان[٣] بعد أَنْ ذكر الخبر المذكور : «هذا الخبر باطلٌ لا شكَّ في بُطلانه لمعارضتِهِ -مع انفرادِهِ- الأخبارَ المتقدِّمة، التي لا تدخلُها علَّةٌ تُوجب المصير إلى من خالفها لكثرتها ومكان النَّاقلين لها من العدالة وصحَّة الضَّبط والتَّواتر، ولا تُعارَض بالشُّذوذ»اهـ. والحاصل أنّ الإسكان والفتح في[٤] ﴿مَحْيَآيْ﴾ ثابتان عن ورش ومقروءٌ بهما له والمُقدّم الإسكان.

● **تنبيه** : فُهِم من اقتصار النَّاظم على الياءات التِّسع المختلف فيها بين قالونٍ وورشٍ أنَّ ما سواها من ياءات الإضافة اتَّفقا على فتحه أو إسكانه وهو كذلك[٥].

فقوله في التَّرجمة "فخُذ وفاقه" أي : بمقتضى المفهُوم، وقوله "وخذْ خلافه" أي : بالمنطوق.

واعلم أنَّ الياءات التي اتَّفقا[٦] على فتحها أو إسكانها تنقسمُ باعتبار ما بعدَها إلى ستَّة

---

(١)- في (جـ) : (السّقانصي) بالسّين المهملة.

(٢)- هذا اللّفظ سقط من (أ)، وهو ثابت في : (ب) و(جـ).

(٣)- ينظر : النَّشر، ابن الجزريّ، (١٧٨/٢)، وسبق الكلام عن كتاب إيجاز البيان.

(٤)- في (ب) : (في) سقطت نقطة الفاء.

(٥)- ينظر : القصد النَّافع، الخرَّاز، (ص : ٣٢١)، وتحصيل المنافع، السَّملاليّ، (ص : ٢٦٣) .

(٦)- في (ب) : (انفقا) بالنّون.

أقسام[1]؛ لأنَّ ما بعدها إمَّا (همزُ قطع أو همزُ وصل أو غيرُهما من حروف المعجم، وهمزُ القطع إمَّا مفتوحٌ أو مضمومٌ أو مكسورٌ، وهمزُ الوصل)[2] إمَّا مصاحبٌ للاَّم أو مجرَّد عنه.

فإنْ وقع بعد ياء الإضافة همزُ[3] قطعٍ سواء كان مفتوحا نحو : ﴿إِجْعَل لِّيَ ءَايَةً﴾ (آل عمران - ٤١)، أو مضموما نحو : ﴿إِنِّيَ أُمِرْتُ﴾ (الأنعام - ١٥)، أو مكسورا نحو : ﴿يَدِيَ إِلَيْكَ﴾ (المائدة - ٣٠)، فاتَّفق قالونٌ وورشٌ على فتح ياء الإضافة في جميع القرآن إلاّ ثمَانية عشر موضعًا فاتَّفقا على إسكانها[4].

- موضعان بـ(البقرة -٣٩-١٥١) : ﴿وَأَوْفُواْ بِعَهْدِيَ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ و﴿فَاذْكُرُونِيَ أَذْكُرْكُمْ﴾.
- وموضعان بـ(الأعراف -١٤٣-١٣) : ﴿أَرِنِيَ أَنظُرِ اِلَيْكَ﴾ و﴿أَنظِرْنِيَ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾، ومثله بـ(الحجر - ٣٦) و(ص - ٧٨).
- وموضع بـ(التَّوبة - ٤٩) : ﴿وَلاَ تَفْتِنِّيَ أَلاَ فِي اِ۬لْفِتْنَةِ سَقَطُواْ﴾.
- وموضع بـ(هود - ٤٧) : ﴿وَإِلاَّ تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِيَ أَكُن مِّنَ اَ۬لْخَٰسِرِينَ﴾.
- موضع بـ(يوسف - ٣٣) : ﴿مِمَّا يَدْعُونَنِيَ إِلَيْهِ﴾.
- وموضع بـ(الكهف - ٩٢) : ﴿ءَاتُونِيَ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً﴾.

---

(١)- ينظر : المختصر البارع، ابن جُزيّ، (ص : ١٠٤)، وذكر ابنُ ناظم الطَّيِّبة في شرحه على نظم والده، (ص : ١٤٩)، جملةَ ما في القرآن من ياءات الإضافة فقال : «واعلم أنَّ جملة ما في القرآن من ياءات الإضافة سبعمائة وستَّة وتسعون، وهي في ذلك على ثلاثة أَضربٍ :

الأوَّل : ما أُجمع على إسكانه وهو الأكثر، وذلك خمس مئة وستَّة وستُّون ياء.

الثَّاني : ما أُجمع على فتحه وهو ثمَانية عشر موضعا.

الثَّالث : ما اختُلف في فتحه وإسكانه وهو مئتان واثنتا عشرةَ ياءً والكلامُ فيها في ستَّة فُصول» اهـ. بتصرُّف. قلتُ : وهذه الفصول السَّتة هي المقصودة هنا بالأقسام السّتّة عند الشّارح.

(٢)- ما جعلته بين قوسين لفظ (همز) فيه ثبت في (ج) بالتّأنيث أي : (همزة).

(٣)- في (أ) : (همر) بالراء، والتّصويب من : (ب) وأمّا في (ج) فبالتّأنيث أي : (همزة).

(٤)- ينظر : القصد النَّافع، الخرَّاز، (ص : ٣٢٤-٣٢٥).

- وموضع بـ(مريم - ٤٣) : ﴿فَاتَّبِعْنِيَ أَهْدِكَ﴾.

- وموضع بـ(القصص- ٣٤) : ﴿رِدْءاً يُصَدِّقْنِيَ إِنِّيَ﴾.

- وأربعة مواضع بـ(غافر-٢٦-٤١-٤٣-٦٠) : ﴿ذَرُونِيَ أَقْتُلْ مُوسىٰ﴾ و﴿وَتَدْعُونَنِيَ إِلَى اَلنَّارِ﴾ و﴿أَنَّمَا تَدْعُونَنِيَ إِلَيْهِ﴾ و﴿اِدْعُونِيَ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾.

- موضع بـ(الأحقاف - ١٤) : ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِيَ إِنِّي﴾.

- وموضع بـ(المنافقون - ١٠) : ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِيَ إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾.

- وإن وقع بعدها همزُ وصلٍ مصاحب للاّم نحو : ﴿رَبِّيَ اَلذِي﴾ (البقرة - ٢٥٧)، ﴿حَرَّمَ رَبِّيَ اَلْفَوَاحِشَ﴾ (الأعراف - ٣١)، ﴿مَسَّنِيَ اَلضُّرُّ﴾ (الأنبياء - ٨٢) فاتَّفقا على فتح الياء في جميع القرآن[1].

- وإن وقع بعدها همزُ وصل مجرَّد عن اللاّم[2] نحو : ﴿إِنَّ قَوْمِيَ اَتَّخَذُواْ﴾ (الفرقان - ٣٠) و﴿لِنَفْسِيَ اَذْهَبَ﴾ (طه - ٤١) و﴿فِي ذِكْرِيَ ۝٤١ اَذْهَبَا﴾ (طه - ٤١،٤٢) فاتَّفقا على فتح الياء أيضا في جميع القرآن، إلاَّ ثلاثة مواضع فاتَّفقا على إسكانها وهي : ﴿إِنِّي اِصْطَفَيْتُكَ﴾ بـ(الأعراف- ١٤٤) و﴿أَخِي ۝٢٩ اِشْدُدْ﴾ بـ(طه -٢٩-٣٠) و﴿يَالَيْتَنِي اِتَّخَذتُّ﴾ بـ(الفرقان-٢٧).

- وإن وقع بعدها غير ذلك من الحروف[3] نحو : ﴿صِرَاطِي مُسْتَقِيماً﴾ (الأنعام - ١٥٤) و﴿مَعِيَ صَبْراً﴾ (الكهف - ٧٤) و﴿إِنَّ مَعِيَ رَبِّي﴾ (الشّعراء - ٦٢) فاتَّفقا على إسكان الياء في جميع القرآن إلاّ سبعة مواضع فاتَّفقا على فتحها وهي :

- ﴿بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ﴾ بـ(البقرة - ١٢٤) و(الحجّ - ٢٤).

- ﴿وَجْهِيَ لِلهِ﴾ بـ(آل عمران - ٢٠).

- ﴿وَجْهِيَ لِلذِي فَطَرَ﴾ و﴿وَمَمَاتِيَ لِلهِ﴾ كلاهما بـ(الأنعام - ٨٠ - ١٦٤).

- ﴿وَمَالِيَ لَآ أَعْبُدُ﴾ بـ(يس - ٢٠).

---

(١)- ينظر : القصد النَّافع، الخرّاز، (ص : ٣٢٥)، والتَّقريب والحرش، ابن المرابط، (ص:٢٠٣/٢٥٩).

(٢)- ينظر : القصد النَّافع، الخرّاز، (ص : ٣٢٥)، والتَّقريب والحرش، ابن المرابط، (ص:٢٠٣/٢٥٩).

(٣)- ينظر: القصد النَّافع، الخرَّاز، (ص : ٣٢٥)، والتَّيسير، الدَّانيّ، (ص : ٥٧).

- ﴿وَلِيَ دِينِ﴾ بـ(الكافرون - ٦).

«وهذا كلُّه إذا كان قَبل الياء متحرِّكٌ، فإنْ سَكَن ما قبلها سَواء كان مدْغَمًا نحو : ﴿بِيَدَيَّ﴾ و﴿لَدَيَّ﴾، أو مُظهرًا نحو : ﴿هُدايَ﴾ و﴿يَبُشْرايَ﴾ فلا خلاف في فتحها؛ لأنَّ إسكانها يُؤدّي إلى الْتِقاء السّاكنين في الوصل، وهو ممنوعٌ إذا لم يكن الأوَّل حرف مدٍّ والثّاني مدغَما؛ ولهذا ضَعَّف بعضُ أهل العربيَّة[1] إسكان ياء ﴿مَحْيَايْ﴾ وتضعيفُه مردودٌ بأنَّ الْتِقاء[2] السَّاكنين في الوصل إذا لم يكن الأوَّل حرف مدٍّ والثَّاني مدغَماً غيرُ متَّفق على مَنْعه، إذْ من النَّحويِّين[3] منْ جَوَّزه إذا كان السَّاكنُ الأوَّلُ حرفَ مدٍّ ولينٍ والثَّاني غير مدغَم ك : ﴿مَحْيَايْ﴾ على أنَّ من قرأَ بإسكان الياء من ﴿مَحْيَايْ﴾ مدَّ الألف مدًّا مُشْبعًا وصلاً ووقفًا، فيقومُ المدُّ مقامَ الحركة فيكون السَّاكن في حكم المتحرِّك»[4].

فهذَا حُكم ياءات الإضافة لقالونٍ وورشٍ مسْتَوْفى، فما سُكِّن منها فَعلى لُغة الإسكان، وما فُتِح منها فَعلى لغة الفتح، وما سُكِّن منها في موضعٍ وفُتِح في موضع فلِلْجمع بين اللُّغتين.

---

(١)- منهم : أبو علي الفارسيّ في كتابه الحجَّة، (٣/٤٤٠)، والزَّمخشري في المفصَّل، (ص : ١٤٠)، وتبعه ابن يعيش في شرح المفصَّل، (٢/٢١٠)، (٥/١٦٥).

(٢)- في (أ) : (لتقاء) سقطت همزة الوصل، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٣)- منهم : يونس بن حبيب الضَّبِّي، كما حكاه عنه أبو جعفر النَّحاس في كتابه إعراب القرآن، (٢/١١١)، وذكره عنه غيره.

(٤)- ينظر : القصد النَّافع، الخرَّاز، (ص : ٣٢٥-٣٢٦)، بتصرُّف، ومشكل إعراب القرآن، مكِّيّ بن أبي طالب، (١/٢٧٩).

ثمَّ قـــــــــال :

﴿باب أحكـــــامِ اليـــاءات الـــــزَّوائد﴾

[٢١١] القَــوْلُ فِــي زَوَائِــدِ اليَــاءَاتِ ❁ عَلَـى الـذِي صَـحَّ عَـنِ الـرُّوَاةِ[١]

[٢١٢] لِنَــافِعٍ زَوَائِــدٌ فِــي الوَصْــلِ ❁ مِـــنْهُنَّ زَائِـــدٌ وَلاَمُ فِعْـــلِ

تكلَّم في هذا الباب على حكم الياءات الزَّوائد في مذهب نافع من روايتي قالونٍ وورشٍ، فقوله "في زوائد" جمع زَائدة، وهو مضافٌ إلى الياءات إضافةَ الصِّفة إلى الموصوف، أي : في الياءات الزَّوائد، وهي عند علماء القراءة الياءات المتطرِّفة الزَّائدة في التِّلاوة على رسم المصاحف العُثمانيَّة[٢]، ولكونها[٣] زائدة في التِّلاوة على الرَّسم عند من أَثبتها سُمِّيت زَوائد، والفرق بينها وبين ياءات الإضافة من أربعة أوجه[٤]:

- **الأوَّل** : أنَّ الياءات الزَّوائد تكون في الأسماء نحو : ﴿اَ۬لدَّاعِ﴾، ﴿اِ۬لْجَوَارِ﴾، وفي الأفعال نحو : ﴿يَوْمَ يَاتِ﴾ (هود - ١٠٥) و﴿يَسْرِ﴾، ولا تكون في الحروف، بخلافِ ياءات الإضافة فإنَّها تكون في الأسماء والأفعال والحروف كما تقدَّم.
- **الثَّاني** : أنَّ الياءات الزَّوائد محذوفةٌ من المصاحف، بخلاف ياءات الإضافة فإنَّها ثابتةٌ فيها.
- **الثَّالث** : أنَّ الياءات الزَّوائد الخلاف فيها بين القُرَّاء بالإثبات والحذف، بخلاف ياءات الإضافة فإنَّ الخلاف فيها بينهم بالإسكان والفتح.
- **الرَّابع** : أنَّ الياءات الزَّوائد تكون أَصليّة وزائدةً، فتكون لامًا للكلِمة كما سيأتي قريبا، بخلاف ياءات الإضافة فإنَّها لا تكون إلاَّ زائدةً.

---

(١)- في (ب) و(جـ) : (الرّوات) بالتّاء المفتوحة.

(٢)- ينظر : النَّشر، ابن الجزريِّ، (١٧٩/٢)، وإتحاف فضلاء البشر، البنّا، (٣٤٥/١)، وتحصيل المنافع، السَّملاليّ، (ص : ٢٦٧).

(٣)- في (أ) : (ولكوننا) بالنّون، والتّصويب من : (ب) و(جـ).

(٤)- ينظر : غيث النَّفع، الصَّفاقسيّ، (ص : ٣٦) والنَّشر، ابن الجزريّ، (١٦١/٢-١٦٢).

وقوله "على الذي صحَّ عن الرُّواة" أي : على المذهب الذي صحَّ عن النَّاقلين لقراءة نافع من روايتيْ قالونٍ وورشٍ، وقوله "لنافع زوائدٌ في الوصل" أي : لنافع ياءات يزيدُها أي : يُثبتها في الوصل، ومفهوم قوله "في الوصل" أنَّه يحذفُها في الوقف[1] وهو كذلك كما سيصرِّح به آخر الباب، وجملةُ الياءات التي يزيدُها نافعٌ في الوصل تسعةٌ وأربعون ياءً[2]، وسيُفصِّلها النَّاظم بعدُ، وقوله "منهنَّ زائدٌ ولامُ فعل" أفاد به أنَّ الياءات الزَّوائد قسمان[3] :

- **ما هو زائدٌ على أُصولِ الكلمة** نحو: ﴿وَعِيدِ﴾و﴿نَكِيرِ﴾ و﴿يَهْدِيَنِ﴾ و﴿يُوتِيَنِ﴾.
- **وما هو أصليّ واقع لامًا من الكلمة** نحو : ﴿الْجَوَارِ﴾ و﴿الدَّاعِ﴾ و﴿الْمُنَادِ﴾ و﴿يَوْمَ يَاتِ﴾ (هود - ١٠٥) و﴿نَبْغِ﴾ و﴿يَسْرِ﴾.

ومراده بـ"فعل" في قوله "ولامُ فِعْلٍ" ما تُوزن به أُصول الكلمة من مادَّة (فَعَلَ) وهي "الفاء" و"العين" و"اللاَّم"، فيدخُل فيه الاسمُ والفعلُ، وليس مُراده بـ"فِعْل" ما قابل الاسم والحرف، ونظيره ما تقدّم في قوله " القول في إبدال فاء الفعل".

وقوله "زوائد" في البيت الثَّاني يُقرأ بالتَّنوين لضرورة الوزْن، وإن كان على صيغة منتهى الجُموع. ثمَّ قـــــال :

[٢١٣] أَوَلُهُـــــنَّ وَمَـــــنِ اتَّـــــبَعَنِ ❁ وَقُـــلْ وَيَــأْتِ لاَ لَــئِنْ أَخَّــرْتَنِ

[٢١٤] وَالمُهْتَـدِ الإِسْـرَاءِ وَالكَهْـفِ وَأَنْ ❁ يَهْـــدِيَنِ بِهَـــا وَنَبْـــغِ يُـــؤْتِيَنْ[4]

[٢١٥] تُعَلِّمَــــنْ تَتَّـــبِعَنْ ءَاتَـــانِ ❁ فِـي النَّمْـلِ ذَاتُ الفَـتْحِ لِلإِسْكَانِ

[٢١٦] وَأَتُمِــــدُّونَنِ وَالجَـــوَارِ فِـــي ❁ ثُـمَّ إِلَـى الـدَّاعِ المُنَـادِي أَضِـفِ

[٢١٧] وَأَحْـــرُفٌ ثَلاَثَـــةٌ فِـــي الفَجْـــرِ ❁ أَكْـــرَمَنِ أَهَـــانَنِ وَيَسْـــــرِ

---

(١)- في (أ) : (الوقت) بالتّاء، والتّصويب من : (ب) و(ج).

(٢)- ينظر : تحصيل المنافع، السَّملاليّ، (ص : ٢٦٧)، والقصد النَّافع، الخرَّاز، (ص : ٣٢٦)، والفجر السّاطع، ابن القاضي، (٥٢/٤).

(٣)- ينظر : شرح الدّرر اللّوامع، المنتوري، (٧٤٦/٢)، والقصد النَّافع، الخرَّاز، (ص : ٣٢٧)، وعنوان الدَّليل، المرَّاكشي، (ص : ٩٣)، وفيه سمَّى الأوَّل : ياء ضمير المتكلِّم.

(٤)- اتّفقت النّسخ الثّلاث : (أ) و(ب) و(ج) على إثباتها : (يأتين)، والصّواب ما أثبتّه؛ لأنّه اللّفظ المراد في سورة الكهف.

قد علمتَ أنَّ[1] جُملةَ الياءات التي يزيدُها نافعٌ في الوصل تسعةٌ وأربعُون ياءً، وقد شَرَعَ النَّاظم من هنا في تفصيلها[2]]، فقسَّمها إلى ثلاثة أَقسام[3] :

- قسمٌ اتَّفق قالونٌ وورشٌ على زيادته أي : إثباته.
- وقسمٌ انفرد قالونٌ بزيادته.
- وقسمٌ انفرد ورشٌ بزيادته.

فأَشار في هذه الأبيات الخمسة إلى ما اتَّفق قالونٌ وورشٌ على زيادته، وهو ثمَانية عشر ياء بقوله "أوّلهنّ" أي :

- **أوَّل الزَّوائد** : الياء من : ﴿وَمَنِ اتَّبَعَنِۦ وَقُل لِّلذِينَ أُوتُواْ اُ۬لْكِتَٰبَ﴾ ب(آل عمران - ٢٠)، وقيَّده ب"قل" احترازا من : ﴿وَمَنِ اتَّبَعَنِيَ وَسُبْحَٰنَ اَ۬للَّهِ﴾ ب(يوسف - ١٠٨) فإنَّ ياءَه ثابتةٌ وصلاً ووقفًا لثُبوتها في المصحف[4].
- **ثانيهنّ** : الياء من : ﴿يَوْمَ يَاتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ اِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ ب(هود - ١٠٥)، وقيَّده ب"لا" احترازًا من : ﴿يَوْمَ يَاتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾ ب(الأنعام - ١٥٩) فإنَّ ياءَه ثابتةٌ في الحالين لذلك[5].
- **ثالثهنّ** : الياء من : ﴿لَئِنَ اَخَّرْتَنِۦ إِلَىٰ يَوْمِ اِ۬لْقِيَٰمَةِ﴾ ب(الإسراء - ٦٢)، وقيَّده ب"لئن" احترازًا

---

(١)- هذا اللّفظ سقطت منه النّون في : (ب).

(٢)- هذه آخر كلمة من النّسخة (ج)، وقد سبق الكلام عليها.

(٣)- ينظر : تحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص:٢٦٩-٢٧١)، والقصد النَّافع، الخرَّاز، (ص:٣٢٨-٣٣٠)، والمختصر البارع، ابن جُزيّ، (ص:١١٠-١١٤)، والفجر السّاطع، ابن القاضي، (٥٢/٤). وكلُّ ما هو داخلٌ تحت هذه الأقسام موجودٌ فيها.

(٤)- ينظر : مرسوم الخطّ، ابن الأنباريّ، (ص : ٤٠)، والمقنع، الدَّانيّ، (ص : ٥٢)، والبديع، الجُهنيّ، (ص : ١٤٨).

(٥)- ينظر : المقنع، الدَّانيّ، (ص : ٥٢)، ومنح الفريدة الحمصيّة، ابن عظيمة، (ص : ٤٥٩)، والمختصر البارع، ابن جُزيّ، (ص : ١١٦).

من : ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ بـ(المنافقون - ١٠) فإنَّ ياءَه ثابتةٌ في الحالين[١].

- **رابعهنّ** : الياء من : ﴿ٱلْمُهْتَدِ﴾ بـ(الإسراء - ٩٧)، في قوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَّهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ وَمَنْ يُّضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُمُۥٓ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِهِۦ﴾.

- **خامسهنّ** : الياء من : ﴿ٱلْمُهْتَدِ﴾ بـ(الكهف - ١٧)، في قوله تعالى : ﴿مَنْ يَّهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ وَمَنْ يُّضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيّاً مُّرْشِداً﴾، وأضاف ﴿ٱلْمُهْتَدِ﴾ إلى السّورتين، احترازًا من : ﴿ٱلْمُهْتَدِے﴾ بـ(الأعراف - ١٧٨) فإنَّ ياءَه ثابتةٌ في الحالين[٢].

- **سادسهنّ** : الياء من : ﴿أَنْ يَّهْدِيَنِ رَبِّے لِأَقْرَبَ مِنْ هَٰذَا رَشَداً﴾ بـ(الكهف - ٢٤) واحترز بقوله "بها" أي : الكهف من : ﴿أَنْ يَّهْدِيَنِے سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾ بـ(القصص - ٢١) فإنَّ ياءَه ثابتةٌ في الحالين[٣].

- **سابعهنّ** : الياء من : ﴿نَبْغِ﴾ في قوله تعالى : ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ بـ(الكهف - ٦٣)، وعُلم أنَّ مُراده بـ﴿نَبْغِ﴾ الذي في الكهف من عطفه على ﴿يَهْدِيَنِ﴾ الواقع بها، فخرج : ﴿مَا نَبْغِے هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا﴾ بـ(يوسف- ٦٤) فإنّ ياءَه ثابتةٌ في الحالين[٤].

- **ثامنهنّ** : الياء من : ﴿يُّوتِيَنِ خَيْراً مِّن جَنَّتِكَ﴾ بـ(الكهف - ٣٩) أيضا.

- **تاسعهنّ** : الياء من : ﴿تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْداً﴾ بـ(الكهف - ٦٥) أيضا.

- **عاشرهنّ** : الياء من : ﴿تَتَّبِعَنِۦ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِے﴾ بـ(طه -٩١) ولا نظير لهذه الثّلاثة في القرآن؛ ولهذا لم يُقيِّدها.

---

(١)- ينظر : مرسوم الخطّ، ابن الأنباريّ، (ص : ٩٦)، والمقنع، الدَّانيّ، (ص : ٥٢)، والبديع، الجُهنيّ، (ص : ١٤٨).

(٢)- ينظر : مختصر التّبيين، أبو داود، (٣/٥٨٤)، وفيه قال بعدَ أنْ ذكر أنَّها كُتِبت في جميع المصاحف بالياء «وأجمع القرَّاء أيضًا على قراءةِ ذلك بالياء وصلاً ووقفًا» اهـ.

(٣)- ينظر : مرسوم الخطّ، ابن الأنباريّ، (ص : ٦٦)، والمقنع، الدَّانيّ، (ص : ٥٢)، والبديع، الجُهنيّ، (ص : ١٤٨).

(٤)- ينظر : المقنع، الدَّانيّ، (ص : ٥٢)، البديع، الجُهنيّ، (ص : ١٤٨) .

- **حادي عشرهنّ** : الياء من ﴿ءَاتَىٰنِۦ﴾ في قوله تعالى : ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ خَيْرٌ مِّمَّآ ءَاتَىٰكُم﴾ بـ(النّمل - ٣٧)، وقيَّده بقوله "في النّمل" احترازًا من : ﴿ءَاتَىٰنِىَ ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلَنِى نَبِيًّا﴾ بـ(مريم - ٢٩) فإنَّ ياءَه ثابتة في الحالين[1].

وقوله "ذات الفتح" صفة لياء ﴿ءَاتَىٰنِۦ﴾ أي : وياء ﴿ءَاتَىٰنِۦ﴾ صاحبة الفتح يعني : المفتوحة في الوصل، ثمَّ ذَكر علَّة فتحها بقوله "للإسكان" أي : فُتحت ولم تُسكَّن كغيرها من الزَّوائد؛ لإسكانها وإسكان ما بعدها فحُرِّكت لالْتِقاء السَّاكنين وفُتِحت تخفيفاً، وإنّما حُرّكت ولم تحذف لالْتِقاء السَّاكنين؛ لأنَّ حذفها يُؤدِّي إلى سقوطها وصلاً ووقفاً، فلا يُدْرَى هل هي من الزَّوائد أو لا[2]، هذا حكمها في الوصل، وأمّا حكمها في الوقف فسينصُّ عليه النَّاظم آخر الباب.

- **ثاني عشرهنّ** : الياء من : ﴿أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ﴾ بـ(النّمل - ٣٧) ولا نظير له؛ ولهذا لم يقيِّده.

- **ثالث عشرهنّ** : الياء من : ﴿ٱلْجَوَارِ﴾ في قوله تعالى : ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ﴾ بـ(الشّورى - ٣٠)، وقيَّده بـ"في" احترازا من : ﴿ٱلْجَوَارِ﴾ بسورتي (الرّحمن - ٢٢)، و(التّكوير - ١٦) فإنّ الياء في ذلك محذوفة في الحالين[3].

- **رابع عشرهنّ** : الياء من ﴿ٱلدَّاعِ﴾ في قوله تعالى[4] : ﴿مُّهْطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِ﴾ بـ(القمر - ٨)، وقيَّده بـ"إلى" احترازا من الذي قبله وهو : ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ (القمر - ٦)، ومن : ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ﴾ بـ(البقرة - ١٨٥)، فإنّ ورشاً انفرد بزيادتهما كما سيأتي.

- **خامس عشرهنّ** : الياء من ﴿ٱلْمُنَادِ﴾ في قوله تعالى : ﴿وَٱسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ ٱلْمُنَادِ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾ بـ(ق -٤١) ولم يقيِّده؛ لأنّه لا نظير له.

---

(١)- أي : عند نافع ومن وافقه على فتح ياء الإضافة وصلاً، وأمَّا من سكّنها فإنَّه يحذفُها حال الوصل، فتنبَّه.

ينظر : التَّيسير، الدَّانيّ، (ص : ٥٨)، ومرسوم الخطّ، ابن الأنباريّ، (ص : ٥٠).

(٢)- ينظر: القصد النَّافع، الخرَّاز، (ص : ٣٢٩-٣٣٠)، وتحصيل المنافع، السّملالي، (ص : ٢٧٠).

(٣)- ينظر مرسوم الخطّ، ابن الأنباريّ، (ص : ١٠٣/٩١) ومختصر التّبيين، أبوداود، (١٠٩٣/٤)، والمقنع، الدَّانيّ، (ص : ٤٠).

(٤)- في (ب) : (نعالى) بالنّون.

- **سادس عشرهنّ وسابع عشرهنّ وثامن عشرهنّ** : الياء من : ﴿رَبِّىَ أَكْرَمَنِ﴾ و﴿فَيَقُولُ رَبِّىَ أَهَٰنَنِ﴾ و﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ الثّلاثة بسورة (الفجر-١٦- ١٨-٤) وإليها أشار بقوله "وأحرف ثلاثة في الفجر" البيت، وقوله "في الفجر" تمّم به البيت ولم يُرِد به الاحتراز، إذْ لا نظير لهذه الثّلاثة في القرآن.

وقوله "تُعلّمَنْ تتّبعنْ" (يُقرأ بإسكان)[1] النُّون فيهما للوزن، وقوله "أضِفْ" فعل أمر مبنيّ على السّكون، وكَسَرَ فاءَهُ للقافية.

ثـمّ قــــــال :

[٢١٨] وَزَادَ قــــالُونُ لَـــهُ إِنْ تَــــرَنِ ❁ وَاتَّبِعُــونِ أَهْــدِكُمْ فِــي المُــؤْمِنِ

لـمّا فرغ من ذكر ما اتَّفق[2] قالونٌ وورشٌ على زيادته من الياءات وهو القسم الأوَّل، شرع في ذكر ما انفرد قالونٌ بزيادته دون ورش وهو القسم الثَّاني، فأخبر أنّ قالوناً زاد "له" أي : لنافع أي : عنه ياءَيْن اثنين[3] :

- **الأُولى** : الياء من : ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ﴾ بـ(الكهف - ٣٨) ولم يقيّد ﴿إِن تَرَنِ﴾؛ لأنّه لا نظير له.

- **الثَّانية** : الياء من : ﴿اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾ بسورة (المؤمن - ٣٨) وهي سورة غافر، وقيّد ﴿اتَّبِعُونِ﴾ بـ﴿أَهْدِكُمْ﴾ احترازًا من : ﴿فَاتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ بـ(آل عمران - ٣١)، ومن : ﴿فَاتَّبِعُونِى وَأَطِيعُوٓا۟ أَمْرِى﴾ بـ(طه - ٨٩)، ومن : ﴿وَاتَّبِعُونِ هَٰذَا صِرَٰطٌ

(١)- هذا اللّفظ غير واضح في : (أ)، والتّصويب من : (ب).

(٢)- في (ب) : (انفق) بالنّون.

(٣)- ينظر : القصيدة الحصريَّة، أبو الحسن الحُصريّ، البيت رقم : ٢٠٣، (ص : ١٤١)، والمختصر البارع، ابن جُزيّ، (ص : ١١٤).

مُّسْتَقِيمٌ﴾ بـ(الزّخرف -٦١)، فإنّ الياء في الأوّلين ثابتة وصلاً ووقفاً[١]، وفي الأخير محذوفة في الحالين[٢].

وقوله "في المؤمن" تمّم به البيت، ولم يرد به التّقييد لحصوله بـ"أهدكم".

ثمَّ قـــــال :

[٢١٩] وَوَرْشٌ الــــدَّاعِ مَعًــــا دَعَـــانِ ❁ وَتَسْــــأَلَنِّ مَـــا فَخُـــذْ بَيَـــانِ

[٢٢٠] ثُــــمَّ دُعَـــاءِ رَبَّنَـــا وَعِيـــدِ ❁ وَاثْنَــيْنِ فِــي قَــافٍ بِــلاَ مَزِيــدِ

[٢٢١] وَأَرْبَعًـــا نَكِيــــرِ ثُــــمَّ البَـــادِ ❁ تُــــرْدِينِ وَالــــتَّلاَقِ وَالتَّنَــــادِ

[٢٢٢] وَأَنْ يُكَـــذِّبُونِ قَـــالَ يُنْقِـــذُونْ ❁ وَتَرْجُمُــــونِ بَعْـــدَهُ فَــــاعْتَزِلُونْ

[٢٢٣] وَمَـــعْ نَـــذِيرِ كَالْـــجَوَابِ نُـــذِرِ ❁ فِـي سِـتَّةٍ قَـدْ أَشْـرَقَتْ فِـي القَمَـرِ

[٢٢٤] وَالْـوَادِ فِـي الفَجْـرِ وَفِـي التَّنَـادِ ❁ مَـعَ الـتَّلاَقِ خُلْـفُ عِيسَـى بَـادِ

لمّا ذكر ما اتّفق قالونٌ وورشٌ على زيادته، وما انفرد قالونٌ بزيادته من الياءات، وهمَا القسم الأوّل والثّاني، شرع في ذكر القسم الثّالث وهو ما انفرد ورشٌ بزيادته دون قالون، وهو تسعة وعشرون[٣] ياءً، وهي التي ذكرها في الأبيات السّتّة، فقوله "وورش" معطوف على "قالون" في البيت السّابق أي : وزاد ورشٌ عن نافع الياءَ من[٤] :

- ﴿ٱلدَّاعِ﴾ بـ(البقرة - ١٨٥)، ومن : ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ بـ(القمر - ٦)، ولذلك قال "معًا" أي : في الموضعين، وهذان هما الياء **الأُولى والثّانية** من التّسعة والعشرين.

---

(١)- ينظر : المقنع، الدّانيّ، (ص : ٥٢)، مرسوم الخطّ، ابن الأنباريّ، (ص : ٢١، ٥٢)، والبديع، الجُهنيّ، (ص : ١٤٧).

(٢)- ينظر : مرسوم الخطّ، ابن الأنباريّ، (ص : ٨٣)، والبديع، الجُهنيّ، (ص : ١٥٢)، والمقنع، الدّانيّ، (ص : ٤٠).

(٣)- في (أ) : (وعشررن) بالرّاء قبل النّون، والتّصويب من : (ب).

(٤)- ينظر: المختصر البارع، ابن جُزيّ، (ص : ١١٢-١١٤)، ومنح الفريدة الحمصيّة، ابن عظيمة، (ص : ٤٥٤-٤٥٥).

- **الثَّالثة منها** : الياء من : ﴿إِذَا دَعَانِۖ فَلۡيَسۡتَجِيبُواْ لِي﴾ ب(البقرة - ١٨٥).

- **الرَّابعة** : الياء من : ﴿فَلَا تَسۡـَٔلۡنِ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۖ﴾ ب(هود - ٤٦)، وقيَّده ب"ما"، احترازًا من : ﴿فَلَا تَسۡـَٔلۡنِي عَن شَيۡءٍ﴾ ب(الكهف - ٦٩) فإنّ ياءه ثابتةٌ وصلاً ووقفاً[1].

- **الخامسة** : الياء من : ﴿وَتَقَبَّلۡ دُعَآءِ ۝٤٠ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لِي﴾ ب(إبراهيم -٤٢ -٤٣)، وقيَّده ب"ربنا"، احترازًا من : ﴿فَلَمۡ يَزِدۡهُمۡ دُعَآءِيٓ إِلَّا فِرَارٗا﴾ ب(نوح - ٦) فإنّ ياءه ثابتةٌ في الحالين[2].

- **السَّادسة** : الياء من : ﴿وَخَافَ وَعِيدِ﴾ ب(إبراهيم -١٧) أيضا.

- **السَّابعة والثَّامنة** : الياء من : ﴿فَحَقَّ وَعِيدِ﴾ و﴿مَن يَخَافُ وَعِيدِ﴾ كلاهما ب(ق-١٤-٤٥)، وإليهما أشار بقوله "واثنين في قاف" أي : واثنين في سورة ق من لفظ ﴿وَعِيدِ﴾ أيضا، وقوله "بلا مزيد" أي : بلا زيادة على هذه الألفاظ الثّلاثة، إذْ ليس في القرآن من لفظ ﴿وَعِيدِ﴾ غيرها.

- **التَّاسعة إلى الثَّانية عشر** : الياء من ﴿نَكِيرِ﴾ ب(الحجّ - ٤٢) و(سبأ - ٤٥) و(فاطر - ٢٦) و(الملك-١٩)، وإليها أشار بقوله "وأربعا نكير" أي : و﴿نَكِيرِ﴾ أربعة مواضع.

- **الثَّالثة عشر** : الياء من : ﴿ٱلۡبَادِۚ﴾ في قوله تعالى : ﴿سَوَآءً ٱلۡعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلۡبَادِۚ﴾ ب(الحجّ - ٢٣).

- **الرَّابعة عشر** : الياء من : ﴿كِدتَّ لَتُرۡدِينِ ۝٥٦ وَلَوۡلَا﴾ ب(الصّافات -٥٦-٥٧).

- **الخامسة عشر** : الياء من : ﴿يَوۡمَ ٱلتَّلَاقِ ۝١٤ يَوۡمَ هُم﴾ ب(غافر- ١٤-١٥).

- **السَّادسة عشر** : الياء من : ﴿يَوۡمَ ٱلتَّنَادِ ۝٣٢ يَوۡمَ تُوَلُّونَ مُدۡبِرِينَ﴾ ب(غافر- ٣٢-٣٣) أيضا.

---

(١)- ينظر : مرسوم الخطّ، ابن الأنباريّ، (ص : ٤٩)، والمقنع، الدَّانيّ، (ص : ٥٢)، والبديع، الجُهنيّ، (ص : ١٤٨).

(٢)- لأنهَّا ياء إضافة لذَا اختلف القُرَّاء فيها بين الفتح والإسكان فقرأها نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو جعفر بالفتح، والباقون بالإسكان. ينظر : القراءات العشر المتواترة، كريم راجح، (ص : ٥٧٠)، ومعجم القراءات، عبد اللطيف الخطيب، (١٠/١٠٠).

- **السَّابعة عشر** : الياء من : ﴿إِنِّىَ أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ ۝ قَالَ سَنَشُدُّ﴾ بـ(القَصَص - ٣٤-٣٥)، وقيَّده بـ"قال" احترازًا من : ﴿إِنِّىَ أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ ۝ وَيَضِيقُ صَدْرِى﴾ بـ(الشُّعراء -١١-١٢) فإنّ ياءه محذوفةٌ في الحالين(١).

- **الثَّامنية عشر** : الياء من : ﴿وَلَا يُنقِذُونِ ۝ إِنِّىَ إِذًا﴾ بـ(يس -٢٢-٢٣).

- **التَّاسعة عشر والعشرون** : الياء من : ﴿تَرْجُمُونِ﴾ ومن : ﴿فَاعْتَزِلُونِ﴾ في قوله تعالى : ﴿وَإِنِّى عُذْتُ بِرَبِّى وَرَبِّكُمْ أَن تَرْجُمُونِ ۝ وَإِن لَّمْ تُؤْمِنُواْ لِى فَاعْتَزِلُونِ﴾ بـ(الدّخان-١٩-٢٠).

- **الحادية والعشرون** : الياء من : ﴿وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ﴾ بـ(سبأ - ١٣).

- **الثَّانية والعشرون** : الياء من : ﴿فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ﴾ بـ(الملك - ١٨)، وإلى هذين أشار بقوله "ومعْ نذيري كالجواب"، وفيه تقديم وتأخير والأصل "وكالجواب مع نذير"، فقوله "كالجواب" معطوف على ما قبله بالواو.

- **الثَّالثة والعشرون إلى الثَّامنة والعشرين** : الياء من : ﴿نُذُرِ﴾ في قوله تعالى : ﴿عَذَابِى وَنُذُرِ﴾ في ستّة مواضع بسورة (القمر - ١٦- ١٨- ٢١- ٣٠- ٣٧- ٣٩)، فقوله "قد أشرقت في القمر" أي : ظهرت واستبانت في سورة القمر، وعبّر بـ"أشرقت" مناسبة للقمر(٢).

- **التَّاسعة والعشرون** : الياء من : ﴿الْوَادِ﴾ بـ(الفجر- ٩)، وقيَّده بقوله "في الفجر"، احترازًا من غيره نحو : ﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾ (النّازعات - ١٦) فإنّ ياءه محذوفة في الحالين(٣).

وهذا آخرُ الياءات التي انفرد ورشٌ بزيادتها، وحذفها كلّها قالونٌ إلاّ أنّه اختُلف عنه في حذف الياء من : ﴿التَّنَادِ﴾ و﴿التَّلَاقِ﴾ بـ(غافر- ١٤-٣٢) وفي إثباتها كما ذكره الدَّانيّ في

(١)- ينظر : مرسوم الخط، ابن الأنباريّ، (ص : ٦٢)، والمقنع، الدَّانيّ، (ص : ٣٩)، والبديع، الجُهنيّ، (ص : ١٥١).

(٢)- ينظر : القصد النَّافع، الخرَّاز، (ص : ٣٣٢)، وتحصيل المنافع، السَّملاليّ، (ص : ٢٧٦).

(٣)- ينظر : مرسوم الخط، ابن الأنباريّ، (ص : ١٠٣)، والمقنع، الدَّانيّ، (ص : ٤٠-٤١)، والبديع الجُهنيّ، (ص : ١٥٣)، ورد لفظ ﴿الْوَادِ﴾ في سور طه، والقصص والنازعات والفجر، والياء محذوفة في الرَّسم للجميع، وأمّا في القراءة ففيها خلاف ليس هذا محلّ بسطه.

التّيسير[1] والمفردة[2]، وتبعه الشّاطبيّ[3] وكثيرون منهم النَّاظم، ولذا قال "وفي التّنادي مع التّلاق خُلف عيسى" أي : قالون، "بادي" أي : ظاهرٌ مشهورٌ، لكنْ ضعَّف المحقّقُ ابن الجزريّ في النّشر[4] إثبات الياء في الكلمتين لقالون وأَطال في بيان ذلك، والمقروء به عندنا الحذف فقط في الكلمتين، ولو حذف النَّاظم هذا الخلاف وذكر بدله الخلاف في ﴿ٱلدَّاعِ﴾ و﴿دَعَانِ﴾ من قوله تعالى : ﴿اجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ ب(البقرة - ١٨٥) لكان أحسن؛ وذلك لأنّه اختُلف عن قالون في حذف يائهما وإثباتها وصلاً، فقطع له الأكثرون بالحذف، وقطع له غيرهم بالإثبات، والوجهان صحيحان[5] مقروءٌ بهما عندنا، والحذف هو المقدّم في الأداء، ولو نظَمَ هذا الخلافَ بدلَ الخلاف الذي ذكره لقـــال :

وَالـوَادِ فِي الفَجْـرِ وَعَـنْ عِيسَـى أَتَـى * فِي الدَّاعِ مَعْ دَعَانِ خُلْفٌ ثَبَتا

ثمّ قــــــال :

[٢٢٥] فَهَـــذِهِ فَـــإِنْ وَصَـــلْتَ زِدْتَهَـــا * لَفْظًـــا وَوَقْفًـــا لَهُمَـــا حَـــذَفْتَهَا

[٢٢٦] لَكِنَّـــهُ وَقَـــفَ فِـــي ءَاتَـــانِ * قَـــالُونُ بِالإِثْبَـــاتِ وَالإِسْـــكَانِ

تكلّم في هذين البيتين على حكم الياءات الزّوائد في الوصل وفي الوقف[6] فقال :

---

(١)- ينظر : التّيسير، الدَّانيّ، (ص : ١٥٦).

(٢)- ينظر : المفردات السَّبع، الدَّانيّ، (ص : ١٠٠).

(٣)- ينظر : عقيلة أتراب القصائد، الشَّاطبيّ، البيت رقم : ١٨١، (ص : ١٩).

(٤)- ينظر : النَّشر، ابن الجزريّ، (١٩٠/٢-١٩١).

(٥)- ينظر : النَّشر، ابن الجزريّ، (١٨٣/٢)، وفيه قال : «والوجهان صحيحان عن قالون إلاَّ أنَّ الحذف أكثر وأَشهر» اهـ، والتّيسير، الدَّانيّ، (ص : ٦٠)، والكفاية الكبرى، القلانسيّ، (ص : ٢١١)، والإرشاد، القلانسيّ، (ص : ١٦١)، وغاية الاختصار، أبو العلاء العطّار، (٣٦٤/١-٣٦٨)، ومنح الفريدة الحمصيّة، ابن عظيمة، (ص : ٤٥٤)، وجزم بالحذف.

(٦)- ينظر: المختصر البارع، ابن جُزيّ، (ص:١١٥).

"فهذه" أي : التّسعة والأربعون ياءً المتقدِّمة، فإنْ وَصلْتها ما هي فيه بما بعدها، زدتّها لقالون وورشٌ على ما تقدَّم، "ووقفاً لهما حذفتها" أي : وحذفْتَها في الوقفِ لهما، وما عداها من المحذُوفات من الرَّسم يحذف وصلاً ووقفًا على مقتضى الرَّسم نحو : ﴿فَارْهَبُونِ﴾، ﴿فَاتَّقُونِ﴾، ﴿يُوتِ اِللَّهُ﴾ (النّساء - ١٤٥) وشبهها، وقوله "لكنّه وقف في ءاتان" البيت، استِدراكٌ على قوله "ووقفا لهما حذفتَها"، أَفاد به أنَّ لقالون في ﴿ءَاتِيٰنِ ےَ اُ۬للَّهُ﴾ بـ(النَّمل - ٣٧) وجهًا آخر في الوقف وهو إِثبات الياء السَّاكنة، فيتحصَّل لقالون في ﴿ءَاتِيٰنِ ےَ اُ۬للَّهُ﴾ (النّمل - ٣٧) وجهان في الوقف وهما[1] :

- **حذف الياء** : ويُؤخذ من عموم قوله "ووقفا لهما حذفتَها".
- **وإثباتُها ساكنةً** : ويُؤخذ من البيت الثَّاني.

هذا على أنَّ المراد بقوله "بالإثبات[2] والإسكان"، إثباتُ الياء وإسكانُها، ويُحْتمل أنَّ مُراده "بالإثبات" إثبات الياء، وبـ"الإسكان" النُّون، فتكونُ الواو في قوله "بالإثبات والإسكان" بمعنى "أو"، ويُستفاد منه الوجهان المتقدِّمان، وقد نصَّ عليهما الدَّانيّ في التَّيسير[3]، وذكرهما الشَّاطبيُّ[4]، وكلاَهما مقروءٌ به، والإثبات مقدَّمٌ في الأَداء.

فوجه إثبات ما أُثبتَ من الياءات في الوصل مراعاةُ الأَصل، ووجه الحذْف في الوقف مراعاةُ الرَّسم، فتحصَّل[5] بذلك موافقةُ الأَصل والرَّسم، وخصَّ الوقف بالحذْف؛ لأنَّ الحذفَ تغييرٌ، والوقفَ محلُّ التَّغيير، ووجه حذْف ما حُذِفَ منها وصلاً ووقفًا، مراعاةُ الرَّسم فيهما والاكتفاء بالكسرة عن الياء في الوصل، وحَمْل الوقف على الوصل. ووجه إثبات قالون[6] ياء ﴿ءَاتِيٰنِ ےَ﴾ في الوقف حمْلُ

---

(١)- ينظر : القصد النَّافع، الخرَّاز، (ص : ٣٣٣)، وتحصيل المنافع، السَّملاليّ، (ص : ٢٧٨-٢٧٩)، والتَّقريب والحرش، ابن المرابط، (ص : ٢٥٨)، ورجَّح جواز الوجهين الأسقاطيّ في كتابه أجوبة المسائل المشْكلاَت في علم القراءات، (ص : ٧٣-٧٥).

(٢)- في (أ) : (الإتبات) آخره بالتّاء، والتّصويب من : (ب).

(٣)- ينظر : التَّيسير، الدَّانيّ، (ص : ١٣٨).

(٤)- ينظر : حرز الأمانيّ، الشَّاطبيّ، بيت رقم : ٤٠٩، (ص : ٣٣).

(٥)- في (ب) : (فنحصل) بالنّون.

(٦)- في (ب) : (قالو) سقطت النّون.

الوقف على الوصل، ووجه تخصيصه الإثباتَ بهذا اللّفظ أنَّ ياءَه متحرِّكة في الوصل دون غيرها من الزَّوائد، والأصل في الياء المتحرّكة أن يوقف عليها بالإثبات نحو : ﴿يَتَّبِعُونَ ٱلدَّاعِيَ﴾ (طه - ١٠٥) وشبهه، والضّميرُ في قوله "لكنّه" ضميرُ الشَّأن (١). ثمَّ قـــــال :

(١)- ينظر : الكشف، مكّيّ بن أبي طالب، (٣٣٣/١)، والقصد النَّافع، الخزّاز، (ص : ٣٣٤)، وتحصيل المنافع، السَّملاليّ، (ص : ٢٧٨-٢٧٩).

﴿بابُ فـــرش الحـُـــــروف﴾

[٢٢٧] القَـوْلُ فِـي فَـرْشِ حُـرُوفٍ مُفْـرَدَهْ * وَفَّيْـتُ مَـا قَـدَّمْتُ فِيـهِ مِـنْ عِـدَهْ

قد قدَّمنا عند قول النَّاظم "فجئت منه بالذي يطَّرِد" البيت، أنّ النَّاظم جعل تأْليفَه على قسمين، تبعًا لمن تقدَّمه من المؤلِّفين في علم القراءة؛ قسمٌ ذكر فيه الأحكام المطَّردة، وقسمٌ ذَكر فيه الأحكام المنفردَة، وذكرنا هناك أنَّ الحُكم المطَّرد هو الحُكم الكليّ الجاري في كلّ ما تحقَّق فيه شرط ذلك الحُكم، كالمدّ والقصر والإظهار والإدغام والفتح والإمالة ونحو ذلك، ويسمُّون هذا القسم بالأُصول، والحكمُ المنفردُ هو غير المطَّرد، وهو ما يُذكر في السُّور من كيفيّة قراءة كلِّ كلمةٍ قرآنيَّة مختلفٍ فيها بين القرَّاء، مع عَزْو كلِّ قراءةٍ إلى صاحبها كتسْكِين راء ﴿قُرْبَةٌ﴾ في (التّوبة - ١٠٠) لقالون وضمِّها لورش ونحو ذلك، ويُسمُّون هذا القسم بفرش الحرُوف، وسمَّاه بعضُهم بالفُروع مقابلةً للأُصول[١].

والنَّاظم لـمّا فرغَ من بيان القسم الأَوَّل، شرعَ في بيان القسم الثَّاني، فترَجم له بهذا البيت، فقوله "في فرش حروف" **الفرْشُ** : مصدر فرش[٢] الشَّيءَ إذا نَشرَه وبَسَطَه[٣]، وأرادَ بالحرُوف الكلمات القرآنيَّة المختَلف فيها بين القُرَّاء، أي : في بَسْط وبيان كلمات قرآنيَّة مختلفٍ فيها، وقوله "مفردَهْ" صفة لحروف، ومعنى كونها مفردةً، أنَّ كلاًّ منها له حكم يخصُّه، بحيث لا تُجمع في حكْمٍ كلِّي كالأُصول المتقدِّمة.

وقوله "وفَّيت" بتشديد الفاء، أي : أَنجزت وأَتمَمْتُ ما قدَّمتُه فيه، أي : في الفرش من "عِدَة" أي : وَعْد، وهذا الوَعد الذي وَفَّى به هنا هو الذي ذكره في أوَّل النَّظم بقوله :

فَجِئْـــتُ مِنْـــهُ بِالـــذِي يطَّـــرِد * ثُمَّ فَرَشْـــتُ بَعْـــدُ مَـــا يَنْفَـــرِدُ

---

(١)- ينظر : إبراز المعاني، أبو شامة، (٢٧٨/٢)، و(ص : ١١٧) من هذا البحث.

(٢)- في (ب) : (قرش) بالقاف.

(٣)- ينظر : معجم مقاييس اللُّغة، ابن فارس، (٣٤٦/٢)، وتهذيب اللُّغة، الأزهريّ، (٣٤٥/١١).

والله أعلم. ثمّ قـــــال :

[٢٢٨] قَــرَأَ وَهْــوَ وَهْــيَ بِالإِسْــكَانِ ❁ قَـالُونُ حَيْـثُ جَـاءَ فِـي القُـرْآنِ

[٢٢٩] وَمِثْــلُ ذَاكَ فَهْــوَ فَهْـيَ لَهْـوَ ❁ وَلَهْـيَ أَيْضًـا مِثْلُـهُ ثُـمَّ هْـوَ

يعني : أنَّ هاء ﴿هُوَ﴾ ضمير المذكَّر المنفصل المرفوع، وهاء ﴿هِيَ﴾ ضمير المؤَنَّث المنفصل المرفوع، قرأهما قالونٌ بالإسكان في جميع القرآن، إذا كان قبلهما واوٌ أو فاءٌ أو لامٌ زائدة نحو : ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (البقرة - ٢٨)، ﴿وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ﴾ (هود - ٤٢)، ﴿فَهُوَ وَلِيُّهُمُ ٱلْيَوْمَ﴾ (النّحل - ٦٣)، ﴿فَهِيَ خَاوِيَةٌ﴾ (الحج - ٤٣)، ﴿لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّٰبِرِينَ﴾ (النّحل - ١٢٦)، ﴿لَهِيَ ٱلْحَيَوَانُ﴾ (العنكبوت - ٦٤)، وقولنا زائدة احتزازًا عن اللاَّم في نحو : ﴿لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ﴾ (لقمان - ٥)، و﴿إِلاَّ لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ (الأنعام - ٣٣)، فإنّ اللاَّم في ذلك أصليَّة، والهاء ساكنةٌ للجميع؛ لأنَّها ليست هاء ﴿هُوَ﴾ الضّمير[1]، وقوله "مثله ثمَّ هْو"، أي : مثل ما تقدَّم في الإسكان لفظ ﴿هُوَ﴾ الواقع بعد ﴿ثُمَّ﴾ في قوله تعالى : ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ﴾ (القصص - ٦١)، فقرأه قالونٌ بالإسكان أيضا، ولا نظيرَ له في القرآن، وفُهم من نسبة الإسكان إلى قالونٍ وحده أنَّ ورشا لا يسكِّن، بل يَقرأُ جميع ذلك على الأَصل، وهو ضمُّ الهاء من ﴿هُوَ﴾، وكسْرها من ﴿هِيَ﴾، وهو كذلك[2]

فوجهُ إسكان هاء ﴿هُوَ﴾ و﴿هِيَ﴾ بعد الواو والفاء واللاَّم التَّخفيف[3]؛ لأنَّ هذه الأَحرف لمّا لم تستقِلَّ بنفسها نُزِّلت منزلة الجُزء ممَّا اتَّصلت به، فصار لفظ ﴿هُوَ﴾ معها كـ "عَضُدٌ" ولفظ ﴿هِيَ﴾ معها كـ "كتِفٌ"، والعرب يخفِّفون نحو : "عضْد" و"كتْف" بإسكان وسطها، فَحُمل لفظ ﴿هُوَ﴾ و﴿هِيَ﴾ بعد الأحرف المذكورة على "عضْد" و"كتْف"، فسُكِّنت هاؤُهما تخفيفًا، وهي لغةُ

---

(١)- لذلك تُقرأ بإسكان الهاء لجميع القُرَّاء فتنبَّه للضَّابط المذكور.

(٢)- ينظر : منح الفريدة الحمصيَّة، ابن عظيمة، (ص : ٤٤٠)، والقصد النَّافع، الخرَّاز، (ص : ٣٣٦).

(٣)- قال الفــرَّاء في معاني القرآن، (١٢٥/٣) : «وهو مثلُ قولك : الرُّسْل، الكُتْب، في لغة تميم وبكر بالتَّخفيف» اهـ.

أهل نجدٍ[1]، ووجهُ إسكان ﴿ثُم هْوَ﴾ حملُ ﴿ثُمَّ﴾ على "الواو" و "الفاء" بجامع العطف والتَّشريك في الإعراب والمعنىَ، ووجْه ضمِّ هاء ﴿هُوَ﴾ وكسر هاء ﴿هِيَ﴾ بعد الأحرف المذكورة أنَّهما الأَصلُ؛ بدليل إجماعهم على الضَّمِّ والكسر إذا لم يكن قبل ﴿هُوَ﴾ و﴿هِيَ﴾ أحد الأحرف المذكورة، وهي لغة أهل الحجاز[2].

وقوله "حيث جاء" الضّمير المستتر في "جاء" يعود على ما ذكر من لفظ "وهو وهي"، وكذا اسم الإشارة في قوله "ومثل ذاك".

ثمَّ قـــــــــال :

[٢٣٠] وَفِــي بُيُــوتٍ وَالبُيُــوتِ البَــاءَ ❁ قَرَأَهَــا بِالكَسْــرِ حَيْــثُ جَــاءَ

أخبر أنَّ قالوناً قرأ الباء في : ﴿بُيُوتٍ﴾ و﴿ٱلْبُيُوتَ﴾ بالكسر، حيث جاء ووقع ذلك في القرءآن[3]، وأراد بـ﴿بُيُوتٍ﴾ المجرّد من لام التَّعريف، وبـ﴿ٱلْبُيُوتَ﴾ المعرَّف بها، فيدخل في المجرَّد منها النَّكرة منصوبة وغير منصوبة نحو : ﴿فَإِذَا دَخَلْتُم بُيُوتاً﴾ (النّور - ٥٩)، ﴿فِي بُيُوتٍ اَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ﴾ (النّور - ٣٦)، ويدخل فيها أيضا المعرَّف بالإضافة نحو : ﴿بُيُوتَ ٱلنَّبِيٓءِ﴾ (الأحزاب - ٥٣) و﴿بُيُوتِكُمْ﴾ و﴿بُيُوتِهِنَّ﴾، ويدخل في المعرَّف باللاّم نحو : ﴿وَاتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِنَ اَبْوَابِهَا﴾ (البقرة - ١٨٨)، ويحتمل أنَّه أراد بـ﴿بُيُوتٍ﴾ النَّكرة فقط، وبـ﴿ٱلْبُيُوتَ﴾ مطلق المعرفة، فيدخل فيه المعرَّف باللاَّم والمضاف. وقوله "قرأها" الضّمير المستتر فيه يعود على قالون الواقع في البيت الذي بعد التَّرجمة، والضّمير البارزُ يعودُ على الباء، وفُهم من نِسبة الكسر إلى قالونٍ وحده أنّ ورشًا لا يكسِرُ الباء في ذلك بل يضمُّها وهو كذلك[4].

---

(١)- قال ابن عقيل في المساعد، (١٠٠/١) : «التَّسكين فيها لغة أهل نجد، والتَّثقيل فيها لغة الحجاز» اهـ.

(٢)- ينظر : الكشف، مكّيّ بن أبي طالب، (٢٣٤/١ - ٢٣٥)، وشرح الهداية، المهدويّ، (١٥٧/١ - ١٥٨)، وإتحاف فضلاء البشر، البنّا، (٣٨٤/١).

(٣)- ينظر : منح الفريدة الحمصيَّة، ابن عظيمة، (ص : ٤٤٤).

(٤)- ينظر : المختصر البارع، ابن جُزيّ، (ص : ١٤٩)، والقصد النَّافع، الخزَّاز، (ص : ٣٣٧)، وتحصيل المنافع، السَّملاليّ، (ص : ٢٨٣).

فوجه ضمِّ الباء لورش أنَّه الأصل؛ لأنَّ ﴿ٱلْبُيُوتَ﴾ جمع "بَيْت" على وزن "فَعْل"، والأصلُ في الاسم الذي على وزن "فَعْل" أن يُجمع على "فُعُول" بضمّ الفاء كـ : "قَلْب" : "قُلُوب"، و"حرف" : "حروف"، ووجه كسرها لقالون أنَّ الخُروج من الضَّمِّ إلى الياء ثقيلٌ فخُفِّف بكسر أوّله؛ لأنَّ الكسرة مع الياء أخفُّ من الضَّمَّة معها، وهي لغةٌ معروفةٌ[1] خلافًا لمن نفاها[2]، وخلافًا لمن قال : الكسر رديء[3].

فإن قيل : كسر الباء في ذلك يلزم عليه الخروج من كسر إلى ضمّ، وهو ثقيلٌ أيضا.

فالجواب : أنَّ كسرة الباء عارضة، ولا يُستثقلُ في العارض ما يستثقلُ في اللاَّزم، وخصَّ قالونٌ ﴿بُيُوتاً﴾ و﴿ٱلْبُيُوتَ﴾ بالكسر دون ﴿ٱلْعُيُونِ﴾ و﴿عُيُونٍ﴾ و﴿ٱلْغُيُوبِ﴾ و﴿جُيُوبِهِنَّ﴾ و﴿لِتَكُونُواْ شُيُوخاً﴾ (غافر - ٦٧)، لكثرة دوْرهمَا في القرآن دون غيرهما فخُفِّفَا لذلك[4] .

وقوله "حيث جاء" الضّمير المستتر في "جاء" يعودُ على ما ذكر من لفظ "بيوت والبيوت"، ولك أن تَقرأه "حيث جاء" بألف بعد الهمزة على أنَّها ألف الاثنين تعودُ على "بيوت والبيوت".

ثمَّ قـــــال :

[٢٣٠] وَاخْـتَلَسَ العَـيْنَ لَـدَى نِعِمَّـا ❁ وَفِـي النِّسَـاءِ لاَ تَعَـدُّوا ثَمَّـا

[٢٣١] وَهَـا يَهَـدِّي ثُـمَّ خَـا يَخَصِّـمُونْ ❁ إِذْ أَصْلُ مَا اخْتُلِسَ فِي الكُلِّ السُّكُونْ

---

(١)- ينظر : فتح الوصيد، السَّخاوي، (٦٩٨/٣)، والكشف، مكّيّ بن أبي طالب، (٢٨٥/١).

(٢)- هو : أبو حاتم سهْل بن محمّد السّجستاني، (ت. ٢٤٨ هـ)، كما نقله عنه مكّيّ في الكشف، (٢٨٥/١).

(٣)- وهو : أبو جعفر النَّحاس كما في كتابه إعراب القرآن، (٢٩١/١).

(٤)- ينظر : شرح الهداية، المهدويّ، (١٩٤/١)، والكشف، مكّيّ بن أبي طالب، (٢٨٤/١).

أخبر أنَّ قالونًا "اختلسَ" أي : قرأ بالاختلاس في أربعة ألفاظ[1] : ﴿نِعِمَّا﴾ بالبقرة والنّساء، و﴿لاَ تَعَدُّواْ﴾ بالنّساء أيضا، و﴿يَهَدِّيَ﴾ بيونس، و﴿يَخَصِّمُونَ﴾ بيس. فقوله "واختلس العين لدى نِعمّا" على حذف مُضافٍ أي : حركة العين، و"لَدَى" بمعنى "في"، وقوله "وفي النِّساء" معطوف على محذوف، والتّقدير في البقرة وفي النِّساء؛ فالذي في (البقرة - ٢٧٠) قوله تعالى : ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ والذي في (النّساء - ٥٧) قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾، وقوله "لا تعدّوا" معطوف على "نعمَّا" بواو محذوفة، وقوله "ثَمَّ" (بفتح الثّاء) أي : في (النّساء - ١٥٣)، وقوله "وها يهدّي ثمّ خَا يخصِّمون" معطوفان على "العين"، أي : واختلس حركة هاء ﴿يَهَدِّيَ﴾ من قوله تعالى : ﴿أَمَّن لاَّ يَهَدِّيَ﴾ بـ(يونس - ٣٥)، وحركة خاء ﴿يَخَصِّمُونَ﴾ من قوله تعالى : ﴿وَهُمْ يَخَصِّمُونَ﴾ بـ(يس - ٤٨).

ومعنى **الاختلاس** : اختِطافُ الحركة بسُرعةٍ، حتىَّ يذهبَ القليلُ ويبقى الكثيرُ، وإن شئت قلتَ : هو النُّطق بحركة سريعة مع بقاء الكثير منها، وهو ضدُّ الإشباع، الذي هُو إتمام الحركة من غير إسرافٍ فيه، حتَّى لا يتولَّدَ عن الحركة حرفٌ من جنسها، فالثَّابت من الحركة في الاختلاس أكثرُ من الذَّاهب عكس الرَّوم، وقدَّر بعضُهم الثَّابت في الاختلاس بثُلثي الحركة، والثَّابتَ في الرَّوم بالثُّلث، ولا يُضبط ذلك إلاّ بالمشافهة[2]، ويرادفُ الاختلاسُ عند القُرّاء الإخفاءَ[3]، ولِذا عبَّروا بكلٍّ منهما عن

---

(١)- ينظر : التّقريب والحرش، ابن المرابط، (ص : ٢٦٤)، ومختصر البارع، ابن جُزيّ، (ص : ١٤٩-١٥٠) والقصيدة الحصريَّة، أبـو الحسن الحصريّ، البيت رقم : ١٩١ - ١٩٢، (ص : ١٣٨)، ومنح الفريدة الحمصيَّة، ابن عظيمة، (ص : ٤٤٥).

(٢)- ينظر : الحواشي المفهّمة، ابن النَّاظم، (ص : ٣٠٧)، وشرح المقدّمة الجزريّة، الأنصاري، (ص : ١٥٥)، والمنح الفكريّة، مُلاّ علي القاري، (ص : ٣٥١)، والحواشي الأزهريّة، خالد الأزهريّ، (ص : ١١٧).

(٣)- ينظر : الإقناع، ابن الباذش، (٤٩٠/١)، ومنح الفريدة الحمصيَّة، ابن عظيمة، (ص : ٤٤٥)، والقصد النَّافع، الخرّاز، (ص : ٣٣٩ - ٣٤٠) وتحصيل المنافع، السَّملاليّ، (ص : ٢٨٤ - ٢٨٥).

الآخر، وربمّا عبّروا بالإخفاء عن الرَّوم[١]، وفُهِمَ من نسبة الاختلاس إلى قالون وحده أنّ ورشاً يَقرأ بإتمام الحركة في الألفاظ الأربعة وهو كذلك[٢].

واعلم أنَّ النَّاظم اقتصر على الاختلاس لقالون في الألفاظ الأربعة تبعًا لجماعةٍ منهم الشَّاطبيّ[٣]، وكان حقُّهُ أن يذكر لقالون الإسكان فيها أيضا؛ لأنَّه ذكره الدَّانيّ في التَّيسير[٤] وجعله هو النّصُّ عن قالون، ونصَّ في بعض كتُبه[٥] على الوجهين، ثمَّ قال : «والإسكان آثَرُ، والإخفاء أقيس» اهـ، وبالسُّكون قطع كثيرون، وهو رواية العراقيّين قاطبةً، ولم يذكُر غيرُ واحد سواه، وقال المحقِّق ابن الجزريّ في النّشر[٦] : «والوجهان صحيحان، غير أنَّ النَّصَّ عنهم بالإسكان، ولا يُعرف الاختلاس إلاَّ من طريق المغاربة، ومن تبعهم كالمهدويّ والشَّاطبيّ، مع أنَّ الإسكان في[٧] التَّيسير، ولم يذكره الشَّاطبيّ[٨]» اهـ، والوجهان مقروءٌ بهما عندنا لقالون، والمقدّم الإسكان.

---

(١)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (١٢٦/٢).

(٢)- ينظر : منح الفريدة الحمصيَّة، ابن عظيمة، (ص : ٤٤٥)، والقصد النَّافع، الخرَّاز، (ص : ٣٣٩ - ٣٤٠) وتحصيل المنافع، السَّملاليّ، (ص : ٢٨٤ - ٢٨٥).

(٣)- ينظر : حرز الأمانيّ، الشَّاطبيّ، البيت رقم : ٥٣٦، (ص : ٤٣)، وسمّاه إخفاء، لذا قال ابن القاصح في سراج القاري، (ص : ١٩٥) : «والمراد بالإخفاء هنا اختلاس كسر العين» اهـ، قال البنّا في إتحاف فضلاء البشر، (٣١٤/١) : «والاختلاس والإخفاء عندهم -أي : القرّاء- واحدٌ ولذا عبّروا بكلٍّ منهما عن الآخر» اهـ.

(٤)- ينظر : التّسيير، الدّانيّ، (ص : ٧١).

(٥)- ينظر : جامع البيان، الدّانيّ، (١٦٤/٤).

(٦)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (٢٣٦/٢)، وأسقط الشّارح ابنَ شُريح وابن غلبون بين المهدويّ والشَّاطبيّ .

(٧)- في (أ) : (قي) بالقاف، والتّصويب من : (ب).

(٨)- ينظر : حرز الأماني، الشَّاطبيّ، البيت رقم : ٥٣٦، (ص : ٤٣).

فوجهُ الاختلاس في الألفاظ الأربعة ما أشار إليه النَّاظم، بقوله "إذْ أصل ما اختُلس في الكلّ السّكون" أي؛ لأنَّ أصل الحروف التي اختُلست حركتُها في الألفاظ المتقدِّمة كلِّها السُّكون(١) وبيان ذلك في ﴿نِعِمَّا﴾ أنَّها كلمتان : "ما" الاسميَّة، و"نِعْمَ" التي هي فعلٌ ماضٍ جامد لإنشاء المدح، وفيها قبل اتّصال "ما" بها أربعُ لُغات(٢) :

- نَعِمَ، كـ : عَلِمَ.
- وَنِعِمَ : بكسر النُّون والعين.
- وَنَعْمَ : بفتح النّون وسكون العين.
- ونِعْمَ : بكسر النُّون وسكون العين.

وقد اتَّفق القرَّاء على اللُّغة الرَّابعة عند تجريد "نِعْمَ" "عن "مَا"، نحو ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ (ص - ٢٩)، واتِّفاقهم عليها في ذلك دليلٌ على أنَّها اللُّغة الفُصحى، فلمَّا اتَّصلت "مَا" بـ"نِعْمَ" اجتمع مثْلان، فسكن أوّلهما وأُدغم في الثَّاني باتِّفاق القرَّاء فمن قرأ "نِعْما" بكسر النّون وسكون العين كقالون في أحد وجهيه فقراءتُه جاءت على اللُّغة الفُصحى التي اتَّفق القرَّاء عليها عند تجريد "نِعْمَ" عن "ما" وهي اللُّغة الرَّابعة أيضا، إلاّ أنَّه لمّا أُريد إدغام ميم "نِعْمَ" في ميم "ما" كُسرت العين لالْتِقاء السَّاكنين، فاختلس قالونٌ كسرة العين في الوجه الذي اقتصَر عليه النَّاظم تنبيهًا على أنَّ أصلَها السُّكون والكسر عارض، وأبقاها ورشٌ على حالها من غير اختلاس، ويحتمل أنَّ قراءة ورش جاءت على لُغة كسر النُّون والعين(٣).

---

(١)- ينظر : شرح الدّرر اللّوامع، المنتوري، (٧٦٩/٢ - ٧٧٠).

(٢)- ينظر : شرح الهداية، المهدويّ، (٢٠٨/١)، وفتح الوصيد، السّخاوي، (٧٤٨/٣)، وإعراب القراءات السّبع وعللها، ابن خالوية، (١٠١/١)، والمقتضب، المبرّد، (١٤٠/٢).

(٣)- ينظر : إبراز المعاني، أبو شامة، (٣٨٠/٢ - ٣٨١).

لا يُقالُ يلزم على وجه إسكان العين من ﴿نِعِمَّا﴾ لقالون اجتماعُ ساكنين في الوصل وليس الأوَّل حرف مدٍّ وهو ممنوع[1]؛ لأنَّا نقول ليس متَّفقًا على مَنْعه إذْ من النَّحويِّين[2] من جوَّزه[3] إذا كان السَّاكن الثَّاني مُدغما سواء كان الأوَّل حرف مدٍّ أم لا، ولوسلَّمنا اتِّفاق النَّحويِّين على منعه لم يمنعنا اتِّفاقهم من القراءة به؛ لأنَّ القراءة منقولةٌ بالتَّواتر[4] عن أفصح العرب بإجماعٍ وهو نبيُّنا محمدٌ ﷺ قال ابن الحاجب[5] ما حاصله : «إذا اختَلف النَّحويُّون والقرَّاء كان المصير إلى القرَّاء أَوْلى؛ لأنَّهم ناقلون عمَّن ثَبتت عصمتُه من الغلط؛ ولأنَّ القراءة تَثبت تواترًا، وما نقلَه النَّحويُّون فآحادٌ ثمَّ لو سلَّمنا أنَّ ذلك ليس بمتواتر فالقرَّاء أَعدلُ وأكثر فالرُّجوع إليهم أَوْلى، وأيضا فلا ينعقد إجماع النَّحويِّين بدونهم؛ لأنَّهم شاركوهم في نقل اللُّغة وكثير منهم من النَّحويِّين»[6] اهـ.

---

(١)- صرّح بذلك أبو محمّد مكّيّ في كتابه الكشف، (٣١٦/١) بقوله : «ورُوي الإسكان للعين وليس بشيء ولا قرأتُ به؛ لأنّ فيه جمعًا بين ساكنين، ليس الأوَّل حرف مدٍّ ولين، وذلك غير جائز عند أحد من النّحويّين» اهـ، وقبله الزّجاج في كتابه معاني القرآن وإعرابه، (٣٥٤/١). بل إنّ ابنَ جني في سرّ صناعة الإعراب، (٧١/١)، اتّهم القُرّاء بالقُصور عن إدراك حقيقة الأمر؛ لأنَّهم قالوا بالإدغام وسمَّاه اختلاسًا.

قلتُ : هذا منه اتِّهام خطيرٌ؛ لأنَّ القراءة لا تَتْبع العربيّة، بل العربيّة تَتْبع القراءة المسموعة من أفصح من نطق بالضّاد وهو رسول الله ﷺ وكذلك أصحابه من بعده ﵃. وينظر في هذا الباب بحثًا مهمّا للدّكتور محمّد عبدالخالق عضيمة في كتابه دراسات لأسلوب القرآن الكريم، (١٩/١) وما بعدها.

(٢)- في (ب) : (النّحويين) بالباء.

(٣)- ومن هذا قراءة حمزة قوله تعالى : ﴿فَمَا ٱسْطَٰعُوٓاْ﴾ (الكهف - ٩٣)، بتشديد الطّاء، وقد أجاز ذلك الخليل وسيبويه ويونس وغيرهم. ينظر : تهذيب اللُّغة، الأزهريّ، (١٠٥/٣).

(٤)- ينظر : غيث النّفع، الصَّفاقسي، (ص : ٥٤).

(٥)- هو : أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الكُرديّ، (٥٧٠ هـ - ٦٤٦هـ) مشهور بابن الحاجب أصلُه كُرديّ وولد بمصر، قرأ بعض القراءات عن الإمام الشَّاطبيّ، وسمع من البوصيريّ وجماعة، وتفقّه على منصور الأبياري، برع في الأصول والعربيّة، وصنّف في الفقه مختصرًا وفي الأصول مختصرًا، وله شروحات على كتب اللُّغة والنّحو، قال الذَّهبيّ : «وقد رُزقت كُتبه القَبول التّام لجزالتها وحُسنها» اهـ.

ينظر في ترجمته : سير أعلام النّبلاء، الذّهبي، (٢٦٤/٢٣ - ٢٦٦)، وبغية الوعاة، السّيوطي، (١٥٩/٢- ١٦٠).

(٦)- ينظر : الإيضاح شرح المفصّل، ابن الحاجب، (٤٧٩/٢).

وقال الإمام الفخر[1] ما حاصله : «أنا شديد العجب من النَّحويِّين إذا وجد أحدهم بيتًا من الشِّعر ولو كان قائله مجهولاً يجعله دليلاً على صحَّة القراءة وهو فرحٌ به، ولو جعل وُرود القراءة دليلاً على صحَّته كان أَوْلى»[2] اهـ.

وقال الحافظ السُّيوطي[3] في كتابه الاقتراح في أصول النَّحو : «فكلُّ ما ورد أنَّه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربيَّة سواء كان متواترًا أو آحادًا أو شاذًّا»[4] ثمّ قال : «وكان قومٌ من النُّحاة المتقدِّمين يَعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربيّة، وينسبونهم إلى اللَّحن وهم مخطئون في ذلك؛ فإنّ قراءاتهم ثابتةٌ بالأسانيد المتواترة الصَّحيحة التي لا طعن فيها وثُبوت ذلك دليلٌ على جوازه في العربيَّة وقد ردَّ المتأخّرون منهم ابن مالك[5] على مَنْ عاب عليهم بأبلغ ردٍّ واختارَ ما وردت به قراءاتهم في العربيَّة وإنْ مَنَعه الأكثرون»[6] اهـ.

---

(١)- هو : أبو عبد الله محمّد بن عمر المعروف بالفخر الرّازي، (٥٤٤ هـ - ٦٠٦ هـ) الفقيه الأديب المتكلّم الأشعريّ ذو الفنون،كان يتوقّد ذكاءً، وقد بَدت في تواليفه بلايا وعظائم وسِحْر وانحرافات عن السّنّة، والله يعفو عنه فإنّه توفّي على طريقة حميدة، وحذَّر في وصيّتة لمّا احتُضر من الطُّرق الكلاميّة والمناهج الفلسفيّة، ومن مؤلَّفاته : تفسيره الكبير المسمّى مفاتيح الغيب، والمحصول في أصول الفقه وغيرها.

ينظر في ترجمته : سير أعلام النّبلاء، الذَّهبيّ، (٥٠٠/٢١ - ٥٠١).

(٢)- لم أقف على مصدر كلامه، ولكن نقله عنه الصَّفاقسي في غيث النّفع، (ص : ٥٤).

(٣)- هو : أبو الفضل عبد الرّحمن بن محمّد بن عثمّان السّيوطي، (٨٤٩ هـ - ٩١١ هـ) صاحب التّصانيف الكثيرة، ختم القرآن وسنّه دون الثّامنة وحفظ عُمدة الأحكام، ومناهج النّووي، وألفيّة ابن مالك، ومنهاج البيضاوي، وعرضها وهو دون البلوغ، وقد فَصّل الكلام في ذكر شيوخه ومؤلَّفاته في حسن المحاضرة.

ينظر في ترجمته : حسن المحاضرة، السّيوطي، (٢٨٨/١-٢٩٤)، والنُّور السّافر، العيدروس، (ص : ٥١ - ٥٤)، ومعجم الأدباء، الجبّوري، (٣٦٦/٣ - ٣٦٧).

(٤)- ينظر : الاقتراح في أصول النّحو، السّيوطي، (ص : ٣٩).

(٥)- هو : أبو عبد الله صاحب ألفيّة النّحو وقد سبقت ترجمته.

(٦)- ينظر : الاقتراح في أصول النّحو، السّيوطي، (ص : ٤٠).

فالحاصلُ أنَّ اجتماع السَّاكنين في الوصل جائز باتِّفاق النَّحويِّين إذا كان الأوَّل حرف مدٍّ والثَّاني مدغما نحو : ﴿فِيهِ هُدىً﴾ في قراءة الإدغام[١]، وهو المسمّى عندهم باجتماع السَّاكنين على حدّه، وأمَّا إذا كان الأوَّل حرف مدٍّ والثَّاني غير مدغم نحو : ﴿مَحْيَآيْ﴾ في قراءة إسكان الياء، أو كان الأوَّل غير حرف مدٍّ والثَّاني مدغما نحو : ﴿نِعِمَّا﴾ في قراءة إسكان العين، ففيه خلافٌ بين النَّحويِّين، والحقُّ جوازُ اجتماعهما لوُرود الأدلَّة القاطعة به، فما من قارئٍ من السَّبعة وغيرهم إلاَّ وقرأَ به في بعض المواضع، وحكاه الثِّقات عن العرب، واختاره جماعةٌ من أئمّة العربيَّة واللُّغة منهم أبوعبيدة[٢] وناهيك به، وقال هو لغةُ النَّبي ﷺ فيما يُروي عنه : ((نِعْمَّا المال الصّالح للرّجل الصّالح))[٣] بإسكان العين وتشديد الميم من "نِعْمَّا".

وبيانُ كون الأصل في ﴿تَعَدُّواْ﴾ و﴿يَهَدِّىٓ﴾ و﴿يَخَصِّمُونَ﴾ السُّكون أنَّ أصلها "تَعْتَدُوا" و"يَهْتَدِي" و "يَخْتَصِمُون" بسُكون العين والهاء والخاء وفتح التّاء، فأُريد إدغام التّاء في الألفاظ الثَّلاثة فيما بعدها تخفيفًا، فنُقلت فتحةُ التّاء إلى السَّاكن قبلها لتدلَّ على حركة المُدغم، فصارت ﴿تَعَدُّواْ﴾ و﴿يَهَدِّىٓ﴾ و﴿يَخَصِّمُونَ﴾ بفتح العين والهاء والخاء وتشديد ما بعدها، فاختلس قالونٌ في الوجه الذي اقتصر عليه النَّاظم الفتحة في ذلك تَنبيهًا على أنَّ أصلها السُّكون

---

(١)- وهي قراءة السُّوسي عن أبي عمرو. ينظر : معجم القراءات، عبد اللّطيف الخطيب، (٢٩/١)

(٢)- هو : أبو عبيدة معمر بن المثنّى البصري، (١١٢هـ - ٢٠٨هـ) أخذ عن يونس وأبي عمرو، وهو أوّل من صنّف في غريب الحديث، وأخذ عنه أبوحاتم والمازنيّ والأثرم وعُمر بن شبّة، كان عالمًا بالأنساب وقيل كان يَرى رأي الخوارج الإباضيّة، ومن مصنّفاته : المجاز في غريب القرآن، والأمثال في غريب الحديث، وغيرها.

ينظر في ترجمته : بغية الوعاة، السّيوطي، (٢٩٥/٢-٢٩٦)، وسير أعلام النّبلاء، الذَّهبيّ، (٤٤٥/٩ - ٤٤٧).

- **تنبيه** : هكذا ثبت في جميع النّسخ وهو كذلك في النّشر (٢٣٦/٢) في الطّبعة التي صحّحها الضّبّاع وهو كذلك في غيث النّفع، (ص : ٥٥) ، وأيضا في مخطوط للنّشر وقفتُ عليه بالمسجد النّبوي، وقيل إنّه أبوعبيد القاسم بن سلاّم، قال أبو شامة في إبراز المعاني، (ص : ٣٧٥) : «وقد اختار قراءة الإسكان الإمام أبو عبيد القاسم بن سلاّم، وهو من عجيب اختياراته، فذكر قراءة الإسكان في كتابه أوّلا ثم ذكر قراءة فتح النّون، وكسر العين ثمّ قال : وبالقراءة الأُولى قرأتُ؛ لأنّها فيما يُروى لغة النّبي ﷺ» اهـ. قلتُ : ولعلّه اختيارهما فهما شيخٌ وتلميذٌ.

(٣)- أخرجه أحمد، حديث رقم : ١٧٧٦٣، (٢٩٨/٢٩ - ٢٩٩) قال محقّقه : إسناده صحيح على شرط مسلم.

والفتح عارضٌ، وأبقاها ورشٌ على حالها من غير اختلاس، وأمَّا الإسكان لقالون في الوجه الآخر فعلى حذف حركة التّاء في الألفاظ الثَّلاثة وإدغامها فيما بعدها وإبقاء ما قبل التّاء على سكونه ولا يرِدُ على هذا الوجه اجتماع السَّاكنين في الوصل وليس الأوَّل حرف مدٍّ لما قدَّمناه قريبا[1].

ثمَّ قـــــال :

[٢٣٣] وَأَنَـــا إِلاَّ مَـــدَّهُ بِخُلْـــفِ ❁ وَكُلُّهُـــمْ يَمُـــدُّهُ فِـــي الوَقْـــفِ

يعني : أنَّ قالونًا مدَّ ألف ﴿أَنَا﴾ أي : أَثبته في الوصل إذا وقع بعد همزة قطع مكسورة وذلك في ثلاثة مواضع[2] :

- ﴿إِنَ اَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾ ب(الأعراف - ١٨٨).
- ﴿إِنَ اَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ ب(الشّعراء - ١١٥).
- ﴿وَمَآ أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ ب(الأحقاف - ٨).

فقوله "مدَّه" على حذف مضاف أي : مدَّ ألفه، والضَّمير المستتر في "مدَّه" يعود على قالون المتقدِّم ذكره، والضَّمير البارز يعودُ على لفظ ﴿أَنَا﴾، والمرادُ بالمدِّ هنا إثبات الألف التي بعد النُّون من ﴿أَنَا﴾ وبعدم المدِّ حذفها، وليس المراد بالمدِّ هنا الزِّيادة على المدِّ الطبيعي وبعدم المدِّ ترك تلك الزِّيادة لتقدُّم ذلك في باب المدِّ والقصر، وقوله "بخلف" أي : بخلاف عنه في مدّه وعدم مدّه.

وعلى مدّه أي : إثبات ألفه يكون من باب المدِّ المنفصل، فيجري فيه قول النَّاظم المتقدِّم "والخلف عن قالون في المنفصل"، وهذا الخلاف الذي ذكره هنا هو من طريق أبي نَشيط كما نصَّ عليه الدّانيّ[3] وذكر في المفردة[4] الوجهين وقال إنَّه قرأَ بهما لقالون، ثمَّ قال : «وبالوجهين آخذ في

(١)- ينظر : القصد النَّافع، الخرَّاز، (ص : ٣٤٠)، وتحصيل المنافع، السَّملاليّ، (ص : ٢٨٥).

(٢)- ينظر : القصد النَّافع، الخرَّاز، (ص : ٣٤١)، وتحصيل المنافع، السَّملاليّ، (ص : ٢٨٦)، والتّقريب والحرش، ابن المرابط، (ص : ٢٦٦).

(٣)- ينظر : التّيسير، الدّانيّ، (ص : ٧٠)، وجامع البيان، الدّانيّ، (١٥٢/٤).

(٤)- ينظر : المفردات السّبع، الدّانيّ، (ص : ١٠٥).

ذلك» واقتصر في التّيسير[1] على الإثبات وذكر الشّاطبيّ[2] الوجهين، وكلاهما مقروءٌ به عندنا والإثبات مقدَّم في الأداء، وفُهِم من نِسبَة المدِّ لقالون وحده أنَّ ورشًا لا يمدُّ الألف، أي : لا يُثبتها وهو كذلك من غير خلاف، وفُهِم من اقتصَاره على الخلاف بين قالونٍ وورشٍ في ﴿أَنَا﴾ الواقع بعد همزة قطع مكسورة، أنَّه لا خلاف بينهما في حكم ﴿أَنَا﴾ الواقع بعد همزة قطع مضمومةٍ أو مفتوحةٍ أو حرف غير همزة القطع وهو كذلك[3]، فاتَّفقا على إثبات الألف في ﴿أَنَا﴾ الواقع بعده همزة قطع مضمومة وهو في موضعين :

- ﴿قَالَ أَنَآ اُحْيِۦ وَاُمِيتُۖ﴾ بـ(البقرة - ٢٥٧).
- و﴿اَنَآ اُنَبِّئُكُم بِتَاوِيلِهِۦ﴾ بـ(يوسف - ٤٥).

واتَّفقا أيضا على إثبات الألف أيضا في ﴿أَنَا﴾ الواقع بعده همزة قطع مفتوحة وهو في عشرة مواضع :

- ﴿وَأَنَآ أَوَّلُ اُ۬لْمُسْلِمِينَ﴾ بـ(الأنعام - ١٦٥).
- ﴿وَأَنَآ أَوَّلُ اُ۬لْمُومِنِينَ﴾ بـ(الأعراف - ١٤٣).
- و﴿فَأَنَآ أَوَّلُ اُ۬لْعَٰبِدِينَ﴾ بـ(الزّخرف - ٨١).
- و﴿أَنَآ أَكْثَرُ﴾ و﴿أَنَآ أَقَلَّ﴾ كلاهما بـ(الكهف - ٣٤،٣٨).
- و﴿أَنَآ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن تَقُومَ﴾ و﴿أَنَآ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَنْ يَّرْتَدَّ﴾ كلاهما بـ(النّمل - ٤٠،٤١).
- و﴿وَأَنَآ أَدْعُوكُمْ﴾ بـ(غافر - ٤٢).
- و﴿وَأَنَآ أَعْلَمُ بِمَآ أَخْفَيْتُمْ﴾ بـ(الممتحنة - ١).

---

(١)- ينظر : التّيسير، الدّانيّ، (ص : ٧٠).

(٢)- ينظر : حرز الأماني، الشّاطبيّ، البيت رقم : ٥٢١، (ص : ٤٢).

(٣)- ينظر : المختصر البارع، ابن جُزيّ، (ص : ١٢٤)، وتحصيل المنافع، السَّملاليّ، (ص:٢٨٦)، والقصد النَّافع، الخرَّاز، (ص : ٣٤١).

واتّفقا على حذف الألف وصلاً في ﴿أَنَا﴾ الواقع بعده حرف غير همزة القطع نحو: ﴿أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ (يوسف - ١٨٠)، و﴿أَنَا خَيْرٌ﴾ (ص - ٧٥)، و﴿وَإِنَّمَآ أَنَا نَذِيرٌ﴾ (الملك - ٢٧)، و﴿وَلَآ أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ﴾ (الكافرون - ٤)، ومن ذلك ﴿لَّٰكِنَّا﴾ في ﴿لَّٰكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ بـ(الكهف - ٣٧)، فإنّ أصله "لَكِنْ أَنَا" بإسكان النّون من ﴿لَٰكِنِ﴾ وبعدها ضمير المتكلّم منفصلا مرفوعا وهو ﴿أَنَا﴾، فنقلت حركة همزة ﴿أَنَا﴾ إلى نون ﴿لَٰكِنِ﴾ فانفتحت النُّون وحُذِفت الهمزة، فالْتقى مِثلان فسَكنت النُّون الأُولى وأُدغمت في النُّون الثّانية، فالألف في ﴿لَّٰكِنَّا﴾ هي ألف ﴿أَنَا﴾ ولهذا حذفها نافع في الوصل كسائر ما لم يقع بعده همزة قطع[1].

واعلم أنَّ جميع ما تقدَّم من حكم ﴿أَنَا﴾ إنّما هو في حالة الوصل، كما يدلّ عليه قوله "وكلُّهم يمدُّه في الوقف" أي : كلُّ القرَّاء نافع وغيره متَّفقون على مدِّ ﴿أَنَا﴾ أي : إثبات أَلِفِه في الوقف، سواء وقع بعده في الوصل همزة قطع أم غيرها[2].

فوجه إثبات نافع في الوصل ألف ﴿أَنَا﴾ في موضع وحذفها في موضع آخر، الجمع بين لغة حذف ألف ﴿أَنَا﴾ وصلا مطلقا وهي الفُصحى، ولغة إثباتها وصلا مطلقا، وخصَّ نافعٌ إثبات الألف بـ﴿أَنَا﴾ الواقع بعده همزة مفتوحة أو مضمومة لِيُباعد بين الهمزتين؛ لأنَّ تقاربهما فيه ثقلٌ يَقرب من ثِقَل اجتماعهما، وهذا هو وجه إثبات ألف ﴿أَنَا﴾ الواقع بعده همزة مكسورة في أحد الوجهين لقالون، ووجه حذفها لورش ولقالون في وجهه الثّاني الجمع بين اللُّغتين مع اتّباع الأثر[3].

ووجه حذف ألف ﴿أَنَا﴾ مع غير همزة القطع؛ أنّها زائدةٌ والضَّمير هو الهمزة والنُّون فقط، كما هو مذهب البصريّين؛ أَوْ أنَّ الألف أصليَّة والضَّمير هو ﴿أَنَا﴾ بكماله، كما هو مذهب الكوفيّين، وعليه فوجه حذفها التَّخفيف، ووجه إثبات ألف ﴿أَنَا﴾ وقفًا قصدُ بيان حركة النُّون في

---

(١)- ينظر : المختصر البارع، ابن جُزيّ، (ص : ١٢٤- ١٢٥)، والدّرّ المصون، السّمين الحلبي، (٤٩١/٧ - ٤٩٥). قال ابن الباذش في الإقناع، (٦٨٩/٢) : «وإثباتها في الوقف إجماعٌ» اهـ.

(٢)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٣٤٢)، وتحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ٢٨٧).

(٣)- قال السّمين الحلبيّ في الدّرّ المصُون، (٥٥٣/٢) : «لغة تميم : وهي إثبات أَلِفه وصلاً ووقفًا، وعليها تُحمل قراءةُ نافع» اهـ.

الوقف، فزيدت الألف كما زيدت هاء السَّكت في الوقف لبيان حركة ما قبلها، وهذا على أنَّ الضَّمير هو الهمزة والنُّون فقط والألف زائدة، وأمَّا على أنَّ الضَّمير هو ﴿أَنَا﴾ بكماله فإثبات الألف ظاهر؛ لأنَّها من جُملة حروف الكلمة[1]. ثمَّ قـــــال :

[٢٣٤] وَسَـكَّنَ الـرَّاءَ التِـي فِـي التَّوْبَـهْ ❁ فِـي قَوْلِـهِ عَـزَّ وَجَـلَّ قُرْبَـهْ

أخبر أنَّ قالونًا سكّن الرَّاء التي في سورة (التّوبة - ١٠٠) في قوله عزّ وجلّ : ﴿أَلَآ إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَّهُمْۚ﴾ فالضَّمير في قوله "سكّن" يعودُ على قالون، وفُهم من نِسبة التَّسكين إلى قالونٍ وحدَه أنَّ ورشًا لا يسكِّنُها بل يضمُّها وهو كذلك[2].

ومعنى ﴿قُرُبَةٌ لَّهُمْۚ﴾ على القرَاءتين، مقرِّبةٌ لهم من الله تعالى، وإسكان الرَّاء وضمُّها لغتان، فيحتمل أن يكون كلٌّ منهما أصلاً[3]، ويحتمل أن يكون الأصل الضَّمُّ والإسكان تَخْفِيفٌ ويحتمل أن يكون الأَصل الإسكان والضَّمُّ إِتْباعٌ لضمَّة القاف[4]. ثمَّ قـــــال :

[٢٣٥] وَلِأَهَـــبْ هَمَـــزَهُ وَاللاَّئِـــي ❁ مَـعَ لِـئَلاَّ فِـي مَكَـانِ اليَـاءِ

أخبر أنَّ قالونًا همز ﴿لِّأَهَبَ لَكِ﴾ بـ(مريم - ١٨) ، وهمز ﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾ و﴿لِئَلَّا﴾ حيث وقعا، يعني : قرأ الألفاظ الثَّلاثة بالهمزة من غير ياء بعدها في ﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾، ولا خلاف عنه في همز ﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾ و﴿لِئَلَّا﴾، وأمَّا ﴿لِّأَهَبَ﴾ فروي عنه بالهمز وبالياء كما نصّ عليه الدّانيّ[5]، واقتصر النَّاظم على

(١)- ينظر : الموضّح في وجوه القراءات، ابن أبي مريم، (٣٣٨/١ - ٣٣٩)، والكشف، مكّيّ بن أبي طالب، (٣٠٦/١-٣٠٧)، وشرح الهداية، المهدويّ، (٢٠٣/١ - ٢٠٤)، والحجّة للقرّاء السّبعة، أبو علي الفارسي، (٣٥٩/٢-٣٦٧)، والقصد النَّافع، الخرَّاز، (ص : ٣٤٢).

(٢)- ينظر : منح الفريدة الحمصيَّة، ابن عظيمة، (ص : ٤٤٩)، والقصد النَّافع، الخرَّاز، (ص : ٣٤٣)، وتحصيل المنافع، السَّملاليّ، (ص : ٢٨٧).

(٣)- هذا اللّفظ غير واضح في (أ)، والتّصويب من : (ب).

(٤)- ينظر : الموضّح في وجوه القراءات، ابن ابي مريم، (٦٠٢/٢)، والحجّة للقرّاء السّبعة، أبو علي الفارسي (٢٠٩/٤-٢١٣)، وشرح الهداية، المهدويّ، (٣٣٢/٢).

(٥)- ينظر : التّيسير، الدّانيّ، (ص : ١٢٠).

الهمز وذكر الشَّاطبيّ[1] فيه الوجهين وكلاهما مقروءٌ به عندنا لقالونٍ والمقدَّم الهمزُ، وفُهِم من نِسبة الهمز إلى قالون وحده أنَّ ورشًا لا يهمز، بل يقرأ الألفاظ الثَّلاثة بياء خالصةٍ وهو كذلك في ﴿لِّأَهَبَ﴾ و﴿لِئَلَّا﴾ وأمّا ﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾ فاختُلف فيه، فذهب المهدويّ[2] ومكّيّ[3] وابن شُريح[4] إلى إبدال همزهِ لورشٍ ياءً خالصة مكسورة، وهو المفهوم من كلام النَّاظم، وصريح قوله في "مكان الياء" أي : في مكان الياء المقروءِ بها لورشٍ في الألفاظ الثّلاثة وذهب الدَّانيّ[5] إلى تسهيل همزهِ لورش بين بين، وهو الذي اقتصَر عليه الشَّاطبيّ[6] وهو المقروءُ به عندنا لورشٍ دون الأوَّل، وعليه فيجوزُ لورش في ألف ﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾ وجهان الطَّويل والقصر لوقوع حرف المدِّ قبل همزٍ مغيَّر بالتَّسهيل كما صرّح به الدّانيّ[7]، وما قرّرناه من الخلاف لورش في ﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾ إنَّما هو في حالة الوصل، وأمَّا إذا وُقف عليه فالاتِّفاق على أنَّه يَقف بياء ساكنة ويتعيَّن له فيه المدُّ الطَّويل في الوقف كما نصَّ عليه الدَّانيّ[8]، ولا يجوزُ له توسُّطٌ ولا قصرٌ؛ لأنَّ سُكون الياء الموقوف عليها لازم لكونها لا تتحرَّك في الوصل ولا في الوقف، أمَّا عدم تحرُّكها في الوقف فظاهر، وأمَّا عدمُ تحرُّكها في الوصل؛ فلأنَّها لم توجد فيه وإنَّما الموجود فيه همزةٌ مسهّلةٌ بين بين وهذا على ما ذَهب إليه الدَّانيّ من تسهيل همزة ﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾ في الوصل بين بين لورش[9].

وأمَّا على مذهب من يُبدلها ياء مكسورة في الوصل، فيجوز الوقف بالطَّويل والتَّوسُّط والقصر؛ لأنَّ الياء الموقوف عليها كانت متحرِّكة في الوصل، ولمّا وُقف عليها سَكَنت للوقف

---

(١)- ينظر : حرز الأماني، الشَّاطبيّ، البيت رقم : ٨٦٢ ، (ص : ٦٨).

(٢)- لم يصرّح به في شرح الهداية، (٤٧٣/٢)، ولكن نقله عنه المحقّق ابن الجزريّ في النّشر، (٤٠٤/١).

(٣)- ينظر : التّبصرة، مكّيّ بن أبي طالب، (ص : ٦٣٩-٦٤٠)، الكشف، مكّيّ بن أبي طالب، (١٩٣/٢).

(٤)- ينظر : الكافي، ابن شُريح، (ص : ١٧٣).

(٥)- ينظر : التّسيير، الدّانيّ، (ص : ١٤٤)، وفيه قال : «بياء مختلسة خلفًا من الهمزة» اهـ.

(٦)- ينظر : حرز الأماني، الشَّاطبيّ، البيت رقم :٩٦٦ ، (ص : ٧٧).

(٧)- ينظر : التّسيير، الدّانيّ، (ص : ١٤٤)، والتّعريف، الدّانيّ، (ص : ٣٣١).

(٨)- ينظر : المفردات السّبع، الدّانيّ، (ص : ٧٠).

(٩)- ينظر : تحصيل المنافع، السَّملاليّ، (ص : ٢٨٨).

فسكونها عارض، وهذه المسألة أعني مسألة تَعيُّن الوقف بالمدِّ الطَّويل لورش في ﴿ٱلَٓـِٔي﴾ ذكرناها مبسُوطة في باب المدِّ والقصر في تنبيهٍ، وذكرنا فيه أيضًا أنَّه يتعيَّن الوقف على نحو : ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ و﴿ٱلْحَيَوٰةِ﴾ و﴿تُقِيٰةً﴾ بالمدِّ الطّويل لجميع القرّاء، فارجع إلى ذلك إنْ شِئت(١).

فوجه قراءةِ ﴿لِأَهَبَ﴾ بالهمز أنَّه مضارعٌ مبدوءٌ بهمزة المتكلِّم وفاعله ضميرُ المتكلِّم وهو جبريل عليه السلام وإسنادُ الهِبة له مجازٌ؛ لأنَّ الواهبَ حقيقةً هو الله تعالى، ويحتمل أن يكون ﴿لِأَهَبَ﴾ محكيًّا بقول محذوف أي : "قال ﴿لِأَهَبَ﴾" فيكون ضميرُ ﴿لِأَهَبَ﴾ عائدًا على الرَّب تعالى، والاسنادُ حينئذٍ حقيقيٌّ، ووجه قراءة ﴿لِأَهَبَ﴾ بالياء أنَّه مضارعٌ مبدوءٌ بياء الغَيبة(٢) وفاعله ضميرٌ مستترٌ يعودُ على الرَّب، أي : لِيَهَبَ ربُّك الذي اسْتَعَذْتِ به منِّي؛ لأنَّه الواهبُ حقيقة، ويحتملُ أن تكون الياء بدلاً من الهمزة لانفتاحهَا بعد كسرةٍ، ورُسِم ﴿لِأَهَبَ﴾ في المصحف بالألف على القرَاءتين(٣)، بخلاف ﴿ٱلَٓـِٔي﴾ و﴿لِئَلَّا﴾ فرُسمَا بالياء(٤)، وأمَّا ﴿ٱلَٓـِٔي﴾ ففيه لُغات(٥) منها :

﴿ٱلَٓـِٔي﴾ بلا ياءٍ بعد الهمزة، وعليها جاءت قراءةُ نافع إلاَّ أنَّ قالونًا في روايته عنه حقَّق همزتَه على الأصل، وسهَّلها ورشٌ وصلاً؛ لأنَّ ﴿ٱلَٓـِٔي﴾ لمّا ثقُل بالجمع والتَّأنيث سهَّل همزته لئلاَّ يزيد الثِّقل بتحقيقها، ووقف عليها ورشٌ بالياء لاحْتياج الوقف إلى زيادة التَّخفيف وهذا على ما ذَهب إليه الدَّانيّ، وأمَّا على ما ذَهب إليه غيرُه من إبدالها ياءً وصلاً ووقفًا فوجهه أنَّه لغةٌ، أو قُلبت الهمزةُ ياء على غير قياس إذِ القياس تسهيلها هنا بين بين(٦).

---

(١)- ينظر : (ص : ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧) من هذا البحث.

(٢)- في (أ) : (الغبة) سقطت الياء، والتّصويب من : (ب).

(٣)- ينظر : معاني القرآن، الفرّاء، (١٦٣/٢)، والموضّح في وجوه القراءات، ابن أبي مريم، (٨١٥/٢)، وإعراب القراءات السّبع، ابن خالويه، (١٤/٢)، والكشف، مكّيّ بن أبي طالب، (٨٦/٢)، ومختصر التّبيين، أبوداود، (٨٢٨/٤)، ومرسوم خطّ المصحف، العقيلي، (ص : ١٤٨)، والمقنع، الدّانيّ، (ص : ٤٩) .

(٤)- ينظر : المقنع، الدّانيّ، (ص : ٥٥ - ٥٩)، ومختصر التّبيين، أبوداود، (٢٢٠/٢)، هجاء مصاحف الأمصار المهدويّ، (ص : ٥٦).

(٥)- ينظر : الكشف، مكّيّ بن أبي طالب، (١٩٣/٢).

(٦)- ينظر : شرح الهداية، المهدويّ، (٤٧٣/٢).

وأمَّا ﴿لِئَلَّا﴾ فأصلُه "لِأَنْ لاَ" فأُدغمت النُّون في اللاَّم، فحقَّق قالونٌ همزَهُ على الأصل وأَبدله ورشٌ على القياس؛ لوقوع الهمزة فيه مفتوحة بعد كسرة، وخصَّه بالبدل دون ﴿فِئَةٍ﴾ و﴿مِّائَةٌ﴾ ونحوهما؛ لوقوع همزِهِ أوَّل الكلمة فأشبهَ الهمزَ الواقع فاءَ الكلمة الذي يُبدله ورشٌ، ولم يبدل (بأيّهم)[1] مع أنَّه مثل ﴿لِئَلَّا﴾ في ذلك؛ لأنَّ ﴿لِئَلَّا﴾ مرسومٌ بالياء بخلاف (بأيّهم)[1] فإنَّه مرسومٌ بالألف، فلم يُبدله محافظةً على صُورة الألف[2]. ثمَّ قـــال :

[٢٣٦] ثُـمَّ لِيَقْطَـعْ وَلِيَقْضُـوا سَـاكِنا ❁ وَلْيَتَمَتَّعُـوا وَأَوْ ءَابَاؤُنَـا

يعني : أنَّ قالونًا قرأ ﴿ثُمَّ لِيَقْطَعْ﴾ و﴿ثُمَّ لِيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ﴾ كلاهما بـ(الحجّ - ١٥ - ٣٧) و﴿وَلِيَتَمَتَّعُواْ﴾ بـ(العنكبوت - ٦٦) بإسكان اللاَّم في المواضع الثَّلاثة، وقرأ ﴿أَوَ ءَابَآؤُنَا الْأَوَّلُونَ﴾ بـ(الصّافّات - ١٧) و(الواقعة - ٥١) بإسكان الواو التي بين الهمزتين، فقوله "ثمّ ليقطع" على حذْف مضاف وذلك المضاف مفعولٌ لمحذوف دلَّ عليه سياق الكلام والتَّقدير : قرأ قالونٌ لامَ ﴿ثُمَّ لِيَقْطَعْ﴾، وقوله "ساكنا[3]" حالٌ من المضاف المحذوف، ويُفْهم منه أنَّ ورشًا لا يسكِّن ذلك بل يكسر اللاَّم في المواضع الثّلاثة، ويفتح الواو من ﴿أَوَ ءَابَآؤُنَا﴾ في السُّورتين (الصّافّات - ١٧) و(الواقعة - ٥١) وهو كذلك[4]، واتَّفق قالونٌ وورشٌ على إسكان اللاَّم مع الواو[5] في غير ﴿وَلِيَتَمَتَّعُواْ﴾ بـ(العنكبوت - ٦٦)، نحو ﴿وَلْيُومِنُواْ بِيَ﴾ (البقرة - ١٨٥)، ﴿وَلْيُمْلِلِ الَّذِے عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُۥ﴾ (البقرة - ٢٨١)، ﴿وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُواْ﴾ (الحجّ - ٢٧)، ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ﴾ (النّور - ٣١)، ﴿وَلْيَسْتَعْفِفِ﴾ (النّور - ٣٣).

(١)- هذا اللّفظ غير موجود في القرآن ولعلّ الشّارح يقصدُ قوله تعالى : ﴿بِأَييِّكُمُ﴾ (القلم - ٦).

(٢)- ينظر : الموضّح في وجوه القراءات، ابن أبي مريم، (٣٠٥/١)، وشرح الهداية، المهدويّ، (١٨٥/١)، والمقنع، الدّانيّ، (ص : ٥٤)، ومرسوم خطّ المصحف، العقيلي، (ص : ٢١٨).

(٣)- هذا اللّفظ غير واضح في (أ)، والتّصويب من : (ب).

(٤)- ينظر : منح الفريدة الحمصيَّة، ابن عظيمة، (ص : ٤٥١)، والقصد النَّافع، الخرَّاز، (ص : ٣٤٦)، وتحصيل المنافع، السَّملاليّ، (ص : ٢٨٩)، والمختصر البارع، ابن جُزيّ، (ص : ١٥٠).

(٥)- ينظر : التّقريب والحرش، ابن المرابط، (ص : ٢٢٠ و ٢٦٧)، وقال بعد ذكره إسكان اللاّم لقالون في الثّلاثة المذكورة سابقًا وخلافة لورش فيها : «واتَّفق مع ورش على سائرها» اهـ.

واتّفق القرّاء كلُّهم على إسكان اللاَّم مع الفاء نحو ﴿فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي﴾ (البقرة - ١٨٥)، ﴿فَلْيَمْدُدْ﴾، ﴿فَلْيَنظُرْ﴾، ﴿فَلْيَتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ (النّساء - ٩)، ﴿فَلْيَحْذَرِ﴾، فوجه كسر اللاَّم في ذلك أنَّها لامُ الأمر والأَصل في لام الأمر الكسر؛ بدليل أنَّها إذا لم تدخل عليها "الفاء" و"الواو" و"ثمّ" لا تكون إلاَّ مكسورة، ووجه إسكانها التَّخفيف لتوسُّطها باتِّصال أحد الأحرف الثَّلاثة بها، إلاَّ أنَّ الفاء والواو أشدُّ اتِّصالاً من "ثمّ" لعدم استقلالهما حتىّ صارَا كأنَّهما بعضُ حروف الكلمة التي دخلاَ عليها بخلاف "ثمّ" فإنَّها كلمةٌ مستقلَّةٌ، والفاء أشدُّ اتِّصالا من الواو؛ لأنَّها متَّصلة لفظًا وخطًّا والواو منفصلة خطًّا، فلهذا اتَّفق القرَّاء على إسكان اللاَّم مع "الفاء"، واختَلفوا فيها مع "الواو" و"ثمّ"، وكسرُ اللاَّم وإسكانُها لُغتان للعرب، ووجه كسر اللاَّم في بعض المواضع وإسكانها في بعضها الجمعُ بين اللُّغتين تنبيهًا على جوازهما مع اتِّباع الأثر. ووجهُ إسكان الواو من ﴿أَوَ ءَابَآؤُنَا﴾ (الصّافّات - ١٧) و(الواقعة - ٥١) أنَّها واوُ "أو" العاطفة، ووجه فتحها أنَّها وحدَها حرفُ عطف والهمزةُ قبلها همزةُ الاستفهام الإنكاريّ قدّمت على واو العطف؛ لأنَّ الاستفهام له صدرُ الكلام(١).

ثمّ قـــال :

[٢٣٧] وَاتَّفَقَـــا بَعْـــدُ عَـــنِ الإِمَـــامِ ❁ فِـي سِينِ سِيئَتْ سِيءَ بِالإِشْـمَامِ

أخبر أنَّ قالونًا وورشًا اتَّفقا عن الإمام نافع على إشمام سين ﴿سِيٓـَٔتْ﴾ في قوله تعالى : ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً سِيٓـَٔتْ﴾ بـ(الملك - ٢٨)، وإشمام سين ﴿سِيٓءَ﴾ في قوله تعالى : ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطاً سِيٓءَ بِهِمْ﴾ بـ(هود - ٧٦) و﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطاً سِيٓءَ بِهِمْ﴾ بـ(العنكبوت - ٣٣)، فالألفُ في قوله "واتَّفقا" ضميرُ الاثنين يعودُ على قالون وورشٍ، وقوله "بعد" أي : بعد الأحكام المتقدِّمة المنسوبة إلى قالون وحدَه من أوَّل الفرش إلى هنا، ومُرادهُ "بالإمام" نافع رضي الله عنه والباء في قوله "بالإشمام" بمعنى "على"(٢) والمرادُ بالإشمام هنا أن يلفِظ بأوَّل الفعل محرَّكا بحركة تامَّةٍ مركَّبةٍ من حركتين ضمَّة وكسرةٍ وجُزْء الضَّمَّة مقدَّم وهو الأقلُّ، ويليه جُزْء الكسرة وهو الأكثر هذا هو

---

(١)- ينظر : شرح الهداية، المهدويّ، (٤٢٨/٢-٤٢٩)، والكشف، مكّيّ بن أبي طالب، (١١٧/٢)، والموضّح في وجوه القراءات، ابن أبي مريم، (٨٧٣/٢ - ٨٧٥)، وإعراب القراءات السّبع، ابن خالوية، (٧٧/١)، والحجّة للقرّاء السّبعة، أبو علي الفارسي، (٢٦٩/٥ - ٢٧٠).

(٢)- سبق بيانُ مسألة نيابة حروف الجر بعضها عن بعض. ينظر : (ص : ٥١ - ٥٢) من هذا البحث.

الصوابُ، (ومن قال خلافه فكلامُه إمَّا مُؤَوَّلٌ أو باطلٌ لا تجوزُ القراءةُ به)[1] والإشمام هنا غير الإشمام المتقدِّم في باب الوقف؛ لأنَّ الإشمام هنا في الحرف الأوَّل وفي الوصل والوقف ويُسمع وحرفُه متحرِّكٌ، بخلاف المذكور في باب الوقف فإنَّه في الحرف الأخير وفي الوقف فقط ولا يُسمع وحرفُه ساكنٌ[2]، وعبَّر المتأخِّرون من القرَّاء كالدّانيّ[3] والشَّاطبيّ[4] وأكثر النُّحاة عن هذا المعنى المذكور هنا بالإشمام وعبَّر عنه بعضُهم[5] بالرَّوم وبعضُهم[6] بالضَّمِّ[7] وبعضُهم[8] بالرَّفع وبعضُهم[9] بالإمالة، فوجه إشمام ﴿سِيٓـَٔتْ﴾ و﴿سِيٓءَ﴾ التَّنبيه على حركة السِّين الأصليَّة وهي الضَّمَّة، إذِ الأَصل "سُوِئَ" بضمِّ السِّين مبنيٌّ للنَّائب كـ"ضُرِبَ"، استُثقلت الكسرةُ[10] على الواو فنُقلت إلى السِّين لعدم حذف ضمَّتِها، وقُبلت الواو ياءً لانكسار ما قبلها، وأُشير إلى ضمَّة السِّين تنبيهًا على الأَصل، وهي لغةُ عامَّة أَسد وقَيس وعَقيل، وبها قرأَ نافع في ﴿سِيٓـَٔتْ﴾ و﴿سِيٓءَ﴾ وقرأ أكثر القرَّاء بالكسر

---

(١)- هذا الكلام فيه نظرٌ؛ لأنَّ فيه إبطالاً لمذهب من قال بشُيوع الإشمام وهو اختيار كثير من الأئمّة منهم الدّانيّ كما في جامع البيان، (١٥١/٠٥)، حيث قال في بيان كيفيّة قراءتها : «بإشمام الضّمّ السّين» اهـ. وبهذا عبّر الشَّاطبيّ في حرزه البيت (رقم : ٤٤٨)، وكذلك الإمام أبو محمّد مكّيّ في الكشف، (٢٣١/١)، ويؤكّد ما ذهب إليه هؤلاء الأئمّة من شُيوع الإشمام ما نقله الشّارح من تسمية بعضهم له بالإمالة ومعلوم أنّ الإمالة فيها شُيوعٌ، وما زال بعض الشّيوخ الآن يُقرئ به، وبه قرأتُ على شيخي إيهاب فكري حفظه الله. والله أعلم.

(٢)- ينظر : القصد النَّافع، الخرَّاز، (ص : ٣٤٧ - ٣٤٨)، وتحصيل المنافع، السَّملاليّ، (ص : ٢٩١).

(٣)- ينظر : التّيسير، الدّانيّ، (ص : ٦٢).

(٤)- ينظر : حرز الأماني، الشَّاطبيّ، البيت رقم : ٤٤٨، (ص : ٣٦).

(٥)- منهم : أبو محمّد مكّيّ في كتابه الكشف عن وجوه القراءات، (١٢٢/١).

(٦)- منهم : ابن جُزيّ في كتابه المختصر البارع، (ص : ٩٦)، والمهدويّ في شرح الهداية، (١٠٨/١)، وأبو علي الفارسي في كتابه الحجّة للقرّاء السّبعة، (٢٤٠/١).

(٧)- في (ب) : (بالضّمّ) سقطت نقطة الباء.

(٨)- لم أقف عمّن عبّر عنه بالرّفع ولا عمّن ذكر ذلك، وغايةُ ما وقفتُ عليه أنّهم يعبّرون عنه هنا : بالرَّوم أو بالضّمّ أو بالإمالة. ينظر : فتح الوصيد، السّخاوي، (٦٢٣/٣)، وإبراز المعاني، أبو شامة، (٨٢/٢).

(٩)- منهم : ابن المرابط في كتابه التّقريب والحرش، (ص : ١٥٦).

(١٠)- في (أ) : (الكسره) بالهاء، والتّصويب من : (ب).

الخالص من غير إشمام، وهي قراءة نافع في غير ﴿سِيٓـَٔتْ﴾ و﴿سِيٓءَ﴾ ك : ﴿قِيلَ﴾ و﴿غِيضَ﴾ وهي لُغة قريشٍ وكنانة، وهناك لغةٌ ثالثةٌ لبعض العرب تَحذف كسرة الواو وتَضمُّ ضمًّا خالصًا فَتقولُ : "سُوءَ" و"قُولَ" ولم يُقرأ بها في المتواتر، وخصَّ نافع ﴿سِيٓـَٔتْ﴾ و﴿سِيٓءَ﴾ بالإشمام دون غيرهما ك : ﴿قِيلَ﴾ و﴿غِيضَ﴾ جمعًا بين اللُّغتين مع اتِّباع الأَثر[1]. ثمّ قال :

[٢٣٨] وَنُونِ تَأْمَنَّا وَبِالإِخْفَاءِ ❁ أَخَذَهُ لَهُ أُولُوا الأَدَاءِ

ذَكر في هذا البيت وجهين لنافع في النُّون الأُولى من : ﴿مَا لَكَ لاَ تَامَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ (يوسف - ١١) وهما الإشمام والإخفاء، فأَشار إلى الإشمام بقوله "ونون تأمنا" وهو معطوف على "سين سيئت سيء"، أي : واتَّفق قالونٌ وورشٌ عن الإمام نافع على الإشمام في سين ﴿سِيٓـَٔتْ﴾ و﴿سِيٓءَ﴾ وفي نون ﴿تَامَنَّا﴾، والإشمام هنا غير الإشمام المتقدِّم في ﴿سِيٓـَٔتْ﴾ و﴿سِيٓءَ﴾ وهو هنا أنْ تَضُمَّ شَفتيك من غير إسماع صوتٍ[2] بعد إسكان النُّون الأُولى وإدغامها في الثَّانية إدغامًا تامًّا وقبل استكمال التَّشديد أي : قبل تمام النُّطق بالنُّون الثَّانية فالإشمامُ هنا كالإشمامِ في الوقف على المرفوع؛ لأنَّ النُّون الأُولى أصلها الضّمّ كما سيأتي وقد سكنت للإدغام والمسكّن للإدغام كالمسكّن للوقف بجامع أنّ سكون كلّ منهما عارض إلا أنّ الإشمام هنا قبل تمام النّطق بالنّون الثَّانية كما تقدّم وفي الوقف عقب النّطق بالحرف الأخير سواء كان مدغما فيه أم لا.

ثمّ أشار إلى الوجه الثَّاني وهو الإخفاء بقوله "وبالإخفاء أخذه له أولوا الأداء" يعني : أنه أخذ أكثر أصحاب الأداء والقراءة النّون من ﴿تَامَنَّا﴾ لنافع بالإخفاء والمراد به هنا الرَّوم قال العلاّمة الشّيخ سيدي علي النّوري في غيث النّفع[3] : «وهو أي : الإخفاء في ﴿تَامَنَّا﴾ أنْ

---

(١)- ينظر : شرح الهداية، المهدويّ، (١/١٥٥ - ١٥٦)، وفتح الوصيد، السّخاوي، (٣/٦٢٦)، وإبراز المعاني، أبوشامة، (٢/٢٨١ - ٢٨٢)، ومنح الفريدة الحمصيَّة، ابن عظيمة، (ص : ٣٧٤)، والموضّح في وجوه القراءات، ابن أبي مريم، (١/٢٤٧ - ٢٤٨)، والكشف، مكّيّ بن أبي طالب، (١/٢٣٠)، والقصد النَّافع، الخرّاز، (ص : ٣٤٨).

(٢)- وأمّا الإشمام الذي في ﴿سِيٓـَٔتْ﴾ و﴿سِيٓءَ﴾ فإنّه يُسمع ويُرى كما صرّح به مكّيّ في الكشف، (١/٢٣١)، وابن عظيمة في منح الفريدة الحمصيّة، (ص : ٣٧٤)، وكذلك ابن جُزيّ في المختصر البارع، (ص : ٩٦).

(٣)- ينظر : غيث النّفع، الصّفاقسي، (ص : ١٤٧).

تُضْعِف الصّوت بحركة النّون الأُولى بحيث إنّك لا تأتي إلاّ ببعضها وتدغمها في الثّانية إدغاما غير تامّ؛ لأنّ التّام يمتنع مع الرَّوم؛ لأنّ الحرف لم يسكُن سكونًا تامًّا فيكون أمرًا متوسّطًا بين الإظهار والإدغام ولا يُحكم هذا إلاّ بالأخذ من أفواه المشايخ البارعين العارفين الآخذين ذلك عن أمثالهم والله الموفق» اهـ.

قلتُ : كلامه -رحمه الله- صريحٌ في أنّ النّون الأُولى تُدغم في الثّانية مع الإخفاء إدغاما غير تامّ وهو مُقتضى كلام الحافظ الدّانيّ في التّيسير[(١)] والمحكم[(٢)] والاقتصاد[(٣)] وغيرها، وبه صرّح تلميذُه أبو داوود سليمان بن نجاح[(٤)]، ولم يذكر ابن الجزري في نشره[(٥)] خلافه، وذهب جماعة منهم العلاّمة أبو إسحاق إبراهيم الجَعبري إلى أنّ النّون الأُولى مُظهرة مع الإخفاء ونصّه : «وقرأ السّبعة ﴿مَا لَكَ لاَ تَامَنَّا﴾ (يوسف - ١١) بإظهار النّون الأُولى واختلاس حركتها»[(٦)] اهـ، وقال على قول الشَّاطبيّ (وتَأْمَنُنَا لِلْكُلِّ يُخْفَى مُفَصَّلاَ) : «ومعنى "مفصّلا" فصل إحدى النّونين عن الأخرى وهو حقيقة الإظهار وهو معنى قول الفارسي ويجوز أن يبيّن ولا يدغم ويخفي الحركة وهو أن يختلسها»[(٧)] اهـ، وصرّح أعني الجَعبري في محلٍّ آخر بتعذّر الإدغام مع الرَّوم وعلَّله؛ بأنّ الحرف المرام متحرّك بحركة ناقصة والمتحرّك يمتنع إدغامه قال : «وهو معنى قول التّيسير غير أنّ الإدغام الصّحيح يمتنع مع الرَّوم»[(٨)] اهـ، وبحث فيه العلاّمة النّويري[(٩)] بأنّه : «إنْ أراد بالإدغام في قوله والمتحرّك يمتنع إدغامه الإدغام التّامّ فمُسلّمٌ وإنْ أراد به الإدغام النّاقص وهو المراد فممنوعٌ، والدّليل على تَسميته إدغامًا

---

(١)- ينظر : التّيسير، الدّانيّ، (ص : ١٠٤).

(٢)- ينظر : المحكم في نقط المصاحف، الدّانيّ، (ص : ٥٦ - ٥٧).

(٣)- ينظر : شرح الدّرر اللّوامع، المنتوري، (٧٩٩/٢). وسبق الكلام عن كتاب الاقتصاد.

(٤)- ينظر : أصول الضّبط، أبو داود، (ص : ١٠٦- ١٠٧).

(٥)- ينظر : النّشر، ابن الجزري، (٣٠٣/١-٣٠٤).

(٦)- ينظر : كنز المعاني، الجعبري، (١٧٦٩/٤).

(٧)- ينظر : المصدر نفسه، (١٧٧١/٤).

(٨)- ينظر : المصدر نفسه، (٤٨٩/١).

(٩)- في (أ) : (النّوري)، والتّصويب من : (ب).

قول الدّانيّ[١]، غير أنّ إدغام الصّحيح يمتنع مع الرَّوم، فمفهوم الصّفة وهي قوله الصّحيح أنّه إدغام غير صحيح أي : غير تامّ ونحن قائلون بالموجب»[٢] اهـ. بإيضاح[٣].

والحاصلُ أنّ في النّون الأُولى من ﴿تَامَـنَّا﴾ وجهين لنافع وغيره من القرّاء السّبعة :

أحدهما: الإدغام التّامّ مع الإشمام المتقدّم بيانه وهذا الوجه قطع به مكّي[٤] وجماعة[٥] من أهل الأداء واختاره صاحب النّشر[٦].

الوجه الثَّاني: الإخفاء أي : الرَّوم وقد عبّر عنه بعضهم بالاختلاس[٧] وعبّر عنه في التّيسير[٨] بالإشمام، وهذا الوجه هو الذي عليه الأكثر من أهل الأداء واختاره الدّانيّ وقال في المحكم[٩] : «والقول بالإخفاء في ذلك أَوْجَهُ وعليه أكثر العلماء» اهـ، وقال في التّيسير[١٠]«وهذا قول عامّة أئمّتنا وهو الصّواب» اهـ، وذكر الشَّاطبيّ[١١] الوجهين مع تقديم الإخفاء، وكِلاَ الوجهين مقروءٌ

(١)- ينظر : التّيسير، الدّانيّ، (ص : ٣٣)، ولفظه : «غير أنّ الإدغام الصّحيح يمتنع معه» اهـ. "أي : مع الرَّوم" ولكن الشّارح تصرّف في العبارة كما أشار إلى ذلك بنفسه.

(٢)- ينظر : شرح طيّبة النّشر، النّويري، (٣٤٩/١).

(٣)- مقصود الشّارح بها -والله أعلم- أنّه نقل وتصرّف في المنقول (بتوضيح بعض العبارات)، وهو نفسُه ما يقصده الكُتّاب اليوم بقولهم (بتصرّف).

(٤)- ينظر : التّبصرة، مكّيّ بن أبي طالب، (ص : ٥٤٥) وفيه قال : «بإشمام النّون السّاكنة الضّمّ بعد الإدغام وقبل استكمال التّشديد هذه ترجمة القراء» اهـ.

(٥)- منهم : ابن شُريح في الكافي، (ص : ١٣١)، وابن مجاهد في كتابه السّبعة، (ص : ٢٥٧)، وابن عظيمة في منح الفريدة الحمصيَّة، (ص : ٣٧٣).

(٦)- ينظر : النّشر، ابن الجزري، (٣٠٣/١ - ٣٠٤) .

(٧)- منهم : ابن جني في كتابه الخصائص، (١١٧/١)، وأبو علي الفارسي في الحجّة، (٤٠٢/٤).

(٨)- ينظر : التّيسير، الدّانيّ، (ص : ١٠٤)

(٩)- ينظر : المحكم في نقط المصاحف، الدّانيّ، (ص : ٥٧).

(١٠)- ينظر : التّيسير، الدّانيّ، (ص : ١٠٤)، وتعقّب هذا الكلام السّخاوي في فتح الوصيد، (١٠٠٨/٣).

(١١)- ينظر : حرز الأماني، الشَّاطبيّ، البيت رقم : ٧٧٣ - ٧٧٤، (ص : ٦١).

به عندنا والمقدّم الإخفاء وهل هو مع الإدغام الغير التّامّ أو مع الإظهار، طريقتان تقدّمتا وبالطّريقة الأُولى قرأتُ على شيخنا –رحمه الله– وبها أُقرئ.

فوجه الإشمام الدّلالة على حركة المدغم للفرق بين إدغام ما كان متحرّكا وما كان ساكنا؛ لأنّ ﴿تَامَنَّا﴾ أصله بنُونين النّون الأُولى مضمومة وهي آخر الفعل المرفوع، والنّون الثّانية مفتوحة وهي أوّل ضمير المفعول المنصوب، وقد أَجمعت المصاحف على رسمه بنُون واحدة على خلاف الأصل، فلمّا ثقُل باللّفظ باجتماع مِثلين(١) في كلمة واحدة خُفّف بإسكان النّون الأُولى وإدغامها في الثّانية، وأُشمّت النّون الأُولى للدّلالة على أنّها كانت قبل الإدغام مضمومة لا ساكنة، ووجه الإخفاء ثِقل الضّمّة فخُفّفت بالإخفاء؛ لأنه أدلّ على حركة النّون الأولى من الإشمام لبقاء بعض الحركة معه(٢). ثمّ قـــــــال :

[٢٣٩] وَأَرَأَيْـــــتَ وَهَــــأَنْتُمْ سَـــــهَّلاَ ❁ عَنْـــهُ وَبَعْضُـــهُمْ لِـــوَرْشٍ أَبْـــدَلاَ

يعني : أنّ قالونًا وورشًا سهّلا في روايتهما عن نافع الهمزة بين بين من ﴿أَرَآيْتَ﴾ المسبوق بهمزة الاستفهام حيث وقع في القرءآن وكيف وقع نحو : ﴿اَرَآيْتَ مَنِ اِتَّخَذَ﴾ (الفرقان - ٤٣)، ﴿اَفَرَآيْتَ اَلذِے﴾ (مريم - ٧٨)، ﴿قُلَ اَرَآيْتُمُۥ﴾ (الأنعام - ٤٧)، ﴿أَفَرَآيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ﴾ (الشّعراء- ٧٥)، ﴿أَرَآيْتَكَ هَٰذَا اَلذِے كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ (الإسراء - ٦٢)، ﴿اَرَآيْتَكُمُۥ إِنَ اَتِيٰكُمْ عَذَابُ اُللَّهِ﴾ (الأنعام - ٤١،٤٨)، وخرج بقولنا "المسبوق بهمزة الاستفهام" نحو : ﴿رَأَيْتَ اَلْمُنَٰفِقِينَ﴾ (النّساء - ٦٠) و﴿رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ﴾ (طه - ٩١)، فليس لهما فيه إلاّ التّحقيق(٣) وسهّلا عن نافع أيضا الهمزة بين بين من ﴿هَآنتُمْ﴾ حيث وقع وهو أربعة مواضع :

- ﴿هَآنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ﴾ و﴿هَآنتُمُۥ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ﴾ كلاهما بـ(آل عمران - ٦٥،١١٩).

---

(١)- هذا اللّفظ غير واضح في : (ب).

(٢)- ينظر : الحجّة للقرّاء السّبعة، أبو علي الفارسي، (٤٠٠/٤ - ٤٠١)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٣٤٨)، وغيث النّفع، الصّفاقسي، (ص : ١٤٧)، ومنح الفريدة الحمصيّة، ابن عظيمة، (ص : ٣٧٤).

(٣)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٣٤٩)، وتحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ٢٩٣).

- ﴿هَآنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ جَـٰدَلْتُمْ﴾ بـ(النِّساء - ١٠٨).

- ﴿هَآنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ تُدْعَوْنَ﴾ بـ(القتال - ٣٩).

ثمّ ذكر وجها آخر لورش في ﴿أَرَآيْتَ﴾ و﴿هَآنتُمْ﴾ فقال "وبعضهم لورش أبدلا" أي : أبدل بعضُ الرّواة لورش الهمزة في الكلمتين ألفًا محضة فتحصّل لقالون وجهٌ واحد في الكلمتين وهو التّسهيل بين بين إلاّ أنّه يُثبت ألفًا بعد الهاء من ﴿هَآنتُمْ﴾ مع القصر والمدّ، ولورش وجهان[1] :

أحدهما : التّسهيل كقالون لكنّه مع حذف الألف من ﴿هَآنتُمْ﴾.

والآخر : الإبدال ولا بدّ معه من المدّ الطّويل لاجتماع السّاكنين وهما الألف المبدلة من الهمزة والياء من ﴿أَرَآيْتَ﴾ والنّون من ﴿هَآنتُمْ﴾.

والتّسهيل لنافع في الكلمتين هو مذهب الجمهور وهو الأقيس، والإبدال لورش في الكلمتين قال به كثيرٌ من أهل الأداء، ونُقل عن العرب وتواترت القراءة به فمن غلّط القارئ به فهو غالطٌ أو جاهلٌ وقد ذكر الدّانيّ في إيجاز البيان[2] الوجهين لورش في الكلمتين ورجّح التّسهيل، واقتصر في التّيسير[3] له على التّسهيل، وزاد الشّاطبيّ[4] الإبدال والوجهان مقروءٌ بهما عندنا والمقدّم التّسهيل في الكلمتين.

لا يقال الإبدال في الكلمتين يُؤدّى إلى اجتماع ساكنين في الوصل وليس الثّاني مدغما وهو ممنوع؟ لأنّا نقول ليس متّفقا على منعه إذْ من النّحويّين من جوّزه كما قدّمناه في ﴿مَحْيَآىْ﴾، على أنّ من قرأ الإبدال في ذلك مدّ مدًّا طويلاً كما تقدّم، فيقوم المدّ مقام الحركة فيكون السّاكن الأوّل في حكم المتحرّك.

فوجه تسهيل نافع الهمزة المفردة في الكلمتين التّخفيف لثقل الهمزة في نفسها وإنّما خصّ هاتين الكلمتين دون غيرهما ممّا همزه متوسّط نحو : ﴿أَفَأَنتَ﴾ و﴿هَـٰٓؤُلَآءِ﴾ تنبيهًا على جواز

(١)- ينظر : التّقريب والحرش، ابن المرابط، (ص : ٨٩ - ٩٠)، وفتح الوصيد، السّخاوي، (٧٨٣/٣ - ٧٨٤).

(٢)- نقل الشّارح هذا عن صاحب كتاب القصد النّافع، (ص :٣٥٠) وسبق الكلام عن كتاب إيجاز البيان.

(٣)- ينظر : التّيسير، الدّانيّ، (ص : ٧٤)، وللإيضاح أكثر ينظر : الدّر النّثير، المالقي، (٢٢٠/٤-٢٢٣).

(٤)- ينظر : حرز الأماني، الشّاطبيّ، البيت رقم : ٥٦١، (ص : ٤٥).

تسهيل الهمز المتوسّط، وأنّه لغةٌ قويّةٌ فاشيةٌ كلُغَة تحقيقه وجمعًا بين اللّغتين مع اتّباع الأثر، ووجه الإبدال لورش في الكلمتين المبالغة في التّخفيف فرارًا من الهمزة[1] كلّها وبعضها إلى ما هو أخفّ منها وهو الألف اللّيّنة[2].

• **تنبيه** : ما تقدّم من جواز التّسهيل والإبدال لورش في ﴿أَرَآيْتَ﴾ ونحوه إنّما هو في الوصل وأمّا في الوقف فيتعيّن التّسهيل ولا يجوز الإبدال؛ لأنّه يؤدّي إلى اجتماع ثلاث سواكن ظواهر وهو غير موجود في كلام العرب، وليس ذلك كالوقف على المشدّد نحو : ﴿صَوَآفَّ﴾ لوجود الإدغام[3] ومثل ﴿أَرَآيْتَ﴾ ﴿ءَآنتَ﴾. ثمّ قـــــال :

[٢٤٠] وَالهَـاءُ يَحْتَمِـلُ كَوْنُهُـاَ فِيـهْ ❁ مِـنْ هَمْـزِ الإِسْـتِفْهَامِ أَوْ لِلتَّنْبِيـهْ

[٢٤١] وَهْـيَ لَـهُ مِـنْ هَمْـزِ الإِسْـتِفْهَامِ ❁ أَوْلَـى وَهَاهُنَـا انْتَهَـى كَلاَمِـي

تكلّم في هذين البيتين على الهاء من ﴿هَآنتُمْ﴾ فأخبر أنّها تحتمل أن تكون فيه أي : في ﴿هَآنتُمْ﴾ مبدلة من همزة الاستفهام وتحتمل أن تكون للتّنبيه[4]، كهاء ﴿هَٰذَا﴾ و﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾.

- فعلى **الاحتمال الأوّل** : يكون الأصل (أَأَنْتُمْ) بهمزتين فأبدل نافع الهمزة الأُولى هاء، وسهّل عنه قالون الهمزة الثّانية بين بين مع الإدخال والفصل بينهما بألف على قاعدته في الهمزتين من كلمة، وسهّل عنه ورش الهمزة الثّانية أيضا من غير فصل في أحد وجهيه وإبدالها ألفا مع المدّ الطّويل في وجهه الآخر على قاعدته في الهمزتين المتّفقتين في الفتح نحو ﴿ءَآنذَرْتَهُمْ﴾ والمقدّم له هنا التّسهيل، وإنّما زاد نافع هنا تغيير الهمزة الأُولى بإبدالها هاء مبالغة في التّخفيف وقد ثبت

(١)- في (أ) : (الهزّة) سقطت الميم، والتّصويب من : (ب).

(٢)- ينظر : شرح الدّرر اللّوامع، المنتوري، (٨١٩/٢ -٨٢١)، والكشف، مكّيّ بن أبي طالب،(٤٣١/١).

(٣)- ينظر : النّشر، ابن الجزري، (٤٠٨/١)، والفجر السّاطع، ابن القاضي، (١٢١/٤).

(٤)- ينظر : الحجّة في القراءات السّبع، أبوعليي الفارسي، (٤٧/٣ - ٤٨)، ومنح الفريدة الحمصيَّة، ابن عظيمة، (ص : ٤٤٧ - ٤٤٨)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٣٥٠).

عن العرب إبدال الهمزة هاء في مواضع كثيرة منها قولهم في : أَرقت هَرقت، وفي : أَرحت هَرحت، وفي : إيّاك هيّاك، وفي : إنّك هنّك[١].

- وعلى **الاحتمال الثّاني** : يكون الأصل (أَنْتُمْ) بهمزة واحدة دخلت عليها "هاء" التّنبيه وهي مركّبة من حرفين "الهاء" و"الألف" فأثبت قالونُ ألفها بين الهاء والهمزة المسهّلة وحذفها ورش في وجه البدل لالْتِقاء السّاكنين، وأمّا على وجه التّسهيل كان حقّه أن يُثبتها لكنّه حذفها على لغة من يحذف ألف هاء التّنبيه تخفيفًا وتقْويةً للاتّصال[٢].

وفُهم من إطلاق النَّاظم هذين الاحتمالين أنّه لا فرق فيها بين قالون وورش وهو كذلك على مقتضى اصطلاحه المتقدّم[٣]، وهذه طريقة جماعة كالمهدويّ[٤]، ومكّي[٥] وأبي علي الفارسي[٦] أَجروا الاحتمالين للقرّاء السّبعة، وهناك طريقة أُخرى[٧] تجعل الهاء مبدلة من الهمزة لبعض القرّاء كورش وللتّنبيه لبعضهم كحفص ومحتملة لبعضهم كقالون، وقد ذكر هذين الطّريقتين الشَّاطبيّ[٨]، واقتصر الدّانيّ في التّيسير[٩] على الطّريقة الثَّانية.

ورجّح النَّاظم أن تكون مبدلة من همزة الاستفهام لقالون وورش فقال "وهي له من همز الاستفهام أولى" أي : كون الهاء من ﴿هَآنتُمْ﴾ لنافع من رِوايَتيه مبدلة من همزة الاستفهام أَولى من كونها للتّنبيه وإنّما كان أَوْلى لظهوره لقالون وورش بخلاف كونها للتّنبيه فإنّه لا يظهر لورش على وجه

---

(١)- ينظر : شرح الهداية، المهدويّ، (٢٢١/١-٢٢٢)، والكشف، مكّيّ بن أبي طالب، (٣٤٦/١).

(٢)- ينظر : الدّرّ المصون، السّمين الحلبي، (٢٣٩/٣)، وتحصيل المنافع، السَّملاليّ، (ص : ٢٩٣).

(٣)- في (أ) : (المنقدم) بالنّون، والتّصويب من : (ب).

(٤)- ينظر : شرح الهداية، المهدويّ، (٢٢١/١-٢٢٢)، وقد أَجْرَى الاحتمالين مع التّرجيح كما في الطّريقة الثّانية.

(٥)- ينظر : الكشف، مكّيّ بن أبي طالب، (٣٤٦/١ - ٣٤٧).

(٦)- ينظر: الحجّة للقرّاء السّبعة، أبوعلي الفارسي، (٤٦/٣) وما بعدها.

(٧)- ذكر هذه الطّريقة السّمين الحلبي في كتابه الدّرّ المصون، (٢٣٨/٣)، ولم ينسبْها لأحد.

(٨)- ينظر : حرز الأماني، الشَّاطبيّ، الأبيات رقم : ٥٦٠ - ٥٦١ -٥٦٢، (ص : ٤٥).

(٩)- ينظر : التّيسير، الدّانيّ، (ص : ٧٤).

التّسهيل؛ لأنّها لو كانت للتّنبيه لأَثبت ورشٌ ألفها على هذا الوجه وهو لا يُثبتها كما تقدّم[1]، لكن قد قدّمنا أنّه حذفها على وجه التّسهيل على لغة من يحذف ألف "هاء التّنبيه" تخفيفا وتقويةً للاتّصال، وحينئذ يظهر وجه جعلها للتّنبيه لقالون وورش في وجهيه وتسقط أَوْلوية النَّاظم، ثمّ إنّ ترجيحه لكونها مبدلة من الهمز لنافع لا يوافق الطّريقة الأُولى وهو ظاهر، ولا يوافق الطّريقة الثّانية؛ لأنّها تجعلها مبدلة من الهمزة لورش ومحتملة لقالون والنَّاظم رجّح كونها مبدلة من الهمزة لهما ولهذا جعل بعضهم[2] الضّمير في قوله "له" يعود على ورش[3] لا على نافع وهو وإن صارَ به كلام النَّاظم موافقا للطّريقة الثّانية خلاف الظّاهر ،والظّاهر عَوْدُ الضّمير "له" إلى نافع[4] لإطلاق الحكم أعني الاحتمالين في البيت السّابق وبعد هذا كلّه فالعُمدة على ثبوت القراءة لا توجيهها ولاشكّ أنّ قراءات هذه الكلمة ثابتة بالتّواتر فيجب علينا قبولها سواء ثبت عندنا كون الهاء مبدلة من الهمزة أو للتّنبيه أم لم يَثبت ذلك وقوله "وها هنا انتهى كلامي" أي : عند قولي "أَوْلَىَ" انقضى وتمّ كلامي الذي نظمته في مقرإ الإمام نافع.

• **تنبيه** : قد علمت أنّ قالونًا يُثبت ألفًا بعد الهاء من ﴿هَآنتُمْ﴾ مع القصر والمدّ فإذا جمعتَ ﴿هَآنتُمْ﴾ مع ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ﴾ فَتُتَصَوَّر له ثمّانية أوجه يمتنع منها في القراءة وجهان وهما : مدّ ﴿هَآنتُمْ﴾ مع قصر المنفصل في ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ﴾ على سكون الميم وعلى ضمّها؛ لما يلزم على ذلك من

---

(١)- نقل الخرَّاز في القصد النَّافع، (ص : ٣٥١)، عن أبي عمرو في كتابه الإيجاز أنّ الهاء في مذهبه مبدلة من همز الاستفهام لا غير. قلتُ : ورجّح أبوشامة في إبراز المعاني، (٢٦/٣)، كون الهاء للتّنبيه على جميع وجوه القراءات، وذهب غيرهما إلى التّفصيل والتّفريق بين القرّاء كلاًّ بحسب قراءته، وقد بَسَطَ الكلام في شرح ذلك السّمين الحلبي في كتابه الدّرّ المصون، (٢٣٥/٣ - ٢٤٠)، وكذلك الصَّفاقسي في غيث النّفع، (ص : ٧١-٧٢).

(٢)- ينظر : إيضاح الأسرار، ابن المجراد، (لوحة : ١٩٤، سطر : ٨)، مخطوط.

(٣)- في (ب) : (ورش) سقطت نقطة من الشّين.

(٤)- وهو ما اختاره الخرَّاز في القصد النَّافع، (ص : ٣٥١)، والسَّملاليّ في تحصيل المنافع، (ص : ٢٩٥).

اعتبار المغيّر وهو همز ﴿هَآنتُمْ﴾ المسهّل وعدم اعتبار المحقّق وهو همز ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ﴾ وتبقى ستّة أوجه جائزة في القراءة[1].

الأوّل : قصر ﴿هَآنتُمْ﴾ وقصر المنفصل في ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ﴾ على أنّ الهاء من ﴿هَآنتُمْ﴾ مبدلة والألف التي بعدها فاصلة، أو أنّ الهاء للتّنبيه وقصرت ألفها لانفصالها حكمًا وإنِ اتّصلت رسمًا أو قصرت لتغيّر الهمز على ما تقدّم في قوله "والخلف في المدّ لما تغيرا".

الوجه الثّاني : قصر ﴿هَآنتُمْ﴾ ومدّ ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ﴾ على أنّ الهاء مبدلة فَهُمَا بَابَان فلا تركيب أو أنّها للتّنبيه وقصر ألفها لتغيُّر الهمزة.

الوجه الثّالث : مدّهما على أنّ "ها" للتّنبيه ولم يعتبر الفصل ولا التّغيير، وهذه الثّلاثة على إسكان الميم، ثمّ تأتي بها على ضمّها فتلك الأوجه السّتّة.

وتُتصوّر له ستّة أوجهٍ في قوله تعالى : ﴿هَآنتُمُۥٓ أُوْلَآءِ﴾ (آل عمران - ١١٩)، يمتنع منها وجه واحد في القراءة وهو مدّ ﴿هَآنتُمْ﴾ مع ضمّ مِيمه وقصرها لما قدّمناه وتبقى خمسة جائزة[2] وهي :

قصر ﴿هَآنتُمْ﴾ مع إسكان الميم، ثمّ مدّ ﴿هَآنتُمْ﴾ مع إسكان الميم، ثمّ قصر ﴿هَآنتُمْ﴾ مع ضمّ الميم وقصر "ها"، ثمّ قصر ﴿هَآنتُمْ﴾ مع ضمّ الميم ومدّها، ثمّ مدّ ﴿هَآنتُمْ﴾ مع ضمّ الميم ومدّها. ثمّ قـــــال :

[٢٤٢] فَالحَمْـدُ للهِ عَلَـى مَـا أَنْعَمَـا ❁ عَلَـيَّ مِـنْ إِكْمَالِـهِ وَأَلْهَمَـا

[٢٤٣] ثُمَّ صلاَةُ اللهِ كُـلَّ حِـينِ ❁ عَلَى النَّبِيِّ المُصْطَفَى المَكِـينِ

لمّا أَكمل وأَتمّ ما قصده من نظم مقرإ الإمام نافع حمد الله تعالى على ما أنعم عليه من إكماله وإتمامه وعلى ما أَلهمه من نظمه، والإلهام[3] ما يُلقى في الرُّوع (بضمّ الرّاء) أي : القلب، ثمّ ختم نظمه بالصّلاة "كلّ حين" أي : كلّ وقت على النّبي ﷺ ووصفه "بالمصطفى" أي : المختار

(١)- ينظر : حلّ المشكلات، الخليجي، (ص : ١٠٤).

(٢)- ينظر : غيث النّفع، الصّفاقسي، (ص : ٧٥)، وحلّ المشكلات، الخليجي، (ص : ١٠٤).

(٣)- ينظر : الصّحاح تاج اللُّغة، الجوهري، (٠٥/٤٢٨)، ولسان العرب، ابن منظور، (١٢/٣٤٦).

من جميع الخلق و"بالمكين"[١] أي : ذي المكانة وهي المنزلة الشّريفة العظيمة عند الله تعالى، وقد قدّمنا أوّل الشّرح معنى الحمد والصّلاة، وأتى بالصّلاة في أوّل نظمه وآخره؛ ليكون[٢] مَيمون الافتتاح والاختتام ورجاء لقبول ما بين الصّلاتين إذِ الصلاة على النّبي ﷺ مقبولة لا مردودة[٣] والله تعالى أَكرم من أنْ يقبل الصّلاتين[٤] ويَردّ ما بينهما وقد ورد في الحديث ((الدّعاء بين الصّلاتين عليّ لا يُردّ))[٥] ويُقاس على الدّعاء التّأليف ونحوه كما ذكره بعض العلماء[٦]. ثمّ قـــــال :

(١)- يُقال : فُلان مكينٌ عند فلان أي : بيّن المكانة يعني : المنزلة الرّفيعة والحسنة. ينظر : المخصص، ابن سيده، (٣٩٧/٠٣).

(٢)- في (أ) : (ليكوت) بالتّاء، والتّصويب من : (ب).

(٣)- لم يظهر لي ما يقصد الشّارح بهذه العبارة، وعلى كلٍّ فالصّلاة على النّبي ﷺ من أجل الأعمال الصّالحة ومعلوم أنّ الأعمال الصّالحة لابدّ لقبولها من توفّر شرطَيِ الإخلاص والمتابعة وإلاّ فهي مردودة لا محالة، بمعنى أنّ من صلّى صلاة مخترعة -كما في كتاب دلائل الخيرات- فهي مردودة، والواجب هو الاتّباع لتكون مقبولة. والله أعلم.

(٤)- هذا اللّفظ غير واضح في : (ب).

(٥)- لم أقف على حديثٍ بهذا اللّفظ ولكن ورد قريبًا من معناه إذا افْتُتِح الدّعاء بالثّناء على الله والصّلاة على النّبي ﷺ ثمّ خُتم بالصّلاة على النّبي ﷺ فالدّعاء حريّ أن يقبل وذلك ما رواه التّرمذي عن أبي قرّة الأسدي عن سعيد بن المسيّب عن عمر بن الخطّاب موقوفًا قال : ((إنّ الدّعاء موقوف بين السّماء والأرض لا يَصعد منه شيء حتى تُصلي على نبيّك ﷺ)). ينظر : صحيح التّرغيب والتّرهيب، الألباني، (١٣٨/٢).

(٦)- لم أقف عمّن ذكره ولعلّه استفاده من شيخه مشافهة. والله أعلم.

الفصل الثّاني

المخارج والصّفات

[باب مخـــارج الحُـــروف وصفـــاتها]

[٢٤٤] أَقُـولُ بَعْـدَ الحَمْـدُ لِلَّـهِ عَلَـى ❁ مَـا مَـنَّ مِـنْ إِنْعَامِـهِ وَأَكْمَـلاَ

[٢٤٥] ثُـمَّ صَـلاَةُ اللّـه تَتْـرًا أَبَـدَا ❁ عَلَـى النَّبِـيِّ العَرِبِـيِّ أَحْمَـدَا

لمّا فرغ من نظم مقرَإِ الإمام نافع، ذيّله بنظم آخر ذكر فيه مخارج الحروف وصفاتها، وهي وإن لم تكن من علم القراءة لكنَّ القارئ يحتاجُ إليها من جهة التّجويد، ومن جهة توقّف بعض أحكام القراءة عليها كالإظهار[1] والإدغام[2]، ولكونها ليست من علم القراءة ذَكرها النّاظم أخيرًا كالدّاني في كتاب الإيجاز[3] والشّاطبيّ[4]، وقد ابتدأ هذا الذَّيلَ بالحمد كما ابتدأ به أصل النّظم، فقال "أقول بعد الحمد لله" أي : بعد هذا اللّفظ، وقوله "على ما مَنّ" أي : أنعم به، يقالُ[5] : منَّ عليه بكذا أي : أنعم عليه به، ثمّ بيّن ما مَنَّ به تعالى بقوله "من إنعامه" أي : بجميع النّعم، وقوله "وأكملا" عطفٌ على "منّ" أي : وعلى ما أكمل به النّعم، وهو الإيمان بالله ورسوله سيّدنا محمّد ﷺ؛ لأنّ كلّ نعمة إنّما تكمل بالإيمان وبدونه تكون ناقصة، ولذا كان هو أعظم النّعم.

ثمّ أردف الحمدَ بالصّلاة على النّبيّ ﷺ فقال "ثمّ صلاة الله"، وقوله "تَتْرا" يصحّ فيه وجهان[6] التّنوينُ وتركُه، وهو مأخوذ من المـُواترة، وهي المتابعة مع مُهلةٍ وتراخٍ، فإن لم[7] تكن مُهلة فهي مُداركة ومُواصلة، كما قدّمناه في باب الإمالة، وقيل هي المتابعة والتّوالي مطلقًا، وعلى كلّ حال هو مصدر

(١)- في (ب) : (كلإظهار) سقطت همزة الوصل.

(٢)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٣٥٢)، وإبراز المعاني، أبو شامة، (٢٩٧/٤).

(٣)- نقل عنه هذا أبو شامة في إبراز المعاني، (٢٩٧/٤). وسبق الكلام على كتاب إيجاز البيان.

(٤)- ينظر : حرز الأماني، الشّاطبي، البيت رقم : ١١٣٥ وما بعده، (ص : ٩١) وما بعدها.

(٥)- في (ب) : (يقال).

(٦)- ينظر : المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، (٥٣٢/٩-٥٣٣) .

(٧)- في (أ) : (لـم) سقطت اللاّم، والتّصويب من : (ب).

منصوب على الحال من "صلاة" والمعنى : ثمّ صلاة الله متابعة أبدًا، وقوله "على النّبيّ" متعلّق بـ"صلاة" و"العربيّ" نعت للنّبيّ، و"أحمد" بدَلٌ منه وهو من أشرف[1] أسمائه ﷺ وهو عَلَمٌ منقولٌ من أفْعُل التّفضيل، فيُفيد بحسبِ أصلِه المبالغة في الحامديّة كما أنّ محمّدًا يفيد المبالغة في المحمُوديّة، فهو ﷺ أجَلُّ من حَمَدَ بالبناء للفاعل، وأجلُّ من حُمِدَ بالبناء للنّائب. ثمّ قـــال :

[٤٤٦] فَالْقَصْدُ مِنْ هَذَا النِّظَامِ الْمُحْكَمِ ❁ حَصْـرُ مَخَـارِجِ حُـرُوفِ المعْجَـمِ

أخبر أنّ قصده بهذا النّظام أي : النّظم الذي جعله ذيلاً حصرُ مخارج حروف المعجم، وقوله "المحكم" صفة للنّظام ومعناه : المتقن[2]، والمخارج جمع مخرج وهو كما قال الدّانيّ : «الموضع الذي ينشأُ منه الحرف»[3]، وقريب منه قول بعضهم[4] : «هو الحيّز المولّد للحرف».

والحُروف جمع حَرف وهو لغةً : «طَرَف الشّيء»[5].

واصطلاحًا[6] : صوتٌ معتمدٌ على مقطع[7] أي : مخرج محقَّق أو مقدّر[8]، فالمخرج المحقَّق جزءٌ معيَّن من أجزاء الحلق واللّسان والشّفتين، والمقدّر هو الهواء[9] أي : الفراغ الذي في داخل الحلق والفم، وهو مَخرج حروف المدّ الثّلاثة، ويختصّ الحرف بالإنسان أصالة[10] والحركات أعراض محلّها الحرف، وقيّدنا بقولنا "أصالة"؛ لأنّ غير الإنسان قد يكون في صوته بعضُ الحروف كالببّغاء، لكن

---

(١)- في (ب) : (شرف) سقطت الهمزة.

(٢)- ينظر : تحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ٣٠١).

(٣)- ينظر : التّحديد، الدّانيّ، (ص : ١٩٠).

(٤)- ينظر : الحواشي المفهّمة، ابن النَّاظم، (ص : ١١٩).

(٥)- ينظر : معجم مقاييس اللّغة، ابن فارس، (٢٨٤/١)، ولسان العرب، (١٢٨/٣).

(٦)- قال ابن يَعيش في شرح المفصّل، (٥١٦/٥) : «المخرج هو المقطع الذي يَنتهي الصّوت عنده» اهـ.

(٧)- في (أ) : (مفطع) بالفاء، والتّصويب من : (ب).

(٨)- ينظر : الفوائد المفهمة، يالوشة، (ص : ٢٣)، والحواشي المفهّمة، ابن النَّاظم، (ص : ١٢٠).

(٩)- ينظر : المنح الفكرية، مُلاَّ علي القاري، (ص : ٤٤)، والفوائد المفهمة، يالوشة، (ص : ٢٣).

(١٠)- وقال ابن النَّاظم في الحواشي المفهّمة، (ص : ١٢٠) : «ويختصّ بالإنسان وضعًا» اهـ.

ذلك عارض فيه، وأضاف النَّاظم "حروف" إلى "المعجم" لتخرج حروف غير المعجم كحروف المعاني[1]، وهي المذكورة في علم العربيّة كهمزة الاستفهام وباء الجرّ وسين التّنفيس، وحروف المعجم هي حروف : أ، ب، ت، إلى الياء، وقد اجتمعت في قوله تعالى في سورة (آل عمران - ١٥٤) : ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاساً يَغْشىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدَ اَهَمَّتْهُمُۥٓ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلاَمْرِ مِن شَےْءٍ قُلِ اِنَّ ٱلاَمْرَ كُلَّهُۥ لِلهِ يُخْفُونَ فِے أَنفُسِهِم مَّا لاَ يُبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلاَمْرِ شَےْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَاۖ قُل لَّوْ كُنتُمْ فِے بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ ٱلذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ وَلِيَبْتَلِيَ ٱللَّهُ مَا فِے صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِے قُلُوبِكُمْۖ وَاللَّهُ عَلِيمُۢ بِذَاتِ اِ۬لصُّدُورِ﴾، وفي قوله تعالى : ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۖ وَالذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْۖ تَرِيٰهُمْ رُكَّعاً سُجَّداً يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰناًۖ سِيمَاهُمْ فِے وُجُوهِهِم مِّنَ اَثَرِ اِ۬لسُّجُودِۖ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِے اِ۬لتَّوْرِيٰةِۖ وَمَثَلُهُمْ فِے اِ۬لاِنجِيلِ كَزَرْعٍ اَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوِيٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَۖ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً﴾ (الفتح - ٣١)، مع تكرّر أكثرها فيهما.

والمـُعجَم[2] (بضمّ الميم وفتح الجيم) : اسم مفعولٌ من أَعجم الحرفَ إذا نقطه، فمعنى حروف المعجَم حروف الخطّ الذي وقع عليه الإعجام وهو النّقط، وسمّيت كلّها حروف المعجم مع أنّ الإعجام وقع في أكثرها لا في كلّها تغليبًا للأكثر على الأقلّ، وقيل المعجَم مصدر بمعنى "الإعجام" كالمـُدخل (بضمّ الميم) بمعنى الإدخال، فمعنى "حروف المعجم" حروف الإعجام أي : من شأنها أن تُعجم أيْ : تُنقط، وقيل معنى "حروف المعجم" حروف[3] الإعجام أي : إزالة العُجمة والإبهام وذلك بالنّقط[4]، وقيل غير ذلك، وتُسمّى أيضًا حروف التّهجّي، وحروف الهجاء والتّهجّي، والهجاء تقطيع الكلمة لبيان الحروف التي تركّبت منها، وسمّيت بذلك؛ لأنّه لا يُتوصَّل لمعرفتها عادةً إلاّ به، وتُسمّى أيضًا

(١)- ينظر : المنح الفكرية، مُلاَّ علي القاري ، (ص : ٤٤).

(٢)- ينظر : لسان العرب، ابن منظور، (٩/٦٨-٦٩).

(٣)- في (ب) : (خروف) بالخاء المعجمة.

(٤)- ينظر : تحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ٣٠١)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٣٥٤).

حروف المباني[١]؛ لأنّ الكلمات تُبنَى منها، وسمّاها الخليل[٢] وسيبويه[٣] : «حروف العربيّة» لتركّب كلام العرب منها.

وعدد حُروف المعجم الأصليّة تِسعة وعشرون حرفاً لا زائد عليها ولا أقلّ منها على الصّحيح[٤]، وزعم المبرّد[٥] أنّهّا ثمانية وعشرون بجعل الألف والهمزة حرفًا واحدًا محتجًّا؛ بأنّ كلّ حرف يوجد مسمّاه في أوّل اسمه، والألف أوّله همزة، ورُدَّ بلزوم أنّ الهمزة تكون هاء؛ لأنّ الهاء أوّل اسمها؛ وبأنّ إبدال الألف من الهمزة والعكس يدلّ على تغايرهما، إذِ الشّيء لا يُبدل من نفسه، وممّا يدلّ على تغايرهما أيضا اختلافهما مخرجًا وصفةً، واجتماعهما وافتراقهما فيما لا يُعدّ كثرةً من الألفاظ[٦].

واعْلم أنّ الألف والهمزة وإنْ كانا متغايرين في حدّ ذاتهما على الصّحيح، إلاّ أنّ الألف لفظٌ مُشتركٌ يُطلق على الألف المديّة كألف "قال"، ويُطلق على الهمزة وهي المرادة بالألف الذي هو أوّل حروف الهجاء، وأمّا الألف المدّيّة فهي المُرادة بلام الألف، فهو اسمٌ لها كسائر أسماء حروف الهجاء، إلاّ أنّه اسمٌ مركَّبٌ لأَجل أنّ الألف لا يُمكن النّطق بها إلاّ مقرونة بغيرها، فجُعل اسمها كذلك مقرونًا بغيره، وبعض القاصرين يعتقد أنّ اللاّم ولام الألف واحدٌ وهو خطأ.

فإن قلتَ : لمَ عبَّروا في أوّل حروف الهجاء بالألف، ولم يعبّروا بالهمزة مع أنّها هي المرادة بالألف كما تقدّم ؟.

---

(١)- ينظر : شرح المقدّمة الجزريّة، المستكاويّ، (ص : ١٢٨)، واللآلئ السّنيّة، القسطلانيّ، (ص : ٢٨)، وتنبيه الغافلين الصّفاقسيّ، (ص : ٤١).

(٢)- ينظر : العين، الخليل بن أحمد، (٥٧/١).

(٣)- ينظر : الكتاب، سيبويه، (٥٧٢/٤).

(٤)- وهو اختيار الخليل وسيبويه، وأبو بكر محمّد بن سهْل في كتابه الأصول في النّحو، (٣٩٩/٣)، وغيرهم.

(٥)- ينظر : المقتضب، المبرّد، (١٩٢/١-١٩٤)، وقد سبق بيان حقيقة هذا الزّعم، في (ص : ٥٣) من هذا البحث.

(٦)-ينظر : المنح الفكريّة، القاري، (ص : ٤٥).

فالجواب : إنّهم لمّا لم يجعلوا لها صورةً في الخطِّ عبّروا عنها بالألف؛ لأنّها تُكتب بصورته كثيرًا، لا سيما إن كانت أوّلاً فلا تُكتب إلاّ بصورته، وأمّا الصُّورة التي تُجعل للهمزة هكذا (ء) فهي صورة مستحدثة[1].

فإن قلتَ : لم قالوا للألف المدّيّة لام ألف فخصّوها بإضافة لام إليها دون سائر أسماء الحروف، كباء ألف وتاء ألف ؟.

الجواب : إنّهم خصُّوها بإضافة لام إليها لمناسباتٍ وأسرارٍ بينهما ظاهرة وباطنة لا توجد في غير اللاّم مع الألف، لكنْ لا يليق ذكرها هنا، واللاّئق أن يُقال : إنّ اللاّم لمّا قَرُبت صورتها من صورة الألف في الخطِّ أُضيفت إليها دون غيرها[2].

ثمّ قـــــــال :

[٢٤٧] وَهْـيَ ثَـلاَثٌ مَـعَ عَشْـرٍ وَاثْنَتَـيْنِ ❁ فِـي الحَلْـقِ ثُـمَّ الْفَـمِ ثُـمَّ الشَّـفَتَيْنِ

ذكر في هذا البيت عدد مخارج الحروف والمواضع التي فيها المخارج، فأشار إلى عدد المخارج بقوله "وهي ثلاث مع عشر واثنتين" أي : خمسة عشر مخرجًا، وسيذكُر في آخر الصّفات مخرجاً آخر وهو مخرج الغُنّة، فتكون ستّة عشر مخرجًا وهذا مذهب سيبويه[3]، ومن وافقه كالشّاطبيّ[4] والنَّاظم، وذهب الخليل بن أحمد[5] شيخ سيبويه ومن وافقه كابن الجزريّ[6] إلى أنّها سبعة عشر مخرجًا، وذهب

(١)- ينظر : الدّرّة الصّقيلة، اللّبيب التّونسيّ، (لوحة : ٧٤، وجه : أ، سطر: ١٣-١٤-١٥).

(٢)- ينظر : سرّ صناعة الإعراب، ابن جنى، (٥٧/١)، وقد توسّع في ذكر العِلل النُّوريّ الصّفاقسيّ في تنبيه الغافلين، (ص : ٤٣-٤٥).

(٣)- ينظر : الكتاب، سيبويه، (٥٧٣/٤).

(٤)- ينظر : فتح الوصيد، السّخاويّ، (١٣٤٧/٤).

(٥)- لم أقف على مصدر كلامه، وقال الدّكتور غانم قدوي في شرحه للمقدّمة الجزريّة، (ص : ٢٣٥) : «ونَسب ابن الجزري إلى الخليل القول بأنّ المخارج سبعة عشر مخرجا» اهـ. قلتُ : وأوّل من وقفتُ عليه أنّه عدّها سبعة عشر هو الجعبري في كنزه، (٢٥٧١/٥)، حين قال : «ومخارج الأصول سبعة عشر» اهـ.

(٦)- ينظر : منظومة المقدّمة الجزريّة، ابن الجزريّ، البيت رقم : ٩، (ص : ١).

الفَرّاء[١] وجماعة[٢] إلى أنّها أربعة عشر مخرجًا، وتنحصر المخارج كلُّها في خمسة مواضع عند الخليل[٣]، وهي : الجوف والحلق واللّسان والشّفتان والخيشوم، والمراد **بالجوف** الخلاء أي : الفراغ[٤] الدّاخل إلى الحلق والفم[٥]، وأسقط سيبويه وموافقوه الجوف[٦] الذي هو مخرج حروف المدّ الثّلاثة عند الخليل[٧]، وجعلوا الألف من أقصى الحلق والواو والياء المديّتين من مخرج غير المدّيتين[٨]، وأسقط الفَرّاء وموافقوه الجوف أيضًا، وجعلوا مخرَجَ اللاّم والنّون والرّاء مخرجًا واحدًا كما سيأتي، والأصحّ المختار مذهب الخليل وعليه أكثر القُرّاء والنّحويّين، وحصر المخارج فيما ذكر على سبيل التّقريب، وإلاّ فالتّحقيق أنّ لكلّ حرف مخرجًا[٩] مخالفاً لمخرج الآخر وإلاّ لكان إيّاه.

ويعرف مخرج الحرف بأن يسكّن الحرف أو يشدّد ويدخل عليه همزة الوصل، فأين ينتهي الصّوت فثَمَّ مخرجه[١٠]، ثمّ أشار إلى المواضع التي فيها المخارج بقوله "في الحلق ثمّ الفم ثمّ الشّفتين" وأسقط الخيشوم؛ لأنّه سيذكره في آخر الصّفات، وأسقط الجوف لكونه مَشَى على مذهب سيبويه وهو يُسقطه على ما تقدّم، وأراد بالفمِ اللّسانَ ولو قال "في الحلق فاللّسان ثمّ الشّفتين" لكان

---

(١)- لم أقف على مصدر كلامه، ولكن ذكر ذلك عنه أبو عمرو الدّاني في التّحديد، (ص : ٢٠١).

(٢)- منهم الجرّميّ، (ت : ٢٢٥ هـ)، وقطرب، (ت : ٢٠٦ هـ) وابن كيسان، (ت : ٢٩٩ هـ)، لم أقف على مصدر كلامهم وذكروا في المصدر السّابق.

(٣)- لم أقف على مصدر كلامه، لكن نسبه إليه غير واحد من العلماء.

(٤)- ينظر : معجم مقاييس اللّغة، ابن فارس، (٣٤٩/٢)، وفيه قال : «الفاء والرّاء والغين أصلٌ صحيحٌ يدلّ على خُلوّ وسَعة ذَرع» اهـ.

(٥)- ينظر : الحواشي المفهّمة، ابن النَّاظم، (ص : ١٢٤).

(٦)- ينظر : الحواشي المفهّمة، ابن النَّاظم، (ص : ١٢٠)، وشرح المقدّمة، المستكاويّ، (ص : ١٣٧).

(٧)- ينظر : العين، الخليل بن أحمد، (٥٧/١).

(٨)- ينظر : الكتاب، سيبويه، (٥٧٣/٤)، والفوائد المفهمة، يالوشة، (ص : ٢٤).

(٩)- ينظر : المنح الفكرية، مُلا علي القاري، (ص : ٤٩)، ذكره وردّ عليه.

(١٠)- ينظر : إبراز المعاني، أبو شامة، (٣٠٠/٤)، والفوائد المفهمة، يالوشة، (ص : ٢٤)، والنّشر، ابن الجزريّ، (١٩٩/١)، وفتح الرّحمن، المتولّي، (ص : ٧٨).

أحسن[1]، وفي هذا البيت لفٌّ ونشر مرتّب[2]؛ وذلك لأنّ قوله "في الحلق" يرجع إلى قوله "ثلاث"، وقوله "ثمّ الفم" يرجع إلى قوله "عشر"، وقوله "ثمّ الشّفتين" يرجع إلى قوله "اثنتين"، ففي الحلق ثلاثة مخارج، وفي اللّسان عشرة، وفي الشّفتين مخرجان، وحذف النَّاظم التّاء من "ثلاث" و"عشر"، مع أنّ المعدود مذكَّر وهو المخارج التي عاد عليها ضميرُ "وهي"؛ لأنّ محلّ وُجوب إثبات التّاء مع المذكّر وإسقاطها مع المؤنّث في الثّلاثة والعشرة وما بينهما إذا ذُكر المعدود بعد اسم العدد، فإذا قُدّم المعدود كما هنَا جاز التّأنيث والتّذكير، وأنّث "اثنتين" مع أنّ المراد بهما مخرجان وهما مذكّران باعتبار كون المخرج جهة في الفم، ويصحّ أن يكون هذا هو وجه إسقاط التّاء من "ثلاث" و"عشر"[3].

ثمّ قـــــال :

[٢٤٨] فَالهَـاءُ وَالهَمْـزَةُ ثُـمَّ الأَلِـفُ ❁ مِـنْ آخِـرِ الحَلْـقِ جَمِيعًـا تُعْـرَفُ

[٢٤٩] وَالعَـيْنُ مِـنْ وَسَـطِهِ وَالْحَـاءُ ❁ وَالْغَـيْنُ مِـنْ آخِـرِهِ وَالخَـاءُ

ذكر في هذين البيتين مخارج الحلق الثّلاثة وقدّمها على مخارج اللّسان، وقدّم مخارج اللّسان على مخرجي الشّفتين؛ لأنّ الحروف لمّا كانت مادّتها الصّوت الذي هو الهواء الخارج من داخل الرّئة متصعّدًا إلى الفم كان أوّل الصّوت آخر الحلق وآخره أوّل الشّفتين[4]، رتّب الحروف ومخارجها باعتبار

---

(١)- وهو كذلك باعتبار زماننا، وإلاّ فإنّ في زمن النّاظم وقبله كانوا يطلقون الفم ويعنون اللّسان كما لاحظتُه فيما اطّلعت عليه من مؤلّفاتهم، لذا قال الخرّاز في القصد النّافع، (ص : ٣٥٥) : «ولم يزل النّاس يتسامحون في ذلك، فيقولون حروف الفم ويعنون اللّسان» اهـ. نبّهت على هذا حتّى إذا ما عَرض للقارئ مثله في كتب المتقدّمين فلا يستشكله.

(٢)- سبق بيان معنى اللّف والنّشر، وبيان قسميه، في (ص : ١٧٤) من هذا البحث.

(٣)- ينظر : إبراز المعاني، أبو شامة، (٣٠٠/٤)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٣٥٥).

(٤)- في (أ) : (الشفتىن) سقطت نقطتا الياء، والتّصويب من : (ب).

الصّوت وفاقًا للجمهور[1]، فقدّم في الذِّكْرِ ما يلي الصّدر ثمّ الذي يليه وهكذا إلى آخر الشّفتين.

- **فالمخرج الأوّل** : من مخارج الحلق أقصاه أي : أبعده من مقدّم الفم وهو آخره ممّا يلي الصّدر[2]، ويخرج منه ثلاثة أحرف : الهمزةُ فالهاء فالألف، وإلى هذا المخرج وحروفه الثّلاثة أشار بالبيت الأوّل، وكان حقّه أن يقدِّم الهمزة على الهاء في الذّكر؛ لأنّ الأحرف الثّلاثة وإن كانت من مَخرجٍ واحد إلاّ أنّ الهمزة أقرب إلى الصّدر وأبعد عن الفم، وتليها الهاء وبعد الهاء الألف هذا ترتيب سيبويه[3] وهو الظّاهر، وعليه فالهمزةُ أبعدُ الحروف مخرجًا، تكاد تَخرُج من الصّدر، ولشدّة بُعدها ثَقُل إخراجها، وقِيلَ لا ترتيب بين الهمزة والهاء، وكأنَّ النَّاظم مشَى على هذا القول ولهذا عطف "الهمزة" على "الهاء" بالواو وهي لا تقتضي ترتيبًا، وفُهِمَ من تقديمه "الهاء[4]" على "الألف" ومن عطف "الألف" بـ"ثُمَّ" أنّ الألف بعد الهمزة والهاء وهو المنقول عن سيبويه، وعليه مشى الشّاطبيّ[5] وجماعةٌ، ونُقل[6] عن سيبويه أيضًا تقديم الألف عن الهاء.

- **المخرج الثَّاني** : من مخارج الحلق وسطه ويخرجُ منه حرفان : العين والحاء المهملتان، وإلى هذا المخرج وحرْفيْه أشار بقوله "والعين من وسطه والحاء" وفُهم من تقديمه العين على الحاء في الذّكر أنّها متقـدّمة عليـها في المخرج، وهو ظاهر كلام سـيبويه[7] وعليه كثيرون، منهـم أبـو محمّد مكّيّ[8]

---

(١)- ينظر : المنح الفكريّة، مُلاًّ علي القاري، (ص : ٥٣-٥٤).

(٢)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٣٥٦)، وتحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ٣٠٣).

(٣)- ينظر : الكتاب، سيبويه، (٥٧٣/٤).

(٤)- في (ب) : (الها) سقطت الهمزة.

(٥)- ينظر : حرز الأمانيّ، الشّاطبي، البيت رقم : ١١٤٩، (ص : ٩٢).

(٦)- ينظر : إبراز المعاني، أبو شامة، (٣٠٨/٤).

(٧)- ينظر : الكتاب، سيبويه، (٥٧٣/٤).

(٨)- ينظر : الرّعاية، مكّيّ بن أبي طالب، (ص : ١٦٢).

والشّاطبيّ[١] وابن الجزريّ[٢] وقدّم جماعةٌ منهم ابن شُريح[٣]، والمهدويّ[٤]، الحاء على العين.

- **المخرج الثَّالث** : من مخارج الحلق أدناه أي : أقربه إلى مقدّم الفم[٥] ويخرج منه حرفان : الغين والخاء المعجمتان، وإلى هذا المخْرج وحرفَيْه أشار بقوله "والغين من آخره والخاء" ومراده بالآخر هنا ما يلي اللّسان بخلاف الآخِر في البيت الأوّل، فإنّ مُراده به ممّا يلي الصّدر، (وسُمِّي كلٌّ)[٦] منهما آخرًا باعتبار ما يُبتدأ به من الحلق، فإن ابتُدئ بأدناه فالأقصى آخره، وإن ابتدئ بأقصاه فالأدنى آخره، ونُقل[٧] عن النَّاظم أنّه أبدل الشّطر الثّاني من البيت الثَّاني بقوله "والغين من أوّله والخاء"، وهو أحسن.

---

(١)- ينظر : حرز الأماني، الشّاطبيّ، البيت رقم : ١١٤٩، (ص : ٩٢).

(٢)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (١/١٩٩).

(٣)- اتّفقت (أ) و(ب) على إثباته هكذا، ولم أقف على مصدر كلامه، ويظهر لي أنّ الشّارح أخذ ذلك عن ابن الجزريّ في النّشر، (١/١٩٩)، ولكنّ ابن الجزريّ قال «شُريح» ولم يقل «ابن شُريح»، والذي يقصدُه ابن الجزري هو : أبو الحسن شُريح بن محمّد بن شريح الرّعينيّ الإشبيلي، (المتوفّى سنة ٥٣٩ هـ) صاحب كتاب نهاية الإتقان في تجويد القرآن، وهو كتاب لا يزال مخطوطًا، كما ذكره الدّكتور محمّد الشّنقيطيّ في كتابه الوجيز، (ص : ٢٤)، وقد سمّى ابن الجزريّ هذا الكتاب ونَسبة إلى شُريح كما في كتابه التّمهيد. فإن قيل : لعلّ الشّارح يقصد ابن شُريح صاحب الكافي، قلتُ : إنّ ابن شريح في كتابه الكافي، (ص : ٥٨)، عند كلامه عن أحكام النّون السّاكنة والتّنوين، وأنّها تظهر عند حروف الحلق قال : «حروف الحلق وهي : الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء» اهـ. ولعلّ المتأمّل في كلامه هذا، يَرى أنّه قدّم العين على الحاء، بلْ ورتَّب جميع الحروف على التّرتيب المشهور والمعروف، بقي أن نقول لعلّ ذلك أنْ يكون تصحيفًا من النّاسخ. فالله أعلى وأعلم.

(٤)- ينظر : شرح الهداية، المهدويّ، (١/٧٦).

(٥)- ينظر : القصد النّافع، (ص : ٣٥٦)، وتحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ٣٠٣).

(٦)- هكذا في (أ) بالبناء للمفعول، وفي (ب) : (وسمَّى كلاًّ) بالبناء للفاعل.

(٧)- ينظر : شرح الدّرر اللّوامع، المنتوري، (٢/٨٣٤)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٣٥٧)، قال صاحب تحصيل المنافع، (ص : ٣٠٣) : «ووضع في بعض النّسخ : "والغين من أوله والخاء"، قال بعضهم : رجع المصنّف إلى هذه النّسخة إذ ليس فيها إشكال، لكنّها ليست بشهيرة» اهـ.

وفُهم من تقديمه الغين على الخاء في الذّكر أنّها متقدّمة عليها في المخْرج، وهو ظاهر كلام سيبويه[1]وعليه كثيرون، منهم الشّاطبيّ[2] وابن الجزريّ[3]، ونصّ مكّيّ[4] على تقديم الخاء على الغين، وعلى كلّ حال في الحلق ثلاثة مخارج كلّيّة وهي :

- **أقصاه** : وفيه ثلاثة مخارج جزئيّة متقاربة.

- **وأوسطه وأدناه** : وفي كلّ منهما مخرجان جزئيّان متقاربان، وكلّ مخرج جزئيّ يخرج منه حرف واحد، وتسمّى هذه الأحرف السّبعة حروف الحلق، والحروف الحلقيّة، لخروجها من الحلق[5]، وما مشى عليه النَّاظم من خروج الألف من أقصى الحلق هو مذهب سيبويه[6] وجماعة[7]، وذهب الخليل[8] والأكثرون[9] إلى أنّ حروف الحلق ستّة فقط، وأنّ الألف والواو السّاكنة المضمُوم ما قبلها، والياء السّاكنة المكسور ما قبلها تخرُج من الجوف، أي : جوف الحلق والفم، ويُقال جوُّ الحلق والفم، والمراد بهما الخلاء أي : الفراغ الدّاخل في الحلق والفم، وتسمّى هذه الأحرف الثّلاثة جوفيّة لخروجها من الجوف وتسمّى هوائيّة؛ لأنّها لا مخرج لها محقّق تنتهي إليه كسائر الحروف، وإنّما هي هواء أي : صوت يَنتشر في الفم تنتهي بانتهائه، إلاّ أنّ هواء الألف متصعّد وأكثر، وهواء الياء مستفل، وهواء الواو متوسّط، وتسمّى أيضا حروف مدّ ولين؛ لأنّها تخرُج بامتدادٍ ولينٍ من غير كُلفة على اللّسان،

---

(١)- ينظر : الكتاب، سيبويه، (٥٧٣/٤).

(٢)- ينظر : حرز الأماني، الشّاطبيّ، البيت رقم : ١١٤٩، (ص : ٩٢).

(٣)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (١٩٩/١).

(٤)- ينظر : الرّعاية، مكيّ بن أبي طالب، (ص : ١٦٩).

(٥)- لقّبها بذلك الخليل بن أحمد في كتابه العين، (٥٨/١).

(٦)- ينظر : الكتاب، سيبويه، (٥٧٣/٤).

(٧)- منهم : ابن الباذش في الإقناع، (١٧١/١)، وأبو عمرو الدّانيّ في التّحديد، (ص : ١٩٢).

(٨)- ينظر : العين، الخليل بن أحمد، (٥٧/١).

(٩)- منهم : ابن الجزريّ في النّشر، (١٩٩/١)، وكلّ من جاء بعده ممّن وقفتُ على كلامه.

لاتّساع مَخرجها فإنّ المخرج إذا اتّسع انتشر الصّوتُ فيه وامتدَّ وَلاَنَ، وإذا ضاق انضَغط الصّوتُ فيه وصلُب، وكلّ حرف مساوٍ لمخرجه إلاّ هي، فلذلك قَبِلت الزّيادة(1).

ثمّ قـــــال :

[٢٥٠] وَالقافُ مِنْ أَقْصَى اللِّسَانِ والحَنَكْ ❁ وَالكَــافُ أَسْــفَلُ قَلِــيلاً تُــدَّرَكْ

[٢٥١] وَالِجــيمُ وَاليَــاءُ كَــذَا وَالشِّــينُ ❁ مِنْــــهُ وَمِــــنْ وَسَــطِهِ تَكُــونُ

لـمّا فرغ من مخارج الحلق، شرع في مخارج اللّسان وهي عشرةٌ كما تقدّم :

- **خمسةٌ من طرفه** : وستأتي.
- **وخمسةٌ في** : أقصاه ووسطه وحافَته(2) أي : جانبه.

- **ففي أقصاه** (وهو آخره ممّا يلي الحلق) مخرجان(3) : مخرجُ القاف ومخرج الكاف، فالقافُ تخرُج من أقصى اللّسان وما فوقه من الحنك الأعلى وإلى ذلك أشار بقوله "والقاف من أقصى اللّسان والحنك" أي : الأعلى، والكاف تخرجُ من أقصى اللّسان وما فوقه(4) من الحنك الأعلى أيضا، إلاّ أنّ مخرجها أسفل قليلاً من مخرج القاف، فهي أقرب إلى مقدّم الفم من القاف وأبعد عن الحلق، وإلى ذلك أشار بقوله "والكاف أسفل قليلاً تُدَّرَك"، وفي بعض النّسخ(5) "والكاف من أسفل شيئا تُدَّرَك"

(1)- ينظر : الحواشي المفهّمة، ابن النّاظم، (ص : ١٢٤)، وشرح المقدّمة الجزريّة، الأنصاريّ، (ص : ٣٢-٣٣)، والمنح الفكريّة، مُلاّ علي القاري، (ص : ٥٠-٥١)، والآلئ السّنيّة، القسطلانيّ، (ص : ٣٠).

(2)- تُلفظ بتخْفيف الفاء. ينظر : المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، (٤٥٠/٣)، ونصّ الدّكتور أحمد مختار عمر في كتابه معجم الصّواب اللّغويّ، (٣٠٩/١)، على أنّ حافَة -بالتّخفيف- فصيحة، وحافّة بالتّشديد صحيحة، وخلاصة بحثه أنّها بالتّشديد تَحمل معنى : أَحاط وأَحدق، فتكون حافة الشّيء ما استدار حوله وأحدق به. وينظر : المحيط في اللّغة، ابن عبّاد، (٢٢٢/٣)، وفيه «ناحية كلّ شيء : حافَته» اهـ.

(3)- ينظر : الرّعاية، مكّيّ بن أبي طالب، (ص : ١٧١-١٧٤)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٣٥٧)، وتحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ٣٠٤).

(4)- في (أ) : (قوله)، والتّصويب من : (ب).

(5)- وهي النّسخة التي شرح عليها العلاّمتان المنتوري وابن القاضي متن الدّرر. ينظر : شرح الدّرر اللّوامع، المنتوري، (٨٣٤/٢)، والفجر السّاطع، ابن القاضي، (١٥٧/٤).

وهو بمعنى الأوّل، وقوله "تُدَّرك" (بضمّ التّاء وفتح الدّال المشدَّدة وفتح الرّاء) مبنيًّا للنّائب على النّسختين[1].

فإن[2] قلتَ : قياس ما تقدَّم من جعل أقصى الحلق مخرجًا واحدًا كليًّا منقسما إلى مخارج جزئيّة، أن يُجعل أيضا أقصى اللّسان مخرجًا واحدًا كليًّا فيه مخرجان جزئيّان، مخرج القاف فمخرج الكاف.

فالجوابُ : إنّ أقصى اللّسان فيه طولٌ، وبين مخرجي القاف والكاف بُعْد، فلذلك جُعل كلّ منهما مخرجًا مستقلاً، بخلاف أقصى الحلق فإنّه لا طول فيه وحروفه متقاربة جدًّا، فلذلك جُعلت كلّها من مخرج واحد[3]، ويسمَّى كلّ من القاف والكاف لهويًّا[4]، نسبة إلى اللَّهاة[5] (بفتح اللاّم) وهي اللّحمة المـُشرفَة على الحلق[6].

- وفي وسط اللّسان : مخرجٌ واحدٌ لثلاثة أحرف مرتّبة فيه وهي : الجيم فالشّين فالياء، وإلى هذا المخرج وحروفه الثّلاثة أشار بالبيت الثّاني، والضّمير في قوله "منه" و"وسطه" يعود على اللّسان، يعني : أنّ هذه الأحرف الثّلاثة تخرُج من مخرج واحد، وهو وسط اللّسان وما يليه من الحنك الأعلى[7]، وفُهِم من تقديمه الجيم في الذّكر أنّها متقدّمة على الشّين والياء في المخرج، فهي أقربُ منهما إلى أصل اللّسان، وهذا الذي عليه الأكثرون منهم الشّاطبيّ[8]، وابن الجزريّ[9].

---

(١)- أي التي اعتمدها هو أعني المارغني أو التي اعتمدها المنتوري وابن القاضي.

(٢)- في (ب) : (فإ) سقطت النّون.

(٣)- ينظر : جهد المقلّ، المرعشيّ، (ص : ٤٧).

(٤)- لقّبها بذلك الخليل بن أحمد في كتابه العين، (٥٨/١).

(٥)- في (ب) : (اللّهاة) بزيادة نقطة فوق التّاء.

(٦)- ينظر : الفوائد المفهمة، يالوشة، (ص : ٢٧)، وشرح المقدّمة، المستكاويّ، (ص : ١٤٤).

(٧)- ينظر : تحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ٣٠٤).

(٨)- ينظر : حرز الأماني، الشّاطبيّ، البيت رقم : ١١٤٩، (ص : ٩٢).

(٩)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (٢٠٠/١).

وقدّم مكّيّ[1] والمهدويّ[2] الشّين على الجيم، وكان على النَّاظم أن يُقدِّم الشّين على الياء في الذِّكر كما فعل غيره؛ لأنّها متقدِّمة عليها في المخرج، فهي بعد الجيم وقبل الياء، وإطلاقه "الياء" يتناول الياء المدّيّة وغيرها، فيكون مخرج الياء مطلقاً وسط اللّسان، وهو مذهب سيبويه[3]، وذهب الخليل[4] إلى أنّ الياء المدّيّة تخرُج من الجوف كما تقدَّم، وغير المدّيّة من وسط اللّسان، وتسمّى الأحرف الثَّلاثة أعني الجيم والشّين والياء شجْريّة[5]، لخُرُوجها من شَجْر الفم (بإسكان الجيم) وهو ما بين وسط اللّسان وما يقابله من الحنك الأعلى، وقيل غير ذلك[6].

---

(١)- ينظر : الرّعاية، مكّيّ بن أبي طالب، (ص : ١٧٥).

(٢)- لقد تَبع الشّارح ابن الجزريّ في نِسبة هذا إلى المهدويّ وكلاهما صوابٌ من وجه وخطأ من وجه؛ وبيان ذلك أن نقول : إنّ المهدوي وافق الشّاطبيّ وابن الجزريّ على حسب ما جاء في النّسخة التي في مركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلامية بالرّياض، وخالف الجميع على حسب ما جاء في نسختي الخزانة العامّة والخزانة الملكيّة (الحسنيّة) بالرّباط حيثُ قدّم : الياء ثمّ الشّين على الجيم، حقّق هذا الدّكتور حازم سعيد حيدر في تحقيقه لشرح الهداية، (٧٦/١)، وبهذا التّفصيل يتبيّن ما استشكله الدّكتور غانم قدوري في شرحه للجزريّة، (ص : ٢٤٨)، من نِسبة بعض المصادر تقديم الشّين على الجيم والياء للمهدويّ ومكّيّ، أمّا المهدويّ فلعلّ ابن الجزريّ اعتمد على نسخة أُخرى لم تصل إلينا، وأمّا مكّيّ فالنّسبة إليه صحيحة لقوله في الرّعاية (ص : ١٧٥) «الشّين تخرج من المخرج الثَّالث من مخارج الفم بعد مخرج الكاف من وسط اللّسان» ثمّ أتبعها بالكلام على مخرج الجيم، (ص : ١٧٦)، ثمّ أتبعهما بالياء (ص : ١٧٩). والله أعلم.

(٣)- ينظر : الكتاب، سيبويه، (٥٧٣/٤).

(٤)- ينظر : العين، الخليل بن أحمد، (٥٧/١).

(٥)- لقّبها بذلك الخليل بن أحمد في كتابه العين، (٥٨/١).

(٦)- ينظر لسان العرب، ابن منظور، (٣٥/٧).

• **تنبيه** : قال الحافظ الدّانيّ[1] : «الكلامُ في المخارج، إنّما هو على حسب استقامة الطّبع، لا على التّكلّف» اهـ، وقال السّكاكيّ[2] في المفتاح[3] : «وعندي أنّ الحكم في أنواعها ومخارجها -أي : الحروف- على ما يَجده كلُّ أحدٍ مُستقيم الطَّبع سليم الذَّوق، إذا راجع نفسه واعتبَرها كَمَا ينبغي، وإن كان بخلاف الغير، لإمكان التّفاوت في الآلات» اهـ.

قلتُ : فاختلاف العُلماء في بعض المخارج، وفي ترتيب بعض الحروف المشتركة في المخرج، اختلافٌ فيما يقتضيه الطَّبع المستقيم، ويوجبُه الذَّوق السّليم، لا فيما يمكن مع التّكلّف، إذْ هو غير جارٍ على استقامه الطّبع وسلامة الذّوق. ثمّ قـــــال :

[٢٥٢] وَالضَّـادُ مِـنْ حَافَتِـهِ وَمَـا يَلِـي ❁ ذَلِـك مِـنْ أَضْرَاسِـهَا مِـنْ أَوَّلِ

ذَكَر في هذا البيت المخرج الرَّابع من مخارج اللّسان العشرة وهو مخرج الضّاد[4] السّاقطة، فأخبر أنّها تخرج من أوّل حافة اللّسان وما يلي الحافة من الأضراس، والحافة الجانب وللّسان حافتان : يمنى ويسرى، وأوّلهما ما يلي الحلق، وآخرهما ما يلي طرف اللّسان، وسيَذكر بعدُ أنّ الحقّ خروج اللاّم من

---

(١)- لم أقف على مصدره ولعلّه في إيجاز البيان، ونقله عنه أبو شامة في إبراز المعاني، (٣٠٣/٤).

قال المرعشيّ في جهد المقلّ، (ص : ٥٢)، تعليقًا على كلام الدّانيّ : «بل الكلام في الصّفات أيضا على حسب استقامة الطّبع لا على التّكلّف، والمراد طبع العرب العرباء» اهـ.

(٢)- هو : أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمّد السّكاكيّ، (٥٥٤ هـ - ٦٢٦ هـ) من أهل خوارزم، إمام في النّحو والمعاني والبيان والأدب، وفقيه في علوم شتّى، صنّف كتابه مفتاح العلوم في اثنتي عشر علمًا وله غير ذلك.

ينظر في ترجمته : معجم الأدباء، ياقوت الحمويّ، (٢٨٤٦/٦)، والجواهر المضيّة، القرشيّ، (٦٢٢/٣-٦٢٣).

(٣)- ينظر : مفتاح العلوم، السّكاكيّ، (ص : ١٣).

(٤)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٣٥٧)، وشرح الهداية، المهدويّ، (٧٦/١)، والرّعاية، مكيّ بن أبي طالب، (ص : ١٨٤)، والتّمهيد، ابن الجزريّ، (ص : ١١٤)، والموضّح في التّجويد، القرطبيّ، (ص : ٧٨)، وفتح الرّحمن، المتولّي، (ص : ٨٣)، واللآلئ السّنيّة، القسطلانيّ، (ص : ٣٢)، وشرح المقدّمة، المستكاوي، (ص : ١٤٧)، والتّحديد، الدّانيّ، (ص : ١٩٦)، والمنح الفكرية، مُلاّ علي القاري، (ص : ٥٩)، والفوائد المفهمة، يالوشة، (ص:٢٧)، والنّشر، ابن الجزريّ، (٢٠٠/١)، والأصول في النّحو، ابن السّراج، (٤٠٠/٣)، وسرّ صناعة الإعراب، ابن جني، (٦٠/١)، وأسرار العربيّة، ابن الأنباريّ، (ص : ٢٠٨)، والكتاب، سيبويه، (٥٧٣/٤)، وشرح الدّرر اللّوامع، المنتوري، (٨٣٥/٢)، والفجر السّاطع، ابن القاضي، (١٦٧/٤-١٧٥).

حافة اللّسان أيضاً، وعليه يكون في الحافة مخرجان : مخرج الضّاد ومخرج اللاّم، فمخرجُ اللاّم سيأتي تحقيقه، ومخرجُ الضّاد من أوّل حافة اللّسان إلى ما يحاذي الضّرس الضّاحك مع ما يلي ذلك من الأضراس العليا، والمراد بأوّل الحافة أقصاها المحاذي لأقصى اللّسان.

فإن قلتَ : ذِكْرُهم الضّاد متأخِّرةً عن القاف والكاف والجيم والشّين والياء، يدلُّ على أنّ مَخرج الضّاد متأخِّرٌ عن مخارج الأحرف الخمسة ؟.

قلتُ : لا دلالة فيه، وإن استدلَّ به بعضُهم على ذلك، لجوَاز أن يكون ذكرهم للضَّاد متأخِّرة عن الأحرف المذكورة باعتبار منتهَى مَخرجها، فإنَّه متأخِّرٌ عن مخارج الأحرف الخمسة، لا باعتبار مبدئه أيضا، وما ذكرناه من أوَّل مخرج الضَّاد أقصى الحافة هو ما صرّح به غير واحد من الأئمّة كالشّاطبيّ[1]، لكن بعد مخرج القاف كما يشهدُ بذلك النُّطقُ المستقيمُ، ويأتى إخراج الضّاد من كلٍّ من الحافَتين، إلاّ أنّ إخراجها من الحافة اليسرى أكثر وأيسر، ومن اليمنى قليل وعسير، ومن الحافَتين معاً أقلّ وأعسر، ونُقل[2] أنّ النّبيّ ﷺ كان يخرجها من الحافتين، وكذلك سيّدُنا عمر رضي الله عنه وأمّا ما اشتهر من حديث : ((أنا أفصح من نطق بالضّاد))، فقد صرَّح الحُفّاظ بأنّه موضوع[3]. واعلم : أنّ الضّاد أصعب الحروف وأشدّها على اللّسان، وقَلّ من يُحسنها من النّاس، والكثير الغالب فيهم إبدالها ظاءً مُشالةً، وهو لحنٌ فاحشٌ، إذْ فيه تغييرُ اللّفظ وإخراجُ الكلمة عن معناها إلى لفظ غير مستعمل في كلام العرب، أو إلى كلمة بمعنى آخر غير مُراد، كما في قوله تعالى : ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾، فإنّه بالضَّاد بمعنى : الضّالين عن الهدى، وإذا قرئ بالظّاء (المشالة) كان معناه : الدّائمين، وهو خلاف مراد الله تعالى[4]، وقد نصَّ فقهاؤُنا المالكيّة[5] على أنّه يحرم الإقدام على الاقتداء في الصّلاة باللاّحن الجاهل؛ سواء كان لحنه جليًّا أو خفيًّا، إنْ وُجد غيره وإلاّ كُره، وأمَّا بُطلان الصّلاة باللّحن ففيه خلاف عندنا يطول جلبُه، فليراجع

(١)- ينظر : حرز الأماني، الشّاطبي، البيت رقم : ١١٤٠، (ص :٩١).

(٢)- لم أقف على ما يثبت ذلك، ولكنّه مشهور ومتداول عند القرّاء. والله أعلم.

(٣)- ينظر : اللآلئ المنثورة، الزّركشيّ، (ص : ١٦٠)، والمقاصد الحسنة، السّخاويّ، (ص : ٩٥). والدّرر المنتثرة، السّيوطيّ، (ص : ٤٤)، والأسرار المرفوعة، مُلاّ علي القاري، (ص : ١١٧)، واللّؤلؤ المرصوع، الطّرابلسيّ، (ص : ٤٩)، وقال ابن كثير في تفسيره، (٥٧/١) : «لا أصل له» اهـ.

(٤)- ينظر : التّمهيد، ابن الجزريّ، (ص : ١٤٠)، ولفظ الجلالة مكرّرٌ في النّسخة (ب).

(٥)- ينظر : الذّخيرة، القرافيّ، (٢٤٥/٢)، وتنبيه الغافلين، الصّفاقسيّ، (ص : ٨٤).

في كتب الفقه[1]، والأصحُّ عند الشّافعيّة[2] بُطلان صلاة من يُبْدِل حرفًا بغيره إلاّ أن يعجز بعد التّعلّم.

ومن النّاس من يُبدلها طاءً مُهملةً ممزوجةً بالدّال، وهو الغالب في أهل مصر والمغرب، ويوجد في بعض أهل تونس[3]، ومن النّاس من يُخرجها ممزوجةً بالزّاي، ومنهم من يُبدلها لامًا مفخّمًا، كما ذكره في النّشر[4]، وكلّ ذلك لحنٌ لا تحلُّ القراءة به، فيجبُ على القارئ الاعتناء بتمييز الضّاد والظّاء، لا سيما إذا الْتَقيا لفظًا وخطًّا نحو : ﴿أَنقَضَ ظَهْرَكَ﴾ (الشّرح - ٣)، أو لفظا لا خطّا نحو : ﴿ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ ﴾ (الفرقان - ٢٧)، وأن يريّض لسانَه على النُّطق بالضَاد على وجه الصّواب، حتّى يَصير لَهُ سجيّة لا يحتاج إلى كُلفة[5]، وذلك بأن يراعيَ وقت النّطق بها مخرجَها المتقدّم بيانه، وجميع صفاتها الآتية، ويعتني ببيانها لا سيما إذا تكرّرت نحو : ﴿يَغْضُضْنَ﴾ (النّور - ٣١)، و﴿اغْضُضْ﴾ (لقمان - ١٨)، و﴿إِنفَضُّوٓاْ﴾ (الجمعة - ١١)، و﴿عَضُّواْ﴾ (آل عمران - ١١٩)، والله الموفّق للصّواب.

وقول النَّاظم "من أضراسها" بيان لـ"ما"، والضّمير في "أضراسها" يعود على الحافَة، وإضافة أضراس إلى الحافة لأدنى ملابسة، وقوله "من أوّل" بدل من قوله "من حافَته". ثمّ قـــــال :

[٢٥٣] وَالــلاَّمُ مِــنْ طَرَفِــه والــرَّاءُ ❁ وَالنُّــونُ هَكَــذَا حَكَــى الفَــرَّاءُ

[٢٥٤] وَالـحَقُّ أَنَّ الـلاَّمَ قَـدْ تَنَـاهَى ❁ لَـهُ مِـنَ الحَافَـةِ مِـنْ أَدْنَاهَـا

[٢٥٥] وَالـرَّاءُ أَدْخِـلُ إِلَـى ظَهْـرِ اللِّسَـانْ ❁ مِـنْ مَخْـرَجِ النُّـونِ فَـدُونَكَ البَيَـانْ

من هنا شَرع في مخارج طرف اللّسان وهي خمسة كما تقدّم، فمنها مخرج اللاّم والنّون والرّاء، واختُلف هل الأحرف الثّلاثة من مخرج واحد وهو طرف اللّسان أي : رأسه، أو لكلّ منها مخرج،

---

(١)- ينظر : التّهذيب في اختصار المدوّنة، البراذعيّ، (٢٥١/١)، ومواهب الجليل، الحطّاب، (١٠٣/٢).

(٢)- ينظر : نهاية المطلب في دراية المذهب، الجوينيّ، (١٣٩/٢)، والحاوي الكبير، الماورديّ، (٣٢٤/٢).

(٣)- قلت : والأمر لا يزال كذلك إلاّ من وفّقه الله عز وجلّ للنّطق السّليم وعدم التّكلّف. ينظر : التّمهيد، ابن الجزريّ (ص : ١٤١)، وتنبيه الغافلين، الصّفاقسيّ، (ص : ٨٧).

(٤)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (٢١٩/١).

(٥)- ينظر : تنبيه الغافلين، الصّفاقسيّ، (ص : ٨٨).

فذهب الفَرَّاء إلى الأوّل وإلى مذهبه أشار بالبيت الأوّل، والفرّاء[1] هو : أبو زكرياء يحي بن زياد الفرّاء، إمام نحاة الكوفة بعد الكسائيّ، وكان يُقَال «الفرّاء أمير المؤمنين في النّحو»، وما عليه الفرّاء هو قول قطرب[2] والجرْمي[3] وابن كيسان، وعلى قولهم تكون المخارج أربع عشر[4]، لكونهم أسقطوا مخرج الجوف كسيبويه.

وجعلوا مَخرج اللاّم والنُّون والرّاء واحدًا، وذهب الخليل[5] وسيبويه[6] ومن وافقهما من القُرَّاء[7] والنّحويّين[8] إلى أنّ لكلّ من الأحرف الثّلاثة مخرجًا يخُصُّه، فمخرج[9] اللاّم أدنى حافة اللّسان بعد مخرج الضّاد إلى منتهى طرف اللّسان مع ما يحاذي ذلك من لثة الضّاحك والنّاب والرّباعيّة والثّنية،

---

(١)- ينظر : في ترجمته، تاريخ العلماء النّحويّين، التّنوخيّ، (ص : ١٨٧-١٨٩).

(٢)- هو : أبو عليّ محمّد بن المستنير قطرب البصريّ، (ت. ٢٠٦ هـ) إمامٌ في النّحو من مدرسة البصرة، أخذ النّحو عن سيبويه وعن جماعة من علماء البصريّين، له كتاب معاني القرآن، كثير الفوائد، وله كتاب في النّحو يلقّب بـ"الجماهير"، وله كتاب مثلّث قطرب المشهور.

ينظر في ترجمته : تاريخ العلماء النّحويين، التّنوخيّ، (ص : ٨٢-٨٤)، تاريخ مدينة السّلام، الخطيب البغداديّ، (٤٨٠/٤)، ونزهة الألبّاء، الأنباريّ، (ص : ٧٦).

(٣)- هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرْمي، (ت. ٢٢٥ هـ) إمامٌ في النّحو من مدرسة البصرة، وكان ممّن اجتمع له مع العلم صحّة المذهب وحسن الاعتقاد، أخذ النّحو عن الأخفش ولقي يونس بن حبيب ولم يلقَ سيبويه، وكان ذا دين وورع، قال التّنوخي : له كتاب "فرخ سيبويه"، وله كتاب في التّصريف.

ينظر : في ترجمته : أخبار النّحويّين البصريّين، السّيرافيّ، (ص : ٨٤-٨٥)، وتاريخ العلماء النّحويّين، التّنوخيّ، (ص : ٧٢-٧٣)، وتاريخ مدينة السّلام، الخطيب البغداديّ، (٤٢٦/١٠).

(٤)- لم أقف على مصدر كلامهم، وإنّما ذكر ذلك عنهم الإمام الدّانيّ في كتابه التّحديد، (ص : ٢٠١).

(٥)- ينظر : العين، الخليل بن أحمد، (٥٨/١)، قلتُ : عبارته مجملةٌ وهي : «الرّاء واللاّم والنّون في حيّز واحد» اهـ.

(٦)- ينظر : الكتاب، سيبويه، (٥٧٣/٤).

(٧)- منهم : الدّانيّ في التّحديد، (ص : ١٩٦-١٩٩)، ومكيّ بن أبي طالب في الرّعاية، (ص : ١٨٨-١٩٧)، وابن الباذش في الإقناع، (١٧٢/١).

(٨)- منهم : ابن جني في كتابه سرّ صناعة الإعراب، (٦٠/١)، وابن الأنباريّ في كتابه أسرار العربيّة، (ص : ٢٠٨)، وابن السّراج في كتابه أصول النّحو، (٤٠٠/٣).

(٩)- في (ب) : (فمتخرج) بتاء زائدة.

وأدنى حافة اللّسان هو : أقربها إلى مقدّم الفم، فيكون مخرج اللاّم أقرب من مخرج الضّاد إلى مقدّم الفم. **واللّثَة**[1] : اللّحم النّابت فيه الأسنان، وسيأتي بيان الضّاحك وما بعده.

وإلى مخرج اللاّم على هذا المذهب أشار بقوله "والحق أن اللاّم قد تناهى له من الحافة" أي : وصل من الحافة إلى طرف اللّسان، وقوله "من أدناها" بدلٌ من "الحافة"؛ بدلُ بعضٍ من كلّ يعني : أنّ الرّاجح أنّ اللاّم يخرج من أدنى حافة اللّسان إلى منتهى طرفه على ما تقدّم، وعليه فيكون في الحافة مخرجان : مخرجُ الضّاد ومخرج اللاّم، ويتأتّى إخراج اللاّم من كلتا الحافتين، إلاّ أنّ إخراجها من الحافة اليمنى أمكن، بخلاف الضّاد فإنّها من اليسرى أمكن، ثمّ أشار إلى مخرج النّون ولو تنوينًا، ومخرج الرّاء بقوله "والرّاء أدخل إلى ظهر اللّسان من مخرج النّون" يعني : أنّ الفرق بين مخرج الرّاء ومخرج النّون، بعد اشتراكهما في أنّ كلاًّ منهما يخرُج من طرف اللّسان مع ما يحاذيه من لِثَة الثّنيّتين العُليين، هو أنّ مخرج الرّاء أدخل إلى ظهر اللّسان من مخرج النّون، وظاهر قوله "النّون" أنّ في النّون دخولا إلى ظهر اللّسان، وهو كذلك خلافا لبعضهم[2]، فمخرجُ النّون تحت مخرج اللاّم قليلاً، ومخرج الرّاء يقاربُ مخرج النّون، غير أنّه أدخل في ظهر اللّسان من مخرج النّون، والمراد بظهر[3] اللّسان ظهره الموالي لرأسه، من جهة الحنك الأعلى[4]، وتسمّى الأحرف الثّلاثة ذلقيّة وذوْلقيّة لخروجها من ذَلق اللّسان وهو طرفه[5]، وقوله "فدونك البيان" تتميمٌ للبيت، ومعنى "دونك" خُذْ.

---

(١)- قال ابن منظور في اللّسان، (٢٣٧/١٢) : «واللّثة -بالكسر والتّخفيف- عُمور الأسنان، وهي مغارزها» اهـ. وقال ابن دريد في جمهرة اللّغة (٦٨/١) «والجمع لثاث» اهـ، وقال (٩٣/٢) «والعِمْر : واحد العُمور وهو لحم اللّثة» اهـ، وقال، (٤٣٧/٢) : «اللّثة والجمع لثاث، وهو اللّحم الذي فيه منابت الأسنان» اهـ، وقال الأزهريّ في تهذيب اللّغة، (٢٧١/٦) : «والذي حصّلناه وعرفناه أنّ اللّثاث جمع اللّثة» اهـ، وقال ابن الأثير في النّهاية في غريب الحديث، (١٤٥٠/٤) : «اللّثة بالكسر والتّخفيف» اهـ.

(٢)- لعلّه المرعشيّ في جهد المقلّ، (ص : ٥٢).

(٣)- في (أ) : (مظهر) سقطت نقطة الباء، والتّصويب من : (ب).

(٤)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٣٥٨)، وتحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ٣٠٥)، والكتاب، سيبويه (٥٧٣/٤)، والفوائد المفهمة، يالوشة، (ص : ٢٨-٢٩)، القسطلانيّ، لطائف الإشارات، (لوحة : ١١٢، سطر : ١٩-٢٣).

(٥)- لقّبها بذلك الخليل بن أحمد في كتابه العين، (٥٨/٠١)، قال ابن الجزريّ في كتابه التّمهيد، (ص : ٩٦) «الذّلَقية، ويقال الذّلْقية بإسكان اللاّم وفتحها والذّولقية» اهـ.

• **تنبيه** : في فم غالب النّاس اثنان وثلاثون سنًّا، وفي فم بعضهم[1] أقلّ وهي أربعة أقسام :

- **ثَنَـــــايَــا** : وهي الأسنان الأربعة المتقدّمة؛ اثنتان فوق واثنتان تحت.
- **ورَباعيَات** (بفتح الرّاء وتخفيف الياء) : وهي الأربعة الموالية للثّنايا؛ اثنتان فوق واثنتان تحت أيضا، وهي مع الثّنايا للقطع.
- **وأنيــــــاب** : وهي الأربعة الموالية للرّباعيَات كذلك، وهي للكسر.
- **وأضـــــراس** : وهي للطّحن، وجملتها عشرون ضرسًا في الغالب، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام :

- ضَوَاحِك : وهي أربعة من الجانبين تلي الأنياب، وسمّيت ضواحك لظهورها عند الضّحك.

- وطواحين (بياء بعد الحاء وبتركها) : وهي اثنا عشر طاحنًا من الجانبين، تلي الضّواحك ستّة من فوق في كلّ جانب ثلاثة، وستّة من تحت كذلك[2].

- ونواجذ (بالذّال) : وهي الأربعة الأواخر في كلّ جانب اثنتان : واحدة من فوق، وأخرى من تحت، ويُقال لكلّ واحدة من هذه الأربعة ضِرس الحُلُم، وضِرس العقل، وقد تَنبت هذه الأربعة لبعض النّاس، وقد لا تَنبت لبعضهم، وقد يَنبت لبعضهم بعضها فقط[3]، وقد نظمها بعضهم مع بيان ترتيبها فقال :

---

(١) - قال الصّفاقسي في تنبيه الغافلين، (ص :٣٤) : «وفي الفم اثنتان وثلاثون سنّا في غالب النّاس وفي بعضهم ثمّان وعشرون» اهـ.

(٢)- قال أبو محمّد ثابت بن أبي ثابت في كتابه خلق الإنسان، (ص : ١٦٧-١٦٨)، «قال الأصمعيّ : في الفم الأسنان...وهي ستّ وثلاثون سنّا من فوق وأسفل» اهـ. ثمّ فصّلها على نحو ما ذكر الشّارح، إلاّ أنّه زاد بين الطّواحن والنّواجذ أربع أضراس وسمّاها "الأرحاء"، ونقل عنه هذا ابن سيده في المخصّص، (١٢٧/١)، ولكنّه عدّ اثنتين وثلاثين سنّا، فجعل جملة الطّواحن والأرحاء اثنتا عشرة سنّا، بينما جُعلت في كتاب خلق الإنسان ستّ عشرة سنّا، وأيّد ابن منظور في اللّسان، (١٧٦/٥)، ما ذكره ابن سيده، ولم أقف عمّن أيّد القول بأنّها ستّ وثلاثون سنّا. والله أعلم.

(٣)- ينظر : المخصّص، ابن سيده، (١٢٧/١)، والمصباح المنير، الفيوميّ، (٣٩٦/١)، وفقه اللّغة، الثّعالبيّ، (ص : ١٠٩)، والحواشي الأزهريّة، خالد الأزهريّ، (ص : ٣٣)، والجواهر المضيّة، الفضاليّ، (ص : ٨٧).

جُمْلَـةُ مَـا جَـا فِي فَـمِ الإنْسَـانِ * مِـنْ جُمْلَـةِ الأَضْـرَاسِ وَالأَسْـنَانِ
اثْنَـانِ مِـنْ بَعْـدِ ثَلاَثِـينَ تُعَـدْ * عَلَى اخْتِلاَفٍ جَاءَ فِي قَدْرِ العَدَدْ
فَـأَوَّلٌ مِنْهَـا الثَّنَايَـا تُعْـرَفُ * وَأَرْبَـعٌ رَبَاعِيَـاتٌ تُوصَـفُ
وَبَعْـدَهَا أَرْبَعَـةُ أَنْيَـابِ * وَأَرْبَـعٌ ضَـوَاحِكٌ أَتْـرَابِ
ثُمَّ اثْنَتَـا عَشَـرَةَ ضِرْسًـا تُعْلَـمُ * فِي كُـلِّ شِـقٍّ رُبْعُهَـا مُنْـتَظَمُ
وَبَعْـدَهَا أَرْبَعَـةٌ نَوَاجِـذُ * هَـذَا الكَـلاَمُ بِـالقُلُوبِ آخِـذُ

وقد يُطلَق على جَميعِ ما ذُكر أَسنان كما في قوله تعالى : ﴿وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ﴾ (المائدة - ٤٧).ثمّ قال :

[٢٥٦] وَالطَّـاءُ والتَّـاءُ وَحَـرْفُ الـدَّالِ * أَعْنِـي بِهَـا المُهمَلَـة الأَشْـكَالِ
[٢٥٧] مِـنْ طَـرَفِ اللِّسَـان مَـعْ أُصُـولِ * عُلْيَـا الثَّنَايَـا فُـزْتَ بِالوُصُـولِ
[٢٥٨] وَمِنْـهُ يَخْـرُجُ وَمِـنْ أَطْرَافِهَـا * مَـا امْتَـازَ بِالإِعْجَـامِ عَـنْ خِلاَفِهَـا
[٢٥٩] وَالصَّـادُ ثُـمَّ الـزَّايُ ثُـمَّ السِّـينُ * مِنْـهُ وَمِـنْ بَيْنِهِمَـا تَبِـينُ

تكلَّم في هذه الأبيات على بقيَّة مخارج طرف اللِّسان الخمسة، وقد تقدَّم منها مخرجان، **والمخرج الثَّالث** : طرف اللِّسان مع أُصول الثَّنايا العُليا، وهو مخرج الطَّاء والدَّال المهملتين والتَّاء المثنَّاة فوق، وإلى هذا المخرج وحروفه الثَّلاثة أشار بالبيت الأوّل والثَّاني، وقوله "المـُهملة الأشكال" أي : المـُهملة صُورها من النَّقط، وقوله "مع أُصول عُليا الثَّنايا" أي : مع أُصول الثَّنايا العُليا، والمراد "بالثَّنايا" هنا الثَّنيَّتان، وإنَّما عبَّرُوا عنهما بلفظ الجمع؛ لأنَّ اللَّفظ به أخفُّ مع كونه معلُومًا، والمراد "بأُصول الثَّنايا" ما يلي اللِّثَة منها، وكان حقُّ النَّاظم أنَّ يقدِّم الدَّال على التَّاء في الذِّكر؛ لأنَّ الحُروف الثَّلاثة وإنِ اشتركت في مخرج وَاحد إلاَّ أنَّها مترتِّبة فيه، فما يلي اللِّثَة من الثَّنيَّتين يخرج منه الطَّاء، ومن بعُيْدِه الدَّال، ومن بُعَيده التَّاء، وتُسمَّى هذه الأحرف الثَّلاثة نطعيَّة(١)؛ لمجاورة مخرجها نِطع غار

(١)- لقّبها بذلك الخليل في كتابه العين، (٥٨/١)، وقال : «لأنّ مبدأها من نطع الغار الأعلى» اهـ، وأقرّه القرطبيّ في الموضّح، (ص : ٨٠)، ولم يرتَضِ ذلك مُلاّ علي القاري فقال في المنح الفكريّة، (ص : ٦٥) : «والتّحقيق أنّها سمّيت نطعيّة لمجاورة مخرجها الغار الأعلى وهو سقفه لا لخروجها منه، فتأمّل يظهر لك وجه الخلل» اهـ.

الحنك الأَعلى، وهو سقْفه لا لخروجها منه كما قِيل، والنِّطْع (بكسر النُّون وإسكان الطّاء وفتحها)، ما ظهر من الحنَك الأَعلى فيه آثار كالتَّحزيز، كما في القاموس[1]، وقوله "فُزتَ بالوُصُول" جملةٌ دعائيَّةٌ تَمَّمَ بها البيتَ[2].

والمخرج الرَّابع[3]: من مخارج طرف اللِّسان، ما أشار إليه بقوله "ومنه يخرج ومن أطرافها" البيت، فالضَّمير في قوله "ومنه" يعود على طرف اللِّسان، وفي قوله "ومن أطرافها" يعود على الثّنايا العُليا، و"ما" في قوله "ما امتاز" موصوله واقعة على الظَّاء والذَّال والثَّاء، والضَّمير في قوله "عن خلافها" يعودُ على "ما" الواقعة على الأحرف الثَّلاثة، وخلافها هو الطَّاء والدَّال والتَّاء المتقدِّمة، والمعنى أنَّ الظَّاء والذَّال والثَّاء التي امتازت وتبيَّنت بالإعجام، أي : بالنَّقط عمَّا يخالفُها تخرجُ من طرف اللِّسان أيضا ومن أطراف الثَّنايا العليا أي : رُؤوسها، وهذه الثَّلاثة وإن كانت من مخرج واحد إلاَّ أنَّها مترتِّبة فيه باعتبار قُرب اللِّسان إلى الخارج، فالذَّال أقرب من الظَّاء إلى الخارج، والثَّاء أقرب من الذَّال إليه[4]، وتُسمَّى هذه الثَّلاثة لثويَّة[5]؛ لقُرب مخرجها من اللِّثَة لا لخروجها منها كما قيل[6].

---

(١)- ينظر : القاموس المحيط، الفيروز آبادي، (ص : ٧٦٧)، والمخصّص، ابن سيده، (١٣٣/١)، وقال الجوهريّ في صحاح اللّغة، (٥٨٧/٣) : «فيه أربع لغات : نَطْعٌ وَنَطَعٌ وَنِطْعٌ وَنِطَعٌ، والجمع نُطُوعٌ وَأَنْطَاعٌ، والنَّطع أيضًا ما ظهر من الغار الأعلى فيه آثار التّحزيز» اهـ.

(٢)- ينظر : المنح الفكريّة، مُلاّ علي القاري، (ص : ٦٤- ٦٥)، والفوائد المفهمة، يالوشة، (ص : ٢٩)، والقصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٣٥٩).

(٣)- ينظر : الفوائد المفهمة، يالوشة، (ص : ٣٠)، والقصد النافع، الخراز، (ص : ٣٥٩).

(٤)- أي : أنَّ ترتيبها من الدّاخل إلى الخارج كالآتي : الظّاء، ثمَّ الذّال، ثمّ الثّاء، وهو اختيار الخليل في العين، (٥٨/١)، وسيبويه في الكتاب، (٥٧٢/٤)، وابن جني في سرّ صناعة الإعراب، (٥٩/١).

(٥)- لقّبها بذلك الخليل بن أحمد في كتابه العين، (٥٨/١) وقال : «لأنّ مبدأها من اللِّثَة» اهـ.

(٦)- وهو قول الخليل كما سبق، وما رجّحه الشّارح هو قول سيبويه في الكتاب، (٥٧٣/٤)، وجمع بين القولين القاري في المنح الفكريّة، (ص : ٦٦)، بقوله : «من طرف اللِّسان وأطراف الثَّنايا العليا، ويقال لهذه الثَّلاثة لثويّة لخروجها من اللِّثَة، وهي مَنبت الأسنان» اهـ. وهذا الكلام غير مستقيم؛ لأنّ آخرَه ينقُضُ أوّله وحاول المرعشيّ في جُهد المقلّ، (ص : ٥٦)، التّوفيق بين القولين ولم يأت بطائل، لذا قال الدّكتور غانم قدّوري في شرح الجزريّة، (ص : ٢٦٧) : «والرّاجح أنّه لا علاقة لِلِّثَة بنُطق هذه الحروف» اهـ.

والمخرج الخامسُ : من مخارج طرف اللِّسان وهو آخرُها، مخرج الصَّاد والزَّاي والسِّين وهو المشار إليه بالبيت الرَّابع، فالضَّمير في قوله "منه" يعود على طرف اللِّسان، والضَّمير في قوله "ومن بينهما" يعود على الثَّنايا العُليا، وثنَّاه؛ لأنَّ المراد بالثَّنايا الثَّنيَّتان كما تقدَّم؛ يعني : أنَّ الأحرف الثَّلاثة المذكورة "تَبِينُ" أي : تَظهر وتَخرج من طرف اللِّسان ومن بين باطني الثَّنيَّتَين العُليَين، من غير أنَّ يتَّصل طرف اللِّسان بباطنهما بل يسامتهما ويحاذيهما، وتَبقى فُرجة قليلة بين اللِّسان وبين باطنيهما عند النُّطق، والصَّاد أَدخل، والزَّاي أَخرج، والسِّين مُتوسِّط[1]، وعبَّر سيبويه عن مخرج هذه الثَّلاثة بقوله : «وممَّا بَيْنَ طرف اللِّسان وفوق الثَّنايا، يخرج الزَّاي والسِّين والصَّاد»[2]، وعبارة الشَّاطبيّ[3] :

وَمِنْهُ وَمِنْ بَيْنِ الثَّنَايَا ثَلاَثَةٌ ＊ ....

وعبارة ابن الجزريّ[4] وجماعة[5] "من طرف اللِّسان ومن فوق الثَّنايا السُّفلى"، والعبارات كلُّها تَرجع عند التَّأمُّل إلى معنى واحد، وهو ما شرحنا به عبارة النَّاظم، وتُسمَّى هذه الأَحرف الثَّلاثة أَسليَّة[6]، لخروجها من أَسَلَةِ اللِّسان وهو طرفُه كما في النِّهاية[7] لابن الأثير والقاموس[8]، لا مستدقُّه كما قيل[9]، ومخارج اللِّسان عشرة على مذهب الخليل وسيبويه ومن وافقهما، وثمانية على مذهب الفَرَّاء

(١)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٣٥٩)، وجهد المقلّ، المرعشيّ، (ص : ٥٥)، والإيضاح شرح المفصل، ابن الحاجب، (٤٨١/٢).

(٢)- ينظر : الكتاب، سيبويه، (٥٧٣/٤).

(٣)- ينظر : حرزالأماني، الشّاطبيّ، البيت رقم : ١١٤٦، (ص : ٩٢).

(٤)- ينظر : النّشر، ابن الجزري، (٢٠١/١).

(٥)- منهم : مكّيّ بن أبي طالب في الرّعاية، (ص : ٢٠٩)، والقرطبيّ في الموضّح، (ص : ٧٩).

(٦)- لقّبها بذلك الخليل بن أحمد في كتابه العين، (٥٨/١).

(٧)- ينظر : النّهاية في غريب الحديث، ابن الأثير، (٣١/١).

(٨)- ينظر : القاموس المحيط، الفيروز آبادي، (ص : ٨٨١)، وتهذيب اللّغة، الأزهريّ، (٧٥/١٣).

(٩)- هذا انتقادٌ فيه نظرٌ؛ لأنَّ ما استَدقَّ من طَرَف الشَّيء قد تُسمِّيه العربُ أَسلة. ينظر : المخصّص، ابن سِيده، (١٣٢/١)، والمحكم والمحيط الأعظم، ابن سِيده، (٥٤٨/٨)، ولذا قال ابن منظور في لِسان العرب، (١٤٤/١) : «وهو مستدقُّ طَرَفِه» اهـ.

ومن وافقه، وحروفُه ثمانية[1] عشر، وتسمّى كلُّها لِسانيَّة لخروجها من اللِّسان، وإنْ كان بمشاركة غيره كما عرَفْت. ثمَّ قـــــــال :

[٢٦٠] وَالفَاءُ مِنْ بَاطِنِ سُفْلَى الشَّفَتَيْنْ ❁ وَطَـرَفِ العُلْيَـا مِـنَ الثَّنِيَّتَيْـنْ

[٢٦١] وَالمِـيمُ مِـنْ بَيْنِهِمَـا وَالبَـاءُ ❁ وَالـوَاوُ لَكِـنْ مَـا بِهَـا الْتِقَـاءُ

لـمّا فرغ من مخارج الحلق الثّلاثة ومخارج اللِّسان العشرة، شرعَ في مخرجي الشَّفتين وحروفهما أربعة[2] : الفاء والميم والباء والواو، فالفاء تخرجُ من باطن الشَّفة السُّفلى وطرف الثّنيّتين العُليَيين، وإلى ذلك أشار بالبيت الأوَّل، والميم والباء والواو، وتخرج من بين الشَّفتين لكن بانطباقهما في الميم والباء وانفتاحهما في الواو[3]، وإلى ذلك أشار بالبيت الثّاني والضَّمير في قوله "من بينهما" يعودُ على الشَّفتين[4]، و"ما" في قوله " لكن ما بها الْتِقاء" نافية والضَّمير في "بها" يعود على الواو والمراد بالالْتِقاء الانطباق، ومفهومه أنَّ الشَّفتين يلتقيان وينطبقان في الميم والياء وهو كذلك كما قدَّمناه، إلاَّ أنّ انطباقهما في الباء أشدُّ من انطباقِهما في الميم، وإطلاقُه الواو يَتناول الواو المدِّيَّة وغيرها، فيكون مخرج الواو مطلقا الشَّفَتين وهو مذهب سيبويه[5]، ومذهب الخليل[6] أنَّ الواو المدَّيَّة تخرج من الجوْف كما تقدَّم، وغير المدِّيَّة من الشَّفتين، والمُراد بانفتاح الشَّفتين في الواو انفتاحهما قليلاً وإلاّ فهما ينضمَّان في الواو من غير انطباق، وانضمامهما في الواو الغير المدِّيَّة أكثر منه في الواو المدِّيَّة ، وهذه الأحرف الأربعة تُسمَّى شفهيَّة وشفويَّة لخروجها من الشَّفة[7]، فهذه خمسة عشر مخرجًا للحروف التِّسعة والعشرين.

---

(١)- في (ب) : (ثمانية) سقطت نقطة النّون.

(٢)- ينظر: القصد النّافع، الخرّاز، (ص ٣٦٠)، والفوائد المفهمة، يالوشة، (ص : ٣٠)، والنّشر، ابن الجزريّ، (٢٠١/١).

(٣)- في (ب) : (لواو) سقطت همزة الوصل.

(٤)- في (ب) : (الشّفتبن) بالباء.

(٥)- ينظر : الكتاب، سيبويه، (٥٧٣/٤).

(٦)- ينظر : العين، الخليل بن أحمد، (٥٧/١).

(٧)- ينظر : لقّبها بذلك الخليل بن أحمد في كتابه العين، (٥٨/١).

وأمَّا **المخرج السَّادس عشر** : وهو الخَيشوم، فسيذكره النَّاظم في الصِّفات، قالوا والذي يخرج منه النُّون السَّاكنة والتَّنوين حالة إدغامهما بغُنَّة أو إخفائهما، والنُّون والميم المشدَّدتان، والميم إذا أُدغمت في مِثْلها أو أُخفيت عند الباء، فإنّ كلاًّ منها ينتقلُ حينئذ إلى الخيشوم، وما تقدَّم من أنَّ النُّون والتَّنوين من طرف اللِّسان والميم من الشَّفتين، فَإنَّما ذلك في حالة تحرُّك النُّون والميم أو سكونهما مع الإظهار، هذا حاصل كلامهم واعترضَه شيخنا[١] -رحمه الله- في شرحه على الجزريّة[٢] بأنَّ «النَّون والميم لا يخرجان من الخيشوم بل النُّون تخرج من طرف اللِّسان والميم من الشَّفتين (مطلقًا)» اهـ، وكذا اعترضه في الميم الشّيخُ سيدي أحمد الشَّقانِصيّ في كتابه الشُّهب فقال : «إنَّ الميم لا تتحوّل من مخرجها الشَّفويّ إلى الخَيشوم»اهـ، قلتُ : أمَّا كونُ النُّون والميم المشدَّدتين والميم المدغمة في مثلها أو المخفاة عند الباء لا ينتقلان إلى الخَيشوم، بل النُّون من طرف اللِّسان والميم من الشَّفتين فظاهرٌ، ولا يُنازع فيه إلاَّ مُكابر في المحسوس، وأمَّا كونُ النُّون السَّاكنة والتَّنوين في حالة إدغامهما بغُنَّة لا ينتقلان بل هما من طرف اللِّسان فغير ظاهرٍ، بل يَنتقلان لكن لا إلى الخَيشوم، بل إلى مخرج المدغم فيه، إذْ إدغام غير المتماثلين يستدعي قلبَ ذات المدغَم من جنس المدغَم فيه وخروج الأوَّل من مخرج الثَّاني[٣]، وأمَّا كونُ النُّون السَّاكنة والتَّنوين في حالة الإخفاء لا ينتقلان إلى الخَيشوم فهو كذلك، إلاَّ أنَّهما لا يَستقرَّان في مخرجهما الذي هو طَرف اللِّسان مع ما يحاذيه، بل يَقربان من مخرج الحرف المخفَى عنده؛ لأنَّهما عند إظهارهما يُعتَمد على مخرجهَما كغيرهما من الحروف المـُظهرة، وعند إدغامهما يُعتمد على مخرج الحرف المدغَم فيه؛ لأنَّ إدغام غير المتماثلين[٤]، يستدعي قلب ذات المدغَم من جنس المدغَم فيه، وخُروج الأوَّل من مَخْرج الثَّاني كما قدمناه، وأمَّا عند إخفائهما فلا يُعتمد على مخرجهما ولا على مخرج المخفَى عنده، بل ينطق بهما قريبين من مخرج المخفَى عنده من غير أنَّ يُقْلبا من جنسه كما يدُّل عليه أَمران:

---

(١)- وهو : محمّد بن عليّ بن يوسف، المعروف بـ"يالوشه"، شيخ القرّاء بجامع الزّيتونة في زمنه، وشرحه على الجزريّة يسمّى "الفوائد المفهمة في شرح الجزريّة المقدّمة"، وقد سبقت ترجمته.

(٢)- ينظر : الفوائد المفهمة، يالوشة، (ص :٣١)، وما جعلته بين قوسين ليس من كلام شيخه.

(٣)- ينظر : مقدّمة في أصول القراءات، ابن الطّحّان، (ص : ٣٥)، وهداية القاري، المرصفيّ، (٢٣١/١)، والقواعد والإشارات، الحمويّ، (ص : ٤٤).

(٤)- في (أ) : (المتماثين) سقطت اللاّم، والتّصويب من : (ب).

- **الأمرُ الأوَّل** : قولهم في تعريف الإخفاء(١)، هو النُّطق بحرف ساكن عارٍ عن التَّشديد، على صفة بين الإظهار والإدغام، مع بقاء الغنَّة في الحرف الأوَّل وهو النُّون السَّاكنة أو التَّنوين(٢).

- **الأمر الثَّاني** : قولهم(٣) «إنَّ الإخفاء متفاوتٌ في القوَّة على حسب قُرب النُّون السَّاكنة والتَّنوين وبُعدهما من حروف الإخفاء في المخرج، وأنَّ أقواه عند الطَّاء والدَّال والتَّاء، وأَدناه عند القاف والكاف، وأوسطه عند باقي حرُوف الإخفاء الخَمسة عشر» اهـ.

والنُّطق السَّليم من التَّكلُّف أدلُّ دليل على ما قُلناه؛ فإنَّك إذَا قُلت ﴿يَنقَلِبُونَ﴾ مثلا وأَخفيت النُّون عند القاف وجدتَّها قريبة من مخرجه وهو أقصى اللِّسان، وإذا قُلتَ ﴿يَنكُثُونَ﴾ مثلا وجدتَّها قريبة من مخرج الكاف الذي هو أسفل من مخرج القاف، وإذا قُلتَ ﴿أَنجَيْنَاكُم﴾ و﴿لِمَن شَآءَ﴾ وجدتَّها قريبة من مخرج الجيم والشِّين وهو وسط اللِّسان، وإذا قُلتَ ﴿مَّنضُودٍ﴾ وجدتَّ النُّون قريبة من مخرج الضَّاد، وإذا قُلتَ ﴿يَنطِقُونَ﴾ و﴿أَندَاداً﴾ و﴿يَنتَهُواْ﴾ و﴿يَنصُرْكُمْ﴾ و﴿أَنزَلْنَا﴾ و﴿مِنسَاتَهُ﴾ و﴿انظُرُوٓاْ﴾ و ﴿مُنذِرٌ﴾ و﴿مَنثُوراً﴾ وجدتَّ النُّون عند إخفائها قريبةً من مخرج ما بعدها من الحروف، وإذا قُلتَ : ﴿يُنفِقُونَ﴾ وجدتَّها قريبة من مخرج الفاء، فلم تنعدم النُّون من اللَّفظ في جَميع ذلك، ولم تَنتقل إلى الخيشوم، وإنَّما قَرُبَت من مخرج ما أُخفيت عنده، وهكذا يُقال في التَّنوين خلافًا لمن قال(٤) بانعدامهما من اللَّفظ، وانتقالهما إلى الخَيشوم في حالة الإخفاء أيضًا، فوَرد عليه أنَّه لا بدَّ من عمل اللِّسان في حالة الإخفاء(٥)، فأجابَ بما هو بعيدٌ إن لم نَقُل غير صحيح، فليُراجع وليُتأمَّل فيه من غير تَقليد.

---

(١)- ينظر : التّيسير، الدّاني، (ص : ٤٤)، والنّشر، ابن الجزريّ، (٢٧/٢)، وشرح الدّرر اللّوامع، المنتوري، (١/ ٤٣٨ ـ ٤٤٢).

(٢)- في (ب) : (التّنوبن) بالباء.

(٣)- ينظر : التّحديد، الدّاني، (ص : ٢٦٠)، وجامع البيان، الدّاني، (٧٣٥/٢)، والموضح، القرطبيّ، (ص : ١٧١ -١٧٢)، والتّمهيد، ابن الجزريّ، (ص : ١٧١)، وتنبيه الغافلين، الصّفاقسيّ، (ص : ١٠٣)، وعلم التّجويد، الغوثانيّ، (ص : ١٦٢).

(٤)- هو المرعشيّ في جهد المقلّ، (ص : ٦٠)، القائل : «وقد تخفى النُّون السَّاكنة، ومعناه أن تُعدَم ذاتُها» اهـ.

(٥)- هذا الإيراد يزُول بما ذكره الشّارح نفسُه عن القسطلاني في لطائف الإشارات بأنّ حقيقة الإخفاء أن تجافي اللّسان قليلا عن مخرج النّون، وقد خطّأ الشّارح نفسُه من اعتمد على مخرجها حال الإخفاء، وإذا تقرّر هذا فإنّ

فإن قلتَ : قد عدُّوا الخَيشوم من المخارج، فإذا قُلنا بعدم انتقال ذلك إليه فمَا يخرُج منه حينئذ؟.

فالجواب : أنَّ الذي يَخرج من الخَيشوم هو الغنَّة التي هي صفةٌ للنُّون والميم، وسيأتي الكلام عليها عند قول النَّاظـــــــم :

وَالغنَّــة الصَّــوت الــذِي فِي المِـيمِ ❁ وَالنُّـــونِ يَخْـــرُجُ مِـــنَ الخَيْشُـــومِ

ثُمَّ قــــــــال :

[٢٦٢] ثُــمَّ لِهَــذِي الأَحْـرُفِ المَــذْكُورَهْ ❁ صِــفَاتُهَا المَعْلُومَــةُ المَشْـــهُورَهْ

لـمّا ذَكر مخارجَ الحُروف شرعَ في ذِكر صفاتِها فقال "ثمَّ لهذي الأحرف المذكورة" أي : الحروف التي ذَكرها، من قوله "فالهاء والهمزة ثمَّ الأَلِف" إلى قوله "والواو"، وفي قوله "صفاتها المعلومة المشهورة"، أشار إلى أنَّه اقتَصر على الصِّفات المعْلُومة عند القرَّاء والنَّحويّين المشهورة بينهم وسيأتي عددُها.

والصِّفات : جمعُ صفة والمراد بها هُنا كيفيَّةٌ عارضةٌ للحرف عند النُّطق به من سَليم الطَّبع[1] كجَرْي النَّفَس اللاّزم للهمسِ وعَدم جَرْيِه اللاَّزم للجَهر ونحو ذلك، ولمعرفة الصِّفات ثلاث فوائد[2] :

- **الأُولى** : تَتميَّز الحروف المشتركة في المخرج، إذْ لولاهَا لاتّحدت أصواتُها فكانت كأصوات البهائم لا تدلُّ على معنًى؛ فالطَّاء مثلاً لولا انفرادها عن التَّاء بصفة الاسْتِعلاء والإطباق والجهر، لكانت تاءً لاتِّحادهما في المخرج.

كلام المرعشي يُحمل على ما ذكره القسطلاني وما ذكره الشّارح من عدم الاعتماد على مخرجها حال الإخفاء، وسنتيقّن حينئذٍ كيفيّة عمل اللّسان، وإذا علمتَ أنّ لحرف النّون مخرجًا وصفةً كغيره من الحروف، وفي حال الإخفاء لا يُعتمد على مخرجه وتَبقى صفتُه، ظَهر لك معنى قولهم : «تنتقل النّون من مخرجها إلى الخيشوم حال الإخفاء»، وأَضف إلى هذا ما ذكره الشّارح من أنّ الإخفاء يُنطق به قريبا من مخرج الحرف المخفى عنده، فيتحصّل بعد فهمك لما سبق أنّ الإخفاء يكون بغنّة من مخرج الحرف المخفَى عنده من غير أن يُعتمد عليه أيضًا. والله أعلى وأعلم.

(١)- ينظر : الفوائد المفهمة، يالوشة، (ص : ٣٢)، وشرح المقدّمة الجزريّة، المستكاويّ، (ص : ١٦٢).

(٢)- ينظر : الجواهر المضيّة، الفضاليّ، (ص : ١٠٦-١٠٧)، وكنز المعاني، الجعبري، (٢٥٦٩/٥).

- **الثَّانية** : تحسين لفظ الحروف المختلفة المخارج.

- **الثَّالثة** : معرفة القويّ من الحروف والضَّعيف منها، ليُعلم ما يجوز إدغامه ومَا لا يَجوز، وسيُشير النَّاظم إلى الفائدة الثَّالثة بقوله :

فَهَـــذِهِ الصِّفَـــاتُ بِـــاخْتِصَـــارِ ❁ تُفِيـــدُ فِي الإِدْغَـــامِ وَالإِظْهَـــارِ

وعدَدُ الصِّفات المشهورة على ما ذَكره ابنُ الجزريّ[١] سبعَ عشرةَ صفةً، وتنقسم إلى قسمين[٢]:

- **قسمٌ له ضدٌّ** أي : مقابل وهو خمسٌ : الجهر وضدُّه الهمس، والشِّدَّة وضدُّها الرَّخاوة، والاسْتِعلاء وضدُّه الاستِفال، والإطباق وضدُّه الانفتاح، والإذلاق وضدُّه الإصمات؛ فالخمسة مع أضدادها عشرةٌ.

- **وقسمٌ لا ضدَّ له** وهو سبعٌ : الصَّفير والقَلقَلة واللِّين والانحراف والتَّكرير والتَّفشِّي والاستِطالة؛ فالجُملة سبع عشرةَ صفةً، ذَكر النَّاظم منها ثلاث عشرةَ صفة، وذَكر اللِّين في باب المدّ والقصر، ولم يذكر الباقي وهو الإذلاقُ وضدُّه والقَلقَلة[٣]، وزادَ هنا صفةَ الغنَّة، وزادَ بعضُهم[٤] على السَّبع عشرة صفة، حتّى أَوصلها إلى أربع وأربعين صفةً.

---

(١)- ينظر : منظومة مقدمة الجزريّة، ابن الجزريّ، باب صفات الحروف، (ص : ٠٢-٠٣)، قال يالوشة في الفوائد المفهمة، (ص: ٣٢) : «اقتصر النَّاظم على المشهور منها وهو سبع عشرة صفة» اهـ.

(٢)- هذا التّقسيم باعتبار الضّدّ، وهناك تقسيمات أخرى باعتبارات متباينة، كتقسيم المرادي لها في كتابه المفيد، (ص : ٦٨)، إلى مميّزة ومحسّنة، وتقسيم المسعديّ لها إلى ذاتيّة وعرضيّة، وكتقسيم أبي شامة لها إلى قويّة وضعيفة، كما في إبراز المعاني، (٣٢٤/٤)، أو إلى مثبتة ومنفيّة، كما في الإيضاح في شرح المفصّل، (٤٨٥/٢)، لابن الحاجب. قلتُ : هذه التّقسيمات باعتبارات، فإذا عُلمت الحقائق فلا مشاحّة في الاصطلاحات.

(٣)- لعلّ النَّاظم تبع المهدوي في شرح الهداية، (٧٧/١-٧٨)، حيث أسقط الثّلاثة، وكذلك الشّاطبيّ أسقط الإذلاق وضدَّه، ولكن عدّ القلقلة كما في حرز الأماني، البيت رقم : ١١٥٨، (ص : ٩٣).

(٤)- وهو : أبو محمّد مكّيّ بن أبي طالب في كتابه الرّعاية، (ص : ١١٥،١٤٥)، وعدّ ابن الجزريّ في التّمهيد، (ص : ٩٧-١٠٩)، أربعا وثلاثين صفة.

ثمَّ قـــــــــال :

[٢٦٣] فَـالهَمْسُ فِـي عَشَـرَةٍ مِنْهَـا أَتَـى ❁ هِجَـاءِ حَــثَّ شَخْصَــهُ فَسَــكَتَا

[٢٦٤] وَفِـي سِـوَاهَا الجَهْـرُ وَالشِّـدَّة فِـي ❁ أَجَــدتَّ قُطْبَــكَ ثَمَــانِ أَحْــرُفِ

[٢٦٥] وَمَــا عَــدَاهَا رِخْــوَةٌ لَكِنَّــا ❁ يَقِــلُّ فِــي هِجَــاءِ لَــمْ يَرْعَوْنَــا

ذَكر في هذه الأَبيات أربع صفات من الصِّفات المشهورة :

- **الأولى** : الهمسُ، وهو في عشرةِ أَحرف يجمعُها هِجاء "حثَّ شَخصَه فَسَكَتَا" وإلى هذه الصِّفة وحروفها العشرة أشار بالبيت الأوّل، وقوله "هجاء" بالجرّ بدل من "عشرة"، والألف في "سكتا" ألف الإطلاق، وليست من حروف الهمس.
- **الصِّفة الثَّانية** : الجهرُ، وهو في سوى الحروف العشرة المهموسة، كما أشار إليه بقوله : "وفي سواها الجهر"، و"سواها" هو باقي حروف الهجاء وهو تسعة عشر حرفًا، والهمسُ والجهرُ صفتَان مُتضادَّتان.
- **فالهمسُ لغةً**(١) : الخفاء. **واصطلاحًا**(٢) : ضعف التَّصويت بالحرف لضعف الاعتماد عليه في مَخْرجه حتَّى جَرى النَّفَس معه، فكان فيه همسٌ أي : خفاءٌ فسُمِّي مَهموسًا.
- **والجهرُ لغةً**(٣) : الإعلان والإظهار. **واصطلاحًا**(٤) : قوة التَّصويت بالحرف لقوَّة الاعتماد عليه في مخرجه حتّى منع أنْ يَجريَ النَّفس الكثِيرُ معه فَكان فيه جهرٌ أي : إعلان وإظهار، فَسُمِّي مجهورًا.
- **الصِّفة الثَّالثة** : الشِّدَّة.

---

(١)- ينظر : تهذيب اللّغة، الأزهريّ، (٨٦/٦)، مجمل اللّغة، ابن فارس، (٩٠٩/٣)، ومعجم مقاييس اللّغة، ابن فارس، (٦١٣/٢).

(٢)- ينظر : الفوائد المفهمة، يالوشة، (ص : ٣٢)، والتّحديد، الدّانيّ، (ص : ٢٠٤)، والجواهر المضيّة، الفضاليّ، (ص : ١١٦).

(٣)- ينظر : مجمل اللّغة، ابن فارس، (٢٠٠/١)، ومعجم مقاييس اللّغة، ابن فارس، (٢٤٩/١)، وإكمال الإعلام بتثليث الكلام، ابن مالك، (٥٨٧/٢).

(٤)- ينظر : المنح الفكريّة، مُلاّ علي القاري، (ص : ٧٣)، والتّمهيد، ابن الجزريّ، (ص : ٩٨).

- **الصِّفة الرَّابعة** : الرَّخاوة.

والحروف بالنِّسبة إليهما على ثلاثة أقسام : قسمٌ موصوف بالشِّدَّة الكاملة، وقسمٌ موصوف بالرَّخاوة الكاملة، وقسمٌ موصوف بالتَّوسُّط بينهما.

فالحروفُ الموصوفةُ بالشِّدَّة الكاملة ثمانيةٌ يجمعُها هجاء "أجدت قطبك" كما أشار إلى ذلك بقوله "والشِّدَّة في أجدت قُطبك ثمان أَحرف"، والحروفُ الموصوفةُ بالرَّخاوة ما عَداها كما أشار إليه بقوله "وما عداها رخوة"، ثمَّ[1] أَخرج الأَحرف المتوسِّطة بقوله "لكنَّا يقِلُّ في هِجاء لم يَرْعَوْنا"، فالأَلِف في "لكنَّا" أَلِف الإطلاق، واسمُ "لكنَّ" ضَمير الشَّأن محذوفاً، وفاعلُ "يَقِلُّ" ضَميرٌ يعودُ على وَصْفِ الرَّخاوة أي : لكنَّه، أي : الأمر والشَّأن يَقِلُّ وصفُ الرَّخاوة في ثَمانية أَحرف، وهي مجموعةٌ في هِجاء " لَمْ يَرْعَوْنَا"، فتكون متوسِّطة بين الشِّدَّة والرَّخاوة، وتكون حروف الرَّخاوة الكاملة ثلاثَةَ عشر حرفا، وهذا هو مُقتضى كلام سيبويه[2] وعليه جماعةٌ[3]، وذهبَ بعضُهم[4] إلى أنَّ الحروف المتوسِّطة سبعةٌ، فأسقط منها الأَلِف وجمعها في هجاء "نُوَلِّي عُمَر"، وذهب بعضُهم إلى أنَّها خمسةٌ فأسقط منها أَحرف المدِّ الثَّلاثة، وجمعها في "لِنْ عُمَر" وعليه ابنُ الجزريّ[5] وجماعةٌ[6].

والشِّدَّة والرَّخاوة صفتان متضادَّتان أيضًا.

فالشِّدَّة معناها لغةً[7] : القوَّة، **واصطلاحًا**[8] : لُزُوم الحرف لموضعه لقوَّة الاعتماد عليه في مخرجه، حتىَّ حبس الصَّوت أنْ يَجريَ معه، فكان فيه شدَّةٌ أي : قوَّةٌ فَسُمِّيَ شَديدًا.

---

(١)- في (أ) : (نم) بالنّون، والتّصويب من : (ب).

(٢)- ينظر : الكتاب، سيبويه، (٥٧٤/٤).

(٣)- منهم : الأديب اللّغويّ نشوان الحميريّ في كتابه شمس العلوم، (٨٨/١)، ومكّيّ في الرّعاية، (ص : ١١٩).

(٤)- نسبه الجعبريّ، في كنز المعاني، (لوحة : ٣٨١، وجه : أ، سطر : ٢٤-٢٥)، إلى مكيّ بن أبي طالب.

(٥)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (٢٠٢/١)، هذا آخر اختياره؛ لأنّه في التّمهيد، (ص : ٩٨)، كان يعدّها كغيره.

(٦)- منهم : مُلاّ علي القاري في المنح الفكريّة، (ص: ٧٥)، وينظر : الفجر السّاطع، ابن القاضي، (٢٢٧/٤).

(٧)- ينظر : المخصّص، ابن سيده، (١٩٤/١)، ولسان العرب، ابن منظور، (٥٦/٧).

(٨)- ينظر : التّحديد، الدّانيّ، (ص : ٢٠٦)، والمنح الفكريّة، مُلاّ علي القاري، (ص : ٧٥)، والرّعاية، مكّيّ بن أبي طالب، (ص : ١١٧).

والرَّخاوة لغةً[١] : اللِّين، **واصطلاحًا**[٢] : ضعف لُزُوم الحرف لموضعه لضعف الاعتماد عليه في مخرجه، حتىَّ جَرى الصَّوت معه، فكان فيه رخاوةٌ أي : لينٌ، فَسُمِّيَ رِخْوًا.

والتَّوسُّط بين الرَّخاوة والشِّدَّة أنْ يكون الحرف بين الصِّفتين، بحيث أنَّه عند النُّطق به يَنحبس بعضُ الصَّوت معه ويجري بعضُه، ألاَ ترى أنَّك إذا وَقفت على الباء والدَّال فقلتَ : ابْ، ادْ، انْحَبَس الصَّوت، لكون الباء والدَّال من الحروف الشَّديدة، وإذا وقفت على السِّين والفاء فقلتَ : اسْ، افْ جَرى الصَّوت جَريانًا كثيرًا، لكون السِّين والفاء من الحروف الرِّخوة[٣]، وإذا وقفتَ على النُّون واللاَّم فقلتَ : انْ، الْ، لم ينحبس الصَّوت عند النُّطق بالنُّون واللاَّم انحباسَهُ مع الشَّديدة، ولم يَجْرِ مَعها جَريانَهُ مع الرِّخوة، ولهذا تُسَمَّى الحُروف البَيْنِيَّة[٤] نِسبةً إلى "بَيْن" وهي محلُّ التَّوسُّط بين الشَّيئين.

إنْ قلتَ : الكاف والتَّاء عُدَّتَا في حُروف الهمس وفي حروف الشِّدَّة، والهمس يَستَلزِم جريان النَّفس، والشِّدَّة تَستَلزِم احتبَاس الصَّوت، فإنْ كان الصَّوت والنَّفس شيئًا واحدًا لَزِمَ التَّناقض في وصف الكاف والتَّاء بالهمس والشِّدَّة، وإنْ كانا مُختلفين فمَا الفَرْقُ بينهما ؟.

فالجواب : إنَّ بين النَّفس والصَّوت فرقًا، وهو أنَّ الهواء الخارج إذا كان بدفع الطَّبع فهو النَّفَس (بفتح الفاء)، وإن كان بالإرادة وعَرَضَ له تموّج بتصَادم جسمين فهو الصَّوت، فقد يجري النَّفَس ولا يجري الصَّوتُ كما في الكاف والتَّاء، وقد يجري الصَّوت ولا يجرى النَّفَس كما في الضَّاد والغَين؛ فظهرَ الفرقُ بينهما[٥].

---

(١)- ينظر : غريب الحديث، الحربي، (٦٨٠/٢)، ودستور العلماء، الأحمد بكري، (٩٥/٢)، قال ابن فارس في معجم مقاييس اللّغة، (٤٦٠/٢) : «الرّاء والخاء قليل إلاّ أنّه يدلّ على لين» اهـ.

(٢)- ينظر : الرّعاية، مكّيّ بن أبي طالب، (ص : ١١٩)، والتّمهيد، ابن الجزريّ، (ص : ٩٨)، وجهد المقلّ، المرعشيّ، (ص : ٧٢).

(٣)- ينظر : الصّحاح تاج اللّغة، الجوهريّ، (٣٠٩/٦)، والمحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، (٢٩٥/٥)، ولسان العرب، ابن منظور، (١٨١/٥)، وفيه قال : «قال أبو منصور : كلام العرب الجيّد : الرِّخو -بكسر الرّاء- قاله الأصمعيّ والفرّاء» اهـ. قلتُ : وهو مثلّث الرّاء.

(٤)- ينظر : جهد المقلّ، المرعشيّ، (ص : ٧٣)، والجواهر المضيّة، الفضاليّ، (ص : ١٠٩-١٢٣)، وشرح المقدّمة الجزريّة، المستكاويّ، (ص : ١٦٥).

(٥)- ينظر : المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، (٢، ٣٥٢).

ثمَّ قــــــال :

[٢٦٦] وَالانْسِــفَالُ فِــي سِــوَى هِجَــاءِ ❁ قِطْ خُصَّ ضَغْطٌ ذَاتِ الاسْتِعْلاَءِ

ذَكر في هذا البيت **الصِّفة الخامسة والسَّادسة** من الصِّفات المشهورة، وهما : الانْسِفال والاسْتِعلاء؛ فالانْسِفال ويقال **الاستِفال معناه لغةً**[١] : الانخفاض، **واصطلاحًا**[٢] : انحطاط اللِّسان عن الحنك الأعلى عند النُّطق بالحرف فينحطُّ الصَّوت معه إلى قاع الفَمِ، فلذا تُسمَّى حرُوفه مستفِلةٌ ومنخفضَةٌ.

والاسْتِعلاء لغةً[٣]: الارتفاع. **واصطلاحًا**[٤]: ارتفاع اللِّسان إلى الحنك الأعلى عند النُّطق بالحرف فيرتفع الصَّوت معه، فلذا تُسَمَّى حروفه مستعلية، فهما صِفتان متضادَّتان، فالاسْتِعلاء في سبعة أحرف، وهي المجموعة في هجاء "قِظْ خُصَّ ضَغْطٍ"[٥] والانْسِفال في سِواها، كما أشار إليه بقوله "والانْسِفال" البيت، وقوله "ذات الاسْتِعلاء" بالجرِّ صفةٌ لـ" قِظْ خُصَّ ضَغْط"، والمُعتَبر الاسْتِعلاء الكثير، فلا تَرِدُ الكاف والجيم والشِّين والياء؛ لأنَّ استعلاءَ اللِّسان فيها قليلٌ، فلذا لم يَعدُّوها من حروف الاسْتِعلاء.

ولا يَلزم من خروج الحرف من غير اللِّسان أنْ لاَ يَستعليَ اللّسان، فإنَّ الغين والخاء يخرجان من أَدنى الحلق ويحصُل عند النُّطق بهما استعلاءُ ما قارب الحلْق وهو أقصى اللِّسان[٦] فلذا عُدَّتا من

(١)- قال القسطلانيّ في اللآلئ السّنيّة، (ص : ٣٨) : «الاستفلال لغة : الانحطاط» اهـ. قلتُ : وهما بمعنى واحد. ينظر : الصّحاح تاج اللّغة، الجوهريّ، (٢٨٩/٣).

(٢)- ينظر : اللآلئ السّنيّة، القسطلانيّ، (ص : ٣٨)، والرّعاية، مكّيّ بن أبي طالب، (ص : ١٢٤)، والحواشي الأزهريّة، خالد الأزهريّ، (ص : ٤١).

(٣)- ينظر : معجم مقاييس اللّغة، ابن فارس، (١٦١/٢)، ومجمل اللّغة، ابن فارس، (٦٢٥/٣)، وقال ابن النّاظم في الحواشي المفهّمة، (ص : ١٤٦) : «وهو لغة : العلوّ» اهـ.

(٤) ينظر : الرّعاية، مكّيّ بن أبي طالب، (ص : ١٢٣)، وشرح المقدّمة الجزريّة، المستكاويّ، (ص : ١٦٥)، والتّمهيد، ابن الجزريّ، (ص : ١٠٠).

(٥)- ينظر : التّحديد، الدّانيّ، (ص : ٢٠٩).

(٦)- ينظر : الفوائد المفهمة، يالوشة، (ص : ٣٣)، وجهد المقلّ، المرعشيّ، (ص : ٨٣-٨٤-٨٥).

حروف الاسْتِعلاء، ويترتَّب على الاستِفَال التَّرقيق وعلى الاسْتِعلاء التَّفخيم، وحروف الاستِفال كلّها مرقّقة؛ لا يجوز تفخيم شيءٍ منها إلاّ الرَّاء واللاَّم ففيهما تفصيل تقدَّم في بابهما[1] وحروف الاسْتِعلاء كلُّها مفخَّمة لا يُستثنى منها شيءٌ في حال من الأحوال، إلاَّ أنَّ تَفخيمها ليس في رُتْبَة واحدةٍ، فأَقواه : إذا فُتحت وجاء بعدَها أَلِف، ويليه إذا فُتِحت وليس بعد أَلِف، ويليه إذا كانت مضمومة، ويليه إذا كانت ساكنة، ودونه إذا كانت مكسورة كما في النَّشر[2].

وأمَّا الألف فلا تُوصف بترقيقٍ ولا تفخيمٍ؛ بل تكون تابعة لماَ قبلها ترقيقًا وتفخيمًا على الصَّواب[3]. ثمَّ قـــــال :

[٢٦٧] وَأَحْرُفِ الإِطْبَاقِ مِنْ ذِي الصَّادُ ❁ وَالطَّاءُ ثُمَّ الظَّاءُ ثُمَّ الضَّادُ

[٢٦٨] وَغَيْرُهَا مُنْفَتِحٌ .... ❁ ....

ذَكر هنا الصِّفة **السَّابعة والثَّامنة** من الصِّفات المشهورة وهما الإطباق والانفتاح؛ فأَحرف الإطباق أربعة : الصَّاد والضَّاد والطَّاء والظَّاء، وغيرُها وهو الخمسةُ والعشرون حرفا الباقية منفتحٌ كما أَشار إليه بهذا البيت وبعض البيت الذي بعدَه، وقوله "من ذي" أي : من الحروف المُستَعلية.

فالإطْباق ويُقال : الانطباق معناهُ **لغةً**[4]: الإلْصاق، **واصطلاحًا**[5]: انطباق طائفةٍ أي : جُملة من اللِّسان على الحنك الأَعلى عند النُّطق بالحرف فينحصر الصَّوت بينهما فلذا تُسَمَّى حروفه مطبقة[6]، والمراد بالانطباق أَنْ يَقرُب اللِّسانُ من الحنك الأَعلى عند النُّطق بالأحرف المذكورة، مَا لاَ يقربُ منه عند النُّطق بغيرها، فتدخُل أحرف الإطباق كلُّها، والإطباق أبلغ من الاسْتِعلاء وأخصُّ

---

(١)- ينظر : أحكام قراءة القرآن، محمود الحصري، (ص : ٩٧).

(٢)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (٢١٥/١-٢١٧).

(٣)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (٢١٥/١)، وتنبية الغافلين، الصّفاقسيّ، (ص : ٩٧).

(٤)- قال ابن النَّاظم في الحواشي المفهِّمة، (ص : ١٤٧) : «وهو لغة التّلاصق والتّساوي» اهـ. وينظر : لسان العرب، ابن منظور، (١٢٠/٨-١٢١)

(٥)- ينظر : اللآلىء السّنيّة، القسطلانيّ، (ص : ٣٨)، والفوائد المفهمة، يالوشة، (ص٣٣-٣٤)، والحواشي الأزهريّة، خالد الأزهريّ، (ص : ٤٤).

(٦)- في (أ) : (مطبقة) سقطت نقطتا القاف، والتّصويب من : (ب).

منه، أمَّا كونه أبلغ؛ فَلأَنَّ اللِّسان يرتفع بحرفه وينطبق به بخلاف الاسْتِعلاء فإنَّ اللِّسان يرتفع بحرفه فقط، ولكونه أبلغ خُصَّت حروفه من بين حروف الاسْتِعلاء بتَفخيمٍ أَقوى، وإنْ تَفاوَتت فيه على حسب تفاوُتها في الإطباق، فأعلاها إطباقًا وتفخيمًا الطَّاء المُهملة لجهرها وشدّتها، وأضعفها فيهما الظَّاء المعجمة لرَخاوَتها، والصَّاد والضَّاد متوسِّطان، وأَقوى حروف الاسْتِعلاء الباقية القاف لشدَّتها وقلقلتها، وأضعفها الخاء لهمسها ورخاوَتها، والغين متوسِّطة لجهرها ورخاوتها، وأمَّا كونُ الإطباق أخصُّ من الاسْتِعلاء؛ فلأنَّه يلزم من الإطباق الاسْتِعلاء، ولا يلزم من الاسْتِعلاء الإطباق، فكلُّ مُطبقٍ مُستَعلٍ كالطّاء، وليس كلُّ مُستَعلٍ مطبقًا كالخاء(1).

وضدُّ الإطباق **الانفتاح ومعناه لغةً**: الافتراق(2). **واصطلاحًا**(3): انفتاح ما بين اللِّسان والحنك عند النُّطق بالحرف فلا يحصر الصَّوت، فلذا تُسَمَّى حروفه مُنفتحة، وفي تسميتها منفتحة وتسمية الأحرف الأربعة مطبقة تجوُّز؛ لأنَّ المنفتح والمطبق إنَّما هو اللِّسان وما حاذاه، وأمَّا الحرف فإنَّه منفتحٌ عنده ومطبقٌ عنده، فاختُصِر فقيل : «مُنفتح ومُطبق» وكذا يُقال في تسمية المستعلية والمستَفلة(4).فهذه ثمان صفات من العشرة المتضادَّة، وبقي منها صفتان وهما :

الذَّلاقة والإصْمات، **فالذَّلاقة** من معانيها **لغةً**(5) : الفصاحةُ والخفَّة في الكلام. وحروف الذَّلاقة، ويقال لها الحروف المذْلقة، وحروف الإذْلاق ستَّةٌ جمعها بعضُهم(6) في كلمتين وهما : "مر

(1)- ينظر : الفوائد المفهمة، يالوشة، (ص : ٣٣-٣٤)، وجهد المقلّ، المرعشيّ، (ص : ٨٤ - ٨٥ - ٨٦)، والإيضاح في شرح المفصّل، ابن الحاجب، (٤٨٨/٢).

(2)- قال ابن فارس في معجم اللّغة، (٣٣٩/٢) : «الفاء والتَّاء والحاء : أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على خلاف الإغلاق» اهـ، وخلاف الإغلاق هو الانفتاح، وأمّا الافتراق فأصله من "فرّق"، قال ابن فارس في معجم مقاييس اللّغة، (٣٥٠/٢) : «الفاء والرّاء والقاف، أُصيلٌ صحيحٌ يدلُّ على تمييز وتَزييل بين شيئين» اهـ. قلتُ : والافتراق ضدّ الإغلاق؛ لأنّ الإغلاق نُشوب شيء في شيء. ينظر : معجم مقاييس اللّغة، ابن فارس، (٣٠١/٢).

(3)- ينظر : التّمهيد، ابن الجزريّ، (ص : ١٠٠)، والحواشي الأزهريّة، خالد الأزهريّ، (ص : ٤١)، والتّحديد، الدّانيّ، (ص : ٢٠٩).

(4)- ينظر : الجواهر المضيّة، الفضاليّ، (ص : ١١١)،

(5)- ذكر هذا المعنى اللّغويّ محمّد بن الحسن الرّضيّ الاستراباذيّ في شرحه على شافية ابن الحاجب، (٢٦٢/٣).

(6)- لعلّه الزّمخشريّ في كتابه المفصّل في صنعة الإعراب، (ص : ٥٤٧)، وينظر : شرح المفصّل، ابن يعيش، (٥٢٢/٥).

بنفَل" (بفتح الفاء)، وجمعَها ابنُ الجزريّ[1] في ثلاث كلمات وهي "فرَّ من لُبٍّ"، وسُمّيت بذلك لذلاقتها أي : خِفَّتها وسرعة النُّطق بها؛ لأنَّ بعضَها يخرج من ذَلق اللِّسان أي : طرفه وهو الرَّاء واللاَّم والنُّون وبعضها من ذَلق[2] الشَّفة وهو الباء والفاء والميم[3].

والإصمات لغةً[4] : المنعُ. وحروفه ما عَدا الحروف المذْلقة، وهي ثلاثة وعشرون حرفا، وسُمِّيت بذلك؛ لأنَّها أَصمَتَت أي : مَنعت من أنْ يُبْنَى منها وحدَها في لغة العرب رباعيُّ الأُصول، أو خُماسيّ الأُصول؛ لثقَلِها على اللِّسان، فلا بُدَّ أنْ يكون معَها في كلِّ كلمةٍ رُباعيَّةٍ أو خماسيَّةِ الأُصول حرفٌ مذْلق لتُعادل خفَّتُه ثِقل الحرف المصْمت، ولهذا قالوا : إنَّ عَسْجَدًا بمعنى الذَّهَب، وعَسَطُوسًا (بفتح العين والسّين) اسم شجر أعجميّان، وقيل إنَّهما شاذَّان[5].

ولم يذكر الشَّاطبيُّ وجماعةٌ صفتي الذَّلاقة والإصمات وكذا النَّاظم كما تقدَّم؛ لأنَّ الكلام إنَّما هو في صفات يُطلب من القارئ مراعاتُها عند النُّطق بالحروف، وكلٌّ من الذَّلاقة والإصمات لا دَخْل له في النُّطق بها، وما تقدَّم من أنَّ الأَلِف المدِّيَّة من الحروف المصمتة هُو مذهب الأكثر، وقال أبومحمّد مكِّيّ في الرِّعاية[6] : «إنَّ الأَلِف ليست من المُذلقة ولا المُصمتة؛ لأنَّها هوائيّة؛ لا تستقرّ لها في المخرج» اهـ. ثمَّ قـــــال :

[٢٦٨] ....ثُــــمَّ الصَّــــفِيرْ ❁ فِي السِّينِ وَالصَّادِ وَفِي الزَّايِ الجَهِيرْ

[٢٦٩] وَالمُتَفَشِّــي الشِّــينُ وَالْفَــاءُ وَقِيــلْ ❁ يَكُونُ فِي الضَّادِ وَيُدْعَى المُسْتَطِيلْ

---

(١)- ينظر : التّمهيد، ابن الجزريّ، (ص : ١٠٩)، وقَبله مكيّ بن أبي طالب في الرّعاية، (ص : ١٣٦).

(٢)- في (ب) : (ذ ق) سقطت اللاّم.

(٣)- ينظر : الرّعاية، مكّيّ بن أبي طالب، (ص : ١٣٦)، والعين، الخليل بن أحمد، (٥١/١).

(٤)- قال أبو محمّد مكّيّ في الرّعاية، (ص : ١٣٦) : «من قولهم : صَمَتَ، إذَا مَنع نفسَه الكلام» اهـ، أي : أطال السّكوت. ينظر : العين، الخليل، (١٠٦/٧)، والمحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، (٢٩٧/٨).

(٥)- ينظر : العين، الخليل بن أحمد، (٥٢/١-٥٣)، وسرّ صناعة الإعراب، ابن جني، (٧٨/١-٧٩)، والمحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، (٢٩٨/٨).

(٦)- ينظر : الرّعاية، مكّيّ بن أبي طالب، (ص : ١٣٦)، ولفظه : «لأنّها هوائيّة لا مُستقرّ لها» بالميم بدل التّاء.

لمّا فرغ من الصِّفات المشهورة التي لها ضدّ، شرع يذكر الصِّفات المشهورة التي لا ضدّ لها، وهي كما قدّمناه سبعة تعرّض هنا وفي البيتين بَعْدُ إلى خمسة منها فقط وهي : الصّفير والتّفشّي والاستطالة والانحراف والتَّكرير.

- **فالصِّفة الأولى : الصَّفير** وهو ثلاثة أحرف : الصّاد والزّاي والسّين كما أشار إليه بقوله "ثمّ الصَّفير في السّين والصّاد والزّاي"، وقوله "الجهير" صفة للزّاي ووصفه به؛ لأنّه من حروف الجهر كما تقدَّم، وإنّما وصفت الأحرف الثَّلاثة بالصَّفير؛ لأنّك إذا قلت : اصْ، ازْ، اسْ، سمعت لها صوتًا يُشبه صفير الطّائر؛ لأنّها تخرج من بين الثَّنايا وطرف اللِّسان، فينحصر الصَّوت هناك ويخرج شبيهًا بصفير الطّائر، وأقواها في الصَّفير الصّاد للاستعلاء والإطباق، ويليها الزّاي للجهر[1] والسّين أضعفها لكونها مهموسة[2].

- **الصِّفة الثَّانية : التّفشّي** وهو في حرفين : الشّين والفاء، والتّفشّي **لغةً**[3] : الانتشار.

واصطلاحًا : انتشار الصَّوت في الفم عند النُّطق بالحرف[4] والشِّين متَّفق على كونه متفشِّيًا، وأمّا الفاء فعدَّها بعضهم[5] متفشِّية كالشِّين، وعليه مشى النَّاظم حيث قال : "والمتفشِّي الشِّين والفاء"،واقتصر الأكثر[6] على الشِّين،وزاد بعضُهم[7] الضَّاد فعدَّها متفشِّية، وإليه أشار بقوله

(١)- في (ب) : (للجهر والقلقلة) وهي زيادةٌ لا وجهَ لها، إذْ لا قلقلة في الزّاي ولا في أحرف الصّفير كلّها.

(٢)- ينظر : الرّعاية، مكّيّ بن أبي طالب، (ص : ١٢٤)، والحواشي الأزهريّة، خالد الأزهريّ، (ص : ٤٥). والفوائد المفهمة، يالوشة، (ص : ٣٤).

(٣)- ينظر : الصّحاح تاج اللّغة، الجوهريّ، (٨٩/١)، والمحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، (١٢٧/٨)، ولسان العرب، ابن منظور، (٢٦٥/١٠).

(٤)- ينظر : التّمهيد، ابن الجزريّ، (ص : ١٠٧).

(٥)- منهم : الدّانيّ في التّحديد، (ص : ٢١٩)، وابن عصفور في الممتع، (٧٠٩/٢).

(٦)- وحكى ابن الجزريّ في النّشر، (٢٠٥/١)، الاتّفاق على الشّين وحده والاختلاف في غيره، وحكى في التّمهيد، (ص : ١٠٧)، أنّ قوما أوصلوها إلى ثمانية أحرفٍ وهي : الميم، والسين، والفاء، والرّاء، والثّاء، والصّاد، والسّين، والضّاد.

(٧)- ينظر : إبراز المعاني، أبو شامة، (٣١٧/٤)، وشرح المقدّمة الجزريّة، زكريّا الأنصاريّ، (ص : ٥٥)، وهو قول القرطبيّ في الموضّح، (ص : ١٦٢).

"وقيل يكون في الضَّاد" وحكاه بقيل إشارةً إلى ضَعفه وزاد بعضُهم[١] عليها الثَّاء المثلَّثة وهو ضعيف أيضاً، والصَّحيح اختصاصُ الشِّين بالتَّفشِّي لكثرته فيه وقلَّتِه في غيره[٢].

- **الصِّفة الثَّالثة** : **الاستِطالة** وهي في حرف واحد وهو الضَّاد كما ذكره بقوله "ويدعى المستطيل"، فالضَّمير في "يُدْعى" يعودُ على الضَّاد ومعنى " يُدعى" يُسَمَّى.

والاستطالة **لغةً**[٣] : الامتداد. **واصطلاحًا** : قال الجَعبريّ[٤] : «امتداد الصَّوت من أوَّل حافَة اللِّسان إلى آخرها» على ما تقدَّم في مخرج الضَّاد ووصفت بالاستطالة؛ لأنَّها استطالت مخرجًا وصوتًا، حتى اتَّصلت بمخرج اللاَّم.

والفَرق بين المستطيل وهو الضَّاد والممدود كالألف، أنَّ المستطيل جرَى في مخرجه والممدود جرَى في نَفْسه أي : ذَاته، وإيضاحُه أنَّ المستطيل له مخرج محقَّق فيه طُول فجَرى فيه الصَّوت بقدر طوله ولم يتجاوزه حتَّى يقبل الزِّيادة، والممدود ليس له مخرج محقَّق، فلم يجرِ إلاَّ في ذاته، فلذا قَبِل الزِّيادة، ولم ينقطع إلاَّ بانقطاع الصَّوت[٥].

ثمّ قـــــال :

[٢٧٠] وَاللاَّمُ مَالَتْ نَحْوَ بَعْضِ الأَحْرُفِ ❁ فَسُـمِّيَتْ لِـذَاكَ بِـالمُنْحَرِفِ

[٢٧١] وَالرَّاءُ فِي النُّطْقِ بِهَا تَكْرِيرُ ❁ وَهْـوَ إِذَا شَـدَّدتَّهَا كَثِيـرُ

ذكر في هذين البيتين **الصِّفة الرَّابعة والصِّفة الخامسة** من الصِّفات التي لا ضدَّ لها وهُما : الانحراف والتَّكرير.

---

(١)- ينظر : تنبيه الغافلين، الصّفاقسيّ، (ص : ٣٨)، وشرح المقدّمة الجزريّة، زكريّا الأنصاريّ، (ص : ٥٤-٥٥).

(٢)- ينظر : جهد المقلّ، المرعشيّ، (ص : ٩٤).

(٣)- ينظر : معجم مقاييس اللّغة، ابن فارس، (٤٨٦/١)، ولسان العرب، ابن منظور، (٢٢٧/٨ - ٢٢٨).

(٤)- ينظر : كنز المعاني، الجعبريّ، (لوحة : ٣٨١، وجه : ب، سطر : ٢٥)، وفي المطبوع، (٢٥٩٩/٥).

(٥)- ينظر : شرح المقدّمة الجزريّة، زكريّا الأنصاريّ، (ص : ٥٥)، واللآلئ السّنيّة، القسطلانيّ، (ص : ٤٢-٤٣)، والرّعاية، مكّيّ بن أبي طالب، (ص : ١٣٤)، والحواشي المفهّمة، ابن النّاظم، (ص : ١٦٤).

فالانحراف معناه : الميل[١] والموصوف به حرفان : اللاَّم والرَّاء، واقتَصر النَّاظم على اللاَّم تبعًا لبعضِهم[٢]، والأصحُّ الأوَّل؛ لأنّ كُلاًّ من اللاَّم والرَّاء انحرفَ ومالَ من مخرجه حتَّى اتَّصل بمخرج غيره، فاللاَّم مالت إلى طرف اللِّسان الذي هو مخرج بعضِ الحروف فَسُمِّيت لأَجل ذلك منحرفة، كما قال "واللاَّم مالَت" البيت، والرَّاء انحرفت إلى ظهر اللِّسان ومالَت قليلا إلى جهة اللاَّم، ولذلك يجعلها الأَلثغ لامًا فَسُمِّيت مُنحرفة أيضًا[٣].

والتَّكرير : إعادةُ الشَّيء وأقلُّه مرَّة على الصَّحيح[٤] والموصُوف به الرَّاء فقط، كما أشار إليه بقوله "والرَّاء في النُّطق بها تكرير"، ومعنى وصف الرَّاء بالتَّكرير أنَّها قابلةٌ له لارتِعاد طرف اللِّسان عند النُّطق بها، كقولهم لغير الضَّاحك إنسانٌ ضاحكٌ أي : قابلٌ للضَّحك، والتَّكرير في المشدَّدة أكثر وأَقوى منه في المخفَّفة، ولهذا قال "وهو إذا شددتَّها كثير"، والقصدُ من معرفة هذه الصِّفة تركها والتَّحفظ منها، لا الإتيان بها[٥] وإظهارها[٦]؛ لأنَّ تكرير الرَّاء لحنٌ واللَّحن يجب التَّحفُّظ منه، ولذا قال أبو محمّد مكّيّ[٧] : «واجبٌ على القارئ أنَّ يخفي تكرير الرَّاء، فمتى أَظهره فقد جعل من الحرف المشدَّد حروفًا، ومن المخفَّف حرفين» اهـ، والرَّاء المشدَّدة أَحوَج إلى إخفاء التَّكرير من المخَفَّفة، قال الجَعبريّ[٨] : «وطريقة السَّلامة منه أي : من التَّكرير أنْ يُلصق اللاَّفظ بالرَّاء ظَهر

---

(١)- ينظر : لسان العرب، ابن منظور، (١٢٩/٣)، والصّحاح تاج اللّغة، الجوهريّ، (٤٠/٤).

(٢)- وهو سيبويه في الكتاب، (٥٧٤/٤)، وكذا ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصّل، (٤٨٩/٢).

قلتُ : ونسب هذا القسطلانيّ في اللآلئ السّنيّة، (ص : ٤١)، إلى الدّاني وفيه نظرٌ. ينظر : التّحديد، الدّانيّ، (ص : ٢٢٢).

(٣)- ينظر : الرّعاية، مكّيّ بن أبي طالب، (ص : ١٣٢-١٣٣)، والمنح الفكريّة، مُلاّ علي القاري، (ص : ٨٢)، والحواشي الأزهريّة، خالد الأزهريّ، (ص : ٧١).

(٤)- ينظر : الحواشي الأزهريّة، خالد الأزهريّ، (ص : ٤٧)، واللآلئ السّنيّة، القسطلانيّ، (ص :٤١)، والجواهر المضيّة، الفضالي، (ص : ١٣٩).

(٥)- في (ب) : (بها) سقطت نقطة الباء.

(٦)- هذا التّعبير فيه نظرٌ، سبق بيانه في القسم الأوّل.

(٧)- ينظر : الرّعاية، مكّيّ بن أبي طالب، (ص : ١٩٦).

(٨)- ينظر : كنز المعاني، الجعبريّ، (لوحة : ٣٨١، وجه : ب، سطر : ٢١-٢٢-٢٣)، وفي المطبوع، (٢٥٩٩/٥).

لسانه بأعلى حنكه لصقًا محكمًا مرّةً واحدةً، ومتى ارتَعد وجدّت من كلّ مرّة راء» اهـ، ومُراده باللّصق المُحكم؛ اللّصق القويُّ بحيث لا يَظهر التّكرير[١] في اللّفظ والسّمع لا المبالغة جدًّا في لصقِ اللّسان حتّى ينحصر الصّوت بالكلّية فإنَّ ذلك خطأٌ؛ لأنَّه يؤدي إلى أنْ يكون[٢] الرّاء من الحروف الشّديدة شدَّةً كاملةً، مع أنَّها من المتوسّطة بين الرّخاوة والشِّدَّة كما تقدَّم.

فهذه هي الصِّفات الخمسُ التي ذكرها النّاظم من الصِّفات السّبعة التي لا ضدَّ لها، وبقي منها صفتان : القَلقَلة واللِّين، فالقَلقَلة لم يتعرَّض لها النّاظم أصلاً، واللِّين تعرَّض له في باب المدِّ والقصر كما تقدَّم[٣].

ومعنى القَلقَلة لغةً[٤] : التَّحريك، يُقال قَلْقَلَهُ قَلْقَلَةً فَتَقَلْقَلَ أي : حرَّكة فتحرَّك واضْطَرَب، وقال الخليل[٥] : «القَلْقَلَةُ شِدَّةُ الصِّيَاحِ»، وقال أيضًا[٦] : «القَلْقَلَةُ شِدَّةُ الصَّوْتِ» اهـ. **واصطلاحًا**[٧] : صوتٌ حادثٌ عند خُروج الحرف ساكنًا لشدَّة لُزومه لموضعه

---

(١)- نقل المنتوري في شرح الدّرر، (٢/٨٥٨)، عن ابن شُريح قوله : «وأمّا إذهاب التّكرير جملة فلا نعلم أحدًا من المتحقّقين بالعربيّة ذكر أنّ تكريرها يسقط عنها في حال» اهـ؛ لأنّ التّكرير صفة ذاتية لها لا تفارقها.

(٢)- في (ب) : (يكون) سقطت نقطتا الياء.

(٣)- في (ب) : (نقدّم) بالنّون.

(٤)- ينظر : لسان العرب، ابن منظور، (١١/٢٩٠)، الصّحاح تاج اللّغة، الجوهريّ، (٤/٣١٥)، وفيه قال : «التّلقلق مثل التّقلقل مقلوب منه» اهـ.

(٥)- ينظر : العين، الخليل بن أحمد، (٥/٢٦).

(٦)- لم أقف عليه في العين، وإنّما قال الخليل، (٥/٢٦) : «واللّقلقة : شدّة الصّياح واللّقلاق الصّوت» اهـ.

قلتُ : ولعلّ الشّارح أخذه من التّمهيد لابن الجزريّ، (ص : ١٠١)، وقد ذكر محقّقه أنّه ثبت في نسخة (جستربتي بلندن، رقم : ٣٦٥٣) : «القلقلة» بدل «اللّقلقة»، ومع ذلك فالأَوْلى أن لا تُنسب هذه الجملة للخليل، وأن تبدل هنا وفي كتاب التّمهيد بما ثبت في بعض نسخه : «ويقالُ اللّقلقة شدّة الصّوت» نسبةً لغيره، وقد نَسبها الجوهريّ في الصّحاح تاج اللّغة، (٤/٣١٥)، لأبي عبيد، ولهذا اكتفى القسطلانيّ في اللآلئ السّنيّة، (ص : ٤١) بقول الخليل : «القلقلة شدّة الصّياح» ولم يزد عليه. والله أعلم.

(٧)- ينظر : التّمهيد، ابن الجزريّ، (ص : ١٠١)، والحواشي المفهّمة، ابن النّاظم، (ص : ١٥٠)، اللآلئ السّنيّة، القسطلانيّ، (ص : ٤٠ - ٤١)، والجواهر المضيّة، الفضاليّ، (ص : ١٣٤)، والفوائد المفهمة، يالوشة، (ص : ٣٥)، وإبراز المعاني، أبو شامة، (٤/٣٢٢).

وضغطه فيه، وحروفها خمسةٌ يجمعُها قولك "قُطْبُ جَدٍ" وسُمِّيَتْ بذلك؛ لأنَّها حالَ سكونها لا تَتَبَيَّنُ إلاّ بإخراجها شبيهةً بالمُـقَلْقَل أي : المحرَّك لشِدَّة لزومها لمواضعها وضغطها فيها؛ بسبب كونها شديدة مجهورة، فالشِّدَّة تمنع الصَّوت أنْ يَجْري معها، والجهر يمنع النَّفس أنَّ يجري معها، فلمَّا امتنع الصَّوت والنَّفَس معها اشتدَّ لزومها لمواضعها وضغطها فيها، فَاحتِيج إلى التَّكلُّف في بيانها بإخراجها شبيهة بالمتحرّك، مع إظهار صوتٍ يُشبه النَّبرة القويَّة حالَ سكونها في الوقف وغيره، ويجب بيان القَلْقَلَة إنْ سكن حرفُها سواء كان سُكونه في الوقف أم في غيره، وقَلْقَلة السَّاكن في الوقف أَقوى منها في السَّاكن في غير الوقف، وتكون القَلْقَلَة في المتحرِّك[1] أيضا، إلاّ أنَّها في السَّاكن أَقوى، والقاف أَقوى الحروف قَلْقَلةً بالاتِّفاق؛ لشدَّة ضغطه واستعلائه، ويقعُ الخطأ في أحرف القَلْقَلَة كثيرًا، (إمَّا بتحريكها أو الإتيان بها)[2] في غير حروفها، أو على غير وجهها فليُتَحفَّظ من ذلك[3].

إنْ قُلتَ : الهمزة اجتمع فيها الشِّدَّة والجهر الموجبان للقَلْقَلة، فلمَ لم تُعَد في حروف القَلْقَلَة؟. فالجواب : ما ذكره في الرِّعاية[4] من أنَّ «الهمزة كالتَّهوُّع أي : التَّقَيُّؤُ والسَّعلة فجرت عادةُ العلماء بإخراجها بلَطَافَةٍ ورِفق وعدم تكلُّف في ضبط مخرجها لئلا يظهر صوتٌ يُشبه التَّهوُّع والسَّعلة» اهـ، وعدم عدِّها في حروف القَلْقَلَة هو مذهب الجُمهور، وعدَّها بعضُهم[5] فيها وهو ضَعيف. ثمّ قـــــال :

[٢٧٢] وَالغُنَّةُ الصَّوْتُ الذِي فِي المِيمِ ❁ وَالنُّونِ يَخْرُجُ مِنَ الخَيْشُومِ

---

(١)- ينظر : جهد المقلّ، المرعشيّ، (ص : ٨١).

(٢)- ما جعلتُه بين قوسين غير واضح في (أ)، والتّصويب من : (ب).

(٣)- ينظر : الرّعاية، مكيّ بن أبي طالب، (ص : ١٢٤).

(٤)- ينظر : الرّعاية، مكّيّ بن أبي طالب، (ص : ١٣٤ ، ١٤٥)، لم أقف عليه بلفظه وإنّما وردت بعض ألفاظ في الموضعين اللّذين أشرتُ إليهما. والله أعلم.

(٥)- ينظر : النّشر، ابن الجزريّ، (٢٠٣/١).

ذكر في هذا البيت حقيقة الغنَّة[1] ومحلَّها ومخرجها، فأشار إلى حقيقتها ومحلَّها بقوله "والغنَّة الصَّوت الذي في الميم والنُّون" أي : الغنَّة صوتٌ محلّه النُّون والميم لا غيرهما من الحروف، والنُّون أَغنُّ[2] من الميم[3]، ولم يذكر التَّنوين اكتفاءً عنه بذِكر النُّون؛ لأنَّ التَّنوين نُون ساكنة[4] وذلك الصَّوت لا عمل للِّسان فيه، قيل هو شبيهٌ بصوت الغزالة إذا ضَاع ولدُها[5].

ويؤخذ من إطلاق النَّاظم النُّون والميم أنَّ الغنَّة صفةٌ لازمةٌ لهما متحرِّكتين كانتا أو ساكنتين، مظهرتين كانتا أو مدغمتين أو مخفاتين وهو كذلك، إلاّ أنَّ الغنَّة في السَّاكن المُظهر أَكمل منها في المتحرّك، وفي السَّاكن المُخفي أكمل منها في السَّاكن المظهر، وفي السَّاكن المدغَم أكمل منها في السَّاكن المخفيّ؛ فمراتب الغُنَّة أربعةٌ[6].

ومن قيَّد الغنَّة في النُّون والميم بالسُّكون وعدم الإظهار كالشَّاطبيّ[7] فتقييدُه لكمال الغنَّة، فلا ينافي أنَّ أصل الغنَّة موجودٌ في المتحرّك وفي السَّاكن المظهر، خلافا لمن قال لا غُنّة في المتحرّك[8]، نعم يُستثنى من السَّاكن المُدغم النُّون المدغمة في الرّاء واللاّم إدغامًا كاملاً[9] نحو : ﴿مِن رَّبِّهِمْ﴾ (البقرة - ٤) و﴿مِن لَّدُنْه﴾ (الكهف - ٢) فلا غنَّة فيها أصلاً، ثم أشار إلى مخرج الغنَّة

---

(١)- وعرّفها الخليل في العين، (٣٤٨/٤)، بقوله : «الغنَّة صوتٌ فيه تَرخيم نحو الخياشيم يَغُور من نحو الأنف بعون من نَفَس الأنف» اهـ، وقال الأزهريّ في المستدرك من تهذيب اللّغة، (ص : ١٠٢)، عن المبرّد أنّه قال : «الغنَّة أن تُشرب الحرف صَوت الخيشوم» اهـ.

(٢)- قاله الخليل في العين، (٣٤٩/٤).

(٣)- في (ب) : (المبم) بالباء.

(٤)- ينظر : إبراز المعاني، أبو شامة، (٣١٠/٤)، وفيه ذكر العلّة التي من أجلها يعتني القرّاء بالتّنصيص عليه رغم كونه نونًا في الأصل.

(٥)- قال ابن دريد في جمهرة اللّغة، (١٤٩/١) : «الغنّة صوتٌ يخرج من الخياشيم، والظِّباء غُنٌّ؛ لأنّ في نَزِيبها غُنَّةٌ» اهـ. قال الجوهري في الصّحاح تاج اللّغة، (٣٣٦/١) : «النَّزْبُ : صوتُ تِيس الظِّباء» اهـ.

(٦)- ينظر : المنح الفكريّة، مُلاّ علي القاري، (ص : ٦٧)، والفوائد المفهمة، يالوشة، (ص : ٣١).

(٧)- ينظر : حرز الأماني، الشّاطبيّ، البيت رقم : ١١٥١، (ص : ٩٢).

(٨)- ينظر : معاني القراءات، الأزهريّ، (ص : ٥٠٠).

(٩)- وهو قولُ الجُمهور، وعليه العمل عند أهل الأمصار قديمًا وحديثًا. ينظر : شرح طيّبة النّشر، النّويريّ، (٥٥٧/١).

بقوله ("يخرج من الخيشوم" أي : ذلك الصَّوت المسمّى بالغنَّة)[١] يخرج من الخيشوم في جميع الأحوال المتقدَّمة للنُّون والميم، وإنْ ضَعُف صوت الغُنَّة في حال تحرّكهما، وفي حال سكونهما مع الإظهار[٢].

والخيشوم : أقصى الأنف[٣]، والدّليل على أنَّ الغنَّة تخرج من الخيشوم، أنّك إذا أمسكت الأنف، لم يمكن خروجها وإن ضعفت[٤]، والخيشوم هو آخر المخارج[٥] السّتّة عشر، ذكره النَّاظم وجماعةٌ مع الغنَّة في الصِّفات[٦]، وذكره كثيرٌ مع مخارج الحروف[٧].

قلتُ : ولكلّ من الصّنيعين وجهٌ وذلك؛ لأنّ الغنَّة صفة اختصّت من بين الصِّفات بمخرج؛ فمن نظر إلى كونها صفةً ذكرها في الصِّفات وذكر مخرجها معها تبعًا لها، ومن نظر إلى أنَّ لها مخرجا ألحقها بالحروف تَغليبا للحروف عليها، فذكرها مع مخرجها آخر مخارج الحروف، ومن لم يهتد إلى هذا أَشكل عليه الحال حتّى قال ما قال، وكون الغنَّة صفة هو الصّواب خلافا لمن قال إنّها حرف مطلقًا، ولمن قال بالتّفصيل فجعلها حرفا لفظيّا كألف (الرّحمن) في الإخفاء والإدغام بغنّة، وصفة في غيرهما، ومشَى على هذا التَّفصيل شيخُنا[٨] -رحمه الله- في شرحه على الجزريّة[٩] وسبقه إليه الشّيخ أحمد الشّقانصيّ في كتابه الشّهب. قلتُ : ويَرِدُ على كلا القولين أشياء منها :

---

(١)- ما جعلتُه بين قوسين مكرّر في (أ)، والتّصويب من : (ب).

(٢)- قال القرطبيّ في الموضّح، (ص : ٩٧) : «إلاّ أنّ الميم أقوى من النُّون؛ لأنّ لفظها لا يزول، ولفظ النُّون قد يزول» اهـ.

(٣)- ينظر : الصّحاح تاج اللّغة، الجوهريّ، (٢٤١/٥)، وقال الدّانيّ في التّحديد، (ص : ٢٥٩) : «هو خرقُ الأنف المنجذب إلى داخل الفم» اهـ. وقال ابن دريد في جمهرة اللّغة، (٧١٢/١) : «قال الأصمعيّ : الخياشيم، العظام الرّقاق فيما بين أعلى الأنف إلى الرّأس، والواحد خيشوم» اهـ.

(٤)- ينظر : جمهرة اللّغة، ابن دريد، (٣٤٥/٢).

(٥)- في (ب) : (المخارح) سقطت نقطة الجيم.

(٦)- منهم : ابن ناظم الجزريّة، وانتقد والدَه في الحواشي المفهّمة، (ص : ١٤٠)، وتبعه بعضُ شرّاح الجزريّة.

(٧)- منهم : ابن الجزريّ في مقدّمته، (ص : ٢)، والشّاطبيّ في حرز الأماني، البيت رقم : ١١٥١، (ص: ٩٢).

(٨)- هو محمّد بن علايّ بن يوسف بن يالوشة -رحمه الله- سبقت ترجمته.

(٩)- ينظر : الفوائد المفهمة في شرح الجزريّة المقدّمة، (ص : ٣١).

أنّه يلزم أن يكون الإدغام مع الغنَّة في نحو : ﴿مِن وَّلِيٍّ﴾ (البقرة-١٠٧) و﴿مَن يَّعْمَلْ﴾ (النّساء-١٢٣) على قراءة غير خلف إدغاما محضًا مستكمل التّشديد؛ لأنّ الغنَّة على القولين حرفٌ لا دخل لها في الإدغام، فلم تَبق صفة للنّون من غير إدغام، حتَّى يكون الإدغام غير محض، مع أنّهم صرّحوا بأنَّ الإدغام في ذلك غير محض وناقص التّشديد؛ من أجل الغنَّة الموجودة معه، وجعلوها في ذلك بمنزلة الإطباق الموجود مع الإدغام في ﴿أَحَطْتُّ﴾ و﴿بَسَطْتَّ﴾.

- ومنها : أنّه يلزم إدغام حرفين في حرف على رواية إدغام النُّون وغُنّتها في الواو والياء، وهي رواية خلف عن حمزة[1] إذِ النُّون حرف اتّفاقًا والغنَّة حرف على القولين، وقد أُدغما أعني النُّون والغنَّة في الواو والياء، ولا قائل بإدغام حرفين في حرف.
- ومنها : أنّ الغنَّة لو كانت حرفا لعُدّت من جملة حروف كلمة وجدت فيها فيكون نحو "أنّ" بتشديد النُّون مشتملا على أربعة أحرف، الهمزة، والنّونان والغنَّة، ولم يعدّها أحدٌ من جملة حروف الكلمة.
- ومنها : أنَّ الغنَّة لو كانت حرفا لاعتبروها في ميزاني الصّرف والشّعر، لكنّهم لم يعتبرها فلا تكون حرفا.
- ومنها : غير ذلك ممّا لم نذكره خوف التّطويل.

فالحاصل : أنَّ الغنَّة صفة مطلقًا على الصّحيح، والقول بأنَّها حرف[2] يلزم عليه ما عرفته؛ فتأمّل ولا تكن أسيرًا للتّقليد.

---

(١)- ينظر : حرزالأماني، الشّاطبيّ، البيت رقم : ٢٨٧، (ص : ٢٤).

(٢)- من قال بأنّها حرف فإنّما يعني : الحروف المستحسنة التي ذكرها سيبويه لا أنّها حرف أصليّ كالباء والتّاء مثلا، وعلى كلّ فالمهمّ أن يعرف القارئ كيفيَّة أداء الغنَّة ومقدارها حيث وردت، ولا يَلزم معرفة كونها حرفا أو صفة، إلاّ من أراد التّعمّق في المعنى والاستقصاء، فهذا ما لا يضرُّ العلماء جَهله، لا ينفع البلداء فهمه. والله أعلم.

والغنَّة هي آخر ما ذكره النَّاظم وذكرناه من الصِّفات المشهورة، وهي -أعني الصِّفات- المشهورة قسمان[1] : قويّة وضعيفة[2].

- **فالصِّفات القويّة** هي : الجهر والشِّدَّة والاسْتِعلاء والإطباق والإصمات والصَّفير والقلقلة والانحراف والتَّكرير والتّفشّي والاستطالة والغنَّة، وبعض هذه الصِّفات أقوى من بعض.

- **والصِّفات الضّعيفة** هي : الهمس والرَّخاوة والتّوسّط بينها وبين الشِّدَّة، والاستفال والانفتاح والذّلاقة واللّين؛ وبعض هذه الصِّفات أضعف من بعض.

والحروف تكون قويّة وضعيفة ومتوسّطة على حسب ما اتّصفت به من صفات القوّة فقط كالطّاء أو الضّعف فقط كالهاء، أو القوّة والضّعف كالدّال، ولا بدّ أنَّ يتّصف كلّ حرف من التّسعة والعشرين بخمس صفات من الصِّفات المتضادّة، لكن لا يتّصف الحرف بصفة وضدّها؛ فلا يكون مجهورا مهموسا مثلاً؛ لأنّ الضّدّين لا يجتمعان، وأمّا غير المتضادّة فقد يتّصف الحرف بصفة أو صفتين منها، وقد لا يتّصف بشيء[3]. ثمّ قـــال :

[٢٧٣] فَهَـــذِهِ الصِّفَـــاتُ بِاخْتِصَـــارِ ۞ تُفِيـــدُ فِـــي الإِدْغَـــامِ وَالإِظْهَـــارِ

أشار في هذا البيت إلى بعض فوائد معرفة الصِّفات المتقدِّمة، فأخبر أنَّ هذه الصِّفات التي ذكرها تفيد في الإدغام والإظهار، وهو كما قال؛ لأنّه بمعرفة الصِّفات يُعرف القويّ من الحروف والضّعيف، وبمعرفتهما يُعلم ما يجوز إدغامه وما لا يجوز[4]، وقد ذكرنا أوّل الصِّفات أنَّ لمعرفتهما ثلاث فوائد، منها ما أشار إليه النَّاظم هنا.

وأمّا المخارج فمن فوائد معرفتها تمييز الحروف بعضها عن بعض؛ إذِ الحروف أصواتٌ لا تتميّز إلاّ بالاعتماد على مخرج محقّق، وهو جزء معيّن من أجزاء الحلق واللِّسان والشَّفتين أو مقدّر،

---

(١)- في (أ) : (قسمان) سقطت نقطة النّون، والتّصويب من : (ب).

(٢)- ومن أراد معرفة توزيع هذه الصّفات المشهورة على الموصوفات فليراجع : كنز المعاني، الجعبري، (٢٦٠٥/٥).

(٣)- ينظر : اللآلئ السّنيّة، القسطلانيّ، (ص: ٤٤)، والجواهر المضيّة، الفضالي، (ص : ١٤٤).

(٤)- ينظر : القصد النّافع، الخرّاز، (ص : ٢٦٥).

وهو الجوف الذي هو مخرج حروف المدّ على ما قدّمناه، وقوله "باختصار" يحتمل أن يكون معناه مع اختصار وإيجاز في الكلام الذي أفادها به، ويُحتمل أن يكون معناه مع اختصار لها من الصِّفات الكثيرة التي ذكرها غيره، إذْ قد قدّمنا أنّ بعضهم أوصل الصِّفات إلى أربع وأربعين صفة، واقتصر النَّاظم على الصِّفات المشهورة منها وترك غيرها[1].

ومن الصِّفات الغير المشهورة "**الهَتُّ**"[2] (بفتح الهاء) وهو سرد الكلام على سرعة، والحرف المهتوت أي : الموصوف بالهتّ هو التّاء وحدها، وسمّيت بذلك؛ لأنَّها حرف خفيفٌ لا يصعب التّكلّم به على سرعة، وقيل المهتوت هو الهاء لخفائها وضعفها وسرعتها على اللِّسان.

ومنها "**الهُوي**"[3] (وهو بضمّ الهاء) الصّعود، (وبفتحها) النّزول، والحرف الهاوي الألف، وسمّي بذلك؛ لأنّه عند النُّطق به يهوي في مخرجه من غير عمل عضوٍ فيه لاتّساع مخرجه جدًّا، بخلاف الواو والياء المدّيّتين، فإنّ مخرجهما وإن اتّسع لكنّه دون مخرج الألف في الاتّساع، ولذلك يحتاج فيهما إلى عمل عضو، وهو ضمّ الشَّفتين في الواو، ورفع اللِّسان إلى الحنك في الياء.

ومنها **الخفاء والظّهور** : فالخفاء معناه **لغةً**[4] : الاستتار. **واصطلاحًا**[5] : خفاء صوت الحرف وحروفه أربعة : حروف المدِّ الثَّلاثة والهاء، أمّا خفاء حروف المدّ فلاتّساع مخرجها، قال سيبويه[6] : «وهذه الثَّلاثة أخفَى الحروف لاتّساع مخرجها -قال- وأخفاهنّ وأوسعهنّ مخرجًا الألف ثمّ الياء ثمّ الواو» اهـ، وأمّا خفاء الهاء فلاجتماع صفات الضّعف فيها كما عُلم ممّا تقدَّم في الصِّفات، ولخفاء هذه الأحرف وجب بيانها، وما عدا الأحرف الأربعة موصوف بضدّ الخفاء وهو الظّهور.

---

(١)- ينظر : تحصيل المنافع، السّملاليّ، (ص : ٣١٧).

(٢)- ينظر : الموضّح، القرطبيّ، (ص: ٩٤) المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، (٩٥/٤)، ودستور العلماء، الأحمديّ، (٢٦٨/٣).

(٣)- ينظر: الإقناع، ابن الباذش، (١٧٦/١)، وفتح الوصيد، السّخاويّ، (١٣٥٩/٤)، وإبراز المعاني، أبو شامة، (٣٢٠/٤)، وسراج القاري، ابن القاصح، (ص:٣٤٣).

(٤)- ينظر : المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، (٢٦٥/٥).

(٥)- ينظر : الرّعاية، مكّيّ بن أبي طالب، (ص : ١٢٧-١٢٨)، والتّمهيد، ابن الجزريّ، (ص : ١٠٣).

(٦)- ينظر : الكتاب، سيبويه، (٥٧٥/٤).

وهذا البيت هو خاتمة ذيل النّظم، وعدد أبيات النّظم وذيله على ما في أكثر النّسخ[(١)] "مئتان وثلاثة وسبعون" بيتًا. ويوجد في بعض النّسخ زيادة ثلاثة أبيات بعد قوله :

ثُمَّ صَلاَةُ اللهِ كُلَّ حِينِ ❁ عَلَى النَبِيِّ المصْطَفَى المكِينِ

نصّها[(٢)] :

تَمَّ كِتَابُ الدُّرَرِ اللَّوَامِعْ ❁ فِي أَصْلِ مَقْرَإِ الإِمَامِ نَافِعْ

نَظَمَهُ مُبْتَغِيًا لِلأَجْرِ ❁ عَلِيٌّ المعْرُوفُ بِابْنِ بَرِّي

سَنَةَ سَبْعٍ بَعْدَ تِسْعِينَ مَضَتْ ❁ مِنْ بَعْدِ سِتِّمَائَةٍ قَدِ انْقَضَتْ.

هذا، وقد قدّمت أوّل الشّرح بعض التّعريف بالنَّاظم، وأزيد هنا ما اطّلعت عليه من ذلك فأقول :

كان -رحمهُ اللّه- عالماً عاملاً بارعاً في علوم شتّى، كالقراءات وتوجيهها، والتّفسير والحديث والفقه، والفرائض واللّغة والنّحو والعروض، ذا نظم عذب وخطّ حسن، قرأ على شيوخ عديدة، وألّف تآليف مفيدة، منها هذه الأرجوزة المسمّاة : "بالدّرر اللّوامع في أصل مقرإ الإمام نافع"، ومنها تآليف في الوثائق، وشرح على وثائق الغرناطيّ، وابتدأ شرحًا على تهذيب البراذعيّ للمدوّنة، واختصر شرح الإيضاح لابن أبي الرّبيع في النّحو، وأحكم اختصاره، وله شروح على عروض ابن السّقاط، وقد وَلي كتابة الخلافة بالمغرب، وكان قبل ذلك شاهدا عدلا ببلدة تازة، ويقال إنَّ سبب ولايته إيّاها أنَّ بعض تلامذته كان[(٣)] عدلا بتازة، فَولي قضاءها، فصعب عليه أنْ يكون هو قاضيًا وشيخه أبوالحسن ابن برّى شاهدًا يأتي إليه لأداء الشّهادة وغيرها، فتسبّب له في كتابة الخلافة.

---

(١)- ومنها النّسخة التي اعتمد عليها ابن مُجراد في شرحه المسمّى، إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغُرر المنافع في شرح الدّرر اللّوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، ينظر : (لوحة : ٢٠٨)، مخطوط، حيث أنهى شرحه بالبيت الذي قال فيه ابن برّي : فهذه الصِّفات باختصار * ....إلخ. وشرحُه هذا يُعدّ من أوّل الشّروح وكذلك الأمر مع الخرّاز في القصد النّافع، وهو أوّل شرح للدّرر اللّوامع.

(٢)- قال ابن القاضي في الفجر السّاطع، (٢٥٥/٤) : «وزاد المطماطيّ هنا في شرحه» اهـ وذكر الأبيات الثّلاث ولم يشرحها.

(٣)- في (ب) : (كـ ن) سقطت الألف بين الكاف والنّون.

وُلد النَّاظم بتازة في حدود سِتِّين وستّمائة، وتوفّي -رحمه الله- سنة إحدى وثلاثين[1] وسبعمائة، وقيل سنة ثلاثين وسبعمائة بتازة، ودُفن بها وقيل دفن بمدينة فاس، وكان نظمه للدّرر سنة سبع وتسعين وستّمائة.

قال[2] مؤلّف هذا الشّرح - عفا الله عنه وعن والديه والمسلمين - هذا آخر ما يسّره الله ذو الكرم الواسع من شرح الدّرر اللّوامع في أصل مقرإ الإمام نافع، وقد طالعتُ عليه بعض شروح المتن وبعض شروح الشّاطبيّة وغيث النّفع وإتحاف البشر[3]، وغيرها ممّا يسّره الله، ضامًّا إلى ذلك ما أخذْتُه عن شيخنا[4]، رحمهُ[5] اللهُ، وما فتح الله به عليّ ممَّا ذكرته فيه.

وألتمسُ من الواقف عليه أن ينظر بعين الرّضى والصّواب إليه، إذِ الإنسان محلُّ النّسيان، والقلب يتقلّب في كلّ آن، ولله درّ ابن الورديّ[6] حيثُ يقول :

فَالنَّـــاسُ لَمْ يُصـــنِّفُوا فِي العِلْــمِ * لِكَـــيْ يَصِـــيرُوا هَـــدَفًا لِلــــذَّمِّ
مَـــا صَـــنَّفُوا إِلاَّ رَجَــاءَ الأَجْــرِ * وَالـــدَّعَوَاتِ وَجَمِيـــلِ الــــذِّكْرِ
لَكِـنْ فَـدَيْتُ جَسَـدًا بِـلاَ جَسَـدْ * وَلاَ يُضِـــيعُ اللهُ حَقًّـــا لِأَحَـــدْ
وَاللهُ عِنْـــدَ قَـــوْلِ كُـــلِّ قَائِـــلِ * وَذُو الحِجَـا مِـنْ نَفْسِـهِ فِي شَـاغِلِ
وَأَسْـــأَلُ اللهَ صَـــلاَحَ الحَـــالِ * لِي وَلَكُـــمْ وَالفَـــوْزَ فِي المَــــآلِ

---

(١)- في (ب) : (ثا ثين) سقطت اللاّم.

(٢)- في (ب) : (فال) بالفاء.

(٣)- يعني : إتحاف فضلاء البشر، للبنّا، وقد سبق الكلام عليه في القسم الأوّل.

(٤)- هو يالوشة، وقد سبقت ترجمته في القسم الأوّل.

(٥)- في (أ) : (رحمــ) سقطت الهاء، والتّصويب من : (ب).

(٦)- هو : أبو حفص عمر بن مظفر بن محمّد الكنديّ، (٦٩١ هـ - ٧٤٩ هـ) شاعر وأديب مؤرّخ، إمام فقيه شافعيّ المذهب، تفنّن في العلوم وأجاد في المنثور والمنظوم، من مؤلّفاته، فوائد فقهيّة منظومة، شرح ألفية بن مالك، وألفية ابن معطي، وقصيدة اللّباب في علم الإعراب، وغيرها كثير.

ينظر في ترجمته : فوات الوفيات، صلاح الدّين، (٧/١٥٧-١٦٠)، وأعيان العصر، الصفديّ، (٣/٦٧٥-٧٠٢).

وقد وافق[1] الفراغ من تأليف هذا الشّرح وجمعه عشيّة يوم الجمعة الرَّابع والعشرين من جمادى الثَّانية عام عشرين وثلاثمئة وألف (١٣٢٠)، وصلّى الله على سيّدنا ومولانا محمّد، خاتم النّبيئين وإمام المرسلين، وعلى آله وصحبه والتّابعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين[2].

انتهــى

(١)- في (ب) : (افق) سقطت الواو.

(٢)-قال محقّقه وقد وافق الفراغُ من آخر نظرٍ في تحقيقه صباح يوم الجمعة الثَّامن عشر من شعبان عام ستّة وثلاثين وأربعمائة وألف هجريّة، الموافق لـ: الخامس من شهر جوان عام خمسة عشر وألفين ميلادية وصلّى الله وسلّم وبارك على إمام المرسلين وخاتم النّبيئين أسوتنا وقدوتنا محمّد، وعلى آله وصحبه والتّابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

خــاتمــة

خـــاتمة

الحمد لله الذي منَّ عليَّ بإتمام هذا العمل، وأُصلّي وأُسلّم على خير من صلّى وصام وابتهل، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان وامتَثل، أمَّا بعد:

هذه كلماتٌ سطّرتها كخلاصة لعملي أَختم بها ما شرعتُ فيه من دراسة وتحقيق كتاب النّجوم الطّوالع فأقول متوكّلا على من لا يخيّب من توكّل عليه :

- ✔ يعدّ أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المارغني –رحمه الله– علمًا من أعلام الجامع الزّيتوني خاصّة في علم القراءات فهو مُقرئ بحقّ، بل هو حامل راية علم القراءات كما قيل.
- ✔ يعدّ كتاب النُّجوم الطَّوالع من أبرز ما خلَّفه المارغني -رحمه الله- فهو ثمرة يانعة يحتاجها كلُّ من اهتمّ بقراءة نافع عمومًا ومن رام فهم الدُّرر اللَّوامع خصوصًا، وهو مع اختصاره يحتاج إليه الرّاغب المبتدي ولا يستغني عنه المقرئ المنتهي.
- ✔ كانت بدايات المارغني في التّدريس مقصورة على القراءات، ثمَّ أُجيز بتدريس سائر العلوم، كما تولّى منصب المفتي المالكي بالدّيار التّونسيّة، وقد تسمّى به في بعض مؤلَّفاته.
- ✔ كان المارغني -رحمه الله وعفا عنه- أشعريّ المعتقد مالكيّ المذهب، وأُجيز في القراءات السّبع والعشر من شيخه محمّد بن علي بن يالوشة وصاهره في ابنته.
- ✔ لم أرَ من مؤلَّفات المارغني مطبوعًا بعد النّجوم الطّوالع إلا أربع رسائل وهي :

  - القول الأجلى في كون البسملة من القرآن أَوْ لاَ.
  - تحفة المقرئين والقارئين في بيان حكم جمع القراءات في كلام ربّ العالمين.
  - بغية المريد لجوهرة التّوحيد.
  - شرح دليل الحيران على مورد الظّمآن.

وأمّا باقي المؤلَّفات فهي إمّا ناقصة لم تكتمل أو مفقودة، وقد سبق الكلام عليها.

- ✔ يعدّ ما ذكره المارغني في مقدّمته من التّوسل بجاه النّبيّ ﷺ من التّوسلات المحدثة التي لم ينهض دليل يُؤيّدها والأحاديث فيها إمّا صحيحة غير صريحة وإمّا صريحة غير صحيحة.

- ما ذكره المارغني –رحمه الله– عن صفة الكلام لله –عزّ وجلّ- يعدُّ من زلاّت قلمه وما قال ذلك؛ إلاَّ لأنَّه ابنُ بيئته كما يُقال، والمذهب الأشعري كان هو السَّائد عندهم في ذلك الزّمن حسب ما يظهر لي من مُقرّرات كُتبهم التي درسوها ويدرّسونها.
- ما ذكره المارغني -رحمه الله- في إسناد القرآن وأنَّه تلقَّاه فُلان عن فُلان عن الصَّحابي عن النَّبيّ ﷺ عن جبريل عليه السلام عن اللَّوح المحفوظ عن القلم عن الله -عزّ وجلّ- يعدُّ أيضا زلَّة قلم، منشؤها نفي صفة الكلام عن الله –عزَّ وجلَّ–، وللأسف فقد راجت هذه الزلَّة بين إجازات بعض الفضلاء من قرَّاء هذا الزّمان، وقد كَتبت فيها مقالاً يسَّر الله إتمامه وطبعه.
- يعدُّ ما ذكره المارغني في ترجمة للدّاني من أنّ النّاس يوم دفنه ختموا عليه القرآن تلك اللّيلة واليوم الذي يليها أكثر من ثلاثين ختمةً وبات النّاس على قبره أكثر من شهرين، من المحدثات؛ لأنّه فعل يخالف نصوص الكتاب والسّنّة وفعل السّلف الصّالح كما سبق بيانه.
- ظاهر اختيار المؤلّف أنّ حروف الجرّ ينوب بعضها عن بعض من غير تأويل ولا تضمين ولا شذوذ.
- بعد إعادة النّظر وتحقيق محلّ النّزاع في الخلاف المشهور بين المبرّد والجمهور في عدد حروف المعجم تبيّن لي أنّ الكلام على عدد الحروف له مسلكان باعتبار الرّسم وباعتبار النّطق، فعلى الأوّل المتعارف عليه اليوم تسعة وعشرون، وفي زمن المبرّد ثمانية وعشرون، وأمّا على الاعتبار الثّاني فهي أكثر من ذلك كما نصّ عليه سيبويه وغيره.
- موضع سورة البقرة الآية : ٣٠، وسورة النّور الآية : ٣٣، أعني الهمز المزدوج في المكسورتين يترجّح لي فيه ثبوت الوجهين أي : إبدال الثّانية ياء خفيفة الكسر أو ياء مشبعة الكسر، ولكن كلّ قرأ بما بلغه، وقد نصّ المارغني بأنّه قرأ بالأوّل، وأنّ الثّاني لم يقرأ به من طريقه، قلتُ : وبه قرأت على خادم القرآن وأهله فضيلة الشّيخ إيهاب فكري حفظه الله.
- التّعبير عن ترقيق الرّاء المفتوحة التي توفّرت فيها شروط التّرقيق ببين اللّفظين هو مذهب للإمام طاهر بن غلبون ومن تبعه كالدّاني في بعض كتبه، ومكّي في الكشف، وأمّا ادّعاء التّجوّز كما حكاه المارغني تبعًا لابن الجزري والجعبري، فغير مسلّم به كما سبق.
- نُصْرَةُ المارغني لمذهب القائلين بالإفراز عند إشمام سين : ﴿سِيٓءَ﴾ و﴿سِيٓـَٔتْ﴾ ، وادّعاء أنّ من قال بخلافه فكلامه إمّا مؤوّل أو باطل لا تجوز القراءة به، غير مسلّم به؛ لأنّ فيه

إبطالا لمذهب القائلين بشيوع الإشمام وهم أساطين هذا الفنّ كمكّي وابن الباذش والشّاطبي وغيرهم، وما زال بعض قرّاء الزّمان يقرئ به، وبه قرأت على شّيخنا إيهاب فكري حفظه الله.

- ✓ يعدُّ من مفردات المارغني ما ذهب إليه من أنّ الأصل الأصيل في الرّاء هو التّرقيق باعتبار أنّها ليست من حروف الاستعلاء السّبعة، ولكن لشبهها بها صار لها أصلٌ ثانٍ وهو التّفخيم، وبهذا التّفصيل يظهر أنّ الجمهور بقولهم إنّ الأصل في الرّاء هو التّفخيم مرادهم به الأصل الثّاني، وأمّا قول غيرهم الأصل فيها هو التّرقيق فمرادهم به الأصل الأصيل.
- ✓ الخلاف بين القرّاء المانعين للرّوم في النّصب والفتح، والنّحويّين المجيزين له خلاف لفظيّ؛ لأنّ الرّوم عند القرّاء غير الاختلاس، بينما النّحاة فالرّوم عندهم هو الاختلاس، إلاّ أنّهم جعلوا الرّوم للوقف، والاختلاس للوصل، فالذي منعه القرّاء هو ما قابل الاختلاس عند النّحاة، وما أجازه النّحاة هو الاختلاس، ولكن سمّوه روْمًا، وكلّهم متّفقون على جواز الاختلاس في جميع الحركات.
- ✓ وجه الخلاف بين القرّاء في إثبات البسملة وحذفها أنّ القرآن نزل على سبعة أحرف ونزل مرّات متكرّرة، فنزلت البسملة في بعض الأحرف ولم تنزل في بعضها، فإثباتها قطعيّ وحذفها قطعيّ، وكلٌّ منهما متواتر وفي السّبع، فمن قرأ بها فهي ثابتة في حرفه، متواترة إليه ثمّ منه إلينا، ومن قرأ بحذفها فَحَذْفُها في حرفه متواترٌ إليه ثمّ منه إلينا، ومن رُوي عنه إثباتها وحذفها فالأمران تواتَرَا عنده كلٌّ بأسانيد متواترة، وبهذا يُجمع بين الأحاديث الواردة في إثباتها والأحاديث الواردة في حذفها.
- ✓ نظم مخارج الحروف وصفاتها الذي ذيّل به النّاظم نظمه ليس من أصل متن الدّرر وإنّما أُلحق به؛ لأنّ القارئ يحتاج في الأداء إلى معرفة المخارج الحروف وما يتعلّق بها من الصّفات، وهي الأصل في باب الإظهار والإدغام.
- ✓ الأبيات الثّلاثة الأخيرة التي أُلحقت بباب المخارج والصّفات ليست من نظم ابن بري لذا وُجدت في بعض النّسخ فقط كما قال المارغني.
- ✓ ترجيحات المارغني تُنبئ عن علم غزير في علم القراءات واللّغة العربيّة يتحلّى به هذا المقرئ.

✓ من أبرز ما توصّلت إليه في ختام هذا التّحقيق وفيما يتعلّق برواية ورش ما منّ الله به عليّ من نظم تلك الرّواية ومن طريق أبي يعقوب الأزرق في نظم اقتبست عِقده من متن الدّرر وسمّيته : **بهجة القلوب في نظم رواية ورش من طريق الأزرق أبي يعقوب.**

✓ وقبل أن أَفرغ من خطّ خاتمة الدّراسة والتّحقيق أَسوق ما مدح به أحدُ المتطوّعين بالجامع الزّيتوني وهو الفاضل الزّكي صاحب البيان علي بن رمضان، كتاب النّجوم الطّوالع، وذلك حين قـــــال :

بَـدَا فَـلكُ العَلْيـاءِ في حـُسْن طَـــالِعٍ * بِنُـــورِ سَنـَا بَـرْق النُّجـــوم الطَّـــوَالِعِ

نُجُـــومٌ لهـــا مِنْ أُفق تُـــونَس مَـــطلعٌ * وبَـــان سَنَـــاها في جمـــيعِ المطـــالِعِ

وَلاَحَتْ لهـــا الجَـــوزاءُ تَنْظم عِقْدَهَـــا * لِتُسلكَــه في نَحْـــر خُـــودَة نَـــــافِعِ

نُجُـــومٌ بهـــا رُوح المُـــريد قَـدِ اهْتَـدَتْ * لخَـــوضِ عُبَـــابَــاتِ البُحُــور الجـــوامِعِ

وَنَـــالت كُنــوزًا من نَفــــائس جَوْهَرٍ * وتِـبرٍ وأَصْـدَافِ الـــدّراري اللّـــوامِعِ

فَأصبــحَ غَـــيثُ النّفع يُسْدِي سُيُـــولَهُ * عَلى سَبْسَب النَّـــاوين نَـــيل المنـــافِعِ

وَأَخْصبَ عـــيْش العِــلم مِنْ بَعْدِ مَحْـلِهِ * وخَـــوَّلنَا أَثمـــــارَ صِـــنْو البَـــدائِعِ

وَنَـــادى لســـانُ البِشْـــرِ يَـــا أَيُّها الملأَ * أَتـــاكُمْ كِتـــابٌ مَكمـــنٌ للْـــودائِعِ

كِتـــابٌ بـــه هَـــادى الخَليلُ خَلـــيلَهُ * وَجـادَ بِمـا قـدْ كـانَ فَـوْقَ المطــــامِعِ

فَهَـذا كِتــابٌ في القـــرَاءاتِ فَيصـــلٌ * أَحـــاط بِإيضـاح النُّصـوص القَـــواطِعِ

وَزادَهَـــا تَحـريـرًا بِسَــــوْقِ أَدلّـــةٍ * مُسلَّمـــةٍ مِـــنْ طَعْـنِ كُـلِّ مُنـــازِعِ

فَكَـــان فَريــــدًا في محـــاسِن حُسْنِهِ * وَلـــيس لَـــهُ في بَـــابِهِ مِنْ مُضـــارِعِ

وَلَمَّـــا بَـــدَا أَرَّخْتُ سَـــامِيَ طَبْعِـهِ * لأَنَّ الهُـــدَى كَـــنْزُ النُّجُـــومِ الطَّـوالِعِ

هذه خلاصة ما في كتاب النّجوم الطّوالع من المسائل، وما في دراسته وتحقيقه من الدّلائل، التي أقدّمها لكلّ قارئ له وسائل، قائلاً : يا أخي لك غُنمه وعليّ غُرمه، فلا تبخل علينا إن استفدتّ من صالح الدّعاء، وأبْشر بقول الملَك ((ولك بمثل))، والله أسأل أن يجزي النّاظم والشّارح والمحقّق والقارئ له خير الجزاء، والحمد لله في الختام كما حمدناه في مطلع الكلام، والصّلاة والسّلام على سيّد ولد عدنان أفضل الأنام، وعلى آله وصحبه والتّابعين لهم على الدّوام، وسلّم تسليما كثيرًا.

الفهـــــارس

فهرس الآيـــــــات

فهرس القراءات عند غير قالون وورش

فهرس الأحاديث والآثار

فهرس مصطلحات علم التّجويد والقراءات المعرّف بها

فهرس اللّغـــــة

فهرس أبيات الشّعر

فهرس الأعلام المترجم لهم

فهرس الكتـــب

فهرس المصادر والمـراجع

فهرس المحتويات

فهــرس الآيـــات

سورة الفاتحة

سورة البقرة

﴿اِ۬لذِے اِ۟وتُمِنَ﴾	٢٨٢	٢٣٧
﴿لِّلهِ مَا فِے اِ۬لسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِے اِ۬لَارْضِۖ وَإِن تُبْدُواْ﴾	٢٨٣	٢٧٦ ـ ٣٥٣
﴿وَيُعَذِّبْ مَن يَّشَآءُۖ﴾	٢٨٣	٢٧٦
﴿كُلٌّ ـ امَنَ﴾	٢٨٤	٢٨٣
﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾	٢٨٦	٢٣٩

﴿سـورة آل عمـران﴾

﴿أَلَٓمِّٓ اَ۬للَّهُ﴾	٠١	٢٠٤
﴿قَدْ كَانَ﴾	١٣	٢٦٧
﴿ذَٰلِكَ مَتَٰعُ اُ۬لْحَيَوٰةِ اِ۬لدُّنْيٰاۖ﴾	١٤	٣٠٥
﴿قُلَ اَوْنَبِّيُكُم﴾	١٥	٢١٠ ـ ٢١١
﴿وَجْهِيَ لِلهِ﴾	٢٠	٤٠٨
﴿وَمَنِ اِتَّبَعَنِۖ وَقُل لِّلذِينَ اُوتُواْ اُ۬لْكِتَٰبَ﴾	٢٠	٤١٢
﴿بِيَدِكَ اَ۬لْخَيْرُۖ﴾	٢٦	٣٣٢
﴿فَاتَّبِعُونِے يُحْبِبْكُمُ اُ۬للَّهُ﴾	٣١	٣٨٨
﴿اِجْعَل لِّيَ ءَايَةٗۖ﴾	٤١	٤٠٧
﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ اَ۬لْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ اِلَيٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۢ﴾	٦٣	١١٠
﴿هَآنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ﴾	٦٥	٤٤٤
﴿وَقَالَت طَّآيِفَةٞ مِّنَ اَهْلِ اِ۬لْكِتَٰبِ﴾	٧١	٢٦٨
﴿يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَۖ﴾	٧٤	١٦٧
﴿وَمَنْ يَّعْتَصِم﴾	١٠١	٢٨٨
﴿وَمَنْ يَّعْتَصِم بِاللَّهِ﴾	١٠١	٢٨٨ ـ ٣٨٢
﴿يَٰٓأَيُّهَا اَ۬لذِينَ ءَامَنُواْ اِتَّقُواْ اُ۬للَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾	١٠٢	أ
﴿كُنتُمْ خَيْرَ اُمَّةٍ﴾	١١٠	١٠٨

﴿هَآنتُمْ أُوْلَآءِ﴾	١١٩	٤٤٩
﴿هَآنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ﴾	١١٩	٤٤٤
﴿إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ﴾	١٢٢	٢٧١
﴿يُمْدِدْكُم رَبُّكُم﴾	١٢٥	١٧٣
﴿وَأَنتُمُ الاَعْلَوْنَ﴾	١٣٩	١٥٤ ـ ١٥٩ ـ ١٦٠
﴿يُّرِدْ ثَوَابَ﴾	١٤٥	٢٧٦
﴿وَمَنْ يُّرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيا نُوتِهِۦ مِنْهَا﴾	١٤٥	١٦٨
﴿نُوتِهِۦ مِنْهَا﴾	١٤٥	١٦٧
﴿وَمَنْ يُّرِدْ ثَوَابَ الاَخِرَةِ نُوتِهِۦ مِنْهَا﴾	١٤٥	١٦٨
﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنْ بَعْدِ اِلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاساً﴾	١٥٤	٤٥٤
﴿هَل لَّنَا﴾	١٥٤	٢٧٣
﴿قَالَ لَهُمْ﴾	١٧٣	١٨٥
﴿لَنْ يَّضُرُّواْ اللَّهَ شَيْئاً يُرِيدُ اللَّهُ﴾	١٧٦	١٩٧
﴿فَبِيسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾	١٨٧	٣٩٦

﴿ســـورة النّســـــاء﴾

﴿يَآأَيُّهَا النَّاسُ اِتَّقُواْ رَبَّكُمُ﴾	٠١	أ
﴿فَلْيَتَّقُواْ اللَّهَ﴾	٠٩	٤٣٩
﴿فَلِأُمِّهِ اِلثُّلُثُ﴾	١١	٢٣٩
﴿غَيْرَ مُضَآرٍّ﴾	١٢	٣١٦
﴿وَإِنَ اَردتُّمْ اِسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ﴾	٢٠	٣٠٦
﴿غَفُوراً رَّحِيماً﴾	٢٣	٣٧٠
﴿مِنَ النِّسَآءِ الاَّ مَا مَلَكَتَ﴾	٢٤	١٧٨
﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا﴾	٢٥	٣٥٩

﴿سورة الأعراف﴾

﴿سورة الأنفال﴾

﴿سورة التّوبة﴾

﴿سـورة يـــــــونس﴾

﴿ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَآءِيلَ﴾	٩٠	٢٥٤
﴿ءَآلَٰنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾	٩١	١٩٤-٢٣٠ ٢٥٠-٢٥٢ ٢٥٤

﴿سورة هـــــود﴾

﴿جَآءَ امْرُنَا﴾	٤٠	١٧٧-١٨٣ ١٨٤-٢٢٦
﴿وَهِيَ تَجْرِے بِهِمْ﴾	٤٢	٤٢٣
﴿إِرْكَب مَّعَنَا﴾	٤٢	٧٠-٢٧٦- ٣٤٤
﴿فَلَا تَسْـَٔلَنِّ مَا لَيْسَ لَكَ﴾	٤٦	٤١٧
﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِے وَتَرْحَمْنِيَ أَكُن مِّنَ اَ۬لْخَٰسِرِينَ﴾	٤٧	٤٠٧
﴿وَيَٰقَوْمِ إِسْتَغْفِرُواْ﴾	٥٢	٣٨٩
﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِےٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾	٥٣	١٤٤
﴿رِءَآ أَيْدِيَهُمْ﴾	٦٩	١٨٩
﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطاً﴾	٧٦	٤٣٩
﴿فَاسْرِ﴾	٨٠	٣٥٥
﴿بَقِيَّتُ اُ۬للَّهِ﴾	٨٥	٣٧٨-٣٩١
﴿يَوْمَ يَاتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ اِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾	١٠٥	٣٠٨-٤١٠ ٤١١-٤١٢

﴿سورة يـــــوسف﴾

﴿ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾	٧	٣٩٢
﴿غَيَٰبَٰتِ اِ۬لْجُبِّ﴾	١٠-١٥	٣٩٢
﴿مَا لَكَ لَا تَامَنَّا﴾	١١	٤٤١-٤٤٢
﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ﴾	١٦	١٨٩

﴿بَلْ سَوَّلَتْ﴾	١٨	٢٦٩
﴿قَالَتْ مَا جَزَآءُ﴾	٢٥	٢٦٨
﴿قَدْ شَغَفَهَا﴾	٣٠	٢٦٦
﴿مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ﴾	٣٣	٤٠٧
﴿أَنَآ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ﴾	٤٥	٤٣٣
﴿مِن سُوٓءٍ﴾	٥١	٢٩٠
﴿إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِالسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓ﴾	٥٣	٢٢٤
﴿بِالسُّوٓءِ إِلَّا﴾	٥٣	٢٢٥-٦٨
﴿مَا نَبْغِي هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا﴾	٦٤	٤١٣
﴿قَالُواْ وَأَقْبَلُواْ﴾	٧١	٢٧٢
﴿مَن نَّشَآءُ﴾	٧٦	٢٧٣
﴿وَبَيْنَ إِخْوَتِيٓ﴾	١٠٠	٤٠٣
﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ﴾	١٠٨	٤٣٤-٤١٢

﴿سورة الرّعد﴾

﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾	٥	٢٧٦
﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾	٥	٢٣٣
﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ﴾	٨	٣٥٢
﴿مِن وَالٍ﴾	١٢	٢٩٤
﴿أَن يُوصَلَ﴾	٢٣	٣٦٣
﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ طُوبَىٰ لَهُمْ﴾	٣٠	٣٠٦
﴿بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾	٣٣	٢٦٩
﴿مِنْ هَادٍ﴾	٣٤	٣٨٩-٢٨٣
﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾	٤٠	٣٨٧

﴿سورة إبراهيم﴾

﴿سورة الحجر﴾

﴿سورة النّحل﴾

﴿سورة الإسراء﴾

﴿ســـورة الكـــــهف﴾

﴿ســـورة مـــريم﴾

﴿ســورة طـــه﴾

﴿سـورة الأنبيـــــاء﴾

﴿سـورة الحـــج﴾

﴿ســـورة المؤمنـــــون﴾

﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وَعِظَاماً إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾	٨٣	٢٣٣
﴿وَقُل رَّبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ﴾	٩٨	١٣٦
﴿إِذَا جَآءَ احَدَهُمُ﴾	١٠٠	٢٢٦
﴿رَبِّ إِرْجِعُونِ ﴾	١٠٠	٣٤٤

﴿سـورة النّـــــور﴾

﴿إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾	١٢	٢٦٥
﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ﴾	٣١	٤٣٨
﴿عَلَى اَلْبِغَآءِ انَ اَرَدْنَ﴾	٣٣	ـ٥٥ـ٥٤ـ ـ٢٠٤ـ٦٧ـ ٢٢٢
﴿فِي بُيُوتٍ اَذِنَ﴾	٣٦	٤٢٤
﴿بَحْرٍ لُّجِّيٍّ﴾	٣٩	٣٧٣
﴿مِّن مَّآءٍ﴾	٤٣	٢٨٦
﴿اَمِ إِرْتَابُوٓاْ﴾	١٠٨	٣٤٤
﴿اُلذِے إِرْتَضِيٰ﴾	٥٣	٣٤٥
﴿فَإِذَا دَخَلْتُم بُيُوتاً﴾	٥٩	٤٢٤

﴿سـورة الفرقــــان﴾

﴿مِنْ عَمَلٍ﴾	٢٣	٢٨٣
﴿يَعَضُّ اُلظَّالِمُ﴾	٢٧	٤٦٧
﴿يَٰلَيْتَنِي إِتَّخَذتُّ﴾	٢٧	٤٠٨
﴿إِنَّ قَوْمِيَ اَتَّخَذُواْ﴾	٣٠	٤٠٨
﴿وَكُلّاً ضَرَبْنَا﴾	٣٩	٢٩٠
﴿اَرَآيْتَ مَنِ إِتَّخَذَ﴾	٤٣	٤٤٤

﴿سورة الشّعراء﴾

﴿سورة النّمل﴾

﴿ ٱذۡهَب بِّكِتَٰبِي﴾	٢٨	٢٧٣
﴿فَأَلۡقِهۡ إِلَيۡهِمۡ﴾	٢٨	١٦٨
﴿كِتَٰبٞ كَرِيمٌ﴾	٢٩	٢٩٠
﴿أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٖ﴾	٣٧	٤١٤
﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾	٣٧	٤١٤
﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبۡلَ أَن تَقُومَ﴾	٤٠	٤٣٣
﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبۡلَ أَن يَرۡتَدَّ﴾	٤١	٤٣٣
﴿مِن قَوۡمٖ كَٰفِرِينَ﴾	٤٤	٣١٨
﴿ٱدۡخُلِي ٱلصَّرۡحَۖ﴾	٤٥	٣٨٨
﴿قَالُواْ ٱطَّيَّرۡنَا بِكَ﴾	٤٩	١٧٨
﴿وَلُوطًا إِذۡ قَالَ﴾ إلى ﴿لَتَأۡتُونَ ٱلرِّجَالَ﴾	٥٦ ـ ٥٧	٢٣٤
﴿ءَآللَّهُ خَيۡرٌ﴾	٦٢	٣٦٦ـ٢٣٠
﴿ذَاتَ بَهۡجَةٖ﴾	٦٢	٣٩٣
﴿إِذَا كُنَّا تُرَٰبٗا وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا لَمُخۡرَجُونَ﴾	٦٩	٢٣٣

﴿سـورة القـصص﴾

﴿قُرَّتُ عَيۡنٖ﴾	٨	٣٩٩ـ٣٩١
﴿ٱقۡصَا ٱلۡمَدِينَةِ﴾	١٩	٣٠١
﴿أَن يَهۡدِيَنِي سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾	٢١	٤١٣
﴿عَلَىٰٓ أَن تَأۡجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٖۖ﴾	٢٧	١٢٩
﴿فَأَرۡسِلۡهُ مَعِيَ رِدۡءٗا يُصَدِّقُنِيٓۖ إِنِّيٓ﴾	٣٤	٤٠٨ـ٢٥٠
﴿إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ۝٣٤ قَالَ سَنَشُدُّ﴾	٣٥ـ٣٤	٤١٨
﴿هُوَ وَجُنُودُهُۥ﴾	٣٩	٢٧٣
﴿فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ﴾	٤٧	٢٤٤

﴿ســـورة العنكبـــوت﴾

﴿ســـورة الـــــــرّوم﴾

﴿ســورة لقمـــــان﴾

﴿هُدىً وَرَحْمَةً﴾	٢	٣٧٨
﴿لَهْوَ اَلْحَدِيثِ﴾	٥	٤٢٣
﴿وَلاَ تُصَعِرْ خَدَّكَ﴾	١٧	٣٤٦
﴿وَاغْضُضْ﴾	١٨	٤٦٧
﴿عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾	٣٣	٢٨٣

﴿ســورة السّجـــــدة﴾

﴿فِے يَوْمٍ﴾	٤	٢٧٢-٢٧٣
﴿أَ.ذَا ضَلَلْنَا فِے اِلاَرْضِ إِنَّا لَفِے خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾	٩	٢٣٣
﴿مَّآ اُخْفِيَ لَهُم﴾	١٧	١٨٠

﴿ســورة الأحـــزاب﴾

﴿اِتَّقِ اِللَّهَ﴾	١	٣٨٩
﴿غَفُوراً رَّحِيماً﴾	٥	٣٨٧
﴿وَإِذْ زَاغَتِ اِلاَبْصَٰرُ﴾	١٠	٢٦٥
﴿قَالَت طَّآئِفَةٌ﴾	١٣	٢٧١
﴿ مِّنَ اَلنِّسَآءِ اِنِ اِتَّقَيْتُنَّ﴾	٣٢	٢٠٤
﴿وَامْرَأَةً مُّومِنَةً اِنْ وَّهَبَتْ﴾	٥٠	٢٢٣
﴿لاَ تَدْخُلُواْ بُيُوتَ اَلنَّبِےٓءِ﴾	٥٣	٢٢٣-٤٢٤
﴿اِن اَللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى اَلنَّبِےٓءِ﴾	٥٦	١٠٨-٣٥٩
﴿يَٰٓأَيُّهَا اَلذِينَ ءَامَنُواْ﴾ إلى ﴿فَازَ فَوْزاً عَظِيماً﴾	٧٠-٧١	أ

﴿سورة سبأ﴾

﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ﴾	٧	٢٦٩
﴿اَفْتَرِىٰ عَلَى اَ۬للَّهِ كَذِباً﴾	٨	٢٣١
﴿نَخْسِف بِهِمُ﴾	٩	٢٧٥
﴿عَيْنَ اَ۬لْقِطْرِۖ﴾	١٢	٣٥٣ـ٧٤
﴿وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ﴾	١٣	٤١٨
﴿ذَوَاتَيْ اكْلٍ﴾	١٦	٣٧٨ـ٢٤٥
﴿اَ۬لْقُرَى اَ۬لتِے﴾	١٨	٣٢٧
﴿قُرىً ظَٰهِرَةً﴾	١٨	٣٣٢ـ٧٢
﴿مِّن ظَهِيرٍ﴾	٢٢	٢٩٠
﴿مَنَ ـامَنَ﴾	٣٧	٢٤٥
﴿اِ۬لْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾	٣٧	٣٩٣

﴿سورة فاطر﴾

﴿فَاطِرِ اِ۬لسَّمَٰوَاتِ وَالاَرْضِ﴾	١	١٥١
﴿مَّا يَفْتَحِ اِ۬للَّهُ﴾	٢	٣٦٥
﴿لَهُ اُ۬لْمُلْكُۖ﴾	١٣	١٦٥
﴿وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ﴾	١٨	٣٨٨
﴿غَفُورٌ شَكُورٌ﴾	٣٠	٢٩٠
﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا اَ۬لْكِتَٰبَ اَ۬لذِينَ اَصْطَفَيْنَا﴾	٣٢	١٠٤
﴿عَلِيمٌۢ بِذَاتِ اِ۬لصُّدُورِ﴾	٣٨	٢٨٨
﴿مِنَ اَ۬لاَرْضِ﴾	٤٠	٢٦٢
﴿عَلَىٰ بَيِّنَٰتٍ مِّنْهُۖ﴾	٤٠	٣٩٣

﴿سورة يس﴾

﴿سورة الصّافّات﴾

﴿سورة ص﴾

﴿ذِكْرَى ٱلدَّارِ﴾	٤٥	٧٢-٣٢٨-٣٢٩
﴿أَتَّخَذْنَـٰهُمْ سُخْرِيًّا﴾	٦٢	٢٣١
﴿أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ﴾	٧٤	٢٣١
﴿أَنَا خَيْرٌ﴾	٧٥	٤٣٤
﴿مِن طِينٍ﴾	٧٥	٢٩٠

﴿سـورة الزّمـر﴾

﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾	٨	١٦٧-١٧١
﴿وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ﴾	٢٨	٢٩٠
﴿ذِكْرَ ٱللَّهِ﴾	٤٢	٣٢٨
﴿لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ﴾	٥٠	٣٩٣
﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ﴾	٦١	٣٦٥

﴿سـورة غافـر﴾

﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾	٥	٣٩٢
﴿يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ۝١٤ يَوْمَ هُم﴾	١٤-١٥	٤١٧
﴿يَوْمَ هُم﴾	١٥	٣٩٧
﴿كَانَت تَّأْتِيهِمْ﴾	٢٢	٢٧٣
﴿ذَرُونِىٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ﴾	٢٦	٤٠٨
﴿يَوْمَ ٱلتَّنَادِ ۝٣٢ يَوْمَ تُوَلُّونَ﴾	٣٢-٣٣	٤١٧-٣٠٨
﴿ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ﴾	٣٨	٤١٥
﴿وَتَدْعُونَنِىٓ إِلَى ٱلنَّارِ﴾	٤١	٤٠٨
﴿وَأَنَا۠ أَدْعُوكُمْ﴾	٤٢	٤٣٣
﴿أَنَّمَا تَدْعُونَنِىٓ إِلَيْهِ﴾	٤٣	٤٠٨

﴿ســـورة فصّلـــت﴾

﴿ســـورة الشّـــورى﴾

﴿ســـورة الزّخــــرف﴾

﴿ســـورة الدّخــــان﴾

﴿ســـورة الأحقـــاف﴾

﴿سورة محمّد﴾

﴿سورة الفتح﴾

﴿سورة الحجرات﴾

﴿سورة ق﴾

﴿سورة الذّاريات﴾

﴿سورة الطّور﴾

﴿سورة النّجم﴾

﴿سورة القمر﴾

﴿سورة الرّحمن﴾

﴿سورة الواقعة﴾

﴿سورة الحديد﴾

﴿سورة المجادلة﴾

﴿سورة الحشر﴾

﴿سورة الممتحنة﴾

﴿سورة الصّف﴾

﴿وَقَد تَّعْلَمُونَ﴾	٥	٢٧١

﴿سورة الجمعة﴾

﴿وَإِن كَانُوا﴾	٢	٢٩٠

﴿سورة المنافقون﴾

﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾	٦	٢٣١
﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾	١٠	٤٠٨-٤١٣

﴿سورة الطّلاق﴾

﴿فَقَد ظَلَمَ﴾	١	٢٦٧
﴿إِنِ ارْتَبْتُمْ﴾	٤	٣٤٤
﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَتِ﴾	٦	٣٧٣

﴿سورة التّحريم﴾

﴿وَصَالِحُ الْمُومِنِينَ﴾	٤	٣٨٩
﴿ابْنَتَ عِمْرَانَ﴾	١٢	٣٩٢

﴿سورة الملك﴾

﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾	٥	٢٦٦
﴿كُلَّمَا أُلْقِيَ﴾	٨	٣٩٦
﴿فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ﴾	١٨	٤١٨

﴿ســــورة الجـــــنّ﴾

﴿ســــورة المزّمّـــــل﴾

﴿ســــورة المدّثّــــر﴾

﴿ســــورة القيـــــامة﴾

﴿ســــورة المرســـلات﴾

﴿سورة النّبأ﴾

﴿كَأْسا دِهَافاً﴾	٣٤	٢٨٩

﴿سورة النّازعات﴾

﴿أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي ٱلْحَافِرَةِ ۝ إِذَا كُنَّا عِظَـٰماً﴾	١٠-١١	٢٣٣
﴿بِالْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ﴾	١٦	٤١٨
﴿ءَامِ ٱلسَّمَآءُ بَنَيٰهَا﴾	٢٧	٣٠٩
﴿وَأَخْرَجَ ضُحَيٰهَا﴾ إلى ﴿مَا سَعَىٰ﴾	٢٩-٣٠-٣١-٣٢-٣٣-٣٤-٣٥	٣١٤
﴿مِن ذِكْرِيٰهَآ﴾	٤٢	٣٠٩

﴿سورة عبس﴾

﴿عَنْهُ تَلَهَّىٰ﴾	١٠	١٧٩
﴿بِأَيْدِي سَفَرَةٍ﴾	١٥	١١١
﴿شَآءَ انشَرَهُۥ﴾	٢٢	٢١٩

﴿سورة التّكوير﴾

﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾	٨	٢٠٠

﴿سورة الانفطار﴾

﴿وَالاَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلهِ﴾	١٩	١٤٤

﴿سورة المطفّفين﴾

﴿سورة الانشقاق﴾

﴿سورة الأعلى﴾

﴿سورة الفجر﴾

﴿سورة البلد﴾

﴿ســورة الشّمـس﴾

﴿ســورة الضّحـى﴾

﴿ســورة الشّـرح﴾

﴿ســورة العلـق﴾

﴿ســورة القـدر﴾

﴿ســورة البيّنـة﴾

﴿ســــورة الزّلـــزلة﴾

﴿ســــورة القارعـــــة﴾

﴿ســــورة العصـــــر﴾

﴿ســــورة الهمــــزة﴾

﴿ســــورة الماعـــون﴾

﴿ســــورة الكـــوثـر﴾

﴿ســــورة الكـــافرون﴾

﴿ســـورة المســـد﴾

﴿ســـورة الإخـــلاص﴾

﴿ســـورة الفلـــق﴾

﴿ســـورة النّـــاس﴾

فهرس القراءات عند غير قالون وورش

المائدة	المُنْـخَنِقَـةُ	٤	جميع القـــــرّاء	الغين كالخاء لأبي جعفر	٢٨٤
الأنعام	يُشْعِـرُكُــمْ	١١٠	أبو عمرو البصري بخُلفٍ عن الدُّوري	بإسكان الرّاء والوجه اختلاس ضمّة الرّاء	٣٤٤
إبراهيم	وَمَـا أَنْتُــمْ بِمُــصْرِخِيِّ	٢٤	حمـــزة	بكسر الياء وسائر القرّاء بفتحها	٤٠٢
التّوبة	سَيَرَى اللهُ	٩٥	السّـوسـي عـن أبي عمرو البصري	يجوز تغليظ اللاّم لعدم وجود الكسرة الخالصة قبلها، ويجوز ترقيقها لعدم الفتحة الخالصة قبلها	٣٦٥
التّوبة	تَجْـرِي تَحْتَـهَا	١٠١	ابن كثـــير	بحذف (من) وسائر القرّاء بإثباتها	١٤١
هــود	فَأَسْـــرِ	٨٠	أبوعمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف	بهمزة قطع مفتوحة ومثلها في الحجر (الآية - ٦٥) والدّخان (الآية - ٢٢)	٣٥٥
الإسراء	فَسَيُنْغِضُــونَ	٥١	وافق أبو جعفر جميع القـــــرّاء	الأصل عند أبي جعفر إخفاء النّون السّاكنة والتّنوين عند الغين	٢٨٤
الكهف	مِــرْفَــقًا	١٦	ابن كثير وأبو عمرو والكوفيون ويعقوب وخلف	بكسر الميم و فتح الفاء	٣٤٥ـ٣٤٨
الكهف	فَمَا اسْطَّاعُوا	٩٣	حمـــزة	بتشديد الطّاء	٤٢٩
مـريم	كَهَيَعَصَ	١	أبو جعفر	يسكت على حروف الهجاء في فواتح السّور فلا إخفاء لنون العين هنا	٢٧٨
طــه	لِأَهْلِهُ امْكُثُوا	٩	حمـــزة	بضم الهاء وغيره بكسرها	١٦٣

طـه	نُودِي يَٰمُوسَىٰ	١٠	السّوسي عن أبي عمرو البصري	بإدغام الياء في الياء	٢٧٣-٢٧٤
طـه	أَنْ أَسْـرِ	٧٦	أبوعمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف	بسكون النّون وقطع الهمزة ومثلها في الشّعراء (الآية - ٥٢)	٣٥٥
الشّعراء	أَوَعَظْتَ	١٣٦	أبو عمرو البصري والكسائي	اختُلف فيها عنهما في الإدغام والباقون بالإظهار	٢٧٩
القصص	فَأَرْسِلْهُ مَعِي رِدْءًا	٣٤	كلّ القُرّاء إلاّ نافعًا وأبا جعفر	بإسكان الدّال وهمزة مفتوحة منوّنة	٢٥٠
القصص	هُو وَّجُنُودُهُ	٣٩	السّوسي عن أبي عمرو البصري	بإدغام الواو في الواو	٢٧٣-٢٧٤
القصص	بِدَارِهُ الأَرْضَ	٨١	أهل الحجاز	بضم الهاء وهي شاذة	١٦٣
لقمان	مَن يَّشْتَرِي	٥	خلف عن حمزة	يدغم النّون السّاكنة والتّنوين في الياء بغير غنّة	٢٨٦
ص	بالسّؤْق	٣٢	قنبل عن ابن كثير	بهمزة ساكنة على الواو	٢٥٩
الفتح	عَلَيْـهُ اللهَ	١٠	حفص عن عاصم	بضمّ الهاء والباقون بكسرها	١٦٣
الفتح	عَلَى سُؤْقِهِ	٢٩	قنبل عن ابن كثير	بهمزة ساكنة على الواو	٢٥٩
الحديد	فَإِنّ اللهَ هُوَ الغَنِيُّ الحَمِيدُ	٢٣	ابن كثير وأبوعمرو وعاصم والكسائي وحمزة ويعقوب وخلف	بإثبات (هو) والباقون بحذفها	١٤١
الحاقّة	كِتَابِيَهْ إِنِّي	١٨-١٩	عبد الصّمد والأصبهانيّ عن ورش	بنقل حركة الهمزة إلى هاء السّكت	٢٧٣

المرسلات	نَخْلُقكُّم	٢٠	السّوسي عن أبي عمرو البصري	له الإدغام الكامل فقط ولسائر القرّاء الوجهان	٢٧٩
عبس	عَنْهُ تَّلَهَّى	١٠	البزّي عن ابن كثير	بتشديد التّاء مع المدّ الطّويل قبلها	١٧٩
البلد	نَارٌ مُؤْصَدَةٌ	٢٠	أبو عمرو البصري وحفص وحمزة	بهمزة ساكنة على الواو	٢٥٩
الهمزة	عَلَيهِمْ مُؤْصَدَةٌ	٨	أبو عمرو البصري وحفص وحمزة	بهمزة ساكنة على الواو	٢٥٩
الإخلاص	أَحَدُ الله	١	أبو عمرو البصري	بحذف التّنوين من الدّال وهي شاذّة عنه	١١٥

فهرس الأحاديث و الآثار

فهرس مصطلحات علم التّجويد والقراءات المعرّف بها

فهرس اللّغة

فهرس أبيات الشّعر

فهرس الأعـــلام المترجَم لهم

فهــرس الكـــتب

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية الإمام ورش عن الإمام نافع.

١. إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السّبع المثاني، أبو شامة عبد الرّحمن بن إسماعيل، (ت : ٦٦٥ هـ)، تحقيق : محمود بن عبد الخالق محمّد جادو، مطابع الجامعة الإسلاميّة بالمدينة، كليّة القرآن الكريم والدّراسات الإسلاميّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، د ط، د ت.

٢. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، أحمد بن محمد البنّا،(ت:١١١٧ه) تحقيق :شعبان محمد إسماعيل،عالم الكتب،بيروت،و مكتبة الكليلت الأزهر،القاهرة،ط:١،ت:١٤٠٧ه/١٩٨٧م.

٣. الإتقان في علوم القرءآن، أبو الفضل جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطيّ، (ت : ٩١١ هـ)، قدّم له وعلّق عليه : محمّد شريف سكر، وراجعة : مصطفى القصّاص، دار إحياء العلوم، بيروت، ط : ١، ت : ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧ م.

٤. آثار ابن باديس، عمّار طالبي، دار مكتبة الشّركة الجزائريّة، ط : ١، ت : ١٣٨٨ هـ/ ١٩٦٨م.

٥. الأثر المشهور عن الإمام مالك رحمه الله في صفة الاستواء دراسة تحليليّة، عبد الرّزاق بن عبدالمحسن البدر، الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة، ط : السّنّة الثّالثة والثّلاثون، العدد الحادي عشر بعد المائة، ت : ١٤٢١ه/٢٠٠٠م.

٦. أجوبة المسائل المشكلات في علم القراءات، أحمد بن عمر الحنفيّ الأسقاطيّ، (ت : ١١٥٩ ه)، تحقيق : أمين محمّد أحمد الشّيخ، الشّنقيطيّ، كنوز إشبيليا، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة ، ط : ١، ت : ١٤٢٩ هـ/ ٢٠٠٨ م.

٧. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبّان، علاء الدّين بن علي بن بلبان الفارسيّ، (ت : ٧٣٩ ه). تحقيق : شعيب الأرنؤوط، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط : ١، ت : ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨م.

٨. أحكام قراءة القرآن الكريم، محمود خليل الحصري، (ت :١٩٨٠هـ)، اعتنى به : خالد عمّار، مركز فجر للطّباعة، أولي النّهى للإنتاج الإعلامي، القاهرة، ط : ١، ت : ٢٠٠٥م.

٩. إحياء علوم الدّين، أبو حامد محمّد بن محمّد الغزّالي، (ت : ٥٠٥ هـ)، طبعة مصوّرة عن طبعة لجنة الثّقافة الإسلاميّة، ١٣٥٦ هـ، ط : ١، ت : ١٣٩٥ هـ/ ١٩٧٥م.

١٠. أخبار النّحويّين البصريّين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض، الحسن بن عبد الله السّيرافيّ، تحقيق : محمّد إبراهيم البنّا، دار الاعتصام، د ب،ط: ١، ت ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥م.

١١. الإدغام الكبير، أبو عمرو عثمان بن سعيد الدّانيّ، (ت : ٤٤٤ هـ)، تحقيق : عبد الرّحمن حسن العارف، عالم الكتب، القاهرة، ط : ١، ت : ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣م.

١٢. ارتشاف الضّرب من لسان العرب، محمّد بن يوسف بن عليّ بن يوسف بن حيّان الأندلسيّ، (ت : ٧٤٥ هـ)، تحقيق : رجب عثمان محمّد، رمضان عبد التّوّاب، مطبعة المدنيّ السّعوديّة، مصر، ط : ١، ت : ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨ م.

١٣. الأرجوزة المنبهة على أسماء القرّاء والرّواة وأصول القراءات وعقد الدّيانات بالتّجويد والدّلالات، أبو عمرو عثمان بن سعيد الدّانيّ، (ت : ٤٤٤ هـ)، تحقيق : محمّد بن مجقان الجزائري، دار المغني، المملكة العربيّة السّعوديّة، الرّياض، ط : ١، ت :١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

١٤. إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السّعود محمّد بن محمّد العماديّ، (ت : ٩٥١ هـ)، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، لبنان، د ط، د ت.

١٥. إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر، محمّد بن الحسين بن بندار الواسطيّ القلانسيّ، (ت : ٥٢١ هـ) تحقيق : عثمان محمود غزال، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط : ١، ت : ١٤٢٨ هـ/ ٢٠٠٧ م

١٦. إرواء الظّمآن بتحريرات أوجه رواية عثمان في القرآن من طريق حرز الأماني، إلياس بن أحمد حسين بن سليمان الأركانيّ البرماويّ، مكتبة دار الزّمان، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ١، ت : ١٤٢٩ هـ/ ٢٠٠٨ م.

١٧. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السّبيل، محمّد ناصر الدّين الألبانيّ، (ت : ١٤٢٠ هـ)، المكتب الإسلاميّ، بيروت، ط : ١، ت : ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩ م.

١٨.أساس البلاغة، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزّمخشري، (ت : ٥٣٨ هـ)، تحقيـق : محمّـد باسـل عيـون السّـود، دار الكتـب العلميّـة، بـيروت، لبنـان، ط : ١، ت : ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨ م.

١٩.الاستكمال لبيان جميع ما يأتي في كتاب الله عزّ وجل في مذهب القرّاء السّبعة في التّفخيم والإمالة وما كان بين اللّفظين مجملا كاملا، أبو الطّيّب عبد المنعم بن عبد الله بن غلبون، (ت : ٣٨٩ هـ)، تحقيق : عبد الفتّاح بحيري إبراهيم، مطابع الزّهراء للإعلام العربيّ، القاهرة، ط : ١، ت : ١٤١٢ هـ/ ١٩٩١م.

٢٠.الاستيعاب في أسماء الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد البرّ النّميريّ القرطبيّ، (ت : ٤٦٣ هـ)، دار الفكر للطّباعة والنّشر، بيروت، لبنان، د ط، ت : ١٤٢٦ هـ – ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٦م.

٢١.أُسد الغابة في معرفة الصّحابة، أبو الحسن عليّ بن محمّد بن الأثير الجزريّ، (ت : ٣٦٠ هـ)، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، د ط، د ت.

٢٢.أسد الغابة في معرفة الصّحابة، علي بن أبي الكرم محمّد بن محمّد بن عبد الكريم الجزريّ المعروف بابن الأثير، (ت : ٦٣٠ هـ)، تحقيق : علي محمّد عوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلميّة، ط : ١، ت : ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٤ م.

٢٣.أسرار العربيّة، عبد الرّحمن بن محمّد بن عبيد الله الأنباري، (ت : ٥٧٧ هـ)، تحقيق : محمّد حسين شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٢٤.الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، المعروف بـ"الموضوعات الكبرى"، علي بن سلطان محمّد القاري، (ت : ١٠١٤ هـ)، تحقيق محمد الصبّاغ، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، د ط، ت : ١٤٩١هـ/ ١٩٧١م.

٢٥.الإصابة في تمييز الصّحابة، الحافظ أحمد بن عليّ بن حجر العسقلانيّ، (ت : ٨٥٢ هـ)، تحقيق وتعليق : عادل أحمد عبد الموجود، محمّد علي عوض، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥ م.

٢٦. أصول السّنّة، ومعه رياض الجنّة بتخريج أصول السّنّة، محمّد بن عبد الله بن عيسى محمّد المرّي الألبيريّ، المعروف بابن أبي زمنين المالكيّ، (ت : ٣٩٩ هـ)، تحقيق : عبد الله بن محمّد عبد الرّحيم بن حسين البخاريّ، مكتبة الغرباء الأثريّة، المدينة النّبويّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ١، ت : ١٤١٥ هـ.

٢٧. أصول الضّبط وكيفيّته على جهة الاختصار، سليمان بن نجاح الأندلسيّ، (ت : ٤٩٦ هـ)، تحقيق : أحمد بن أحمد بن معمّر شرشال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف، المدينة النبويّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، د ط، ت : ١٤٢٧ هـ.

٢٨. الأصول في النّحو، محمّد بن سهل بن السّراج البغداديّ، (ت : ٣١٦ هـ)، تحقيق : عبد الحسين الفتليّ، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط : ١، ت : ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م.

٢٩. الإضاءة في بيان أصول القراءة، علي محمّد الضبّاع، (ت : ١٣٨٠ هـ)، المكتبة الأزهريّة للتّراث، د ب، ط : ١، ت : ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩م.

٣٠. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمّد الأمين بن محمّد المختار الشّنقيطيّ، (ت : ١٣٩٣هـ)، قام بالعناية به مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الرّاجحي الخيريّة، بإشراف، بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ١، ت : ١٤٢٦هـ.

٣١. إعراب القراءات السّبع وعللها، الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذانيّ، (ت : ٣٧٠ هـ) تحقيق : عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، مطبعة المدنيّ، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، مصر، ط : ١، ت : ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٣٢. إعراب القرآن، أحمد بن محمّد بن إسماعيل النّحّاس، (ت : ٣٣٨ هـ)، تحقيق : زهير غازي زاهد، دار عالم الكتب، د ب، ط : ٢، ت : ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥م.

٣٣. الأعلام، خير الدّين بن محمود بن محمّد الزّركليّ الدّمشقيّ، (ت : ١٣٩٦ هـ)، دار العلم للملايين، ط : ١٥، ت : ٢٠٠٢ م.

٣٤.أعيان العصر وأعوان النّصر، صلاح الدّين خليل بن أيبك الصّفديّ، (ت : ٧٦٤ هـ)، تحقيق علي أبو زيد، نبيل أبو عشية محمّد موعد، محمود سالم محمّد، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط : ١، ت : ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨ م.

٣٥.الاقتراح في أصول النّحو، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطيّ، (ت : ٩١١ هـ)، ضبطه وعلّق عليه : عبد الحكيم عطيّة، دار البيرونيّ، دمشق، ط : ٢، ت : ١٤٢٧ هـ، ٢٠٠٦م.

٣٦.الإقناع في القراءات السّبع، أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاريّ، المعروف بابن الباذش، (ت : ٥٤٠ هـ)، حقّقه : عبد المجيد قطامش، دار الفكر، دمشق، ط : ١، ت : ١٤٠٣ هـ.

٣٧.إكمال الإعلام بتثليث الكلام، محمّد بن عبد الله بن مالك الجيّاني، (ت : ٥٩٨ هـ)، تحقيق : سعد بن حمدان الغامديّ، مكتبة المدنيّ، جدّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ١، ت : ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤م.

٣٨.إملاء ما منّ به الرّحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبريّ، (ت : ٦١٦ هـ)، تصحيح وتحقيق : إبراهيم عطوه عوض، مكتبة ومطبعة مصطفى البالي الحلبي وأولاده، مصر، ط : ٢، ت : ١٣٨٩ هـ/ ١٩٦٩م.

٣٩.الإنباء في تجويد القرآن، عبد العزيز بن عليّ بن محمّد السّماتي الإشبيليّ، المعروف بابن الطّحّان، (ت : ٥٦١ هـ)، تحقيق، أحمد محمّد القضاة، جمعيّة المحافظة على القرآن الكريم، عمان، الأردن، ط : ١، ت : ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠م.

٤٠.الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريّين والكوفيّين، عبد الرّحمن بن محمّد بن عبيد الله الأنباريّ الأنصاريّ، (ت : ٥٧٧ هـ)، المكتبة العصريّة، د ب، ط : ١، ت : ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٤١.أنوار التّعريف لذوي التّفضيل والتّعريف (قراءة نافع)، محمّد بن أحمد بن أبي القاسم بن غازي الجزوليّ الحمديّ، (ت: ٠٠٠ هـ)، تحقيق : عبد الحفيظ قطاش، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٤م.

٤٢. أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل، أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمّد الشّيرازيّ البيضاويّ، (ت : ٧٩١ هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣ م.

٤٣. إيجاز البيان عن معاني القرآن، محمود بن أبي الحسن بن الحسين النّيسابوريّ، (ت : بعد ٥٥٣ هـ)، تحقيق : حنيف بن حسن القاسميّ، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط : ١، ت : ١٩٩٥م.

٤٤. إيضاح الرّموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربع عشرة، شمس الدّين محمّد بن خليل القباقبيّ، (ت : ٨٤٩ هـ)، تحقيق : أحمد خالد شكري، دار عمّار، عمّان، الأردن، ط : ١، ت : ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣ م.

٤٥. إيضاح المكنون في الذّيل على كشف الظّنون، إسماعيل بن محمّد أمين بن مير سليم البابانيّ البغداديّ، (ت : ١٣٩٩ هـ)، عنى بتصحيحه : محمّد شرف الدّين، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، لبنان، د. ط ، د. ت.

٤٦. إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ، أبو بكر محمّد بن القاسم بن بشار الأنباريّ (ت : ٣٢٨ هـ)، تحقيق : محيي الدّين عبد الرّحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، د ط، ت : ١٣٩٠ هـ.

٤٧. الإيضاح في شرح المفصّل، عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، (ت : ٦٤٦ هـ)، تحقيق: موسى بناي العليلي، إحياء التّراث الإسلامي، د ب، د ط، د ت.

٤٨. الإيضاح لما ينبهم عن الورى في قراءة عالم أمّ القرى، عبد الرّحمن بن أبي القاسم القاضي، (ت : ١٠٨٢ هـ)، تحقيق محمّد بالوالي، مكتبة الطّالب، وجدة، المغرب، ط : ١، ت : ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٦ م.

٤٩. البحر المحيط، أبو حيّان محمّد بن يوسف الأندلسيّ، (ت : ٧٤٥ هـ)، تحقيق مجموعة من المحقّقين وقرّظه الأستاذ الدّكتور عبد الحيّ الفرماويّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٣ م.

٥٠. بدائع الفوائد، محمّد بن أبي بكر بن أيّوب المعروف بابن القيّم، (ت : ٧٥١ هـ)، تحقيق محمّد بن إبراهيم الزّغليّ، دار المعالي، عمّان، الأردن، ط : ١، ت : ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩م.

٥١.البدر الطّالع بمحاسن ما بعد القرن السّابع، محمّد بن علي الشّوكانيّ، (ت : ١٢٥٠ هـ)، دار الكتاب الإسلاميّ، القاهرة، د ط، د ت.

٥٢.البدع والنّهي عنها، محمّد بن وضّاح بن بزيع المروانيّ القرطبيّ، (ت : ٢٨٦ هـ)، تحقيق عمر وسليم عبد المنعم، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر، ومكتبة العلم، جدّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ١، ت : ١٤١٦ هـ.

٥٣.البديع في رسم مصاحف عثمان، محمّد بن يوسف الجهنيّ، (ت : ٤٤٢ هـ)، تحقيق : سعود بن عبد الله الفنيسان، دار إشبيليا، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ١، ت : ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨ م.

٥٤.البرهان في علوم القرآن، بدر الدّين محمّد بن عبد الله الزّركشيّ، (ت : ٧٩٤ هـ)، خرّج حديثه وقدّم له وعلّق عليه : مصطفى عبد القادر عطا، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.

٥٥.بصائر ذوي التّمييز في لطائف الكتاب العزيز، مجد الدّين محمّد بن يعقوب، الفيروز آبادي، (ت: ٧١٧ هـ)، تحقيق : محمّد علي النّجّار، دار الكتب العلميّة،بيروت، لبنان، د ط،د ت.

٥٦.بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، الحارث بن محمّد بن داهر التّميميّ البغداديّ، المعروف بابن أبي أسامة، (ت : ٢٨٢ هـ)، انتقاء : نور الدّين علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر الهيثميّ، (ت : ٨٠٧ هـ)، تحقيق : حسين أحمد صالح الباكر، مركز خدمة السّنّة والسّيرة النّبويّة، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط :١، ت : ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٢ م.

٥٧.بغية المريد بجوهرة التوحيد،إبراهيم أحمد المارغني،المطبعة التونسية ، نهج سوق بلاط، عدد٥٧،د ط، ت:١٣٥٧هـ/١٩٣٨م.

٥٨.بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطيّ، (ت : ٩١١ هـ) تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٣ م.

٥٩. البلاغة العربيّة أسسها وعلومها وفنونها، عبد الرّحمن حسن حبنّكة الميداني، (ت : ٠٠٠ هـ)، دار القلم، دمشق، ط : ١، ت : ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٦ م.

٦٠. بيان الكلمات الممالة لورش وبيان أصوله من طريق الحرز، عبد الرّزّاق بن عليّ بن إبراهيم موسى، (ت : ١٤٣١ هـ)، دار الضّياء، طنطا، ط : ١، ت : ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣ م.

٦١. البيان في شرح مورد الظّمآن، عبد الله بن عمر الصّنهاجي المعروف بابن آجطّا، (ت : ٧٥٠ هـ)، تحقيق : عمر بن عبد الله بن علي الثّويني، عبد الحفيظ بن محمّد الهنديّ، طباعة الفطاني، د ب، د ط، د ت.

٦٢. البيان في عدّ آي القرآن، أبو عمرو عثمان بن سعيد الدّانيّ، (ت : ٤٤٤ هـ)، تحقيق : غانم قدّوري حمد، مركز المخطوطات في التّراث والوثائق، الكويت، ط : ١، ت : ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٤ م.

٦٣. البيان والتّحصيل والشّرح والتّوجيه والتّعليل لمسائل المستخرجة، أبو الوليد محمّد بن أحمد بن رشد القرطبيّ، (ت : ٤٥٠ هـ)، تحقيق : محمّد حجّي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت : لبنان، ط : ٢، ت : ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م.

٦٤. تاج العروس من جواهر القاموس، السّيّد مرتضى الحسين الزّبيديّ، (ت : ١٢٠٥ هـ)، تحقيق : عبد المنعم خليل إبراهيم، كريم سيّد محمّد محمود، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤٢٨ هـ/ ٢٠٠٧ م.

٦٥. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، أبو عبد الله شمس الدّين محمّد بن أحمد الذّهبيّ (ت : ٧٤٨ هـ)، تحقيق : عمر عبد السّلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط : ١، ت : ١٤١١ هـ/ ١٩٩٠م.

٦٦. تاريخ الخلفاء، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطي، (ت : ٩١١ هـ)، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد، مطبعة السّعادة، القاهرة، ط:١، ت : ١٣٧٥ هـ/ ١٩٩٢ م.

٦٧. تاريخ العلماء والنّحويين من البصريّين والكوفيّين وغيرهم، أبو المحاسن المفضل بن محمّد بن مسعر التّنوخي المعرّي، (ت : ٤٤٢ هـ)، تحقيق : عبد الفتّاح محمّد الحلو، إدارة الثّقافة والنّشر جامعة الإمام محمّد بن سعود، المملكة العربيّة السّعوديّة، د ط، د ت.

٦٨.تاريخ المدينة، عمر بن زيد بن عبيده بن ريطة النّميريّ البصريّ، المعروف بابن شبه؛ (ت : ٢٦٢ هـ)، تحقيق : فهيم محمّد شلتوت، جدة، د ط، ت : ١٣٩٩ هـ.

٦٩.تاريخ بغداد، أحمد بن علي ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغداديّ، (ت : ٤٦٣ هـ)، تحقيق : بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط : ١، ت : ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠٢م.

٧٠.تاريخ مدينة السّلام، أحمد بن عليّ بن ثابت الخطيب البغداديّ، (ت : ٢٦٣ هـ)، تحقيق : بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط : ١، ت : ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م.

٧١.تاريخ مدينة دمشق، أبو القاسم علي بن الحسين المعروف بابن عساكر، (ت : ٥٧١ هـ)، تحقيق : محبّ الدّين أبي سعيد عمر بن غرامة العمرويّ، دار الفكر للطّبع والنّشر والتّوزيع، د ط، ت : ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥ م.

٧٢.التّبصرة في القراءات السّبع، أبو محمّد مكّيّ بن أبي طالب القيسيّ، (ت : ٤٣٧ هـ)، تحقيق : محمد غوث النّدويّ، الدّار السّلفيّة، الهند، ط : ٢، ت : ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢ م.

٧٣.التّبصرة في قراءات الأئمّة العشرة، أبو الحسن عليّ بن فارس الخيّاط، (ت : ٤٥٢ هـ)، تحقيق : رحاب محمّد مفيد شفقي، مكتبة الرّشد، المملكة العربيّة السّعوديّة، الرّياض، ط: ١، ت: ١٤٢٨ هـ/ ٢٠٠٧ م.

٧٤.التّبيان في إعراب القرآن، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبريّ، (ت : ٦١٦ هـ)، تحقيق : علي محمّد البجاويّ، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط : ٢، ت : ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧ م.

٧٥.تبيين الحقائق شرح كنز الدّقائق، فخر الدّين عثمان بن علي الزّيلعيّ، (ت : ٧٤٣ هـ)، ومعه حاشية الشّلبيّ، تحقيق : أحمد عزّ وعناية، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان : ط : ١، ت : ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠ م.

٧٦.تحبير التّيسير في القراءات العشر، أبو الخير شمس الدّين محمّد بن محمّد بن محمّد بن علي بن يوسف بن الجزريّ، (ت : ٨٣٣ هـ)، تحقيق : أحمد محمد مفلح القضاة، دارالفرقان للنّشر والتّوزيع، الزّرقاء، الأردن ، ط : ١، ت : ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠ م.

٧٧.التّحديد في صنعة الإتقان والتّجويد، عثمان بن سعيد الدّانيّ، (ت : ٤٤٤ هـ)، تحقيق : فرغلي سيد عرباوي، مكتبة أولاد الشّيخ للتّراث، الجيزة، ط : ١، ت : ٢٠٠٩ م.

٧٨.تحرير المعنى السّديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد المشهور بـ"التّحرير والتّنوير"، محمّد الطّاهر بن عاشور، (ت : ١٣٩٣ هـ)، الدّار التّونسيّة، تونس، د ط، ت : ١٩٨٤ م.

٧٩.تحصيل المنافع على كتاب الدّرر اللّوامع في أصل مقرإ الإمام نافع، يحي بن سعيد بن سليمان الكرامي السّملاليّ، (ت : ٩٠٠هـ) مكتبة التّوبة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ١، ت : ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م.

٨٠.تحقيق الرّغبة في توضيح النّخبة، عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرّحمن الخضير، مكتبة دار المناهج، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ١، ت : ١٤٢٦ هـ.

٨١.تدريب الرّاوي شرح تقريب النّواوي، جلال الدّين أبو بكر السّيوطيّ، (ت : ٩١١ هـ)، تحقيق : أبو قتيبة نظر محمد الفريابي، مكتبة الكوثر، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ٢، ت : رجب ١٤١٥ هـ.

٨٢.التّذكرة في القراءات الثّمان، أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون، (ت : ٣٩٩ هـ) تحقيق : أيمن رشدي سويد، راسم للدّعاية والإعلان، جدّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ١، ت : ١٤١٢ هـ/ ١٩٩١ م.

٨٣.تراجم المؤلّفين التّونسيّين، محمّد محفوظ، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م.

٨٤.التّسهيل لعلوم التّنزيل، أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الكلبي الغرناطي، المعروف بابن جزي، (ت : ٧٤١ هـ)، دار الكتاب العربيّ، بيروت، لبنان، ط : ٢، ت : ١٣٩٣ هـ/ ١٩٧٣ م.

٨٥.التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو، خالد بن عبد الله الأزهريّ، (ت : ٩٠٥ هـ)، إعداد : محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠ م.

٨٦.التّعريفات، الشّريف علي بن محمّد الجرجانيّ، (ت : ٨١٦ هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م.

٨٧.تفسير ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدّمشقيّ، (ت : ٧٧٤ هـ)، اعتنى به محمّد أنس مصطفى الخنّ، مؤسّسة الرّسالة ناشرون، بيروت، لبنان، د ط، ت : ١٤٢٩ هـ/ ٢٠٠٨ م.

٨٨.تفسير الجلالين، جلال الدّين محمّد بن أحمد المحلّي، (ت : ٨٦٤ هـ)، وجلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطيّ، (ت : ٩١١ هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٤ م.

٨٩.التّفسير بالمأثور، عبد الرّحمن بن أبي حاتم محمّد بن إدريس التّميميّ الحنظليّ الرّازيّ، (ت : ٣٢٧ هـ)، ضبطه وراجعه : أحمد فتحي عبد الرّحمن حجازي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٦ م.

٩٠.تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدّين حسن بن محمّد بن حسين القمّيّ النّيسابوريّ، (ت : ٧٢٨ هـ)، ضبطه : زكريا عميرات، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط : ١، ت : ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٦ م.

٩١.تقريب التّدمرية، محمّد بن صالح العثيمين ،(ت:١٤٢١هـ)،مدار الوطن للنّشر ، المملكة العربيّة السعوديّة ،العنيزة،د ط،ت:١٤٣٠هـ.

٩٢.تقريب الشّاطبية، إيهاب بن أحمد فكري، المكتبة الإسلاميّة، القاهرة ،ط:٢،ت:١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٩٣.التّقريب والحرش المتضمّن لقراءة قالون وورش، أبو الأصبغ عيسى بن محمّد بن فتّوح الهاشميّ البلنسيّ المعروف بابن المرابط، (ت : ٥٥٢ هـ)، تقديم وتحقيق : حسن حميتو، مركز الدّراسات والأبحاث وإحياء التّراث، الرّباط، المغرب، ط : ١، ت : ١٤٣١ هـ/ ٢٠١٠ م.

٩٤.التّكملة لكتاب الصّلة، محمّد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعيّ البلنسيّ المعروف بابن الآبار، (ت : ٦٥٨ هـ)، تحقيق : عبد السّلام الهرّاس، دار الفكر، بيروت، لبنان، د ط، ت : ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥ م.

٩٥. التّلخيص في القراءات الثّمان، أبو معشر عبد الكريم بن عبد الصّمد الطّبريّ، (ت : ٤٧٨ هـ)، تحقيق : محمّد حسن عقيل موسى، راسم للدّعاية والإعلان، جدّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ١، ت : ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢ م.

٩٦. تمكين المدّ في "آتى" و"آمن" و"آدم" وشبهه، أبو محمّد مكّيّ بن أبي طالب القيسيّ، (ت : ٤٣٧ هـ)، تحقيق : أحمد حسن فرحات، دار عمّار للنّشر والتّوزيع، عمان، الأردن، ط : ١، ت : ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٣ م.

٩٧. تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عمّا يقع لهم من الخطإ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين، علي محمّد النّوريّ الصّفاقسيّ، (ت : ١٠٥٣ هـ)، مكتبة الثّقافة الدّينيّة، القاهرة، ط : ١، ت : ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م، تقديم وتصحيح نخبة من العلماء.

٩٨. تنزيه الشّريعة المرفوعة عن الأخبار الشّنيعة الموضوعة، عليّ بن محمّد بن عليّ بن عبد الرّحمن بن عراق الكنانيّ، (ت : ٩٦٣ هـ)، تحقيق عبد الوهّاب عبد اللّطيف، عبد الله محمّد الصّدّيق الغماريّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٣٩٩ هـ.

٩٩. تهذيب التّهذيب، شهاب الدّين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلانيّ، (ت : ٨٥٢ هـ)، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٤ م.

١٠٠. تهذيب الكمال في أسماء الرّجال، جمال الدّين أبو الحجاج يوسف المزّيّ، (ت : ٧٤٢ هـ)، تحقيق : بشّار عواد معروف، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط : ١، ت : ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٢ م.

١٠١. تهذيب اللّغة، أبو منصور، محمّد بن أحمد الأزهريّ، (ت : ٣٧٠ هـ)، تحقيق : مجموعة من الباحثين، الدّار المصريّة للتّأليف والتّرجمة، د ط، د ت. والمستدرك على الجزء السّابع والثّامن والتّاسع للدّكتور : رشيد بن عبد الرّحمن العبيديّ، ونسخة ثانية تحقيق محمّد عوض مرعي، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، ط : ١، ت : ٢٠٠١ م.

١٠٢. التّهذيب في اختصار المدوّنة، خلف بن أبي القاسم محمّد الأزديّ البرادعيّ القيروانيّ، تحقيق : محمّد الأمين ولد محمّد سالم بن الشّيخ، دار البحوث للدّراسات الإسلاميّة وإحياء التّراث، دبي، الإمارات العربيّة المتّحدة، ط : ١، ت : ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩ م.

١٠٣. توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيّم، أحمد بن إبراهيم بن حمد بن محمّد القضاعيّ، (ت : ١٣٢٧ هـ)، تحقيق زهير الشّاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط : ٣، ت : ١٤٠٦ هـ.

١٠٤. التّوضيح والبيان في مقرإ الإمام نافع بن عبد الرّحمن، إدريس بن عبد الله الودغيري الإدريسيّ، (ت : ١٢٥٧ ه)، تحقيق : عبد العزيز العمراوي، مطبعة آنفو – برانت، فاس، د ط، د ت.

١٠٥. التّوقيف على مهمّات التّعاريف، زين الدّين محمّد المدعو عبد الرّؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي، (ت : ١٠٣١ هـ)، تحقيق : محمّد رضوان الدّاية، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، بيروت، دمشق، ط : ١، ت : ١٤١٠ هـ.

١٠٦. تونس عبر التّاريخ، خليفة الشّاطر وآخرون، د د، تونس، د ط، ت :٢٠٠٥م.

١٠٧. تونس عبر التاريخ، خليفة الشّاطر وآخرون ، مركز الدراسات و البحوث الاقتصاديى و الاجتماعية، تونس ،د ط، ت:٢٠٠٥م.

١٠٨. التّيسير في القراءات السّبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد الدّاني، (ت : ٤٤٤ هـ)، اعتنى بتصحيحه : أوتوبرتزل، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٦ م.

١٠٩. جامع البيان عن تأويل أي القرآن، أبو جعفر محمّد بن جرير الطّبريّ، (ت : ٣١٠ هـ)، تحقيق : عبد الله بن عبد المحسن التّركيّ، دار هجر، القاهرة، بالتّعاون مع مركز البحوث والدّراسات العربيّة والإسلاميّة، ط : ١، ت : ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م.

١١٠. جامع البيان في القراءات السّبع،أبو عمرو عثمان بن سعد الدّاني ، (ت : ٤٤٤ هـ)، تحقيق :عبد المهيمن الطّحان و أخرون (رسائل جامعيّة)، منشورات جامعة أم القرى ، مكة المكرمة.

١١١. جامع بيان العلم وفضله، يوسف بن عبد الله بن محمّد بن عبد البرّ بن عاصم النّمريّ القرطبيّ، (ت : ٤٦٣ هـ)، تحقيق : أبي الأشبال الأزهريّ، دار ابن الجوزيّ، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ١، ت : ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٤ م.

١١٢. الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمّنه من السّنة وآي الفرقان، أبو عبد الله بن محمّد بن أحمد بن أبي بكر القرطبيّ، (ت : ٦٧١ هـ)، تحقيق : عبد الله بن عبد المحسن التّركيّ، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٦ م.

١١٣. الجامع لأخلاق الرّاوي وآداب السّامع، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، (٤٦٣ هـ)، تحقيق : عجاج الخطيب، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط : ٣، ت : ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٦ م.

١١٤. جزء فيه ذكر اعتقاد السّلف في الحروف والأصوات، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النّووي، (ت : ٦٧٦هـ)، تحقيق : أحمد بن على الدّمياطي، مكتبة الأنصار للنّشر والتّوزيع، د ب، ط : ١، د ت.

١١٥. جلاء الأفهام في فضل الصّلاة والسّلام على محمّد خير الأنام، شمس الدّين أبو عبد الله محمّد بن أبي بكر، ابن القيم الدّمشقي، حقّقه : مشهور بن حسن آل سلمان ، دار ابن الجوزي، المملكة العربيّة السّعودية ، الرّياض، ط : ١، ت : ١٤٢٩ هـ.

١١٦. جمال القرّاء وكمال الإقراء، علم الدّين علي بن محمّد السّخاويّ، (ت : ٦٤٣ هـ)، تحقيق : علي حسين البوّاب، مكتبة التّراث، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ١، ت : ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٧ م.

١١٧. جملية أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد، برهان الدّين إبراهيم بن عمر الجعبريّ، (ت : ٧٣٢ هـ)، تحقيق : محمّد خضير مضحي الزّوبعيّ، دار الغوثاني للدّراسات القرآنيّة، دمشق، سوريا، ط : ١، ت : ١٤٣١ هـ/ ٢٠١٠ م.

١١٨. جمهرة اللّغة، أبو بكر محمّد بن الحسن بن دريد الأزديّ، (ت : ٣٢١)، علّق عليه : إبراهيم شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥ م، ونسخة ثانية غير محقّقة، مطبعة دائرة المعارف العثمانيّة، ط : ١، ت : ١٣٤٥ هـ.

١١٩. جهد المقلّ وبهامشه بيان جهد المقلّ، محمّد بن أبي بكر المرعشيّ المعروف بساجقليّ زادة، (ت : ١١٤٥ هـ)، تحقيق أبو عاصم حسن بن عبّاس بن قطب، مؤسّسة قرطبة، د ب، ط : ١، ت : ٢٠٠٤ م.

١٢٠. الجواهر المضيّة على المقدّمة الجزريّة، سيف الدّين بن عطاء الله الفضاليّ المصريّ، (ت : ١٠٢٠ هـ)، تحقيق : عزّة بنت هاشم معيني، مكتبة الرّشد، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ١، ت : ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥ م.

١٢١. الجواهر المضيّة في طبقات الحنفيّة، محيي الدّين عبد القادر بن محمّد بن محمّد بن نصر الله القرشيّ، (ت : ٧٧٥ هـ)، تحقيق : عبد الفتّاح محمّد الحلو، هجر للطّباعة والنّشر، الجيزة، ط : ٢، ت : ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٣ م.

١٢٢. الجوهر المكنون في شرح رسالة قالون، نور الدّين عليّ بن محمّد الضّبّاع المصريّ، (ت : ١٣٨٠ هـ)، تحقيق : عبد الحميد إسماعيل لاشين، مكتبة أولاد الشّيخ للتّراث، د ط، د ب، ت : ٢٠٠٤م.

١٢٣. حاشية الخرشيّ على مختصر سيدي خليل، محمّد بن عبد الله بن علي الخرشيّ، (ت : ١١٠١ هـ)، وبأسفلها حاشية علي بن أحمد العدويّ، (ت : ١١١٣ هـ)، ضبطه : زكريا عميرات، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧ م.

١٢٤. حاشية الصّبّان على شرح الأشمونيّ على ألفيّة بن مالك، محمّد بن عليّ الصّبّان، (ت : ١٢٠٦ هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٩ م.

١٢٥. الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشّافعيّ، وهو مختصر المزنيّ، أبو الحسن علي بن محمّد بن حبيب الماورديّ البصريّ، (ت : ٤٥٠ هـ)، تحقيق وتعليق : علي محمّد معوّض، عادل أحمد عبد الجواد، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، د ط، ت : ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٩ م.

١٢٦. الحاوي الكبير في فقه مذهب الشّافعيّ، (وهو : شرح مختصر المزني)، عليّ بن محمّد بن محمّد البصريّ الماورديّ، (ت : ٤٥٠ هـ)، تحقيق علي محمّد عوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤١٩ هـ، ١٩٩٩ م.

١٢٧. الحجّة للقرّاء السّبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشّام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، الحسن بن عبد الغفّار الفارسيّ، (ت : ٣٧٧ هـ)، تحقيق، بدر الدّين قهوجي، بشير جويجاني، دار المأمون للتّراث، دمشق، بيروت، ط : ١، ت : ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٢ م.

١٢٨. حرز الأماني ووجه التّهاني في القراءات السّبع المثاني، أبو محمّد القاسم بن فِيرُّه بن خلف بن أحمد الشّاطبيّ، (ت : ٥٩٠ هـ)، ضبط وتحقيق : محمّد تميم الزّعبيّ، دار المطبوعات الحديثة، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ٢، ت : ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠ م.

١٢٩. حُسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، جلال الدّين عبد الرّحمن بن محمّد بن عثمان السّيوطيّ، (ت : ٩١١ هـ)، تحقيق : خليل المنصور، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م.

١٣٠. حُسن المدد في فنّ العدد، أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجَعبري، (ت : ٧٣٢هـ)، تحقيق : جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مكتبة أولاد الشيخ، د ب، د ط، د ت.

١٣١. حلّ المشكلات وتوضيح التّحريرات في القراءات، محمّد بن عبد الرّحمن الخليجيّ الحنفيّ، (ت : ١٣٨٩ هـ)، تحقيق : عمر بن سالم أبه بن حسن بن عبد القادر المراطي، دار أضواء السّلف، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ١، ت : ١٤٢٨ هـ/ ٢٠٠٧ م.

١٣٢. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، (ت : ٤٣٠ هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط : ٢، ت : ١٣٨٧ هـ/ ١٩٦٧ م

١٣٣. الحواشي الأزهريّة في حلّ ألفاظ المقدّمة الجزريّة، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهريّ، (ت : ٩٠٥ هـ)، تحقيق : محمّد بركات، مكتبة الإمام الأوزاعيّ، سوريا، دمشق، ط : ١، ت : ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠٢ م.

١٣٤. الحواشي المفهّمة، أحمد بن محمّد بن محمّد بن محمّد بن يوسف بن الجزريّ، (ت : ٨٣٥ هـ)، تحقيق : فرغلي سيد عرباوي، مكتبة أولاد الشّيخ، الجيزة، ط : ٠١، ت: ٢٠٠٦ م.

١٣٥. خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغداديّ، (ت : ١٠٩٣ هـ)، قدّم له : محمّد نبيل طريفي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨ م.

١٣٦. الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جنيّ، (ت : ٣٩٢ هـ)، تحقيق : عبد الحميد هنداويّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ٢، ت : ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣ م.

١٣٧. خلق الإنسان، ثابت بن أبي ثابت، (ت : ٠٠٠ هـ)، تحقيق : عبد السّتّار أحمد فرّاج، مطبعة حكومة الكويت، د ط، ت : ١٩٦٥ م.

١٣٨. الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسّمين الحلبيّ، (ت : ٧٥٦ هـ)، تحقيق : أحمد محمّد الخرّاط، دار القلم، دمشق، بيروت، ط : ١، ت : ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧ م.

١٣٩. الدّر النّثير والعذب النمير، عبد الواحد بن محمّد بن أبي السّدّاد المالقيّ، (ت : ٧٠٥ هـ)، تحقيق : أحمد عبد الله أحمد المقري، دار الفنون، جدّه، المملكة العربيّة السّعوديّة ، د ط، ت : ١٤١١ هـ/ ١٩٩٠ م.

١٤٠. درء تعارض العقل والنقل، أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام بن عبد الله الحراني الحنبلي الدّمشقي المعروف بابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ٢، ت : ١٤١١ هـ /١٩٩١م.

١٤١. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمّد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، د ط، د ت.

١٤٢. الدّرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطيّ، (ت : ٩١١ هـ)، تحقيق : محمّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م.

١٤٣. دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، عبد النّبيّ بن عبد الرّسول الأحمد نَكَرِي، (ت : ٠٠ هـ)، عرّب عباراته الفارسيّة حسن هاني فحص، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠ م.

١٤٤. دليل الحيران شرح مورد الظّمآن في رسم وضبط القرآن، إبراهيم بن أحمد المارغنيّ، (ت : ١٣٤٩ هـ)، راجعه محمّد الصّادق قمحاوي، مكتبة الكلّيّات الأزهريّة، د ط، د ت.

١٤٥. دليل الرّسائل العلميّة بالجامعة الإسلاميّة المناقشة والمسجّلة، (١٣٩٦ هـ/ ١٤٢٠ هـ)، إعداد قاعدة المعلومات، ت : ١٤٢٠ هـ.

١٤٦. الدّيباج المذْهِب في معرفة أعيان المذْهَب، إبراهيم بن علي بن محمّد بن فرحون اليعمريّ، (ت : ٧٩٩ هـ)، تحقيق : أبو النّور محمّد الأحمديّ ، دار التّراث للطّبع والنّشر ، د ط، د ت.

١٤٧. ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشّأن الأكبر، المعروف بـ"تاريخ ابن خلدون"، عبد الرّحمن بن خلدون، (ت : ٨٠٨ هـ)، ضبطه : خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، لبنان، د ط، ت : ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠ م.

١٤٨. ذخيرة العقبى في شرح المجتبى وهو شرح لسنن النَّسائي (ت : ٣٠٣ هـ)، محمّد بن علي بن آدم بن موسى الأثيوبيّ، دار المعارج الدّوليّة للنّشر، الرّياض، ط : ١، ت : ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦ م.

١٤٩. الذّخيرة، شهاب الدّين أحمد بن إدريس القرافيّ، (ت : ٦٨٤ هـ)، تحقيق : سعيد أعرب، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط : ١، ت : ١٩٩٤ م.

١٥٠. ذمّ الكلام وأهله، أبو إسماعيل عبد الله بن محمّد بن علي الأنصاريّ الهرويّ، (ت : ٤٨١ هـ)، تحقيق : عبد الرّحمن بن عبد العزيز الشّبل، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ١، ت : ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨ م.

١٥١. ذيل بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان، حسن خوجة، (ت : ١١٤٥ هـ)، تحقيق : الطّاهر المعموريّ، الدّار العربيّة للكتاب، ليبيا، تونس، د ط، د ت.

١٥٢. رسالة الشّرك ومظاهره، مبارك بن محمّد الميليّ، (ت : ١٩٤٥ م)، تحقيق : أبي عبد الرّحمن محمود، دار الرّاية، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ١، ت : ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م.

١٥٣. رسالة المدّات، عبد الله بن محمّد بن يوسف بن عبد الله المنّان الحنفيّ، المعروف بيوسف أفندي، (ت : ١١٦٧ هـ)، تحقيق إبراهيم محمّد الجرميّ، دار عمّار للنّشر والتّوزيع، عمّان، الأردن، ط : ١، ت : ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠ م.

١٥٤. الرّعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التّلاوة، أبو محمّد مكّيّ بن أبي طالب القيسيّ، (ت : ٤٣٧ هـ)، تحقيق : أحمد حسن فرحات، دار عمّار، عمان، الأردن، ط : ٢، ت : ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤ م.

١٥٥. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدّين السّيد محمود الألوسيّ البغداديّ، (ت : ١٢٧٠ هـ)، ضبطه وصحّحه : علي عبد الباري عطيّة، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان : ط : ١، ت : ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٤ م.

١٥٦. الرّوض الأُنف في تفسير السّيرة النّبويّة لابن هشام، (ت : ٢١٣هـ)، أبو القاسم عبد الرّحمن بن عبد الله بن أحمد السّهيليّ(ت : ٥٨١ هـ)، قدّم له : طه عبد الرّؤوف سعد، مكتبة ومطبعة، الحاج عبد السّلام بن محمّد بن شقرون، د ط، د ت.

١٥٧. الرّوض المربّع بشرح زاد المستقنع، منصور بن يونس البَهوتي، (ت : ١٠٥١ هـ)، تحقيق وتعليق : محمّد عبد الرّحمن عوض، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ط : ٤، ت : ١٤١٢ هـ/ ١٩٩١ م.

١٥٨. الرّوض النّضير في تحرير أوجه الكتاب المنير، محمّد بن أحمد المتولّي، (ت : ١٣١٣ هـ)، تحقيق : أبو الجود خالد حسن ، دار الصّحابة للتّراث، طنطا، ط : ١، ت : ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٦ م.

١٥٩. الرّوضة في القراءات الإحدى عشرة، الحسن بن محمّد بن إبراهيم البغداديّ، (ت : ٤٣٨ هـ)، تحقيق : مصطفى عدنان محمّد سلمان، دار العلوم والحكم، دمشق، سوريا، ط : ١، ت : ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٤ م.

١٦٠. الزّاهر في غريب ألفاظ الإمام الشّافعيّ، محمّد بن أحمد الأزهريّ، (ت : ٣٧٠ هـ)، تحقيق : عبد المنعم طوعي بشناتي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨ م.

١٦١. زعيم المدرسة الأثريّة في القراءات وشيخ قرّاء المشرق والمغرب الإمام أبو القاسم الشّاطبيّ، عبد الهادي حميّتو، أضواء السّلف، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ١، ت : ١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٥ م.

١٦٢. سرّ صناعة الإعراب، عثمان بن جني، (ت : ٣٩٢ هـ)، تحقيق : محمّد حسن إسماعيل وأحمد رشدي شحاته عامر، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠ م.

١٦٣. السّراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربّنا الحكيم الخبير، محمّد بن أحمد الخطيب الشّربينيّ، (ت : نحو ٩٧٧ هـ)، علّق عليه : إبراهيم شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٤ م.

١٦٤. السّلاسل الذّهبيّة بالأسانيد النّشريّة من شيوخي إلى الحضرة النّبويّة، أيمن رشدي سويد، دار نور المكتبات، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ١، ت : ١٤٢٨ هـ/ ٢٠٠٧ م.

١٦٥. سلسلة الأحاديث الضّعيفة، محمد ناصر الدّين الألبانيّ، (ت : ١٤٢٠ هـ)، مكتبة المعارف، الرّياض، ط : ١، ت : ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢ م.

١٦٦. سمير الطّالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، عليّ محمّد الضبّاع، (ت : ١٣٨٠ هـ)، (وهو ضمن كتاب : الامتاع بجمع مؤلّفات الضّبّاع الجزء الثّالث، وهو أوّل كتاب في هذا الجزء)، اعتنى به : ياسر إبراهيم المزروعيّ، الكويت ، د ط، ت : ١٤٢٩ هـ/ ٢٠٠٨ م.

١٦٧. سنن ابن ماجة، أبو عبد الله محمّد بن يزيد القزويني، (ت : ٢٧٣ هـ)، حكم على أحاديثه محمّد ناصر الدّين الألبانيّ، اعتنى به : أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف للنّشر والتّوزيع، الرّياض،

١٦٨. سنن ابن ماجة، أبو عبد الله محمّد بن يزيد القزويني، (ت : ٢٧٥ هـ)، حكم على أحاديثه : محمّد ناصر الدّين الألبانيّ، اعتنى به : أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف للنّشر والتّوزيع، الرّياض، ط : ٢، ت : ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٧ م.

١٦٩. سنن أبي داوود سليمان بن الأشعث السّجستاني، (ت : ٢٧٥ هـ)، حكم على أحاديثه محمّد ناصر الدّين الألبانيّ، اعتنى به : أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف للنّشر والتّوزيع، الرّياض، ط : ٢ ، ت : ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٧ م.

١٧٠. سنن التّرمذيّ ، أبو عيسى محمّد بن عيسى بن سورة التّرمذي، (ت : ٢٧٩ هـ)، تحقيق : أحمد محمّد شاكر، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٧ م.

١٧١. سنن الدّارقطنيّ، علي بن محمّد الدّارقطني، (ت : ٣٨٥ هـ)، تحقيق : شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللّطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٤ م.

١٧٢. السّنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين الخراساني البيهقيّ، (ت : ٤٥٨ هـ)، ضبطه : أبو عبد الله عبد السّلام بن محمد بن عمر علّوس، مكتبة الرّشيد، المملكة العربيّة السّعوديّة، الرّياض، ط : ١ ، ت : ١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٤ م.

١٧٣. السّنن الكبرى، أحمد بن شعيب النّسائيّ، (ت : ٣٠٣)، تحقيق : عبد الغفّار سليمان البنداريّ، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤١١ هـ/ ١٩٩١ م.

١٧٤. السّنن والمبتدعات المتعلّقة بالأذكار والصّلوات، محمّد عبد السّلام خضر الشّقيريّ، (ت : بعد : ١٣٥٢ هـ)، صحّحه : محمّد خليل هراس، مكتبة الجمهورية العربيّة، د ط، د ت.

١٧٥. سير أعلام النّبلاء، أبو عبد الله شمس الدّين محمّد بن أحمد الذّهبيّ، (ت : ٧٤٨ هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسّسة الرّسالة، بيروت : ط : ١، ت : ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١ م. ط : ٢، ت : ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢ م.

١٧٦. سير السّلف الصّالحين، إسماعيل بن محمّد بن الفضل بن عليّ القرشيّ الطّليحيّ التّيميّ الأصبهانيّ، (ت : ٥٣٥ هـ)، تحقيق : كرم بن حلمي بن فرحات بن أحمد، دار الرّاية للنّشر والتّوزيع، الرياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ١، ت : ١٤٢٠هـ-/ ١٩٩٩ م.

١٧٧. شجرة النّور الزّكيّة في طبقات المالكيّة، محمّد بن محمّد بن عمر بن قاسم مخلوف، (ت : ١٣٦٠ هـ)، علّق عليه، عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣ م.

١٧٨. الشّذرة في الأحاديث المشتهرة، محمّد بن طولون الصّالحيّ، (ت : ٩٥٣ هـ). تحقيق : كمال زغلول، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٣ م.

١٧٩. شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، بهاء الدّين عبد الله بن عقيل العقيليّ الهمدانيّ، (ت : ٧٦٩ هـ)، تحقيق : محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، د ط، ت : ١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٨ م.

١٨٠. شرح أصول اعتقاد أهل السّنّة والجماعة، هبة الله بن الحسن بن منصور الطّبريّ الرّازي اللاّلكائيّ، (ت : ٤١٨ هـ)، تحقيق : أحمد بن سعد بن حمدان الغامديّ، دار طيبة المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ٨، ت : ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٣ م.

١٨١. شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، عليّ بن محمّد بن عيسى الأشمونيّ الشّافعيّ، (ت : ٩٠٠ هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨ م.

١٨٢. شرح الإمام السّمنُّوديّ على متن الدّرّة المتمّمة للقراءات العشر، محمّد بن الحسن المنير السّمنُوديّ، (ت : ١١٩٩ هـ)، تحقيق عبد الرّزّاق بن عليّ بن إبراهيم موسى، دار ابن القيّم، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ودار ابن عفّان، القاهرة، جمهوريّة مصر العربيّة، ط : ١، ت : ١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٤ م.

١٨٣. شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمّد الجرجاويّ الأزهريّ، (ت : ٩٠٥ هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠ م.

١٨٤. شرح الدّرّة المضيّة في القراءات الثّلاث المرويّة، محمّد بن محمّد بن محمّد النّويريّ، (ت : ٨٩٧ هـ)، تحقيق : عبد الرّافع بن رضوان بن عليّ الشّرقاويّ، مكتبة الرّشد، الرياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ١، ت : ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣ م.

١٨٥. شرح الدّرر اللّوامع في أصل مقرإ الإمام نافع، أبو عبدالله محمد بن عبدالملك المنتوري القيسي، (ت : ٨٣٤هـ)، تحقيق : الصّدّيقي سيدي فوزي، مطبعة النّجاح، الدّار البيضاء، ط : ١، ت : ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

١٨٦. شرح العقيدة الأصفهانيّة، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام بن عبد الله بن تيمية الحرّانيّ، (ت : ٧٢٨ هـ)، تحقيق : حسن محمّد مخلوف، دار الكتب الإسلاميّة، د. ط، د. ت.

١٨٧. شـرح العقيـدة السّـفارينية ، محمـد بـن صـالح العثيمـين،(ت:١٤٢١هـ)، دار ابـن الجـوزي القاهرة،ط:١،ت:١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م.

١٨٨. شرح العقيدة الطّحاويّة، صدر الدّين محمّد بن علاء الدّين بن محمّد بن أبي العزّ الحنفيّ، (ت : ٧٩٢ هـ)، تحقيق أحمد شاكر، وزارة الشّؤون الإسلامية والدّعوة والإرشاد، ط : ١، ت : ١٤١٨ هـ.

١٨٩. شرح الكافية الشّافية، جمال الدّين محمّد بن مالك الطّائيّ الجيانيّ، (ت : ٦٧٢ هـ)، تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتّراث، مكّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ١، ت : ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢ م.

١٩٠. شرح المفصّل للزّمخشريّ، موفّق الدّين يعيش بن عليّ بن يعيش الموصليّ، (ت : ٦٤٣ هـ)، قدّم له : إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م.

١٩١. شرح المقدّمة الجزريّة في علم التّجويد، زكريّا بن محمّد بن أحمد الأنصاريّ، (ت : ٩٢٦ هـ)، علّق عليه، محمّد غيّاث صبّاغ، مكتبة الغزالي، دمشق، ط : ٣، ت : ١٤١١ هـ/ ١٩٩١ م.

١٩٢. شرح المقدّمة الجزريّة، سراج الدّين محمود بن عمر المستكاويّ، (ت : بعد ٩٧٧ هـ)، تحقيق : فرغلي سيد عرباوي، أضواء السّلف، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ١، ت : ١٤٢٩ هـ/ ٢٠٠٨ م.

١٩٣. شرح الهداية، أبو العبّاس أحمد بن عمّار المهدويّ، (ت : ٤٤٠ هـ)، تحقيق : حازم سعيد حيدر، مكتبة الرّشد للنّشر والتّوزيع، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ١، ت : ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٥ م.

١٩٤. شرح ديوان الحماسة لأبي تمّام، أبو علي أحمد بن محمّد بن الحسن المرزوقي الأصفهانيّ، (ت : ٤٢١ هـ)، علّق عليه : فريد الشّيخ، وضع فهارسه العامّة إبراهيم شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣ م.

١٩٥. شرح شافية ابن الحاجب، رضيّ الدّين محمّد بن الحسن الإستراباذيّ النّحويّ، (ت : ٦٨٦ هـ)، تحقيق : محمّد محيي الدّين عبد الحميد، محمّد نور الحسن، محمّد الزّفزاف، دار الكتب العلميّة بيروت، لبنان، د ط، ت : ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢ م.

١٩٦. شرح طيبة النّشر في القراءات العشر، أحمد بن محمّد بن محمّد الجزريّ، (ت : ٨٣٥ هـ)، تحقيق : أنس مهرة، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ٢، ت : ١٤٢٠ هـ، ٢٠٠٠ م.

١٩٧. شرح طيبة النّشر في القراءات العشر، محمّد بن محمّد بن محمّد بن علي النّويريّ، (ت : ٨٥٧ هـ)، تقديم وتحقيق : د. مجدي محمّد سرور سعد باسلوم، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣ م.

١٩٨. شرح قصيدة الإمام أبي القاسم الشّاطبيّ، عبد الرّحمن بن كمال الدّين جلال الدّين السّيوطيّ، (ت : ٩١١ هـ)، تحقيق : عبد الله بن عبد الرّحمن الشّثريّ، محمّد بن فوزان العمر، دار العاصمة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ١، ت : ١٤٢٨ هـ/ ٢٠٠٧ م.

١٩٩. شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، جمال الدّين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاريّ، (ت : ٧٦١ هـ)، قدّم له : إميل يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ٤، ت : ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤ م.

٢٠٠. شرح مشكل الآثار، أحمد بن محمّد بن سلامة الطّحاويّ، (ت : ٣٢١ هـ)، تحقيق : شعيب الأرنؤوط، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط : ١، ت : ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٤ م.

٢٠١. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحِمْيَريّ، (ت : ٥٧٣ هـ)، تحقيق : حسين بن عبد الله العمريّ ويوسف محمّد عبد الله، مظهر بن علي الإياديّ، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ودار الفكر، دمشق، ط : ١، ت : ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩ م.

٢٠٢. الشّمعة المضيّة بنشر قراءات السّبعة المرضيّة، زين الدّين منصور بن أبي النّصر محمّد الطبلاويّ، (ت : ١٠١٤ هـ)، تحقيق : علي سيد أحمد جعفر، مكتبة الرّشد، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ١، ت : ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣ م.

٢٠٣. الصّاحبيّ في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكريّا القزوينيّ الرّازيّ، (ت : ٣٩٥ هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م.

٢٠٤. الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ، (ت : ٣٩٣ هـ)، تحقيق : إميل بديع يعقوب، محمّد نبيل طريفي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩ م.

٢٠٥. صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، (ت : ٢٦١ هـ)، تحقيق : محمّد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، ط : ١، ت : ١٤١٢ هـ/ ١٩٩١ م.

٢٠٦. صحيح البخاري، أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاري، (ت : ٢٥٦ هـ)، دار السّلام للتّوزيع والنّشر، الرّياض، ط : ١، ت : ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م.

٢٠٧. صحيح سنن التّرمذي، محمّد ناصر الدّين الألبانيّ، (ت : ١٤٢٠ هـ)، مكتبة المعارف للنّشر والتّوزيع، الرّياض، ط : ١ ، ت : ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠ م.

٢٠٨. صحيح مسلم بشرح النّوويّ، أبو زكريا محي الدّين يحيى بن شرف النّووي، (ت : ٦٧٦ هـ)، المطبعة المصريّة بالأزهر، ط : ١، ت : ١٣٤٧ هـ/ ١٩٢٩ م.

٢٠٩. الصّلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدّثيهم وفقهائهم وأدبائهم، أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال، (ت : ٥٧٨ هـ)، تحقيق : بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلاميّ، تونس، ط : ١، ت : ٢٠١٠ م.

٢١٠. ضعيف سنن أبي داوود، محمّد ناصر الدّين الألبانيّ، مؤسسة غراس للنّشر والتّوزيع، الكويت، ط : ١، ت : ١٤٢٣ هـ.

٢١١. ضعيف سنن الترمذي، محمّد ناصر الدّين الألبانيّ، (ت : ١٤٢٠ هـ)، مكتبة المعارف للنّشر والتّوزيع، الرّياض، ط : ١، ت : ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠ م.

٢١٢. الضّوء اللاّمع لأهل القرن التّاسع، شمس الدّين أبو الخير عبد الرّحمن السّخاويّ، (ت : ٩٠٢ هـ)، دار الجيل، بيروت، لبنان، د ط، د ت.

٢١٣. طبقات الحفّاظ، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطي، (ت : ٩١١ هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ٢، ت : ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤ م.

٢١٤. الطّبقات السّنيّة في تراجم الحنفيّة، تقيّ الدّين بن عبد القادر التّميميّ الدّاري المصريّ، (ت : ١٠١٠ هـ)، تحقيق : عبد الفتّاح محمّد الحلو، لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ، مطابع الأهرام التّجارية، د ط، د ت.

٢١٥. طبقات الشّافعيّة الكبرى، تاج الدّين عبد الوهّاب بن تقيّ الدّين السُّبكيّ، (ت : ٧٧١ هـ)، تحقيق : عبد الفتّاح الحلو، محمود محمّد الطناحيّ، دار إحياء الكتب العلميّة، د ط، د ت.

٢١٦. الطّبقات الكبرى، محمّد بن سعد بن منيع الهاشميّ البصريّ، (ت : ٢٣٠ هـ)، دراسة وتحقيق : محمّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ٢، ت : ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٢١٧. طبقات النّحويّين واللّغويين، محمّد بن الحسن الزّبيديّ الأندلسيّ، (ت : ٣٧٩ هـ)، تحقيق، محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط : ٢، د ت.

٢١٨. طيبة النّشر في القراءات العشر، محمّد بن محمّد بن محمّد بن عليّ بن يوسف ابن الجزريّ، (ت : ٨٣٣ هـ)، تحقيق : محمّد تميم الزّعبيّ، مكتبة دار الهدى، جدّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ١، ت : ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٤ م.

٢١٩. العبر في خبر من غبر، شمس الدّين الذّهبيّ، (ت : ٧٤٨ هـ)، تحقيق أبي هاجر محمّد السّعيد البسيونيّ زغلول، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، د ط، د ت.

٢٢٠. العرش، أبو عبد الله شمس الدّين محمد بن أحمد بن عثمان الذّهبي، (ت : ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد بن خليفة بن علي التّميمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ٢، ت : ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٢٢١. العقد النّضيد في شرح القصيد، أبو العباس أحمد بن يوسف بن محمّد، (ت : ٧٥٦ هـ)، المشهور بـ: السّمين الحلبيّ، تحقيق : أيمن رشدي سويد، دار نور المكتبات، جدّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ١، ت : ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م.

٢٢٢. العقيدة رواية أبي بكر الخلاّل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشّيباني، (ت : ٢٤١هـ)، تحقيق: عبد العزيز عزّ الدّين السّيروان، دار قتيبة، دمشق، ط : ١، ت : ١٤٠٨هـ.

٢٢٣. عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد في علم رسم المصاحف، أبو محمّد القاسم بن فيرُّه بن خلف بن أحمد الشّاطبيّ، (ت : ٥٩٠ هـ) تحقيق : أيمن رشدي سويد، دار نور الكتاب، جدّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ١، ت : ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م.

٢٢٤. علم التّجويد، أحكام نظريّة وملاحظات تطبيقيّة، يحيى عبد الرّزّاق الغوثانيّ، مكتبة دار الغوثاني، دمشق، ط : ٣، ت : ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م.

٢٢٥. العلوّ للعلي الغفّار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها، أبو عبد الله شمس الدّين محمد بن أحمد بن عثمان الذّهبي، (ت : ٧٤٨هـ)، حققه : أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، مكتبة أضواء السّلف، الرّياض، ط : ١، ت : ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.

٢٢٦. عنوان الدّليل من مرسوم خطّ التّنزيل، أحمد البنّا المراكشيّ، (ت : ٧٢١ هـ)، تحقيق : هند شلبي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٩٩٠ م.

٢٢٧. العنوان في القراءات السّبع، أبو طاهر إسماعيل بن خلف المقرئ الأنصاريّ الأندلسيّ، (ت : ٤٥٥ هـ)، تحقيق : أبو الجود خالد حسن ، مكتبة الإمام البخاريّ للنّشر والتّوزيع، القاهرة، ط : ١، ت : ١٤٢٩ هـ/ ٢٠٠٨ م.

٢٢٨. غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار، أبو العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن الهمذانيّ العطّار، (ت : ٥٦٩ هـ)، تحقيق : محمّد فؤاد طلعت، د د. جدّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ١، ت : ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٤ م.

٢٢٩. غاية النّهاية في طبقات القرّاء، محمّد بن محمّد بن الجزريّ،(ت:٨٣٣هـ)،مكتبة ابن تيمية،د ط، د ت.

٢٣٠. غنية الطّالبين في تجويد كلام ربّ العالمين ، محمّدبن عمر بن قاسم بن إسماعيل القريّ الشّافعيّ الأزهريّ،(ت:١١١١هـ)،تحقبق:فرغلي سيد رباوي، مكتبة أولاد الشّيخ للتراث،الجيزة،ط:١،ت:٢٠٠٧م.

٢٣١. غيث النّفع في القراءات السّبع، علي النّوري الصّفاقسيّ، (ت : ١١١٧ هـ)، حقّقه : محمّد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٩ م.

٢٣٢. الفائق في غريب الحديث والأثر، محمود بن عمرو بن أحمد الزّمخشريّ، (ت : ٥٣٨ هـ)، تحقيق علي محمّد البجاويّ، محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، ط : ٢، د ت.

٢٣٣. فتاوى السّبكي في فروع الفقه الشّافعيّ، تقيّ الدّين علي بن عبد الكافي السّبكيّ الأنصاريّ، (ت : ٧٥٦ هـ)، اعتنى به : محمّد عبد السّلام شاهين، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٤ م.

٢٣٤. الفتاوى الكبرى، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام بن تيمية الحرّانيّ، (ت : ٧٢٨ هـ)، دار الكتب العلميّة، ط : ١، ت : ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٧ م.

٢٣٥. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن عليّ بن حجر العسقلانيّ، (ت : ٨٥٢ هـ)، دار الحديث، القاهرة، ط : ١، ت : ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨ م، (ترتيب محمّد فؤاد، عبد الباقي، وتعليقات عبد العزيز بن عبد الله بن باز). (مكرّر)

٢٣٦. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت : ٨٥٢ هـ)، اعتنى به : أبو قتيبة نظر محمّد الفريابي، دار طيبة للنّشر والتّوزيع، الرّياض، ط : ١، ت : ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥ م.

٢٣٧. الفتح الرّحماني في شرح كنز المعاني في تحرير حرز الأماني، سليمان بن حسين الجمزوريّ، (ت : بعد ١١٩٨ هـ)، تحقيق : عبد الرّزّاق بن عليّ بن إبراهيم موسى، دار ابن القيّم، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ودار ابن عفّان، القاهرة، جمهوريّة مصر العربيّة، ط : ١، ت : ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥ م.

٢٣٨. فتح الرّحمن في تجويد القرآن، محمّد بن أحمد بن عبد الله المتولّي، (ت : ١٣١٣ هـ)، تحقيق : فرغلي سيد عرباوي، أضواء السّلف، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ١، ت : ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨ م.

٢٣٩. فتح المعطي وغُنية المقري في شرح مقدّمة ورش المصريّ، محمّد بن أحمد بن عبد الله الضّرير المتولّي، (ت : ١٣١٣ هـ)، تحقيق : أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط : ١، ت : ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٦ م.

٢٤٠. فتح الوصيد في شرح القصيد، أبو الحسن علم الدّين علي بن محمّد السّخاويّ، (ت : ٦٤٣ هـ) تحقيق : مولاي محمّد الإدريسيّ الطّاهريّ، مكتبة الرّشيد، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ١، ت : ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٢ م.

٢٤١. فتح ربّ البريّة شرح المقدّمة الجزريّة، صفوت محمود سالم، دار نور الكتاب، جدّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ٢، ت : ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣ م.

٢٤٢. الفتح والإمالة، أبو عمرو عثمان بن سعيد الدّانيّ، (ت : ٤٤٤ هـ)، تحقيق : أبو سعيد عمر بن غرامة العمرويّ، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠٢ م.

٢٤٣. الفجر السّاطع والضّياء اللاّمع في شرح الدّرر اللّوامع، أبو زيد عبدالرحمن بن القاضي (ت : ١٠٨٢ هـ)، دراسة وتحقيق : أحمد بن محمد البوشيخي، المطبعة والورّاقة الوطنيّة، مرّاكش، ط :١، ت : ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٢٤٤. الفروق اللّغويّة، الحسن بن عبد الله بن سهل العسكريّ، (ت : ٣٩٥ هـ)، تحقيق : محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ٢، ت : ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٧ م.

٢٤٥. فضائل القرآن، إسماعيل بن عمر بن كثير الدّمشقيّ، (ت : ٧٧٤ هـ)، تحقيق : محمّد إبراهيم البنّا، دار القبلة للثّقافة الإسلاميّة، جدة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ومؤسّسة علوم القرآن، سوريا، دمشق. ط : ١، ت : ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م.

٢٤٦. فقه اللّغة، عبد المالك بن محمّد بن إسماعيل الثّعالبيّ، (ت : ٤٣٠ هـ)، تحقيق : فائز محمّد، ومراجعة : إميل يعقوب، دار الكتاب العربيّ، بيروت، لبنان، ط : ٢، ت : ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٦م.

٢٤٧. الفكر السّامي في تاريخ الفقه الإسلاميّ، محمّد بن الحسن بن العربيّ بن محمّد الحجويّ الثّعالبيّ الجعفريّ الفاسيّ، (ت : ١٣٧٦ هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط : ١، ت : ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٥ م.

٢٤٨. فهرس الفهارس والأثبَات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، عبد الحيّ بن عبد الكبير الكتّانيّ، (ت : ١٣٨٢ هـ)، تحقيق إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط : ٠٢، ت : ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢ م.

٢٤٩. فهرسة ابن خير الإشبيليّ، أبو بكر محمّد بن خير بن عمر بن خليفة اللّمتونيّ الأمويّ الإشبيليّ، (ت : ٥٧٥ هـ)، تحقيق : محمّد فؤاد منصور، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨ م.

٢٥٠. فوات الوفيات، محمّد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرّحمن الملقب بصلاح الدّين، (ت : ٧٦٤ هـ)، تحقيق : إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط : ١، ت : الجزء الأوّل، ١٩٧٣، الجزء الثّاني والثّالث والرّابع : ١٩٧٤ م.

٢٥١. الفواكه الدّواني على رسالة ابن أبي زيد القيروانيّ، أحمد بن غنيم بن سالم النّفراويّ، (ت : ١١٢٦ هـ)، تحقيق : عبد الوارث علي محمّد، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م.

٢٥٢. الفوائد المفهمة في شرح الجزريّة المقدمّة، محمّد بن علي بن يوسف بن يالوشة التّونسيّ، (ت: ١٣١٤ هـ)، ويليه ثلاث رسائل وكلّها ضبطها وصحّحها ووضّح حواشيها، أحمد عناية، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان : ط : ١، ت : ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥ م.

٢٥٣. في هامش القرآن الكريم القراءات العشر المتواترة، كريم راجح، فكرة : علوي بن محمّد بن أحمد بلفقيه، دار المهاجر : المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ٣، ت : ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٤ م.

٢٥٤. فيض الباري على صحيح البخاري، محمّد أنور الكشميريّ، (ت : ١٣٣٢ هـ)، ومعه حاشية البدر السّاري إلى فيض الباري، محمّد بدر عالم الميرتهي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥ م.

٢٥٥. قاعدة جليلة في التّوسّل والوسيلة، أحمد بن عبد الحليم بن تيميّة، (ت : ٧٢٨ هـ)، الرّئاسة العامّة لإدارة البحوث العلميّة والإفتاء والدّعوة والإرشاد، الرّياض، المملكة العربيّة السّعودية، د ط، ت : ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٢م.

٢٥٦. القاموس المحيط، مجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروز آبادي، (ت : ٨١٧ هـ)، تحقيق : مكتب تحقيق التّراث، مؤسّسة الرّسالة بإشراف محمّد نعيم العرقسوسيّ، مؤسّسة الرّسالة، ط : ٨، ت : ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥ م.

٢٥٧. قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية ابي سعيد ورش و مقوماتها البنائية و مدارسها الأدائية إلى نهاية القرن العاشر الهجري، عبد الهادي حميتو، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ،المملكة المغربية، د ط،ت:١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٢٥٨. القسطاس في علم العروض، أبو القاسم محمّد بن عمر جار الله الزّمشخريّ، (ت : ٥٣٨ هـ)، تحقيق : فخر الدّين قباوة، مكتبة المعارف، بيروت، ط : ٢، ت : ١٤١٠ هـ/ ١٩٨٩ م.

٢٥٩. القصد النّافع لبغية النّاشئ والبارع على الدّرر اللّوامع في مقرإ الإمام النّافع، أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن إبراهيم بن محمّد بن عبد الله الأمويّ الشّرشيّ، (ت : ٧١٨ هـ)، تحقيق : التّلميديّ محمّد ، دار الفنون، جدّة ، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ١، ت : ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٣ م.

٢٦٠. القصيدة الحصريّة في قراءة الإمام نافع، علي بن عبد الغني الحصريّ، (ت : ٤٨٨ هـ) تحقيق : توفيق بن أحمد العبقريّ، مكتبة أولاد الشّيخ، د ب، ط : ١، ت : ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٢ م.

٢٦١. قطف الجنى الدّاني شرح مقدّمة رسالة ابن أبي زيد القيروانيّ، عبد المحسن بن حمد بن عبد المحسن العبّاد البدر، دار الفضيلة، الرّياض، م ع س، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ١، ت : ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٢ م.

٢٦٢. القواعد والإشارات في أصول القراءات، أبو العباس أحمد بن عمر بن محمّد بن أبي الرّضا الحمويّ (ت : ٧٩١ هـ)، تحقيق : عبد الكريم بن محمّد الحسن بكار، دار القلم، دمشق، ط : ١، ت : ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م.

٢٦٣. القول المفيد في أصول التّجويد، إبراهيم بن عمر بن الحسن البقاعيّ، (ت : ٨٨٥ هـ)، تحقيق : خير الله شريف، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥ م.

٢٦٤. القول الوجيز في فواصل الكتاب العزيز، على ناظمة الزّهر الإمام الشّاطبيّ، رضوان بن محمّد بن سليمان، (ت : ١٣١١ هـ)، تحقيق : عبد الرّزّاق بن علي بن إبراهيم موسى، مطابع الرّشيد، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ١، ت : ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢ م.

٢٦٥. الكافي في القراءات السّبع، أبو عبد الله محمّد بن شريح الرّعيني الأندلسيّ، (ت : ٤٧٦ هـ)، تحقيق : أحمد محمود عبد السّميع الشّافعيّ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠ م.

٢٦٦. الكامل في القراءات العشر، يوسف بن عليّ بن محمّد المغربيّ، (ت : ٤٦٥ هـ)، تحقيق : جمال بن السيّد رفاعي الشّايب، مؤسّسة سما للنّشر والتّوزيع، د ب، ط : ١، ت : ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧ م.

٢٦٧. كتاب التّجريد لبغية المريد في القراءات السّبع، أبو القاسم عبد الرّحمن بن أبي بكر بن عتيق المعروف بابن الفحّام، (ت : ٥١٦ هـ)، تحقيق : محمّد عيد محمّد عبد الله، دار مندي الزّناتي، طنطا، د ط، ت : ٢٠٠٦ م.

٢٦٨. كتاب العين، أبو عبد الرّحمن الخليل بن أحمد الفراهيديّ البصريّ، (ت : ١٧٥ هـ)، تحقيق : مهدي المخزوميّ وإبراهيم السّامرّائيّ، د د، د ط، د ت.

٢٦٩. كتاب المصاحف، أبو بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث السّجستانيّ الشّهير بابن أبي داود، (ت : ٣١٦ هـ)، تحقيق : أبو أسامة سليم بن عبد الهلالي، مؤسّسة غراس، د ب، ط : ١، ت : ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٦ م.

٢٧٠. الكتاب، أبو بشير عمر بن عثمان بن قنبر (سيبويه) (ت : ١٨٠)، تحقيق : إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية : بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩ م.

٢٧١. الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمّد الزّمخشريّ، (ت : ٥٣٨ هـ)، رتّبه وضبطه : محمّد عبد السّلام شاهين، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥ م.

٢٧٢. كشف الخفاء ومُزيل الإلباس عمّا اشتهر من الأحاديث على أَلسنة النّاس، إسماعيل بن محمّد عبد الوهّاب العجلونيّ، (ت : ١١٦٢ هـ)، ضبطه وصحّحه : محمّد عبد العزيز الخالديّ، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، د ط، ت : ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م

٢٧٣. كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطينيّ المشهور بحاجي خليفة، (ت : ١٠٦٧ هـ)، مكتبة المثنى، بغداد ، د ط، ت : ١٩٤١ م.

٢٧٤. الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها، أبو محمّد مكّيّ بن أبي طالب القيسيّ، (ت : ٤٣٧ هـ)، تحقيق : محيي الدّين رمضان، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط : ٢، ت : ١٤٠١هـ/ ١٩٨١ م.

٢٧٥. الكفاية الكبرى في القراءات العشر، أبو العزّ محمّد بن الحسين بن بندرا الوسطي القلانسي (ت : ٥٢١ هـ)، تحقيق : عثمان محمود غزال، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤٢٨ هـ/ ٢٠٠٧ م.

٢٧٦. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدّين علي بن حسام الدّين البرهانقوريّ الهنديّ، المعروف بالمفتي الهنديّ، (ت : ٩٧٥ هـ)، تحقيق : بكري حياني، صفوة السّقا، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط : ٥، ت : ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١ م.

٢٧٧. كنز المعاني شرح حرز الأماني، المشهور بشرح شعلة على الشّاطبية، أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن محمّد الموصليّ، المعروف بشُعلة، (ت : ٦٠٦ هـ)، ط : ١، د د، د ب، د ت.

٢٧٨. كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التّهاني، أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجَعبري، (ت : ٧٣٢هـ)، تحقيق : فرغلي سيد عرباوي، مكتبة أولاد الشّيخ، ط :١، ت : ٢٠١١م. وطبعة أخرى بمكتبة المسجد النّبوي غير كاملة، وأصلها رسالة ماجستير.

٢٧٩. الكنز في القراءات العشر، عبد الله بن عبد المؤمن الواسطيّ، (ت : ٧٤٠ هـ)، دراسة وتحقيق : خالد أحمد المشهدانيّ، مكتبة الثّقافة الدّينيّة، بورسعيد، القاهرة، ط : ١، ت : ١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٤ م.

٢٨٠. اللآلئ السّنية في شرح المقدّمة الجزريّة، أبو العباس أحمد بن محمّد القسطلاني،(ت:٩٢٣هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية.

٢٨١. اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة، المعروف بالتّذكرة في الأحاديث المشتهرة، بدر الدّين محمّد بن عبد الله الزّركشيّ، (ت : ٧٩٤ هـ)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت ، ط : ١، ت : ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م.

٢٨٢. اللّباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبريّ، (ت : ٦١٦ هـ)، تحقيق : عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريّة، ط : ١، ت : ١٩٩٥، وأُعيد طبعه، بتاريخ : ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م.

٢٨٣. اللّباب في علوم الكتاب، عمر بن عليّ بن عادل الدّمشقيّ، (ت : ٨٨٠ هـ)، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود، علي محمّد عوض، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨ م.

٢٨٤. لسان العرب، أبو الفضل جمال الدّين محمد بن مكرم بن علي بن منظور الأنصاري، (ت : ٧١١)، اعتنى به : أمين محمّد عبد الوهّاب، محمّد الصّادق العبيديّ، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، لبنان، ط : ٢، ت : ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧ م. وطبعة أخرى وهي : لدار صادر، بيروت

٢٨٥. لسان الميزان، أحمد بن عليّ بن محمّد بن أحمد بن حجر العسقلانيّ، (ت : ٨٥٢)، تحقيق : دائرة المعارف النّظاميّة بالهند، مؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط : ٢، ت : ١٣٩٠ هـ/ ١٩٧١ م.

٢٨٦. لوامع الأنوار البهيّة وسواطع الأسرار الأثريّة لشرح الدّرّة المضيّة في عقد الفرقة المرضيّة، محمدّ بن أحمد السفارينيّ، (ت : ١١٨٨ هـ)، مؤسّسة الخافقين ومكتبتها، دمشق، ط : ٢، ت : ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢م.

٢٨٧. اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع، محمّد بن خليل القاوقجيّ الطّرابلسيّ، (ت : ١٣٠٥ هـ)، تحقيق : فوّاز أحمد زمرلي، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٤ م.

٢٨٨. المبسوط، أبو بكر محمّد بن أحمد بن أبي سهل السّرخسيّ، (ت : ٤٩٠ هـ)، قدّم له : كمال عبد العظيم العنانيّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠١ م.

٢٨٩. المبهج في القراءات السّبع المتمّمة بابن محيصن والأعمش ويعقوب وخلف، عبد الله بن علي بن أحمد بن عبد الله البغداديّ، المعروف سبط الخيّاط، (ت : ٥٤١ هـ)، تحقيق : سيدكسروي حسن، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٦ م.

٢٩٠. مجالس التّذكير من كلام الحكيم الخبير، عبد الحميد بن محمّد بن باديس، (ت : ١٣٥٩ هـ) تحقيق : أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط : ١، ت : ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٥ م.

٢٩١. مجمل اللّغة، أحمد بن فارس بن زكريّاء، (ت : ٣٩٥ هـ)، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط : ٢، ت : ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م.

٢٩٢. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني ،(ت:٣٩٩هـ)، تحقيق:علي النجدي ناصيف،عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي،مطابع الأهرام التجارية، القاهرة،د ط،ت١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٢٩٣. المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمّد عبد الحقّ بن غالب بن عطية الأندلسيّ، (ت : ٥٤٦ هـ)، تحقيق : المجلس العلميّ بفاس، مطابع فضالة، المحمديّة، المغرب، ط : ٢، ت : ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٢ م.

٢٩٤. المحكم في نقط المصحف، عثمان بن سعيد الدّانيّ، (ت : ٤٤٤ هـ)، تحقيق : محمّد حسن محمّد حسن إسماعيل، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٤م.

٢٩٥. المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسيّ المعروف بابن سيده، (ت : ٤٥٨ هـ)، تحقيق : عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠ م.

٢٩٦. المحيط في اللّغة، الصّاحب إسماعيل بن عبّاد، (ت : ٣٨٥ هـ)، تحقيق : محمّد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، ط : ١، ت : ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٤ م.

٢٩٧. مختار الصّحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرّازي، (ت : ٧٦٠ هـ)، عنى بترتيبه، محمود خاطر، دار الفكر، بيروت، لبنان، د ط، ت : ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١ م.

٢٩٨. المختصر البارع في قراءة نافع، أبو القاسم محمّد بن أحمد بن جُزي الكلبيّ الغرناطيّ، المعروف بابن جزي، (ت : ٤٨٨ هـ)، تحقيق : محمد الطّبرانيّ، مكتبة أولاد الشّيخ للتراث، د ب، د ط، ت : ٢٠٠٣م.

٢٩٩. مختصر التّبيين لهجاء التّنزيل، سليمان بن نجاح الأندلسيّ، (ت : ٤٩٦ هـ) ، تحقيق : أحمد بن أحمد بن معمر شرشال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف، المدينة النبويّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، د ط، ت : ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٢ م.

٣٠٠. مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، إبراهيم بن سعيد الدّوسريّ، دار الحضارة للنّشر والتّوزيع، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ١، ت : ١٤٢٩/ ٢٠٠٨ م.

٣٠١. مختصر كتاب قيام اللّيل ويليه مختصر كتاب قيام رمضان ويليه مختصر كتاب الوتر، أبو عبد الله محمّد بن نصر المروزيّ، (ت : ٢٩٤ هـ)، اختصرها تقيّ الدّين أحمد بن عبد القادر بن محمّد المقريزيّ، (ت : ٨٤٥ هـ)، تعليق : محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٤ م.

٣٠٢. مختصر مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، محمّد بن صالح بن محمّد العثيمين، (ت : ١٤٢١ هـ)، مكتبة الرّشد، ط : ١، ت : ١٤٢٧ هـ.

٣٠٣. المخصّص، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسيّ المعروف بابن سيده، (ت : ٤٥٨ هـ)، تحقيق : خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، ط : ١، ت : ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٦ م.

٣٠٤. مذكّرة في أصول الفقه، محمّد الأمين بن محمّد المختار بن عبد القادر الجكنيّ الشّنقيطيّ، (ت : ١٣٩٣ هـ)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنوّرة، ط : ٥، ت : ٢٠٠١ م.

٣٠٥. مرسوم الخطّ، محمّد بن القاسم الأنباريّ، (ت : ٣٢٨ هـ)، تحقيق : حاتم صالح الضّامن، دار ابن الجوزيّ، ط : ١، ت : ١٤٣٠ هـ.

٣٠٦. مرسوم خطّ المصحف، إسماعيل بن ظافر بن عبد الله العقيليّ، (ت : ٦٢٣ هـ)، تحقيق : محمّد بن عمر بن عبد العزيز الجنانيّ، دار طيبة الخضراء، مكّة المكرمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ١، ت : ١٤٣٠ هـ/ ٢٠٠٩ م.

٣٠٧. مرشدة المشتغلين بأحكام النّون السّاكنة والتّنوين، ناصر الدّين محمّد بن سالم المصريّ الأزهريّ الشّافعيّ الطبلاويّ، (ت : ٩٦٦ هـ)، تحقيق : محيي هلال السّرحان، دار الشّؤون الثّقافة العامّة، بغداد، ط : ١، ت : ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٢ م.

٣٠٨. المزهر في علوم اللّغة العربيّة وأنواعها، عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطيّ، (ت : ٩١١ هـ)، تحقيق : فؤاد علي منصور، دارالكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨ م.

٣٠٩. المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدّين بن عقيل، (ت : ٧٦٩ هـ)، تحقيق وتعليق : محمّد كامل بركات، دارالفكر، دمشق، د ط، ت : ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠ م.

٣١٠. مسامرات الظّريف بحسن التّعريف، محمّد بن عثمان السّنوسي، (ت : ١٣١٣ هـ)، تحقيق : محمد الشّاذليّ النّيفر، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٩٩٤ م.

٣١١. المستدرك على الصّحيحين، أبو عبد الله محمّد بن عبد الله الحاكم النّيسابوريّ، دراسة وتحقيق : مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ٢، ت : ١٤٢٢ هـ/٢٠٠٢م.

٣١٢. المستنير في القراءات العشرة، أبو الطّاهر أحمد بن علي بن عبيد الله بن عمر بن سوار البغداديّ، (ت : ٤٩٦ هـ)، تحقيق : عمار أمين الدّدو، دار البحوث للدّراسات الإسلامية وإحياء التّراث، دبي، الإمارات العربيّة المتّحدة، ط : ١، ت : ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥ م.

٣١٣. مسند البزّار (البحر الزّخّار)، أحمد بن عمر بن عبد الخالق بن خلاّد بن عبيد الله العتكيّ المعروف بالبزّار، (ت : ٢٩٢ هـ)، تحقيق : محفوظ الرّحمن زين الله، عادل بن سعد، صبري عبد الخالق، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ١، ت : ٢٠٠٩ م.

٣١٤. مسند الدّارميّ، أبو محمّد عبد الله بن عبد الرّحمن بن الفضل بن برهام الدّارمي، (ت : ٢٥٥ هـ). دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٢ م.

٣١٥. المسند، أحمد بن حنبل، (ت : ٢٤١ هـ)، أشرف على تحقيقه الدّكتور : عبد المحسن التّركيّ مع مجموعة من المحقّقين، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠١ م.

٣١٦. مشكل إعراب القرآن، أبو محمّد مكّيّ بن أبي طالب القيسيّ القيروانيّ، (ت : ٤٣٧ هـ)، تحقيق : حاتم صالح الضّامن، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط : ٢، ت : ١٤٠٥ هـ.

٣١٧. المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير، أحمد بن محمّد بن عليّ المقري الفيّومي، (ت : ٧٧٠هـ)، المطبعة الأميريّة، القاهرة، ط : ٥، ت : ١٩٢٢ م.

٣١٨. المصنّف، أبو بكر عبد الرّزّاق بن همام الصّنعاني، (ت : ٢١١ هـ)، حقّقه : حبيب الرّحمن الأعظميّ، المكتب الإسلاميّ، بيروت، لبنان، ط : ٠١، ت : ١٣٩٠ هـ/ ١٩٧٠ م، وكذلك ط : ٢، ت : ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م، وهو تسع مجلّدات وضِمّنه جامع معمر بن راشد وهو مجلدين (العاشر والحادي عشر).

٣١٩. المصنّف، أبو بكر عبد الله بن محمّد بن إبراهيم المعروف بابن أبي شَيبة، (ت : ٢٣٥ هـ)، تحقيق : حمد بن عبد الله الجمعة محمّد بن إبراهيم اللّحيدان، مكتبة الرّشيد، المملكة العربيّة السّعوديّة، الرّياض، ط : ١ ، ت : ١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٤ م.

٣٢٠. معاني القراءات، محمّد بن أحمد الأزهريّ، (ت : ٣٧٠ هـ)، تحقيق : أحمد زيد المزيديّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩ م.

٣٢١. معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السّري الزّجاج، (ت : ٣١١ هـ)، شرح وتحقيق : عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط : ١، ت : ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م.

٣٢٢. معاني القرآن، يحيى بن زياد الفرّاء، (ت : ٢٠٧ هـ)، تحقيق، محمّد علي النّجّار، دار السّرور، بيروت، لبنان، د ط ، د ت.

٣٢٣. معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، أبو عبد الله شمس الدّين ياقوت بن عبد الله الحموي، (ت : ٦٢٦ هـ)، تحقيق : إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٩٩٣ م.

٣٢٤. معجم الأدباء من العصر الجاهليّ حتّى سنة ٢٠٠٢ م، كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣ م.

٣٢٥. معجم الصّحابة، أبو القاسم عبد الله بن محمّد بن عبد العزيز البغويّ، (ت : ٣١٧ هـ)، دراسة وتحقيق : محمّد الأمين بن محمّد بن أحمد الجكنيّ، مكتبة دار البيان للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ط : ١، ت : ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠ م.

٣٢٦. معجم الصّواب اللّغويّ دليل المثقّف العربيّ، أحمد مختار عمر، (ت : ٢٠٠٣ هـ)، وساعده فريق عمل، عالم الكتب، القاهرة، ط : ١، ت : ٢٠٠٨ م.

٣٢٧. معجم القراءات، عبد اللّطيف الخطيب، دار سعد الدّين للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ط : ١، ت : ١٧٢٢ هـ/ ٢٠٠٢ م.

٣٢٨. المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبرانيّ، (ت : ٣٦٠ هـ)، تحقيق : أبو محمّد الأسيوطيّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان. ط : ١، ت : ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧ م.

٣٢٩. معجم المؤلّفين، عمر رضا كحالة، (ت : ١٤٠٧ هـ) : مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط : ١، ت : ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٣ م.

٣٣٠. المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس، عبد الحليم منتصر، عطيّة الصّوالحيّ، محمد خلف الله أحمد، د د، د ب، ط : ٢، د ت.

٣٣١. معجم مصطلحات علم القراءات القرآنيّة وما يتعلّق به، عبد العليّ المسؤول، دار السّلام، القاهرة، ط : ١، ت : ١٤٢٨ هـ : ٢٠٠٧ م.

٣٣٢. معجم مقاييس اللّغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّاء الرّازي، (ت : ٣٩٥)، وضع حواشيه، إبراهيم شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩ م.

٣٣٣. معرفة السّنن والآثار، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقيّ، (ت : ٢١١ هـ)، وثّق أُصوله وخرّج أحاديثه : عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة للطّباعة والنّشر، دمشق، بيروت، ط : ١، ت : ١٤١١ هـ/ ١٩٩١ م.

٣٣٤. معرفة الصّحابة، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهانيّ، (ت : ٤٣٠ هـ)، تحقيق : عادل بن يوسف العزازيّ، دار الوطن للنّشر، الرّياض، المملكة العربيّة السّعودية، ط : ١، ت : ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨ م.

٣٣٥. معرفة القرّاء الكبار على الطّبقات و الأعمار، أبو عبد الله شمس الدّين محمّد بن أحمد الذّهبي (ت:٧٤٨هـ)،دار الكتب العلمية ،ط:١،ت:١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٣٣٦. المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، شوقي عطا الله الجمل،مكتبة الأنجلو المصريّة، مصر، ت : ١٩٧٧م.

٣٣٧. المغرب في ترتيب المعرب، أبو الفتح ناصر الدّين بن عبد السّيّد الخوارزميّ المطرّزيّ، (ت : ٦١٠ هـ)، تحقيق : محمود فاخوري، عبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، سوريّة، ط : ١، ت : ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩ م.

٣٣٨. مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد المعروف بابن هشام، (ت : ٧٦١ هـ)، تحقيق : مازن المبارك ومحمّد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط : ٦، ت : ١٩٨٥ م.

٣٣٩. مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر محمّد بن عليّ السّكاكيّ، (ت : ٦٢٦ هـ)، تحقيق : نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ٢، ت : ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧ م.

٣٤٠. المفردات السّبع، عثمان بن سعيد بن عثمان الدّانيّ، (ت : ٤٤٤ هـ) تحقيق : علي توفيق النّحّاس، دار الصّحابة للتّراث، طنطا، ط : ١، ت : ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٦ م.

٣٤١. المفصّل في صنعة الإعراب، محمود بن عمر بن أحمد الزّمخشريّ، (ت : ٥٣٨ هـ)، تحقيق : علي بوملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط : ١، ت : ١٩٩٣ م.

٣٤٢. المفيد في شرح عمدة المجيد في النّظم والتّجويد، حسن بن قاسم بن عبد الله المراديّ المراكشيّ، (ت : ٨٧١ هـ)، تحقيق : جمال السّيّد رفاعي، مكتبة أولاد الشّيخ للتّراث، د ب، د ط، د ت.

٣٤٣. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، شمس الدّين محمّد بن عبد الرّحمن السّخاوي، (ت : ٩٠٢ هـ)، صحّحه : عبد الله محمّد الصّدّيق، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧ م.

٣٤٤. المقتضب، أبو العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد، (ت : ٢٨٥ هـ)، تحقيق : محمّد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التّجاريّة، قيلوب، مصر، القاهرة، ط : ٣، ت : ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٤م.

٣٤٥. المقدّمة في أصول القراءات من كتاب مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ، عبد العزيز بن علي بن محمّد السُّماتي الإشبيليّ، المعروف بابن الطّحّان، (ت : ٥٦١ هـ)، تحقيق : توفيق أحمد العبقريّ، مكتبة أولاد الشّيخ للتّراث، د ط، د ت : ٢٠٠٤ م.

٣٤٦. المقنع في رسم مصاحف الأمصار، أبو عمر عثمان بن سعيد الدّانيّ، (ت : ٤٤٤ هـ)، تحقيق : محمّد الصّادق قمحاوي، مكتبة الكلّيّات الأزهريّة، القاهرة، د ط، د ت.

٣٤٧. الممتع في التّصريف، علي بن مؤمن بن محمّد بن علي بن أحمد الحضريّ الإشبيليّ، (ت : ٦٦٩ هـ)، تحقيق : فخر الدّين قباوة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧ م.

٣٤٨. منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، أحمد بن عبد الكريم الأشمونيّ، (ت : القرن ١٢ هـ)، دار المصحف، دمشق، د ط، ت : ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م.

٣٤٩. منازل الأئمّة الأربعة، أبو زكريّاء يحي بن إبراهيم السّلماسيّ، (ت : ٥٥٠ هـ)، تحقيق، د. محمود عبد الرّحمن قدح : عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة. ط : ١، ت : ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠٢ م.

٣٥٠. منجد المقرئين ومرشد الطّالبين، (ويليه ثلاث ملاحق، لأبي شامة، وابن تيميّة، وابن حجر)، محمّد بن محمّد بن الجزريّ، (ت : ٨٣٣ هـ)، اعتنى به : علي بن محمّد العمران، دار عالم الفوائد للنّشر والتّوزيع، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ١، ت : ١٤١٩ هـ.

٣٥١. منح الجليل شرح على مختصر سيدي خليل، محمّد بن أحمد عليش، (ت : ١٢٩٩ هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤ م.

٣٥٢. منح الفريدة الحمصيّة في شرح القصيدة الحصريّة، محمّد بن عبد الرّحمن بن محمّد الإشبيليّ المعروف بابن عظيمة، (ت : ٥٤٣ هـ)، دراسة وتحقيق : توفيق العبقريّ، مطبعة النّجاح الجديدة، الدّار البيضاء، المملكة المغربيّة، ط : ١، ت : ١٤٢٩ هـ/ ٢٠٠٨ م.

٣٥٣. المنح الفكريّة على متن الجزريّة، الملاّ علي بن سلطان القاري، (ت : ١٠١٦ هـ)، تحقيق : عبد القويّ عبد الحميد، مكتبة الدّار، المدينة النبويّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ١، ت : ١٤١٩ هـ.

٣٥٤. منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داوود، أحمد عبد الرّحمن البنّا، السّاعاتي، (ت : ١٣٧١ هـ)، المكتبة الإسلاميّة، بيروت، ط : ١، ت : ١٣٧٢ هـ. ط : ٢، ت : ١٤٠٠ هـ.

٣٥٥. منظومة المقدّمة فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه، محمّد بن محمّد بن محمّد بن عليّ بن يوسف بن الجزريّ، (ت : ٨٣٣ هـ)، تحقيق : أيمن رشدي، سويد، دار نور المكتبات، جدّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ٥، ت : ١٤٣٠ هـ/ ٢٠٠٩ م.

٣٥٦. مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، شمس الدّين أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن عبد الرّحمن الطّرابلسيّ المعروف بالحطّاب، (ت : ٩٥٤ هـ)، تحقيق : زكريا عميرات، دار عالم الكتب، د ط، ت : ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٣ م. وطبعة أخرى بدار الفكر، ط : ٣، ت : ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

٣٥٧. موسوعة أعلام المغرب، تنسيق وتحقيق محمّد حجّي، دار الغرب الإسلاميّ، تونس، دار صادر، بيروت، لبنان.د ط، د ت.

٣٥٨. الموسوعة الميسّرة في تراجم أئمّة التّفسير والإقراء والنّحو واللّغة، وليد بن أحمد الحسين الزّبيريّ وجماعة، مجلّة الحكمة، المدينة المنورة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ١، ت : ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣ م.

٣٥٩. الموضّح في التّجويد، أبو القاسم عبد الوهّاب بن محمّد الأنصاريّ القرطبيّ، (ت : ٤٦١ هـ)، ضبطه ووضع حواشيه، أحمد فريد المزيديّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٦ م.

٣٦٠. الموضّح في وجوه القراءات وعللها، نصر بن عليّ بن محمّد الشّرازيّ الفارسيّ المعروف بابن أبي مريم، (ت : بعد ٥٦٥ هـ)، تحقيق : عمر حمدان الكبيسي، د د، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ١، ت : ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٣ م.

٣٦١. موعظة المؤمنين من إحياء علوم الدّين، محمّد جمال الدّين القاسميّ، (ت : ١٣٢٣ هـ)، دار الفكر، د ط، د ت.

٣٦٢. النّبوّات، أبو العباس تقيّ الدّين أحمد بن عبد الحليم بن تيميّة، (ت : ٧٢٨ هـ)، دراسة وتحقيق : محمّد عبد الرّحمن عوض، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط : ٢، ت : ١٤١١ هـ/ ١٩٩١ م.

٣٦٣. النّحو الوافي، عبّاس حسن، (ت : ١٣٩٨ هـ)، دار المعارف، القاهرة، جمهوريّة مصر العربيّة، ط : ٢، ت : ١٩٦٣ م.

٣٦٤. نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تأليف الحافظ ابن حجر العسقلانيّ، (ت : ٨٥٢ هـ)، يليها : ثمرات النّظر في علم الأثر، وقصب السّكر في نظم نخبة الفكر، وإسبال المطر على قصب السّكر، تأليف : محمّد بن إسماعيل الأمير الصّنعانيّ، (ت : ١١٨٢ هـ)، تحقيق عبد الحميد بن صالح بن قاسم آل أعوج سبر، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٦م.

٣٦٥. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، كمال الدّين عبد الرّحمن بن محمّد الأنباريّ، (ت : ٥٧٧ هـ)، تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ، القاهرة، د ط ، ت : ١٩٩٨ م.

٣٦٦. النّشر في القراءات العشر، أبو الخير محمّد بن محمّد بن محمّد بن الجزريّ، (ت : ٨٣٣ هـ)، أشرف على تصحيحه : محمد علي الضّبّاع، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، د ط، د ت.

٣٦٧. نظم الدّرر في تناسب الآيات والسّور، برهان الدّين إبراهيم بن عمر البقاعيّ، (ت : ٨٨٥ هـ)، دار الكتاب الإسلاميّ القاهرة، ط : ٢، ت : ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٢ م.

٣٦٨. النّكت والعيون، أبو الحسن على بن محمّد بن حبيب الماورديّ البصريّ، (ت : ٤٥٠ هـ)، راجعه وعلّق عليه : السّيّد بن عبد المقصود بن عبد الرّحيم، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، د ط، د ت.

٣٦٩. نهاية القول المفيد في علم التّجويد، محمّد مكيّ نصر الجريسيّ، (ت : ١٣٢٢ هـ تقريبا)، ضبطه : أحمد علي حسن على نسخة الشّيخ محمّد علي الضّبّاع، مكتبة الآداب، القاهرة، ط : ١، ت : ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م.

٣٧٠. نهاية المطلب في دراية المذهب، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجوينيّ المعروف بإمام الحرمين، (ت : ٤٧٨ هـ)، تحقيق : عبد العظيم محمود الدّيب، دار المنهاج، جدّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ١، ت : ١٤٢٨ هـ/ ٢٠٠٧ م.

٣٧١. النّهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدّين المبارك بن محمّد الشّيبانيّ الجزريّ، (ت : ٦٠٦ هـ)، اعتنى به محمّد أبو فضل عاشور، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م.

٣٧٢. النّور السّافر عن أخبار القرن العاشر، عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العيدروس، (ت : ١٠٣٨ هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤٠٥ هـ.

٣٧٣. هجاء مصاحف الأمصار، أحمد بن عمّار المهدويّ، (ت : ٤٤٠ هـ)، تحقيق : حاتم صالح الضّامن، دار ابن الجوزيّ، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ١، ت : ١٤٣٠ هـ.

٣٧٤. هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ، عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي ، (ت:١٤٠٩هـ)،مكتبة طيبة ،المدينة المنورة ،ط:٢،د ت.

٣٧٥. الوابل الصّيّب من الكلم الطّيب، محمّد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن القيّم، (ت : ٧٥١ هـ)، تحقيق سيد إبراهيم، دار الحديث القاهرة، ط : ٣، ت : ١٩٩٩ م.

٣٧٦. الوافي بالوفيات، صلاح الدّين خليل بن أيبك الصّفديّ، (ت : ٧٦٤ هـ) تحقيق : أحمد الأرنؤوط، تركي مصطفى، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠ م.

٣٧٧. الوافي في العروض والقوافي، الخطيب التّبريزيّ، (ت : ٥٠٢ هـ)، تحقيق : فخر الدّين قباوة، دار الفكر، دمشق، سورية، ط : ٤، ت : ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٦ م.

٣٧٨. الوافي في شرح الشّاطبيّة، عبد الفتّاح بن عبد الغنيّ القاضي، (ت : ١٤٠٣ هـ)، مكتبة السّواري، مكتبة الدّار، المدينة المنوّرة، ط : ٤، ت : ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢ م.

٣٧٩. الوجير في شرح قراءات القرأة الثّمانية أئمة الأمصار الخمسة، عليّ بن الحسن بن عليّ الأهوازيّ، (ت : ٤٤٦ هـ)، تحقيق : دريد حسن أحمد، قدّم له وراجعه : بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ٢٠٠٢ م.

٣٨٠. الوجيز في حكم تجويد الكتاب العزيز، محمّد بن سيدي محمّد محمّد الأمين، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط : ١، ت : ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠٢ م.

٣٨١. الوسيلة إلى كشف العقيلة، علم الدّين علي بن محمد السّخاويّ، (ت : ٦٤٣ هـ)، تحقيق : مولاي محمّد الإدريسيّ الطّاهريّ مكتبة الرّشد، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط: ٠١، ت : ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٣ م.

٣٨٢. وطبعة أخرى بتحقيق : زكريا عميرات، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط : ١، ت : ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م.

٣٨٣. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، أبو العبّاس شمس الدّين أحمد بن محمّد بن أبي بكر بن خلّكان، (ت : ٦٨١ هـ)، تحقيق : إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، د ط، دت.

المخطوطات

٣٨٤. إنشاد الشّريد إلى ضوال القصيد، أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن علي بن غازي العثماني المكانسي ،(ت:٩١٩هـ)، مخطوط بمكتبة المسجد النّبوي للكتب القديمة و النخطوطات.

٣٨٥. إيضاح الأسرار و البدائ و تهذيب الغرر و المنافع من الدّرر اللّوامع في أصل مقرإ الإمام نافع،أبو عبد الله بن محمّد بن محمّد بن الجراد السّلوي، (ت:٧٧٨هـ)، مخطوط بمكتبة المسجد النّبوي للكتب القديمة و النخطوطات.

٣٨٦. الدّرر الصّقلية فيشرح المنظومة العقلية، أبو بكر عبدالغني اللّبيب التّونسي ،بمكتبتيّ نسخة مصوّرة منه.

٣٨٧. الرّوض الجامع في شرح الدّرر اللّوامع في أصل مقرأ الإمام نافع ، أبو سرحان مسعودبن محمد جموع السّجلماسي، (ت:١٣٥١هـ)، مخطوط بالخزانة الحسنية بالرباط رقم:١١٩،و بمكتبتي نسخة مصورة منها.

٣٨٨. كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التّهاني ، برهان الدّين إبراهيم بن عمر الجعبريّ (ت:٧٣٢هـ)، مخطوط بمكتبة المسجد النّبوي للكتب القديمة و النخطوطات.

٣٨٩. لطائف الإشارات لفنون القراءات، أبو العباس احمد بن محمد القسطلاني، (ت:٩٢٣هـ)، مخطوط بمكتبة المسجد النّبوي للكتب القديمة و النخطوطات.

فهرس المحتويات

الملحـــــق

بهجة القلوب
في نظم رواية ورش من طريق الأزرق أبي يعقوب

إعداد
محمد بن سعد طالبي

﴿مقدّمة﴾

الحمد لله الذي منّ علينا بنعمة القرآن، وهدانا لسنّة سيّد ولد عدنان، وأشهد أن لا إله إلاّ الله حده لا شريك له الواحد المنّان، وأشهد أنّ محمّدا عبده ورسوله، صلّى الله عليه وعلى آله وصحابته أهل البرّ والإيمان، ومن تبعهم إلى يوم الدين بإحسان، أمّا بعد :

فهذه منظومة كتبتها أثناء تحقيقي لكتاب النّجوم الطّوالع، وهي خاصّة برواية ورش عن نافع من طريق أبي يعقوب الأزرق، اقتبست أبياتها من نظم الدّرر اللّوامع للعلاّمة ابن بري، وزدتُّ عليها مسائل لم يتطرّق لها النّاظم، استفدتّها من شرح المارغني عليه، فتمّ لي ما أردتُّ بفضل من الله وحده، وأرجو من كلّ قارئ لها أن ينظر إليها بعين الشّفقة والنّصح؛ ليستفيد ويفيدني بما رآه يحتاج إلى إصلاح أو إضافة أو تقييد؛ لأنّ العمل البشريّ يعتريه ما يعتريه من السّهو والخطإ والنّسيان، وأسأل الله جلّ في علاه أن يعفو عمّا طغى به قلمي، أو زلّت به قدمي، وهذا جهد المقلّ فما كان فيه من سداد وصواب فمن الله الملك الوهّاب المنّان، وما كان فيه من خطإ أو حيف عن الصّواب فمن نفسي الأمّارة بالسّوء والشّيطان، وأستغفر الله وأتوب إليه من جميع الآثام والعصيان.

مقدمة(24)

باسم العليم مُنزِل القرآن ... بأحرف سبعٍ على العدنان
أقول في ابْتداء ذي النّظام ... الحمد لله على الإسلام
ثمّ الصّلاة بعدُ معْ سلام ... على النّبيِّ سيِّد الأنام
ثمّ على أصحابه والآل ... وكلِّ مُخلصٍ في الاِمتِثال
وأَستعين الله في منظومهْ ... أُصول ورشنا بها مفهومهْ
سمّيْتُها بـ (بهجَة القُلوب) ... لما حَوت من دُرِّها المطلوب
قد اقتبست عِقْدَها من الدّررْ ... لشيخنا المشهور علمًا بابن برْ
كُنيته أبو الحسنْ عليُّ ... المقرئ المحقِّقُ النّحويُّ
كما أضفتُ بعض ما استفدتُّ ... من شرحها فتمَّ ما أردتُّ
أعني به النّجومَ للمَرِغْني ... طوالعٌ على الدّررْ سيُغني
لكنّني لما قصدتّ أقتصر ... على الذي في دارنا قدِ اشْتهر
ذاك الذي رَوى أبو سعيد ... عثمانُ ورشٍ عالمُ التّجويد
رئيسُ أهل مصر في الدّرايهْ ... والضّبط والإتقان في الرّوايهْ
وبالأخصّ ما رَواه الأزرقُ ... عنه به ذاك الطّريقُ الأغْدَقُ
فلْتهنأوا بالنّظم يا إخوانِي ... ولْتعتنوا بالحفظ للقرآن
فخيركم ذاك الذي تعلّمهْ ... فأتقنهْ وبالإخلاص علّمهْ
ففي الحديث جاء أنّ المهرهْ ... في علمه مع الكرام البررهْ
بل إنّهم سُمُّوا بأهل الله ... إذْ أخلصوا وأبغضوا الملاهي
مع اتِّباعٍ للنّبي العدنان ... فأُكرموا شفاعةَ القرآن
بنصِّه صلّى عليهِ اللهُ ... قَمنْ بذا كنزٌ فلا تنساهُ
فلنجتهد في حفظه وفي العمل ... حتى نَنال غُنمه كما مَثَل
في محكم القرآن والحديث ... إدراكه بسعينا الحثيث
مع التزام الصّدق والإخلاص ... والتّرك للذّنوب والمعاصي
وذا أوانُ البدء في المقصود ... فأطلب العون من المعبود

أحكام الاستعاذة (10)

الحكم في تعوّذ القرآن ... ولفظه في السّر والإعلان

قد رُويت في لفظه أخبارُ ... أشهرها في النّحل والمختارُ

أعوذ بالله من الشّيطان ... وبعده الرّجيم في الفرقان

وقارئ القرآن جهرًا يجهرُ ... بها وجوبًا والمسرّ يسترُ

كمفردٍ والقاري في الصّلاة ... هذا الذي يرجَح للثّقات

والمبتدي يجهر عند الدّوْر ... ويستر الباقون لابن الجزْري

وإن تلاها لفظ باسم الله ... معْ أوّل السّورة خذ شفاهي

وصْلُ الجميع وكذاك القطع ... والوقف عنها ثمّ يأتي الجمع

ووصلها أيضًا ببسم الله ... والابتدا بنحو حمد الله

وهذه الأوجه باستثناءِ ... براءة التّوبة يا قارئي

أحكام البسملة (13)

القول في استعمال لفظ البسملهْ ... وتركها عند الشّيوخ النّقلهْ

عثمانُ بين السّورتين بسملا ... والأزرق الوجهين عنه نَقلا

بأوجهٍ ثلاثةٍ واثنان ... أسوقها في النّظم بالبيان

وصْل الجميع وكذاك القطْعُ ... مع قطع أُولى ثمّ يأتي الجمعُ

ولا تقف مبسملا للأولى ... لما روى أهلُ القرون الأولى

من أنّها لأوّل القرآن ... فكن ذكيًّا فاهم المعاني

وإن تشأْ بدأت في الأجزاء ... مبسملاً روى أهل الأداء

ولا خلاف عند ذي قراءهْ ... في تركها في حالتي براءهْ

إذْ كلهم يقرؤها بالوقف ... والسّكت والوصل كذا بالخُلْفِ

في أيّها يُقَدَّمُ فالثّاني ... وما اعتمدتُّه اختيار الدّاني

وأُثبتت في أوّل الفواتحْ ... كالحمد لله لأمرٍ واضحْ

واسكت يسيرًا تحْظَ بالصّواب ... أو صِلْ له مُبَيِّنَ الإعراب

والسّكت أَوْلى في اختيار الدّاني ... في الزُّهْر أو في جملة القرآن

والسّكت ثمّ الوصل ثمّ البسملهْ ... وذا اختيارٌ في الجميع فاحْفَظَهْ

أحكام النّون السّاكنة والتّنوين(10)

ذكـرُ ادِّغـام النّـــون والتّنويـــن	والقلـــب والإخفـــاءِ والتّبييــــن
تبْيِينُهـا يكـــون قبـــل الخـــاء	والغـــين والحـاء وعـين الهــــاء
والهـــمز مـــن (يَنْئَوْن)بالأنعـام	وفعلهـــا (نـــأى) عـــن التّمــــام
و(يرملـون) قـلْ هجـــا الإدغـــام	بغنـــة (ينمـــو) لـــدى الأعــــلام
ولا إدغـــام عنـــده في النُّـــون	في نحـــو قنْـــوانٍ ومعـــنى الـــدُّون
ونحـــوِ صِنْــــوانٍ وفي البنْيـــان	تصـــريفَهُ المتـــلوّ في القــــرآن
بنْيـــانهم بنْيـــانا للقيـــــاس	مـــن أوّل القـــرآن حـــتّى النّـــاس
خيفـــة أن يشـــبه في ادِّغـــامِـــهْ	مـــا أصـــله التّضـــعيف لالتزامِـــهْ
والقلـــب ميمـــا عنـــده للبـــــاء	مـــن غـــير كـــزٍّ زد مـــع الإخفـــاء
وأحـــرف الإخفـــاء يـــا إخـــواني	مـــا لم يـــرد في ســـابق البيــــان

أحكام الميم السّاكنة (04)

المـــيم للجمـــع وغـــير الجمـــع	إن ســـكنت فـــالحكم قيـــدُ السّـــمع
السّـــتر والإدغـــام والتّبيـــــين	مـــن غـــير قلـــب يفهـــم الفطـــين
السّـــتر جـــاء عنـــد حـــرف البـــاء	والمـــــيمُ بالإدغــــــام للقــــــرّاء
ومـــا ســـواهما علـــى التّبيــــين	والـــواو والفـــاء علـــى التّعيـــــين

أحكام اللامـــات (12)

الأصـــل في الـــلاّم لـــدى عثمــــان	رقيقـــــةٌ والغِلْـــــظُ في أحيــــان
غلَّـــظ ورش فتحـــةَ الـــلاّم يلــــي	طـــاءً وظـــاءً ولصـــادٍ مُهمـــلِ
وشـــرطهنّ الفـــتح والسّكــــون	في كِلْمَـــةٍ والفـــصلُ لا يكـــون
لكن أتى الخُلْفُ لدى فصـــــالا	يصّـــــالحا طـــــال وزد فطـــــالا
إلاّ التي في الأعـــلى أي ف(صلَّى)	قيامةً إقرأ عبـــــداً أي (صلىَّ)

وحكمها التّرقيق والتّقليل   ورأس الآية هو التّعليل

وقوله (مصلًّى) في العوان   في الوقف قطعًا عنده الوجهان

ولا خلاف يروى عند الوصل   والغِلظ للّام أتى بالنّقل

أمّا الذي يَسْكُنُ عند الوقف   فغلِّظَنْ واترك سبيل الخلف

(يوصَلَ) (فصْلَ) (فصّلَ) (فصَلْ)   وجاهلٌ(ظلّ)وسحرٌ قد (بطل)

وفخِّمت في الله واللَّهُمَّه   للكلّ بعد فتحة أو ضمَّه

وبعد كسر لازم أو عارضْ   رقّقت اللام بلا معارضْ

أحكام الراءات(30)

الأصل في الرّاء بعكس اللاّم   فكن ذكيّا وافهمنْ مُرام

رقّق ورش كلّ راء كُسرت   على الإطلاق إلاّ ما تطرّفت

فإنّه استثناها حال الوقف   ولا سبيل عنده للخلْف

ورقِّقَت إن سبقت بياءِ   في حالة الإسكان يا قرّاءِ

نحوُ خبيراً وبصيراً والبصيرْ   ومستطيرا وبشيرًا والبشيرْ

والسّير والطّير وفي حيرانَ   خُلف له حَمْلاً على عمرانَ

ورققت في نحو شِرْب منهمر   أي بعد كسر لازم كمستقر

مستثنيا ضرارا للتَّكرار   ومثلها فِرارا والفرار

وإن تلاها حرف اِلإستعلاء   تفخَّم الرّاء بلا امتراء

كفرقة صراط بالمرصاد   القاف والطّاء نظير الصّاد

و(فرق)بالوجهين للقرّاء   فريدةً أتت في الشُّعراء

والكسر إن كان من غير الأصل   كحرف جرّ أو كهمز الوصل

أو كان أصلاً كـ(إرمْ) يفخَّم   لعجمة فيها اللّبيب يفهم

ورقّقت إن سبقت بساكنْ   وقبله الكسر هناك راكنْ

إسرافنا إدبارٌ والإكراهُ   وساكن المستعلي لا يراهُ

في الصّاد ثمّ القاف ثمّ الطّاء   إذْ فخِّمت إلاّ سكونَ الخاء

كفطرتٍ وإصرَهم ووِقْرا   إخراجهم ويأتي حكم مصرا

ومثلها في الحكم عين القطر   وجهان مختاران لابن الجزْري
في مصر وقفا قُدِّم التّفخيم   والعكس في القِطر هو السّليم
وإن تلاها حرف الاستعلاء   كالضّاد والقاف على السّواء
إعراضهم إعراضًا والإشراقِ   فالحكم بالتّفخيم يا رفاقِي
وقد أتى التّرقيق للإشراق   لكن قدّمت وجه الاتّفاق
أمّا الذي أتى في حكم ذكرًا   وأختِها سترًا وزرًا وإمرًا
حجرًا وصهرًا جاء بالوجهين   وقدّم التّفخيم دون مين
واستثن أيضا من تَكرار الرّاء   مدرارا إسرارا مع استثناء
عمران إبراهيم إسرائيل   بعلة الإعجام أيضا قيل
ورقّق الرّاء له في الدّار   وصلاً ووقفا وكذا القنطار
ومثلها في المرسلات (بشرَرْ)   ولا تفخيم للرّاءين ينتظرْ
واقرأ له من الرّاءات يسري   وزده فاسر مثلها أنِ اسر
معْ ستةٍ قد أشرقت في القمرِ   وجهين وقفًا عدُّها في نُذُرِ

أحكام المدود(47)

القول في المدّ لدى عثمان　　أصل وفرع جوفا يجريان
أوّلها المدّ الطبيعي الذّاتي　　كمثل أفواجا وما سياتي
كإنّه أعني ضمير الواحدِ　　أو هذه فالحكم أيضا واحدِ
فالهاء إن توسّطت حركتين　　فورشنا يصلها بالصّلتين
إلاّ التي من قبل همز القطع　　فحكمها سيأتي عند الفرعي
أو التي في يرضه استثناها　　لعلّة بل هكذا رواها
ولم يكن يراه في هاء يره　　مع ضمّها وجزمه إذْ غيره
لفقد عينه ولامه فقد　　ناب له الوصل مناب ما فقد
ويلحق التّمكين بالطّبيعي　　كقوله حيّيتم للجميع
وكل ما زاد على الطّبيعي　　فسَمِّهِ فرعا وكن مطيعي
وعلّة المدّ له السّكون　　وهمزة القطع لها شؤون
إن سبقت في كِلْمَةٍ بالمدِّ　　فسَمِّهِ متّصلاً بالجِدِّ
أو كِلْمتين سَمِّهِ بالمنفصِلْ　　بآخرٍ وأوّلٍ فلا تَهِلْ
نحو السّماء إنّا أنزلناه　　وزنُ الألفْ ضعفين لا تنساه
وإن أتى همزان قطعيان　　كآمنوا وأوتوا أصليان
وألحقن يقينا حال الوصل　　من . امن التّغيير قل بالنّقل
وفي السّماء ءايهْ بالتّبديل　　وجاء ءال لوط بالتّسهيل
وسمّها كُلاّ بمدّ البدلِ　　توسّطا طولا وقصرا تنجلي
يستهزؤون ضف لها مئاب　　متكئين ألحقن بالباب
مستثنيا ثلاثا كالأصول　　وكِلْمة صحت على المنقول
أوّلها همز أتى بالثِّقَلِ　　بعد صحيح ساكن متَّصِلِ
يقرأه بالقصر كالظّمئان　　ونحو مسؤولا فقس قرآن
وثانيا في ألف التّنوين　　ما أبدلت وقوفا بالتّعيين
وآخر الأصول في التّصنيف　　مَنِ ابْتَدَأْ باللاّم للتّعريف

كقوله عزّ وجل لاخره / يواخذ ذي كلمة موافره
وبعد ذا بعكس الاتِّفاق / خلفٌ ضعيف يجري يا رفاقي
في موضعي ءالآن إسرائيلَ / وعادا الأولى ولا مثيلَ
والأصل مد بعد همز الوصل / كإيت لا نعدامه في الوصل
وإن فتحت الهمز بعد الياء / ومثلها الواو على السّواء
في كلمة كشيء أو كسوءه / وقوله سبحانه كهيئهْ
فمدّها توسّطا أو طولا / وسمّها لينا على ما قيلا
ولفظ سوءات أتى بالقصر / ومع توسّط في الواو يجري
وقيد الحكم لها بالبدل / بأوجه أربعة ستنجلي
فثلثن همزا لقصر الواو / ووسطن معا على التساوي
وقصر موئلا مع الموءوده / لكونها في حالة مفقوده
وكل ما ذكرت من أبيات / فعلة المد همز موات
أما السكون فهو في قسمين / ملازم وعارض صنفين
فلازم في كِلْمَةٍ وحرفِ / مخفف مثقل بالوصفِ
كمثل محياي مُسَكَّنًا وما / جاء كحادَ والدَّوابَ مدغما
والسين واللام من قبل الميم / مثقَّلٌ حرفيٌّ في الصميم
وفيهما من قبل غير الميم / والصاد والنون وحرف الميم
والعين والكاف وحرف القاف / مخفَّفٌ حرفيٌّ ليس خاف
ومدها طولا بلا خلاف / ومد عين راجح الخلاف
وعارض بعلة الوقوف / ويلحق اللين بذا الموصوف
كالوقف عند سوف فيه فيهما / المد والقصر وما يليهما
وإن عرضْ للمدِّ علتان / فقدِّم الأقوى لدى عثمان
ترتيبها مد لزوم متصل / فعارض فذو انفصال فبدل

حكم لفظ أنا في القرآن (04)

لفـــظ أنـــا يقـــرأ في القـــرآن ... بالحـــذف والمـــدّ لـــذي البيـــان
يُمَـــدُّ طـــولا إن أتـــى مـــن قبـــلِ ... همـزة قطـع لا مـن همـز الوصـل
وشـــرطه الفـــتح لـــه و الضّـــم ... مـــن دون كســر ذا هـــو المهـــم
وحذفـــه بـــاق لـــدى البـــواقي ... مـــن أحـــرف الهجـــاء باتفـــاق

أحكام الهمز (56)

يَشُـــقُّ أو يَصْـــعُبُ في الكـــلام ... همـــزٌ محقَّـــقٌ علـــى الـــدَّوام
لأجـــل ذا كـــان كـــلام الأوَّل ... مُراعيًـــا تغيـــيره بالبـــدل
أو يُنْطَـــقُ عنـــدهم مُســـهَّلا ... أو مســـقَطا وبعضـــهم مـــنقِّلا
وهـــذه الأنـــواع باســـتثناء ... إســـقاطِه صـــحت لـــدى الأداء
لورشـــنا دليلنـــا ســـيأتي ... مضـــمنا في جملـــة الأبيـــات
وأضـــرب الهمـــز علـــى قســـمين ... مـــزدوج ومفـــرد نـــوعين
مـــزدوج لكلمـــة واثنـــين ... وكلمـــة تقســـيمها قســـمين
وهـــو دخـــول همـــز الاســـتفهام ... عـــن نـــوعي الهمـــز علـــى التمـــام
فهمـــزة للقطـــع إن تلتـــه ... فحققـــنْ والقطـــعَ ســـهِّلنه
لكـــنَّ في المفتـــوحتين أبـــدلت ... عـــن أهـــل مصـــر ألفـــا ومكِّنـــت
وأبـــدلت بـــالطول للســـكون ... وقصـــرت للكســـر في المكنـــون
ءامَنـــتمُ ومثلهـــا في الزخـــرف ... فســـهلنْ كمـــا أتـــى في المصـــحف
وظـــاهرٌ تحقيـــق الاســـتفهام ... علـــى ثـــلاث المـــد للإمـــام
أئمـــة رواهـــا بالتســـهيل ... ومبـــدلا يـــاء لـــدى القليـــل
وإن تـــلاه همـــز وصـــل الـــلام ... حكمـــان معروفـــان في القـــرآن
فســـهلن أو أبـــدلن بـــالطول ... وزد آلان قصـــرًا للمنقـــول
ومـــا ذكـــرت خـــص بالأسمـــاء ... وللأفعـــال حـــذف في الأداء
لهمـز وصـل في اليقطـين (أصـطفى) ... قـل (أتخـذتُّم) في العـوان (أفـترى)

في سبإ ومريم قل(أطلع) — و(أتخذنهم) في صاد جاء مع
(أستكبر) الملعون والمرجوم — منافق (أستغفر) المعصوم
والاستفهام إن تُكَرِّرْ في سور — وعدها في موضع وزد عشر
في الرعد والإسراء موضعين — كالذبح والفلاح دون مين
وسجدة واقعة وتحت عم — وحكمها لنا يقينًا قد علم
أولها استفهام فالإخبار — وما بقى بالعكس يا أخيار
أي سورة النمل وفوق الروم — لكتبه بالياء في المرسوم
أما الذي أتى في كلمتين — متفق مختلف ضربين
عثمان في المفتوحتين سهلا — أخراهما وقيل لا بل أبدلا
أبدلها لساكن بالطول — وقصّرن للفتح والمنقول
إلا الذي أتى في جاء ءال — فسهّلن أو غيرن إبدالا
مع التسهيل ثلثن للبدل — طول وقصر في الإبدال ينجلي
وسهّل الأخرى لذات الكسر — أو أبدلن ياء له بالقصر
بضابط التحريك لزوم — أو عارض تحريكه محتوم
وضابط التطويل في الإسكان — نحو النّسآء إلا في القرآن
وأبدلن ياء خفيف الكسر من — على البغاء إن وهؤلاء إن
وقيل بل إبدالها إشباعا — بالياء ها صحت لنا سماعا
وفي المضمومتين ورش أبدلا — قصرا بواو وقيل لا بل سهلا
وقسمنا الثاني في الاختلاف — في كلمتين ظاهر الأوصاف
وإن كانت الأولى له بالفتح — فسهّل الأخرى وخذ بالنصح
أخراهما إن فتحت فأبدلن — ياء وواوا جنسها لا يخفين
مع الإبدال زد ثلاثا للبدل — كهؤلاء ءالهة على المثل
وإن رأيت الضم قبل الكسر — فأبدلن أو سهّلن للمصري
وعكسها لم يأت في القرآن — وإن أتى بالفهم للمعاني

ومفرد صح له قسمان — إبداله أو نقله حكمان
وكل فاء وزن فعل أبدلت — كيالمون شرطها إن سكنت
وإن أتت مفتوحة أبدلها — واوا إذا ما الضم جاء قبلها
وحقق السكون في الإيواء — تصريفه أعني لدى الأداء
والعين واللام لوزن الفعل — تحقيقها جاء صحيح النقل
إلا التي في الذّئب أو في البئر — أو النّسيّ بيس حكم يجري
وأقرأ له لئلاّ بالإبدال — بلا قياس مع الإيصال
وأقرأ له وصلا للفظ اللاّء — ومثلها وقفا بحذف الياء
وألف بمدها الطويل — وقصرها والهمز بالتسهيل
فإن وقفت زد مع التسهيل — للهمز روما صح بالدليل
وإن تشأ وقفت بالإبدال — للهمز ياء لا مع الإيصال
والنقل عنه جاء للإسكان — وبعده الهمز أخا العرفان
وشرطه الصّحة للسكون — والإنفصال ضابط المضمون
إلاّ انفصالا سمّه بالمعنوي — والقصد (أل) ولا جدال إذ روى
والابتداء عنده بالأصل — أولى من اللام لأجل النّقل
وعاد الأولى وفي ردا أتى — له النّقل معا وفي اللّين روى
والنقل صحّ أيضا باليقين — في التّاء للتأنيث والتنوين
والنقل جاء عنه في كتابيه — بخلف يجري مع إدغام ماليه
والهمز بعد نقلهم حركته — يحذف تخفيفا فحقّق علّته

أحكام الفتح والإمالة (31)

القـــول في المفتـــوح والممــــال وشـــرح مـــا فيـــه مـــن الأقـــوال

الفـــتح أصـــل في الكـــلام للعـــرب وضـــده الممــــال فـــرع ذو ســـبب

لورشـــنا خمـــس مـــن الأســـباب لخصّـــتها في نظـــم للأصـــحاب

وهـــي انقـــلاب ألـــف عـــن يـــاء وتـــأتي في الأفعــــال والأسمــــاء

وإن تــــرد معرفــــة للأصــــل فأســـندن أو خــــاطبن للفعــــل

كقولـــه ســـقى فقـــل ســـقيت سـقيت قـس فـإني عانيـت كقولـه

وفي الأسمــــاء ثـــنّ للبيـــان الفـــــتى قـــــل فتيـــــان

وثــــاني الأســــباب وزن فعلــــى مثلـــث الفـــاء كنحـــو ذكـــرى

ومثلهــــا فُعـــالى أو فعــــالى كقولـــه سُـــكارى والنَّصـــارى

وثالـــث كســـر أتـــى في الـــراء إثــر الألــف في آخــر الأسمــاء

والخلـــف عنـــه جـــا بجبـــارين والجـــار ذي القـــربى كمـــا روّينـــا

ويمنـــــع التقليــــل في تمــــار الجـــزم والســـكون في مضـــار

ورابــــع مرســـوم في الإمـــام بــــألف تتمــــة الكــــلام

مجهـــول أصـــل أو عـــن واو منقلـــب فـافهم كلامي ليـزل عنـك العجب

واســـتثن مـــن ذا كلّـــه الـــذي بـــدا حـــتى زكـــى مـــنكم إلى علـــى لـــدى

وخـــامس الأســـباب مـــا يمـــال مـــن أجلـــه رأى فقـــط تمـــال

رأى قميصـــــه أو قـــــل رءاهـــــا ولا تمــــل لســــاكن تلاهــــا

والخلـــف عنـــه في أراكهـــم ومـــا أتـــى بـــراء والمثـــال في رمـــى

وكـــــلّ مـــــا لـــــه بـــــه أتينـــــا مـــــن الإمالـــــة فبَـــــيْنَ بـــــينَ

وكلهـــــا لهـــــا اتصـــــال بالبـــــدل قصـــر بفـــتح أو توســـط ممـــل

وبـــالوجهين يـــروى عنـــه الطـــول فلـــتحفظن هـــذا الـــذي أقـــول

ويمنـــــع الإمالـــــة الســـــكون في الوصـل والوقـف بهـا يكـون

والخلـف في وصـلك ذكـرى الـدار ورقّقـــت فقـــط علـــى المختـــار

ويمنـــع الفـــتح لـــدى الأسمـــاء أو الأفعــــال لاتّصــــال الــــرّاء

ومثلهـــــا رؤوس آيٍ في ســـــور عـــددتها في نظمنـــا وهْـــي عشـــر
طـــه والـــنجم والمعـــارج لا تقـــس قيامـــــة والنازعــــات وعـــــبس
والأعلـى والليـل ولا تنسـى الضّحى واقــرأ بحفــظ فالعــدد قــد انتهــى
أعـــــني رؤوس الآي دون هـــــاء وحــــرف ذكراهـــا لأجـــل الـــرّاء
وأحـــــرف الهجـــــاء في الفـــــواتح تمـــال خلفـــا في تفصـــيل واضـــح
كرواهـــا يـــا ثم هـــا طـــه وحـــا وبعضــــهم حـــامع هايـــا فتحـــا
لكـــن روى الأزرق عنـــه المحضـــا فيهـــا بهـــا طـــه وذاك أرضـــى

أحكام الروم والإشمام
والوقف على مرسوم الإمام (22)

القـــول في الوقـــوف بالإشمـــام والــــروم والمرســـوم في الإمـــام
قـــف بالسـكون فهـو أصـل الوقـف دون إشــــارة لشــــكل الحــــرف
وإن تشــــأ وقفــــت للإمــــام مبيِّنــــاً بــــالرّوم والإشمــــام
فــــالرّوم إتيانــــك ثلــــث الحركــــهْ مــن غــير أن يــذهب رأسا صـوتكهْ
يكـــــون في المرفـــــوع والمجـــــرور معًـــا وفي المضـــموم والمكســـور
ولا يكـــن في النّصـــب للقـــرّاء والفـــتح للخفـــة والخفـــاء
وصــفة الإشمـــام إطبـــاق الشّـــفاه بعــد الســكون والضــرير لا يــراه
مــن غــير صــوت عنــده مســموع تــــراه في المضــــموم والمرفـــوع
ولا يُــــرى في النصـــب والمفتـــوح والجـــرّ أو في الكســـر للوضـــوح
والخلــف في هــاء الضــمير بعــدما ضــــمّة أو كســــرة أو أمّيهمـــا
في هــــذه المنــــع روى الجــــزْريّ للــــرّوم والإشمــــام يــــا أخــــيّ
وبعــد فــتح أو ســكون أو ألــف روى الجـــواز ذا رأي لـــه عـــرف
هـــذا وكـــن متبعـــا مـــتى تقـــف سـنن مـا أثبـت رسمـا أو حـذف
وتـــاء تأنيـــث لهـــا حكمـــان إن فتحـــت كـــامرأت العمـــران

وإن وقفــــت رومــــا للتنـــوين فحذفــــه أتفاقــــا بــــاليقين
وإن يشــــدّد آخــــر الكـــلام جــاز لــك الــروم مــع الإشمــام
لا روم يــــروى أوّل الكـــلام والكـــلّ جـــائز مـــع الإشمـــام
وامنعهمـــا لســـاكن في الأصـــل ولا يغرنـــك حـــال الوصـــل
والخلــف جــاء عنــد ميم الجمــع وقفــا أتــت مــن قبــل همــز القطــع
وتركهــــا أظهـــــر للقيـــــاس وهــو الــذي ارتضــاه جــل النــاس
وحكمــــه الوقــــوف بالإشمـــــام والــرَّوم عنـــد آخـــر الكـــلام
زوال كـــلّ نقـــص والتبـــاس قــد يعــتري عقــول بعــض النــاس

أحكام ياءات الإضافة (23)

إضـــافة اليـــاءات في القـــرآن خلافهـــا في الفـــتح والإســـكان
محلّهـــا الأفعـــال والأسمـــاء كـــذلك الحـــروف لا امـــتراء
فـــإن تلتهـــا همـــزة للقطـــع مفتوحـــة تفـــتح غـــير ســـبح
فإنهـــا تقـــرأ بالإســـكان كـ (فـاذكروني) جـاءت في العـوان
و(أرني) في ســـورة الأعـــراف وتوبـــة (تفتـــنيّ) بالأوصـــاف
ومثلهـــا (تـــرحمني) عنـــد هـــود و(فـــأتبعني) مـــريم الـــودود
(أدعـــوني) أو (ذروني) موضـــعان في ســـورة المـــؤمن بيّنـــان
وفي المضـــمومة لنـــا حـــلان ويقـــرآن أيضـــا بالإســـكان
(بعهـدي أوف) جـاءت في العـوان (آتـــوني أفـــرغ) وســـط القـــرآن
وســـكّنن تســـعا لـــدى المكســـور وثُلْثُهَـــا (أنظـــرني) في المســـطور
في صـــاد والحجـــر وفي الأعـــراف وزد (ذرّيـــتي) لـــدى الأحقـــاف
وزد لهـــا (تـــدعوني) أو (تـــدعونني) في غـــافر ويوســـف (يـــدعونني)
(أخـــرتني) في خشـــب مســـنده (يصـــدّقني) في قصـــص معتمـــدة
وإن أتـــت مـــن قبـــل همـــز الوصـــل فـــالفتح في الأسمـــاء حـــال الوصـــل

ومثلهــــا الأفعــــال باســـتثناء (يــاليتني) مــن قبــل الشــعراء

(إني اصــطفيت) ســورة الأعــراف ومثلها (أخـي اشـدد) غـير خـاف

وإن أتــت مــن قبــل غــير الهمــز فمــا فـــتح عددتـــه بـــالرّمز

أولهــــا (بيتي)لـــــدى العـــوان ومثلهـــا في الحـــج يـــا إخـــواني

(ممــــاتي) ثمّ (وجهــــي) اثنتـــان في ســــورة الأنعـــام والعمـــران

وزد في طـــه (ولي فيهـــا) و(بـــي لعلهــم) لــدى العــوان أو (معــي)

في الشــــعراء و(ليَ فـــاعتزلون) لـدى الـدّخان مثلهـا في الكـافرون

وفي الختــــام (مــــاليَ لا أعبـــد) لــدى يســين لا في النّمــل أقصــد

ويـــاء (محيـــاي) لـــدى عثمـــان مرويـــة بـــالفتح والإســـكان

أحكام الياءات الزوائد(20)

القـــول في زوائـــد اليـــاءات وخلفهـــا في الحـــذف والإثبـــات

تكـــون في الأفعـــال والأسمــــاء فخـــذها نظمـــا شـــاكرا وفـــائي

وأول الأسمــــــاء في العــــوان (الـــداع)والخليل فيـــه الثـــاني

(وعيـــد) أو (دعـــاء) موضـــعان و(المهتـدي) في الكهـف أو سبحان

في المــؤمن (التلاقــي) و(التنــادي) والحـج فيهـا جـاء لفـظ (البـادى)

و(كالجواب)ســــــباء(وعيد) ثنتـــان عنـــد قـــاف لا مزيـــد

وزد لهـــا (المنـــاد)و (الجـــوار) في ســورة الشــورى فــلا تمــار

و(الوادي)عنـد الفجـر أو (نـذير) في الملــك أيضــا زد لهــا (نكــير)

في فـــاطر وســـباء والحـــج أربعــة فاضــبطها بعــد الحــج

و(نـــذري)في ســـتة و(الـــداع) ثنتـــان بعـــد الـــنجم بالإجمـــاع

والفعــل في العــوان قــل (دعــان) ومثلـــه في النمـــل موضـــعان

(تمدّونن)بعـــــده (أتـــــان) و(اتــبعن) في ســورة العمــران

وأفعـــل ثلاثـــة في الفجـــر (أكـــرمن) (أهانن)و(يســـر)

(يهـدين) و(نبـغ) فاضـبط وصـفي | (تعلّمـــن) (يــوتين) في الكهـــف
و(ترجمون)جـــاءت في الـــدخان | و(اعتزلـــون) بعـــددها ســـيّان
وفي يســـين فعـــل (يينقـــذون) | وفي القصـــص أتـــى (يكـــذبون)
وهود(تســـــألّن)(يوم يــــات) | (تـــردين) في اليقطـــين كاليـــاءات
(أخـــرتن) تأتيــك قبــل الكهــف | والحـــذف للجميـــع عنـــد الوقـــف
كمـــا الاثبـــات وصـــلا للجميـــع | (أتـــان ي) الله فكـــن مطيعـــي
وأصــــــلها ضـــــمير للـــــتكلّم | أو لام فعـــل فـــأحفظ للـــتعلم

أحكام الإظهار والإدغام في غير الميم والنون الساكنة والتنوين(41)

القـــول في الإدغـــام في القـــرآن | وعكســـه كمـــا روى عثمـــان
وشـــرطه التقـــاء للحـــروف | في صـــفة أو مخـــرج معـــروف
وهـــو المقصـــود عنـــدنا في البـــاب | لواحـد مـن هـذه الأسباب أنواعـه
تقـــارب تجـــانس تماثـــل | كبـــير لـــيس ماثـــل
إلا قلـــيلا والصـــغير يجتمـــع | في جـــائز أو واجـــب أو ممتنـــع
ممتنـــــــع كقوله(ضــــــللتم) | وواجـــب بنحـــو(إذ ظلمـــتم)
وقولـــه ســـبحانه(إذ ظلمـــوا) | وشـــبه(قد تّعلمـــون) فـــاعلموا
و(قـد ظلـم) و(ظل)(قالـت طائفـة) | و(أثقلت)(أجيبت)(كانـت ظالمـة)
و(حرمـــت) أو (حلمـــت) ظهـــور | أمثلـــة وجلهـــا محصـــور
كقولـــه(بل ربّكـــم) في الأنبيـــا | وقولـه (بـل رّفعـه) لـدى النّسـا
وقولـــه (بـــل رّان) و(اتخـــذتم) | وشـبهها (أخـذت)أو (فـرطتم)
ومثلهـــا (بســـطتّ)أو (فرّطـــتّ) | في واجـب كـذلك قل(أحطـت)
(نخلقكـــم) أتـــى في المرســـلات | وجهـــان فيـــه فـــاحفظن أبيـــاتي
إدغامــــه في القـــاف باســـتثناء | إبقاءنـــا لصـــفة اســـتعلاء

ومذهب الجمهور بالإدغام   وسمه كمالا للتمام

وجائز فيه خلاف قد حصل   وورشنا له الإظهار قد مثل

فالتاء للتأنيث حيث تاتي   مظهرة عند الصفير ياتي

كقوله في الصّاد فعل (حصرت)   ومثلها لا غير فعل (هدمت)

وزاي زد من قبلها فعل (خبت)   وشبه لـ(أنبتت)سين أتت

وزد له الجيم لفعل (نضجت)   ومثلها لا غير فعل (وجبت)

وشبه لـ(كذّبت) في الثاء   وهذه خلاصة للتّاء

وقد لأحرف الصفير تستبين   ثم لذال ولجيم ولشين

فالصاد مع تشديد را(صرفنا)   وحيدة والزاي (قد زيّنا)

كالذال في (ذرأنا) في الأعراف   (شغفها) للشين ليس خاف

(قد جاءكم) للجيم أو للسّين   و(قد سمع) مثلث للتبيين

وإذ لأحرف الصفير تظهر   ومع هجاء(جدت) ليس أكثر

(زيّن)(زاغت) إذ (سمعتموه)   كـ(إذ صرفنا) ذا فلتحفظوه

وشبه للجيم (إذ جعلنا)   (إذ تصعدون) التاء قد مثّلنا

(دخلتموه) الدّال بالإظهار   وغيرها كثير لا تمار

وهل بل تظهر عند الطاء   والظاء والتّاء معا والثّاء

والضّاد معجما وحرف السّين   والزّاي ذي الجهر وحرف النون

قل (بل طبع) لا غيرها للطّاء   و(بل ظننتم) مثلها للظاء

(بل تؤثرون) مثلها (هل تعلم)   للتاء مثل لهما فلتعلموا

(هل ثوّب) الثاء كذا في السّين   (بل سولت) لا غير باليقين

(بل زيّن) الزاي و(بل زعمتم)   والضّاد (بل ظلّوا) فما اعتبرتم

للنون (بل نقذف) مثل (هل   ندلّكم) فقس نضيرا حيث حل

وأظهرن (نخيف)(نبذت)(عذت)   (أورثتموها) وكذا(لبثت)

واذهب معا(يغلب)وإن(تعجب)   (يرد ثواب) فيها وإن قرب

ودال صاد مريم لـ(ذكر)   وبا(يعذّب)في العوان فادر

و(اركب) و(يلهث)لاخلاف يعلم   لورشنا ولتحفظنْ ما ينظم

مخارج الحروف وصفاتها(20)

للقول في مخارج الحروف ... على الصحيح الراجح المعروف
جملتها في الجوف والخيشوم ... على خلاف فيهما معلوم
والاتفاق جاء في اللسان ... مع الشفة والحلق خذ بياني
الهاء والهمزة ثم الألف ... من آخر الحلق جميعا تعرف
والعين من وسطه والحاء ... والغين من أولّه والخاء
والقاف من أقصى اللسان والحنك ... وبعدها الكاف يقينا دون شك
والجيم والياء كذا والشين ... من وسط اللّسان تستبين
والضّاد من حافته وما يلي ... ذلك من أضراسها من أول
مع استعلاء آخر اللسان ... تحقق الضّاد بلا نقصان
واحذر أخيّ قارئ القرآن ... من التكلّف أو العدوان
كنطقها مفخمة كالدّال ... أو نطقها كالظّاء بالإهمال
واللام والنون وحرف الرّاء ... من طرف اللسان يا قرائي
مع الذي من لثة الأسنان ... يحاذه كما في ذي البيان
أولها خروجا حرف اللام ... وسابقا للضّاد في الأمام
فالرّا لقربها ظهر اللسان ... من مخرج النون بلا نكران
والطّاء والتّاء وحرف الدال ... أعني بها مهملة الأشكال
من طرف اللّسان مع أصول ... عليا الثنايا فزت بالوصول
ومنه يخرج من أطرافها ... ما امتاز بالإعجام عن خلافها
أعني بها معجمه الأشكال ... الظّاء والثّاء وحرف الذّال
والصّاد ثم الزّاي ثم السين ... منه ومن بينهما تبين
والشفتان منها حرف الباء ... والميم والواو كذا والفاء

صفات الحروف(18)

وبعد ذا فهذه الصفات ... كما حكاها العلما الثّقات

قد اقتصرت فيها للبيان ... على مفيد النطق للقرآن

فأربع تميزت بالضّدّ ... وسبعة قل قد خلت عن ضدّ

فالهمس في عشرة منها أتى ... هجاء حثّ شخصه فسكتا

وفي سواها الجهر والشّدة في ... أجدت قطبك ثمان أحرف

وما عداها رخوة لكنا ... يقلّ في هجاء لم يرعونا

والانسفال في سوى هجاء ... قظ خص ضغط ذات الاستعلاء

وأحرف الإطباق من ذي الصاد ... والطّاء ثم الظّاء ثم الضّاد

وغيرها منفتح ثم الصفير ... في السين والصّاد وفي الزّاي الجهير

والمتفشّي الشّين والضّاد وقيل ... صت به الشّين والضّاد مستطيل

واللام مالت نحو بعض الأحرف ... فسميت لذلك بالمنحرف

والراء في النطق بها تكريم ... وهو إذا اشدّدتها كثير

قلقة حروفها تبين ... بقولنا (قطب جد) واللّين

قد سبق البيان في الممدود ... وقد وفيت فيه بالمقصود

والغنّة الصوت الذي في الميم ... والنّون يخرج من الخيشوم

فهذه الصّفات باختصار ... تفيد في الإدغام والإظهار

كما بها التمييز للحروف ... عند اشتراك مخرج معروف

كما بها التحسين للكلام ... كلام ذي الجلال والإكرام

الخاتمة(25)

أبياتها بجمّل تعدُّ ... بـ (بهجة) وعامها يحدُّ
بقولنا (شمس أضا) للقاري ... من شهر(زد) شكرا لعون الباري
فجاءت نظما سهلا كالمنثور ... وحفظها يسر على الصدور
وقد بسطت اللفظ لاعتبار ... تقريبه للنشء والكبار
فمن أفاد منه فالدعاء ... بظهر غيب يسلم الإخاء
بذا يكون النصح والإيمان ... لا بالفرى والقدح يا إخواني
وفي الختام رفعا للإيمان ... نصيحة لقارئ القرآن
هديّة كأحسن الجمّان ... أرجو بها أجرا من المنان
أولها الإخلاص للخبير ... مع اتباع للنبي البشير
وثانيا تحقيق للإحسان ... وهو التقى في السّرّ والإعلان
وثالثا سير إلى الدّيان ... وضابط السير له وصفان
إحداهما الرّجاء باستحضار ... ما قد رواه الحافظ البخاري
أي أفضل الأمر بلا نكران ... تعلم تعليم للقرآن
والآخر الخوف من الثبور ... لما روى إمام نيسبور
أي أول التسعير للنيران ... بقارئ مراء في القران
وصحّحوا نصّا بلا امتراء ... أي أكثر النفاق في القرّاء
فهذه نصيحتي للقاري ... بدءًا بنفسي قبل كل قارى
وأسأل الرّبّ الكّريم الهادي ... هداية للنّفس والعباد
وأن يكون العلم بالقران ... مع العملْ غاية كل فان
فذا هو الطريق للنجاة ... لا بالأماني البهت والمراة
وآخر الكلام بالتوفيق ... لناظم وقارئ رفيق
يدعو لنا بالخير والصلاح ... مع العمل بالعلم للفلاح
والحمد للحليم ذي الإحسان ... على مدى الدّهور والأزمان
حمدا يرضى به عن الجميع ... ننل به شفاعة الشّفيع
صلّى عليه الرّبّ ذو الجلالِ ... معْ صحبه وتابعٍ والآلِ

ملخّص البحث باللّغات الثّلاث

اللّغة العربيّــــة

اللّغة الفرنسيّــة

اللّغة الإنجليزيّــة

خلاصة البحث باللّغة العربية

هذا كتاب عظيم القدر جليل النّفع، وأصلُه نظمٌ لأبي الحسن علي بن برّي المغربي يُسمّى بـ"الدّرر اللّوامع في أصل مقرإ الإمام نافع"، جمع قراءة نافع من روايتي قالون وورش، وقد بيّن فيه النّاظم ما جاء عنهما من اتّفاق أو اختلاف بدءا بالأصول ثمّ بالفرش، كلّ ذلك في رجز مقرّب مشطور كأنّه كلام منثور، ثمّ أتبعهما ببابٍ نظم فيه مخارج الحروف وصفاتها، وهو ليس من أصل متن الدّرر ولكن أُلحق به؛ لأنّ القارئ يحتاج إليه من جهة التّجويد.

ثمّ قام بشرح "نظم الدّرر" المقرئ الزّكي إبراهيم بن أحمد المارغني في كتاب سمّاه بـ"النّجوم الطّوالع على الدّرر اللّوامع"، فجاء شرحا فريدا من نوعه، أورد فيه ما يحتاجه النّظم من حلّ ألفاظ يخفى على القارئ علمها، وبيان معانٍ يصعب عليه فهمها، وأتبع ذلك بتنبيهات تتأكّد الحاجة إليها، فكان شرحًا متوسّطا، ليس هو بالطّويل المملّ ولا بالمختصر المخلّ، وصدق من في وصفه قال : (فيا له من كتاب تَرى أَرج التّحقيق منه عابقا، وبدر التّنميق في منازله شارقا، جمع فيه من نفائس قواعد الفنّ، وحكم مباحثه على وجهٍ حَسَن، ما يبلغ به طالبه غاية مطلوبه، ويصل به راغبه غاية مرغوبه)، فكان كتابا مُهمّا للقُرّاء عموما ولروّاد قراءة نافع خصوصا.

وقد يسّر الله لي دراسته وتحقيقه كما هو بين يديك، ولا حاجة لإعادة الكلام عمّا فيه من النفائس وما تميّز به من الخصائص، ولكن سبحان من أَبى ألاّ يُتمّ إلاّ كتابه، وكما قيل لكلّ جَوادٍ كَبْوة، ولكلّ صارمٍ نَبْوة، ولكلّ عَالِمٍ هَفوة، فعلى رغم ما في كتاب النّجوم الطّوالع من جواهر وحُلل ينبغي العضّ عليها، فقد اشتمل على زلاّت عقديّة ومنهجيّة لا ينبغي الاستهانة بها ولا يحلّ السّكوت عليها، نصحًا للأمّة وإبراء للذّمة، وخلاصتها كالآتي :

المسألة الأُولى : التّوسّل بجاه النّبيّ ﷺ وهو خلاف السّنّة بل هو بدعة محدثة؛ لأنّه لم يأت في الشّرع ما يدلّ على جواز التّوسّل بالجاه أو بالذّات أو بالحقّ أو بالمقام، وهذا ليس فيه تنقّصٌ لمقامه ﷺ بل لا بدّ أن نجزم أنّ جاهه أعظم جاه، ومقامه أعلى مقام، ولكن هذا شيء والتّوسّل بجاهه شيء آخر فلا ينبغي الخلط بينهما.

المسألة الثّانية : نفي صفة الكلام عن الله -عزّ وجلّ- تصريحا أو تلويحا، والحقّ الذي لا محيد عنه هو إثبات الكلام لله -عزّ وجلّ- وهو صفة ذاتيّة فعليّة متّصف بها أزلا وأبدا، وأنّه لا يزال متكلّما

إذا شاء بما شاء بحرفٍ وصوتٍ على ما يليق بجلاله وعظمته، ولا شكّ أنّ القرآن الكريم كلام الله غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود، وأنّ جبريل عليه السلام سمعه من الله مباشرة دون واسطة.

المسألة الثّالثة : قراءة القرآن على الموتى والتّبرّك بقبورهم كما فعل بعضُ الجهلة بقبر الدّاني —إن صحّ الخبر- حين ختموا على قبره ثلاثين ختمة وعكفوا عليه لمدّة شهرين، وهذا من أبطل الباطل؛ فَفِعل أوليك القوم -وإن أقرّه الشّارح- مناقضٌ لنصوص الكتاب والسّنّة، ومناقضٌ كذلك لفعل السّلف الذين هم أَحرص منهُم ومنّا على الخير، ومع ذلك فوالله ما فعلوا بقبره ﷺ ما فعله أوليك بقبر الدّاني -عليه رحمة الله- فليس أولئك القوم بأهدى سبيلا من الصّحابة رضي الله عنهم ولا قبر الدّاني بأشرف من قبر نبيّنا محمّد ﷺ وكلّ خير في اتّباع من سلف.

هذا مضمون كتاب النّجوم الطّوالع باختصار، ذكرتُ لك ما اشتمل عليه من مسائل كبار، وأسأل الله أن يغفر لنا ويعفو عنّا بمنّه وكرمه إنّه هو العفوّ الغفّار، وصلّى الله وسلّم على من تورّمت قدماه لطول التّهجّد بالأسحار وعلى آله وصحبه البررة الأطهار، وسلّم تسليما كثيرا.

ملخص البحث باللغة الفرنسية

Ce livre est une grande quantité avantage Jalil, à l'origine organisé par Abu al-Hasan Ali bin Barre marocain appelé "perles Alloama en reposant sur l'actif Imam Nafi", la collecte de la lecture saine de roman Qaaloon et ateliers, ont été parmi les actifs et les matelas qui régissent ce qui est venu avec eux de l'accord ou de désaccord à partir , tout en colère comme les mots d'un proche, puis Otbahma systèmes de portes cassés jonché qui sort des personnages et des caractéristiques, ce qui n'est pas sur les perles du conseil d'administration, mais bon il, parce que le lecteur doit intonation main.

Il a ensuite expliqué le "perles systèmes" récitant Zaki Ibrahim bin Ahmed Almargne dans un livre qu'il a appelé «étoiles présages sur les perles Alloama", est venu à l'explication d'un unique cité ce qu'il a besoin de systèmes de mots de solution évidente pour le drapeau du lecteur, et un brillant exposé difficile pour lui de comprendre, il s'ensuit que des alertes vous besoin, était l'explication de la moyenne, il n'est pas trop pour ennuyeux ni bref pied de biche, et la sincérité de la recette a dit: (Quel livre voir enquête ERG il Aabaka, et Badr stylisation dans les maisons Hariqa, le recueillir dans les règles d'art précieuses, et la règle ses sujets sur le visage de bon, ce qui est exigé par la très nécessaire, et par une très indésirable prêts), c'était un livre important pour les lecteurs en général, et en particulier les pionniers de la lecture saine.

Le Dieu est content de moi, étudié et réalisé comme il est dans vos mains, il n'y a pas besoin de re-parler de ce que des objets de valeur et ce qui le distingue des propriétés, mais la Gloire de mon père de ne pas seulement être son livre, et comme l'a été dit par Jawad revers, chaque strictement la prophétie, et chaque gag du monde, malgré la Qu'est-ce que dans le livre des présages des étoiles et des bijoux devrait être analysé par morsure, il a inclus un glissades nodaux et la méthodologie ne doit pas être sous-estimé ni résoudre toléré, Nsaha de la nation et la décharge de l'œdème, et sa conclusion est la suivante:

La première question: l'état de début du Prophète ρ, un différend qui l'année mais est une innovation, car il n'est pas venu dans Shara indication passeport prie Paljah ou particulier, ou vers la droite ou la rénovation, et ce n'est pas elle diminue à ρ remplacer mais doit être certain que le mérite le plus grand prestige, et sa place le haut du temple, mais cette chose est la mendicité Bjaha quelque chose d'autre ne doit pas les confondre.

La deuxième question: recette de refus de parler de Dieu le permis Tout-Puissant ou Theloaha, et droit qui n'est pas inévitable est de prouver à parler à Dieu le Tout-Puissant, une recette de soi caractéristique réelle par Ozla et jamais, et il parle encore, s'il le désire, comme il le souhaite à la lettre et le son de ce il sied à Sa Majesté et la grandeur, il ne fait aucun doute que le Coran est la parole de Dieu et la créature qu'il a commencé à revenir, et Gabriel samahυ directement de Dieu sans le mode.

La troisième question: lire le Coran sur les morts et béni leurs tombes ainsi que fait quelques proximale Tomb ignorant Shall vrai nous savoir quand ils marqués sur sa tombe trente khatmahs et embarqués sur une période de deux mois, et ce invalidé le mensonge; fait folklorique oléique -oan approuvé contraire Alharh-aux textes du Coran et de la Sunna, et contrairement ainsi que d'agir prédécesseur qui sont désireux de eux et nous bien, cependant sûrs de ce qu'ils ont fait ce qu'il a fait oléique proximale tombeau de Bcyprh -alih la miséricorde d'Allah n'est pas possible compagnons ces gens Bohdy y ni proximale tombe Bocharf de la tombe du Prophète Muhammad ρ tout le meilleur à suivre à partir de ancêtre.

Ceci est le contenu de l'ouvrage étoiles présages courts, en fonction de ce que vous avez inclus importe senior, et demander à Dieu de nous pardonner et de nous la grâce et la gentillesse qu'il est amnistie Ghaffar, et paix et bénédiction sur la longueur de pied enflé tahajud pardonner avant l'aube et sa famille et compagnons fils pures, la paix et la reconnaissance beaucoup.

ملخص البحث باللغة الإنجليزية

This book is a great amount Jalil benefit, originally organized by Abu al-Hasan Ali bin Barre Moroccan-called "pearls Alloama in asset-based Imam Nafi", collecting reading wholesome of novel Qaaloon and workshops, have been among the governing what came with them from the agreement or disagreement starting assets and mattresses , all in wrath like the words of a close split-strewn, then Otbahma door systems which exits the characters and characteristics, which is not out of the board pearls but right it; because the reader needs to hand intonation.

He then explained the "systems pearls" reciter Zaki Ibrahim bin Ahmed Almargne in a book he called "stars omens on pearls Alloama", came to an explanation of a unique, cited what it needs systems of the solution words obvious to the reader flag, and a statement gloss difficult for him to understand, he followed that alerts sure need it, was the explanation of average, it is not too much for boring nor in short crowbar, and the sincerity of the recipe said: (What a book see ERG investigation it Aabaka, and Badr stylization in homes Hariqa, collect it from the precious rules of art, and the rule its subjects on the face of good, what is demanded by the very needed, and up by a very undesirable willing), it was an important book for readers in general and especially the pioneers of wholesome reading.

The God is pleased with me, studied and achieved as it is in your hands, there is no need to re-talk about what it of valuables and what distinguishes him from the properties, but the Glory of my father not only be his book, and as has been said Per Jawad setback, each strictly prophecy, and each world gag, Despite the what in the book of omens from the stars and jewels should be analyzed by biting, it has included a nodal slips and methodology should not be underestimated nor solve tolerated, Nsaha of the nation and the discharge of edema, and its conclusion is as follows:

The first issue: beg status of the Prophet ρ, a dispute that year but is an innovation; because it did not come in Shara indication passport beg Paljah or particular or to the right or remodeling, and this is not it decreases to substitute ρ but must be certain that merit the greatest prestige, and his place the top of the shrine, but this thing is begging Bjaha something else should not confuse them.

The second issue: denial recipe to talk about God the Almighty permit or Theloaha, and right which is not inevitable is to prove to speak to God the Almighty, a recipe self actual characteristic by Ozla and never, and he is still speaking, if willing, as he wishes with the letter and the sound of what befits His Majesty and greatness, there is no doubt that the Koran is the word of God and the creature it began to return, and Gabriel samahυ from God directly without mode.

The third issue: read the Koran on the dead and blessed their graves as well as did some ignorant Tomb proximal Shall true us know when they stamped on his grave thirty khatmahs and embarked upon for a period of two months, and this invalidated the falsehood; did oleic folk -oan approved Alharh- contrary to the texts of the Quran and Sunnah, and contrary as well as to act predecessor who are keen on them and us good, however sure of what they have done what he did Bcyprh ρ oleic tomb proximal -alih the mercy of Allah is no way those people Bohdy companions y nor proximal Bocharf tomb of the tomb of Prophet Muhammad ρ all the best to follow from ancestor.

This is the content of the book stars omens short, according to what you included it matters senior, and ask God to forgive us and forgive us Grace and kindness that he is amnesty Ghaffar, and blessings and peace on the swollen foot length Tahajud before dawn and his family and companions sons pure, peace and recognition much.